تَهْذِيبُ الأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ

المُسْتَعْمَلَةِ فِي كُتُبِ الفِقْهِ المَشْهُورَاتِ

٣

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ
١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٤م

هذا الكتاب وقف لله تعالى، طبع على نفقة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وهو يوزع مجاناً ولا يجوز بيعه.

دار الفيحاء
للنشر والتوزيع
سورية - دمشق

Email : daralfaiha@hotmail.com

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
Ministry of Endowments and Islamic Affairs
State of Qatar • دولة قطر

أوقاف
AWQAF
الإدارة العامة للأوقاف
General Directorate of Endowments

تهذيب الأسماء واللغات

المستعملة في كتب الفقه المشهورات

للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي
(٦٣١ - ٦٧٦هـ)

طبعة جديدة مصححة ومقابلة على عدد من النسخ الخطية

حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه

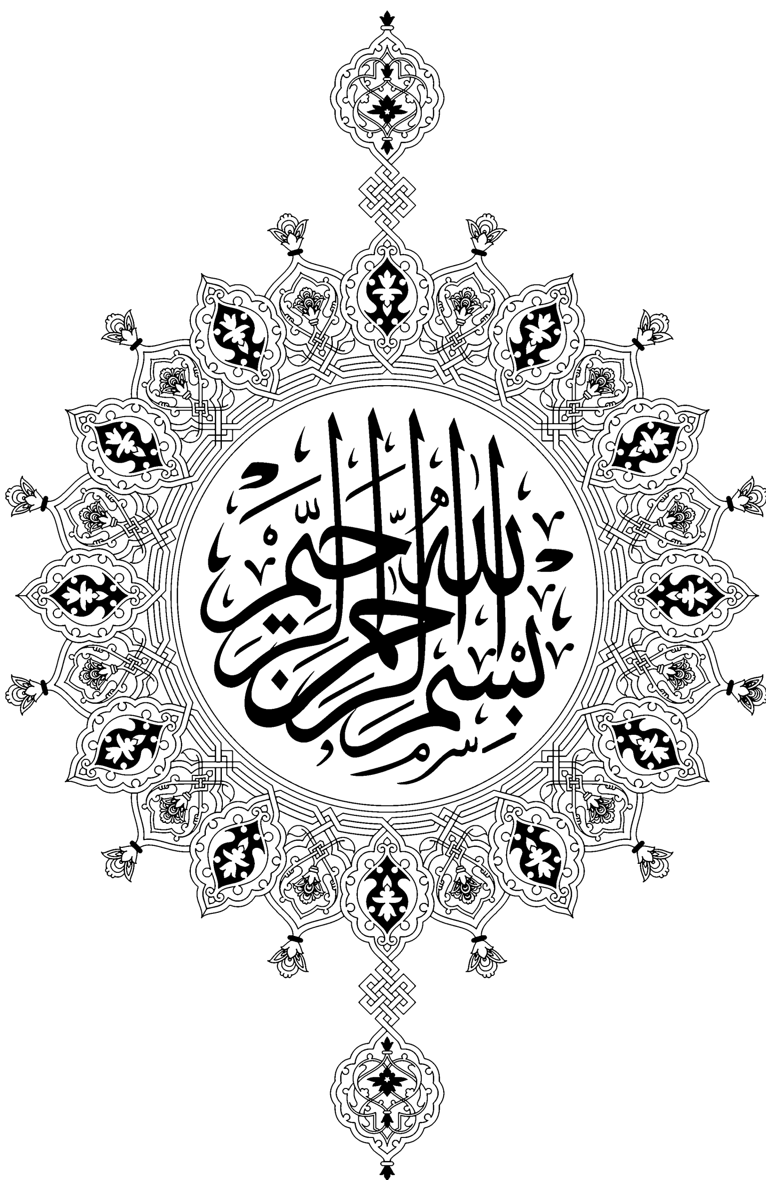
عبده علي كوشك

حرره وراجعه

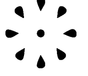
عبد الرحيم محمد يوسفان

المجلد الثالث: قسم اللغات

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
إدارة الشؤون الإسلامية
بتمويل الإدارة العامة للأوقاف
دولة قطر


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم



[قسم اللغات]

حرف الألف

فصل[1] **أبط**: الإبْط معروف بكسر الهمزة وإسكان الباء، وفيه لغتان: التذكير والتأنيث، حكاهما أهل اللغة، أرجحهما التذكير.

قال ابن السِّكِّيت: الإبط مذكَّر، وقد يؤنَّث[2].

فصل أبو: ويُطلق الأبُ على زوج الأمِّ مجازًا.

ومن ذلك ما روّيناه في «مسند أبي عَوَانَةَ» في حديث أنس بن مالك ﵁: لمَّا صَنَعَتْ أمه أُمُّ سُلَيْمٍ الطعامَ، وبعثه [٥٠/أ] أبو طلحةَ زوجُ أمِّهِ أُمِّ سُليم ليدعوَ رسول الله ﷺ.

قال أنس: فلما رآني رسول الله ﷺ ـ قال: «دَعَانا أبوك؟». قلت: نعم[3].

وفي رواية: «أرْسَلَك أبوكَ؟» قلت: نعم[4].

وفي رواية: قال أنس: يا رسول الله! إنَّ أَبي يدعوك[5].

---

(١) كلمة «فصل» لم ترد في (ع، ف) قبل موادّ هذا القسم كافَّة، فليعلم من هنا.

(٢) إصلاح المنطق (ص ٣٦٢). (ل).

(٣) مسند أبي عوانة الإسفراييني (٥/ ١٨٢).

(٤) مسند أبي عوانة (٥/ ١٨٣). وهذه الرواية في مسند أبي يعلى (١٤٢٦) من حديث أبي طلحة الأنصاري. وحسَّن إسناد أبي يعلى الحافظ في الفتح (٦/ ٥٨٨). وانظر مجمع الزوائد (٨/ ٣٠٦). وأخرجه البخاري (٤٢٢، ٣٥٧٨، ٥٣٨١، ٦٦٨٨)، ومسلم في الأشربة (٢٠٤٠) من حديث أنس بلفظ: «أَرْسَلَكَ أبو طَلْحَةَ؟».

(٥) مسند أبي عوانة (٥/ ١٨٣). وهي عند أبي نُعيم أيضًا والبغوي، وأوردها ابن حجر في الفتح (٦/ ٥٨٩، ٥٩٠) وسكت عنها، فهي عنده صحيحة أو حسنة.

وفي رواية: قال أنس: فلما رجعتُ قلت: يا أبتاهُ! قد قلت لرسول الله ﷺ[١].

وفي رواية: يا أَبَتِ[٢]!

فصل أثل: قوله في كتاب السِّيَر من «المهذَّب»[٣] في فصل السَّلَب في حديث أبي قَتادَةَ رضي الله عنه: وإنه لأوَّلُ مَالٍ تَأَثَّلْتُهُ في الإسلام[٤]؛ هو بهمزة مفتوحة بعد التاء، وبعدها ثاء مثلثة مشدَّدة، معناه: اتَّخذته أصلًا.

وهو مأخوذ من الأَثْلَةِ بفتح الهمزة وإسكان الثاء، وهي أصل الشيء، والتأثيلُ: التأصيل. يُقال: مجدٌ مُؤَثَّلٌ وأَثِيْلٌ.

فصل أثم: في «سنن أبي داود» في باب ما قيل في الخلفاء عن سعيد بن زيد أحد العَشَرة رضي الله عنهم قال: أشهدُ على التسعة إنهم في الجنة، ولو شهدت على العاشر لم إِيْثَم[٥].

قال الخطَّابي[٦]: إيثم لغةٌ لبعض العرب، يقولون[٧]: إيثم مكان آثَمُ، وله نظائرُ في كلامهم.

فصل أجر: قال الواحدي: قال الأَخْفَشُ: من العرب مَنْ يقول: أجرتُ غلامي أَجْرًا، فهو مأجور، وآجرته إيجارًا فهو مُؤْجَر، وآجَرْتُهُ على فَاعَلْتُهُ، فهو مؤاجر.

قال: وقال المبرّد: يُقال: أجرْت داري ومملوكي، غير ممدود، وآجرتُ ممدودٌ[٨] ـ والأول أكثر ـ إيجارًا وإجارة. هذا كلام الواحدي[٩].

---

(١) مسند أبي عوانة (٥/ ١٨١)، وانظر مجمع الزوائد (٨/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧).

(٢) مسند أبي عوانة (٥/ ١٨٣). وفي (ح) و(ر): «يا أبه» بدل «يا أبت».

(٣) المهذَّب (٥/٢٦٧).

(٤) أخرجه البخاري (٢١٠٠) وأطرافه، ومسلم (١٧٥١).

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب السنة (٤٦٤٨). وهو حديث صحيح كما في جامع الأصول (٨/ ٥٦٠).
(لم إِيْثَمْ): هي لغة لبعض العرب في أأثم، وذلك أنهم يكسرون حرف المضارعة في نحو: نِعْلم وتِعْلم، فلما كسروا الهمزة في أأثم انقلبت الهمزة الأصلية ياءً (النهاية).

(٦) معالم السنن (٤/ ٣٠٧).

(٧) في (ع، ف): «تقول».

(٨) في (ع، ف): «وآجرته ممدودًا».

(٩) التفسير البسيط (١٧/٣٧٧). (ل).

قال الأزهري في «شرح المختصر»[١]: الأجر أصله الثواب.

يُقال: أجرت فلانًا من عمله كذا، أي: أَثَبْتُهُ منه، والله تعالى يأجر العبدَ، أي: يثيبه. والثواب: العِوَضُ، مِنْ ثابَ يثوبُ، أي: رَجَع، كأنَّ المُثيب يعوّضه مثلَ ما أسدى إليه.

قلت: والمشهور فيه الإجارة بكسر الهمزة.

قال أبو القاسم الرافعي: وحكى الجَبَّان[٢] في «الشامل» فيها أيضًا ضمّ الهمزة.

فصل أجص: الإِجَّاصُ[٣] بكسر الهمز وتشديد الجيم من غير نون بينهما: ثمر معروف، وهو الذي تُسمِّيه أهلُ دمشقَ الخَوْخ[٤]. الواحدة: إِجَّاصة.

قال الجوهري: هو دخيل ـ يعني: ليس عربيًّا؛ لأن الجيم والصاد لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب.

فصل أَجل: قد تكرَّر في «المهذَّب» و«التنبيه» قوله: إذا اختلف المتعاقدان في تعجيل العِوض أو تأجيله قد يُنكر عليه جمعه بينهما، فيُقال: متى اختلفا في أحدهما فقد اختلفا في الآخر، فلا فائدة في جمعه بينهما.

ويجاب عنه[٥]: بأنهما صورتان، وليس فيه تكرار، فاختلافهما في تعجيله أن يقول أحدهما: هو حالٌّ، ويقول الآخر: [هو] مؤجَّل، واختلافهما في تأجيله: أن يقول أحدهما: [هو] مؤجَّل إلى شهر، فيقول الآخر: إلى شهرين.

---

(١) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٢٥١).

(٢) في (ع، ف): «الجياني»، والمثبت موافق لما في العزيز شرح الوجيز (٧٩/٦) وتحرير ألفاظ التنبيه ص(٢١٩). قلنا: وهو أبو منصور محمد بن علي الجبان، صاحب «الشامل في اللغة» ألّفه سنة (٤١٦هـ). انظر ترجمته في «إنباه الرواة» (٣/ ١٩٤). (ل).

(٣) ولا تقل: «إنجاص» (مختار الصحاح) وهو ما يقوله العامة الآن.

(٤) لعلَّ هذا كان في زمن المؤلِّف ﷺ في الإجَّاص، أما الآن إجَّاص ثمر معروف مشهور يزرع في الغوطة الشرقية لدمشق بكثرة، وهو غير ثمر الخَوْخ، بينهما تباين كبير في الشّكل والحجم والطعم.

(٥) «عنه» لم ترد في (ع، ف).

فصل أجن: الإجَّانَةُ بكسر الهمزة وتشديد الجيم، وجمعها: إجاجين؛ وهي[(١)] الإناء الذي يُغسل فيه الثياب.

قال الجوهري: ولا تقل[(٢)] إنْجانة[(٣)].

وقولهم[(٤)] في باب المساقاة: يجب على العامل إصلاح الأجَاجين[(٥)]: هي ما حول المَغَارِس محوط عليه، يشبه الإجَّانة التي يُغسل فيها.

فصل أخر: ولا يشترط في الآخر ألَّا يبقى بعده شيء فيقول: [٥٠/ب] في الثلاثة: أما الأول فقامَ، وأما الآخَرُ فصلَّى، وأما الآخَر فذهب.

ومنه حديث الثلاثة: «أمَّا أَحَدُهُمْ فأوى إلى الله... وأمَّا الآخر... إلخ»، روياه في صحيحَيْهما[(٦)]، واستعمله في «الوسيط»[(٧)] في الثاني من الحيض.

والآخِرُ: من أسماء الله تعالى؛ قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣].

قال الإمام أبو بكر بن الباقِلَّاني في كتابه[(٨)] «هداية المسترشدين في علم الكلام»: المرادُ بالآخِر؛ أنه ﷻ عالم قادر، وعلى صفاته التي كان عليها في الأزَل، وأنه يكون كذلك بعد موت الخلق، وبطلان علومهم وحواسّهم وقدرهم، وانتقاض أجسامهم وصورهم[(٩)]، وتعلَّقت المعتزلة بهذا الاسم واحتجُّوا به في فناء

---

(١) في (ع، ف): «هو».

(٢) في (ع، ف): «ولا يُقال».

(٣) في (ع، ف): «ولا يُقال إيجانة»، وهو تصحيف.

(٤) في (ع، ف): «وقوله».

(٥) المهذَّب (٣/ ٥٠٣).

(٦) أخرجه البخاري (٦٦، ٤٧٤)، ومسلم (٢١٧٦) من حديث أبي واقد الليثي، ولفظ المرفوع: «أمَّا أحدهم فأَوى إلى الله فآواهُ الله، وأمّا الآخَرُ فاستحيا فاستحيا الله منه، وأمّا الآخرُ فأعرض فأعرض الله عنه».

(٧) الوسيط (١/ ٤٣١).

(٨) في (ع، ف): «أبو بكر الباقلاني في كتاب».

(٩) قال الخطَّابي في شأن الدعاء ص(٨٨): الآخِرُ: هو الباقي بعد فناء الخَلْق، وليس معنى الآخِر ما لَهُ الانتهاءُ، كما ليس معنى الأول ما لَهُ الابتداءُ؛ فهو الأولُ والآخِرُ، وليس لكونه أولٌ ولا آخِرٌ».

الأجسام وذهابها بالكلية، ومذهب أهل الحقِّ[١] خلاف ذلك، وحملت المعتزلة الآخِر على أنه الآخِر بعد فناء خلقه، وأجاب ابن[٢] الباقِلاني بما سبق؛ أن المراد بالآخر بصفاته بعد موتهم إلى آخر ما سبق.

قال: ولهذا يُقال: آخِرُ مَنْ بقي من بني فلانٍ فلانٌ، يرادُ: حياته، ولا يراد فناء جواهر موتاهم وعدمها، واستمرار وجودِ أجزاء فلان هذا[٣]، فإن هذا مما لا يخطر على بال، فبطل تعُّلقهم بالآخر.

فصل أخو: قال الإمام أبو الحُسَين[٤] أحمد بن فارس اللغوي النحوي في كتابه «المجمل»: تأَخَّيْتُ الشيءَ مثل تَحرَّيْتُهُ.

قال: قال بعض أهل العلم: سُمِّي الأخوان؛ لتأَخِّي كلّ واحد منهما بالآخر ما تأخَّاه الآخر.

وآخِيَّةُ الدابَّة التي تشدُّ بها معروفة[٥].

قال: ولعلَّ الأخوَّة مشتقَّة من هذا.

والإِخاء ما يكون بين الأخوين[٦].

قال: وذكر أن الإخوة للولادة، والإخوان للأصدقاء[٧]، والنسبة إلى الأُخت: أُخَوي ـ يعني بضمِّ الهمزة ـ وإلى الأخ: أَخَوي ـ يعني: بفتحها ـ هذا آخر ما ذكر ابن فارس[٨].

وقال الإمام أبو الحَسَن علي بن أحمد الواحدي ﵀ في كتابه «البسيط في

---

(١) (أهل الحقّ): المراد بهم أهل السنة والجماعة.

(٢) كلمة «ابن» ليست في (ع، ف).

(٣) في (ع، ف): «أجزائها» بدل «أجزاء فلان هذا».

(٤) في (ع، ف): «أبو الحسن»، وهو خطأ.

(٥) قوله: «وآخية: . . . معروفة» ساقط من (ع، ف).

(٦) في (ع، ف): «الإخوان».

(٧) في (ح): «الأصدقاء».

(٨) المجمل (١/ ٨٩ ـ ٩٠).

تفسير القرآن العزيز»: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] قال: قال الزجَّاج: أصل الأخ في اللغة من التوخِّي، وهو الطلب، فالأخ مقصده مقصد أخيه، وكذلك هو في الصداقة: أن تكون إرادة كلّ واحد من الأخوان موافقة لما يريد صاحبه.

قال الواحدي: قال أبو حاتم: قال أهل البصرة: الإخوة في النسب، والإخوان في الصداقة.

قال أبو حاتم: وهذا غلط، يُقال للأصدقاء والأنسباء: إخوة وإخوان، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠] لم يَعْنِ النسب، وقال ﷻ: ﴿أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ﴾ [النور: ٦١] وهذا في النَّسب(١)، والله تعالى أعلم.

قلت: ومما جاء من الإخوان في النسب قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَـٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَـٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ إلى قوله: ﴿أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَانِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

وذكر ابن السِّكِّيت(٢) وغيرُه: أنه يُقال في جمع الأخ: إخوة، وأُخوة، بكسر الهمزة وضمِّها، لغتان.

فصل أذن: الأَذَان: الإعْلام، وأَذَانُ الصلاة معروفٌ، ويُقال فيه: الأذان، والأَذِيْنُ، والإيذان، قاله الهروي.

قال: وقال شيخي: الأَذِيْنُ هو المُؤَذِّنُ المُعْلِمُ بأوقات الصلاة، فَعِيل بمعنى مُفَعِّل(٣).

وقال الأزهري في «شرح ألفاظ المختصر»(٤): الأذان اسم من قولك: آذنتُ [٥١/أ] فلانًا بكذا أُوذِنُهُ إيذانًا، أي: أعلمته. والأذانُ(٥) إعلامٌ بالصلاة(٦).

---

(١) التفسير البسيط (٥/٤٧٤). (ل).
(٢) إصلاح المنطق ص (١٣٤).
(٣) الغريبين (١/٥٩): (ل).
(٤) الزاهر ص (٧٨).
(٥) قوله: «والأذان» ليس في (ع، ف).
(٦) في (ع، ف): «الصلاة».

ويُقال: أَذَّن المؤذِّنُ تأذينًا وأذانًا، أي: أَعْلَم الناس بوقت الصلاة، فوضع الاسم موضع المصدر.

قال: وأصل هذا من الأذن، كأنه يُلقي في آذان الناس بصوته ما إذا سمعوه علموا أنهم قد ندبوا إلى الصلاة.

وقوله ﷺ: «ما أَذِنَ الله تعالى لشيءٍ كَأَذَنِهِ لنبيٍّ»(١).

فقوله: أذِنَ بكسر الذال، وقوله: كأَذَنِه بفتح الذال.

قال الهروي: معناه: ما استمعَ، والله تعالى لا يشغله سمع عن سمع(٢).

والأُذُن بضمِّ الهمزة وبضمِّ الذال وسكونها: أُذُن الحيوان، مؤنَّثة، وتصغيرها: أُذَينة.

في الحديث: سُئل النَّبيُّ ﷺ عن بيع الرُّطَب بالتمر، فقال: «أَيَنْقُصُ الرُّطَبُ إذا يَبِسَ؟» فقيل: نعم، فقال: «**فلا إِذن**»(٣).

فقوله: «إِذَنْ» حرف مكافأة وجواب(٤) يكتب بالنون، فإذا وقفت على إِذَنْ قلت: إذًا، كما تقول: رأيت زيدًا. قاله الجوهري.

فصل أرب: قوله في «التنبيه»(٥): ولا يجوز بيع الأُرْبُون، فيه لغات كثيرة حاصلها ستٌّ: أُرْبُون، وأَربُون، وأُرْبان، وعُرْبون، وعَربون، وعُرْبان، ذكره

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠٢٣، ٥٠٢٤، ٧٤٨٢، ٧٥٤٤)، ومسلم (٧٩٢/ ٢٣٤)، واللفظ له من حديث أبي هريرة. قال المصنِّف في رياض الصالحين ص (٣٥٦). بتحقيقي: «معنى أذن الله: أي: استمع، وهو إشارة إلى الرضى والقَبُول».

(٢) الغريبين: (١/ ٦٠). (ل).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٣٥٩)، والترمذي (١٢٢٥)، والنسائي (٧/ ٢٦٩)، وابن ماجه (٢٢٦٤) وغيرهم من حديث سعد بن أبي وقاص، وصحَّحه ابن المديني، والترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان (٤٩٩٧) الإحسان، والحاكم (٢/ ٣٨)، وانظر بلوغ المرام (٨٥٠) بتحقيقي. (الرُّطب): نضيج البُسْرِ قبل أن يصير تمرًا، وذلك إذا لانَ وحَلا.

(٤) انظر معجم الشوارد النحوية ص (٨٣ ـ ٨٦) لأستاذنا البحاثة النحوي محمد شُراب.

(٥) التنبيه ص(٨٨)، وانظر تحرير ألفاظ التنبيه ص (١٧٦).

ابن قتيبة في موضعين من «أدب الكاتب»[١] أحدهما في باب: (ما ينقص منه ويزاد فيه)، والآخر في باب: ما جاء فيه أربع لغات: أُرْبان وأُرْبون، وعُرْبان، وعُرْبون.

الأولى: بضمِّ الهمزة وسكون الراء[٢].

والثانية: بضمِّ[٣] الهمزة وسكون الراء وضمِّ الباء، وهذه المذكورة في «التنبيه».

والثالثة والرابعة على مثال الأولى والثانية إلَّا أنهما بالعين بدل الهمزة، هذا ما ذكره ابن قتيبة.

وذكر صاحب «المحكم»[٤]: عُرْبان وعُرْبون، بالضَّمِّ كما تقدَّم، وزاد ثالثة: عَرَبون بفتح العين والراء.

قال: والأُرْبان ـ يعني: بالضَّمِّ ـ لغة في العُرْبان.

قال ابن الجواليقي في كتابه[٥] «المعرَّب»[٦]: الأربان والأربون عجمي ـ يعني: معرَّبًا.

وأما معناه فقال صاحب «الحاوي» فيه: روى عَمْرُو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّهِ، أن رسول الله ﷺ نهى عن بَيْعِ العُرْبَانِ[٧].

وروي: عن بيع الأربون.

---

(١) أدب الكاتب ص (٣١٦، ٤٦٤).

(٢) في (ع، ف) زيادة: «وضم الباء»!.

(٣) في (ع، ف): «بضم الهمزة وضم الباء، والثانية بفتح».

(٤) المحكم (٢/ ٩٢).

(٥) في (ح) زيادة: «في».

(٦) المُعرَّب ص (١١٣).

(٧) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٦٠٩) عن الثقة عنده عن عمرو بن شُعيب بهذا الإسناد. ومن طريق مالك أخرجه أبو داود (٣٥٠٢)، وابن ماجه (٢١٩٢)، والبغوي في شرح السنة (٢١٠٦)، والبيهقي (٥/ ٣٤٢). قال الحافظ في التلخيص الحبير (٣/ ١٧): «وفيه راوٍ لم يُسَمَّ، وسُمِّي في رواية ضعيفة لابن ماجهْ رقم (٢١٩٣): عبد الله بن عامر الأسلمي، وقيل: هو ابن لهيعة، وهما ضعيفان» وانظر سنن البيهقي (٥/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣).

قال مالك: وهو أن يشتري الرجل العبدَ أو يتكارى الدابة، ثم يقول: أعطيك دينارًا على أني إنْ رجعتُ عن البيع أو الكراء فما أعطيتك لك.

وهذا بيع باطل للنهي عنه، وللشرط فيه، ولأن معنى القمار قد تضمَّنه، والله تعالى أعلم. هذا ما ذكره في «الحاوي»(١).

وهذا الحديث روّيناه في «موطأ مالك» رضي الله عنه، عن مالك، عن الثقة عنده، عن عَمْرِو بن شُعَيب، عن أبيه عن جدِّه، أنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع(٢) العُرْبان.

قال مالك: وذلك فيما نُرى ـ والله أعلم ـ أن يشتري الرجلُ العبدَ أو الوليدةَ، أو يتكارى الدابَّة(٣)، ثم يقول للذي اشترى منه، أو تكارى منه: أنا أُعطيك دينارًا، أو درهمًا، أو أكثر من ذلك، أو أقلّ، على أني إنْ أخذْتُ السلعةَ أو ركبتُ ما تكارَيْتُ منك، فالذي أَعطيتُك(٤) هو من [ثمن] السلعة، أو من كراء الدابة، وإنْ تركتُ السِّلعةَ أو الكراء، فما أعطيتكَ فهو لك، باطلٌ بغير شيء، هذا ما روّيناه في «الموطأ»(٥).

وهذا الشرط إنما يبطلُ البيعَ على مذهبنا إذا كان في نفس عقد البيع لا سابقًا ولا متأخِّرًا؛ فإن سبق أو تأخَّر، فلا تأثير له(٦)، وهو [٥١/ب] لغوٌ لا يلزم به شيء، والله أعلم.

قال الإمام أبو سُليمان الخطَّابي رحمه الله في كتابه «معالم السنن»(٧) ـ وهو شرحُ سُنَنِ أبي داود، قال بعد أن ذكرَ الحديثَ وتفسيرَ مالكٍ ـ: هكذا يُفَسَّر(٨) بيع العُرْبان.

قال: وقد اختلف الناس في جواز هذا البيع، فأبطله مالك والشافعي للخبر،

---

(١) الحاوي (٥/ ٣٣٨).

(٢) كلمة: «بيع» ساقطة من (ع، ف)، وهي في موطأ الإمام مالك (٢/ ٦٠٩)، وجامع الأصول (١/ ٥٠٧)، وغيرهما.

(٣) في (ح): «الكراء»، والمثبت موافق لما في الموطأ (٢/ ٦٠٩).

(٤) في (ع، ف): «أعطيكَ»، والمثبت موافق لما في الموطأ.

(٥) الموطأ (٢/ ٦٠٩ ـ ٦١٠).

(٦) كلمة: «له» ليست في (ع، ف).

(٧) معالم السنن (٣/ ١٣٩).

(٨) في (ع، ف): «هذا تفسير».

ولما فيه من الشرط الفاسد والغَرَر، ويدخل ذلك في أكل المال بالباطل، وأبطله أصحاب الرأي.

وقد رُوي عن ابن عمر ﵄ أنه أجاز هذا البيع، ويروي ذلك أيضًا عن عمر.

ومال أحمد بن حنبل إلى القول بإجازته، وقال: أيّ شيء أقدر أن أقول، وهذا عمر ﵁ يعني: أجازه ـ وضعَّف الحديث فيه؛ لأنه منقطع، وكانت[1] روايةُ مالكٍ فيه عن بَلاغٍ. هذا ما ذكره الخطّابي.

فصل أرف: ذكر في الشفعة من «المهذَّب»[2] قول عثمان بن عفان ﵁: والأُرَفُ يقطع كلّ شُفعة[3].

الأُرَفُ بضمِّ الهمزة وفتح الراء: جمع أُرْفَةٍ[4] بضمِّ الهمزة وإسكان الراء كَغُرْفة وغُرَف، وهي: معالم الحدود بين الأرضين.

ويُقال: أُرِّفَ على الأرض بضمِّ الهمزة وكسر الراء المشدَّدة: إذا جُعِلت لها حدودٌ.

فصل أرك: الأَرَاكُ[5] مذكور في السِّواك من «التنبيه»، وإحياء الموات من «المهذَّب»، والحجّ من «الوسيط»[6] [و] هو بفتح الهمزة، وهو شجر معروف من الحَمْضِ، الواحدة: أَرَاكَةٌ.

فصل أزر: قوله في «الوجيز»: الاضطباع: أن يجعل وسط إزاره في إبطه. هذا مما ينكر عليه، فإن لفظ الشافعي والأصحاب يجعل وسط ردائه. . . ، لا وَسطَ إزاره، والرداءُ ـ هنا ـ أَلْيَقُ.

---

(١) في (ح): «وكان».

(٢) المهذَّب (٣/٤٤٨).

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٠٥) في كتاب الشفعة. وانظر النهاية، مختار الصحاح (أ، ر، ف).

(٤) ويُقال بالثاء المثلثة أيضًا (النهاية).

(٥) (الأراك): نبات شُجَيري من الفصيلة الأراكية، كثير الفروع، خَوَّار العود، متقابل الأوراق، له ثمار دكناء تؤكل، ينبت في البلاد الحارَّة، ويوجد في صحراء مصر الجنوبية الشرقية (الوسيط).

(٦) التنبيه ص (١٤)، المهذَّب (٣/ ٦١٦)، الوسيط (١/ ٢٧٧) في سنن الوضوء.

وقد أشار الإمام الرافعي إلى إنكاره عليه.

وقول المزني[١] في باب صفة الحجِّ: الشَّاذَرْوان عندي تأزير البيت، هو بزاي ثم راء بينهما ياء.

قال الرافعي: سُمِّيَ بذلك؛ لأنه كالإزار له.

قال: وقد يُقال: التأزير بزاءين وهو التأسيس[٢]، وسيأتي بيان حقيقة الشَّاذَرْوان في حرف الشين[٣]، إن شاء الله تعالى.

فصل أسا: في حديث الوضوء: «فَمَنَ زادَ على الثلاث أو نَقَص، فَقَدْ أَسَاءَ وظَلَمَ»[٤].

قيل: أساء في النقص، وظلم في الزيادة؛ فإن الظلم وضع الشيء في غير موضعه، ومجاوزة الحدِّ، وقيل عكسه، فإن الظلم قد استعمل في النقص، قال الله تعالى: ﴿ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا﴾ [الكهف: ٣٣].

---

(١) المختصر ص (٦٧).

(٢) انظر العزيز (٣/ ٤٠٤، ٣٩٤). (ل).

(٣) في أسماء المواضع (٣/ ٣٦١- ٣٦٢).

(٤) أخرجه أبو داود (١٣٥)، والبيهقي (١/ ٧٩)، والبغوي (٢٢٩)، من حديث عمرو بن شُعيب، عن أبيه، عن جده، وإسناده حسن. وصحَّحه ابن حجر في التلخيص الحبير (١/ ٨٣). لكن لفظة: «أو نَقَصَ» شاذَّةٌ أو منكرةٌ. وقد رواه النسائي (١/ ٨٨)، وابن ماجه (٤٢٢)، والبيهقي (١/ ٧٩) بدونها، وصحَّحه ابن خزيمة (١٧٤).
وقال ابن حجر في فتح الباري (١/ ٢٣٣): عدَّهُ مسلم في جملة ما أنكر على عمرو بن شعيب؛ لأن ظاهره ذم النقص من الثلاث، والنقص عنها جائزٌ، فَعَلَهُ ﷺ، فكيف يعبّر عنه بـ «أساءَ وظلم»؟! وقال ابن المواق: إنْ لم يكن اللفظ شكًّا من الراوي، فهو من الأوهام البيِّنة التي لا خفاء بها؛ إذ الوضوء مرةً ومرتين لا خلاف في جوازه، والآثار بذلك صحيحة.
وقال البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٧٩): «قوله: «نقص» يحتمل أن يريد به نقصان العضو» (أساء وظلم): أساء الأدب بتركه السُّنَّةَ والتأدب بآداب الشرع، وظلم نفسه بما نقصها من حقِّها الذي فَوَّته من الثواب بترداد المرات في الوضوء (جامع الأصول: ٧/ ١٦١)، وانظر حاشية تحقيق شرح السنة (١/ ٤٤٥)، بلوغ المرام رقم (٣٣) بتحقيقي، وسيأتي هذا الحديث في حرف الظاء (ظلم).

وقيل: أساء فيهما، وظلم فيهما، وهذه الإساءة والظلم للكراهة، ولا تقتضي إثمًا، وقد أوضحتُ كُلَّ هذا في «شرح المهذَّب»[١].

فصل أسك: قولهم: وفي إِسْكَتَي[٢] المرأة الدِّيَة[٣]. هما بكسر الهمزة وفتح الكاف. هكذا ذكره الجوهري في «صحاحه» وأهل اللغة مطلقًا.

قال الأزهري[٤]: هما حَرْفا فرجِها.

قال: ويفترق الإِسْكَتَان والشُّفْران؛ في أنَّ[٥] الإِسْكَتَيْنِ: ناحيتا الفرج، والشَّفْرَين[٦] طرفا الناحيتين.

وكذا قال الجوهري: الإِسْكَتَانِ بكسر الهمزة: جانبا الفرج، وهما قُذَّتَاهُ، قال[٧]: والمأْسُوكَة، هي التي أخطأت خافِضَتُها فأصابت غير موضع الخَفْض.

وأما قولُ أبي المجد إسماعيل بن أبي البركات بن أبي الرضا بن هبة الله بن محمد المعروف بابن باطيش المَوْصلي[٨] في كتابه «شرح ألفاظ المهذَّب»[٩] أن الإِسْكَتَيْنِ بفتح الهمزة، وأن الجوهري نصَّ عليهما بالفتح؛ فغلط صريح وجهل [٥٢/أ] قبيح جمع فيه باطلين:

أحدهما: زعمه الفتح. والثاني: نسبته ذلك إلى الجوهري، وهو بريءٌ منه؛ فقد صرَّح في «صحاحه» بكسر الهمزة وراجعته في غير نسخة مرَّات، والله يغفر لنا أجمعين.

---

(١) المجموع (٤٨٥/١). (ل).

(٢) (إِسْكَتَي): تثنية إِسْكَة، وزن: سِدْرة، بكسر الهمزة وإسكان السين، وفتح الهمزة لغة قليلة. انظر النظم المستعذب (٢٥١/٢).

(٣) انظر المهذَّب (١٥١/٥).

(٤) الزاهر (٢٣٧). (ل).

(٥) في (ع، ف): «بأن» بدل «في أن».

(٦) في (ح): «والشفران».

(٧) كلمة: «قال» ليست في (ع، ف).

(٨) له ترجمة في سير أعلام النبلاء (٣١٩/٢٣) رقم: ٢٢١) وفي حاشيته مصادرها.

(٩) المغني في الإنباء عن غريب المهذب والأسماء (٥٩٧/١). (ل).

فصل إصطبل: الإصْطَبْل[١] بكسر الهمزة، وهي همزة أصلية، فكلُّ حروف الكلمة أصول، وهو عجمي معرَّب، وهو بيت الخيل، ونحوِها.

فصل أفف: قولهم أُفّ، فيها عشر لغات حكاهنّ القاضي عِيَاضٌ[٢]، وآخرون: ضمّ الهمزة مع ضمِّ الفاء وكسرها، وفتحها بلا تنوين وبالتنوين، فهذه ستٌّ.

وأُفْ بضمِّ الهمزة وإسكان الفاء.

وإِفَّ بكسر الهمزة وفتح الفاء.

وأُفِّي وأُفَّةً بضمِّ همزتيهما.

قالوا: وأصل الأُفِّ والتُّفِّ: وسخ الأظفار، وتستعمل هذه الكلمة في كلِّ ما يستقذر، وهي اسم فعل، يُستعمل في الواحد والاثنين والجمع، والمؤنَّث، بلفظ واحد، قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣].

قال الهروي: يُقال لكلِّ ما يضجر منه ويستثقل: أُفّ له.

وقيل: معناه الاحتقار مأخوذ من الأَفَفِ، وهو القليل[٣].

فصل أفق: قال أهل اللغة: الآفاق النواحي. الواحد: أُفُق بضمِّ الهمزة والفاء، وأُفْق بإسكان الفاء.

قالوا: والنسبة إليه أُفُقي بضمِّ الهمزة والفاء وبفتحهما لغتان مشهورتان.

وأما قول الغزالي وغيره في كتاب الحجِّ: الحاجّ الآفاقي، فمنكر[٤]، فإن الجمع إذا لم يُسمّ به، لا ينسب إليه، وإنما ينسب إلى واحدِهِ.

فصل أفن: الأَفْيُون[٥] بفتح الهمزة، وإسكان الفاء وضمِّ الياء المثناة من

---

(١) كلمة «الإصطبل» لم ترد في (ع، ف).

(٢) إكمال المعلم (٢/ ١٥١). (ل).

(٣) الغريبين (٨١٨ ـ ٨٢). (ل).

(٤) بل جائز على مذهب الكوفيين. تقول: رسائل إِخْوانية، وحركة عُمَّالية، ومُظَاهَرة طُلَّابية، ومجلس الأمن الدُّوَلي، وكاتب صُحُفي، وعالـم أَخْباري، ومباحث أخلاقية. انظر معجم الأغلاط الشائعة للعدناني ص (٨٤ ـ ٨٥، ٩٣)، وانظر الوسيط للغزالي (٢/٦٠٧).

(٥) (الأَفْيون): عُصَارَةُ ثمرة الخَشْخاش، ويستعمل للتخدير وتسكين الآلام (الوسيط).

تحتُ، ذكره في «الروضة» في أول كتاب البيع في بيع ما ينتفع به، وهو من العقاقير التي تقتل، ويصحُّ بيعه[١]؛ لأنه يُنتفعُ به.

فصل إلى: قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

قال الأزهري في «تهذيب اللغة»: جعل أبو العباس وجماعة من النحويِّين «إلى»[٢] بمعنى «مع» ههنا، وأوجبوا غسل المرافق والكعبين.

قال: وقال المبرِّد: وهو قول الزجَّاج اليدُ: من أطراف الأصابع إلى الكتف.

والرِّجْلُ: من الأصابع إلى أصل الفخذين، فلما كانت المرافق والكعبان داخلة في تحديد اليد والرِّجْل، كانت داخلةً فيما يغسل وخارجة مما لا يغسل، ولو كان المعنى مع المرافق لم يكن في المرافق فائدة، وكانت اليد كلّها يجب أن تغسل، ولكنه لما قيل: «إلى المرافق» اقتطعت في الغسل من حدِّ المرفق.

قال الأزهري: وقد أشبعتُ هذا بأكثر من هذا الشرح في تفسير الحروف التي فسَّرتها من كتب الشافعي، فانظر فيه[٣] إن أردت ازديادًا في البيان[٤].

قول الغَزالي وغيرِه: حَدُّ الوجه من مبتدأ تسطيح[٥] الجبهة إلى منتهى الذَّقَن طولًا، ومن الأذن إلى الأذن عرضًا.

قال الإمام أبو القاسم الرافعي[٦]: اعلم أن كلمتَي «من»، و«إلى» إذا دخلتا في مثل هذا الكلام قد يراد بهما دخول ما وردتا عليه في الحدِّ، وقد يراد خروجه.

مثال الأول: حضر القوم من فلان إلى فلان.

ومثال الثاني: من هذه الشجرة إلى هذه الشجرة عشرة أذرع، وهما في قوله من

---

(١) إذا كان يستخدم في التخدير بإشراف الأطباء. أما بيعه من أجل تعاطيه فحكمه حكم بيع الخمر. انظر النجم الوهاج (٣٢/٤).

(٢) انظر معاني (إلى) في معجم الشوارد النحوية ص (١١١ ـ ١١٢) لأستاذنا البحاثة محمد شُرّاب.

(٣) في (ع، ف): «فيها».

(٤) تهذيب اللغة (١٥/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨). (ل).

(٥) في (ع، ف): «سطح». والمثبت موافق للوسيط (٢٥٧/١).

(٦) فتح العزيز (١/ ٣٣٩).

مبتدأ تَسْطيح[١] الجبهة إلى مُنتهى الذَّقن مستعملتان[٢] بالمعنى الأول، إذ لا يريد بمبتدأ التسطيح[٣] إلَّا أوَّله، وبمنتهى الذَّقَن إلَّا آخره، ومعلوم أنهما [٥٢/ب] داخلان في الوجه.

وفي قوله: من الأذن إلى الأذن مستعملان بالمعنى الثاني؛ لأن الأذنين ليستا من الوجه.

وقول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢] «إلى» بمعنى «مع» قاله الأزهري[٤].

قال الأزهري: العرب تقول: إليك عنِّي، أي: أمسك وكُفَّ، وتقول: إليكَ كذا وكذا، أي: خذه.

وإذا قالوا[٥]: اذهب إليك، فمعناه اشتغل بنفسك، وأَقْبِلْ عليها[٦].

والإيلاءُ في اللغة: الحَلِفُ. يُقال[٧]: آلى يُولي إيلاء، وتألَّى تألِّيًا.

والأَلِيَّةُ: اليمين، والجمع: أَلايا، كَعطِية وعَطَايا.

والإيلاء في الشرع: الحَلِفُ على ترك وطء الزوجة في القُبُل مطلقًا، أو مدةً تزيد على أربعة أشهر، وكان الإيلاء طلاقًا في الجاهلية، فغيَّر الشرع حكمه.

قال أصحابنا: وكان الإيلاء والظِّهارُ طلاقًا في الجاهلية.

وذكر صاحب «الحاوي»[٨]، و«البيان»[٩] خِلافًا لأصحابنا، أنه هل عُمِل بهما في أول الإسلام، أم[١٠] لا؟

---

(١) في (ع، ف): «سطح»، والمثبت موافق لما في فتح العزيز (١/ ٣٣٩).
(٢) كلمة: «مستعملتان» لم ترد في (ح، ع، ف).
(٣) في (ع، ف): «منتهى الذقن بالمعنى الأول بمبتدأ السَّطح».
(٤) قوله: «قاله الأزهري» ليس في (ع، ف).
(٥) في (ح): «قال».
(٦) تهذيب اللغة (١٥/ ٣٠٧). (ل).
(٧) في (ع، ف): «تقول».
(٨) صاحب «الحاوي» هو الماوردي تقدَّمت ترجمته برقم (٩١٧).
(٩) الحاوي للماوردي (١٠/ ٣٣٨)، البيان للعمراني (١٠/ ٣٣١).
(١٠) في (ع، ف): «أو».

قال صاحب «الحاوي»: قال جمهور أصحابنا: لم يعمل به، وقال بعضهم: عُمل به.

قال صاحب «البيان»: الأصحُّ أنه لم يعمل به.

قال صاحب «الحاوي»: وكان طلاقًا لا رجعةَ فيه.

والأَلْيَةُ بفتح الهمزة، وجمعها: أَلَيات، بفتح الهمزة واللام، والتثنية: أليان بياء واحدة، هذه اللغة المشهورة.

وفيه لغة أخرى: أَلْيتان بياء مثناة تحت ثم تاء مثناة فوقُ، وثبت في «صحيح البخاري» وغيرِهِ في حديث سهل بن سعد، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال في حديث عُوَيْمرٍ العَجْلانِي في اللِّعان: «فإنْ جَاءَت به عَظِيْمَ الأَلْيَتَيْنِ»[(١)].

وفي حديث ابن عباس عن النَّبيِّ ﷺ «سَابغَ الأَلْيَتَيْنِ[(٢)]» بتاء بعد الياء، هكذا هو في جميع النُّسَخِ.

فصل: أمس[(٣)]: قال الجوهري: أمس اسم حُرِّكَ آخره لالتقاء الساكنين، واختلفت العرب فيه، فأكثرهم يبنيه على الكسر معرفة[(٤)]، ومنهم من يُعربُهُ معرفة[(٥)]، وكلّهم يعربه إذا أدخل[(٦)] عليه الألف واللام، أو صيَّره نكرة[(٧)]، أو أضافه يقول: مضى الأمسُ المبارَكُ، ومضى أمسُنا، وكلُّ غدٍ صائرٌ أَمسًا.

وقال سيبويه: قد جاء في ضرورة الشعر: مذ أَمْسَ[(٨)]، بالفتح.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧٤٥)، ومسلم (١٤٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٤٧).

(٣) انظر معجم الشوارد النحوية ص (١٢٥ ـ ١٢٦)، وشرح شذور الذهب ص (٩٨ ـ ١٠٢)، شرح قطر الندى ص (٢٠ ـ ٢٤).

(٤) أي: إذا أريد به اليوم قبل يومك.

(٥) في (ح): «معربة»، وهو تحريف.

(٦) في (ع، ف): «دخل».

(٧) أي: إذا أريد به يوم من الأيام الماضية، وتنوينه علامة تنكيره.

(٨) انظر الكتاب لسيبويه (٢/ ٤٤)، شرح شذور الذهب ص (٩٩) الشاهد رقم (٤٢)، شرح قطر الندى ص (٢٢) الشاهد رقم (٣).

قال: وقال: ولا يُصَغَّر «أمس»(١) كما لا يصغَّر: غد، والبارحة، وكيف، وأين، ومتى، وأي، وما، وعند، وأسماء الشهور، والأسبوع غير الجمعة، هذا ما ذكره الجوهري.

قال الأزهري: قال الفَرَّاء: ومن العرب من يخفض الأمس وإن أدخل عليه الألف واللام.

وقال أبو سعيد: تقول جاءني أمس، فإذا نسبت شيئًا إليه كسرت الهمزة، فقلت: إِمسِيٌّ على غير القياس.

وقال ابن السِّكِّيت: تقول: ما رأيته أمس، فإن لم تره يومًا قبل ذلك قلت: ما رأيته مذ أول من أمس، فإن لم تره [من] يومين قبل ذلك، قلت: ما رأيته مذ أولَ من أول منْ أمس(٢).

وقال الإمام أبو الحسن بن خَرُوف في كتابه «شرح الجُمَل»: للعرب في أمس لغات: أهل الحجاز يبنونه على الكسر في كلِّ حال، ولا علَّة لبنائه إلَّا إرادة التخفيف تشبيهًا بالأصوات كـ: (قاق) لصوت الغراب.

وبنو تميم يبنونه على الكسر في الجرِّ والنصب، ويعربونه في الرفع من غير صرف.

ومنهم من يعربه [٥٣/أ] في كلِّ حالٍ ولا يصرفه، وعليه قوله: «مُذ أمسَا».

قال: ووهم أبو القاسم صاحب «الجُمَل»(٣) في قوله: ومن العرب من يبنيه على الفتح، والذي أوقعه [في ذلك] قولُ سيبويه: وقد فتح قومٌ «أمسَ» في «مُذْ» لما رفعوا(٤).

فصل أمم: لفظ الأُمَّة يُطلقُ(٥) على مَعَانٍ، منها: مَنْ صَدَّق النَّبيَّ ﷺ وآمن بما

---

(١) ذكر المبرد والفارسي وابن مالك والحريري أن «أمس» يُصَغَّر، فيعرب عند الجميع. انظر شرح شذور الذهب ص (١٠١).

(٢) تهذيب اللغة (٨٠/١٣)، وانظر إصلاح المنطق ص (٣٣١). (ل).

(٣) (صاحب الجُمَل) هو الزَّجّاجي عبد الرحمن بن إسحاق. له ترجمة في السير (١٥/ ٤٧٥) وفي حاشيته مصادرها. وانظر كلامه في الجمل (٢٩٩/٢). وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥٦٢/٢- ٥٦٣). (ل).

(٤) الكتاب (٣/ ٢٨٤). (ل).

(٥) في (ع، ف): «لفظة الأمة تطلق».

جاء به وتبعه فيه، وهذا هو الذي جاء مدحه في الكتاب والسُّنَّة كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] و: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وكقوله ﷺ: «شَفَاعتي لأمَّتي»(١).

و[قوله]: «تأتي أمَّتي غُرًّا مُحجَّلين»(٢)، وغير ذلك.

ومنها: مَن بعث إليهم النَّبيُّ ﷺ من مسلم وكافر، ومنه قوله ﷺ: «والذي نفسُ محمد بيده! لا يسمعُ بي أحدٌ من هذه الأمَّة: يهوديٌّ ولا نصرانيٌّ ثم يموت، ولم يُؤْمنْ بالذي أُرْسِلْتُ به إلَّا كانَ مِنْ أصْحَابِ النَّارِ» رواه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان(٣).

فصل أمن: قال الجوهري وجمهورُ أهل اللغة: آمين في الدعاء يمدُّ ويقصر.

قالوا: وتشديد الميم خطأ، وهو مبنيٌّ على الفتح مثل: أين، وكيف؛ لاجتماع الساكنين. وتقول: منه(٤) أمَّن تأمِينًا.

قال الإمام الواحدي في تفسيره «البسيط»: وأما معناه، فقال الإمام الثعلبي: قال ابن عباس: سألت النَّبيَّ ﷺ عن معنى آمين، فقال: «افعل»(٥).

وقال ابن عباس وقتادة(٦): كذلك يكون.

وقال هلال بن يِساف ومجاهدٌ: آمين [اسم] من أسماء الله تعالى(٧).

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد من حديث عليّ كما في الجامع الصغير رقم (٤٨٩٤)، والأحاديث في إثبات الشفاعة متواترة. وانظر الفتح (١١/ ٤٢٦)، والشفا للقاضي عياض ص (٢٦٩ ـ ٢٧٩) بتحقيقي، جامع الأصول (١٠/ ٤٧٥ ـ ٤٩٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٦)، ومسلم (٢٤٦) من حديث أبي هريرة ولفظه: «إنْ أُمَّتي يُدْعَون يوم القيامة غُرًّا مُحَجَّلين من آثار الوضوء» والنَّصُّ للبخاري. وسيأتي في حرف الغين، فصل (غرر).

(٣) صحيح مسلم رقم (١٥٣) من حديث أبي هريرة.

(٤) كلمة: «منه» لم ترد في (ع، ف).

(٥) التفسير البسيط مخطوطة مكتبة نور عثمانية (٢٣٦) (٢٨/ب)، وقد سقط من طبعة جامعة محمد بن سعود، وانظر الكشف والبيان (١/ ١٢٥). (ل).

(٦) قوله: «ابن عباس» ولم يرد في (ع، ف).

(٧) ضَعَّف إسناده الحافظ ابن حجر في الفتح (٢/ ٢٦٢) وقال: وأنكره جماعة.

وقال سَهْلٌ: معناه لا يقدر على هذا أحدٌ سواكَ.

وقال الترمذي(١): معناه: لا تُخَيِّبْ رَجَاءَنا.

وقال عِطِيَّةُ العَوْفِيُّ: آمينَ كلمة عِبرانية أو سُريانية، وليست عربية.

وقال عبد الرحمن بن زيد: آمين كنز من كنوز العرش، لا يعلم أحد تأويله إلَّا الله ﷻ.

وقال أبو بكر الورَّاق: آمين قوَّة للدعاء، واستنزال للرحمة.

وقال الضحاك: آمين أربعة أحرف مقطَّعة من أسماء الله ﷻ، وهي: خاتم ربِّ العالمين، يختم به براءةَ أهل الجنة، وبراءة أهل النار.

دليله ما روى أبو هريرة ﵁ عن النَّبيِّ ﷺ قال: «آمين خَاتِمُ رَبِّ العالمين على عباده المؤمنين»(٢).

وقال عطاء: آمين دعاء، وإنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «ما حَسَدَكُمُ اليهودُ على شيءٍ ما حَسَدوكم على آمين، وتسليمِ بَعْضِكم على بعض»(٣).

وقال وهْبُ بن مُنَبِّهٍ: آمين أربعة أحرف يخلق الله ﷻ من كلِّ حرف مَلَكًا، يقول: اللَّهُم اغفر لمن قال: آمين. هذا ما ذكره الثعلبي، ﵀.

وقال الإمام المتبحِّرُ الواحدي ﵀ في أول(٤) كتابه «البسيط» في آمين لغاتٌ: المدّ وهو المستحبُّ(٥)، لما رُوي عن عليّ ﵁؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان إذا قال: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] قال: «آمين»(٦)، يمدُّ بها صوته.

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن الترمذي، صاحب نوادر الأصول. (ل).

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل (٦/ ٤٤٠) والطبراني في الدعاء من حديث أبي هريرة، وزاد نسبته ابن كثير في تفسيره (١/ ٣١) إلى ابن مردويه، وضعف إسناده السيوطي في حاشيته على الشفا. انظر فيض القدير (١/ ٦٠)، وانظر حديث أبي زهير النميري عند أبي داود (٩٣٨).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٨٥٦) من حديث عائشة. قال البوصيري في مصباح الزجاجة: هذا إسناد صحيح. ورجاله ثقات. احتجَّ مسلم بجميع رواته.

(٤) كلمة: «أول» ليست في (ع، ف).

(٥) وهذه اللغة أكثر اللغات استعمالًا، ولكن فيها بعدٌ عن القياس (شذور الذهب ص ١١٦)، وانظر فتح الباري (٢/ ٢٦٢).

(٦) أخرجه ابن ماجه (٨٥٤). قال البوصيري في مصباح الزجاجة: «في سنده ابن أبي ليلى، هو =

والقصر(١): كما قال [الطويل]:

أَمِـيـن فـزادَ اللهُ مـا بَـيْـنـنَـا بُـعْـدَا(٢)

والإمالة مع المدِّ، روي ذلك عن حمزة والكِسَائي.

والتشديد مع المدِّ روي ذلك عن الحسن، والحُسين بن الفضل، ويحقق ذلك ما رُوي عن جعفر الصادق رضي الله عنه أنه قال [في] تأويله: قاصدين نحوك، وأنتَ [أكْرمُ] مِنْ أَنْ تُخَيِّبَ قاصدًا.

قال: [و] قال أبو إسحاق: معناها: اللَّهُمَّ استَجِب، وهي موضوعة في موضع اسم الاستجابة، كما أن صَهْ(٣) موضوع(٤) سكوتًا، وحقّها من الإعراب الوقفُ؛

= محمد بن أبي عبد الرحمن بن أبي ليلى. ضعفه الجمهور. وقال أبو حاتم: محلّه الصدق، وباقي رجاله ثقات». وفي الباب عن وائل بن حُجْرٍ عند أبي داود (٩٣٢)، والترمذي (٢٤٨)، وابن ماجه (٨٥٥) وغيرهم، وصحَّحه الدارقطني، وحسنه الترمذي والبغوي. وانظر بلوغ المرام (٢٧٨، ٢٧٩) بتحقيقي.

(١) وهذه اللغة أفصح في القياس، وأقلّ في الاستعمال، حتى إن بعضهم أنكرها (شذور الذهب ص ١١٨).

(٢) هذا عجز بيت، وصدره:

تَـبَـاعَـدَ مِـنِّـي فُـطْـحُـلٌ إِذْ سَـأَلْـتُـهُ

وفي رواية:

تَـبَـاعَـدَ مِـنّـي فُـطْـحُـلٌ وابْـنُ أُمِّـهِ

والبيت ـ بلا نسبة ـ في تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص (١٣)، معجم مقاييس اللغة، تهذيب اللغة، الصحاح، اللسان (أمن)، الزاهر لابن الأنباري (١/ ٦٦)، شرح الأشمونية رقم (٩٧٦)، سفر السعادة (١/ ١٣٣، ٤١٨)، البيان لأبي الخير اليمني (٢/ ١٩٠)، شرح شذور الذهب رقم (٥٦)، تاج العروس (فطحل) وفي الأخير نسب لجبير بن الأضبط.
و(فُطْحُلٌ): بضمِّ الفاء والحاء المهملة أو فتحها بينهما طاء مهملة ساكنة؛ اسم رجل. (سَأَلْتُهُ) دعوته يعني: ليغيثني من المكروه. (أَمين): وزن بصير وقدير (بُعْدَا): أراد: زاد الله ما بيننا بعدًا. آمين».

(٣) «صَهْ»: اسم فعل أمر بمعنى: اسْكُتْ.

(٤) في (ع، ف) زيادة «موضع»، وفي حاشية (ح) على قوله: «سكوتاً»: لعله: اسكت.

لأنها بمنزلة الأصوات إذ كان غير مشتقٍّ من [٥٣/ب] فعل إلَّا أنَّ النون فيها فتحت لالتقاء الساكنين، ولم تُكْسَرْ لثقل الكسرة بعد الياء، كما فتحوا أينَ، وكيفَ. هذا ما ذكره الواحدي(١).

وفيه فوائد من أحسنها: إثبات لغة التشديد في آمِّين التي لم يذكرها الجمهور؛ بل أنكروها وجعلوها من قول العامَّة.

وقال الإمام أبو منصور الأزهري في كتابه «شرح ألفاظ مختصر المزني»(٢): قولهم(٣): آمين استجابة للدعاء.

وفيه لغتان: قَصْرُ الألِف، ومَدُّها، والميم مخفَّفة في اللُّغتين يوضعان موضع الاستجابة للدعاء، كما أن «صَهْ» و«مَهْ»(٤) موضع(٥) للإسكات وحقّهما من الإعراب الوقفُ؛ لأنهما بمنزلة الأصوات، فإنْ حرَّكَها مُحرِّكٌ فَتَح النون(٦) كقوله [الطويل]:

أَمِـيْـنَ فـزادَ اللهُ مـا بـيـنـنـا بُـعْـدَا

وقال القاضي الإمام أبو الفضل عِيَاضٌ المَغْرِبي السَّبتيُّ في كتابه «الإكمال في شرح صحيح مسلم»: معنى آمِين: استجبْ لنا، وقيل: معناه كذلك نسأل اللهَ(٧) لنا، والمعروف فيها المدّ، وتخفيف الميم.

وحكى ثعلبٌ فيها القصر، وأنكره غيره وقال: إنما جاء مقصورًا في ضرورة الشعر.

وقيل: هي كلمة عِبرانية عُرِّبَت(٨) مبنية على الفتح، وقيل: بل هو اسم من أسماء الله تعالى.

---

(١) التفسير البسيط مخطوطة مكتبة نور عثمانية (٢٣٦) (٢٨/ب)، وقد سقط من طبعة جامعة محمد بن سعود. (ل).

(٢) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٩٥). وفي (ع، ف): «المختصر للمزني» بدل «مختصر المزني».

(٣) في (ح، ع، ف): «قولين»، والمثبت من الزاهر ص (٩٥) حيث نقل المصنِّف.

(٤) (مَهْ): اسم فعل أمر بمعنى: انْكَفِفْ.

(٥) في (ع، ف): «يوضع».

(٦) في (ع، ف): «فإن حركتهما تحرّك بفتح النون».

(٧) لفظ الجلالة: «الله» لم يرد في (ع، ف).

(٨) كلمة «عُرِّبت» لم ترد في (ع، ف).

وقيل: معناه: يا آمين استجب لنا. والمدَّة مَدَّةُ[١] النداء، وعوض عن الياء.

قال: وحكى الداوديُّ تشديد الميم مع المدِّ، وقال: هي لغة شاذَّة، ولم يعرفها غيره، وخطَّأ ثعلب قائلها، هذا ما ذكره القاضي عياض[٢].

وقال ابن قُرْقُولٍ ـ بضمِّ القافين: هو أبو إسحاق صاحبُ «مَطَالِع الأَنوار» ـ: آمين مطوَّلة ومقصورة ومخفَّفة، وأنكر أكثر العلماء تشديد الميم، وأنكر ثعلب قصر الهمزة إلَّا في الشعر، وصحَّحه يعقوب في الشعر وغيره.

والنون مفتوحة أبدًا مثل: أينَ وكيفَ.

واختلف في معناه. قيل: كذلك يكون.

وقيل: هو اسم من أسماء الله تعالى أصله القصر، فأدخلت عليه همزة النداء.

قال: وهذا لا يصحُّ؛ لأنه ليس في أسماء الله تعالى اسم مبنيّ، ولا غير معرب، مع أن أسماء الله تعالى لا تثبت إلَّا بقرآن[٣] أو سنة متواترة، وقد عدم الطريقان في آمين.

وقيل: آمين درجة في الجنة تَجِبُ لقائلها.

وقيل: هو طابع الله تعالى على عبادِهِ يدفع به عنهم الآفات.

وقيل: معناه: اللهم أُمّنا بخير. هذا ما ذكره صاحب «المَطَالِع»[٤].

وقال الإمام أبو عبد الله صاحب «التحرير» في «شرح صحيح مسلم»: في آمين لغتان: فتح الألف من غير مدٍّ، والثانية: بالمدّ [وهي] مبنية.

قال بعضهم: بنيت؛ لأنها ليست عربية، وأنها اسم فِعْلٍ: كصَهْ، ومَهْ، ألا ترى أن معناها: اللهمَّ استجب، وأَعْطِنا ما سألناكَ.

وقالوا: إن مجيء آمين دليل على أنها ليست عربية إذ ليس في كلام العرب

---

(١) في (ع، ف): «همزة».

(٢) إكمال المعلم (٢/٢٩٨). (ل).

(٣) في (ح): «قرآنًا».

(٤) مطالع الأنوار (١/٢٩٠). (ل).

فاعيل[١]، فأما آرِيٌّ[٢] فليس بفاعيل، بل هو عند جماعة فاعول، وعند بعضهم فاعلي، وعند بعضهم فاعي بالنقصان.

وقد قال جماعة: إن أمين ـ يعني: المقصورةَ ـ لم يجئ عن العرب، والبيت الذي ينشد [الطويل]:

أَمِـيْـنَ فـزادَ اللهُ مـا بـيـنـنـا بُـعـدَا

لا يصحُّ على هذا الوجه، إنما هو:

فـامِـيـنَ زادَ الله مـا بَـيْـنـنَـا بُـعْـدَا

قال: وكثير من العامة يشدِّدون الميم منها، وهو خطأ، لا وجه له. هذا آخر كلام صاحب «التحرير»[٣].

فصل أنم: قال الإمام الزَّبِيديّ: الأنام: الخلق. قال: ويجوز الأنيم.

وقال الإمام الواحدي: قال الليث: الأنام ما على ظهر الأرض [٥٤/أ] من جميع الخلق.

قال: واختلف المفسِّرون في قوله تعالى: ﴿وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠] فقال ابن عباس: هم الناس.

وعن مجاهد، وقتادةَ، والضحاك: للخلق[٤] والخلائق.

وعن عطاء: لجميع الخلق. وقال الكلبي: للخلق كلّهم الذين بثَّهم فيها.

قال الواحدي: وهذه الأقوال تدلُّ على أن المراد بالأنام، كُلُّ ذي روح، وهو قول الشعبي.

وقال الحس: للجنِّ والإنس، وهو اختيار الزجَّاج[٥].

فصل أني: قولهم: باب الآنية.

---

(١) إنما ذلك في الأسماء الأعجميَّة، كـ: قابيل، وهابيل.

(٢) (الآريُّ): مَحْبِسُ الدابة، وقد تُسمَّى الآخِيَّةُ أيضًا آرِيًّا (مختار الصحاح).

(٣) وجد قسم منه، وهو من كتاب الزكاة إلى أثناء كتاب العلم، وهذا الوارد ليس فيه. (ل).

(٤) في (ع، ف): «الخلق».

(٥) التفسير البسيط (٢١/١٤١).

قال الجوهري في «الصحاح»: الإناء معروف، وجمعه: آنية، وجمع الآنية: الأواني مِثل سِقاء وأَسْقية وأَسَاقٍ.

وقوله في «المهذَّب»[(١)] في باب بيع المُصَرَّاة: فإن كان المبيع إناءً من فضة وزنه ألف وقيمته ألفان فكسره، ثم علم به عيبًا[(٢)]. هذا تفريع على قولنا: يجوز اتخاذ الآنية، فتكون الصنعة محترمة لها قيمة، والصحيح أنه لا يجوز اتخاذها[(٣)].

وقوله في «الوسيط»[(٤)] في باب زكاة النقدَين: [و] لو كانت له آنية من الذهب والفضة مختلطًا، وزنه ألف، هذه العبارة رديئة، فإنه استعمل لفظ الآنية في الواحد، وذلك لا يجوز عند أهل اللغة، فإن الآنية جمع: إناءٍ، كما تقدَّم[(٥)]، والله أعلم.

فصل أهل: قوله في باب الوديعة من «الوسيط»[(٦)]: لو نقل الوديعة من قريةٍ آهِلَةٍ إلى قرية غيرِ آهِلة. يجوز أن تقرأ قرية آهلة بتنوين قريةٍ ومدّ الألف، أي: قرية عامرة، ويجوز: قريةِ أَهْلِهِ، بإضافة قرية إلى أهله، أي: أهل المودع، وهذا أشبه بمراد الغزالي هنا، والأول موافق للفظ الشافعي رضي الله عنه.

فصل أول: قال الواحدي في تفسير قوله الله عز وجل: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ﴾ [آل عمران: ٩٦]: قال الزَّجَّاج: معنى الأول في اللغة ابتداء الشيء.

قال الزَّجَّاج: ثم يجوز أن يكون له ثانٍ، ويجوز ألا يكون، كما تقول هذا أول ما كسبته، جائز أن يكون بعده كسب، وجائز ألا يكون، ومُرادك: هذا ابتداءُ كَسْبي[(٧)].

قلت: ومما يستدلُّ به على أن لفظة «أول» لا يشترط أن يكون له ثانٍ، قولُ الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَيَقُولُونَ ۝٣٤ إِنْ هِىَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٣٤ ـ ٣٥] وهم كانوا يعتقدون أنه ليس لهم موتة بعدها.

---

(١) المهذَّب (٣/١٢١).

(٢) في (ع، ف): «عينًا»، والمثبت موافق لما في المهذَّب (٣/ ١٢١).

(٣) يعني: آنية الذهب والفضة.

(٤) الوسيط (٢/٤٧٣).

(٥) شرح مُشكل الوسيط لأبي عمرو بن الصلاح (٢/ ٤٧٣) مطبوع بهامش الوسيط.

(٦) الوسيط (٤/ ٥٠٣)، وفي (ح): «الوجيز» بدل «الوسيط».

(٧) التفسير الوسيط (٥/ ٤٣١ ـ ٤٣٢). وانظر معاني القرآن (١/ ٤٤٥). (ل).

قال الواحدي في تفسير قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١]: وقد قال الشيخ أبو عليّ السِّنْجيُّ ـ الذي محلّه من الإتقان ما سبق ذكره في ترجمته[١] ـ: إذا قال لزوجته: إن كان أولُ ولد تلدينه[٢] من هذا الحمل ذَكَرًا فأنتِ طالقٌ، فولَدَتْ ذَكَرًا، ولم يكن غيره.

قال أبو عليّ: اتفق أصحابنا على أنه يقع الطلاق، وليس من شرط كونه أوَّلًا أن تلد بعده آخَرًا[٣]، إنما الشرطُ ألَّا يتقدَّم عليه غيره.

وحكى المُتَولِّي وجهًا، أنه لا يقع الطلاق في هذه المسألة.

قال: لأنَّ الأول يقتضي آخرًا، كما أن الآخر يقتضي أولًا، وهو شاذٌّ ضعيف مردود، وقد ذكرتُ المسألة في «الروضة»[٤].

[مطلب في معنى التأويل والتفسير]

وأما التأويل فقد قال[٥] العلماء: هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجهٍ يحتمله أوْجَبَهُ برهانٌ قطعيٌّ في القطعيَّات [٥٤/ب] وظنيٌّ في الظَّنّيات.

وقيل: هو التصرُّف في اللفظ بما يكشف عن مقصوده.

وأما التفسير: فهو بيان معنى اللفظة الغريبة[٦] أو الخفيَّة.

والإُيَّل المذكور[٧] في أواخر باب الربا من «الروضة»[٨] هو بفتح الياء المثناة من تحت المشدَّدة وقبلها همزة تضم وتكسر، لغتان حكاهما الجوهري، وأرجحهما الضَّمّ، وهو ذَكَرُ الوُعول، ورأيته في «المجمل» مضبوطًا بكسر الهمزة فقط.

---

(١) انظر المجلد الثاني، الترجمة رقم (٨٣٧).

(٢) في (ح): «تلديه»، ولم أجد هذا الكلام في البسيط (٤٣٣/٢- ٤٤٠). (ل).

(٣) في (ح): «آخر».

(٤) روضة الطالبين ص (١٤٠٧).

(٥) في (ع، ف): «فقال» بدل «فقد قال».

(٦) في (ع، ف): «القريبة».

(٧) كلمة: «المذكور» لم ترد في (ع، ف).

(٨) روضة الطالبين ص (٥٢٣) فصل: في معرفة الجنسية. وتصحَّف فيه: (الأُيَّل) إلى (الإبل).

فصل أون: قال أبو البقاء[(١)] في قول الله تعالى: ﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]: حقيقة الآن: الوقتُ الذي أنت فيه، وقد يقع على الماضي القريب منك، وعلى المستقبل القريب وُقُوعُهُ، تنزيلًا للقريب منزلةَ الحاضر، وهو المرادُ هنا؛ لأن قوله تعالى: ﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧] أي: في الوقت[(٢)] الذي كان يحرم عليكم الجماع فيه من الليل، قد أبحناه لكم فيه؛ فعلى هذا «الآن» ظرف لـ: ﴿بَـٰشِرُوهُنَّ﴾.

وقيل: الكلام محمول على المعنى، تقديره: فالآن أبحنا لكم أنْ تُباشروهنَّ، ودلَّ على المحذوف لفظ الأمر الذي يراد به الإباحة، فعلى هذا (الآن) على حقيقته.

وقال أبو البقاء[(٣)] قبل هذا في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١]: في (الآن) أربعة أوجه، أحدها: تحقيق الهمزة، وهو الأصل.

والثاني: إلقاء حركة الهمزة على اللام وحذفها، وحذف ألف اللام في هذين الوجهين، لسكونها وسكون اللام في الأصل؛ لأنَّ حركة اللام [هنا] عارضة.

والثالث: كذلك إلَّا أنهم حذفوا ألف اللام لما تحرَّكت اللام فظهرت الواو في (قالوا).

والرابع: إثبات[(٤)] الواو في اللفظ، وقطع [ألف] اللام، وهو بعيد.

قال الإمام الواحدي: الآن هو الوقت الذي أنت فيه، وهو حدُّ الزمانين: حدُّ الماضي من آخره، وحدُّ المستقبل من أوله.

قال: وذكر الفرَّاءُ في أصله قولين: أحدهما: أن أصله أوان، حذفت منه الألف وغُيرت واوُهُ إلى الألف ثم أدخلت[(٥)] عليه الألف واللام.

والألف واللام له ملازمة غير مفارقة.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٨٣).
(٢) في (ع، ف): «فالوقت» بدل «في الوقت».
(٣) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٤٣ ـ ٤٥).
(٤) في (ح): «تتالي» بدل «إثبات».
(٥) في (ح): «أوصلت».

والثاني: أصله آن ماضي يئينُ بُني اسمًا لحاضر الوقت، ثم ألحق به الألف واللام، وترك على بنائه.

وقال أبو علي الفارسي: الآن مبنيّ لما فيه من مضارعة الحرف، وهو تضمن معناه، وهو تضمّنه معنى التعريف.

قال: والألف واللام زائدتان، ولا توحش من قولنا، فقد قال بزيادته: سيبويه والخليل في قولهم: مررت بهم الجمَّ الغفيرَ(١)، نَصَبَهُ على نيَّة إلغاء الألف واللام، نحو: طُرًّا وقاطبَةً.

وقال(٢) أبو الحسن الأخفشُ في قولهم: مررتُ بالرجل خيرٍ منك، ومررت بالرجل مثلِك: لأنَّ اللام زائدة.

قال أبو عليّ: والقولان اللَّذان قالهما الفَرَّاء لا يجوز واحدٌ منهما(٣).

فصل أوى: يُقال: أوى زيد، بالقصر إذا كان فعلًا لازمًا، وآوى غيرَهُ بالمدِّ إذا كان متعدِّيًا، وقد جاء القرآن العزيز بهما؛ قال الله تعالى في اللازم: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ﴾ [الكهف: ٦٣] وقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٠].

وقال في المتعدِّي: ﴿وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠] وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ﴾ [الضحى: ٦] هذا هو الفصيح المشهور في المسألتين.

وقيل: يُقال في كلِّ واحد بالمدِّ والقصر، لكن القصر في اللازم أفصحُ، والمدّ في المتعدِّي أفصحُ وأكثر.

وممَّن حكى هذا القول: القاضي عِياضٌ في «شرح مسلم» [٥٥/أ] في آخر كتاب الحجِّ في حَرَمِ المدينة، وفي كتاب الأدب، وفي حديث الثلاثة الذين جاؤوا إلى الحَلْقة ووجد أحدهم فُرْجَةً(٤).

وأما قول الله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِىٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: ٨٠](٥)

---

(١) في الكتاب (١/ ١٨٨): «الجَمَّاءَ الغفير».

(٢) في (ع، ف): زيادة: «به».

(٣) انظر التفسير البسيط (٣/ ٤٢ ـ ٥٥).

(٤) متفق عليه. تقدَّم تخريجه في فصل (أخر).

(٥) انظر إكمال المعلم (٤/ ٤٨٦) (٧/ ٦٦). (ل).

قال صاحب «المطالع»: «أو» إذا كانت للتقرير أو للتوبيخ أو الرَّد أو الإنكار أو الاستفهام كانت مفتوحة الواو.

وإذا جاءت للشَّكِّ، أو التقسيم، أو الإبهام، أو التسوية، أو التخيير، أو بمعنى الواو ـ على رأي بعضهم ـ أو بمعنى «بل»، أو بمعنى «حتى» أو بمعنى «إلى» وكيف كانت عاطفةً، فهي ساكنة الواو. قال: فمن ذلك: أو فعلوها[١] على التوبيخ.

قولهم: لزمه أكثر الأمرين من الدية أو القيمة مثلًا.

قال الرافعي: الأغلب في ألسنة الفقهاء في مثل هذا كلمة «أو»، ولو قيل: من الدية والقيمة، بالواو، لكان صحيحًا أو أصحّ[٢].

فصل أيض: قال الجوهري: قولهم[٣]: فعلتُ ذلك أيضًا.

قال ابن السِّكِّيت[٤]: هو من آضَ يَئِيْضُ أيضًا، أي: عاد ورجع.

واض فلان إلى أهله، أي: رجع[٥].

فَصْلٌ في أَسْماءِ المَوَاضِعِ

الأبطح[٦] مذكور في باب الأذان من «المهذَّب»[٧]: هو بين مكةَ ومنًى، يضاف إلى كلٍّ واحدة منهما.

وهو البطحاء.

---

(١) في (ع، ف): «أو فعلموها».

(٢) في (ع، ف): «أوضح»، ولم أجد كلام الرافعي في العزيز شرح الوجيز. (ل).

(٣) كلمة: «قولهم» ليست في (ع، ف).

(٤) إصلاح المنطق ص (٣٤٢).

(٥) وآض بمعنى صار (مختار الصحاح).

(٦) (الأَبطح): بفتح الأول ثم سكون الباء وفتح الطاء: كلُّ مسيل ماءٍ فيه دُقاقُ الحصى فهو أَبْطَح. والأَبطح والبطحاء أيضًا: الرمل المنبسط على وجه الأرض. والأبطح يضاف إلى مكة وإلى مِنى؛ لأن المسافة بينه وبينهما واحدة، وربما كان إلى مِنًى أقرب، وهو المُحَصَّبُ، وهو خَيْفُ بني كنانة، وذكر بعضهم أنه إنما سُمِّي أبطح؛ لأن آدم ﵇ بَطَّح فيه (معجم البلدان: ١/ ٧٤ باختصار يسير). قال أستاذنا البحاثة محمد شُرّاب في المعالم الأثيرة ص (١٦): «والأبطحُ اليومَ مِنْ مكة».

(٧) المهذَّب (١/ ٢٠١).

وقد ذكره المصنِّف[1] في باب استقبال القبلة فقال: البطحاءُ.

أَجْنَادِيْن[2]: بفتح الهمزة وبعدها جيم ساكنة ثم نون ثم ألف ثم دال مهملة ثم ياء مثناة من تحتُ، ثم نون.

قال الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الحازمي في كتابه «المختلف والمؤتلف في أسماء الأماكن»: يقولها أكثر أصحاب الحديث بفتح الدال.

قال: ومن المحقِّقين من يكسر الدال، وهو موضع مشهور بالشام، ناحيةَ دمشق، كانت بها وقعة مشهورة بين المسلمين والروم[3].

أُحُدٌ: بضمِّ الهمزة والحاء، جبل بجنب مدينة رسول الله ﷺ زادهما[4] الله فضلًا وشرفًا على نحو ميلين[5]، وكانت غزوةُ أحد يوم السبت لإحدى عَشْرَةَ خَلَتْ من شوَّال، على رأس اثنين وثلاثين شهرًا من الهجرة.

---

(١) (المُصَنِّف): هو أبو إسحاق الشيرازي. ذكره في باب استقبال القبلة في المهذَّب (١/ ٢٣٤).

(٢) تقع أَجْنَادِيْن في أراضي خربتي «جنَّابة الفوقا» و«جنَّابة التحتا» في ظاهر قرية عجّور الشرقي من أعمال الخليل (معجم بلدان فلسطين ص (١٠١)، والمعالم الأثيرة ص (٢٠)، كلاهُما لأستاذنا محمد شُرّاب، وانظر معجم البلدان (١/ ١٠٣ ـ ١٠٤).

(٣) الأماكن ص (٤٧). (ل). وكانت هذه الوقعة في جُمادى الأولى سنة (١٣هـ) قبل وفاة أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه بنحو شهر، وكانت الغلبة فيها لجند الرحمن، وبعدها أصبحت أرض فلسطين مكشوفة أمام المسلمين، ولما انتهى خبر هذه المعركة إلى هِرَقْلَ، نَخِبَ قلبُهُ، ومُلئ رعبًا، فهرب من حمص إلى أنطاكية. وفيها يقول الشاعر زياد بن حنظلة:

ونحنُ تَرَكْنَا أَرَطْبُونَ مُطَرَّدًا ... إلى المَسْجِدِ الأَقْصى وفيهِ حُسُورُ
عشيةَ أَجْنَادَيْنَ لَمَّا تتابعوا ... وقامتْ عليهِ بالعَراءِ نُسُوْرُ
عَطَفنا له تحت العَجاجِ بِطَعْنَةٍ ... لها نَشجٌ نائي الشَّهيقِ غزيرُ
تَوَلَّتْ جموعُ الروم تَتْبَعُ إِثْرَهُ ... تكادُ مِنَ الذُّعْرِ الشديد تطيرُ
وغُودِرَ صرعى في المَكَرِّ كثيرة ... وعادَ إليهِ الفَلُّ وَهو حسيرُ

انظر معجم البلدان (١/ ١٠٤).

(٤) في (ع، ف): «زادها».

(٥) يبعد أُحُدٌ عن المسجد النبوي الشريف أربعة أكيال (دليل الزائر ص ٣٥).

وفي الصحيح: «أُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنَا ونُحِبُّهُ»(١)، وهذا الحديث على ظاهره إذْ لا استحالةَ فيه، ولا يلتفت إلى تأويل من تأوَّله.

أَذْرَبِيْجَان(٢): مذكورة في باب صلاة المسافر من «الوسيط»(٣).

وهي بهمزة مفتوحة غير ممدودة، ثم ذال معجمة ساكنة، ثم راء مفتوحة، ثم باء موحدة مكسورة، ثم ياء مثناة من تحتُ، ثم جيم، ثم ألف، ثم نون، هذا هو الأشهر والأكثر في ضبطها.

قال صاحب «المَطَالِع»: هذا هو المشهور. قال: ومَدَّ الأَصِيليُّ والمُهَلَّب(٤) الهمزةَ، يعني: مع فتح الذال. قال: وفتح عبد الله بن سليمان وغيره الباء.

وقال الشيخ تقي الدين بنُ الصَّلاح: الأشهر فيها مدُّ الهمزة مع فتح الذال وإسكان الراء.

قال: والأفصح القصر وإسكان الذال، وهي ناحية تشتمل على بلاد معروفة(٥).

الأُرْدُنّ(٦): الكُورة المعروفة من أرض الشام بقرب بيت المقدس.

وهي بضمِّ الهمزة وإسكان الراء وضمّ الدال وتشديد النون [٥٥/ب].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٨٩)، ومسلم (١٣٩٣) من حديث أنس، وانظر جامع الأصول (٩/ ٣٣٧).

(٢) اسم مركَّب من «أذر» و«بيجان» والهمزة في أوله أصل: والنسبة إليه: أَذْرِيّ، وقيل: أَذَرِيّ، بفتح الذال على غير قياس (سفر السعادة وسفير الإفادة: ١/ ٤٠ ـ ٤١).

(٣) الوسيط (٢/ ٢٤٨).

(٤) المهلَّب بن أبي صُفْرَة، صاحب «المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح»، وهو مطبوع. وانظر مطالع الأنوار (١/ ٣٦٩). (ل).

(٥) شرح مشكل الوسيط (٢/ ٢٦٢). (ل).

(٦) (الأُرْدُنّ): ما يعرف الآن بالمملكة الأردنية الهاشمية، وأكثر ما يطلق على شرقي النهر، ولكن في كتب البلدان القديمة يمتزج بفلسطين، فيأخذ منها بعض المناطق حتى يصل إلى ساحل البحر المتوسط، حيث كانت «عَكّا» ميناء الأردنَّ، وتأخذ فلسطين أو «جند فلسطين» من شرقي الأردنّ، فتدخل «مُعَان» في جند فلسطين. (المعالم الأثيرة ص ٢٦)، وانظر السيرة النبوية دراسة تحليلية للدكتور محمد عبد القادر أبو فارس ص (٢٤٨).

قال أبو الفتح محمد بن جعفر الهَمَذَاني النحوي في كتابه «اشتقاق أسماء البلدان»: قال أهل العلم: إنما سُمِّي بذلك من قولهم للنعاس الثقيل: أردن.

قال: فَسُمِّيَ بذلك؛ لثقل هوائه، فَسُمِّيَ بالنعاس المُخَثِّر جسم صاحبه.

أَصْبهان: بفتح الهمزة وكسرها، ـ والفتح أشهر ـ وبالباء والهاء[١].

قال صاحب «المَطَالع»: قيّدناها بالفتح عن جميع شيوخنا.

قال: وقيَّدها أبو عُبيد البكري بالكسر.

قال: وأهل المشرق يقولونه: أصفهان بالفاء، وأهلُ المغرب بالباء[٢]، وهي مدينة عظيمة.

قال الإمام الحافظ أبو محمد[٣] عبد القادر الرُّهَاوِي في كتابه «الأربعين» الذي أخبرنا به عنه صاحباه: جمالُ الدين، وَزَيْنُ الدين[٤]: هي من أكبر مدن الإسلام، وأكثرها حديثًا، ما خلا بغداد.

قال الإمام أبو الفتح[٥] الهَمَذَاني النحوي: ومن المدن العظام أصبهان، بفتح الهمزة.

قال: فإن كان الاسم عربيًّا فهو مؤلَّف من لفظتين، ضمّ أحدهما إلى الآخر، الأول منهما فعل، وهو أصَّ، من أصَّت الناقة، فهي أصوص، إذا كانت كريمة موثقة الخلق.

واللفظ الثاني: اسم وهو بَهَان، ومثاله: فعال، من قولهم للمرأة: بَهْنَانَة[٦] وهي الضَّحُوك، وقيل: الطيِّبة النفس والرِّيْح، فلما ضمّ أحد هذين اللفظين إلى الآخر وسُمِّي بهما هذا البلد خُفِّف الأول منهما بحذف الصاد الثانية؛ لئلا يجتمع في الكلمة ثقل التضعيف والتأليف، وكأنها سُمِّيت لِطِيْب تربتها وهوائها وصحّتها.

---

(١) في (ع، ف): «والفاء».

(٢) مطالع الأنوار (١/٣٧٠). (ل).

(٣) في (ع، ف): زيادة: «بن»، وهو خطأ.

(٤) انظر سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٧٣).

(٥) في (ح): «أبو الفرج»، وهو خطأ.

(٦) في (ع، ف): «بهانة»، وهو خطأ.

أَصْطَخر: البلدة المعروفة التي ينسب إليها أبو سعيد الإصطخري، وهي بكسر الهمزة وفتح الطاء، وهمزتها همزة قطع.

هكذا قيَّده جماعة من الأئمَّة المحقِّقين، ومن المتأخِّرين: الشيخُ تقي الدين بنُ الصلاح.

وقاله أبو الفتح الهَمدَاني بفتح الهمزة. وقال: هي همزة قطع.

قلت: ويجوز حذفها في الوصل تخفيفًا، على قراءة مَنْ قرأ[١]: ﴿مِنَ لَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧] بالوصل، ومنه قولهم: مررتُ بِلْجَمَةِ. يعنون: بالأَجمَةِ.

إِلال[٢]: بكسر الهمزة وتخفيف اللام وآخره لام: وهو جبل صغير بعرفات، ويقف عليه الإمام.

الأَنْبار:[٣] مذكورة في الفرائض من «المهذَّب»[٤] بفتح الهمزة وإسكان النون. وهي بلدة معروفة على شطِّ الفرات على نحو مرحلتين من بغداد.

قال أبو الفتح الهَمدَاني: ولا يعرف باني الأنبار[٥] ولا الحِيرة، [و] قال: وهما قديمتان، يُقال: إنهما قبل الطُّوْفَان.

الأندلس[٦]: الإقليم المعروف بالمغرب.

يُقال: بفتح الهمزة والدال: هذا هو المشهور.

ويُقال: بضمِّهما، ولم يذكر أبو الفتح الهَمدَاني إلَّا الضَّمَّ فيهما.

---

(١) هي قراءة ورش، انظر النشر (١/ ٤٠٨). (ل).

(٢) (أَلال): بوزن حَمام: اسم جبل بعرفات، وقيل: أَلال: جبل عرفة نفسه. وقد رُوِي: إلال بوزن بلال؛ قال الزبير بن بكّار: إلال هو البيت الحرام. والأول أصحُّ (معجم البلدان: ١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣ باختصار)، وانظر المعالم الأثيرة (ص ٣٢). وفي (ف): «الإِل» بدل «إِلال»، وهو خطأ.

(٣) محافظة غرب العراق.

(٤) المهذَّب (٤/ ١٠٢).

(٥) قال ياقوت في معجم البلدان (١/ ٢٥٧): «وكان أول من عَمَّرها سابور بن هُرْمُزَ ذو الأكتاف، ثم جدَّدها أبو العباس السَّفاح أول خلفاء بني العباس، وبنى بها قصورًا، وأقام بها إلى أن مات».

(٦) هي إسبانية اليوم.

قال: حُكِيَ عن بعضهم؛ أن وزنه فَنْعَلُلْ. قال أبو الفتح: وهذا مثال لم يَجئ عليه شيء من الكلام علمناه.

قال: وقال غيره: هو أَنْفَعُل، واشتقاقه من الدَّلَس، وهو الظُّلمة، ومن ذلك المدالسة والتدليس، والمدالَسةُ: الموارَبة.

أَوْطاس: مذكورة في باب الاستبراء[١] ومواضع.

وهو بفتح الهمزة وإسكان الواو وبالطاء والسين المهملتين.

وهو وادٍ في بلاد هَوَازِنَ، وبه كانت غزوة النَّبيِّ ﷺ هَوَازِنَ يوم حُنَين.

قال أبو الفتح[٢] الهَمداني: أوطاس من قولهم: وَطَسْتُ الشيءَ أَطِسُهُ [٥٦/أ] وَطْسًا، إذا وطئته وَطْءاً شديدًا، فأوطاس جمع: وَطَسٍ بالتحريك، كَجَبَلٍ وأَجْبال.

قال: فسمِّي المكان بذلك؛ لأنه مكانٌ[٣] مُوَطَّأٌ مُلَيَّنٌ.

قال: ويمكن أن يكون من الوطيس، وهو حُفرةٌ يخْتَبَزُ فيها فسُمِّي بذلك؛ لأنه مكان ذاهب في الأرض كالهُوَّةِ[٤] ونحوها.

أَيْلَةُ[٥] مذكورة في أوائل باب الجزية من «المهذَّب»[٦].

هي بفتح الهمزة وإسكان الياء المثناة من تحت وفتح اللام.

وهي بلدة معروفة في طرَف الشام على ساحل البحر، متوسِّطة بين مدينة رسول الله ﷺ ودِمشق ومصر، بينها وبين المدينة نحو خمس عَشْرَةَ مرحلةً، وبينها وبين دمشق نحو اثنتي عَشْرَةَ مرحلةً، وبينها وبين مِصر نحو ثماني مراحل.

قال صاحب «مَطَالع الأنوار»: قال أبو عُبيدة: هي مدينة من الشام[٧].

---

(١) انظر المهذَّب (٤/ ٥٧٢).

(٢) في (ح): «أبو الفرج»، وهو خطأ.

(٣) كلمة: «مكان» ليست في (ع، ف).

(٤) (الهُوَّةُ): الحفرةُ البعيدةُ القَعْرِ (الوسيط).

(٥) (أَيْلَة): هي مدينة العَقَبَةِ في الأردنّ. انظر المعالم الأثيرة ص (٤٠).

(٦) المهذَّب (٥/ ٣١٧).

(٧) مطالع الأنوار (١/ ٣٧٣). (ل).

وقال الحازمي في «المؤتلف في أسماء الأماكن»: هي بلدة بحريَّةٌ، وقيل: هي آخر الحجاز وأول الشام(١).

إِيْلِيَاء(٢): مذكورة في باب النَّذْر من «الوسيط»(٣) [و] هو بيت المقدس زاده الله شرفًا، وهو بهمزة مكسورة، ثم ياء مثناة من تحتُ ساكنة، ثم لام مكسورة، ثم ياء أخرى، ثم ألف ممدودة، هذا هو الأشهر.

[و] قال صاحب «مطالع الأنوار»: وحكى البكري فيها(٤) القصر.

قال: ولغة ثالثة (أَلْياء) بحذف الياء الأولى، وسكون اللام والمدّ.

وقال: قيل: معناه بيت الله(٥).

قلت: وفي «مسند أبي يَعْلى الموْصِلي» في مسند ابن عباس رضي الله عنهما، عن ابن عباس أنه قال(٦) فيه: «الإيلا» بألف واللام(٧)، وهو غريب.



---

(١) الأماكن ص (٣٣). (ل)

(٢) (إِيْلِياء): اسم مدينة بيت المقدس رَدَّها الله إلى المسلمين، ولأستاذنا البحاثة محمد شُرَّاب كتاب نفيس اسمه «بيت المقدس والمسجد الأقصى» دراسة تاريخية موثقة. حريٌّ بكُل عربيّ وكلِّ مسلم أن يطَّلع عليه.

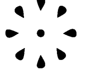
(٣) الوسيط (٢٧٧/٧).

(٤) في (ح): «فيه»، وهو الذي في مطبوعة مطالع الأنوار (٣٧٣/١). (ل).

(٥) مطالع الأنوار (٣٧٣/١) بتقديم وتأخير. (ل).

(٦) في (ع، ف): «عن النَّبيِّ ﷺ» بدل «عن ابن عباس أنه قال».

(٧) حديث ابن عباس في مسند أبي يعلى (٦/٥ ـ ٧) رقم (٢٦١٦)، وفيه: «نذر ـ أي: قيصر ـ أن يمشي من حمص إلى إيْلياء». والمطبوع من مسند أبي يعلى هو رواية أبي عمرو بن حمدان، ولعلَّ الرواية التي ذكرها النووي رحمه الله هي في المسند الكبير برواية ابن المقرئ. الله أعلم.



حرف الباء

فصل بأر: البِئْر مؤنَّثة مهموزة يجوز تخفيفها[١].

جمعها في القلَّة: أَبأر[٢] وآبْار[٣] بالمدِّ على القلب، وفي الكثرة: بِئار.

وَبأَرْتُ بئرًا، أي: حفرتها، وأَبْأَرْتُ الرجلَ: جعلت له بئرًا.

فصل بتت: قال الزجَّاج في كتاب «فعلت وأفعلت»: يُقال: بَتَّ القاضي الحكم عليه وأَبَتَّهُ، إذا قطعه، أي: ألزمه، وبَتَّ الحَبْلَ، وأَبَتَّهُ[٤].

فصل بثر: قوله: دَلَكَ[٥] ابن عمر رضي الله عنهما بَثرة[٦]. ذكره في شرائط الصلاة من «الوسيط».

البَثْرَة بفتح الباء وسكون الثاء وبفتحها أيضًا: خُرَّاجٌ[٧] صغير.

قال الجوهري: البَثْر والبُثُور: خُرَّاج صِغار[٨]، واحدتها: بَثْرة، وقد بَثَر وَجْهُهُ يبثر، وكذلك بَثِر وَجْهُهُ بالكسر، وبَثُر بالضَّمِّ، ثلاث لغات.

---

(١) في (ح): «تحقيقها»، وهو تصحيف.

(٢) وزن أَفْلُس (مختار الصحاح). وفي (ع، ف): «أبار».

(٣) وزن أَحجار. ومن العرب من يقلب الهمزة فيقول: آبار (مختار الصحاح).

(٤) فعلت وأفعلت ص (٧). (ل).

(٥) في (ع، ف): «ذلك»، وهو تصحيف.

(٦) الوسيط (٢/ ١٦٢) والنَّصُّ فيه: «عن ابن عمر؛ أنه دَلَكَ بثرة على وجهه فخرج منها الدمُ، وصلَّى ولم يغسل»، وأثر ابن عمر رواه البيهقي في السنن الكبرى (٦٦٧) بإسنادٍ جيِّدٍ عن بكر بن عبد الله المزني، قال: رأيتُ ابن عمر عصر بثرة...

(٧) (خُراج): هو في علم الطِّبّ: مَجمع صَديدي محدود (الوسيط).

(٨) في (ع، ف): «صغير».

قال صاحب «المحكم»: البَثْر، والبَثِيْرُ: خُرَّاج صغير، وخصَّ بعضهم به الوجهَ، واحدته: بَثْرة وبَثَرة.

قال الأزهري: قال أبو عُبيد، عن الكِسائي: بَثِر وَجْهُهُ يَبْثُرُ بَثرًا، وهو وجه بَثِرٌ، من البَثرِ[١]، وبَثَرَ يَبْثُرُ بَثْرًا.

قال الأزهري: البُثُورُ مثل الجُدَرَي، يُقيح على الوجه وغيره من بدن الإنسان، واحدها: بَثْر.

فصل بحر: قول الغزالي[٢] وغيره في الحديث: «دَمُ الحيض بَحْراني»[٣]هو بفتح الباء.

قال أهل اللغة: يُقال: دم[٤] بَحْراني، وباحر، إذا كان خالِصَ الحُمرة.

وقال إمام الحَرَمين: الصحيح أنه الناصع اللون، يُقالُ: دم[٤] باحر وبَحراني إذا كان لا يشوبُ لونَهُ لونٌ.

ودم[٥] الاستحاضة أحمر رقيق، ضارب إلى الشُّقْرَة في غالب الأمر، فإذًا دم الحيض أقوى [٥٦/ب] لونًا ومتانة من دم[٦] الاستحاضة. هذا كلام الإمام[٧].

---

(١) في (ع، ف): «البثير»، والمثبت من (ح)، وتهذيب اللغة حيث نقل المصنِّف.

(٢) الوسيط (١/ ٤٢٣)، وانظر حرف النون فصل (نصع).

(٣) قال ابن الصلاح في «شرح مشكل الوسيط»، المطبوع بهامش «الوسيط» (١/ ٤٢٣): «هذه رواية ضعيفة لا تعرف، ويستغنى عن هذه الرواية الضعيفة بما رواه أحمد بن حنبل، وأبو داود والنسائي، وابن ماجه؛ أَن رسول الله ﷺ قال لها ـ أي: لفاطمة بنت أبي حُبَيْشٍ ـ: «إن دم الحيض أسود يعرف..» وهذا وإن لم يخرّج في الصحيحين فهو حديث حسن، فيحتجّ به، والله أعلم».
(دم الحيض بحراني): شديد الحمرة، كأنه قد نُسب إلى البحر، وهو اسم قَعْرِ الرحم، وزادوهُ في النسب ألفاً ونونًا؛ للمبالغة، يريد الدم الغليظ الواسع. وقيل: نُسب إلى البحر لكثرته وسَعَتِهِ (النهاية).

(٤) في (ع، ف): «دمه».

(٥) في (ع، ف): «دم» بدون الواو.

(٦) كلمة: «دم» ليست في (ع، ف).

(٧) نهاية المطلب في دراية المذهب (١/ ٣٣٣). (ل).

فصل بخت: البَخَاتيُّ من الإبل مذكورة في الزكاة: نوعٌ من الإبل معروف.

قال أهل اللغة: الواحد منها: بُخْتِيٌّ، وجمعه: البُخْتُ بضمِّ الباء، وإسكان الخاء، ويجمع أيضًا [على] البَخَاتيّ بتشديد الياء وبتخفيفها، لغتان مشهورتان.

قال أبو حاتم السِّجِسْتاني في كتابه «المذكَّر والمؤنَّث»: البُخْتُ مؤنَّثة، جمع: البُخْتي والبُخْتِيَّة. قال: ويُقال: بَخَاتي بتشديد الياء ومخفَّفة. قال: وبَخاتَى أيضًا بفتح التاء[(١)].

قال الجوهري: البُخْتُ من الإبل معرَّب، قال: وبعضهم يقول: هو عربي، وجمعها: بَخَاتي، غير مصروف؛ لأنه جمع الجمع، بخلاف مدائني.

فصل بخع: قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الكهف: ٦].

قال الأزهري: قال الفَرَّاء: أي: مُخْرِجٌ وقاتل.

قال الأخفش: بَخَعْتُ لك نفسي ونُصْحي أَبْخَعُ بُخُوعًا، أي: جهدتها[(٢)].

وفي الحديث: «أَهْلُ اليَمَنِ أَبخَعُ طَاعَةً»[(٣)]. قال الأصمعي: أنصح[(٤)]. وقال غيره: أبلغ.

وقال صاحب «المحكم»: بَخَعَ نفسه يَبْخعُها بَخْعًا وبُخُوعًا: قتلها غَيظًا أو غَمًّا.

فصل بدأ: قال الزَّجاج في كتاب «فعلت وأفعلت»: يُقال: بَدَأَ اللهُ الخَلْقَ بَداءً، وأبدأهم إبْداءً. قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ﴾ [الروم: ١١]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ﴾[(٥)] [العنكبوت: ١٩].

فصل بدد: قولهم: لا بُدَّ من كذا، قال أهل اللغة: معناه: لا انفكاك، ولا فراق منه، ولا مندوحةً عنه، أي: هو لازم جَزْمًا.

قال الجوهري: ويُقال: البُدُّ: العِوَضُ.

فصل بدن: قال أهل اللغة: البَدَنُ الجَسَدُ.

---

(١) المذكر والمؤنث ص (١٦٠).

(٢) انظر تهذيب اللغة (١/١١٧). (ل).

(٣) أورده ابن الأثير في النهاية (١/ ١٠٢) بلفظ: «أتاكم أهل اليمن، هم أَرَقُّ قلوبًا، وأَنْجَعُ طاعةً». قلتُ: أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة (١٦١٤).

(٤) نقله عنه بالسند النحاس في إعراب القرآن (٣/٢٤٦). (ل).

(٥) فعلت وأفعلت ص (٦).

وقال صاحب «العَيْنِ»: البَدَنُ من الجسد ما سوى الشَّوى والرأس.

قال أهل اللغة: الشَّوى: اليدان والرجلان والرأس من الآدميين وكلّ ما ليس مَقْتَلًا(١).

قال الجوهري: البُدْنُ السِّمَنُ والاكتناز، يقول(٢) منه: بَدَنَ الرجل ـ بالفتح ـ يَبْدُنُ بُدْنًا إذا ضَخُمَ، وكذلك بَدُنَ بالضَّمِّ يَبْدُنُ بَدَانةً فهو بَادِن، وامرأة بادِن أيضًا وبَدِيْنٌ، وبدَّن بالتشديد: أَسَنَّ.

أما البَدَنةُ فحيث أطلقت في كتب الفقه والحديث فالمراد بها: البعير؛ ذكرًا كان أو أنْثى.

وشرطها: أن تكون في سِنِّ الأُضْحِيَّةِ، وهي التي استكملت خمس سنين، ودخلت في السادسة، هذا معناها في الكتب المذكورة، ولا يطلق في هذه الكتب على غير ما ذكرنا بلا خلاف.

وأما أهل اللغة، فقال كثيرون منهم أو أكثرهم: تطلق على الناقة والبقرة.

وقال الأزهري في «شرح ألفاظ المختصر»(٣): البَدَنَةُ لا تكون إلَّا من الإبل، [خاصة فأما الهَدْيُ فإنه يكونُ من الإبِلِ](٤) والبقر والغنم. هذا كلام الأزهري.

وقال الماوَرْدِيُّ في كتابه «التفسير» في قول الله ﷻ: ﴿وَٱلْبُدْنَ﴾ [الحج: ٣٦]: قال الجمهور: هي الإبل. وقيل: الإبل والبقر، وهو قول جابر وعطاء. وقيل: الإبل والبقر والغنم، قال: وهو شاذّ(٥).

وأما إطلاقها على الذَّكر والأُنثى من حيثُ اللغة فصحيح، وممَّن نَصَّ عليه وصَرَّح به صاحبُ كتاب «العين»، فقال: البَدَنَةُ: ناقة أو بقرةٌ، كذلك الذَّكر والأنثى منها يُهْدَى إلى مكةَ، هذا لفظه.

---

(١) في (ع، ف): «متصلًا»، وهو خطأ.

(٢) بهامش (ح): «يُقال» نسخة.

(٣) الزاهر ص (١٨٦).

(٤) ما بين حاصرتين من الزاهر ص (١٨٦) حيث نقل المصنِّف.

(٥) النكت والعيون (٢٦/٤).

وجمع البَدَنَةِ: بُدْنٌ بضمِّ الدال وإسكانها، ممن نَصَّ على الضَّمِّ صاحب «الصحاح».

فصل بدع[(١)]: البِدْعة بكسر الباء في الشرع: هي إحداث ما لم يكن في عهد رسول الله [٥٧/أ] ﷺ، وهي منقسمة إلى حَسَنَةٍ وقبيحة.

قال الشيخ الإمام المجمع على إمامته وجلالته وتمكُّنه في أنواع العلوم وبراعته أبو محمدٍ عبدُ العزيز بنُ عبد السَّلامَ ـ رحمه الله، ورضي عنه ـ في آخر كتاب «القواعد»: البدعة منقسمة إلى واجبة، ومحرَّمة، ومندوبة، ومكروهة، ومباحة.

قال: والطريق في ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة، فإنْ دخلت في قواعد الإيجاب فهي واجبة، أو في قواعد التحريم فمحرمةٌ، أو الندبِ فمندوبةٌ، أو المكروهِ فمكروهةٌ، أو المباحِ فمباحةٌ.

وللبدع الواجبة أمثلة منها: الاشتغال بعلم النحو الذي يُفهم به كلامُ الله تعالى وكلامُ رسول الله ﷺ، وذلك واجبٌ؛ لأن حفظ الشريعة واجبٌ، ولا يتأتَّى حفظُها إلَّا بذلك، وما لا يتمُّ الواجب إلَّا به فهو واجب.

الثاني: حفظُ غريب الكتاب والسُّنَّة من اللغة.

الثالث: تدوين أصول الفقه.

الرابع: الكلام في الجَرْح والتعديل، وتمييز الصحيح من السقيم، وقد دلَّت قواعد الشريعة على أن حفظ الشريعة فرضُ كفاية فيما زاد على المتعيّن، ولا يتأتى ذلك إلَّا بما ذكرناه.

وللبدع المحرَّمة أمثلة، منها: مذاهبُ القَدَرِيَّة والجَبْرِيَّة والمُرْجِئَةِ والمُجَسِّمةِ، والرَّدُّ على هؤلاء من البدع الواجبة.

وللبدع المندوبة أمثلة، منها: إحداث الرُّبُطِ، والمدارس، وكلّ إحسان لم يعهد في العصر الأول، ومنها التراويح[(٢)]، والكلام في دقائق التصوُّف، وفي الجدل.

ومنها جمع المحافل للاستدلال في المسائل إنْ قُصِد بذلك وجه الله تعالى.

---

(١) حقّ هذا الفصل (بدع) أن يأتي قبل سابقه (بدن).

(٢) أي: جَمْعُ الناس فيها على قارئ واحد. انظر جامع الأصول (٦/ ١٢٢).

وللبدع المكروهة أمثلة كزخرفة المساجد، وتزويق المصاحف.

وللبدع المباحة أمثلة منها: المصافحة عَقِبَ الصبح والعصر، ومنها: التوسُّع في اللذيذ من المآكل والمشارب والملابس، والمساكن، ولبس الطيالسة، وتوسيع الأكمام.

وقد يختلف في [بعض] ذلك فيجعله بعض العلماء من البدع المكروهة، ويجعله آخرون من السنن المفعولة في عهد رسول الله ﷺ فما بعده، وذلك: كالاستعاذة في الصلاة، والبسملة، هذا آخر كلامه[١].

وروى البيهقي بإسناده في «مناقب الشافعي» عن الشافعي رضي الله عنه، قال: المُحدثات من الأمور ضربان: **أحدهما**: ما أحدث مما يخالف كتابًا، أو سنة، أو أثرًا، أو إجماعًا، فهذه البدعة الضَّلالة.

والثانية: ما أُحْدِثَ من الخير، لا خلاف فيه لواحدٍ من العلماء[٢]، وهذه مُحدَثة غير مذمومة، وقد قال عمر رضي الله عنه في قيام شهر رمضان: «نِعْمَتِ البِدْعَةُ هذه»[٣] يعني: أنها مُحدَثة، لم تكن، وإذا كانت ليس فيها رد لما مضى. هذا آخر كلام الشافعي رضي الله عنه[٤].

فصل بدا: بلا همز[٥]، قال أهل اللغة: بدا الشيء [يبدو] بُدُوًّا بتشديد الواو، كقعَد قُعودًا، أي: ظَهَرَ، وأبْدَيْته[٦]: أظهرْتُهُ، وبدا القوم بَدْوًا خرجوا إلى البادية، كقتلوا قَتْلًا، وبَدا لَهُ في الأمر بلا همز[٥] بداءً [وبَدًا] بالمدِّ والقصر، حكاه عِيَاض[٧]، أي: حدث له فيه رأيٌ لم يكن، وهو ذو بَدَوَاتٍ، أي: يتغيَّر رأيه، ومنه قوله في مسح الخفِّ: «امْسَحْ سَبْعًا، وما بَدا لَكَ»[٨].

---

(١) انظر قواعد الأحكام (٢/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥). (ل).

(٢) في (ح): «هذا» بدل «العلماء».

(٣) تقدَّم تخريجه في ترجمة عمر بن الخطاب رقم (٤٣٨).

(٤) مناقب الشافعي (١/ ٤٦٩). (ل).

(٥) في (ع، ف): «بلا همزة».

(٦) في (ح، ع، ف): «ابتديته»، والمثبت من الصحاح وغيره.

(٧) مشارق الأنوار (١/ ٨٠). (ل).

(٨) تقدَّم تخريجه في ترجمة أُبَيِّ بن عُمارَةَ رقم (٤٣).

والبَدَاءُ[١] مُحالٌ على الله ﷻ، بخلاف النَّسْخ[٢].

والبَدْوُ والبادية بمعنًى.

ومنه الحديث في باب صلاة الجماعة: «ما مِنْ ثَلاثَةٍ في قَرْيَةٍ [٥٧/ب] أو بَدْوٍ»[٣].

والنسبُ إليه بَدَويّ.

وفي الحديث: «مَنْ بَدا جَفَا»[٤] أي: من نزل البادية صار فيه جفاء الأعراب.

والبَداوة: الإقامة في البادية.

قال الجوهري: بكَسر الباء وفتحها، وهي[٥] خلاف الحضَارة.

قال: قال ثعلب: لا أعرف فتحها إلَّا عن أبي زيد وحده.

والنسبة إليه: بَداويّ.

وباداه بالعداوة: أي: جاهره، وتبادَوا بالعداوة: تجاهَروا.

---

(١) (البَداء): استصواب شيء عُلِمَ بعد أَنْ لم يُعْلَمْ (الوسيط).

(٢) انظر الفرق بين النَّسْخِ والبَدَاء في ناسخ القرآن ومنسوخه لابن الجوزي ص (١٠٧ ـ ١٠٨) تحقيق أستاذنا الفاضل حسين سليم أسد الداراني.

(٣) أخرجه أبو داود (٥٤٧)، والنسائي (٢/ ١٠٦ ـ ١٠٧) من حديث أبي الدرداء، وصحَّحه ابن حبان (٤٢٥) موارد، وهناك استوفينا تخريجه. وقال المصنِّف في رياض الصالحين رقم (١١١٨) بتحقيقي: «رواه أبو داودَ بإسناد حسن». وسيأتي ثانيةً في حرف الحاء (حوذ)، وفي حرف القاف (قصى).

(٤) أخرجه أحمد (٢/ ٣٧١)، وأبو داود (٢٨٦٠)، والقضاعي في مسند الشهاب رقم (٣٣٩) من حديث أبي هريرة، وحسَّن إسناد أحمدَ: الشيخُ شعيب في حاشيته على السير (٤/ ٥٥٢)، وأخرجه أحمد وابنه عبد الله في زوائده على المسند (٤/ ٢٩٧)، وأبو يعلى (١٦/ ٥٤) من حديث البراء بن عازب، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/ ١٠٤) وقال: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، غير الحسن بن الحكم النخعي، وهو ثقة» ورمز لحسنه السيوطي في الجامع الصغير رقم (٨٥٥٧). وفي الباب عن ابن عباس: أخرجه أبو داود (٢٨٥٩)، والترمذي (٢٢٥٦)، والنسائي (٧/ ١٩٥ ـ ١٩٦) وغيرهم. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عباس»، ورمز لحسنه السيوطي في الجامع الصغير (٨٥٥٨).

(٥) في (ح): «وهو».

وتبدَّى: أقام بالبادية، وتبادى: تشبَّه بأهل البادية.

وأهل المدينة يقولون: بَدِينا، بمعنى: بدأنا. هذا كلّه كلام الجوهريّ.

فصل بذرق: قوله في أول الحجّ من «الوسيط» و«الوجيز»: [لو] وجد بَذْرَقَةً بأجرة[١]، يعني: خَفِيرًا، وهي [لفظة عجميَّة عُرِّبَتْ، وهي] بفتح الباء وإسكان الذال وفتح الراء وبعدها قاف ثم هاء، والذال معجمة.

وقال الشيخ أبو عمرو بنُ الصَّلاح[٢] يُقال: بالدال المهملة وبالمعجمة.

وقوله[٣] في مَحْرَمِ المرأة: يُبَذْرِقُها، أي: يخفرها.

فصل برأ: قال الإمام أبو القاسم الرافعي: الاستبراء عبارة عن التربُّص الواجب بسبب ملك اليمين حُدوثًا، أو زوالًا، خصّ بهذا الاسم؛ لأن هذا التربُّص[٤]، مُقَدَّرٌ بأقلَّ ما يَدُلُّ على البراءة من غير تكرُّر.

وخصَّ التربُّصُ الواجب بسبب النكاح باسم العِدَّة؛ اشتقاقًا من العَدَدِ لما فيه من التعدُّد. قاله المُتَوَلِّي في «التتمة»[٥].

ويُقال: بَرَأت من المرض وبَرِئْتُ منه، وَبَرَوْتُ.

وأبرأته من الدَّيْن، فَبَرأ منه.

فصل برح: البارحة: اسم الليلة الماضية.

وقال ثعلب والجمهورُ: لا يُقال البارحة إلَّا بعد الزوال، ويُقال فيما قبله الليلة، وقد ثبت في «صحيح مسلم» في آخر كتاب الرؤيا متصلًا بكتاب المناقب عن سَمُرَةَ بن جُنْدُب، قال: كان النَّبيُّ ﷺ إذا صَلَّى الصبح أقبل علينا[٦] بوجهه[٧]، فقال: «هَلْ

---

(١) الوسيط (٢/ ٥٨٦)، وما بين حاصرتين منه.

(٢) شرح مشكل الوسيط (٢/ ٥٨٦).

(٣) أي: الغزالي في الوسيط (٢/ ٥٨٥).

(٤) في متن (ح): «البياض»، وبهامشها ما نصّه: «كذا في الأصل: البياض، ولعلَّه: التربُّص».

(٥) العزيز (٩/ ٥٢٣). (ل).

(٦) في صحيح مسلم (٢٢٧٥) وجامع الأصول (٢/ ٥٣٥): «عليهم» بدل «علينا».

(٧) في (ع، ف) زيادة: «الكريم»، ولعلها إقحام ناسخ.

رأَى أَحَدٌ مِنْكُمُ البَارِحَةَ رُؤيا؟»[١] هكذا هو في جميع النُّسَخِ «البارحة» فيحمل قول ثعلب على أن ذاك حقيقة، وهذا مجازٌ، و إلَّا فقوله مردود بهذا الحديث.

فصل برر: قوله في خطبتي «الروضة»[٢] و«المنهاج»[٣] : الحمد لله البَرِّ.

قال إمام الحرمين: البَرُّ: خالق البِرِّ.

وحكى الواحدي عن الكلبي وغيره؛ أنه الصادق فيما وعد أولياءه[٤].

[و] قولهم في الدعاء عند رؤية الكعبة الكريمة: اللَّهمَّ زِدْ هذا البيتَ تَشْرِيفًا وتكريمًا وتعظيمًا ومهابةً، وزِدْ مَنْ شَرَّفَهُ وعَظَّمَهُ مِمَّنْ حَجَّهُ أو اعْتَمَرَهُ تشريفًا وتكريمًا وتعظيمًا وبِرًّا[٥].

هكذا هو صوابه[٦] بِذِكْرِ[٧] المهابة وحدها أوَّلًا، والبِرُّ وحده ثانيًا، لا يجمع بينهما.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٧٥)، وانظر البخاري (٨٤٥) وأطرافه.

(٢) لم أجده في خطبة الروضة. (ل).

(٣) منهاج الطالبين ص (٢٥) (ط. الفيحاء). (ل).

(٤) التفسير البسيط (٢٠/ ٤٩٩)، وقال الخطَّابي في شأن الدعاء (٨٩ ـ ٩٠): «البَرُّ: هو العطوف على عباده المحسنُ إليهم، عَمَّ بِبِرِّه جميع خلقه، فلم يبخل عليهم برزقه، وهو البَرُّ بأوليائه إذْ خصَّهم بولايته، واصطفاهم لعبادته، وهو البَرُّ بالمحسن في مضاعفةِ الثواب له، والبَرُّ بالمسيء في الصَّفْحِ (٦١٣٢)، والتجاوز عنه. وفي صفات المخلوقين: رجلٌ بَرٌّ وبَارٌّ، إذا كان ذا خيرٍ ونَفْعٍ، ورجلٌ برٌّ بأبويه، وهو ضِدُّ العَاقِّ».

(٥) أخرجه الطبراني في الكبير (٣/ ١٨١) والأوسط من حديث حُذَيفة بن أَسِيْد. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ٢٣٨): «فيه عاصم بن سليمان الكوزي، وهو متروك»، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٧٣)، والأزرقي في تاريخ مكة ص (٢٧٩) من حديث مكحول مرسلًا.
وأخرجه الشافعي في المسند (١/ ٣٣٩) رقم (٨٧٤) من حديث ابن جُرَيج مُعْضَلًا. ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٧٣). قال الحافظ ابن حجر ـ كما في الفتوحات الربانية ـ «(٤/ ٣٧١): ولرواية ابن جُرَيْج متابعة جيِّدة. أخرجها سعيد بن منصور في السنن عن بُرْدِ بن سِنَان، قال: سمعتُ عُبَادَةَ بن قسامة يقول: إذا رأيتَ البيت فقل: اللهُمَّ زِدْ هذا البيت.. وهذا مقطوع (أي: من كلام التابعي) حَسَنُ الإسناد، فتقوى به رواية ابن جُرَيجٍ» وانظر التلخيص الحبير (٢/ ٢٤١ ـ ٢٤٢).

(٦) كلمة: «صوابه» ليست في (ع، ف).

(٧) في (ع، ف): «يذكر» بدل «بذكر».

وقد ذكروه في «الوسيط»[(١)] و«المهذَّب»[(٢)] و«التنبيه»[(٣)] و«الروضة»[(٤)] على الصواب، ووقع في «المختصر»[(٥)] ذكر المهابة في الموضعين، وحذف البرّ فيهما، ووقع في «الوجيز» ذكر المهابة والبِرِّ جميعًا في الأول، وذكر البرَّ وحده ثانيًا.

قال الإمام أبو القاسم الرافعي[(٦)] رَحِمَهُ اللَّهُ: اعلم أن الجمع بين المهابة والبِرِّ لم نَرَهُ إلَّا لصاحب «الوجيز»، ولا ذكر له في الحديث الوارد بهذا الدعاء، ولا في كتب الأصحاب، والبيتُ لا يتصوَّر منه بِرٌّ، ولا يصحُّ إطلاقُ هذا اللفظ عليه، إلَّا أنْ يعني البِرَّ إليه.

قال: وأما الثاني فالثابت في الخبر[(٧)] البِرِّ فقط، ولم يثبت الأئمَّة ما نقله المزني. هذا آخر كلام الرافعي.

قلتُ: ولإطلاق البِرِّ على البيت وَجْهٌ صحيح [٥٨/أ]، وهو أن يكون معناه أَكْثِرْ زَائِرِيْهِ، فَبِرّهُ بزيارته، كما أن من جملة بِرِّ الوالدين والأقارب والأصدقاء زيارتهم واحترامهم، ولكن المعروف ما تقدَّم عن الكتب الأربعة.

وقد روى أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق بن عمرو بن الحارث بن أبي شَمِر الغسَّاني الأزرقي صاحبُ كتاب[(٨)] «تاريخ مكة»[(٩)] فيه حديثًا، عن مكحول عن النَّبيِّ ﷺ؛ أنه كان إذا رأى البيت رفع يديه، وقال: «اللَّهمَّ زِدْ هذا البيتَ تشريفًا، وتعظيمًا، وتكريمًا، ومهابةً، وبِرًّا[(١٠)]، وزِد مَنْ

---

(١) الوسيط (٢/٦٣٩).

(٢) المهذب (٢/٧٥٥).

(٣) التنبيه ص (٥٢). (ل).

(٤) الروضة ص (٣٨٧).

(٥) مختصر المزني ص (٦٧).

(٦) فتح العزيز (٧/ ٢٧٣).

(٧) في فتح العزيز (٧/ ٢٧٣) زيادة: «الاقتصار على».

(٨) كلمة: «كتاب» لم ترد في (ع، ف).

(٩) تاريخ مكة ص (٢٧٩) تحقيق رشدي الصالح ملحس. الطبعة الخامسة.

(١٠) كلمة: «وبرًّا» لم ترد في تاريخ مكة للأزرقي ص (٢٧٩).

شَرَّفهُ» إلى آخره، هكذا ذكره جمعٌ أوَّلًا بين المهابة والبِرّ، كما وقع في «الوجيز»، لكن هذه الرواية مرسلة، وفي إسنادها رجل مجهول وآخرُ ضعيف.

قوله في «الوجيز»: لا قطع على النَّبَّاشِ في بَرِّيَّةٍ ضائِعة[١].

قال الرافعي[٢]: يجوز بَرِّيَّة بالباء الموحدة، أوَّلًا ويجوز تربة بالتاء المثناة[٣] فوقُ.

قلتُ: والأول أصوبُ، وإن كانا جائِزَيْنِ.

فصل برز: في الحديث «اتَّقُوا المَلاعِنَ الثلاث: البَرازَ في الموارد، والظِّلِّ، وقارِعَةِ الطريق»[٤].

قال الإمام أبو سليمانَ الخطَّابي: البَرَازُ ـ هاهُنا مفتوحة الباء ـ وهو اسم للفضاء الواسع من الأرض، كَنَّوْا به عن حاجة الإنسان، كما كَنَّوا عنها بالخلاء.

يُقال: تبرَّز الرجل: إذا تغوَّط، وهو أن يخرج إلى البَرَاز، كما قيل: تخلَّى[٥]: إذا صار إلى الخلاء.

قال الخطَّابيُّ: وأكثرُ الرواة يقولون: البِراز، بكسر الباء، وهو غلط؛ وإنما البِرازُ مصدر بارزتُ الرجل في الحرب مُبارزة وبِرازًا، هذا آخر كلام الخطَّابي[٦].

وذكر بعض من صنَّف في ألفاظ «المهذَّب» من الفضلاء؛ أنه البِراز بكسر الباء، قال: ولا تقل بفتحها. قال: لأنَّ البِراز بالكسر كناية عن ثُفْلِ[٧] الغذاء، وهو المراد، وهذا الذي قاله هذا القائل هو الظاهر، أو الصواب.

قال الجوهري وغيرُه من أهل اللغة: البِراز بكسر الباء: ثُفلُ[٨] الغِذاء، وهو

---

(١) الوجيز (٢/١٧٣). (ل).

(٢) العزيز (١١/ ٢٠٨).

(٣) في (ع، ف): «بالمثناة» بدل «بالتاء المثناة».

(٤) أخرجه أبو داود (٢٦)، وابن ماجهْ (٣٢٨)، والبيهقي (١/ ٩٧)، وصحَّحه الحاكم (١/ ١٦٧)، ووافقه الذهبي. وقال الشيخ عبد القادر أرنؤوط في تعليقه على جامع الأصول (٧/ ١١٦): «في سنده جهالة وانقطاع، ولكن له شواهد يتقوّى بها». وسيأتي في حرف اللام، فصل (لعن).

(٥) في (ع، ف): «يخلى».

(٦) معالم السنن (١/ ٩)، وانظر النهاية (برز).

(٧) في (ع، ف): «ثقل»، والمثبت من باقي النسخ، والصحاح، والنهاية (برز).

(٨) في (ح، ع، ف): «ثقل»، وانظر التعليق السابق.

الغائط، وأكثر الرواة عليه، [وهذا] يعيّن[١] المصير إليه؛ لأن المعنى عليه ظاهر، ولا يظهر معنى الفضاء الواسع[٢] إلَّا بتأويل وكُلْفَة، فإذا لم تكن الرواية عليه لم يُصَرْ إليه، والله أعلم.

ويُقال: بَرَزَ الرجل يَبْرُزُ بُروزًا، أي: خَرج وظهر، وأبرزه غيره إبرازًا، وبَرَّزَهُ تبريزًا، والمبارزة في الحرب معروفةٌ، وبَرَّزَ الرجل في العلم وغيره: إذا فاق نُظراءَهُ فيه، وكذلك الفرس إذا سبق.

وامرأة بَرْزَةٌ بفتح الباء وإسكان الراء، أي[٣]: تبْرُزُ وتخرج في حوائجها [و] ليست مُخَدَّرَةً.

والذهب الإِبْرِيز: هو الخالص. تكرَّر ذكره في كلام الغزالي[٤]، وهو بكسر الهمزة والراء وإسكان الباء الموحدة بينهما.

فصل برسم: الإبْرِيْسَم معرَّب[٥]، قال ابن السِّكِّيت والجوهري وغيرهما: هو بكسر الهمزة والراء وفتح السين[٦]، وهو منصرفٌ معرفةً ونكرةً؛ لأن العرب عَرَّبته[٧]، وأدخلت عليه الألف واللام وأجرته مُجرْى ما أصْلُ بنائه لهم، وكذلك الدِّيباجُ والآجرّ والزنجبيل، ونظائرها.

وقال آخرون: إِبْرَيسَم بفتح الراء وكسر الهمزة وفتحها، فحصل ثلاثُ لغاتٍ.

وأما المُبَرْسَمُ؛ فقال الجوهري: البِرْسامُ: عِلَّةٌ معروفة، وقد بُرْسِمَ الرجلُ، فهو مُبَرْسَمٌ.

وأما قوله في باب الضمان [٥٨/ب] من «مختصر المزني»[٨]: لا يصحُّ ضمانُ

---

(١) في (ح): «تعين».

(٢) فوق كلمة «الواسع» كتب الناسخ في (ح) كلمة «هنا».

(٣) كلمة: «أي» ليست في (ع، ف).

(٤) انظر الوجيز (١٧١/٢). (ل).

(٥) في (ع، ف): «معروف».

(٦) قال الجواليقي في المعرَّب ص (١٣٠). «الأَبْرَيسَم: بفتح الألف والراء، قال بعضهم: إِبْرَيْسَم بكسر الألف وفتح الراء»، وانظر سفر السعادة (١/ ٢٥).

(٧) في (ب): «أعربته»، وهو موافق لما في الصحاح (٥/ ١٨٧١). (ل).

(٨) مختصر المزني ص (١٠٩)، باب: الكفالة. وسيورد المصنِّف قول المزني أيضًا في حرف الهاء (هذى).

المُبَرْسَم الذي يَهْذِي، فقال صاحب «الحاوي»[(١)]؛ لا اعتَبار بالهَذَيان، فمتى كان المُبَرْسَمُ زائل[(٢)] العقل بطل ضمانُهُ وسائر عقوده، سواء كان يَهْذِي أم لا؟

ولأصحابنا عن قوله: «يهذي» جوابان: **أحدهما**: أنه[(٣)] زيادة ذكرها المِزنيُّ لغوًا.

والثاني: أن[(٤)] لها فائدة، وذلك أن المُبَرْسَمَ يَهْذِي في أول بِرْسامِهِ؛ لقوة جسمه، فإذا طال به أضعف جسمه فلم يَهْذِ، فأبطل ضمانه في الحال التي هو فيها صاحب قوَّة، فالحال التي دونها أولى.

فصل برق: قال الزجَّاج في كتاب «فعلت وأفعلت»: قال أبو عُبَيدة وأبو زَيد: يُقال: بَرَقَ الرجُلُ[(٥)] وأبرق، إذا أوعد وتَهَدَّدَ، وبَرَقَتِ السماء وأبرقت.

قال: والاختيار بَرَقَ وبرقَت[(٦)]، [والله أعلم].

فصل برك: قال الإمام الواحدي في قوله الله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] أي: استحقَّ التعظيم والثناء بأنه لم يزل يزال[(٧)].

وقيل معناه: ثبت الخير عنده.

قال[(٨)] ابن فارس: وقيل معناه: تعالى[(٩)].

والبركة: العلوّ والنماء. حكاه الأزهري عن ثعلب.

وقيل: تعظَّم وتمجَّد. قاله الخليل بن أحمد[(١٠)].

---

(١) الحاوي (٦/ ٤٦١).

(٢) في الحاوي (٦/ ٤٦١): «ذابل» بدل «زائل».

(٣) في (ح): «أنها».

(٤) كلمة: «أَن» لم ترد في (ع، ف).

(٥) كلمة: «الرجل» ليست في (ع، ف).

(٦) في (ح) و(ب): «وأبرقت»، والمثبت موافق لما في «فعلت وأفعلت» ص: (٥١). (ل).

(٧) التفسير البسيط (١٥/ ٥٤٢). (ل).

(٨) في (ح، ع، ف): «قاله»، والمثبت هو الصواب. انظر مقاييس اللغة (١/ ٢٣١).

(٩) في (ع، ف): زيادة: «إلى» وفي مقاييس اللغة (١/ ٢٣١): «تعالى الله».

(١٠) في مقاييس اللغة (١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١): «قال الخليل. . . و(تبارك الله): تمجيد وتجليل، وفسَّر على «تعالى الله».

وقيل غيره، وأصله: من البُروك، وهو الثبوت، ومنه: بِرْكَةُ الماء، وبِرْكَةُ البعير. وأما بِرَكُ الماءِ فواحدتها: بِرْكَةٌ، بكَسر الباءِ وإسكان الراءِ، هذا هو المشهور.

وقال صاحب «مَطَالع الأَنوار»: يُقال هكذا، ويُقال: بفتح الباءِ وكسر الراءِ[١].

فصْل برن: التمر البَرْنِيُّ بفتح الباءِ وسكون الراءِ.

قال صاحب «المحكم»: هو ضَرْبٌ من التمر، أصفر، مُدَوَّر، وهو أجود التمر، واحدته: بَرْنِيَّة.

قال أبو حنيفة: أصله فارسي. قال: إنما هو بَارِني، فـ (البار) الحمل، وَ(ني) تعظيم ومبالغة[٢].

فصل برنس: البُرْنُسُ بضمِّ الباءِ والنون وإسكان الراءِ: وهو الثوب المعروف. مذكور في حَدِّ لباس المُحْرِمِ، وحديثه صحيح[٣] مُخَرَّج في صحيحي البخاري ومسلم[٤] وغيرهما من الأئمَّة[٥].

قال الإمام أبو منصور الأزهري وصاحب «المحكم» وغيرُهما من الأئمَّة: البُرْنُسُ: كُلُّ ثوب رأسه منه مُلْتزِق به، دُرَّاعةً[٦] كانت أو جُبَّةً[٧] أو مِمْطَرًا[٨].

فصل برى: بَرَيْتُ القَلَمَ بَرْيًا، وأبْرَيْتُ الناقةَ جعلتُ لها بُرَةً[٩].

فصل بزز: ذكر في أول زكاة التجارة من «المهذَّب»[١٠] قوله ﷺ: «في البَزِّ

---

(١) مطالع الأنوار (١/٤٧٥). (ل)

(٢) المحكم (١٠/٢٦٤). (ل).

(٣) أخرجه البخاري (١٣٤) وأطرافه، ومسلم (١١٧٧) من حديث ابن عمر، وانظر جامع الأصول (٣/٢١ ـ ٢٤).

(٤) في (ع، ف): «صحيح».

(٥) قوله: «من الأئمَّة» ليس في (ع، ف).

(٦) (دُرَّاعة): ثوب من صوف. وجُبَّة مشقوقة المُقَدَّم (الوسيط).

(٧) (جُبَّة): ثوب سابغ، واسع الكُمَّين، مشقوقُ المقدَّم، يلبس فوق الثياب (الوسيط).

(٨) (مِمْطَرًا): المِمْطَرُ: ثوب لا يَنْفُذُ منه الماء، يلبس في المطر (الوسيط).

(٩) (بُرَة): البُرَةُ: حَلْقَةٌ مِنْ صُفْرٍ أو غيره في أحد جانبي أنف البعير للتذليل (الوسيط).

(١٠) المهذَّب (١/٥٢٣).

صدَقَته»[١]، هو بفتح الباءِ وبالزاي، وهذا وإن كان ظاهرًا لا يحتاج إلى تقييد، فإنما قيَّدته؛ لأني بلغني أن بعض الكُتَّاب صحَّفه بالبُرِّ بضمِّ الباء وبالراء.

قال أهل اللغة: البَزُّ: الثياب التي هي أمتعة البَزَّازِ.

فصل بزل: قال الجوهري: بَزَلَ البعيرُ يَبْزُلُ بُزولًا: فَطَرَ نابُه، أي: انشقَّ، فهو بازل؛ ذكرًا كان أو أنثى، وذلك في السنةِ الثامنة[٢]، والجمعُ: بُزْلٌ، وبُزَّلٌ، وبَوَازِل.

والبازل أيضًا: اسم للسِّنِّ التي طَلَعت. هذا كلام الجوهري.

وقوله في الجمع: بُزْلٌ وبُزَّل، الأول بضمِّ الباء وإسكان الزاي، والثاني بضمِّ الباء وفتح الزاي المشدَّدة.

وقوله في صدقة المواشي من «المهذَّب»[٣]: «كالثنايا والبُزل» يجوز هذان الوجهان [فيه]، وإنما نبَّهت عليه؛ لأني رأيت اثنين صنَّفا فيه؛ ضبطه أحدهما بأحد الوجهين، والآخر بالآخر، وغلَّط أحَدُهمَا صاحِبَهُ.

فصل بسر: قال الجوهري: الْبُسْرُ: أَوَّلُهُ طَلْعٌ، ثم خَلالٌ، ثم بَلَحٌ، ثم بُسْرٌ، ثم رُطَبٌ، ثم تَمْرٌ، الواحدة: بُسْرَةٌ [٥٩/أ] وبُسُرةٌ [والجمع] بُسُرَاتٌ وبُسُرٌ.

وأَبْسَرَ النخلُ: صار ما عليه بُسْرًا.

فصل بشر: البَشَرُ: الآدميون.

قال ابن فارس في «المجمل»: سُمُّوا بَشَرًا؛ لظهورهم.

قال أبو حاتم السِّجِسْتاني في كتابه «المذكَّر والمؤنَّث»: البشر يكون للرجل والمرأة، وللجميع من الذكور والإناث، تقول: هو بَشَرٌ، وهي بَشَرٌ، وهم بَشَرٌ، وَهُنَّ بشَرٌ، وأمَّا في الاثنين فهما بَشَران، وفي القرآن العزيز: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ [المؤمنون: ٤٧][٤].

---

(١) أخرجه الدارقطني في السنن (٢/ ١٠٢)، والبيهقي (٤/ ١٤٧) من حديث أبي ذر الغفاري، وصحَّحه الحاكم (١/ ٣٨٨) ووافقه الذهبي.

(٢) في «الصحاح» (٤/ ١٦٣٣): وذلك في السنة التاسعة وربما في السنة الثامنة.

(٣) المهذَّب (١/ ٤٨٨) باب صدقة الغنم.

(٤) المذكر والمؤنث ص (٣٤٢). (ل).

قال أهل اللغة: البَشَرَةُ: ظاهر جلد الإنسان، والأَدَمَة ـ بفتح الهمزة والدال: باطِنُ الجلد.

قالوا: وباشر الرجلُ المرأةَ من ذلك؛ لأنه يفضي بِبَشَرَتِهِ إلى بَشَرَتِها.

ويُقال: بَشَّرْتُ فُلانًا بِكذا أُبَشِّرُه تَبْشِيرًا، وبَشَرْتُهُ ـ بتخفيف الشين ـ أَبْشُرهُ بَشْرًا، كَقَتَلْتُهُ أَقْتُلُهُ قَتْلًا، لغتان.

قال ابن فارس وغيرُهُ: والبِشارة تكون بالخير والشَّرِّ، فإذا أطلقت كانت في الخيرِ، والمقيَّدة مثل قول الله[١] ﷻ: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤].

قال الواحدي: التبشير: إيراد الخبر السَّارِّ الذي يظهر أثره في بَشَرَةِ المخبر، ثم كثر استعمَالُهُ حتى صار بمنزلة الإخبار.

قال: وقال قوم: أصله فيما يَسُرُّ ويَغُمُّ؛ لأنه يظهر في بَشَرَةِ الوجه أثر الغمِّ، كما يظهر أثر السرور[٢].

قال أهلُ اللغة: ويُقال: بِشَارةٌ وبُشَارَة بكسر الباء وضمِّها.

قال الزَّجَّاج في كتاب «فعلت وأفعلت»: يُقال: بَشَرْتُ الأَدِيمَ وأَبْشَرْتُهُ، وأديم مَبْشُورٌ ومُبْشر: إذا بَشَرْتَهُ[٣].

فصل بصر: يُقال: أَبْصَرْتُ الشيء إذا[٤] رأيتَهُ، وبَصُرْتُ به أَبْصُرُ: إذا[٤] عَلِمْتَهُ.

فصل بطأ: قال الزَّجَّاجُ: بَطُؤَ الرجل في الأمر بُطْئًا، وأبطأ إبطاء[٥].

فصل بطح: قوله في التيمم من «الوسيط»: يدخل في التراب البطحاءُ، وهو التراب اللَّيِّنُ في مسيل الماء[٦]، فالبطحاءُ بفتح الباء وبالمدِّ.

---

(١) في (ع، ف): «قوله» بدل «قول الله».

(٢) التفسير البسيط (٢/ ٢٠٩). (ل).

(٣) في (ح): «قشرته». وهو معنى الذي فعلت وأفعلت ص ٨، والمثبت نسخة بهامشها. (ل).

(٤) في (ح): «أي».

(٥) فعلت وأفعلت ص (٩). (ل).

(٦) الوسيط (١/ ٣٧٦).

ويُقال فيه: الأبطح. ذكره الأزهري. وهذا التفسير الذي فسَّره به هو الصحيح، وبه فسَّره الأزهري.

وذكر أصحابنا العراقيُّون فيه تفسيرين؛ أحدهما، وبه قطع القاضي أبو الطيب ـ أنه: مجرى السيل إذا جَفَّ واسْتحجر. **والثاني**: أنها الأرض الصُّلْبَة. ذكره الشيخ أبو حامد، وصاحب «الحاوي»[١] وغيرُهما.

فصل بطن: قال أقضى القُضاة «الماوَرْدِيُّ» في «الأحكام السلطانية» في الباب الثامن عشر في وضع الديوان وأحكامه، قال: رُتِّبَتْ أنسَابُ العرب ستّ مراتب جمعت طبقات أنسابهم، وهي: شَعْبِ[٢]، ثم قبيلة، ثم عِمَارة، ثم بَطْنٌ، ثم فَخِذ، ثم فَصِيلة؛ فالشَّعْبُ النَّسَبُ الأبعد؛ مثل: عدنان وقحطان، سُمِّي شَعْبًا؛ لأن القبائل منه تَتَشَعَّبُ[٣].

ثم **القبيلة**: وهي ما انقسمت فيه أنساب الشَّعْبِ، مثل: ربيعة ومُضَر، سُمِّيت قبيلة؛ لتقابل الأنساب فيها.

ثم **العِمَارة**[٤] وهي ما انقسمت فيه أنساب القبائل: كقريش وكِنانة.

ثم **البطن**: وهو ما انقسمت فيه أَنْسَابُ العِمَارة، مثل: بني عَبْدِ مَنافٍ، وبني مخزوم.

ثم **الفَخِذُ**: وهو ما انقسمت فيه أنساب البطن: مثل بني هاشم وبني أُمَيَّة.

ثم **الفَصِيلة**: وهي[٥] ما انقسمت فيه أنساب الفَخِذ مثل: بني العباس، وبني أبي طالب.

فالفَخِذُ يجمع الفصائل، والبطن يجمع الأفخاذ، والعمارة تجمع البطون،

---

(١) الحاوي (١/ ٢٣٩).

(٢) (شَعْب): بوزن كَعْب (مختار الصحاح).

(٣) في (ح): «تَشَعَّبت».

(٤) زاد في (ب): «تجمع البطون»، وأشار إلى أنها زيادة من نسخة.

(٥) في (ح): «وهو».

والقبيلة تجمع العمائر، والشَّعْبُ يجمع القبائل، فإذا تباعدت الأنساب صارت القبائل شُعوبًا، والعَمَائِرُ قبائلَ[(١)]. هذا آخر كلام الماوَرْدِي [٥٩/ب].

فصل بعث: يُقال: بعثه وابتعثه بمعنى: أرسله، وبَعَثْتُ الكتابَ، وبعَثْتُ به.

فصل بعد: قولهم في أول الكتاب: أَمَّا بَعْدُ. متكرِّر في كتب العلماء، وقد ثبت في الصحيحين وغيرِهما في أحاديث كثيرة؛ أن رسول الله ﷺ كان يقول في خطبه[(٢)] وشبهها «أمَّا بَعْدُ»[(٣)].

واختلف في المُبْتَدِئِ به وفي ضبطه، فقال جماعة من العلماء؛ إن فَصْلَ الخِطاب الذي أُعْطِيَ داودُ ﷺ هو قوله: أمَّا بَعْدُ، وإنه أول مَنْ قال: أمَّا بَعْدُ، روّينا هذا عن أبي موسَى الأشْعَري رضي الله عنه في كتاب «الأربعين» للحافظ عبد القادر الرُّهَاوي[(٤)].

قال أبو جعفر النَّحَّاس في كتابه «صناعة الْكُتَّاب»: وزعم الكلبيُّ أن أول مَن قال: أمَّا بَعْدُ، قُسُّ بن سَاعِدة.

قال النَّحَّاس: وقال أبو سلمةَ بنُ عبد الرحمن: أول من قالها كعبُ بن لُؤي[(٥)].

قلت: وروّينا هذا أيضًا في «الأربعين».

---

(١) «الأحكام السلطانية» (٢٦٨ ـ ٢٦٩). (ل).

(٢) في (ع، ف): «خطبته».

(٣) انظر جامع الأصول (٢/ ٢٥٩، ٥/ ٦٧٩) (٦/ ١١٧)، (٩/ ١٥٨)، فتح الباري (٢/ ٤٠٢ ـ ٤٠٦).
قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢/ ٤٠٦): «وقد تتبَّع طرق الأحاديث التي وقع فيها «أمَّا بَعْدُ» الحافظ عبد القادر الرّهاوي في خطبة الأربعين المتباينة له، فأخرجه عن اثنين وثلاثين صحابيًّا».

(٤) قال الحافظ في الفتح (٢/ ٤٠٤): «رواه الطبراني مرفوعًا من حديث أبي موسى الأشعري، وفي إسناده ضعف. وروى عبد بن حُميد والطبراني عن الشَّعبي موقوفًا؛ أنها فصل الخطاب الذي أعطيه داود، وأخرجه سعيد بن منصور من طريق الشعبي فزاد فيه: عن زياد بن سُمَيَّة».

(٥) أخرجه القاضي أبو أحمد الغساني من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بسند ضعيف (الفتح: ٢/ ٤٠٤). وقيل: أول من قال: (أمَّا بَعْدُ) يعقوبُ. رواه الدارقطني بسند رواه في غرائب مالك. وقيل: أول من قالها يعرب بن قحطان. وقيل: سَحْبان بن وائل. قال الحافظ في الفتح (٢/ ٤٠٤): «والأول ـ أي: داود ـ أَشْبَهُ. ويجمع بينه وبين غيره بأنه بالنسبة إلى الأولية المحضة. والبقية بالنسبة إلى العرب خاصة، ثم يجمع بينها بالنسبة إلى القبائل».

قال: وهو أول من سَمَّى يوم الجمعة الجمعَة، وكان يُقال له[١]: العَرُوبة.

قال النَّحَّاس: وسئل أبو إسحاق عن معنى أَمَّا بَعْدُ؟ فقال: قال سيبويه [رَحِمَهُ اللَّهُ]: معناها: مهما يكن من شيء [بَعْدُ][٢] قال أبو إسحاق[٣]: إذا كان رجل في حديث وأراد أن يأتي بغيره، قال: أَمَّا بَعْدُ.

قال: والذي قاله هو الذي عليه النحويُّون، ولهذا لم يجيزوا في أول الكلام أَمَّا بَعْدُ؛ لأنها إنما ضمنت لما حذف[٤] منها مما يرجع إلى ما تقدَّم.

قال النَّحَّاس: واختلف النحويُّون في علَّة ضمّ: قبلُ وبعدُ، على بضعة عشر قولًا، وإن كانوا قد أجمعوا على أنَّ قبلُ وبعدُ إذا كانا غايتين فسبيلهما ألا يُعْرَبا.

قال النَّحَّاس: وأجاز الفَّراء أَمَّا بَعدًا، بالنصب والتنوين.

قال: وأجاز أيضًا أَمَّا بَعْدٌ بالرفع والتنوين، وأجاز هشامٌ أَمَّا بَعْدَ بفتح الدالِ.

قال النَّحَّاس: وهذا الذي أجازاه غيرُ معروف.

قال: وتقول: أَمَّا بَعْدُ أطال الله بقاءَكَ، فإني نظرتُ في الأمر الذي كتبت فيه. هذا اختيار النحويِّين.

ويجوز أَمَّا بَعْدُ فأطال الله بقاءك، إني قد نظرت في ذلك، فتدخل الفاء في أطال، وإن كان معترضًا لقربه من أَمَّا.

ويجوز أَمَّا بَعْدُ فأطال الله بقاءك فإني، فتدخل الفاء فيهما جميعًا، ونظيره: إنَّ زيدًا لفي الدار لجالس.

ويجوز أَمَّا بَعْدُ فأطال الله بقاءك فإني نظرت.

ويجوز: ثم إني نظرتُ.

ويجوز: أَمَّا بَعْدُ، ثم أطال الله بقاءك فإني نظرتُ، وأجود مِنْ هذا: أَمَّا بعد، أطالَ الله بقاءك، هذا آخر كلام أبي جعفر النَّحَّاس[٥].

---

(١) في (ع، ف): «لها».

(٢) زيادة من الفتح (٢/ ٤٠٤).

(٣) هو الزَّجَّاجُ كما في الفتح (٢/ ٤٠٤).

(٤) في (ع، ف): «إنما ضمت لأجل ما حذف».

(٥) عمدة الكتاب ص (٢٤٣). (ل).

قلت: وروّينا في كتاب «الأربعين» للحافظ عبد القادر الرُّهَاوي رَحِمَهُ اللَّهُ قال: رَوى قولَ النبيِّ ﷺ في خطبه وكتبه، أمَّا بَعْدُ: سعدُ بن أبي وقَّاص، وعبدُ الله بن مسعود، وأبو سعيد الخُدري، وعبد الله بن عُمر، وعبد الله بن عَمْرٍو، وعُقْبَةُ بن عامر، وأبو هُريرة، وسَمرةُ بن جُنْدُب، وعَدِيُّ بن حاتم، وأبو حُمَيْدٍ الساعديُّ، والطُّفَيْلُ بن سَخْبَرة، وجَرِير بن عبد الله، وأبو سُفيانَ بن حرب، وزيدُ بن أرقم، وأبو بَكْرَةَ، وأنسُ بن مالك [٦٠/أ] وزيدُ بن خالدٍ، وقُرَّةُ بن دَعمُوص النُّمَيري(١)، والمِسْوَر بْنُ مَخْرَمَة، وجابر بن سَمُرَةَ، وعمرُو بن تَغْلِب(٢)، ورَزِين بن أنس(٣) السُّلَمي، والأسود بن سَريع، وأبو شُرَيح الخُزاعي، وعَمرُو بن حَزْمٍ، وعبد الله بنُ عكَيم، وعُقبة بن مالك، وعائشةُ وأسماءُ ابنتا أبي بكر الصِّدِّيق، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين، ثم ذكر رِواياتِهِمْ بالإسناد(٤).

فصل بعض: بعض الشيء: جُزؤه، ونقل صاحب «المهذَّب» في مسألة: أنْتِ طالقٌ ثلاثًا بَعْضُهُنَّ للسُّنَّة(٥)، أن البعض يطلق على القليل والكثير حقيقة.

وأما قولهم: أَبْعاضُ الصلاة تُجْبَرُ بسجود السهو، فمرادهم بها: التشهدُ الأولُ، وجلوسُهُ، والقنوتُ في الصبح، أو وِتْرِ رمضان(٦)، وقيامه، والصلاةُ على النَّبيِّ ﷺ في التشهُّد الأول وعلى آله إذا جعلناهما سُنَّة.

---

(١) في (ع، ف): «البَهْزي»، وهو خطأ.

(٢) في (ع، ف): ثعلب، وهو تصحيف.

(٣) في (ع، ف): «وزِرّ بن أنس» وهو خطأ. والمثبت من (ح)، وأسد الغابة (٢/ ٦٩) رقم الترجمة (١٦٧٤).

(٤) قال الحافظ في الفتح (٢/ ٤٠٥): «ويستفاد من هذه الأحاديث أن (أمَّا بَعْد) لا تختصُّ بالخُطَب، بل تُقال أيضًا في صدور الرسائل والمصنَّفات، ولا اقتصار عليها في إرادة الفَصْلِ بين الكلامين؛ بل ورد في القرآن في ذلك لفظ ﴿هَٰذَا ۚ وَإِنَّ﴾ [ص: ٥٥] وقد كثر استعمال المصنِّفين لها بلفظ «وبعد»، ومنهم من صدَّر بها كلامه فيقول في أول الكتاب: أمَّا بَعْدَ حمدِ الله فإنَّ الأمر كذا، ولا حَجْرَ في ذلك». وفي (ح): «بالأسانيد» بدل «بالإسناد».

(٥) المهذَّب (٤/ ٣٢٢)، وفيه: «وإنْ قال: أنتِ طالقٌ ثلاثًا بعضهنَّ للسُّنة، وبعضُهنَّ للبدعة، وقع في الحال طلقتان. . .».

(٦) في النصف الثاني منه. انظر روضة الطالبين ص (١٠٢).

قال الرافعي[(١)]: للصلاة مفروضات ومندوبات؛ فالمفرُوضات: الأركانُ والشروطُ.

والمندوبات[(٢)] قسمان: مندوباتٌ يُشرع سجود السهو لتركها، ومندوبات لا يشرع السجود لها؛ فالقسم الأول يُسمَّى أبْعاضًا، ومنهم من يُسمِّي الأول مَسْنُوناتٍ. والثاني: هيئات.

قال إمام الحرَمَيْنِ: وليس في تسميتها أبعاضًا توقيفٌ، ولعلَّ معناها؛ أن الفقهاء قالوا: يتعلَّق السجود ببعض السُّنَن[(٣)] دون بعض، والتي يتعلَّق بها السجود أقل مما لا يتعلَّق به، ولفظ البعض في أقلِّ قِسْمَي الشيء أغلب استعمالًا وإطلاقًا؛ فلهذا سُمِّيت هذه أبعاضًا.

وقال بعضهم: السُّنن المجبورة بالسجود قد تأكَّدَ أمرُها وجاوز حَدَّ[(٤)] سائر السنن، وبذلك القَدْرِ من التأكيد شاركت الأركانَ، فسُمِّيت أبعاضًا[(٥)] تشبيهًا بالأركان التي هي أبعاض وأجزاء حقيقةً، هذا آخر كلام الرافعي.

فصل بغى: قال الإمام أبو سليمان الخَطَّابي في كتاب الزيادات في شرح ألفاظ «مختصر المزني» رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: انْبَغَى لفظة يكرِّرها الشافعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في كتابه[(٦)]، وأنكرها عليه بعض الناس[(٧)] وقالوا: إنما يتكلَّم به على لفظ المستقبل، وأُمِيتَ منه الماضي كما أماتوا: ودَعَ، ووَذَر، قال الخطَّابي: والذي قاله الشافعي صحيح.

قال ثعلب: عن سَلَمَة، عن الفَرَّاء، عن الكِسائي: العرب تقول: ينبغي وانْبغى فصيحتان.

---

(١) فتح العزيز (٣/ ٢٥٦).
(٢) في (ع، ف): «والمندوب»، والمثبت من (ح)، وفتح العزيز (٣/ ٢٥٦).
(٣) في (ع، ف): «السنة»، والمثبت من (ح)، وفتح العزيز (٣/ ٢٥٦).
(٤) كلمة: «حد» ليست في (ع، ف)، وهي في (ح)، وفتح العزيز (٣/ ٢٥٦).
(٥) في (ع، ف) زيادة: «به»، ليست في (ح)، ولا في فتح العزيز.
(٦) قوله: «في كتابه» ليس في (ع، ف).
(٧) انظر رد الانتقاد على ألفاظ الشافعي للبيهقي ص (١٣٢ ـ ١٣٣).

قال ثعلب عن الأحمر: قرأ اللّحياني عن[(١)] الكِسائي (انبغى) في النوادر.

وقد تكلَّم بِوَدَع أيضًا، وأنشد الليث [المنسرح]:

وكان ما قدَّموا لأنفُسِهِمْ أكبَر[(٢)] نَفْعًا مِنَ الذي وَدَعُوا[(٣)]

هذا آخر كلام الخطَّابي.

وقال الواحدي في قوله الله ﷻ: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [يس: ٦٩] قال الزَّجَّاج: معناه يَتَسَّهلُ له.

وأصل ينبغي من قولهم: بغيت الشيءَ أبغيه، أي: طلبته، فانبغى لي، أي: حصل وتَسهَّل، كما تقول: كَسَرْتُهُ فانْكَسَرَ[(٤)].

ومن المواضع التي[(٥)] استعمل الشافعي فيها انبغى: باب عِدَّةِ المطلقة يملك زوجُها رَجْعَتَها، وبابُ القَافَةِ.

وأما قولهم: كتاب قتال أهل[(٦)] البغي والباغي؛ فالباغي في اصطلاح الفقهاء: هو المخالف للإمام الخارجُ عن طاعته بالامتناع من أداء ما عليه أو غيره، وله شروط معروفة في كتب المذهب؛ سُمِّي باغيًا؛ لأنه ظالم، والبغيُ: الظلم.

وقيل: لمجاوزته الحدَّ المشروع.

وقيل: لطلبه الاستعلاء على الإمام، من قولهم: [٦٠/ب] بغيتُ كذا، أي: طلبته، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤] واتفق أصحابنا على

---

(١) في (ع، ف): «على».

(٢) في (ح): «أكثر».

(٣) بيت من قصيدة لأبي العتاهية، ومطلعها:

حتّى مَتَى يَسْتَفِزُّني الطَّمَعُ أَلَيْسَ لِي بالكَفافِ مُتَّسَعُ

والبيت الذي أنشده المصنِّف في تهذيب اللغة، العين، اللسان (ودع)، وسيأتي في حرف الواو فصل (ودع).

(٤) التفسير البسيط (١٨/ ٥١٦ ـ ٥١٧). وانظر معاني القرآن للزجاج (٤/٢٩٣). (ل).

(٥) في (ح): «الذي»، وانظر الأم (٥/٢٥٨). (ل).

(٦) في (ع، ف): «وأما قولهم في كتاب البغي».

أنَّ[١] البُغَاةَ ـ إذا وجدت شروط تسميتهم[٢] بغاة ـ ليسوا فُسَّاقًا لكنهم مخطئون في شُبَهِهم[٣] وتأويلهم.

واختلف أصحابنا في أنهم عصاة أم لا مع اتفاقهم على أنهم ليسوا فَسَقَةً؟

ومن قال: يَعْصُون، قال: ليست كُلُّ معصيةٍ فِسقًا.

والبَغْيُ في اللغة: التعدِّي والاستطالة.

فصل بقق: البَقُّ معروفٌ. الواحدة: بَقَّة. قال الزَّجَّاج: البَقَّاقُ: كثيرُ الكلام[٤].

فصل بقل: البَقْل[٥]: معروف.

قال الزجَّاجُ: بَقَلَ وجهُ الغلام، وأَبْقَل: أي: خَرَجَتْ لِحيتُهُ[٦].

فصل بكر: قال في «مشارق الأنوار»[٧] البَكْرة التي يُستقى بها بإِسْكان الكاف وفتحها، لغتان.

قال الزَّجَّاج في كتاب «فعلت وأفعَلت»: بَكَرَ الرجل في حاجته يَبْكُرُ بُكُورًا، وأبْكَر إِبكارًا، وقال غيره: بَكَّر، أيضًا مشدَّد[٨].

فصل بلط: البَلُّوطُ[٩] الذي يُؤكل، مذكور في «الروضة»[١٠] في الربا، هو معروف. وهو بفتح الباء.

---

(١) كلمة: «أن» ليست في (ع، ف).

(٢) في (ع، ف): زيادة: «إنهم».

(٣) في(ع، ف): «شبهتهم».

(٤) انظر فعلت وأفعلت ص (٧). (ل).

(٥) (البَقْلُ): نبات عُشبي يغتذي الإنسان به أو بجزء منه، دون تحويله صناعيًّا (الوسيط).

(٦) فعلت وأفعلت ص (٩). (ل).

(٧) مشارق الأنوار (١/ ٨٨).

(٨) في (ع، ف): «مشدَّدة». وانظر: فعلت وأفعلت (٥٢ ـ ٥٤).

(٩) (البَلُّوط): من أهمِّ شجر الأحراج، غليظ الساق، كثير الخشب؛ من الفصيلة البَلُّوطِية (الوسيط). والبَلُّوطَةُ: هي ثمرة شجرة الفصيلة البلُّوطِيَّة، والقبيلة البندقية. وهي ثمرة يابسة لا تتفتَّح، يحيط بها قمع، ولها بزرة واحدة (الصحاح في اللغة والعلوم).

(١٠) الروضة ص (٥١٧).

والبَلاطُ بفتح الباء: الحجارة المفروشة في الدار وغيرها، ولا خلاف في فتح الباء. وممَّن نصَّ عليه الجوهريُّ.

فصل بلع: قال أهل اللغة: يُقال[١]: بَلِعْتُ الشيءَ بكسر اللام، أبْلَعُهُ بفتحها بَلْعًا بإسكانها، وابتلعته[٢] بمعناه، وأَبْلَعْتُهُ غيري.

قال الجوهري: والبَالُوعة: ثَقْبٌ في وَسْطِ الدار[٣]، وكذلك البَلُّوعَةُ.

فصل بلل: قال الزجَّاج في كتاب «فعلت وأفعلت»: يُقال: بَلَّ المريض من مرضه[٤] يَبِلُّ بُلولًا، وأَبَلَّ يُبِلُّ[٥] إبلالًا، واسْتَبلَّ اسْتِبْلالًا.

فصل بلي: قال الجوهري: البِلوة والبِلية بكسر الباء فيهما، والبَلِيَّة بفتحها وتشديد الياء.

والبَلْوى والبَلاءُ واحد، والجمع: البَلايا.

وبَلاهُ الله تعالى بَلاءً، وأبْلاه إبِلاءً حسنًا، وابتلاه: اختبره.

والتَّبَالي: الاختبار.

ويكون البلاء الذي هو الاختبار في الخير والشَّرِّ.

وقولهم: لا أباليه: أي لا أكترث له[٦]، وإذا قالوا: لم أُبَلْ، حَذَفوا الألفَ تخفيفًا لكثرة الاستعمال، كما حذفوا الياء من قولهم: لا أَدْرِ، وكذلك يفعلون في المصدر، فيقولون: ما أبالِيْه بَالةً، والأصل: بَالِيَةً، مثل: عافاه الله تعالى عافيةً.

وناس من العرب يقولون: لم أُبْلِهِ.

وبَلِيَ الثوبُ يَبْلى بِلًى بكسر الباء، فإنْ فتَحْتَها مَدَدْتَ. قال العَجَّاجُ [الرجز]:

والمَرءُ يُبْليه بَلاءَ السِّربالْ   كَرُّ اللَّيالِي واختلافُ الأحوالْ[٧]

---

(١) كلمة: «يُقال» ليست في (ع، ف).

(٢) في (ع، ف): «وابتلعتُ».

(٣) يُعَدُّ لتصريف الماء (الوسيط).

(٤) أي: صحَّ (مختار الصحاح). وانظر فعلت وأفعلت ص (٥). (ل).

(٥) كلمة: «يُبِلُّ» لم ترد في (ع، ف).

(٦) في (ع، ف): «وقوله: لا أباليه: لا أكترث له». .

(٧) اللسان (بلا).

وأبْلَيْت الثوبَ [قبلي].

وبَلى حرفٌ لجواب التحقيق، توجب ما يُقالُ لك؛ لأنها ترك للنفي. هذا [آخر] كلام الجوهري.

وقولهم: لا أُبالي به، قد استعملوه في هذه الكتب وغيرها.

وهو صحيح، وقد أنكره بعض المتحذلقين من أهل زماننا، وزعم أن الفقهاء يَلْحَنُون في هذا، وأن الصواب: لا أباليه، وأنه لم يسمع من العرب، إلَّا هكذا، وغلط هذا الزاعم؛ بل أخبرنا بجهالته وقلة بضاعته؛ بل يُقال: لا أبالي به، صحيحٌ مسموعٌ من العرب، وقد روى الخطيب الحافظ أبو بكر البغدادي الإمام في أول كتابه، «آداب[(١)] الفقيه والمتفقه» بإسناده، عن معاوية ﵁ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ في الدِّيْن [٦١/أ]، ومَنْ لَمْ يُبَالِ به، لَمْ يُفَقِّهْهُ»[(٢)] ورَوِّيناه هكذا في «حِلْيَة الأولياء»[(٣)].

وثبت في الصحيحين، عن أبي بَرْزَةَ ﵁ قال: كان رسولُ الله ﷺ لا يُبَالِي بتأخِيرِ العِشَاءِ[(٤)]. هكذا هو في الصحيحين: بتأخير بالباء[(٥)].

وثبت في «صحيح البخاري» عن أبي هُريرة ﵁ عن رسول الله ﷺ قال: «لَيَأْتِيَنَّ عَلى النَّاسِ زَمَانٌ لا يُبَالي المَرْءُ بما أَخَذَ المالَ، أَمِنْ حَلالٍ أَمْ مِنْ

(١) في (ح): «أدب».

(٢) الفقيه والمتفقه (١/ ٨)، والحديث أخرجه أبو يعلى (٧٣٨١)، وأبو نُعيم في الحِلْية (٥/ ٢١٨ ـ ٢١٩) وغيرهما. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٨٣) وقال: «رواه أبو يَعْلى، وفي الصحيح منه: (مَنْ يُرِدِ اللهُ به خيرًا يُفقهه في الدين)، وفيه الوليد بن محمد الموقري، وهو ضعيف». وقال الحافظ في الفتح (١/ ١٦٥): وقد أخرج أبو يعلى حديث معاوية من وجه آخر ضعيف، وزاد في آخره: «ومن لم يتفقَّه في الدين، لم يُبالِ اللهُ بِهِ» والمعنى صحيح؛ لأن من لم يعرف أمور دينه لا يكون فقيهًا ولا طالب فقه، فيصحّ أن يوصف بأنه ما أُريد به الخير..».

(٣) حلية الأولياء (٥/ ٢١٨ ـ ٢١٩).

(٤) أخرجه البخاري (٥٤١، ٧٧١) واللفظ له، ومسلم (٦٤٧).

(٥) هذه الرواية في البخاري (٥٤١، ٧٧١)، ورواية مسلم (٦٤٧): «كان لا يبالي بعض تأخيرها...»، وفي رواية أخرى عنده برقم (٦٤٧/ ٢٣٦): «كان لا يبالي بعض تأخير صلاة العشاء...».

حَرَام» رضي الله عنه[١]، ذكره في [باب] قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠] في أول كتاب البيوع.

وثبت في «صحيح مسلم» و«سنن أبي داود» في كتاب الجنائز منهما؛ أن رسول الله ﷺ مَرَّ[٢] على[٣] امرأة تبكي على صَبيٍّ لها، فقال [لها]: «اتقي الله واصْبِري» فقالت: وما تُبَالي بمصيبتي[٤].

[و] ثبت في «صحيح البخاري» في كتاب الأيْمَان في باب كيف كانَتْ يَمِينُ النَّبيّ ﷺ عن ابن مسعود رضي الله عنه؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال لأصحابه: «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونوا رُبُعَ أَهْلِ الجَنَّةِ» قالوا: بلى[٥]. هكذا هو في الأصول، وفيه التصريح باستعمال «بلى» في غير جواب النفي.

وثبت في صحيح مسلم في كتاب الهبة؛ أن رسول الله ﷺ قال لوالد النُّعمان بن بَشِيْرٍ في حديث هِبَتِهِ له دونَ باقي أولادِه: «أَيَسُرُّكَ أَنْ يَكُونوا إليكَ في الْبِرِّ سواءً؟» قال: بلى. قال: «فلا إذًا»[٦].

فصل بنى: وأما قوله في «الوسيط» و«الوجيز»[٧] في مواضع كثيرة: ابتنت يده على يد الغاصب، ففيه[٨] وجهان يبتنيان على القولين، ونحو ذلك، فيقع في غالب النُّسَخِ: يبتنيان، بياء مثناة تحتُ في أوله، [ثم باء] موحدة، ثم [تاء] مثناة فوقُ، ثم

---

(١) أخرجه البخاري في البيوع (٢٠٨٣) باب قول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾ الآية. وفي باب: من لم يبالِ مِنْ حيثُ كَسَبَ المال رقم (٢٠٥٩).

(٢) في (ع، ف): «أتته»، وهو خطأ.

(٣) كلمة: «على» ليست في (ع، ف).

(٤) أخرجه مسلم (٩٢٦/ ١٥)، وأبو داود (٣١٢٤) من حديث أنس بن مالك، وهو في البخاري (١٢٨٣) بلفظ: «اتقي الله واصبري. قالت: إليكَ عني، فإنَّكَ لَمْ تُصَبْ بِمصيبتي. . .» وانظر جامع الأصول (٦/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠). (ما تبالي): ما تكترث.

(٥) أخرجه البخاري في الرقاق (٦٥٢٨)، وفي الأيمان (٦٦٤٢). قلت: وأخرجه أيضًا مسلم (٢٢١/ ٣٧٧).

(٦) حديث متفق عليه، تقدَّم تخريجه عند الترجمة رقم (١١٣٦).

(٧) الوسيط (٣/٣٨٨)، والوجيز (٢/٣٨٠).

(٨) في (ح): «أو فيه».

نون[١]، وهكذا يقع: ابْتَنَت، أوله موحدة ثم مثناة فوق ثم نون، وهذا لحن؛ لأن الابتناء مُتَعَدٍّ كالبناء، فلا يستعمل لازمًا، وصوابه: ينبنيان، بمثناة تحت ثم نون [ثم] موحدة، وكذا: انبنت، بنون ثم موحدة، ويجوز: ابتنيت، بموحدة ساكنة ثم مثناة فوق مضمومة ثم نون مكسورة ثم مثناة تحت مفتوحة ثم مثناة فوق.

وقد ذكر الإمام أبو القاسم الرافعي[٢] في أوائل كتاب الغصب معنى ما ذكرته من[٣] الإنكار وبيان الصواب.

فصل بهأ: قوله في «المهذَّب»[٤] في باب من يَصِحُّ لعانُهُ وكيف اللعان، وفي باب اليمين في الدعاوي؛ أن عبد الرحمن بن عوف ﷺ رأى قومًا يحلفون بين البيت والمقام، فقال: لقد خشيت أَنْ يَبْهَأَ الناسُ بهذا البيت[٥].

قوله: يَبْهأ، هو بياء مثناة من تحت مفتوحة، ثم باء موحدة ساكنة، ثم هاء، ثم همزة، ومعناه: يَأْنَسُون به؛ فتقلُّ حُرْمَتُهُ عندهم، وتذهب مهابته من قلوبهم

قال أهل اللغة: يُقال: بَهأتُ بالرجل، وبَهِئْتُ به - بالفتح والكسر - أَبْهَأ بَهْئًا وبُهُوءًا، أي: أَنِسْت به.

قال الأصمعي: يُقال ناقَةٌ بَهَاء بفتح الباء وبالمدِّ، إذا كانتِ قد أَنِسَتْ بالحالب، وهو من بَهَأْتُ به، أي: أَنِسْتُ به[٦].

قال أبو عُمرَ[٧] الزاهدُ في «شرح الفصيح» عن الفَرَّاء، فيُقال: بَهِئْتُ به، وبَهأْتُ به، وبَسِئْتُ وبَسَأْتُ، كلّه بمعنى: أَنِسْتُ بهِ.

قلت: ضبطه بحروفه وحركاته، إلَّا أن بدل الهاء سين مهملة.

وأما البَهاءُ من الحُسْنِ فهو من بَهِيَ الرجلُ على وزن نَسِيَ، غير مهموز، فليس من هذه المادة والترجمة.

---

(١) قوله: «ثم نون» ليس في (ع، ف).

(٢) فتح العزيز (١١/ ٢٥٣).

(٣) في (ع، ف): «في».

(٤) المهذَّب (٤/ ٤٦٦)، (٥/ ٥٨٥). وفي (ع، ف): «من المهذَّب» بدل «في المهذَّب».

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١٧٦).

(٦) الإبل ص (١٠٥). (ل).

(٧) في (ع، ف): «أبو عَمْرو»، وهو خطأ.

فصل بهم: الإبهامُ: العُظمى من الأصابع، وهي مُؤنَّثة [٦١/ب] وتذكَّر أيضًا، والتأنيث أكثر، وأشهر، ولم يذكر الجوهري غيرَهُ.

قال ابن خروف في «شرح الجمل»: تذكيرها قليل، وجمعها: أَباهِم على وزن أكَابِر، وقال: [قال] الجوهري: أباهيم بزيادة ياء.

والبَهْمَةُ: اسم للذكَرِ والأنثى من أولاد الضَّأْنِ والمَعْزِ من حين تُولد، هكذا قاله الجمهور.

قال الزَّبِيْدي في «مختصر العين»: البَهْمَةُ اسم لولد الضأن والمعْزِ والبقر، وجمعها: بَهْمٌ وبِهَام. هذا كلامه.

وقال الجوهري: البِهام جمع بَهْمٍ، والبَهْمُ: جمع بَهْمَةٍ، وهي أولاد الضأن، وتقع على الذَّكر والأنثى.

والسِّخالُ: أولاد المعز؛ فإذا اجتمعت البهام والسِّخال، قلت لهما جميعًا: بِهام وبَهْم.

قال الزَّبِيديّ في «مختصر العين»: البهيمة: كلّ ذات أربع من دوابّ[١] البرِّ والبحر.

فصل بوز: البازي مخفَّف الياء، ولا يجوز تشديدها، وقد أولع كثير من الناس بتشديدها[٢]، وهو هذا الطائر المعروف[٣].

ويُقال فيه: بازٍ من غير ياء، وهو مذكَّر.

قال أبو حاتم السِّجِسْتَانيُّ في كتابه «المذكَّر والمؤنَّث»: البازُ مذكَّر لا اختلاف فيه، يُقال: البازي والباز، فمن قال: البازي: قال في التثنية: بازيان، وبُزَاةٌ في الجمع، كقاضِيان وقُضاة.

ومَن قال: باز، قال: بازان، وأَبْواز، وبيزان.

---

(١) في (ح): «ذوات» بدل «دواب». وانظر مختصر العين (١/ ٣٨٢).

(٢) في (ح): «بتشديده».

(٣) (الباز): نوع من الصقور، ينتمي إلى الفصيلة الصقرية، وهو من طيور مصر النادرة، وله مهارة فائقة في الصيد (الوسيط).

قال أبو زيد: يُقال للبُزَاة والشواهين[١] وغيرِهما مما يصيد: صُقور، واحدها: صَقْرٌ، مذكَّر، والأنثى: صَقْرَةٌ، هذا آخر كلام أبي حاتم[٢].

قال الجوهري: الباز لغةٌ في البازي، وذكر ابن مكِّيّ فيه ثلاث لغات: بازي بالتخفيف، قال: وهي أعلاهنّ، وباز وبازيّ بالتشديد.

فصل بوغ: قوله في «الوسيط» في باب بيع الأصول والثمار[٣]: اللفظ الثاني: الباغ، هو بالباء الموحدة والغين المعجمة، وهو البستان، وهي لفظة فارسية.

وذكر أبو عمر[٤] في «شرح الفصيح» عن الأصمعي؛ أنه كان يأبى أن يقول: بغداذ بالذال المعجمة، ويقول: داذ شيطان، وبغ بستان.

وقال الكِسَائي: هي بغداذ وبغدادُ وبَغْدان ومَغْدان، وسيأتي في موضعه، إن شاء الله تعالى.

فصل بوق: البُوقُ المذكورُ في حديث الأذان، بضمِّ الباءِ، وهو معروف.

وفي «المهذَّب»[٥] فقالوا: البوق، فكرهه من أجل اليهود[٦]، فجعله من شعار اليهود.

وقد قال الجوهري في «الصحاح»: أنشد الأصمعي:

زَمْـرَ الـنـصــارى زَمَـرَتْ فـي الـبُـوقِ[٧]

وهذا يدلُّ على أن البوقَ عندهم للنصارى.

---

(١) (الشواهين): واحدها: شاهين: طائر من جوارح الطير وسباعها من جنس الصَّقْر (الوسيط).

(٢) المذكر والمؤنث ص (١٥٥ - ١٥٦). (ل).

(٣) الوسيط (٣/ ١٧٣). و(الأصول): المراد بالأصول هنا الأشجار، وكلّ ما يثمر مرةً بعد مرة.

(٤) في (ع، ف): «أبو عَمْرو»، وهو خطأ. أبو عُمَرَ هُو الزاهد.

(٥) المهذَّب (١/ ١٩٥).

(٦) أخرجه ابن ماجه (٧٠٧) من حديث ابن عمر. قال البوصيري في مصباح الزجاجة: «في إسناده محمد بن خالد. ضعفه أحمد وابن معين وأبو زُرْعَةَ وغيرُهم». وانظر حديث عبد الله بن زيد عند أبي داود (٤٩٩)، وابن ماجه (٧٠٦).

(٧) الصحاح، اللسان، تاج العروس (بوق).

والذي جاء في «صحيح مسلم»: فقال بعضهم: [اتخذوا] ناقوسًا مثلَ ناقوس النصارى، وقال بعضهم: قَرْنًا مثلَ قَرْنِ اليهود[١].

وفي «صحيح البخاري»، وقال بَعْضُهُمْ: [بل] بُوقًا مثلَ قَرْنِ اليهودِ[٢].

فصل بين: قال أهل اللغة: يُقال: بانَ الأمْرُ وأَبان[٣] واستبان، بمعنى.

وأما قولهم: بَيْنَا زيد جالس جَرى كذا، ويُقال: بينما بزيادة ميم، فأصله بَيْنَ.

قال الجوهري: بَيْنَا: فَعْلَى أشبعت الفتحة فصارت ألفًا، وأصله بين.

قال: وبينما بمعناهُ، زيدت فيه «ما». تقول: بينا نحن نَرْقُبُهُ إِذْ أتانا، أي: أتانا بين أوقات رِقْبَتِنا إيَّاه.

والجُمَلُ مما يُضاف إليها أسماءُ الزمان، كقولك: أتيتكُ زمَنَ الحَجَّاجِ أَمِيرٌ، ثم حذف[٤] المضاف الذي هو «أوقات»، وَوَلِيَ الظرفُ الذي هو (بَيْنَ) الجملةَ التي أقيمت مُقَام المضاف إليه[٥].

وكان الأصمعي يخفض ما بعد (بينا) إذا صلح في موضعه بَيْنَ، وغيرُهُ يرفع ما بعد (بَيْنَا) وَ(بَيْنَما) على الابتداءِ والخَبَرِ[٦].

باب الباء وَحْدَها [٦٢/أ]

قوله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ[٧] فبِها ونِعْمَتْ» هو حديث صحيح. رواه أبو داودَ، والترمذيُّ وغيرُهما، قال الترمذي وغيرُه: هو حديث حسن.

---

(١) أخرجه مسلم (٣٧٧) من حديث ابن عمر، وما بين حاصرتين منه ومن البخاري (٦٠٤) وانظر الرواية التالية.

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٤) من حديث ابن عمر، وما بين حاصرتين منه. وسيأتي حديث الأذان في حرف النون (نقس).

(٣) قوله: «وأبان» ليس في (ع، ف).

(٤) في (ح): «حذفت».

(٥) في الصحاح واللسان «إليها» بدل «إليه».

(٦) انظر معجم الشوارد النحوية ص (١٨٦).

(٧) زاد في مصادر الحديث: «يوم الجمعة» والحديث أخرجه أبو داود (٣٥٤)، والترمذي (٤٩٧)، والنسائي (٣/ ٩٤) وغيره من حديث سَمُرَةَ بن جُنْدُب، وصحَّحه ابن خُزَيمة (١٧٥٧).

قال الهَرَوِيُّ: قال الأصمعي: قوله ﷺ: «فبها» أي: فبالسُّنَّة أخذ.

قال: وسمعتُ الفقيه أبا حامد الشارَكي[١] يقول: أراد: فبالرخصة أَخَذَ، وذلك أن السُّنَّة الغسلُ يوم الجمعة، فأضمر[٢].

ولم يذكر الأزهري في «شرح ألفاظ المختصر»[٣]والخطَّابي في «معالم السنن»[٤] سوى قول الأصمعي وحكياه[٥] عنه.

وقال صاحب «الشامل»: معناه فبالفريضة أخذ. ونعمت الخَلَّةُ الفريضةُ.

قال الخطَّابي[٤]: ونِعْمَتِ الخَصْلَةُ، أو نِعْمَتِ الفَعْلَةُ، أو نحو ذلك، قال: وإنما ظهرت الهاء التي هي علامة التأنيث لإظهار السُّنَّةِ أو الخَصْلة أو الفَعْلَة، وكذا قال الأزهري[٦]: هذه التاء في (نعمت) هي تاء التأنيث.

قال: ونِعْمَ ونِعْمَتْ ضدُّ بئس وبِئْسَتْ، وهما في الأصل نِعِمَ، ونِعِمَتْ فخفّفا.

قلت: وهذا هو المشهور في ضبطه نِعْمَتْ بكسر النون وإسكان العين وفتح الميم.

قال القَلْعِيُّ وغيرُهُ: ورُوي: ونَعِمْتَ بفتح النون وكسر العين وإسكان الميم وفتح التاء.

وروي: ونَعِمَتْ[٧]بفتح النون والميم وكسر العين على الأصل، والله تعالى أعلم.

---

(١) في (ع، ف): «الشاوكي»، وهو تحريف. والشارَكي (بفتح الراء) هو أبو حامد: أحمد بن محمد بن شارك الهروي، محدِّث، مفسِّر، فقيه، أديب. توفِّي في هَرَاةَ سنة (٣٥٥) هـ. من كتبه مستخرج على صحيح مسلم. (الأعلام: ١/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩)، معجم المؤلِّفين: (٢/ ١١٠)، وفي حاشيتيهما عدد من مصادر ترجمته.

(٢) الغريبين (١/ ٣٤٠). (ل).

(٣) الزاهر ص (٦٤).

(٤) معالم السنن (١/ ١١١).

(٥) في (ع، ف): «حكاه».

(٦) في الزاهر ص (٦٤)، وانظر الصحاح، اللسان (نعم).

(٧) قال الخطَّابي في إصلاح غلط المحدثين ص (٢٠) رقم (١١): «والعوامّ يرْوونه: ونَعِمَتْ، يفتحون النون ويكسرون العين، وليس بالوجه».

[و] معنى قول الأصمعي: فبالسُّنَّة أخذ، أي: بما جَوَّزَتْهُ السُّنَّةُ وجاءَتْ به، والله تعالى أعلم.

فصل في أَسماء المواضع

باب بني شَيْبَةَ

مذكور في «الوسيط» و«الوجيز» و«الروضة»(١).

وهو أحد أبواب المسجد الحرام، زاده الله تعالى فضلًا، ويستحبُّ الدخول منه لكلِّ قادِمٍ سواء كان على طريقه أو لم يكن، بلا خلافٍ بين أصحابنا، بخلاف دخول مكة من ثَنِيَّةِ كَدَاء، فإن فيه خلافًا، وكلّ هذا واضح في هذه الكتب، بحمد الله تعالى.

والحكمة في الدخول من باب بني شَيْبَة، أنه في جهة باب [وجه] الكعبة والركن الأسود.

[بئر أبي عِنَبَةَ](٢): قوله في باب الحَضَانة من «المهذَّب»(٣) أن امرأة قالت: يا رسول الله! هذا ابْني سَقاني من بِئْرِ أبي عِنَبَة(٤)، هو عِنَبَةَ بكسر العين المهملة وفتح النون، واحدةُ: العِنَبِ، وهذه البئر على مِيْلٍ من المدينة.

بئر بُضَاعَةَ(٥): بضمِّ الباء وكسرها لغتان مشهورتان. ذكرهما ابن فارس في «المجمل» والجوهري وغيرُهما، [و] الضَّمّ أشهر وأفصح(٦)، وهي بالمدينة بديار بني ساعدة.

---

(١) الوسيط (٢/ ٦٣٩، ٦٤٢)، الوجيز (١/ ٤٨٠)، والروضة ص (٣٨٧).

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من (ح)، وسيذكرها المصنِّف ثانية في حرف العين في أسماء المواضع.

(٣) المهذَّب (٤/ ٦٤٩).

(٤) أخرجه أبو داود (٢٢٧٧)، والنسائي (٦/ ١٨٥ ـ ١٨٦)، والبيهقي (٨/ ٣)، والشافعي في الأمّ (٥/ ٩٢)، والحميدي في المسند (١٠٨٣). وأخرجه مختصرًا: الترمذي (١٣٥٧)، وابن ماجه (٢٣٥١)، وصحَّحه الترمذي وابن حبان (١٢٠٠) موارد، وابن القطان، والحاكم ووافقه الذهبي.

(٥) (بئر بُضاعَةَ): هي بئر في الحيّ المُسمى باسمها اليوم، في الشمال الغربي من المسجد النبوي الشريف. انظر المعالم الأثيرة ص (٤٩، ١٤١).

(٦) في (ع، ف): «وأوضح».

قيل: هو اسم للبئر، وقيل: كان اسمًا لصاحبها فسُمِّيت باسمه.

بئر رومة[(١)]: ذكر في «المهذَّب»[(٢)] في باب الوقف أنَّ عثمان بن عفان رضي الله عنه اشتراها ووَقَفَها، وهي بضمِّ الراء وبعدها واوٌ ساكنة، ثم ميم، ثم هاء.

وهي بئر معروفة بمدينة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم.

قال الإمام الحافظ أبو بكر الحازمي في كتابه «المؤتلف والمختلف في أسماء الأماكن»: هذه البئر تنسب إلى رُوْمَةَ الغِفَارِي[(٣)].

قال أبو عبد الله بن مَنْدَه: رُومةُ صاحبُ بئر رومة، يُقال: إنه أسلم.

قال: واشتراها عثمان رضي الله عنه بخمسة وثلاثين ألف درهم[(٤)].

بئر مَعُونَةَ: بالنون وهي قِبَلَ نَجْدٍ بين أرض بني عامر وحَرَّةِ بني سُلَيم، وكانت غزوتها في أول سنة أربع من الهجرة بعد أحد بأشهر[(٥)]، وقُتِل بها خلق من فُضَلاء الصحابة رضي الله عنهم.

وكان الجيش الذي حضرها[(٦)] أربعين[(٧)] من خِيار المسلمين، منهم: المنذرُ بن عَمْرِو بن خُنَيْس المُعْنِقُ للموت، ويُقال: المُعْنِقُ ليموت[(٨)]، [٦٢/ب] والحارث بن

---

(١) وقيل: رُؤمة بالهمزة، ويُقال: بئر عثمان، وقليب المزني، وهي بئر معروفة العَيْن اليومَ في عقيق المدينة. انظر حديثًا مُفَصَّلًا عنها في كتاب: أخبار الوادي المبارك العقيق ص (١٣٢ ـ ١٣٩) لأستاذنا المُؤرِّخ البحاثة محمد شُرّاب حفظه الله تعالى.

(٢) المهذَّب (٣/ ٦٧٥).

(٣) الأماكن ص (٤٣٩)، ورومة الغفاري له ترجمة في أسد الغابة رقم (١٧١٦) والإصابة (٤٤٨/٢) (ط. العلمية) وغيرهما. وقيل في تسميتها غير ذلك. انظر أخبار الوادي المبارك العقيق ص (١٣٣).

(٤) المستخرج من كتب الناس (١٤٥/٢). (ل).

(٥) عند ابن هشام في السيرة (٢/ ١٨٣): «على رأس أربعة أشهر من أُحُدٍ».

(٦) في (ح): «الذين حضروها من المسلمين».

(٧) هذه رواية ابن إسحاق كما في سيرة ابن هشام (٢/ ١٨٤)، فتح الباري (٣٨٦/٧). والذي في البخاري (٤٠٩٠) ومسلم (٦٧٧/ ٣٠٢) أنهم سبعون رجلًا من الأنصار، كانوا يُسَمَّون القُرَّاء. ويمكن الجمع بين الروايتين ـ كما في الفتح (٣٨٧/٧) ـ بأن الأربعين كانوا رؤساء، وبقيْة العدَّة أتباعًا.

(٨) أسد الغابة (٤/ ٤٩٣)، سيرة ابن هشام (٢/ ١٨٤). (المُعْنق للموت): أي: المسرع؛ إنما لقِّب بذلك لأنه أسرع إلى الشهادة. وفي (ع، ف): «المعتق» بدل «المُعْنق»، وهو تصحيف.

الصِّمَّةِ، وحَرَام بن مِلْحَان، وعروة بن أسماء بن[١] الصَّلْتِ السُّلَمي، ورافع[٢] بن بُدَيْلِ[٣] بن وَرْقاء، وعامر بن فُهَيرة، فقتلوا كلّهم إلَّا كعب بن زيد، وعَمْرو بن أُمَيَّة الضَّمْريَّ، ذكرهُ ابن الأثير[٤] في ترجمة المنذر بن عَمْرٍو.

بدر[٥]: موضعُ الغزوة العظمى لرسول الله ﷺ؛ ماءٌ معروفٌ، وقريةٌ عامرة على نحو أربع مراحل من المدينة.

قال ابن قُتيبة في كتابه «المعارف»: بِئْرٌ[٦] كانت لرجل يُدعى بَدْرًا، فسُمِّيت باسمه[٧].

قال: وقال أبو اليَقظان: كان بدرٌ رجلًا من بني غِفَار، نُسِبَ الماءُ إليه[٨].

وكانت وقعة بدر لسبع عشرة خلت من شهر رمضان في السنة الثانية من الهجرة.

ثبت في الصَّحِيْحَيْنِ[٩] من رواية البراء بن عازب؛ أن عِدَّةَ أهل بدر ثلاث

---

(١) في (ع، ف) زيادة: «شماس بن أبي»، وهو خطأ، وانظر سيرة ابن هشام (٢/ ١٨٤)، أسد الغابة ترجمة رقم (٣٦٣٩).

(٢) كذا في أسد الغابة (٤/ ٤٩٤)، و(٢/ ٣٦)، وفتح الباري (٧/ ٣٨٦). وقال ابن الأثير في أسد الغابة في ترجمة رافع ـ بالراء المهملة ـ ابن بُدَيل (٢/ ٣٦): «وقال أبو نُعَيم في هذه الترجمة: صحَّف فيه بعض المتأخِّرين، وإنما هو نافع بالنون، لا يختلف فيه، وقال فيه ابن رَواحة:

رَحِمَ اللهُ نافِعَ بْنَ بُدَيْلٍ ... رحمةَ المُبْتَغِي ثوابَ الجهاد
صابرٌ صادقٌ وَفيٌّ إذا ما ... أكثرَ القومُ قالَ قولَ السَّدادِ

قلت: وقع عند ابن هشام في السيرة (٢/ ١٨٤، ١٨٨)، وابن الأثير في أسد الغابة (٤/ ٥٢٣): «نافع بن بُدَيلِ بن وَرْقَاءَ الخزاعي».

(٣) في (ع، ف): «زيد» وهو خطأ.

(٤) أسد الغابة (٤/ ٤٩٤).

(٥) (بَدْر): هي الآن بلدة كبيرة عامرة على بعد حوالي (١٥٠) كِيْلًا من المدينة المنورة (المعالم الأثيرة ص: ٤٤). وحقّ هذه الترجمة أن يوردها المصنِّف ؒ عقب الترجمتين التاليتين.

(٦) في (ع، ف): «بدر» بدل «بئر».

(٧) لم أجد هذا الكلام في المعارف، والذي فيه ص (١٥٢) قول أبي اليقظان التالي.

(٨) المعارف ص (١٥٢).

(٩) بل في البخاري وحده. انظر جامع الأصول (٨/ ١٨٨)، والتعليق التالي.

مِئَةٍ وبِضْعَة عَشَرَ[١].

وفي «صحيح مسلم»[٢] أنهم[٣] كانوا ثلاث مئة وتسعة عَشَرَ من رواية عُمْرَ.

وثبت في البخاري[٤] عن ابن مسعود أنَّ يوم بدر كان يومًا حارًّا.

وكانت يوم الجمعة، هذا هو المشهور.

وروى الحافظ أبو القاسم ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق»[٥] في باب مَوْلِدِ النَّبيِّ ﷺ بإسنادٍ فيه ضعفٌ؛ أنها كانت يوم الإِثنين.

قال: والمحفوظ أنها كانت يوم الجُمعة.

البحرين[٦]: مذكور في باب صدقة المواشي من «المهذَّب»[٧].

هو: بفتح الباء وإسكان الحاء على صيغة تثنية البَحْرِ.

وهو اسم لإقليم معروف، والنسبة إلى البَحْرَيْن بَحْراني، بنون قبل ياء النسب.

قال ابن فارس في «المجمل»: [البَحْرَيْن بين البُصْرَةَ وعُمان][٨].

---

(١) أخرجه البخاري ـ فقط دون مسلم ـ في المغازي (٣٩٥٧، ٣٩٥٨، ٣٩٥٩). (البِضْعُ): ما بين الثلاثة إلى التسعة (جامع الأصول: ٨/ ١٨٨ ـ ١٨٩).

(٢) صحيح مسلم رقم (١٧٦٣).

(٣) كلمة: «أنهم» ليست في (ع، ف).

(٤) في المغازي رقم (٣٩٦٠).

(٥) تاريخ دمشق (٣/ ٦٩).

(٦) (البَحْرَيْن): كان اسمًا لسواحِلِ نَجْدٍ بين (قَطَر) و(الكُوَيْت)، وكانت هَجَر قصبته، وهي الهفوف اليومَ، وقد تسَمَّى «الحسا»، ثم أطلق على هذا الإقليم الأحساء حتى نهاية العهد العثماني. وانتقل اسم البحرين إلى جزيرة كبيرة تواجه هذا الساحل من الشرق. كانت تُسمَّى «أُوال»، وهي إمارةُ البحرين اليومَ، وجُلُّ ما يحدد بالبحرين في كتب السيرة، هو من شرق المملكة العربية السعودية (المعالم الأثيرة ص: ٤٤).

(٧) المهذَّب (١/ ٤٧٥) باب صدقة الإِبِل.

(٨) المثبت بين حاصرتين من (ع، ف)، وجاء في (ح): «قال ابن فارس في المجمل (١١٧): ويُقال للدم للخالص الشديد الحمرة: باحِر وبحراني».

بُخارى[١]: مذكورة في «الروضة» في كتاب الأضحيَّة.

هي بضمِّ الباء، وهي البلدة المشهورة بما وراء النهر، وقد خرج منها من العلماء في كلِّ فَنٍّ خلائقُ لا يُحْصَوْنَ، ولها تاريخ مشهور، ومن أعلام أهلها: الإمامُ أبو عبد اللهِ محمدُ بن إسماعيلَ البخاريُّ صاحبُ الصحيح.

بُزَاخَةُ: مذكورة في باب الرِّدَّة من «المهذَّب»[٢].

وهي بضمِّ الباء وتخفيف الزاي والخاء المعجمة، وهو موضع.

قال صاحب «مَطَالع الأنوار»: هو موضع بالبَحْرَيْنِ.

قال: وقال الأصمعيُّ: هو ماءٌ لِطَيِّئٍ.

وقال الشيباني: ماء لبني أَسَدِ[٣].

بُصْرَى[٤]: بضمِّ الباء، مدينة حَوْرانَ. فتحت صُلحًا في شهر ربيع الأول لخمس بقين منه، سنة ثلاث عشرة، وهي أول مدينة فُتحت بالشام. ذكره كُلَّهُ ابن عساكر، وَرَدَهَا النبيُّ ﷺ مَرَّتَين.

البَصْرَة[٥]: بفتح الباء، البلدة المشهورة.

مَصَّرها عُمر بن الخطاب ﵁، وفيها ثلاث لغات: فَتْحُ الباءِ وضمُّها وكسرُها.

حكاهنَّ الأزهريُّ، أفصحهُنَّ: الفتح، وهو المشهور.

ويُقال لها: البُصَيرةُ بالتصغير، وتَدْمُر، والمُؤْتَفِكَةُ؛ لأنَّها اؤتفكت بأهلها في أول الدهر، أي: انقلبت، قاله «صاحب المَطَالع»[٦].

---

(١) هي الآن في جمهورية أوزبكستان.

(٢) المهذَّب (٥/ ٢١٥).

(٣) مطالع الأنوار (١/٥٨٨). (ل). وقيل: رملة من وراء النِّباح قِبَل طريق الكوفة. ويوم بُزَاخَةَ يومٌ لخالد ابن الوليد على طُلَيْحَة الأسدي، وفي بُزَاخَةَ قُتل عُكَّاشَةُ بنُ مِحْصَنٍ ﵁ في خلافة أبي بكر في حروب الردة (المعالم الأثيرة ص: ٤٧).

(٤) هي الآن قرية من محافظة درعا جنوب سورية تبعد عن دمشق (١٢٤) كِيْلًا، فيها آثار رومانية.

(٥) محافظة تقع جنوبي العراق.

(٦) مطالع الأنوار (١/٥٨٧). (ل).

قال أبو سَعْدٍ[١] السَّمْعَانيُّ: يُقال للبصرة: قُبَّة الإسلام وخزانة العرب، بناها عُتْبَة بن غَزْوَانَ في خلافة عُمر بن الخطاب ﷺ سنة سبع عشرة، وسكنها الناس سنة ثماني عشرة، ولم يعبد الصنم قَطُّ على أرضها، كذا قاله لي أبو الفضل عبدُ الوهَّاب بن أحمد بن معاوية الواعظ بالبصرة، هكذا كلام السَّمعاني[٢].

والنسبة إلى البصرة بَصْرِي بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران [٦٣/أ] ولم يقولوه[٣] بالضَّمِّ، وإن ضُمَّت البُصْرة على لغةٍ؛ لأن النسب مسموع.

والبصرة داخلة في سَواد العراق، وليس لها حكمه، كذا قاله الشيخ أبو إسحاق في «المهذَّب»[٤] وغيرُهُ من أصحابنا.

البَطْحَاء: مذكورة في باب استقبال القبلة من «المهذَّب»[٥].

هي بطحاء مكة، وهي بفتح الباء وبالحاء[٦] المهملة وبالمدِّ، وهي الأَبْطَحُ، وقد تقدَّم بيانه في حرف الهمزة[٧].

بطن نخل: الذي صلَّى به رسول الله ﷺ صلاة الخوف، مذكور في باب صلاة الخوف من «الوسيط»[٨].

ونَخْل: بفتح النون وإسكان الخاء المعجمة، وهو مكان من نجد من أرض غَطَفَان. هكذا قاله صاحب «المطالع»[٩] والجمهورُ.

وقال الحازمي: بَطْنُ نخلٍ: قرية بالحجاز[١٠]، ولا مخالفة بينهما.

---

(١) في (ع، ف): «أبو سعيد».

(٢) الأنساب (١/ ٣٦٣) في نسبة (البَصْرِي).

(٣) في (ح): «يقولوا».

(٤) المهذَّب (٥/ ٣٦٦).

(٥) المهذَّب (١/ ٢٣٤).

(٦) في (ع، ف): «وهو بفتح الباء وبالخاء»، وهو تصحيف.

(٧) انظر (٣/ ٣٢). (ل).

(٨) الوسيط (٢/ ٢٩٧).

(٩) مطالع الأنوار (٤/ ٢٤٢). (ل).

(١٠) الأماكن ص (٨٨٥). (ل).

بغداد: قال أبو سَعْدٍ[١] السَّمعاني في كتابه «الأنساب»[٢]: البغداذي: بفتح الباء المنقوطة بواحدة، وسكون الغين المعجمة، وفتح الدال المهملة، وفي آخرها الذال المعجمة، هذه نسبة إلى بغداذ، وإنما سُمِّيت بهذا الاسم؛ لأن كسرى أُهْدِيَ إليه خَصِيٌّ من المشرق فأقطعه بغداذ، وكان لهم صنم يعبدونه بالمشرق، يُقال له: البغ، فقال: بَغْ داذ، يقول: أعطاني الصَّنَمَ.

قال: والفقهاء يكرهون هذا الاسم من أجل هذا.

وسمَّاها أبو جعفر المنصور مدينة السَّلام؛ لأن دِجْلة، كان يُقال لها: وادي السلام.

وروي أنَّ رجلًا ذَكَرَ عند عبد العزيز بن أبي رَوَّادٍ بَغداذ، فسأله عن معنى هذا الاسم فقال: بغ بالفارسية: صنم وَداذ: عَطِيَّتُه[٣].

وكان ابن المبارك يقول: لا يُقال بغداذ، يعني بالذال المعجمة، فإن بَغْ: شَيطان، وَداذ: عَطيَّتُه[٣] وإنها شِرْك، ولكن تقول: بغداد ـ يعني: بالدالين المهملتين، وبَغْدان، كما تقول العرب.

وكان الأصمعي لا يقول: بغداذ، وينهى عن ذلك، ويقول: مدينة السَّلام؛ لأنه سُمع في الحديث أنَّ بغ: صنم، وداذ: عطيَّتُه[٣] بالفارسية، كأنها عطيةُ الصنمِ.

وكان أبو عبيدة وأبو زيد يقولان: بغداد، وبغداذ، وَمَغْدان، وبَغْدان ـ جميعها راجع إلى أنها عطيَّة الصنم.

وقيل: عطيَّة المَلِكِ.

وقال بعضهم: إن بغ بالعجميَّة: بستان، وداذ: اسم رجل، يعني: بستان داذ، والله أعلم، هذا آخر كلام السمعاني.

---

(١) في (ع، ف): «أبو سعيد».

(٢) الأنساب (١/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣).

(٣) في (ح، ع، ف): «عطيته»، والمثبت من الأنساب.

وذكر الخطيبُ البغدادي هذا كلّه بمعناه في أول «تاريخ بغداد»[(١)] وزاد عن ابن الأنباري، قال: من العرب مَن يقول: بَغدان بالباء والنون، ومنهم مَن يقول: بغداد بالباء والدالين.

قال ابن الأنباري: وهاتان اللغتان هما السائرتان في العرب المشهورتان.

قال ابن الأنباري: قال اللِّحْياني: وبعضهم يقول: بغذاذ ـ يعني: بالذالين[(٢)] المعجمتين ـ وهي أَشَذُّ اللغات وأقلّها[(٣)].

قال ابن الأنباري: وبغداد في جميع اللغات تذكَّر وتؤنَّث، فيُقال: هذه بغدان[(٤)]، وهذا بغدان.

قال [أبو الفتح الهَمَذَاني في كتابه «الاشتقاق» في حرف الزاي: ومن أسماء بغدادَ الزَّوْراءُ][(٥)].

البقيع: المذكور في الجنائز: هو بقيع الغَرْقَدِ[(٦)] مَدْفِنُ أهل المدينة، وهو بالباءِ.

وهو البَقيعُ المذكور في قوله: كُنَّا نبيعُ الإبل بالبقيع[(٧)] بالدراهم، فنأخذُ الدنانير[(٨)].

وأما قول الشيخ عماد الدين بن باطيش: لم أجد أحدًا ضبط البقيع في [٦٣/ ب]

---

(١) تاريخ بغداد (١/ ٨١ ـ ٨٣).

(٢) في (ح): «بغداذ. . . بالذال».

(٣) انظر لغاتٍ أخرى في حاشية تحقيق المعرَّب ص (١٩٦ ـ ١٩٧).

(٤) في (ح، ع، ف): «بغداد»، والمثبت من الزاهر (٢/ ٣٨٧)، وتاريخ بغداد (١/ ٨٣) حيث نقل المصنِّف.

(٥) ما بين حاصرتين ساقط من (ع، ف). وقد ذكر أبو الفتح الهَمذَاني في هذا الكتاب مرات.

(٦) معروف لا يجهله أحد، بجوار المسجد النبوي الشريف من جهة الشرق.

(٧) في (ع، ف): «في البقيع».

(٨) أخرجه أبو داود (٣٣٥٤)، والترمذي (١٢٤٢)، والنسائي (٧/ ٢٨١ ـ ٢٨٢)، وابن ماجه (٢٢٦٢)، وأحمد (٢/ ٨٣ ـ ٨٤) وغيرهم من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب، وصحَّحه ابن حبان (١١٢٨) موارد، والحاكم (٢/ ٤٤)، وانظر المهذَّب (٣/ ٣٢)، التلخيص الحبير (٣/ ٢٥ ـ ٢٦)، جامع الأصول (١/ ٥٦٣)، بلوغ المرام رقم (٨٠٦) بتحقيقي.

هذا الحديث، وأن الظاهر أنه كان يبيع بالنَّقيع بالنون، فإنه أشبه بالبيع من البَقيع الذي هو مَدْفِنٌ[(١)]، فليس كما قال؛ بل [هو] البَقيع بالباء، وهو المَدْفِنُ، ولم يكن في ذلك الوقت كثرت فيه القبورُ.

وأما قول الشيخ أبي عبد الله محمد بن مَعْنٍ في كتابه «ألفاظ المهذَّب» أنه بالباء، قال: وقيل: هو بالنون، فالظاهر أن حكايته النون عن ابن باطيش.

وأما المذكور في إحياء الموات في الحِمى فهو: النَّقِيْعُ بالنون. هذا هو المشهور الذي قاله الجمهور[(٢)] من اللغويِّين والمحدِّثين وغيرهم.

وقال بعض أهل اللغة: هو بالباء، حكاه صاحب «مَطَالِع الأنوار»[(٣)]، وسيأتي بيانُهُ في النون، إن شاء الله تعالى.

بَكَّة[(٤)]: زادها الله شرفًا، جاء ذكرها في القرآن العزيز بَكَّة ومَكَّة بالباء والميم، فقال جماعات من العلماء: هما لغتان بمعنى واحد.

وقال آخرون: هما بمعنيين، واختلفوا على هذا؛ فقيل: مكَّةُ الحَرَمُ كُلُّهُ، وبكَّة بالباء: المسجدُ خاصةً، حكاه الماوردي في «الأحكام السُّلْطانية»[(٥)] عن الزُّهري، وزيد بن أَسْلَم[(٦)].

وقيل: مكَّة اسمٌ للبلد، وبكَّةُ اسمٌ للبيت. حكاه الماوَرْدي[(٥)] عن النَّخَعي وغيرِهِ.

وقيل: مكَّةُ: البلدُ، وبكَّةُ البيت وموضع الطواف، سُمِّيت بَكَّة؛ لازدحام الناس بها، يَبُكُّ بعضهم بعضًا، أي: يدفعه في زحمة الطواف[(٧)].

---

(١) المغني في الإنباء عن غريب المهذب (٢/٣١٥). (ل).

(٢) في (ح): «جمهور».

(٣) مطالع الأنوار (١/٥٨٤). (ل).

(٤) للعلَّامة الأزرقي كتاب حافل في «أخبار مكة»، وانظر تحرير ألفاظ التنبيه ص (١٣٣ ـ ١٣٤).

(٥) الأحكام السلطانية ص (٢٧٩).

(٦) في (ع، ف): «سالم» بدل «أسلم»، وهو خطأ. انظر الأحكام السلطانية ص (٢٧٩)، تحرير ألفاظ التنبيه ص (١٣٣).

(٧) وقال الليث: لأنها تبكُّ أعناق الجبابرة؛ أي: تدفعها، والبَكُّ: الدَّقُّ (تحرير ألفاظ التنبيه ص: ١٣٣).

البُوَيْرَة(١): مذكورة في باب السِّيَر من «المهذَّب»(٢) في قطع أشجار الكُفَّار.

وهي بضمِّ الباء وفتح الواو وبالراء المهملة، وهي نخل بقرب المدينة.

البيت: اسم عَلَم على الكعبة(٣)، زادها الله تعالى تشريفًا وتكريمًا وتعظيمًا ومهابة.

ويُقال: البيت الحرام، كما قال الله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧].



---

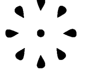
(١) (البويرة): بالموحدة مصغر، تصغير بُؤرَة، وهي الحُفرَة، وهي هنا مكان معروف بين المدينة وبين تيماء، وهي من جهة مسجد قُباء إلى جهة الغرب، ويُقال لها أيضًا: البُوَيْلَة، باللام بدل الراء. قاله الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٧/ ٣٣٣). وقال المصنِّف في شرح صحيح مسلم (١٢/ ٥٠): «البُوَيْرَة: موضع نخل بني النَّضِير». قلت: روى البخاري (٢٣٢٦)، ومسلم (١٧٤٦) من حديث عبد الله بن عمر، عن النَّبيِّ ﷺ أنه حَرَّقَ نخل بني النَّضِير وقَطَع، وهي البُوَيْرَةُ، ولها يقول حسان:

لَهَانَ على سَرَاةِ بني لُؤَيٍّ ... حَرِيقٌ بالبُوَيْرَةِ مُسْتَطِيرُ

وانظر معجم البلدان (١/ ٥١٢)، المعالم الأثير ص (٥٤، ٥٥).

(٢) المهذَّب (٥/ ٢٥٥).

(٣) في (ع، ف): «للكعبة» بدل «على الكعبة».



حرف التاء

فصل تبع: قال الزجَّاج وغيره: يُقال: تبع الشيء وأتبعه بمعنى، قال الله تعالى: ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ﴾ [يونس: ٩٠][١].

فصل تبل: ذكر في «الروضة» في أول باب الرِّبا التَّوابِلَ[٢]، هو[٣]: تَوابِل قِدْرِ الطَّبْخ، هو بفتح أوله وكسر الباء الموحدة بعد الألف، وهو جمع، وواحدُهُ: تابِل[٤] وتابَل بكسر الباء وفتحها لغتان. ذكره الجوهري. قال: قال أبو عُبيد: يُقال منه: تُوبِلَتِ القِدْرُ.

فصل تبن: التِّبْنُ معروفٌ.

والتُّبَّانُ مذكور في باب الكَفَن، وباب الإحرام بالحجِّ من «المهذَّب»[٥].

هو بضمِّ التاء وتشديد الباء، وهو: سَرَاويل[٦] قصيرٌ جِدًّا.

وقال الجوهري: هو مقدار شِبْرٍ، يستر العورة المغلَّظة فقط، يكون للملَّاحِيْنَ.

فصل تجر: التِّجارة: تقليبُ المال وتصريفه لطلب النماء، ويُقال منها: اتَّجَرَ يَتَّجِرُ، ويُقال: تَجَرَ يَتْجُرُ تَجْرًا وتجارَةً، فهو تاجِرٌ، والجمع تِجار، كصَاحِب وصِحَاب[٧]. ويُقال أيضًا: تُجَّار، كفَاجِر وفُجَّار.

---

(١) فعلت وأفعلت ص (١٢). (ل).

(٢) الروضة ص (٥١٧).

(٣) كلمة: «هو» ليست في (ع، ف).

(٤) (تَابِل): هو ما يطيّب به الأكل كالفُلْفُلِ والكَمُّون وغيره (الصحاح في اللغة والعلوم)، وجاء في المعجم الوسيط: «التابل: أبازير الطعام».

(٥) المهذَّب (١/ ٤٢٧، ٢/ ٧٠٨).

(٦) السَّراويل على لفظ الجماعة وهي واحدة، وستأتي في حرف السين، فصل (سرل).

(٧) وصَحْبٍ أيضًا (مختار الصحاح).

وقوله في آخر باب زكاة الزرع من «المهذَّب»: يجب العُشْرُ والخَرَاجُ، ولا يمنع أحدهما الآخر كأجرة [المَتْجَرَ] وزكاة التجارة(١).

فالمتْجَرُ بفتح الميم وإسكان التاء وفتح الجيم، والمراد به: المَخْزَنُ(٢)، وكذا صَرَّح به صاحب «المهذَّب» في كتابه في الخلاف(٣)، فقال: كأجرة المَخْزَنِ، وكذا ذكره غيرُهُ من أصحابنا.

فصل ترب: التُّرابُ معروف، والمشهور الصحيح الذي قاله الإمام الفَرَّاء والمحقِّقون [٦٤/أ] أنه جنس لا يُثَنَّى ولا يجمع(٤).

ونقل أبو عمر(٥) الزاهد في «شرح الفصيح» عن المبرّد، أنه قال: هو جمع، واحدته: ترابة، والنسبة إلى التراب: تُرابي.

وذكر أبو جعفر النَّحَّاس في كتابه «صِنَاعَةُ الكُتَّابِ» في التراب خمسَ عَشْرَةَ لغةً. فقال: يُقال: تُرَابٌ، وتَوْرَبٌ، يعني: على مثال جَعْفر، وتَوْرَابٌ، وتَيْرَبٌ بفتح أولهما(٦). والإِثْلِبُ والأَثْلَب(٧)الأول: بكسر الهمزة واللام، والثاني: بفتحهما، والثاء مثلَّثة فيهما، ومنه قولهم: «بِفِيْهِ الأَثْلَبُ» وهو الكَثْكَثُ(٨) بفتح الكافين وبالثاء المثلَّثة المكرَّرة، والكِثْكِثُ بكسر الكافين. والدِّقْعِم بكسر الدال والعين.

والدَّقْعاء(٩) بفتح الدال والمدِّ. والرَّغَام بفتح الراء والغين المعجمة، ومنه:

---

(١) المهذَّب (٢/ ٥١٦- ٥١٧). (ل).

(٢) (المَخْزَن): مكانُ الخَزْنِ (الوسيط)، وفي مختار الصحاح: «ما يُخْزَنُ فيه الشيءُ».

(٣) النكت في المسائل المختلف فيها ص (٣٣٦). (ل).

(٤) جاء في مختار الصحاح: «وجمع التُّراب: (أَتْرِبَة) و(تِرْبان) بكسر التاء.

(٥) في (ع، ف): «أبو عَمْرو»، وهو خطأ.

(٦) وفيه أيضًا: «تُرْبٌ، وتُرْبَةٌ، وتَرْبَاءُ، وتَيْراب، وتِرْيبٌ، وتَريبٌ». انظر الصحاح في اللغة والعلوم (ترب).

(٧) فُتات الحجارة والتراب (الصحاح). وفي حديث عمرو بن شُعيب عن أبيه عن جدِّه عند أحمد (٢/ ١٧٩): «الولد للفراش، وللعاهر الأَثْلَبُ. قالوا: وما الأَثْلب؟ قال: الحَجَر».

(٨) دُقاق الحصى والتراب (النهاية).

(٩) بوزن الحمراء: التُراب (مختار الصحاح).

أرغم الله تعالى أنفه، أي: ألصقه بالرَّغام. وهو البَرَا مقصور مفتوح الباء الموحَّدة، كالعصا. والكِلْخِم بكسر الكاف والخاء المعجمة وإسكان اللام بينهما.

والكِمْلِخ بكسر الكاف واللام وإسكان الميم بينهما، والخاء أيضًا معجمة.

والعِثْيَر[(١)] بكسر العين المهملة وإسكان الثاء المثلثة وبعدها مثناة من تحتُ مفتوحة[(٢)].

قوله ﷺ: «عَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّيْنِ، تَرِبَتْ يَدَاكَ»[(٣)] مذكور في نِكَاحِ «المهذَّب»[(٤)].

وقوله ﷺ: «فبِمَ الشَّبَهُ؟ تَرِبَتْ يَمِينُكِ»[(٥)]مذكور في الغُسْلِ من «الوسيط»[(٦)] معناه في الأصل: افتقرتْ يداكَ، أي: افتقرتَ، وأضيف إلى اليد؛ لأن غالب الاكتساب والتصرُّفات يكون بها.

ثم إن العرب استعملت هذه اللفظة في كلامها غيرَ مُريدةٍ معناها في الأصل، ولا تقصد بها الدعاء بوقوع[(٧)] الفقر، بل مرادُهُم به[(٨)] إيقاظُ المخاطب لذلك المذكور ليعتني به، ولهذا نظائر كثيرة في كلامهم، والله تعالى أعلم. هذا هو الصحيح الذي قاله المحقِّقون.

وقال بعض العلماء: معناه: خِبْتَ وافتقرْتَ إنْ لم تفعلْ ما أرشدْتُكَ [إليه][(٩)].

---

(١) بوزن المِنْبَر: الغُبارُ (مختار الصحاح).

(٢) انظر عمدة الكتاب ص (١٤٤). (ل).

(٣) أخرجه البخاري (٥٠٩٠)، ومسلم (١٤٦٦) من حديث أبي هريرة. وأخرجه مسلم في الرضاع (٥٤/٧١٥) من حديث جابر بن عبد الله.

(٤) المهذَّب (٤/ ١١٣) من حديث أبي هريرة بلفظ: «فاظْفَرْ بذات الدِّين..».

(٥) أخرجه البخاري (١٣٠)، ومسلم (٣١٣) من حديث أمِّ سلمة. (تَرِبَتْ يمينُكِ): قاله ﷺ لأمِّ سَلَمَةَ أمِّ المؤمنين، وفي حديث أَنَسٍ عند مسلم (٣١٠) أن ذلك وقع لعائشة أيضًا، وانظر جامع الأصول (٧/ ٢٧٤ ـ ٢٧٨).

(٦) الوسيط (١/ ٣٤٤).

(٧) في (ح): «ووقوع».

(٨) كلمة: «به» ليست في (ع، ف).

(٩) انظر معاني أخرى في النهاية (ترب).

قال الزَّجَّاجُ: يُقال: تَرَبْتُ الكتابَ بالتخفيف وأَتْرَبْتُهُ، لغتان، أي: جَعَلْت عليه الترابَ(١).

فصل ترجم: التَّرْجمة بفتح التاء والجيم، وهي التعبيرُ عن لغةٍ بلغةٍ أخرى.

يُقال منهُ: تَرْجَمَ يُتَرجِمُ تَرْجَمَةً فهو مترجِمٌ، وهو التُّرْجُمان بضمِّ التاء وفتحها لغتان، والجيم مضمومة فيهما، والتاء في هذه اللفظة أصلية ليست بزائدة، والكلمةُ رُباعيَّة، وغلَّطوا الجوهري رحمه الله في جعله التاء زائدة، وذكره الكلمة في فصل رجم.

فصل تعس: قال الزَّجَّاجُ: يُقال: تَعِسهُ(٢) اللهُ، وأَتْعَسَهُ لغتان(١).

فصل تعع(٣): التَّعْتَعَةُ: الحركة العنيفة، وقد تَعْتَعه، والتعتعة: أَنْ يَعْيا بكلامه مِنْ حَصَر(٤) أَوْ عِيٍّ(٥)، وقد تَعْتَع في كلامه. وتعتعهُ العِيُّ.

وتَعْتَعَةُ الدابَّة: ارْتِطامها في الرَّمْل ونحوه.

فصل تقن: قال أهل اللغة: إتقان الأمر: إحْكامُهُ، وقد أتقن الرجل الشيءَ يُتْقِنُهُ إتْقانًا.

ورجل تِقْن ـ بكسر التاء وإسكان القاف ـ أي: حاذِق(٦).

[و] قوله في إحياء الموات من «المهذَّب»: وحَريْم النهر: مُلْقى الطين(٧) وما يخرج منه من التِّقْنِ(٨)، هو بكسر التاء وإسكان القاف.

---

(١) فعلت وأفعلت ص (١٢). (ل).

(٢) (تَعِسَ): إذا عَثَرَ وانكَبَّ لوجهه، وقد تُفتح العين، وهو دعاء عليه بالهلاك (النهاية).
وقال الفَرَّاء: تعست ـ بفتح العين ـ إذا خاطبتَ، فإذا صرت إلى فعل قلتَ: تعس، بكسر العين (تهذيب اللغة) (٤٨/٢).

(٣) في (ع، ف): «تعتع».

(٤) (الحَصَرُ): العِيُّ، وهو أيضًا ضيقُ الصدر (مختار الصحاح).

(٥) (العِيُّ): العجز عن التعبير اللفظي بما يفيد المعنى المقصود، وعدم الاهتداء لوجه المراد، والعجزُ عن أدائه (الوسيط).

(٦) في (ع، ف): «حازق»، وهو تحريف.

(٧) (مُلْقى الطين): المكان الذي يُلقى فيه، وفي المهذَّب: «وهو مُلقى الطين».

(٨) المهذَّب (٦١٧/٣).

قال ابن فارس في «المجمل»: التِّقْنُ: الطِّينُ والحَمَأة[١].

فصل تمر: قوله ﷺ في حديث عبد الله بن سَلام رضي الله عنه، وهو مذكور في باب السَّلَم من «المهذَّب»[٢]: «ولكنْ أبيعكَ تمرًا معلومًا»[٣] فقوله: «تمرًا» هو بالتاء [٦٤/ب] المثناة لا بالثاء المثلثة، وهذا الحديث أخرجه ابن ماجهْ في «سننه»[٤] بمعناه.

قال الشيخ أبو محمد الجُويني في كتاب الزكاة من كتابه «الفروق»: كنتُ بالمدينة فدخل عليَّ بعضُ أصدقائي، فقال: كنَّا عند الأمير فذاكروا[٥] أنواع تمر المدينة، فبلغت أنواعُ الأسود ستِّين نوعًا، ثم قالوا: وأنواع الأحمر فبلغت هذا المبلغ[٦].

فصل تمم: قولهم: اللهمَّ رَبَّ هذه الدعوة التامَّة؛ هي دعوة الأذان.

قال صاحب «المَطَالِع» معنى الدعوة التامَّة: الكلمة الكاملة، وكمالها أن الأذان دعاءٌ إلى طاعة الله تعالى، وفلاحٌ في الآخرة، ونعيمٌ دائم، وثواب كامل[٧]. هذا كلامه.

وهذا مع ما[٨] اشتمل عليه الأذانُ من التوحيد والإقرار بالنُّبوَّة والأذكار وغيرها من الخيرات. يُقال: تَمَّ الشيء، وتَمَّمْتُهُ وأَتْمَمْتُهُ لغتان.

يُقال: تَمَّ اللهُ عليك نعمتَهُ وأتَمَّها، أي: أَسْبغها. قاله الزَّجَّاج[٦].

---

(١) (الحَمَأُ): الطينُ الأسود (مختار الصحاح).

(٢) المهذَّب (٣/ ١٦٨).

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير رقم (٥١٤٧)، والبيهقي في دلائل النُّبوَّة (٦/ ٢٧٨ ـ ٢٨٠)، وأبو نُعيم في دلائل النُّبوَّة برقم (٤٨)، وأبو الشيخ في أخلاق النَّبيّ ﷺ وآدابه ص (٨١ ـ ٨٣) من حديث عبد الله بن سَلام، وحسَّنه المزي في تهذيب الكمال (٧/ ٣٤٧)، وصحَّحه ابن حبان (٢١٠٥) موارد الظمآن، والحاكم (٣/ ٦٠٤ ـ ٦٠٥) ولم يوافقه الذهبي. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠) وقال: «قلتُ: روى ابن ماجه منه طرفاً ـ رواه الطبراني ورجاله ثقات».

(٤) سنن ابن ماجه رقم (٢٢٨١) من حديث عبد الله بن سَلام. قال البوصيري في مصباح الزجاجة: في إسناده الوليد بن مسلم، وهو مُدَلِّس.

(٥) في (ع، ف): «فتذاكروا».

(٦) الجمع والفرق (٢/ ٥٦). (ل).

(٧) مطالع الأنوار (٢/ ٢٣). (ل).

(٨) في (ع، ف): «لما» بدل «مع ما».

فصل تنأ: قوله في «التنبيه»[١] في النكاح: بِنْت تَاجِر أَوْ تَانٍ[٢] هكذا هو في النسخ بنون مُنَوَّنَةٍ[٣]، وهو لحن بلا خلاف، وصوابه: تَانِئ[٤] بالتاء والهمز. وهذا لا[٥] خلاف فيه بين أهل اللغة.

قال أهل اللغة: يُقال تَنَأْتُ بالبلد: إذا قَطَنْتَهُ. قال ابن فارس والجوهري: ومنه التَّأْنِئ[٦].

قال الجوهري: وجمعه: تُنَّاء بالضَّمِّ وتشديد النون والمدِّ، كفاجِر وفُجَّار. والاسم: التِّنَاءَةُ.

فصل تور: قولهم: فَعَلَ الشيءَ تارةً أخرى، أي: مرَّة أخرى.

قال الواحدي: قال الليث: الألف في تارة واوٌ، وجمعها: تِيَرٌ[٧] وتارات.

قال: والفعل: أَتَرْتُ أي: أعدْتُ[٨] تارةً وتارتَين وتيرًا.

قال الجوهري: وربما قالوا: تار بحذف الهاء.

قال الراجز:

بــالــوَيْــلِ تــارًا والــثُّــبُــورِ تَــارًا[٩]

قال: ويُقال: أَتَار: إذا أعادَ مرَّةً بعد أُخرى.

فصل توز: قوله في أوائل البيع من «الوسيط»[١٠] في مسائل بيع الغائب:

---

(١) التنبيه ص (١٥٩).
(٢) في (ع، ف): «بِنْت تاجِرٍ وأَتأن»، وهو خطأ، والمثبت من تحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص (٢٥٢).
(٣) وزن قاضٍ (تحرير ألفاظ التنبيه ص: ٢٥٢).
(٤) في (ع، ف): «تأنى» وهو خطأ، والمثبت موافق لما في تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٥٢)، وفيه: «التَّانِئ: صاحبُ العقار.
(٥) في (ح): «بلا».
(٦) في (ع، ف): «التأني» وهو خطأ.
(٧) وزن عِنَب (مختار الصحاح).
(٨) في غير (ح): «أعدته». والمثبت موافق لما في البسيط (١٣/ ٤٠٠). (ل).
(٩) اللسان (تور).
(١٠) الوسيط (٣/ ٣٩).

الفَأْرة(١) من المِسْكِ كالمِسْحِ من التَّوَّزِي(٢): وهو بفتح التاء المثناة [من] فوقُ، وتشديد الواو المفتوحة وبالزاي، وهي(٣) نسبة إلى تَوَّز، بلدةٍ من بلاد فارس، مما يلي الهند، كذا قيَّدها السمعاني والحازمي ومَن لا يُحصى من العلماء، ولا خلاف فيه.

قال السمعاني والحازمي وغيرُهما: ويُقال فيها أيضًا: تَوَّج بالجيم(٤).

فصل تير: قوله في «الوسيط» في أول كتاب الجراح(٥): لو ألقاه في تَيَّار البحر: هو بفتح التاء وتشديد الياء.

قال أهل اللغة: هو مَوْجُ البحر، ولو قال صاحبُ الكِتَابِ: ألقاه في البحر، لكان أَعَمَّ وأحسنَ.

فصل في أسماء المواضع

تَبُوك(٦): مذكورة في باب المسح على الخفَّين من «المهذَّب»(٧).

هي بفتح التاء وضمِّ الباء.

وهي في طرف الشام ـ صانه الله تعالى ـ من جهة القِبلة، وبينها وبين مدينة النَّبيِّ ﷺ نحو أربع عَشْرَة(٨) مرحلةً، وبينها وبين دمشق إحدى عشرة مرحلةً.

وكانت غزوة رسول الله ﷺ تبوك في(٩) سنة تسع من الهجرة، ومنها راسلَ عظماء الروم، وجاء إليه ﷺ مَنْ جاءَ، وهي آخر غزواته بنفسه.

قال الزُّهري(١٠): أقام النَّبيُّ ﷺ بتبوك بضعة عشر يومًا.

---

(١) سيأتي شرحها في فصل (فأر).

(٢) (التَّوَّزِي): جنس من النبات، منسوبٌ إلى «تَوَّز» بلدة من بلاد فارس (شرح مشكل الوسيط لابن الصلاح: ٣/ ٣٩).

(٣) في (ح): «وهو».

(٤) الأنساب (٣/ ١٠٥). والأماكن ص (١٦٧). (ل).

(٥) الوسيط (٦/ ٢٦٧) كتاب الجنايات.

(٦) مدينة في المملكة العربية السعودية؛ تبعد عن المدينة المنورة شمالًا (٧٧٨) كِيْلًا.

(٧) المهذَّب (١/ ٩٣).

(٨) في (ع): «أربعة عشر»، وهو خطأ.

(٩) كلمة: «في» ليست في (ع، ف).

(١٠) في (ع، ف): «الأزهري» تحريف. وانظر سيرة ابن هشام (٢/ ٥٢٧).

والمشهور تَرْكُ صرف تبوك؛ للتأنيث والعلمية، ورِوّيته[١] في «صحيح البخاري»[٢] في حديث كعب في أواخر كتاب المغازي عن كعب: ولم يذْكرْ عن[٣] رسول الله ﷺ حتى بلغ [تَبُوكًا]. هكذا هو في جميع النُّسَخِ «تبوكًا»[٤] [٦٥/أ] بالألف، تغليبًا للموضع.

تُسْتَرَ[٥]: مذكورةٌ[٦] في باب قتل المرتدِّ من «المهذَّب»[٧].

هي بتاءين مُثَنَّاتَين من فوقُ، الأولى مضمومة، والثانيةُ مفتوحةٌ، بينهما سين مهملة ساكنة.

وهي مدينة مشهورة بخُوزِسْتان[٨].

تَكَرْيت[٩]: بفتح التاء، مدينة معروفة بالعراق.

قال أبو الفتح الهَمدَاني: هي تَفْعِيل من قولهم: حَوْلٌ كَرِيْتٌ، أي: تامٌّ كامل؛ فسُمِّيت بذلك، لتكامل الأشياء المطلوبة بها.

التَّنْعِيم: بفتح التاء، وهو عند طرف حَرَم مَكَّةَ من جهة المدينة والشام، على ثلاثة أميال ـ وقيل: أربعة ـ من مكة.

سُمِّي بذلك؛ لأن عن يمينه جَبَلًا يُقال له: نعيم، وعن شماله جبلًا يُقال له: ناعم، والوادي نَعْمان.

---

(١) في (ح): «وروايته».

(٢) صحيح البخاري برقم (٤٤١٨).

(٣) في البخاري (٤٤١٨): «ولم يَذْكُرْني رسولُ الله ﷺ حتى بلغ تَبُوك».

(٤) بل قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٨/ ١١٨): «حتى بلغ تبوك»: بغير صرفٍ للأكثر، وفي رواية: «تبوكًا» على إرادة المكان.

(٥) تقع الآن في غرب إيران، افتتحها المسلمون في أيام عمر بن الخطاب على يد أبي موسى الأشعري سنة (٢٠ هـ).

(٦) في (ع، ف): «مذكور».

(٧) المهذَّب (٥/ ٢٠٨).

(٨) في (ع، ف): «بخورستان» وهو تصحيف. والمثبت من معجم البلدان (٢/ ٤٠٤).

(٩) مدينة مشهورة بالعراق بين بغداد والمَوْصِل، وهي إلى بغداد أقرب، افتتحها المسلمون في أيام (١٠) عمر بن الخطاب في سنة (١٦ هـ). (معجم البلدان: ٢/ ٣٨ ـ ٣٩ باختصار).

وقوله في «التنبيه»[١]: الأفضل أن يُحرِم بالعمرة من التنعيم؛ مما أنكروه عليه، والصواب: أن يقولَ: يُحرِم من الجِعْرَانةِ، فإن لم يكن فمن التنعيم، وكذا قاله هو في «المهذَّب»[٢] والأصحاب.

قالوا: وبعد التنعيم الحُديبية؛ وإنما ذكرت التنعيم هنا وإن كانت التاء زائدة؛ مراعاةً للفظ، كما قدّمتُ الاعتذارَ عنه في الخُطبة.

ونقل الأزرقي[٣] عن عطاء بن أبي رباح؛ أنه قال: الموضع الذي اعتمرت منه عائشة رضي الله عنها هو موضع المسجد وراء الأكَمةِ.

تِهامة[٤]: مذكورة في الكتب في بابي الحيض والزكاة، وفي مواقيت الحجِّ، وكتاب الجزية من «المهذَّب» هي بكسر التاء، وهي[٥] اسم لكلِّ ما نزل عن نَجْدٍ من بلاد الحجاز. ومكَّةُ من تِهَامَةَ[٦].

قال ابنُ فارس في «المجمل»: سُمِّيت تهامة؛ من التَّهَم، يعني: بفتح التاء والهاء، وهو[٧] شدَّة الحَرِّ، وركود الريح.

وقال صاحب «المَطَالِع»: سُمِّيت بذلك؛ لتغيُّر هوائها، يُقال: تهِمَ الدِّهن: إذا تغيَّر[٨].

وذكر الحازمي في «المؤتلف»؛ أنه يُقال في [جمع] أرض تِهَامَةَ: تَهَائِم[٩].

---

(١) التنبيه ص (٧٩).

(٢) المهذَّب (٢/ ٦٩٢).

(٣) انظر أخبار مكة للأزرقي (٢/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩).

(٤) تطلق على السهل الساحلي في جزيرة العرب المحاذي للبحر الأحمر. وانظر المعالم الأثيرة ص (٧٣)، المعجم الوسيط (١/ ٩٣)، السيرة النبوية للعلامة النَّدْوي ص (٥٤).

(٥) في (ح): «وهو».

(٦) وكذلك جُدَّةُ والعَقَبَةُ.

(٧) في (ح): «وهي».

(٨) مطالع الأنوار (٢/ ٤٤). (ل).

(٩) الأماكن ص (١٦٨). (ل).

تَيْماء(١): بفتح التاء وبالمدِّ: بلدة معروفة بين الشام والمدينة، على نحو سبع ـ أو ثمان ـ مراحل من المدينة.

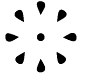
قال أبو الفتح الهَمدَاني: هي فَعْلَى من التَّيْم.

قال: والتَّيْمُ في العربية: العَبْدُ، ومنه قولهم: تَيْمُ الله، أي: عَبدُ الله.

وقد تَيَّمَهُ الحبُّ: أي: استعبده، فكأنَّ هذه الأرض قيل لها: تَيْماء؛ لأنها مُذَلَّلة مُعَبَّدةٌ.



(١) مدينة حجازية تقع شمال المدينة على (٤٢٠) كِيْلًا، ويعرفها كُلُّ من أتى المدينة بطريق المركبات من ديار الشام (المعالم الأثيرة: ص (٧٤).



حرف الثاء

فصل ثدي: الثَّدْيُ بفتح الثاء يُذَكَّر ويُؤَنَّث لغتان مشهورتان، [و] التذكير أشهرُ، ولـم يذكر الفَرَّاء وثَعْلَبٌ سواه[1]؛ فممَّن ذكر اللغتين: ابنُ فارس، والجوهريُّ، واستعمله في «التنبيه»[2] مؤنَّثًا في قوله: وإن جنى على الثَّدْي فَشلَّت[3] فأثبت التاء في فَشلَّتْ.

جمعه: أَثْدٍ، كأَيْدٍ، وثُدِيّ وثِدي بضمِّ الثاء وكسرها، والدال مكسورة معهما والياء مشدَّدة.

قال الجوهري: الثَّدْيُ للمرأة والرجل.

وقال ابن فارس: الثدي للمرأة، ويُقال لذلك من الرجل: ثَنْدُوَة[4] بفتح الثاء بلا همز، وثُنْدُوَة بالضَّمِّ والهمز، فأشار إلى تخصيصه.

وقد ثبت في الحديث الصحيح: أن رجلًا وضَعَ ذُبابَ سيفه بين ثَدْيَيْهِ[5].

فصل ثَرا: قال الزَّجَّاج[6]: ثري القومُ وأَثْرَوا: كَثُرتْ أموالهم، وثَرَا المكانُ وأَثْرَى: إذا نَدِي بعد يَبَس، وكثر فيه الثَّرى[7].

فصل ثغر: قولهم: أَهَمُّ المصالح سَدُّ الثُّغور، وهو جمع: ثَغْرٍ، بفتح الثاء،

---

(١) في (ع، ف): «غيره».

(٢) التنبيه ص (٢٢٧)، وانظر تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٧٨).

(٣) في (ع، ف): «شلَّتْ»، والمثبت من (ح)، والتنبيه ص (٢٧٨).

(٤) وزن تَرْقُوَة (مختار الصحاح).

(٥) أخرجه البخاري (٢٨٩٨) وأطرافه، ومسلم (١١٢) من حديث سهل بن سعد الساعدي (ذُباب السيف): طرفه الذي يُضْرَبُ به (النهاية).

(٦) فعلت وأفعلت ص (١٤). (ل).

(٧) في (ع، ف): «الندَى».

وإسكان الغين، وهو الطرف الملاصق من بلاد المسلمين بلادَ الكفار، ومنه قولهم: في باب الوقف: وقف على ثَغْر طَرَسُوس.

والمراد بِسَدِّ الثُّغور: الإنفاقُ [٦٥/ب] على الأجناد، ونحوِهم من المقيمين بها(١) لحفظها.

قولهم: قلع سِنَّ صبيّ لم يُثْغَر: هو بضمِّ الياء وإسكان الثاء المثلثة وفتح الغين، يُقال: ثُغِرَ الصبيُّ ـ بضمِّ الثاء وكسر الغين ـ يُثْغَر، فهو مَثْغُورٌ: كضُرِبَ يُضْرَبُ فهو مضروبٌ: إذا سقطت رواضِعُهُ، فإذا نبتت قيل: اتَّغَرَ، بتاءٍ مثناة فوق مشدَّدة على مثال اتَّزر(٢) قلبت الثاء تاءً، ثم أدغمت.

وقولهم: لا تقلع سِنُّ البالغ الذي لم يُثْغَرْ.

قال الرافعي: المراد منه: المثغور، وغير المثغور، وجرى ذكر الصبيّ والبالغ على العادة الغالبة في الحالَيْنِ(٣).

فصل ثلث: قوله ﷺ: «لا تُصَرُّوا الإبلَ و(٤) الغَنَمَ، فمن ابْتَاعَها بَعْدَ ذلكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَها ثلاثًا»(٥) الحديثُ. فقوله ﷺ: «ثلاثًا» معناه: ثلاثة أيام.

وقد جاء في «صحيح مسلم»(٦) التصريح بذلك فقال: «مَن ابْتَاعَ مُصَرَّاةً فَهُوَ بالخِيَارِ ثلاثةَ أيَّام» رواه كذلك من طريقين.

وفي رواية أبي يَعلى المَوْصِلي: «مَن ابْتَاعُ مُحَفَّلَةً فَهُوَ بالخِيَارِ ثَلاثَةَ أيَّامٍ»(٧)

---

(١) كلمة: «بها» ليست في (ع، ف).

(٢) في (ع، ف): «اتغرر».

(٣) العزيز شرح الوجيز (١٠/ ٢٣٧). (ل).

(٤) قوله: «الإبل، و» ساقط من (ع، ف).

(٥) أخرجه البخاري (٢١٤٨) من حديث أبي هريرة، وانظر جامع الأصول (١/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠)، بلوغ المرام رقم (٨١٧/ ١) بتحقيقي.

(٦) صحيح مسلم رقم (١٥٢٤/ ٢٤) و(١٥٢٤/ ٢٥).

(٧) أخرجه أبو يعلى (٦٠٦٥) من حديث أبي هريرة بلفظ: «مَن اشترى مُصَرَّاة فهو بالخيار ثلاثة أيام». وأخرجه من حديث أنس برقم (٢٧٦٧) بلفظ «ومن اشترى مُحَفَّلَةً فليحلبها ثلاثة =

وإنما بيَّنت هذا مع أنه ظاهر؛ لأن بعض الناس توهَّم أن المراد ثلاث حَلْبات، وهذا خطأ.

وحديث المُصَرَّاةِ هذا ثابتٌ، متفق على صحته، أخرجه البخاري ومسلم، وسيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ الكلامُ على الباقي من ألفاظه.

ولا يُقال: لو كان المراد الأيام لقال: ثلاثةً، ولم يقل: ثلاثًا، كما توهَّم بعضُ الجَهَلةِ، فإن لغة العرب أنهم إذا لم يذكروا الأيام حذفوا الهاء، وإن كان المراد الأيام يقولون: صمنا عَشْرًا، وسِرنا خمسًا، وسيأتي بيانُ هذا ـ إنْ شاءَ الله ـ في حرف السين[١] في[٢] قوله ﷺ: «مَنْ صامَ رَمَضانَ، وأَتْبَعَهُ[٣] بِسِتٍّ مِنْ شَوَّال»[٤].

فصل ثمر: في حديث سهل بن أبي حَثْمَةَ[٥] رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثَّمَرِ بالتَّمْرِ[٦]، الأول: بالثاء المثلثة، والثاني: بالمثناة.

فصل ثمن: قال الأزهري: قال الليث: ثمن كلِّ شيء: قيمته.

قال: قال الفَرَّاء: إذا اشتريتَ ثوبًا بكساء، أيّهما شئت تجعله ثمنًا لصاحبه؛

= أيام...» وأخرجه أيضًا عن ابن مسعود (٥٢٥٤) قال: «من اشترى مُحَفَّلَةً فَرَدَّها...»، وسيأتي بهذا اللفظ من حديث ابن عمر في حرف الحاء (حفل).

(١) لن يأتي ذلك في حرف السين ولا غيره، والله أعلم.

(٢) في (ع، ف): «من».

(٣) في (ع، ف): «فأتبعه».

(٤) أخرجه مسلم (١١٦٤) من حديث أبي أيوب الأنصاري. (بِسِتٍّ من شوَّال): قال المصنِّف في شرح صحيح مسلم (٨/ ٥٧): «صحيح، ولو قال: ستة، بالهاءِ، جاز أيضًا. قال أهل اللغة: يُقال: صُمنا خمسًا وسِتًّا، وخمسة وستَّةً، وإنما يلتزمون الهاء في المذكَّر إذا ذكروه بلفظه صريحًا، فيقولون: صمنا ستَّة أيام، ولا يجوز ستّ أيام، فإذا حذفوا الأيامَ جاز الوجهان. ومما جاء حذفُ الهاء فيه من المذكَّر إذا لم يذكر بلفظه، قَوْلُهُ تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] أي: عشرة أيام. وقد بسطتُ إيضاحَ هذه المسألة في تهذيب الأسماء واللغات وفي شرح المهذَّب، والله أعلم».

(٥) في (ع، ف): «خيثمة». خطأ. تقدَّمت ترجمة سهل بن أبي حَثْمَةَ برقم (٢٣٥).

(٦) أخرجه البخاري (٢١٩١)، ومسلم (١٥٤٠). (الثمر): قال ملا علي القاري: بالمثلثة. أي: الرُّطَب. مرقاة المفاتيح (٥/ ١٩٢٩).

لأنه ليس من الأثمان، وما كان ليس من الأثمان مثل الرقيق والدُّور وجميع العُروض فهو على هذا، تُدْخِلُ الباءَ في أيّهما شئتَ، فإذا جئت إلى الدراهم والدنانير وضعت الباء في الثمن؛ لأن الدراهم ثمن أبدًا، والباء إنما تدخل في الأثمان، فإذا اشتريت أحد هذين ـ يعني: الدراهم والدنانير[١] ـ بصاحبه أدخلت الباء في أيّهما شئت؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما في هذا الموضع مبيع وثمن. هذا ما ذكره الأزهري عن الفَرَّاء.

قال الهروي أيضًا: الثمن قيمة الشيء[٢].

وقال صاحب «المُحْكَم»: الثمن ما استُحقَّ به الشيء. قال: والجمع: أثمان، وأثمن، لا يتجاوز به أدنى العدد، وقد أثمنه بسلعته، وأثمن له.

قال صاحب «المحكم»[٣]: الثُّمُنُ والثُّمْنُ والثَّمين من الأجزاء معروف، وهي الأثمان. والثمانية من العدد معروف أيضًا، يُقال: ثَمانٍ على لفظ يَمَانٍ وليس بنسب.

وقد جاء في الشعر غير مصروف. حكاه سيبويه.

وقال أبو علي الفارسي: ألف ثمان للنسب.

وحكى ثعلب ثمان في حال الرفع[٤] [٦٦/أ].

قال الأزهري: قال أبو حاتم عن الأصمعي: يُقال ثمانية رجال، وثماني نسوة، ولا يُقال: ثمان.

وقال: هُنَّ ثمانيَ عَشْرَةَ امرأةً مفتوحة الياء.

وهما اسمان جعلا اسمًا واحدًا، ففتحت أواخرُهما، وكذلك رأيت ثمانيَ عَشْرَةَ امرأةً، ومررت بثماني عَشْرَةَ امرأةً.

فصل ثوب: قال الزَّجَّاج: يُقال: ثاب إلى الرجل جِسْمُهُ، وأثاب إليه جسمه[٥] إثابةً، أي: رجع بعد النحول[٦].

---

(١) في (ع، ف): «زيادة: «وأتيت»، وليست الزيادة في تهذيب اللغة (ثمن) حيث نقل المصنِّف.
(٢) الغريبين (١/ ٢٩٦). (ل).
(٣) المحكم (١٠/ ١٦٧).
(٤) المحكم (١٠/ ١٦٨) وانظر الكتاب (٣/ ٢٣١) والخصائص (٢/ ٣٠٧). (ل).
(٥) قوله: «وأثاب إليه جسمُهُ» ليس في (ع، ف).
(٦) فعلت وأفعلت ص (١٤). (ل).

فصل ثوى: قال الزَّجَّاج: قال أبو عُبيدة وأبو الخَطَّاب: يُقال: ثَوَى الرجل بالمكان وأَثْوَى، أي: أقام به[١]، والله تعالى أعلم.

فصل في أسماء المواضع

ثَبِير: المذكور في صفة الحجِّ، هو بثاء مثلثة مفتوحة، ثم باء موحدة مكسورة، ثم ياء مثناة من تحت، ثم راء: وهو جبل عظيم بالمُزْدَلِفَةِ على يسار الذاهب منها إلى مِنى، وعلى يمين الذاهب من مِنِى إلى عرفاتٍ[٢]، فهذا هو المراد في مناسك الحجِّ.

وللعرب جبال أخرى يُسَمَّى كُلُّ واحدٍ منها ثَبِيرًا[٣].

قال أبو الفَتح[٤] الهَمذَاني: كان محمد بن الحسن يقول: إن في العرب أربعة أجبال، اسم كلِّ واحد منها ثَبِير، وكُلُّها حِجَازية.

ثنيَّةُ كَدَاء: تأتي في الكاف، إن شاء الله تعالى.

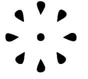


(١) فعلت وأفعلت ص (١٣). (ل).

(٢) خالفه المحبُّ الطبري فقال: إنه على يسار الذاهب إلى عرفة، مشرف على مِنى من جمرة العقبة إلى تلقاء مسجد الخَيْفِ، وأمامه قليلًا، وكلام الأزرقي يوافقه. قيل: وأهل مكة أدرى بِشعابها، ومن ثَمَّ اعتمده جمع متأخِّرون، لكن اعتمد آخرون الأول (الإفصاح ص: ٢٦٩).

(٣) في (ع، ف): «ثبير».

(٤) في (ح، ع، ف): «أبو الفرج» والصواب ما أثبته. وأبو الفتح الهَمذَاني هو صاحب كتاب «الاشتقاق» وقد تقدَّم ذكره مرارًا.



حرف الجيم

فصل جبب: قوله في أول كتاب الحجِّ من «المهذَّب»[١]: لقوله ﷺ: «الإسْلامُ يَجُبُّ ما قَبْلَهُ»[٢] هو حديث صحيح[٣] رواه مسلم في «صحيحه» من رواية عَمْرِو بن العاص في حديث طويل، ولفظه في مسلم[٤]: «الإسلامُ يَهْدِمُ ما قَبْلَهُ».

والذي وقع في «المهذَّب»: يَجُبُّ بالجيم والباء الموحدة.

وروّيناه في كتاب «الأنساب» للزُّبير بن بَكَّار: يَحُتُّ بالحاء والتاء المثناة، وهو صحيح أيضًا بمعنى الأول[٥]، والله تعالى أعلم.

وفي الحديث الآخر: «التَوْبَةُ تَجُبُّ ما قَبْلَها»[٦] ذكره في آخر باب قطع الطريق[٧].

والجَبُّ ـ في اللغة: القَطْعُ، والمَجْبُوب: المَقْطُوعُ ذَكَرُهُ[٨]، وهو أقسام: مقطوعٌ كُلُّهُ وبَعْضُهُ، وله تفاصيلُ وأحكامٌ معروفة في كتب المَذْهب.

والجُبَّةُ من الثياب معروفة، جمعها: جِبابٌ.

---

(١) المهذَّب (٢/ ٦٥٩).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أحمد والطبراني من حديث عَمْرِو بن العاص. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٣٥١): «رجالهما ثقات»، وانظر التعليق التالي.

(٣) في (ع، ف): «صحيح وهو حديث» بدل: «هو حديث صحيح».

(٤) صحيح مسلم رقم (١٢١) كتاب الإيمان.

(٥) أخرجه بهذا اللفظ البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٣١٢) من طريق محمد بن إسحاق. (ل).

(٦) هو بمعنى حديث: «التائب من الذنب كمن لا ذنب له» قال السخاوي في المقاصد الحسنة ص (١٥٢): «ابن ماجه والطبراني في الكبير، والبيهقي في الشُّعب من طريق أبي عُبَيدة عن أبيه رفعه بهذا، ورجاله ثقات، بل حسَّنه شيخنا، يعني لشواهده.

(٧) المهذَّب: (٥/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤).

(٨) في (ح): «والمجبوب ذَكَرُهُ: المتطوع»!

وفي حديث عليّ ﷺ في قصة حمزةَ والشَّرْبِ: خَرَجَ إلى الناقَتَيْن فاجْتَبَّ أَسْنِمَتَهما[١]. وفي رواية: فَجَبَّ[٢]. وفي رواية للبخاري[٣]: فأَجَبَّ، وهي غريبة.

ويُقال: جَبَّ ذَكَرَهُ وأَجَبَّهُ.

فصل جبر: وقد قال الشافعي ﷺ في باب الرَّضاع: إذا بَلَغَ الموقوفُ جُبرَ على الانتساب[٤]، أي: قُهر وأُكره، وأنكر هذا عليه جماعة، قالوا: إنما يُقال: أُجبر، وهذا الإنكار غَلَطٌ.

نقل البيهقي في كتابه «ردّ الانتقاد على ألفاظ الشافعي»[٥]: عن الفَرَّاء والمبرّد: أنه يُقال: أجبرته وجبرته بمعنى: أكرهته.

وقال الخليل في كتاب «العين»: الجَبْرُ: الإكراه.

وذكر الزجَّاجُ في كتاب «فعلت وأفعلت»؛ أنه يُقال: جَبَرْتُ الرجل على الأمْر وأجْبَرْتهُ، أي: أكرَهْتَهُ[٦].

فصل جدد: قوله في «المهذَّب»[٧] في أول باب التكبير في العيدين[٨]: في حديث ابن عمر، ﷺ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يخرج في العيدين مع الفَضْل بن العَبَّاسِ إلى قوله: فيأْخُذ طَرِيْقَ الجَدَّادِيْنَ. [و] هذا الحديث أخرجه البيهقي في «سننه»[٩] بإسناد ضعيف.

وروّيناه في «سنن البيهقي» الجَدَّادِين بالجيم، والحَدادين بالحاء المهملة معًا [٦٦/ب]، وضبطناه في «المهذَّب» على شيخنا كمال الدين سَلَّار ﷺ بالحاء.

(١) أخرجه مسلم (٢/١٩٧٩)، وانظر البخاري (٣٠٩١). (الشَّرْب): الجماعة يشربون الخمر (جامع الأصول: ٥/١١٦).

(٢) البخاري (٢٣٧٥)، ومسلم (١٩٧٩).

(٣) البخاري رقم (٤٠٠٣) من حديث عليّ.

(٤) مختصر المزني ص (٢٢٩) كتاب الرضاع، باب لبن الرجل والمرأة.

(٥) رد الانتقاد ص (١٢١). بتحقيق بدر الزمان محمد شفيع النيبالي. دار الهديان. الرياض.

(٦) فعلت وأفعلت ص (١٧). (ل).

(٧) المهذَّب (١/ ٣٩٧).

(٨) قوله: «في العيدين» ليس في (ع، ف).

(٩) السنن الكبير (٣/ ٢٧٩) وضَعَّفَهُ، وقال: «الصحيح موقوف».

وذكره ابن البَزْري[١] في كتابه في «ألفاظ المهذَّب»[٢] وغيرُهُ ممن صنَّف في ألفاظ «المهذَّب» بالجيم وبالحاء جميعًا، والله تعالى أعلم.

قوله في الجنائز من «المهذَّب»[٣] في حديث فاطمة رضي الله عنها: فلبست ثيابًا جُدُدًا[٤]، هو بضمِّ الدال، جمعُ: جَدِيد، كَسَرِير وسُرُر وشبهه، هذه هي اللغة المشهورة.

قال جماعات من أهل اللغة: لا يجوز أن يُقال: جُدَد بفتح الدال، وأنكر هذا المحقِّقون من أهل النحو والتصريف واللغة، وقالوا: يجوز الفَتح على التخفيف، وكذلك بفتح الراء من سُرَر وما أشبهه، مما يكون الحرف الثاني والثالث منه واحدًا، وقد ذكرت ذلك أيضًا في حرف السين، ونقلت أقوال أهل اللغة فيه.

وفي حديث أبي هريرة؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «ثَلاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ، وهَزْلُهُنَّ جِدٌّ: النِّكاحُ، والطَّلاقُ، والعِتَاقُ» هكذا وقع هذا الحديث في «الوسيط»[٥]، وكذا وقع في بعض نسخ «المهذَّب»، وفي بعضها: «والرجعة»[٦] بدل «العتاق»، وهذا هو الصواب[٧]. وهكذا رواه أئمَّة الحديث: «النِّكَاحُ، والطَّلاقُ، والرَّجْعَةُ» رواه أبو داودَ، والترمذيُّ، وابن ماجهْ، والبيهقيُّ وغيرهم. قال الترمذي: هو حديث حسن[٨].

---

(١) في (ع، ف): «ابن البرزي»، وهو تصحيف. ابن البَزْرِي هو الإمام العالم الفقيه أبو القاسم: عمر بن محمد الشافعي المعروف بابن البَزْري، نسبةً إلى عمل البَزْر وبيعه وهو استخراج زيت الكَتَّان. ولد سنة (٤٧١) هـ، ومات بجزيرة ابن عمر سنة (٥٦٠) هـ. له ترجمة في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٣٥٢) وفي حاشيته مصادرها.

(٢) سمَّاه: «الأسامي والعِلَل من كتاب المهذَّب» شرح فيه إشكالات كتاب «المهذَّب» وهو مختصر. انظر وفيات الأعيان (٣/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥). وهو في عداد المفقود.

(٣) المهذَّب (١/ ٤١٤).

(٤) سبق تخريجه في ترجَمة سلْمَى المتقدِّمة برقم (١١٩٩).

(٥) الوسيط (٥/ ٣٨٦) في كتاب الطلاق.

(٦) المهذَّب (٤/ ٢٩٣).

(٧) ذكر الحافظ ابن حجر من التلخيص الحبير (٣/ ٢٠٩) عددًا من الأحاديث التي فيها «العتاق»، كما أورده الغزالي في «الوسيط»، ثم قال: «وفي هذا ردٌّ على ابن العربي وعلى النووي حيث أنكرا على الغزالي إِيْرَادَ هذا اللفظ».

(٨) أخرجه أبو داود (٢١٩٤)، والترمذي (١١٨٤)، وابن ماجه (٢٠٣٩)، والدارقطني (٣/ ١٩)، =

وقوله في دعاء الاستفتاح: «وتَعالى جَدُّكَ»[١] مفتوح الجيم، أي: ارتفعت عَظَمَتُكَ.

وقيل: المرادُ بالجَدِّ: الغِنى، وكلاهما حسنٌ، ولم يذكر الخطَّابي[٢] إلَّا العظمة.

ومنه قول الله[٣] تعالى إخبارًا عن الجنِّ: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾ [الجن: ٣] أي: عظمته.

وقوله: «ولا يَنْفَعُ ذا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ»[٤] وهو بفتح الجيم فيهما على الصحيح المشهور.

وحكى ابن عبد البَرِّ وجماعةٌ كسرها[٥] أيضًا.

قال الزَّجَّاج: يُقال: جَدَّ في الأمر وأجَدَّ: إذا ترك الهُوَينا.

قال: ومنه قيل[٦]: جاد مُجِدٌّ[٧].

فصل جدل: الجَدَلُ والجِدالُ والمُجَادلة: مُقابلة الحجَّة بالحجَّة، ويكون بحقٍّ

= والبيهقي (٧/ ٣٤١)، والبغوي (٢٣٥٦)، من حديث أبي هريرة، وصحَّحه الحاكم ٢/ ١٩٨) وأقرَّه صاحب الإلمام، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن...» وتابعه على تحسينه الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/ ٢١٠). وسيأتي هذا الحديث في حرف الهاء فصل (هزل).

(١) أخرجه أبو داود (٧٧٥)، والترمذي (٢٤٢)، والنسائي (٢/ ١٣٢)، وابن ماجهْ (٨٠٤) وغيرهم من حديث أبي سعيد الخُدْرِي، وضعفه المصنِّف في الأذكار رقم (١٢٩) بتحقيقي، وحسَّنه الحافظ ابن حجر كما في الفتوحات الربانية (٢/ ١٧٦)، وصحَّحه العلَّامة أحمد محمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي (٢/ ١١). وفي الباب عن عائشة وابن مسعود وأنس وعمر بن الخطاب. انظر الأذكار رقم (١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢) بتحقيقي.

(٢) معالم السنن (١/ ١٩٧).

(٣) في (ع، ف): «قوله» بدل «قول الله».

(٤) أخرجه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٥٩٣) من حديث المغيرة بن شُعبةَ، وأخرجه مسلم (٤٧٧) من حديث أبي سعيد الخدري، ورقم (٤٧٨) من حديث ابن عباس. (ولا يَنْفعُ ذا الجَدِّ منكَ الجَدُّ): أي: لا ينفعُ ذا الغنى منكَ غِنَاهُ، وإنما ينفعه الإيمان والطاعة (النهاية).

(٥) في (ع، ف): «كسر الجيم». وانظر التمهيد (٢٣/ ٨٢) والاستذكار (٨/ ٢٧٠). (ل).

(٦) كلمة: «قيل» ليست في (ع، ف).

(٧) فعلت وأفعلت ص (١٥-١٦). (ل).

وباطل، فإن كان للوقوف على الحقِّ كان محمودًا، قال الله تعالى: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: ١٢٥]

وإن كان في مدافعة[١] الحق أو كان جِدالًا بغير علم كان مذمومًا، قال الله تعالى: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [غافر: ٤] وأصله الخصومة الشديدة، ويسمَّى جَدلًا؛ لأن كلَّ واحد [منهما] يُحْكِمُ خصومته وحجَّته إحكامًا بليغًا على قدر طاقته، تشبيهًا[٢] بجَدْل الحَبْلِ، وهو إحكامُ فَتْلِهِ، يُقال: جَادَله [يُجَادِلُهُ] مُجَادَلَةً وجِدَالًا.

وعلى هذا التفصيل الذي ذكرته ينزل ما جاء في الجدل من الذَّمِّ والإباحة والمدح.

وقد ذكر الخطيب في كتابه كتاب «الفقيه والمتفقِّه» جميع ما جاء في الجدل، ونزَّله على هذا التفصيل، وبيَّنَ ذلك أحسن بيان[٣]، وكذلك ذكره غيرُهُ.

وقد صار الجَدَلُ عِلْمًا مُسْتقِلًّا، وصُنِّفَ[٤] فيه كتب لا تحصى، وممَّن صنَّف فيه الشيخان صاحِبا هذه الكتب: أبو إسحاق والغزالي، وكتاباهما معروفان.

وأول من صنَّف فيه أبو عليّ الطبري.

وذكر في «المهذَّب»[٥] في باب العقيقة أنَّ في الحديث أنها: تُطْبَخُ جُدُولًا[٦]، وهو بضمِّ الجيم والدال وهي الأعضاء، واحدها: جَدْل، بفتح الجيم وإسكان الدال، فمعنى الحديث: أنها تُفصلُ [٦٧/أ] أعضاؤها ولا تُكسر.

وذكر في باب المياه في «الوسيط»[٧] الجَدْوَل، وهو بفتح الجيم وإسكان الدال وفتح الواو، وهو النهر الصغير.

فصل جدى: الجَدْي بفتح الجيم.

---

(١) في (ع، ف): «مرافعة».

(٢) في (ع، ف): «تشبهًا».

(٣) الفقيه والمتفقه (١/ ٥٥١) (٢/ ١١). (ل).

(٤) في (ع، ف): «وصنّفت».

(٥) المهذَّب (٢/ ٨٤٢). (ل).

(٦) قال النووي في المجموع (٨/ ٣٤٤): «غريب»، وانظر تحفة المودود ص (٥٦ ـ ٥٨) بتحقيقي.

(٧) الوسيط (١/ ١٨٤) الفصل الثالث في الماء الجاري.

قال الأزهري: في باب العين والتَّاء[١] من «تهذيب اللغة»: قال أبو عَمْرٍو: العَتْعَت[٢] بالفتح: الجَدي.

وقال ابن الأعرابي: وهو العُتْعُتُ[٣] يعني: بِضَمِّ العَيْنَيْنِ، والعُطْعُطُ، والعَرِيْضُ والإمَّرُ، والهِلَّعُ، والطَّلِيُّ، واليَعمور، واليَعْر[٤]، والرَّعَّام، والقَرَّام[٥]، والرَّغَّال[٦]، واللَّسَّاد.

وقال صاحب «المحكم»[٧] في باب العين والخاء واللام: الخَالِعُ: اسم للجَدْيِ.

فصل جذم: قوله في باب الأذان من «المهذَّب»[٨]: جِذْمُ حائِط، هو بكسر الجيم[٩] وإسكان الذال المعجمة، وهو أصل الحائط.

قال أهل اللغة: جِذْمُ الشيء: أصْلُهُ.

فصل جرب: الجَرِيْبُ المذكور في باب خَرَاج السَّواد، هو بفتح الجيم وكسر الراء.

قال الأزهري في «تهذيب اللغة»: الجَرِيب من الأرض مقدار معلوم[١٠]

---

(١) في (ع، ف): «والياء» وهو تصحيف. والمثبت من (ح)، وتهذيب اللغة باب العين والتاء.

(٢) في (ع، ف): «العَبْعَبُ» وهو تصحيف. والمثبت من (ح)، وتهذيب اللغة باب العين والتاء، واللسان (عتت).

(٣) في (ع، ف): «العُبْعُبُ» وهو تصحيف. والمثبت من (ح)، وتهذيب اللغة.

(٤) في (ع، ف): «البيعر» وهو خطأ، والمثبت من (ح)، وتهذيب اللغة ـ باب العين والتاء ـ والوسيط، وفيه: (اليَعْرُ): الشاة أو الجَدْيُ أو العَنَاقُ، ويُشَدُّ ويربط عند زُبْيَةِ الأسد أو الذئب ونحوهما، ويُغطى رأسهُ، فإذا سمع السَّبعُ صوته جاء في طلبه فوقع في الزُّبية فأُخذ. والشاة أو الجَدْيُ رُبِط أو لم يُرْبَط»، وفي المثل: «هو أَذَلُّ مِنَ اليَعْرِ».

(٥) كذا في اللسان (عتت)، وجاء في تهذيب اللغة في باب العين والتاء: «العرّام» بدل «القرام».

(٦) في (ع، ف): «الدغال»، والمثبت من (ح)، واللسان (عتت). وجاء في تهذيب اللغة (والرغام).

(٧) المحكم (١/ ٧٦).

(٨) المهذَّب (١/ ٢٠١).

(٩) كلمة: «الجيم» ساقطة من (ع، ف).

(١٠) في تهذيب اللغة (جرب) زيادة: «الذَّرْع و».

المساحة، وهو عَشَرَةُ أَقْفِزَةٍ، كُلُّ قَفِيز منها عَشَرَة أَعْشِراء[١]، فالعَشِيْرُ[٢] جُزْءٌ من مئة جُزْءٍ من الجَريب.

قال: قال الليثُ: وجمعُ جَرِيبِ الأَرْضِ: جُرْبان، والعدد أَجْرِبَة.

فصل جرثم: قوله في «الوسيط»[٣] في أول[٤] كتاب الجراح[٥] في مسائل الإكراه على القتل: لو أكره إنْسانًا على أن يرمي إلى طَلَلٍ عَرَفهُ المُكْرِهُ إنسانًا، وظنَّه[٦] الرامي جُرْثُومة.

الجُرْثُومَةُ ـ هنا ـ بضمِّ الجيم والثاء المثلثة: وهي شيء مجتمع من تُراب، أو أحجار، أو نحوها.

قال الجوهري: يُقال: تَجَرْثَمَ الشيءُ، واجْرَنْثَمَ: إذا اجتمعَ.

فصل جرد: قال أهل اللغة: رجل أَجْرَدُ: بَيِّنُ الجَرَد، بفتح الجيم والراء، أيْ[٧]: لا شَعْرَ عليه، والجمع جُرْدٌ.

وفرسٌ أَجْرَدُ: إذا رَقَّ شَعْرُهُ.

وأرض جَرْدَةٌ، وفضاء أَجْرَدُ: لا نبات فيه، والجمع: أَجَارِد.

قال الجوهري: والجَريد: الذي يُجرد عنه الخُوصُ، ولا يُسَمَّى جَرِيدًا ما دام عليه الخُوصُ؛ وإنما يُسمَّى سَعَفًا، الواحدة: جَرِيدةٌ.

---

(١) في (ع، ف): «أعشر»، والمثبت من (ح)، وتهذيب اللغة، واللسان (جرب). (أَعْشِراء): جمع عَشِير، وهو في حساب الأرض عُشْرُ القَفِيز.

(٢) في (ع، ف): «فالقفيز»، وهو خطأ، والمثبت من (ح)، وتهذيب اللغة، واللسان (جرب).

(٣) الوسيط (٦/ ٢٦٥) كتاب الجنايات، وسيأتي في حرف الطاء (طلل).

(٤) كلمة: «أول» ليست في (ع، ف).

(٥) في (ع، ف): «الخراج» وهو تصحيف.

(٦) في (ع، ف): «أن يرمي على طلل غرفة فرمى المكرَهُ إنسانًا يظنّه»، والمثبت من (ح)، وهو موافق لما في الوسيط (٦/ ٢٦٥).

(٧) كلمة: «أي» لم ترد في (ع، ف).

وكلُّ شيء قشرته عن شيء فقد جردته عنه، والمقشور: مجرود[١]، وما قُشِرَ عنه: جُرَادةٌ.

ورجل جارود: أي: مشؤوم.

وسَنَةٌ جارود: أي: شديدة المَحْلِ.

ويُقال: جريدة من خيل، للجماعة جُرِّدَتْ عن باقي الجيش لوجه.

وعامٌ جريد: أي: تامّ.

قال الكِسائي: ما رأيته مُذْ أَجْرَدَانِ، ومُذْ جَرِيدان، أَي: يومانِ، أو شهران.

ويُقال: فلانٌ حَسَنُ الجُرْدَةِ والمُجَرَّدِ والمُتجَرَّدِ، كقولك: حسن العُرْيَةِ والمُعرَّى، وهما بمعنى.

والجَرْدَةُ بالفتح: البُرْدَةُ المُنجَردة[٢] الخَلَقُ.

والتجريد: التعرية من الثياب.

وتجريد السيف: انتضاؤُهُ.

والتَّجَرُّدُ: التَّعَرِّي.

وتَجرَّد للأمر، أي: جَدَّ فيه.

وانجرد بنا السير: أي: امتدَّ وطال، وانجرد الثوب: انسَحَقَ ولانَ.

والجَرَادُ: معروفٌ، الواحدة: جَرَادةٌ.

قال الجوهري: تقع الجَرَادة على الذَّكر والأنثى.

والجراد: اسم جنس، كالبقر والبقرة.

وجُرِدت الأرضُ فهي مجرودة، أي: أَكَلَ الجَرَادُ نَبْتَها.

قولهم: تصريف الجريد، مذكور في حرف الصاد.

وأما قوله في «الوجيز» في المُساقاة: ويلزمه تصريفُ الجَرِين ورَدُّ الثمار إليه[٣]،

---

(١) في (ع، ف): «المجرود».

(٢) في (ع، ف): «المتجردة» وهو تصحيف. والمثبت من (ح)، والصحاح في اللغة والعلوم.

(٣) الوجيز (١/ ٤٠٣). (ل).

فهكذا هو في النسخ: «الجَرين» بالنون، وقد أنكره عليه بعض الأئمَّة، وقال: إنما قال الشافعي رضي الله عنه: وتصريف الجَرِيد[(١)] بالدال.

قال: والصواب أن يُقال: وتصريف الجَريد وتسوية الجَرِين وردّ الثمار إليه.

وأجاب الرافعي عنه، فقال: قد علم أن التجفيف [٦٧/ب] قد يحوج إلى تسوية الجَرِين، وحمل التصريف على التسوية ليس ببعيد، ولا ضرورة إلى تغليط صاحب الكتاب، وغايته أن يكون تصريف الجريد مسكوتًا عنه[(٢)].

فصل جرس: الجَاوَرْسُ المذكور في زكاة النبات.

هو بفتح الواو وإسكان الراء، وهو حَبٌّ صغار شبيه بالذرة، إلَّا أنه أصغر منها، وأصله كالقصب أقصر ساقًا من الذرة، وهو مُعَرَّبٌ.

فصل جرن: الجَرِين بفتح الجيم وكسر الراء: هو الموضع الذي تُجفَّفُ فيه الثمارُ.

قال الجوهري: هو الجَرين، والجُرْن بضمِّ الجيم وإسكان الراء.

وجَرَنَ الثوبُ جُرُونًا: انسحق ولانَ، فهو جارِنٌ، وكذلك الدِّرْعُ[(٣)].

والجَرَنُ: الأرضُ الغليظة.

وقوله في المساقاة من «الوجيز»: ويلزم العامل تصريف الجَرِين.

هكذا هو بالنون، وقد سبق بيانه في فصل جرد[(٤)].

فصل جرو: قال أهل اللغة: الجِرْوُ والجَرْوُ والجُرْوُ بكسر الجيم وفتحها وضمِّها ثلاث لغات: هو ولد الكلب والسِّباع، والجمع: أَجْرٍ وجِرَاءٌ، وجمع الجِرَاء: أجْرِية.

قال الجوهري: والجِرْو والجِرْوة يعني: بكسرهما: هو الصغير من القِثَّاء، وكذلك جِرْوُ الحنظل، والرُّمَّان.

---

(١) انظر الوسيط (٤/ ١٤٦).

(٢) فتح العزيز (١٢/ ١٥٣)، وانظر ما سيأتي فصل (جرن، صرف).

(٣) في (ع، ف): «الزرع» وهو تحريف.

(٤) ص (١٠٢- ١٠٣)، وانظر حرف الصاد فصل (صرف).

وكَلْبَةٌ مُجْرٍ ومُجْرِيَةٌ، أي: معها جِرَاؤُها.

فصل جزر: الجَزَرُ الذي يؤكل، بفتح الجيم والزاي، الواحدة: جَزَرَةٌ بفتحهما.

ويُقال: جَزَرٌ في الجمع، وجِزَرَةٌ في الواحدة بكسر الجيم وفتح الزاي، قاله في «المحكم»[(١)] وغيره.

وقال في «المحكم»: قال ابن دُريد: لا أحسبها عربية.

وقال أبو حنيفة[(٢)]: أصله فارسي.

جزيرة العرب[(٣)]: قد ذكر في «المهذَّب»[(٤)] حدها والاختلاف فيه.

قال صاحب «المحكم» إنما سُمِّيت بذلك؛ لأن بحر فارس[(٥)]، وبحر الحبش[(٦)]، ودجلة الفرات، قد أحاطوا[(٧)] بها، والجزيرة: أرض ينجزر عنها الماء.

والجَزور بفتح الجيم من الإبل.

قال الجوهري: يقع على الذَّكر والأنثى، وهي تؤنث، والجمع: الجُزُر.

---

(١) المحكم (٧/ ٢٠٣).

(٢) هو العلَّامة النحوي ذو الفنون: أحمد بن داود الدِّيْنَوَرِيُّ. صدوق، كبير الدائرة، طويل الباع، أَلَّف في النحو واللغة والهندسة والهيئة والوقت، وأشياء. مات سنة (٢٨٢) وقيل: (٢٨٦ هـ). له كتاب: «النبات» و«الأخبار الطوال»، و«الأنواء» وغير ذلك. له ترجمة في سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٢٢ رقم: ٢٠٨) وفي حاشيته مصادرها.

(٣) ستأتي أيضًا في أسماء المواضع. قال العلّامة أبو الحسن النَّدْوي في السيرة النبوية ص (٥٣ ـ ٥٤): «جزيرة العرب تحيط بها المياه من أطرافها الثلاثة، وهي إقليم في الجنوب الغربي من آسية، يحدّه من الشرق الخليج العربي المعروف عند اليونان باسم «الخليج الفارسي»، ومن الجنوب المحيط الهندي. أما حدُّه الغربي فهو البحر الأحمر.. وحدُّه الشمالي خطّ وَهْمِي يمتدّ (في اصطلاح العلماء العرب) من خليج العقبة حتى مصب شطّ العرب في الخليج العربي» وانظر السنن الكبرى للبيهقي (٩/ ٢٠٨)، التمهيد (١/ ١٧٢)، النهاية (١/ ٢٦٨)، جامع الأصول (٩/ ٣٤٥)، عون المعبود (٨/ ١٩١)، نيل الأوطار (٨/ ٢٢٤)، فتح الباري (٦/ ١٧٠).

(٤) المهذَّب (٥/ ٣٤٠ ـ ٣٤١).

(٥) هو البحر العربي.

(٦) هو البحر الأحمر.

(٧) في (ح): «أحاط».

قال صاحب «المحكم» الجَزُور: الناقة المجزورة[١]، والجمع: جَزائر، وجُزُر، وجُزرات: جمع الجمع، كطرق وطرقات.

قال الجوهري: جَزَرْتُ الجَزُور أجْزُرها بالضَّمِّ، واجْتَزرْتُها: إذا نَحَرْتَها وجَلَّدْتَها.

قال: والمَجْزِر بكسر الزاي: موضع جَزْرِها.

فصل جزف: الجُِزافُ: بيع الشيء واشتراؤه بلا كَيْل ولا وزن، وهو يرجع إلى المُساهلة، قاله في «المحكم».

قال: وهو دخيل.

وقال الجوهري: هو فارسيّ معرب.

وذكره الجوهري بكسر الجيم، وجدته كذلك[٢] مضبوطًا في نسخة معتمدة، وكذلك نصَّ عليه غير واحد من الأئمَّة، منهم صاحب «مَطَالِع الأنوار»[٣].

وذكر[ه] صاحب «المحكم» بكسر الجيم وفتحها، قال: وهو الجزافة أيضًا.

قال الجوهري: أخذتُهُ مُجازفةً وجزافًا.

ورأيته مضبوطًا في نسخة معتمدة من «تهذيب اللغة» للأزهري عليها خطّ الأزهري قال: يُقال: جِزاف وجُزاف، ضبط الأول بالكسر، والثاني بالضَّمِّ، فحصل ثلاث لغات: كسر الجيم وفتحها وضمّها، والله تعالى أعلم.

فصل جزى: والجِزية بكسر الجيم جمعها: جِزًى بالكسر أيضًا، كقربة وقِرَبٍ [ونحوه].

وهي مشتقَّة من الجزاء، كأنها جزاء إسكانِنَا إياه في دارنا، وعصمتنا دمه وماله وعياله.

وقيل: هي مشتقَّة من جَزَى يَجْزِي: إذا قضى، قال الله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ﴾ [البقرة: ١٢٣] أي: لا تقضي.

---

(١) في (ع، ف): «الجزورة»، والمثبت من (ح) والمحكم.

(٢) في (ع، ف): «كذا».

(٣) مطالع الأنوار (٢/ ١٢١). (ل).

فصل جسق: قوله في «المهذَّب»[(١)] في باب حَدِّ السرقة: وإن سرق من البيوت التي في [٦٨/أ] غير العمران، كالجَواسِق التي في البساتين: هي جمع: جَوْسَقٍ، بفتح الجيم وإسكان الواو وفتح السين المهملة، وهو القصر. كذا قاله الجوهري وغيرُه.

قال ابن الجواليقي[(٢)] وغيرُهُ: هو فارسيٌّ مُعَرَّبٌ.

قال أهل اللغة: لم تجتمع الجيم والقاف في كلمة من كلام العرب، وإنما يجتمعان في المُعَرَّب.

قال الجوهري: أو في حكاية صَوْتٍ.

فصل جسم: قال الجوهري: قال أبو زيد: الجسمُ: الجَسَدُ، وكذلك الجُسْمان، والجُثْمان.

وقال الأصمعي: الجِسْمُ والجُسْمان: الجَسَدُ، والجثمان: الشخص، وقد جَسُمَ الشيء بالضَّمِّ، أي: عَظُمَ، فهو جَسِيم وجُسَام.

قال أبو عُبيدة: تَجَسَّمْتُ فلانًا من بين القوم، أي: اخْترْتهُ[(٣)]، كأنكَ قصدتَ جِسْمَهُ، وتَجَسَّمَ من الجِسْم.

والأجسم: الأعظم.

وأما الجسم الذي يطلقه المتكلِّمون، فهو ما تركَّب من جُزْأين فصاعدًا.

والجوهر الفرد: ما تحيَّز.

والعَرَضُ: ما قام بالجسم، أو بالجوهر، لا غنى به عنه، متحرِّكًا كان أَوْ ساكنًا.

وقد اختلفوا في إثبات الجوهر الفرد.

قالوا: وهذه الأقسام الثلاثة، هي جملة المخلوقات، لا يخرج عنها شيءٌ منها، والله ﷻ منزَّه عن جميعها وعن كلِّ واحد[ة] منها، ويستحيلُ ذلك عليه ﷻ[(٤)].

فصل جَسَن: قوله في باب بيع الأصول والثمار من «المهذَّب»: إن كانت

---

(١) المهذَّب (٥/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤).

(٢) المعرَّب ص (٢٣٦).

(٣) في (ح، ع، ف): «اخترناه»، والمثبت من اللسان (جسم).

(٤) الصحاح (٣/ ١٠٠).

الثمرة مما تقطع بُسْرًا كالجِيْسَوان[١] هو بجيم مكسورة ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ثم سين مهملة مفتوحة ثم واو ثم ألف ثم نون، وهو جنس من البُسْرِ، أسودُ اللون، نخلته غليظة الجذع، طويلة العنق، أطول النخل عنقًا، طويلةُ الجريد والخوص، كثيرة السَّعَفِ، قائمته دقيقة الشوك، مزدوجة الشوك، طويلة العُرجون والشِّمْراخ، وبُسْرَتُها تؤكل حَمْراءَ وخضراءَ، فإذا رطبت فسدت.

وقيل: إنها نخلة مَرْيَمَ، عليها السلام.

فصل جعر: قوله في باب السَّلَم من «الوسيط»[٢]: ولو أسْلَمَ في الرَّدِيءِ لم يَجُزْ إلَّا في رَدَاءَةِ النوع، كالجُعْرُور، هو بضمِّ الجيم والراء المهملة وبينهما عين ساكنة مهملة، وهو رديء [التَّمر].

قال الأزهري: قال الأصمعي: الجُعْرُور: ضرب من الدَّقَلِ، يحمل شيئًا صغارًا لا خيرَ فيه.

قال ابن فارس: قال أبو عُبيدة: الجُعْرُور: الدَّقَلُ.

فصل جعل: وأما قولهم: باب الجِعالة، فهي بكسر الجيم، وأصلها في اللغة وفي اصطلاح العلماء، ما يُجعل للإنسان على شيء يفعله، ومثلها: الجُعْلُ والجَعِيْلَةُ.

وصورتها: أن يقول: مَن رَدَّ عَبْدي الآبقَ، أو دابَّتيَ الضالَّةَ، أو نحوَهما، فله كذا، وهو عقد صحيح للحاجة، وتعذر الإجارة في أكثره.

فصل جفر: قولهم في جزاء الصيد: يجب[٣] في اليَرْبوع جَفْرةٌ، وفي الأرنب عَنَاقٌ.

الجفرة: بفتح الجيم وإسكان الفاء، قال أهل اللغة: هي الأنثى من ولد المَعْزِ، تُفْطَمُ وتُفْصَلُ عن أمِّها، فتأخذ في الرعي، وذلك بعد أربعة أشهر، والذَّكَرُ: جَفْرٌ.

وأما العَناق فهي الأنثى من ولد المَعْزِ من حينَ تولدُ إلى أن تَرْعَى.

---

(١) في المهذَّب (٣/ ١٠٠): «... مما يقطع بُسْرًا كالبُسْرِ الجِيسواني».

(٢) الوسيط (٣/ ٤٣٢).

(٣) كلمة: «يجب» ليست في (ع، ف).

قال الرافعي: هذا معناهما في اللغة.

قال: لكن يجب أن يكون المراد بالجَفْرَةِ ـ هنا ـ: ما دون العَنَاق، فإنَّ الأرنبَ خيرٌ من اليَرْبوع(١).

وقال عِيَاضٌ في حديث أمِّ زَرْعٍ: قال ابن الأنباري وابنُ دُريد: الجَفْرَةُ: من أولاد الضأن.

وقال أبو عُبيدة وغيره: من أولاد المَعْزِ(٢) [٦٨/ب].

قوله في «مختصر المزني»(٣): يقول في السَّلَم في البَعِير: غير مُودَن، نَقِيّ من العيوب، سَبْط الخلق(٤) مُجْفَر الجَنْبَيْنِ(٥).

قال الرافعي: المُوْدَنُ: ناقِصُ الخِلْقَة. والسَّبط: المديد القامة، الوافرُ الأعضاء. ومُجْفِر الجَنْبَيْن(٦): عظيمهما، وواسعهما.

قال: واتفق الأصحاب على أن ذكر هذه الأمور تأكيد وليس بشرط(٧).

فصل جفل: يُقال: جَفَل القومُ وأجْفلوا: إذا انهزموا بجماعتهم.

فصل جفن: الجَفْنَةُ، بفتح الجيم، وإسكان الفاء.

قال الأزهري في باب قعر: قال ابن الأعرابي: القَعْرُ، والجَفْنَةُ، والمِعْجَن، والشِّيزى، والدَّسيعة، بمعنى.

---

(١) فتح العزيز (٧/ ٥٠٣).

(٢) «بُغْيَةُ الرائد فيما في حديث أُمِّ زَرْعٍ من الفوائد». ص (٢٥٤). (ل). وحديث أُمِّ زَرْع أخرجه البخاري (٥١٨٩)، ومسلم (٢٤٤٨)، والترمذي في الشمائل (٢٥٤) بتحقيقي من حديث السيدة عائشة.

(٣) مختصر المزني ص (٩١).

(٤) في مختصر المزني ص (٩١) زيادة: «أحمر».

(٥) في (ع، ف): «الجنين» وهو خطأ، والمثبت موافق لمختصر المزني ص (٩١).

(٦) في (ع، ف): «الجنين»، وهو خطأ.

(٧) العزيز (٤/ ٤١٥). (ل).

فصل جفو(١): قال الإمام أبو منصور الأزهري: قال الليث: يُقال: جفا الشيءُ يجفو جَفَاءً، ممدودٌ(٢)، كالسَّرْج يجفو عن الظهر: إذا لم يلزم، وكالجَنْبِ [يجفو] عن الفراش، وتجافى مثلُهُ.

والحجَّة في أن «جَفَا» يكون(٣) لازمًا بمعنى «تجافى» قولُ العَجَّاج يصف الثَّورَ:

وشَجَرَ الهُدَّابَ عَنْهُ فَجَفَا(٤)

يقولُ: رَفَعَ هُدَّابَ الأَرْطى(٥) بِقَرْنِهِ حتى تجافى عنه.

ويُقال: جافَيْتُ جنبي عن الفراش فتجافى.

وأجْفَيتُ القَتَبَ(٦) عن ظهر البعير فجفا.

قال الليث: والجفا يُقصر ويمدُّ نقيضُ الصِّلَةِ.

قال الأزهري: قلت: الجفاء ممدود عند النحويِّين، وما أعلم أحدًا أجاز فيه القصر.

قال الليث(٧): والجَفْوَةُ ألزمُ في تَرْكِ الصِّلَةِ من الجَفَاءِ؛ لأن الجَفَاءَ قد يكون في فَعَلاته إذا لم يكن له مَلَقٌ ولا لَبَقٌ.

قال الأزهري: تقول: جَفَوْتُهُ أجْفُوه جَفْوَةً، أي: مرةً واحدةً، وجَفَاء كثيرًا، مصدرٌ عام.

والجفاءُ يكون في الخِلْقَةِ والخُلُقِ يُقال: رجل جافي الخِلْقة، وجافي الخُلُقِ: إذا كان(٨) كزًّا غليظ العِشْرة، ويكون الجفاء في سوء العِشرة، والخُرْق(٩) في

---

(١) في (ع، ف): «جفا».

(٢) في (ع، ف): «ممدودًا»، والمثبت من (ح)، وتهذيب اللغة حيث نقل المصنِّف.

(٣) كلمة: «يكون» ليست في «ع، ف».

(٤) اللسان (هدب).

(٥) (الأَرْطَى): نبات شُجيري من الفصيلة البطباطية، ينبت في الرمل، ويخرج من أصل واحدٍ كالعِصيِّ، ورقه دقيق، وثمره كالعُنَّاب (الوسيط). وفي تهذيب اللغة: (هداب الأرض).

(٦) (القَتَب): الرَّحْلُ الصغير على قَدْر سنام البعير (الوسيط).

(٧) كلمة: «الليث»، ساقطة من (ع، ف).

(٨) (كَزًّا) يعني: قليل الخير والمساعدة.

(٩) (الخُرْق): ضد الرِّفق.

المعاملة، والتحامل عند الغضب، وسَوْرَتِه[١] على الجليس، هذا آخر ما نقلته عن[٢] الأزهري.

وقال صاحب «المحكم»[٣]: جَفا الشيء جَفاءً وتجافى: لم يلزمْ مكانَهُ.

واجْتفَيْتُه: أَزَلْتُهُ[٤] عن مكانه.

وجفا جَنْبُهُ عن الفراش وتجافى: نَبَا عنه، ولم يطمئنَّ عليه.

وجفا الشيءُ عليه: ثَقُلَ.

والجفاء: نقيضُ الصِّلَة، وهو من ذلك.

وقد جفاه جَفْوًا وجَفَاءً.

وجَفَاهُ مالُهُ[٥]: لم يلازِمْهُ.

ورجل فيه جَفوة وجِفْوةٌ، فإذا كان هو المَجْفُوّ، قيل: بِهِ جَفْوَةٌ.

فصل جلب: الجِلْبابُ بكسر الجيم هو المِلْحَفُة، وجمعه: جلابيب.

[و] الجُلْبَانُ[٦] معروف، وهو أكبر من الماش[٧].

قال أهل اللغة: وهو الخُلَّر[٨] بضمِّ الخاء وتشديد اللام المفتوحة.

---

(١) في تهذيب اللغة، واللسان: «والسَّوْرة».

(٢) في (ح): «من».

(٣) المحكم (٧/ ٣٨٨).

(٤) هكذا باتفاق الأصول الخطية، والذي في المحكم: «وأَجْفَيْتُه أنا: أنزلته»، وانظر القاموس المحيط وشرحه التاج (جفو). (ل).

(٥) هكذا باتفاق الأصول الخطية، والذي في المحكم: «وجفا ما لَه». (ل).

(٦) (الجُلْبَانُ): ويُقال أيضًا: الجُلُبَّانُ: جنس من نباتات عشبية من الفصيلة القَرْنِية، بعضها تؤكل بذوره، وبعضها يزرع لأزهاره (الوسيط). قلت: هو معروف عندنا في غوطة دمشق باسم «جُلْبَانة».

(٧) (الماش): جنس نباتٍ من القَرْنيات الفَراشية، له حُبيب أخضر مُدَوَّرٌ، أصغر من الحِمَّصِ، يكون بالشام وبالهند (الوسيط).

(٨) (الخُلَّر) بوزن السُّكَر: الفول، ويُقال: الجُلْبان (الصحاح للجوهري)، وقد تحرَّف في (ع، ف): «الخُلَّر» إلى «الخُلَّن».

قوله(١) في كتاب الصيام من «المختصر»(٢) و«الوسيط»(٣): وأكره العِلْكَ(٤) لأنه يَجْلِبُ الفم(٥).

ذكر الرُّوْيَاني في «البحر» أنه ضُبط بالجيم وبالحاء المهملة، فمن قال بالجيم؛ فمعناه يَجْلِبُ الريقَ ويجمعه، فربما ابتلعه، وذلك مفطر في أحد الوجهين، ومكروهٌ في الآخر. قال: وقيل: معنى يَجْلِبُ الفَم(٥)، أي: يطيب النكهة، ويزيل الخُلُوْفَ(٦)، ومن قاله بالحاء، فمعناه يمتصُّ الريقَ ويُجْهِدُ الصائم فيورث العَطَشَ(٧).

فصل جلو: قال الزَّجَّاج وغيره: يُقال: جَلا القومُ وأجْلَوا عن ديارهم: إذا رحلوا عنها(٨).

فصل جمر: جِمار الرمي في الحجِّ معروفةٌ، وهي الحَصَا [٦٩/أ] وصفتها معروفة في هذه الكتب، وكذا كيفية الرمي وأحكامه.

وروى أبو الوليد الأَزْرقي(٩) عن ابن عباس، وابن عُمرَ، وأبي سعيد الخُدري، وسعيد بن جُبير، ﷺ، قالوا: ما تُقُبِّلَ من الجِمار رُفِعَ، وما لم يُتَقَبَّلْ تُرِكَ.

قال ابن عباس: وكَّلَ الله تعالى بها مَلَكًا(١٠).

فصل جمع: يوم الجمعة معروف، ويُقال: بضمِّ الميم وإسكانها وفتحها، فأما الضَّمّ والإسكان فمشهورتان، وأما الفتح فغريبة، حكاها الواحدي عن الفَرَّاء رحمه الله(١١).

---

(١) في (ع، ف): «وله» بدل «قوله».

(٢) مختصر المزني ص (٥٨) وفيه: «وأكره العلك لأنه يحلب الريق».

(٣) الوسيط (٢/ ٥٢٧) وفيه: «وأكره العلك فإنه يحلب الفم».

(٤) (العِلْك): ضربٌ من صمغ الشجر كاللُّبان، يمضع فلا يذوب. واحدته. عِلْكة (الوسيط).

(٥) في (ع، ف): «الغم» وهو تحريف.

(٦) (الخُلُوفُ): تَغُيُّر رائحة الفم (النهاية).

(٧) بحر المذهب (٣/ ٢٩٢). (ل).

(٨) فعلت وأفعلت ص (٦٠). (ل).

(٩) أخبار مكة (٢/ ١٧٦ ـ ١٧٧).

(١٠) في (ع، ف): «وكلّ بها ملك».

(١١) التفسير البسيط (٢١/ ٤٥٣). (ل).

قال الفَرَّاء: الضَّمُّ قراءةُ عامَّة القُرَّاء، والإسكانُ قراءة الأَعْمَشِ، والفتح لغة بني عُقَيل، كأنهم ذهبوا بها إلى صفة اليوم؛ لأنه يجمع الناس، كما يُقال: ضُحَكَة، للذي يكثر الضَّحِك(١).

وسُمِّيَ يوم الجمعة؛ لاجتماع الناس فيه، هذا هو الأشهر في اللغة.

وجاء في الحديث عن النَّبيِّ ﷺ أنها سُمِّيت به؛ لأن آدم ﷺ جُمع فيها خَلْقُهُ(٢).

وقيل: لأن المخلوقات اجتمع خلقها، وفُرِغ منها في يوم الجمعة.

وجمع الجمعة: جُمَع، وجُمعات.

ويُقال: جَمَّعَ القومُ بتشديد الميم يُجَمِّعون، أي: شهدوا الجمعة فصَلَّوها.

وكان يوم الجمعة يُسمَّى في الجاهلية العَروبةَ بالألف واللام(٣).

قال الإمام أبو جعفر النَّحَّاس في كتابه «صِنَاعَة الكُتَّاب»: لا يعرفه أهل اللغة إلَّا بالألف واللام إلَّا شاذًّا. قال: ومعناه: اليوم البَيِّن المُعظَّمُ، مِنْ أَعرَب: إذا بَيَّنَ.

قال: ولم يزل يوم الجمعة مُعظَّمًا عند أهل كلِّ ملَّة.

قال: ويُقال له: حربة، أي: مرتفع عال كالحربة.

قال: وقيل: مِنْ هذا اشتقّ المِحراب(٤).

ويُقال: جامَعَ الرجلُ امرأته، أي: وَطِئها.

وقولهم في العيد والكسوف: يُنادى لهما(٥): الصلاةَ جامعةً، هو بنصب الصلاة وجامعة، الصلاةَ: على الإغراء(٦)، وجامعةً: على الحال(٧).

---

(١) معاني القرآن للفراء (٣/ ١٥٦). (ل).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٤٣٩) من حديث سلْمان الفارسي، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ١٧٤) وقال: «رواه الطبراني في الكبير، وإسناده حسن»، وانظر حديث أبي هريرة عند أحمد (٢/ ٣١١)، ومجمع الزوائد (٢/ ١٦٤).

(٣) التفسير البسيط (٢١/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤). (ل).

(٤) عمدة الكتاب ص (٩٢). (ل).

(٥) في (ح): «لها».

(٦) في (ع، ف): «الإفراد»، وهو خطأ.

(٧) قال الحافظ في الفتح (٢/ ٥٣٣): «وعن بعض العلماء: يجوز في «الصلاة جامعة» النصبُ فيهما، والرفعُ فيهما، ويجوز رفع الأول ونصب الثاني، وبالعكس». وانظر البخاري (١٠٤٥)، =

ويوم الجمعة، وقيل: لم يُسَمَّ بالجمعة إلَّا في الإسلام.

وقيل: سمَّاه كعب بن لُؤَيٍّ، وكانت قريش تجتمع إليه فيه، فيخطبهم فيه، ويذكرهم بمبعث النَّبيِّ ﷺ، ويأمرهم بالإيمان به.

وممن ذكر الخلاف في الجمعة السُّهَيلي(١).

ويُقال: جَمَعْتُ الشيء المتفرِّق(٢)، وأجمعه جَمْعًا، فاجْتَمَعَ.

والرجل المُجتمِعُ ـ بكسر الميم: هو الذي بلغ أَشُدَّهُ.

قال الجوهري وغيره: ولا يُقال ذلك للنساء.

ويُقال للجارية إذا شَبَّتْ: قد جَمَعَت الثياب، أي: لبست الدِّرعَ والخِمارَ والمِلْحفَة.

ويُقال(٣): تَجمَّع القومُ، أي: اجتمعوا.

ويُقال للموضع الذي يجتمعون فيه: مَجْمَعُ القوم بفتح الميم وكسرها، مثل: مَطْلَع ومَطْلِع. ذكرهما(٤) الجوهري وغيره.

ويُقال للمزدلفة: جَمْعٌ بفتح الجيم وإسكان الميم، سُمِّيت به؛ لاجتماع الناس بها.

وقيل: لجمْعهم بين الصلاتين بها.

وجُمْعُ الكُفِّ، بضمِّ الجيم وإسكان الميم: هو حين يقبض أصابعها.

ويُقال: فلانةُ من زوجها بِجُمْعٍ وجِمع، بضمِّ الجيم(٥) وكسرها، أي: لم يطأها.

وماتت فلانةُ بِجُمْعٍ بضمِّ الجيم(٥)، أي: ماتت وولدها في جوفها(٦).

= صحيح مسلم (٩٠١، ١٨٤٤، ٢٩٤٢)، فتح الباري (٢/ ٥٣٣)، معجم الشوارد النحوية ص (٣٤٨).

(١) الروض الأنف (١/ ٢٩). (ل).

(٢) في (ع، ف): «المفرق».

(٣) في (ع، ف): «وقد» بدل «ويُقال».

(٤) في (ع، ف): «ذكرها».

(٥) في (ع، ف): «الميم»، وهو تحريف.

(٦) وقيل التي تموت بكرًا.

والجامع: المسجد الأعظم من مساجد البلد؛ لجمْعِهِ[١] الناسَ.

ويُقال: المسجدُ الجامِعُ، ومسجدُ الجامِعِ، وهو على ظاهره من الإضافة عند النحويِّينَ الكوفيِّين.

وعند البصريِّين لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه، فيقولون: معناه مسجد المكان الجامع.

والجَمعاء من البهائم: التي لم يذهب من بدنها[٢] شيء.

قال الكِسَائِي وغيرُهُ: يُقال: أجمعتُ الأمر، وعلى الأمر، إذا عَزَمْتَ عليه، والأمرُ مُجْمَعٌ.

ويُقال: هذا الشيء مجموع، أي: جُمِع من هَهنا وههُنا.

ويُقال: اسْتَجْمَعَ السَّيْلُ: أي: اجتمع من كلِّ مكان.

ويُقال: قبضتُ حقِّي [٦٩/ب] أجمع؛ للتوكيد.

ويُقال: جاء القوم بأجْمُعِهم بضمِّ الميم وفتحها، لغتان فصيحتان مشهورتان، الضَّمّ أجودُهما، معناه: كلّهم.

ويُقال: جِماعُ الأمر كذا، أي: الذي يجمعه.

وقوله في خطبة «التنبيه»[٣]: إذا قرأه المُنتهي تَذَكَّر به جميعَ الحوادث.

وفي خطبة «الوجيز» بنحوه هذا[٤]، من العامِّ الذي يراد به الخصوص، أي: تَذَكَّر كثيرًا منها.

ويجوز أنْ يُرادَ به الحقيقة لمن كان مُتَبَحِّرًا.

وجامَعَهُ على أمر كذا، أي: اجتمع معه عليه. كذا قاله الجوهري، وقال الحَرِيريُّ[٥]

---

(١) في (ع، ف): «جمعه».

(٢) في (ع، ف): «ثديها»، وهو تصحيف.

(٣) التنبيه ص (١١).

(٤) الوجيز (١/ ١٠٦- ١٠٧). (ل).

(٥) (الحريري): هو: صاحب المقامات، أبو محمد: القاسم بن علي البصري الحَرمي الحريري. =

في «دُرَّةِ الغَوَّاص»[١] : لا يُقال: اجتمع فلان مع فلان؛ وإنما يُقال: اجتمع فلان وفلان.

فصل جمل: وقعة الجَمَلِ في خلافة عليٍّ ﵁ مشهورة، كانت سنة ستٍّ وثلاثين، وكانت صِفِّين سنة سبع وثلاثين.

كانت وقعة الجمل في جُمادى الأولى[٢] سنة ستٍّ وثلاثين.

وذكر ابن الأثير في كتابه «معرفة الصحابة»[٣] في ترجمة يَعْلى بن أميَّة؛ أن اسم الجمل الذي كانت عليه عائشة ﵂ يوم الجمل عَسْكَر.

فصل جنب: يُقال: أَجْنَبَ الرجلُ، وجُنِبَ بضمِّ الجيم وكسر النون، من الجَنَابة، والأول أفصح وأشهر.

ورجل جُنُبٌ، وامرأة جُنُبٌ، ورجلان ورجال ونساء جُنُبٌ، كُلُّهُ بلفظ واحد، هذا هو الفصيح، وبه جاء القرآن.

وفي لغة مشهورة يُثَنَّى ويجمع، فيُقال: جُنُبانِ، وجُنُبُونَ وأَجْنابٌ.

فصل جنن: قال الأزهري في باب عنن: قال عَمْرو[٤] بن أبي عَمْرو، عن أبيه، يُقال للمجنون: مَعْنُون، ومَهْرُوع[٥]، ومَخْفوع، ومَعْتُوه، ومَمْتُوه، ومُمتّه[٦]: إذا كان مجنونًا، وزاد في باب العين والهاءِ والراء: ومَمسُوس.

قال صاحب «المُحْكم»[٧] في باب خَلَعَ: الخُلاعُ، والخَيْلَعُ[٨] والخَوْلَعُ: كالخَبَلِ والجُنون يُصيبُ الإنسانَ.

= توفِّي بالبصرة سنة (٥١٦) هـ. له ترجمة في سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٦٠ رقم: ٢٦٨) وفي حاشيته مصادرها.

(١) دُرَّةُ الغَوَّاص في أوهام الخواص ص (٣٦).

(٢) أو الآخرة (الفتح: ٦/ ٢٢٩).

(٣) أُسْد الغابة (٤/ ٧٤٧) رقم (٥٦٤٠).

(٤) في (ع، ف): «عُمر»، وهو خطأ.

(٥) في (ع، ف): «مصروع»، والمثبت من (ح)، وتهذيب اللغة حيث نقل المصنِّف، وكذلك من اللسان (عنن).

(٦) في (ع، ف): «وممنوه، وممنه»، والمثبت من (ح)، وتهذيب اللغة، واللسان (عنن).

(٧) المحكم (١/ ٧٥).

(٨) في (ح): «والخليع»، وهو خطأ.

وقيل: هو فَزَعٌ يبقى في الفؤاد، يكاد يعتري منه الوسواس.

قال الإمام أبو الحسن الواحدي في آخر سورة (الأحقاف) من تفسيره: اختلف العلماء في حكم مؤمني الجنِّ، فروى سفيانُ[(١)] عن ليث[(٢)]؛ أن ثوابهم أن يُجاروا من النار، ثم يُقال لهم: كونوا تُرابًا، كالبهائم.

قال: وهذا مذهب جماعة من أهل العلم، قالوا: لا ثواب لهم إلَّا النَّجاة من النار.

وذهب آخرون: أنهم كما يعاقبون في الإساءة يجازَوْنَ بالإحسان، وهو مذهب مالك وابن أبي ليلى.

قال الضَّحَاكُ: والجِنُّ يدخلون الجنة[(٣)] ويأكلون ويشربون[(٤)].

قال الزَّجَّاج: يُقال: جَنَّهُ الليل وأجَنَّهُ وجَنَّ عليه: إذا أظلم وستره جُنُونًا وجَنَانًا وإجنانًا، وجَنَنْتُ الميتَ وأَجْنَنْتُهُ: دَفَنْتهُ[(٥)].

[و] في «صحيح البخاري» في باب ذكر الجِنِّ في أول كتاب مَبْعثِ النَّبيِّ ﷺ عن أبي هُريرة رضي الله عنه[(٦)] أنه كان يحمل مع النَّبيِّ ﷺ إداوةً لوَضُوئه وحاجته، فبينما هو يَتبعه بها، فقال: «**مَنْ هذا؟**» قال: أنا أبو هريرةَ، فقال: «**ابْغِني أَحْجارًا أَسْتَنْفِضْ بها، ولا تأتني بِعَظْمٍ، ولا بِرَوْثَةٍ**» فأتيته بأحجارٍ أحمِلها في طرف ثَوبي، حتى وضعْتُ[(٧)] إلى جنبه، ثم انصرفتُ حتى إذا فرغ مَشَيْتُ[(٨)]، فقلت: ما بالُ العَظْمِ

---

(١) هو الثوري.

(٢) في (ع، ف): «الليث»، وليث: هو ابن أبي سُلَيم. تقدَّمت ترجمته برقم (٥٣٩).

(٣) كلمة: «الجنة» ساقطة من (ع، ف).

(٤) التفسير البسيط (٢٠/ ٢٠٢). (ل).

(٥) فعلت وأفعلت (٥٩). (ل).

(٦) في (ح) زيادة: «أنه قال».

(٧) في (ع، ف): «وضعتها»، والمثبت من (ح) موافق لراوية البخاري (٣٨٦٠).

(٨) في البخاري (٣٨٦٠) زيادة: «مَعَهُ».

والرَّوْثةِ؟ قال: «هُما مِنْ طَعَامِ الجِنِّ، وإنه أتاني وَفْدُ جِنِّ نَصِيْبِينَ ـ ونِعْمَ الجِنُّ ـ فسألوني الزَّادَ، فَدَعَوتُ الله تعالى لهم[١] أنْ لا يَمُرُّوا بعظمٍ ولا بِرَوثَةٍ إلَّا وجَدوا عليها طعامًا»[٢].

فصل جهبذ: الجِهْبِذُ بكسر الجيم والباء [الموحَّدة] وبالذال المعجمة: هو الفائِق في تمييز جيِّد الدَّراهم من رديئها[٣][، والجمع: جَهابذة، وهي عجميَّة، و[قد] تطلق [٧٠/أ] على البارع في العلم استعارةً.

وقيل: الجَهَابذة: السماسرة. ذكره شارح «مَقَامات الحَرِيري» في المَقامة السادسة.

فصل جهد: قال الرازي: الاجتهاد في عُرْفِ الفقهاء: هو استفراغ الوُسع في النظر فيما لا يلحقه فيه لَوْمٌ[٤].

فصل جهر: والجوهر: معروف، الواحدة: جوهرة.

قال الجوهري وغيرُهُ: هو مُعَرَّبٌ[٥].

وأما الجوهر الفَرْدُ الذي يستعمله المتكلِّمون: فهو ما تَحَيَّز، وقد سبق ذكره في فصل جسم.

فصل جهل: قال الإمام أبو الحسن الواحدي في كتابه «البسيط» في التفسير في

---

(١) كلمة: «لهم» لم ترد في (ع، ف)، وهي في رواية البخاري (٣٨٦٠).

(٢) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار برقم (٣٨٦٠). (ابغني): أعنِّي على الابتغاء، وهو الطلبُ. أي: أَوْجِدْ لي (جامع الأصول: ٧/ ١٤٥). (أستنفضُ): أي: أستنجي بها، وهو مِنْ نَفْضِ الثوب؛ لأن المستنجي يَنْفُضُ عن نفسه الأذى بالحجر. أي: يزيله ويدفعه (النهاية). (طعامًا): في البخاري (٣٨٦٠): «طُعْمًا». قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٧/ ١٧٣): «في رواية السرخسي: إلَّا وجدوا عليها طعامًا». قال ابن الأثير في جامع الأصول (٧/ ١٤٧): ««الطُّعْمُ والطعام بمعنًى واحدٍ. أي: وجدوا عليه شيئًا يأكلونه».

(٣) في المعجم الوسيط: «الجِهْبِذُ: النَّقَّاد الخبير بغوامض الأمور».

(٤) المحصول (٦/ ٦).

(٥) في (ع، ف): «معروف»، وهو خطأ.

قول الله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] قال: الجاهلية: زمان الفترة قبل الإسلام(١).

قال الجوهري: الجهل خلاف العلم. وقد جَهِلَ فلانٌ جَهْلًا وجَهَالَةً.

وتجاهَل: أَرَى من نفسه ذلك، وليس به.

واستجهله: عَدَّه جاهلًا، واستخفَّه أيضًا.

والتجهيل: أن تنسبه إلى الجهل.

والمَجْهَلَةُ(٢) الأمر الذي يحملك على الجهل، ومنه قولهم: «الوَلَدُ مَجْهَلَةٌ».

وقولهم: كان ذلك في الجاهلية الجهلاء، توكيد للأول يشتقّ له من اسمه ما يُؤَكَّدُ به، كما يُقال: وَتِدٌ واتِدٌ، ولَيْلَةٌ ليلاء، ويَوْمٌ أَيْوم. هذا كلام الجوهري.

قلت: والجهل عند أهل الأصول: اعتقاد الشيء جَزْمًا على خلافِ ما هو [به].

وقوله في «الوجيز»(٣) في باب الربا في مسألة مُدِّ عَجْوة: والتقويم: تخمين وجَهْلٌ لا يفيدُ معرفةً في الربا.

قال الإمام الرافعي(٤): أراد بالجهل هنا عدمَ العلم، وإلَّا فحقيقة الجهل بمعناه المشهور: هو الجزم بكون الشيء على خلاف ما هو(٥)، وهو ضِدُّ التخمين والظَّنّ، فلا يكون الشيء تخْمينًا وجهلًا بذلك المعنى.

فصل جوح: قال الأزهري: قال الشافعي رضي الله عنه: جِماعُ الجَوائح: كُلُّ ما أذهبَ الثمرة أو بعضَها من أمر سماويّ بغير جناية آدمِيٍّ.

قال الأزهري: والجائحة تكون بالبَرَدِ يقع من السماء، وتكون بالبَرْدِ المُحْرِق، أو الحَرِّ المفرط، حتى يبطل الثمر.

وقال الأزهري أيضًا في كتاب «شرح ألفاظ المختصر»: الجوائح: جَمْعُ

---

(١) التفسير البسيط (٦/ ٩٣). (ل).

(٢) بوزن المَرْحَلَة (مختار الصحاح).

(٣) في (ع، ف): «الوسيط»، وهو خطأ. انظر الوجيز (١/ ٢٨١) وفتح العزيز (٨/ ١٧٧).

(٤) فتح العزيز (٨/ ١٧٧).

(٥) في فتح العزيز (٨/ ١٧٧) زيادة: «عليه».

الجائحة، وهي الآفةُ تصيبُ ثَمَرَ النخل؛ من حَرٍّ مُفْرِطٍ[١]، أو بَرْدٍ[٢] أو بَرَدٍ يَعْظُمُ حَجْمُهُ، فَينفُضُ الثمرَ ويلقيه[٣].

قال الإمامُ أبو سُليمانَ الخطَّابي[٤]: الجوائح: هي الآفاتُ التي تصيبُ الثمارَ فتهلكها.

يُقال: جَاحهم الدهرُ يَجُوحُهُم، واجتاحهم الزمانُ: إذا أصابهم بمكروه عظيم.

وفي الحديث: أَمَرَ بِوضْعِ الجَوائِحِ[٥]، معناه: أن تُسقط من الثمن ما يقابل الثمرة التي تلفت بالجائحة.

فصل جود: الجَوَادُ من أَسماء الله تعالى. قال أبو جعفر النَّحَّاس في كتابه[٦] في «أسماء الله تعالى وصفاته» الجوادُ في كلام العرب: الذي يتفضَّل على مَن[٧] لا يستحقُّ، ويُعطي مَنْ لا يسأل، ويعطي الكثيرَ، ولا يخاف الفقرَ، من قولهم: مَطَرٌ جَوْد[٨]: إذا كان كثيرًا، وفَرَسٌ جوادٌ: إذا كان يَعْدُو كثيرًا.

فصل جون: ذكر في باب العِدَدِ من «الوسيط»[٩] أن الجَوْنَ مُشتركٌ بين الضوء والظلمة، وهو بفتح الجيم وإسكان الواو.

[و] قال أهل اللغة: الجَوْنُ يُطلق على الأسود والأبيض.

قالوا: والسُّدفَةُ تطلق على الظلمة والضوء؛ فهذا الذي قاله الغزالي مخالفٌ للُّغة.

---

(١) في الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٢٠٤) زيادة: «أو صِرٍّ».

(٢) قوله: «أو بَرْدٍ» ليس في (ع، ف).

(٣) الزاهر ص (٢٠٤).

(٤) معالم السنن (٣/ ٨٦).

(٥) أخرجه مسلم (١٥٥٤/ ١٧) من حديث جابر بن عبد الله. (أمر بوضع الجوَائح): هذا أَمرُ نَدْبٍ واستحباب عند عامة الفقهاء، لا أمرُ وجوبٍ. وقال أحمدُ وجماعةٌ من أصحاب الحديث: هو لازم، يوضعُ بِقَدْر ما هَلَكَ. وقال مالك: يوضع في الثلث فصاعدًا: أي: إذا كانت الجائحة دون الثُّلُثِ فهو من مالِ المشتري، وإِنْ كانت أكثرَ فَمِنْ مال البائع (النهاية).

(٦) قوله: «في كتابه» ليس في (ع، ف).

(٧) في (ع، ف): «شيء» بدل «من».

(٨) في (ع، ف): «جواد».

(٩) الوسيط (٦/ ١١٧).

فصل في أسماء المواضع

الجُحْفَةُ(١): ميقات أهل الشام ومصر والمغرب، بضمِّ الجيم وإسكان الحاء.

وهي قرية كبيرة، كانت عامرة ذات منبر، وهي على طريق المدينة على نحو سبع مراحلَ من المدينة، ونحو ثلاث مراحلَ من مكة، وهي قريبة من البحر [٧٠/ب] بينها وبينه نحو ستَّة أميال.

قال صاحب «المَطَالِع» وغيرُهُ: سُمِّيتْ جُحْفَةً لأنَّ السيل اجتحفها(٢) وحمل أهلها.

ويُقال لها: مَهْيَعَة بفتح الميم وإسكان الهاء وفتح الياء المثناة من تحتُ.

قال عِيَاضٌ في «شرح مسلم»: يُقال أيضًا: مَهِيْعَة، كمعِيشة(٣).

قال أبو الفتح الهَمدَاني: هي فَعْلَةٌ، من قولهم: جَحَفَ السيلُ، واجتحفَ؛ إذا اقتلع ما يمرُّ به من شجر وغيره.

وهذا الاسم من باب الغُرْفَةِ، كما تقول: غَرَفتُ غَرْفَةً بالفتح، وما يغرِفه غُرفة بالضَّمِّ، كذلك جَحف السيل جَحْفة بالفتح، والمجحوف جُحْفَة بالضَّمِّ.

جُدَّة(٤): مذكورة في باب صلاة المسافرين وعقد الذِّمَّة من «المهذَّب»(٥).

هي بضمِّ الجيم وتشديد الدال المهملة.

وهي بلدة على ساحل البحر بينها وبين مكة مرحلتان.

قال العلماء: الجُدُّ والجُدَّةُ: شاطئ النهر(٦)، وبه سُمِّيتْ جُدَّةُ المدينةُ المعروفةُ على ساحل البحر، بقرب مكة [شَرَّفها الله تعالى].

---

(١) موضع بين مكة والمدينة، يقع شرق «رابغ» مع ميل إلى الجنوب على مسافة اثنين وعشرين كيلًا، وهو ميقات أهل مصر والشام إنْ لم يمرُّوا على المدينة (المعالم الأثيرة ص: ٨٨).

(٢) في (ع، ف): «جحفها». وانظر مطالع الأنوار (٢/ ١٩٤). (ل).

(٣) إكمال المعلم (٧/ ٢٥٩). (ل).

(٤) مدينة مشهورة في المملكة العربية السعودية، على ساحل البحر الأحمر، كان الخليفة عثمان بن عفان ﵁ أول مَن اتَّخذها ميناءً. تقع غرب مكة على مسافة (٧٣) كِيْلًا، وجنوب المدينة على بعد (٤٢٠) كيلًا. انظر المعالم الأثيرة ص (٨٨).

(٥) المهذَّب (١/ ٣٣٥) و(٥/ ٣٤١).

(٦) في (ع، ف): «البحر».

جزيرة العرب[(١)]: مذكورةٌ في كتاب الجزية، وفي حَدِّها قولان مشهوران، وقد حكاهما في «المهذَّب»[(٢)].

الجِعْرَانة: بكسر الجيم وإسكان العين وتخفيف الراء. هكذا صوابها عند إمامنا الشافعي، والأصمعي رضي الله عنهما وأهل اللغة ومحقِّقي المحدِّثين وغيرهم.

ومنهم مَنْ يكسر العين ويشدد الراء، وهو قول عبد الله بن وَهْب، وأكثرِ المحدِّثين.

قال صاحِبُ «مَطَالِع الأنوار»[(٣)]: أصحابُ الحديث يشددونها، وأهل الإتقان والأدب يُخَطِّؤونهم ويخفِّفون، وكلاهما صواب.

[و] حكى إسماعيل القاضي، عن عليّ بن المَدِيني قال: أهل المدينة يثقِّلونها، ويثقِّلون الحُديبية، وأهل العراق يخففونها، ومذهب الأصمعي تخفيف الجِعْرَانة، وسمع من العرب من يثقِّلها.

وبالتخفيف قَيَّدها الخطَّابي[(٤)]، وبه قرأنا على المتقنين.

وهي ما بين الطائف ومكة[(٥)]، وهي إلى مكة أقرب. هذا كلام صاحب «المَطَالِع».

جَلُولاء: ذكرها في باب الاستبراء من «المهذَّب»[(٦)]، وهي بفتح الجيم وضمِّ اللام وبالمدِّ.

---

(١) سبق أن تكلم عنها المصنِّف في هذا القسم في حرف الجيم فصل (جزر).

(٢) المهذَّب (٥/ ٣٤٠ ـ ٣٤١)، وهما قول الأصمعي وقول أبي عُبيدة. قال الأصمعي في جزيرة العرب: من أقصى عدن، إلى ريف العراق في الطول، ومن جُدَّةَ وما والاها من ساحل البحر إلى أطرار (أطراف) الشام في العرض.
وقال أبو عُبيدة: ما بين حفر أبي موسى الأشعري إلى أقصى اليمن في الطول، وما بين النهرين إلى السماوة في العرض. قال يعقوب: حفر أبي موسى على منازل من البصرة من طريق مكة، على خمسة أو ستة منازل.

(٣) مطالع الأنوار (٢/ ١٩٣). (ل).

(٤) في إصلاح الأخطاء الحديثية ص (٤٦) رقم (٤٤).

(٥) وتقع شمال شرقي مكة في صدر وادي سَرِف، ولا زال الاسم معروفًا (المعالم الأثيرة ص: ٩٠).

(٦) المهذَّب (٤/ ٥٧٦)، وفي حاشيته: «حَلَولاء: بفتح الحاء، وفتح اللام، والمدّ. وأما جَلُولاء، بالجيم وضمِّ اللام، ففيه رواية، وأنها قرية من قرى فارس (النظم: ٢/ ١٥٤).

وهي بلدة بينها وبين بغداد نحو مرحلة[١] كانت بها غزاة للمسلمين في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وغنموا من الفرس سَبايا وغيرهنَّ بحمد الله تعالى وفضله.

قالوا: وكانت جَلُولاء تُسمَّى فَتْحَ الفُتوح؛ بلغت غنائمها ثمانية آلاف ألف.

الجَمَرات: التي في الحجِّ مواضعُ معروفَةٌ: الأولى، والوسطى من مِنى، والثالثة: جمرةُ العقبة، ليست من مِنى بل هي حَدُّ مِنى من الجانب الغربي، جهة مكة.

والجَمرة: اسم لمجتمع الحصى.

ويُقال لجمرة[٢] العقبة: الجَمْرة الكبرى.

جَمْع: مذكورة في صفة الحجِّ من «المهذَّب»[٣] هي بفتح الجيم وإسكان الميم، وهي المُزْدَلِفَةُ، سُمِّيت بذلك؛ لاجتماع الناس فيها.

وقال الواحدي: لَجَمْعِهِمْ بها[٤] بين المغرب والعشاء.

جهنَّم: اسم لنار الدار[٥] الآخرة، نسأل الله الكريم العافية منها ومن كلِّ بلاء.

قال الإمام أبو الحسن الواحدي: قال يونس وأكثرُ النحويِّين: جهنّمُ اسم للنار التي يعذّب[٦] الله تعالى بها في الآخرة، وهي عجميَّة لا تنصرف؛ للتعريف والعُجمة.

قال: وقال آخرون: جهنم اسم عربي، سُمِّيَتْ نارُ الآخرة بها؛ لبعد قعرها، ولم تصرف[٧]، للتعريف والتأنِيْث.

قال قُطْرُب: حُكي لنا عن رُؤْبَة أنه قال: رَكيَّةٌ جِهِنَّام[٨] يريد: بعيدة القَعْر: هذا ما ذكره الواحدي في سورة البقرة.

---

(١) سَمَّتْها الحكومة العراقية: السعدية.
(٢) في (ع، ف): «جمرة».
(٣) المهذَّب (٢/ ٧٧٩).
(٤) كلمة: «بها» ليست في (ع، ف). وانظر التفسير البسيط (٤/ ٤٩). (ل).
(٥) كلمة: «الدار» ليست في (ع، ف).
(٦) في (ع، ف): «يعاقب».
(٧) في (ع، ف): «تنصرف».
(٨) (جِهِنَّام) بكسر الجيم والهاء والتشديد، وقيل: تعريب كِهنَّام، بالعِبراني (النهاية).

وذكر في قوله تعالى [٧١/ أ]: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١] قال: جهنم لا تنصرف؛ للتعريف والتأنيث.

قال: وقال بعض أهل اللغة: واشتقاقها من الجهومة، وهي الغلظ، يُقال: جَهْنَمُ الوجه، أي: غليظه؛ فسُمِّيت جهم؛ لِغلَظِ أمرها في العذاب[1].

الجَوْلان: بفتح الجيم وإسكان الواو: كُورةٌ معروفة، وهو إقليم مشتمل على نحو مئتي قرية، قاعدتها بُلَيْدتُنا نَوى، وهي طرفه الشرقي، وبين نوى ودمشق دون مرحلتين.

وطول الجَوْلانِ أكثرُ من مرحلة، وعرضه نحو مرحلة، وله ذكر كثير في المغازي وأشعار العرب، وهو الذي قال فيه النابغة [الطويل]:

بكى حارِثُ الجَوْلانِ مِنْ فَقْدِ رَبِّهِ وحَوْرانُ مِنْهُ مُوْحِشٌ مُتضائِلُ[2]

وهو الذي عناه حسان [بن ثابت] رضي الله عنه بقوله [الخفيف]:

قد عَفَا[3] جاسِمٌ إلى بيتِ رَأسٍ فالجوابي فحارثِ الجَوْلانِ[4]

قيل: حارثٌ: جَبَلٌ.

وقيل: رجل بعينه.

قال أبو الفتح الهَمدَاني: مثال الجَولان فَعْلان بفتح الأول وإسكان الثاني،

---

(١) انظر التفسير البسيط (٤/ ٨١)، (٩/ ١٣٢). (ل).

(٢) بيت من قصيدة للنابغة الذبياني يرثي فيها النعمان بن المنذر، مطلعها:
دعاكَ الهوى واستجهلَتْكَ المنازلُ وكيف تصابي المرء والشيبُ شامِلُ
وانظر اللسان (حرث، جول)، معجم ما استعجم، معجم البلدان (الجولان)، وديوان النابغة (١٤٣).

(٣) في (ع، ف): «عنى»، تحريف.

(٤) انظر ديوان حسان ص (٤١٠)، المكتبة التجارية. (جاسم): بلدة جنوب دمشق من أعمال محافظة درعا. (بيت رأس): بلدة في المملكة الأردنية الهاشمية، تقع شمال إربد على مسافة خمسة أكيال. (الجوابي): جابية الجولان وغيرها (معجم ما استعجم: حَوْمل)، وفي (ع، ف): «الحوابي»، وهو تصحيف.

وهو مشتقٌّ من الجَوَلان بفتحهما مِنْ جَالَ يَجُول. قال[١]: فالجَوَلان بفتح الواو: المصدرُ، وبالإسكان: الاسمُ.

سُمِّي بذلك لاتساعه، هذا كلام أبي الفتح، وكذا ذكر الحازمي في «المؤتلف» أن الجَوْلان ساكن الواو، وهذا لا خلاف فيه[٢].

جابية: وأما الجابية فقرية معروفة بجَنْب نَوى على ثلاثة أميال منها من جانب الشمال، وإلى هذه القرية ينسب باب الجابية أحد أبواب دمشق.

قال أبو الفَتْحِ: سُمِّيتْ الجابيةَ؛ تشبيهًا بما يُجبى فيه الماء؛ فإن الجابية اسم للحوض، فسُمِّيت جابيةً؛ لكثرة مياهها.

قال: والجابية أيضًا: جماعة القوم، فيجوز أن تكون سُمِّيت بذلك، لاجتماع الناس بها، وكثرتهم فيها، لكونها أرض خصب وخير.

جَيْحُون: بفتح الجيم وإسكان الياء وضمِّ الحاء المهملة. مذكور في «الروضة»[٣] في أول كتاب الحجِّ في فصل الاستطاعة في ركوب البحر.

وهو النهر المعروف في طرف خُراسان عند بَلْخ[٤].

قال أبو الفتح الهَمدَاني: يمكن أن يكون فعلونًا وفَيْعُولًا؛ فإن جعلته فعلونًا، كان من الاجتياح والنون زائدة، سُمِّي[٥] بذلك؛ لأخذه مياه الأنهار التي بقربه واجتذابه إيَّاها إلى نفسه.

يُقال من ذلك: جَاحَه يَجُوحُهُ ويجِيحُهُ لغتان.

وإن جعلته فيعولًا، فالنون أصل، وهو من الجَحَنِ، بفتح الجيم والحاء، يُقال: غلام جَحِنٌ[٦]: إذا كان سَيِّئَ الغِذاء، فكأنه قيل له: جَيْحون، لقلَّة أصله، وصِغَر ينبوعه.

---

(١) كلمة: «قال» ليست في (ع، ف).

(٢) لم أجده في مطبوع الأماكن. انظر ص (٢٧٣) منه. (ل).

(٣) الروضة ص (٣٥٨).

(٤) (بَلْخ): مدينة كانت ذات شأن في العصور القديمة والوسطى، وهي الآن مجرَّد قرية صغيرة في أفغانستان. وانظر أخبارها في معجم البلدان (١/٤٧٩).

(٥) في (ع، ف): «سمِّيت».

(٦) في (ع، ف): «الجحن»، وهو خطأ.

ولك في جَيْحون إنْ كان عربيًّا الصرفُ، على معنى التذكير. وتركُ الصرف على معنى التأنيث. وإن كان عجميًا فترك الصرف لا غير.

ونهر آخر يُقال له: جَيحانُ، ويكون فَعلانًا وفَيعالًا من ذلك، هذا آخر كلام أبي الفتح.

وقال الحافظ أبو بكر الحازمي: سَيْحانُ نَهرٌ عند المَصِّيْصَةِ له ذكر في الآثار. قال: وهو غير سَيْحُون[1].

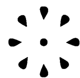
وأما الجوهري فقال في «الصحاح» في فصل جحن: جَيحون نهر بَلْخ، وهو فيعول. قال: وجيحان نهر بالشام.

والصواب: أن جيحان نهر المَصِّيصَة من بلاد الأرْمَن، وسَيْحان نهر أَذَنَةَ، وهما: عظيمان جدًّا أكبرهما جَيْحان، هكذا أَخْبَرَتِ الثقاتُ الذين شاهدوهما.

وغَلِطَ الجوهري في قوله: جَيْحان نهرٌ بالشام [٧١/ ب].



(١) الأماكن ص (٥٦١). (ل).



حرف الحاء

فصل حبر: الحِبر الذي يُكتب به مكسور الحاء، وأما العالِمُ فيُقال: بفتح الحاء وكسرها، لغتان مشهورتان.

والمِحْبَرةُ: وعاء الحِبْرِ، وفيها لغتان، فتح الميم وكسرها، وممَّن ذكر اللغتين فيها شيخُنا جمال الدين بن مالك ﵁ في كتابه «المثلَّث»[1].

قوله: بُرْد حِبَرَة: هو بكسر الحاء وفتح الباء كعِنَبَة، وهي مفردة، والجمع: حِبَر وحِبَرات، كعِنَبَة وعنب وعِنَبَات.

ويُقال: بُرْدٌ حِبَرَةٌ، على الوصف، وبُرْدُ حِبَرَةٍ على الإضافة، وهو أكثر في استعمالهم.

ويُقال: بُرْدٌ حَبِيرٌ على الوصف، وهو ثوبٌ يمانٍ يكون من قطن أو كَتَّانٍ مُخَطَّط مُحَبَّر، أي: مُزَيَّن، والتَّحْبيرُ: التزيين والتحسين.

فصل حبس: قال الجوهري: الحَبْسُ ضِدُّ التخلية، وحَبَسْتُهُ واحْتَبَسْتُهُ بِمعنى، واحتبس أيضًا بنفسه، يَتَعدَّى ولا يَتَعدَّى.

وتَحَبَّسَ على كذا، أي: حَبَسَ نفسه على ذلك.

والحُبْسَةُ بالضَّمِّ: الاسم من الاحتباس، يُقال: الصَّمْتُ حُبْسَةٌ.

وأَحْبَسْتُ فرسًا في سبيل الله تعالى: أي وَقَفْتُ، فهو مُحْبَسٌ، وحَبِيس.

والحُبْسُ: بالضَّمِّ، ما وُقِفَ.

والحِبس بالكسر: خَشَبٌ أو حجارة تبنى في مجرى الماء، لِتَحْبِسَ الماءَ، فيشرب منه القوم، ويسقوا أموالهم. والجمع: أَحْبَاسٌ.

ويُسمَّى مَصْنَعَةُ الماءِ حِبْسًا.

---

(١) لم أجده في الإعلام بمثلث الكلام ص (١٧٥). (ل).

فصل حبل: في الصحيح عن ابن عمر ﵄ قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن بَيْعِ حَبَلِ الحَبَلَةِ[(١)]. وهو بفتح الحاء والباء في «حَبَل» وفي «الحَبَلَة».

قال القاضي عياض: ورواه بعضهم بإسكان الباء في الأول، وهو قوله: «حَبْل» وهذا غلط، والصواب: الفتح.

قال أهل اللغة: الحَبَلَةُ هنا: جمع حابل: كِظالم وظَلَمة، وفاجِر وفَجَرَة، وكاتِب وكَتَبة.

قال الأخفش: يُقال: حَبِلَت المرأة فهي حابلٌ، ونسوة حَبَلَةٌ.

وقال ابن الأنباري وغيره: الهاء في «الحَبَلَة» للمبالغة[(٢)].

واتفق أهل اللغة على أن الحَبَل مختصٌّ بالآدميات، وإنما يُقال في غيرهنَّ: الحَمْلُ. يُقال: حَمَلَت[(٣)] المرأةُ ولدًا، وحَبِلَتْ بولد، وحَبِلَتْ من زوجها، وحَمَلَتْ. وحَمَلَت[(٤)] الشاةُ والبقرةُ والناقةُ ونحوُها، ولا يُقال: حَبِلَتْ.

قال أبو عُبيد[(٥)]: لا يُقال لشيء من الحيوان: حَبِلَ، إلَّا ما جاء في هذا الحديث[(٦)].

واختلفوا في المراد بالنهي عن بيع حَبَلِ الْحَبَلَةَ، فقيل: هو البيع بثمن مؤجَّل إلى أن تلدَ الناقةُ ويلد ولدُها، وهذا تفسير ابن عمرَ[(٧)] ﵄، ومالك، والشافعي، وغيرِهم.

---

(١) أخرجه البخاري (٢١٤٣)، ومسلم (١٥١٤).

(٢) وقيل: للإشعار بالأنوثة. وانظر إكمال المعلم (٥/ ١٣٣). (ل).

(٣) في (ع، ف): «حَبِلَتْ».

(٤) قوله: «وحملت» ليس في (ع، ف).

(٥) في (ع، ف): «أبو عُبيدة»، والمثبت من (ح)، المجموع (٩/ ٣٤١)، شرح صحيح مسلم للمصنِّف (١٠/ ١٥٧)، فتح الباري (٤/ ٣٥٧)، وانظر غريب الحديث لأبي عُبيد (١/ ٢٠٨).

(٦) أورده ابن حجر في الفتح (٤/ ٣٥٧) وقال: «وأثبته صاحب المُحْكم قَوْلًا، فقال: اختلف أهي للإناث عامة أم للآدميات خاصة، وأنشد في التعميم قول الشاعر:

أَوْ ذِيْخَة حُبْلَى مُجِحّ مُقْرِب

وفي ذلك تعقُّبٌ على نقل النووي اتفاق أهل اللغة على التخصيص».

(٧) أخرج البخاري (٣٨٤٣) من حديث نافع عن ابن عمر قال: «كان أهلُ الجاهلية يتبايعون لُحومَ =

وقيل: هو بيع ولد ولد الناقة الحامل في الحال. قاله[١] أبو عُبيدةَ، وأبو عُبيد، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهُويَه، وهو أقرب إلى اللغة؛ لكن الأول أقوى؛ لأنه تفسير الراوي[٢]، وهو أعرفُ، والبيع باطل على التقديرين[٣].

فصل حتت: في الحديث: «حُتِّيْه ثم اقْرُصِيه»[٤].

قالوا: الحَتُّ: هو الحَكُّ، والقَرْصُ[٥]: هو تقطيعه وقلعه بالظفر.

قال الأزهري في باب العين والتاء: قرأ ابن مسعود ﴿عَتَّى حين﴾ موضع ﴿حَتَّىٰ﴾ [الصافات: ١٧٤].

فصل حجن: قوله في «المهذَّب»[٦] في الطواف: استلم الركن بِمِحْجَنٍ: هو بميم مكسورة، وحاء مهملة ساكنة، ثم جيم مفتوحة، ثم نون: وهي عصًا مُعَقَّفَةُ الرأسِ، كالصَّوْلجان. جَمْعُهُ: مَحَاجِن[٧].

= الجَزُور إلى حَبَلِ الحَبَلةِ. قال: وحَبَلُ الحَبَلةِ: أَنْ تُنْتَج الناقةُ ما في بطنها، ثُم تحملَ التي نُتِجَتْ. فنهاهم النَّبيّ ﷺ عن ذلك». (تُنْتَجَ): أي: تلد الناقةُ ولدًا.

(١) في (ح): «قال».

(٢) انظر فتح الباري (٤/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨)، النهاية (حبل).

(٣) أما الأول فلأنه بيع بثمن إلى أجل مجهول. والأجل يأخذ قسطًا من الثمن. وأما الثاني فلأنه بيع معدوم ومجهول وغير مملوك للبائع، وغير مقدور على تسليمه، والله أعلم (قاله المصنِّف في شرح صحيح مسلم: ١٠/ ١٥٨).

ملحوظة: جاء بهامش (ح) ما نصّه: «حاشية. ومما لم يذكره المصنِّف الأُحْبُولَة، وقع في كتاب الصيد من الوسيط: الأُحْبُولَةُ، وهي ما يُصاد به من غير الجوارح، كالشِّبَاكِ والفخاخ، والمناجل ونحوها، ولم يذكرها الجوهري؛ بل ذكر الحِبالة، بكسر الحاء، وذكرها الصغاني أيضًا في ذيله على الصحاح، فقال: والأُحْبُولة والأحْبُولُ أيضًا: الحبالة. تمَّتْ».

(٤) أخرجه البخاري (٢٢٧، ٣٠٧)، ومسلم (٢٩١) من حديث أسماء بنت أبي بكر. وقد تقدَّم في نوع الأوهام برقم (١٢٩٢). وسيأتي في حرف القاف فصل (قرص)، وفي (ع، ف): «اقرضيه».

(٥) (القَرْصُ): الدَّلْكُ بأطراف الأصابع والأظفار، مع صبِّ الماء عليه حتى يذهب أثره. والتقريص مثله. يُقال: قَرَصْتُهُ وقَرَّصْتُهُ، وهو أبلغ في غسل الدم من غسله بجميع اليد (النهاية)، وفي (ع، ف): «القرضُ» وهو تصحيف.

(٦) المهذَّب (٢/ ٧٦١).

(٧) في (ع، ف): «محاجين»، والمثبت موافق لما في النهاية، والمصباح المنير (حجن).

فصل حدق: قال أهل اللغة: الحدقة: سَوَادُ العين، وجمعها: حِدَاقٌ [٧٢/أ] وحَدَقٌ.

وقال ابن فارس: يُقال للحدَقة: الحِنْديقة، يعني: بكسر الحاء ونون بعدها.

ويُقال: حَدَقَ القومُ بالرجل، وأحدقوا به، أي: أطافوا به، وأحاطوا.

قالوا: والتَّحْدِيق والحداقة: شدَّة النظر.

وفي الحديث: «فَحَدقني القَوْمُ بأَبْصَارِهِمْ»[١] ذكره في باب ما يفسد الصلاة من «المهذَّب»[٢] هو بفتح الحاء والدال المهملتين والدال مخفَّفة، هكذا الرواية فيه.

وجاء في «صحيح مسلم» و«سنن أبي داود»: «فَرَمَاني»[٣] وهذا ظاهر المعنى، وأما رواية «حدقني» فروّيناها في «مسند أبي عَوَانة الإسفراييني»[٤] كما ذكرها في «المهذَّب»، وكذا رواها[٥] الخطيب البغدادي في كتاب «الفقيه والمتفقِّه» وهي مشكلة.

ولم يذكر أهل اللغة في هذه الكتب المشهورة حَدَقَ بمعنى نظر، وإنما ذكروا حَدَّقَ بالتشديد: إذا نظرَ نظرًا شديدًا، لكنه لازمٌ غير متعدٍّ، يُقال: حدق إليه، وذكر جماعة من المتأخِّرين؛ أن معنى: «حَدَقني» رَمَوْني بأحداقهم[٦]، والمعروف في نحو هذا «حدقني»: أصاب حَدَقَتي، ولكن قد جوَّز هذا هنا شيخُنا جمال الدين بنُ مالكٍ رضي الله عنه وهو إمام أهل اللغة والأدب في هذه الأعصار بلا مدافعة[٧].

قال: ومثله قولهم: عِنْتُهُ: أَصَبْتُهُ بالعَين، ورَكَبَهُ البعيرُ: أصابه بركبته، ونظائره.

---

(١) أخرجه الترمذي (١٢١٨). (ل).

(٢) المهذَّب (١/ ٢٩٠).

(٣) مسلم (٥٣٧)، أبو داود (٩٣٠) من حديث معاوية بن الحَكَم السُّلَمي. وتقدَّم في ترجمته رقم (٥٨٩)، وسيأتي طرف منه في حرف الكاف فصل (كلم، كهر). (فرماني القوم بأبصارهم): أي: نظروا إليَّ حَديدًا كما يُرمى بالسهم، زَجْرًا بالبصر من غير كلام (هامش صحيح مسلم: ١/ ٣٨١).

(٤) مسند أبي عوانة (١/ ٤٦٥)، سنن البيهقي (٢/ ٢٤٩) من حديث معاوية بن الحكم السُّلَمي.

(٥) في (ع، ف): «رواه». وانظر الفقيه والمتفقه (٢/ ٢٨٤). (ل).

(٦) انظر النهاية (حدق).

(٧) وانظر نقل النووي رحمه الله في المجموع (٤/ ٧٩). (ل).

وأما الحديقة فاختلف أهل اللغة فيها؛ فقال الليثُ: الحديقة أرضٌ ذات شجر مثمر.

وقال أبو عُبيدةَ مَعْمَرٌ: الحديقة: الحائط. يعني: البستان.

وقال الفَرَّاء: إنما يُقال: حديقة، لكلِّ بستان عليه حائط، فإن لم يكن عليه حائط، لا يُقال: حديقة[١].

فصل حدم: قولهم في باب الحيض: دَمُ الحيض هو المُحْتَدِمُ القاني.

المُحْتَدِم بالحاء والدال المهملتين والدال مكسورة.

قال أصحابنا: هو اللذَّاع للبشرة بحدته.

قالوا: وهو مأخوذ من احتدام النَّهار، وهو اشتداد حَرِّهِ.

وقال أهل اللغة: هو الذي اشتدَّت حُمْرَتُهُ حتى اسْوَدَّ، والفعل منه: احتْدَمَ.

فصل حذف: قوله في باب صدقة التطوع من «المهذَّب»[٢]: أن رجلًا جاء بمثل البَيْضَةِ من الذهب، فقال رسول الله ﷺ: «هاتِها» مُغْضَبًا، فحَذَفَه[٣] بها حَذْفَةً، لو أصابَهُ لأَوْجَعَهُ أَوْ عَقَرَهُ[٤].

قوله: «حَذَفَهُ» هو بالحاء المهملة والذال المعجمة، هكذا ضبطناه في كتب الحديث؛ كسنن أبي داود وغيره؛ وفي «المهذَّب»، وكذا هو في النُّسَخ، وكذا قيَّده كلُّ من تكلَّم على ألفاظ «المهذَّب».

ومعناه: رَمَاهُ بها.

قالوا: وهو مَجاز؛ فإن الحذف يكون بالعصا ونحوها، والقذف يكون بالحصاة ونحوها[٥]، فالحاذف: هو النبيُّ ﷺ، كذا جاء في الحديث بيانُهُ.

---

(١) معاني القرآن (٢/ ٢٩٧).

(٢) المهذَّب (١/ ٥٨١ ـ ٥٨٢).

(٣) في (ح): «فحذف».

(٤) أخرجه أبو داود (١٦٧٣، ١٦٧٤)، والدارِمي (١٧٠٠)، وأبو يعلى (٢٠٨٤) وغيرهم من حديث جابر بن عبد الله، وصحَّحه ابن خزيمة (٢٤٤١)، وابن حبّان (٨٣٩) موارد. وسيأتي منه في حرف الظاء فصل (ظهر). وانظر حُكم خروج المرء عن ماله في شرح السنة (٦/ ١٧٩ ـ ١٨١).

(٥) قال ابن الأثير في النهاية: «والحَذْفُ يستعمل في الرمي والضرب معًا».

فصل حذم: قوله في باب الأذان من «المهذَّب»[١]: لما رُوي عن أبي الزُّبير[٢] مُؤَذِّن بيت المقدس، قال: قال لي عمرُ، ﷺ: إذا أَذَّنْتَ فَتَرَسَّلْ، وإذا أَقَمْتَ فَاحْذِمْ[٣].

هذا الحديث روّيناه في كتاب «السنن الكبير» للبيهقي ﷺ[٤].

قوله: «فاحْذِمْ» هو بالحاء المهملة وكسر الذال المعجمة، والهمزةُ في أوله همزةُ وصل، يُقال: حَذَمَ يَحْذِم حَذْمًا.

قال الأصمعي وغيرُه: الحَذْمُ: الحَدْرُ[٥] وقطع التطويل.

قال ابن فارس: كلُّ شيء أسرعْت[٦] فيه فقد [٧٢/ب] حَذَمْتَهُ، هذا الذي ذكرناه، هو الصواب المشهور.

ونقل بعض الأئمَّة؛ أنه رأى هذا بخطِّ المصنِّف، ورأيتُ في كتاب الشيخ أبي القاسم بن البَزْري[٧]؛ أنه قال: روي: فاجْذِمْ، بالجيم، قال: ورُوي بالخاء المعجمة.

قال: والذي ذكره شيخُنا بالخاء المعجمة، وهو من الخَذْم، وهو السرعة.

قلت: وقد ذكره غيره بالأوجه الثلاثة: الجيم والحاء والخاء، والذال المعجمة فيها كلّها ومكسورة، وفسّروا رواية الجيم بالقطع، أي: قطع التطويل، وهذان الوجهان صحيحان في اللغة، ولكن المعروف ما قدَّمته، وقد ذكره أبو القاسم الزمخشري في الخاء المعجمة، وقال: هو اختيار أبي عُبيد.

---

(١) المهذَّب (١/ ٢٠٢).
(٢) في (ع، ف): «ابن الزبير»، وهو خطأ. أبو الزبير تقدَّمت ترجمته برقم (٧٩٠).
(٣) سبق تخريجه في ترجمة أبي الزبير رقم (٧٩٠).
(٤) السنن الكبير (٢٠٣٢) (ط. التركي). (ل).
(٥) في (ع، ف): «والحذر» وهو تصحيف. ونَصُّ الأصمعي كما في اللسان: «الحذم: الحَدْرُ في الإقامة، وقطع التطويل».
(٦) في (ع، ف): «أشرعت».
(٧) في (ع، ف): «البرزي» وهو تصحيف البَزْرِيُّ، وسبق أن ترجمته في التعليق على حرف الجيم فصل (جدد).

فصل حرص: قال صاحب «المحكم»[١]: الحِرْصُ: شدَّة الإرادة، والشَّرَه إلى المطلوب، وقد حَرَصَ عليه يَحْرِصُ ويَحْرُصُ حِرْصًا وحَرَصًا، وحَرِصَ حَرَصًا[٢].

ورجل حَرِيصٌ من قوم حُرَصَاءَ وحِرَاص.

وامرأة حَرِيصة مِنْ[٣] نسوة حِرَاص وحَرائِصَ.

وحَرَصَ الثوبَ يَحْرِصُهُ حَرصًا: خَرَقُه. وقيل: هو أن يَدُقَّهُ، حتى يجعلَ فيه ثُقْبًا وشُقوقًا.

والحَرْصَةُ من الشِّجاج: التي حَرَصَتْ من وراء الجلد ولم تُخَرِّقْهُ.

والحَارِصة والحَرِيصة: أولُ الشِّجاج وهي التي تَحْرِصُ الجلد، أي[٤]: تَشقُّه قليلًا.

وحَرَصَ القَصَّار الثوبَ: شَقَّهُ.

والحارِصَة[٥] السحابة التي تَحْرِصُ وجه الأرض، [أي]: تَقْشِرُهُ من شِدَّةِ وَقْعها.

وقال الهروي في «الغريبَين»[٦] في الشِّجاج: الحارِصَةُ وهي التي تَحْرص الجلدَ، أي: تَشُقُّهُ، وكذا قال القَزَّاز[٧] في «جامعه»[٨]: حرصتُ رأسَهُ، أحرِصُهُ، يعني: بكسر الراء حرْصًا: إذا قشرت الجلد عن عظمه.

---

(١) المحكم (٣/ ١٠٤ ـ ١٠٥).

(٢) قوله: «وحَرِصَ حَرَصًا» ساقط من (ع، ف).

(٣) في (ع، ف): «في».

(٤) كلمة: «أي» ليست في (ع، ف)، وهي في (ح)، والمحكم (٣/ ١٠٤)، واللسان (حرص).

(٥) في المحكم (٣/ ١٠٥): «والحرَيصة» بدل «والحارصة»، وجاء في اللسان (حرص): «والحريصة والحارصة: السحابة...».

(٦) الغريبين (٢/ ٤٢٤). (ل).

(٧) (القَزَّاز): هو: العلَّامة، إمام الأدب أبو عبد الله، محمد بن جعفر التميمي القَيرواني النحوي. قيل: مات بالقيروان سنة (٤١٢) هـ. له ترجمة في سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٢٦ رقم: ١٩٧) وفي حاشيته مصادرها.

(٨) هو الجامع في اللغة. قال الذهبي في السير (١٧/ ٣٢٦): وهو من نفائس الكتب.

وكذا ذكر: حَرَصْتُ رأسه أَحرِصه، بكسر الراء في المضارع غير واحد، منهم: صاحب «المحكم»، والهروي والقَزَّاز في «جامعه»، والجوهري في «صحاحه».

فصل حرم: قوله في «الوجيز» في فصل الطواف: فرع: لو طاف المحرمُ بالصبيِّ الذي أحرم عنه أجزأ عن الصبيِّ(١).

قال الإمام الرافعي(٢): الأَوْلى أَنْ يُقْرَأ: أُحْرِمَ عنه، بضمِّ الهمزة وكسر الراء، إذْ لا فرق بين أن يكون الحاملُ وَلِيُّهُ الذي أحرم عنه أو غيرُهُ.

فصل حسر: قال الشافعي رضي الله عنه في كتاب المُزارعة: وإن تَكَارَاها والماءُ قائم عليها وقد ينحسر(٣)، يعني: الماء.

قال البيهقي في كتابه «ردّ الانتقاد على ألفاظ الشافعي(٤)» [رضي الله عنه]: قال المعترض: لا تقول العرب: انْحَسَرَ الماء عن شيء؛ وإنما تقول: حَسَرَ الماءُ عن كذا، قاله الخليل في كتاب «العَيْن».

قال: وجوابه: أن أبا العَلاء(٥) ابن(٦) كُوشاذ الأديب، قال: يُقال: حَسَرَ الماءُ وانْحَسَرَ لغتان.

فصل حسس(٧): قوله في «المهذَّب» في باب الآنية: ويقبل قولُ الأعمى ـ يعني: في تنجيس الماء ـ لأن له طريقًا إلى العلم به بالحِسِّ والخبر(٨). هكذا ضبطناه بالحاء، وهو الصواب، وكذلك وجدناه في نسخ قُوبلت أو قُرِئت على المصنِّف رحمه الله وليس هو بالجيم؛ لأن الحِسَّ بالحاء أعمّ، والله تعالى أعلم.

---

(١) الوجيز (١/ ٢٦٢). (ل).
(٢) فتح العزيز (٧/ ٣٣٩).
(٣) الأمّ (٤/ ١٦) كتاب المزارعة، باب كراء الأرض البيضاء، مختصر المزني ص (١٢٩).
(٤) رد الانتقاد ص (٩٩).
(٥) في (ع، ف): «العباس» بدل «العلاء»، وهو خطأ.
(٦) كلمة «بن» ساقطة من (ع، ف).
(٧) في (ع، ف): «حسّ».
(٨) المهذَّب (١/ ٥٣) باب الشَّكّ في نجاسة الماء والتحرِّي فيه، وليس في باب الآنية كما ذكر المصنِّف رحمه الله.

فصل حسن: قول الله ﷻ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۚ﴾ [الإسراء: ٢٣] ذكره في «المهذَّب»(١) في أول باب نفقة الأقارب [٧٣/أ].

قال المفسِّرون وأصحاب المعاني والإعراب: معناه: وأوصى بالوالدين إحسانًا.

وبعضهم يقول: أمر بالوالدين إحسانًا، ومعناه: أمر أن تحسنوا إليهما بالبرِّ لهما، والعطف عليهما.

قال الفَرَّاء: تقول العرب: آمرك به خيرًا، وأوصيك به خيرًا.

قال: وكأنَّ معناه: أوصيك أن تفعل به خيرًا، ثم تحذف «أن» فتنصب خيرًا بالأمر والوصية.

فصل حشر: قال أهل اللغة: الحَشْرُ: الجمع(٢)، والحاشر: الجامع، يُقال: حَشَرْتُهُمْ أَحْشُرُهُم وأَحشِرُهُمْ بضمِّ الشين وكسرها لغتان، حكاهما الجوهري وغيره، حَشْرًا.

والمَحْشَرُ: موضع الحَشْرِ، وهو بفتح الشين، وقال الجوهري: هو بكسرها.

والحشَرات: هَوام الأرض وصغار دوابّها، كالحيّة، والعقرب، وسَامّ أَبْرص، والديدان، والواحدة: حَشَرَة، بفتح الحاء والشين.

قولهم في باب الإقطاع والحِمَى: الأموال الحَشْرية، هي بفتح الحاء وإسكان الشين، أي: المحشورة، وهي المجموعة للمسلمين ومصالحهم.

فصل حَشَمَ: قوله في أوائل كتاب الرهن من «الوسيط»(٣) في رهن الجارية الحسناء: إنْ كان المرتهن ممن تَزَعُهُ الحِشْمَةُ، هو بكسر الحاء وإسكان الشين المعجمة، والمراد بها: الاستحياء.

قال الجوهري: قال أبو زيد: حَشَمْتُ الرجلَ وأَحْشَمْتُهُ، وهو أن يجلس إليك فتؤذِيَهُ وتُغْضِبَهُ.

---

(١) المهذَّب (٤/ ٦٢٥).

(٢) قوله: «الجمع» إلى قوله: «والغضب أيضًا» في فصل (حشر)، ساقط من (ع، ف).

(٣) الوسيط (٣/ ٤٧٠)، وانظر حرف الزاي فصل (وزع).

قال: قال ابن الأعرابي: حَشَمْتُهُ: أَخْجَلْتُه، وأَحْشَمْتُهُ: أَغْضَبْتُهُ، والاسم: الحِشْمَةُ، وهي الاستحياء والغضب أيضًا.

وقال الأصمعي: الحشمة: الغضب لا[1] الاستحياء، وأحْشَمْتُهُ واحْتَشَمْتُ منه[2] بمعنى.

قال الكُميت [الخفيف]:

وَرَأَيْتُ الشَّرِيفَ فِي أَعْيُنِ النَّا ... سِ وَضِيعًا وَقَلَّ مِنْهُ احْتِشامي[3]

ورجل حَشِيم[4] أي: مُحْتَشِمٌ.

وحَشَمُ الرجل: خَدَمه، ومَنْ يغضب له. سُمُّوا بذلك؛ لأنهم يغضبون له.

فصل حشو: قوله في «مختصر المزني»[5]: إذا لم يمكنه الرَّمَلُ أحببت أن يصيرَ في حاشِية الطواف.

قال الأزهري[6] في تفسير هذا اللفظ: الحاشِية: النَّاحِية.

وحاشِيةُ الثوب وكُلِّ شيء: ناحِيَتُهُ.

وحاشِيَةُ كُلِّ شيء: طَرَفُهُ الأَقْصى.

وكذلك[7] حَشَا كُلِّ شيء ناحِيَتُهُ.

ومنه قولهم: حاشَى لله[8].

---

(١) في (ع، ف): «و» بدل. «لا»، وهو خطأ.

(٢) هكذا في (ز)، وهو موافق لنقل الزبيدي في التاج عن الصحاح، وفي (ح): «وأحشمه وأحشمت منه»، وفي (ع، ف): «وأحشمته واحتشمت منه»، والذي في الصحاح: «واحتشمته واحتشمت منه».

(٣) الصحاح اللسان، تاج العروس (حشم).

(٤) في (ع، ف): «حشم»، والمثبت من (ح)، والصحاح للجوهري (حشم).

(٥) مختصر المزني ص (٦٧).

(٦) الزاهر (١٢١).

(٧) في (ع، ف): «وكذا».

(٨) (حاشى لله): أي: مَعَاذ الله (الصحاح في اللغة والعلوم) (٦/ ٢٣١٤).

وكذا قولهم في الاستثناء: حاشا، من الحَشَا، وهو الناحيةُ، وإذا استثنى شيئًا فقد نَحَّاهُ عَمَّا حلف عليه، قاله ابن الأعرابي، وابن الأنباري. هذا كلام الأزهري.

فصل حصب: الحَصْبَاءُ بفتح الحاء وإسكان الصاد وبالمدِّ: الحَصَى الصِّغار. مذكور في «المهذَّب»(١) في الدفن.

والحَصِبة بفتح الحاء وبفتح الصاد وكسرها وإسكانها ثلاث لغات، الإسكانُ أفصح وأشهر، ولم يذكر كثيرون ـ أو الأكثرون ـ سواه، وممَّن حكى الثلاث صاحب «نهاية الغريب»(٢).

و«الحَصْبَةَ»: بَثْرٌ يخرج بالجسد(٣)، تقول منه: حَصِب جلده، بكسر الصاد يَحْصَبُ.

فصل حصر: قولهم: لو اختلط عدد محصور بعدد محصور، أو بغير محصور. هذا اللفظ مما تكرَّر في أبواب من هذه الكتب، وقَلَّ مَنْ بَيَّنَ حقيقة الفرق بينهما، وقد نقلتُ في «الروضة»(٤) في أواخر باب الصيد والذبائح فيه كلام الغزالي.

قال الإمام الغزالي: فإن قلتَ: كُلُّ عَدَدٍ فهو محصور في علم الله تعالى(٥)، ولو أراد إنسان حصر أهل بلد، لقدر(٦) عليه إن تمكَّن منهم، فاعلم أن تحديد أمثال [٧٣/ب] هذه الأمور غير ممكن، وإنما يضبط بالتقريب، فنقول: كُلُّ عَدَدٍ لو اجتمع في صعيد واحد لَعَسُرَ على الناظر عَدُّهُ بمجرَّد النظر، كالأَلْف ونحوه، فهو غير محصور، وما سَهُلَ كالعَشَرَةِ والعشرين، فهو مَحْصُور، وبين الطَّرَفَين أوساط متشابهة، تُلْحَقُ بأحد الطرفين بالظَّنِّ، وما وقع الشَّكّ فيه استُفتي فيه القلبُ. هذا كلام الغزالي(٧).

---

(١) المهذَّب (١/ ٤٥٠) وفيه: «الحصى» بدل «الحصباء».

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٣٩٤) باب الحاء مع الصاد.

(٣) في (ع، ف): «في الجسد».

(٤) الروضة ص (٤٦٥).

(٥) في إحياء علوم الدين (٢/ ١٠٣) زيادة: «فما حَدُّ المحصور؟».

(٦) في (ع، ف): «لعذر»، والمثبت موافق لما في الإحياء (٢/ ١٠٣).

(٧) إحياء علوم الدين (٢/ ١٠٣) كتاب الحلال والحرام. المثار الثاني للشبهة: شَكٌّ منشؤه الاختلاط.

فصل حصن: الإِحْصَان في الشرع خمسةُ أقسام، **أحدُها**: الإحْصَانُ في الزنا الذي يوجب الرجم على الزاني، وهو الوطْءُ بنكاح.

والثاني: الإحصان في المقذوف، وهو العِفَّة، وهو الذي يوجب على قاذفه ثمانين [جَلْدَةً].

والثالث: الإحصان بمعنى الحرية.

والرابع: الإِحْصَان بمعنى التزوج.

والخامس: الإحصان بمعنى الإسلام.

فأما الإحصان في الزنا فليس له ذكر في القرآن العزيز إلَّا في قوله تعالى: ﴿مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤] قالوا: معناه: مُصيبين بالنكاح لا بالزنا.

وأما الأربعة الباقية فمذكورة في القرآن(١) العزيز.

فأما الإحصان في المقذوف فهو المراد بقول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ٤]، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ [النور: ٢٣].

وأما الإحصان بمعنى الحرِّيَّة، فهو المرادُ بقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥] وفي قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النساء: ٢٥].

وأما الإحصان بمعنى التزوج فهو المراد بقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ إلى قوله تعالى(٢) ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣ ـ ٢٤].

وأما الإحصان بمعنى الإسلام فهو المراد بقوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ﴾ [النساء: ٢٥].

واختلف العلماء في المراد بـ ﴿أُحْصِنَّ﴾ هذا، فقيل: أَسْلَمن. وقيل: تزوَّجْنَ. وقد قرئ بفتح الهمزة وضَمِّها قراءتان في السبع(٣).

---

(١) في (ع، ف): «الكتاب».

(٢) كلمة: «تعالى» ليست في (ع، ف).

(٣) قرأ أبو جعفر، ونافعٌ، وابن كثيرٍ، وأبو عَمْرٍو، وابنُ عامرٍ، وحفصٌ عن عاصمٍ، ويعقوبُ: ﴿فإذا =

قال الواحدي: مَنْ ضَمَّها فمعناه: أُحْصِنَّ بالأزْواج، أي: تَزوَّجن. قاله ابن عباس رضي الله عنهما وسعيدُ بن جُبير والحسن[١] ومُجاهد وقَتَادَةُ [رحمهم الله تعالى].

ومن فتحها، فمعناه: أَسْلَمْنَ، كذا قاله ابن عمر، وابن مسعود رضي الله عنهم، والشعبي، وإبراهيمُ، والسُّدِّيُّ، رحمهم الله تعالى[٢].

فأما شرط المُحْصَنِ الذي يرجم في الزنا فهو البالغ العاقل الحرُّ الواطئ في نكاح صحيح في حال تكليفه وحرِّيَّته.

وأما المُحصَن الذي يُجْلَدُ قاذفُهُ ثمانينَ جَلْدَةً؛ فهو البالغ العاقل الحرّ المسلم العفيف، وإِنْ شئت قلت في الموضعين: «المكلَّف»: بدلًا عن «البالغ العاقل»، والأول: أَوْلى؛ لئلا يخرج السَّكران والنائم، فإنهما ليسا مكلَّفين.

قال الإمام الواحدي: الإحصان في اللغة أصله المنع، وكذلك الحَصَانة، ومنه مدينة حَصِينة، ودِرْعٌ حَصِينة، أي: تمنع صاحبها من الجرح.

والحِصْنُ: الموضع الحصين لمنعه.

والحِصَان بكسر الحاء: الفرس؛ لمنعه لصاحبه من الهلاك[٣].

والحَصَانُ بفتح الحاء: المرأة العفيفة، لمنعها فَرْجَها من الفَساد.

وحَصُنَت المرأة تَحْصُنُ حُصْنًا، فهي حَصَانٌ، مثل جَبُنَتْ تَجْبُنُ جُبْنًا فهي جَبَانٌ.

وقال سيبويه: وقالوا أيضًا: حَصْناء[٤].

قال أبو عُبيد والكسائي: والزَّجاجُ: حَصَانة.

[و] قال شَمِر: امرأة حصَانٌ وحاصِنٌ هي العفيفة.

= أُحْصِنَّ﴾ بضمِّ الألف وكسر الصاد. وقرأ عاصم برواية أبي بكر، وحمزةُ، والكِسائِيُّ، وخَلَفٌ. ﴿فإِذَا أَحْصَنَّ﴾ بفتح الألف والصاد (المبسوط في القراءات العشر لابن مِهْران ص ١٧٨).

(١) قوله: «والحسن» ليس في (ع، ف).

(٢) التفسير البسيط (٦/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧). (ل).

(٣) وقيل: سُمِّي الفرسُ حِصانًا؛ لأنه ضَنَّ بمائه فلم يَنْزُ إِلَّا على كريمة (اللسان).

(٤) في (ح، ع، ف): «حِصْنًا». انظر الصحاح (حصن).

فحصل من هذا، أنه يُقال: امرأة حَصَانٌ [٧٤/أ] وحاصِنٌ بَيِّنَةُ الحُصَنِ، فالحِصْنُ و[الحَصَنُ] والحَصَانَةُ ثلاثة[١] مصادر.

وقال الزَّجَّاج، يُقال: امرأة حَصَانٌ: بَيِّنَةُ التَّحْصِين، وفَرسٌ حَصَان بيِّن التَّحَصُّنِ والتَّحْصِين، وبناء حَصِين: بيِّن الحَصَانَةِ، ولو قيل في هذا كلّه: الحَصَانَة، لجاز بإجماع[٢].

قال الواحدي: وأما الإِحْصَانُ فيقع على معانٍ ترجع إلى معنًى واحدٍ، منها: الحُرِّيَّة، والعَفاف، وكون المرأة ذات زوج.

فالإحصانُ: هو أن يُحمى الشيء ويمنع. والحُرَّة تحصن نفسها، وتحصن هي أيضًا.

والعفَّة مانعة من الزنا، والعفيفة تمنع نفسها من الزنا، والإسلام مانع من الفواحش.

والمحصنة: المتزوِّجة[٣]؛ لأن الزوج يمنعها.

قال الواحدي: واختلف القُرَّاء في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ﴾ [المائدة: ٥] فقرؤوا بفتح الصاد وكسرها في جميع القرآن إلَّا الحرف الأول في النساء: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٢٤] فإنهم أجمعوا على فتحه[٤]. قاله أبو عُبيد[٥]. هذا آخر كلام الواحدي[٦].

فصل حفل: في الحديث: «مَنِ ابْتَاعَ مُحَفَّلَةً»[٧]. مذكور في باب المُصَرَّاة من

---

(١) في كل الأصول الخطية: «ثلاث»، وهي كذلك في التفسير البسيط (٦/ ٤٣١). (ل).

(٢) معاني القرآن (٢/ ٣٨). (ل).

(٣) في (ع، ف): «المزوّجة».

(٤) قرأ الكِسَائِي وحده: ﴿الْمُحْصِنَاتِ﴾ بكسر الصاد في جميع القرآن إلَّا الحرف الأول في سورة النساء، وهو قوله: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ فإنه بفتح الصاد، وسائر القرآن بكسر الصاد. وقرأ الباقون بفتح الصاد في كلِّ القرآن (المبسوط في القراءاتِ العشر ص: ١٧٨).

(٥) في (ع، ف): «أبو عبيدة».

(٦) انظر التفسير البسيط (٦/ ٤٣٢). (ل).

(٧) أخرجه أبو داود (٣٤٤٦)، وابن ماجه (٢٢٤٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٣١٩) من حديث عبد الله بن عمر، قال الحافظ في الفتح (٤/ ٣٦٤): «في إسناده ضعفٌ. وقد قال =

«المهذَّب»[١].

المحفلة بضمِّ الميم وفتح الحاء المهملة وفتح الفاء.

قال الهروي رحمه الله: المُحَفَّلَةُ: الشاة، أو البقرة، أو الناقة، لا يحلبها صاحبها أيَّامًا؛ ليجتمع لبنُها في ضَرْعها؛ فإذا احتلبها المشتري حسبها غزيرةً، فزاد في ثمنها، فإذا حلَبَها بعد ذلك وجدَها ناقصةَ اللبنِ عَمَّا حلبها أيَّام تحفيلها[٢].

وقال صاحب «المحكم»: حَفَلَ اللبنُ في الضَّرْعِ يَحْفِلُ حَفْلًا وحُفُولًا، وتحفَّل، واحْتَفَلَ: اجتمع، وحَفله هو وحَفَّلَهُ[٣]، وضَرْع حافِل، والجمع: حُفَّل، وناقة حافِلة وحفول، وشاة حافل.

وقال الجوهري: التَّحفيل مِثْلُ التَّصْرية، وهو ألَّا تُحلَبَ الشاةُ أيَّامًا؛ ليجتمع اللبن في ضَرْعها للبيع، والشاةُ مُحَفَّلةٌ ومُصَرَّاةٌ.

وكذا قال الأزهري وغيرُهُ: المُحَفَّلَةُ معناها: المُصَرَّاة.

[و] قال غيره: هي مأخوذة من الاحتفال، وهو الاجتماع.

قال الإمام أبو سُليمان الخَطَّابي رضي الله عنه في حديث المُحَفَّلَة: ليس إسناده بذاك[٤]، وكذا قال الإمام البيهقي في «معرفة السنن والآثار»[٥]: هذه الرواية غير قويَّة: يعني: حديثَ ابن عُمَر في المُحَفَّلة.

فصل حقب: قال الهروي: الحاقِبُ: الذي احتاج إلى الخلاء، فلم يَتَبَرَّزْ، وحصر غائطه؛ شُبّه بالبعير الحَقِب الذي دنا الحَقَبُ[٦] من ثَيلِهِ[٧] فمنعه من أَنْ يبولَ[٨].

= ابنُ قُدَامَة: إنه متروك الظاهر بالاتفاق. وقال البيهقي: تفرَّد به جُميع بن عُمير. قال البخاري: فيه نظر، وانظر حرف الثاء فصل (ثلث)، وسيأتي الحديث في حرف الميم فصل (مثل).

(١) المهذَّب (٣/ ١٠٨)، وفيه «باب بيع المصراة».

(٢) الغريبين (٢/ ٤٦٦). (ل).

(٣) قوله: «وحَفَّله» ساقط من (ع، ف).

(٤) معالم السنن (٣/ ١١٦).

(٥) معرفة السنن والآثار (٤/ ٣٥٥).

(٦) (الحَقَبُ): الحِزام الذي يلي حَقْوَ البعير (الوسيط).

(٧) (الثِّيْلُ): وِعاءُ قضيب الجَمَلِ. وقيلَ: هو قضيبه (النهاية).

(٨) الغريبين (٢/ ٤٧٠). (ل).

فصل حقد: قولهم: حَقِدَ المَعْدِن، أي: امتنع خروجُ النَّيْلِ منه، وأصل الحقد: المنع.

تقول العربُ: حَقِدَ المَعْدِن: منع نَيْلَهُ، وحَقِدَتِ السماءُ: مَنَعَتْ قَطْرَها، وَحَقَد فلان على فلان: مَنَعَهُ بِرَّهُ ولُطْفَهُ.

فصل حقق: قولهم: يقول إذا رفع رأسه من الركوع: «أهْلَ الثَّنَاءِ والمَجْدِ، حَقُّ ما قالَ العبدُ، كُلُّنا لكَ عَبْدٌ» هكذا هو في كتب الفقه، والذي في «صحيح مسلم» و«سنن أبي داود» وسائر كتب الحديث: «أحقُّ ما قالَ العبد، وكلُّنا لكَ عَبْدٌ»[١] بإثبات ألف في «أحقّ» و«واوٍ» في «كُلُّنا»، وهذا هو الصواب، وتقديره: أحقُّ ما قال العبدُ، لا مانع لما أعطيت، إلى آخره. واعترض بينهما قوله: «وكُلُّنا لك عَبْدٌ» وهذا الاعتراض كثير في القرآن والسُّنَّة، و[في] كلام العرب، وقد جمعتُ جُملةً منه في آخر صفة الوضوء من «شرح المهذَّب».

ومنه قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ﴾ الآية [الروم: ١٧] [٧٤/ ب] اعترض قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الروم: ١٨] [وأمثاله كثيرة].

[و] قولهم: فلان أحقُّ بكذا وكذا، وصار المتحجِّر[٢] أحقَّ به، وأشباهه، وفي الحديث: «الأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِها»[٣].

قال الأزهري في «شرح ألفاظ المختصر»: لفظ (أَحَقّ) في كلام العرب له معنيان، أحدهما: استيعاب الحقّ كلّه، كقولك: فلانٌ أَحَقُّ بماله، أي: لا حَقَّ لأحَدٍ فيه غيره.

والثاني: على ترجيح الحَقِّ، وإنْ كان للآخَرِ فيه نصيب، كقولك: فلان أحسنُ وجهًا من فلان، لا تريد به نفي الحُسْنِ عن الأول، بل تريد الترجيحَ.

---

(١) أخرجه مسلم (٤٧٧)، وأبو داود (٨٤٧) من حديث أبي سعيد الخُدْرِي، وسيأتي طرف منه في حرف الميم فصل (مجد).

(٢) (المُتَحَجِّرُ): هو الذي يشرع في إحياء أرض الموات؛ مأخوذ من الحَجْرِ، وهو المنع (النظم المستعذب في شرح غريب المهذَّب: ١/ ٤٢٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٤٢١) من حديث عبد الله بن عباس. (الأَيِّمُ) يريد بالأَيِّم في هذا الحديث الثَّيِّبَ خاصةً. يُقال: تَأَيَّمتِ المرأة وآمَتْ: إذا أقامت لا تتزوَّج (النهاية).

قال: وهذا معنى قول النَّبيِّ ﷺ: «الأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِها مِنْ وَلِيِّها» أي: لا يُفْتَاتُ عليها[١]، فيزوِّجها بغير إذنها ولم يَرُم[٢] إبطالَ حَقِّ الوليِّ، فإنه هو الذي يَعْقِدُ عليها، وينظر لها[٣].

فصل حقل: في حديث جابر رضي الله عنه أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى عن المُحاقَلة[٤]، وفسَّره في الحديث في «المهذَّب»[٥]: أَنْ يبيع الرجلُ الزرعَ بمئة فَرَقٍ[٦] حِنطةً[٧].

فصل حقن: قال الهروي: الحاقِن للبول كالحاقب للغائط.

قال: قال[٨] شَمِر: الحقن والحاقِن الذي حَقَنَ بَوْلَهُ[٣].

فصل حكر: الاحْتِكار بكسر التاء.

قال الجوهري: احتكارُ الطعام: جمعُهُ وحبْسُه يُتَرَبَّصُ به الغلاء.

قال: وهو الحُكْرَةُ بالضَّمِّ.

---

(١) (لا يُفْتاتُ عليها): أي: لا يُفْعَلُ في شأنها شيء بغير إذنها. انظر النهاية (فتت، فوت).

(٢) في (ع، ف): «يرد».

(٣) انظر الزاهر ص (٢٠١). (ل)

(٤) أخرجه البخاري (٢٣٨١)، ومسلم (١٥٣٦/ ٨١).

(٥) المهذَّب (٣/ ٧٩).

(٦) (الفَرَقُ): بالتحريك: مكيال يسع ستَّة عشر رِطْلًا، وهي اثنا عشر مُدًّا، أو ثلاثة آصُع عند أهل الحجاز. وقيل: الفَرَقُ خمسة أقساطٍ، والقِسْطُ: نصف صاعٍ، فأما الفَرْقُ بالسكون: فمئة وعشرون رِطْلًا (النهاية)، وانظر جامع الأصول (٧/ ٧٥)، المعجم الاقتصادي الإسلامي ص (٣٣٨ ـ ٣٣٩).

(٧) المُحَاقلة مختلف فيها؛ قيل: هي اكتراء الأرض بالحنطة. هكذا جاء مفسَّرا في الحديث، وهو الذي يسمِّيه الزَّرَّاعون: المحارثة. وقيل: هي المزارعة على نصيب معلومٍ كالثلث والربع ونحوهما. وقيل: هي بيع الطعام في سنبله بالبُرِّ. وقيل: بيع الزرع قبل إدراكه، وإنما نُهي عنها؛ لأنها من المَكيل، ولا يجوز فيه إذا كانا من جنس واحد إلّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، ويدًا بيدٍ، وهذا مجهول لا يُدرى أيّهما أكثر (النهاية)، وانظر (المحاقلة) في المعجم الاقتصادي الإسلامي ص (٤١٠ ـ ٤١١).

(٨) كلمة: «قال» ليست في (ع، ف).

فصل حكك: قوله في «المهذَّب»[1] في باب طهارة البدن: لأن الإنسان لا يخلو من بَثْرَةٍ وحِكَّةٍ.

الحِكَّة بكسر الحاء: وهي الجَرَبُ، قاله الجوهري.

فصل حكم: قوله: نجاسة حُكْمية وعَيْنِيَّة.

فالحُكْمِية: هي التي لا يحسّ لها طعم ولا لون ولا ريح، والعينية نقيضُها.

فصل حلب: المَحْلَبُ المذكور في زكاة الخِلْطَةِ: هو بفتح الميم، وهو موضع الحَلْب.

وهذا لا[2] يشترط الاتحاد فيه في ثبوت الخِلْطَةِ بلا خلاف.

وأما المِحْلَبُ: بكسر الميم: فهو الإناء الذي يحلب فيه، وفي اشتراط الاتحاد فيه لثبوت الخِلْطَةِ وجهان: أصحُّهُما: لا يشترط. وكذا الوجهان في اشتراط اتحاد الحالب.

والأصحُّ: أنه لا يشترط أيضًا، وهذا الذي ذكرته هنا من النفائس المُغتنمة.

فصل حلقم: الحُلْقُوم بضمِّ الحاء والقاف.

قال الجوهري: هو الحَلْقُ، وقد أوضحه الشيخ أبو إسحاق في «المهذَّب»[3] فقال في باب الصيد والذبائح: الحلقوم: مجرى النَّفَس. والمريءُ: مَجْرَى الطعام، وقد ذكرت في «الروضة»[4] أن الحُلْقُوم مَجْرى النَّفَس خُرُوجًا ودخولًا، والمرِيء: مَجْرى الطعام والشراب، وهو تحت الحُلقوم.

ويُقال لهما مع الوَدَجَيْنِ: الأوداج.

فصل حلل: قوله في باب سَتْرِ العورة من «المهذَّب»[5]: وعن ابن مسعود؛ أنه رأى أعرابيًّا عليه شَمْلَةٌ قد ذَيَّلَها وهو يُصَلِّي قال: إن الذي يَجُرُّ ثَوْبَه مِنَ الخُيَلاءِ في

---

(١) المهذَّب (١/ ٢٠٩).

(٢) كلمة: «لا» ليست في (ع، ف)، والصواب إثباتها.

(٣) المهذَّب (٢/ ٨٨٥ ـ ٨٨٦).

(٤) في كتاب الضحايا ص (٤٣٧).

(٥) المهذَّب (١/ ٢٢٣).

الصَّلاةِ ليس مِنَ اللهِ ﷻ في حِلٍّ ولا حَرَامٍ. هكذا ذكره المصنِّف موقوفًا على ابن مسعود من قوله.

وذكر البَغَوي صاحب «التهذيب» في «شَرْح السُّنَّة»[١] أنَّ بعضهم وقفه على ابن مسعود، وبعضهم رفعه يعني[٢] إلى النبيِّ ﷺ[٣].

وقوله: «ليس من الله ﷻ في حِلٍّ ولا حرَام» معناه: أنه بعيد عن رضا الله ﷻ.

قال القَلْعي: معناه ليس من الله تعالى في شيء[٤].

قال الواحدي [الإمام] المفسِّر في قول الله ﷻ: ﴿فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨]: أي ليس من دين الله [في شيء] فحذف الدين؛ اكتفاءً بالمُضاف، والمعنى: أنه قد بَرِئَ من الله [٧٥/أ]، وفارقَ دينه[٥].

وقال بعضُ مَنْ شَرَحَ أحاديثَ «المهذَّب» في قول ابن مسعود: معناه: لا يؤمن بحلال الله تعالى وحَرَامه.

وقوله: ذَيَّلها: [جعل لها ذيلًا].

والشَّمْلَةُ والخُيَلاءُ تأتي في بابها[٦]، إن شاء الله تعالى.

وأما تسمية الزوج حَلِيلًا، والمرأة حَلِيْلَةً، فقيل: لأَنَّ كلَّ واحد منهما تَحِلُّ مباشَرَتُهُ لصاحبه.

وقيل: لأنهما يَحُلَّان بمكان واحد.

وقيل: لأن كلَّ واحد منهما يَحُلُّ إزارَ صاحبه.

وقيل: لأنه يحال صاحبه، أي: ينازله.

---

(١) شرح السنة (٢/ ٤٢٨) باب: السَّدْل في الصلاة.

(٢) كلمة: «يعني» ليست في (ع، ف).

(٣) أخرجه أبو داود (٦٣٧) من حديث عاصمٍ، عن أبي عثمان، عن ابن مسعود مرفوعًا بلفظ: «مَنْ أَسْبَلَ إزاره في صلاته خُيلاء، فليس من الله في حِلٍّ ولا حرامٍ» ورمز لحسنه السيوطي في الجامع الصغير (٨٣٩٩). قال أبو داود: «روى هذا جماعة عن عاصمٍ موقوفًا على ابن مسعود. منهم: حَمّاد بن سَلَمَةَ، وحمَّاد بن زيد، وأبو الأحوص، وأبو معاويةً».

(٤) اللفظ المستغرب من شواهد المهذب ص (٧٦). (ل).

(٥) التفسير البسيط (٥/ ١٦٩). (ل).

(٦) لم يذكرهما في حرف الشين ولا في حرف الخاء.

قوله في «المهذَّب»: وإن أدخل في إحليله مِسْبارًا(١).

الإحْليل: بكسر الهمزة واللام. قال: قال أهل اللغة: هو الثَّقْبُ الذي في رأس الذَّكَرِ، يخرج منه البولُ، وجمعه: أَحَاليل.

الحُلَّةُ: ثوبان عند جمهور أهل اللغة، لا يكون إلَّا ثَوْبَين، سُمِّيتْ به؛ لأن أحدهما يحلّ فوق الآخر.

وقيل: يُقال للثوب الواحد الجديد، قريب العهد: [حُلَّة؛ لأنه يُحَلُّ] من طَيِّه، حكاه عِيَاضٌ في «شَرح مسلم» في مناقب سعدِ بن مُعَاذ(٢).

فصل حلو: في حديث أبي مَسْعود البَدْري ﵁، أنَّ النَّبيَّ ﷺ نَهَى عن حُلْوان الكاهِن، وهو حديث صحيح متفق على صحته، أخرجه البخاري ومسلم في صحيحَيْهما(٣)، وهو بضمِّ الحاء وسكون اللام.

قال الإمام أبو سُليمانَ الخَطَّابي ﵀: حُلْوانُ الكاهن: هو ما يأخذه المُتَكَهِّنُ على(٤) كهانته، وهو مُحَرَّمٌ، وفعله باطل.

يُقال: حَلَوْتُ الرجلَ شيئًا، يعني: رَشَوْتُهُ.

قال: وحُلْوان العَرَّاف حرام كذلك.

وذكر الفرقَ بين الكاهِن والعَرَّاف(٥)، وهو مذكور في حرف الكاف.

قال: قال ابن الأعرابي: ويُقال لحُلْوان الكاهن: الشَّنَع(٦) والصِّهْميم.

قال الهَرَويّ: الحُلْوانُ: ما يُعْطَاهُ الكاهن على كهانته. يُقال: حَلَوْتُهُ أحْلُوهُ حُلْوانًا.

---

(١) المهذَّب (١/ ٩٦). (ل).

(٢) إكمال المعالم (٧/ ٤٩٧). (ل).

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٣٧) وأطرافه، ومسلم (١٥٦٧)، وسيأتي في حرف الكاف فصل (كهن).

(٤) في (ح): «عن».

(٥) معالم السنن (٣/ ١٠٤).

(٦) في (ع، ف): «الشيع»، والمثبت من (ح)، موافق لما في معالم السنن (٣/ ١٠٤)، شرح صحيح مسلم للمصنِّف (١٠/ ٢٣١).

قال: وقال بعضهم: أصله[١] من الحَلاوَةِ؛ شبّه بالشيء الحُلْو، يُقال: حَلَوْتُ فلانًا: إذا أَطْعَمْتَهُ الحَلْواء، كما يقول: عَسَلْتُهُ وتَمْرتُهُ[٢].

قال أبو عُبيد[٣]: ويطلق الحُلْوانُ أيضًا على غير هذا، وهو أن يأخذ الرجل[٤] مَهْر ابنته لنفسه، وذلك عيب عند النساء[٥].

قالت امرأة تمدح زوجها [الرجز]:

لا يَأْخُذُ الحُلْوانَ عَنْ[٦] بَنَاتِنَا[٧]

فصل حمد: الحمد: هو الثناء على المحمود بجميل صفاته وأفعاله.

والشكر: الثناء عليه بإنعامه على الشاكر، ونقيضُ الحمد: الذَّمُّ، ونقيضُ الشكرِ: الكفرُ، والحمد أَعَمُّ.

ويُقال: حَمِدَهُ بكسر الميم يَحْمَدُهُ بفتحها.

وفي الحديث الحَسَنِ في «سُنَن أبي داود» وابن ماجهْ و«مسند أبي عَوانة»[٨]

---

(١) في (ع، ف): «أحيله».

(٢) الغريبين (٢/ ٤٨٩). (ل).

(٣) غريب الحديث (١/ ٥٢).

(٤) في المصدر السابق واللسان زيادة: «من».

(٥) في غريب أبي عُبيد (١/ ٥٢) واللسان (حلا): «وذلك عارٌ عند العرب».

(٦) هكذا في النسخ الخطية باتفاق، وهكذا هو في شرح صحيح مسلم للمصنِّف: (١٠/ ٢٣١): «عن»، والذي في غريب أبي عُبيد (١/ ٥٢)، ومقاييس اللغة لابن فارس (٢/ ٩٥)، والصحاح، واللسان: «من». (ل).

(٧) اللسان (حلا)، وجاء في تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص (١٢٠)، ومقاييس اللغة (٢/ ٩٥): «بَنَاتِيَا» بدل «بناتنا».

(٨) أخرجه أبو داود (٤٨٤٠)، وابن ماجهْ (١٨٩٤)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٤٩٤)، وغيرهم.
وصحَّحه ابن حِبّان (٥٧٨، ١٩٩٣) موارد، والحاكم في المستدرك (١/ ٢٣١)، وحسَّنه ابن الصلاح، والنووي في رياض الصالحين (١٤٥٤)، وفي الأذكار (٣٤٨) كلاهما بتحقيقي، والعراقي، وابن حجر وغيرهم.

المُخَرَّج على «صحيح[١] مسلم» عن أبي هُريرة أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُبْدَأُ فيه بالحمد لله [فهو] أَقْطَعُ».

وفي رواية: «كُلُّ كلامٍ لا يُبْدَأُ فيه بالحمد لله فهو أَجْذَمُ».

وفي رواية: «بِبِسْمِ[٢] الله الرحمن الرحيم»[٣] وقد أوضحت رواياتِهِ وطرقه ومعناه في «شرح المهذَّب»[٤].

ولهذا الحديث بدأ العلماء [في] أوائل كتبهم بالحمد لله.

ومعنى أقطع: ناقصٌ قليلُ البركة، وأجْذَم بمعناه، وهو بالجيم وذال معجمة.

قال الإمام الواحدي: الألف واللام في الحمد يحتمل كونها للجنس، أي: جميع المحامد لله تعالى؛ لأنه الموصوف بصفات الكمال في نُعوته وأفعاله الحميدة.

ويحتمل كونها للعهد، أي: الحمد لله الذي حمد به نفسه[٥] وحمدته أولياؤه.

واللام في (لله) لام الإضافة، ولها معنيان: الملك والاختصاص[٦].

قال ابن فارس[٧]: سُمِّيَ نَبيُّنا ﷺ مُحمَّدًا؛ لكثرة خصاله المحمودة، يعني: ألهم الله تعالى أهله تسميته بذلك، لما علم من خِصَاله [٧٥/ ب] الحميدة[٨].

قال أهل اللغة: رجل محمَّدٌ ومحمودٌ، أي: كثير الخصال المحمودة.

وأنشد الجوهري وغيرُهُ [الطويل]:

إليكَ ـ أَبَيْتَ اللَّعْنَ ـ كان كَلالُها   إلى المَاجِدِ القَرْمِ الجَوَادِ المُحَمَّدِ[٩]

(١) في (ع، ف): «شرط» بدل «صحيح».
(٢) في (ع، ف): «بسم» بدل «ببسم».
(٣) أورد المصنِّف هذه الروايات في الأذكار برقم (٣٤٨) بتحقيقي، وقال: «روّينا هذه الألفاظ كُلَّها في كتاب «الأربعين» للحافظ عبد القادر الرُّهَاوي، وهو حديث حسن، وقد رُوِي موصولًا كما ذكرنا، وروي مُرْسلًا، ورواية الموصول جيِّدة الإسناد. . . .».
(٤) المجموع (١/ ٧٣). (ل).
(٥) في (ح): «الذي حمدتُهُ نفسي» بدل «حمد به نفسه».
(٦) التفسير البسيط (١/ ٤٨٢) وفيه: الملك والاستحقاق. (ل).
(٧) مقاييس اللغة (٢/ ١٠٠).
(٨) في (ح): «الجميلة».
(٩) ديوان الأعشى (١٣٢)، مقاييس اللغة (حمد)، الصحاح، اللسان، تاج العروس (حمد).

القَرْمُ: السَّيِّدُ.

فصل حمر: في الحديث المتفق على ضعفه في أول «المهذَّب»[١] أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال لعائشة: «يا حُميراءُ! لا تفعلي هذا، فإنه يُورِثُ البَرَصَ»[٢].

قال المتكلمون على هذا الحديث من الطوائف: المرادُ بالحُميراء ـ هنا ـ البيضاء.

قال أهل اللغة: تقول العرب لشديد البياض: أحمر، ومنه الحديث عن رسول الله ﷺ: «بُعِثْتُ إلى الأسْوَدِ والأَحْمرِ»[٣].

والمراد بالأحمر: العجم، وهم بِيْضٌ.

وقيل: المراد بهم الجِنّ[٤].

والتصغير في الحُميراء هنا تصغير تحبيب، كقولهم: يا بُنَيَّ! ويا أُخَيَّ!.

قولهم: وحِمَار قَبَّان: هُوَ دُوَيْبَّةٌ تشبه الخُنْفُساءَ، تحمل العَذِرَةَ ونحوَها.

قوله في «الوسيط» في استيفاء القصاص: له القِصَاصُ في حَمارَّةِ القيظ[٥]. هي[٦] بفتح الحاء المهملة وتخفيف الميم وتشديد الراء، وهي[٧] شِدَّةُ حَرِّهِ.

---

(١) المهذَّب (١/ ٤٠).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٦ ـ ٧) من حديث عائشة، وقال: «لا يصحّ». وقال الحوت البيروتي في أَسنى المطالب (ص ٢٧٨): قال مُلّا عليّ القاري: كلّ حديث فيه ذكر الحُميراء لم يصِحَّ، نحو: يا حُميراءُ! لا تأكلي الطين، فإنه يورث كذا، ويا حُميراءُ لا تغتسلي بالماء المُشَمَّسِ؛ فإنه يورث البَرَصَ، ونحو: خذوا شطر دينكم عن هذه الحُميراء. وإن نُوزع في بعض أحاديث جاء فيها ذِكْرُ الحُميراء»، وانظر الفتح (٢/ ٤٤٤).

(٣) أخرجه مسلم (٥٢١) من حديث جابر بن عبد الله.

(٤) قال المصنِّف في شرح صحيح مسلم (٥/ ٥): «قيل: المراد بالأحمر البيض من العجم وغيرهم، وبالأسود: العرب؛ لغلبة السُّمرة فيهم، وغيرهم من السودان. وقيل: المرادُ بالأسود: السودان، وبالأحمر مَنْ عَداهم من العرب وغيرهم. وقيل: الأحمرُ: الإنْسُ، والأسود: الجِنُّ، والجميع صحيح فقد بُعِث إلى جميعهم»، وانظر الفتح (١/ ٤٣٩)، النهاية (حمر).

(٥) الوسيط (٦/ ٣٠٧)، وفيه: «حرارة القيظ» بدل «حَمَارَّة القيظ».

(٦) في (ع، ف): «هو».

(٧) في (ع، ف): «وهو».

قال الجوهري: وربما خففت الراء في الشعر؛ للضرورة.

قال: والجمع: حَمَارٌّ.

فصل حمص: الحِمَّصُ: هو الحَبُّ المعروف، هو بكسر الحاء بلا خلاف، وفي الميم لغتان: الفتح والكسر: الكوفيُّون بالفتح، والبصريُّون بالكسر.

فصل حمق: نَصَّ الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى على أنه يجزئ عِتْقُ الأحمقِ في كَفَّارة الظِّهار وغيره، فيحتاج إلى ضبطه، وقد ذكرته في أواخر باب تعليق الطلاق من «الروضة»(١) فيما إذا قالت له زوجته: أنتَ أحمق، فقال: إنْ كنتُ أحمقَ، فأنتِ طالق.

واختلفت عبارات(٢) الأصحاب في ضبطه، وذكروه في باب كفارة الظِّهار.

ففي «المهذَّب»(٣) و«التهذيب»(٤): أنه مَن يفعل الشيء في غير موضعه مع علمه بقبحه.

وفي «التتمَّة»(٥) و«البيان»(٦): أنه مَن يفعل ما يضرُّه مع علمه بقبحه.

وفي «الحاوي»(٧): أنه الذي يضع كلامه في غير موضعه، فيأتي بالحسن في موضع القبيح وعكسه.

وقال أبو العباس الرُّوْياني ـ من أصحابنا: الأحمق: مَنْ نقصت مرتبة أموره وأحواله عن مراتب أمثاله نقصًا بَيِّنًا، بلا مَرَضٍ ولا سَبَبٍ.

[و] قال أبو عُمَرَ الزاهدُ في «شرح الفصيح»: سُئل أبو العباس ثَعْلَبٌ عن الأحمق، فقال: هو الكاسد العقل الذي(٨) لا ينتفع بعقله.

---

(١) الروضة ص (١٤٢٣)، وانظر ص (١٤٦٦).

(٢) في (ع، ف): «عبارة».

(٣) المهذَّب (٤/ ٤٢٥).

(٤) التهذيب (٦/ ١٧٠). (ل).

(٥) (التتمة) للإمام أبي سَعْدٍ المُتَوَلِّي.

(٦) البيان (١٠/ ٣٧٠). (ل). ومؤلفه تقدَّمت ترجمته برقم (٩١٣).

(٧) (الحاوي) للماوردي، تقدَّمت ترجمته برقم (٩١٧)، وكلامه في الحاوي (١٠/ ٤٩٣).

(٨) كلمة «الذي» ليست في (ع، ف).

قال ابن الأعرابي: انحمقت السُّوق: إذا كسدت[(١)] .

قال الجوهري: الحُمْقُ والحُمُقُ: قِلَّةُ العقل، وقد حَمُقَ الرجل بالضَّمِّ حماقة، فهو أَحْمَقُ.

ويُقال أيضًا: حَمِقَ بالكسر يحْمَقُ حُمقًا مثل غَنِم يَغْنَمُ غُنْمًا، فهو حَمِقٌ، وامرأة حَمْقَاءُ، وقوم ونسْوَةٌ حُمُقٌ، وحَمْقى، وحَمَاقَى.

وحَمُقَت السُّوق[(٢)] بالضَّمِّ: كَسَدَتْ.

وأحْمَقَتِ المرأةُ: جاءت بولد أحمقَ، فهي مُحْمِقٌ، ومُحْمَقَةٌ، فإن كان [من] عادتها أن تلد الحمقى فهي مِحْمَاقٌ.

ويُقال: أحْمَقْتُ الرجلَ، إذا وجَدْتَهُ أحْمَقَ.

وحَمَّقْتُهُ: نَسَبْتَهُ إلى الحُمُقِ.

وحامَقْتُهُ: ساعَدْتَهُ على حُمْقِهِ.

واستحمقْتُهُ: عَدَدْتُه أَحْمَقَ.

وتحامق: تكَلَّفَ الحَمَاقَة.

وانْحَمَقَتِ السوقُ[(٣)]: كَسَدَتْ.

وانْحَمَقَ الثوبُ: أَخْلَقَ.

فصل حمم: قول الله ﷻ: ﴿حمٓ﴾[(٤)] جاء ذكره في «المهذَّب»[(٥)] في سجود التلاوة.

وقال الأزهري: قال بعضهم: معناهُ: قُضيَ ما هو كائن.

وذكر الماورْدِيُّ فيه خمسة[(٦)] تأويلاتٍ أحدها: أنه اسم [٧٦/أ] من أسماء الله

---

(١) نقله ابن عبر البر في بهجة المجالس ص (١١٧). (ل).

(٢) في (ع، ف): «النُّوق»، وهو تحريف.

(٣) في (ع، ف): «النُّوق»، وهو تحريف.

(٤) تكررت في القرآن الكريم سبع مرات، انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص (٢١٧) لعبد الباقي.

(٥) المهذب (١/ ٢٨٥). (ل).

(٦) هكذا في (ب)، وفي (ع، ف، م): «خمس»، وانظر تفسير الماوردي (٥/ ١٤١).

تعالى[١]، أقسم به، قاله ابن عباس، رضي الله عنهما.

والثاني: أنه اسمٌ من أسماء القرآن، قاله قتادة.

والثالث: أنها حروف مُقَطَّعة من أسماء الله تعالى الذي هو: الرحمن.

الرابع: هو مُحَمَّدٌ، قاله جعفر بن محمد.

والخامس: هو فواتح السور. قاله مجاهد، والله أعلم.

وذكر في باب العاقلة[٢] من «المهذب»[٣] أبيات الشعر، وفيها:

يُنَاشِدُني حم ....

قيل معناه: القران؛ أي: يستجيرُ مني بالقرآن.

وفي الحديث: «شِعَارُكُمْ حم لا يُنْصَرُون»[٤].

قال الأزهريُّ: سئل أبو العباس[٥] عن قوله «حم لا يُنْصَرُون»؟ فقال: معناه والله، لا ينصرون، الكلامُ خَبَرٌ ليس بدعاء، رأيته في فصل (م ح)[٦].

وقال أبو سليمان الخطابي في «معالم السنن» في كتاب الجهاد عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثَعْلَب قال: معناه الخبر، ولو الدعاء لكان مجزومًا، أي: لا يُنصروا، وإنما هو إخْبارٌ، كأنه قال: والله، لا يُنصرون[٧].

---

(١) (حم) ليس بمذكور في أسماء الله المعدودة. انظر النظم المستعذب (٢/ ٢١٩).

(٢) بل في كتاب قتال أهل البغي، انظر المهذب (٥/ ١٩٦).

(٣) في (ع، ف): «... العاقلة في المهذب أبياتاً من الشعر فيها».

(٤) أخرجه أبو داود (٢٥٩٧)، والترمذي (١٦٨٢)، وأحمد (٤/ ٦٥) و(٥/ ٣٧٧) من حديث المُهَلّب بن أبي صُفْرَةَ، عمَّنْ سمع النبي ﷺ. وأورده الحافظ ابن كثير (٤/ ٦٩) في أول تفسير سورة (غافر). وقال: «وهذا إسناد صحيح»، وانظر جامع الأصول (٢/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥)، مسند أحمد (٤/ ٢٨٩).

(٥) (أبو العباس): هو ثَعْلَب: أحمد بن يحيى.

(٦) في (ع، ف): «فصل م ح» وفي (ح، م): «فصل مح»، والمثبت من تهذيب اللغة حيث نقل المصنِّف.

(٧) قال الحافظ ابن كثير في تفسير سورة غافر (٤/ ٦٩): «واختار أبو عُبَيْدٍ أَنْ يُرْوى: فقولوا: حم، لا يُنْصَروا، أي: إِنْ قلتم ذلك لا يُنْصَروا. جعله جزاءً لقوله: فقولوا». وانظر النهاية (حمم).

وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: ﴿حمٓ﴾ اسم من أسماء الله تعالى(١).

قوله ﷺ: «لا يَبُولَنَّ أَحدُكُم في مُسْتَحَمِّه ثمَّ يغتسلُ فيه؛ فإنَّ عامَّة الوسواسِ منه»(٢). ذكره في المهذب، هو بضم الميم وفتح الحاء، أخرجه أبو داود في «سننه» والترمذي في «جامعه» وغيرهما. قال الترمذي: هو حديث غريب.

قال الخطابي رحمه الله: المُسْتَحَمُّ: المُغْتَسَلُ، سُمي باسم الحميم، وهو الماء الحار الذي يغتسل به.

قال: وإنما ينهى عن ذلك إذا لم يكن المكان جَددًا(٣)، صُلْباً، أو مُبَلَّطًا(٤) أو لم يكن له مَسْلَكٌ ينفذ فيه البول، ويسيل فيه الماء، فيتوهم المغتسلُ؛ أنه أصابه شيء من قَطْرِهِ، وَرَشَاشِهِ، فيورثه الوَسْواسَ(٥).

وقال أبو عيسى الترمذي: قد كره قوم من أهل العلم البولَ في المُغتسل، ورخَّصَ فيه اخرون، منهم ابنُ سيرين فقيل له: إنه يقال: إنَّ عامة الوسواس منه؟ فقال: ربُّنا الله، لا نشرك به شيئًا(٦).

والحُمَمَةُ المذكورة في باب الاستطابة: بضمِّ الحاء وفتح الميمين وتخفيفهما.

قال الأزهري: قال الليث: الحُمَمُ: الفَحْمُ البارد، الواحدة: حُمَمَةٌ.

قوله في «المهذَّب»(٧): روى ابن مسعود رضي الله عنه أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى عن الاستنجاء بالحُمَمَةِ. هذا بعض حديث أخرجه أبو داود في «سننه»(٨)، ولفظه: عن

---

(١) معالم السنن (٢/ ٢٥٨). (ل).

(٢) سبق تخريجه في ترجمة عبد الله بن مغفَّل رقم (٣٣٤). (الوَسْوَاس): ما يحصل في النفس من الأحاديث والأفكار التي تزعجه، ولا تدعه يستقر على حال (جامع الأصول: ٧/ ١١٨).

(٣) في (ع، ف): «جلداً»، والمثبت من (ح، م) موافق لما في معالم السنن (١/ ٢٢).

(٤) قوله: «أو مبلطاً» ليس في (م)، ولا في مطبوع معالم السنن (١/ ٢٢).

(٥) معالم السنن (١/ ٢٢).

(٦) الجامع الصحيح عقب الحديث (٢١).

(٧) المهذَّب (١/ ١١٣).

(٨) أخرجه أبو داود (٣٩)، والدارقطني (١/ ٥٥ ـ ٥٦)، والبيهقي (١/ ١١٠)، والبغوي في شرح السنَّة (١٨٠)، ولم يضعفه أبو داود، بينما ضعفه الدار قطني والبيهقي، وانظر جامع الأصول (٧/ ١٤٥ ـ ١٤٦).

ابن مسعود رضي الله عنه قال: «قَدِمَ وَفْدُ الجِنِّ على رسول الله ﷺ فقالوا: يا محمدُ! اِنْهَ أُمَّتَك أَنْ يَسْتَنْجُوا بِعَظْمٍ، أو رَوْثَةٍ، أو حُمَمَةٍ، فإنَّ الله تعالى جَعَلَ لنا فيها رِزْقًا، قال: فنهى النبيُّ ﷺ[(١)]».

فالحُمَمَةُ بضمِّ الحاء وفتح الميمين، وتخفيفهما.

قال الإمام أبو سُليمان الخطَّابي رحمه الله: الحُمَمُ: الفَحْمُ، وما أحرق من الخشب [٧٦/ ب] والعظام ونحوهما.

والاستنجاء به مَنْهِيٌّ عنه؛ لأنه جُعِلَ رزقًا للجنِّ، فلا يجوز إفسادُهُ عليهم.

قال: وفيه أيضًا أنه إذا مَسَّ ذلك المكان، وناله أدنى غَمْز وضغط تفتَّت؛ لرخاوته فعلق به شيء منه متلوثًا بما يلقاه من تلك النجاسة.

قال: وفي معناه الاستنجاء بالتراب وفُتات المَدَرِ ونحوهما[(٢)].

وذكر البغوي رحمه الله في «شرح السنة»[(٣)] هذا الحديث، ثم قال: فقد قيل: كُلُّها طعامُ الجِنِّ، والاستنجاء بها[(٤)] منهيٌّ عنه.

وقيل: المراد منها العظم المحترق، والله تعالى أعلم.

والحَمَامُ: الطير المعروف.

قال أهل اللغة: الحمام عند العرب ذَوَاتُ الأَطْواق، نحو الفَواخِتِ[(٥)] والقَمَارِيِّ[(٦)] والقَطا، والوَرَاشِين[(٧)] وأشباهها[(٨)].

---

(١) في سنن أبي داود (٣٩) زيادة: «عن ذلك»، وهي ليست عند البغوي مع أنه أخرجه من طريق أبي داود.

(٢) معالم السنن (١/ ٢٧).

(٣) شرح السنة رقم (١٨٠).

(٤) كلمة: «بها» ساقطة من (ع، ف)، وانظر شرح السنة (١/ ٣٦٦).

(٥) (الفَاختة): ضرْبٌ من الحمام المُطوَّق إذا مشى توسَّعَ في مَشْيِهِ، وباعد بين جناحَيْهِ وإِبْطَيْهِ وتمايل (الوسيط).

(٦) (القَمَاريّ): جمع القُمْرية: ضرب من الحمام المطوَّق حسَنُ الصوت (الوسيط).

(٧) (الوَرَاشين): جمع الوَرَشان: طائر من الفصيلة الحمامية، أكبر قليلًا من الحمامة المعروفة، يستوطن أوربة، ويهاجر في جماعات إلى العراق والشام، ولكنها لا تمرّ بمصر (الوسيط).

(٨) أورد الأزهري في تهذيب اللغة ـ في فصل الحاء والميم ـ من طريق الربيع، عن الشافعي أنه =

قالوا: والحَمَامةُ تقع على الذَّكر والأنثْى.

وجمع الحمامة: حَمَامٌ وحَمَامَاتْ وحَمائم، وقد ذكره في «الوسيط»[١] مجموعًا في كتاب الوَقْفِ في قوله: وإن وَقَفَ على حَمَاماتِ مكةَ، والله أعلم.

فصل حنا: الحِنَّاءَ[٢] الذي يُخْضَبُ به معروف، وهو بكسر الحاء وتشديد النون وبالمدِّ، وأصله الهمز.

ويُقال: حَنَّأْتُ لحيتَهُ تَحْنِئَةً وتَحْنِيئًا، إذا خَضَبْتَها.

والحِنَّاء: جمع الحِنَّاءة، كذا قاله ابنُ وَلَّادٍ[٣] في «المقصور والممدود» له.

وقال الجوهري: الحِنَّاءَةَ: أخصُّ من الحِنَّاءِ.

فصل حنت: الحَانُوتُ معروفٌ، يُذَكَّرُ ويؤنث، لغتان، وهو الدُّكَّان.

قال الجوهري: الحانوت معروف، يذكر ويؤنث [لغتان]، وأصله: حانُوَةٌ، مِثْلُ: تَرْقُوَةٌ، فلما سُكِّنَتْ الواو انقلبت هاءُ التأنيث تاءً، وجمعها حَوَانيت؛ لأن الرابع منه حرف لِيْنٍ، وإنما يرد الاسم الذي جاوزَ أربعةَ أحرف إلى الرباعي ـ في الجمع والتصغير ـ إذا لم يكن الرابعُ منه أحد حروف المدِّ واللِّين[٤]. هذا كلام الجوهري، وذكر هذا الحرف في فصل (حين) لأنه أصله، وإنما ذكرته أنا هنا؛ لأن المتفقِّهين وأكثرَ مَنْ يطالع هذا الكتاب لا يعرفون له مظنَّةً غير هذا الفصل، فأردت

= قال: كُلُّ ما عَبَّ وهَدَرَ فهو حمامٌ، ويدخل فيه القَمارِيُّ، والدَّبَاسيُّ، والفَواخِتُ، سواء كان مطوّقة أو غير مطوّقة، آلِفةً أو وحشيةً.

قال الأزهري: قلتُ: جعل الشافعي اسم الحمامِ واقعًا على ما عَبَّ وهَدَرَ، لا على ما كان ذا طَوْقٍ، فيدخل فيها الوُرْقُ الأهلِيَّة، والمطوَّقة الوحشية، ومعنى عَبَّ، أي: شرب نَفَسًا نَفَسًا حتى يَرْوى، ولم ينقر الماء نَقْرًا، كما يفعله سائر الطير، والهدير: صوت الحمام كلّه.

(١) الوسيط (٤/ ٢٥٦).

(٢) (الحِنَّاء): شجرٌ وَرقُهُ كوَرَقِ الرُّمَّانِ، وعيدانه كعيدانه، له زهر أبيض كالعناقيد، يتخذ من ورقه خِضاب أحمر (الوسيط).

(٣) هو: محمد بن الوليد بن وَلَّاد التميمي، أبو الحُسين، نحوي، ولد في مصر سنة (٢٤٨هـ). ومات بها سنة (٢٩٨) هـ. صَنَّف «المقصور والمدود» مطبوع، و«المنمق» في النحو (الأعلام: ٧/ ١٣٣ باختصار).

(٤) في (ع، ف): «حرف لين» بدل «أحد حروف المدّ واللّين».

التسهيل عليهم كما سبق التزامه في الخطبة، وقد نبَّهتُ على أصله فحصل الجمع بين الغرضين.

وأما قوله في «الوجيز»[١] في أول الباب الثالث من كتاب الإجارة: استأجر دُكَّانًا أو حَانوتًا، فهو مما أنكر عليه، وصوابه: حذف أحدِهما؛ فإن الدكانَ هو الحانوتُ، كذا قاله الجوهري وغيرُهُ، وسيأتي بيانه في حرف الدال، إنْ شاء الله تعالى، وقد سبق بإنكاره الإمام الرافعي[٢].

فصل حنط: الحَنُوطُ المذكورُ في طِيْب الميت، هو بفتح الحاء وضمِّ النون، ويُقال: الحِنَاطُ بكسر الحاء.

قال الأزهري: يدخل في الحَنُوطِ الكافورُ[٣]، وذَرِيْرَةُ القَصَب، والصَّنْدَل[٤] الأحمر والأبيض[٥].

قال غيره: الحَنُوطُ: كُلُّ شيء خُلِطَ من الطِّيْب للميت خاصةً، وقد حَنَّطْتُ الميتَ تحنيطًا، وتَحَنَّطَ الرجلُ بالحَنُوط: إذا استعمله مُتَأَهِّبًا للموت.

وكان هذا عادةً لجماعة من الصحابة ﵃ في الغزوات.

والحِنْطَةُ بكسر الحاء: البُرُّ والقَمْحُ.

قال الجوهري: جمعها: حِنَطٌ.

فصل حنك: قوله في «المهذَّب»[٦] في باب[٧] العقيقة: يُسْتَحبُّ أن يُحَنَّكَ المولودُ بالتمر.

---

(١) الوجيز (١/ ٤١٣). (ل).
(٢) في (ع، ف): «إنكارهُ للإمام الشافعي».
(٣) (الكافُور): شجر من الفصيلة الغاريَّة، يتخذ منه مادة شفافة، بلورية الشكل، يميل لونها إلى البياض، رائحتها عِطْرية، وطعمُها مُرٌّ، وهي المعروفة بالكافور، وهو أصناف كثيرة (الوسيط).
(٤) (الصَّنْدَلُ): شَجَرٌ خَشَبُهُ طيِّب الرائحة، يظهر طِيْبُهُ بالدَّلْكِ، أو الإحراق، ولِخَشَبِهِ ألوان مختلفة حُمْرٌ وبيضٌ وصُفْرٌ (الوسيط).
(٥) الزاهر (٩١). (ل).
(٦) المهذَّب (٢/ ٨٤٤).
(٧) كلمة: «باب» ليست في (ع، ف).

واستدلَّ بحديث أنس رضي الله عنه في ذلك، وهو حديث صحيح[١].

قال صاحبُ «المَطالع»: التحنيك: هو أَنْ يمضغَ التمرة ويجعلها في في الصبيّ [٧٧/أ] ويحكّ[٢] بها في[٣] حنكه بِسَبَّابَتِه حتى تتحلَّلَ في حَلْقِهِ.

والحَنَكُ: أعلى داخل الفم، والله تعالى أعلم[٤].

قال الهروي: يُقال: حَنَكه وحَنَّكَهُ، يعني بتخفيف النون وتشديدها[٥].

فصل حوذ: في الحديث: «مَامِنْ ثلاثَةٍ في قَرْيَةٍ أو بَدْوٍ، لا تُقَامُ فيهمُ الجماعةُ[٦]، إلَّا قَد اسْتَحْوَذَ عليهمُ الشَّيطان»[٧] ذكره في باب صلاة الجماعة من «المهذَّب»[٨].

[و] معنى اسْتَحْوَذَ: استولى، وغَلَبَ، وتمكَّن منهم.

فصل حول: قال صاحب «المحكم»[٩]: الحَوْلُ: سَنَةٌ بأسرها، والجمع: أحْوال، وحُوُول، وحُؤُول[١٠].

وحال الحَوْلُ حَوْلًا: تَمَّ.

وأحاله اللهُ علينا: أَتَمَّهُ.

---

(١) أخرجه مسلم (٢١٤٤/ ٢٢) ولفظه: «عن أنس بن مالك، قال: ذهبتُ بعبد الله بن أبي طلحة الأنصاري إلى رسول الله ﷺ حين وُلِدَ، ورَسُولُ اللهِ في عَبَاءَةٍ يَهْنَأُ بعيرًا له. فقال: «هل معكَ تمرٌ؟» فقلتُ: نعم، فناولته تَمَراتٍ، فألقاهُنَّ في فيه، فلاكَهُنَّ، ثم فَغَر فا الصبيّ فَمَجَّهُ في فيهِ. فجعل الصبيُّ يتلمَّظُهُ. فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «حُبُّ الأنصارِ التَمرُ»، وسمَّاه عبدَ الله. وانظر تحفة المودود ص (٢٥ ـ ٢٦) بتحقيقي.

(٢) في (ح): «ويحنك».

(٣) كلمة «في» من (ب)، وليست في (ع، ف، م).

(٤) انظر مطالع الأنوار (٢/ ٣١٥- ٣١٦). (ل).

(٥) الغريبين (٢/ ٥٠٣).

(٦) هكذا باتفاق الأصول الخطية: «الجماعة»، وهو موافق لما في فتح العزيز (٤/ ٢٨٥)، والذي في «المهذب» (١/ ٣٠٩) ومصادر التخريج «الصلاة»، وهو لفظ الحديث.

(٧) تقدَّم تخريجه في حرف الباء فصل (بدا)، وسيأتي في حرف القاف فصل (قصى).

(٨) المهذَّب (١/ ٣٠٩).

(٩) المحكم (٤/ ٧٠٤).

(١٠) كلمة: «وحُؤول» ساقطة من (ع، ف).

وحال عليه الحَوْلُ حَوْلًا وَحُؤُولًا : أتى .

وأحالَ الشيء واحتالَ: أتى عليه حَوْلٌ كامِلٌ .

وأَحْوَلَ الصبيُّ : أتى عليه حَوْلٌ من مَوْلِدِه .

وأحال الحولَ : بلغه .

والحَوْلُ، والحَيْلُ، والحِوَلُ[١]، والحِيْلَةُ، والحَوِيْلُ، والمَحالةُ، والاحْتِيالُ، والتحوُّل، والتحيُّل: كُلُّ ذلك: الحِذْق، وجَوْدَةُ النظر، والقدرةُ على دِقَّةِ التصرُّف.

ورجل حُوَلٌ وحُوَلَةٌ وحُوَّلٌ، وحَوَالِيٌّ وحُوَالِيٌّ، وحَوَلْوَلٌ: شديدُ الاحتيال.

وما أَحْوَله وأَحْيَله، وهو أَحْوَل منك وأَحْيَلُ.

ولا مَحَالة من ذلك، أي: لا بُدَّ.

والمُحَال من الكلام: ما عُدِلَ به عن وجهه.

وحَوَّله: جَعَلَهُ مُحالًا.

وأحال: أتى بِمُحَالٍ.

ورجل مِحْوالٌ: كثير مُحَالِ[٢] الكلام.

وكلام مستحيل: مُحَالٌ.

وحاول الشيءَ مُحاولةً وحِوَالًا: رَامَهُ. وكُلُّ ما حجز بين شيئين فقد حال بينهما حَوْلًا، واسم ذلك الشيء: الحِوَالُ.

وتحوَّلَ عن الشيء: زالَ عنه إلى غيره.

وحَوَّلَه إليه: أزالَهُ، والاسم الحِوَلُ والحَوِيل، وفي التنزيل ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨].

وحال الشيءُ حَوْلًا وحُؤُولًا: تحوَّل[٣].

قوله: لا حَوْلَ ولا قوَّةَ إلَّا بالله، قال الهروي[٤]: قال أبو الهيثم: الحَوْلُ:

---

(١) كلمة: «والحِوَل» ساقطة من (ع، ف).

(٢) كلمة: «محال» ساقطه من (ع، ف)، وهي في المحكم (٦/ ٤).

(٣) في (ع، ف): «يحول»، والمثبت من (ح، م)، والمحكم (٤/ ٧).

(٤) الغريبين (٢/ ٥١٤).

الحركة، يُقال: حال[١] الشخصُ: إذا [م/٣] تحرك، ويُقال: اسْتَحَلْتُ[٢] هذا الشخصَ أي: أَنْظُرُ: أيَتَحرَّكُ[٣] أم لا؟ وكأَن القائل يقول: لا حركة[٤] ولا استطاعة إلَّا بمشيئة الله تعالى[٥].

وكذا قاله أبو عُمر في «الشرح»[٦] عن أبي العباس.

قال: معناه: لا حَوْلَ في دَفْع شَرٍّ، ولا قوَّة في دَركِ خير إلَّا بالله.

وقيل: لا حَوْلَ عن معصية الله تعالى إلَّا بعصمته، ولا قوَّة على طاعة الله إلَّا بعونه.

ويحكى هذا عن عبد الله بن مسعود[٧] رضي الله عنه.

ويُقال في التعبير عن قولهم: لا حول ولا قوَّةَ إلَّا بالله: الحَوْقَلَة، بفتح الحاء وإسكان الواو وبعدها قاف ثم لام، كذا قالها الأزهري في «التهذيب» والأكثرونَ من العلماء.

وقال الجوهري في «صحاحه»: هي الحَوْلَقَةُ بتقديم اللام على القاف.

والمعروف المشهور [هو] الأولُ.

قال ابن الأثير رحمه الله في «شرح مسند الشافعي» رضي الله عنه: على الأوَّل تكون الحاء [والواو] من الحَوْل، والقاف من القوَّة، واللام من [اسم][٨] الله تعالى.

وعلى الثاني: الحاء [والواو] واللام من الحول، والقاف من القوَّة[٩].

---

(١) في (ع، ف): «أحال».

(٢) في (ح، ع، ف، م): «استحلَّ»، والمثبت من المعاجم.

(٣) في (ع، ف): «هل يتحرّك».

(٤) في (ع، ف): «لا حرك».

(٥) انظر تهذيب اللغة (١٥٧/٥). (ل).

(٦) أي: شرح الفصيح.

(٧) النهاية (حول)، وانظر شرح صحيح مسلم للمصنِّف (٨٧/٤، ٢٦/١٧ ـ ٢٧)، جامع الأصول (٣٩٨/٤).

(٨) ما بين حاصرتين زيادة من شرح صحيح مسلم للمصنِّف (٨٧/٤)، لكنها غير موجودة في الشافي (٤٤٧/١).

(٩) قوله: «من القوة» ساقط من (ع، ف)، وهو أيضًا في شرح صحيح مسلم (٧٨/٤).

قال: والأول أَوْلى[١].

ومثْلُ الحَوَقلةِ: الحَيْعَلَةُ، والحَمْدَلَةُ، والبَسْمَلَةُ، والهَيْلَلَةُ والسَّبْحَلَة.

وسيأتي بيان ذلك في فصل الحَيْعَلةِ، إن شاء الله تعالى.

والحِيْلَةُ بكسر الحاء: الاسمُ من الاحتيال.

قال الجوهري [٧٧/ب]: وكذلك الحَوْل والحيل. يُقال: لا حيل ولا قوَّة، لغة في حَوْل[٢].

قال الفرَّاءُ: يُقال: هو أَحْيَلُ منكَ وأحْوَلُ، أي: أكثرُ حِيْلَةً.

وما أحْيَلَهُ: لغة في: ما أَحْوَلَه.

قال أبو زيد: يُقال: ما له حِيْلَةٌ، ولا مَحَالَةٌ، ولا احتيال، ولا مَحال بمعنى واحد.

وقولهم: لا مَحَالة، أي: لا بُدَّ، يُقال: الموتُ آتٍ لا مَحَالَةَ.

والحَوَالةُ بفتح الحاء، يُقال: احتال عليه بالدَّين حَوالةً. واحتال من الحيلة.

وحَوَّله عن القِبْلة، أي: أَدارَهُ عنها فَتَحوَّل.

قال الجوهري: وحوّل أيضًا بنفسه، يتعدَّى ولا يتعدَّى.

قوله[٣] في باب الأذان عَقِبَ قول النَّبيِّ ﷺ: «الأَئِمَّةُ ضُمَناءُ[٤]، والمُؤَذِّنُونَ أُمَناءُ»[٥]: والأمين أحسن حالًا من الضَّمِين.

---

(١) لئلَّا يفصل بين الحروف. الشافي في شرح مسند الشافعي (١/ ٤٤٧). (ل).

(٢) وهي لغة غريبة ضعيفة (شرح صحيح مسلم للمصنِّف: ٤/ ٨٧، ١٧/ ٢٧).

(٣) (قوله): أي: الشيرازي في المهذَّب (١/ ١٩٦)، وانظر حرف الضاد فصل (ضمن).

(٤) في (ح): «ضَمَنة».

(٥) أخرجه الشافعي في المسند (١/ ٥٨) رقم (١٧٣) من حديث أبي هريرة، وصحَّحه ابن خزيمة (٣/ ١٦) رقم (١٥٣١).
وأخرجه أبو داود (٥١٧)، والترمذي (٢٠٧)، ولفظه: «الإمام ضامِنٌ، والمؤذِّن مُؤْتَمَنٌ، اللهُمَّ! أَرْشِدِ الأئمَّةَ، واغفر للمؤذِّنين»، وصحَّحه العلَّامة أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي (١/ ٤٠٢ ـ ٤٠٦)، كما صحَّحه أيضًا ابن حِبَّان (٣٦٣) موارد، وهناكَ استوفينا تخريجه. وفي الباب: عن عائشة، خرجناه في موارد الظمآن (٣٦٢)، وعن سهل بن سعد، وعقبة بن عامر. =

فسَّره المَحامِلي في «التجريد» فقال: لأن الأمين متطوِّعٌ بما يفعله، والضامِنُ يفعلُ ما يجب عليه.

قوله في أول كتاب الرَّهْن من «المهذَّب»[1]: لأن الحاجة تدعو إلى شرط الرَّهن بعد ثبوت الدَّين، وحالَ ثبوته. فقوله: حالَ، منصوب على الظرف.

فصل حيض: قال أهل اللغة: يُقال: حاضت المرأة تحِيضُ حَيْضًا ومَحِيضًا، فهي حائِضٌ بغير هاءٍ؛ لأن هذه صفةٌ لا تكون للمذكَّر، فلم يحتج إلى إلحاق الهاء فيه للفرق، بخلاف مُسْلمةَ وقائِمة.

وحكى الجوهريُّ عن الفرَّاء، أنه يُقال أيضًا: حائضة بالهاء، وأنشد [الطويل]:

كَحَائِضَةٍ يُزْنَى بها غَيْرَ طَاهِرِ[2]

قال أهل اللغة: يقال: عَرَكتْ ـ بفتح العين والراء ـ تَعْرُكُ عُرُوكًا، كَقَعَدْت تَقْعُدُ قُعُودًا، أي: حاضت.

قال الهروي في «الغريبَيْن» يُقال: حاضت المرأة وتحيَّضَتْ، ودَرَسَتْ، وعَرَكت، وطَمَثَتْ، تَحِيْضُ حَيْضًا ومَحِيضًا، ومَحَاضًا: إذا سالَ دَمُها في أوانه، فإذا سال في غير أوقاته المعلومة فهي المُسْتَحاضة[3].

= (المؤذِّن مؤتمن): مُؤْتمن القوم: الذي يثقون إليه، يعني أَنَّ المؤذن أمينُ الناسِ على أوقاتِ صلاتهم وصيامهم (جامع الأصول: ٩/ ٤١٣).

(١) المهذَّب (٣/ ١٩٥).

(٢) عجز بيت، وصدره كما في اللسان (حيض، ختن):

رأيتُ خُتُونَ العامِ، والعامِ قَبْلَهُ

قال ابن منظور في اللسان (ختن): أراد: رأيتُ مصاهَرَةَ العامِ والعامِ الذي كان قبله، كامرأة حائضٍ زُني بها، وذلك أنهما كانا عامَيْ جَدْبٍ، فكان الرجل الهجينُ إذا كثر ماله يخطب إلى الرجل الشريف الحسيب الصريح النسب إذا قَلَّ مالُهُ حرِيمتَهُ، فيزوّجه إياها ليكفيه مؤونتَها في جدوبة السنة، فيتشرف الهجين بها؛ لشرف نسبها على نسبه، وتعيش هي بماله، غير أنها تورث أَهْلَها عارًا كحائضة فُجرَ بها، فجاءها العارُ من جهتين: إحداهما أنها أُتيت حائضًا. والثانية: أن الوَطْءَ كان حرامًا وإن لم تكن حائضًا».

(٣) الغريبين (٢/ ٥١٨).

قال أهل اللغة: ويُقال: نساء حُيَّضٌ وحَوائِضُ.

والحَيْضَةُ بفتح الحاء: المرَّة الواحدةُ من الحَيْض.

والحِيْضة بكسرها[١]: اسم للحالة والهيئة.

وفي الحديث: «خُذي ثياب حِيْضَتِكِ»[٢]. هذا بالكسر.

وفي الحديث الآخر: «إذا أَقْبَلَتِ الحَيْضَةُ»[٣].

قال الخَطَّابي[٤]: المحدِّثون يقولونها بالفتح، وهو خطأ، والصواب الكَسْرُ؛ لأن المراد الحالة، ورَدَّ القاضي عياض[٥]وغيرُهُ قولَ الخطَّابي، وقالوا: الأظهر الفتح؛ لأن المراد: إذا أقبل الحَيْضُ.

وفي الحديث «تَحَيَّضِي في عِلْمِ الله تعالى»[٦]، أي: التزمي أحكام الحُيَّض، وافعلي فِعْلَهنَّ، وكلُّ هذه الأحاديث صحيحة.

وفي الحديث الآخر: «لا يَقْبَلُ اللهُ صلاةَ حَائِضٍ إلَّا بِخِمَارٍ»[٧].

المراد بالحائض: البالغة، كما في الحديث الآخر: «غُسْلُ الجُمُعَةِ واجِبٌ عَلى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»[٨]، أي: بالغ.

---

(١) في (ع، ف): «بكسر الحاء» بدل «بكسرها».

(٢) أورده الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١/ ١٦٧) من حديث عائشة، وقال: «مالكٌ في الموطَّأ، والبيهقي من حديث عائشة بمعناه، وإسناده عند البيهقي صحيح»، وسيصحِّحه النووي بعد قليل.

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٨) وأطرافه، ومسلم (٣٣٣) من حديث عائشة.

(٤) إصلاح غلط المحدثين ص (١٤ ـ ١٥).

(٥) مشارق الأنوار (١/ ٢١٧). (ل).

(٦) سبق تخريجه عند الرقم (١٢٧٩).

(٧) أخرجه أبو داود (٦٤١)، والترمذي (٣٧٧)، وابن ماجهْ (٦٥٥) وغيرهم من حديث عائشة، وصحَّحه ابن خزيمة (٧٧٥)، وابن حِبَّان (١٧١١)، والحاكم (١/ ١٢٥)، وانظر تعليق العلَّامة أحمد محمد شاكر على سنن الترمذي (١/ ٢١٦).

(٨) أخرجه البخاري (٨٧٩)، ومسلم (٨٤٦) من حديث أبي سعيد الخُدْري، وسيأتي في حرف العين فصل (علو). قال المصنِّف في رياض الصالحين (١٢٠٦) بتحقيقي: «المراد بالمحتلم: البالغ، والمراد بالوُجوبِ: وجوبُ اختيار، كقول الرجل لصاحبه: حَقُّكَ واجِبٌ عليَّ. والله أعلم».

وليس للتقييد بالحائض هنا مفهوم يعمل عليه، فيكون دليلًا على أن غير البالغة من المميِّزات تقبل صلاتها بغير خِمَار، بل هذا من التقييد الخارج على سبب؛ لكونه الغالب كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم﴾ [النساء: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [النساء: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُواْ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣] ومَنْ زعم أن[١] هذه الآية الأخيرة[٢] [ليست مما نحن فيه فهو جاهل، أو لم يفكِّر، والله تعالى أعلم.

قال أهل اللغة: والحِيضة بالكسر أيضًا: اسم للخِرْقَةِ التي تَسْتَثْفِرُ بها المرأة.

قال الجوهري: ومنه قول عائشة ﵂ [٧٨/أ]: ليتني كُنْتُ حِيْضَةً مُلْقاةً.

قال: وكذلك المِحْيَضَةُ، وجمعُها: مَحائِضُ. هذا ما يتعلَّق بتصريف الكلمة.

وأمَّا أصلها، فقال الإمام أبو منصور الأزهري في كتابه «شرح ألفاظ مُختصر المُزني»[٣] رحمهما الله تعالى: الحَيْضُ: دَمٌ يرخيه رَحِمُ المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة، وأصله مِنْ حاضَ السَّيلُ وفاضَ: إذا سَال، يُسمَّى حَيْضًا؛ لسَيلان الدم في الأوقات المُعتادة.

قال: والاستحاضة: أن يسيلَ الدمُ في غير أوقاته المُعتادة.

قال: ودم الحيض يخرج من قَعْر الرَّحِم، ويكون أسودَ مُحْتدِمًا، أي: حَارًّا كأنه مُحترق.

وأما دم الاستحاضة فيسيل من العاذِل، وهو عِرْقٌ فمه الذي يسيل منه في أدنى الرحم دون قعره.

قال: وذُكر ذلك عن ابن عباس ﵄، هذا كلام الأزهري.

وقوله: العاذِل: هو بالعين المهملة وكسر الذال المعجمة وباللام.

---

(١) في (م): «في» بدل «أن».

(٢) كلمة «الأخيرة» ليست في (ع، ف).

(٣) الزاهر ص (٦٨).

وقال الهروي: قال ابن عَرَفَةَ: الحَيْضُ والمحِيْضُ: اجتماع الدم إلى ذلك المكان، وبه سُمِّي الحوضُ لاجتماع الماء فيه(١).

ثم ذكر أن الحَيْضَ هو سَيَلانُ الدم في أوقاته المعتادة، فقد اتفق الهرويُّ وشيخُهُ الأزهري على أن الاستحاضة عبارة عن جَرَيان الدم في غير أَوانه(٢).

وقد اختلف أصحابنا في حقيقة الاستحاضة؛ فذهب جماعة إلى أن الاستحاضة لا تكون إلَّا دمًا مُتَّصِلًا بالحيض ليس بحيض: بأَنْ ترى الدمَ في زمن الحيض ويجاوزُ خمسة عشر [يومًا] متصلًا.

فأما إذا رأت الدم قبل تسع سنين، أو رأت بعد تِسْعٍ دَمًا غير متصل بالحيض؛ فإن رأت دون أَقلِّ الحيض فليس هذا باستحاضة، بل يُسمَّى دم فَسَادٍ.

وذهب جماعة من أصحابنا إلى أن الجميع يُسَمَّى استحاضةً؛ فممن قال بالأول: صاحِبُ «الحاوي» فقال(٣): قال الشافعي ﵁: لو رأت الدم قبل استكمال تِسْع سنينَ فهو دَمُ فَسَادٍ، لا يُقال له حَيْض ولا استحاضَةٌ؛ لأَنَّ الاستحاضَة لا تكون على إِثْرِ حيض.

ثم قال بعد هذا بأسطر: النساء أَضْرُبٌ: طاهر، وحائض، ومُستحاضة، وذاتُ فساد.

فالطاهر: ذات النقاء.

والحائض: مَنْ ترى دم الحيض في أَوَانه.

والمستحاضة: مَنْ ترى الدمَ على إِثْرِ الحيض على صفة، لا تكون حَيْضًا.

وذاتُ الفساد: مَنْ يبتدئُ بها دَمٌ لا يكون حَيْضًا(٤). هذا [آخر] كلام صاحب «الحاوي».

وقد أشار كثير من أصحابنا أو أكثرهم إلى معنى ما قال، وهو أن الاستحاضة:

---

(١) الغريبين (٢/ ٥١٨).

(٢) في (ع، ف): «أوقاته».

(٣) الحاوي (١/ ٣٨٩).

(٤) الحاوي (١/ ٣٩٠).

الدمُ المتصل بدم الحيض، فإنْ لم يَتَّصِلْ، فَدَمُ فسادٍ، وصرَّح أبو عبد الله الزُّبيري في كتابه «الكافي» والقاضي حُسَينٌ، وصاحِبُهُ صاحبُ «التتمة»[1] وصاحب «العُدَّة»[2] وغيرهم بخلاف هذا فقالوا: دم الاستحاضة ضَرْبان: متصل بدم الحيض، وغير متصل.

فالمتصل: أن ترى البالغةُ الدمَ وتجاوزَ خمسةَ عَشَرَ.

وغير المتصل: كالصغيرة[3] التي لها دون تسع سنين إذا رأت الدم، والكبيرة إذا رأته وانقطع لدون يوم وليلة.

وهذا الذي قاله هؤلاء صحيح مَلِيح موافق لما قدَّمته عن إمامَي اللغة: الأزهري والهرويّ، وقد استعمل في «المهذَّب» و«التنبيه» الاستحاضة بهذا المعنى، فقال في «المهذَّب» في فصل النِّفاس: وإنْ رأت[4] [٧٨/ب] الدم قبل الوِلادة خمسة أيام فمن أصحابنا من قال: هو استحاضة.

وقال في «التنبيه»[5]: وفي الدم الذي تراه الحامل قولان، أصحّهما: أنه حيض.

والثاني: [أنه] استحاضة، والله تعالى أعلم.

وذكر أصحابنا اختلاف العلماء في المَحِيض المذكور في القرآن العزيز، قالوا: مذهبنا أنه الحَيْض، فالمحِيض: بمعنى الحَيْض، كما قدَّمناه.

وقال بعض [م/ ٥] العلماء: هو زمن الحيض.

وقال بعضهم: مكان الحيض: وهو نَفْسُ الفَرْج، وقد أوضحتُ هذا كلّه بأدلَّته في «شرح المهذَّب»[6].

---

(١) (صاحب التَّتمة): هو أبو سعد المتولِّي. انظر الترجمة المتقدِّمة برقم (٩٢٦).

(٢) (صاحبُ العُدَّة): هو أبو عبد الله الطبري. انظر تعليقي على الترجمة المتقدِّمة برقم (٨٨٦).

(٣) قوله: «كالصغيرة»، ساقط من (ع، ف).

(٤) في (ع، ف): «أدر»، والمثبت من (ح، م) والمهذَّب (١/ ١٦٢) حيث نقل المصنِّف.

(٥) المهذَّب ص (٢٢).

(٦) المجموع (٢/ ٣٤٢).

قال صاحب «الحاوي»[١]: وللحيض خمسةُ أسماء أُخرَ: الطَّمْثُ، ويُقال: امرأة طامِثٌ.

والعِرَاك، ويُقال: امرأة عَارِكٌ، ونِسْوةٌ عَوَارِك.

والضَّحكُ، وامرأة ضاحِكٌ، ونِسوةٌ ضَوَاحِك.

والإكبار، وامرأة[٢] مُكْبِرٌ.

والإعْصَار، والمرأة مُعْصِرٌ.

وأنشد في كلِّ هذا أبياتًا أوضحتها في «شرح المهذَّب»[٣].

قال[٤]: قال الجاحظ في كتاب «الحيوان»: والذي يحيض من الحيوان أربع: المرأة والأرنَبُ والخُفَّاشُ، والضَّبُعُ.

وروّينا في «سنن الإمام البيهقي»[٥] رَحِمَهُ اللهُ أنه قيل لعائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: ما تقولين في العِرَاك؟ قالت: الحيضَ تَعْنُونَ؟ قالوا: نعم. قالت: سَمُّوهُ كما سَّماه الله عَزَّ وَجَلَّ.

وثبت في الصحيح أنه ﷺ قال في الحيض: «هذا شيءٌ كَتَبَهُ اللهُ تعالى على بَنَاتِ آدمَ»[٦] فظاهره أنه لم يزل فيهنّ.

وحكى الإمام أبو عبد الله محمدُ بنُ إسماعيلَ البُخاريُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «صحيحه»[٧] عن بعض العلماء، أنه قال: كانَ أولُ ما أُرْسِلَ الحيضُ على بني إسرائيل.

قال البخاري[٧]: وحديثُ النبيِّ ﷺ أكثرُ. يعني: أنه عامٌّ في جميع بنات آدم[٨].

---

(١) الحاوي (١/ ٣٧٨).

(٢) في (م، ع، ف): «والمرأة».

(٣) المجموع (٢/ ٣٤٢).

(٤) (قال): أي: الماوَرْدي في الحاوي (١/ ٣٧٩).

(٥) السنن الكبرى (١/ ٣٠٧)، وأخرجه أيضًا مطولًا: أحمد (٦/ ٢١٩ ـ ٢٢٠)، وأبو يعلى في المسند (٤٩٦٢) وانظر مجمع الزوائد (٩/ ٣١ ـ ٣٣).

(٦) أخرجه البخاري (٢٩٤)، ومسلم (١٢١١/ ١١٩) من حديث عائشة.

(٧) صحيح البخاري (١/ ٤٠٠ ـ فتح) باب: كيف كان بَدْءُ الحيض.

(٨) (وحديث النَّبيّ ﷺ أكثر) قيل: معناه أشمل؛ لأنه عامٌّ في جميع بنات آدم، فتناولَ الإسرائيليات =

وحكى صاحب «الحاوي»[(١)] وغيرُهُ عن ابن عباس رضي الله عنهما في سبب ابتداء الحيض، أن الله عز وجل قال: يا آدمُ! ما حَملك على أكل الشجرة؟ قال: زَيَّنَتْهُ لي حَوَّاءُ. قال: إني عَاقَبْتُها أَنْ[(٢)] لا تحمل إلَّا كُرْهًا ولا تضَعَ إِلَّا كُرْهًا، ودميتُها، والله تعالى أعلم.

واعلم أن باب الحيض من الأبواب العويصة، وقد اعتنى أصحابنا رحمهم الله تعالى بإيضاحه فبيَّنوه أحسنَ بيان، وبسطوه أوضح بسط، وقد جمع فيه إِمَامُ الحَرَمَيْنِ في «النهاية» نحو نصف مجلدة[(٣)]، وجمع غيره نحوه، ولم يكن فيه أعظم تصنيفًا من كتاب أبي الفَرَجِ الدارِمي[(٤)] من أصحابنا العراقيِّين في طبقة القاضي أبي الطيِّب الطبري، فجمع مُجلدة ضخمة في مسألة المُسْتحَاضة المُتَحَيِّرة وحدها، لم يخلط معها غيرَها.

وقد جمعت أنا فيه في «شرح المهذَّب» جُملة مستكثرة نحو مجلد[ة] مع أني حَرَصْتُ على ترك الإطالة[(٥)]، ونسأل الله تعالى التوفيق.

فصل حَيْعَل: قوله في باب الأذان: يقول بعد الحَيْعَلة.

هي بفتح الحاء وإسكان الياء وفتح العين.

قال الإمام أبو منصور الأزهري في أول كتابه «تهذيب اللغة» بعد أن فرغ من مقدّمة الكتاب وشرع في الأبواب: قال الليثُ: قال الخليلُ بن أحمدَ رحمه الله: العين والحاء لا يأتلفان[(٦)] في كلمة واحدة أصليَّة الحروف؛ لقرب مخرجَيْهما إلَّا أن يؤلّف فعل من جمع بين كلمتين مثل: حَيّ عَلى، فيُقال منه: حَيْعَل[(٧)].

= ومَنْ قَبْلَهُنَّ، أو المراد: أكثر شواهد، أو أكثر قوّة... وروى الحاكم وابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عباسٍ؛ أَنَّ ابتداء الحيض كان على حوَّاء بعد أَنْ أُهْبِطَتْ من الجنة (فتح الباري: ١/ ٤٠٠).

(١) الحاوي (١/ ٣٧٩)، وانظر قسم اللغات ترجمة حواء رقم (١١٨٦).

(٢) كلمة: «أَنْ» ساقطة من (ع، ف).

(٣) في (م، ع، ف): «... إمام الحرمين نحو نصف مجلدة في النهاية».

(٤) سبقت ترجمته برقم (٨٤٤).

(٥) انظر المجموع (٢/ ٣٤١- ٥٤٦). (ل).

(٦) في (ع، ف): «يلتقيان»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة.

(٧) فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح.

قال الأزهري: وهو كما قال الخليل رَحِمَهُ اللَّهُ .

وأنشد غيرهُ [٧٩/أ] [الطويل]:

ألا رُبَّ طَيْفٍ مِنْكِ باتَ[١] مُعانِقي إلى أَنْ دَعا داعِي الصَّلاةِ بِحَيْعَلا[٢]

ومعنى: حَيَّ على الصلاة: أسرعوا إليها، وهَلُمُّوا إليها، وأقْبِلوا.

ومثله في الحديث: «إذا ذُكِرَ الصَّالحونُ فَحَيَّ هَلًا بِعُمَرَ»[٣].

معناه: أقبلوا على ذكره، وقيل: أسرعوا إلى ذِكْرِهِ.

ومثل الحَيْعَلَةِ عبارة عن حَيَّ على كذا، قولهم: الحَمدَلَةُ والبَسْمَلَة والهَيْلَلَةُ والسَّبْحَلَةُ إشارة إلى الحمد لله، وبسم الله، ولا إله إلَّا الله، وسبحان الله.

ومثله قولهم في[٤] لا حول ولا قوَّة إلَّا بالله: الحَوْقَلَة والحَوْلَقة، كما قدَّمناه في فصلها.

فصل حين: قال البخاريُّ في «صحيحه»[٥] في أول تفسير سورة الأعراف: الحِيْنُ عند العرب: منْ ساعةٍ إلى ما لا يُحْصى عَدَدُه[٦].

---

(١) في (ح): «بات منك».

(٢) كتاب العَيْن باب العين مع الحاء والهاء، وفيه «الفلاح» بدل «الصلاة»، واللسان، وفيه «الصباح» بدل «الصلاة». وفي (ح، م): «فحيعلا» بدل «بحيعلا».

(٣) أخرجه أحمد (٦/ ١٤٨) عن عائشة موقوفًا.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٥/ ٣٥٩) عن عليّ موقوفًا. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٦٧) وقال: «رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن».

وأخرجه عبد الرزاق في المصنَّف (١١/ ٢٣١) برقم (٢٠٤٠٦)، والطبراني في الكبير (٩/ ١٦٢)، (١٦٤، ١٦٥)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٩٣)، وابن أبي شيبة في المصنِّف (٧/ ٤٧٩، ٤٨٠)، وابن معين في التاريخ (١/ ٤٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤/ ٤٧). موقوفًا على عبد الله بن مسعود، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٧٨) وقال: «رواه الطبراني وإسناده حسن».

(٤) في (ع، ف): «و» بدل «في».

(٥) صحيح البخاري (٨/ ٢٩٧ ـ فتح).

(٦) هكذا في النسخ الخطية باتفاق، وهو الذي بهامش النسخة اليونينية (١٣١/٤) موافق لرواية أبي ذر ورواية السمعاني عن أبي الوقت وفي متنها وبعض النسخ الخطية: «عددها». (ل).

فصل حيي: الحياءُ ممدود، وهو خَصْلة من خِصال الإيمان، كما صَحَّ عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «الحَيَاءُ مِنَ الإيمانِ»[١].

وصحَّ عنه ﷺ أنه قال: «الحَيَاءُ خَيْرٌ كُلُّهُ»[٢].

قال الواحدي: قال أهل اللغة: أصل الاسْتِحياء: من الحياة، واستحيا الرجل، من قوَّة الحياة فيه؛ لشدَّة علمه بمواقع العَيْبِ؛ فالحياء مِنْ قُوَّة الحِسِّ ولطفه، وقوَّة الحياة[٣].

وقال مجد الدين بنُ الأثير في باب ما ينقض الوضوء من [شرح][٤] مسند الشافعي رضي الله عنه: الحياء تَغُيُّرٌ وانكسار يعرض للإنسان من تخوّف ما يُعاب به ويذمّ عليه، واشتقاقه من الحياة، فكأنَّ الحيَّ جعل منتكس القوَّة، منتقض الحياة، لما يعتريه من الانكسار والتغيُّر.

يُقال: استحييتُ منه، واستحييتُهُ بمعنى. ويُقال: اسْتَحَيْتُ بياء واحدة، أسقطوا الياء الأولى، وألقوا حركتَها على الحاء، والأصل: إثبات الياءين، وهي لغةُ أهل الحجاز، وحذف الأولى: لغة تميم[٥]، والله تعالى أعلم.

وقولهم في باب الغُسْلِ في حديث أمِّ سُليم رضي الله عنها: «إنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيي من الحَقِّ[٦]» معناه: لا يستحيي أن يبيّن ما هو الحقّ[٧].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤)، ومسلم (٣٦) من حديث عبد الله بن عُمَر. واللفظ لمسلم.

(٢) أخرجه مسلم (٣٧/ ٦١) من حديث عِمْران بن حُصَين. وفي رواية عنه أخرجها البخاري (٦١١٧)، ومسلم (٣٧): «الحياء لا يأتي إلَّا بخير».

(٣) التفسير البسيط (٢/ ٢٧٠).

(٤) ما بين حاصرتين زيادة من عندي.

(٥) انظر الشافي (١/ ٢٣٤). (ل).

(٦) أخرجه البخاري (٢٨٢)، ومسلم (٣١٣) من حديث أُمِّ سَلَمَةَ قالت: جاءت أمُّ سُلَيم إلى النَّبيّ ﷺ، فقالت: يا رسول الله! إنَّ الله لا يَسْتَحْيي من الحقِّ فهل على المرأة من غُسل إذا احتلمت؟

(٧) وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٢٢٩): «أي: لا يأمر بالحياء في الحق».

فَصْلٌ في أَسْماءِ المَوَاضِعِ

الحجاز: مذكور في كتاب الجِزْيَة، قال في «المهذَّب»[١]: قال الشافعي رضي الله عنه: هو[٢] مكة، والمدينة، واليمامة ومخاليفها.

وهكذا فسَّره أصحابنا كما فسَّره الإمام الشافعي رضي الله عنه.

قال في «المهذَّب»[١]: قال الأصمعي: سُمِّي حجازًا؛ لأنه حَجزَ[٣] بين تِهامةَ ونجد.

وهذا الذي نقله عن الأصمعي قاله أيضًا ابن الكلبي وغيره.

وقيل فيه غير هذا، في حَدِّهِ واشتقاقه[٤].

الحِجْر: حِجْرُ الكعبة، زادَها الله تعالى شرفًا: هو بكسر الحاء وإسكان الجيم، هذا هو الصواب المعروف الذي قاله العلماء مِنْ أصحاب الفنون.

ورأيت بعض الفضلاء المصنِّفين في ألفاظ «المهذَّب» قال: إنه يُقال أيضًا: حَجر، بفتح الحاء كَحجْر الإنسان، سُمِّي حِجْرًا؛ لاستدارته.

والحِجْرُ: عَرَصَةٌ ملتصقةٌ[٥] بالكعبة، منقوشةٌ على صورة نصف دائرة وعليه جدار، وارتفاع الجدار من الأرض نحو ستَّة أَشْبارٍ، وعرضه نحو خمسة أشبار، وقيل: خمسة وثلث.

وللجدار طرفان ينتهي أحدهما إلى ركن البيت العراقي، والآخرُ إلى الركن الشامي، وبين كلِّ واحد من الطرفين وبين الركن فتحة يدخل منها إلى الحِجْر [٧٩/ ب].

---

(١) المهذَّب (٥/ ٣٤٠).

(٢) في (ع، ف): «هي».

(٣) في المهذَّب (٥/ ٣٤٠): «حاجز» بدل «حجز».

(٤) انظر المجموع (١٨/ ٢٦٩)، معجم البلدان (٢/ ٢١٨ ـ ٢٢٠)، آثار البلاد وأخبار العباد ص (٨٤ ـ ٩٠)، المعالم الأثيرة ص (٩٧).

(٥) في (ع، ف): «ملصقة».

وتَدْويرة الحِجْرِ تِسْع وثلاثون ذراعًا وشبر، وطول الحِجْر من الشاذَرْوان[١] الملتصق بالكعبة إلى الجدار المقابل له من الحِجْر أربع وثلاثون قدمًا ونصف قدم، وما بين الفتحتين أربعون قدمًا إلَّا نصف قدم، ومِيزَابُ البيت يضرب في الحِجْر.

وقد اختلفت الروايات وأقوال أصحابنا في أن الحِجْرَ كلّه من البيت، أو سِتُّ[٢] أذرع فحسب، أم سبع؟ وهذا الموضع ما [٣] يحتمل بسطها فأشرت إلى أصلها، وقد أوضحته في كتاب «الإيضاح في المناسك»[٤] الذي جَمَعْتُهُ.

الحَجَرُ الأَسْوَدُ[٥]: زاده الله تعالى شرفًا، وهو في ركن الكعبة الذي يلي باب البيت من جانب المشرق، ويُقال له: الركن الأسود، ويُقال له وللركن اليماني: الركنان اليمانِيَّان.

وارتفاع الحَجر الأسود من الأرض ذراعان وثلثا ذراع. قاله الأزرقي[٦].

قال: وذَرْعُ ما بين الركن الأسود والمقام ثمانية وعشرون ذراعًا[٦].

وثبت في الحديث الصحيح، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «نَزَلَ الحَجَرُ الأسْودُ مِنَ الجَنَّةِ[٧] وهو أشَدُّ بَيَاضًا من اللَّبَنِ، فَسَوَّدَتْهُ[٨] خَطَايَا

---

(١) في (ع، ف): «الشاذوران»، وهو خطأ.

(٢) في (ح): «ستة»، كلاهما صواب.

(٣) في (ع، ف): «لا».

(٤) الإيضاح في المناسك ص (٢٢٧ ـ ٢٢٩)، وانظر أخبار مكة للأزرقي (١/ ٣١١ ـ ٣٢٢)، معجم البلدان (٢/ ٢٢١).

(٥) تقدَّمت هذه الترجمة في (م) على سابقتها.

(٦) أخبار مكة (١/ ٣٤٦).

(٧) قلت: هذا الحديث من معجزاته ﷺ، فقد أثبت العلم التجريبي في قرن العشرين، صحة هذا الخبر النبوي الشريف، عندما جاءت التحاليل المخبرية لتقول: إن هذا الحجر نَيْزَك. أي: نازل من السماء، وليس من الأحجار الأرضية.

(٨) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣/ ٤٦٣): «اعترض بعض الملحدين على الحديث الماضي ـ أي: حديثنا هذا ـ فقال: كيف سَوَّدته خطايا المشركين، ولم تبيضه طاعات أهل التوحيد؟! وأُجيب بما قال ابنُ قتيبة: لو شاء الله لكان ذلك. وإنما أجرى الله العادةَ؛ بأن السَّواد يصبغ، ولا ينصبغ على العكس من البياض. وقال المحبُّ الطبري: في بقائه أسود عِبْرَةٌ لمن له =

بَنِي آدمَ»[(١)] رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح.

وروى الأزرقي في فضله وما يتعلَّق به أشياء كثيرة، منها: عن ابن عباس، رضي الله عنهما، و[عبد الله] بن عَمْرِو بن العاص، رضي الله عنهم قالا: الرُّكْنُ والمَقَامُ من الجنة[(٢)].

قالا: ولولا ما مَسَّهُ من أهل الشِّرك، مَا مَسَّهُ ذُو عَاهَةٍ إلَّا شُفي[(٣)].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: أنزل الله تعالى الركنَ والمقامَ مع آدمَ ليلةَ نَزَل[(٣)].

الحجُونُ[(٤)]: بفتح الحاء بعدها جيم مضمومة [و] هو من حَرَم مكة، زادها الله تعالى شرفًا، وهو الجبل المشرف على مسجد الحَرَس[(٥)] بأعلى مكة على يمينكَ وأنت مُصْعِدٌ.

= بصيرةٌ، فإن الخطايا إذا أَثَّرت في الحجر الصَّلْدِ، فتأثيرها في القلب أَشَدُّ. قال: ورُوي عن ابن عباس: إنما غيَّره بالسواد لِئَلَّا ينظر أَهْلُ الدنيا إلى زينة الجنة، فإن ثبت فهذا هو الجواب. قلتُ: أخرجه الحُميدي في فضائل مكة بإسناد ضعيف، والله أعلم».

(١) أخرجه الترمذي (٨٧٧) من حديث ابن عباس. وصحَّحه النووي كما ترى، والسيوطي في الجامع الصغير (٩٢٥٨)، وقال الحافظ في الفتح (٣/ ٤٦٢): «وفيه عطاء بن السائب، وهو صدوق لكنه اختلط، وجَرِيرٌ ممن سمع منه بعد اختلاطه؛ لكن له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة، فيقوى بها». وأخرجه مختصرًا النسائي (٥/ ٢٢٦) وإسناده حسن (جامع الأصول: ٩/ ٢٧٥).

(٢) أخبار مكة (١/ ٣٢٢)، وقول ابن عَمْرٍو أخرجه مرفوعًا ابنُ حِبان (١٠٠٤) موارد الظمآن، وهناك استوفينا تخريجه. وانظر فتح الباري (٣/ ٤٦٢)، وسيأتي في حرف الميم فصل (المقام).

(٣) أخبار مكة (١/ ٣٢٢).

(٤) (الحَجُون): مكانٌ في مكة، لا زال معروفًا. قال ياقوت في معجم البلدان (٢/ ٢٢٥): «جَبَلٌ بأعْلَى مكة، عنده مدافن أهلها». وجاءت ترجمة (الحَجون) في (ح) قبل ترجمة (الحيرة) مباشرة.

(٥) في (ع، ف): «مسجد جبل الحرَسِ» وهو خطأ. وكلمة «جبل» إقحام ناسخ. انظر أخبار مكة للأزرقي (٢/ ١٦٠)، وحرف الميم (المحصب).

قال الفاكهي في أخبار مكة (٤/ ٢٠): «وإنما سُمِّي مسجد الحرس؛ لأَنَّ صاحبَ الحرس بمكة كان يطوف فيجتمع إليه أعوانه من شعاب مكة ثمَّ ذلك المسجد، فسمِّي مسجدَ الحَرَسِ، وهو في طَرَفِ الحَجُونِ، وهو مسجد الجِنِّ الذي خَطَّ فيه رسول الله ﷺ لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه خَطًّا». وانظر أخبار مكة للأزرقي (٢/ ١٦٠، ٢٠٠) وفي حاشيته: «مسجد الحرَسِ واقعُ أمام مقبرة المَعلاة».

الحُدَيْبِية: بضمِّ الحاء وفتح الدال وتخفيف الياء، كذا قاله الشافعي ﵁ وأهل اللغة، وبعض أهل الحديث، وقاله[١] أكثر المحدِّثين بتشديد الياء، وهما وجهان مشهوران.

وقد تقدَّم في حرف الجيم عند ذكر الجِعرانة فيها زيادة.

قال صاحب «مَطَالِع الأنوار»: ضبطناها بالتخفيف عن المتقنين، وأما عامة الفقهاء والمحدِّثين فيشددونها.

قال: وهي قرية ليست بالكبيرة، سُمِّيت ببئر هناك[٢] عند مسجد الشجرة.

قال: وهي على نحو مرحلة من مكة[٣].

وكان الصحابة الذين بايعوا تحت الشجرة ـ وهي شجرة[٤] [سَمُرَة] ـ بَيْعَةَ الرِّضوان يوم الحديبية ألفًا وأربع مئة[٥].

وقيل: ألفًا وخمس مئة[٦]، وقيل: ألفًا وثلاث مئة[٧].

وقد روى البخاري ومسلم في صحيحَيهما هذه الروايات الثلاث في باب غزوة الحُدَيبية، والأشهر: ألف وأربع مئة[٨].

---

(١) في (ع، ف): «وقال».

(٢) هي البئر المعرفة ببئر شُمَيس، ويطلق عليها الآن: الشميسي (الإفصاح على مسائل الإيضاح ص: ٣٨٤).

(٣) مطالع الأنوار (٢/ ٣٨٤). (ل). وتقع على مسافة اثنين وعشرين كِيْلًا غَرْبَ مكة على طريق جُدَّة، ولا زالت معروفة بهذا الاسم (المعالم الأثيرة ص: ٩٧).

(٤) كلمة: «شجرة» ليست في (م).

(٥) أخرجه البخاري (٤١٥٣)، ومسلم (١٨٥٦) من حديث جابر بن عبد الله. وأخرجه مسلم (١٨٥٨) من حديث معقل بن يسار. وأخرجه البخاري (٤١٥٠، ٤١٥١) من حديث البراء بن عازب.

(٦) أخرجه البخاري (٤١٥٢)، ومسلم (١٨٥٦/ ٧٣) من حديث جابر بن عبد الله.

(٧) أخرجه البخاري (٤١٥٥)، ومسلم (١٨٥٧) من حديث عبد الله بن أبي أوفى.

(٨) قال الحافظ في الفتح (٧/ ٤٤٠) بعد أن أورد الروايات السابقة: «والجمع بين هذا الاختلاف أنهم كانوا أكثر من ألف وأربع مئة، فمن قال ألفًا وخمس مِئَةٍ جَبَر الكَسْرَ، ومن قال ألفًا وأربع مئة ألغاهُ، ويؤيده قوله في الرواية الثالثة (البخاري: ٤١٥١)) من حديث البراء: «ألفًا وأربع مئة =

وفي البخاري[(١)]، عن جابر بن عبد الله، رضي الله عنهما، قال: قال لنا رسول الله ﷺ يوم الحديبية: «أَنْتُمْ خَيْرُ أَهْلِ الأَرْضِ» وكنَّا ألفًا وأربع مئة. وكذا قال البيهقي.

وأكثر الروايات أنَّ أهل الحديبية كانوا ألفًا وأربع مئة رضي الله عنهم.

حَدِيْثَةُ المَوْصِل[(٢)]: المذكورة في حَدِّ سَواد العراق، هي بفتح الحاء وكسر الدال بعدها ياء مثناة من تحتُ ساكنة ثم ثاء مثلثة ثم هاء.

الحَرَّةُ: المذكورة في «المهذَّب»[(٣)] في حديث رَجْمِ ماعِزٍ، رضي الله عنه الحَرَّةُ التي خارج المدينة.

وللمدينة حَرَّتان[(٤)]: وهما لابَتَاها، وقد تقدَّم تفسيرُهما[(٥)].

الحَرَمُ: حَرَمُ مَكَّةَ، زادها الله تعالى [٨٠/أ] فضلًا وشرفًا، وهو ما أحاط بمكة من جوانبها، وأطاف بها، جَعَلَ اللهُ ﷻ حُكْمَهُ حُكْمَها في الحُرْمة؛ تشريفًا لها.

واعلم أن معرفة حدود الحرم من أَهَمِّ ما ينبغي أن يُعتنى به؛ فإنه يتعلَّق به أحكام كثيرة، وقد اعتنيت بتحقيق حدوده، وأوضحته في كتاب «الإيضاح في المناسك»[(٦)] غاية الإيضاح.

= أو أكثر»، واعتمد على هذا الجمع النووي، وأما البيهقي فمال إلى الترجيح، وقال: «إنَّ رواية مَنْ قال: ألف وأربع مئة، أصحّ».

وأما قول عبد الله بن أبي أوفى: ألفًا وثلاث مئة؛ فيمكن حمله على ما اطّلع هو عليه، واطّلع غيره على زيادة ناسٍ، لم يطّلع هو عليهم، والزيادة من الثقة مقبولة...».

(١) أخرجه البخاري (٤١٥٤). قلت: وأخرجه أيضًا مسلم (١٨٥٦/ ٧١).

(٢) (حَدِيثة المَوْصِل): بُلَيدة كانت على دِجْلةَ بالجانب الشرقي (معجم البلدان: ٢/ ٢٣٠).

(٣) المهذَّب (٥/ ٣٩٧).

(٤) (حَرَّتان): الشرقيه شرق المدينة، والغربية في غرب المدينة، وتُسمَّى الأولى: حرَّة وَاقِم، والثانية: حَرَّة الوَبْرَة، وتنعطف الشرقية والغربية من جهة الشمال والجنوب، مما يجعل المدينة بين حَرّات أربع. وهناك في المدينة حِرار كثيرة. جمعها وعرَّف بها أستاذنا البحاثة محمد شُرَّاب في كتابه الماتع: المعالم الأثيرة في السنة والسيرة ص (٩٨ ـ ١٠٠).

(٥) بل سيأتي تفسيرهما في حرف اللام في أسماء المواضع (لوب).

(٦) الإيضاح ص (٤١٤ ـ ٤١٥).

فحدُّ الحرم من طريق المدينة دون التَّنعِيم عند بيوت [بني][(١)] نِفَار[(٢)] ـ بكسر النون وبالفاء[(٣)] ـ وهو على ثلاثة أميال، وحدُّه من طريق اليمن طرف إضَاةِ[(٤)] لِبْنٍ بكسر اللام وإسكان الباء الموحَّدة على سبعة أميال.

ومن طريق العِراق على ثنيَّة جبل المُقَطَّعِ على سبعة أميال أيضًا.

قال الأزرقي: سُمي جبل المُقَطَّعِ؛ لأنهم قطعوا منه أحجار الكعبة في زمن ابن الزبير[(٥)].

وقيل: [إنما سُمِّي المُقَطَّع]؛ لأنهم كانوا في الجاهلية إذا خرجُوا من الحرم علَّقوا في رقاب إبلهم من قشور شجر الحَرَم، وإنْ كان رجلًا عَلَّق في رقبته فأمنوا به حيثُ توجَّهوا، وقالوا: هؤلاء وَفْدُ الله تعالى إعظامًا للحرم، فإذا رجعوا فدخلوا الحرم، قَطعوا ذلك هنالك، فَسُمِّي المُقَطَّع[(٦)].

ومن طريق الجِعْرانَة في شِعْب آل عبد الله بن خالد على تسعة أميالٍ، عشرة إلَّا واحدًا.

ومن طريق الطائف على عرفاتٍ من بطن نَمِرَة على سبعة أميالٍ، عشرة إلَّا ثلاثة.

ومن طريق جُدَّةَ مُنْقَطِعُ الأَعْشَاش[(٧)] على عشرة أميال، هكذا ذكر هذه الحدود

---

(١) ما بين حاصرتين من الإيضاح في مناسك الحجّ والعمرة للمصنِّف ص (٤١٤).

(٢) (نِفَار): ضبطها المصنِّف أيضًا في الإيضاح ص (٤١٥) بكسر النون وبالفاء، وكذلك أوردها بالنون الفاكهي في أخبار مكة (٥/ ٨٩)، وجاءت عند الأزرقي في تاريخ مكة (٢/ ١٣٠): «غِفار» بالغين المعجمة، وانظر معجم البلدان (١/ ٢١٤)، المعالم الأثيرة ص (٢٩).

(٣) قوله: «وبالفاء» ساقط من (ع، ف).

(٤) (أَضَاة): بوزن فتاة، وهي مستنقع الماء (الإيضاح للمصنِّف ص: ٤١٥).

(٥) أخبار مكة (١/ ٢٢٢) وفيه: «لما أراد ابن الزُّبير هدم الكعبة، سأل رجالًا مِنْ أهل العلم مِنْ أهل مكة: مِنْ أين كانت قريشٌ أَخَذَت حجارة الكعبة حين بَنَتْها؟ فأخبر أنهم بَنَوْها مِنْ حِراءَ وثَبِيْر ومن المقطَّع... وإنما سُمِّي المُقَطَّعَ؛ لأنه جبل صلب الحجارة، فكان يوقد بالنار ثم يقطع».

(٦) أخبار مكة (١/ ٢٢٢)، والمصنِّف نقل بالمعنى لا باللفظ.

(٧) هي مكان أَنْصَاب الحرم في الحديبية، والأعشاشُ: واقعةٌ على يمين الذاهب إلى جُدَّةَ (حاشية أخبار مكة للأزرقي: ٢/ ١٣١).

أبو الوليد الأزرقي في كتاب «تاريخ مكة»(١)، وأصحابنا في كتب الفقه، منهم: الشيخ أبو إسحاق في «المهذَّب»(٢) في باب عقد الذِّمَّة، وكذا صاحب «الحاوي» في «الأحكام السُّلطانية»(٣) إلَّا أنهما لم يذكرا حَدَّهُ من طريق اليمن، وذكره الأزرقي والجماهير، وانفرد الأزرقي(٤) فقال: حَدُّهُ من طريق الطائف أحد عشر مِيلًا، وقال الجمهور: سبعة فقط، كما قدَّمناه، وهي سَبْعَةٌ، عَشَرَةٌ إلَّا ثلاثةً، فاعتمدْ ما لخصتُهُ من حَدِّ الحرم الكريم، فما أظنّك تجده أوضحَ من هذا.

قال الأزرقي(٥): أنصاب الحرم على رأس الثنية: ما كان من وجوهها(٦) في هذا الشّقِّ فهو حَرَمٌ، وما كان في ظهرها فهو حِلٌّ.

قال(٧): وبعض الأعشاش في الحِلِّ، وبعضها في الحَرَمِ. ذكره في آخر الكتاب.

أما حَرَمُ المدينة، فقد ثبت بيانه في الصحيح، ففيه أكملُ مَقْنَع وأبلغ كفاية.

روّينا في صحيحَي البخاري ومسلم، عن علي بن أبي طالب ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «المَدْينَةُ حَرَمٌ ما بَيْنَ عَيْرٍ إلى ثَوْرٍ»(٨)، هكذا هو في الصحيحين وغيرهما: «عَيْر إلى ثَوْر»(٩).

وعَيْر: بفتح العين المهملة وإسكان المثناة تحتُ.

---

(١) تاريخ مكة (٢/ ١٣٠ ـ ١٣١).
(٢) المهذَّب (٥/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤).
(٣) الأحكام السلطانية ص (٢٨٧).
(٤) تاريخ مكة (٢/ ١٣١).
(٥) أخبار مكة (٢/ ٣٠١).
(٦) هكذا باتفاق الأصول، وهو موافق لنقل المصنف في المجموع (٧/ ٤٦٤)، وفي أخبار مكة: (وجهها). (ل).
(٧) أي: الأزرقي في أخبار مكة (٢/ ٣٠١ ـ ٣٠٢).
(٨) أخرجه البخاري (٦٧٥٥)، ومسلم (١٣٧٠).
(٩) (ثَوْر): جبل صغير خلف جبل أُحُدٍ من جهة الشمال. . . وقد جهله كثير من العلماء المتقدِّمين، وظنّوا أن في الحديث تحريفًا، ثم أثبت العلماء وجوده، وهو مشهور عند أهل العلم بمعالم المدينة النبوية. قاله أستاذنا البحاثة محمد شُرَّاب في المعالم الأثيرة ص (٨٤)، وانظر لزامًا ما كتبه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في تعليقه على صحيح مسلم (٢/ ٩٩٥ ـ ٩٩٨).

قال أبو عُبيد القاسم بن سَلَّام وغيرُهُ من العلماء: عَيْرٌ: جبل بالمدينة، وأما ثَوْرٌ فجبل لا يعرف أهل المدينة بها جبلًا يُقال له: ثَوْر.

قالوا: فنرى أن أصل الحديث: ما بين عَيْرٍ إلى أُحُد.

وقال الحازمي: الرواية الصحيحة ما بين عَيْرٍ إلى أُحُدٍ.

وقيل: إلى ثور، وليس بشيء(١).

وثبت في الصحيحين من روايات جماعة من الصحابة رفعوه: «ما بين لابَتَيْها حَرَامٌ»(٢).

وفي رواية لمسلم(٣): «ما بين مَأْزِمَيها»(٤).

واللَّابة والمأْزِمُ: معروفان مذكوران في هذا الكتاب في موضعيهما(٥).

قال الماوَرْدِيُّ(٦): واختلف الناس في مكة وما حولها، هل صارت حَرَمًا آمنًا(٧) بسؤال إبراهيم ﷺ، أم كانت قبله كذلك؟ على قولين [٨٠/ب] **أحدهما**: لم تزل حَرَمًا آمنًا من الجبابرة، ومن الخُسوف، والزلازل، وإنما سأل إبراهيم ﷺ ربَّه ﷻ أن يجعله(٨) آمنًا من الجَدْبِ والقَحْط، وأن يرزق أهله من كلِّ الثمرات؛ لقوله ﷺ: «إن مكة حَرَّمها اللهُ تعالى ولم يُحَرِّمْها النَّاسُ» رواه البخاري في «صحيحه» من رواية أبي شُرَيْح(٩).

---

(١) الأماكن ص (٧٠٣). (ل).

(٢) أخرجه البخاري (١٨٧٣)، ومسلم (١٣٧٢) من حديث أبي هُريرة. وانظر جامع الأصول (٩/ ٣٠٤ ـ ٣١٢).

(٣) في (ع، ف): «وفي رواية مسلم».

(٤) أخرجه مسلم (١٣٧٤) من حديث أبي سعيد الخُدْري. (المَأْزِمُ): بهمزة بعد الميم، وبكسر الزاي، وهو الجبل، وقيل: المَضيق بين جبلين، ونحوه. والأول هو الصواب هنا، ومعناه: ما بين جبليها (شرح صحيح مسلم للمصنِّف: ٩/ ١٤٧).

(٥) في (ع، ف): «موضعهما».

(٦) الأحكام السلطانية ص (٢٨٨).

(٧) في (ع، ف): «وأمنًا» بدل «آمنًا».

(٨) في الأحكام السلطانية ص (٢٨٨) زيادة: «حرمًا».

(٩) أخرجه البخاري (١٠٤). قلت: وأخرجه أيضًا مسلم (١٣٥٤).

وقوله ﷺ يوم فتح مكة: «فإنَّ هذا بَلَدٌ حَرَّمَهُ الله تعالى - يومَ خَلَقَ السَّمواتِ والأرضَ، وهو حَرَامٌ بِحُرْمَةِ الله تعالى إلى يوم القيامةِ، وإنه لم يَحِلَّ القِتَالُ[1] لأحدٍ قَبْلي، وإنه لَمْ يَحِلَّ لي[2] إلَّا ساعةً مِنْ نَهارٍ، فَهُوَ حرَامٌ بِحُرْمَةِ اللهِ إلى يَوْمِ القِيامَةِ» رواه البخاري في «صحيحه» في كتاب الحج بهذا اللفظ، من رواية ابن عباس[3] رضي الله عنهما.

والقول الثاني: أنَّ تحريمَها كان بسؤال إبراهيم[4] ﷺ، وكانت قبله حَلالًا؛ لقوله ﷺ: «إنَّ إبراهيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وإنِّي حَرَّمْتُ المَدِينَةَ»[5]. رواه البخاري ومسلم في صحيحَيهما من رواية أبي هُريرة[6]، رضي الله عنه.

قال الماوَرْدِي[7]: والذي يختصُّ به حَرَمُ مكةَ من الأحكام التي تخالف سائر البلاد خمسةُ أحكام: أحدها: أن لا يدخله[8] أحد إلَّا بإحرام بحجٍّ[9] أو عُمرة.

[و] الثاني: ألا يحارب أهلها، فإن بَغَوا على أهل العَدْلِ، فقد ذهب بعضُ الفقهاء[10] إلى تحريم قتالهم، ويُضَيَّق عليهم حتى يرجعوا عن البَغْي، ويدخلوا في

---

(١) في البخاري (١٨٣٤) زيادة: «فيه».
(٢) كلمة: «لي» ليست في (ع، ف).
(٣) أخرجه البخاري (١٨٣٤)، وما بين حاصرتين منه. قلت: وأخرجه أيضًا مسلم (١٣٥٣).
(٤) والصحيح من القولين هو الأول، للحديث المتفق عليه من رواية ابن عباس: «فإن هذا بلدًا حرمه الله تعالى يومَ خلق السماوات والأرض، وهو حرام بحرمة الله تعالى إلى يوم القيامة»، والجواب عن حديث عبد الله بن زيد المتفق عليه: «إن إبراهيم حَرَّم مكة وإني حرمتُ المدينة» أَنَّ إبراهيم ﷺ أظهر تحريمها بعد أَنْ كان مهجورًا، لا أنه ابتدأه، والله تعالى أعلم (الإيضاح للمصنِّف ص: ٤١٦ بتصرف يسير)، وانظر فتح الباري (٤/ ٤٣).
(٥) أخرجه البخاري (٢١٢٩)، ومسلم (١٣٦٠) من حديث عبد الله بن زيد المازني، وانظر جامع الأصول (٩/ ٣٠٤ ـ ٣١٣)، الإيضاح للمصنِّف ص (٤١٦).
(٦) لم أجده في الصحيحين من حديث أبي هريرة، وله فيهما: «ما بين لابَتَيْها حَرامٌ». تقدَّم تخريجه قبل قليل. وانظر صحيح مسلم (١٣٧٣)، وجامع الأصول (٩/ ٣١١ ـ ٣١٢).
(٧) الأحكام السلطانية ص (٢٨٩).
(٨) في (م، ع، ف): «يدخلها».
(٩) في (ع، ف): «حجّ».
(١٠) كلمة: «الفقهاء» ساقطة من (ع، ف)، وهي في الأحكام السلطانية ص (٢٨٩).

أحكام أهل العَدْل، والذي عليه أكثرُ الفقهاء أنهم يُقَاتَلون على بَغْيهم إذا لم يمكن ردّهم عن البَغْي إلَّا بالقتال؛ لأن قتال أهل البَغْي من حقوق الله تعالى التي لا تجوز إضاعتها، ولأن يكون محفوظًا في حرم الله تعالى أولى من أن يكون مُضَيَّعًا فيه.

والحكم الثالث: تحريم صيده على المُحلِّين والمُحْرِمين من أهل الحرم، وممَّن طرأ عليه.

الحكم الرابع: تحريم قطع شجره.

الحكم الخامس: أنه يمنع جميعُ مَن خالف دين الإسلام من دخوله، مقيمًا كان أو مارًّا. هذا مذهب الشافعي رضي الله عنه وأكثر الفقهاء، وجوَّزه أبو حنيفة إذا لم يستوطنوه. هذا آخر كلام الماوَرْدي[1].

وتَركَ من الأحكام التي يتميَّز بها الحرم اللُّقَطَةَ، فإِنَّ لُقَطَةَ الحَرَم[2] لا تَحِلُّ إلَّا لِمُنْشِدٍ لا للمتملك على المذهب الصحيح، بخلاف غيره.

وترك أيضًا تحريم إخراج أحجاره وتُرابه منه إلى غيره، وهو حرَام، وبيانُه مشهور في كتب المذهب.

وترك أيضًا إدخال الأحجار والتراب من غيره إليه؛ فإنه مكروه.

وترك اختصاص نحر الهدايا ودماء الحجِّ به.

وترك وجوب قصده بالنذر بخلاف غيره، كمسجد رسول الله ﷺ وبيت المقدس على[3] أحد القولين فيهما.

وترك أيضًا تغليظ الدِّيَة بالقتل فيه.

وترك أيضًا تحريم دفن المشرك فيه، وأنه إنْ دُفن ينبش إنْ لم يتقطَّعْ، وأنه لا يجوز الإذن له في الدخول إليه على حال.

وأنه لا دَمَ على المتمتع والقارن إذا كانا من أهله.

---

(١) الأحكام السلطانية ص (٢٨٩ ـ ٢٩٠) بتصرف واختصار.

(٢) أي: سواء الحقيرة وغيرها، فمن أخذ لُقَطَةَ الحرم لزمه الإقامة لتعريفها، أو دفعها لحاكم أمين، فإن لم يجد فإلى ثقة مقيم هناك (الإفصاح على مسائل الإيضاح ص: ٤١٨).

(٣) كلمة: «على» ساقطة من (ع، ف).

وأنه لا يجوز إحرام المقيم به بالحجِّ خارِجَهُ.

وأنه لا يكره فيه صلاة النافلة التي لا سَبَبَ لها في أوقات الكراهة؛ تشريفًا لها.

وأنه يحرم استقبال الكعبة واستدبارها بالبول [٨١/أ] والغائط في الصحراء.

وهذا الذي ذكره الماوردي من أن البُغاة إذا امتنعوا في الحرم يُقاتَلون عند أكثر الفقهاء هو الصحيح، وقد نصَّ عليه الشافعي رضي الله عنه في كتابه «اختلاف الحديث» من كتب «الأمّ»[١].

وقال القَفَّال المَرْوَزِيُّ في أول كتاب النكاح في ذكر خصائص النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم: لا يجوز القتال بمكة، حتى لَوْ تَحَصَّنَ جماعةٌ من الكفار بمكة، لم يَجُزْ[٢] لنا قتالُهم فيها، وهذا الذي قاله فاسد مردودٌ، نبَّهت عليه؛ لِئَلَّا يُغْتَرَّ به.

أما الحديث الصحيح بالنهي عن القتال فيها[٣]؛ فمعناه: لا يجوز نَصْبُ القتال وقتالهم بما يعمّ، إذا أمكن إصلاحُ الحال بدون ذلك، بخلاف ما إذا تَحَرَّزَ كفَّار في بلد آخَرَ.

وأما حرم المدينة فحَدُّهُ ما بين جَبَلَيْها طولًا، وما بين لابتَيْها عرضًا، ففي الصحيحين عن عليّ[٤] رضي الله عنه، وعن أبي هُريرة[٥] رضي الله عنه ما ذكرناه قبل هذا، وفي «المناسك».

وفي «صحيح البخاري» في كتاب الدعاء في باب التعوُّذ من غلبة الرجال، عن عَمْرو بن أبي عَمْرٍو مولى المُطَّلِب، عن أنس [قال]: أشْرَفَ[٦] النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم على المدينة، فقال: «اللَّهُمَّ إني أُحَرِّمُ ما بَيْنَ جَبَلَيْها مِثْلَ ما حَرَّمَ إبراهيمُ مَكَةَ»[٧]، ورواه مسلم في آخر الحجِّ.

---

(١) انظر الخلاف في قتال أهل البغي الأم (٤/ ٢٣٦). (ل).

(٢) في (ع، ف): «لا يجوز».

(٣) انظر حديث ابن عباس الذي تقدَّم تخريجه قبل قليل.

(٤) حديث عليّ: «المدينة حَرَمٌ ما بين عَيْرٍ إلى ثَوْرٍ» تقدَّم تخريجه قبل قليل.

(٥) حديث أبي هريرة: «ما بين لابَتَيْها حَرامٌ» تقدَّم تخريجه قبل قليل.

(٦) في البخاري (٦٣٦٣)، ومسلم (١٣٦٥): «فلما أشرف».

(٧) أخرجه البخاري (٦٣٦٣)، ومسلم (١٣٦٥).

ويشتركُ الحَرَمَانِ في أمور[١]، ويختلفان في أمور[١].

حَضْرَمَوْت: مذكورة في باب صفة القضاء من «المهذَّب»[٢] في قوله: أَنَّ رجلًا من حَضْرَمَوْت ورجلًا من كِنْدَةَ تحاكما إلى النَّبيِّ ﷺ، وهي[٣]: بفتح الحاء وإسكان الضاد المعجمة وفتح الميم.

قال صاحب «مطالع الأنوار»: وهُذَيْلٌ تَضُمُّ الميم منها[٤]. وهذا غريب.

قال أهل اللغة: يجوز فيه بناء الاسمين على الفتح، فتفتح الراء والتاء، ويجوز بناء الأول وإعراب الثاني، كإعراب مالا ينصرف، فيُقال: هذا حضْرَموتُ برفع التاء.

ويجوز إعراب الأول والثاني فيُقال: هذا حَضْرُمَوْتٍ برفع الراء وجرِّ التاء وتنونيها، والنسبة إليه حَضْرَمي، وجماعةٌ حَضارِمَةٌ. والتصغير حُضَيرَموت، يُصغَّر الأول.

قال أهل اللغة: حَضْرَمَوْت اسم لبلد باليمن، وهو أيضًا اسم لقبيلة.

واختلف المتكلِّمون على الحديث وألفاظ «المهذَّب» في المراد بحضرموت في هذا الحديث، فقيل: البلدة، وقيل: القبيلة، وهو الأظهر.

الحَطِيم: زاده الله تعالى فضلًا وشرفًا، وهو[٥] الموضع المشهور بالمسجد الحرام بقرب الكعبة الكريمة.

روى الأزرقي في «كتاب مكة[٦] عن ابن جُريج، قال: الحَطِيم ما بين الركن الأسود والمقام وزمزم والحِجْرِ، سُمِّي حَطِيمًا؛ لأن الناس يزدحمون على الدعاء فيه، ويَحْطِمُ بعضهم بعضًا، والدعاءُ فيه مستجاب[٧].

---

(١) في (ح، م): «كذا» بدل «أمور».

(٢) المهذَّب (٥/ ٥٠٩).

(٣) في (ع، ف): «وهو».

(٤) مطالع الأنوار (٢/ ٣٨٧). (ل).

(٥) في (ع، ف): «وهذا».

(٦) أخبار مكة (٢/ ٢٣ ـ ٢٤).

(٧) اختلف العلماء في تحديد الحَطيم، وسبب تسميته. انظر: الفتح (٦/ ٣٧٩)، المعالم الأثيرة ص (١٠٢)، معجم البلدان (٢/ ٢٧٣).

قال: وقَلَّ مَنْ حَلَفَ هناك آثمًا إلَّا عُجِّلَتْ عقوبَتُهُ.

وروى أشياء كثيرة في ناس كثيرين عُجِّلَتْ عقوباتهم باليمين الكاذبة فيه، وبالدعاء عليهم؛ لظلمهم.

حَفَر أبي موسى(١): مذكور في حَدِّ جزيرة العرب من(٢) باب عقْدِ الذِّمَّة من «المهذَّب»(٣)، هو بفتح الحاء والفاء وبالراء.

وهو منسوب إلى أبي موسى الأشعري ﷺ وهو من البصرة على ستِّ مراحل، سُمِّي حَفَرَ أبي موسى؛ لأن أبا موسى الأشعري ﷺ لما أقبل إلى البصرة أخذ على فَلْجٍ(٤) حتى نزل بالحَفَرِ، فعطش الناس، فأمر ببئر فحفرت، فأُنْبِطَتْ عذبة، فقيل: حَفَرُ أبي موسى، وهو بمعنى المحفور، كما قالوا خَبَط، أي: مَخْبوط(٥) [٨١/ب] وهدم بمعنى مَهْدُوم، ويُسمَّى التراب أيضًا حَفَرًا بمعنى محفور، كما ذكرنا.

الحَفْياء(٦): مذكورة في أول(٧) باب المسابقة من «المهذَّب»(٨).

وهي بحاء مهملة مفتوحة ثم فاء ساكنة ثم ياء مثناة من تحتُ ثم ألف ممدود، [و] هذا هو الأشهر، ويُقال بالقصر.

قال صاحب «المطالع»: الْحَفْيا تمدُّ وتقصر.

---

(١) هي رَكَايا (آبار)، أحفرها أبو موسى الأشعري على جادَّة البصرة إلى مكة. وتُسمَّى اليوم حَفَرَ الباطن، في شمال المملكة العربية السعودية (المعالم الأثيرة ص: ١٠٢).

(٢) في (ع، ف): «في».

(٣) المهذَّب (٥/ ٣٤١).

(٤) (فَلْج): «اسم بلد في العراق، وقيل: وادٍ بين البصرة وحِمى ضريّة. انظر معجم البلدان (٤/ ٢٧٢). وقال أستاذنا البحاثة محمد شُرَّاب في المعالم الأثيرة ص (١٠٢): «الباطنُ: هو الوادي العظيم، أو ما يُسمَّى قديمًا: فَلْج».

(٥) في (ع، ف): «كما قال: خيط، أي: مخيوط»، وهو تصحيف.

(٦) قال في المعالم الأثيرة ص (١٠٢): «أظنُّها في الغابة» التي تُسمَّى اليوم الخُليل في شمال المدينة النبوية.

(٧) كلمة: «أول» ليست في (ع، ف).

(٨) المهذَّب (٣/ ٥٧٥).

قال: وضبطه بعضهم بضمِّ الحاء[١]، وهو خطأ.

قلتُ: وذكر الإمام الحافظ أبو بكر الحازمي في كتابه: «المؤتلف والمختلف»[٢] في أسماء الأماكن، أنه يُقال فيها أيضًا: الحيفا بتقديم الياء على الفاء. ذكره في حرف الجيم[٣].

قال: والأشهر تقديم الفاء [والله تعالى أعلم].

حُلْوان: مذكورة[٤] في حَدِّ سوَاد العراق، هي[٥]: بضمِّ الحاء وإسكان اللام.

قال الإمام الحازمي في «المؤتلف والمختلف»: حُلْوان البلد المعروف، وهو آخر حَدِّ السَّواد، مما يلي المشرِق، نُسب إلى حُلْوان بن عِمْران بن الحَافِ بن قُضَاعَةَ؛ لأنه بناه[٦].

حِمْص[٧]: مدينة معروفة من مشارف الشام، لا تنصرف؛ للعجمة والعلمية والتأنيث. كـ: مَاه، وجُوْرَ[٨].

وهي من المدن الفاضلة، وفي حديث ضعيف أنها مِنْ[٩] مدن الجنة.

وكانت في أول الأمر أشهر بالفضل من دمشق.

وذكر الثعلبي في «العرائس»[١٠] في فضل الشام أنه نزل حمص تسع مئة رجل من الصحابة.

---

(١) في المطالع (٢/ ٣٨٤) زيادة: «والقصر».

(٢) في (ع، ف): «المختلف والمؤتلف». وانظر الأماكن ص (٢٥٨). (ل).

(٣) في (ع، ف): «الحاء»، والمثبت موافق لمصدره. (ل).

(٤) في (ع، ف): «مذكور».

(٥) في (ع، ف): «هو». انظر «المهذَّب» (٥/ ٣٦٦).

(٦) الأماكن ص (٣٨٠). (ل).

(٧) مدينة مشهورة وسط الجمهورية العربية السورية، على الطريق بين دمشق وحلب، تبعد عن دمشق حوالي (١٧٠) كِيْلًا.

(٨) (مَاه): اسم علم مؤنَّث أعجمي، ساكن الوسط، وجب منعه من الصرف. وكذلك (جُوْر). انظر جامع الدروس العربية للغلاييني (٢/ ٢١٢).

(٩) كلمة: «من» ساقطة من (ع، ف). والحديث من كلام كعب الأحبار كما في المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٣٠٤) بلفظ: «خمس مدائن من مدائن الجنة» وعدَّ منها حمص. (ل).

(١٠) العرائس ص (٢٣٩).

حُنَين: تكرَّر ذكره في كتاب السير من «المهذَّب»[١].

وهو وادٍ بين مكة والطائف وراء عرفات، بينه وبين مكة بضعة عشر ميلًا[٢]، وهو مصروفٌ كما نطق به القرآن العزيز[٣].

الحِيْرة: مذكورة في استطاعة المرأة في[٤] كتاب الحجِّ من «المهذَّب»[٥].

حديثها في «صحيح البخاري»[٦] رَحِمَهُ اللَّهُ.

وهي بكسر الحاء وإسكان الياء المثناة من تحتُ بعدها راء ثم هاء.

وهي مدينة معروفة عند الكوفة[٧]، وهي مدينة النُّعْمَانِ، فهذه هي المذكورة في حديث [م/ ٩] «المهذَّب»، وليست[٨] بالحِيْرَةِ: المَحَلَّةِ المعروفة بنَيْسابور [والله تعالى أعلم].



(١) انظر المهذب (٥/ ٢٤٩، ٢٦١، ٢٦٦...).

(٢) يبعد حُنينٌ عن مكة ستَّةً وعشرين كِيْلًا شرقًا، وعن حدود الحرم من عَلَمَيْ طريق نَجْدٍ أَحَدَ عَشَرَ كِيْلًا، وهو وادٍ يعرف اليوم بالشرائع،، بل يُسمَّى رأسه الصَّدْرَ، وأسفله الشرائع (المعالم الأثيرة ص: ١٠٤).

(٣) في (ع، ف): «العظيم».

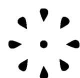
(٤) في (ح): «من».

(٥) المهذَّب (٢/ ٦٦٩).

(٦) صحيح البخاري رقم (٣٥٩٥).

(٧) قال أستاذنا محمد شُرَّاب في المعالم الأثيرة ص (١٠٥): «كانت قاعدة المناذرة بين النجف والكوفة، فتحها خالد بن الوليد، وأظنُّها قد درست».

(٨) في (ع، ف): «المذكورة في الحديث في كتب المذهب وليست». وانظر المهذب (٢/ ٦٦٩).



حرف الخاء

فصل خبث: قوله عند دخول الخلاء: «اللَّهُمَّ إني أعوذُ بك من الخُبُثِ والخبائث» حديثه في الصحيحين من رواية أنس[1].

وهو بضمِّ الباء ويجوز تخفيفها بإسكانها كما في نظائره ككُتُبِ، ورُسُلٍ، وعُنُقٍ، وأُذُن، ونحوها، هذا هو الصواب. وأما قول الإمام أبي سُليمان الخطَّابي[2] أن المحدِّثينَ يَرْوونه بإسكان الباء، وأنَّه خطأ منهم، فليس بصواب منه؛ لأنه إسكان الباء في هذا الباب ـ وهو باب فُعُل، بضمتين ـ جائز بلا خلاف بين أهل اللغة والتصريف والنحو، وهو أَجَلُّ من أن ينكر هذا، ولعلَّه أراد الإنكار على مَن يقول أصله الإسكان.

وأما الإسكان على سبيل التخفيف فلا يمنعه أحد[3] [٨٢/أ] ومع هذا فعبارته مشكلة.

وأما معناه، فقال الخطَّابي: الخُبُث، جمع: خَبِيث، والمراد: ذكور الشياطين.

والخبائث، جمع: خَبيثة، والمراد: إناثُ الشياطين.

وقال غيره: الخُبْثُ بالإسكان: الشَّرّ. وقيل: الكفر، وقيل: الشيطان. والخبائث: المعاصي.

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٢)، ومسلم (٣٧٥) من حديث أنس بن مالك.

(٢) إصلاح غلط المحدثين ص (٢٢). (ل).

(٣) قال المصنِّف في شرح صحيح مسلم (٤/ ٧١): «وقد صرَّح جماعة من أهل المعرفة بأن الباء ـ هنا ـ ساكنة، منهم الإمام: أبو عُبيد، إمام هذا الفنِّ، والعمدة فيه»، قال الحافظ في الفتح (١/ ٢٤٣): «إلَّا أن يُقال: إنَّ تَرْكَ التخفيف أَوْلى، لئلَّا يشتبه بالمصدر... ووقع في نسخة ابن عساكر: قال أبو عبد الله ـ يعني: البخاريَّ ـ ويُقال: الخُبْث. أي: بإسكان الموحَّدة...».

قال أهل اللغة: أصل الخُبْث في كلام العرب المذموم والمكروه والقبيح من قولٍ أو فعلٍ أو مالٍ، أو طعامٍ، أو شرابٍ، أو شخصٍ، أو حالٍ.

وقال أبو عُمَرَ الزاهِدُ: قال ابن الأعرابي: الخبث في كلام العرب المكروه، فإنْ كان من الكلام فهو الشَّتْمُ، وإنْ كان من المِللِ فهو الكُفْرُ، وإنْ كان من الطعام فهو الحَرَامُ، وإنْ كان من الشراب فهو الضَّارُّ.

فصل خبر: وأما المُخابرة؛ فقال أبو عُبيد[١] والأكثرون من أهل اللغة والفقهاء: هي مأخوذة من الخبير؛ وهو الأكَّارُ، بتشديد الكاف، وهو الفَلَّاح الحرَّاث.

وقال آخرون: من الخَبَارِ؛ وهي الأرض اللَّيِّنة.

والمزارعةُ قريب من المخابرة.

وقيل: من الخُبْرة، بضمِّ الخاء، وهي النصيب[٢].

قال الجوهري: قال أبو عُبيد: هي[٣] النصيب من سمك أو لحم.

قال: [و] يُقال: تَخَبَّروا خُبْرَةً: إذا اشترَوا شاة فذبحوها واقتسموا لحمها.

وقال ابن الأعرابي: هي مشتقَّة من خَيْبَرَ؛ لأن أول هذه المعاملة كان فيها من النَّبيِّ ﷺ.

واختلف أصحابنا فيهما: هل هما بمعنى أم لا؟ فقال بعضهم: هما بمعنًى واحد[٤].

وادَّعى صاحب «البيان»[٥] أن هذا قول أكثر أصحابنا، وليس كما قال، بل الصحيح الذي ذهب إليه جمهورهم ونَصَّ عليه الشافعي رضي الله عنه ونقله صاحب «الشامل»[٦] والمحقِّقون عن الجمهور، أنهما مختلفان.

---

(١) غريب الحديث (١/ ٢٣٢).

(٢) في (ع، ف): «وقيل: من الخُبر بضمِّ الخاء، وهو النصيب»، والمثبت من شرح صحيح مسلم للمصنِّف (١٠/ ١٩٣).

(٣) في (ع، ف): «هو».

(٤) انظر الفتح (٥/ ١٢).

(٥) البيان (٧/ ٢٧٧). (ل).

(٦) (صاحب الشامل) هو ابن الصبَّاغ وانظر كلامه في (١/ ٣٦٦) من القسم المحقق منه في كلية الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بيد الطالب عمر بن سعيد المبطي (١٤٣١هـ).

فالمخابرة: هي المُعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها، ويكون البَذْر من العامل.

والمزارعةُ مثلُها إلَّا أن البَذْرَ من مالك الأرض.

قال الرافعي[١]: وقد يُقال: المُخابرة: اكتراء الأرض ببعض ما يخرج منها، والمزارعة: اكتراء العامل ليزرع الأرض ببعض ما يخرج منها، ولا يختلف المعنى بهذا الاختلاف.

واعلم أن المشهور من مذهبنا إبطال المخابرة والمزارعة جميعًا، وهو نصُّ الشافعي والأصحاب رضي الله عنهم.

وذهب جماعة من محقِّقي أصحابنا إلى صحتهما[٢]، وهو قول ابن سُريج، وابن خُزَيمة، واختاره أيضًا الخطَّابي، وقد أوضحته في «الروضة»[٣] ولله الحمد.

وممن قال من أهل اللغة أن المُخابرة والمُزارعة بمعنًى واحدٍ صاحبُ «الصحاح»، وقاله أيضًا الإمام أبو سليمان الخطَّابي رحمه الله في «معالم السنن»[٤].

قال الخطَّابي: والخُبْرُ: النَّصِيب.

فصل خبل: قوله في «المهذَّب»[٥] في أول صفة الصلاة: وإنْ كان بلسانه خَبْلٌ.

هو بفتح الخاء المعجمة وإسكان الباء الموحدة، وهو فساد فيه.

قال ابن السِّكِّيت: الخَبْل: فساد.

قال الجوهري: الخَبْل بالتسكين: الفساد، وجمعه: خُبُول.

وقال الهروي: الخَبْلُ: فساد الأعضاء، ورجل خَبلٌ ومُخْتَبِلٌ.

قال شَمِر: الخَبَالُ والخَبْل: الفَساد[٦].

---

(١) فتح العزيز (١٢/ ١١٠).

(٢) في (ح، م): «صحتها».

(٣) الروضة ص (٨٧٣ ـ ٨٧٥).

(٤) معالم السنن (٣/ ٩٦).

(٥) المهذَّب (١/ ٢٣٨).

(٦) الغريبين (٢/ ٥٣٠ ـ ٥٣١).

فصل ختم: الخاتَم والخاتِمُ، بفتح التاء وكسرها، والخَيْتَامُ، والخَاتَام، كلُّه بمعنى، والجمع الخَواتيم. هذه اللغات الأربع مشهورة [٨٢/ب].

فصل خدع: قال الإمام أبو منصور الأزهري: قال أبو عُبيد: قال أبو زيد: يُقال: خَدَعْتُهُ خِدْعًا وخَدِيعةً، وأجاز غَيْرُه: خَدْعاً بالفتح.

ويُقال: رجل خَدَّاعٌ وخَدُوعٌ وخُدَعَةٌ، إذا كان خِبًّا(١).

والخُدْعَةُ: ما يُخْدَعَ به.

وقال أبو عُبيد: سمعتُ الكِسائي يقول: «الحَرْبُ خُدَعَةٌ» يعني بضمِّ الخِاء وفتح الدال.

قال: وقال أبو زيد مِثْلَهُ.

ورجل خُدْعَةٌ: إذا كان يُخْدَعُ [م/ ١٠].

ورُوي في الحديث: «الحَرْبُ خَدْعَةٌ»(٢) أي: ينقضي أمرها بخَدْعةٍ واحدة.

وقيل: الحرب خُدْعَةٌ، ثلاث لغات(٣)، وأجودها ما قال الكسائي وأبو زيد: خُدَعَةٌ(٤).

قال الإمام الواحدي في «البسيط» من التفسير: اختلف أهل اللغة في أصل الخِداع، فقال قوم: أصله من إخفاء الشيء.

قال الليث: أخدعتُ الشيء، أي: أخفيته، وقال آخرون: أصل الخِداع والخَدْع: الفساد.

---

(١) في (ح، ع، ف، م): «خَدَّاعًا»، والمثبت من تهذيب اللغة (١/ ١١٠) حيث نقل المصنِّف.

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٣٠)، ومسلم (١٧٣٩) من حديث جابر بن عبد الله، وأخرجه البخاري (٣٠٢٨، ٣٠٢٩)، ومسلم (١٧٤٠) من حديث أبي هريرة.

(٣) قال الحافظ في الفتح (٦/ ١٥٨): «وحكى المنذري لغةً رابعة بالفتح فيهما ـ أي: خَدَعَة ـ قال: وهو جمع خادع، أي: إنَّ أهلها بهذه الصفة، وكأنه قال: أهل الحرب خَدَعَةٌ. قلت: وحكى مَكِّيٌّ ومحمد بن عبد الواحد لغة خامسة: كسر أوله مع الإسكان، قرأت ذلك بخطِّ مُغلطاي».

(٤) تهذيب اللغة (١/ ١١١). قال ابن الأثير في النهاية: «خَدْعة: بفتح الخاء وسكون الدال. . . . وهي أفصح الروايات وأصحها» وسبقه إليه الإمام الخطَّابي. وقال النووي في شرح صحيح مسلم (١٢/ ٤٥): «اتفقوا على أن أفصحهنَّ خَدْعة بفتح الخاء وإسكان الدال. قال ثعلب وغيره: وهي لغة النَّبيّ».

قال ابن الأعرابي: الخادع: الفاسد من الطعام وغيره[١].

قوله في «الوسيط»[٢] في كتاب شرب الخمر: ويتَّقي ـ يعني: الجلَّادَ ـ المَقَاتِلَ، كالقُرْطِ[٣] والأخْدَعِ.

فالأخْدَعُ: بفتح الهمزة على وزن الأحْمر.

قال الإمام الأزهري: الأخْدَعان: عِرْقان في صفحتي العُنق، قد خَفيا وبَطَنا.

والأخادِعُ الجمع.

ورجل مَخْدُوع: قد أُصيبَ أَخْدَعُهُ.

وقال صاحب «المحكم»[٤]: وقيل: الأخْدَعانِ: الوَدَجان.

قال: وخَدَعَهُ يَخْدَعُهُ خَدْعًا: قطع أَخْدَعَهُ.

قوله في «الوسيط»[٥]: والله تعالى لا يُخادَعُ في العَزَائم.

ذكره في كتاب السِّيَر في مسألة الهَزيمة. معناه ـ والله أعلم ـ لا يخفى عليه شيء، كما تقدَّم في معنى الخِداع.

[قال الواحدي: قال اللِّحياني، وأبو عُبيدةَ: خادَعْتُ الرجُلَ بمعنى خَدَعْتُهُ[٦].

قال الأزهري]: والمِخْدَعُ والمُخْدَع[٧]: الخِزانةُ.

قال: وأَخْدَعْتُ الشيْء: أَخْفَيْتُهُ[٨].

---

(١) التفسير البسيط (٢/ ١٢٩).

(٢) الوسيط (٦/ ٥١١).

(٣) قال ابن الصلاح في شرح مشكل الوسيط (٦/ ٥١): «قوله في المَقَاتل: كالقُرْط والأخدع» كذا هو في «النهاية» و«الوسيط» وليس بصحيح، وصوابه: أَن يُقال: «كما تحت القُرْطِ» وهو ما تحت الأذن إذ القُرْطُ عبارة عما علّق من شحمة الأذن من حلقة ذهب أو غيره».

(٤) المحكم (١/ ٧٢).

(٥) الوسيط (٧/ ٢٤).

(٦) التفسير البسيط (٢/ ١٣٦).

(٧) قوله: «والمخدع» ليس في (م).

(٨) تهذيب اللغة (١/ ١١١).

وقال صاحب «المحكم» : الخَدْعُ إظهار خلاف ما تخفيه.

خَدَعَهُ يَخْدَعُهُ خَدْعًا وخِدْعًا وخَدِيْعةً وخُدْعَةً، وخادَعَهُ مُخَادَعَةً[(١)] وخِداعًا، وخَدَّعهُ واخْتَدَعَهُ [كذلك][(٢)].

وقيل: الخَدْع[(٣)] والخَدِيعة: المصدر، والخِدْعُ والخِدَاع: الاسم.

وتَخادَعَ القومُ: خَدَعَ بعضهُم بعضًا؛ وتخادَعَ[(٤)] وانخدع: أَرَى أنه قد خُدِعَ.

والخُدعة[(٥)]: ما تُخْدَعُ به.

ورجل خُدْعَةٌ: يُخْدَعُ كثيرًا.

وخُدَعَةٌ يَخْدَعُ[(٦)] كثيرًا.

ورجل خَدَّاعٌ وخَدِعٌ وخَيْدَعٌ وخَدُوع: كثيرُ الخِدَاع، وكذلك المرأة بغير هاء.

وخادَعْتُ فلانًا: رُمْتُ خَدْعَهُ.

وخَدَعْتُهُ: ظَفِرْتُ به.

وقالوا: الحَرْبُ خَدْعَةٌ وخُدْعَة وخُدَعَة.

فمن قال: خَدْعَة، فمعناه: مَنْ خُدِع فيها خَدْعَةً، فزَلَّتْ[(٧)] قدمه وعَطِبَ، فليس لها إقالة.

ومَن قال: خُدْعَة، أراد أنها تُخْدَعُ كما يُقال: رجلٌ لُعْنَةٌ، يُلْعَنُ كثيرًا، وإذا خَدَعَ أَحَدُ الفريقين صاحبه في الحرب فكأنما[(٨)] خُدِعَتْ هي.

ومن قال: خُدَعَة، أراد أنها تَخْدَعُ أهلَها.

---

(١) قوله: «وخادعه مخادعة» ساقط من (ع، ف).

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من المحكم (١/ ٧٠).

(٣) في (ح، ع، ف، م): «الخداع»، والمثبت من المحكم (١/ ٧٠).

(٤) قوله: «وتخادع» ساقط من (ع، ف).

(٥) في (ع، ف): «والخدع»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ٧٠).

(٦) في (ع، ف) زيادة: «الناس».

(٧) في (ف، ع، م): «فزلقت»، والمثبت من (ح)، وهو الموافق لما في المحكم (١/ ٧١).

(٨) في (ع، ف): «فإنما»، والمثبت من (ح، م)، وهو الموافق لما في المحكم (١/ ٧١).

ورجل مُخَدَّع: خُدِعَ في الحرب مرَّةً بعد مرَّةٍ.

والخَيْدَعُ: الذي لا يُوثَق بمودَّته.

والخَيْدَعُ: السَّرابُ، لذلك.

وطريق خَيْدَعٌ وخَادِع: جائر، مخالف للقصد، لا يُفطن به.

وخَدَعْتُ الشيءَ واخْتَدَعْتُه[١]: كتمته وأخفيته.

والمُخْدع: الخِزَانة.

قال سيبويه: لم يأتِ مُفْعَلٌ اسمًا إلَّا المُخْدَعِ، وما سواه صفة[٢].

والمِخْدَع لغة في المُخْدَع.

فصل خدم: وروّينا في «صحيح البخاري»[٣] في كتاب النكاح في باب [٨٣/أ] النَّقِيع والشراب الذي لا يسكر في العُرْس، عن سَهْلِ بن سَعْدٍ، أن امرأة أبي أُسَيدٍ[٤] كانت خادمَتَهُمْ في عُرْسهم. هكذا هو في معظم الأصول: «خادمتهم»[٥] بالتاء.

فصل خرج: وأما قول الغزالي رحمه الله وغيرِهِ من الأصحاب رحمهم الله تعالى: في المسألة قولان بالنقل والتخريج، فقال الإمام أبو القاسم الرافعي[٦] في كتاب التيمم: [معناه أنه] إذا وَرَدَ نَصَّانِ عن صاحب المَذْهَبِ مُختلفانِ في صورتين متشابهتين، ولم يظهرْ بينهما ما يصلح فارقًا، فالأصحاب يخرِّجون نَصَّهُ [في كلِّ واحدٍ من الصورتين][٧] في الصورة الأخرى؛ لاشتراكهما في المعنى، فيجعل في كلٍّ واحدة من الصورتين قولان: منصوصٌ ومُخَرَّجٌ؛ المنصوص في هذه هو المخرَّج في تلك، والمنصوص في تلك هو المخرَّج في هذه، فيقولون: فيهما قولان بالنقل والتخريج، أي: نُقِل المنصوص في[٨] هذه الصورة إلى تلك الصورة وخرج منها، وكذلك بالعكس.

---

(١) في (ع، ف): «وأخدعته»، والمثبت من (ح، م) وهو موافق لما في المحكم (١/ ٧١).

(٢) المحكم (١/ ١٣٢ - ١٣٣). (ل).

(٣) رقم (٥١٨٣، ٥٥٩١، ٥٥٩٧، ٦٦٨٥).

(٤) في (ع، ف): «امرأة أبي سَعْد» وهو خطأ.

(٥) في طبعة الفتح التي رَقَّمها العلَّامة محمد فؤاد عبد الباقي، ورد: «خادمهم» بدل «خادمتهم».

(٦) فتح العزيز (٢/ ٢٠٦).

(٧) ما بين حاصرتين زيادة من فتح العزيز (٢/ ٢٠٦).

(٨) في (ح، ع، ف): «من»، والمثبت موافق لما في فتح العزيز (٢/ ٢٠٦).

قال[١]: ويجوز أن يُراد بالنقل الرواية، ويكون المعنى في كلٍّ واحدة من الصورتين قول منقول، أي: مَرْوي عنه، وآخر مُخَرَّج.

ثم الغالب في مثل ذلك[٢] عدم إطباق الأصحاب على هذا التصرُّف، بل ينقسمون [غالبًا] فريقين، منهم من يقول به[٣]، ومنهم مَن يمتنع، ويستخرج فارقًا بين الصورتين يستند إليه افتراق النصَّين. هذا كلام الرافعي.

وقد اختلف أصحابنا في القول المخرَّج، هل ينسب إلى الشافعي رضي الله عنه؟ فمنهم مَن قال: ينسب، والصحيح الذي قاله المحقِّقون: لا ينسب؛ لأنه لم [م/١٦] يقله، ولعلَّه لو رُوجع ذكر فارقًا ظاهرًا.

قوله في «المهذَّب»[٤] في باب الكفن: ويجعل الحَنُوط على خُرَاج نافذ إن كان. . .

الخُرَاج، بضمِّ الخاء المعجمة وتخفيف الراء، وهو: القَرْحةُ في الجَسد.

فصل خرع: قولهم: اخْتَرَعَ الدليلَ أو الحُكْم وما أشبهه، فمعناه ارتجله وابتكره، ولم يُسبق إليه.

قال الأزهري: اخْتَرَعَهُ، أَيْ: اخترقه.

قال: والخَرْعُ: الشَّقُّ. يُقال: خَرَعْتُهُ فانْخَرَع، أي: شققته فانْشَقَّ.

وانخرعتِ القَنَاةُ: إذا انشقَّت.

قال صاحب «المُحكم»[٥]: اخترع الشيءَ: ارْتَجَلَهُ، والاسمُ: الخِرْعَةُ.

فصل خسف: قال: خَسَفَ القمر، وخَسَفَتِ الشمسُ، وكَسَف وكَسَفَتْ، وانخَسف وانْخَسَفَتْ، وانْكَسَف وانْكَسَفْت، وخُسِفَا وكُسِفَا، كُلُّها لغات صحيحة، وصحَّت وثبتت كُلُّها في «صحيح البخاري» ومسلم[٦] من لفظ النَّبيِّ ﷺ.

---

(١) كلمة: «قال» ليست في (ع، ف).

(٢) في (ع، ف): «هذا»، وبهامش (ح) ما نصّه: «لم توجد لفظه (ذلك) في الأصل».

(٣) كلمة «به» ساقطة من (ع، ف)، وهي في فتح العزيز (٢/٢٠٦).

(٤) المهذَّب (١/٤٢٧).

(٥) المحكم (١/٧٤).

(٦) انظر جامع الأصول (٦/١٥٦ ـ ١٩٠).

قال الأزهري في باب العين والخاء والشين: قال أبو زيد: يُقال: خَشَعَتِ[(١)] الشمسُ، وكَسَفتْ وخسَفَتْ بمعنى واحد.

فصل خشع: قال الإمام الأَزْهريُّ: التخشُّع لله تعالى: الإخْباتُ والتذلُّلُ.

وقال الليث: خَشَعَ الرجلُ يَخْشَعُ خُشوعًا، إذا رمى ببصره إلى الأرض.

والخشوع قريب من الخُضوع إلَّا أَنَّ الخُضوع في البدن، و[هو] الإقرار بالاستخذاء، والخشوع في البدن والصوت والبصر. هذا كلام الأزهري.

وقال صاحب «المحكم»: خَشَعَ واخْتَشَعَ وتَخَشَّعَ: رمى ببصره نحو الأرض، وخفض صوته.

وقوم خُشَّعٌ: مُتَخَشِّعون.

وقال الواحدي: الخُشوع في اللغة: السكون.

قال: وعلى هذا [المعنى] يدورُ كلام المفسِّرين في تفسير الخشوع في الصلاة.

قال الزهري[(٢)]: هو سكون المرء في صلاته [٨٣/ب].

وقال السُّدِّيّ: خاشعون: متواضعون.

وقال مجاهد: ساكنون.

وقال عَمْرو بنُ دِينار: هو السكونُ وحُسْنُ الهيئة[(٣)].

فصل خصر: قوله[(٤)] في «التنبيه»[(٥)]: هذا كتابٌ مُختصرٌ.

اختلفت عبارات العلماء في معنى المختصر؛ فقال الشيخ أبو حامد الإسفراييني شيخُ أصحابنا العراقيِّين في «تعليقه»: حقيقة الاختصار: ضَمُّ بعض الشيء إلى بعض.

قال: ومعناه عند الفقهاء: رَدُّ الكثير إلى القليل، وفي القليل معنى الكثير.

---

(١) في (ع، ف): «خسفت»، وهو تحريف. والمثبت من (ح، م)، وتهذيب اللغة حيث نقل المصنِّف.

(٢) في (ع، ف): «الأزهري»، وهو خطأ.

(٣) انظر التفسير البسيط (١٥/ ٥٢٠ ـ ٥٢١). (ل).

(٤) في (ع، ف): «قولهم»، وهو خطأ.

(٥) التنبيه ص: (١١).

قال: وقيل: هو إيجاز اللفظ مع استيفاء المعنى، ولم يذكر صاحب «الشامل» غير هذا الثاني، وذكرهما جميعًا المحاملي في «المجموع».

وقال صاحب «الحاوي»[١]: قال الخليل بن أحمد: هو ما دَلَّ قليلُه على كثيره، سُمِّي اختصارًا؛ لاجتماعه، كما سُمِّيت المِخْصَرَةُ مِخْصَرَةً؛ لاجتماع السُّيُور [فيها][٢].

وخَصْرُ[٣] الإنسان؛ لاجتماعه ودقَّته.

فصل خضر: قوله في «المهذَّب»[٤] في باب السِّيَر: مَرَّ رسولُ الله ﷺ في الخضْراء: كَتِيبةٍ فيها المهاجرون والأنصار، لا يُرى منهم إلَّا الحَدَق.

قال الأصمعي: الخَضْراء: اسمٌ من أسماء الكَتِيبة[٥].

والكتيبةُ: الخَيْلُ المُجتمعة.

[و] قيل سُمِّيت خضراءَ؛ لكثرة الحديد فيها، والعرب تسمِّي شديدَ السَّواد أخضرَ.

قال الجوهريُّ: يُقال: كتيبةٌ خضراءُ للتي يعلوها سَوَادُ الحديد.

فصل خضع: قال الأزهريُّ: خَضَعَ في كلام العرب يكون لازمًا ومتعدِّيًا.

تقول: خَضَعْتُهُ فَخَضَعَ، وخَضَعَ الرجلُ رَقَبَتَهُ فاختضعت [وخضعت][٦].

وقال صاحب «المحكم»: خَضَعَ يَخْضَعُ خَضْعًا وخُضُوعًا، واخْتَضَعَ: ذَلَّ.

ورجل خَيْضَعٌ[٧] وأخْضَع، وخَضَعَ[٨] [الرجلُ][٩] وأَخْضَع[١٠]: ألانَ كلامَه للمرأة.

---

(١) الحاوي (١/ ١٠).

(٢) زيادة من الحاوي (١/ ١٠).

(٣) في (ع، ف): «ومخصر»، وهو خطأ.

(٤) المهذَّب (٥/ ٢٤١).

(٥) انظر الزاهر (١/ ١٩١).

(٦) ما بين حاصرتين زيادة من تهذيب اللغة، واللسان.

(٧) في (ح، م): «خضيع»، والمثبت من (ع، ف) ونسخة بهامش (ح).

(٨) في (ع، ف): «وخضيع»، وهو خطأ.

(٩) ما بين حاصرتين زيادة من المحكم (١/ ٦٩).

(١٠) قوله: «وأَخْضَعَ» ساقط من (ع، ف).

وخَضَعَهُ الكِبرُ يخضَعُهُ خَضْعًا وخُضوعًا، وأَخْضعه: حَنَاهُ.

وخَضَعَ هو وأَخْضَعَ: انحنى.

فصل خطأ: قالَ الجوهريُّ رَحِمَهُ اللهُ: الخطأ نقيضُ الصَّواب، وقد يُمدُّ، وقُرئ بهما في قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا﴾ [النساء: ٩٢] تقول منه: أخطأت وتَخَطَّأتُ بمعنًى واحد، ولا تقل: أَخْطَيْتُ، وبعضهم يقوله.

والخِطْءُ[(١)] الذَّنْبُ، من قول الله تعالى: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٣١] أي: إثمًا، تقول منه: خَطِئَ يَخْطَأُ خِطْأً، وخِطْأَةً على فِعْلَةٍ، والاسم: الخَطِيئَةُ على فَعِيلة، ولك أن تشدد الياء؛ لأن كُلَّ ياءٍ ساكنةٍ، قَبْلَها كسرةٌ، أو واوٍ ساكنة قبلها ضمَّة ـ وهما زائدتان للمدِّ، لا للإلحاق ولا هما من نفس [م/ ١٢] الكلمة، فإنك تقلب الهمزة بعد الواو واوًا، وبعد الياء ياءً، وتدغم، فتقول في مَقْرُوء: مَقْرُوّ، وفي خَبِيء: خَبيّ بتشديد الواو والياء.

قال أبو عُبيدة: خَطِئ وأخْطَأ بمعنًى واحد، لغتان. قال: وفي المثل: مع الخواطئ سَهْمٌ صائبٌ، يضرب للذي يكثر منه الخطأ، ويأتي في الأحيان بالصواب.

وقال الأُمَويُّ[(٢)]: المخطِئ: من أراد شيئًا[(٣)] فصار إلى غيره، والخاطئ: مَن تعمَّد ما[(٤)] لا ينبغي، وتقول: خَطَّأْتُهُ تَخْطِئَةً وتَخْطِيئًا: إذا قلتَ له: أخطأتَ.

وتخطأت له في المسألة، أي: أخطأت.

وجمع الخطيئة: خَطَايا. وكان الأصلُ: خَطَائِئ، على وزن فَعَائِل، فلما اجتمعت الهمزتان قُلبت الثانية ياءً؛ لأن قبلها كسرة، ثم استثقلت، والجمع ثقيل، وهو مُعْتَلٌّ مع ذلك، فقُلبت الياءُ ألفًا [٨٤/أ] ثم قُلبتْ الهمزة الأولى ياءً؛ لخفائها بين الألفين. هذا آخرُ كلام الجوهري. وفي «مسند أبي عَوَانَةَ» وأبي يَعْلَى المَوْصِلي

---

(١) في (ع، ف): «والخطأ»، والمثبت من (ح، م).

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن سعيد من رواة اللغة الكوفيين. طبقات النحويين ص (١٩٣).

(٣) في صحاح الجوهري (١/ ٤٧): «الصواب» بدل «شيئًا».

(٤) في (ع، ف): «لما» بدل «ما».

عن سعيد بن جُبَير، قال: خرجت مع ابن عمر فمررنا بفتيان من قريش قد نَصَبُوا طيرًا، وهم يرمونه، وقد جعلوا لصاحب الطير كُلَّ خاطِئة منْ نَبْلِهم.

وروّيناه بهذه الحروف في صحيحَي البخاري ومسلم(١).

وفي حديث أبي ذَرٍّ، أَحَدِ قَواعِدِ الإسلام: «يا عبادي، إني حَرَّمْتُ الظُّلْمَ على نفسي، يا عبادي، إنكم تُخْطِئون بالليل والنهار»(٢) ولم يقل: تخطؤون.

فصل خطب: قال الإمام أبو منصور الأزهري: قال الليث: الخَطْبُ: سبب الأمر.

تقول: ما خَطْبُك؟ أي: ما أَمْرُكَ؟

وتقول: هذا خَطْبٌ جليل، وخَطْبٌ يسير، وجمعه: خُطُوب.

والخُطبة مصدر الخَطِيْب، وهو يَخْطُبُ المرأة ويَخْتَطِبها خِطْبةً وخِطِّيْبى(٣).

وقال الفَرَّاء في قول الله تعالى: ﴿مِنۡ خِطۡبَةِ ٱلنِّسَآءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] الخِطْبَةُ مصدر بمنزلة(٤) الخَطْب، وهو بمنزلة قولك: إنه لحسن القِعْدَة والجِلْسَة.

قال: والخُطبة مثل الرسالة التي لها أول وآخر.

قال الأزهري: والذي قال الليث: إن الخطبة مصدرُ الخَطِيْبِ، لا يجوز إلَّا على وجه واحد(٥)، وهو أن الخُطبة اسم للكلام الذي يتكلَّم به الخطيب، فتوضع موضع المصدر.

والعرب تقول: فلان خِطْبُ فُلانة: إذا كان يَخْطُبُها.

وقال الليث: الخِطابُ: مُراجعة الكلام [وخَطَبَ الخاطِبُ على المِنبر يَخْطُبُ خَطَابةً، واسم الكلام: الخُطْبة].

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٥٨) وأبو عوانة (٨٢٠٦) وأبو يعلى برقم (٥٦٥٢)، وليس في البخاري (٥٥١٥) موضع الشاهد.

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي إدريس الخَوْلاني الداراني عن أبي ذرٍّ الغفاري، وهو حديث قُدْسي.

(٣) في (ع، ف): «وخطبني» وهو تصحيف، والمثبت من (ح، م)، واللسان وغيره.

(٤) قوله: «بمنزلة» ساقط من (ع، ف). والكلام بطوله في تهذيب اللغة (٧/ ١١٢). (ل).

(٥) كلمة: «واحد» ليست في (ع، ف).

وقال الزجَّاج أيضًا، في «معاني القرآن»: الخُطْبة بالضَّمِّ: ما له أول وآخرِ، نحو الرسالة، وجمع الخَطِيب: خُطَباء، وجمع الخَاطِب: خُطَّابٌ. هذا ما ذكره الأزهري.

[و] قال صاحب «المُحْكم»: الخَطْبُ: الشَّأْن، أو الأمر صَغُرَ أو كَبرَ.

وخَطَبَ المرأةَ يَخْطُبُها خَطْبًا وخِطْبَةً ـ الأُولى عن اللِّحياني ـ وخِطِّيْبى[١].

واختطبها وخَطَبَها عليه، وهي خِطْبهُ، والجمع: أَخْطَابٌ، وكذلك خِطْبَتُهُ، وخُطْبَتُهُ[٢]، الضَّمُّ عن كُرَاع، وخِطِّيْبَاهُ، وخِطِّيْبَتُهُ[٣]، وهو خِطْبُها، والجمع كالجمع، وكذلك هو خِطِّيْبُها، والجمع خِطِّيْبُونَ، ولا يُكَسَّرُ.

ورجل خَطَّاب: كثيرُ التَّصرُّف في الخِطْبة.

واختطبَ القومُ فلانًا: دَعَوْهُ إلى تزويج صاحِبَتِهم.

والخِطَابُ والمُخاطبةُ: مُراجعة الكلام.

وخَطَبَ الخَطِيبُ[٤] على المنبر يَخْطُبُ خَطَابَةً، واسم الكلام: الخُطْبة.

وقال ثعلب: خَطَبَ على القوم خُطبة، فجعلها مصدرًا، ولا أدري كيف ذلك، إلَّا أن يكون وضع الاسم موضع المصدر.

وذهب أبو إسحاق إلى أن الخطبة عند العرب الكلامُ المنثورُ المُسَجَّعُ ونحوه.

ورجلٌ خَطيبٌ: حَسَنُ الخُطْبَةِ[٥].

قال الجوهري: خَطَبْتُ على المنبر خُطْبةً بالضَّمِّ، وخَطَبْتُ المرأة خِطْبَةً بالكسر، واخْتَطَبْتُ فيهما.

والخطيب: الخاطِب.

والخِطِّيبى: الخِطْبَةُ.

---

(١) قوله: «وخِطِّيبى» ليس في (ع، ف)، وهو في المحكم (٥/ ٧٥).

(٢) في (ع، ف): «وكذلك خطبة وخطبة»، والمثبت من (ح، م)، والمحكم (٥/ ٧٥) وغيره.

(٣) في (ع، ف): «عن كُرَاعٍ، وخطبًا وخطيبةً»، والمثبت من (ح، م)، والمحكم (٥/ ٧٥)، واللسان وغيرهما.

(٤) في (ح، ع، ف، م): «الخاطب»، والمثبت من المحكم (٥/ ٧٥).

(٥) المحكم (٥/ ٧٥). وكلام أبي إسحاق – وهو الزجاج – ليس فيه.

والخطَّابِيَّة: من الرافضة، ينسبون إلى أبي الخَطَّاب، وكان يأمر أصحابه أن يشهدوا على مَن خالفهم بالزُّورِ(١).

وقد خَطُبَ الرجل ـ بالضَّمِّ ـ خَطَابة بالفتح: صار خَطِيبًا.

وقال أقْضى القُضاة أبو الحَسَنِ المَاوَرْديُّ الفقيهُ الشافعيُّ صاحب «الحاوي» من أصحابنا في كتابه «التفسير»: الخِطْبَةُ بكسر الخاء: هي طَلَبُ النِّكاح، والخُطْبة بالضَّمِّ تأليف كلام يتضمَّن [٨٤/ب] وعظًا وإبلاغًا(٢). وهذا الذي قاله حَسَنٌ مُفْصِحٌ عن معنى اللفظة، والله تعالى أعلم.

واعلم أن الخُطَبَ المشروعة(٣) ثلاثَ عَشْرَةَ [خُطْبَةً]: خُطْبتان للجمعة، وخُطْبتان للعيد، وخُطبتان للكُسوف [م/ ١٣] وخُطبتان للاستسقاء، وخمس خُطب في الحجِّ: واحدةٍ(٤) في اليوم السابع من ذي الحِجَّة بمكة عند الكعبة بعد صلاة الظهر، واثنتان عند عرفاتٍ(٥) في مسجد إبراهيم(٦) ﷺ بعد الزوال، وقبل صلاة الظهر، وخُطْبة بعد صلاة الظهر بمنى يوم النَّحْر، وخُطبة بمنى في اليوم الثالث من أيام التشريق.

وكلُّ هذه الخُطَب التي في الحجِّ بعد الصلاة أفراد وإفراداً إلَّا التي عند عرفات، فإنها خُطبتان، وقبل الصلاة.

قال الماوَرْديُّ في «الأحكام السُّلطانية» في باب ولاية الحجِّ: جميع الخُطَب مشروعةٌ بعد الصلاة، إلَّا خطبتي الجمعة واللَّتين(٧) بعرفات.

---

(١) (الخَطَّابية): فرقة من غُلاة الشيعة، تنسب إلى أبي الخَطَّاب: محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع، مولى بني أَسَدٍ. مِنْ مزاعمه: أن الأئمَّة أنبياء، ثم آلِهةٌ، وقال بإلهيّة جعفر بن محمد، وإلهيّة آبائه. انظر الملل والنحل (١/ ١٥٩ ـ ١٦٤).

(٢) النكت والعيون (١/ ٣٠٤).

(٣) في (ع، ف): «المشهورة» بدل «المشروعة».

(٤) في (ع، ف): «وواحدة»، وهو خطأ.

(٥) في (ع، ف): «بعرفات» بدل «عند عرفات».

(٦) ويُقال له: مسجد عُرَنَةَ (الإيضاح للمؤلِّف ص: ٢٧٨).

(٧) في (ع، ف): «والتي». وانظر الأحكام السلطانية ص (١٧٥). (ل).

والخَطَّابيةُ: الطائفة المبتدعة من الرافضة، نُسبوا إلى أبي الخَطَّاب الكوفي، حكاه ابن الصَّبَّاغِ.

فصل خطر: قال الإمام أبو منصور الأزهري رَحِمَهُ اللهُ: قال الليث: الخَطَرُ: ارتفاع المكانة والمنزلة والمال والشرف.

ويُقال للرجل الشريف: هو عظيم الخَطَر.

وقال ابن السِّكِّيت(١): الخَطَرُ والسَّبَقُ والنَّدَبُ واحد، وهو كُلُّهُ الذي يوضَعُ في النِّضال والرِّهان، فمن سبَقَ أخذه، ويُقال فيه كُلّه(٢): فَعَّلَ مُشَدّدًا: إذا أخذه.

قال الليث: والإشراف على شفا هلكةٍ هو الخَطَرُ.

والإنسان يخاطر بنفسه إذا أشفى بها على خَطَرِ هُلْكٍ(٣) أو نَيْل مُلْكٍ.

ويقول: خَطَرَ بِبَالي، وعلى بالي كذا وكذا يَخْطُرُ خُطُورًا: إذا وقع ذلك في بالك وهَمِّكَ.

قال الفرَّاءُ: يُقال: إنه لعظيمُ الخَطَرِ، وصغيرُ الخَطَرِ في حُسْنِ فَعاله وشرفه، وسوء فَعاله ولُؤْمِهِ.

والخاطر: ما يخطر في القلب من تدبير أو أمر، هذا ما نقلته من كتاب الأزهري.

وقال صاحب «المحكم»(٤) الخاطر: الهاجِس، والجمع: الخَواطر.

وقد خَطَرَ بباله وعليه، يَخْطِر، ويَخْطُر ـ الأخيرةُ عن ابن جِنِّي ـ خُطُورًا: إذا ذكره بعد نِسيان.

فصل خطط: قال الإمام أبو منصور الأزهري رَحِمَهُ اللهُ: قال الليث: الخَطُّ: الكِتابة ونحوه مما يُخَطُّ.

والخِطّة: الأرض يَخْتَطُّها الرجل إذا(٥) لم تكن له.

---

(١) إصلاح المنطق ص (٣٧، ٤٦).

(٢) في (ع، ف): «كلّ»، والمثبت من (ح، م)، واللسان وغيره.

(٣) في (ع، ف): «مُلْك»، والمثبت من (ح، م)، واللسان وغيره.

(٤) المحكم (٥/ ٦٧).

(٥) كلمة: «إذا» ليست في (ع، ف، م).

قال: وإنما كسرت الخاء؛ لأنها أخرجت على مصدر [بُني على فعلة][(١)].

وقال في موضع آخر من الفَصْل: اخْتَطَّ فلانٌ خِطَّةً: إذا تَحَجَّر مَوْضِعًا، وخَطَّ عليه بجدار، وجمعها: الخِطَط.

قال صاحب «المحكم»[(٢)]: خَطَّ الشيءَ يَخُطُّهُ خَطًّا: كتبه بقلم، أو غيره.

والتخطيط: التسطير.

والماشي يَخُطُّ بِرِجْله الأرض على التشبيه بذلك.

وثوب مُخَطَّط: فيه خُطوطٌ، وكذلك تَمرٌ مُخَطَّطٌ.

وخَطّ وَجْهُهُ واخْتَطَّ: صارت فيه خُطوطٌ.

والخُطّة كالخَطِّ، كأنها اسم للطريقة.

والخِطُّ والخِطَّة: الأرض تُنْزَلُ[(٣)] من غير أَنْ يَنْزِلها نازل قبل ذلك.

وقد خَطَّها لنفسه خَطًّا واختطَّها، وكُلُّ ما خطَرْتَه[(٤)] فقد خططت عليه.

وقال الجوهري: الخِطَّةُ بالكسر: الأرض يَخْتَطُّها الرجل لنفسه، وهو أَنْ يُعَلِّم عليها علامةً بالخطِّ، لِيُعْلَمَ أنه قد اخْتَارَها ليبنيها دارًا[(٥)]، ومنه: خِططُ الكوفة والبِصْرة.

والخُطَّةُ بالضَّمِّ: الأمر والقِصَّة [٨٥/أ].

وفي رأسه خُطَّة: إذا جاء وفي نفسه حاجةٌ قد عَزَمَ عليها.

والعامَّة تقول: خطية.

وقولهم: خُطَّة نائية، أي: مَقْصِدٌ بعيد.

وقولهم: خُذْ خُطَّةً، أي: خُذْ خُطَّةَ الانتصافِ، ومعناه: انتصفْ.

---

(١) في (ح، ع، ف، م): «على مصدر أفعل»، وما بين حاصرتين من تهذيب اللغة واللسان وغيره.

(٢) المحكم (٤/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤).

(٣) في (ع، ف): «تترك»، والمثبت من (ح، م)، والمحكم (٤/ ٣٦٤).

(٤) في (ع، ف): «خططته» بدل «خطرته»، والمثبت من (ح، م)، والمحكم (٤/ ٣٦٤)، واللسان (خطط).

(٥) في (ع، ف): «إذا أراد» بدل: «دارًا».

والخُطَّة من الخَطِّ، كالنُّقطةِ من النَّقْط [اسم ذلك][١].

واختطّ الغلامُ: نَبَتَ عِذارُهُ، والله تعالى أعلم.

وقول الغزالي في كتاب الجمعة: خِطّة البلد، وفي باب الوقف: خِطَّة الإسلام[٢]، وأشباه هذا كلّه: بكسر الخاء على ما تقدّم.

وقولهم[٣] في الجنين: إنْ بَدا فيه التخطيط وَجَبَ[٤] فيه الغُرَّةُ، وانقضت العِدَّةُ. قال الرافعي[٥] في باب دِيَةِ الجنين: التخطيط قد يفسّر بصورة الأعضاء من اليد والأصابع وغيرهما، وقد يُفسَّر بالشكل والتقطيع الكُلِّي قبل أن[٦] تبين[٧] آحاد أعضائه وهيئاتها، وهو[٨] الأكثر[٩].

قال أبو الفتح الهَمدَاني في كتاب «الاشتقاق»: الخَطُّ: قرية يُنسبُ إليها الرِّماحُ، يُقال: رماح خَطِّيَّة بفتح الخاء. [قال]: ومنهم من يكسرها.

وقيل لها ذلك؛ لأنها على ساحل البحر، والساحل يُقال له: الخَطُّ؛ لأنه فاصل بين الماء والتراب، هذا كلام أبي الفتح، واقتصر الجمهور على أنَّ الرُّمْحَ الخَطِّي بفتح الخاء، وقَلَّ مَنْ ذكر الكسر.

فصل خطف: قال الأزهري: يُقال: خَطِفْتُ الشيءَ واخْتَطَفْتُه: إذا [م/ ١٤] اجْتَذَبْتَهُ[١٠] بسرعة.

والخُطَّاف[١١] طائر معروف، وجمعه: خَطَاطِيف.

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة من تهذيب اللغة. قلنا: وليس في الصحاح.
(٢) الوجيز (١/ ١٨٩) الوسيط (٤/ ٢٦١) (٧/ ٦). (ل).
(٣) في (ع، ف): «قوله».
(٤) في (ع، ف): «وجبت».
(٥) العزيز (١٠/ ٥١٠). (ل).
(٦) كلمة: «أن» لم ترد في (ع، ف).
(٧) في (ع، ف): «تبيين». وفي العزيز «تميَّز».
(٨) في (ع، ف): «وهي».
(٩) العزيز (١٠/ ٥١٠). (ل).
(١٠) في (م): «أخذته».
(١١) (الخُطاف): السنونو، وهو ضرب من الطيور القواطع، عريض المنقار، دقيق الجناح طويله، منتفش الذيل (الوسيط).

قال الأصمعي: الخُطَّافُ هو الذي تجري فيه البَكَرَةُ إذا كان من حديد، فإن كان مِنْ خَشَبٍ فهو: القَعْو.

قال أبو الخطَّاب: خَطِفَتِ السفينة وخَطَفَت: أي سارت.

وقال: صاحب «المحكم»[(١)]: الخَطْفُ: الأخْذُ في سُرْعة[(٢)] واستلاب، خَطِفَه وخَطَفَه يَخْطَفُهُ، واخْتَطفه وتَخَطَّفه.

قال سيبويه: خَطَفَهُ واخْتَطَفَهُ كما قالوا: نَزَعَهُ وانْتزَعَهُ.

ورجل خَيْطَفٌ: خاطِف.

وسيف مِخْطَفٌ: يَخْطَفُ البَصَرَ بِلمْعه.

وخَطِف البَرْقُ البَصْرَ، وخَطَفَهُ يَخْطِفُه[(٣)]: ذَهَبَ به.

وخَطِف الشيطانُ السمعَ واختطفه: اسْتَرَقَهُ.

والخُطَّافُ: العُصفور الأسود، وهو الذي تدعوه العامَّة: عصفورَ الجنة. هذا آخر[(٤)] كلام صاحب «المحكم»[(٥)].

والخُطَّافُ المذكور في كتاب الأطعمة[(٦)] - قال أصحابنا: لا يحلُّ أكله - هو هذا[(٧)] الذي ذكره الأزهري وصاحب «المُحكم»، وهو [هذا] الذي يأوي إلى البيوت عند ارتفاع البرد وإقبال الربيع، وهو بضمِّ الخاء وتشديد الطاء.

فصل خفر: قوله[(٨)]: أن تجد طريقًا آمنًا من غير خفارَة، يُقال: بضمِّ الخاء وفتحها وكسرها، ثلاث لغات حكاها صاحب «المحكم»[(٩)].

---

(١) المحكم (٥/ ٧٤).

(٢) في (ع، ف): «بسرعة» بدل «في سرعة»، والمثبت موافق لما في المحكم (٥/ ٧٤).

(٣) في (ع، ف): «يخطف»، والمثبت من (م، ح)، والمحكم (٥/ ٧٤)، واللسان وغيرهما.

(٤) كلمة: «آخر» ليست في (ع، ف).

(٥) مُختصرًا.

(٦) المهذَّب (٢/ ٨٧١).

(٧) في (ع، ف): «هذا هو».

(٨) أي: في المهذَّب (٢/ ٦٦٤).

(٩) المحكم (٥/ ١٠٦).

قال: وهي جُعْلُ الخَفِير.

قال: وقد خَفَرَ الرجُلَ، وخَفَرَ به وعليه، يَخْفِرُ خَفْرًا: أجاره ومنعه وأَمَّنَهُ، وكذلك تخفَّر[١] به، وخَفرهُ[٢]: [استجار به وسأله أن يكون له خفيرًا][٣].

وفلان خَفِيري: أي: الذي أجيره، والخفير: المجير، فكلٌّ واحدٍ منهما خَفيرٌ لصاحبه، والاسم من ذلك كلّه: الخُفْرةُ والخَفَارَة، والخُفَارة [والخِفَارة][٤].

وقيل: الخُفْرَةُ والخَفَارةُ والخِفَارة: [والخُفارة: الأمان[٥]، وهو من ذلك الأول.

والخُفَرَةُ أيضًا: الخَفِير الذي هو المُجير، والخُفارة والخَفارة والخِفَارة[٦] أيضًا: جُعلُ الخفير.

قال: وخَفَرَ به[٧] خَفْرًا وخُفورًا[٨] وأخفره: نَقَضَ عَهْدَهُ وغَدره.

وأَخْفَرَ الذِّمَّةَ: لم يَفِ بها. هذا كلُّه [٨٥/ب] كلام صاحب «المحكم».

وقال الجوهري: خَفَرْتُ الرجلَ[٩] أَخْفِرُ بالكسر خَفْرًا: إذا أَجَرْتَهُ.

وتَخَفَّرْتُ بِفلان: إذا اسْتَجَرْتَ به وسألتَهُ أن يكونَ لك خَفِيرًا.

وأخفرْتَهُ: نَقَضْت عَهْدَهُ.

ويُقال أيضًا: أَخْفَرْتُهُ: إذا بعثْتَ معه خَفِيرًا.

والاسم: الخُفْرَةُ بالضَّمِّ، وهي الذِّمَّةُ.

يُقال: وَفَتْ[١٠] خُفْرَتُكَ.

---

(١) في (ع، ف): «يخفر»، والمثبت من (ح، م)، والمحكم (٥/ ١٠٦).

(٢) قوله: «وخَفَره» لم يرد في (ع، ف).

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من المحكم (خفر).

(٤) ما بين حاصرتين من المحكم (٥/ ١٠٦).

(٥) في (ع، ف): «الأمانة»، والمثبت من (م) والمحكم (٥/ ١٠٦)، واللسان وغيره.

(٦) قوله: «والخِفَارة والخَفَارة» من (م)، والمحكم (٥/ ١٠٦).

(٧) في (ع، ف): «وخفرته» بدل «وخفر به»، والمثبت من (ح، م)، والمحكم (٥/ ١٠٦).

(٨) قوله: «وخُفورًا» ليس في (ع، ف).

(٩) في (ع، ف): «بالرجل».

(١٠) في (ف، ع، م): «وقت» وهو تصحيف.

فصل خفش: قال أهل اللغة: الخُفَّاشُ: طائر معروف يطير بالليل، وجمعه: خَفَافِيش.

وأما الرجل الأخفَشُ المذكور في الدياتِ وذكره في «الروضة» في عيوب البيع: فهو نوعان[١]، ذكرهما الجوهري وغيره، **أحدهما**: أن يكون ضعيفَ البصر من أصل الخِلْقَةِ.

والثاني: يكونُ لِعِلَّةٍ، وهو الذي يُبصر بالليل دون النهار، وفي الغيم دون الصَّحْوِ.

فصل خلب: في الحديث نهى عن كُلِّ ذي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيرِ[٢]: هو بكسر الميم وإسكان الخاء المعجمة وفتح اللام.

قال أهل اللغة والفقه وغيرُهم: المِخْلَبُ للطير كالظفر للآدمي.

وفي الحديث: «قُلْ: لا خِلابَةَ»[٣] هي بكسر الخاء وتخفيف اللام والباء وهي: الخديعة.

يُقال منه: خَلَبَهُ يَخْلُبُهُ بضمِّ اللام، واختَلَبَهُ مثله.

فصل خلع: قال الإمام أبو منصور الأزهري: يُقال: خلع الرجل ثوبَهُ.

وخلعَ امرأتَهُ وخالعَها: إذا افتدت منه بمالها فطلَّقها وأبانها من نفسه.

قال: وسُمِّي ذلك الفراقُ خُلْعًا؛ لأن الله ﷻ جعل النساء لباسًا للرجال، والرجالَ لباسًا لهنَّ، فقال: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧] وهي ضَجِيْعُهُ وضَجِيْعَتُهُ، فإذا افتدت منه بمالٍ تعطيه لِيُبِينَها منه، فأجابها إلى ذلك فقد بانَتْ منه وخلع كلُّ واحد منهما لباسَ صاحبه.

قال: والاسم من ذلك: الخُلْعُ، والمصدر: الخَلْع.

وقد اختلعت المرأةُ مِنْهُ اختلاعًا: إذا افْتَدَتْ بمالها، فهذا معنى الخُلْع عند الفقهاء.

قال: وخُلْعَةُ المال، وخِلْعَتُهُ: خِيَارُهُ، يعني بضمِّ الخاء وكسرها.

---

(١) انظر روضة الطالبين (٣/ ١١٦) (ط. الفيحاء).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٣٤) من حديث عبد الله بن عباس.

(٣) أخرجه البخاري (٢١١٧) ومسلم (١٥٣٣) من حديث ابن عمر، وسبق في ترجمة منقذ بن عمرو رقم (٦١٠).

قال: [و] قال أبو سعيد: سُمِّي خِيَارُ المال خُلْعَةً؛ لأنه(١) يَخْلَعُ قلب الناظر إليه.

قال: والخِلْعَةُ ـ يعني بالكسر ـ من الثياب: ما خَلَعْتَه فَطَرحْته على آخر أو لم تطرحْهُ.

قال: والخَلْعُ كالنَّزْع [م/ ١٥] إلَّا أن فيه مُهْلَةً.

قال: وأصابه في بعض أعضائه خَلْعٌ: وهو زوال المفاصل من غير بينونةِ.

ويُقال للشاطِرِ من الفتيان: خَلِيع؛ لأنه خَلَعَ رَسَنَهُ.

وتَخَلَّع الرجلُ في الشراب: شربه الليل(٢) والنهار.

والخَليع: الذي خلعه أهلُهُ وتبرَّؤوا منه.

وخُلِعَ [فلان](٣) من الدّين والحياء.

وقوم خُلعاءُ: مُبَيِّنو(٤) الخَلاعة. هذا آخرُ كلام الأزهري رحمه الله.

وفي كتاب «المُثَلَّث» لشيخنا جمال الدين بن مالك رضي الله عنه: الخُلعة بضمِّ الخاء(٥) لغة في الخَلْع، وهو مصدر خَلَعَ المرأة.

قوله في دعاء القنوت من «المهذَّب»(٦): «ونَخْلَعُ مَنْ يَفْجُرُكَ»(٧) أي: نترك ونَهْجُر مَن يَعصِيك.

قوله: في آخر باب الخُلْع من «المهذَّب»(٨): وإن قال أحدهما: خَالَعْتَني(٩)

---

(١) في (ع، ف) زيادة: «لم»، وهي إقحام ناسخ.

(٢) في (ع، ف): «بالليل».

(٣) ما بين حاصرتين من تهذيب اللغة حيث نقل المصنِّف.

(٤) في اللسان: «بيِّنُو».

(٥) في (ع، ف): «بالضَّمّ» بدل «بضمّ الخاء». انظر الإعلام بمثلث الكلام ص (٦٠). (ل).

(٦) المهذَّب (١/ ٢٧٣).

(٧) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢١٠ ـ ٢١١)، موقوفًا على عمر بن الخطاب رضي الله عنه. قال البيهقي: «صحيح موصول»، وانظر الفتوحات الربانية (٢/ ٣٠١)، شرح السنة (٣/ ١٣١).

(٨) المهذَّب (٤/ ٢٧٥).

(٩) في المهذَّب (٤/ ٢٧٥): «خَالَعْتُ» بدل «خَالَعْتَني».

على ألف درهم، وقال الآخر: بل على[١] أَلْفٍ مُطْلَق، تَحالفا[٢].

قوله: خَالَعْتَني، هو بفتح التاء، خطاب للمذكَّر، ومراده: قال أحد الزوجين، أو أحد الشخصين، أو أحد الإنسانين، فيكونان مذكَّرين.

قال الجوهري: خُلِع الوالي: عُزل.

وخالعتِ المرأةُ بَعْلَها، فهي خَالِع، والاسم: الخُلْعَةُ.

وقال صاحب «المحكم»[٣]: خَلَع الشيءَ يَخْلَعُهُ خَلْعًا [(٨٦/أ] واخْتلَعه: كَنَزَعَهُ، إلَّا أنَّ في الخَلْع مُهلةً.

وسوَّى بعضهم بين الخَلْع والنَّزْع.

وخَلَع الرِّبقة مِنْ عُنُقِهِ: نَقَضَ عهده.

وتخالع القوم: نقضوا العَهْدَ [بينهم][٤].

وخلع دابَّته يَخْلَعُها خَلْعًا وخلَّعها[٥]: أَطْلَقَها من قَيْدِها.

وخلع عِذَارَه: ألقاه عن نفسه، فعدا بشَرٍّ، وهو على المَثَلِ.

وخلع امرأته خُلْعًا وخِلاعًا فاختلعت: أزالها عن نفسه، وطلَّقها.

أنشد ابن الأعرابي [الخفيف]:

مُولَعاتٍ بِهاتِ هاتِ، وإنْ شَفَّـ ... ـرَمَالٌ أَرَدْنَ مِنْكَ الْخِلاعا[٦]

شَفَّر [مَالٌ]: قَلَّ.

وخَلَعه عن النسب: أزاله.

وخَلُعَ الرجل خَلاعَةً فهو خَليع: تباعَد.

---

(١) كلمة: «على» ساقطة من (ع، ف).

(٢) في (ح، ع، ف): «تخالعا»، وهو تحريف. والمثبت من (م)، والمهذَّب (٤/ ٢٧٥).

(٣) المحكم (١/ ٧٤ ـ ٧٥).

(٤) ما بين حاصرتين من المحكم (١/ ٧٥).

(٥) في (ع، ف): «وخلعًا»، والمثبت من (ح، م)، والمحكم (١/ ٧٥)، واللسان وغيرهما.

(٦) في (ف، ع، م): «انخلاعًا»، والمثبت من (ح)، والمحكم (١/ ٧٥)، والبيت أيضًا في تهذيب اللغة (شفر)، وتاج العروس (٣/ ٣٠٨) و(٥/ ٣٢١)، واللسان (خلع، شفر).

والخَلِيع: الشاطر، منه. والأنثى: خَلِيعة، بالهاء.

وتَخَلَّع في مِشْيَتِه: هَزَّ مَنْكِبَيْهِ وأشار بيديه، والخَلْعُ والخَلَعُ: زوالُ المَفصِل من اليد أو الرِّجْلِ من غير بَيْنونة.

وخَلَّع أوصاله[١] أزالها.

وثوب خليعٌ: خَلَقٌ[٢]. هذا آخر كلام صاحب «المحكم»[٣].

فصل خلف: وفي الحديث: «أَرْبَعُونَ خَلِفَةً في بُطُونِها أَوْلَادها»[٤] هذا مما يسألون عنه، فيُقال: الخَلِفَةُ التي في بَطْنِها وَلَدُها، فما حِكْمةُ قوله: في بطونِها أولادُها؟

وجوابه من خمسة أوجه: أحدها: أنه توكيد وإيضاح.

والثاني: أنه تفسير لها، لا قيد.

والثالث: أنه نفي لوَهم مُتوهّم، يتوهّم أنه يكفي في الخَلِفَةِ أن تكون حمَلَتْ في وقتٍ ما، ولا يشترط حَمْلُها حالة دفعها في الدِّيَةِ.

والرابع: أنه إيضاح لحُكْمها، وأنه[٥] يشترط في نفس الأمر أن تكون حاملًا، ولا يكفي قولُ أهل الخبرة، إنها خَلِفة إذا تبيَّنّا أنه لم يكن في بطنها ولد.

والخامس: ذكر الرافعي أنه قيل: إن الخَلِفَة تطلق أيضًا على التي وَلَدَتْ وولدُها يتْبَعُها[٦].

فصل خلق: قولهم في السجود: تَبارك اللهُ أحسنُ الخالقين، معناه: أَحْسَنُ المُصَوِّرِينَ والمقدِّرين.

---

(١) في (ع، ف): «أَوصالها»، والمثبت من (ح، م)، والمحكم (١/ ٧٥)، اللسان (خلع).

(٢) في (ع، ف): «خليق»، والمثبت من (ح، م)، والمحكم (١/ ٧٥)، واللسان (خلع).

(٣) باختصار.

(٤) أخرجه النسائي (٨/ ٤٠)، وابن ماجهْ (٢٦٢٧)، وأبو يعلى (٥٦٧٥) وغيرهم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وصحَّحه ابن القطان - كما في نصب الراية ٤/ ٣٣١ - وابن حبان (١٥٢٦) موارد، وهناك استوفَّينا تخريجه.

(٥) في (ع، ف): «وأَنْ».

(٦) العزيز (١٠/ ٣٢٠).

فصل خلل: تكرَّر في الأحاديث في «المهذَّب»(١) ذكْرُ الخَلِيل في حديث: «هذا وُضوئي ووضوءُ خَلِيلي إبراهيمَ»(٢).

وقوله: (٣) «أوصاني خَلِيلي بثلاث»(٤).

قال الإمام أبو الحسن الواحدي في قول الله ﷻ: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] قال أبو بكر بن الأنباري: الخَليل: معناه المُحبُّ الكامل المحبَّة، والمحبوب الموفي بحقيقة المحبة، اللذان ليس في حبِّهما نَقْصٌ ولا خلَلٌ.

قال: فتأويل قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] اتخذ اللهُ إبراهيمَ مُحِبًّا له خالص الحُبِّ، ومحبوبًا له، وشَرَّفَه بلزوم هذا الاسم له الذي لا يستحقّ مثله إلَّا أنبياؤه ومَنْ يُشَرِّف اللهُ تعالى ويرفع قدره(٥).

قال ابن الأنباري: وقال بعضُ أهل العلم معناه: واتخذ اللهُ إبراهيمَ فقيرًا إليه، لا يَجْعَلُ فَقْرَهُ وفاقته إلى غيرِهِ، ولا يُنْزِلُ حوائِجَهُ بسواه، فالخَلِيلُ على هذا القول: فَعِيْل من الخَلَّة، بمعنى الفقر(٦).

ونحو هذا قال الزَّجَّاج: الخليل: المُحِبُّ الذي ليس في محبَّته خَلَلٌ، فجائز أن يكون إبراهيمُ سُمِّيَ خليلًا؛ لأنه الذي أحبَّه الله تعالى محبَّةً تامّةً، وأحبَّ اللهَ هو محبَّة تامَّةً [م/ ١١].

قال: وقيل: الخليل: الفقير.

---

(١) المهذَّب (١/ ٨٢).

(٢) أخرجه ابن ماجهْ (٤١٩)، والبيهقي (١/ ٨٠) من حديث ابن عمر. قال الحافظ في التلخيص الحبير (١/ ٨٢): «قال أبو حاتم: لا يصحُّ هذا الحديثُ عن رسول الله ﷺ»، وانظر حديث أُبَي بن كعب عند ابن ماجهْ (٤٢٠). قال عنه البوصيري في الزوائد: «في إسناده زيد، هو العَمِّي، ضعيف، وكذا الراوي عنه».

(٣) المهذَّب (٢/ ٦٢٧).

(٤) أخرجه البخاري (١٩٨١)، ومسلم (٧٢١) من قول أبي هريرة.

(٥) في (ع، ف): «ومن شَرَّفه الله تعالى ورفع قدره».

(٦) في (ع، ف): «الفقير».

قال الواحدي: فهذان القولان ذكرهما جميعُ أهل المعاني، والاختيارُ: هو الأول؛ لأن الله ﷻ خليلُ إبراهيمَ، وإبراهيمُ خليلُ الله ﷻ.

ولا يجوز أن يُقال: الله تعالى خليلُ إبراهيمَ، من الخَلَّةِ التي هي الحاجَةُ[(١)]، هذا [٨٦/ب] آخر كلام الواحدي.

وقال القاضي عياضٌ رحمه الله: أصل الخُلَّة: الاختصاص والاستصفاء.

وقيل: أصلها: الانقطاع إلى مَنْ خالَلْتَ.

وقيل: الخُلَّة: صَفَاءُ المودَّة.

وقيل: هي المحبَّة والإلْطاف[(٢)].

فصل خلو: قوله[(٣)]: إذا أراد دخول الخَلاء، أي: موضع التغوُّط، يُقال له: الخَلاءُ، والمَذْهَبُ، والمِرْفَق، والمِرْحاضُ، وأصله: الخَلوة؛ لأنه شيء يُستخلى به.

قوله في «الوجيز» في باب الصيد والذبائح: لو رمى سهمًا في خلوة ولا يرجو صيدًا حَرُمَ[(٤)].

قال الإمام الرافعي: ذكر الخَلْوة لا معنى له في هذا الموضع، إلَّا أن يريد: في موضع خالٍ عن الصَّيد[(٥)].

فصل خمر: الخَمْرُ: [هي] الشراب المعروف، وهي مؤنَّثة في اللغة الفصيحة المشهورة.

وذكر أبو حاتم السِّجِسْتاني في كتابه «المذكَّر والمؤنَّث»[(٦)] في موضعين منه أن قومًا فُصَحاءَ يذكرونها. قال: سمعت ذلك ممَّن أثق به منهم.

وذكرها أيضًا ابن قُتيبةَ في «أَدَبِ الكاتب»[(٧)] فيما جاء فيه لغتان: التذكيرُ والتأنيثُ.

---

(١) التفسير البسيط (٧/ ١١٤ ـ ١١٥). (ل).

(٢) إكمال المعلم (١/ ٥٧٦)، والشِّفَا ص (٢٦٥) بتحقيقي.

(٣) المهذَّب (١/ ١٠٤).

(٤) الوجيز ص (٢٠٨).

(٥) العزيز (١٢/ ٣١). (ل).

(٦) المذكر والمؤنث ص (١٣٣، ١٩٢).

(٧) أدب الكاتب ص (٢٢٦).

ولا يُقال: خمرة ـ بالهاء ـ في اللغة الفصيحة، وقد تكرَّر استعمالها بالهاء في «الوسيط» وهي لغة، فلا إنكار عليه. وقد روّينا في «الجَعْدِيَّات»[(١)] الكِتَابِ المعروفِ، عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «الشَّيْطَانُ يُحِبُّ الخَمرَةَ»[(٢)] هكذا [هو] في الرواية بالهاء، وكذا ذكر هذه اللغة الجوهري وغيرُهُ.

قال الجوهري: خَمْرَةٌ وخَمْرٌ وخُمُور، كتَمْرَةٍ وتَمْرٍ وتُمور.

وذكر أبو حاتم أنه يُقال: خَمْرَة، كما قالوا: دقيقة وسَوِيقة وذَهَبةٌ وعَسَلَة.

قال شيخنا جمال الدين بن مالك في كتابه «المثلَّث»: الخَمْرَةُ: هي الخَمْرُ[(٣)].

قال الإمام أبو الحسن الواحدي: الخمر عند أهل اللغة سُمِّيت خمرًا؛ لسَتْرِها العقل.

قال الليث: اختمار الخمر: إدراكُها وغَلَيانها.

ومُخَمِّرُها: مُتَّخِذُها.

وخَمَرْتُ الدابَّةَ، أَخْمُرْهَا: سقيتها الخمرَ.

---

(١) (الجَعْدِيَّات): هي اثنا عشر جُزءًا من جمع أبي القاسم: عبد الله بن محمد البغوي لحديث شيخ بغداد أبي الحسن عَليِّ بن الجَعْدِ بن عُبيد الهاشمي مولاهم الجوهري، المتوفى سنة ثلاثين ومئتين، عن شيوخه مع تراجمهم وتراجم شيوخهم (الرسالة المستطرفة ص: ٦٨).

(٢) أورده الديلمي في مسند الفردوس (٢/ ٣٧٩) رقم (٣٦٨٨)، من حديث رافع بن يزيد الثقفي. وفيه: «الخَمْرَة» بالخاء المعجمة المفتوحة. وهو عند الطبراني في الأوسط، والحاكم في الكُنى، وابن قانع في معجم الصحابة، وابن عدي في الكامل، والبيهقي في الشُّعَب، وابن الأثير في أسد الغابة (٢/ ٤٩)، وابن حجر في الإصابة (١/ ٤٨٧)، وفي الفتح (١٠/ ٣٠٦) وغيرهم بلفظ: «إن الشيطان يحبُّ الحُمْرَةَ ـ بالحاء المهملة المضمومة ـ فإيَّاكم وَالحُمْرَةَ، وكُلَّ ذي ثوب شهرة».

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٠/ ٣٠٦): «الحديث ضعيف، وبالغ الجوزقاني فقال: إنه باطل»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/ ١٣٠): «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه أبو بكر الهذلي وهو ضعيف» ورمز لضعفه أيضًا السيوطي في الجامع الصغير رقم (٢٠٢١). (فإيَّاكم والحُمْرَة): أي: احذروا لبس المصبوغ بها، لئلَّا يشارككم الشيطان فيه؛ لعدم صبره عنه (فيض القدير: ٢/ ٣٤٩).

(٣) الإعلام بمثلث الكلام ص (٦٢). (ل).

قال الكِسائي: يُقال: اختمرتُ خَمْرًا، ولا يُقال: أخمرتها، وأصل هذا الحرف التغطية.

وقيل: سُمِّيت خَمْرًا؛ لأنها تُغطَّى حتى تُدْرِكَ.

وقال ابن الأنباري: سُمِّيت خَمْرًا؛ لأنها تخامر العقل، أي: تخالطه.

هذا كلام أهل اللغة في هذا الحرف.

وأما حَدُّها فقد اختلف العلماء فيه؛ فقال سُفيانُ الثَّوري، وأبو حَنِيفةَ وأهلُ الرأي: الخَمْرُ: ما اعتصر من العنب والنخلة، فيغلي بطبعه دون عمل النار، وما سوى ذلك ليس بخمر.

وقال مالك والشافعي وأحمدُ وأهلُ الأَثر ﵃: إنَّ الخَمْرَ كُلُّ شَراب مُسْكِرٍ، سواء[١] كان عصيرًا، أو نقيعًا، مطبوخًا كان أو نِيئًا، واللغة تشهد لهذا.

قال الزَّجَّاج: القياس أن ما عَمِلَ عَمَل الخمر، يُقال له: خَمْرٌ، وأن يكون في التحريم بمنزلتها[٢]، هذا آخر كلام الواحدي.

فصل خمس: قوله في «المختصر»[٣] في باب السَّلَم: يُقال في العبد: أنه خُماسي أو سُداسي، وأنه يصف سِنَّهُ.

قال الرافعي[٤]: اختلفوا في تفسيره، فقيل: المراد بالخُماسي والسُّداسي التعرُّض للقَدِّ[٥]. يعني: خَمسَة أشبار، أو ستَّةً.

وقيل: المرادُ: السِّنُّ. يعني: ابن خمس أو ستٍّ.

فمَن قال بالأول، حمل قوله: «يَصِفُ سِنَّهُ» على المعنى الثاني.

ومَن قال بالثاني: حَمَل قوله: «يَصِفُ سِنَّهُ» على الأسنان المعروفة، وأنه يذكر أنه مُفَلَّجُ الأسنان، أو [٨٧/أ] غيره، وذلك من طريق الأولى دون الاشتراط.

---

(١) في (ع، ف): «فسواء».

(٢) التفسير البسيط (٤/ ١٤٧).

(٣) مختصر المزني ص (٩١).

(٤) فتح العزيز (٩/ ٢٩٢).

(٥) في (ع، ف): «للقَدْر».

وحكى المسعودي أن الخُماسي والسُّداسي صنفان من عَبيد النُّوبة معروفان عندهم[(١)].

قلت: قال البيهقي في كتابه «ردّ الانتقاد على ألفاظ الشافعي»[(٢)] رحمهما الله: وقد اعْتُرِضَ على[(٣)] الشافعيِّ ﵁، في هذا، فقيل: إن أهل اللغة يقولون: عَبْدٌ خُماسي، ولا يقولون: عَبْدٌ سُداسي، ولا سُباعي.

قال: وجوابه أن الأزهري قال: الخُماسي: [الذي] يكون خَمْسَةَ أشبار، وإنما يُقال: خُماسي ورُباعي فيمن يزداد طُولًا، ويُقال في الثوب: سُباعي.

قال الأزهري: [م/١٧] والسُّدَاسي في الرَّقِيق والوَصَائِف[(٤)] جائزٌ أيضًا عندي.

قال البيهقي: وقال أبو منصور الحَمْشاذي[(٥)] في كتابه: اختلفت العرب في السُّداسي، فمنهم من يُنكره، ومنهم من يجوِّزه كالخُماسي.

قال البيهقي: وبلغني أن ذلك لُغَةُ هُذَيل.

ثم روى البيهقي في ذلك حديثًا عَنْ[(٦)] عبد الله بن عُتْبَة بن مسعود ابن أخي عبدِ الله بن مسعود، قال: أذكر أنَّ النَّبيَّ ﷺ أخذني وأنا خُمَاسيٌّ أو سُدَاسيٌّ فأجلسني في حَجْرِهِ، ومَسَح رَأْسي، ودعا لي ولذرِّيتي بالبركة[(٧)].

فصل خمع: قال صاحب «المحكم»[(٨)]: خَمَعَتِ الضَّبُعُ تَخْمَعُ خَمْعًا وخُموعًا وخُماعًا: عَرجَتْ، وكذلك كُلُّ ذي عَرَج.

---

(١) في (ع، ف): «عنده»، والمثبت موافق لما في فتح العزيز (٩/ ٢٩٢).
(٢) ردُّ الانتقاد ص (٩٥).
(٣) كلمة: «على» ليست في (ع، ف).
(٤) في (ع، ف) زيادة: «أيضًا»، وهي إقحام ناسخ. انظر الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٢١٨).
(٥) في (ع، ف): «الخمشادي»، والمثبت من (ح)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٩٨)، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح بتهذيب وترتيب النووي (١/ ١٨٩).
(٦) في (ع، ف): «من حديث» بدل «عَنْ».
(٧) في (ح، ع، ف): «وأدركتني البركة» والمثبت من ردّ الانتقاد ص (٩٦) حيث نقل المصنِّف. وقد سبق تخريج الحديث في ترجمة عبد الله بن عتبة بن مسعود رقم (٣١٩).
(٨) المحكم (١/ ٧٨).

وبنو خماعة: بَطْنٌ.

فصل خنث: المُخَنَّثُ، بكسر النون وفتحها، والكسر: أفصح، والفتح: أشهر، وهو الذي خُلُقُهُ خُلُقُ النساء في حركاته وهيئاته وكلامه، ونحو ذلك.

وهو ضربان: أحدهما: مَنْ يكون ذلك خِلْقَةً له، لا يتكلَّفه ولا صُنْعَ له فيه، فهذا لا إثم عليه، ولا ذَمَّ ولا عتبَ، إذ لا فِعْلَ له ولا كَسْب.

والثاني: مَنْ يتكلَّفُ ذلك وليس هو بخِلْقَةٍ فيه، فهذا هو المذموم الآثم، الذي جاءت الأحاديثُ الصحيحة[١] بلعنه.

كقوله[٢] ﷺ: «لعن الله المُخَنَّثين، ولَعَنَ المُتَشَبِّهينَ بالنساءِ مِنَ الرِّجال»[٣].

سُمِّي مُخَنَّثًا لانكسار كلامه ولِيْنه، يُقال: خَنَثْتُ الشيء: إذا عَطَفْتَهُ.

أما الخُنْثى فضربان؛ أشهرهما: مَن له فَرْجُ النساء، وَذَكَرُ الرجُل[٤].

والثاني: مَنْ ليس له واحد منهما، وإنما له خرقٌ يخرج منه البول وغيره، لا يشبه واحدًا منهما، وهذا الثاني ذكره البغوي والماوَرْدي[٥] وغيرُهما [م/ ٢٠].

وقد وقع هذا الخُنثى في البقر، فجاءني جماعة أثق بهم يوم عَرَفَة سنة أربع وسبعين وستِّ مئة قالوا: إن عندهم بقرة هي خنثى، ليس له فرج الأنثى، ولا ذكر الثور، وإنما له[٦] خرق عند ضرعها يخرج منه البول.

وسألوا عن جواز التضحية به[٧]، فقلتُ لهم: تجزئ؛ لأنه[٨] ذكرَ أو أُنثى، وكلاهما مجزئ، وليس فيه ما ينقص اللحم، واستثبتهم فيه.

---

(١) كلمة: «الصحيحة» ساقطة من (ع، ف).

(٢) في (ع، ف): «قوله».

(٣) أخرجه البخاري (٥٨٨٥، ٥٨٨٦) من حديث ابن عباس. وفيه: «لعَن رسولُ الله ﷺ» بدل «لعنَ اللهُ».

(٤) في (ع، ف): «الرجال».

(٥) الحاوي (٨/ ١٦٨) والتهذيب للبغوي (٥/ ٤٧٠) وشرح السنة (٨/ ٣٦٩). (ل).

(٦) في (ع، ف): «لها».

(٧) في (ع، ف): «بها».

(٨) في (ع، ف): «لأنها».

قال صاحب «التتمَّة»[١] في أول كتاب الزكاة: يُقال: ليس في شيء من الحيوانات خُنثى إلَّا في الآدمي والإبل.

قلتُ: ويكون في البقر كما حَكَيْتُهُ[٢].

فصل خندق: الخَنْدَقُ: معروفٌ، مفتوحُ الخاء والدال، ذكره ابن قتيبة[٣] في باب ما يتكلَّم به العرب من الكلام الأعجمي [٨٧/ ب].

فصل خنزر[٤]: الخِنزير: هو بكسر الخاء، وهو معروف.

قال أبو البقاء العُكْبَري في كتابه[٥] «إعراب القرآن»[٦] في سورة البقرة: النون في خِنْزير أصل، وهو على مثال غِرْبِيْب[٧].

قال: وقيل: هي زائدة، مأخوذة من الخزر.

فصل خوف: في أبيات المرأة التي أنشدت الشعر في باب الإيلاء من «المهذَّب»[٨]: مخافةَ رَبِّي.

---

(١) (صاحب التتمَّة): هو أبو سعد المُتَوَلِّي. تقدَّم مرارًا.

(٢) قلت: وتكون أيضًا في المَعْز. وهذا مشهور معروف عندنا في بلدتنا داريا من غوطة دمشق، والعامَّة تقول: خُنْتى، بالتاء المثناة من فوق، بدل الثاء.

(٣) أدب الكاتب ص (٣٨٩).

(٤) في (ح): «خزر»، وفي (ع، ف): «خنزير»، وفي (م): «الخنزير».

(٥) في (ع، ف): «كتاب».

(٦) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٧٦).

(٧) في (ع، ف): «عِزْبيب»، وهو تصحيف، والمثبت من (ح)، والتبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العُكْبَري (١/ ٧٦)، قال في مختار الصحاح: «وأسود غِرْبيب بوزن قِنْديل: أي: شديد السوادِ».

(٨) المهذَّب (٤/ ٣٩٠ ـ ٣٩١)، والأبيات فيه [الطويل]:

ألا طالَ هذا الليلُ وازْوَرَّ جانبُهْ ... وليس إلى جَنْبي حَلِيلٌ أُلاعبُهْ
فواللهِ لولا اللهُ لا شيءَ غيره ... لزُعْزِعَ من هذا السرير جوانبُهْ
مَخافةُ رَبِّي والحياء يكفُّني ... وأُكْرِمُ بَعْلي أَنْ تُنالَ مَرَاكِبُهْ

وسيذكر المصنِّف البيت الثاني في حرف الزاي فصل (زعزع)، وبعضه في حرف السين فصل (سرر)، وانظر: المصنَّف لعبد الرزاق الصنعاني رقم (١٢٥٩٣، ١٢٥٩٤)، المحكم (١/ ٣٥)، =

يجوز في «مخافة» الرفع والنصب، والرفعُ أجودُ.

فصل خير: الخيرُ: ضِدُّ الشَّرّ، تقول منه: خِرْتَ يا رجل فأنت خائِرٌ، وخارَ الله لك[١].

والخيَارُ: خلاف الأشرار. والخِيَار: الاسم من الاختيار.

والخِيَار: القِثَّاء، وليس بعربيّ. قال هذه الجملة الجوهري. قال: والاستخارة: طلب الخِيَرةِ[٢].

وخَيَّرْتُهُ بين الشيئين، أي: فوَّضْت إليه الخِيَارَ.

وفلانةُ خَيْرُ الناس، ولا تقل: خَيْرَةُ.

وفلانٌ خَيْرُ الناس، ولا تقل: أَخْيَر، لا يُثَنَّى ولا يُجْمع؛ لأنه في معنى أَفْعل.

ورجلٌ خَيِّر وخَيْر مُشَدَّدٌ ومُخَفف، وكذلك امرأة خَيِّرة وخَيْرَةٌ، هذا كلام الجوهري.

وقال الفَرَّاء رحمه الله: يُقال: امرأة خَيِّرةٌ وخَيْرَةٌ وخِيْرَةٌ ثلاثة أوجه، وكذلك الجمع.

قال المبرّد: والخَيِّرةُ: المتقدِّمة والفاضلة.

قوله في الحديث: «لم أَجِدْ إلَّا جَمَلًا خِيَارًا»[٣] ذكره في باب القرض من «المهذَّب»[٤]، هو بكسر الخاء المعجمة وتخفيف الياء: أي: جيِّدًا مُختارًا.

= السنن الكبرى للبيهقي (٩/ ٢٩)، الحاوي (١٠/ ٣٣٩)، البيان للعمراني اليمني (١٠/ ٢٨٥). شرح أبيات مُغْني اللبيب (٥/ ١٢٢)، تهذيب تاريخ الخلفاء ص (١٠١ ـ ١٠٢)، التلخيص الحبير (٣/ ٢٢٠)، لسان العرب (زعع). وقال ابن كثير في تفسيره (١/ ٢٦٩): «روي هذا من طرق، وهو من المشهورات»، وقال الشيخ المطيعي في تتمته للمجموع: «ولا أرى لهذه القصة سندًا قويًّا»، وقال أستاذنا البحاثة محمد شرَّاب في كتابه «المدينة المنورة فجر الإسلام والعصر الراشدي» (٢/ ١٣١): «القصة ساقطةٌ سندًا، ولا يصحُّ الاحتجاج بها، لا في التاريخ ولا في الفقه، ذلك أن متن القصة فيه ما يتكلَّم عليه. . .».

(١) أي: أعطاك ما هو خيرٌ لك (النهاية).

(٢) في (ع، ف): «الخير»، والمثبت من (ح، م)، والنهاية، والمعاجم.

(٣) أخرجه مسلم (١٦٠٠) من حديث أبي رافع، وسيأتي في حرف الراء فصل (ربع).

(٤) المهذَّب (٣/ ١٨٨).

يُقال: جَمَلٌ خِيَار، وإبل خِيَار، وناقةٌ خِيَار، بلفظ واحد. ذكره صاحب «مطالع الأنوار»(١).

قوله في «المهذَّب» في آخر الخُلْع: فإن قال: طَلَّقتُكِ بعِوَضٍ، فقالت: طَلَّقْتَني [بعوض] بعد مُضِيِّ الخِيار، بانَتْ بإقراره.

والقولُ في العِوَض قولُها(٢). يعني قولها: بعد مُضِي الخيار: إني التمست منك الطلاق على العوض فلم تطلقني عقيبَ سؤالي، بحيث يصلح أن يكون جوابًا: بل طلقتني بعد ذلك طلاقًا مُستأنفًا، والله تعالى أعلم.

وقولهم: وصلاتُه على محمَّدٍ خَيْر خَلْقِهِ، هو ﷺ خيرُ الخلق، ودلائله واضحة.

وثبت في «صحيح البخاري» في باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠] عن أنس رضي الله عنه قال: قالت اليهودُ في عَبْدِ اللهِ بنِ سَلام: أعْلَمُنا وابْنُ أَعْلَمِنَا، وأَخْيَرُنا وابنُ أَخْيَرِنا» كذا هو في الأصول: «أَخْيَرُنا»(٣) بالألف فيهما.

فصل خيل: الخَيل والخُيَلاءُ، تكرَّر ذكرهما.

قال الإمام الواحدي في أول سورة آل عمران: الخيل: جمع لا واحد له من لفظه، كالقوم، والرَّهْطِ، والنساء.

قال: سُمّيت خَيْلًا؛ لاختيالها في مِشيتها بطول أذنابها.

والاختيال مأخوذٌ من التخيُّلِ، وهو التشبُّه بالشيء فالمختال يتخيَّل في صورة مَنْ هو أعظمُ منه كِبْرًا.

والخَيَالُ: صورة الشيء، والأخْيَلُ: الشِّقِرَّاق(٤) لأنه يتخيَّلُ: مرَّةً أحمر، ومرَّةً أخضر(٥). وهذا آخر كلام الواحدي، وكذا قال جمهور الأئمَّة: إنَّ الخيل لا واحد له من لفظه.

---

(١) مطالع الأنوار (٢/ ٤٨٩). (ل).

(٢) المهذَّب (٤/ ٢٧٥)، وما بين حاصرتين منه.

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٢٩) في كتاب الأنبياء باب: خلق آدم وذريته. قلت: وأخرجه البخاري (٣٩٣٨) وفيه: «خيرنا وابنُ خَيْرِنا»، وانظر مسند أبي يَعْلى (٣٤١٤).

(٤) (الأَخْيَلُ): طائرٌ أخضر على جناحيه لُمعة تخالف لونه (اللسان)، و(الشِّقِرَّاقُ): طائر، تتشاءم به العرب، تقول: «أَشْأَمُ مِنْ أَخْيَلَ».

(٥) التفسير البسيط (٥/ ٩٨). (ل).

وقال أبو البقاء في «إعرابه»(١) مِثْلَ ما قال الجمهور.

قال: وقيل: واحده: خائل، مثل طائر، وطَيْر.

وواحد الخيل عند الجمهور: فَرَسٌ، والفَرَسُ: اسم للذكر والأنثى.

قال أبو حاتم السِّجستاني في كتابه «المذكَّر والمؤنَّث»: الخيل مؤنَّثة، وتجمع على خُيول. وتصغير الخيل: خُيَيْل(٢).

[قال]: وقولهم: يا خيلَ اللهِ اركبي(٣)، معناه: يا أصحاب(٤) خَيْلِ الله اركبوا(٥).

فصل خيم: قوله في «المهذَّب»(٦) في باب قَسم الصَّدَقات: وإنْ كان من أهل الخَيْم.

هو بفتح الخاء وإسكان الياء، ويجوز بكسر(٧) الخاء وفتح الياء، يُقال في الواحدة: خَيْمة، والجماعة: خَيْم، كتَمْرَةٍ وتَمْرٍ، وجمعُ الخَيْم: خِيام، ككَلْبِ وكِلاب. ذكره الواحدي [٨٨/أ] في تفسير قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢].

وقال الجوهري: جمع الخيمة: خَيمات وخِيَم، مثل بَدْرَة [وَبَدرات] وبِدَر.

والخَيْمُ: مِثْلُ الخَيْمةِ، وجمعه: خِيَام، كفَرخٍ وفِرَاخ.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (١/ ١٢٧).

(٢) في المذكر والمؤنث ص (١٥٣): خيلة.

(٣) قال الحوت في أسنى المطالب ص (٢٦٥): «رُوي في المغازي أنه قاله ﷺ يوم قريظة بعد الأحزاب. وخَرَّجه السخاوي في المقاصد الحسنة رقم (١٣٣٠)، وحَسَّنه الشيخ عبد القادر أرنؤوط في تعليقه على جامع الأصول (٩/ ١٧١).

(٤) في (ع، ف) زيادة لفظ الجلالة: «الله». وهي إقحام ناسخ.

(٥) قال العسكري: «قوله: يا خيل الله اركبي! هذا على المجاز والتوسُّع. أراد: يا فُرسان خيل الله اركبي، فاختصر لعلم المخاطَب بالمُراد». وقال ابن الأثير في النهاية: «وهذا من أحسن المجازات وألطفها».

(٦) المهذَّب (١/ ٥٧٤).

(٧) في (ع، ف): «كسر».

قال الأزهري: قال ابن الأعرابي: الخيمة لا تكون إلَّا من أربعة أعواد، ثم تُسقف بالثُّمام[١]، ولا يكون من ثياب.

قال الأزهري: وقال غيرُهُ: المِظَلَّة تكون من ثياب.

والخِبَاء: بيتٌ صغير من صوف أو شَعْر، فإذا كان بيتًا من شَعْرَ: فهو دَوْحٌ ـ يعني بالحاء المهملة ـ فإن كان من أدَم: فهو[٢] طِرَافٌ، يعني بالفاء.

وقال ابن السِّكِّيت[٣]: الخِيام أعواد تُنصَبُ، تُجعل عليها عوارضُ [و] يلقى عيلها الثُّمام، وسَعَفُ النخل، يُسَكِّن القيظ، وهي أَبْرَدُ من الأَخْبية.

قال الأزهري ـ بعد حكايته هذا كلّه ـ: الخيامُ تكون للعبيد والإماء، وربما سوّيت للروايا، يظلّل بها[٤]؛ والنَّواطيرُ يسوّونها يتظلّلون بها، ويُراعون الثمارَ من أَخْصَاصِها. هذا آخر كلام الأزهري في «شرح المختصر»[٥].

فصل في أسماء المواضع

خَانِقين: قوله في كتاب الصيام من «المهذَّب»[٦]: أتانا كتابُ عمرَ بن الخطَّاب، رضي الله عنه ونحن بِخَانِقِين، أن الأهِلَّةَ بعضُها أكبرُ من بعض.

هي بخاء معجمة ثم ألف ثم نون ثم قاف مكسورتين ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ثم نون، وهي بُليدة بالعراق، بينها وبين بغداد نحو ثلاث مراحل إلى[٧] جهة الجبال[٨].

---

(١) (الثُّمام): عشب من الفصيلة النجيلية يسمو إلى مئة وخمسين سنتيمترًا. فروعه مزدحمة متجمعة (الوسيط).

(٢) في (ع، ف) زيادة: «مِنْ»، وهي إقحام ناسخ. انظر الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٤١٨)، الصحاح (بنى)، فقه اللغة للثعالبي ص (٢٩٤).

(٣) إصلاح المنطق ص (١٦).

(٤) في (ع، ف): «سويت للزوايا وربما يظلل بها»، والمثبت من (ح)، والزاهر ص (٤١٨) حيث نقل المصنِّف.

(٥) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٤١٨).

(٦) المهذَّب (٢/ ٥٩٣).

(٧) في (ع، ف): «في».

(٨) وقال البشَّاري: وخانِقين أيضًا: بَلْدَةٌ بالكوفة (معجم البلدان: ٢/ ٣٤١). وقال البكري في معجم استعجم (٢/ ٤٨٥): «هي قرية على شاطئ الفرات».

خُرَاسان(١): الإقليم العظيم المعروف، موطن الكثير ـ أو الأكثر ـ من علماء المسلمين، رضي الله عنهم.

قال أبو الفتح الهَمدَاني: ويُقال له أيضًا: خُرْسان، بحذف الألف وإسكان الراء.

الخندق(٢): المذكور في قولهم: يوم الخندق، تكرّر ذكره في هذه الكتب.

هو خندق مدينة رسول الله ﷺ حفره رسول الله ﷺ وأصحابُهُ [م/١٨] رضي الله عنهم، لما تحزَّبت عليهم الأحزاب، فيوم الخندق: هو يوم الأحزاب، وكان في سنة أربع من الهجرة. وقيل: سنة خمس(٣).

وكانت مدَّة حصارهم خمسة عشر يومًا(٤)، ثم أرسل الله تعالى على الكفار ريحًا وجنودًا، لم يَرَها [المسلمون]، فهزمهم بها.

في «صحيح البخاري» في أول باب غزوة الخندق، قال: قال مُوسى بن عُقبة: كانت غزوةُ الخندق في [شوال] سنة أربع(٥).

وحديثُ ابنِ عُمر(٦): عُرِضْتُ يومَ أُحُدٍ ويومَ الخندق(٧).

---

(١) (خُراسان): كلمة مركَّبة من «خور»، أي: شمس، و«أسان»، أي: مشرق: كانت مقاطعة كبيرة من الدولة الإسلامية. تتقاسمها اليوم إيران الشرقية «نيسابور»، وأفغانستان الشمالية «هَرَاة وبَلْخ»، وجمهورية تركمانستان (المعالم الأثيرة ص: ١٠٨ بتصرف يسير).

(٢) حفره رسول الله ﷺ وأصحابه الكرام بشكل قوس مُنْفَرِج، يقع شمالي المدينة المنورة، يصل ما بين الحَرَّة الشرقية ـ وهي حَرَّة واقِم ـ والحَرَّة الغربية ـ وهي حَرَّة الوَبَرة ـ طوله: حوالي ثلاثة آلاف متر، وعرضه: أكبر من مدى قفزة فرس، ويقدّر بما يزيد عن خمسة أمتار ونصف، وعمقه: بقدر قامة رجل معتدل رافعًا يده، وربما أعمق من ذلك. استغرقت مدَّة حفره من ستَّة أيام إلى ثمانية أيام، وقيل غير ذلك. وكان الجوّ أثناء حفره شديد البرودة، والظروف الاقتصادية صعبة. انظر دراسة مفصلةً حوله في كتاب: المدينة المنورة فجر الإسلام والعصر الراشدي لأستاذنا البحاثة الأديب محمد حَسَن شُرَّاب (/ ١٥٧ ـ ١٦٤)، وانظر أيضًا فتح الباري (٧/ ٣٩٤).

(٣) وهو المعتمد (فتح الباري: ٧/ ٣٩٣).

(٤) وقيل: أربعة وعشرين يوماً. (الإشارة إلى سيرة المصطفى ص ٢٦٠).

(٥) عَلَّقهُ البخاري (٧/ ٣٩٢ ـ فتح)، وما بين حاصرتين منه.

(٦) حديث متفق عليه. تقدَّم في فصل بدء التاريخ الهجري، وأيضًا في ترجمة عبد الله بن عمر رقم (٣٢١).

(٧) مالَ البخاري إلى قول موسى بن عقبة أن الخندق كانت في شوال سنة أربع. وأيّد ذلك بحديث =

خيبر: البلدةُ المعروفةُ على نحو أربع مراحل من المدينة إلى جهة الشام(١)، ذاتُ نخيل ومزارع، فتحها رسول الله ﷺ في أوائل سنة سبع من الهجرة.

أقام ﷺ على حِصَارهم بِضْعَ عَشْرَةَ ليلةً.

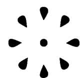
وذكر الحازمي في «المؤتلف» أن أراضي خَيْبَرَ يُقَالُ لها: خَيابر(٢) بفتح الخاء.



= ابن عمر. قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٧/ ٣٩٣): «ولا حُجَّة فيه إذا ثبت أنها كانت سنة خمس؛ لاحتمال أن يكون ابن عُمر في أُحُدٍ كان في أول ما طعن في الرابعة عشرة، وكان في الأحزاب قد استكمل الخمس عشرة، وبهذا أجاب البيهقي...».

(١) تبعد عن المدينة المنورة (١٦٥) كيْلًا شمالًا على طريق الشام.

(٢) في (ع، ف): «خبابر»، والمثبت من (ح، م)، وهو موافق لما في الأماكن ص (٤٦). ومعجم البلدان (٢/ ٤٠٩).



حرف الدال

فصل دبر: الدَّبُرُ، بضمِّ الباء وإسكانها: دُبُر الحيوان، وهو الآخِرُ مِنْ كُلِّ شيء.

وتَدْبيرُ المماليك[1] معروفٌ.

والمُقابَلَةُ: التي قُطِعَ من مُقَدَّمِ أُذُنها فِلْقَةٌ وتَدَلَّتْ في مُقَابَلَةِ[2] الأُذنِ، ولم ينفصل.

والمُدَابَرَةُ: التي قُطع من مُؤَخَّر أذنها فِلْقَة وتدلَّت منه ولم ينفصل.

والفِلْقَةُ الأولى: تُسمَّى الإِقْبالة. والأخرى: تُسمَّى الإدْبارة [٨٨/ب] هذا هو المشهور في كتب اللغة والحديث والفقه.

وقال أبو عُبيدة مَعْمَرُ بنُ المُثَنَّى في كتابه «غريب الحديث»: المقابَلَةُ من الشاء: الموسومة بالنار في باطن أذنها، والمدابَرَةُ: في ظاهر أذنها.

وفي الحديث: رجل يأتي الصلاة دِبَارًا[3]، أي: بعد فواتها، وهو بكسر الدال.

وحُكمُ الوطء في الدُّبُرِ حُكمُ الوَطء في القُبُلِ إلَّا في أحكام التحليل والتحصين، والخروج من التَّعْنين، والخروج من الإيلاء، وتغيير إذن البكر في النكاح، وأن الأَمَة لا يلحَقُ السيِّدَ وَلَدُها بوطئه في الدُّبُرِ، بخلافِ القُبُل، وفي مسألتي البكر والأَمَةِ وجهٌ ضعيف.

قال الرافعي: التَّدْبيرُ: تعليق العِتْقِ بدبر الحياة، سُمِّي تَدْبيرًا من لفظة[4] الدبر.

---

(١) تدبيرُ المملوك: هو أن يعلِّق السيد عتق العَبْدِ بموته، فيقول: متى مِتُّ فأنت حُرٌّ (جامع الأصول: ٨/ ٨٥).

(٢) انظر حرف القاف فصل (قبل).

(٣) أخرجه أبو داود (٥٩٣)، وابن ماجهْ (٩٧٠) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وإسناده ضعيف، ورمز لحسنه السيوطي في الجامع الصغير (٣٥٣٦)، وانظر فيض القدير (٣/ ٣٢٩).

(٤) في (ف، ع، م): «لفظ».

وقيل: لأنه دبر أَمْرَ دنياه باستخدامه واسترقاقه، وأَمْرَ آخرته بإعْتَاقِهِ، وهذا عائد إلى الأول؛ لأن التَّدبير في الأمر مأخوذ من لفظ الدبر أيضًا؛ لأنه نظر في عواقب الأمور وإدبارها[١].

فصل دبس: الدِّبْسُ[٢]: معروف، قوله في «المهذَّب»[٣] في الصيد والذبائح: وإن رمى الصيدَ بالبُنْدُقِ[٤] والدَّبُوس[٥] هو بفتح الدال، وهو معروف، وجمعه: دَبَابيس.

أنشد [الجوهري][٦] فيه للعرب[٧]، ثم قال: أُراه مُعرَّبًا.

فصل دحو: قال أهل اللغة: الدَّحْوُ: البَسْط.

قال الله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠] أي: بسطها، يُقال: دَحَوْتُ الشيءَ أَدْحُوهُ دَحْوًا.

ويُقال للَّاعب بالجَوْزِ: أَبْعِد المَدَى، وَادْحُهُ. أَيْ: ارْمِهِ.

قوله في المسابقة من «المهذَّب»[٨]: ولا تجوز المسابقةُ على مُدَاحاة الأحجار، هو بضمِّ الميم.

قيل: هو السَّبق بالأحجار، والرمي بها.

وقيل: هو أن تُحفَر حُفْرَةٌ، ثم تُرمى الأحجارُ إليها، فمن وقع حَجَرُهُ فيها فقد سبق.

وقيل: هو إشالة الأحجار باليد.

---

(١) العزيز (١٣/ ٤٠٧). (ل).

(٢) (الدِّبْسُ): ما يسيلُ من الرُّطَبِ. (الصحاح للجوهري).

(٣) المهذَّب (٢/ ٨٩١) والعبارة فيه: «وإن رمى بما لا حَدَّ له كالبندق والدَّبوس».

(٤) (البُنْدُق): كُرَةٌ في حجم البُنْدُقة يُرمى بها في القتال والصيد. (الوسيط).

(٥) (الدَّبُوس): عمود على هِرَاوَة مُدَمْلَكَةِ الرأس، وأداة من معدن على هيئة المِسمار الصغير، محدثة. (الوسيط).

(٦) ما بين حاصرتين زيادة من عندي.

(٧) ما أنشده الجوهري في الصحاح (٣/ ٩٢٦) هو قول لَقِيط بْنِ زُرارة [السريع]:

لَــوْ سَــمِــعُــوا وَقْــعَ الــدَّبــابــيــسِ

(٨) المهذَّب (٣/ ٥٨٢).

وقيل: هو أن يضرب بعضهم إلى بعض كفعل الصبيان، وكلُّ هذا لا تجوز المسابقة فيه على عِوَضٍ.

فصل دخن: قال الجوهري: دُخَانُ النار معروف، والجمع: دَوَاخِن، كما قالوا: عُثَان وعَوَاثِن، على غير قياس.

والدَّخَنُ أيضًا: الدُّخان، ومنه: هُدْنَةٌ على دَخَنٍ؛ أي: سُكُونٌ لِعلَّةٍ لا لِلصُّلْحِ.

فصل درج: قوله[١] في باب الأَذَانِ: يُرتِّل الأذان، ويُدْرجُ الإقامة.

فقوله: «يدرج» يجوز فيه وجهان؛ أحدهما: يُدْرِجُ بضمِّ الياء وكسر الراء.

والثاني: بفتح الياء وضمّ الراء[٢]، ومعناه: يدخل بعض كلماتها في بعض، ولا يترسَّل فيها، ويقطع بعضها عن بعض، بخلاف الأذان.

قال الأزهري في «شرح[٣] ألفاظ المختصر»[٤]: إدراج الإقامة: هو أن يصل بعضها ببعض، ولا يترسَّل فيها ترسُّله في الأذان.

قال: وأصل الإدْرَاج: الطَّيُّ، يُقال: أدْرَجْتُ الكتابَ والثوبَ، ودَرَجْتُهُما إدراجًا ودَرْجًا: إذا طويْتَهُما على وجوههما.

وذكر في باب اللُّقَطَة من «المهذَّب»[٥] الدُّرَّاج، وهو نوع من الطَّيْرِ معروف.

قال أهل اللغة: الدُّرَّاج، بضمِّ الدال وتشديد الراء وبعدها ألف، الواحدة: دُرَّجَةٌ كذلك، إلَّا أنها بغير ألف، وهي طائر؛ باطِنُ جَنَاحَيْهِ أَسْوَدُ، وظاهِرُهُمَا [٨٩/أ] أَغْبَرُ، على خِلْقَةِ القَطا إلَّا أنها أَلْطَفُ.

فصل درر: قوله[٦]: ضربه عُمَرُ رضي الله عنه بالدِّرَّة، هي بكسر الدال وتشديد الراء، وهي معروفة.

---

(١) أي: في المهذَّب (١/ ٢٠٢).
(٢) في (ع، ف): «وفتح»، وهو خطأ.
(٣) في (ف، ع، م) زيادة: «بعض».
(٤) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٨١).
(٥) المهذَّب (٣/ ٦٤١).
(٦) في المهذَّب (٥/ ٦٢٠).

ويُقال لها: العَرَقة بفتح العين والراء وبالقاف، ذكره صاحب «المحكم»[١].

فصل درك: وأما ضمان الدَّرَكِ[٢] فهو بفتح الدال، وبفتح الرَّاء وإسكانها لغتان، حكاهما الجوهري وغيره[٣].

قال الجوهري: الدَّرَكُ: التَّبِعَةُ.

قال أبو سَعْدٍ[٤] المُتَوَلِّي في كتاب «التتمَّة»: سُمِّي ضمان الدَّرَكَ؛ لالتزامه الغَرامَة عند إدراك المستحقّ عَيْنَ ماله.

قوله في «المختصر المزني»[٥]: أشهر الحجِّ: شوال، وذو القَعدة، وتسع من ذي الحجَّة، وهو يوم عَرَفَةَ، فمن لم يُدركْهُ إلى[٦] الفجر من يوم النحر فقد فاته الحجُّ. هذا نصُّه.

قال الرافعي[٧]: قال المسعودي: قوله: «وهو يوم عرفة» معناه: التاسع يوم عرفة، وفيه مُعظم الحجِّ.

وقوله: «فمن لم يدركه»، قال الأكثرون: معناه: مَن لم يُدْرِك الإحرامَ بالحجِّ.

وقال المسعودي: أي: مَن لم يدرك الوقوفَ بعَرَفَةَ.

فصل درهم: في الدِّرْهم ثلاث لغات، حكاهنَّ أبو عُمَرَ الزاهدُ [م/ ٢١] في «شرح الفصيح» عن شيخه وأستاذه ثعلب، عن سَلَمَة، عن الفَرَّاء، قال: أفصح اللغات: دِرْهَم.

والثانية: دِرْهِم.

والثالثة: دِرْهَام. يعني: الأولى بفتح الهاء، والثانية: بكسرها، والدال مكسورة فيهنَّ.

---

(١) المحكم (١/ ١١٢).
(٢) سيأتي تعريفه في حرف العين فصل (عهد).
(٣) قوله: «غيره» ليس في (ع، ف).
(٤) في (ع، ف): «أبو سعيد»، وهو خطأ.
(٥) مختصر المزني ص (٦٣).
(٦) في (ع، ف): «من قبل» بدل «إلى».
(٧) فتح العزيز (٧/ ٧٥).

واحتجَّ بعضهم لدِرهام بقول الشاعر [الرجز]:

لــو أَنَّ عِــنْــدي مِــئَــتــي دِرْهَــامِ لــجــازَ فــي آفــاقِــهــا خَــاتَــامِــي[١]

فصل دفن: قال صاحب «البحر»[٢] في باب الاعتكاف: اختلف العلماء في قول النَّبيِّ ﷺ في: «البُصاقُ في المَسْجِد خَطيئةٌ، وكفَّارَتُها دَفْنُها»[٣].

فقال بعضهم: المرادُ: دفنها في المسجد

وقال بعضهم: المراد: إخراجها من المسجد.

فصل دقع: في الحديث: «لا تَحِلُّ المَسْأَلةُ إلَّا مِنْ فَقرٍ مُدْقِعٍ»[٥]، ذكره في «المهذَّب»[٦] في باب بيع النَّجْشِ.

وهو بضمِّ الميم وسكون الدال وكسر القاف.

قال الهروي: قال أبو عُبيد[٧]: الدَّقْعُ: الخُضُوعُ في طَلَبِ الحاجة، مأخوذ من الدَّقْعاء، وهو التراب، ومنه الحديث: «لا تَحِلُّ المَسْأَلَةُ إلَّا مِنْ فَقْرٍ مُدْقِعٍ» أي: شديد، يُفضي بصاحبه إلى الدَّقعاء.

وقال ابن الأعرابي: الدَّقَعُ: سوء احتمال الفَقْرِ[٨].

---

(١) الصحاح، اللسان (درهم) (٥/ ١٩١٨)، وانظر الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (٢/ ١٩٩).

(٢) (صاحب البحر): هو الرُّوياني. تقدَّمت ترجمته برقم (٩٠٨)، وانظر بحر المذهب (٣/ ٣٣٣).

(٣) أخرجه البخاري (٤١٥)، ومسلم (٥٥٢) من حديث أنس بن مالك.

(٤) إذا كان المسجد تُرابًا أو رَمْلًا، ونحوه، فيواريها تحت تُرابه. أمَّا إذا كان المسجد مُبَلَّطًا أو مُجَصَّصًا، فدلكها عليه بِمَداسِهِ أو غيره بغيره كما يفعله كثير من الجهّال فليس ذلك بدفنٍ، بل زيادةٌ في الخطيئة، وتكثير للقذر في المسجد، وعلى مَن فعل ذلك أَنْ يمسحه بعد ذلكَ بثوبه، أو بيده، أو غيره، أو يغسله. قاله المصنِّف في رياض الصالحين ص (٥٤٤ ـ ٥٤٥) بتحقيقي.

(٥) أخرجه أبو داود (١٦٤١)، وابن ماجهْ (٢١٩٨)، من حديث أنس بن مالك، وأخرجه مختصرًا: الترمذي (١٢١٨)، والنسائي (٧/ ٢٥٩)، قال الترمذي: «هذا حديث حسن...». وانظر جامع الأصول (١٠/ ١٥٦ ـ ١٥٩)، وسيأتي في حرف الفاء فصل (فظع)، وفي حديث الواو فصل (وجع).

(٦) المهذَّب (٣/ ١٤٢).

(٧) انظر غريب الحديث له (١/ ١١٩).

(٨) الغريبين (٢/ ٦٤٤).

قال الجوهري: فَقْرٌ مُدْقِع، أي: مُلْصِقٌ بالدَّقْعاءِ، والدَّقْعاءُ: التراب.

يُقال: دَقِع الرجلُ بالكسر، أي: لَصِقَ بالتراب ذُلًّا.

قال صاحب «المحكم»: دَقِع الرجل دَقَعًا وأَدْقعَ: لَصِقَ بالدَّقْعاء وغيره مِنْ أيِّ شيء كان.

ودَقِعَ وأَدْقَعَ: افتقر.

وذكر الأزهري مثل قول الهروي، قال: وقال شَمِر: أدقع فلان فهو مُدْقِعٌ: إذا لَزِقَ بالأرض فَقْرًا. ويُقال: دَقِعَ أيضًا.

قال ابن شُمَيْل: الدَّقْعاءُ والأَدْقَعُ والدُّقَاعُ والدَّقاعُ(١): التراب.

ورأيت القوم صَقْعى دَقْعى، أي: لا زقين بالأرض، والجوع الدَّيْقُوعُ(٢): الشديدُ.

قال صاحب «المحكم»(٣): والدِّقْعِمُ يعني بكسرتين: الدَّقْعاء، الميم زائدة.

والدَّقَعُ، بفتحتين: سوءُ احتمالِ الفقر. والدَّقعاء: الذُّرَةُ.

فصل دكك: الدَّكَّةُ: بفتح الدال، كذا ضبطه أهل اللغة.

قالوا: وهي [٨٩/ب] المكان المرتفع الذي يُقعد عليه.

فصل دكن: الدُّكَّان بضمِّ الدال المهملة: معروف، وهو مذكَّر. قال الجوهري: الدُّكَّان: واحد الدَّكاكين، وهي الحوانيت، فارسي معرّب.

وقوله في «الوجيز» في أول الباب الثالث من الإجارة: استأجر دُكانًا أو حانوتًا(٤)، مما أنكر عليه؛ لأنهما بمعنى كما ترى، وقد ذكرناه في حرف الحاء.

فصل دلب: الدُّوْلابُ المذكور في باب الزكاة، وباب المساقاة، وهو الذي يُستقى عليه: معروفٌ.

قال الجوهري وغيره: هو فارسيٌّ معرَّب.

وذكره الشيخ تقيُّ الدين بنُ الصَّلاح رحمه الله وغيرُهُ قَبْلَهُ مِمَّنْ اعتنى بألفاظ «المهذَّب» بفتح الدال(٥).

---

(١) قوله: «والدَّقَاع»: ليس في (ع، ف).

(٢) في (ع، ف): «أي: لاصقين بالأرض من الجوع والديقوع».

(٣) المحكم (١/ ٩٩).

(٤) الوجيز (١/ ٤١٣). (ل).

(٥) شرح مشكل الوسيط (٣/ ١٢٢). (ل).

والذي رأيته أنا في «صحاح الجوهري» مضبوطًا بضمِّها. وجمعها: دَواليب.

قوله في باب المساقاة من «الروضة»[(١)]: لا تجوز المساقاة على الدُّولْب. هو بضمِّ الدال وإسكان اللام، وهو شجر معروف لا ثمر له، الواحدة: دُلْبَة.

وأرضٌ مَدْلَبَة: ذاتُ دُلْبٍ[(٢)].

فصل دلو: في الصحيحين من حديث أبي موسى [الأشعري] ﵁ في حديثه الطويل المشتمل على معجزات، قال: دَخَلَ النبيُّ ﷺ بئر أَرِيْسٍ وكشف [عن] ساقَيْه، ودَلَّاهُما في البئر. [قال]: ثم جاء أبو بكر ﵁ ودلَّى رِجْلَيْه في البئر، ثم جاء عُمر ﵁ ودلَّى رجليه في البئر[(٣)]. هكذا هو في النسخ.

فصل دمم: قوله في أول النكاح من «المهذَّب»[(٤)] عن عمر ﵁: «لا تُزَوِّجُوا بناتِكم مِنَ الرجل الدَّميم» هو بالدال المهملة المفتوحة، ومن قالها بالمعجمة، فقد صَحَّفَ بلا خلاف بين أهل اللغة.

قال الجوهري: الدَّميم: القبيح، وقد دَمَمْتَ يا رجلُ تَدِمُّ وتَدُمُّ دَمَامة، أي: صرتَ دَميمًا.

وروِّينا في «حِلْيَةِ الأولياء» في أواخر[(٥)] ترجمة سفيان الثوري: عن هشام بن عُروةَ، عن أبيه، عن الزُّبير بن العوَّام، ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ إلى ابنته فيزوِّجُها القبيحَ الدَّميمَ، إنَّهُنَّ يُرِدْنَ ما تُريدُونَ»[(٦)].

فصل دور: قوله في «المهذَّب»[(٧)] في [باب] الأذان: ولا يستديرُ، لما روى

---

(١) روضة الطالبين ص (٨٦٦).

(٢) (الدُّلْبُ): جنس شجر للتزين، من الفصيلة الدُّلْبية، وهو من الزهريات، يحبُّ الماء (الوسيط).

(٣) تقدَّم تخريجه في ترجمة عمر بن الخطاب رقم (٤٣٨).

(٤) المهذَّب (٤/ ١١٤).

(٥) في (ع، ف): «آخر».

(٦) حلية الأولياء (٧/ ١٤٠)، وقال الحافظ أبو نُعيم: «غريب من حديث الثوري، لم نكتبه إلَّا من حديث جبير بن محمد الواسطي، أفادنيه عنه أبو الحسن الدارقطني».

(٧) المهذَّب (١/ ٢٠١).

أبو جُحَيْفَة، قال: رأيت بلالًا خَرَج إلى الأَبْطح. . . إلى [م/ ٢٢] قوله: لوَى عُنُقَهُ يمينًا وشِمالًا ولم يستَدِرْ(١).

هكذا ضبطنا اللفظ [في «المهذَّب»] «ولا يستدير» بكسر الدال وبعدها ياء مثناة من تحتُ، وكذا ضبطنا الحديثَ: «لم يستدر»(٢)، لا أنه «لم يَسْتَدْبِرْ»(٣)، بالباء الموحَّدة، وضبطنا قوله في «التنبيه»(٤) «يَسْتَدْبِرْ» بالباء الموحدة.

وحديث أبي جُحَيفة رضي الله عنه هذا، أخرجه أبو داود في «سننه»(٥)هكذا، واختلف ضبطُ الرواة فيه في «يستدر»(٦)، و«يَسْتَدْبِر».

ورواه الترمذي، وقال فيه: رأيت بلالًا يؤذِّنُ، ويدورُ، ويتبعُ فاهُ هـهنا وهـهنا. [و] قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح(٧).

وهذا الحديث مخرَّج في الصحيحين من غير لفظ «يستدر»(٨).

لفظُ رواية البخاري(٩): رأيتُ بلالًا يؤذِّنُ فجَعلْتُ أتتبعُ فاهُ ههنا وههنا بالأذان.

[و] مسلمٍ(١٠) يقولُ: يمينًا وشمالًا، ....

---

(١) في (ع، ف): «لم يستدير»، وهو خطأ، والمثبت من (ح، م)، وسنن أبي داود (٥٢٠)، وبلوغ المرام (١٨٠م٣) بتحقيقي، وجامع الأصول (٥/ ٢٩٥)، وسنن البيهقي (١/ ٣٩٥).

(٢) في (ع، ف): «لم يستدير» انظر التعليق السابق.

(٣) في (ف): «لم يتسدبر» وهو خطأ.

(٤) التنبيه ص (٢٧)، وانظر تحرير ألفاظ التنبيه ص (٥٣).

(٥) رقم (٥٢٠)، وأخرجه أيضًا البيهقي (١/ ٣٩٥) وفي إسناده قيس بن الربيع، قال المنذري في الترغيب والترهيب (٣/ ١٥٠): «صدوق وفيه كلام لسوء حفظه، لا يخرج الإسناد عن حَدِّ الحسن»، وذكر رواية أبي داودَ الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام (١٨٠م٣) بتحقيقي وقال: أصله في الصحيحين»، وانظر البخاري (١٨٧)، وصحيح مسلم (٥٠٣).

(٦) في (ح، ع، ف، م): «يستدير».

(٧) أخرجه الترمذي (١٩٧)، وأحمد (٤/٣٠٨)، وعبد الرزاق في المصنِّف (١٨٠٦)، وصحَّحه الحاكم (١/ ٢٠٢) على شرط الشيخين.

(٨) في (ح، ع، ف، م): «يستدير».

(٩) صحيح البخاري (٦٣٤) في كتاب الأذان، باب: هل يتتبع المؤذّن فاه هاهنا وهاهنا؟

(١٠) صحيح مسلم رقم (٥٠٣).

يقول[(١)]: حيَّ على الصلاة، حيَّ على الفلاح.

فصل دون: قال الجوهري: دونَ: نقيضُ فوق، وهو تقصير عن الغاية، ويكون ظرفًا.

والدُّونُ [٩٠/أ]: الحقير الخَسيس، ولا يُشتقّ منه فعل.

وبعضهم يقول منه: دان[(٢)] يَدُونُ دَوْنًا، وأدِين إِدَانَةً، ويُقال: هذا دونَ ذاكَ، أي: أقربُ منه.

ويُقال في الإغراء بالشيء: دُونَكَهُ.

وأما الدِّيوان[(٣)] فبكسر الدال على المشهور، وفي لغة بفتحها، وهو فارسي مُعرَّب.

قال الجوهري: أصله دِوَّان، فعوّض من أحد[(٤)] الواوين ياء؛ لأنه يجمع على دَوَاوين، ولو كانت الياءُ أصلية لقالوا: دَيَاوِين.

ويُقال: دوَّنْتُ الديوان.

قال أقضى القضاة الماوَرْدي في «الأحكام السلطانية»[(٥)]: الديوان موضوع لحفظ الحقوق من الأموال والأعمال، ومَن يقوم بها من الجيوش والعمال.

قال: وفي سبب تسميته ديوانًا وجهان:

أحدهما: أن كِسْرى اطَّلع يومًا على كُتَّاب ديوانه، فرآهم يحسبون مع أنفسهم، فقال: دِوانه[(٦)]، أي: مجانين، ثم حذفت الهاء؛ لكثرة الاستعمال تخفيفًا.

الثاني: أن الديوان بالفارسية اسم للشياطين، فسمِّي الكُتَّابُ باسمهم؛ لحذقهم بالأمور ووقوفِهم على الجلي والخَفِي، وجمعِهم لما شَذَّ وتفرَّق، وسُمِّي مكانُهم باسمهم.

---

(١) في (ع، ف): «ويقول»، والمثبت من (ح، م)، وصحيح مسلم (٥٠٣).

(٢) في كل: «يقول: دان منه»، والتصحيح من الصحاح.

(٣) قال ابن الصباغ في الشامل: الديوان هو الدفتر الذي يثبت فيه الأسماء (الروضة ص: ١١٥٢).

(٤) في (ع، ف): «إحدى» وهي الموافقة للصحاح.

(٥) الأحكام السلطانية ص (٣٣٧).

(٦) في مطبوع الأحكام السلطانية ص (٣٣٧): «ديوانه».

وأول مَنْ وضع الدِّيوان في الإسلام عمرُ بنُ الخطاب رضي الله عنه. وفي سببه أقوال.

وذكر الماوَرْدي[١] في أحكام الديوان وشُروطِهِ وأحكامِهِ وما يتعلَّق به أكثرَ من كُرَّاسة مشتملة على نفائسَ، نقلت منها إلى «الروضة»[٢] جُملًا في باب قَسْمِ الفيء، والله تعالى أعلم.

فصل ديث: قوله في «المهذَّب» في فصل الغِنَاء من كتاب الشهادات: إن اتخذ جاريةً ليجمع الناس لغِنَائها، رُدَّتَ شهادَتُهُ؛ لأنه دِيَاثة[٣]: هي بكسر الدال وتخفيف الياء، وهي فعل الدَّيُّوث؛ وهو الذي يُقِرُّ السوءَ على أهله. كذا قاله جماعات.

وقال الزَّبيدي: هو الذي يُدْخِلُ الرجلَ على امرأته.

وقال الجوهري: هو الذي لا غَيْرَةَ له، وكلٌّ هذا متقارِبٌ.

فصل دير: قال الشافعي رضي الله عنه في الجزية: وأصحابُ الدِّيارَات[٤]، قد أنكره جماعة، وقالوا: إنْ أراد[٥]: جمع: دَيْر، فصوابه دُيُور، كَعْينٍ وعُيُون، قال البيهقي: قال أبو منصور الحَمشاذي[٦]: هي لغة صحيحة تستعمل في نواحي الشام، وبلاد الروم، وهي جمع الجمع، يُقال: دار، ودِيَار، ودِيَارات، كَجمَلٍ وجِمال[٧]، وجِمَالات.

وروى البيهقي بإسناده، أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّما هَلَك مَنْ كان قَبْلَكُم بِتَشْدِيْدِهم على أنْفُسِهم، وستجدونَ بقاياهم في الصَّوامع والدِّيَاراتِ»[٨].

---

(١) الأحكام السلطانية ص (٣٣٧ ـ ٣٥٦).
(٢) روضة الطالبين ص (١١٥٢ ـ ١١٥٥).
(٣) المهذَّب (٥/ ٦٠٦)، والعبارة فيه: «وإن اتخذ جارية ليجمع الناس لسماعها رُدَّتْ شهادته؛ لأنَّه سَفَهٌ وتركُ مروءةٍ، ودَناءَةٌ».
(٤) الأم (٤/ ٢٤٠، ٢٨٤). (ل).
(٥) في (ع، ف): «أرادوا».
(٦) في (ع، ف): «الخمشادي» وهو تصحيف.
(٧) قوله: «وجمال» ساقط من (ع، ف).
(٨) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٤٠١) برقم (٣٨٨٤)، وأخرجه أيضاً الطبراني في الكبير (٦/ ٧٣) برقم (٥٥٥١)، وفي الأوسط (٣/ ٢٥٨) من حديث سَهْل بن حُنَيْفٍ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد برقم (٢٢١)، وقال: «رواه الطبراني في الأوسط والكبير، وفيه عبد الله بن صالح كاتبُ الليث، وثقه جماعة، وضعفه آخرون».

فصل في أسماء المواضع

داريًّا[١]: القريةُ المعروفةُ بجنب دمشقَ على دون ثلاثة أميال، وهي بفتح الراء وتشديد الياء المثناة من تحتُ، وكان فضلاءُ السلف يسكنونها.

وممن سكنها من الصحابة ﵃: بلالٌ المؤذِّنُ ﵁، وبها قبرانِ مشهوران يُقصدان للزيارة، لسيِّدين جليلين: أبي مُسلم الخَولاني[٢]، وأبي سُليمانَ الداراني[٣]، ﵄.

وفي الباب عن أنس بن مالك أخرجه أبو يعلى في مسنده (٦/ ٣٦٥) برقم (٣٦٩٤)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٢٥٦) وقال: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح، غير سعيد بن عبد الرحمن بن أبي العمياء، وهو ثقة»، وانظر جامع الأصول (١/ ٣١٠).

(١) هي الآن مدينة يزيد عدد سكَّانها عن مئة ألف نسمة، تقع جنوب غرب دمشق على بعد حوالي ستَّة أكيال منها. كُتب في تاريخها عدد من المصنَّفات منها:

أولًا: تاريخ داريا للقاضي عبد الجبار الخولاني الداراني المعروف بابن مهنا، طبع بتحقيق شيخ العربية الأستاذ سعيد الأفغاني ﵀، وصدر عن مجمع اللغة العربية بدمشق، ثم طبع في دار الفكر، وصدرت له طبعة أخرى عن جامعة بنغاري في ليبيا.

ثانيًا: الروضة الريا فيمن دُفن بداريا لمفتي الشام الشيخ عبد الرحمن بن محمد العمادي المتوفى عام (١٠٥١) هـ، أكرمني الله بتحقيقه والتعليق عليه، وصدر عن دار المأمون للتراث بدمشق، وله طبعة أخرى بتحقيق نذير عتمة، صدرت عن المكتب الإسلامي.

ثالثًا: تتمة تاريخ داريا لهبة الله بن الأكفاني المتوفى سنة (٥٢٤) هـ.

رابعًا: لابن عساكر الإمام الحافظ كتاب: «روايات ساكني داريا».

خامسًا: جزء مفرد في الأحاديث التي رويت عند قبر أبي مسلم الخولاني.

سادسًا: كتاب أعلام داريًّا للأخ الصديق رياض شحادة، وهو الآن قيد الطبع.

سابعًا: مؤلَّف مُفْرَد في أسماء المحدِّثين بداريا رآه العمادي المتوفى سنة (١٠٥١) هـ.

ومن المفيد الاطِّلاع على ما كتبتُهُ في تاريخها في مقدمة تحقيقي للروضة الرَّيَّا ص (٢١ ـ ٤٠) وما ترجمت به لأعلامها المعاصرين في كتابي أنيس الأخيار في المواعظ والأخبار ص (٢٧٩ ـ ٢٨٠).

(٢) قبر أبي مسلم الخولاني معروف مشهور لا يجهله أحد، يقع خلف مسجد أبي مسلم الخولاني، قرب ثانوية الغوطة الغربية.

(٣) قبر أبي سليمان الداراني كذلك معروف مشهور جنوب داريا ـ صحنايا، وبقربه القصر العدلي، وقد أَفرَدَ هذا الإمام بالترجمة الأخُ الأستاذُ رياض شحادة بكتاب سمَّاه: الزاهد العَنْسي أبو سليمان الداراني، صدر عن دار السقَّا بداريا.

قال أبو الفتح الهَمدَاني: داريًّا وزنها فَعْلَيًّا من الدار، والألف للتأنيث، إنما زيدت فيها هذه الزوائد دِلالةً على التكثير؛ لأنها كانت مَجْمعًا لدور آل جَفْنَةَ الغَسَّانِيِّين ومنازِلهم، ومثلها [٩٠/ب] من الكلام: مَرَحَيّا وبَرَدَيًّا، حكاهما سيبويه[١].

دِجلْةُ: النهرُ المشهور بالعراق[٢]، وهي[٣] بكسر الدال، ولا يدخلها الألف واللام.

قال أبو الفتح الهَمدَاني: يجوز أن تكون مشتقَّة من قولهم: بعير مُدَجَّلٌ، أي: مَطْليّ بالقَطِران طَلْيًا كثيرًا، قد عَمَّ جسدَهُ وجرى عنه، وبذلك سُمِّي الدَّجَّالُ؛ لأنه مَطْليٌّ بالكفر والعناد، ولأنه يَطْلي أصحابه بذلك.

وسمِّيت دِجْلة؛ لتغطيتها بمائها ما تمرُّ به[٤]، وغلبتها عليه.

قال: ويجوز أن تكون مشتقَّةً من معنى الكثرة، ومنه اشتقاق الدَّجَّال؛ لكثرة جموعه، فسُمِّيت دِجْلة؛ لكثرة مائها.

قال: ويجوز أن يكون من معنى السُّرعة والدوام، من قولهم للإبل التي تحمل الأثقال: دجَّالة، فسُمِّيت دِجْلة؛ لدوام جَرْيها وسرعته.

دُوْمَةُ الجَنْدَل[٥]: مذكورة في باب الجزية من «المهذَّب»[٦] يُقال: بضمِّ الدال وفتحها وجهان مشهوران، والواو ساكنة فيهما، وأشار الحازمي وغيرُه من المحدِّثين إلى ترجيح الضَّمِّ[٧].

قال الجوهري في «صحاحه»: أصحاب اللغة يقولونه بضمِّ الدال، وأهل الحديث يفتحونها[٨].

---

(١) الكتاب (٢/ ٣٢٤).

(٢) (دِجلة): من أشهر أنهار العرب، ينبع من جبال الأناضول، ويلتقي بالفرات فيكونان شط العرب، وعلى ضفتي دجلة تقع بغداد. انظر: نهاية الأرب (١/٢٦٨) ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص٣٠٧).

(٣) في (ع، ف): «وهو».

(٤) في (ع، ف): «ما يمرُّ عليه».

(٥) قرية من الجوف، شمال السعودية، تقع شمال تيماء، على مساحة (٤٥٠) كِيْلًا (المعالم الأثيرة ص: ١١٧).

(٦) المهذَّب (٥/ ٣١٧)، ومذكورة أيضًا في مختصر المزني ص (٢٧٦).

(٧) الأماكن ص (٤٣٨).

(٨) في (ع، ف): «يفتحونهما»، وهو خطأ.

وقال ابن دُريد: الصوابُ: الضَّمُّ.

قال: وأخطأ المحدِّثون في الفتح(١).

قال صاحب «المطالع»: ويُقال فيها: دَوما، حكاه عن الواقدي.

قال صاحب «المَطَالِع»: وهي بقرب تبوكَ(٢)، وقال الحازمي: هي أرض بالشام بينها وبين دمشق خمس ليال، وبينها وبين المدينة خمس عشرة ليلة(٣)، وهذان القولان ليسا بجيِّدين، والصواب: ما نقله الإمام الحافظ أبو القاسم بنُ عساكر في «تاريخ دمشق»(٤) عن الواقدي، قال: كانت غزوة دُومة الجندل أولَ غزوات الشام، وهي من المدينة على ثلاثَ عَشْرة مرحلةً، ومن الكوفة على عَشْر مراحلَ، ومن دمشق على عشر مراحل في بريّة، وهي أرض نخل وزرع، يسقون على النواضح، وحولها عيونٌ قليلة، وزَرْعُهم الشعير، وهي مدينة عليها سُوْرٌ، ولها حِصْنٌ عادِيٌّ مشهور في العرب [يُدْعى مَارِد](٥). هذا آخر حكاية الحافظ، ولم ينكر منها شيئًا، ومحلّه من الإتقان والمعرفة بأرفع الغايات.

ويقاربه ما قاله [الإمام] أبو الفتح الهَمدَاني في كتاب «الاشتقاق» قال: دُوْمةُ الجَنْدَل: قرية على عشر [مراحل] من الكوفة، وثمانٍ من دمشق، واثنتي عشرة من مصر، وعشر من المدينة، وفيها اجتمع الحَكَمانِ(٦).

قال: والدُّوْمَةُ: مجتمع الشيء ومستداره، فكأنها(٧) سُمِّيت دُوْمةً؛ لأنَّ مكانها مستدار للجْنَدلِ(٨).



---

(١) الجمهرة (دمو).

(٢) مطالع الأنوار (٣/ ٦١). (ل).

(٣) الأماكن ص (٤٣٨). ل).

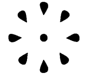
(٤) تاريخ دمشق (٢/ ٣).

(٥) زيادة من المصدر السابق.

(٦) أكثر الرواة على أنهما اجتمعا بأَذْرُح، وقد أكثر الشعراء في ذكر أَذْرُح وأن التحكيم كان بها (معجم البلدان: ٢/ ٤٨٨)، قال في المعالم الأثيرة ص (٢٤): «وتقع أَذْرُح في ديار شرقي الأردنّ، وتبعد عن مدينة «مَعَان» خمسة وعشرين كِيْلًا، بين الشويك ومَعَان».

(٧) في (ع، ف): «فكأنما».

(٨) في (ع، ف): «الجندل».



حرف الذال [المعجمة]

فصل ذبب: الذُّباب: معروف، واحدته: ذُبابة، وجمعه في القلَّة: أَذبَّة، وفي الكثرة: ذِبَّان بكسر الذال وتشديد الباء، كغُراب وأغْرِبة وغِرْبان، وقُراد وأَقْرِدة وقِرْدان.

قال الجوهري: قال أبو عُبيد: يُقال: أرض مَذَبَّةٌ: يعني: بفتح الميم والذال؛ أي: ذات ذُباب.

وقال الفرَّاء: أرض مَذْبُوبة، كما يُقال: أرض مَوْحُوشة، أي: ذات وَحْشٍ.

قال الواحدي: قال الزجَّاجي: سُمِّي هذا الطائر ذُبابًا؛ لكثرة حركته واضطرابه [٩١/أ].

وقال غير الواحدي: سُمِّي بذلك؛ لأنه يُذَبُّ، أي: يُدْفَعُ، والذَّبُّ: المنع والدفع[١].

فصل ذرع: الذِّراع: ذِراعُ اليد، فيه لغتان: التذكيرُ والتأنيثُ.

والذراع: الذي يُذْرَعُ به.

ويُقال منه: ذَرَعْتُ الثوبَ وغيرَهُ أَذْرَعُهُ ذَرْعًا، وجمع الذراع: أَذْرُع، وذرعان، **الأول**: [جمع] [م/٢٣] قِلَّة، **والثاني**: كَثْرة.

وقد ذَرَعَهُ القيءُ، أي: غلبه وسبقه.

وضاق بالأمرِ ذَرْعًا: إذا لم يُطقه، ولم يَقْوَ عليه. قال الإمام أبو منصور الأزهري: الذَّرْعُ يوضع موضع الطاقة.

قال: والأصل فيه أن يَذْرَعَ البعيرُ بيديه في سيره ذَرْعًا على قَدْرِ سَعَةِ خطوه[٢]، فإذا حمل عليه أكثر من طاقته ضاق ذَرْعُهُ عن ذلك فضعف ومدَّ عُنُقَهُ، فجُعل ضيق

---

(١) التفسير البسيط (١٥/٤٩٨). (ل).

(٢) في (ع، ف): «خطوته».

الذراع[١]، عبارة عن ضيق الوُسع والطاقة، فيُقال: مَا لي [به][٢] ذَرْعٌ ولا ذِراع، أي: ما لي طاقة.

والدليل على صحة هذا، أنهم يجعلون الذّراعَ موضع الذَّرْع، فيقولون: ضِقت به ذِراعًا[٣].

قال الواحدي: لم أجد أحدًا ذكر في أصل الذَّرْع أحسن مما ذكر الأزهري.

قال: وذكر ابن الأنباري فيه قولين: **أحدهما**: أن أصله من ذَرَعَ فلانًا القيءُ: إذا غلبَهُ وسَبَقَهُ، فمعنى ضاق ذَرْعُهُ، أي: ضاق عن حبس المكروه في نفسه.

والثاني: قريب من معنى قول الأزهري، وقول الأزهري أبْيَنُ وأحسنُ[٤].

والذَّريعة بفتح الذال: الوسيلة. وتذرَّع بذريعة، [أي]: تَوسَّل بوسيلة، وجَمْعُها: ذَرَائِع.

والقتل الذريعُ: السريعُ.

وأَذْرِعات[٥] بفتح الهمزة وكسر الراء، كذا قيَّدها صاحب «الصحاح»، وهي بلدة معروفة بالشام ـ حماهُ[٦] الله تعالى ـ بينها وبين دمشق مرحلتان، وإلى بُصرى دون مرحلة، وإلى القدس نحو أربع مراحل، والنسبة إليها: أَذْرَعي بفتح الراء.

قال أبو الفتح الهَمدَاني في اشتقاق البُلدان: أَذْرِعات: جمع: أَذْرِعة، وأَذْرِعةٌ: جمع ذِراع في لغة من ذَكّر.

قال: فكأنها سُمِّيت بذلك؛ لأنها كانت صغيرة متقاربة الأقطار، متدانية البيوت، ثم أدني بعضُها شيئًا فشيئًا، ليصحَّ خروجُهم من الواحد إلى الجمع، ثم جمع الجمع.

---

(١) في (ع، ف): «الذرع».
(٢) ما بين حاصرتين زيادة من تهذيب الأزهري (ذرع).
(٣) في (ع، ف): «ذَرْعًا».
(٤) التفسير البسيط (١١/ ٤٩٢). (ل).
(٥) هي مدينة درعا جنوب سورية، أو قرية «إِزْرَعْ» على طريق (دمشق ـ درعا)، والله أعلم.
(٦) في (ع، ف): «حماها».

قوله في «المهذَّب»[١] في باب المسابقة: قال الشاعر [البسيط]:

إنَّ الـمُـذَرَّعَ لا تُـغْـنـي خُـؤُولَـتُـهُ كالْبَغْلِ يَعْجِزُ عَنْ شَوْطِ المَحَاضِيْرِ[٢]

المُذَرَّعُ بضمِّ الميم وفتح الذال المعجمة وفتح الراء: هو الذي أمُّه أشرف من أبيه. كذا قاله الجمهور.

وقال ابن فارس في «المجمل»: المُذَرَّعُ من الرجال: هو الذي أمُّه عربية وأبوه خسيس غيرُ عربيّ.

قال ابن فارس وغيرُهُ: سُمِّي بذلك؛ للرقمتَين اللتَيْن في ذراع البغل؛ لأنهما أتتاه من ناحية الحمار. ومعنى هذا البيت: أن الشاعر هجا آل ذي الجَدَّين حيث زَوَّجُوا سُليمًا مولى زيادٍ بعض بناتِهم؛ لأنه ليس كُفؤًا، وشبهه بإتيان الحمارِ الفرسَ، فقوله: لا تُغْني خُؤُولَتُه، أي: لا تكفي فضيلةُ نسبِ أمِّهِ، وكرمِ أخوالِهِ وكونِهم عَرَبًا.

والمحاضير: الخيل الجِياد، الشديدة العَدْو، مأخوذٌ من الحُضْر وهو العَدْوُ، فمعناه: المُذَرَّعُ ناقِصٌ، ولا يرفعه شَرَفُ خَالِه، كما أنَّ البغلَ لا يرفعهُ شَرَفُ خاله وهو الفرسُ، ولهذا تراه يَعْجِزُ عن شَوْط الفرسِ.

فصل ذرق: ذَرْقُ الطائر: معروف، وهو منه كالروث من الفَرَس [٩١/ ب] والحمارِ، وهو بفتح الذال المعجمة وإسكان الراء، وفعله: ذَرَقَ يَذْرُق ويَذْرِقُ، بضمِّ الراء وكسرها في المضارع. حكاهما الجوهري.

فصل ذكر: قد تكرَّر في الكتب قولهم: ذكر الله سبحانه وتعالى.

قال الإمام أبو الحسن الواحدي: أصل الذِّكْر في اللغة: التنبيه على الشيء، ومن ذكَّرك شيئًا فقد نبهَّك عليه، وإذا ذكرته فقد تنبهت عليه.

قال: ومعنى الذِّكر: حضورُ المعنى في النفس، ثم يكون تارةً بالفعل، وتارة بالقولِ، وليس بشرط أن يكون بعد نسيان[٣]، هذا كلام الواحدي.

وقد اتفق العلماء على أنَّ الذِّكْرَ على ضَرْبَيْنِ: ذكر القلب، وذكر اللسان.

---

(١) المهذَّب (٣/ ٥٨٢).

(٢) سبق صدر البيت برقم (١٠٥٩)، وهناك نسبه المصنِّف إلى عرهم بن قيس العدوي.

(٣) التفسير البسيط (٣/ ٤١٩). (ل).

قالوا: وذكر اللسان يتوصَّل به إلى إدامة ذكر القلب.

قالوا: وذكر القلب أفضل من ذكر اللسان، وإذا ذكر بالقلب واللسان معًا، فهو الذِّكر الكامل.

وفي حديث الزكاة: «ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ»[(١)]، اختلف العلماء في الحكمة في قوله ﷺ: «ذَكَرٌ» مع أن ابن اللَّبون لا يكون إلَّا ذكرًا:

فقيل: هو تأكيد[(٢)]، ونفي لغلط يتطرَّق إلى ذلك، فإن أسنان الزكاة كلّها مؤنَّثة، وهذا وحدُه مُذَكَّر، فحَسُنَ تأكيده بِذِكْرِ الذَّكَرِ.

وقيل: هو تنبيه على العلَّة، كأن المعنى: لا تستكثره أيُّها الدافع لكِبَرِ سنِّه، فإنه ناقص، لكونه [م/ ٢٤] ذَكَرًا، ولا تَسْتَقلَّهُ أيُّها الآخِذُ فإنه وإنْ كان ذَكَرًا فهو أكبر سِنًّا[(٣)] من بنِت المخاض[(٤)].

قال الجوهري: الذَّكَرُ خلاف الأنثى، والجمع: ذُكور وذُكْران وذِكَارة، كحجَر وحِجَارة.

والذَّكَرُ: العَوْف[(٥)]، والجمع: مذاكيرُ على غير قياس، كأنهم فَرَّقوا بين الذَّكر الذي هو الفَحْلُ، وبين الذَّكَرِ الذي هو العُضو في الجمع. قال الأخفش: هو من الجمع الذي لا واحد له.

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ١١ ـ ١٢)، وأبو داود (١٥٦٧)، والنسائي (٥/ ١٩)، وأبو يعلى (١٢٧) من حديث أنس بن مالك، وانظر البخاري (١٤٤٨) وأطرافه، جامع الأصول (٤/ ٥٧٤ ـ ٥٧٩) (ابن لبُون): ابنُ اللَّبون من الإبل: الذي دخل في ثالث سنة، فصارت أمّه لَبُونًا بوضع الحمل (فتح الباري: ٣/ ٣١٩).

(٢) كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] وقد علم أن الثلاثةَ والسبعةَ عشرة، وكقوله ﷺ: «ورَجَبُ مُضَرَ الذي بين جُمادى وشعبان»، وهذا النوع في كلام العرب كثير (جامع الأصول: ٤/ ٥٨٠).

(٣) في (ع، ف): «أسنّ» بدل «فهو أكبر سِنًّا».

(٤) وقيل: احترز بذلك من الخنثى، وفيه بعد (فتح الباري: ٣/ ٣١٩)، وبنتُ المخاض: هي التي أتى عليها حَوْلٌ، ودخلت في الثاني وحملت أمُّها (الفتح: ٣/ ٣١٩)، وانظر جامع الأصول (٤/ ٥٧٦ ـ ٥٨٠).

(٥) في (ع، ف): «المعروف»، والمثبت (ح، م)، وصحاح الجوهري حيث نقل المصنِّف.

والذِّكْرُ والذِّكْرى[١]بالكسر: خلاف[٢] النسيان، وكذا الذُّكْرة[٣].

وقولهم: اجعله منك على ذِكْر وذُكْرٍ، بمعنًى.

والذِّكْر: الصِّيْتُ، والثناء[٤].

وذَكرتُ الشيءَ بعد النسيان، وذَكَرتهُ بلساني وبقلبي، وتَذَكَّرْتُهُ، وأَذْكَرْتُهُ غيريْ، وذكَّرْتُهُ بمعنًى.

والتذكرة: ما يُسْتَذْكَرُ به الحاجةُ.

وأذكَرَتِ المرأةُ: وَلَدَتْ ذكَرًا.

والمِذْكَارُ: التي [من] عادتها [أَنْ] تلدَ الذكور[٥].

فصل ذكي: في الحديث: «ذَكَاةُ الجَنِيْنِ ذَكَاةُ أُمِّهِ»[٦] وهو حديث حسن رواه أبو داودَ وغيرُهُ.

والرواية المشهورة: «ذَكاةُ أُمِّه» برفع «ذكاة»، وبعض الناس ينصبها ويجعله[٧] بالنصب دليلًا لأصحاب أبي حنيفة ﵀ في أنه لا يحلُّ إلَّا بذكاة، ويقولون: تقديرُهُ كذَكاة أمِّه، حذفت الكاف فانتصب، وهذا ليس بشيء؛ لأن الرواية المعروفة بالرفع، وكذا نقله الإمامُ أبو سُليمانَ الخَطَّابي[٨] وغيرُهُ، وتقديره على الرفع يحتمل أوجهًا، أحسنها: أن «ذكاة الجنين» خَبَرٌ مقدَّم، و«ذكاة أمِّه» مبتدأ. والتقدير: ذكاةُ أمِّ الجنينِ ذكاةٌ له، كقول الشاعر [الطويل]:

---

(١) في (ع، ف): «والذَّكر» والمثبت موافق لما في صحاح الجوهري.
(٢) في (ح): «نقيض».
(٣) في (ع، ف): «التذكرة»، والمثبت من (ح، م) وهو موافق لما في صحاح الجوهري.
(٤) في (ع، ف): «الغناء»، والمثبت من (ح، م)، وصحاح الجوهري وغيره.
(٥) الصحاح للجوهري (ذكر)، وما بين حاصرتين منه.
(٦) أخرجه أبو داود (٢٨٢٧)، والترمذي (١٤٧٦)، وابن ماجهْ (٣١٩٩)، وأحمد (٣/ ٣٩) وغيره من حديث أبي سعيد الخدري، وصحَّحه ابنُ حِبَّان (١٠٧٧) موارد، وهناك استوفَّينا تخريجه. قال الترمذي: «هذا حديث حسن. . . وفي الباب عن جابر وأبي أُمامة، وأبي الدرداء، وأبي هريرة».
(٧) في (ع، ف): «ويجعلها».
(٨) غريب الحديث (١/ ٥٦). (ل).

بَــنُــونَــا بَــنُــو أَبْــنَــائِـنَــا[١] . . . .

ونظائره، وذلك لأن الخبر ما حصلت به الفائدة، ولا تحصل إلَّا بما ذكرناه.

وأما روايةُ النصب ـ على تقدير صحَّتها ـ فتقديرُها: ذكاةُ الجنين حاصلةٌ وقتَ ذَكاةِ أمِّه.

وأما قولهم: تقديره: كَذَكاة أمِّه، فلا يصحُّ عند النحويِّين، بل هو لحنٌ، وإنما جاء [٩٢/أ] النصبُ بإسقاط [الحرف] في مواضع معروفة عند الكوفيِّين بشرط ليس موجودًا ههنا، والله تعالى أعلم.

فصل ذمم: قولهم: ثبت المال في ذمَّته، وتعلَّق بذمَّته، وبَرِئت ذمَّته، واشتغلت ذمَّته، مرادهم بالذِّمَّة: الذات.

والذِّمَّة في اللغة تكون العهد[٢]، وتكون الأمانة[٣]، ومنه قول النَّبيِّ ﷺ: «يَسْعى بِذِمَّتِهم أَدْنَاهُمْ»[٤]، و«مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فهو في ذِمَّة اللهِ ﷻ»[٥] و«لهم ذِمَّة اللهِ ورَسُولِهِ»[٦]، فاصطلح الفقهاء على استعمال لفظ الذِّمَّة موضع الذات والنفس.

فقولهم: وجب في ذمَّته، أي: في ذاته ونفسه؛ لأن الذِّمَّة العهدُ والأمانة كما ذكرنا[٧]، ومحلّها[٨] النفْسُ والذات، فَسُمِّي محلّها باسمها.

---

(١) المهذَّب (٢/ ٦٨٥)، والبيت فيه:
بَــنُــونــا بَــنُــو أَبْــنــائِـنــا وبَــنَــاتُــنــا   بَــنُــوهُــنَّ أَبْــنَــاءُ الــرِّجَــالِ الأجَــانِــبِ

(٢) في (ع، ف): للعهد.

(٣) في (ع، ف): «للأمانة»، قال في النهاية (ذمم): «الذِّمَّة والذمام»، وهما بمعنًى: العهد والأمان، والضمان والحرمة، والحقّ. . .».

(٤) أخرج أبو داود (٤٥٣٠)، والنسائي (٨/ ١٩) من حديث عليّ بن أبي طالب، وفي البخاري (٦٧٥٥) ومسلم (١٣٧٠) من حديث عليّ: «وذمَّة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم»، وانظر جامع الأصول (١٠/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥). (يسعى بذمَّتهم أدناهم): أي: أدنى المسلمين إذا أعطى أمانًا وعدًا، كان على الباقين موافقته وأن لا ينقضوا عهده ولا ذِمَّته (جامع الأصول: ١٠/ ٢٥٤).

(٥) أخرجه مسلم (٦٥٧) من حديث جُنْدُب بن عبد الله. (في ذمَّة الله): قيل: الذِّمَّة ـ هنا ـ الضمان. وقيل: هي الأمانة (شرح صحيح مسلم للمصنِّف: ٥/ ١٥٨).

(٦) طبقات ابن سعد (١/ ٢٧٤).

(٧) قوله: «كما ذكرنا» ليس في (ع، ف).

(٨) في (ف، ع، م): «محلّهما».

فصل ذنب: قوله في باب السَّلَمِ من «المهذَّب»[١]: إذا أَسْلَم في الرُّطَب لا يلزمه قَبُولُ المُذَنِّب.

المُذَنِّبُ: بضمِّ الميم وفتح الذال المعجمة وكسر النون المشدَّدة، وهو: البُسْرُ الذي بدأ فيه الإرْطابُ من قبل ذَنَبِهِ فحسب.

قال الجوهري: وقد ذَنَّبَتِ البُسْرَة، فهي مُذَنِّبَةٌ.

فصل ذوق: يُقال: ذقت الشيءَ أَذُوقُهُ ذَوْقًا وذَواقًا ومَذَاقًا ومَذَاقة.

وما ذقتُ ذَواقًا، أي: شيئًا.

وذقت ما عند فلان، أي: خَبَرتُهُ.

وَذُقْتُ القوسَ، أي: جذبتُ وترَها لأنظر ما شدَّتها.

وأذاقه الله وبال أمره.

وتذوَّقته، أي: ذقته شيئًا بعد شيء.

وأمر مُسْتذاق، أي: مُجرَّبٌ معلوم.

والذَّوَّاق: المَلولُ.

قوله في باب الديات من «المهذَّب»[٢]: وإن جُني على لِسانه فذهب ذَوْقُهُ ولم يحسّ بشيء من المَذاق، وهي الخمسة: الحلاوة، والمرارة، والحُموضة، والمُلوحة، والعُذوبة.

المَذَاق بفتح الميم وتخفيف الذال والقاف.

فصل ذوى: قولهم: ذو كذا، معناه: صاحِبُهُ. هذا معناه في اللغة.

وأما قولهم في باب الأيمان: وإن حلف بصفة من صفات الذات.

وقول صاحب «المهذَّب» في كتاب الطلاق: اللون والبياض والسواد[٣] أعْرَاض تحلُّ [في] الذات[٤]؛ فمرادهم بالذات: الحقيقة، وهذا اصطلاح للمتكلِّمين، وقد

---

(١) المهذَّب (٣/ ١٧٦).

(٢) المهذَّب (٥/ ١٣٤).

(٣) في (ع، ف): «اللون السواد والبياض».

(٤) المهذَّب (٤/ ٢٩٠)، وما بين حاصرتين منه.

أنكر بعض الأدباء عليهم، وقال: لا يعرف ذات في لغة العرب بمعنى حقيقة، وإنما ذات بمعنى صاحبه، وهذا الإنكار منكر، بل الذي قاله الفقهاء والمتكلِّمون صحيحٌ.

وقد قال الإمام أبو الحسن الواحدي في أول سورة الأنفال في قول الله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ﴾ [الأنفال: ١] قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثَعْلَبٌ: معنى ﴿ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ﴾ أي: الحالة التي بينكم، فالتأنيث عنده للحالة[(١)] [م/ ٢٥] وهو قول الكوفيِّين.

قال: وقال الزَّجَّاج: معنى ﴿ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ﴾ حقيقة وصلكم، والبَيْنُ: الوَصْلُ.

قال الواحدي: فذات عنده بمعنى النفس، كما يُقال: ذات الشيء ونَفْسُهُ.

قال الواحدي: وقال صاحب «النظم»: «ذات» كناية عن الخصومة والمنازعة ههنا، وهي الواقعة بينهم[(٢)].

وفي الحديث في صلاة العيد: أُمِرْنا بأنْ نُخْرِجَ ذَوَاتِ الخُدُورِ[(٣)]؛ أي: صَوَاحِبَ الخُدور.

وهو[(٤)] بكسر التاء منصوب. يُقال: بكسر التاء في حال النصب والجرِّ، وترفع في الرفع.

وأما ذات المفردة فتلحقها الحركاتُ الثلاثُ.

فصل في أسماء المواضع

ذات الرِّقَاع: بكسر الراء مذكورة في باب صلاة الخوف.

قال صاحب «المَطَالع»: قيل: هو اسم شجرة، سُمِّيت الغزوة به.

وقيل: لأن [٩٢/ ب] أقدامهم نَقِبَتْ فلفُّوا عليها الخِرَق، وبهذا فَسَّرها مسلم[(٥)] في كتابه.

---

(١) في (م): «للحاجة».

(٢) التفسير البسيط (١٠/ ١٢). (ل)، وصاحب النظم أبو علي الحسن بن يحيى الجرجاني.

(٣) أخرجه البخاري (٣٢٤) ومسلم (٨٩٠) من حديث أُمِّ عَطِيَّةَ الأنصارية.

(٤) في (ع، ف): «وهي».

(٥) انظر حديث أبي موسى الآتي بعد قليل.

وقيل: سُمِّيت برقاع كانت في ألويتهم، والأصحُّ أنه موضع؛ لقوله في خبر جابر: حتى إذا كُنَّا بذات الرقاع[١]، هذا كلامُ صاحب «المطالِع»[٢].

وقد ثبت في الصحيحين، عن أبي موسى الأشعري، قال: نَقِبَتْ[٣] أقدامُنا، فكنَّا نَلُفُّ على أرجلنا[٤] الخِرَقَ، فسُمِّيت غزوة ذات الرِّقاع؛ لِمَا[٥] نَعْصب على أرجلنا من الخِرَق[٦].

قال الشيخ تقي الدين بنُ الصَّلاح رحمه الله: يجمع بين هذا وبين قول جابر، بأن يُقال: سُمِّيت البقعة ذات الرقاع لما ذكره أبو موسى.

قلت: معناه أن جابرًا قال: حتى إذا كُنَّا بالبقعة التي صار اسمُها ذاتَ الرقاع، فالصواب: ما قاله أبو موسى؛ لأنه صحابي شاهد الأمرَ، وفَسَّرَ تفسيرًا موافقًا للواقع وللُّغة، ولم يخالفه صريح غيره، فلا يعدل عنه.

ذات السَّلاسِل: بسينين مهملتين، الأولى: مفتوحة، والثانية: مكسورة، واللام: مخفَّفة: موضع معروف بناحية الشام[٧] في أرض بني عُذْرَةَ.

قال ابن هشام في «سيرة النَّبيِّ ﷺ»[٨]: سار عَمرُو بن العاص رضي الله عنه حتى إذا كان على ماء بأرض جُذَام يُقال له: المسَلْسَل، وقال: وبذلك سُمِّيت تلك الغزوة ذات السَّلاسِل.

وكانت غزوةُ ذاتِ السلاسل في جُمادى الآخرة سنة ثمان من الهجرة.

وكانت غزوة مُؤْتَةَ قبلها في جُمادى [الأولى].

---

(١) حديث جابرٍ أخرجه مسلم (٨٤٣)، وانظر البخاريّ (٤١٣٦).

(٢) مطالع الأنوار (٣/ ٩٦).

(٣) في (ع، ف): «تنقّبت»، والمثبت موافق لما في الصحيحين.

(٤) في (ع، ف): «أقدامنا»، والمثبت موافق لما في الصحيحين.

(٥) في (ع، ف): «كما»، والمثبت موافق لما في الصحيحين.

(٦) أخرجه البخاري (٤١٢٨)، ومسلم (١٨١٦).

(٧) شرح مشكل الوسيط (٢/ ٣١٠). (ل).

(٨) لم يستطع أحد تحديدها، ولكنها في الغالب تقع في شمال السعودية في منطقة تبوك، أو بين العُلا والشام (المعالم الأثيرة ص: ١٤٢).

(٩) سيرة ابن هشام (٢/ ٦٢٣).

[و] قال الحافظ أبو القاسم بنُ عساكر في كتابه «تاريخ دمشق»[١]: كانت غزوةُ ذاتِ السلاسلِ بعد مُؤْتة فيما ذكره أهلُ المغازي سوى ابن إسحاق فإنه قال: هي قبل مُؤتةَ.

والمشهور في ذات السلاسل فتح السين الأولى، وذكر ابن الأثير في كتابه [نهاية] الغريب[٢] أنها بالضَّمِّ، وهو اسم ماء يُقال له سُلاسل، بمعنى سَلْسَال، وهو السهل، وأظنُّ ابن الأثير استنبطه من «صحاح الجوهري» من غير نقل عنده فيه، ولا دلالة في كلامه.

ذات عِرْق[٣]: ميقات أهل العراق، هو بكسر العين المهملة وإسكان الراء بعدها قاف، وهي[٤] على مرحلتين من مكة.

قال الحازمي: وهي الحدُّ بين أهل نَجْدٍ وتِهَامَةَ[٥].

ذو الحُلَيفة[٦]: ميقات أهل المدينة، زادها اللهُ شرفًا، بضمِّ الحاء المهملة وفتح اللام وإسكان الياء المثناة من تحتُ وبالفاء، وهو على نحو ستَّة أميال من المدينة، وقيل: سبعة، وقيل: أربعة.

[و] في «شرح مسلم» لِعيَاضٍ: ذُو الحُليفة: ماء لبني جُشَم.

وربما اشتبه هذا بالحُلَيْفة على لفظ الميقات، وهي موضع بين حاذَة وذاتِ عِرْقٍ من تِهامة.

أو بِحَلِيْقَةَ بفتح الحاء وكسر اللام وبالقاف، وهو[٧] منزل على اثني عشر ميلًا من المدينة، بينها وبين ديار سُليم.

---

(١) تاريخ دمشق (٢/ ٢١).

(٢) النهاية (٢/ ٣٨٩).

(٣) قرية خربة قديمة، وهي بين العقيق وقرية المضيق، ووادي العقيق قبلها، وهذا العقيق غير عقيق الطائف وغير عقيق المدينة المنورة (الإفصاح على مسائل الإيضاح ص: ١١٧).

(٤) في (ع، ف): «وهو».

(٥) الأماكن ص (٦٧٤).

(٦) قرية بظاهر المدينة النبوية على طريق مكة، بينها وبين المدينة تسعة أكيال، تعرف اليوم: بيار عليّ (المعالم الأثيرة ص: ١٠٣) باختصار.

(٧) في (ع، ف): «وهي».

أو اشتبه بَحَلِيْفَةَ مثل الذي قبله إلَّا أنه بالفاء، وهو جبل بمكة يشرف على أَجْيَاد[١]، ذكرهنَّ الحازمي[٢].

وقد نظم بعض الشعراء المواقيت الخمس في بيتين فقال [الكامل]:

عِرْقُ العِراقِ يَلَمْلَمُ اليَمن ... وبذي الحُلَيْفَةِ يُحْرِمُ المَدَني
والشَّامُ جُحْفَةُ إنْ مَرَرْتَ بها ... ولأهْلِ نَجْدٍ قَرْنُ فاسْتَبِنِ

ذو طِوى: مذكور في باب دخول مكة من «الروضة»[٣] وغيرها.

هو بفتح الطاء على الأفصح، ويجوز ضمّها وكسرها وبفتح الواو المخفَّفة، ويصرف ولا يصرف، لغتان، قُرئ بهما في السَّبْع: موضع عند باب مكة[٤]، بأسفل مكة في صوب طريق العُمْرَة المعتادة [٩٣/أ] ومَسْجِدِ[٥] عائشة، ويعرف اليوم بآبار الزاهر.

يُستحبُّ لمن دخل مكة أن يغتسل به بنيَّة غسل دخول مكة، أيّ داخل كان ممَّن يَصِحُّ إحرامُهُ بحجٍّ أو عمرة حتى الحائض والنفساء والصبيّ، هذا إن مَرَّ به، وإلَّا اغتسل في غيره[٦].

ذو مَرَخ: بميم ثم راء مفتوحتين ثم خاء معجمة، المذكور في شعر الحُطيئة في كتاب الأقضية من «المهذَّب»[٧]. وسيأتي بيانه في حرف الميم[٨] إن شاء الله تعالى.



---

(١) في (ع، ف): «أجبال».

(٢) الأماكن ص (٣٧٨). (ل).

(٣) روضة الطالبين ص (٣٨٦).

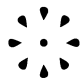
(٤) (ذو طُوَى): موضع معروف بمكة بمحلة جَرْوَل، به الآن مستشفى الولادة، وأمامه بئر تُسمَّى بذي طوى، لكونها مطوية بالحجار، لم يكن ثَمَّة غيرها، فنسب المكان إليها (الإفصاح على مسائل الإيضاح ص: ١٩٤).

(٥) في (ع، ف): «مستجاب»، والمثبت من (ح)، والإيضاح للمصنِّف ص: (١٩٤).

(٦) قوله: «مذكور... غيره» ساقط من (م).

(٧) المهذَّب (٥/ ٤٨٦).

(٨) لم يذكره المؤلِّف في حرف الميم، قال ياقوت في معجم البلدان (٥/ ١٠٣): «ذو مَرَخ: هو وادٍ بين فَدَك والوابشية، خَضِرٌ نَضِرٌ كثيرُ الشجر».



حرف الراء

فصل ربب: قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلۡتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣].

قال الإمام إبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِيُّ الزَّجَّاج في كتابه: «معاني القرآن»: قال أبو العباس محمد بن يزيد: ﴿ٱلَّٰتِي دَخَلۡتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣]: نعت للنساء اللواتي هنَّ أمهات الربائب [م/ ٢٦] لا غير.

قال أبو العباس: والدليل على ذلك أن إجماع الناس، أن الربيبة تَحِلُّ إذا لم يدخل بأمِّها، وأن من أجاز أن يكون قوله: ﴿مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلۡتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣] هو لأمهات نسائكم، يكون معناه: وأمهات نسائكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهنَّ، فيخرج أن يكون اللاتي دخلتم بهنَّ الربائب.

قال الزجَّاج: والدليل على أن ما قال[1] أبو العباس هو الصحيح أن الخبرَين إذا[2] اختلفا لم يكن نعتهما واحدًا، لا يجيزُ النحويُّون: مررتُ بنسائكَ، وهربتُ من نساء زيدٍ الظريفاتِ، على أن تكون الظريفات نعتًا لهؤلاء النساء، وهؤلاء النساء.

قال: والذين جعلوا ﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمۡ﴾ بمنزلة قوله: ﴿مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلۡتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣] إنما يجوز لهم أن يكون منصوبًا على: أعني، فيكون المعنى: [أعني] اللَّاتي دخلتم بهنَّ.

قال: وأن يكون ﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمۡ﴾ من تمام تلك التحريمات المبهمات في

---

(١) في (ع، ف): «قاله».

(٢) في (ح، ع، ف): «أن الجزأين إذا...»، والمثبت من باقي النسخ وهو الموافق لما في معاني القرآن للزجاج.

أول الآية، وتكون الربائب هنَّ اللَّاتي يحللن، إذا لم يدخل بأمَّهاتهن فقط دون أمَّهات نسائكم: هو الجيِّد البالغ.

فأما الربيبة: فهي بنت امرأة الرجل من غيره، ومعناها مَرْبُوبة؛ لأن الرجل هو يربيها.

قال: ويجوز أن تُسمَّى ربيبة؛ لأنه تولَّى تربيتها، وكانت في حَجْره أو لم تكن تربَّت في حَجْره؛ لأن الرجل إذا تزوَّج بأمِّها سُمِّي ربيبها، والعرب تُسمِّي الفاعلين والمفعولين بما يقع بهم ويوقعونه، فيُقال: هذا مقتول، أي: قد وقع به القتل، وهذا قاتل، أي: قد قتل[1]. هذا آخر كلام الزجَّاج رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقال غيره: الدليل على أنه لا يجوز عود قوله تعالى: ﴿ٱلَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ إلى أمَّهات النساء، بل يختصُّ بأمَّهات الربائب؛ أن النساء في الموضعين يختلف موجب إعرابهما وجرّهما، ولا يجوز وصفُهما بلفظ واحد.

فصل ربط: قال أهل اللغة: يُقال: رَبَطَ الشيء، أي: شَدَّهُ، يَرْبِطُهُ ويَرْبُطُهُ بكسر الباء[2] في المضارع وضمّها، وممَّن حكاهما الأخفش والجوهري.

والموضع: مَرْبَط ومَرْبِط بفتح الباء وكسرها.

والرِّباط: المُرابطة بالثغر.

وأيضًا واحد الرباطات، وهي الأبنية المعروفة.

ورباط الخيل: مُرابطتها.

والرِّباط: ما تشدّ به القِرْبةُ والدابَّة وغيرهما.

وفلان رابِطُ [٩٣/ب] الجَأشِ، ورَبِيط الجَأش، أي: شديدُ القلب، قال الجوهري: كأنه يربط نفسه عن الفرار.

وقول الغزالي في مواضع من «الوسيط»[3] و«الوجيز»: في الرابطة قيود. مراده بالرابطة: الضابط الذي ذكره[4].

---

(١) معاني القرآن (٢/ ٣٤). (ل).

(٢) في (ح، م): «الراء»، وهو خطأ.

(٣) الوسيط (٢/ ٥١٨، ٥٢٤، ٦١٦، ٦/ ٤٣٥)، والوجيز (٢/ ١٦٦).

(٤) في (ع، ف) زيادة: «النحويُّون».

ولعلَّه مأخوذ مما حكاه أهل اللغة عن العرب قالوا: جيشٌ رابطة، ورابطة من الخيل، أي: جماعة.

فصل ربع: الرُّبعُ من العدد: معروف؛ وهو جزء من أربعة. يُقال: رُبْعٌ ورُبُعٌ بإسكان الباء وضمِّها، ورَبِيع بفتح الراء وكسر الباء وبعدها ياء، ثلاث لغات، ذكرها في «المُحكم»[(١)].

قال: ويَطَّرِدُ ذلك في هذه الكسور عند بعضهم.

قال: والجمع: أرباع، ورُبُوع.

ويوم الأربعاء معروف؛ وفيه ثلاث لغات، ذكرها صاحب «المحكم»[(١)]: أرْبِعَاء وأَرْبَعاء وأَرْبُعاء بكسر الباء وفتحها وضمّها، والأشهر والأجود: الكسر.

قال صاحب «المحكم»[(٢)]: وهو[(٣)] اليوم الرابع من الأسبوع؛ لأن أول الأيام عندهم الأحد بدليل هذه التسمية، ثم الإِثنان، ثم الثلاثاء، ثم الأربعاء.

قال: ولكنَّهم اختصّوه بهذا البناء، يعني: اختصوا أيَّام الأسبوع كما اختصُّوا الدَّبَران والسِّماك لما ذهبوا إليه من الفَرْق.

قال اللِّحْياني: كان أبو زياد يقول: مضى الأرْبعاء بما فيه، فيفرده ويُذَكِّرُهُ.

وكان أبو الجَرَّاحِ[(٤)] يقول: مَضَت الأربعاء بما فيهنَّ؛ فيؤنِّث ويجمع يُخرجه مخْرَجَ العدَدِ.

وحُكي عن ثعلب في جمعه: أَرَابع، ولستُ من هذا على ثقة.

وحكى أيضًا عنه، عن ابن الأعرابي: لا تَك[(٥)] أربِعاويًّا، أي: ممن يصوم الأربعاء وحده، هذا ما ذكره في «المحكم».

---

(١) المحكم (٢/ ٩٨).
(٢) المحكم (٢/ ١٠٢).
(٣) في (ع، ف): «هذا».
(٤) في (ع، ف): «أبو إسحاق الزَّجَّاج» وهو خطأ، والمثبت موافق لما في المحكم (٢/ ١٠٢)، (٥) اللسان (ربع).
في (ع، ف): «لاشَكَّ» وهو تحريف، والمثبت من (ح، م)، لسان العرب (ربع).

ويُسمَّى يوم الأربعاء دُبارًا بضمِّ الدال وتخفيف الباء الموحدة، ويجمع أَرْبِعاوات.

قولهم في كتاب الزكاة(١): في المِئتَيْن، هي أربع خمسينات، وخمسُ أربعينات. هذا قد أنكره بعضُ أهل العربية.

قال: ولا يجوز جمع الخمسين والأربعين ونحوهما، وهذا الإنكار ضعيف، والصواب: جوازه، وقد حكاه ابن برِّي وغيرُهُ عن سيبويه، قال: كلُّ مذكَّر لم يجمع جمع تكسير يجوز جمعه بالألف والتاء قياسًا كحَمَّام وحَمَّامات، فيجوز أربعينات ونحوها.

وفي الحديث: «لَمْ أَجِدْ إِلَّا جَمَلًا رَبَاعِيًا»(٢)، ذكره في باب القرض من «المهذَّب»(٣).

هو بفتح الراء، وكسر العين وتخفيف الياء، وهو: [م/ ٢٧] الفَتيُّ من الإبل.

يُقال: هذا جملَ رَبَاع، ومررتُ برَبَاع، ورأيت رَبَاعِيًا، مثل: قاضٍ سواء.

والرَّباعِيَةُ من الأسنان بتخفيف الياء.

قوله في الزكاة من «المهذَّب»(٤) [الرجز]:

أَيْنَ الشِّظَاظَانِ(٥) وأَيْنَ المِرْبَعَهْ(٦)

---

(١) انظر الوسيط (٢/ ٤٠٩).

(٢) تقدَّم تخريجه في حرف الخاء فصل (خير).

(٣) المهذَّب (٣/ ١٨٨).

(٤) المهذَّب (١/ ٥٠٦).

(٥) (الشِّظاظان): العودان اللذان يجعلان في عُرَى الجوالق (الزاهر لابن الأنباري: ١/ ٣٥٠)، وانظر المجموع (٥/ ٤٤٠).
وفي (ع، ف): «ابن الشظاظان وابن المربعة»، وهو خطأ.

(٦) نسبه صاحب المهذَّب (١/ ٥٠٦) إلى النابغة الجعدي، وسيأتي بعضه في حرف الطاء فصل (طبع)، وهو في تهذيب اللغة، اللسان (ربع)، وفي الحاوي (٣/ ٢١٢)، وفي الزاهر لابن الأنباري (١/ ٣٥٠).

المِرْبَعة[١]: هي بكسر الميم وإسكان الراء: ويُقال فيها: المِرْبع أيضًا، وهي عصًا يأخذ الرجلان بطرفيها، ليحملا الحمل ويضعاه على ظهر البعير. يُقال منه: رَبعْتُ البعيرَ[٢].

اليَرْبُوع، بفتح الياء وضمِّ الباء: حيوان معروف، أكبر من كبار الفأر قريب الشَّبَه منه والياء زائدة، وجمعه: يَرَابيع.

فصل ربو: الرِّبا مقصور، وأصله الزيادة.

قال الإمام الثعلبي رَحِمَهُ اللَّهُ الرِّبَا: زيادة على أصل المال من غير بَيْع، يُقال: رَبَا الشيءُ: إذا زادَ، ويُقال: الرِّبا والرَّمَاء.

وقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إني أخاف عليكم الرَّمَاء، يعني: الرِّبَا.

قال: وقياس كتابته بالياء، لكسر أوله، وقد كتبوه في القرآن بالواو.

وقال الفَرَّاء: إنما كتبوه كذلك؛ لأن أهل الحجاز تعلَّموا الكتابة من الحِيْرَةِ، ولغتهم الربو، فعلموهم صورة الحرف على لغتهم، وكذلك [٩٤/أ] قرأها أبو سَمَّال[٣] العَدَوي بالواو.

وقرأ حمزة والكسائي بالإمالة لمكان الكسرة في الراء[٤]، وقرأ الباقون بالتفخيم لفتحة[٥] الباء، فأما اليوم فأنت فيه بالخيار: إنْ شئتَ كتبت بالياء، أو على ما في المصحف[٦]، أو بالألف[٧]. هذا ما ذكره الثعلبي.

وقال الجوهري: رَبَا الشيءُ يَرْبُو رَبْوًا، أي: زاد.

---

(١) كلمة «المربعة» ليست في (ع، ف).

(٢) في (ح): «الجَمَل».

(٣) هو قعنب، روى عنه أبو يزيد النحوي حروفاً في القراءات. انظر المؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/ ١٢٤٠)، وغاية النهاية (١/ ٣٠٥). (ل).

(٤) في (ع، ف): «بالراء».

(٥) في (ع، ف): «بفتحة».

(٦) في (ع، ف): «المصاحف».

(٧) الكشف والبيان (٢/ ٢٨٠). (ل).

قال: والرِّبا في البيع، ويثنى: ربَوان وربَيان، وقد أَرْبى الرجلُ. والرُّيْبَةُ مخفَّفة، لغة في الرِّبا.

قال: والرَّمَاءُ بالمدِّ: الربا، وأَرْمى فلان، أي: أَرْبَى.

قال الإمام الواحدي: الرِّبا في اللغة: الزيادة. يُقال: رَبَا الشيءُ يَرْبُو رَبْوًا. وأربى الرجلُ: إذا عامل في الربا.

قال: والرِّبا في الشرع: اسم للزيادة على أصل المال من غير بيع[1].

وقال أبو البقاء العُكْبَري[2]: لامُ الرِّبا واوٌ؛ لأنه من رَبَا يَرْبُو، وتثنيته رِبَوان.

قال: ويكتب بالألف. وأجاز الكوفيون كتبه وتثنيته بالياء. قالوا: لأجل الكسرة التي في أوله.

قال: وهو خطأ عندنا.

وذكر في «المهذَّب»[3] قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥] قال الإمام الواحدي: معنى: ﴿يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾: يعاملون، وخصَّ الأكل [بالذِّكر][4]؛ لأنه[5] معظم الأمر، كما قال [الله] تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠] وكما لا يجوز أكل مال اليتيم، لا يجوز إتلافُهُ، ولكنه نَبَّهَ بالأكل على ما سواه. وقوله تعالى: ﴿لَا يَقُومُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] يعني: يوم القيامة من قبورهم، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥] التخبُّط: معناه الضَّرْبُ على غير استواء. وخَبَطَ البعيرُ الأرضَ بأخفافه، ويُقال للرجل الذي يتصرَّف في أمر ولا يَهْتَدي فيه: يَخْبِطُ خَبْطَ عَشْواء.

وتَخَبَّطَهُ الشيطان[6] إذا مسَّه بِخَبَل أو جُنون؛ لأنه كالضرب على غير استواء في

---

(١) التفسير البسيط (٤/ ٤٦١). (ل).
(٢) التبيان في إعراب القرآن (١/ ١١٦).
(٣) المهذَّب (٣/ ٥٨).
(٤) ما بين حاصرتين زيادة من المجموع (٩/ ٤٤١).
(٥) كلمة: «لأنه» ليست في (ع، ف).
(٦) كلمة: «الشيطان» لم ترد في (ع، ف).

الإدهاش، وتُسمَّى إصابة الشيطان بالجنون أو الخبل: خَبْطَة، ويُقال: به خَبْطَةٌ من جُنون.

والمَسُّ: الجنون. يُقال: مُسَّ الرجل، وبه مَسٌّ(١)، وأصله من المَسِّ باليد، كأن الشيطان يَمَسُّ الإنسانَ فيجنّه، ثمَّ سُمِّي الجنونُ مَسًّا، كما أن الشيطان يتخبّطه ويطؤه برجله فيخبله، فَسُمِّي(٢) الجنونُ خَبْطَةً، فالتخبُّط بالرِّجْلِ، والمسُّ باليد.

فأما التفسير؛ فقال قتادة: إن آكل الربا يبعث يوم القيامة مجنونًا، وذلك عَلَم لأَكَلَةِ الرِّبَا، يعرفهم به أهلُ الموقف، يعلم أنهم أكَلَةُ الربا في الدنيا.

قال الزَّجَّاج: لا يقومون في الآخرة إلَّا كما يقوم المجنون من حال جنونه، فعلى هذا، معنى الآية: يقومون مجانينَ كمن أصابه الشيطان بجنون.

قال ابنُ قتيبةَ: يريد: أنه إذا بُعِثَ الناسُ من قبورهم خرجوا مُسرعين، لقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾ [المعارج: ٤٣] إلَّا أكلة الربا فإنهم يقومون ويسقطون كما يقوم الذي يَتَخَبَّطُهُ الشيطان؛ لأنهم أكلوا الربا في الدنيا، فأرباه الله تعالى في بطونهم يوم القيامة حتى أثقلهم، فهم ينهضون ويسقطون ويريدون الإسراع، فلا يقدرون.

قال: وهذا المعنى غير الأول، يريد: أنَّ أكَلَةَ الربا لا يمكنهم الإسراع في المشي كالذي خَبَلَهُ الشيطانُ، فأصابه بِخَبَلٍ في أعضائه: من عَرَجٍ، أو [٩٤/ب] زَمَانة، فهو يقوم ويسقط، وهذا ليس من الجنُون في شيء، والأول قولُ أهل التفسير.

ويؤكِّد هذا الثاني، ما روي في قصة الإسراء أنَّ النَّبيَّ ﷺ انطلق به جبريلُ إلى رجال كثيرٍ، كُلُّ رَجُلٍ منهمْ بَطْنُهُ مِثْلُ البَيْتِ الضَّخم، يقوم أحدُهُمْ، فيميل به بَطْنُهُ [م/١٩] فيصرع. قال: «قُلتُ: يا جبريلُ مَنْ هؤلاءِ؟» قال: الذينَ يأْكُلُونَ الرِّبا، لا يَقُومون إلَّا كما يَقُومُ الذي يَتَخَبَّطُهُ الشيطانُ مِنَ المَسِّ(٣). هذا ما ذكره الواحدي.

---

(١) في (ع، ف): «مسيس».

(٢) في (ع، ف): «فيسمَّى».

(٣) أخرجه البيهقي في دلائل النُّبوَّة من حديث أبي سعيد الخدري، وانظر: التفسير البسيط (٤/ ٤٦١ ـ ٤٦٥)، معاني القرآن (١/ ٣٥٨)، تأويل مشكل القرآن (٣٤٥)، النكت والعيون (١/ ٣٤٧). (ل).

وقال الماوَرْدِيُّ: قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥] يعني: يأخذون الربا، فعبَّر عن الأخذ بالأكل؛ لأن الأخذ إنما يُراد للأكل(١).

فصل رتت: الأَرَتُّ: المذكور في صفة الأئمَّة، [و] هو بفتح الراء وتشديد التاء المثناة [من] فوقُ.

قال صاحب «البيان»(٢): قال أصحابنا: هو الذي يدغم حرفًا في حرف. يعني: على خلاف الإدغام الجائز في العربية، وأما أهل اللغة فقالوا: الأَرَتُّ: الذي في كلامه عُجْمَةٌ، وهي: الرُّتَّة، بضمِّ الراء.

فصل رجف: قولهم في كتاب الجهاد: لا يأذن الإمام لِمُرْجِفٍ، قال الواحدي في سورة الأحزاب: الإرْجاف: إشَاعَةُ الباطل للاغتمام به(٣).

فصل رجل: قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩] قال الإمام الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أراد: فإن خفتم عَدُوًّا، فحذف المفعولَ؛ لإحاطة العلم به.

[قال]: والرِّجَال: جمع رَاجِل، مثل تاجِر وتِجَار، وصَاحِب وصِحَاب.

والراجل: هو الكائن على رِجْلِهِ ماشيًا كان أو واقفًا.

ويُقال في جمع راجل [مثل راحل]: رَجْل ورَجَّالة ورُجَالة ورِجَال ورُجَّال.

والرُّكْبان: جمع راكب، مثل فارس وفُرْسان.

ومعنى الآية: فإن لم يمكنكم أن تُصَلُّوا قائمين موفين للصلاة حقوقها، فَصَلُّوا مُشَاةً على أرجلكم، ورُكبانًا على ظهور دوابِّكم، فإن ذلك(٤) يجزيكم.

قال المفسِّرون: هذا في حال المسابقة والمُطاردة، يُكَبِّرُ الرجلُ مستقبل القبلة إن أمكنه، وإن لم يمكنه يكبِّر غير مستقبل القبلة، ثم يقرأ، ويومِئُ للركوع والسجود.

---

(١) النكت والعيون (١/ ٣٤٧). (ل).
(٢) البيان (٢/ ٤٠٧).
(٣) التفسير البسيط (١٨/ ٢٩٤). (ل).
(٤) في (ع، ف): «ذلكم».

قال ابن عمر في تفسير هذه الآية: مستقبلي القبلة وغير مستقبليها[١]. هذا ما ذكره الواحدي.

وقد ذكر في «المهذَّب»[٢] قول ابن عمر رضي الله عنهما عقب الآية.

وكان بعض شيوخنا يذهب إلى أنه تفسير كما قال الواحدي، وبعضهم يقول ليس بتفسير، بل هو بيانُ حكم منِ أحكام صلاة الخوف.

وجاء عن نافع، مولَى ابن عُمَرَ رضي الله عنهما أنه قال: لا أرى عبدَ الله بن عمر ذكر ذلك إلَّا عن رسول الله ﷺ، والله تعالى[٣] أعلم بالصواب.

فصل رحب: الإبل الأَرْحَبِيَّةُ مذكورة في زكاة «الوسيط»[٤] و«الروضة»[٥] بفتح الهمزة والحاء منسوبة إلى أَرْحَب: بطنٍ من هَمْدَانَ، القبيلةِ المعروفةِ.

فصل ردب: الإِرْدَبُّ: بكسر الهمزة وإسكان الراء وفتح الدال المهملة: مكيال لأهل مصر معروف.

قال الرُّوياني في «البحر»: الإِرْدَبُّ أربعة وعشرون صاعًا، وهو أربعة وستُّون مَنًّا[٦].

فصل رسغ: قال الأزهري في كتاب الجنايات من «شرح المختصر»[٧]: الرُّسُغ: مَفْصِلُ ما بين الكَفِّ [٩٥/أ] والساعد.

وقال صاحب «الصحاح»: الرُّسْغُ من الدوابّ: الموضع المستدقُّ الذي بين الحافر ومَوْصِل الوظيف من اليد والرِّجْل.

---

(١) قول ابن عمر أخرجه البخاري (٤٥٣٥)، وانظر التفسير البسيط (٤/ ٢٩٧).

(٢) المهذَّب (١/ ٣٥١).

(٣) البخاري (٤٥٣٥)، وانظر فتح الباري (٢/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣).

(٤) الوسيط (٢/ ٤١٨).

(٥) روضة الطالبين ص (٢٥٢).

(٦) بحر المذهب (٥/ ٣٦)، و(المَنُّ): معيار قديم، كان يُكال به أو يوزن، وقَدْرُه إذْ ذاكَ رِطْلان بغداديان، والرطل عندهم اثنتا عشرة أوقية بأواقيهم (الوسيط)، وانظر (المنّ) في المعجم الاقتصادي الإسلامي ص (٤٤٣ ـ ٤٤٤).

(٧) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٣٦٨).

يُقال: رُسْغ ورُسُغ، مثل عُسْر وعُسُر.

قال ابن دُريد في «الجمهرة»[١]: الرُّسغ: موضع الكفِّ في الذراع ومَوْصِلُ القدم في الساق.

ومن ذوات الحافر: مَوْصِلُ وظيفي اليدين والرجلين في الحافر.

ومن الإبل: مَوْصِلُ الأوظفة في الأخفاف.

قال: وجمع الرُّسُغ: أَرْسَاغ.

ويُقال: رُصْغ بالصاد، وفيه حديثٌ في كُمِّ قَميص رسول الله ﷺ إلى الرُّصْغ[٢]، في سنن أبي داودَ والترمذي والنسائي، وذكرته في آخِرِ باب الجوع من «الرياض»[٣].

وفيه حديث في صفة الصلاة: فوضَعَ يَدَهُ اليمنى على [ظَهْرِ] كَفِّهِ[٤] اليُسرى والرُّسُغِ والساعد[٥]. هكذا هو في «سنن أبي داودَ» والبيهقي وغيرِهما من رواية وَائِلِ بن حُجْرٍ، وهو حديث صحيح.

فصل رسل: الرسول: واحد رُسْل الله ﷺ، صلوات الله عليهم أجمعين.

قال الإمام أبو منصور الأزهري في «شرح ألفاظ المختصر»[٦]: الرسول هو الذي يبلِّغ[٧] أخبار من بعثه، أُخِذ[٨] من قولهم: جاءت الإبل رَسَلًا، أي: مُتتابعة.

---

(١) الجمهرة (رسغ).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٠٢٧)، والترمذي في الجامع (١٧٦٥)، وفي الشمائل (٥٧) بتحقيقي، وغيره من حديث أسماء بنت يزيد قالت: كان كُمُّ قميصِ رسول الله ﷺ إلى الرُّسُغ، قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب»، وتبعه على تحسينه السيوطي في الجامع الصغير (٦٨٤٦)، وسكت عنه الحافظ ابن حجر في الفتح (١٠/ ٢٦٧) فهو صحيح عنده أو حسن.

(٣) رياض الصالحين رقم (٥٥٢)، وذكره أيضًا في كتاب اللباس رقم (٨٢٧) باب: صفة طول القيمص والكُمِّ... بتحقيقي.

(٤) في (ع، ف): «كفّ» والمثبت من (ح)، وأبي داود والبيهقي.

(٥) أخرجه أبو داود (٧٢٧)، والبيهقي (٢/ ٢٨) وما بين حاصرتين منهما.

(٦) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٩٢).

(٧) في الزاهر ص (٩٢): «يتابع» بدل «يبلّغ».

(٨) في (ع، ف): «أَخْذًا».

قال الواحدي في قول الله ﷻ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢]: الرسول الذي أرسل إلى الخلق بإرسال جبريل ـ عليه الصلاة والسلام إليه ـ عِيَانًا، وحاوره شِفاهًا، والنبيُّ: الذي تكون نبوَّته إلهامًا أو منامًا، فكلُّ رسولٍ نبيٌّ، وليس كُلُّ نَبيٍّ رسولًا.

قال الواحدي: وهذا[١] معنى قول الفَرَّاء: الرسولُ: النبيُّ المرسلُ [م/ ٢٩]، والنبيُّ المُحَدَّث الذي لم يرسل[٢]. هذا كلام الواحدي، وفيه نقص في صفة النَّبيِّ، فإن ظاهره أن النُّبوَّة المجرَّدة لا تكون برسالة مَلَك بذلك، وليس هو كذلك، وكلام الفَرَّاء الذي استشهد به يَرُدُّ عليه.

وجمع الرسول: رُسْلٌ، بضمِّ السين وإسكانها على التخفيف.

قال الهروي[٣] وغيرُهُ: يطلق لفظ الرسول على الواحد والاثنين والجمع، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦] على أحد الأقوال.

وقول الله تعالى: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا﴾ [المرسلات: ١] في «المرسلات» قولان مشهوران: **أحدهما**: الملائكة. **والثاني**: الرياح.

وحكى الماوَرْدِيُّ صاحبُ «الحاوي» في «تفسيره» عن أبي صالح، قال: هي الرُّسْل[٤].

قوله في «الوسيط»[٥] في كتاب الطلاق: فروع متفرِّقة نذكرها أرْسالًا، معناه: متتابعةً، وهو بفتح أوله.

وقولهم: أَرْسَلَ الصيدَ والبهيمةَ ونحوَهما، أي: أطلقه وخلَّاه.

وراسَلَ صديقَهُ وغيره: كتب إليه رسالة.

---

(١) قوله: «وهذا» ساقط من (م).

(٢) التفسير البسيط (١٥/ ٤٥١). (ل).

(٣) الغريبين (٣/ ٧٤٠).

(٤) النكت والعيون (٦/ ١٧٥).

(٥) الوسيط (٥/ ٤٤٥).

قوله في آخر كتاب المسابقة من «المهذَّب»[1]: إذا اختلف الرامي ورَسِيله ـ هو بفتح الراء وكسر السين ـ ومعناه مُرَاسِله، أي: مُسَابِقه.

قال أهل اللغة: رَسِيل الرجل: هو الذي يُراسِلُهُ في نِضَال أو غيره، وراسله مُراسلَة فهو مُراسِل ورَسِيل.

واسترسل الشَّعْرُ: نَزَلَ.

وقوله في صفة الوضوء في «المهذَّب»[2]: اللحية المُسْتَرْسِلَة، هي بكسر السين.

يُقال: افعل كذا على رِسْلك، أي: بِتُؤَدَةٍ وتأنٍّ [٩٥/ب] وهو بكسر الراء وفتحها لغتان، الكسرُ أشهر.

وقوله في «مختصر المزني»[3] و«المهذَّب»[4]: يُستحبُّ أَنْ يَتَرَسَّل في أذانه. قال الأزهري: معناه يتمهَّلُ فيه، ويُبَيِّنُ كلامه تَبْيينًا يفهمه مَنْ سَمِعَهُ.

قال: وهو من قولك: جاء فلان على رِسْلِهِ، أي: [على] هِيْنَتِهِ غير عَجِلٍ، ولا مُتْعِبٍ نفسه[5].

والمُرْسَلُ من الحديث: هو الذي انقطع إسناده، وسقط بعض رواته، هذا معناه عند الفقهاء، وأصحاب الأصول، والخطيب البغدادي[6]، وغيرِهِ من المحدِّثين.

وقال جماعاتٌ من أهل الحديث ـ أو أكثرهم ـ: هو الذي سقط فيه الصحابي وَحْدَهُ[7]، ولا يحتجُّ به عندنا إلا بشروط مشهورة، وقد ذكرته مُبيَّنًا في كتاب

---

(١) المهذَّب (٣/ ٦٠٨ ـ ٦٠٩).

(٢) المهذَّب (١/ ٧٦)، وانظر (١/ ٧٩).

(٣) مختصر المزني ص (١٢).

(٤) المهذَّب (١/ ٢٠٢).

(٥) الزاهر (٥٦). (ل).

(٦) الكفاية (٢١).

(٧) هذا التعريف للمرسل فيه نظَرٌ ـ كما قال الشيخ المحدِّث عبد الله سراج الدين رحمه الله ـ لأنه لو عُرِفَ أن الساقط من السند هو ذكر اسم الصحابي فقط، لكان المرسَلُ مقبولًا عند الجميع، ولم يردَّهُ أحدٌ من الأئمَّة؛ لأن الصحابي عَدْلٌ، عُرِف اسمه أو لم يعرف، وقال الشيخ عبد الله سراج الدين في شرح البيقونية ص (١٠٦): «المرسل هو: ما رفعه التابعي إلى رسول الله ﷺ، =

«الإرشاد» مع فصل حسن في مُرْسَل سعيد بن المسيّب وغيره[١].

وقد يكون الرسول من رُسُلِ الله تعالى ملَكًا، وقد يكون آدميًّا. قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج: ٧٥] وقد يكون نبيًّا، وقد لا يكون، ولا يكون النبيُّ إلَّا آدمِيًّا.

فصل رشا: الرِّشاء بكسر الراء، وبالمدِّ: هو الحَبْلُ، وجمعه: أَرْشِيَة، كسِقَاء وأسْقِيَة.

والرُّشوة المحرَّمة على القاضي وغيرِهِ من الوُلاة: معروفةٌ، وهي بضمِّ الراء وكسرها، لغتان فصيحتان مشهورتان، وجمعها: رُشًا بضمِّ الراء وكسرها.

ويُقال منها: رَشَاهُ يَرْشُوهُ رَشْوًا: إذا أعطاه.

وارتشى: أخذها.

واسترشى[٢] طلب الرِّشْوة.

قال بعض العلماء: الرُّشْوة مأخوذة من الرِّشاء؛ لأنه يتوصَّل بها إلى مطلوبه كالحبل، ولهذا قيل: الرُّشوة رِشَاءُ الحاجة.

ثم الرِّشوة مُحرَّمة على القاضي وغيره من الوُلاة مُطلقًا؛ لأنها تُدْفع إليه ليحكم بحقّ، أو ليمتنع من ظلم، وكلاهما واجب عليه، فلا يجوز أخذ العِوضِ عليه.

وأما دافع الرّشوة؛ فإنْ توصَّل بها إلى باطل فحرامٌ عليه، وهو المراد بالراشي الملعون.

وإن توصَّل بها إلى تحصيل حقّ، أو دفع ظلم، فليس بحرام، ويختلف الحال في جوازه واستحبابه[٣] ووجُوبه باختلاف المواضع.

فصل رشد: في الحديث: «أَرْشَدَ اللهُ الأَئمَّةَ»[٤].

= قولًا أو فعلًا أو تقريرًا، صغيرًا كان التابعي أو كبيرًا، بشرط أن يكون لم يسمعه من النَّبيِّ ﷺ» انظر: الباعث الحثيث ص (٥٧)، شرح نخبة الفكر ص (١٧)، تدريب الراوي (١/ ١٥٩ ـ ١٦١)، مقدمة ابن الصلاح ص (٣١) النوع التاسع.

(١) إرشاد طلاب الحقائق ص (٧٩). (ل).

(٢) في (ع، ف): «واسترشاه».

(٣) قوله: «واستحبابه» ساقط من (ع، ف).

(٤) أخرجه ابن خزيمة (٣/ ١٦) برقم (١٥٣١) من حديث أبي هريرة بهذا اللفظ.

قال صاحب «المحكم»: الرُّشْدُ والرَّشَدُ والرَّشادُ: نقيضُ الغَيِّ.

رَشِدَ يَرْشُدُ رُشْدًا، ورَشِدَ يَرْشَدُ[(١)] رَشَدًا وَرَشَادًا، فهو راشِد، ورَشِيد.

ورشِدَ أَمْرَهُ رَشِدَ فيه.

وقيل: إنما يُنصب على توهّم[(٢)] رَشَد[(٣)] أمرَهُ، وإنْ لم يستعمل هكذا.

وأَرْشده إلى الأمر ورشَّده: هَدَاه.

واسترشدهُ: طلب منه الرُّشْدَ.

قال الهروي: الرُّشْدُ والرَّشَدُ والرَّشاد: الهدى والاستقامة.

يُقال: رَشَدَ يَرْشُدُ رُشْدًا، ورَشِدَ يَرْشَدُ رَشَدًا[(٤)].

قال الجوهري: رَشَدَ يَرْشُدُ رُشْدًا، وَرَشِدَ[(٥)] بالكسر يَرْشَدُ رَشَدًا، لغة فيه.

وقال الواحدي: الرّشد في اللغة: إصابة الخير، وهو نقيض الغَيِّ[(٦)].

وحَبُّ الرَّشَادِ[(٧)] نَبْتٌ، يُقال له: الثُّفَّاء. قاله في «المحكم».

فصل رشش: قال الجوهري: الرَّشُّ للماء[(٨)] والدَّم [م/ ٣٠] والدَّمع.

وقد رَشَشْتُ المكانَ رَشًّا، وتَرَشَّشَ عليه الماءُ.

وأخرجه أبو داود (٥١٧)، والترمذي (٢٠٧)، وأحمد (٢/ ٣٧٧)، وغيرهم بلفظ: «اللَّهُمَّ أَرْشِد الأئمَّة» وصحَّحه ابن حبان (٣٦٣) موارد الظمآن، والعلَّامة أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي (١/ ٤٠٥)، وضعفه البخاري، انظر المجموع (٣/ ٨٤).

(١) قوله: «رَشَدَ يَرْشُدُ» ساقط من (ع، ف).

(٢) في (ح، م): «لتوهّم» بدل «على توهّم».

(٣) في (ح، ع، ف): «رشده»، والمثبت من (م)، واللسان، وتاج العروس (رشد).

(٤) في (ع، ف) زيادة: «لغة فيه»، وانظر الغريبين (٣/ ٧٤٤). (ل).

(٥) في (ع، ف): «ورشدًا»، وهو خطأ، والمثبت من (ح، م)، وصحاح الجوهري حيث نقل المصنِّف.

(٦) في (ح) زيادة: «والرشاد»، وانظر التفسير البسيط (٣/ ٥٩٦).

(٧) (الرَّشَاد): بقلة سنوية من الفصيلة الصَّليبيَّة، تزرع وتنبت برية، ولها حَبٌّ حرِّيف يُسمَّى: حَبَّ الرَّشاد (الوسيط).

(٨) في (ع، ف): «الماء»، والمثبت من (ح، م)، وصحاح الجوهري.

قال: والرَّشاش بالفتح: ما يرشَّش من الدم والدمع، يعني: والماء، ونحوَها.

فصل رطب: قال أهل اللغة: الرَّطْبُ بفتح الراء، خلاف اليابس.

تقول منه: رَطُبَ الشيءُ: بضمِّ الطاء، يَرْطُبُ رُطُوبةً، فهو رَطْبٌ ورَطِيْبٌ.

ورطَّبْته تَرْطِيبًا.

وغُصن رَطِيب: ناعم.

والمَرْطُوب: صاحِبُ الرُّطُوبة.

والرُّطْبُ بضمِّ الراء وإسكان الطاء: الكَلأُ.

ويُقال: بضمِّ الطاء أيضًا، كعُسْر وعُسُر.

والرَّطْبَة، بفتح الراء: القضيب.

قال الجوهري: هي القضيبُ ما دام رَطْبًا، والجمع: [٩٦/أ] رِطَاب.

تقول منه: رَطَبْتُ الفَرَسَ رَطْبًا ورُطُوبًا.

والرُّطَبُ: بضمِّ الراء وفتح الطاء: رُطَبُ التمر، الواحدة: رُطَبَةٌ، والجمع: رِطَاب وأَرْطاب.

وجمع الرُّطَبَةَ: رُطَبَات ورُطَب.

وأرْطَبَ البُسْرُ: صار رُطَبًا.

ورطَّبْتُ القوم تَرْطِيبًا: أطعمتهُمْ الرُّطَبَ.

وأرض مَرْطِبَةٌ: كثيرة الكلأ.

وقوله في «المهذَّب»[(١)] في باب مَن يَصِحُّ لِعانُهُ: في الحديث: «مَنْ حَلَفَ [عند مِنبَري] عَلَى يَمِيْن [آثِمَةٍ] وَلَو [على] سِوَاك[(٢)] مِنْ رُطْبٍ»[(٣)] هو بضمِّ الراء وإسكان الطاء.

---

(١) المهذَّب (٤/ ٤٦٦).

(٢) في النسخ الخطية كلها: «بسواك» دون ما زدناه بين معقوفين، والمثبت من المهذَّب (٤/ ٤٦٦).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٣٢٦)، وأحمد (٢/ ٣٢٩) من حديث أبي هريرة، وصحَّحه الحاكم (٤/ ٢٩٧)، ووافقه الذهبي في التلخيص، قال البوصيري في مصباح الزجاجة: «إسناده صحيح، ورجاله ثقات»، وما بين حاصرتين زدته من المهذَّب (٤/ ٤٦٦).

فصل رطل: الرِّطْل بكسر الراء وفتحها لغتان مشهورتان، الكسر أجود، وغالب استعماله يراد به: الوزن.

وقال الأزهري في «شرح ألفاظ المختصر»[١] في أول كتاب البيع: الرِّطل يكون وَزْنًا، ويكون كَيْلًا.

وقوله في باب الرِّبا[٢] من «المختصر»[٣] و«الوسيط»[٤] و«الوجيز»[٥]: راطَلَ مئة دينار، كأنه معناه: وازَن.

واعلم أن الرّطْلَ متى أطلقوه في هذه الكتب ونحوها، أرادوا به رِطْلَ بغداد[٦]، وقد يصرِّحون به، وقد لا يصرِّحون؛ لشهرته والعلم به.

ومن أهمِّ ما ينبغي أن يعرف ضبط رطْل بغداد، فإنه يترتَّب عليه أحكام كثيرة في الزكوات والكفّارات، وغيرِهما، مما هو معروف، وهو مئة وثمانية وعشرون درهمًا، وأربعة أسباع درهم، فإنه تسعون مثقالًا، وكلُّ مثقال درهم وثلاثة أسباع [درهم].

وقيل: مئة وثمانية وعشرون فقط.

وقيل: مئة وثلاثون، وبهذا جزم الغزالي في «الوسيط» و«الوجيز» والرافعي، ولكنه ضعيف، والأظهر: الأولُ.

وقد أوضحت اعتبار هذا التقدير، هل هو بالوزن، أم بالكيل؟ في «الروضة»[٧] في بابي زكاة المعشّرات، وزكاة الفطر.

فصل رعع: قال صاحب «المحكم»[٨]: رَعَاع الناس: سُقَّاطُهم وسِفْلَتهم.

والرَّعْرعة: حُسْنُ شَباب الغلام وتحرُّكُهُ.

---

(١) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٢٠٢).

(٢) في (ع، ف): «الزنا»، وهو تصحيف، انظر التعليق التالي.

(٣) مختصر المزني ص (٧٨) باب: الربا وما لا يجوز بعضه ببعض، متفاضلًا ولا مؤجّلًا والصرف.

(٤) الوسيط (٣/ ٥٩) الباب الثاني في فساد البيع بجهة الربا.

(٥) الوجيز (١/ ٢٨١). (ل).

(٦) يزن (٣٧٥) غرامًا تقريبًا (هامش سير أعلام النبلاء: ٩/ ١٥٠)، وانظر الفقه المنهجي (١/ ٣٤).

(٧) ص (٢٨٠، ٣١٠).

(٨) المحكم (١/ ٤٤).

وشابٌّ رُعْرُعٌ ورُعْرُعَة ورَعْرَعٌ، ورَعْرَاع، أي: مُراهق. وقيل: محتلم. وقيل: قد تحرَّك وكَبِر. وقد ترعرع، ورَعْرَعَه الله تعالى.

وقال الأزهري: تَرعْرَعَتْ[١] سِنُّه، وتزَعْزَعَت[٢]: إذا تحرَّكتْ[٣].

فصل رغس: قوله[٤] في أول حَدِّ الزنا في الجارية التي زنت: مَرْغُوسٌ[٥] بدرهمين.

هو بالغين المعجمة والسين المهملة. هكذا نصَّ عليه القاضي عِيَاضٌ في كتابه «التنبيهات»، وكذا رأيته مضبوطًا في نسخة معتمدة من كتاب «الفقيه والمتفقه» تصنيف الخطيب البغدادي[٦].

قال الأزهري: رجل مَرْغُوس: أي: كثيرُ الخير.

وقال صاحب «المحكم»[٧]: الرَّغْسُ: النماء، والبركة، والكثرة، وقد رَغَسَهُ الله تعالى رَغْسًا.

ووجه مَرْغُوسٌ: طَلْقٌ مُبَارك، [ورجل مَرْغوس: مبارك][٨] مرزوق.

ورغسه الله تعالى مالًا وولدًا: أعطاه كثيرًا منه.

وامرأة مَرْغوسَةٌ[٩] ولود.

---

(١) في (ع، ف): «رعرعت»، والمثبت من (ح، م)، وتهذيب اللغة للأزهري، واللسان، وتاج العروس.

(٢) في (ع، ف): «وترعرعت» وهو تصحيف، والمثبت من المصادر السابقة.

(٣) في تهذيب اللغة (١/ ٨٧): «نَغضَتْ» بدل «تحرّكت»، ومعنى نَغضَتْ: تَحَرَّكَتْ.

(٤) أي: الشيرازي في المهذَّب (٥/ ٣٨٠).

(٥) في مطبوع المهذَّب (٥/ ٣٨٠)، «مِنْ غوش» بدل «مَرْغوس»، وجاء في النظم المستعذب (٢/ ٢٦٧): «غوش: اسم طائرٍ سُمِّي به الرجل» وانظر ما تقدَّم برقم (١٢٨٣).

(٦) التنبيهات المستنبطة (٣/ ٢١٢٦)، الفقيه والمتفقه (٢/ ٣٩٢). (ل).

(٧) المحكم (٥/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦).

(٨) ما بين حاصرتين زيادة من المحكم (٥/ ٢٥٥)، واللسان (رغس).

(٩) في (ع، ف): «مرْغوثة» وهو تحريف، والمثبت من (ح، م)، والمحكم (٥/ ٢٥٦)، وتهذيب اللغة، واللسان (رغس).

وشاة مَرْغُوسَة[١] كثيرة الولد.

والرَّغْسُ: النكاح.

وقال الأزهري: امرأة مرغوس[٢]، أي: ولود، كذا قال: مرغوس، بلا هاء[٣].

قلت: وهذا الحرفُ الذي في «المهذَّب» يقوله الفقهاء بالعين المهملة والشين المعجمة، وليس كذلك.

فصل رفع: قوله في «المهذَّب»[٤] في باب الأذان: لِما روى[٥] ابنُ عباس ﵄ مرفوعًا: «يُؤَذِّنُ لكُمْ خِيَارُكُمْ»[٦]، فقوله: مرفوعًا، يعني مضافًا إلى رسول الله ﷺ أنه قال: «يُؤَذِّنُ لَكُمْ خِيَارُكُم».

قال الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيبُ البغداديُّ ﵀: المرفوع: ما أخبر فيه الصحابيُّ عن قول رسول الله ﷺ أو فِعْله[٧].

وأما هذا الحديث فقد أخرجه الإمام الحافظ أبو بكر البيهقي في «السنن الكبير»، وأخرجه أيضًا ابن ماجهْ في سننه[٨].

فصل رفق [٩٦/ ب]: المرفق: مرفق اليد، فيه لغتان مشهورتان: كسر الميم مع فتح الفاء، وعكسه فتح الميم مع كسر الفاء.

---

(١) في (ع، ف): «مرغوثة» وهو تحريف، والمثبت من (ح، م)، والمحكم (٥/ ٢٥٦)، ولسان العرب، وتاج العروس (رغس).

(٢) في (ع، ف): «مرغوث»، وهو تحريف.

(٣) بل في مطبوع الأزهري تهذيب اللغة (٨/ ٦٧): «مرغوسة»، وعبارته بالنص: «وامرأة مرغوسة: إذا كانت ولودًا، ورجل مرغوسٌ: كثير الخير».

(٤) المهذَّب (١/ ٢٠٠).

(٥) في (ع، ف): زيادة: «عن»، والمثبت موافق لما في المهذَّب (١/ ٢٠٠).

(٦) أخرجه أبو داود (٥٩٠)، وابن ماجه (٧٢٦) والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٢٦) وفي إسناده الحسين بن عيسى الحنفي، وهو ضعيف، ورمز لحسنه السيوطي في الجامع الصغير برقم (٧٥٣٣)، وفي مصادر التخريج: «ليؤذِّنْ» بدل «يؤذّنُ».

(٧) الكفاية ص(٢١).

(٨) وأخرجه أبو داود أيضًا كما في التعليق السابق، وهو أولى بالعزو إليه من ابن ماجه والبيهقي.

قال الواحدي: قال الفرَّاء: أكثرُ العرب على كسر الفاء. وقال الأصمعي: لا أعرفُ إلَّا الكسرَ[١]. [م/ ٣١]، وذكر قُطْرُب وغيرُهُ اللُّغَتين.

والرِّفْق: ضِدُّ العُنف.

ويُقال منه: رَفَقَ به يَرْفُقُ.

وحكى أبو زيد: رَفَقْتُ به، وأرفقتُه وترفقت بمعنًى.

والرَّفِيق: ضِدُّ الأخْرَق.

ويُقال: أَرْفَقْتُهُ: أي نفعته.

والرُّفقة بضمِّ الراء وكسرها: الجماعةُ يترافقون في السفر، والجمع: رِفاق[٢].

تقول: رافَقْتُهُ فتَرَافَقْنا[٣]، وهو رَفيقي ومُرَافقي.

وجمع رَفيق: رُفقاء.

قال الأزهري في «شرح [ألفاظ] المختصر»: سُمُّوا رُفقة؛ لأنهم يترافقون فينزلون معًا، ويحملون معًا، ويرتفق بعضهم ببعض[٤].

ومرافق الدار: كمَصَبِّ الماء ونحوه، واحدها: مِرْفق.

فصل رقب: والرُّقْبى بضمِّ الباء: نوع من الهبة، وكذلك العُمْرى، ولها ثلاث صور مذكورة في هذه الكتب وغيرها.

وهي مشتقَّة من الرّقوب؛ لأن كلَّ واحد منهما يَرْقُبُ موتَ صاحبه، وكانت الجاهلية تسمِّيهما[٥] هذين الاسمين.

فصل رقع: في الحديث «لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْم اللهِ مِنْ فَوْق سَبْعةِ أَرْقِعَةٍ»[٦]

---

(١) الذي في التفسير البسيط (١٣/ ٥٥٠) كسر الميم في كلام الفراء والأصمعي. فليراجع.

(٢) في (ع، ف): «رفاقة»، والمثبت من (ح، م)، والصحاح، واللسان، وغيرهما.

(٣) في (ح، م): «وترافقنا».

(٤) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (١٧٢)، وفيه: «ويحتملون» بدل «ويحملون».

(٥) في (ح، م): «تسميها».

(٦) أخرجه ابن إسحاق من حديث عَلْقَمَة بن وَقاص الليثي مُرْسلًا (سيرة ابن هشام: ٢/ ٢٤٠)، وهو في فتح الباري (٧/ ٤١٢)، وانظر حديث أبي سعيد الخدري في البخاري (٤١٢١) ومسلم (١٧٦٨) وقد تقدَّم حديث الخدري في ترجمة سعد بن معاذ رقم (٢٠٦).

ذكره في «المهذَّب»[١] في كتاب السِّير.

قال الهروي: «سبعة أرْقِعة» يعني طِبَاق السماء، كُلُّ سماء منها رَقَعَتْ التي تليها، كما يُرْقَعُ الثوبُ بالرُّقْعَة.

قال: ويُقال: الرَّقِيع: اسم السماء الدنيا؛ لأنها رُقِعَتْ بالأنوار التي فيها[٢].

وقال الأزهري في «تهذيب اللغة» مثل ما ذكر[ه] الهروي.

قال صاحب «المحكم»[٣]: الأرْقَعُ والرَّقِيع: اسمان للسماء الدنيا؛ سُمِّيت بذلك؛ لأنها مَرْقُوعةٌ بالنجوم، والله تعالى أعلم.

قال: وقيل: كلُّ واحدة من السماوات رقيع للأخرى، والجمع: أَرْقِعَة.

وفي الحديث: «سَبْعَةِ أَرْقِعةٍ»[٤] على التذكير، ذَهَبَ إلى معنى السَّقْف.

وكذا قال الجوهري: الرَّقِيع: سَمَاء الدنيا، وكذلك سائر السماوات، وذكر في معنى تذكير «سبعة أرقعة»، كما قال في «المُحْكم».

قال الأزهري: قالوا: الرَّقِيع: الرجل الأحمقُ، سُمِّي رَقِيعًا؛ لأن عقله كأنه قد أخْلَقَ فاسْتَرَمَّ، واحتاج إلى أن يرقع [برقعة][٥].

ورجل مَرْقَعَان، وامرأة مَرْقَعَانَة.

وقد رَقُعَ يَرْقُعُ رَقَاعَةً.

ورَقَعْتُ الثوبَ ورقَّعْتُهُ. وقَرَّعني[٦] فما ارْتَقَعْتُ به، أي: لم أكْتَرِثْ به.

ورَقَعَ الغَرَضَ بسهمه: أي أصَابَهُ، وكُلُّ إصابةٍ رَقْع.

ورقعَهُ رَقْعًا قبيحًا: إذا شتمه وهجاه.

---

(١) المهذَّب (٥/ ٢٧٠).

(٢) الغريبين (٣/ ٧٦٧). (ل).

(٣) المحكم (١/ ١١٨).

(٤) أخرجه ابن إسحاق من مرسل عَلْقَمَةَ بن وقَّاص الليثي قال: قال رسولُ الله ﷺ لسَعْدٍ: لقد حكمتَ فيهم بحكم الله من فوق سبعة أَرْقِعَةٍ» انظر سيرة ابن هشام (٢/ ٢٤٠)، فتح الباري (٧/ ٤١٢).

(٥) ما بين حاصرتين زيادة من تهذيب اللغة (رقع) حيث نقل المصنِّف.

(٦) في (ع، ف): «ورقعني» والمثبت من (ح، م)، تهذيب اللغة، اللسان (رقع).

ورقع ذَنَبَهُ بسوطه[١]ضربه به.

وبالبعير رُقْعَةٌ ونُقْبَة من جَرَب، وهي[٢] أول الجَرَبِ، هذا آخر كلام الأزهري.

وقال صاحب «المحكم»[٣]: رَقَعَ الثوبَ والأدِيمَ يَرْقَعُهُ رَقْعًا، ورَقَّعهُ: أَلْحَمَ خَرْقَهُ.

وفيه مُتَرَقَّعٌ لمن يُصْلِحُهُ[٤]، أي: مَوْضِع ترقيع.

وكلُّ ما سدَدْت من خَلَّةٍ[٥] فقد رَقَعْتهُ، ورَقَّعتَه.

وقد تجاوزا[٦] بذلك إلى ما ليس بعين، فقالوا: أجد فيك مَرْقَعًا للكلام.

وشاعر مِرْقَعٌ: يَصِلُ الكلامَ فَيَرقعُ بَعْضَهُ ببعض.

والرُّقْعَة: ما رُقِعَ به، وجمعها: رُقَعٌ ورِقاعٌ.

والرَّقْعاءُ من النساء: دقيقةُ السَّاقَين.

ويُقال للمرأة الحمقاء: رقعْاء، مُوَلَّدة، هذا آخر [كلام] «المحكم».

فصل ركب: قول[٧] الله تعالى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩] تقدَّم تفسيره في فصل الراء مع الجيم [٩٧/أ].

قوله في أواخر[٨] كتاب الديات من «الوسيط»[٩]: لو قال: أنا ورُكبْانُ السفينة ضامنون.

---

(١) في (ح، ع، ف، م): «بسوط»، والمثبت من (ب)، وهو موافق لما في تهذيب اللغة، واللسان (رقع).

(٢) في (ع، ف، م): «وهو».

(٣) المحكم (١/ ١١٨).

(٤) في (ح، م): «يصلح»، والمثبت موافق لما في المحكم (رقع).

(٥) في (ع، ف): «خلل»، والمثبت من (ح، م)، والمحكم، واللسان (رقع).

(٦) في (ع، ف): «تجاوزوا»، والمثبت موافق لما في المحكم (رقع).

(٧) في (ع، ف): «قال».

(٨) في (ح): «أول»، والمثبت هو الصواب.

(٩) الوسيط (٦/ ٣٦٥).

كذا وقع في النسخ: ركبان، بالنون في آخره، وهو منكر، والمعروف في اللغة أن يُقال فيهم: رُكَّاب السفينة، قاله أهل اللغة.

قالوا: والرُّكْبَان: راكبوا الإبلِ خاصّةً، وبعضهم يقول: راكبو الدوابّ.

فصل ركد: قال أهل اللغة: ركَد الماء يَرْكُدُ، بضمِّ الكاف، رُكودًا، أي: سكن، وكذلك السفينة والريح.

ورَكَدَتِ الشمسُ: [إذا] قام قائِمُ الظَّهِيرة.

وكلُّ ثابت في مكان فهو راكِد.

ورَكَدَ القومُ: هَدَؤوا.

والمرَاكِدُ: المَواضِعُ الذي يَرْكُدُ فيها الإنسانُ وغيرُهُ.

قال الجوهري: جَفْنَةٌ رَكُودٌ، أي: مملوءةٌ.

فصل ركع: قال الإمام أبو منصور الأزهري: صلاة الصبح رَكعتان، وصلاة الظُّهر أربعُ ركعات.

وكلُّ قوْمَةٍ يتلوها الركوع والسجدتان من الصلوات كلّها فهي رَكْعَةٌ.

ويُقال: رَكَعَ المُصلِّي رَكْعةً، ورَكْعَتَين، وثلاثَ رَكَعَاتٍ.

قال: وأما الركوع فهو أن يَخْفِضَ المُصلِّي رأسه بعد القَوْمَةِ التي فيها القراءة حتى يطمئنَّ ظَهْرُهُ راكعًا.

يُقال: ركع رُكوعًا، والأول تقول فيه: ركعَ ركعةً.

وكلُّ شيء ينكب لوجهه فتمسُّ رُكْبَتُهُ الأرضَ [م/ ٣٢] أو لا تمسّها(١) بعد أن يخفض رأسه فهو راكع.

وجمع الراكع: رُكَّعٌ ورُكُوعٌ، هذا ما ذكره الأزهري في «تهذيب اللغة»، وقال في «شرح ألفاظ المختصر»(٢): الركوعُ: الانحناءُ.

فصل ركن: أما الفرق بين الرُّكْنِ والشَّرْطِ؛ فقال الرافعي(٣) في أول صفة

---

(١) في (ع، ف): «فيمسّ بركبتيه الأرض أو لا يمسّها» والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (ركع).

(٢) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٩٧).

(٣) فتح العزيز (٣/ ٢٥٤).

الصلاة: الركن والشرط يشتركان في أنه لا بدَّ منهما، وكيف يفترقان؟ قيل: كافتراق العامّ والخاصّ.

والشرط: ما لا بدَّ منه، فعلى هذا، كلُّ ركن شرطٌ، ولا ينعكس.

قلت: وبهذا جزم الشيخ أبو حامد الإسفراييني في «تعليقه» في أول باب ما يجزي من الصلاة.

وقال الأكثرون[١]: يفترقان افتراق الخاصّ.

ثم فَسَّرَ قومٌ الشرْطَ بما يتقدَّم على الصلاة: كالطهارة وسَتْر العورة، والأركان بما تشتمل عليه الصلاة.

قال: ولك[٢] أن تفرّق بينهما بعبارتين، إحداهما: أن تقول: الأركان هي المفروضات المتلاحقة التي أولها التكبير وآخرها التسليم، ولا يلزم التُّروكُ؛ لأنها دائمة ولا تلحق[٣]، [ونعني بالشروط ما عداها من المفروضات][٤]، و[الثانية: أن تقول][٤]: نَعْني بالشروط ما يعتبر في الصلاة، بحيث يقارن كلّ معتبر سواه، والركن: ما يعتبر لا على هذا الوجه.

مثاله: الطهارة، تعتبر مقارنتها للركوع والسجود [وكلّ أمر معتبر، ركنًا كان أو شرطًا، والركوع معتبر لا على هذا الوجه][٤].

فصل رمض: الصَّومُ والصِّيامُ في اللغة، هو: الإمساك عن الشيء، وفي الشريعة: إمساكٌ عن أشياءَ مخصوصة في وقت مخصوص، من شخص مخصوص.

قولهم: شهر رمضان، أما الشَّهْرُ، فقال أهل اللغة: هو مأخوذ من الشُّهْرَةِ، يُقال: شَهر الشيءَ يَشْهَرُهُ شَهْرًا: إذا أظهره، فسُمِّي الشهرُ شَهْرًا؛ لشُهْرَةِ أمره في

---

(١) فتح العزيز (٣/ ٢٥٤).

(٢) في (ع، ف): «وذلك»، والمثبت موافق لما في فتح العزيز (٣/ ٢٥٤).

(٣) في (ح): «دائمة لا تَلْحَق ولا تُلْحَق»، وفي (م): «ولا تلحق ولا تلحق» وفي (ع، ف): «تلحق ولا تلحق» والمثبت من «فتح العزيز» (٣/ ٢٥٤).

(٤) ما بين حاصرتين زيادة من فتح العزيز (٣/ ٢٥٤).

حوائج الناس إليه في معاملاتهم[١]، ومناسكهم من حَجِّهم، وصومهم، وغير ذلك من أمورهم.

وأما رمضان [٩٧/ب] فاختلفوا في اشتقاقه على أقوالٍ حكاها الواحديُّ المفسِّرُ:

أحدها: أنه مأخوذ من الرَّمَضِ، وهو حَرُّ الحجارة من شدَّة حَرِّ الشمس، فسُمِّي هذا الشهر رمضانَ؛ لأن وجوب صومه صادف شدَّة الحرِّ، وهذا القول حكاه الأصمعي عن أبي عَمْرٍو.

والقول الثاني: وهو قول الخليل: أنه مأخوذ من الرّمَضِي[٢]، وهو من السحاب والمطر: ما كان في آخر القَيظ وأول الخريف، سُمِّي رَمضيًّا[٣] لأنه يدرأ[٤] سخونةَ الشمس، فسُمِّي هذا الشهر رمضان؛ لأنه يغسل الأبدان من الآثام.

والقول الثالث: أنه من قولهم: رَمضَتُ النَّصْلَ أَرْمِضُهُ رَمْضًا: إذا دَقَقْتَهُ بين حَجَرَيْنِ لِيَرِقَّ، فسُمِّي هذا الشهرُ رمضان؛ لأنهم كانوا يَرْمُضُون أسلحتهم فيه، ليقضوا منها أوطارهم في شوال قبل دخول الأشهر الحُرُمِ.

قال: وهذا القول يُحكى عن الأزهري.

قال الواحدي: فعلى قول الأزهري: الاسم جاهليٌّ، وعلى القولين الأولين يكون الاسم إسلاميًّا.

وقبل الإسلام لا يكون له هذا الاسم.

قال الواحدي: وروى سَلَمَةُ عن الفَرَّاء، أنه يُقال: هذا شهر رمضان، وهما شهرا[٥] ربيع، ولا يذكر

---

(١) في (ع، ف): «معاملتهم».

(٢) في (ز): «الرمض»، وفي (ح، ع، ف، م): «الرميض»، والمثبت من تهذيب اللغة، اللسان، تاج العروس (رمض).

(٣) في (ح، ع، ف، م): «رميضًا»، والمثبت من تاج العروس (رمض) وغيره.

(٤) هكذا باتفاق النسخ، والضمير يعود للسحاب، وفي تهذيب اللغة، اللسان، تاج العروس: «أن يُدْرَكَ». (ل).

(٥) في (ع، ف): «وهذا شهر»، والمثبت موافق لما في تاج العروس (رمض).

الشهرُ[١] مع أسماء سائر الشهور العربية[٢].

وجمع[٣] رمضَان: رَمضَانات[٤]، هذا آخر كلام أهل اللغة.

وقد اختلف العلماء في أنه: هل يكره أن يُقال: رمضان، من غير ذكر الشهر؟ فذهب بعض المتقدِّمين إلى كراهته.

قال أصحابنا: يكره أن يُقال: جاء رمضان، من غير ذكر الشهر، وكذلك: دخل رمضان، وحضر رمضانُ، وما أشبه ذلك مما لا قرينة فيه تدلُّ على أن المراد الشهر، فإن ذكر معه قرينَة تدلُّ على أنه الشهر، كقولك: صمتُ رمضانَ، وجاء رمضانُ الشهرُ المباركُ، وما أشبه ذلك، لم يكره. هكذا قاله أصحابنا، ونقله صاحبُ «الحاوي»[٥] وصاحب «البيان»[٦] وجماعات[٧] آخرون عن الأصحاب.

واحتجَّ الأصحاب في ذلك بما جاء في الحديث، عن أبي هريرة ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تَقُولوا: رَمضان، فإنَّ رَمَضانَ اسمٌ من أسماء الله تعالى، ولكن قولوا: شَهْرُ رَمَضَان». وهذا الحديث رواه البيهقي وضعَّفه، والضعف بَيِّنٌ عليه[٨].

وروي الكراهةُ في ذلك عن مجاهد والحسن البَصْري.

---

(١) في (ع، ف): «الشهور»، وهو خطأ.

(٢) التفسير البسيط (٣/ ٥٧١ ـ ٥٧٣).

(٣) في (ح، ع، ف): «ويجمع».

(٤) وأيضًا يجمع على رماضين، وأَرْمِضاء، وأَرْمِضة، وأَرْمُض (اللسان).

(٥) الحاوي (٣/ ٣٩٦).

(٦) البيان (٣/ ٤٦٠).

(٧) في (ف، ع، م): «وجماعة».

(٨) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٢٠١) وضعفه، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٨٧)، وابن عدي في الكامل (٧/ ٢٥١٧)، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (٢/ ٥١)، وابن عراق في تنزيه الشريعة (٢/ ١٥٣)، وابن أبي حاتم في العلل (٨٣٤)، والشوكاني في الفوائد (٨٧).

وقال المصنِّف في شرح صحيح مسلم (٧/ ١٨٨): «وقولهم: إنه اسم من أسماء الله تعالى، ليس بصحيح، ولم يصحَّ فيه شيء، وإن كان قد جاء فيه أثر ضعيف، وأسماء الله تعالى توقيفية لا تطلق إلَّا بدليل صحيح، لو ثبت أنه اسم لم يلزم منه كراهة».

قال البيهقي[١]: والطريق إليهما في ذلك ضعيف.

والصحيح ـ والله أعلم ـ ما ذهب إليه الإمام أبو عبد الله [محمدُ بن إسماعيلَ] البخاريُّ في صحيحه، وجماعاتٌ من المحقِّقين أنه لا كراهةَ في ذلك مُطلقًا كيفما قيل؛ لأن الكراهةَ لا تثبت إلَّا بالشرع، ولم يثبت في ذلك شيء.

وقد صنَّف جماعاتٌ[٢] لا يُحْصَوْنَ في أسماء الله تعالى مصنَّفاتٍ مبسوطةً، فلم يثبتوا هذا الاسم.

وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة جوازُ ذلك، وذلك [م/ ٣٣] مشهور في الصحيحَيْنِ وغيرِهما، ولو قصدتُ جمع ذلك رجوتُ أن تزيد أحاديثُهُ على مِئين[٣]، لكن الغرض الإشارة إلى حديث منها.

ففي الصحيحين، عن أبي هُريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا جاءَ رَمَضَانُ فُتِّحَتْ أَبْوَابُ الجَنَّةِ، وغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ [٩٨/ أ] وصُفِّدَتِ الشَّياطِين»[٤].

وفي بعض الروايات: «إذا دَخَلَ رَمضان»[٥]، وفي رواية لمسلم: «إذا كان رَمَضَان»[٦].

وفي الصحيح: حديث: «بُني الإسلامُ على خَمْسٍ» منها: «صَوْمُ رَمَضَانَ»[٧].

فصل رمل: الرَّمْلُ معروف، وجمعه: رِمال.

قال الجوهري: والرَّمْلَةُ أَخَصُّ منه.

وأما الرَّمَلُ في الطواف، فهو بفتح الراء والميم، وهو إسراع المشي مع تقارُب الخُطا، دون الوثوب والعَدْوِ، وهو الخَبَبُ.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٠٢).

(٢) في (ع، ف، م): «جماعة».

(٣) في (ع، ف): «مئتين»، والمثبت من (ح، م)، والأذكار عقب الحديث (١٢٥٩) بتحقيقي.

(٤) أخرجه البخاري (١٨٩٨)، ومسلم (١٠٧٩) واللفظ له.

(٥) أخرجه البخاري (١٨٩٩)، ومسلم (١٠٧٩/ ٢) ما بعده بلا رقم.

(٦) أخرجه مسلم (١٠٧٩/ ٢).

(٧) أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦) من حديث ابن عمر.

قال الشافعي في «مختصر المزني»[١] رضي الله عنه: الرَّمَلُ: هو الخَبَبُ.

قال الإمام الرافعي[٢]: وقد غَلَّطَ الأئمَّةُ مَنْ ظنَّ أنه دون[٣] الخَبَب.

قلت: قال أهل اللغة: الرَّمَلُ والرَّمَلان: الهَرْولة.

ويُقال منه: رَمَلَ بفتح الميم يَرْمُلُ بضمِّها.

قال الجوهري وغيره من أهل اللغة: الأرْمَلُ من الرجال: الذي لا امرأة له[٤].

والأَرْمَلَةُ: التي لا زَوْجَ لها.

وقد أَرْمَلَتِ المرأةُ: إذا مات عنها زَوْجُها، وأنشد [البسيط]:

هـذي الأرامِلُ قَدْ قَضَّيْتَ حاجَتَها فَمَنْ لِحَاجَةِ هذا الأَرْمَلِ الذَّكَرِ[٥]

وقال ابن فارس[٦]: أَرْمَلُ الرجلُ: إذا لم يكن معه زادٌ، ثم أنشد هذا البيت، فذهب في معناه إلى غير ما ذهبَ إليه غيرُهُ.

فصل رمن: الرُّمَّانُ: معروف، ونونه أصليَّة لقولهم: مَرْمَنَةٌ؛ للمكان الذي يكثر فيه، والواحدة: رُمَّانَةٌ، وهو من الفاكهة باتِّفاق أهل اللغة، وسيأتي في فصل الفاكهة بيانُ ذلك، إنْ شاء الله تعالى[٧].

فصل رنب: الأرنبُ: قال الجوهري: هي واحدة الأرانب.

قال صاحب «المحكم»: الأرنب معروف، يكون للذَّكَرِ والأُنثى.

وقيل: الأَرْنَبُ: الأُنثى، والخُزَزُ: الذَّكَرُ، والجمع: أرانب، وأرانٍ، عن اللِّحياني.

فأما سيبويه فلم يجز أَرَانٍ إلَّا في الشعر.

---

(١) مختصر المزني ص (٦٧).

(٢) فتح العزيز (٧/ ٣٢٦).

(٣) في (ع، ف): «وقد غلط من الأئمَّة مَنْ جعله دون...».

(٤) في (ع، ف): «... الرجال مَنْ لا زوجة له».

(٥) تقدَّم هذا البيت عند الرقم (١١٠٢).

(٦) مقاييس اللغة (٢/ ٤٤٢) مادة (رمل).

(٧) انظر ص (٣٣٠) من هذا الجزء. (ل).

فصل رنج: الرَّانِج المذكور في بيع الأصول والثمار، ضبطناه بكسر النون، وكذلك وجدته في نسخة معتمدة من «صحاح» الجوهري مضبوطًا بالكسر، ورأيته في نسخة من «المحكم» مفتوح النون.

قال الجوهري: هو الجَوْزُ الهِنْدي. قال: وما أظنُّه عَرَبيًّا.

وقال صاحب «المحكم»(١): هو النَّارَجِيل، وهو جَوْزُ الهِنْدِ. حكاه أبو حنيفة، وقال: أحسبه مُعَرَّبًا.

فصل روح: قوله(٢): «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الملائكةِ والرُّوح»(٣).

قيل: الرُّوح: جبريل، ﷺ.

وقيل: مَلَكٌ عظيم، أعظم الملائكة خَلْقًا.

وقيل: أشرفُ الملائكة.

وقيل: خَلْقٌ كهيئة الناس.

وقيل: أرواح بني آدم، حكى هذه الأقوال الماوَرْدِيُّ في تفسيره(٤).

قوله في «الوسيط» في كتاب الدِّيات: لو أوقد نارًا على السطح في يَوْمِ رِيحٍ(٥). الصواب فيه: إسكان الياء من رِيْح، وإضافة يوم إليه، ومعناه: في يومٍ ذي رِيْحٍ: ومرادهُ: ريحٌ شديدةٌ، ولو قال: في يوم راح، لكان أَولى، أو قال: في يومٍ رِيْحٍ شديدة.

وأما ما قاله بعضهم أن صوابه رَيِّح بفتح الراء وكسر الياء المشدَّدة فليس بصحيح، فإن الرَّيِّحَ: طَيِّبُ الرِّيح، ومرادُ المصنِّف: رِيْحٌ شديدة، فيفسد المعنى.

فصل رود: قال أهل اللغة، الإرادة: المشيئة.

---

(١) المحكم (٧/ ٢٧٢).

(٢) أي: الشيرازي في المهذَّب (١/ ٢٥٨).

(٣) أخرج مسلم (٤٨٧) من حديث عائشة أنَّ رسول الله ﷺ كان يقول في ركوعه وسُجُوده: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ، رَبُّ الملائكةِ والروحِ» وسيأتي في حرف السين فصل (سَبَّح).

(٤) النكت والعيون (٦/ ١٩٠). (ل).

(٥) الوسيط (٦/ ٣٥٨).

قال الجوهري: أصلها الواو، ومذهب أهل السُّنَّةِ، أن الله تعالى مريد بإرادة قديمة، وهي صفة من صفات الذات، ولم يزل مُريدًا.

قال الإمام أبو بكر بن الباقِلَّاني في كتابه [٩٨/ب] «هداية المسترشدين»: فإنْ قيل: يلزم على قولكم أنه لم يزل مُرِيدًا، أنه لم يزل راضيًا، ومُحبًّا، وقاصدًا ومختارًا، ومواليًا ومعاديًا، وغضبانَ، وساخطًا، وكارهًا، ورحمانًا، ورحيمًا، كلُّنا[(١)] كذلك نقول؛ لأن جميع هذه الأسماء والصفات راجعة إلى الإرادة فقط.

فصل روق: في حديث أمِّ سَلَمَة ﵂ أن امرأة كانت تُهَرَاقُ الدماءَ[(٢)]، حديثها مشهور، وهو حديث صحيح. رواه مالك في «الموطَّأ» وأبو داودَ، والنَّسَائيُّ، وابنُ ماجهْ والبيهقيُّ وغيرُهم بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم[(٣)].

وتُهَراق: بضمِّ التاء وفتح الهاء، والدماء[(٤)]: منصوب على التشبيه بالمفعول به، أو على التمييز على مذهب الكوفيِّين.

هَرَقْتُ الماء وأهْرَقْتُهُ.

ذهب بعض اللغويِّين [م/ ٣٤] إلى أن «هَرَقْتُ» فَعَلْتُ، و«أَهْرَقْتُ» أفعلت، وأنهما بمعنًى واحد، وهذا قولُ مَنْ لا يحسن التصريف؛ لأنه يوهِم أن الهاءَ أصلٌ فيهما[(٥)]، وهو غلط بل هما فعلان رُباعيَّان معتلَّان بالعين، أصلهما: أَرَقْتُ، فالهاء بدل من همزة أفعلت في هرقْتُ، كأَرَحْتُ الماشية وهَرَحْتُها، وأَنَرْت[(٦)] الثوبَ وهَنَرْتُهُ[(٧)]، والهاء في أهرقت عوض من ذهاب حركة عين الفعل عنها، ونقلها إلى

---

(١) في (ف، ع، م): «قلنا».

(٢) في (ف، ع، م): «الدم».

(٣) أخرجه أبو داود (٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦)، والنسائي (١/ ١٨٢)، ومالك في الموطأ (١/ ٦٢)، وابن ماجه (٦٢٣)، والبيهقي (١/ ٣٣٣)، وانظر تمام تخريجه في مسند أبي يعلى الموصلي رقم (٦٨٩٤) تحقيق أستاذنا الفاضل حسين أسد.

(٤) في (ف، ع، م): «والدم».

(٥) كلمة: «فيهما» ساقطة من (ع، ف).

(٦) في (ف، ع، م): «أَبَرْتُ»، وهو تصحيف، والمثبت من (ح)، والصحاح (نير).

(٧) في (ع، ف): «هَبَرْته»، وهو تصحيف، والمثبت من (ح)، والصحاح (نير).

الفاء[١]؛ لأن أصله أريقت أو أروقت، على اختلاف فيه، فنقلت حركة الواو والياء إلى الراء، فانقلب حرف العلة ألفًا لانفتاح ما قبله الآن وتحرّكه في الأصل، ثم حذفت الألف لسكونها وسكون القاف.

والساقط إنْ كان واوًا فهو من رَاقَ الشيء يَرُوقُ، وإن كان ياءً فقد حُكي رَاقَ الماءُ يريقُ: إذا انصبَّ.

والدليل على أن الهاء فيهما ليست فاء الفعل ـ كما توهّم ـ أنها لو كانت للزم[٢] جري هرقت في تصريفه كضربت، فَقول[٣]: هَرقْت أَهْرِقُ هَرْقًا، كضَرَبْتُ أَضْربُ ضَرْبًا، أو مُجْرى غيره من الثلاثية التي مُضَارعها بضمِّ العين، وتجيء مصادرها مختلفة، ويلزم جري أهرقت، كأكرمتُ أُكْرِمُ إِكْرامًا، ولم تقل العرب شيئًا من ذلك، بل يقولون في مضارع هَرَقْتُ أُهَرِيقُ بضمِّ الهمزة وفتح الهاء، فضمّها يدلُّ على أنه رباعيّ، أعني: هَرَقْتُ، لا ثلاثي، واسم فاعله مُهَرِيق، واسم مفعوله مُهَراق، فيفتحون الهاء؛ لأنها بدل من همزة لو ثبتت في تصريف[٤] الفعل لفتحت، فتقول في أَرَقْتُ إذا لم تحذف همزته: يُؤَريق، وفي اسم فاعله: مُوريق، وفي مفعوله: مُؤرَاق.

وقالوا في مصدره: هراقة كإراقة، وإذا صرفوا أَهْرَقْتُ بسكون الهاء فمضارعه أهريق، واسم فاعله: مُهْريق، ومفعوله: مُهْراق، ومصدره: إهْراقة، فأسكنوا الهاء في الجميع، فدلَّ على أنه رُباعيّ معتلٌّ، وليس بِفعل صحيح، وأن هاءه بدل من همزة أَرَقْتُ، أو عوض كما سبق، والشاهد على سكون هاء مُهْرِيق قولُ العُدَيْلِ بن الفَرْخ العِجْلي [الطويل]:

فَكُنْتُ كَمُهْرِيقِ الَّذي في سِقَائِهِ لِرَقْرَاقِ آلٍ فوقَ رابِيَةٍ جَلْدِ[٥]

والشاهد على سكون إِهْراقة قولُ ذي الرُّمَّة [الطويل]:

---

(١) في (ع، ف): «الياء».
(٢) في (ع، ف): «لزم».
(٣) في (ع، ف): «فيُقال».
(٤) في (ع، ف): «ولو يثبت على تصريف».
(٥) في (ح، م): «صلد»، والبيت في اللسان، تاج العروس (هرق).

فلَّما دَنَتْ إِهْراقَةُ الماءِ أَنْصَتَتْ لأَعْزِلَه عَنْها، وفي النَّفْسِ أَنْ أَثْني[١]

فصل روم: الروم: جيل من الناس معروف، كالعرب، والفرس، والزَّنج، وغيرِهم.

والروم هم الذين تسمِّيهم أهل هذه البلاد: الإفرنج.

قال الإمام الواحدي رحمه الله: هم جيل من ولد رُوم بن عيصو[٢] بن إسحاق [٩٩/أ] غلب اسم أبيهم عليهم، فصار كالاسم للقبيلة.

قال: وإن شئت هو جمع رومي منسوب إلى رُوم بن عِيْصو، كما يُقال: زَنْجي، وزَنج، ونحو ذلك[٣].

قال أهل اللغة: رام فلان الشيءَ يَرُومُه رَوْمًا، أي: طلبه.

والمرَام، بفتح الميم: المَطْلَبُ.

قال ابن الأعرابي: يُقال: رَوَّمْتُ فلانًا، ورَوَّمْتُ بفلان: إذا جَعَلْتَهُ يطلبُ الشيءَ.

فصل روى: يُقال: رَوِيْتُ من الماء واللَّبَنِ ونحوه[٤]، أروى رِيًّا ورَيًّا بكسر الراء وفتحها، ورِوًى: مثل رضًا، ثلاث لغات، حكاهنَّ الجوهري، وارْتَوَيْتُ وتَرَوَّيْتُ بمعنى رَوِيْتُ.

ويوم التَّرْوِية، بفتح التاء وإسكان الراء، ذكره في «المهذَّب»[٥] في صفة الحجِّ: هو اليوم الثامن من ذي الحِجَّة، سُمِّي يومَ التروية؛ لأنهم كانوا يَرْتَوون فيه الماء، ويحملونه معهم في ذهابهم من مكة إلى عرفات.

ويُقال: رَوَيْتُ الحديث والشعر رِوَايةً، فأنا راوٍ، والجمع رُوَاةٌ.

ويُقال: روَيْتُ القومَ أَرْوِيهم، أي: استقَيْت لهم.

ورَوَّيْتَهُ الحديثَ والشعرَ، أي: حملته إياه وجعلته راويًا له.

---

(١) اللسان، تاج العروس (هرق)، ديوان ذي الرمة شرح الباهلي (٣/ ١٧٨٣). (ل).

(٢) في (ح، م): «عيص».

(٣) التفسير البسيط (١٨/ ٧ ـ ٨). (ل).

(٤) في (ع، ف): «ونحوهما».

(٥) المهذَّب (٢/ ٧٧٣)..

قال الجوهري: ويُقال أيضًا: أَرْوَيْتُهُ إياه، والمصدر: تروية.

ويُقال: فلان رَاوية للشعر: إذا وُصِف بكثرة روايته، والهاء للمبالغة.

والرَّاية: العَلَمُ، وجمعه: رَاياتٌ.

والرَّاويةُ: البَعير، أو البَغْلُ، أو الحِمار الذي يُسْتَقى عليه. هذا أصلها، ثم استعملت مجازًا في المَزادَةِ.

ويُقال: رَوَّيْتُ في الأمر: أي: نظرْتَ فيه، وفكَّرْتَ فيه، قال الجوهري: يهمز ولا يهمز.

ويُقال: ماء رِوى بكسر الراء والقصر، وبفتحها مع المدِّ، أي: عَذْبٌ.

ويُقال: رجل له رُواءٌ بضمِّ الراء وبالمدِّ، أي: مَنْظَر.

ومن هذا قوله في خطبة «الوجيز»: [م/ ٣٥] وهداية ينمحق في روائها أباطيل الخيالات[(١)].

فصل ريف: قوله في باب الأطعمة من [كتاب] «المهذَّب»[(٢)]: ويرجع في معرفة ما يستطاب من الحيوانات الذي جَهلْنَا حَالَهُ إلى العرب من أهل الريف والقُرى.

الريف: بكسر الراء وإسكان الياء، قال أهل اللغة: هي[(٣)] الأرض التي فيها زَرْع وخِصْب، وجمعه: أرياف.

وأَرْيَفْنا[(٤)]، أي: صِرْنا[(٥)] إلى الرِّيْفِ.

وأَرافَتِ الأرْضُ بلا همز، مثل[(٦)]: أقامت، معناه: أَخْصَبَتْ.

وهي أرضٌ رَيِّفَةٌ بتشديد الياء.

---

(١) الوجيز (١/ ١٠١). (ل).

(٢) المهذَّب (٢/ ٨٧٢).

(٣) في (ف، ع، م): «هو».

(٤) في (ع، ف): «وأريفن».

(٥) في (ع، ف): «سِرْنَ»، وهو تحريف.

(٦) في (ع، ف): «مثال».

فصل في أسماء المواضع

راذَان[١]: في حديث ابن مسعود، «لا تَتَّخِذُوا الضَّيْعَةَ» قال عبد الله: بِرَاذَانَ ما بِرَاذَان[٢] [و][٣] بالمدينة ما بالمدينة[٤]. هذه اللفظة مما رأيت خلائق غلطوا فيها، وآخرين تحيَّروا فيها، فلم يدروا ما هي؟ ولا كيف [هي] تقال؟ وآخرين صحَّفوها.

وصوابها: أن راذَان[٥] بالراء والذال المعجمة وآخره نون، قاله الحازمي في كتابه في «الأماكن»، وهي ناحية من سَواد العراق تشتمل على قرًى كثيرة، ذوات مزارع، وهي صُقْعان: راذانُ الأعلى، وراذانُ الأسفل. هذا كلام الحازمي[٦].

والباء التي في قوله: براذان، هي باء الجَرِّ، ليست من الكلمة، ومعنى الكلام: لاسيما إن اتخذتم الضَّيْعَةَ براذان أو بالمدينة، يعني في راذان أو في المدينة[٧]، وإنما خصّ هذين الموضعين؛ لنفاستهما، وكثرة الرغبة فيهما[٨].

---

(١) ترجمة «راذان» بتمامها جاءت في (ف، ع، م) عقب ترجمة «الربذة».

(٢) قوله: «مابِرَاذان» ساقط من (ع، ف).

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من مصادر التخريج.

(٤) أخرجه الترمذي (٢٣٢٨) مختصرًا، وأحمد (١/ ٤٢٦)، وأبو يعلى في المسند (٥٢٠٠)، وغيرهم، وحسنه الترمذي، وصحَّحه ابن حبان (٢٤٧١) موارد، وفي الأخير استوفينا تخريجه.

(٥) (راذان): براء مهملة وذال معجمة خفيفة: مكان خارج الكوفة (تعجيل المنفعة ص: ٤٧٩)، وجاء في معجم البلدان (٣/ ١٣): «وراذان أيضًا: قرية بنواحي المدينة، جاءت في حديث عبد الله بن مسعود»، قال أستاذنا محمد شُراب في المعالم الأثيرة ص (١٢٣): «قيل: إنها قرية بنواحي المدينة، ولكن لا يعرفها أحد، والمعروف أن راذان من قرى العراق».

(٦) الأماكن ص (٤٥٠). (ل).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة ص (٤٧٩): «معنى الحديث: أن ابن مسعودٍ حدَّث عن النَّبيِّ ﷺ بالنهي عن التوسُّع، وعن اتخاذ الضِّيَعِ، ثم لما فرغ الحديث استدرك على نفسه، فأشار إلى أنه اتخذ ضَيْعَتَيْنِ: إحداهما بالمدينة، والأخرى بـ: رَاذَان، واتخذ أهلين: أهل بالكوفة، وأهل بـ: «رَاذَان».

(٨) بهامش (ح) ما نصّه: «بقي شيء لم يذكره، وهو التكرار، مع ما فيهما في قوله: «براذانَ ما براذانَ، وبالمدينة ما بالمدينة». وجوابه: إنهما للإعظام والتهويل، كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ۝١ مَا الْحَاقَّةُ ۝٢﴾، ﴿الْقَارِعَةُ ۝١ مَا الْقَارِعَةُ ۝٢﴾.

رامَهُرْمُزَ: مذكورةٌ(١) في «المهذَّب»(٢) في باب صلاة المسافر(٣) وفي فصل الأمان [٩٩/ب] من باب السير.

وهي بفتح(٤) الميم الأولى وضمّ الهاء، وإسكان الراء وضمّ الميم الثانية، وهي من بلاد خُوزِسْتان(٥) بقرب شِيراز.

الرَّبَذَة(٦): ذكرها في باب الرِّبا من «المهذَّب»(٧).

هي براء ثم باء موحدة ثم ذال معجمة مفتوحات، ثم هاء، وهي(٨) موضع قريب من مدينة النَّبيِّ ﷺ وهي منزلٌ من منازل حاجّ العراق وبها قبر أبي ذَرٍّ الغفاري رضي الله عنه، صاحبِ رسول الله ﷺ.

قال الحازمي في «المؤتلف والمختلف»(٩) هي من منازل الحاجّ بين السَّلِيْلةِ(١٠) والعُمَقِ(١١).

وقال صاحب «مطالع الأنوار»: وهي على ثلاث مراحل من المدينة، قريبة من ذات عِرْقٍ(١٢).

---

(١) في (ف، ع، م): «مذكور».
(٢) المهذَّب (١/ ٣٤٠) و(٥/ ٢٥٦).
(٣) في (ح، ع، ف): «المسافرين»، والمثبت موافق لما في المهذَّب (١/ ٣٣٤).
(٤) في (ح): «بضمّ».
(٥) في (ع، ف، م): «خورستان»، وهو تصحيف، والمثبت من معجم البلدان وغيره.
(٦) (الرَّبَذَة): كانت قرية عامرة، ولكنها خربت سنة (٣١٩) هـ بسبب الحروب، وتقع في الشرق إلى الجنوب من بلدة الحناكية (مئة كِيْلٍ عن المدينة في طريق الرياض)، وتبعد الربذةُ شمال مهد الذهب على مسافة (١٥٠) كِيْلًا (المعالم الأثيرة ص: ١٢٥).
(٧) المهذَّب (٣/ ٦٣).
(٨) في (ع، ف): «وهو».
(٩) في (ع، ف): «المختلف والمؤتلف». وانظر الأماكن ص (٤٥٥). (ل).
(١٠) (السَّلِيْلَة): بفتح أوله وكسر ثانيه موضع، من الرَّبَذَة إليه ستَّة وعشرون ميلًا (معجم البلدان: ٣/ ٢٤٣).
(١١) (العُمَق): بوزن زُفَر: عَلَمٌ مرتجل على جادَّة الطريق إلى مكة بين مَعْدِن بني سُلَيم وذات عِرْقٍ (معجم البلدان: ٤/ ١٥٦).
(١٢) مطالع الأنوار (٣/ ٢٠٨). (ل).

الرَّدْم[(١)]: المذكور في أول باب دخول مكة من «الروضة»[(٢)]: هو بفتح الراء وإسكان الدال المهملة، وهو موضع معروف بمكة، زادها الله تعالى شرفًا، يَرَى الداخلُ الكعبةَ الكريمة [منها].

الرَّوْحَاء: مذكورة في أول باب الهبة من «المهذَّب»[(٣)].

هي[(٤)] بفتح الراء وإسكان الواو وبالحاء المهملة ممدودة، وهي موضع من عمل الفُرْعِ بضمِّ الفاء وإسكان الراء[(٥)]، بينها وبين مدينة رسول الله ﷺ ستَّة وثلاثون مِيلًا[(٦)]. كذا جاء في «صحيح مسلم» في باب الأذان عن سُلَيمانَ الأَعْمَشِ، قال: قلت لأبي سُفيانَ ـ وهو طَلْحَةُ بن نافعٍ التابعي المشهور: كَمْ بينها وبين المدينة؟ قال: ستَّة وثلاثون ميلًا[(٧)].

وحكى صاحب «المطالع» أن بينهما أربعين ميلًا، وأن في كتاب ابن أبي شيبة بينهما ثلاثون ميلًا[(٨)]، والله تعالى أعلم.

رَوْضَةُ خَاخ: مذكورة[(٩)] في آخر كتاب السِّيَر من «المهذَّب»[(١٠)] في فصل: وإن تجسّس رجل من المسلمين للكفار لم يقتل.

---

(١) (الرَّدْم): أي: رَدْمُ عمر بن الخطاب، وهو الموضع المرتفع الواقع بين الجودرية والمدعى، ويُسمَّى الآن: مقرأة الفاتحة؛ لأن حاملي الجِنَازة حينما يمرُّون بها في هذا الموضع يقرؤون الفاتحة، وقد تُركَ هذا (الإفصاح على مسائل الإيضاح ص: ٢٠١).

(٢) روضة الطالبين ص (٣٨٧).

(٣) المهذَّب (٣/ ٦٩٣).

(٤) في (ح): «هو».

(٥) ويُقال أيضًا بضمِّ الراء (المعالم الأثيرة ص: ٢١٧)، وهو وادٍ فحل من أودية الحجاز، يمرُّ على مسافة مئة وخمسين كِيْلًا جنوب المدينة، كثير العيون والنخل، من قُرآه اليوم: أبو الضباع، وأمّ العيال، والمضيق، والفقير (المصدر السابق).

(٦) تقع على الطريق بين المدينة وبدر على مسافة أربعة وسبعين كيْلًا من المدينة (المعالم الأثيرة ص: ١٣١).

(٧) صحيح مسلم (٣٨٨).

(٨) مطالع الأنوار (٣/ ٢٠٨)، مصنف بن أبي شيبة (٢٣٧٣). (ل).

(٩) من هنا إلى آخر الترجمة ساقط من (م).

(١٠) المهذَّب (٥/ ٢٨٣).

هي بخاءين معجمتين، عند المدينة، وبها وجد عليٌّ ورفِيقاه[١] الظعينةَ التي معها كتابٌ من حاطب بن أبي بَلْتَعَةَ إلى أهل مكة[٢]. قاله الحازمي.

وقال ابن الأثير: هي موضع بين مكة والمدينة[٣].

الرَّيُّ: مذكورة في «الوسيط»[٤] في صلاة المسافر، وهي مدينة كبيرة[٥] من مدن الجِبال، وينسب إليها: رَازي وهو من شواذّ النسب.



---

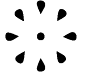
(١) في (ح، ع، ف): «ورفيقه»، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب، ورفيقاه هما: الزبير بن العوام، والمقداد بن الأسود أو أبو مَرْثَدٍ الغَنَويُّ: انظر جامع الأصول (٨/ ٣٥٨ ـ ٣٦٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤) من حديث عليّ بن أبي طالب، وسيأتي في حرف العين (عقص). وانظر الأماكن ص (٣٩١). (ل).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٨٦). قال أستاذنا البحاثة محمد شُرَّاب في المعالم الأثيرة: ص (١٠٧): «روضة خاخ: موضع بقرب حمراء الأسد من حدود العقيق».

(٤) الوسيط (٢/ ٢٤٩).

(٥) هي الآن حيٌّ من أحياء طِهْران.



حرف الزاي

فصل زبب: الزَّبِيب: الذي يؤكل معروف، الواحدة: زَبِيبة.

ويُقال: زَبَّبَ فلانٌ عِنَبَه تَزْبِيبًا، أي: جعله زَبِيبًا.

وقوله في «الوسيط» في باب الأحداث: زُبَيْبَة الحَسَنِ(١).

وقوله في موانع النكاح(٢): تَسْتَدْخِلُ(٣) زُبَيْبَةَ الصغير، هي بضمِّ الزاي: تصغيرُ الزُّبِّ، وهو الذَّكَرُ، وألحقت الياء فيه، كما ألحقت في عُسَيْلة وذُهَيْبَة(٤)، ونحو ذلك.

فصل زبزب: قوله في «المهذَّب» و«التنبيه»: لا تجوز المسابقة على الزبازب(٥)، بالزاي المكرَّرة؛ الأولى: مفتوحة، والثانية: مكسورة، وبالباء الموحدة المكرَّرة، وهو جمع: زَبْزَب، على مثال جعفر، وهي سفينة صغيرة تتَّخذ للحرب، شبيهة الزورق الطويل، وليست عربية.

فصل زبل: المَزْبُلَة بفتح الميم والباء، وبضمِّ الباء أيضًا، لغتان: موضع الزِّبْل بكسر الزاي، وهو السِّرْجين.

يُقال: زَبَلْتُ الأرض. إذا سَمَّدْتَها(٦). قاله كلّه الجوهري. والزَّبِيل بفتح الزاي

(١) الوسيط (١/ ٣١٩) والنَّصُّ فيه: «فَيُحمل ما رُوي من تقبيل رسول الله ﷺ زُبَيْبَةَ الحسن أو الحُسين، على جريانه وراء الثوب»، وهذا الحديث أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٣٧) من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى.

قال البيهقي: «فهذا إسناد غير قويّ، وليس فيه أنه مسّه بيده، ثم صلّى ولم يتوضأ».

وقال ابن الصلاح في شرح مُشْكِل الوسيط (١/ ٣١٩): «حديث ضعيف».

(٢) الوسيط (٥/ ١١٤).

(٣) في (ع، ف): «ستدخل» وهو خطأ، والمثبت من (ح، م)، والوسيط (٥/ ١١٤).

(٤) في (ع، ف): «دهينة».

(٥) المهذَّب (٣/ ٥٨٠). والتنبيه ص (١٢٧). (ل).

(٦) في (ع، ف): «أسمدتها»، والمثبت من (ح، م)، وصحاح الجوهري حيث نقل المصنِّف.

وبعدها باء مكسورة مخفَّفة من غير نون: وهو القُفَّة، وجمعه: زُبُلٌ، بضمٍّ [م/ ٣٦] الزاي والباء، وزُبْلان[١] بضمِّ الزاي وسكون الباء. قاله في «المحكم» [١٠٠/أ].

قال الجوهري: فإنْ كَسَرْتَهُ شَدَّدْت، فقلت: زِبِّيل، أو زِنْبِيل؛ لأنه ليس في الكلام فَعْلِيل بالفتح.

فصل زحر: قوله في باب الوصيَّة: الزَّحِيْرُ المُتَواتِرُ، هو بفتح الزاي وكسر الحاء، وهو استطلاق البطن، قاله الجوهري، قال: وكذلك الزُّحار بالضَّمِّ.

قال: والزَّحير: التنفُّس بشدَّة، يُقال: زَحَرتِ المرأة عند الولادة تَزْحَرُ وتَزْحِرُ.

فصل زرع: المزارعة: المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها، ويكون البَذْرُ من مالك الأرض، والمُخابرة مثلُها إلَّا أَنَّ البَذْرَ من العامل، وقيل: هما بمعنًى، وقد سبق بيانهما وبسط القول فيهما في حرف الخاء.

قال أهل اللغة: الزرع: واحد الزروع، وموضِعُهُ مَزْرَعَةٌ ومُزْدَرَعٌ.

والزَّرْع أيضًا: طرح البَذْرِ.

والزرع أيضًا: الإنبات، يُقال: زَرَعَهُ الله تعالى، أي: أنبته الله تعالى ومنه قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمۡ تَزۡرَعُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٤].

فصل زرق: قوله في أول الباب الثالث من اللِّعان من «الوسيط»: لأنه يحتمل انزراق المنيّ. كذا وقع: انزراق[٢].

فصل زعزع: قوله في باب الإيلاء من «المهذَّب»[٣] في أبيات الشعر [الطويل]:

فوالله لولا اللهُ لا شيءَ غَيْرُهُ ... لَزُعْزِعَ مِنْ هذا السَّرِير جَوَانِبُهْ

هو بضمِّ الزاي الأولى وكسر الثانية.

قال الإمام الأزهري: زَعْزَعْتُ الشيءَ: إذا أردتَ إزالته من مُثَبَّته[٤] فحرَّكتَه تحريكًا. ومنه قول الشاعر [الطويل]:

لَزُعْزِعَ مِنْ هذا السَّرِيْرِ جَوانِبُهْ

---

(١) قوله: «والباء وزُبْلان بضمِّ الزاي» ساقط من (ع، ف).

(٢) وقع في طبعة دار السلام (٦/ ١٠٩): «انزلاق».

(٣) المهذَّب (٤/ ٣٩٠)، وتقدَّم ذكرٌ لبعض الأبيات في حرف الخاء فصل (خوف).

(٤) في (ع، ف) «منبته».

وقال صاحب «المحكم»(١): وَزَعْزَعْتَهُ زَعْزَعَةً.

وأنشد البيت، ثم قال: ويروى:

لـــــولا اللهُ أَنِّـــــي أُرَاقِـــــبُـــــهْ . . .

فصل زعق: قال الأزهري: قال الليثُ وغيرُه: الزُّعَاقُ: الماءُ المُرُّ الغليظ الذي لا يُطاق(٢) شُرْبُهُ من أُجُوجَته.

وطعام مَزْعُوقٌ: أُكْثِرَ مِلْحُهُ.

وذكر صاحب «المحكم» مثلَهُ، وزاد: الواحدُ والجمعُ في الزُّعَاق سواء(٣).

وأزْعَقَ: أنْبَطَ ماءً زُعَاقًا.

وزَعَق القدْرَ يَزْعَقُها زَعْقًا وأزْعَقها: أكْثَر مِلْحَها.

وزَعَقَ دَوابّه: طَرَدَها مُسْرِعًا.

وقيل: الزَّاعِقُ الذي يسوق ويصيح بها صياحًا شديدًا.

وزَعْقَةُ المُؤَذِّنِ: صَوْتُهُ. هذا كلام صاحب «المحكم» هنا.

وقال الأزهري في باب العين والقاف والذال المعجمة: قال الليث: الذُّعَاق بمنزلة الزُّعَاق، ومعناه: المُرُّ، سمع ذلك من بعضهم، فلا أدري ألغة هي(٤) أم لُثْغة؟

قال الأزهري: لم أسمع ذُعاق بالذال لغير الليث.

قال: وقال ابنُ دُريد: ذَعقه(٥) وزَعَقَهُ: [إذا] صاح به وأفزعه.

قال الأزهري: وهذا من أباطيل(٦) ابن دريد.

وذكر صاحب «المحكم» هاتين اللفظتين ولم ينكرهما.

---

(١) المحكم (١/ ٣٤ ـ ٣٥).

(٢) في (ف): «يطلق» وهو خطأ.

(٣) المحكم (١/ ٨٦ ـ ٨٧).

(٤) كلمة: «هي» ليست في (ع، ف)، وجاء في (م) «هو» بدل «هي».

(٥) في (ع، ف): «زعقه»، وهو تحريف، والمثبت من (ح، م)، والجمهرة (ذعق).

(٦) في تهذيب اللغة: «زيادات» بدل «أباطيل».

فصل زعم: قال الإمام الواحدي[(١)] المفسِّر رَحِمَهُ اللهُ في قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ٦٠] قال: الزُّعْمُ والزَّعْم[(٢)] لغتان، وأكثر ما يستعمل بمعنًى القول فيما لا يتحقَّق.

قال ابن المظفر: أهل العربية يقولون: زعم فلان: إذا شكَّ فيه ولم يَدْرِ لَعَلَّه كَذِب أو باطل.

وعن الأصمعي: الزُّعم: الكذب.

وقال شُريح: زَعَمُوا كُنية الكذِب.

وقال ثعلب عن ابن الأعرابي: الزُّعم: القول يكون حقًّا ويكون باطلًا، وأنشد في الزُّعْم الذي هو حَقٌّ لأميَّةَ بن أبي الصَّلْت [المتقارب]:

وإنِّي أَذِينٌ لَكُمْ أَنَّهُ ... سَيُنْجِزكُمْ رَبُّكُمْ ما زَعَمْ[(٣)]

ومثل ذلك قال شَمِر.

وأنشد للجَعْدِيّ [١٠٠/ب] رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في الزّعم الذي هو حقٌّ، يذكر نوحًا عليه الصلاة والسلام [الكامل]:

نُودِيَ: قُمْ وارْكَبَنْ بأهْلِكَ إنَّـ ... ـنَ اللهَ مُوفٍ للنَّاسِ ما زَعَما[(٤)]

وهذا بمعنى التحقيق[(٥)]. هذا آخر كلام الواحدي.

---

(١) التفسير الوسيط (٢/ ٧٣).

(٢) والزِّعْمُ أيضًا، بالكسر، هو مثلث الزاي.

(٣) بيت من قصيدة لأُمية بن أبي الصلت مطلعها:

لك الحمدُ والمنُّ رَبَّ العبادِ ... أنتَ المَليكُ وأنت الحَكَمْ

وانظر: تهذيب اللغة، اللسان، تاج العروس (زعم).

(٤) بيت من قصيدة للنابغة الجعدي الصحابي، قالها في الجاهلية، مطلعها:

الحمد لله لا شريك له ... مَنْ لم يقلها فَنَفْسَهُ ظَلَما

وانظر: تهذيب اللغة، الشعر والشعراء (١/ ٢١٤)، أسد الغابة (٤/ ٥١٦)، الاستيعاب لابن عبد البرّ (٣/ ٥٥٢)، اللسان، تاج العروس (زعم).

(٥) التفسير البسيط (٦/ ٥٤٧ ـ ٥٤٩). (ل).

ورَوّينا في الحديث المرفوع، عن رسول الله ﷺ قال: «زَعَمَ جِبْرِيلُ»[١] كذا.

ورَوّينا في «مسند أبي عَوَانَةَ» عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: زَعَمْنَا أَنَّ سَهْمَ ذي القُرْبى لنا، فأبى عَلَيْنَا قومُنا[٢]، أي: قُلنا واعتقدنا.

ورَوّينا في حديث ضِمَام بن ثَعْلبَةَ، رضي الله عنه أنه قال لرسول الله ﷺ: زَعَمَ رَسُولُكَ أنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَواتٍ في كُلِّ يومٍ ولَيْلَةٍ، وزعم أنَّ علينا الزَّكاةَ، وزَعَمَ كذا وكذا، الحديثَ[٣].

وزَعَمَ في كُلِّ هذا بمعنى: قال، وليس فيها تشكّك.

وقد أكثر سيبويه رحمه الله في كتابه الذي [هو] قدوة أهل [م/ ٣٧] العربية من قوله: زَعَمَ الخليلُ كذا، وزَعَمَ أبو الخَطَّاب، وهما شيخاه، ويعني بـ: زَعَم: قال.

فصل زغب: قوله في «الروضة»[٤] في أول الحَجْر: الزَّغَبُ الذي حول الفَرْج لا أَثَرَ له في البلوغ، وهو بفتح الزاي والغين المعجمة، قال أهل اللغة: وهو الشُّعَيرات الصُّفْرُ فوق الفَرْخِ[٥]، وقد زَغَّبَ الفَرْخ[٦] تَزْغيبًا وازْلَغَبَّ[٧]: إذا طلع زَغَبُهُ.

وازلغبَّ[٨] الشَّعْرُ: إذا نبت بعد الحلق.

---

(١) هو في المنتخب من مسند عبد بن حميد ص(٩٦) رقم (١٩٢)، الآحاد والمثاني (٣/ ٤٧٧) رقم (١٨٧٢)، السير الكبير للشيباني (١/ ٢٤) رقم (١٦) من حديث أبي قتادة. وانظر جامع الأصول (٩/ ٥٠٢ ـ ٥٠٣).

(٢) مسند أبي عوانة (٤/ ٣٣٥) رقم (٦٨٨٤)، وهو في صحيح مسلم (١٨١٢/ ١٣٩) وانظر تخريجه موسعًا في مسند أبي يعلى (٢٥٥٠) بتحقيق أستاذنا الفاضل حسين أسد.

(٣) أخرجه مسلم (١٢) من حديث أنس بن مالك، وهو في البخاري (٦٣) بغير هذا اللفظ، وانظر جامع الأصول (١/ ٢١٧ ـ ٢١٩).

(٤) روضة الطالبين ص (٦٨٣ ـ ٦٨٤).

(٥) في (ح، ع، ف): «الفَرْج»، والمثبت من (م) والصحاح وغيره.

(٦) في (ع، ف): «الفرج»، وهو تصحيف، والمثبت من (ح، م) والصحاح وغيره.

(٧) في (ع، ف): «وازتغب» وهو تحريف.

(٨) في (ع، ف): «وازتغب» وهو تحريف.

فصل زلل: ذكر الغزالي رحمه الله في باب الوليمة من كتابيه «زَلَّةَ الصُّوفية»[١]، وهي بفتح الزاي وتشديد اللام، وهي[٢] الطَّعام الذي[٣] يحملونه من المائدة.

قال أهل اللغة: الزلَّة من الألفاظ المثلثة، فالزَّلَّة، بفتح الزاي: الخطيئة، وهي السَّقْطة، وهي الطعام الذي يُدعى إليه الناس، وهي المحمول من المائدة لقريب أو صديق.

والزِّلة، بكسر الزاي: الحجارة المُلْسُ.

والزُّلَّة، بضمِّ الزاي: ضِيْقُ النَّفَس.

فصل زمر: قوله[٤]: مُزْمُور الشيطان، هو بضمِّ الميم وفتحها، لغتان حكاهما ابن الأثير[٥].

ويُقال: مِزْمَار. ويُقال: مِزْمَارة بالهاء[٦] في آخره. رواه البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد، في باب الدَّرَق[٧].

فصل زمل: ذكر في «المهذَّب»[٨] الزَّامِلَة في استطاعة الحجِّ.

قال أهل اللغة: هو البعير الذي يستظهر به المسافر، يحمل عليه طعامه ومتاعه.

فصل زنأ: قوله في «الوسيط»[٩] في باب صلاة الجماعة: وقد قال ﷺ: «لا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ وَهُوَ زَناء»[١٠]، هذا الحديث بهذا اللفظ رواه أبو عُبيد في

---

(١) الوسيط (٥/ ٢٧٩).
(٢) في (ح): «وهو».
(٣) كلمة: «الذي» ليست في (ع، ف).
(٤) أي: الشيرازي في المهذَّب (٥/ ٦٠٥).
(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣١٢).
(٦) في (ح، م): «الهاء».
(٧) صحيح البخاري رقم (٢٩٠٦) من حديث عائشة، وأخرجه أيضًا مسلم برقم (٨٩٢).
(٨) المهذَّب (٢/ ٦٦٥).
(٩) الوسيط (٢/ ٢٤٤).
(١٠) (زَنَاء): بوزن جَبَان (النهاية).

«غريب الحديث»[(١)] بإسناد ضعيف، وهو صحيح المعنى، فقد روى أبو هُريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا يَحلُّ لِرَجُلٍ يُؤْمِنُ باللهِ واليوم الآخِرِ أَنْ يُصَلِّي وهو حاقِنٌ حَتَّى يَتَخفَّف» رواه أبو داود وغيرُه[(٢)].

وعن ثَوبانَ رضي الله عنه، نحوه. رواه أبو داود والترمذيُّ: وقال: حديث حسن[(٣)].

وعن عائشة رضي الله عنها أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «لا صلاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَام، ولا لِمَنْ يُدَافِعُهُ الأَخبثَانِ» رواه مسلم في صحيحه[(٤)].

والأخبثان: البولُ والغائط.

أما ضبط اللفظة التي [١٠١/أ] في حديث «الوسيط»: فهي «زَنَاء»، بزاي مفتوحة ثم نون مخفَّفة ثم ألف ممدودة، ومعناه: الحاقِن، هو الذي اضطره البول وهو يدافعه.

قال الجوهري: تقول منه: زَنَأَ البولُ بالهمز يَزْنَأُ زُنُوءًا: إذا احتقن.

وقوله في «المهذَّب»[(٥)] في باب القذف: قال الشاعر [الرجز]:

وَارْقَ إلى الخَيْراتِ زَنْئًا في الجَبَلْ[(٦)]

وهذا الذي أَتَى به بعضُ بيتين.

قال ابن السِّكِّيت في «إصلاح المنطق»[(٧)] والأزهريُّ والجوهريُّ، وغيرُهم من أهل اللغة، وغيرُهم: قالت امرأة من العرب تُرقِّصُ ابنًا لها [الرجز]:

أَشْبِهْ أبا أُمِّكَ، أو أَشْبِهْ حَمَلْ ولا تَكُونَنَّ كَهِلَّوْفٍ وَكَلْ

---

(١) غريب الحديث (١/ ١٤٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٩١)، وعنده وفي جامع الأصول (٥/ ٥٩٨): «حَقِن» بدل «حاقن»، قال ابن الأثير في النهاية (١/ ٤١٦): «الحاقِنُ والحَقِنُ سواءٌ».

(٣) أخرجه أبو داود (٩٠)، والترمذي (٣٥٧).

(٤) أخرجه مسلم (٥٦٠).

(٥) المهذَّب (٥/ ٤٠٤).

(٦) سبق ذكره عند الرقم (١٠٨٢).

(٧) إصلاح المنطق ص (١٥٣).

يُصْبِحُ[١] في مَضْجَعِهِ قَدِ انْجَدَلْ   وارْقَ إلى الخيراتِ زَنْئًا في الجَبَلْ

قال الأزهري: حَمَل ـ يعني: بفتح الحاء والميم ـ اسم رجل.

والهِلَّوف ـ يعني بكسر الهاء وفتح اللام المشدَّدة ـ: الرجل العظيم الخَلْق.

والوَكَل ـ يعني: بفتح الواو والكاف ـ: الرجل الضعيف.

وانجدل: سقط إلى الجَدَالة[٢] يعني بفتح الجيم، وهي الأرض.

وكلُّ هؤلاء ذكروا البيتين لامرأة من العرب، وأنشدوهما كما قدمتُه إلَّا الجوهريَّ، فإنه قال [الرجز]:

أَشْبِهْ أبا أُمِّكَ أو أَشْبِهْ عَمَلْ

بعين بدل الحاء، ذكره في فصل العين من حروف اللام، وقال[٣]: (عَمَلْ) اسم رجل، وسَمَّى المرأة، فقال: هي مَنْفُوسَةُ بنت زَيْدِ الخيل.

وقال أبو زكريا التِّبْريزي إنكارًا على الجوهري: [و] إنما قاله قيسُ بن عاصمٍ المِنْقَري يُرَقِّصُ ابنًا له فقال:

أَشْبِهْ أَبا أُمِّكَ أو أَشْبِهْ عَمَلْ

يعني: عملي، ولم يُرِدْ عَمَلْ اسمَ رجل كما قال الجوهري.

واقتصر الجوهري في فصل الزاي من حرف الهمزة على القَدْر الذي في «المهذَّب» ونسبه إلى قيس بن عاصم [المِنْقَري] فقال: وقال قيس بن عاصم المِنْقَرِي [الرجز]:

وارْقَ إلى الخيرات زَنْئًا في الجَبَلْ

هذا بيان حال الشعر.

---

(١) في (ح، ع، ف): «يصيح»، والمثبت من (م)، والمهذَّب (٥/ ٤٠٤)، وإصلاح المنطق ص (١٥٣)، والصحاح، والحاوي (١١/ ١٠٩) واللسان (زنأ).

(٢) في (ع، ف): «الجدلة»، والمثبت من مقاييس اللغة (١/ ٤٣٤).

(٣) ذكره في باب (حلف) (٤/ ١٤٤٣).

وأما ضبط اللفظة فهي[١] بفتح الزاي وإسكان النون وبعدها[٢] همزة منصوبة منوَّنة، ومعناه: صُعودًا.

قال أهل اللغة: يُقال: زَنأ في الجبل يَزْنَأ [م/٣٨] زَنْئًا وزُنُوءًا بمعنى: صعد.

فصل زنى: قال الله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨].

يُقال: ما الحكمةُ في أَنْ بدأ في الزنى بالمرأة وفي السرقة بالرجل؟ وما الحكمةُ في أَنْ جعل حَدَّ السارق بعقوبة العضو الذي وقعت به الجناية وهو اليد، وفي الزاني بغيره؟ والجواب عن الأول أن الزنى من المرأة أقبح، فإنه يترتَّب عليه تلطيخ فراش الرجل، وفساد الأنساب، ولأنه في العادة يستقبح منها أكثر، وتبالغ هي في إخفائه أكثر من الرجل، وغير ذلك من الأمور التي تقتضي زيادة قبحه منها على الرجل، ولهذا كان تقديمها أهمّ.

وأما السرقة فالغالب وقوعُها من الرجال فَقُدِّموا لذلك.

وأما الحكمة الثانية فلأن قطع اليد يحصل به عقوبة محلّ الجناية من غير مفسدة، وفي قطع الذَّكَرِ مفسدة، وهو إبطال النسل المندوب [١٠١/ب] إلى إكثاره، ولأن الحدَّ لزجر المحدود وغيره، فإذا قطعت اليدُ ظهرت العقوبة وحصل الزجر، ولو قُطع الذَّكَرُ لم يُدْرَ به، ولم يجمل.

قوله في «المهذَّب»[٣]: ولو قال للرجل: يا زانيه، بالهاء، كان قذفًا؛ لأن الهاء قد تزاد للمبالغة كقولهم: عَلَّامة ونَسَّابة. هكذا قاله جماعة من أصحابنا، وأنكره آخرون.

قال الرافعي: لم يرض إمام الحرمين واخرون هذا، وقالوا: وليس هذا مما يجري فيه القياس، بل هو مسموع، ولا يصحُّ أن يُقال لمن يكثر القتل: قاتلة، ولا[٤] قتالة، وإنما دليل كونه قد قال به أنه إذا حصلت الإشارة إلى العين لم ينظر

---

(١) في (ح، م): «فهو».

(٢) في (ح): «وبعدهما».

(٣) المهذَّب (٥/ ٤٠٤).

(٤) في (ح): «أو» بدل «ولا».

إلى علامة التذكير والتأنيث، كما لو قال لعبده: أنتَ حُرَّةٌ؛ لأنه لَحْنٌ لا يمنع الفهم، ولا يدفع العار[١].

فصل زوج: يُقال للرجل: زَوْج، وللمرأة: زَوْج، هذه اللغة الفصيحة المشهورة التي جاء بها القرآن العزيز، ويُقال أيضًا للمرأة: زوجة بالهاء، وهي لغة مشهورة، حكاها جماعات[٢] من أهل اللغة.

قال أبو حاتم السِّجِسْتاني في «المذكَّر والمؤنَّث»: لغة أهل الحجاز زَوْجٌ، وهي التي جاء بها القرآن، والجمع: أزواج. قال: وأهل نجد يقولون: زوجةٌ للمرأة.

قال: وأهل مكة والمدينة يتكلَّمون بذلك أيضًا، وأنشد [البسيط]:

زَوْجَـةُ أَشْـمَـطَ مَـرْهـوبٍ[٣] بَـوادِرُهُ   قَدْ صار في رأسه التَّخْوِيْصُ والنَّزَعُ[٤]

وثبت في صحيحَي البخاري ومسلم عن رسول الله ﷺ قال في صفة أهل الجنة: «لِكُلِّ واحدٍ مِنْهُمْ زَوْجَتَانِ»[٥] هكذا هو في الصحيحين بالتاء.

وفي «صحيح مسلم» أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «هذهِ زَوْجَتي فُلانة» يعني: صَفِيَّةَ في حديثه الطويل الذي فيه: «إنَّ الشَّيْطانَ يَجْري مِنْ ابْنِ آدمَ مَجْرى الدَّمِ»[٦].

وثبت في «صحيح البخاري»[٧] في حديث ابن أبي مُلَيْكَةَ أن ابن عباس دخل على عائشة ﵂ في مَرَضها، فقال: أَنْتِ بِخَيْرٍ إِنْ شاءَ اللهُ تعالى، زوجةُ رَسُولِ الله ﷺ ولَمْ يَنْكِح بكْرًا غَيْرَكِ. و[في] أوائل كتاب النكاح من «صحيح البُخاري»[٨] في باب كثرة النساء، عن ابن عباس قال: هذه مَيْمُونَةُ زَوْجَةُ النَّبيِّ ﷺ هكذا هو بالهاء.

---

(١) فتح العزيز (٩/ ٣٤٠).

(٢) في (ع، ف): «جماعة».

(٣) في (ع، ف): «زوجة اشمط عرهوب» وهو خطأ.

(٤) البيت للأخطل في ديوانه (٦٩)، اللسان (خوص) وفيهما «كان» بدل «صار». وانظر المذكر والمؤنث للسجستاني ص (٦٢+٦٣) وقارن بالمذكر والمؤنث لابن الأنباري (١/ ٥٠٦)..

(٥) أخرجه البخاري (٣٢٤٥)، ومسلم (٢٨٣٤) من حديث أبي هريرة.

(٦) أخرجه مسلم (٢١٧٤) من حديث أنس بن مالك.

(٧) صحيح البخاري رقم (٤٧٥٣) كتاب التفسير باب: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾.

(٨) صحيح البخاري رقم (٥٠٦٧).

ويُقال: تزوَّج الرجل امرأة، وتزوَّج بامرأة، وزوّجت زيدًا امرأةً، وزوّجته بامرأة، يعدَّى بنفسه وبالباء، لغتان مشهورتان، حكاهما جماعات من أهل اللغة منهم ابن قتيبة في «أدب الكاتب»(١)، وأفصحهما(٢): تزوَّج امرأة، مُعدًّى(٣) بنفسه، قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَـٰكَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧].

وأما قوله تعالى: ﴿وَزَوَّجْنَـٰهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الدخان: ٥٤] فقد اختلف العلماء في المراد بالتزويج ههنا، فقال الإمام أبو الحسن الواحدي في «البسيط»: قال أبو عُبيدة: معناه جعلناهم أزواجًا، كما يُزَوَّجُ النعل بالنعل، أي: جعلناهم اثْنَيْن اثْنَيْن(٤).

وقال يونس: أي: قَرَنَّاهم بهنَّ، وليس من عقد التزويج.

قال يونس: والعربُ لا تقول: تزوّجت بها، وإنما تقول: تزوّجتُها.

قال الواحدي: وقال ابن سَلَّام يعني أبا عُبيد: تميمٌ يقولون: تزوّجتُ بامرأة، وتزوّجت امرأةً.

قال: وحكى الكِسائي أيضًا: زوّجناه [١٠٢/أ] بامرأة، وزوّجناه امرأةً.

قال: وقال الأزهري: تقول العربُ: زوّجته امرأةً، وتزوّجت امرأةً، وليس من كلامهم: تزوّجت بامرأة.

قال: وقوله تعالى: ﴿وَزَوَّجْنَـٰهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الدخان: ٥٤] أي: [م/ ٣٩] قَرَنَّاهم.

[قال]: وقال الفَرَّاء: هي لغة في أزدِشَنُوءَةَ، هذا كلام الأزهري.

وقال الأخفش في هذه الآية: جعلناهم أزواجًا.

وقال مجاهد: أنكحناهم الحورَ العين.

وقال الواحدي: قولُ أبي عُبيدة حَسَنٌ(٥)، والله تعالى أعلم.

---

(١) أدب الكاتب (٥٢٤). (ل).

(٢) في (ح): «وأفصحها».

(٣) في (ح): «تعدَّى».

(٤) مجاز القرآن (٢/ ٢٠٩).

(٥) التفسير البسيط (٢/ ١٢٣ ـ ١٢٤). (ل).

وجزم البخاري في صحيحه بأن معنى زَوَّجناهم: أنكحناهم(١).

وفي «صحيح البخاري»، عن أنس في قصة أمِّ حَرَام ورُكُوبِ البحر في الغَزْو، قال: فتزوَّج بها عُبادة بن الصامت. ذكره في كتاب الجهاد في باب ركوب البَحْرِ(٢).

فصل زود: قال أهل اللغة: الزَّادُ: طعامٌ يتَّخذ للسفر، يُقال: تَزَوَّدْتُ لسفري، وزَوَّدْتُ فلانًا فتَزوَّدَ.

والمِزْوَدُ: بكسر الميم: ما يجعل فيه الزَّادُ.

فصل زون: قوله(٣) في باب المُسابقة على الحراب والزانات، هي بالزاي والنون: وهي نوعٌ من الحِراب تكون مع الدَّيْلَمِ، رأْسُها دقيق، وحَدِيْدَتُها عريضةٌ.

فصل زيت: الزيت معروف، ويُقال له: الخَيْلَع، بفتح الخاء المعجمة وإسكان الياء وفتح اللام، ذكره صاحب «المحكم»(٤) في باب خلع عن كُرَاع والله تعالى أعلم.

فصل في أسماء المواضع

زَمْزَم(٥): زادها الله تعالى شرفًا: بفتح الزايين(٦)، وإسكان الميم بينهما.

وهي بئر في المسجد الحرام، زاده الله تعالى شرفًا، بينها وبين الكعبة ـ زادها الله تعالى شرفًا ـ ثمانٍ وثلاثون ذراعًا.

قيل: سُمِّيت زَمْزَم؛ لكثرة مائها.

يُقال: ماء زَمْزَمٌ، وزُمْزُومٌ، وزُمازِم(٧): إذا كان كثيرًا.

وقيل: لِضَمِّ هَاجَرَ عليها السلام لمائها حين انفجرت وزَمِّها إيَّاها.

---

(١) قال البخاري في تفسير سورة الدخان (٨/ ٥٧٠ ـ فتح) ﴿وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾: أنكحناهم حُورًا عِيْنًا يَحارُ فيها الطَّرْفُ».

(٢) صحيح البخاري رقم (٢٨٩٤، ٢٨٩٥)، وانظر أيضًا صحيح مسلم (١٩١٢).

(٣) أي: الشيرازي في المهذَّب (٣/ ٥٨١)، وفيه: «الرانات» بدل «الزَّانات»، وهو تصحيف.

(٤) المحكم (١/ ٧٦).

(٥) صُنِّف فيها عدد من الرسائل، من أجودها كتاب: «زمزم طعامُ طُعْمٍ وشِفاء سُقْمٍ» للأستاذ المهندس يحيى حمزة كوشك.

(٦) في (ف، ع، م): «بزايين وفتحهما» بدل «بفتح الزايين».

(٧) في (ع، ف): «وزمزام»، والمثبت موافق لما في اللسان (زم).

وقيل: لزمزمة جبريل ﷺ وكلامه.

وقيل: إنه غير مشتقّ.

ولها أسماء أخر ذكرها الأزرقي وغيره: هَزْمَةُ جبريل[١]، والهَزْمَةُ: الغَمْزَةُ بالعَقِب في الأرض[٢]، وبَرَّة[٣]، وشُبَاعَة[٤]، والمَضْنُونة[٥]، وتُكْتَم[٦]، ويُقال لها: طَعَامُ طُعْمٍ، وشِفَاءُ سُقْمٍ، وشَرابُ الأبرار[٧].

وجاء في الحديث: «مَاءُ زَمْزَمَ طَعَامُ طُعْمٍ وشِفَاءُ سُقْمٍ»[٨].

وجاء: «مَاءُ زَمْزَمَ لِما شُرِبَ له»[٩] معناه: مَنْ شربه لحاجة نالها، وقد جرَّبه العلماء والصالحون لحاجات أخروية ودنيوية فنالوها بحمد الله تعالى وفضله.

---

(١) أخبار مكة للأزرقي (٢/ ٥٠)، وأخرجه الفاكهي بإسناد صحيح من قول مجاهد (الفتح: ٣/ ٤٩٣).

(٢) أخبار مكة للأزرقي (٢/ ٥٠) وقال: «زمزم شُقَّت من الهَزْمة»، وفي النهاية: «إن زمزم هَزْمة جبريل، أي: ضَرَبها بِرِجْلِهِ فنبع الماء، وانظر الفتح (٣/ ٤٩٣).

(٣) سُمِّيت بَرَّة؛ لكثرة منافعها وسَعةِ مائها (النهاية).

(٤) (شُباعة): بالضَّمِّ: من أسماء زمزم في الجاهلية؛ لأن ماءها يروي العطشان، ويشبع الغَرْثان (معجم البلدان: ٣/ ٣١٧).

(٥) (المَضْنُونة): أي: التي يُضَنُّ بها؛ لنَفَاسَتِها وعِزَّتها، وقيل: للخَلوق والطِّيب المَضْنونة؛ لأنه يُضَنُّ بهما (النهاية).

(٦) (تُكْتَم): سُمِّيت بئر زمزم به؛ لأنها كانت قد اندفنت بعد جُرْهُم، وصارت مكتومة، حتى أظهرها عبد المطلب (النهاية).

(٧) انظر بقية أسمائها في كتاب: «زمزم طعام طعم وشفاء سقم» للأستاذ المهندس يحيى حمزة كوشك (ص (٢٧).

(٨) أخرجه الطيالسي من حديث أبي ذَرٍّ الغفاري (الفتح: ٣/ ٤٩٣)، وسيأتي في حرف الطاء فصل (طعم). وقوله: «طعامُ طُعْمٍ» هو في صحيح مسلم (٢٤٧٣)، وانظر جامع الأصول (٩/ ٥١ ـ ٦٥). (طعامُ طُعْمٍ): أي: يَشْبَعُ الإنسانُ إذا شربَ ماءها كما يشبعُ من الطعام (النهاية).

(٩) أخرجه ابن ماجه (٣٠٦٢) وغيره من حديث جابر بن عبد الله، واختلف الحفاظ في مرتبة هذا الحديث فمنهم من صحَّحه كابن عُيَيْنَةَ والمنذري والدمياطي والسيوطي، ومنهم مَنْ حَسَّنه كابن القيم وابن حجر، ومنهم مَنْ ضَعَّفه كالنووي في المجموع (٨/ ٢٦٧)، قال السيوطي: والمعتمد الأول.

وفي الصحيح عن أبي ذرٍّ [الغِفاري] رضي الله عنه أنه أقام بمكة شهرًا لا قُوْتَ له إلَّا ماء زَمْزَمَ(١).

وفضائلها أكثر من أن تحصر، والله تعالى أعلم.

وروى الأزرقي(٢)، عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه قال: تَنَافَسَ الناسُ في زمزم في الجاهلية حتى إنْ كان أهلُ العيال يَغْدُون(٣) بعيالهم فيشربون فيكون صَبُوحًا لهم، وقد كنَّا نَعُدُّها عَونًا على العِيال.

قال العباس(٤): وكانت زمزم في الجاهلية تُسمَّى شُبَاعَةَ.

وفي «غريب الحديث» لابن قُتيبة، عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه قال: خَيْرُ بئر في الأرض زَمْزَمُ، وشرُّ بِئْر في الأرض بَرَهُوت(٥).

قال ابن قُتيبةَ: بَرَهُوت(٦): بِئْرٌ بحضْرَمَوْتَ يُقال: إن أرواح الكفار فيها، وذكر له دَلائِلَ.

قال الأزرقي(٧): كان ذَرْعُ زمزمَ من أعلاها إلى أسفلها ستِّين ذراعًا، كلّ ذلك بنيان، وما بقي فهو جبل منقور، وهي(٨) تسعة وعشرون ذراعًا، وذَرْعُ تَدْوير فم زمزمَ أحدَ عَشَرَ ذَراعًا، وسَعَةُ فَمِ زمزمَ ثلاث أذرع وثلثا ذراع، وعلى البئر مِلْبَن(٩) ساج(١٠)

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٧٣) من حديث أبي ذر، وانظر البخاري (٣٥٢٢)، وجامع الأصول (٩/ ٥١ ـ ٥٦).

(٢) أخبار مكة (٢/ ٥١ ـ ٥٢).

(٣) في (ع، ف): «يَفِدون»، والمثبت من (ح، م)، وأخبار مكة للأزرقي (٢/ ٥١).

(٤) في أخبار مكة (٢/ ٥٢): «ابن عباس» بدل «العباس».

(٥) «غريب الحديث» (٢/ ١١٣)، والحديث أخرجه الأزرقي في أخبار مكة (٢/ ٥٠) من حديث أبي الطفيل عن عليٍّ موقوفًا.

(٦) غريب الحديث (٢/ ١١٤)، ويُقال: بُرْهُوت، بضمِّ الباء وسكون الراء (النهاية).

(٧) أخبار مكة (٢/ ٦١).

(٨) هكذا باتفاق النسخ، والذي في من أخبار مكة للأزرقي (٢/ ٦١): «وهو».

(٩) في (ع، ف): مكبس، والمثبت من الأصول الخطية موافق لما في أخبار مكة (٢/ ٦١، ١٠١).

(١٠) (السَّاج): ضرب من الشجر، خشبة صلب جدًّا (الوسيط).

مربع، فيه اثنتا عَشْرَةَ[(١)] بَكْرةً[(٢)] يُستقى عليها.

وأول من عمل الرُّخام على زمزمَ، وعلى الشُّبَّاك، وَفَرشَ أرضها بالرُّخام، أبو جعفرٍ أميرُ المؤمنين في خلافته.

قال الأزرقي[(٣)]: [١٠٢/ب] ولم تزل السِّقاية بيد عبدُ مَناف فكان يسقي الماء[(٤)] من بئر كَرِّ آدمَ[(٥)]، وبِئْر خُمٍّ على الإبل في المَزاد والقِرَبِ، ثم يسكب ذلك الماء في حياض من أدم بِفناء الكعبة، فَيَرِدُهُ الحاجُّ حتى يتفرَّقوا، وكان يُستعذب لذلك الماء.

ثم وليها [من] بعده ابنُهُ هاشِمُ بن عبد مَنَاف، ولم يزل يَسْقي الحاجَّ حتى توفِّي، فقام بأمر السقاية من بعده ابنُهُ عبدُ المطلب بن هاشم، فلم يزل كذلك حتى حَفَرَ بئر[(٦)] زَمْزَمَ، فَعَفَتْ على آبار مكة كلِّها، فكان منها يشرب[(٧)] الحاجّ.

وكانت لعبد المطلب إبل كثيرة، فإذا كان الموسم جَمَعها ثم يسقي لبنها بالعسل في حوض من أَدَمٍ عند زمزم، ويشتري الزبيبَ فينبذه بماء زمزم، وكانت إذ ذاك غليظةً جدًّا وكانٍ للناس أسقية [كثيرة] يستقون[(٨)] فيها[(٩)] الماء، ثم ينبذون فيها القبضات من الزبيب والتمر لِيُكْسَر[(١٠)] غِلَظُ الماء.

وكان الماء العذب بمكة عزيزًا، لا يوجد إلَّا لإنسان يستعذب له من بئر

---

(١) كلمة: «عشرة» ساقطة من (ع، ف).

(٢) في أخبار مكة (٢/ ٦١): «كرة» بدل «بَكْرَة» وما بين حاصرتين منه.

(٣) أخبار مكة (١/ ١١٢ ـ ١١٥).

(٤) قوله: «أمير. . . من» ساقط من (م).

(٥) (بئر كَرِّ آدمَ): بئر على يمين الذاهب إلى مِنًى، انظر أخبار مكة (٢/ ٢١٤) وحاشية تحقيقه، وفي (ع، ف): «كرادم» بدل «كَرِّ آدَم».

(٦) كلمة: «بئر» ليست في (ف، ع، م).

(٧) في (ع، ف): «يشرب».

(٨) في (م): «يسقون».

(٩) في (ع، ف): «منها».

(١٠) في (ع، ف): «ليكثر»، والمثبت من (ح، م)، وأخبار مكة للأزرقي (١/ ١١٤).

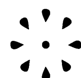
ميمون، وخارج من مكة، فلبث عبد المطلب يسقي الناس حتى توفِّي، فقام بأمر السقاية بعده [م/ ٤٠] ابنُهُ العَبَّاسُ بن عبد المطلب، فلم تزل في يده.

وكان للعباس كرم بالطائف، فكان يحمل زبيبه، وكانَ يداين أهل الطائف، ويقتضي منهم الزبيبَ، فينبذ ذلك كُلَّهُ ويسقيه الحاجّ في أيام الموسم حتى مضت الجاهلية، وصدر من الإسلام، ثم أقرَّها النبيُّ ﷺ في يد العباس يوم الفتحِ، ثم لم تزل في يد العباس حتى توفِّي، فوليها بعده ابنُهُ عبدُ الله بن عباس رضي الله عنهما، فكان يفعل ذلك كفعله، ولا ينازعه فيها منازع حتى توفِّي، فكانت بيد ابنه عليٍّ بن عبد الله، يفعل كفعل أبيه وجَدَّه، يأتيه الزبيب من الطائف فينبذه حتى توفِّي، ثم كانت بيده(١) إلى الآن.



---

(١) هكذا باتفاق النسخ، وفي أخبار مكة للأزرقي (١/ ١١٥): «بيد ولده»، والمعنى واحد. (ل).



حرف السين

فصل سأر: قوله في أول «الوسيط»[1]: الطَّهورية مخصوصة بالماء من بين سائر المائعات قد أنكره الشيخ تقيّ الدين[2] رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال في كلامه[3]: هذا استعمال للفظة «سائر» بمعنى الجميع، وذلك مردود عند أهل اللغة، معدود في غلط العامَّة، وأشباههم من الخاصة.

قال أبو منصور الأزهري في «تهذيب اللغة»: أهل اللغة اتفقوا على أن معنى سائر: الباقي.

قال الشيخ[4]: ولا التفات إلى قول الجوهري صاحب اللغة: سائرُ الناسِ: جميعُهم، فإنه ممَّن لا يقبل ما ينفرد به.

وقد حكم عليه بالغلط في هذا من وجهين، **أحدهما**: في تفسير ذلك بالجميع.

والثاني: في أنه ذكره في فصل (سَيَرَ) وحقُّه أن يذكره في فصل (سأر) لأنه من السؤر بالهمز، وهو بقيَّة الشراب وغيره.

قال الشيخ[5]: وقولُ الغزاليِّ صحيحٌ من حيثُ الحكم، أن هذه الخصوصية إنما هي بالنسبة إلى المائعات فحسب لا مطلقًا، فإن التراب طَهور أيضًا بنصِّ الحديث، فهذا وجه يصحُّ به هذا الكلام.

وقد استعمل الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (سائر) بمعنى (الجميع) في مواضع كثيرة من

---

(١) الوسيط (١/ ١١٢).

(٢) (تقي الدين): هو أبو عَمْرو بن الصلاح.

(٣) شرح مشكل الوسيط (١/ ١٠٨) على هامش الوسيط.

(٤) هو: أبو عمرو بن الصلاح، انظر شرح مشكل الوسيط له (١/ ١٠٨).

(٥) في (ح): «قلت» بدل «قال الشيخ»، والقائل هو أبو عمرو بن الصلاح في شرح مشكل الوسيط (١/ ١٠٨).

«الوسيط»، وهي لغة صحيحة[١] ذكرها غيرُ الجوهري لم ينفرد بها الجوهريُّ، بل وافقه عليها الإمام أبو منصور الجَواليقي في أول كتابه «شرح أدب الكاتب» أن «سائر» بمعنى الجميع، واستشهد على ذلك، وإذا اتفق هذان الإمامان على نقلها فهي لغة.

وقال ابن دُريد: سائر الشيء يقع على معظمه [١٠٣/أ] وجُلِّه ولا يستغرقه، كقولهم: جاء سائر بني فلان، أي: جُلُّهم. ولك سائر المال، أي: مُعْظَمُهُ.

قال ابن بَرِّي: ويدلُّ على صحَّة قوله، قولُ[٢] مُضَرِّسٍ[٣]:

فما حَسَنٌ أَنْ يَعْذِرَ المَرْءُ نَفْسَهُ ... وليسَ لَه مِنْ سائِرِ النَّاسِ عَاذِرُ[٤]

وقال ذُو الرُّمَّة [البسيط]:

مُعَرِّسًا في بَياضِ الصُّبْح وَقْعَتُهُ ... وَسَائِرُ السَّيْرِ إلَّا ذاكَ مُنجذِبُ[٥]

إلَّا ذاك، المستثنى: التَّعْرِيسُ من السير. فسائر، بمعنى الجميع.

وأنكر أبو عليّ[٦] أن يكون سائر من السؤر بمعنى البقية؛ لأنها تقتضي الأقلّ، والسائر الأكثر، ولحذفهم عينها في نحو قوله [الطويل]:

وسَوَّدَ ماءُ المَرْدِ[٧] فاها فَلَوْنُهُ ... كَلَوْنِ النَّؤُورِ[٨] وَهْيَ أَدْمَاءُ[٩] سَارُها[١٠]

---

(١) الوسيط (١٠٨/١، ١١٢، ١٦٠، ٢٥٢...)، وانظر معجم الأغلاط الشائعة للأستاذ محمد العدناني ص (١٢٥).

(٢) في (ع، ف): زيادة: «ابن» وهو خطأ، انظر الأعلام (٧/ ٢٥٠)، شرح شافيه ابن الحاجب (٤/ ٤٧٦).

(٣) (مضرس): هو ابن ربعي (شافية ابن الحاجب: ٤/ ٤٧٦).

(٤) تفسير القرطبي (١٩/ ١٠١)، شرح شافية ابن الحاجب (٦/ ٤٧٦)، فتح القدير للشوكاني (٥/ ٢٢٨).

(٥) ديوان ذي الرُّمَّة (٧)، مقاييس اللغة (عرس)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٨/ ١٧٢).

(٦) هو إمام النحو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي المتوفى ببغداد سنة (٣٣٧) هـ، له ترجمة في السير (١٦/ ٣٧٩) وفي حاشيته مصادرها.

(٧) (المَرْدِ): ثَمَرُ الأراكِ (الأمالي لابن الشجري: ١/ ٢١٠).

(٨) في (ع، ف): «الثؤر» وهو تصحيف.

(٩) (أَدْمَاءُ): الأُدْمَةُ ـ هنا ـ البياضُ مع سواد المُقْلَتين، انظر النهاية (أَدَمَ)، وفي (ع، ف): «إذا ما» بدل «أَدْماءُ»، وهو خطأ.

(١٠) (سَارُها): سَائِرُها، والبيت لأبي ذُؤَيب الهُذلي يصف ظبية، وهو في العين، الصحاح، اللسان، =

لأنها لما اعتلَّتْ بالقلب اعتلَّتْ بالحذف، ولو كانت العين همزةً في الأصل لما حذفت.

وقال ابنُ وَلَّادٍ: «سائر» يوافق بقيَّة في نحو: أخذت من المال بعضه وتركت سائره؛ لأن المتروك بمنزلة البقيَّة، يفارقها من حيث إن السائر لما كَثُرَ، والبَقِيَّةُ لِمَا قَلَّ، ولهذا تقول: أخذتُ من الكِتاب وَرَقَةً وتركت سائرَه، ولا تقول: تركت بقيَّته.

وقوله: الصحيح أنَّ «سائر» بمعنى الباقي، قَلَّ أو كَثُرَ، لا شاهدَ عليه؛ لأنه استعمل للأكثر، والبقيَّة للأقلّ كما قال أبو عليّ.

وقال ابن بَرِّي: مَنْ جَعَلَ سائر من سَارَ يَسِيرُ، فيجوزُ أن يقول: لقيتُ سائر القوم، أي: الجماعة التي يسير فيها هذا الاسم، ويُنشدُ[١] على ذلك قولَ ابن الرِّقَاع [الطويل]:

وحُجْرٌ وَزَبَّانٌ[٢] وإنْ يَكُ حِلْقُطٌ[٣] تُوُفِّي فَلْيُغْفَرْ لَهُ سَائِرُ الذَّنْبِ

وابن أَحْمَرَ [الطويل]:

فلا يَأْتِنَا مِنْكُم كِتَابٌ بِرَوْعَةٍ فلن[٤] تَعْدِموا من سائر النَّاس نَاعيا

وقول ذي الرُّمَّةِ، وقد سبق.

و[٥] قول ابن أحمر أيضًا[٦] [الطويل]:

قُضُبًا من الرَّيحان غَلَّسَهُ[٧] الندى مَالَتْ[٨] جَنَاجِنُهُ[٩] وسائِرُهُ نَدي

= تاج العروس (سؤر)، الأمالي لابن الشجري (١/ ٢١٠)، وفي العَيْن: «الرَّمَاد» بدل «النؤور».

(١) في (ع، ف): «وأنشدوا».

(٢) في (ع، ف): «وزيان» وهو تصحيف.

(٣) في (ع، ف): «حافظًا».

(٤) في (ع، ف): «ولم».

(٥) «و» ساقطة من (ع، ف).

(٦) كلمة: «أيضًا» ليست في (ع، ف).

في (ع، ف): «غلَّه»، وفي (ح): «غلته»، والمثبت من باقي النسخ موافق لما في «متحير الألفاظ».

(٧) في (ع، ف): «ومالت».

(٨) في (ع، ف): «حماحمه».

(٩) في (ع، ف): «الأبدان»، ونصّ البيت في تاج العروس (سأر):

أُلزم العالمونَ حُبَّكَ طُرًّا فهو فَرْضٌ في سائر الأَديانِ

وقال الأحْوَصُ [الطويل]:

فـإنـي لأَسْـتَـحْـيِـيْـكُـم أنْ يـقـودَنـي إلى غيـركم من سَائِر النَّاسِ مَجْمَعُ

وقال المَعَرِّي [الخفيف]:

أُشْـرِبَ الـعـالـمـونَ حُـبَّـكَ طَـبْـعًـا فَـهْـوُ فَـرْضٌ فـي سـائِـرِ الأديـانِ

وقال الأَحْوَصُ [الخفيف]:

فَـجَـلَـتْـهـا لـنـا لُـبَـانَـةُ(١) لَـمَّـا(٢) وَقَـذَ الـنَّـوْمُ(٣) سـائِـرَ الـحُـرَّاسِ(٤)

فصل سبب: والأُصْبَع السبَّابة [و] هي التي تلي الإبهامَ، سُمِّيت بذلك؛ لأن الناس يشيرون بها عند السَّبِّ.

فصل سبج: قوله في باب جامع الأَيمان(٥) من «المهذَّب»(٦): وإن لبس شيئًا من الخَرَزِ، والسَّبَجِ.

هو السَّبَجُ بسين [م/ ٤١] مهملة ثم باء موحدة مفتوحتين ثم جيم، وهو خَرَزٌ أسود يلبس في العراق كثيرًا، وهو فارسيّ معرّب. قاله الجوهري.

وقال ابن فارس في «المجمل»: هو عربيّ.

فصل سبح: التسبيح في اللغة: التنزيه، ومعنى «سبحان الله»: تنزيهًا له من النقائص مُطلقًا، ومن صِفات المُحْدَثات كلّها. وهو اسم منصوبٌ على أنه واقع موقع المصدر لفعل محذوف تقديره: سَبَّحْتُ الله تعالى سُبْحانًا(٧).

قال النحويُّون وأهل اللغة: يُقال: سَبَّحْتُ الله تَسبيحًا وسُبْحانًا، فالتسبيح مصدر، وسُبْحانَ واقع موقعه، ولا يستعمل غالبًا إلَّا مضافًا، كقولنا: سُبْحَانَ الله،

---

(١) في (ع، ف) واللسان: «لبابة».

(٢) في (ع، ف): «ولَمَّا»، والمثبت من (ح، م)، ومن القاموس المحيط وغيره.

(٣) في (ح، ع، ف): «رقد القوم»، والمثبت من (م)، والقاموس المحيط.

(٤) حواشي ابن بري على درة الغواص ص (٧٣٠). (ل). وانظر ديوان الأحوص (١٣٥).

(٥) في (ع، ف): «الإيمان»، وهو خطأ.

(٦) المهذَّب (٤/ ٥٠٩).

(٧) كلمة «سبحانًا» ساقطة من (ع، ف).

وهو مضاف إلى المفعول به[١]؛ أي: سَبَّحْتُ الله تعالى؛ لأنه المُسَبَّحُ المنزَّه.

قال أبو البقاء رَحِمَهُ الله: ويجوز [١٠٣/ب] أن يكون مُضافًا إلى الفاعل؛ لأن المعنى تنزَّه الله تعالى[٢]. وهذا الذي قاله ـ وإن كان له وجهٌ ـ فالمشهورُ المعروفُ [هو] الأول.

قالوا: وقد جاء غيرَ مُضاف كقوله الشاعر [البسيط]:

سُبْحانَه ثُمَّ سُبْحانًا أُنَزِّهُهُ

قال أَهْلُ اللغة والمعاني والتفسير وغيرهم: ويكون التسبيح بمعنى الصلاة، ومنه قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣] أي: المُصَلِّين.

والسُّبْحَةُ ـ بضمِّ السين ـ: صلاةُ النافلة، ومنه قوله في الحديث: «سُبْحَةَ الضُّحى»[٣] وغيرها.

ومنه ما حكاه في هيئة الجمعة من «المهذَّب»[٤]: قُعُودُ الإمام يَقْطَعُ السُّبْحَةَ[٥].

قال الجوهري رَحِمَهُ الله: السُّبْحة التطوُّع من الذِّكر والصلاة، تقول: قضيتُ سُبْحتي.

قالوا: وإنما قيل للمصلِّي: مُسَبِّحٌ؛ لكونه مُعظِّمًا لله عَزَّ وَجَلَّ بالصلاة وعبادته إيَّاه وخضوعه له، فهو مُنَزِّهٌ بصورة حاله.

---

(١) في (ع، ف): «فسبحانه»، والمثبت من فتح الباري (١١/ ٢٠٦) باب فضل التسبيح، شرح الزرقاني (٢/ ٣٦).
وفي تاج العروس (جود) منسوبًا إلى أُمَيَّة بن أبي الصلت [البسيط]:
سُبْحَانُه ثُمَّ سُبْحانًا يعودُ لَهُ وقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ والحَجَرُ
وانظر الأمالي لابن الشجري (١/ ٣٤٨).

(٢) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٢٩).

(٣) أخرج البخاري (١١٢٨)، ومسلم (٧١٨) من حديث عُرْوةَ عن عائشةَ أنها قالت: ما رأيتُ رسول الله ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحى قَطُّ، وإني لأُسَبِّحُها...».
وانظر جامع الأصول (٦/ ١٠٨ ـ ١٠٩).

(٤) المهذَّب (١/ ٣٧٧).

(٥) أخرجه الشافعي في مسنده (١/ ١٣٩)، رقم (٤١٠) موقوفًا على ثعلبة بن أبي مالك. وإسناده صحيح، وانظر الموطأ (١/ ١٠٣) كتاب الجمعة، باب: ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب.

قالوا: وجاء التسبيح بمعنى الاستثناء، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ﴾ [القلم: ٢٨] أي: تستثنون وتقولون: إن شاء الله، وهو راجع إلى معنى التعظيم لله تعالى؛ للتبرُّكِ باسمه.

قال الإمام الواحدي ﵀: معنى: سبحان الله: براءة الله من السوء.

وسبحان: اسم(١) لهذا(٢) المعنى معرفة، يدلُّ على ذلك قول الأعشى(٣) [السريع]:

سُبحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ(٤)

أي: براءة منه.

قال: وهو ذكر تعظيم لله تعالى لا يصلح لغيره، وإنما ذكره الشاعر نادرًا، وردَّه إلى الأصل وأجراه كالمَثَل(٥).

قلت: ومراد سيبويه ﵀ أنه اسم معرفة لا ينصرف إذا لم يضف؛ للعلميَّة وزيادة الألف والنون، ولهذا لم يصرفه الأعشى، ومنهم مَن يصرفه ويجعله نكرة كما تقدَّم في البيت السابق، والله تعالى أعلم.

قلت: هذا أصل هذه الكلمة، ثم إنه(٦) يؤتى بها للتعجُّب، ومن ذلك قول الله ﷻ: ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

---

(١) في (ف، ع، م): «الله» بدل «اسم».

(٢) في (ع، ف): «بهذا».

(٣) ديوان الأعشى: (١٠٦)، تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص (٨)، معجم مقاييس اللغة (٣/ ١٢٥)، أمالي ابن الشجري (٢/ ٢٥٠)، الصحاح، اللسان، تاج العروس، مفردات غريب القرآن للراغب الأصفهاني ص (٢٢٥)، تفسير القرطبي (١/ ٢٧٦)، تفسير الطبري (١/ ٣٠٣)، فتح القدير للشوكاني (١/ ٦٣)، الدر المنثور (٤/ ١٢٦) للسيوطي، الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري (١/ ٤٩).

(٤) في (ع، ف): «الفاجر» والمثبت من (ح، م) ومصادر التخريج، وما أورده المصنِّف عجز بيتٍ صدره:

أقولُ لمَّا جاءني فَخْرُهُ

(٥) التفسير البسيط (١٣/ ٢٤٦). (ل).

(٦) في (ف، ع، م): «إنها».

قال أبو القاسم الزمخشري: سُبحانك هنا للتعجُّب من عِظَم الأمر.

قلت: فإن قيل: فما معنى التعجُّب في كلمة التسبيح؟ قلنا: الأصل في ذلك أن يسبِّح الله تعالى عند رؤية العجيب من صنائعه، ثم كثر حتى استعمل في كلِّ متعجّب منه[١].

قلت: ومنه[٢] الحديث الصحيح، عن رسول الله ﷺ أنه قال للمغتسلة من الحيض: «خُذي فِرْصةً مِنْ مِسْكٍ فَتَطَهَّرِي بها» قالت: كيف أتطهَّرُ بها؟ قال: «سُبْحان الله تَطَهَّري بها»[٣].

وفي الحديث الآخرَ في الصحيح أن أبا هُريرة رضي الله عنه لمَّا انْسَلَّ عَنْهُ ﷺ[٤] فاغْتَسَلَ، ثم جاء، وقال: كنتُ جُنُبًا، فقال ﷺ «سُبْحان اللهِ إنَّ المُؤْمِنَ لا يَنْجُسُ»[٥].

ومعنى الحديثين التعجُّب من خَفاء هذا الأمر الذي لا يخفى، ومثله ما حكاه في أول باب العِدَدِ من «المهذَّب»[٦] عن الوليد بن مسلم قال: قلتُ لمالك بن أنس رحمه الله: حديثُ جَمِيلةَ عن عائشة رضي الله عنها لا تزيد المرأة على السنتين في الحمل؟ قال مالك: سبحان الله، مَنْ يقول هذا؟ هذه امرأة مُحمدِ بْنِ عَجْلانَ جارتُنا تحمل أربع سنين. أراد مالكٌ رحمه الله التعجُّب من إنكار هذا الأمر المحسوس مُشاهدةً[٧].

ونظائر ما ذكرنا كثيرة، وكذلك يقولون في التعجُّب: لا إله إلَّا الله، وممَّن ذكر هذين اللفظين[٨] في ألفاظ التعجُّب من النحويِّين الإمامُ أبو بكر [١٠٤/أ] بُن السَّرَّاج رحمه الله في كتابه «الأصول[٩]»، والله تعالى أعلم.

---

(١) الكشاف (٣/ ٥٥).

(٢) في (ح): «وفي»، وفي (م): لم ترد «ومنه»، ولا «وفي».

(٣) سبق تخريجه عند الرقم (١٢٧٨).

(٤) في (ع، ف): «لمَّا سأل عنه رسول الله ﷺ».

(٥) أخرجه البخاري (٢٨٣)، ومسلم (٣٧١) من حديث أبي هريرة.

(٦) المهذَّب (٤/ ٥٣٣).

(٧) في (ع، ف): «مشاهدة المحسوس» بدل: «المحسوس مشاهدة».

(٨) في (ع، ف): «اللفظتين». (١/ ٢٥٨).

(٩) الأصول في النحو (١/ ١٠٩). (ل).

وقوله في السجود من «المهذَّب»: يقول: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ»[١] فيهما لغتان مشهورتان، أفصحهما وأكثرهما: ضَمُّ أولهما وثانيهما.

والثانية: فتح أولهما مع ضمِّ ثانيهما.

قال الجوهري: سُبُّوح من صفات الله تعالى. قال ثَعْلَبٌ: كلُّ [م/ ٤٢] اسم على فعُّول فهو مفتوح الأول، إلَّا السُّبُّوح والقُدوس فإن الضَّمَّ فيهما أكثر، وكذلك الذُّرُّوح[٢].

وقال ابن فارس في «المجمل»: سُبُّوح: هو الله ﷻ، وكذلك قاله الزَّبِيديّ في «مختصر العَيْن» فحصل خلاف في أنه اسم لله تعالى، أو صفة من صفاته.

وتسمية هذا خلافًا يخرم[٣] على بعض أصحابنا المتكلِّمين من أن صفاته ﷻ لا يُقال هي الذات ولا غيرها، ويكون المراد بالسُّبُّوح والقُدُّوس: المُسَبَّحُ والمُقَدَّسُ، فكأنَّه قال: مُسَبَّحٌ مُقَدَّسٌ رَبُّ الملائكة والروح، ﷻ، والله تعالى أعلم.

والسُّبْحة: بضمِّ السين وإسكان الباء: خَرَزٌ منظومة يُسَبَّحُ بها معروفة، يعتادها أهل الخير، مأخوذة من التسبيح.

والمُسَبِّحَةُ بضمِّ الميم وفتح السين وكسر الباء المشدَّدة: الأُصْبع السَّبَّابة، وهي التي تلي الإبهام، وسميت بذلك؛ لأن المصلِّي يشير بها إلى التوحيد والتنزيه لله ﷻ عن الشريك.

قال أصحابنا: وتكون إشارته عند الهمزة من قوله: «إلَّا اللهُ» في قوله: «أشهدُ أن لا إله إلَّا اللهُ».

وأما صلاة التَّسْبيح المعروفة فسُمِّيت بذلك؛ لكثرة التسبيح فيها على خلاف العادة في غيرها، وقد جاء فيها حديث حسنٌ في كتاب الترمذي[٤] وغيره،

---

(١) المهذَّب (١/ ٢٥٨)، والحديث تقدَّم تخريجه في حرف الراء فصل (روح).

(٢) في (ع، ف): «الزروج» وهو تحريف. و(الذُّرُّوح): بوزن السُّبُّوح: دُوَيْبَّةٌ حَمْراءُ مُنقطة بسواد تطير، وهي من ذوات السموم (شرح صحيح مسلم للمصنِّف: ٤/ ٢٠٤).

(٣) في (ف، ع، م): «يحرم».

(٤) أخرجه الترمذي (٤٨٢)، وابن ماجه (١٣٨٦) وغيرهما من حديث أبي رافع، وهو حديث حسن =

وذكره[١] المَحَامِلي وصاحب «التتمَّة» وغيرُهما من أصحابنا، وهي سنَّة حسنةٌ، وقد أوضحتها أكمل إيضاح، وسأزيدها إيضاحًا في «شرح المهذَّب»[٢] مبسوطة، إن شاء الله تعالى.

ومعنى سُبُّوح قُدُّوس: المُبرَّأ من النقائص والشريك، وكلّ ما لا يليق بالإلـهية.

وقُدُّوس: المُطَهَّرُ من كلِّ ما لا يليق بالخالق.

قال الهروي: وقيل: القُدُّوس: المبارك[٣].

قال القاضي عِيَاضٌ: وقيل فيه: سُبُّوحًا قُدُّوسًا، أي: أُسَبِّحُ سُبُّوحًا، أو أذكر، أو أعظِّم، أو أعبد[٤].

والسِّبَاحة بكسر السين: العَوْمُ في الماء: يُقال: سَبَحَ يَسْبَح بفتح الباء فيهما، والله تعالى أعلم.

فصل سبط: يُقال: شَعْرٌ سَبِطٌ، بفتح[٥] الباء وكسرها[٦]، أي: مُسْتَرْسِلٌ.

وسَبِطَ الشعرُ، بكسر الباء يَسْبَطُ بفتحها سَبَطًا بالفتح أيضًا.

ورجل سَبْطُ الشَّعْرِ وسَبْط، بكسر الباء وإسكانها.

والساباط: سقيفة بين حائطين تحتها طريق أو نحوه، و الجمع: سَوَابيط[٧] وسابطات.

= أو صحيح لطرقه وشواهده، قال السُّبكي: «صلاة التسبيح من مهمات مسائل الدين، ولا تغترَّ بما فهم من النووي في الأذكار (رقم ٥٧٤ بتحقيقي) مِنْ رَدِّها، فإنه اقتصر على رواية الترمذي وابن ماجه، ورأى قولَ العُقَيلي: «ليس فيها حديث يثبت صحيح ولا حسن»، والظنُّ به لو استحضر ترجيح أبي داود لحديثها، وتصحيح ابن خُزيمة والحاكم لما قال ذلك، وانظر تحفة الذاكرين ص (٢١٥ ـ ٢١٨).

(١) في (ع، ف): «وذكرها». وانظر اللباب للمحاملي ص (١٤٥). (ل).

(٢) المجموع شرح المهذب (٤/ ٥٤- ٥٦). (ل).

(٣) الغريبين (٥/ ١٥١١). (ل).

(٤) إكمال المعلم (٢/ ٤٠٢).

(٥) في (ف، ع، م): «بكسر».

(٦) في (ف، ع، م): «وفتحها».

(٧) في (ع، ف): «سَوَابِط» والمثبت من (ح، م)، والصحاح وغيره.

وفي الحديث: أتى سُبَاطَة قوم [قبَالَ قائمًا][(١)]، هي[(٢)] بضمِّ السين وتخفيف الباء، وهي مُلْقَى الكُناسة والتراب[(٣)] ونحوهما، تكون بفناء الدار[(٤)].

وسُبَاط بضمِّ السين المهملة: اسم للشهر[(٥)] المعروف في شهور الرُّوم.

فصل سبع: قوله في «مختصر المزني»[(٦)]: ويَضْطَبعُ الطائِفُ حتى يكمل سَبْعَهُ، اختلفت نسخ «المختصر» فيه؛ ففي بعضها سَبْعهُ بالباء الموحدة قبل العين، أي: طَوفاته السَّبْع[(٧)]، وفي بعضها سَعْيه بمثناة من تحتُ بعد العين، وهي السعي بين الصفا والمروة، وينبني على هذا الخلافِ في لفظ اختلاف أصحابنا، في أنه يَضطبع في الركعتين بعد الطواف، أم لا؟

فمن قاله[(٨)] بالموحدة[(٩)]، قال: إذا فرغ الطواف أزال الاضْطباع، ثم صلَّى، ثم أعاد الاضطباع للسعي.

ومَن قاله بالمثناة، قال: يستديم الاضطباع في الطواف والصلاة والسعي [١٠٤/ب].

والصحيح عند الأصحاب هو الأول، وقد أوضحته في «الروضة»[(١٠)]، وأرجو إيضاحه في «المناسك»[(١١)].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢٤) ومسلم (٢٧٣) عن حذيفة. (ل).
(٢) كلمة: «هي» ليست في (ع، ف).
(٣) في (ح، م): «والثياب».
(٤) في (ح، م): «الدور».
(٥) في (ف، ع، م): «الشهر».
(٦) مختصر المزني ص (٦٧).
(٧) في (ع، ف): «السبعة».
(٨) في (ف، ع، م): «قال».
(٩) في (ع، ف): «بالباء».
(١٠) روضة الطالبين ص (٣٩٢).
(١١) المناسك ص (٢٠٧).

فصل سبغ: قولهم: إن اقتصر في الوضوء على مرَّة وأَسْبَغ أجزأه، وإن نقص عن المُدِّ والصَّاع، وأَسْبَغَ أجزأه.

معنى أَسْبَغَ: عَمَّمَ الأعضاءَ واستوعبها، ومنه: ثَوْبٌ سَابغ، ودِرْعٌ سَابغة.

فصل سبق: في الحديث: «لا سَبَقَ إِلّا في خُفٍّ، أو حَافِرٍ، أو نَصْلٍ»[1] قالَ الإِمام أبو سليمان الخَطابي فِي «مَعالم السنن»[2]: السَّبَقُ بفتح [السينُ و] الباء: ما يجعل للسابق[3] على سبقه من جُعْلٍ ونَوال، وأما السَّبْقِ بِسكونِ الباء فهو مصدر: سَبَقْتُ الرجلَ أَسْبِقُهُ سَبْقًا.

قالَ: والرواية الصحيحة في هذا الحديث «السَّبَق» مفتوحة الباء، يريد: إن العطاءَ والجُعْلَ لا يستحقُّ إِلّا في سباق الخيل والإبل، وما في معناهما من النِّضَالِ، وهو الرَّمْي.

وهكذا قال الشيخ تقي الدين بنُ الصلاح رحمه الله أن الرواية الصحيحة فيه فتح الباء[4].

وقوله في باب المسابقة من «المهذَّب»[5]: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال لعليٍّ رضي الله عنه: «يا عَليُّ، قَدْ جَعَلْتُ إليكَ هذِهِ السُّبْقَةَ بَيْنَ النَّاسِ»[6] هو بضمِّ السين وإسكان الباء، هكذا قيَّده جماعة من [م/ ٤٣] المصنِّفين في ألفاظ «المهذَّب».

وذكر بعض المصنِّفين منهم أنه رُوي بفتح السين[7]، وأنكره المحقِّقون، وقالوا: الصواب الضَّمّ، ومعناه: أمر المسابقة.

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٥٧٤)، والترمذي (١٧٠٠) والنسائي (٦/ ٢٢٦)، وابن ماجه (٢٨٧٨) وغيرهم من حديث أبي هريرة، وحسَّنه الترمذي والبغوي، وصحَّحه ابن حِبَّان (١٦٣٨) موارد، وهناك استوفينا تخريجه (خُفٍّ أو حافرٍ، أو نَصْلٍ): الخُفُّ: كِناية عن الإبل. والحافر: عن الخيل، والنصل: عن السهم، وذلك بتقدير حذف المضاف، وإقامة المُضاف إليه مقامه، أي: ذو خُفٍّ، وذو حافرٍ، وذو نَصْلٍ (جامع الأصول: ٥/ ٣٧).

(٢) معالم السنن (٢/ ٢٥٥).

(٣) في (ح، م): «للمتسابق».

(٤) شرح مشكل الوسيط (٤/ ٢٤٧). (ل).

(٥) المهذَّب (٣/ ٥٨٩).

(٦) في (ف، ع، م): «مسجد».

(٧) انظر النظم المستعذب (٢/ ٥٢). (ل).

قال الإمام الواحدي في تفسير أول سورة الحِجْر: سَبَقَ إذا كان واقعًا على شخص، فمعناه جازَ وخلف، كقولكَ: سَبَقَ زَيدٌ عَمْرًا، أي: جازَه وخلّفه وراءه.

ومعنى استأخر: قصر عنه ولم يبلغه.

وأما إذا كان واقعًا على زمان فهو بالعكس من هذا، كقولك: سَبَقَ فُلانٌ الحولَ، وسَبَقَ عامَ كذا، أي: مضى قبلَ مجيئهِ، ولم يبلغه، ومعنى استأخر عنه: جاوزه وخلَّفه وراءه.

فقوله تعالى: ﴿مَّا تَسۡبِقُ مِنۡ أُمَّةٍ أَجَلَهَا﴾ أي: لا تقصر عنه فتهلك قبل بلوغ الأجل ﴿وَمَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ﴾ [الحِجْر: ٥]، أي: يتجاوزونه ويتأخَّر الأجل عنهم(١).

فصل سجد: قال الأزهري: السجود أصله التّطامن وَالميل(٢).

وقال الواحدي: أصله في اللغة: الخضوعُ والتذلُّل(٣).

قال: وسجود كلّ شيء في القرآن: طاعته لما سُخِّرَ له. هذا أصله في اللغة، ثم قيل لكلِّ من وضع جبهته على الأرض: سجد؛ لأنه غاية الخضوع(٣).

فصل سحر: قولها(٤): بينَ سَحْرِي ونَحْرِي. السَّحْر بفتح السين وضمِّها لغتان، وإسكان الحاء المهملتين، وهو الرئة وما يتعلَّق بها.

قال القاضي عِيَاضٌ: وقيل: إنما هو شَجْرِي بالشين المعجمة والجيم، أي: ضَمَّتهُ إلى نَحْرِها مُشَبِّكَة يديها عليه، والصَّواب المعروف: هو الأوَّلُ(٥).

---

(١) التفسير البسيط (١٢/ ٥٤٢). (ل).

(٢) الزاهر (٦٨). (ل).

(٣) التفسير البسيط (٢/ ٣٦٢). (ل).

(٤) أي عائشة رضي الله عنها والحديث أخرجه البخاري (١٣٨٩)، ومسلم (٢٤٤٣) من حديثها قالت: «إنْ كانَ رسولُ الله ﷺ لَيَتَفَقَّدُ يقول: أين أنا اليومَ؟ أين أنا غدًا؟ استَبطاءً ليوم عائشة. قالت: فلما كان يومي قبضه الله بين سَحْرِي ونحْرِي»، واللفظ لمسلم.

(٥) إكمال المعلم (٧/ ٤٥١). (ل).

فصل سحل: قوله في «المهذَّب»[١] في باب الكفن: كُفِّنَ النَّبيُّ ﷺ في ثلاثة[٢] أثوابٍ [بِيْضٍ] سَُحُوليَّة[٣].

هو بضمِّ الحاء المهملة، ورُوي بفتح السين وضمها، والفتح قَوْلُ الأكثرين، وروايتهم.

قال الأزهري في تفسير هذا الحديث: سَحُول، بفتح السين: مدينة في ناحية اليمن، تحمل منها ثياب[٤]، فيُقال لها: السَّحُوليَّة.

قال: وأما السُّحُوليَّة بضمِّ السين، فهي الثياب البيض[٥].

قال غير الأزهري: السَّحوليَّة بالفتح نسبة إلى سَحُول: قريةٍ باليمن، وبالضَّمِّ: ثيابُ القُطن.

وقيل بالضَّمِّ: ثيابٌ نَقِيَّةٌ من القطن خاصةً.

وفي رواية مسلم[٦]: ثلاثة أثوابٍ سُحُولٍ[٧] بضمِّ السين. قالوا: [هو] جمع: سَحْلٍ، وهو ثوب القطن.

فصل سدد: قوله [١٠٥/أ] في «المهذَّب»[٨] في باب طهارة البدن والثوب: وإن حَمَلَ ـ يعني: المُصَلِّي ـ قارورةً فيها نجاسةٌ، وقد سَدَّ رأسها، ففيه وَجْهان. قوله: سَدّ، هو بالسين المهملة.

قال صاحب «البيان»[٩]: لم يذكر الشيخ أبو إسحاق بأي شيء سدَّ رأسها،

---

(١) المهذَّب (١/ ٤٢٥).
(٢) في (ع، ف): «ثلاث»، والمثبت من (ح، م)، والمهذَّب (١/ ٤٢٥).
(٣) أخرجه البخاري (١٢٦٤) وأطرافه، ومسلم (٩٤١)، من حديث عائشة، وما بين حاصرتين منهما، ومن المهذَّب (١/ ٤٢٥).
(٤) في (ف، ع، م): «الثياب».
(٥) الزاهر (٩٠). (ل).
(٦) صحيح مسلم رقم (٩٤١/ ٤٦).
(٧) في (ف، ع، م): «سُحُوليَّة»، والمثبت من (ح)، وصحيح مسلم (٩٤١/ ٤٦).
(٨) المهذَّب (١/ ٢١٢).
(٩) البيان (٢/ ١٠٤ ـ ١٠٥).

وسائر أصحابنا قالوا: إِذَا سَدَّ رأسها بالصُّفْرِ والرَّصَاصِ وما أشبههما، والتحم بالقارورة؛ ففيه وجهان، وأما إذا سدَّ رأسها بِخرقة أو شمع[(١)] وما أشبههما فلا تصحُّ صلاتُهُ وجهًا واحدًا.

قال: وإطلاقُ الشيخِ يُحْمَلُ على الصُّفْرِ والرَّصاص، وما أشبَهُهما.

فصل سدر: في حديث المُحْرِم: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ» وهو حديث[(٢)] صحيح مخرَّج في صحيحي البخاري ومسلم[(٣)].

السِّدْرُ: معروفٌ، وهو من شجر النَّبِق، ويطلق السِّدْرُ على الغاسول المعروفِ، وعلى الشجرةِ، وواحدة الشجر: سِدْرَةٌ، وتجمع [على] سِدْرات وسِدَرات، وسِدِرَات، وسِدَر، أربع لغات[(٤)] الأولى: كسر السين وإسكان الدال.

والثانية: كسر السين وفتح الدال.

والثالثة: كسرهما.

والرابعة: كسر السين وفتح الدال من غير ألف بعدها[(٥)]، وكذلك تُجمع كِسْرَة وما أشبَهَها[(٦)].

فصل سرر: قال الله ﷻ: ﴿لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوْلًا مَّعْرُوفًاۚ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

قال صاحب «المهذَّب»[(٧)]: وفَسَّرَ الشافعي ﷺ السِّرّ هنا[(٨)] بالجِماع؛ لأنه

(١) في (م): «بخرقة أو شمعة»، وفي (ع، ف): «بشمعة أو خرقة».
(٢) في (ع، ف): «في الحديث المُحْرِم يغسل بماء وسدر وفيه حديث...».
(٣) أخرج البخاري (١٢٦٥)، ومسلم (١٢٠٦)، من حديث ابن عباسٍ قال: بينما رجل واقفٌ بعرفة إذْ وقع عن راحلته فوقَصَتْهُ ـ أو قال: فأَوْقَصَتْهُ ـ قال النَّبيُّ ﷺ: اغسلوه بماءٍ وسِدْرٍ...» واللفظ للبخاري.
(٤) قوله: «أربع لغات» ليس في (ع، ف).
(٥) في (ع، ف): «بعدهما».
(٦) قوله: «وما أشبهها» ليس في (ع، ف)، وجاء في (م): «أشبههما» بدل «أشبهها».
(٧) المهذَّب (٤/ ١٦٣).
(٨) كلمة: «هنا» ليست في (ف، ع، م).

يُفعل سِرًّا، وقد اختلف المفسِّرون وغيرُهم فِي هذا، فنُقلَ عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره، أنه الجِماع، كما قاله[١] الشافعي رضي الله عنه.

وذهب جماعات إلى أن المراد بالسِّرِّ الزنا. حكاه الواحدي عن الحسن، وقتادَة، والضحاك، والرَّبيع، وهو رواية عَطِيَّةَ، عن ابن عباس، قالوا: وكان الرجل يدخل على المريبةِ[٢]، وهو يُعَرِّضُ بالنكاح[٣]، فيقولُ لها: دعيني، فإذا وفيت عِدَّتُك، أظْهَرْتُ نِكَاحَكِ، فنهى اللهُ سبحانه وتعالى عن ذلك.

وقال الشعبي والسُّدِّي: لا يأخذ عليها ميثاقًا أن لا تنكح غيرَهُ.

وجمع الواحدي الأقوال، ثم قال: فحصل في «السِّرِّ» أربعةُ أقوال: النِّكاحُ، والجِمَاعُ، وَالزِّنا، والسِّرُّ الذي تخفيه وتكتمه [عن] غيرك.

قال: وقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗاۚ﴾ [البقرة: ٢٣٥] يعني به: التَّعْرِيض بالخطبة، وتقديره: قولًا معروفًا في هذا الموضع؛ لأن التعريض مأذون فيه معروف [م/ ٤٤]، والتصريح مزجور عنه، فهو منكر غير معروف.

قال: ويجوز أن يكون المعنى قولًا معروفًا منه الفَحْوَى دونَ التصريح[٤].

والسَّرير: معروف، وهو مشترك بين سَريرِ المولود، وبينَ[٥] سَريرِ الميِّتِ وهوَ نَعْشُهُ[٦]، وسَرِيْر المَلِكِ، وجَمعُه: أَسِرَّة وسُرُرٌ، بضمِّ السين والراء، كما قال الله تعالى: ﴿عَلَىٰ سُرُرٖ﴾ [الحِجْر: ٤٧] هذه [هي] اللغة الفصيحة المشهورة، ويجوز فتح الراء الأولى عند المحقِّقين من النحويِّين وأهل اللغة.

قال الجوهري في «صحاحه»: جمع السرير: سُرُرٌ، إلَّا أن بعضهم يستثقل اجتماع الضمَّتين مع التصغير[٧]، فيردّ الأولى منهما إلى الفتح لخفَّته فيقول: سُرَرٌ،

---

(١) في (ع، ف): «قال».
(٢) في (ع، ف): «المدينة».
(٣) في تفسير الخازن (١/ ١٦٦) زيادة: «ومراده الزنا».
(٤) التفسير البسيط (٤/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥).
(٥) كلمة «بين» ليست في (ع، ف).
(٦) في (ع، ف): «نفسه»، وهو تحريف.
(٧) هكذا باتفاق النسخ، والذي في الصحاح واللسان والتاج: «مع التضعيف». (ل).

وكذلك ما أشبهه، كذَليل وذُلَل، ونحوه، هذا كلام الجوهري.

وقد ذكر الفَتْحَ شيخُنا جمالُ الدين بنُ مالكٍ ﵀ في كتابهِ «المثلَّث» قال: ولكنَّ الضمَّ أشهرُ وأَقْيَسُ(١).

وأنشد في «المهذَّب»(٢) في باب الإيلاء [الطويل]:

لَـزُعْـزِعَ مِـنْ هـذا الـسَّـرِيْـرِ جَـوَانِـبُـهْ

المراد بالسرير هنا: نَفْسُ المَرأةِ التي أنشدت الشعر؛ شَبَّهت نفسها بالسَّرير من حيثُ إنها فِرَاشٌ للرجل مركوب، كسرير [١٠٥/ب] الخشب الذي يُجلَس عليه.

وقال الواحدي في تفسير سورة الحِجْر: قال أبو عُبيدة(٣): يُقال في جمع السَّرير: سُرُرٌ؛ بضمِّ الراء، وسُرَر بفتحها، وكلّ فعيل من المضاعف يجمع على فُعُل وفُعَل بالضَّمِّ والفتح.

وقال المُفَضَّل: بعض تميمٍ وكلبٌ يفتحون؛ لأنهم يستثقلون ضمَّتين متواليتين في حرفين من جنس واحدٍ، قال: وقال بعض أهل المعاني: السَّرير: مجلس رفيع مُوَطّأ للسُّرور، وهو مأخوذ منه؛ لأنه مجلس سُرور(٤).

وقال الإمام أبو عليّ عُمر بن محمد بن عمر الشَّلَوْبِيني(٥) في كتابه «شرح

---

(١) إكمال الإعلام (٢/ ٣٠٢). (ل).

(٢) المهذَّب (٤/ ٣٩٠ ـ ٣٩١).

(٣) في (ع، ف): «أبو عُبيد».

(٤) التفسير البسيط (١٢/ ٦١١).

(٥) في (ح، م): «الشَّلَوْباني». (الشَّلَوْبِيْني): بفتح الشين المثلثة واللام، وسكون الواو، وكسر الباء الموحدة، وسكون الياء المثناة من تحتها، وبعدها نون، هذه النسبة إلى الشَّلَوْبين، وهو بلغة الأندلس الأبيض الأشقر (وفيات الأعيان: ٣/ ٤٥٢).
وجاء في حاشيته: قال ابن عبد الملك، وسأله أبو محمد الحرار عن هذه النسبة: أهي إلى شلوبين الذي بلسان روم الأندلس الأشقر الأزرق، أم إلى شلوبانية، بلدٍ بساحل غرناطة؟ فقال: كان أبي أشقر أزرق. . . ، وانظر ترجمة الشَّلَوْبيني في السير (٢٣/ ٢٠٧)، والأعلام (٥/ ٦٢)، وفي حاشيتيهما عدد من مصادر ترجمته.

الجزولية» عند قول صاحب «الجزولية»[١]: وإنما فتحوا عين فُعَل في مضاعفه، والأَعْرَفُ الضَّمُّ.

قال الشَّلَوْبِيني: مثاله: سُرُرٌ وسُرَرٌ جمع سَرِيْر، وجُدُد وجُدَد، جَمْعُ جَدِيد. وهذا قياس في النحو مطَّرد عند النحويِّين، وذلك يَرُدُّ قولَ يعقوبَ وغيرِهِ في قولهم: ثياب جُدُدٌ، ولا تقول: جُدَدٌ، إنَما الجُدَدُ: الطرائق، فإنَّ الضَّمَّ[٢] في جُدَد جمع جَدِيد جائز على ماذكرناه، ولم يعرفه يعقوب[٣].

وقال أبو عُمر الزاهد في «شرح الفصيح» في أوائل باب المضموم أوله: سمعت المبرّدَ يقول: ثياب جُدُد، وثياب جُدَد، وسرير [وسُرُرٌ] وسُرَر [لغتان] فصيحتان.

وقولهم: تَسَرَّى بجارية، قال الأزهري: تَسَرَّى بمعنى تَسَرَّرَ، لكن كثرت الراءات؛ فقلبت إحداهُنَّ ياءً كما قالوا: تَظَّنَيْتُ من الظَّنِّ، وأصله تظنَّنتُ[٤].

وقال البيهقي في كتابه «ردّ الانتقاد على لفظ[٥] الشافعي»[٦]: قال أبو العلاء بن كوشاذ[٧]: يُقال تَسَرَّى الجارِية، وتسرَّرها، واستَسَرَّها.

فصل سرف: قال الأزهري وغيرُه: السَّرَفُ: مُجاوزة الحدِّ المعروف لمثله[٨].

فصل سرق: قال الجوهري: سَرَقَ منه مالًا، يَسْرِقُ سَرَقًا، بالتحريك، يعني: بفتح الراء.

---

(١) الجزولية: رسالة في النحو لأبي موسى: عيسى بن عبد العزيز الجُزُولي المتوفى سنة (٦٠٧هـ). قال ابن خَلّكان في وفيات الأعيان (٣/ ٤٩٠): «الجُزُولي: بضمِّ الجيم والزاي وسكون الواو وبعدها لامٌ، هذه النسبة إلى جُزُولة، ويُقال لها أيضًا: كزولة ـ بالكاف ـ وهي بطن من البربر». ويرى محمد بن شنب في دائرة المعارف الإسلامية (٦: ٤٤٩ ـ ٤٥٠) أن «الجَزُولي» بفتح الجيم لا بضمها كما يقول ابن خَلِّكان (الأعلام: ٥/ ١٠٤).

(٢) هكذا في الأصول الخطية، والذي شرح المقدمة الجزولية الكبير (٣/ ١١٢٩ – ١١٣٠)الفتح . وهو الأولى بالسياق والله أعلم. (ل).

(٣) في (ح، م): «الشَّلَوباني».

(٤) الزاهر (٢٠٣). (ل).

(٥) في (ع، ف): «ألفاظ».

(٦) ردُّ الانتقاد ص (١٠٦).

(٧) في (ع، ف): «كموشاد»، وهو خطأ.

(٨) الزاهر (٩٢). (ل).

قال: والاسم: السَّرِقُ والسَّرِقة بكسر الراء فيهما.

قال: وربما قالوا سَرَقَهُ مالًا وَسَرَّقَهُ، نسبه إلى السرقة.

قوله في «المهذَّب»(١) في باب السَّلَم بعد أن ذكر [سؤال](٢) ابن عُمَرَ رضي الله عنهما في السَّلَم في السَّرَقِ. وَالسَّرَقُ: الحريرُ.

فالسَّرَقُ بفتح السين والراء المهملتين، ولكن قال الجوهري: هو شُقَقُ الحرير، ثم قال: قال أبو عبيد: إلَّا أنها البيضُ منها، الواحدة منها: سَرَقة.

قال: وأصلها بالفارسية: سَرَه، أي: جيِّد، فعرَّبوه، كما عُرِّبَ بَرَقٌ لِلحَملِ، ويَلْمَق(٣) للقَبَاءِ، وإِسْتَبرَقٌ للغليظ من الديباج، [والله تعالى أعلم].

فصل سرل: قال الأزهري: أمَّا سرل فليس بعربي صحيح، والسَّراويل أعجميَّة أُعربت.

وجاء السراويل على لفظ الجماعة، وهي واحدة، وقد سمعتُ غير واحد من الأعراب يقول: سِرْوال، وإذا قالوا: سَرَاويل، أَنَّثوا.

وفي حديث [رُوِي عن](٤) أبي هريرة رضي الله عنه أنه كره السَّراويلَ المُخَرْفَجَة(٥): يعني: الواسعة الطويلة.

قال: وقال الليث: السَّراويلُ أعجميَّةٌ أُعْرِبت وأُنِّثت، والجمع: سراويلات.

قال: وسَرْوَلْتُهُ، أي: ألبستهُ السَّراويل. هذا ما ذكره الأزهري.

وقال صاحِبُ «المحكم»: السَّرَاوِيل: فارسيٌّ معرَّبٌ، يُذكَّر ويُؤنَّث، ولم يعرف الأصمعي فيها إلَّا التأنيث، والجمع: سَرَاويلات.

---

(١) المهذَّب (٣/ ١٦٤).

(٢) ما بين حاصرتين من عندي.

(٣) في (ع، ف): «يلحق»، وهو تحريف.

(٤) ما بين حاصرتين زيادة من تهذيب الأزهري.

(٥) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٦/ ٣٤)، وأورده الزمخشري في الفائق (١/ ٣١٥)، وأبو عبيد في غريب الحديث (٤/ ١٩٦)، والجوهري في الصحاح (١/ ٣١٠)، وابن الأثير في النهاية (خرفج).

قال سيبويه: ولا يُكَسَّر؛ لأنه لو كُسِّرَ لم يرجع [إلَّا][(١)] إلى لفظ الواحد فتُرِك.

وقد قيل: سَرَاويل جمع [١٠٦/أ] واحِدُهُ: سِرْوَالة.

وسَرْوَلَهُ فَتَسَروَلَ: ألبسه إيَّاها فلبسها.

والسَّراوين: السَّراويل. زعم يعقوب أن النون فيها بدل من اللام.

وقال الجوهري: السراويل معروف يذكَّر [م/٤٥] ويؤنَّث، والجمع: السَّرَاويلات.

قال سيبويه: سَراويل واحدة، وهي أعجميَّة أُعربت فأشبهت من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فهي مصروفة في النكرة[(٢)].

ومن النحويِّين مَن لا يصرفه في النكرة، ويزعم أنه جمع سِرْوَال وسِرْوالة، والعمل على القول الأول، والثاني: أقوى.

وقال أبو حاتم السجستاني في كتابه «المذكَّر والمؤنَّث»: السَّراويل مؤنَّثة، لا يُذَكِّرُها أحد[(٣)] علمناه.

قال: وبعض العرب يظنُّ السراويل جماعة. قال: وسمعتُ من الأعراب من يقول: الشِّرْوَال[(٤)] بالشين، يعني بالشين[(٥)] المعجمة.

فصل سطل: السَّطْل بفتح السين، وإسكان الطاء. قال الجوهري[(٦)]: ويُقال أيضًا: السَّيْطل[(٧)].

قال الزَّبيدي: جمع السَّطْل: سُطُول.

قال: وهو طُسَيْسَةٌ صغيرة على هيئة التَّوْرِ له عُرْوَةٌ.

---

(١) زيادة من لسان العرب، وتاج العروس (سرول).

(٢) انظر الكتاب لسيبويه (٣/ ٢٢٩).

(٣) في (ع، ف): «مَنْ».

(٤) في (ع، ف): «الشراويل». وانظر المذكر والمؤنث ص (١٩٧). (ل). قلت: ولا زال إلى الآن أهلُ مدينتي ـ داريًّا ـ يلفظونها بالشين المعجمة.

(٥) كلمة: «بالشين» ليست في (ع، ف).

(٦) قوله: «قاله الجوهري» ساقط من (ع، ف).

(٧) في (ع، ف): «السطيل»، والمثبت من (ح، م)، واللسان وغيره.

فصل سعد: قال أهل اللغة: السَّعْدُ: اليُمْنُ.

فصل سعل: قال الأزهري في باب العين والهاء والكاف: الهُكَاعُ: السُّعالُ، يعني بضمِّ الهاء.

فصل سعن: قوله في «المهذَّب»[(١)] في باب عقد الذِّمَّة في كتاب النصارى في الصلح: ولا نُخرجُ سَعَانِينًا ولا باعُوثًا[(٢)].

هو بسين مفتوحة ثم عين مهملتين وبالنون، وهو عيد معروف لهم، وهو منصوب بإسقاط الحرف، أي: لا نخرج في السَّعانين.

وقال أبو السعادات بن الأثير في كتاب[(٣)] «النهاية في غريب الحديث»[(٤)]: هو عيد لهم قبل عيدهم الكبير بأسبوع.

قال: وهو سُرْياني مُعَرَّب.

قال: وقيل: هو جَمْعٌ، واحِدُهُ: سُعْنُون.

وهذا[(٥)] الذي ذكرته من أنه بالسين المهملة لا خلاف فيه، وممَّن قيَّده كذلك ونصَّ عليه من العلماء أبو السعادات بنُ الأثير وغيرُه.

وتقوله العوامّ وأشبَاهُهم من المتفقِّهين بالشين المعجمة[(٦)] وذلك خطأ ظاهِرٌ.

فصل سعي: قوله في «مختصر المزني»: ويضطبع حتى يكمل سَعْيَهُ[(٧)]، كذا وقع في بعض النسخ، وفي بعضها سَبْعة، بموحدة قَبْلَ العَين، وتقدَّم بيانه في حرف السين والموحَّدة[(٨)].

---

(١) المهذَّب (٥/ ٣٣١).

(٢) في المهذَّب (٥/ ٣٣١): «ولا نخرج سعانِيننا ولا باعُوثنا». (الباعوثُ): استسقاء النصارى، يخرجون بصلبانهم إلى الصحراء يستسقون، وهو اسم سُرْياني، وقيل: هو بالغين المعجمة والتاء فوقها نقطتان.

(٣) في (ف، ع، م): «كتابه».

(٤) النهاية (٢/ ٣٦٩).

(٥) في (ع، ف): «وهو».

(٦) وردت في طبعة المهذَّب (٥/ ٣٣١)، دار القلم: بالشين المعجمة.

(٧) مختصر المزني ص (١٦٤). (ل).

(٨) في فصل «سبع».

فصل سَفْتَج: قوله في باب القرض: اقترض على أنه يكتبُ له سُفْتَجة[١]؛ هي[٢] بفتح السين[٣] المهملة[٤] والتاء وإسكان الفاء بينهما وبالجيم، وهي[٥] كتاب يكتبه المستقرض للمقرض إلى نائبه ببلد آخر يعطيه ما أقرضه، وهي لفظة أعجميَّة.

فصل سفر: قوله في «الوسيط»[٦] و«الوجيز» و«الروضة» في مواضع: إنْ صَرَّحَ الوكيلُ بالسِّفارة، وهي بكسر السين، وهي النيابة.

قال الرافعي في آخر الباب الرابع من كتاب الخُلع: أصل السِّفارة الإصلاح، يُقال: سَفَرْتُ بين القوم، أي: أصلحتُ، ثم سُمِّي الرسولُ سفيرًا؛ لأنه يسعى في الإصلاح، ويُبعث له غالبًا[٧].

فصل سفل: قال الإمام أبو منصور الأزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال الليث: الأَسْفَلُ نقيضُ الأعلى، والسُّفلى نقيضُ العُليا، والسُّفْلُ نقيض العُلْو في التسفُّل والتعلِّي. والسافلة: نقيضُ العَالِية في النَّهَر والرُّمْح ونحوه.

والسافلُ: نقيضُ العالي.

والسِّفْلَةُ: نقيضُ العِلْية.

والسَّفالُ: نقيض العَلاء. يُقال: أمرهم في سَفَال وفي علاء.

والسُّفول مصدر، وهو نقيض العُلو.

والسُّفْلُ نقيض العُلْوِ في البِناءِ. هذا ما ذكره الأزهري.

وقال صاحب «المحكم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ: السُّفْل والسِّفْل، يعني: بضمِّ السين [١٠٦/ب] وكسرها، والسِّفْلة ـ يعني بالكسر ـ نقيض العلو.

والأسْفَلُ: نقيضُ الأعلى. يكون اسمًا، وظرفًا.

---

(١) انظر المهذَّب (٣/ ١٨٧)، المعجم الاقتصادي الإسلامي ص (٢٢١ ـ ٢٢٢).

(٢) في (ح): «هو».

(٣) في (ع، ف): «بالسين» بدل «بفتح السين».

(٤) كلمة: «المهملة» ليست في (م، ح).

(٥) في (ع، ف): «وهو».

(٦) الوسيط (٣/ ١٩٩، ٧/ ٤٤، ٤٩)، والوجيز (٢/ ٥٤)، ولم أجدها في الروضة.

(٧) العزيز (٨/ ٤٦٣).

وقد سَفَلَ وسَفُل ـ يعني: بفتح الفاء وضمّها ـ يَسْفُل فيهما، يعني بضمِّ الفاء، سَفَالًا وسُفُولًا، وتَسفَّل.

وسَفِلَةُ الناس وسِفْلَتُهم: أَسَافِلهُمْ وغَوْغَاؤهم، وقيل: سُفَالةُ كُلِّ شيءٍ وعُلاوته: أسْفله وأعْلاه.

فصل سقمن: السَّقَمُونيا [١]، بفتح السين والقاف وضمِّ الميم وكسر النون مقصورة. وهي من العقاقير التي تقتل، ويصحُّ بيعها؛ لأنه ينتفع بقليلها، وقد ذكرتها في «الروضة»[٢] في أول كتاب البيع.

فصل سكر: السُّكَّرُ معروف. والسُّكَّرُ المذكور في باب زكاة الثمار من «المهذَّب»[٣] هو نوع من النخل، وهو بضمِّ السين وتشديد الكاف، مثل السُّكَّرِ المعروف، وتفسيره مذكور في باب الهاء في فصل هلث[٤] لمصلحة اقتضته.

واعلم أن المذهب الصحيح الذي جزم به أصحابُنا وغيرُهم في الأصول: أن السَّكْرانَ ليس مكلفًا.

وقال الشيخ أبو محمد الجُويني في باب الأذان من كتابه «الفروق»، والقاضي حُسين في «فتاويه» فيه، وصاحب «التهذيب»[٥] فيه: هو مُكَلَّفٌ، واحتجَّ بقول الله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] وأجاب الغزالي في «المُستصفى»[٦] عن الآية.

فصل سكن: [م/ ٤٦] السكين معروف. قال أبو جعفر النَّحَّاس في كتابة «صِناعَةُ الكُتاب»[٧]: حُكيَ عن الأصمعي أن السِّكِّينَ مُذكَّر[٨]، وزعم الفَرّاء أنه يذكَّر ويؤنَّث.

---

(١) نبات يُستخرج من جذوره راتينج مُسْهِل (الوسيط).

(٢) روضة الطالبين ص (٥٠٥).

(٣) المهذَّب (١/ ٥١٢).

(٤) في (ع، ف): «هلب»، وهو تصحيف.

(٥) الجمع والفرق (١/ ٣١٢) ولم أجد نحو هذا في المطبوع من التهذيب (٢/ ٥٢). (ل).

(٦) المستصفى ص (٦٨). (ل).

(٧) في (ع، ف): «صناعة الكاتب».

(٨) في (ف، ع، م): «تذكر».

وحكى الكسائي سكينَة.

وحكى ابن السِّكِّيت سِكِّين حَدِيْدٌ، وحُدَّاد.

زاد غيره: حُدَاد بالتخفيف والجمع: حِدَادِ يعني: بكسر الحاء.

وسكين مُحدَّدٌ ومُحَدَّدَةٌ ومُحَدود ومُحَدَّة؛ لأنك تقول: أَحْدَدْتُ السكين وحَدَدْتُهُ.

ويُقال: سَكِّين مَجْلُوّ ومَجْليّ، واشتقاق السِّكِّين من سَكَنَ، أي: هَدَأَ وماتَ، أي: السُّكُونُ بها.

قال النَّحَّاس: قال أبو إسحاق: واشتقاق المُدْيَة من المَدَى؛ لأن بها مَدَى الأجل.

قال ابن الأعرابي: يُقال للسكين: مُدْيَة ومَدْية ومِدْية. ثلاث لغات.

والنِّصَاب: أصل الشيء وأنصبْتُ السكينَ: جعلت له نِصَابًا.

وأقبضْتُها وأقرَبتُها: جعلت لها مقْبضًا وقِرَابًا.

وقَرَبْتُها: أَدْخَلْتَها في القِراب، وكذا غَلفْتُها وأَغْلَفْتُها.

والشَّفْرة: الجانِبُ الذي يقطع من السِّكين، والذي لا يقطع به يُقال له: كَلٌّ. حكاه أبو زيد.

والحديدة الذاهبة في النِّصاب: سِيْلان.

وحَدُّ رأس السِّكّين: الذُّبَاب، والذي يليه: الظُّبَة، وصابَيْتُ السكينَ: غمدتُهُ مقلوبًا. هذا آخر كلام النَّحَّاس(١).

فصل سلب: في الحديث: «**لا تُغَالوا في الكَفَنِ؛ فإنه يُسْلَبُ سَلْبًا سَرِيْعًا**»(٢) فسّر تفسيرين: أحدهما: يَبْلى عاجِلًا، فلا فائدة في المغالاة به.

والثاني: أن النَّبَّاش يَقْصِدُهُ إذا كان غاليًا نفيسًا، فيَسْلُبهُ، والسَّلْبُ: اجتذاب الثوب عن الملابس.

فصل سلم: السلام: اسم من أسماء الله تعالى، واختلف العلماء في معناه؛

---

(١) عمدة الكتاب (١٢٣). (ل).

(٢) أخرجه أبو داود (٣١٥٤) من حديث سيدنا علي رضي الله عنه مرفوعًا. (ل).

فذكر إمام الحَرمَيْنِ في كتابه «الإرشاد» فيه ثلاثة أقوال: أحدها: معناه: ذو السلامة من كلِّ آفة ونقيصة، فيكون من أسماء التنزيه.

والثاني: معناه: مالك تسليم العباد من المهالك، فيرجِع إلى القُدْرة.

والثالث: معناه: ذو السلام على المؤمنين في الجِنَانِ، فيرجع إلى الكلام القديم والقول الأزَلِي. هذا كلام إمام الحرمين.

وقال غيره: معناه: الذي سَلِمَ خَلْقُهُ من ظُلْمِهِ.

وقيل: معناه مُسَلِّمُ المؤمنين(١) من العذاب.

وقيل: المُسَلِّمُ على المُصْطَفَيْنِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ [النمل: ٥٩] أي: ذو السَّلام.

وأما السَّلام من الصلاة، وقوله في التشهُّد: «السلامُ عليك أيها النَّبيُّ [١٠٧/أ] ورحمة الله وبركاته»، وسلام الإنسان على الآخَرِ، فهو بمعنى السلامة، أي: لكم السلامُ والسلامة.

وذكر الأزهري فيه قولين: أحدهما: معناه اسم السَّلام ـ وهو الله ﷻ ـ عليك.

والثاني: سَلَّمَ اللهُ عليك تسليمًا وسلامًا، ومن سَلَّم الله تعالى عليه سَلِمَ مِنَ الآفاتِ(٢).

وقيل: معناه: السلام عليكم، أي: الله معكم، «على» بمعنى «مع».

قال الهَرَوِيُّ: ويُقال: نحن مسالمون لكم(٣).

قال أبو جعفر النَّحَّاس: قولهم(٤): سلامٌ عليكم، هو بالرفع. قال: ويجوز بالنصب(٥) إلَّا أن الاختيارَ الرفع.

قال: وقد قال النحويُّون: ما كان مشتقًّا من فعل، فالاختيار فيه النصب، نحو

---

(١) في (ع، ف): «المسلمين».
(٢) الزاهر (٦٤). (ل).
(٣) الغريبين (٣/ ٩٢٢). (ل).
(٤) في (ح): «قوله».
(٥) في (ح): «النصبُ».

قولك: سُقيًا لزيد، وويلٌ له؛ لأن وَيْلًا لا فعل له، ويجوز في أحدهما ما جاز في الآخر، إلّا أنَّ الاختيارَ ما قدَّمناه.

قال: وكان يجب على هذا أن ينصب سلام؛ لأن منه فعلًا، ولكن اختير الرفع؛ لأنه أعمّ، وليس يراد أفعل فعلًا، فيكون المعنى: تحيَّة عليك.

قال النَّحّاس في موضع آخر: إنما قالوا: «سلام عليكَ» في أول الكِتاب؛ لأنه لما ابتدئ به ولم يتقدَّمه ما يكون به معرفة وجب أنْ يكون نكرةً.

وقالوا في الآخر: السلام عليكَ؛ لأنه إشارة إلى الأول.

وقدّموا السلامَ على الرحمة؛ لأن السلام اسم الله ﷻ[(١)].

قوله: استلم الحجر الأسود. قال الهروي: قال الأزهري: استلام الحجر افتعال من السَّلام، وهو التحيَّة، كما يُقال: اقترأتُ السلامَ، ولذلك أهلُ اليمن يسمّون الرُّكْنَ الأسود: المُحَيَّا، معناه: أن النَّاسَ يُحَيُّونه[(٢)].

وقال القُتَبِيُّ[(٣)]: هو افتعال من السِّلام، وهي الحِجارة، واحدتها: سَلِمَة، تقول: استلمتُ الحَجَر: إذا لَمَسْتَهُ، كما تقول: اكْتَحَلْتُ من الكُحْل، هذا ما ذكره الهروي. وقال الجوهري: استلم الحجر إما بالقُبلة، أو باليد، ولا يهمز؛ لأنه مأخوذ من السَّلامِ، وهو الحَجَر، وبعضهم يهمزه.

وقال صاحب «المحكم»: استلم الحَجَر واستلأَمه: قَبَّله أو اعتنقه، وليس أصله الهمز.

قال الواحدي[(٤)] في تفسير سورة هود في قوله ﷻ: ﴿قَالُوا۟ سَلَـٰمًا قَالَ سَلَـٰمٌ﴾ [هود: ٦٩] قال: قال أبو عليّ الفارسي: أكثر ما يستعمل سلام [م/٤٧] بغير ألف

---

(١) عمدة الكتاب (٢٣٦، ٢٤٣). (ل).

(٢) الغريبين (٣/ ٩٢٤)، وانظر تهذيب اللغة (١٢/ ٣١٢).

(٣) في (ع، ف): «العُتْبي» وهو تحريف، (القُتَبي): هو عبد الله بن مسلم الدِّيْنَوَري، انظر ترجمته في السير (١٣/ ٢٩٦)، وفي حاشيته مصادرها. وانظر غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٢٢١).

(٤) التفسير البسيط (١١/ ٤٦٧).

ولام، وذلك أنه في مَعْنَى[1] الدعاء، فهو مثل قولهم: خير بين يديك، لما كان في معنى المنصوب استجيز[2] فيه الابتداء بالنكرة.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيۡكَۖ سَأَسۡتَغۡفِرُ لَكَ رَبِّيٓۖ﴾ [مريم: ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم﴾ [الرعد: ٢٣ ـ ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٖ فِي ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ٧٩]، ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الصافات: ١٢٠]، وغير ذلك، وجاء بالألف واللام في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلۡهُدَىٰٓ﴾ [طه: ٤٩]

قال: وقال الأخفش: [و] مَن العرب من يقول: سلام عليكم، ومنهم من يقول: السلام عليكم، فالذين ألحقوا الألف واللام حملوه على المعهود، والذين لم يلحقوه حملوه على غير المعهود، وزعم أن فيهم مَن يقول: سلامُ عليكم، فلا ينوّن، وحمل ذلك على وجهين: **أحدهما** أنه حذف الزيادة من الكلمة كما تحذف من الأصل في نحو: لم يَكُ.

والآخر: أنه لما كثر استعمال هذه الكلمة وفيها الألف واللام حُذِفا؛ لكثرة الاستعمال، كما حذفا من اللَّهُمَّ، فقالوا: لَا هُمَّ، وقرأ حمزة ﴿قال سِلْم﴾[3] [هود: ٦٩] بكسر السين.

قال الفَرَّاء: وهو في معنى (سلام) كما قالوا: حِلٌ وحَلال، وحِرْم وحَرَام؛ لأن التفسير [١٠٧/ب] جاء بأنهم سَلَّموا عليه فردَّ عليهم، وأنشد [الطويل]:

مَـرَرْنَـا فَـقُـلْـنَـا إِيْـهِ سِـلْـمٌ فَـسَـلَّـمَـتْ   كَما اكْتَلَّ بِالبَرْقِ الغَمَامُ اللَّوائِحُ[4]

---

(١) في (ف، ع، م): «مثل».

(٢) في (ع، ف): «استخير»، وهو تصحيف.

(٣) قرأ حمزة والكِسائيُّ ﴿قالوا سلامًا قال سِلْم﴾ [هود: ٦٩] بكسر السين وسكون اللام، وفي الذاريات [الآية: ٢٥] مثله، وقرأ الباقون بالألف وفتح السين في ﴿فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ﴾ (المبسوط في القراءات العشر ص: ٢٤١).

(٤) اللسان، تاج العروس، تفسير ابن جرير الطبري (١٢/ ٨٩)، التبيان للطوسي (٦/ ٢٦)، الصحاح في اللغة والعلوم.

فهذا دليل على أنهم سَلَّموا فَرَدَّتْ عليهم[١]، فعلى هذا: القراءتان بمعنًى.

قال أبو عليّ: ويحتمل أن يكون (سلم) خلاف العَدُوِّ والحرب، كأنهم لما كَفّوا[٢] عن طعام إبراهيم ﷺ فَنَكِرهُمْ، فقال: «سِلْم»، أي: أنا سِلْمٌ، ولست بحرب ولا عَدُوٍّ، فلا تمتنعوا من طعامي كطعام العَدُوِّ.

قلت: فعلى هذا: لا يكون قوله: (سِلْم) جوابًا لقولهم: (سلامًا)، بل حُذِفَ جوابُ ذلك [للدلالة] فلما قعدوا عنده وأحضر الطعام فامتنعوا، قال: سِلْمٌ، والله تعالى أعلم.

قال أهل العلم: ويُسمَّى السلامُ تحيَّةً، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾ [النساء: ٨٦] قال بعض العلماء: سُمِّي تحيَّة؛ لأنه يستقبل به مُحَيَّاه، وهو وجهه.

السُّلَّم بضمِّ السين وفتح اللام معروف، وهو الدَّرَجَةُ وَالمِرْقَاةُ. قاله في «المحكم».

قال: ويذكَّر يؤنَّث.

قال ابنُ مُقْبِل[٣] [البسيط]:

لا تُحْرِزُ المَرْءَ أَحْجَاءُ[٤] البِلادِ وَلا يُبنى له في السَماواتِ السَّلالِيمُ[٥]

احتاج فزاد الياء. هذا ما ذكره في «المحكم».

---

(١) معاني القرآن (٢/ ٢٠). (ل).

(٢) في (ع، ف): «والحرب لأنهم لما تخلفوا».

(٣) في (ع، ف): «ابن عقيل» وهو تحريف، والمثبت من (ح، م) وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص (٤٢٦)، ومقاييس اللغة (٢/ ١٤٢). (ابن مُقبل): هو تميم بن أبيّ بن مُقْبل (شرح أبيات مغني اللبيب: ٥/ ٩٦)، وانظر ترجمته في الأعلام (٢/ ٨٧).

(٤) (أَحْجَاءُ البلاد): نواحيها. قال ابن فارس في مقاييس اللغة (٢/ ١٤٢): ويُقال لنواحي البلاد وأطرافها المحيطة به: أحْجاء، وفي (ح، ع، ف، م): «أَحْجَارُ» بدل «أَحْجَاءُ» وهو تحريف.

(٥) تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص (٤٢٦)، ومعجم مقاييس اللغة (٢/ ١٤٢)، الصحاح، اللسان، المجمل، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري ص (٢٤٧)، شرح أبيات مغني اللبيب (٥/ ٩٦).

وقال الجوهري: السُّلَّمُ: واحد السَّلاليم. وقال الهروي في قوله تعالى: ﴿أَوۡ سُلَّمٗا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ٣٥] أي: مصْعَدًا، وهو الشيء الذي يسلمك[١] إلى مصعدك، مأخوذ من السلامة. وقال أبو حاتم السِّجِسْتاني في «المذكَّر والمؤنَّث»: السُّلَّمُ مذكَّر[٢]، وفِي القُرآن العزيز: ﴿أَمۡ لَهُمۡ سُلَّمٞ يَسۡتَمِعُونَ فِيهِۖ﴾ [الطور: ٣٨] وقال: وقد ذكروا التأنيث أيضًا عن العرب[٣].

قوله في «الوسيط»[٤] في بيع الأصول والثمار: اللفظ الثالث الدار، ولا يندرج تحتها المنقولات كالرُّفوف المنقولة، والسلاليم. كذا وقع (السَّلاليم) بالياء، جمع سُلَّم كما تقدَّم.

قال أهل اللغة: ويُقال: سَلَّمْتُ الشيء إلى فُلان فَتَسلّمُه، أي: أخذه.

وسَلِمَ فلانٌ من كذا يَسْلَمُ سَلامةً.

وسلَّمَهُ الله تعالى منه.

والتسليم: السَّلام.

والتسليم للشيء، والإسلام[٥] له، والاستسلام[٦] الانقياد له.

وأسْلَمَ أمرَهُ إلى الله ﷻ، أي: فَوَّضهُ إليه.

وأَسْلَمَ: دخل في دين الإسلام.

وأسْلَمْتُ زيدًا لكذا أي: خَذَلْتَهُ.

ويُقال: تسالَم القوم تَسالُمًا ومُسالمةً.

والسَّلِيم: اللَّدِيغ.

قال أهل اللغة في وجه تسميته بذلك قولان: أحدهما: التفاؤل بسلامته.

---

(١) في (ع، ف): «سلمك».

(٢) في (ح): «يذكَّر».

(٣) الغريبين (٣/ ٩٢٤). (ل).

(٤) الوسيط (٣/ ١٧٥).

(٥) في (ف، ع، م): «والاستسلام».

(٦) في (ع، ف) زيادة: «له».

والثاني: أنه أُسْلِمَ لما به.

والسَّلَمُ الذي هو نوع من البيع: معروف.

ويُقال فيه: السَّلَف.

قال الأزهري في «شرح ألفاظ المختصر»[١]: السَّلَمُ والسَّلَفُ واحد.

ويُقال: سَلَمَ وأَسْلَمَ، وسَلَفَ وأَسْلَفَ، بمعنًى واحد. هذا قول جميع أهل اللغة. هذا ما ذكره الأزهري.

وأما معناه وَحدّهُ في الشرع فقال إمامُ الحَرَمَين: فيه عبارتان للأصحاب مشعرتان بمقصوده، **أحدهما**: أنه عَقْدٌ على موصوف في الذِّمَّة ببدل يعطى عاجلًا.

والثانية: أنه عقد يفتقر إلى بدل ما يستحقّ تسليمه عاجلًا في مقابلة ما لا يستحقّ تسليمه عاجلًا.

قوله ﷺ: «على كُلِّ سُلامى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ»[٢] ذكره في باب صلاة التطوُّع من «المهذَّب»[٣].

وهو بضمِّ السين وتخفيف اللام وفتح الميم، مثل: حُبَارى.

قال الهَروي: قال أبو عُبيد: كأنَّ المعنى على كلِّ عَظْمٍ [م/٤٨] من عِظَام ابن آدم صدقة[٤].

وقال ابن فارس والجوهري: المراد بالسُّلامى عِظَامُ الأصابعِ.

وقالَ صاحب «المطالع» كلامًا يجمع كُلَّ هذا، فقال: على كُلِّ عَظْمٍ ومَفْصِل. قال: وأصله: عظام الكفِّ والأكارع[٥].

قولهم في كتاب الحجِّ: اللَّهُمَّ أنت السلام، ومنك السلامُ، فحيِّنا ربَّنا بالسلام [١٠٨/أ].

(١) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٢١٧).
(٢) أخرجه مسلم (٧٢٠) من حديث أبي ذرّ الغفاري.
(٣) المهذَّب (١/ ٢٨١).
(٤) الغريبين (٣/ ٩٢٤). (ل).
(٥) مطالع الأنوار (٥/ ٥٠١). (ل).

قال القاضي أبو الطَّيِّب في كتابه «المجرَّد»: السلام الأول هو اسم من أسماء الله تعالى، وقوله: ومنك السلام، أي: السلامة من الآفات.

قال: وقوله: حَيِّنا رَبَّنا بالسلام، أي: اجعل تحيَّتنا في وفودنا عليكَ السلامة من الآفات.

قولهم: جاز بشرط سلامة العاقبة.

قال الإمام أبو القاسم الرافعي في آخر كتاب الوديعة: هذا اللفظ يكثر استعماله، وليس المراد منه اشتراط السلامة في نفس الجواز حتى إذا لم يسلمْ ذلك الشيء تبَّين عدم الجواز، بل المراد: إنما يجوز التأخير، ويشترط عليه التزام خَطَرِ الضَمان[(١)].

فصل سمت: قال الأزهري: قال الليث: التَّسْمِيْتُ[(٢)]: ذِكْرُ الله تعالى على كُلِّ شيءٍ.

والتسميت: قَوْلُكَ للعاطِسِ: يَرْحَمُكَ الله.

قال الأزهري: وقال أبو العباس: يُقال: سَمَّتَ العاطسَ تَسْميتًا، وشَمَّتُّهُ تَشْمِيتًا، إذا دَعَوْتَ [له] بالهدى، وقَصْدِ السَّمْتِ[(٣)] المستقيم، والأصل فيه السين فقلبت شينًا.

قال صاحب «المحكم»: التَّسْمِيت: الدعاء للعاطس، معناه: هداكَ الله تعالى إلى السَّمْتِ، وذلك لما في العاطس[(٤)] من الانزعاج والقَلَق. هذا قول الفارسيّ، وقد سَمَّتَهُ.

وقال ثعلب: سَمَّتَهُ إذا عطس، فقال له: يرحمك الله؛ أخذًا من السَّمْت، أي: الطريق والقَصْد، كأنه قصده بذلك الدعاء، وقد يجعلون السين شِينًا. وقال الهروي في باب الشين المعجمة: قال أبو عُبيد[(٥)]: يُقال: سَمَّتَ العاطِسَ وشَمَّته بالسين

---

(١) العزيز (٧/ ٣١٦). (ل).

(٢) في (ف، ع، م): «التسمية».

(٣) في (ع، ف): «وقصدت التسميت»، والمثبت من (ح، م)، وتهذيب اللغة، اللسان (سمت).

(٤) في (ع، ف): «العُطاس».

(٥) غريب الحديث (٢/ ١٨٤).

والشين: إذا دعا له بالخير، والشينُ[١] أعلى اللغتين[٢].

وقال أبو بكر: يُقال: سَمَّتُّ فلانًا وسَمَّتُّ عليهِ: إذا دعوتَ له، وكُلُّ داعٍ بالخيرِ فهو مُسَمِّتٌ وَمُشَمِّت.

وقال أحمد بن يحيى: الأصل فيها السين من السَّمْت، وهو القَصْدُ والهَدْيُ. قال ثعلب: ومعناه بالمعجمة: أبعد الله عنك الشماتَة[٣].

فصل سمح: السَّماح والسَّماحَةُ: الجود.

وسَمَحَ به: إذا جاد به.

وسَمَحَ لي: أعطاني، وما كان سَمْحًا، ولقد سَمُح بالضَّمِّ فهو سَمْحٌ، وقوم سُمَحَاءُ، كأنه جمع: سَمِيح، ومسَاميح كأنه: جمع مِسْماح.

وامرأة سَمْحَةٌ، ونسوة سِمَاح لا غير، عن ثعلب.

والمُسَامَحةُ: المُسَاهلة.

وتسامحوا: تَسَاهلوا، قال هذه الجملة الجوهري.

وذكر الأزهري عن الليث: رجل سَمْحٌ، ورجال سُمَحاء، ورجل مِسْماح ورجال مَسَامِيح.

قال: وقال أبو زيد: سَمَح لي بذاك يَسْمَحُ سَمَاحَةً: وهي الموافقة على ما طلب، وسَمَح لي: أعطاني.

قال ابن قتيبة في «أدب الكاتب»[٤] يُقال: سَمَحَ وأَسْمَحَ بمعنًى.

فصل سمر: السَّمُّورُ المذكور في باب الأطعمة[٥]: طائر[٦] معروف[٧]، وهو

---

(١) في (ع، ف): «والسين»، والمثبت من (ح، م) وهو موافق لما في غريب أبي عُبيد.

(٢) الغريبين (٣/ ١٠١٦). (ل).

(٣) قال في النهاية (شمت): «واشتقاقه من الشَّوامِت وهي القوائم ـ أي: قوائم الدابة ـ: كأنه دعا للعاطس بالثبات على طاعة الله تعالى».

(٤) أدب الكاتب ص (٣٣٤).

(٥) الوسيط (٧/ ١٦٠)، الروضة ص (٤٧٠).

(٦) كذا باتفاق النسخ: وهو خطأ، صوابه: حيوان، انظر التعليق التالي.

(٧) (السَّمُّور): حيوان ثديي ليلي، من الفصيلة السَّمُّورية، من آكلات اللحوم، يتخذ من جلده =

بفتح السين وضمّ الميم المشدَّدة، مثل سَفُّود وكَلُّوب.

فصل سمع: قوله في الصلاة: سمع الله لمن حمده، أي: تقبَّل منه حَمْدَهُ وجازاه به.

قال الإمام أبو الحسن الواحدي في تفسير قول الله ﷻ: ﴿إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمۡ فَٱسۡمَعُونِ﴾ [يس: ٢٥] معناه: فاسمعوا منِّي، قاله أبو عُبيدة والمبرّد.

قال: وهذا مِثْلُ قولك: سمعت فلانًا [يقول]، وإنما المسموع قوله، ولكنَّه من [المختصر] المحذوف، وهو من أكثر الكلام يجري على الألسنة، وحقَّ الكلام أن تقول: سمعت من فلان ما قال(١).

قوله في «التنبيه»(٢) في باب الجمعة: والمقيم في موضع لا يُسْمَعُ فيه النداءُ من الموضع الذي تقام(٣) فيه الجمعة. هو بضمِّ الياء من يُسمع، فإنه لا يشترط سمع إنسان بعينه، بل متى سمع [١٠٨/ب] إنسان في القرية لزمت الجمعة جميعَ أهلها.

فصل سمم: السِّمْسِمُ بكسر السِّينَيْنِ معروف.

والسِّم: القاتل: معروف، وهو(٤) بضمِّ السين وفتحها وكسرها ثلاث لغات.

وكذلك اللغات الثلاث في سُمِّ الخِيَاط، وهو(٥) ثَقْبَتُهُ، والضَّمّ والفتح مشهوران، وحكى الكسرَ جماعة، منهم صاحب «مطالع الأنوار»(٦)، وجمعه: سِمَامٌ وسُمُومٌ، وأفصحهنَّ الفتح.

ومَسَامُّ البدن: ثُقَبُهُ، وهي بفتح الميم وتشديد الميم الثانية.

وسام أبرصَ بتشديد الميم؛ قال أهل اللغة: هو كِبَارُ الوَزَغِ.

= فَرَوٌ ثمين، ويقطن شماليَّ آسية (الوسيط). قلنا (ل): قال ابن قاضي شهبة في بداية المحتاج: (٤/ ٣٦٤): ووقع في تهذيب اللغات أنه طائر معروف، واستغرب.

(١) التفسير البسيط (١٨/ ٤٦٨)، وما بين معقوفين مستدرك منه. (ل).

(٢) التنبيه ص (٤٢).

(٣) في التنبيه ص (٤٢): «تصح» بدل «تُقام».

(٤) قوله: «معروف وهو» ساقط من (ع، ف).

(٥) في (ع، ف): «وهي».

(٦) مطالع الأنوار (٥/ ٥٠٧). (ل).

قال أهل اللغة والنحو: سامُّ أبرصَ [اسمان] جُعلا اسمًا واحدًا، ويجوز فيه وجهان: أحدهما أن تبنيهما على الفتح كخَمْسَةَ عَشَرَ.

والثاني: أن تعرب الأول وتضيفه إلى الثاني، ويكون الثاني مفتوحًا لكونه لا ينصرف.

قال أهل اللغة: وتقول في التثنية: هذان سامّا أبرص، وفي الجمع: هؤلاء سَوامُّ أبرصَ، وإن شئت [قلت]: هؤلاء السَّوامُّ، ولا تذكر [م/ ٤٩] أبْرصَ، وإن شئت قلت: هؤلاء البِرَصَةُ والأَبارِص.

فصل سمو: السماء: هذا[١] السقف المعروف، مشتقَّة من السُّمُوِّ وهو العُلُوُّ، وفيها لغتان: التذكير والتأنيث.

قال أبو الفتح الهَمدَاني: أما التذكير فلأحد ثلاثة أوجه: أحدها: على معنى السقف.

والثاني: على اللفظ.

الثالث: [على] أنه جمع مذكَّر وقع أولًا، فيكون جمع سَمَاةٍ[٢]، مثل العَظَاءِ، جمع: عَظَاةٍ، كذا[٣] سمَّى أبو الفتح هذا جمعًا، وهو اصطلاح أهل اللغة.

وأما أهل النحو والتصريف فيسمّونه اسم جمع، أو اسم جنس، ولا يسمّونه جمعًا.

قال أبو الفتح: وأما التأنيث فلوجهين: أحدهما: أنه من باب الأَسماء الموضوعة للتأنيث كالأَتَان والعَنَاق.

والثاني: جمع سَمَاءَةٍ[٤] على لغة أهل الحجاز، فإنهم يؤنِّثون هذا الضرب، فيقولون: هذه الصخر، وهذه الثَّمر، وهذه الشعير[٥] على معنى الصخور والتمور.

---

(١) في (ع، ف): «هو».

(٢) في (ع، ف): «سماء»، وهو خطأ.

(٣) في (ع، ف): «مثل العطا جمع عطاء كذا»، وفي (م): «مثل الغطاء جمع غطاه»، كلاهما تصحيف.

(٤) في (ح، ع، ف، م): «سمَّاه»، والمثبت من تهذيب اللغة، اللسان (سمو).

(٥) في (ع، ف): «السعير».

ومذهب أهل السُّنَّة وجمهور أهل اللغة أن الاسْمَ هو المُسَمَّى، ومذهب المعتزلة أنه غيره، وقد يقع على التسمية، وقد أوضحته في «شرح مسلم»[١] في مناقب عائشة، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

فصل سنخ: سِنْخ السِّنِّ المذكور في باب الديات، هو بكسر السين المهملة، وإسكان النون وبالخاء المعجمة، وجمعه: أَسْنَاخٌ، وهو أَصلُ السِّنِّ المستتر باللحم، وسِنْخُ كلِّ شيء: أَصْلُهُ.

فصل سنن: السُّنة: سُنَّةُ النَّبيِّ ﷺ، أصلها: الطريقة، وتطلق سُنَّةُ النبيِّ[٢] ﷺ على الأحاديث المروية عنه ﷺ.

وتطلق السُّنَّةُ على المندوب.

قال جماعة من أصحابنا: في أصول الفقه: السنة، والمندوب، والتطوُّع، والنَّفْل، والمُرَغَّبُ فيه، والمُستحبّ كلُّها بمعنًى واحد، وهو ما كان فعله راجحًا على تركه، ولا إثم في تركه[٣].

ويُقال: سَنَّ رسول الله ﷺ كذا، أي: شَرَعَهُ، وجعله شَرعًا.

وقوله في باب التعزير[٤] من «المهذَّب»[٥] في حديث عليّ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: مَا مِنْ رَجُلٍ أقمتُ عَلَيْه حَدًّا فماتَ فأجدُ في نفسي إلَّا شارِب الخَمْرِ، فإِنَّهُ لو مات ودَيْتُه؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يَسُنَّهُ. هذا حديث صحيح[٦].

وقوله: «لم يَسُنُّه» قيل: معناه: لم يَسُنَّ الزيادة على الأربعين تعزيرًا، فأنا إذا زدتها تعزيرًا فمات وَدَيتُه[٧].

---

(١) شرح مسلم (١٥/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤).

(٢) في (ف، ع، م): «سنته» بدل «سنة النبي».

(٣) انظر تفصيل ذلك في الغيث الهامع شرح جمع الجوامع ص (٤١). (ل).

(٤) في (ع، ف): «التعذير»، وهو تحريف.

(٥) المهذَّب (٥/ ٤٦٤).

(٦) متفق عليه، تقدَّم تخريجه عند الرقم (١١٢٧).

(٧) انظر كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/ ١٩٩). (ل).

والثاني: معناه لم يَسُنَّهُ بالسوط، بل بالنعال وأطراف الثياب.

وقوله ﷺ في المجوس: «سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الكِتَابِ»(١) مذكور(٢) في الجزية من «المهذَّب»(٣) وذكر لفظه في «الوسيط»(٤) ولم يروه(٥).

مَعْنَاهُ: اسلكوا بهم مسلك أهل [١٠٩/أ] الكتاب، واحكموا فيهم حكمهم. وهذا في الجزية خاصة لا في حلِّ المُناكحة والذبيحة(٦).

وقولهم: أَقَلُّ سِنٍّ تحيض فيه المرأة.

وقولهم: إنْ كانت في سِنِّ مَنْ تحيض وسنّ اليأسَ، وسنِّ البلوغ، وسنِّ التمييز، والمرادُ في الكُلِّ: الزمان.

قوله في آخر باب المسابقة من «المهذَّب»(٧) في السهم المُزدَلِف: لأن الأرض تزيله عن سُنَنِه، يُقال: بفتح السين وضمّها لغتان مشهورتان، ومعناه: عن وجهه وقصده.

فصل سهم: قوله في «الوجيز» في الركن الثاني من الباب الأول في المساقاة: وليكن الثمر مخصوصًا بهما مشروطًا على الاستهام. يعني بالاستهام: الاشتراك.

فصل سود: جاء في الحديث أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى عن بيع العنب حتى يَسْوَدَّ(٨).

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١/٢٧٨)، والبغوي في شرح السنة (٢٧٥١) من حديث عبد الرحمن بن عوف، وهذا إسناد فيه انقطاع كما قال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام (١٣٣٩) بتحقيقي.

وأخرج البخاري (٣١٤٧) من حديث عبد الرحمن بن عوف، أن النبيَّ ﷺ أخذها ـ يعني: الجزيةَ ـ من مجوس هَجَر، وانظر جامع الأصول (٢/ ٦٦٠ ـ ٦٦١).

(٢) في (ع، ف): «مذكورة»، وهو خطأ.

(٣) المهذَّب (٥/ ٣١١).

(٤) الوسيط (٧/ ٥٩).

(٥) أي: لم يرفعه للنَّبيِّ ﷺ.

(٦) انظر التمهيد لابن عبد البر (٢/ ١١٧ ـ ١٣٧). (ل).

(٧) المهذَّب (٣/ ٦٠٧).

(٨) أخرجه أبو داودَ (٣٣٧١)، والترمذي (١٢٢٨)، وابن ماجه (٢٢١٧)، وغيرهم من حديث =

ذكره في باب بيع الأصول والثمار(١).

يَسْوَدّ: بفتح الياء وإسكان السين وفتح الواو وتشديد الدال، هذه اللغة الفصيحة التي جاء بها القرآن العزيز في قوله ﷻ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

وفيه أربع لغات: فتح الياء كما ذكرناه، وكسرها، ويَسْواد ويَبْياض بفتح الياء وكسرها مع زيادة الألف.

فصل سوك: السِّواك بكسر السين.

قال ابن قُتيبة في باب ما جاء مكسورًا والعامَّةُ تضمّه: السِّواك بالكسر، ولا يُقال: السُّواك [يعني بالضَّمّ](٢).

قال الأزهري: قال الليث: السَّوْكُ(٣): فِعلُكَ بالسِّواك والمِسْواك.

يُقال: ساكَ فاهُ يَسُوكُهَ سَوْكًا، فإذا قلت: اسْتَاكَ، لم تذكر الفَمَ(٤).

قال: والسِّواكُ تؤنّثه العرب.

وفي الحديث: «أنَّ السِّواك مَطْهَرَةٌ للفم»(٥) أي: يَطهِّرُ الفمَ.

قال الأزهري: ما سمعت أن السِّواكَ يؤنَّث، وهو عندي من غُدَد الليث، والسواكُ يذكَّر، وقوله(٦): «مَطْهَرَةٌ» كقوله: «الوَلَدُ مَجْبَنَةٌ مَجْهَلَةٌ مَبْخَلَةٌ»(٧).

= أنس بن مالك، وصحَّحه ابن حبان (٤٩٩٣) الإحسان، والحاكم (٢/ ١٩)، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب» وانظر بلوغ المرام (٨٥٦) بتحقيقي.

(١) المهذَّب (٣/ ١٠٣).

(٢) أدب الكاتب (٣٩٦)، وما بين معقوفين منه. (ل).

(٣) في (ف، ع، م): «السواك»، والمثبت من (ح)، وتهذيب اللغة، واللسان (سوك).

(٤) في (ع، ف): «الضم» وهو تحريف.

(٥) أخرجه النسائي (١/ ١٠) من حديث عائشة، وعلَّقه البخاري (٤/ ١٥٨ ـ فتح)، وصحَّحه ابن خزيمة (١٣٥)، وصاحبه ابن حِبَّان (١٤٣)، والمصنِّف في رياض الصالحين (١٢٥٧) بتحقيقي.

(٦) في (ح، ع، ف، م): «وقولهم» والمثبت من تهذيب اللغة (سوك).

(٧) هو حديث أخرجه أبو يعلى (١٠٣٢) وغيره من حديث أبي سعيد، وله طريق مرسلة عند عبد الرزاق (١٠٤٣). (ل).

قال الليث: يُقال: جاءت الإبل ما[١] تساوَكُ، أي: ما[٢] تحرّكُ رُؤوسَها.

قال الأزهري: قلت: تقول العرب [م/ ٥٠]: جاءت الغنم هَزْلى تَسَاوكُ، أي: تتمايل من الهُزال والضعف، وهكذا رواه ابن جَبَلَةَ عن أبي عُبَيد، هذا ما ذكره الأزهري.

وقال الجوهري: السِّواكُ: المِسْواكُ. قال أبو زيد[٣]: يجمع على سُوُكٍ، مثل: كِتَاب وكُتُب.

وسَوَّك فاه تَسْويكًا. وإذا قلت: استاك، أو تسوَّك، لم تذكر الفَمَ.

وجاءت الإبل تَسَاوَكُ، أي: تتمايل من الضعف في مَشْيها.

وقال صاحب «المحكم»[٤]: ساكَ الشيءَ سَوْكًا: دَلَكُه.

وساك فَمَهُ بالعُود، واستاك: مشتقٌّ من ذلك.

واسم العود: المِسواك، يؤنَّث ويذكَّر.

والسِّواكُ: كالمِسْواك، والجمع: سُوْكٌ.

وقال أبو حنيفة: ربما همز فقيل: سُؤُكٌ. هذا ما ذكره في «المحكم».

ورأيت في نسخة صحيحة منه على الحاشية: السِّواك والمِسْواكُ مُذَكَّران[٥] هذا هو الصحيح، استدراك على المصنِّف قال صاحب «التحرير في شرح صحيح مسلم»: السِّواكُ: هو استعمال عُودٍ أو غيرِهِ في الأسنان ليذهب الصُّفْرَةُ عنها، ويقلع القَلَحَ عن بياضها.

والأحاديث في فضل السواك كثيرة معروفة في الصحيحين وغيرهما، ومن أحسنها وأغربها وفيه فائدة لطيفة عزيزة ما رواه الإمام أبو عيسى الترمذي رحمه الله في أول كتاب النكاح بإسناده، عن أبي أيُّوبَ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَرْبَعٌ مِنْ

---

(١) كلمة: «ما» ليست في (ع، ف).

(٢) في (ع، ف): «إذا جاءت» بدل «أي: ما».

(٣) قوله: «قال أبو زيد» ساقط من (ع، ف).

(٤) المحكم (٧/ ٩٣).

(٥) في (ع، ف): «يذكَّران».

سُنَنِ المُرْسَلينَ: الحَيَاء[(١)]، والتعطُّرُ، والسِّواك، والنِّكاح» قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب[(٢)].

فصل سوى: قوله في «المهذَّب»[(٣)] في [١٠٩/ب] الهَدْي: استوت ناقته على البَيْداء، يعني: عَلَتْ على البَيْدَاءِ.

قال المرزوقي في «شرح الفصيح»: [تقول]: هذا الشيء يُساوي ألفًا، أي: يستوي معه في القَدْرِ.

قال: والعامَّة تقول: يَسْوى، وليس بشيء.

قال: والسَّواء: وسط الشيء واستقامته، ولذلك قيل: سَوَّيْت الشيءَ، وسَواءُ السبيل منه، وكذا قولهم: «مئة سواء»[(٤)].

في «صحيح مسلم» في آخر كتاب النذر، أن ابن عمر رضي الله عنهما أعتق عبدًا كان ضربه ثم قال: ما لي فيه من الأجر ما يَسْوى هذا[(٥)].

وفي «صحيح البخاري» في أوائل كتاب الحدود في باب لَعْنِ السارق، عن الأعمش، قال: كانوا يُرَوْنَ أن الحَبْل الذي يُقطع فيه ما يَسْوى دَرَاهِمَ[(٦)]، كذا هو

---

(١) في (ع، ف): «الحِنَّاء»، والمثبت من (ح، م)، وسنن الترمذي (١٠٨٠)، وجامع الأصول (١١/ ٦١٠)، وتحفة المودود رقم (٢٥٩) بتحقيقي. قال الحافظ ابن قيِّم الجوزية: «اختلف في ضبطه، فقال بعضهم: الحياء بالياء والمدّ، وقال بعضهم: الحِنَّاء، بالنون».

(٢) أخرجه الترمذي (١٠٨٠)، وأحمد (٥/ ٤٢١)، ورمز لحسنه السيوطي في الجامع الصغير رقم (٩١٩)، وانظر التلخيص الحبير (١/ ٦٦).

(٣) لم أجده في المهذَّب، وهو في نهاية المطلب (٤/ ٢١٦). والله أعلم.

(٤) شرح فصيح ثعلب (١/ ٣٦٠). (ل).

(٥) صحيح مسلم رقم (١٦٥٧) كتاب الأيمان، باب: صحبة المماليك وكفارة مَن لطم عبده. (يسوَى): قال المصنِّف في شرح صحيح مسلم (١١/ ١٢٨): «هكذا وقع في معظم النسخ «ما يَسْوى»، وفي بعضها «ما يساوي» بالألف، وهذه هي اللغة الصحيحة المعروفة، والأُولى عَدَّها أهل اللغة في لحن العوام.

(٦) أخرجه البخاري (٦٧٨٣)، ولفظه: «قال الأَعْمَشُ: كانوا يَرَوْنَ أنه بَيْضُ الحديد، والحبل كانوا يرون أنه منها ما يساوي دراهم».

في الأصول: «يَسْوى»[١].

واعتذر بعضهم[٢] عن كلام ابن عمر رضي الله عنهما فقال: هو تغيير من بعض الرواة[٣].

فصل سيج: في «المهذَّب»[٤] في الجِنَازة: السَّاج[٥]، وهو: الطَّيْلَسان وقيل: الطَّيْلِسانُ[٦] الأخضر المُقَوَّرُ[٧].

وقيل: هو الحسن منها.

وقوله في «التنبيه»[٨] وغيره: أدخل سَاجًا في بناء، فَعَفِنَ فيه.

الساجُ: بتخفيف الجيم: نوع من الخشب، وهو من أجوده، والواحدة منه: ساجَةٌ، وجمعه: السِّيجان.

قال القاضي عِياضٌ في «المَشارق»[٩]: بعضهم يجعل هذا في حرف الياء، وبعضهم في حرف الواو.

فصل سود: قال الإمام الواحدي في قصة يحيى بن زكريا عليهما السلام في سورة «آل عمران» في قول الله تعالى: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ [آل عمران: ٣٩] يُقال: ساد فلانٌ قومَه يَسُودهم سُؤدَدًا وسِيادة: إذا صار رئيسَهم.

قال الزجَّاج: السَّيِّد الذي يفوق في الخير قومه.

وقال بعض أهل اللغة: السَّيِّد المالك الذي تجب طاعته، ولهذا [يُقال]: سَيِّد الغلام[١٠]، ولا يُقال: سَيِّد الثوب.

---

(١) في البخاري (٦٧٨٣)، وجامع الأصول (٣/ ٥٥٩): «يُساوي». قال الحافظ في الفتح (١٢/ ٨٢): «وقع لغير أبي ذرٍّ «يَسْوى»، وقد أنكر بعضهم صحتها، والحقُّ أنها جائزة لكن بِقِلّة».

(٢) في (ع، ف): «صاحبهم».

(٣) انظر كلام ابن حجر المتقدِّم قبل قليل.

(٤) المهذَّب (١/ ٤٢٨).

(٥) في (ع، ف): «السياج»، والمثبت من (ح، م)، والمهذَّب (١/ ٤٢٨).

(٦) قوله: «وقيل الطيلسان»، ساقط من (ع، ف).

(٧) في (ع، ف): «المقوّي»، وهو تحريف.

(٨) التنبيه ص (١١٤).

(٩) مشارق الأنوار (٢/ ٢٣٢) مادة (س ي ج).

(١٠) في (ح، م): «سيِّد»، والمثبت من (ع، ف)، وقد تقدَّم فصل (سود) قبل قليل.

وقال الفَرَّاء: السَّيِّد: المالك، والسَّيِّد: الرئيس، والسَّيِّد: الحليم، والسَّيِّد: السخي، والسَّيِّد: الزوج، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِۚ﴾ [يوسف: ٢٥] أي: زوجها.

وقال أبو خَيْرةَ[١]: سُمِّي سَيِّدًا؛ لأنه يسودُ سَوَادَ الناس[٢]، أي: عُظْمَهُمْ[٣]، هذا قول أهل اللغة في السَّيِّد.

وأما التفسير، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: السَّيِّد: الكريم على ربِّه عز وجل، وقال قَتَادةُ: السَّيِّد: العابد الورع الحليم.

وقال عكرمة: السَّيِّد [هو] الذي لا يغلبه غضبه[٤].

فصل سير: قولهم: كتابُ السِّيَرِ، هو بكسر السين وفتح الياء، جمع: سِيْرَةٍ، وهي الطريقة.

قال الرافعي: يُقال: إنها من سار يسير، وترجموه بكتاب السِّيَر؛ لأن الأحكام المذكورة فيه متلقَّاة من سِيَرِ[٥] رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزواته، ومقصودهم به الكلام في الجهاد، وأحكامه[٦].

وترجمه بعضهم بكتاب الجهاد، وترجمه في «التنبيه»[٧] بباب قتال المشركين.

قوله في «الوجيز» في مسائل قبض الرهن: لابُدَّ من مُضيّ زمان يمكن[٨] المسير فيه إلى البيت[٩]، ونصّ الشافعي رضي الله عنه أنه لا يكون قبضًا ما لم يَصِلْ[١٠] إلى بيته،

---

(١) في (ع، ف): «أبو حيوة»، وهو تحريف. أبو خَيْرَةَ: هو نَهْشَلُ بن زيد الأعرابي، من آثاره كتاب الحشرات، كان حيًّا قبل (١٥٣هـ). (معجم المؤلِّفين: ١٣/ ١١٨).

(٢) تهذيب اللغة، اللسان، تاج العروس (سود).

(٣) في (ع، ف): «أعظمهم».

(٤) التفسير البسيط (٥/ ٢٢٧)، وما بين معقوفين مستدرك منه. (ل).

(٥) كلمة «سير» ساقطة من (ع، ف).

(٦) العزيز (١١/ ٣٣٧). (ل).

(٧) التنبيه ص (٢٣١).

(٨) في (ع، ف): «يمكنه».

(٩) زاد في الوجيز (١/ ٣٣٠): الذي فيه الرهن حتى يلزم. (ل).

(١٠) في (ع، ف): «يصل».

هكذا هو فيما عندنا من النسخ «المسير» بالسين، و(لم يَصِرْ) بالصاد.

قال الإمام الرافعي[(١)]: يجوز فيهما السين والصاد، ولفظ الشافعي [م/ ٥١] رضي الله عنه و«الوسيط» بالصاد.

فصل في أسماء المواضع

سِجِسْتان: التي ينسب إليها أبو داود السِّجِسْتَانيُّ.

رُوِّينا عن الحافظ عبد القادر الرُّهَاوي في كتابه «الأربعين» قال: اسمها زُرَنْج[(٢)]، وسِجِسْتَانُ: اسم لتلك الديار، فلما [١١٠/أ] كانت زَرَنْج[(٣)] قصبة ذلك الإقليم ودار مملكتها غلب عليها الاسم[(٤)]، وهي خلف كَرْمان[(٥)] مسيرة مئة فرسخ، منها أربعون فرسخًا مفازة ليس بها ماء، وهي التي ناحية الهند على حدِّ غَزْنة[(٦)]. قال: وكرمان: اسم لتلك الديار التي قصبتها بَرْدَشِير[(٧)] وقد غلب اسم كَرْمانَ على بَرْدَسِير[(٨)] حتى كانت مقصد القوافل والملوك والعساكر، وإنما كرْمَانُ اسم لتلك الديار، وهي تشتمل على مدن.

وكَرْمان وراء أَصْبهان[(٩)] إلى ناحية الهند مسيرة مئة وثلاثين فرسخًا، وما وراءها إلى ناحية سِجِسْتَان وغَزْنَةَ، والهند، كلّه مفازة.

وقال الحافظ أبو بكر الحازمي في كتاب «المؤتلف في الأماكن»: سِجْزُ بالسين

---

(١) فتح العزيز (١٠/ ٦٤).

(٢) في (ع، ف): «ذريح»، وهو تصحيف، قال ياقوت في معجم البلدان (٣/ ١٣٨): «زَرَنْج: بفتح أوله وثانيه، ونون ساكنة وجيم».

(٣) في (ع، ف): «ذريح»، تحريف، انظر التعليق السابق.

(٤) في (ح): «اسم»، وبهامشها: «لعلّه سجستان».

(٥) (كَرْمان): إقليم في إيران، من مدنه (بَمّ).

(٦) (غزنة): هي الآن في أفغانستان.

(٧) هكذا باتفاق النسخ، وهو موافق لضبط القاموس، وفي معجم البلدان (١/ ٣٧٧): «بَرْدَسير: بكسر السين، وياء ساكنة، وراء، أعظم مدينة بِكَرْمَان»، و«بردسير» تعريب: «بردشير». وانظر تاج العروس (بردشير).

(٨) انظر التعليق السابق.

(٩) (أصبهان): تقع الآن وسط إيران.

المهملة المكسورة وبالجيم الساكنة وآخره زاي اسم لِسِجِسْتَان، ويُقال في النسبة إليها: سِجْزِي(١).

سُرَّ مَنْ رأى(٢): المدينة المشهورة بالعراق. قال أبو الفتح الهَمدَاني: يُقال بضمِّ السين وبفتحها(٢).

سِقَاية العباس رضي الله عنه: موضع بالمسجد الحرام، زاده الله تعالى شرفًا، يُستقى فيه(٣) الماء، ليشربه الناس، وبينها وبين زَمْزَم أربعون ذِراعًا.

حكى الأزرقي في كتابه «تاريخ مكة»(٤) وغيرُهُ من العلماء أن السِّقاية حِياضٌ من أَدَم كانت على عهد قُصَيٍّ بن كِلاب، توضع بِفناء الكعبة، ويُستقى فيها الماء العَذْبُ من الآبار على الإبل ويُسقاه الحاجُّ، فجعل قُصيٌّ عند موته أمر السِّقَاية لابنه عبد مَنَاف، ولم تزل مع عبد مَنَاف يَقُومُ بها، فكان يسقي الماءَ من بئر كَرِّ آدم(٥) [وغيره إلى أن مات].

ومن حُصُون خَيبرَ: السُّلالِم(٦)؛ جاء ذكره في «سُنن أبي داود»(٧) وغيره، هو بضمِّ السين وتخفيف اللام، كذا قاله أبو الفتح وغيرُهُ(٨).

السَّمَاوة: مذكورة في حَدِّ جزيرة العرب من باب عَقْد الذِّمَّة من «المهذَّب»(٩) هي بفتح السين وتخفيف الميم.

---

(١) الأماكن ص (٥٧٦). (ل).

(٢) هي مدينة سامرّاء، تقع شمالي بغداد.

(٣) في (ح، ع، ف): «فيها».

(٤) تاريخ مكة (١/ ١١٢).

(٥) في (ف، ع، م): «كرادم»، والمثبت من (ح)، وأخبار مكة للأزرقي (١/ ١١٢)، وانظر حرف الزاي، فصل (زمزم).

(٦) يُقال له اليوم: سُلَيْلم (المعالم الأثيرة ص: ١٤٢).

(٧) سنن أبي داود رقم (٣٠١٤) كتاب الخراج، باب: ما جاء في حكم أرض خيبر.

(٨) وقال ابن الأثير في النهاية (سلم): «السُّلالِمُ: هي بضمِّ السين، وقيل: بفتحها، ويُقال أيضًا فيه: السُّلالِيم».

(٩) المهذَّب (٥/ ٣٤١).

قيل: هي أرض لبني كَلْب، لها طول ولا عرض لها، تأخذ من ظهر الكوفة إلى جهة مِصْرَ.

قال أبو الفتح الهَمدَاني: سُمِّيت بذلك؛ لعلوها وارتفاعها[١].

سَوَاد العراق[٢]: اختلف في وجه تسميته سَوادًا، فالمشهور، أنه سُمِّي سَوَادًا؛ لسواده بالزرع والأشجار؛ لأن الخضرة تُرى من البعد سَوادًا[٣].

وقيل: إن المسلمين الذين قدموا العراق للفتح رضي الله عنهم لما أقبلوا على السَّواد قالوا: ما هذا السوادُ؟ فسُمِّي به.

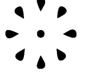
وقيل: سُمِّي سَوادًا؛ لكثرته، من قولهم: السَّوَادُ الأعظمُ، وهذا منقولٌ عن الأصْمَعِي.



(١) قال أبو المنذر: إنما سُمِّيت السماوة؛ لأنها أرض مستوية لا حجر بها (معجم البلدان: ٣/ ٢٤٥).

(٢) (سَوَاد العراق): قُراها ومزارعها، وحَدُّ السَّواد: من حديثة الموصل طولًا إلى عبادان، ومن العُذَيب بالقادسية إلى حُلوان عَرْضًا، فيكون طوله مئة وستِّين فَرْسخًا (معجم البلدان: ٣/ ٢٧٢).

(٣) في(ع، ف): «سوداء».



حرف الشين

فصل شبب: قال الحافظ أبو بكر الحازمي في كتابه «المؤتلف والمختلف في أسماء الأماكن»[(١)]: ذو الشَّبِّ: شقٌّ في أعلى جبل جُهينة، يستخرج من أرضه الشَّبُّ[(٢)].

فصل شدخ: قوله في «المهذَّب»[(٣)] في باب السَّلَم: إذا أسلم في الرُّطَبِ لا يلزمه قَبُولُ المُشَدَّخ[(٤)].

المُشَدَّخ: بضمٍّ الميم وفتح الشين المعجمة وفتح الدال المهملة وآخره خاء معجمة.

قال الجوهري: المُشَدَّخُ: البُسْرُ يُغْمَزُ[(٥)] حتى يَنْشَدِخَ.

فصل شذا: قوله في «المهذَّب»[(٦)] في باب المسابقة: اختلفوا في المسابقة على سفن الحرب كالزَّبازب[(٧)] والشَّذَاوات[(٨)]، هي بفتح الشين وتخفيف الذال

---

(١) قوله: «في أسماء الأماكن» ليس في (ع، ف). وانظر الأماكن ص (٥٧٢).

(٢) (الشَّبُّ): مِلْحٌ مُتَبَلِّرٌ، اسمه الكيماوي: كبريتات الألمنيوم والبوتاسيوم (الوسيط).

(٣) المهذَّب (٣/ ١٧٦).

(٤) (المُشَدَّخ): البُسْرُ يُغطَّى بشيء، أو يدفن حتى ينضج ويتغيَّر، وقال الشيخ أبو حامد: هو الذي ضُرب بالخشب حتى صار رُطَباً، وقيل: إنهم يشمّسون البُسْرَ، ثم يدلكونه بكساء صوف عظيم وما أشبهه، فيصير طعمه طعم الرُّطَبِ، يفعلون ذلك استعجالاً لأكل الرُّطَب من البُسْرِ قبل الإِرْطاب. انظر المجموع (١٣/ ١٤٧)، النظم المستعذب (١/ ٣٠٠).

(٥) في (ع، ف): «يغمر»، والمثبت من (ح، م)، وهو موافق لما في الصحاح، اللسان، وغيرهما.

(٦) المهذَّب (٣/ ٥٨٠).

(٧) في (ع، ف): «كالذباذب» وهو تحريف، انظر حرف الزاي فصل (زبزب).

(٨) هكذا باتفاق النسخ الخطية، وفي (ع، ف): الشذوات، وانظر تاج العروس (شذو)، وقارن باللسان (شذا). (ل).

المعجمتين، وهي[(١)] نوع من سفن الحرب، ويُقال في واحدتها: شَذَاة، وتجمع أيضاً على الشَّذا[(٢)]، بالقصر [١١٠/ب] بحذف الهاء، وهي لفظة عربية صحيحة.

فصل شرب: قول الغزالي في كتاب الشهادات: وما هو من شِعَار الشُّرْب[(٣)].

قال الرافعي: يجوز فيه فتح الشين على أنه جمع شارب، كصاحب وصَحْب، ويجوز ضمّها، أي: شعار شرب الخمر[(٤)].

فصل شرج: في الحديث: «شِرَاجُ الحَرَّةِ»[(٥)] مذكور في إحياء المَوات هو بكسر الشين وتخفيف الراء، وهو جمع شَرَجَة[(٦)]، بفتح الشين والراء وهي: مَسِيل الماء.

قوله في «المهذَّب»[(٧)] في باب السرقة: إذا سَرَقَ اللَّبِنَ من الحائط بعد التشريج[(٨)].

التَّشْريج: التنضيد[(٩)]، وإضافة بعضه إلى بعض واتصاله.

[و] قوله في مَسْح الخُفِّ: لبس خُفّاً له شَرَجُ[(١٠)]، وهو بفتح الشين والراء: له عُرًى.

فصل شرر: وفي أواخر كتاب النكاح من «صحيح مسلم» عن أبي سعيد الخُدْري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللهِ تعَالى يومَ

---

(١) في (ف، ع، م): «وهو».
(٢) قال الأزهري في تهذيب اللغة (شذا): «هذا معروف ولكنَّه ليس بعربي».
(٣) الوسيط (٧/ ٣٥٠).
(٤) العزيز (١٣/ ١٩). (ل).
(٥) أخرجه البخاري (٢٣٥٩)، ومسلم (٢٣٥٧) من حديث عبد الله بن الزبير، وانظر جامع الأصول (١٠/ ٢٠٠ ـ ٢٠١).
(٦) وأيضاً جمع شَرْج بفتح أوله وسكون الراء مثل بَحْر وبِحار، وحكى ابنُ دُرَيد شَرَج بفتح الراء (فتح الباري: ٥/ ٣٦).
(٧) المهذَّب (٥/ ٤٢٤)، والنصُّ فيه: «وإن سَرَق آجرَّ الحائط قُطِعَ؛ لأنه مُحرز بالتشريج في البناء».
(٨) في (ع، ف): «المشرج» بدل «بعد التشريج».
(٩) في (ع، ف): «التنضيج»، وهو خطأ.
(١٠) المهذَّب (١/ ٩٠). (شَرَج): أي: عُرًى كالأزرار يشدّ بها وتتداخل (النظم المستعذب: (١/ ٢١).

القِيَامَةِ الرَّجُلُ الذي يُفْضِي إلى امْرَأَتِهِ وتُفْضِي إليه، ثم يَنْشُرُ سِرَّها»(١) كذا في الأصول المعتمدة، وغيرها: أَشَرُّ(٢) بالألف.

فصل [م/ ٥٢] **شرط**: قد قدَّمنا في فصل «ركن» بيان الفرق بين الرُّكْنِ والشَّرْطِ، وحقيقة الشرط.

وأما قول الغزالي وغيره: إذا صلَّى بنجاسة ناسياً، ففي وجوب الإعادة قولان، بناءً على أن إزالة النجاسة شرط أم منهيّ عنه؟

قال الرافعي: معناه أن خطاب الشرع قسمان: خطاب تكليف بالأمر والنهي، وهذا يؤثر فيه النسيان، ولهذا لا يأثم الناسي بترك المأمور به ولا بفعل المنهي عنه؛ لأنه لم يبق مكلَّفاً عند النسيان، بل التحق بالمجنون وغيره ممَّن لا يخاطَب.

والقسم الثاني: خِطَابُ الإِخْبَار، وهو: ربط الأحكام بالأسباب، وجَعْلُ الشيء شرطاً هو من هذا القبيل؛ لأن معناهُ: إذا لم يوجد كذا في كذا، فهو غيرُ مُعْتَدٍّ به، والنسيان لا يؤثّر في هذا القسم، ولهذا يجب الضمان على مَنْ أتلف مالَ غيره ناسياً(٣).

فصل شرع: الشريعةُ: ما شرع الله تعالى لعباده من الدِّين، وقد شَرَعَ لهم يَشْرَعُ(٤) شَرْعاً، أي: سَنَّ.

قال الهروي: قال ابن عَرَفة: الشِّرْعةُ والشَّريعة سواء، وهو الظاهر المستقيم من المذاهب(٥). يُقال: شَرَعَ الله تعالى هذا، أي: جعله مذهباً ظاهراً(٦).

---

(١) أخرجه مسلم (١٤٣٧)، زاد في (ع، ف): «وتنشر سِرَّه»، وليست في مسلم ولا في رياض الصالحين (٧٢٢) بتحقيقي.

(٢) (أَشَرّ): قال المصنِّف في شرح صحيح مسلم (١٠/ ٨): «قال القاضي ـ أي: عِيَاض بن موسى اليَحْصُبِي السَّبْتِي ـ: هكذا وقعت الرواية: «أشَرّ» بالألف، وأهل النحو يقولون: لا يجوز: أَشَرُّ وأَخْيَرُ، وإنما يُقال: هو خيرٌ منه، وشَرٌّ منه، قال: وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللغتين جميعاً، وهي حُجَّةٌ في جوازهما جميعاً، وأنهما لُغتانِ».

(٣) العزيز (٢/ ٣٠). (ل).

(٤) كلمة: «يشرع» ليست في (ع، ف).

(٥) في (ف، ع، م): «المذهب».

(٦) الغريبين (٣/ ٩٨٨). (ل).

قلت: وقد ذكر الواحدي وغيرُه عن أهل اللغة في قول الله ﷻ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ﴾ [الجاثية: ١٨] أقوالاً، فقالوا: الشريعة: الدِّين والمِلَّة والمنهاج والطريقة، والسُّنَّةُ والقَصْد[١].

قالوا: وبذلك سُمِّيت شَرِيعة النَّهْرِ؛ لأنه يوصل منها إلى الانتفاع.

والشرائع في الدِّين: المذاهب التي شرعها الله تعالى لخلقه.

فصل شرك[٢]: في الحديث في[٣] وقْت الظُّهْرِ «والفيءُ مِثْلُ الشِّرَاك»[٤] هو بكسر الشين.

وهو أحد سُيُورِ النَّعل التي تكون على وجهها، وتقديره هنا ليس للتحديد والاشتراط، ولكنَّ الزوالَ لا يتبيَّنُ بأقلَّ منه.

فصل شزن: رُوي في «المهذَّب»[٥] في باب سجود التلاوة حديثُ أبي سعيد الخُدري ﷺ قال: خطبنا رسولُ الله ﷺ يوماً فقرأ (ص)[٦] فلما مَرَّ بالسجود تَشَزَّنَّا للسجود، إلى آخر الحديث[٧] [١١١/أ] هذا حديث صحيح. رواه أبو داودَ في سُننه، والبيهقي، وغيرُهما. قال البيهقي: هو حديث حسن الإسناد صحيح.

وقوله: «تَشَزَّنّا» كذا وقع في «المهذَّب»، وفي «سنن أبي داود» أيضاً وغيرِه بتاء في أوله ثم شين معجمة مفتوحة ثم زاي معجمة مشدَّدة ثم نون مشدَّدة ثم ألف.

---

(١) التفسير البسيط (٢٠/ ١٤٢). (ل).

(٢) هذه المادة ساقطة من (م).

(٣) كلمة: «في» ليست في (ع، ف).

(٤) أخرجه أبو داود (٣٩٣)، والترمذي (١٤٩)، وغيرهما من حديث ابن عباس، وهو حديث صحيح. انظر تعليق العلَّامة أحمد شاكر على سنن الترمذي (١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١).

(٥) المهذَّب (١/ ٢٨٦).

(٦) في (ع، ف): «ﷺ» بدل «ص» وهو خطأ.

(٧) أخرجه أبو داود (١٤١٠)، والبيهقي في السنن الكبرى» (٢/ ٣١٨)، وقال: «هذا حديث حسن الإسناد صحيح» وصحَّحه النووي كما ترى، وحسَّنه الشيخ عبد القادر أرنؤوط في تعليقه على جامع الأصول (٥/ ٥٥٧)، وقال ابن التركماني في الجوهر النقي المطبوع بهامش سنن البيهقي (٢/ ٣١٩): «ذكر له ابن خُزيمة عِلَّةً، فإنه...».

قال الإمام أبو سُليمان الخَطَّابي[1]: معناه: اسْتَوْفَزْنَا للسجود وتهَيَّأنا له.

قال: وأصله من الشَّزَنِ وهو القَلَقُ، يُقال: بات فلانٌ على شَزَنٍ: إذا باتَ قَلِقاً يتقلَّب من جنب إلى جنب.

قلت: وجاء في رواية البيهقي في «السنن الكبير»: تَهَيَّأَ الناسُ للسجود.

وفي «معرفة السنن والآثار» للبيهقي: «تَيَسَّرْنا»[2] بالسين والراء المهملتين وبزيادة ياء بعد التاء، من التيسير. قال: وقال بعضهم: تَشَزَّنَّا، يعني: كما ذكره أبو داودَ، وصاحبُ «المهذَّب».

فصل شسع: قال أهل اللغة: شِسْعُ النعل، بشين معجمة مكسورة ثم سين مهملة ساكنة، وهو أحد سُيُورِ النعل الذي يدخل بين الأُصبعين، ويدخل طرفه في الثقب الذي في صدر النعل المشدود[3] في الزِّمام: هو السَّيْرُ الذي يعقد فيه الشِّسْعُ، جمعه: شُسُوعٌ.

فصل شعر: والشِّعار: الثوب الذي يلي الجَسَد، والدِّثارُ فوقه، قالوا: سُمِّيَ شِعَاراً؛ لأنه يلي شَعْرَ البَدَنِ.

وأما إشعار الهَدْي فهو من الإعلام، وهو أن يضرب صفحةَ سَنَامِها اليمنى بحديدة وهي مستقبلة القبلة، فيدميها ويلطخها بالدم؛ ليعلم أنها هَدْيٌ.

وقد ذكرت في «الروضة»[4] وغيرها اختلافَ أصحابنا في أنه يقدّم التَّقْلِيدَ على الإشعار أم يؤخّرهُ؟ وتقديمه هو المنصوص.

وذكرت أيضاً قول صاحب «البحر» أنه إنْ قرَنَ هَدْيَينِ في حَبْل أَشْعَرَ؛ أَحَدَهُما في الصفحة اليُمنى، والآخرَ في اليُسرى ليُشاهَدا.

واعلم أن الإشعار سنة للأحاديث الصحيحة، ولا نظر إلى ما فيه من الإيلام؛ لأنه لا منع إلَّا ما منعه الشرع، وهذا الإيلام شبيه بالوَسْم والكَيِّ.

---

(١) معالم السنن (١/ ٢٨٤).

(٢) معرفة السنن والآثار (٤٤٧٠). (ل).

(٣) في (ع، ف): «المشدودة».

(٤) روضة الطالبين ص (٤٣٢).

وذكر أصحابنا للإشْعارِ فوائدَ، منها: إذا اختلطت بغيرها تميَّزت.

ومنها: إذا ضَلَّتْ عُرفت.

ومنها: أن السارق ربما ارتدع فتركها.

ومنها: أنها قد تَعْطَبُ فَتُنحر، فإذا رأى المساكين عليها العلامة أكلوها.

ومنها: أن المساكين يتبعونها إلى المنحر لينالوا منها.

ومنها: إظهار هذا الشعار العظيم، وفيه حثّ لغيره على التشبّه به.

قوله في «الوسيط»(١) و«الوجيز» في أول الحجِّ في ركوب البحر: لا يلزم المُسْتَشْعِرَ، هو الجبان، [م/٥٣] وهو بسكون الشين قبل العين [وكسر العين].

وقوله في «الوجيز»(٢): يلزم غيرَ المُسْتَشْعِرِ دونَ الجَبانِ. هو مما أنكره عليه الإمام الرافعي(٣) فقال: الجَبَانُ والمُسْتَشْعِرُ هنا بمعنًى.

قال: ولو قال: لم يلزم غيرَ المُسْتَشْعِرِ دونَ المُسْتَشْعِرِ، أو غيرَ الجَبَان دونَ الجَبَانِ، لكان أحسن وأقرب إلى الأَفْهام(٤).

وقد استعمل في «الوسيط»(٥) حسناً، فقال: المُسْتَشْعِرُ وغيرُ المُسْتَشعِرِ.

قال الإمام أبو القاسم عليُّ بنُ جعفر بن علي السَّعديُّ الصَّقَلِّيُّ المعروف بابن القَطَّاع(٦) في كتابه «الشافي في علم القوافي»: قد رأى قوم منهم الأخفش ـ وهو شيخ هذه الصناعة بعد الخليل ـ أنَّ مشطورَ الرَّجَزِ ومنْهوكَهُ، ومشطورَ السَّريع، ومَنْهوكَ المُنْسَرِحِ ليس بشعر؛ لقول النَّبيِّ ﷺ: «اللهُ مَوْلانا، ولا مَوْلى لَكُمْ»(٧).

وقوله ﷺ [١١١/ب] [الرجز]:

---

(١) الوسيط (٢/ ٥٨٤).

(٢) الوجيز (١/ ٢٥٠). (ل).

(٣) فتح العزيز (٧/ ٢٠).

(٤) العزيز (٣/ ٢٨٩). (ل).

(٥) الوسيط (٢/ ٥٨٥).

(٦) علَّامة باللغة والأدب، ولد في صَقلِّية سنة (٤٣٣هـ)، ومات بالقاهرة سنة (٥١٥هـ)، له ترجمة في سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٣٣ رقم: ٢٥٣) وفي حاشيته مصادرها.

(٧) أخرجه البخاري (٣٠٣٩) من حديث البراء بن عازب.

هَـــلْ أَنْــتِ إِلَّا إِصْــبَـــعٌ دَمِــيْـــتِ وفـي سَـبـيـلِ الله ما لَـقِـيْـتِ(١)

وقوله ﷺ [مجزوء الرجز]:

أنــــا الـــنَّـــبِـــيُّ لا كَـــذِبْ أنـا ابـنُ عَـبْـدِ الـمُـطَّـلِـبْ(٢)

وقوله ﷺ [الرجز]:

لا هُـــمَّ(٣) إنَّ الـــدارَ دارُ الآخِـــرَه

وقوله ﷺ: «الجارُ قبلَ الدَّارِ»(٤).

قال ابن القَطَّاع: وهذا الذي زعمه الأخفش وغيرُهُ غَلَطٌ بَيِّنٌ، وذلك لأنَّ(٥) الشاعر إنما سُمِّي شاعراً لوجوه، منها: أنه شعر القول وقصده وأراده واهتدى إليه، وأتى به كلاماً موزوناً على طريقة الضَّرْب مُقَفًّى.

فأما إذا خلا من هذه الأوصاف أو بعضها، فلا يستحقُّ أنْ يُسمَّى شاعراً، ولا قوله شعْراً، بدليل أنه لو قال كلاماً موزوناً مُقَفًّى غيرَ أنه لم يَقْصِد به الشعر، ولم يُقَفِّهِ، لم يُسَمَّ ذلك الكلام شِعْراً، ولا قائله شاعراً بإجماع العلماء والشعراء.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٠٢)، ومسلم (١٧٩٦)، والترمذي في الجامع (٣٣٤٥)، وفي الشمائل (٢٤٦) بتحقيقي من حديث جُنْدَبُ بن عبد الله البجلي، والبيت من رَجَزٍ لسيدنا عبد الله بن رواحة، تمثَّل به النَّبيّ ﷺ. انظر الفتح (١٠/ ٥٤١).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٦٤)، ومسلم (١٧٧٦)، والترمذي في الجامع (١٦٨٨)، وفي الشمائل (٢٤٧) بتحقيقي من حديث البراء بن عازب. (أنا النبيُّ لا كذب): أي: أنا النبيُّ حقّاً، فلا أَفِرُّ ولا أَزول (قاله المصنِّف في شرح صحيح مسلم: ١٢/ ١٢٠).

(٣) (لا هُمَّ): أصلها: اللهُمَّ، والعرب تحذف الألف واللام منها وتكتفي بما بقي، كما تقول: لاه أبوك، وهي تريد: لله أبوكَ، وانظر معجم الشوارد النحوية ص (١١٧).

(٤) رُوي من حديث عليّ، ومن حديث رافع بن خديج، ومن حديث خُفَاف بن نُدْبة. قال الحوت في أسنى المطالب ص (٥٢): «طرقه ضعيفة»، وقال السخاوي في المقاصد الحسنة ص (٨٤): «وكلّها ضعيفة، ولكن بانضمامها تقوى»، وانظر فيض القدير (٣/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤)، مسند الشهاب رقم (٧٠٩)، مجمع الزوائد (٨/ ١٦٤).

(٥) في (ع، ف): «أنَّ».

وكذا[١] لو قَفَّاه وقصد به الشعر، غير أنه لم يأتِ به مَوْزوناً، وكذا[٢] إذا[٣] أتى به موزوناً مُقَفًّى غير[٤] أنه لم يَقْصِدْ به الشعرَ ولا أراده، لم يستحقَّ ذلك؛ بدليل أن كثيراً من الناس يأتون بكلام موزون مُقَفًّى غيرَ أنهم ما شعروا به، ولا قصدوه، ولا أرادوه، فلا يستحقُّون التسمية لذلك[٥]، وإذا تفقَّد ذلك وجد في كلام الناس كثيراً، كما قال بعض السُّؤال: اختموا صلاتكم بالدعاء والصدقة، في أمثال لهذا كثيرة.

وبدليل أن الكلام لا يُسمَّى[٦] شِعْراً ولا صاحبه شاعراً إلَّا بالأوصاف التي ذكرناها، وهي الوزن على طريقة العرب، والتَّقْفِيَةُ مع القصد والإرادة من الشاعر، فإذا خلا من هذه الأوصاف أو من بعضها، فليس بشعر البَتَّةَ، ولا قائله شاعِراً.

والنبيّ ﷺ لم يقصد بكلامه ذلك الشعرَ، ولا شعر له، ولا أراده، ولا يعدّ ما وافق الموزون شعراً لذلك، وإنْ كانَ كلاماً موزوناً.

ألا ترى أنه جاء في كتاب الله تعالى من هذا شيء كثير، فهو جارٍ مَجْراه.

فموافقة الإنسان الشعر في الوزن مع عدم القصد من قائله، والإرادة له، لا يوجب حكم الشعر[٧].

فهذا مختصر ما ذكره ابن القَطَّاع، وقد بسطه[٨] بسطاً[٩] كثيراً في آخر كتابه المذكور، وبه ختم كتابه.

فصل شعع: قال أهل اللغة: شُعاعُ الشمس بضمِّ الشين، وهو ما يُرى من ضوئها عند ذُرُورها[١٠] مثل الحِبال والقضبان مقبلة إليكَ إذا نظرتَ إليها.

---

(١) في (ع، ف): «وكذلك».
(٢) في (ع، ف): «وكذلك».
(٣) في (ع، ف): «لو».
(٤) في (ع، ف): «ثم».
(٥) في (ع، ف): «بذلك».
(٦) في (ع، ف): «لا يكون».
(٧) الشافي في علم القوافي (٣٥ أ – ٣٥ ب) مخطوطة بمكتبة الفاتيكان المحفوظة تحت رقم (٩٧٧). (ل).
(٨) في (ح، م): «بسط».
(٩) في (م): «بساطاً».
(١٠) في (ع، ف): «ذروها»، وهو خطأ.

قال صاحب «المحكم»[١] بعد أن ذكر هذا المشهور: وقيل: هو[٢] الذي تراه ممتدّاً كالرماح بُعَيْدَ الطلوع.

قال: وقيل: هو انتشار ضوئها، والجمع: أَشِعَّةٌ، وشُعُعٌ بضمِّ الشين والعين.

وأَشَعَّتِ الشمسُ: نَشَرَتْ شُعَاعَها.

قال الأزهري: قال أبو عَمْرٍو: الشُّعشُع بضمِّ الشين: هو الغلامُ الحَسَنُ الوجه، الخفيفُ الروح.

وقوله: في «المهذَّب»[٣] في فصل جواز قتل دوابّ الكفار في باب السِّيَر في بيت الشعر [الرجز]:

لأَحْمِيَنَّ صاحبي ونَفْسِي بِضَرْبَةٍ[٤] مِثْلِ شُعَاعِ الشَّمْسِ[٥]

أراد به: ضربة واضحةً عظيمةً بَيِّنَةً.

وكذا قوله في شعر الآخر في باب الأقضية من المهذَّب[٦] [الرجز]:

والأمرُ[٧] أَضْوا[٨] مِنْ شُعَاعِ الشَّمْسِ

---

(١) المحكم (١/ ٢٦ ـ ٢٧).

(٢) في (ع، ف): «هذا».

(٣) المهذَّب (٥/ ٢٥٤).

(٤) في المهذَّب (٥/ ٢٥٤): «بطعنة» بدل «بضربةٍ»، وسيورده المصنِّف كما في المهذَّب في حرف الطاء، فصل (طعن).

(٥) هذا البيت قاله ابن شعوب: شداد بن الأسود في قتله سيدنا حنظلة الغسيل في أُحُدٍ، وهو في سيرة ابن هشام (٢/ ٧٥)، تاريخ الطبري (٢/ ٦٩)، الحاوي (١٤/ ١٩١)، نصب الراية (٢/ ٣١٨)، وانظر التلخيص الحبير لابن حجر (٤/ ١١٢)، وسيأتي هذا البيت أيضاً في حرف الطاء فصل (طعن).

(٦) المهذَّب (٥/ ٤٨٦)، والشِّعْرُ فيه [الرجز]:

يا عُمَرَ الفَارُوق طَالَ حَبْسِي وَمَلَّ مِنِّي إخْوتي وعِرْسِي

في حَدَثٍ لَمْ تَقْتَرِفْهُ نَفْسِي والأَمْرُ أَضْوا مِنْ شُعَاعِ الشَّمْسِ

(٧) في (ح، ع، ف، م): «الأمر»، والمثبت من المهذَّب (٥/ ٤٨٦).

(٨) في (ح، ع، ف): «أضوأ»، والمثبت من (م)، والمهذَّب (٥/ ٤٨٦).

معناه: بَرَاءتي مما رُمِيْتُ به واضحةٌ جَلِيَّةٌ لا خفاءَ بها.

فصل شفف: قال أهل اللغة: الشَّفّ بفتح الشين: سِتْرٌ رقيق.

قال الجوهري: قال أبو نصر[1]: هو سِتْرٌ أحمرُ رقيقٌ من صوف يُسْتَشَفُّ ما وراءه.

والشِّف بكسرها: الفضل.

تقول منه: شَفَّ يَشِفُّ شِفّاً بكسرها [١١١/أ] في المضارع والمصدر.

قال ابن السِّكِّيت[2]: والشِّفُّ أيضاً: النقصان، وهو من الأضداد.

وشَفَّ عليه ثوبُهُ يَشِفُّ شُفُوفاً [م/ ٥٤] وشَفِيفاً[3] أيْ: رَقَّ حتى يُرى ما خلفه.

وثوب شِفٌّ، وشَفٌّ، أي: رَقيق.

وشَفَّ جسمه يَشِفُّ شُفوفاً، أي: نَحَلَ.

وأشْفَفْتُ بعض ولدي على بعض، أي: فَضَّلتهم.

والشَّفِيف: لَذْعُ البَرْدِ.

قوله في «الروضة»[4]: الشَّفَّانُ: مطرٌ وزيادة، هكذا ذكره الرافعي[5] تقليداً لصاحب «التقريب»[6]، فهو الذي ذكره منفرداً به عن الأصحاب، وهو بفتح الشين المعجمة وتشديد الفاء وآخره نون.

قال أهل اللغة: الشَّفَّان: بَرْدُ ريحٍ فيها نُدُوَّةٌ.

وقال صاحب «المجمل»: ويُقال له: الشَّفِيف أيضاً، فهذا قول أهل اللغة فيه، وهو تصريح بأنه ليس بمطرٍ فضلاً عن كونه مَطَراً وزيادة، فقوله: «مطر وزيادة»

---

(١) في (م): «أبو منصور» وهو خطأ.

(٢) إصلاح المنطق ص (١١).

(٣) في (ح، ع، ف، م): «شَفَفاً» والمثبت من صحاح الجوهري (شفف)، وغيره.

(٤) روضة الطالبين ص (١٧٨).

(٥) فتح العزيز (٤/ ٢٧٩).

(٦) بهامش (ح) ما نصّه: «كذا وقع هنا (التقريب)، وهو سهو وتصحيف، وصوابه: (التهذيب)، كما بيّنه في الروضة [ص ١٧٨]، وشرح المهذَّب عن البغوي. انتهى. وكذا في المهمات (٣/ ٣٦٣).

تساهلٌ وإطلاقٌ فاسد، وصوابه أن يُقال: الشَّفَّانُ: له حكم المطر؛ لتضمنه القَدْرَ المبيح من المطر؛ لأن المبيح من المطر هو ما يَبُلُّ الثوبَ، وهذا موجود في الشَّفَّان، فصار كالثلج الذي يَبُلُّ.

فصل شفق: أجمع العلماء على أن وقت صلاة العشاء يدخل بغيبوبة الشَّفَق، والأحاديث الصحيحة مشهورة بذلك، ولكن اختلفوا في الشَّفَق المراد به: هل هو الأحمرَ، أو الأبيضُ[(١)]؟ والأحمر يتقدَّم، والأبيض يتأخَّر، فذهب الشافعي والجمهور ﭫ إلى أنه الحمرة، وذهب أبو حنيفة وآخروَن إلى أنه البياض.

وروى البيهقي[(٢)] بإسناده الصحيح، عن عبد الله بن عُمرَ ﭭ أنه قال: الشَّفَقُ الحُمْرَةُ.

ورواه البيهقي[(٣)] أيضاً عن عُمرَ بن الخطاب، وعليّ بي أبي طالب، وابن عباس، وأبي هُريرة، وعُبادة بن الصامت، وشَدَّاد بن أوس ﭫ، وهؤلاء صحابة ﭫ[(٤)].

ورواه عن مكحولٍ وسفيان الثوري.

ورواه مرفوعاً[(٥)] إلى رسول الله ﷺ وليس بثابت عنه ﷺ.

وحكى ابنُ المنذر في «الإشراف»[(٦)] أنه الحمرةُ عن ابن أبي ليلى، ومالكٍ، والثوري، وأحمد، وإسحاق، وأبي يوسُفَ، ومحمد بن الحسن.

قال: ورُوي ذلك عن ابن عمر، وابن عباس.

وعن ابن عباس أيضاً أنه البياض.

قال: وروّينا عن أنس وأبي هُريرة وعُمرَ بن عبد العزيز ما يدلُّ على أنه البياض، وبه قال أبو حنيفة.

---

(١) (الشَّفَقُ): من الأضداد يقع على الحُمرة التي تُرى في المغرب بعد مغيب الشمس، وعلى البياض الباقي في الأفق الغربي بعد الحُمرة المذكورة (النهاية باختصار).

(٢) السنن الكبرى (١/ ٣٧٣).

(٣) السنن الكبرى (١/ ٣٧٣).

(٤) قوله: «وهؤلاء صحابة ﭫ» ليس في (ع، ف).

(٥) السنن الكبرى (١/ ٣٧٣) من حديث ابن عمر، قال البيهقي: الصحيح موقوف.

(٦) الإشراف (١/ ٣٩٩).

قال ابن المنذر: الشَّفَقُ البياض.

وحكى القاضي أبو الطَّيِّب عن أبي ثَوْرٍ، وداودَ أنه الحمرة.

وعن زُفَرَ والمُزني أنه البياضُ، وحكاه غيره عن معاذ بن جبل الصحابي.

ونقل البغوي[١] عن أكثر أهل العلم أنه الحُمرة.

واستدلَّ أصحابنا للحُمرة بأشياء من الحديث، والمعنى لا يظهر منها دلالة محقّقة.

والذي ينبغي أن يعتمد أن المعروف عند العرب أن الشفق الحُمرة، وذلك مشهور في شعرهم ونثرهم، ويدلُّ عليه نقل أئمَّة اللغة.

قال الإمام أبو منصور الأزهري في «شرح ألفاظ المختصر»: الشَّفَقُ عند العرب: الحُمرة، [و] روَى سَلَمَةُ عن الفرَّاء: قال: سمعت بعض العرب يقول: عليه ثوب مصبوغ، كأنه الشفقُ، وكان أحمرَ[٢].

وقال ابن فارس في «المجمل»: قال ابن دُرَيد[٣]: الشَّفَقُ: الحُمْرة.

قال ابن فارس: وقال أيضاً الخليلُ: الشَّفَقُ الحُمْرة التي من غروب الشمس إلى وقت [العشاء] الآخرة، وذكر قول [١١١/ب] الفرَّاء.

ولم يذكر ابنُ فارس غير هذا.

وقال الزَّبيْدِيُّ في «مختصر العَيْن»: الشَّفَقُ الحُمرة بعد غروب الشمس.

وقال الخطَّابي في «معالم السُّنَن»[٤]: حُكي عن الفَرَّاء: أنه الحُمْرَة.

قال: وأخبرني أبو عُمَرَ، عن ثَعْلَبٍ أن الشَّفَقَ البياض.

قال الخطَّابي: وقال بعضهم: الشَّفَقُ اسم للحمرة والبياض، إلَّا أنه إنما يطلق

---

(١) شرح السنة (٢/ ١٨٦).

(٢) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٧٥) وما بين حاصرتين منه.

(٣) الجمهرة (شفق).

(٤) معالم السنن (١/ ١٢٥).

على أحمر ليس بقاني، وأبيض ليس بناصع، وإنما يعلم المراد به بالأدلَّة لا بنفس الاسم، كالقُرْءِ وغيره من الأسماء المشتركة(١).

فصل شقص: الشِّقْصُ المذكور في باب الشُّفعة هو بكسر الشين وإسكان القاف، وهو القطعة من الأرض، والطائفة من الشيء. قاله أهل اللغة كلّهم.

قالوا: والشَّقيصُ(٢): هو الشَّرِيكُ.

فصل شكر: الشكر [هو] الثناء على المَشكور بإنعامه على الشاكر، وقد سبق في فصل (حمد) ذكر الشكر والحمد ونقيضهما.

ويُقال: شكرته، وشكرت له.

قال الجوهري وغيره: وباللام أفصح، وبه جاء القران.

والشُّكْران بمعنى الشُّكْرِ، وتشكَّرْتُ له.

فصل شكك: اعلم أن الشَّكَّ عند الأصوليِّين، هو تَرَدُّدُ الذِّهن بين أَمْرَيْنِ على حدّ السَّواء.

قالوا: التردُّدُ بين الطرفين إنْ كان على السَّواء فهو الشَّكّ، وإلا فالراجح ظَنٌّ، والمرجوح وَهمٌ.

وقال الإمام الغزالي في أوائل باب الحلال والحرام من «الإحياء»(٣): الشَّكّ عبارة عن اعتقادين متقابلين نشآ عن سببين، فما لا سبب له، لا يثبت عقده في النفس حتى يساوي العقد المقابل له، فيصير شَكّاً [م/ ٥٥] فلهذا تقول: من شَكَّ: هل صَلَّى ثلاثاً أم أربعاً؟ أخذ بالثلاث؛ لأن الأصل عدم الزيادة.

ولو سئل الإنسان أن صلاة الظهر التي صلَّاها من عشر سنين كانت ثلاثاً أم أربعاً؟ لم يتحقّق قطعاً أنها أربع؛ لجواز أن تكون ثلاثاً، فهذا التجويز لا يكون

---

(١) في (ح، ع، ف، م): «كالقر وغيره من الأسماء للشتاء»، وهو تحريف، والمثبت من (ب)، وهو موافق لما في معالم السنن (١/ ١٢٥) حيث نقل المصنِّف.

(٢) في (ع، ف): «الشقص»، وهو خطأ.

(٣) إحياء علوم الدين (٢/ ٩٩).

شَكّاً، إذ لم يحضره سبب أوجب اعتقاد كونها ثلاثاً[١]، فاحفظ حقيقة الشك[٢] حتى لا يشتبه بالوهم، والتجويز بغير سبب.

قلت: واعلم أن الفقهاء يطلقون في كثير من كتب الفقه لفظ الشَّكّ على التردُّد بين الطرفين مستوياً كان أو راجحاً، كقولهم: شَكّ في الحَدَثِ أو في النجاسة، أو في صلاتِه وطوافه[٣] ونيَّته وطلاقه، وغير ذلك.

وقد أوضحت ذلك في مَواضِعَ من «شرح المهذَّب»[٤].

فصل شهد: الشهيد: المقتولُ في سبيل الله تعالى.

اختلف في سبب[٥] تسميته شهيداً؛ فقال النَّضْرُ بن شُمَيْلٍ: سُمِّي بذلك؛ لأنه حَيٌّ، فإن أرواحهم شهدت وحضرت دار السلام، وأرواح غيرهم إنما تشهدها يوم القيامة.

وقال ابن الأَنباري: لأن الله تعالى وملائكته عليهم السلام يشهدون لهم بالجنة[٦].

وقيل: لأنه يشهد عند خروج روحه ما أعدَّ [اللهُ تعالى] له من الثواب والكَرامة.

وقيل: لأن ملائكة الرحمة يشهدونه فيأخذون روحه.

وقيل: لأنه شهد له بالإيمان وخاتمة الخير بظاهر حاله.

وقيل: لأن عليه شاهداً يشهد[٧] بكونه شهيداً، وهو الدمُ، فإنه يبعث يوم القيامة، وأوْدَاجُهُ تَشْخُبُ دَماً.

وحكى الأزهري وغيرُهُ قولاً آخر أنه سُمِّي شهيداً؛ لأنه ممَّن يشهد على الأمم يوم القيامة، وعلى هذا القول لا اختصاص له بهذا السبب.

واعلم أن الشهيد ثلاثة أقسام، أحدها: المقتول في حرب الكفار بسبب من أسباب قتالهم، فهذا له حكم الشهداء في ثواب الآخرة [١١٣/أ] وفي أحكام الدنيا، وهو أنه لا يغسَّلُ ولا يُصلّى عليه.

---

(١) في (ح): «ثلاث».

(٢) في (ف، ع، م): «حقيقته» بدل «حقيقة الشَّكّ».

(٣) في (ع، ف): «أو في طوفه» بدل «وطوافه».

(٤) المجموع (١/ ١٦٨- ١٦٩). (ل).

(٥) كلمة: «سبب» ساقطة من (ع، ف).

(٦) الزاهر (١/ ٣١٢)، وانظر المفهم (٣/ ٧٠٨). (ل).

(٧) في (ع، ف): «شهد».

والثاني: شهيد في الثواب دون أحكام الدنيا؛ وهو المَبْطُون، والمَطْعُون، وصاحبُ الهَدْم، والغريقُ[١]، والمرأة التي تموت في نِفَاسها، والمقتول دون ماله، وغيرُهم ممَّن وردت الأحاديث الصحيحة بتسميته شهيداً، فهذا يغسَّل ويُصَلَّى عليه، وله ثواب الشهداء، ولا يلزم أن يكون [ثوابُهم] مثلَ ثواب الأول.

والثالث: مَنْ غَلَّ في الغنيمة وشبهه، ممَّن وردت الآثار بنفي تسميته شهيداً، إذا قتل في حرب الكفار، فهذا له حكم الشهداء في الدنيا، فلا يُغَسَّل، ولا يُصَلَّى عليه، وليس له ثوابُهم الكامل في الآخرة.

فصل شهر: الشهر: واحد الشهور، وهو مأخوذ من الشُّهْرَة.

يُقال: شَهَرْتُ الشيءَ، أَشْهَرُهُ شُهْرَةً وشَهْراً: أظهرْتَهُ، هذه اللغة المشهورة.

ويُقال أيضاً: أَشْهَرْتُهُ، حكاها الزَّبيدي في «مختصر العَيْن»: إذا أظهرْتَهُ وأعْلَنْتَهُ.

واشتهر، أي: ظَهَر.

وشَهَّرْتُهُ تَشْهيراً.

وشَهَرَ سيفَهُ، أي: سَلَّهُ، فسُمِّي الشهرُ شهراً؛ لشُهْرَةِ أمره لحاجات الناس إليه في عباداتهم ومعاملاتهم وغيرها.

ويُقال: أَشْهَرْنا: دَخَلْنَا في الشهر[٢].

وقوله في باب السَّلَم من «المهذَّب»[٣] الأجل المعلوم كشهور العرب[٤] والفرس[٥] والروم.

الشهور عند الجميع اثنا عشر شهراً، كما أخبر الله ﷻ بقوله تعالى[٦]: ﴿إِنَّ

---

(١) في (ح): «والغرق».

(٢) في (ح، م): زيادة: «ودخلنا أيضاً في الشهر».

(٣) المهذَّب (٣/ ١٧١).

(٤) هي: المُحَرَّم، صَفَر، رَبِيع الأول، ربيع الآخِر، جُمادى الأولى، جُمادى الآخِرة، رَجَب، شَعْبان، رَمَضان، شَوَّال، ذو القَعْدَة، ذو الحِجَّة.

(٥) شهور الفُرْسِ كان معمولاً بها في الدولة العباسية، وتبدأ سنتها من عيد النيروز وهو أول يوم من الصيف، كما أن المِهرجان أول يوم من الشتاء، انظر المهذَّب (٣/ ١٧١) تحقيق الدكتور محمد الزحيلي.

(٦) في (ع، ف): «بقول الله تعالى».

عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [التوبة: ٣٦].

فأما شهور المسلمين فمنها أربعة حُرُمٌ كما قال الله ﷻ؛ واتفق العلماء على أنها: ذو القَعْدَةِ، وذو الحجَّة، والمُحَرَّمُ، ورَجَب.

واختلفوا في كيفية عَدِّها، على قولين، حكاهما أبو جعفر النَّحَّاس في كتابه «صِنَاعَةُ الكُتَّابِ» قال: ذهب الكوفيُّون إلى أنه يُقال: المُحَرَّم، ورَجَب، وذو القَعْدة، وذو الحِجَّة.

قال: والكُتَّاب يميلون إلى هذا القول ليأتوا بِهِنَّ من سَنَةٍ واحدة.

قال: وأهل المدينة يقولون: ذو القَعْدة، وذو الحجَّة، والمُحَرَّم، ورَجَب.
وقوم ينكرون هذا، ويقولون: جاؤوا بها من سَنَتَيْنِ.

قال النَّحَّاس: وهذا غلط بَيِّنٌ، وجهل باللغة؛ لأنه قد علم المراد، وأن المقصود ذكرها[(١)]، وأنها في كلِّ سنة، فكيف يتوهّم أنها من سنتين، قال: والأَوْلى والاختيارُ ما قاله أهل المدينة؛ لأن الأخبارَ قد تظاهرت عن رسول الله ﷺ كما قالوا من رواية ابن عُمرَ[(٢)] وأبي هُريرة[(٣)]، وأبي بَكْرَةَ[(٤)] ﷺ. قال[(٥)]: وهذا أيضاً قولُ أكثرِ أهلِ التأويل. قال[(٦)] [م/ ٥٦] وأدخلت الألف واللام في المحرَّم دون غيره.

قال: وجاء من الشهور ثلاثة مضافات[(٧)]: شهر رمضانَ، وشهرا ربيع[(٨)].

---

(١) في (ع، ف): «ذكرهما».

(٢) حديث ابن عُمر أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ٢٦٦ ـ ٢٦٨)، وقال: «قلت في الصحيح وغيره طَرَف منه، رواه البزار (رقم: ١١٤١) وفيه موسى بن عُبَيْدَة، وهو ضعيف».

(٣) حديث أبي هريرة، ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ٢٦٨)، وقال: «رواه البزار (رقم: ١١٤٢)، وفيه أشعث بن سوار، وهو ضعيف، وقد وُثِّقَ».

(٤) حديث أبي بَكْرَةَ (نُفَيْع بن الحارث) أخرجه البخاري (٤٤٠٦)، ومسلم (١٦٧٩)، وفيه: «السنة اثنا عشر شهراً، منها أربعة حُرُمٌ: ثلاثة متوالياتٌ: ذو القَعْدة وذو الحِجَّة، والمُحَرَّم، وَرجبٌ...»، وانظر جامع الأصول (١/ ٢٥٨ ـ ٢٦٥).

(٥) في (ع، ف): «قالوا».

(٦) في (ع، ف): «قالوا».

(٧) في (ع، ف): «مضافة».

(٨) عمدة الكتاب ص (٢١٨- ٢٢٠). (ل).

وجميع هذا الشهور واشتقاقها مذكور في تراجمها من الكتاب.

وأما شهور الروم[١]: فأَيلول[٢]، وتَشْرين الأول، والثاني، وهذه الثلاثة فصل الخريف.

وكانُون الأول وكانُون الثاني وسُبَاط بالسين المهملة [وهذه الثلاثة فصل الشتاء].

وآذار ـ بالذال المعجمة ـ ونَيْسان، وأيَّار، وحَزِيران، وتَمُّوز، وآب[٣][وهذه السِّتَّة فصل الصيف].

وفي الحديث في خروج النساء يوم العيد: «ولا يَلْبَسْنَ الشُّهْرَةَ مِنَ الثِّيابِ»[٤] هو بضمِّ الشين، ومعناه: الثياب [١١٣/ب] الفاخرة التي تشتهر بها عن غيرها لحسنها.

فصل شوب: قال أهل اللغة: الشَّوْبُ: الخَلْطُ، وقد شُبْتَ الشيءَ ـ بضمِّ الشين ـ أَشُوبُهَ، فهو مَشُوبٌ: إذا خَلَطتَهُ.

فصل شوش: قولهم[٥]: يُشَوِّشُ على الناس، ويُشَوِّشُ القواعد، وما أشبهه. هذا قد استعمله الغزالي ﷺ في مواضع كثيرة[٦]، واستعمله صاحب «المهذَّب» في باب صلاة الجماعة، وفي آخر باب المسابقة[٧]، وهو غلط عند أهل اللغة، عَدَّهُ ابن الجَواليقي وجماعات[٨] من العلماء في لَحْنِ العوامّ.

---

(١) في (ع، ف): «الفرس»، وهو خطأ.

(٢) في (ع، ف): «فأيلون».

(٣) أسماء الأشهر (أيلول ـ آب) أسماء سُرْيانية، يقابلها بالروسية على التتالي: سِبْتِمْبِر، أكتوبر، نُوفَمبر، ديسمبر، يناير، فبراير، مارس، إِبْريل، مايو، يونية، يوليه، أغسطس.

(٤) هذا ليس بحديث، بل من قول الشيرازي في المهذَّب (١/ ٣٩٠)، فقد جاء فيه في فصل خروج النساء للعيد: «ولا يَلْبَسْنَ الشهرة من الثياب؛ لقوله ﷺ: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، ولْيَخْرُجن تَفِلاتٍ»، وانظر المجموع (٥/ ١٢).

(٥) في (ف، ع، م): «قوله».

(٦) الوسيط (٣/ ٨٠) (٥/ ٩٧). (ل).

(٧) المهذَّب (١/ ٣٢٠) (٣/ ٦٠٧).

(٨) في (ع، ف): «جماعة»، وانظر التكملة والذيل على درة الغواص ص (٢٧). (ل).

وقالوا: الصواب: يُهَوِّشُ بضمِّ الياء وفتح الهاء وكسر الواو، ومعناه: الخَلْطُ واللَّبس.

وقال أهل اللغة: الهَوْشَةُ: الاضطرابُ، وقد هَوَّشَ القومُ.

قالوا: وكلُّ شيءٍ خَلَطَته فقد هَوَّشْته، وقد أجاز الجوهري في «صحاحه» التَّشْويش، وقال: التَّشْويش: التخليط، وقد تَشَوَّشَ عليه الأمر.

وقال ابن الجواليقي في كتابه «لحن العوامّ» تقول: هَوَّشْتُ الشيء إذا خلطْتَهُ، ولا تقل: شَوَّشْته، فقد أجمع أهل اللغة على أن التَّشْويش لا أصل له في اللغة، وأنه من كلام المُولَّدين.

قال: وخَطَّؤوا الليثَ فيه(١).

فصل شوط: قال أهل اللغة: الشَّوْطُ بفتح الشين، هو الطَّلَقُ بفتح الطاء واللام، يُقال: جَرَى شَوْطاً.

قال الزَّبيدي: الشَّوْطُ: جَرْيُ مرَّة إلى الغاية، وجمعه أشواط.

وأما قول الغزالي في «الوسيط» و«الوجيز»(٢) في مسائل الطواف: لم يعتدَّ بذلك الشوط، فهو مما قد(٣) ينكر عليه؛ لأن الشافعي رضي الله عنه نصَّ على كراهة تسمية الطواف شَوْطاً، أو دَوراً، ورواه عن مجاهد رضي الله عنهما(٤).

وإنما تُسمَّى المرَّةُ طَوْفةً، والمرَّتان طوفتان، والمرَّاتُ طوفات، والمجموع طواف.

فإن قيل: قد(٥) ذكر الجوهري في «صحاح اللغة» أنه يُقال: طاف بالبيت سبعة أشواط، من الحَجَرِ إلى الحَجَرِ شَوْطٌ، وهذا يدلُّ على صحة استعماله، فجوابه أن الجوهريَّ يتكلَّم فيما كانت العرب تستعمله، وهذا لا ينكره، وإنما يقول الشافعي رضي الله عنه: إنه مكروه في الشرع.

---

(١) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامَّة (٢٧). (ل).

(٢) الوسيط (٢/ ٦٤٤)، الوجيز (١/ ٢٦٠). (ل).

(٣) في (ع، ف): «فهذا قد» بدل «فهو ممَّا قد».

(٤) الأم (٢/ ١٩٢). (ل).

(٥) كلمة: «قد» ليست في (ع، ف).

وقد ثبت في صحيحَي البخاري ومسلم، عن ابن عباس ﵄ قال: أمرهم رسول الله ﷺ أن يَرْمُلُوا ثلاثةَ أشواط، قال: ولم يمنعه أن يأمرَهم أن يَرْمُلوا الأشواط كُلَّها إلَّا الإبقاءُ عليهم(١).

فصل شوه: قال ثعلب: قال ابن الأعرابي: المرأة الشوهاء يطلق على القبيحة وعلى الحسنة، فهو من الأضداد(٢).

فصل شيأ: الشيءُ: الجُزءُ، وتصغيره: شُيَيْء بضمِّ الشين وكسرها لغتان.

قالوا: ولا يُقال: شُوَيء، وجمعه: أشياء، غير مصروف.

ولأهل النحو والتصريف في عدم صرفه وتحقيق أصله كلامٌ طويل، لا يحتاج إليه الفقهاء.

وتصغير أشياء: على أُشَيَّاء بتشديد الياء(٣).

ويجمع على: أَشاوِيٍّ بكسر الواو وتشديد الياء، وأَشَاوى مثل الصحارى.

قال أهل اللغة: والمَشِيئة الإرادة، وقد شئتُ الشَّيءَ أَشَاؤُه.

ويُقال: كلّ شيء بِشِيْئَةِ الله تعالى بكسر الشين، على وزن شِيْعَة أي: بمشيئته.

وفرَّق أصحابنا بين المشيئة والمحبة.

قالوا: ولهذا يُقال: الإنسان يشاء دخول الدار ولا [يُقال(٤) يحبّه، ويحبّ ولده، ولا يسوغ فيه [لفظُ](٥) المشيئة، وقد ذكرت هذا في «الروضة»(٦) في تعليق [١١٤/أ] الطلاق بالمشيئة.

قوله ﷺ: «إنَّ في أَعْيُنِ الأنْصَارِ شَيئاً»(٧) مذكور في نكاح «المهذَّب»(٨) وهو

---

(١) أخرجه البخاري (١٦٠٢)، ومسلم (١٢٦٦).

(٢) انظر الأضداد لابن الأنباري ص (٢٨٢). (ل).

(٣) في (ع، ف): «أشاوة»، والمثبت من صحاح الجوهري وغيره.

(٤) كلمة: «يُقال» زدتها من الروضة ص (١٤١٢).

(٥) ما بين حاصرتين زيادة من الروضة ص (١٤١٢).

(٦) روضة الطالبين ص (١٤١٢).

(٧) أخرجه مسلم (١٤٢٤) من حديث أبي هريرة.

(٨) المهذَّب (٤/ ١١٤).

حديث صحيح، رواه مسلم في «صحيحه» من رواية أبي هُريرة رضي الله عنه، وهكذا ضبطناه في صحيح مسلم «شَيئاً» بهمزة[١] بعد الياء، وهذا هو الصواب، وهكذا وجد بخطِّ المصنِّف، وكذا[٢] هو في النسخ المعتمدة من «المهذَّب»، وروي: «شَيْناً» بالنون بدل الهمزة.

وعلى الأول اختلفوا في المراد بالشيء، فقيل: عَمَشٌ. وقيل: زُرْقَةٌ. وقيل: صِغَرٌ. وقيل: ضعف في الأجفان. وقيل: بَيَاض في الأجفان [م/ ٥٧].

وفي الحديث: «أَيُّما امرأةٍ أَدْخَلَتْ على قوم مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَيْسَتْ مِنَ اللهِ في شيء»[٣] ذكره في باب ما يلحق من النسب[٤]، أي: ليست من دين الله في شيء، ومعناه ليست مرتبطة بدينه، وليست في ذمَّته، بل هي في معنى المتبرِّئ منه سبحانه وتعالى، عافانا الله تعالى.

واعلم أن مذهب أهل السنة أن المعدوم لا يُسمَّى شيئاً، وقالت: المعتزلة: يُسَمَّى شيئاً، ووافقوا على أن المُحال لا يُسَمَّى شيئاً، فلا يكون داخلاً في قول الله عز وجل: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

قال أصحابنا وغيرُهم من المتكلِّمين: لا يوصف الله سبحانه وتعالى بالقدرة على المستحيل، واستدلَّ أصحابنا على أن المعدوم لا يُسَمَّى شيئاً بقول الله عز وجل: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٩].

وأما قوله تعالى[٥]: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١] فقال أصحابنا: سمَّاه الله تعالى شيئاً[٦]؛ لتحقُّق وقوعها، فسمَّاها باسم الواقع، كما قال تعالى:

---

(١) في (ع، ف): «بهمز».
(٢) في (ع، ف): «وهكذا».
(٣) أخرجه أبو داود (٢٢٦٣)، والنسائي (٦/ ١٧٩ ـ ١٨٠)، وابن ماجه (٢٧٤٣) وغيرهم من حديث أبي هريرة، وصحَّحه الحاكم (٢/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣) ووافقه الذهبي، وصحَّحه أيضاً ابن حبَّان (١٣٣٥) موارد، وهناك استوفينا تخريجه.
(٤) المهذَّب (٤/ ٤٤٩).
(٥) في (ع، ف): «وأما قول الله تعالى».
(٦) انظر أنوار التنزيل، تفسير سورة الواقعة (٥/ ١٧٧). (ل).

﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ﴾ [الصافات: ٢١]، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤] ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٥٠] ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ﴾ [الأعراف: ٤٨] ونحو ذلك.

فصل شيخ: الشيخ من الآدميين يُقال في جمعه: شُيوخ، ومَشْيَخَة، وشِيَخَة، ومَشْيُوخاء(١).

حكاه أبو عمرو عن ابن الأعرابي.

وذكر في «المهذَّب» في أول كتاب الحدود الحديث المشهور: «الشَّيْخُ والشَّيْخَةُ إذا زَنَيَا فارْجُمُوهُمَا البَتَّةَ»(٢).

المراد بالشيخ والشيخة: الرجل والمرأة المُحْصَنَين، وليس معناه أنه لا يرجم أحدُهما إلَّا إذا زنا بمُحْصَن، بَلْ ذلك من التقييد الذي لا مفهوم له، فلو زنى مُحْصن ببِكْرٍ رُجِمَ المُحْصَنُ، وجُلِدَ البِكْرُ.

ومعنى البَتَّةَ هنا: رجماً لابدَّ منه، ولا مَندوحةَ عنه.

فصل في أسماء المواضع

الشأم(٣): إقليمنا المعروفُ، حماه الله، وصانه، وسائرَ بلاد الإسلام وأهله. تكرّر ذكره في هذه الكتب.

---

(١) في (ح، م): «شيوخ ومشيوخة، ومشيخة، ومشيوخاء» والمثبت من (ع، ف)، وهو الصواب، وانظر جموعاً أخرى في المحكم، اللسان (شيخ). وانظر تصحيح الفصيح ص (٢١٤). (ل).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٥٥٣) من حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب، وانظر البخاري (٦٨٢٩، ٦٨٣٠)، صحيح مسلم (١٦٩١)، فتح الباري (١٢/ ١٤٣)، التلخيص الحبير (٤/ ٥١)، المقاصد الحسنة رقم (٦١٠).

(٣) (الشَّام): مصطلح جغرافي قديم وضعه العرب على صُقْعٍ واسعٍ من الأرض يقع في الشمال من جزيرة العرب، وقد أخطأ من حَدَّد الشام في عصرنا بالأقطار العربية: سورية والأردنّ وفلسطين ولبنان، فالشام يزيد على هذه الأقطار، حيث يدخل فيه جُزْءٌ من شمال السعودية، وجزء من العراق من غربي الفرات، وجزء من تركية الآسيوية مثل: مَرْعَش، ودياربَكْر، وماردين، وإسكندرونة، وأنطاكية، انظر: أبو عبيدة: عامر بن الجراح أمين الأمة وفاتح الديار الشامية ص (١٢٧ ـ ١٢٨)، المعالم الأثيرة ص (١٤٧)، كلاهما لأستاذنا البحاثة محمد شُرَّاب، معجم البلدان (٣/ ٣١١ ـ ٣١٥)، حدائق الإنعام في فضائل الشام ص (٢٤ ـ ٢٦)، مشاهير =

هو بهمزة ساكنة مثل رأس.

ويجوز تخفيفه بحذفها كما في راس وشبهه.

وفيه لغة أخرى: شآم بالمدِّ، حكاهما جماعة، والشين مفتوحة بلا خلاف. قال صاحب «المطالع»: وأَبَاها أكثرُهُمْ[(١)].

وهو مذَّكر. هذا هو المشهور. وقال الجوهري: يذكَّر ويؤنَّث.

قال أهل اللغة: ينسب إليه: شأمي[(٢)] بالهمزة وحذفها مع الياء، وشآمٍ بالمدِّ من غير ياء كيَمانٍ[(٣)].

قال سيبويه وغيرُهُ: ويجوز شآميّ بالمدِّ مع الياء، ومنعه غيرُهُ؛ لأن الألف عوض مِنْ[(٤)] ياء النسب، فلا يجمع بينهما، والصحيح: جوازه، فقد حكاه سيبويه[(٥)]، وهو إمام هذا الفنّ.

قال الجوهري: وتقول: امرأة شآميَّة بالتشديد [وبالمدِّ]، وشامِيَة بالتخفيف.

وأما سبب تسميته شَاماً، فذكر الحافظ [١١٤/ب] أبو القاسم بنُ عساكر رحمه الله في أول «تاريخ دمشق»[(٦)] باباً في ذلك، فروى فيه عن الكَلْبيِّ أنه قال: سُمِّيَ شآماً؛ لأن قوماً من بني كنْعان بن حام تشاءَموا إليها[(٧)].

وعن ابن الأَنْباري[(٨)] أنه قال: فيه وجهان: يجوز أن يكون مأخوذاً من اليد الشُّؤْمى، وهي اليُسرى. ويجوز أن يكون فعلى من الشؤم، يُقال: قد أشأم إذا أتى الشأمَ.

= علماء الأمصار ص (٨٤)، تاريخ دمشق (١/ ٨)، آثار البلاد وأخبار العباد ص (٢٠٥ ـ ٢٠٨)، معجم ما استعجم (الشأم).

(١) مطالع الأنوار (٦/ ٩٣). (ل).

(٢) في (ع، ف): «الشأمي».

(٣) في (ع، ف): «كثمانٍ».

(٤) في (ع، ف): «عن».

(٥) الكتاب (٣/ ٣٣٨) نقلاً عن أبي الخطاب.

(٦) تاريخ دمشق (١/ ٧ ـ ١٠).

(٧) تاريخ دمشق (١/ ٨).

(٨) تاريخ دمشق (١/ ٩)، وانظر الزاهر (٢/ ١٠٩). (ل).

وعن ابن فارس[١]: أنه فَعل من اليد الشُّؤمى.

قال: وقال قومٌ: هو من شُوْمِ الإبل، وهي[٢]: سُودُها.

وعن ابن المقفَّع[٣]: سَمِّيت شاماً بـ: سَام بن نوح، واسمه بالسُّريانية شام[٤].

وعن ابن الكلبي: سُمِّي شاماً بِشَاماتٍ له: حمر وسودٍ وَبيضٍ[٥].

وقال غيره: سُمِّيت شاماً؛ لكونها عن شِمال الأرض[٦].

وأما حَدُّ الشام: فالمشهور أنه من العَرِيش إلى الفُرات طولاً، وقيل: إلى بَالِس[٧].

وأما العَرْضُ: فمن [جَبَلَي طَيِّءٍ[٨] من نحو القبلة إلى بحر الروم[٩]، وما بِشَأْمة ذلك من البلاد][١٠].

وروّينا في «تاريخ دمشق» وغيرِهِ أن الشام دخله عشرة آلاف عَيْنٍ رأتْ رسولَ الله ﷺ[١١].

شَاذَرْوَان الكعبة[١٢]: زادها الله تعالى شرفاً: هو بفتح الذال المعجمة، وسكون

---

(١) تاريخ دمشق (١/ ٩).

(٢) في (ح): «وهو».

(٣) تاريخ دمشق (١/ ١٠).

(٤) قال البكري في معجم ما استعجم (الشأم): «لم يدخلها سام بن نوح قطّ كما قال بعض الناس»، وقال الزَّبِيدي في تاج العروس: «هذا الوجه قد أنكره كثير من محقِّقي أئمَّة التواريخ».

(٥) تاريخ دمشق (١/ ١٠) وفيه: «الكلبي» بدل «ابن الكلبي».

(٦) تاريخ دمشق (١/ ١٠).

(٧) في (ع، ف): «نابلس».

(٨) (جَبَلَيْ طَيِّءٍ): جبلان موجودان في نواحي مدينة حائل في السعودية (كتاب: أبو عبيدة بن الجراح، لأستاذنا محمد شُرّاب ص: (١٢٨).

(٩) (بحر الروم): هو البحر الأبيض المتوسط.

(١٠) ما بين حاصرتين زدته من معجم البلدان لياقوت (٣/ ٣١٢). وهو بياض في الأصل.

(١١) تاريخ دمشق (١/ ٣٢٧). (ل).

(١٢) هو القَدْرُ الذي تُرك من عَرْض الأساس خارجاً عن عَرْض الجدار، مرتفعاً عن وجه الأرض قَدْر ثلثي ذراع (الإيضاح للمصنِّف ص: ٢٢٦). قال الشيخ محمد بن علوي في كتابه في =

الراء، وهو بناء لطيف جدّاً مُلصق بحائط الكعبة، وارتفاعه عن الأرض في بعض المواضع نحو شبرين، وفي بعضها نحو شبر ونصف، وعرضه(١) في بعضها نحو شبرين ونصف، وفي بعضها نحو شبر ونصف.

الشَّطّ(٢): قوله في باب خَرَاج السَّواد من «المهذَّب»(٣): عن أبي الوليد الطيالسي رَحِمَهُ اللهُ: أدركت الناس بالبصرة يُحمل إليهم(٤) التَّمر من الفرات، فيطرح على حافة الشَّطِّ.

المراد بالشَّطّ: دِجْلَة.

الشِّعْب(٥): قوله في أول باب قَسْم الغنيمة والفيء(٦) من «المهذَّب»(٧): أن رسول الله ﷺ قسم غنائم بدر بِشِعْبٍ من شِعَاب الصَّفراء، هكذا ضبطناه في «المهذَّب» بِشِعْبٍ بكسر الشين.

والشِّعْبُ: الطريق بين جبلين.

وقال الحافظ أبو بكر الحازمي في [كتاب] «المؤتلف في أسماء الأماكن»: شُعْبٌ بضمِّ الشين(٨): [م/٥٨] وادٍ بين مكة والمدينة يصبُّ في الصفراء، وليس في هذا مخالفة لما ضبطناه في «المهذَّب» فإن هذا الذي ضبطه الحازمي يحتمل أنه غير الذي في «المهذَّب»، ولو قدر أنه هو، صحَّ أن يُقال فيه شِعْب من الشِّعاب بالكسر، ويكون صفةً، وإنْ كان له اسم عَلَمٍ بالضَّمِّ.

= رحاب البيت الحرام ص (١٢٧): «والشاذروان الموجود الآن في داخل بناء الكعبة المشرفة هو من بناء السلطان مراد الرابع عند بنائه الكعبة سنة (١٠٤٠هـ)».

(١) في (ع، ف): «وعرضها».

(٢) كلمة: «الشَّطّ» ليست في (ح، م).

(٣) المهذَّب (٥/ ٣٦٧).

(٤) كلمة: «إليهم» ليست في (ع، ف).

(٥) كلمة: «الشعب» ليست في (ح، م).

(٦) في (ح، م): «والقسم»، وجاء بهامش (ح): «كذا في الأصل»: «الغنيمة والقسم»، ولعلَّه: والفيء».

(٧) المهذَّب (٥/ ٢٩٢).

(٨) وسكون العين (معجم البلدان: ٣/ ٣٤٨). وانظر الأماكن ص (٥٨٤). (ل).

قال الحازمي: وأما سَيِّر بفتح السين المهملة بعدها ياء مثناة من تحت مشدَّدة مكسورة[١]: فكثيب بين المدينة وبدر، يُقال: هناك قسم النَّبيُّ ﷺ غنائم بدر[٢].

قال: وقد يخالف في لفظه[٣].

قلت: ولا منافاة بين هذا والأول. والله تعالى أعلم.

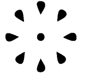


---

(١) كذا في النهاية (٢/ ٤٣٤)، وضبطها ياقوت في معجم البلدان (٣/ ٢٩٦): «سَيَر: بفتح أوله وثانيه، وراء...».

(٢) في مختصر المُزَني ص (٢٧٠): قال الشافعي: ماقسم ﷺ غنائم بدر إلَّا بِسَيِّر؛ شِعْبٍ من شعاب الصفراء، قريبٍ من بدر».

(٣) الأماكن ص (٥٩٣). (ل).



حرف الصاد

فصل صبر: الصَّبْرُ في اللغة: الحَبْسُ.

وقَتَلَهُ صَبْراً: حَبسَهُ للقتل.

والصَّبْرُ في الشرع: صفة محمودة، ومعناه: حبس النفس على ما أمرت به من مُكابدة الطاعات، والصبر على البلاء، وأنواع الضرر في غير معصية.

والصبر من أعظم الأصول التي يعتمدها الزُّهَّاد وسالكو طريق الآخرة، وهو باب من أبواب كتب الرَّقائق، وقد جمعت أنا فيه جملة من الأحاديث الصحيحة مع الآثار في كتاب «رياض الصالحين»[1].

وقد أمر الله تعالى فيه في مواضع [كثيرة] كقوله تعالى: ﴿ٱصۡبِرُواْ وَصَابِرُواْ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]

وفي الحديث الصحيح: «الصَّبْرُ ضِيَاء»[2].

والصُّبْرَةُ من الطعام وغيره: هي الكَوْمَةُ المجموعة.

قال الرُّوياني في «البَحْر»: سُمِّيت بذلك؛ لإفراغ بعضها على بعض، يُقال: صَبَرْتُ المتاع وغيرَهُ: إذا جمعْتَه وضَمَمْتَ بعضَهُ إلى بعض[3].

فصل صبع: الإصبع معروفة، وفيها [١١٥/أ] عَشْر[4] لغات: كسرُ الهمزة، وفتحُها، وضمُّها، مع الحركات الثلاث في الباء فهذه تسع، والعاشرة: أُصْبُوع، بضمِّ الهمزة والباء.

---

(١) رياض الصالحين ص: (٣٥ ـ ٤٦) بتحقيقي.

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٣) من حديث أبي مالكٍ: الحارث بن عاصم الأشعري.

(٣) بحر المذهب (٥/٣٦). (ل).

(٤) كلمة: «عشر» ساقطة من (ع، ف).

وأما قول الشافعي رضي الله عنه في «المختصر»[١] في كتاب السَّبق والرمي: الصلاة جائزة في المُضَرَّبَةِ، والأصابع، إذا كان جلدُها ذكيّاً[٢]، أو مدبوغاً.

والمُضَرَّبَةُ: هي التي يُلْبِسُها الرامي كَفَّه اليُسرى حتى لا يصيبها الوَتَر.

قال الشيخ أبو حامد: الأصحاب يقولون: المُضرَّبة، بالتشديد، ولفظ الشافعي: المِضْرَبة بالتخفيف، بناها بناء الآلات.

وأما الأصابع: فجلد يجعله الرامي في إبهامه وسُبْحَتِهِ من يده اليُمنى ليمدَّ بها الوتر.

ومراد الشافعي رحمه الله أنه لابأس باستصحابها في الصلاة بشرط الطَّهارة، ويتعلَّق النظر فيهما أيضاً بكشف اليد في السجود.

فصل صحب: قولهم: اللَّهُمَّ صَلِّي على محمد وعلى آله وصحبه.

اختلف في الصحابي على مذهبين، الصحيح الذي قاله المحدِّثون والمحقِّقون من غيرهم: أنَّه كُلُّ مسلم رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو ساعةً.

وبهذا صرَّح البخاري في صحيحه[٣]، والباقونَ، وسواء جالسه أم لا؟

والثاني: واختاره جماعة من أهل الأصول وأكثرهم: أنه مَنْ طالت صُحبته له صلى الله عليه وسلم ومجالسته على سبيل التبع.

قال الإمام القاضي أبو بكر بن[٤] الباقِلّاني: لا خلاف بين أهل اللغة أن الصحابي مشتقٌّ من الصحبة، جَارٍ على كلِّ من صحب غيره، قليلاً أو كثيراً.

يُقال: صحبه شهراً، ويوماً وساعة[٥]، وهذا يوجب في حكم اللغة إجراءَ هذا على مَن صحب النبيَّ صلى الله عليه وسلم ولو ساعةً. هذا هو الأصل، ومع هذا فقد تقرَّر للأمَّة عرف في أنهم لا يستعملونه إلَّا فيمن كثرت صحبته، واتصل لقاؤه، ولا يجري ذلك

---

(١) مختصر المزني ص (٢٨٩).

(٢) في (ع، ف): «مُذَكَّى».

(٣) فقال في كتاب فضائل الصحابة (٧/ ٣ ـ فتح): «ومَن صحب النبيَّ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه».

(٤) كلمة: «بن» ليست في (ع، ف). انظر أسد الغابة (١/ ١٢٠). (ل).

(٥) في (ع، ف): «شهراً، يوماً، ساعة».

على مَن لقي المَرْءَ ساعةً، ومشى معه خُطاً، وسمع منه حديثاً، فوجب أن لا يجري في الاستعمال إلَّا على مَنْ هذا حاله، هذا كلام القاضي المجمع على إمامته مُطلقاً، وفيه تقرير[(١)] للمذهبين، وردٌّ لحكاية السَّمعاني عن أهل اللغة حيث قال: والصحابي من حيثُ اللغة والظاهر: يقع على مَنْ طالت صحبته ومجالسته على طريق التبع والأخذ. قال: وهذا طريق الأصوليِّين[(٢)].

وأما قول الفقهاء أصحاب[(٣)] الشافعي، وأصحاب أبي حنيفة وأصحابنا[(٤)]، فمجاز مستفيض للموافقة بينهم، وشدَّة ارتباط بعضهم ببعض كالصاحب.

ويجمع صاحب على: صَحْب، كراكِب ورَكْب، وصِحَاب، كجائِع وجِيَاع.

وصُحبة بالضَّمِّ: كَفَارِهٍ وفُرْهَة.

وصُحْبان: كشَابٍّ وشُبَّان.

والأصحاب: جمع صَحْبٍ، كَفَرْخٍ وأَفْراخ.

والصحابة: الأصحاب، وجمع الأصحاب: أصَاحيب.

وقولهم في النداء: يا صاح[(٥)] معناه: يا[(٦)] صاحبي[(٧)].

وصَحِبْتُهُ ـ بكسر الحاء ـ أصْحَبُه بفتحها، صُحْبة ـ بضمِّ الصاد ـ وصَحابَةَ بالفتح.

فصل صدق: الصَّداق: اسم لما تستحقه المرأة بعقد النكاح.

قيل: إنه مشتقٌّ من الصَّدْق بفتح الصاد، وإسكان الدال، وهو الشيء الشديد الصلب، فكأنه أشدُّ الأَعْرَاض لُزوماً من حيث إنه لا ينفكُّ عنه النكاح ولا يستباح بُضْعُ المنكوحة إلَّا به.

---

(١) في (ع، ف): «تقدير» وهو تحريف.
(٢) من قوله: «بين أهل اللغة» إلى «الأصوليين» ساقط من (م). وانظر قواطع الأدلة (١/ ٣٩٢). (ل).
(٣) في (ع، ف): «وأصحاب».
(٤) كلمة: «وأصحابنا» ليست في (ع، ف).
(٥) في (ع، ف): «أيا صاحِ».
(٦) كلمة «يا» ليست في (ف، ع، م).
(٧) انظر معجم الشوارد النحوية ص (٣٤٥).

وفيه لغات: صَدَاق وصِدَاق بفتح الصاد وكسرها، وصَدُقَة بفتح الصاد وضمِّ الدال، وصُدُقَةٌ بضمِّهما.

وله ستَّة أسماء أُخَر: المَهرُ، والفَرِيضة، والنِّحْلَةُ، والأَجْر، والعَليقة[١]، والعُقْر، بضمِّ العين، والله أعلم [١١٥/ب].

فصل صرر: قوله في كتاب الحجِّ من «مختصر المزني»: لا يحجُّ الصَّرُورة عن غيره[٢]، وقد استعمله بهذا المعنى في «الوسيط» في أول كتاب السِّير.

هو الصَّرُورة بفتح الصاد المهملة وتخفيف الراء المضمومة وآخره هاء: وهو الذي لم يَحُجَّ.

قال الأزهري: الصَّرُورَةُ: الذي لم يحجَّ. يُقال: رجل صَرُورَةٌ، وامرأة صَرُورَةٌ: إذا لم يَحُجَّا.

قال: ويُقال أيضاً للرجل الذي لم يتزوَّجْ ولم يَأْتِ النساءَ: صَرُورَة: لِصَرِّهِ على ماء ظهره، وإبقائه[٣] إيَّاه. وقيل للذي لم يحجَّ: صَرُورَة؛ لِصَرِّه على نفقته[٤].

وحكى الأزرقي [م/ ٥٩] في «تاريخ مكة»[٥] أنه كان من عادة الجاهلية أن الرجل يُحْدِثُ الحَدَث، يقتلُ الرجل أو يضربُهُ، أو يَلْطِمُهُ، فيربط لِحاً من لِحاءِ الحَرَمِ قِلادَةً في رقبته، ويقول: أنا صَرُورَةٌ، فيُقال: دَعُوا الصَّرُورَةَ؛ لجهله، فلا يَعْرِضُ له أحدٌ، فقال النَّبيُّ ﷺ: «لا صَرُورَةَ في الإسلام، وأنَّ مَنْ أحْدَثَ حَدَثاً، أُخِذَ بِحَدَثِه»[٦]. هذا ما حكاه الأزرقي.

---

(١) في النهاية (علق): «العَلائق: المُهُورُ، الواحدة: عَلاقة».

(٢) انظر المهذَّب (٢/ ٦٧٦)، ولم أجد هذا النَّصّ في مختصر المزني ولا الوسيط، وهو في المهذَّب (٢/ ٦٧٥). (ل).

(٣) في (ع، ف): «وإيقافه».

(٤) الزاهر ص(١٢٧). (ل).

(٥) تاريخ مكة (١/ ١٩٢)، وانظر السنن الكبرى للبيهقي (٥/ ١٦٥).

(٦) أخرجه أبو داود (١٧٢٩)، وأحمد في المسند (٢٨٤٥)، والحاكم في المستدرك (١/ ٤٤٨)، والدارقطني في السنن (٢/ ٢٩٤)، والبيهقي (٥/ ١٦٤) مختصراً من حديث ابن عباس، وصحَّحه السيوطي في الجامع الصغير، والحاكم ووافقه الذهبي، وصحَّحه أيضاً العلَّامة أحمد =

وقال الإمام أبو سُليمان الخطَّابي[١]: هذا الحديث يفسّر تفسيرين؛ **أحدهما**: أن الصَّرُورَة: الرجل الذي انقطع عن النكاح وتبتَّلَ على طريق رَهبانية النصارى.

والثاني: أن الصَّرُورَة مَنْ لَمْ يَحُجَّ، فمعناه على هذا أنَّ سُنَّةَ الدين أَنْ لا يبقى أحدٌ من الناس يستطيع الحَجَّ، فلا يحجّ حتى لا يكون صَرُورةً في الإسلام.

قال: وقد يستدلُّ به مَن يقول: إن الصَّرُورةَ لا يجوز أن يحجَّ عن غيره.

وتقدير الكلام عنده: أن الصَّرُورةَ إذا شَرَعَ في الحجِّ عن غيره، صارَ الحجُّ عن نفسه، وانقلب إلى فَرْضِهِ.

فصل صرف: قال الشافعي ﵁ والأصحابُ رحمهم الله: يلزم العامل في المُساقاة تصريفُ الجَرِيد[٢].

والجَرِيدُ: سَعَفُ النخل، فذكر الأزهري والأصحاب في معناه شيئين، **أحدهما**: أنه قَطْعُ ما يَضُرُّ تَرْكُهُ يابساً وغيرَ يابس.

والثاني: رَدُّها عن وجوه العناقيد، وتسوية العناقيد بينها؛ لتصيبها الشمس، وليتيسّر قطعها عند الإدراك.

وأما قوله في «الوجيز» في كتاب المساقاة: على العامل تصريف الجَرِيْن، ورَدُّ الثمار إليه[٣]، فهكذا هو في النسخ: «الجرين» بالنون، وهو صحيح، وأراد بتصريفه[٤]: تسويته، وقد سبق بيانه في حرف الجيم في «جرد» وفي «جرن».

فصل صرم: في باب الإقطاع من «المهذَّب»[٥] في كلام أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﵁: وإنَّ رَبَّ[٦] الصُّرَيْمَة والغُنَيمة إنْ تَهْلِكْ ماشيتُهُ يأتي فيقول[٧]: يا أمير المؤمنين!

= شاكر في تعليقه على مسند أحمد، وضعفه الحافظ المُناوي كما في فيض القدير (٦/ ٤٢٨)، وانظر التلخيص الحبير (٣/ ١١٧).

(١) معالم السنن (٢/ ١٤٥ ـ ١٤٦).

(٢) الأم (٤/ ١١). (ل).

(٣) الوجيز (١/ ٤٠٣). (ل).

(٤) في (ع، ف): «فتصريفه» بدل «وأراد بتصريفه».

(٥) المهذَّب (٣/ ٦٢٦).

(٦) في (ع، ف): «وزارت» بدل «وإنَّ رَبَّ»، وهو تحريف.

(٧) في (ع، ف): «أَن تهلك ماشيته تأتي فتقول..»، وهو خطأ.

الصُّرَيْمَة والغُنَيمة، بضمِّ أولهما، وفتح ثانيهما[1] على التصغير: الصِّرْمَةُ والغنَم.

قال أهل اللغة: الصِّرْمَةُ من الإبل خاصَّة.

قالوا: وهو اسم لما جاوز الذَّوْدَ إلى الثلاثين.

والذَّوْدُ: من الخمسة إلى العَشَرة، هكذا قاله الأزهري، وابن فارس، والجوهري[2]، وغيرُهم.

قال الزَّبيدي في «مختصر العَين»: الصُّرَيْمة: القطيع من الإبل وغيرها، واللهُ أعلم.

قال الأزهري: والغُنَيْمَةُ: ما بين الأربعين إلى المئة من الشاء، والغَنَمُ: ما يُفْرِدُ لها رَاعٍ على حِدةٍ؛ وهي ما بين المئتين إلى أربع مئة[3].

فصل صرى: قوله ﷺ: «لا تُصَرُّوا الإبِلَ» هو بضمِّ التاء وفتح الصاد وضمّ الراء، هذه رواية الأكثرين.

قال [١١/أ] صاحب «المَطَالع»: هو من صَرَّى يُصَرِّي: إذا جَمَع، وهو تفسير مالكٍ والكافَّةِ من الفقهاء وأهل اللغة، وبعض الرواة يقول: «لا تَصُرُّوا الإبل»، وهو خطأ على هذا التفسير، ولكنَّه يخرج على تفسير مَنْ فسَّره بالربط والشَّدّ، من صَرَّ يَصُرُّ، ويُقال فيها: المَصْرُورة، وهو تفسير الشافعي ﵁ لهذه اللفظة، كأنه يحبسه فيها، برَبْط أَخْلافها. هذا ما ذكره صاحب «المطالع»[4].

وقال الإمام أبو منصور الأزهري في «شرح المختصر»[5]: ذكر الشافعي ﵁ المُصَرَّاةَ؛ ففسَّرها أنها الناقة تُصَرُّ أَخْلافُها ولا تُحلب أياماً حتى يجتمع اللَّبَنُ في ضَرْعِها، فإذا حلبها المشتري اسْتَغْزَرها.

قال الأزهري: وجائز أن تكون سُمِّيت مُصَرَّاةً؛ من صَرِّ أَخْلافها كما قال

---

(١) في (ع، ف): «أولها وفتح ثانيها».

(٢) الزاهر ص (١٧١)، والصحاح (٥/ ١٩٦٥). وقارن بما في مجمل اللغة (٥٥٥). (ل).

(٣) الزاهر ص (١٧١). (ل).

(٤) مطالع الأنوار (٤/ ٢٧٥ - ٢٧٦). (ل).

(٥) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٢٠٦).

الشافعي رحمه الله، وجائز أن تكون [سُمِّيت][(١)] مُصَرَّاة من الصَّرْي، وهو الجمع. يُقال: صَرَيْتُ الماء في الحوض: إذا جمعتَهُ. ويُقال لذلك الماء: صَرى.

قال: ومَن جعله من الصَّرِّ، قال: كانت المُصَرَّاةُ في الأصل مُصَرَّرة، فاجتمعت ثلاثُ راءات، فقُلبت إحداهُنَّ ياءً، كما قالوا: تَظَنَّيْتُ [في تَظَنَّنْتُ][(٢)] من الظَّنِّ. هذا ما ذكره الأزهري.

وقال أبو سليمان الخَطَّابي في «معالم السنن»[(٣)]: اختلف أهل العلم واللغة في المُصَرَّاة، ومن أين أُخِذَتْ واشْتُقَّت؟ فقال الشافعي رضي الله عنه: التَّصْرِية: أنْ تُرْبَطَ أَخْلافُ الناقة والشاة وتتركَ من الحَلْب اليومين والثلاثة حتى يجتمع لها لَبَنٌ، فيراه مشتريها كثيراً، فيزيد في ثمنها، فإذا تركت بعد تلك الحَلْبِة حَلْبَةً أو اثنتين عرف أن ذلك ليس بلبنها.

قال أبو عُبيد: المُصَرَّاةُ: الناقة أو البقرة أو الشاة التي قد صُرِّيَ اللَّبَنُ في ضَرْعها، يعنى: حُقن فيه أياماً فلم تُحلب.

وأصل التَّصْرِيةِ: حَبْسُ الماء، وجَمْعُهُ. يُقال منه: صَرَيتُ الماء.

ويُقال: إنما سُمِّيت المُصَرَّاة لأنها[(٤)] مياه اجتمعت.

قال [م/ ٦٠] أبو عُبيد: ولو كان من الرَّبْطِ لكان مَصْرُورة أو مُصَرَّرة[(٥)].

قال الخطَّابي: كأنه يريد به الرَّدَّ على الشافعي.

قال الخطَّابي: قول أبي عُبَيْدٍ حسن، وقول الشافعي صحيح.

والعرب تَصُرُّ ضُرُوعَ الحَلُوبَاتِ إذا أرسَلَتْها تسرح، ويُسَمُّونَ ذلك الرباطَ صِرَاراً، فإذا راحت حُلَّتْ تلك الأَصِرَّةُ وحُلِبَتْ. ومن هذا حديثُ أبي سعيد

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة من الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٢٠٧).

(٢) ما بين حاصرتين من جامع الأصول (١/ ٥٠١)، واللسان، نقلاً عن الأزهري، وانظر النهاية (صرا).

(٣) معالم السنن (٣/ ١١١ ـ ١١٢).

(٤) هكذا باتفاق النسخ الخطية، وهو موافق لما في تتمة المجموع للسبكي (١٢/ ١٢) ورياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام (٤/ ٢٢٢)، وفي المعالم (٣/ ١١٢): «كأنها». (ل).

(٥) غريب الحديث (٢٦/ ٢٤١).

الخُدْري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يَحِلُّ لِرَجُل يُؤْمِنُ بالله واليَوْمِ الآخِرِ أَنْ يَحُلَّ صِرَارَ نَاقَةٍ[١] بِغَيْرِ إذْنِ صاحبها، فإنه خاتَم أهلها عليها»[٢].

قال: وقد يحتمل أن تكون المُصَرَّاة أصلها المَصْرُورة، أبدل إحدى الراءين ياء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾[٣] [الشمس: ١٠] أي: أخمَلها[٤]؛ بمنع الخير، وأصله دَسَّسَها، ومثله في الكلام كثير. هذا ما ذكره الخطَّابي.

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هُريرة رضي الله عنه، قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن النَّجْشِ والتَّصْرِيَةِ[٥].

وهذا يدلُّ لرواية الجمهور.

فصل صعد: قولهم: التيمم مثلاً ضربتان فصاعداً، أي: فما زاد، وهو منصوب على الحال[٦].

فصل صعق: قال الأزهري: الصَّاعقة والصَّعْقة: الصَّيحة، يُغْشَى منها على مَنْ يسمعها، أو يموت، وهو قوله تعالى: ﴿وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ﴾ [الرعد: ١٣] [١١٦/ب] يعني: أصوات الرعد، ويُقال لها: الصَّواقِع أيضاً.

قال الليث: والصَّعْقُ مثل الغشْي، يأخذ الإنسان من الحَرِّ وغيره.

وأصْعَقَتْهُ الصيحةُ: قَتَلْتَهُ، هذا آخر كلام الأزهري.

وقال صاحب «المُحكم»[٧]: صعِقَ الإنسانُ صَعْقاً وصَعَقاً فهو صَعِقٌ: غُشي عليه، وذهبَ عقْلهُ من صوت يسمعه، كالهَدَّةِ الشديدة، ومثله إذا مات.

والصاعقة: العذابُ.

---

(١) في (ع، ف): «ناقته»، وهو خطأ.

(٢) أخرجه أحمد (٣/٤٦)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/ ١٦٢) وقال: «قلت روى ابنُ ماجه بعضه بغير سياقه ـ رواه أحمد ورجاله ثقات».

(٣) في (ف): «والشمس وضحاها» بدل «وقد خاب من دسّاها» وهو تصرُّف ناسخ.

(٤) في (ع، ف): «أَحملها»، وهو تصحيف.

(٥) أخرجه مسلم (١٥١٥/ ١٢).

(٦) انظر معجم الشوارد النحوية ص (٣٤٦).

(٧) المحكم (١/ ٨١).

وقيل: هي قطعة من نار تسقط بأثر الرَّعْدِ لا يأتي على شيء إلَّا أحرقته، وصَعِق [الرجلُ فهو صَعِقٌ][١] وصُعِقَ: أصابَتْهُ صاعقة.

وصَعقْتهم[٢] السماءُ وأصْعَقَتْهم: ألقت عليهم صاعقةً.

فصل صفر: والصُّفْرة المذكورة في كتاب الحيض مع الكُدْرَة، قلَّ من بَيَّنَهُما من أصحابنا.

وقد قال الشيخ أبو حامد الإسفراييني في «تعليقه»: الصُّفْرَةُ والكُدْرَةُ ليستا بدم، وإنما هو ماء أصفر، وماء كَدِرٌ.

وقال إمام الحرمَين في «النهاية»: الصُّفْرَة: شَيْءٌ كالصديد تعلوه صُفْرة، وليس على شيء من ألوان[٣] الدماءِ القويَّة والضعيفة.

قال: والكُدْرَةُ شيء كَدِرٌ ليس على ألوان الدماء[٤].

فصل صفف: قال أهل اللغة: الصَّفُّ واحدُ الصُّفوف.

وصَافُّوهُمْ في القتال.

والمَصَفُّ ـ بفتح الميم ـ والمَصافّ: الموقف في الحرب، وجمعه: مَصَافُّ.

وصَفَفْتُ القوم فاصْطَفُّوا: إذا أَقَمْتَهُمْ في صفّ الحرب أو الصلاة.

وصَفَّتِ الإبلُ قوائِمها، فهي صافَّة وصَوافُّ.

وصَفَفْتُ السَّرْجَ: جعلت له صُفَّةً.

والصَّفْصفُ: المُسْتوي من الأرض.

وقول أنس رضي الله عنه: صَفَفْتُ أنا واليتيمَ وراءَه[٥].

ذكره في موقف الإمام والمأموم من «المهذَّب»[٦] هو بفتح الصاد والفاء الأولى، أي: صَفَفْنا أَنفُسَنا، هذا هو الصواب المعروف في رواية الحديث والفقه.

---

(١) ما بين حاصرتين من المحكم (١/ ٨١)، واللسان (صعق).

(٢) في كل النسخ الخطية: «وصعقته»، والمثبت من المحكم (١/ ٨١)، اللسان (صعق).

(٣) كلمة: «ألوان» ليست في (ف، ع، م).

(٤) نهاية المطلب (١/ ٣٥٧). (ل).

(٥) تقدَّم تخريجه عند الرقم (١٠٧٩).

(٦) المهذَّب (١/ ٣٢٨).

وحكى الشيخُ عماد الدين بن باطيش[١] رحمه الله في كتابه «ألفاظ المهذَّب» أنهُ رُوي بضمِّ الصاد على ما لم يُسَمَّ فاعله.

قال: وهو أحسن، وهذه الروايةُ غريبةٌ جدّاً، وما أظنُّها تصحُّ من جهة النقل، ولكنَّها صحيحة في المعنى.

وأصحاب الصُّفَّة[٢]: زُهَّادٌ من الصحابة رضي الله عنهم، وهم الفُقراء الغُرَباء الذين كانوا يأوون إلى مسجد النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، وكانت لهم في آخِرِهِ صُفَّة، وهي مكان مقتطع من المسجد، ومُظَلَّلٌ عليه، يبيتون فيه، ويأوون إليه، قاله إبراهيم الحربي والقاضي عِيَاض[٣].

وأصله من صُفَّةِ[٤] البيت: وهي[٥] شيء كالظُّلَّة قُدَّامه.

وكان أبو هُريرةَ رضي الله عنه عريفَهُم حين هاجر[٦]، وكانوا يقلُّون ويكثرون، ففي وقت كانوا سبعين، وفي وقت غير ذلك، قد بلغوا أربع مئة كما ذكره القرطبي في تفسير سورة النور، ومثله في «الكَشَّاف»[٧] في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٣] فيزيدون بمن يَقْدَمُ عليهم، وينقصون بمن يموت، أو يسافر، أو يتزوَّج.

فصل صفق: قوله في «المهذَّب»[٨]: ويجب ستره العورة بما لا يَصِفُ البَشَرَةَ من ثوب صَفيق.

وهو الثوب الصفيقُ: المتين، قاله في «المحكم»[٩].

---

(١) هكذا في (ز)، وهو الصواب، انظر كتابه المغني في الإنباء عن غريب المهذب والأسماء (١/ ١٤٧)، ووقع في باقي النسخ: «بن ياسين» وهو تصحيف. (ل).

(٢) انظر تعليقنا على (أهل الصفة) في ترجمة عبادة بن الصامت المتقدِّمة برقم (٢٨١).

(٣) مشارق الأنوار (٢/ ٥٥).

(٤) في (ع، ف): «صفّ».

(٥) في (ف، ع، م): «وهو».

(٦) في (ف، ع، م): «هاجروا».

(٧) الكشاف (١/ ٣٩٨)، الجامع لأحكام القرآن (١٢/ ١٦٨).

(٨) المهذَّب (١/ ٢٢٠).

(٩) المحكم (٦/ ١٣٢).

قال: وقد صَفُقَ صَفَاقَةً، وأَصْفَقَهُ الحائِكُ.

ومن هذا قوله في «المهذَّب»[١]: وإن لبس جَوْرَباً جاز المسحُ عليه بشرطين؛ **أحدهما**: أن يكون صَفِيقاً.

وقولهم: تفريق الصَّفْقَة في البيع: مأخوذ من قولك: صَفَقْتُ له بالبيع[٢] والبيعة، أي: ضربْتَ يدَكَ على يده بالبيعة.

وعلى يده صَفْقاً: ضَرَبَ بيده على يده، وذلك عند وجوب البيع.

والاسم منها: الصَّفْقُ[٣] والصِّفِقَّى.

فصل صقع: قوله[٤] في «المهذَّب»[٥] في الأذان [م/ ٦١] والإقامة: فإن اتفق أهل بلد أو صُقع على تركهما[٦] قوتِلوا.

الصُّقْعُ بضمِّ الصاد وسكون القاف: هو الناحية [١١٧/أ]، والسُّقْع بالسين المهملة لغة فيه. كذا قاله الجوهري وصاحب «المحكم».

وقال الأزهري في «تهذيب اللغة» في حرف العين مع الصاد: والصُّقْع: الناحية، والجمع: الأَصْقاع، وقد صَقَعَ فلان نحو صُقْعِ كذا، أي: قَصَدَهُ.

ثم قال في حرف العين مع السين: قال الخليل ﵀: كُلُّ صادٍ تجيء قبل القاف، وكلّ سين تجيء قبل القاف؛ فللعرب فيه لغتان: منهم مَن يجعلِها سِيناً، ومنهم مَن يجعلها صَاداً، لا يبالون أمُتصلة كانت بالقاف أو منفصلة، بعد أن تكونا في كلمة واحدة إلَّا أن الصادَ في بعض[٧] أحسنُ، والسينَ في بعضها أحسن[٨].

قال: وكلّ ناحية: سُقْع وصُقْع، والسين أحسن، هذا كلام الأزهري.

---

(١) المهذَّب (١/ ٩٠).

(٢) في (ف، ع، م): «في البيع».

(٣) في كل الأصول الخطية: «الصفقة»، والمثبت من اللسان، تاج العروس (صفق).

(٤) في (ع، ف): «قولهم».

(٥) المهذَّب (١/ ١٩٦).

(٦) في (ح، ع، ف، م): «تركها»، والمثبت من المهذَّب (١/ ١٩٦).

(٧) في (ع، ف) زيادة: «الكلمات»، وهي ليست في المحكم (سقع).

(٨) قوله: «والسين في بعضها أحسن» ساقط من (م).

وقال صاحب «المحكم»[١] مثله.

وقال أبو عُمَرَ[٢] الزاهد في «شرح الفصيح» في باب المفتوح أوله: يُقال: صَقَعَ الديكُ، بالصاد، وبالسين وبالزاي.

قال: ويُقال للجانب من كلِّ شيء: الصُّقْع[٣]، وهكذا بالسين والزاي.

يعني: بضمِّ الصاد والسين والزاي.

قال الأزهري: وصُقِعَت الأرضُ وأَصقَعَتْ: أصابها الصَّقِيع، وأرضٌ صَقِعَةٌ ومَصْقُوعة.

وأَصْقع الصَّقِيعُ الشجرَ، فالشجر صَقِعٌ ومُصْقَعٌ.

وقال صاحب «المحكم»[٤]: الصَّاقِعة كالصَّاعقة.

والصَّقِيع: الجَلِيد.

والأَصْقَعُ من الطير: ما كان على رأسه بياض.

وخطيب مِصْقَع: بَليغ. قيل: هو من رفع الصوت.

وقيل: لأنه يذهب في كلِّ صُقْع من الكلام، أي[٥]: ناحية، وهو اختيار الفارسي، هذا كلام صاحب «المحكم».

وقال الليث في «المحكم»: الخَطِيبُ مِسْقَع ـ بالسين ـ أحسنُ منه، والصادُ جائزٌ.

فصل صلح: قال الإمام أبو إسحاق الزَّجَّاج في كتابه «معاني القرآن العزيز» في قول الله ﷻ في صفة يحيى بن زكريا صلَّى الله تعالى عليهما وسلم في سورة آل عمران: ﴿وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الآية: ٣٩] قال: الصالح هو الذي يؤدي إلى الله ﷻ ما افترض عليه، ويؤدِّي إلى الناس حقوقهم[٦] هذا قول الزَّجَّاج.

---

(١) المحكم (١/ ٨٤).

(٢) في (ع، ف): «أبو عَمْرو»، وهو خطأ.

(٣) في (ع، ف): «صقع».

(٤) المحكم (١١/ ٨٣ ـ ٨٤).

(٥) في (ح) «إلى» بدل «أي».

(٦) معاني القرآن (١/ ٤٠٧). (ل).

وكذا قال صاحب «مطالع الأنوار»: الرجل الصالح: هو المقيم بما يلزمه من حقوق الله ﷻ وحقوق الناس(١).

فصل صلخ: قوله في «الوسيط»(٢) في كتاب الكفارات: الأصَمّ: الأَصْلَخ: هو بالخاء المعجمة، وهو: الأصمّ الذي لا يسمع شيئاً أصلاً.

يُقال: [رجلٌ](٣) أَصْلَخ بَيِّنُ الصَّلَخِ.

فصل صلد: قال أهل اللغة: حَجَرٌ صَلْدٌ، أي: صَلْب أمْلَس، وهو بفتح الصاد وإسكان اللام ذكره في تيمّم «الوسيط»(٤).

فصل صلو: الصلاة في اللغة: الدعاء. هذا قول جماهير العلماء من أهل اللغة والفقه وغيرهم.

وسمِّيت الصلاة الشرعية صلاةً؛ لاشتمالها عليه، هذا على مذهب الجمهور من أصحابنا وغيرِهم من أهل الأصول أن الصلاة ونحوها من الأسماء الشرعية منقولة من اللغة.

وأما مَن قال منهم: إنه ليس في الأسماء منقول إلى الشرع، بل كلّها مبقاة على موضوعها في اللغة، وإنما زيد عليها زيادات كالركوع والسجود وغيرهما، كما أضيف(٥) إليها الطهارة، فلا يحتاج هذا القائل إلى نقل، بل هي عنده الدعاء في الشرع واللغة.

واختلف العلماء في اشتقاق الصلاة، فالأشهر الأظهر أنها من الصَّلَوَيْنِ، وهما عِرقان من جانبي الذَّنَب، وعظمان ينحنيان في الركوع والسجود. قالوا: ولهذا كتبت الصلاة في المصحف بالواو.

وقيل: مشتقَّة من أشياء كثيرة، لا يصحُّ دعوى الاشتقاق فيها؛ لاختلاف

---

(١) مطالع الأنوار (٤/ ٢٨٢). (ل).

(٢) الوسيط (٦/ ٥٠).

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من صحاح الجوهري (صلخ).

(٤) الوسيط (١/ ٣٧٥).

(٥) في (ح): «أضيفت».

الحروف الأصلية، وقد تقرَّر أن من شروط الاشتقاق [١١٧/ب] الاتفاق في الحروف الأصلية، كما سبق في حرف السين[١].

قال العلماء: الصلاة من الله: رحمة، ومن الملائكة: استغفار، ومن الآدمي: تضرُّعٌ ودعاء، وممَّن ذكر هذا التقسيم الإمامُ الأزهري وآخرون.

فصل صمخ: صِمَاخ الأُذُن: الخَرْقُ النافذ في أصلها إلى الرأس وهو بكسر الصاد، [جمعه: أَصْمِخَة].

ويُقال فيه: سِمَاخ ـ بالسين ـ لغتان. ذكرهما جماعات من أهل اللغة.

وفي «صحيح مسلم» في حديث أبي ذرٍّ، في قصة إسلامه في باب مناقبه: فَضُرِبَ على أَسْمِخَتِهْم[٢]، هكذا هو في جميع النُّسَخِ «أسمختهم» صِمَاخ الأُذُنِ، بكسر الصاد، ويُقال أيضاً: «بالسين» بدَلَ «الصاد»، والصادُ أفصحُ.

ولم يذكر ابن السِّكِّيت في «إصلاح المنطق»[٣] وصاحبه ابنُ قُتيبة في «أدب الكاتب»[٤] إلَّا الصَّاد، وجعلا السين من غلط العامَّة.

وممن ذكر اللُّغتَين ابنُ فارِس في «المُجْمَلِ» وذكر الصاد [م/ ٦٢] في بابها، والسين في بابها، قال في السين: والسِّماخُ: لغة في الصِّماخ.

فصل صنف: قوله في أول خطبة «الوسيط»[٥]: صنّفت هذا الكتاب.

قال أهل اللغة: التصنيف: التمييز، وصنَّفت الشيء جعلته أصنافاً، فكأنَّ المصنِّف لكتابٍ مَيَّز[٦] النوعَ أو القَدْرَ الذي أتى به في كتابه من غيره.

---

(١) في (ع، ف): «الشين»، ويغلب على ظنِّي أنه لم يتقدَّم شيء من هذا في حرف الشين ولا حرف السين، والله تعالى أعلم.

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٧٣) من حديث أبي ذَرٍّ. «فَضُرِبَ على أسمختهم»: المراد بأسمختهم آذانهم. أي: ناموا، قال الله تعالى: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ﴾ أنمناهم (قاله المصنِّف في شرح صحيح مسلم).

(٣) إصلاح المنطق ص (١٨٥).

(٤) أدب الكاتب ص (٣٠٠).

(٥) الوسيط (١/ ١٠٣).

(٦) في (ف، ع، م): «مبين».

وأما الصِّنْفُ بكسر الصاد، فهو النوع. قال الجوهري وغيره: والصَّنَفُ بفتح الصاد لغة فيه.

وصَنِفَةُ الثوب والإزار: طُرَّته، وهي جانبه الذي لا هُدْبَ فيه.

قال الجوهريُّ وغيرُه: [و] يُقال: هي حاشية الثوب، أَيّ جانبٍ كان، وهي بفتح الصاد وكسر النون، وقد ذكرها في «المهذَّب»[١] في باب الكَفَنِ.

فصل صهر: قال أهل اللغة: صَهَرَهُ وأَصْهَرَهُ: إذا قربه، ومنهُ المُصَاهَرَةُ في النكاح.

فصل صوت: قوله في «المهذَّب»[٢] في المؤذِّن: يكون صَيّتاً: هو بفتح الصاد وكسر الياء المشدَّدة وبعدها تاء مثناة من فوقُ.

قال الأزهري في «شرح ألفاظ المختصر»: الصَّيِّتُ على وزن السَّيِّد والهيِّن، وهو الرفيع الصوت.

قال: وهو فَيْعِل[٣] [بتقديم الياء] من صَاتَ يصوت كما يُقالُ للسَّحابِ الماطِر: صيِّب، وهو من صابَ يَصُوبُ، وأما الصَّوْتُ: فهو الذي يسمعه الناس.

وذهب صِيْتُ فلان في الناس، أي: ذِكْرُهُ وشَرَفُهُ. هذا آخر كلام الأزهري[٤].

وقال الجوهري في «صحاحه»: رجل صَيِّتٌ، أي: شديدُ الصَّوْتِ. قال: وكذلك رجلٌ صاتٌ، [أي: شديدُ الصوت.

قال]: وهذا كقولهم: رجلٌ مالٌ، أي: كثيرُ المال، ورجل نَالٌ: كثيرُ النَّوال، وأصله كلّه فَعِلٌ بكسرالعين، وقد صاتَ الشيء يَصُوتُ صَوْتاً، وكذلك صوَّتَ تصويتاً.

قال: والصِّيْتُ: الذِّكْرُ الجميلُ الذي يُنْشَرُ[٥] في الناس دون القبيح.

---

(١) المهذَّب (١/ ٤٢٨).

(٢) المهذَّب (١/ ٢٠٠).

(٣) في (ح، م): «فَعِيل»، وهو خطأ.

(٤) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص(٨٠).

(٥) في صحاح الجوهري: «ينتشر».

يُقال: ذهب صِيتُهُ في الناس، وأصله من الواو، وربما قالوا: انتشر صَوْتهُ في الناس، بمعنى الصِّيت(١).

فصل صون: قال أهل اللغة: يُقال: صُنْتُ الشيءَ أصونُهُ صَوْناً وصِيَانةً وصِياناً ـ بالكسر ـ فهو مَصُونٌ.

قال الجوهري: ولا تقل: مُصَان.

قال: ويُقال: ثوب مَصُون ومَصْوُون. الأولُ: على النقص، **والثاني**: على الإتمام.

وقوله في «الروضة»(٢) في بيع الغائب: إنْ كانَ المَرْئيُّ(٣) صُواناً له، كقشر الرُّمَّان، هو بكسر الصاد وضمّها.

قال الجوهري: الصِّوان والصُّوان بالكسر [١١٨/أ] والضَّمّ، والصِّيَان بالكسر: هو الوِعاء الذي يُصانُ فيه الشيءُ.

قال الجوهريُّ: والصَّوَّانُ بالتشديد ـ يعني وفتح الصاد ـ: ضَرْبٌ من الحِجارة. الواحدة: صَوَّانَةٌ، والله أعلم(٤).

---

(١) في (ح، م): «الصوت»

(٢) روضة الطالبين ص (٥١٤). في (ع، ف): «المري»، والمثبت من الروضة ص (٥١٤).

(٣) قوله: «والله أعلم» ليس في (ف، ع، م).

(٤) (الصخرة الشريفة): هي جزء من أرض المسجد الأقصى المبارك، الذي يَئِنُّ الآن من وطأة الاحتلال اليهودي الصهيوني.

وهي حجر كبير من الأحجار التي تكون في الجبال، وترتكز على الأرض، عليها قُبَّة، وليست الصخرة معلَّقة في الهواء كما يزعم بعض الناس، ولم تكن معلَّقة يوماً من الأيام.

ارتفاعها: [٢٥١ ـ ٢] متر. طولها: [٥٠١٧] متر. عرضها [٥٠١٣] متر. تحتها تجويب طبيعي (مَغَارَة)، ينزل إليها (١١) درجة من جهة القبلة.

قال الحوت في أسنى المطالب ص (٢٨٦): «ما اشتهر أن صخرة بيت المقدس صعدت معه ﷺ ليلة الإسراء حين عُرج به، وأن قدمه الشريف أثّر فيها، لا أصل لذلك، وهو من كلام الناس، ولم يذكره أحد من أهل العلم، لا مُسْنداً، ولا مُعَلَّقاً. وما يروى أن الصخرة عرش الله الأدنى: موضوعٌ.

وما يحكى أن الصخرة كانت منفصلة عن الأرض، معلَّقة في الهواء... فلا أصل له أيضاً..» =

فصل في [أسماء] المواضع

الصخرة الشريفة: ببيت المقدس: مذكورة في باب اللِّعان وغيره في مكان تغليظ اليمين، هي معروفة، وفضلُها مَشْهُورٌ[١]، وقد صَنَّفَ الحافظ أبو محمد القاسم ابن الحافظ الكبير أبي القاسم علي بن الحسن، المعروف بابن عساكر الدمشقي كتابه المشهور: «المُستقصى في شرف الأقصى»[٢] أتى فيه بأشياء كثيرة من فضلها وغيره.

وقد سَمِعْتُهُ على صاحبه الشيخ أبي محمد بن أبي اليَسَر عن المصنِّف.

الصفا: هو مبدأ السعي، مقصورٌ، وهو مكان مرتفع عند باب المسجد الحرام، وهو أَنْفٌ من جبل أبي قُبَيْسٍ، وهو الآن إحدى عَشْرَةَ درجة، وفوقها أَزَج[٣] كإيوان، وعرض فَتْحَةِ هذا الأَزَج نحو خمسين قَدَماً[٤].

وأما المروة فلاطئة جِدّاً، وهي من أَنْف جبل قُعَيقعان[٥] وهي درجتان، وعليها

= وانظر دراسة تفصيلية موثقة حول الصخرة المقدسة وقُبَّتها في كتاب: «بيت المقدس والمسجد الأقصى» لأستاذنا البحاثة محمد شُرَّاب ص (٣٥٧ ـ ٣٧٨).

(١) فضل الصخرة لا تصحُّ فيه رواية، ولم يصحَّ أن رسول الله ﷺ عرج منها، فالصخرة جزء من أرض المسجد الأقصى المبارك، كغيرها من الأجزاء، ولم يثبت أن أحداً مِنَ الصحابة أو فقهاء التابعين عَظَّمها (قاله أستاذنا محمد شراب في كتابه بيت المقدس ص ٣٥٠).

(٢) سمَّاه الزركلي في الأعلام (٥/ ١٧٨) وكحّالة في معجم المؤلِّفين (٨/ ١٠٦): «الجامع المستقصى في فضائل الأقصى». منه نسخة في المكتبة التيمورية برقم (٦٦٤) تاريخ. (ل).

(٣) (أَزَج): الأَزَجُ: بناء مستطيل مُقَوَّسُ السقف (الوسيط).

(٤) الصَّفا: أَكَمَةٌ صخرية، كانت متصلةً بجبل أبي قبيس، الواقع في الجهة الجنوبية من المسجد الحرام، فشُقَّ بينهما مجرى للسيل، فنجر الجبل حتى صار الماء يجري بين المسجد والجبل، وأقيم على الصفا قُبَّةٌ عظيمة في عمارة الحكومة السعودية المسجد الحرام بعد توسعته عام (١٣٧٢ هـ)، وشملت هذه العمارة والتوسُّعة المسجد الحرام والمسعى والصفا والمروة فاتصل المسجد الحرام بالمسعى، وجُعل على المسعى طابق كما جعل المسجد الحرام من ثلاثة طوابق، فأصبح الناس يطوفون ويصلّون ويسعون في راحة ويسر. انظر المعالم الأثيرة ص (١٥٩)، الإفصاح على مسائل الإيضاح ص (٢٥٢ ـ ٢٥٣).

(٥) في (ع، ف): «قيقعان» وهو خطأ.

أيضاً أَزَجٌ كإيوانٍ، وعرضها ما تحت الأَزَج نحوُ أربعين قدماً، فمن وقف عليها كان محاذياً للركن العراقي، وتمنعه العمارة من رؤيته.

وقولهم: إذا نزل من الصَّفا سعى حتى يكون بينه وبين الميل الأخضر المعلّق بفناء المسجد(١) نحو ستّ أذرع، فيسعى سعياً شديداً حتى يحاذي الميلين الأخضرين اللَّذين بفِناء المسجد، وحذاء دار العباس(٢)، ثم يمشي حتى يصعد المروة(٣).

اعلم أن المَسْعى(٤)، هو ما بين الصفا والمروة(٥) وادٍ، وهو سوقُ البلد(٦)، ملاصِقٌ للمسجد الحرام.

قوله في باب قَسْمِ الغنيمة، ثم في باب القسمة(٧)، من «المهذَّب»(٨): قَسَمَ النبيُّ ﷺ غنائم بَدْرٍ بِشِعْبٍ من شِعَاب الصَّفْراء.

الصَّفراءُ(٩): هي بفتح الصَّاد والمدِّ: موضعٌ بقرب بَدْرٍ إلى جهة المدينة، بينهما نحو فرسخين أو ثلاثة، وهو وادٍ كثير النخل والزرع.

---

(١) هذا على ما كان سابقاً قبل التوسُّعة وعمارة المسجد الحرام العمارة السعودية (الإفصاح على مسائل الإيضاح: ص ٢٥٥).

(٢) قد أزيلت هذه الدار، وأدخلت في توسعة الشارع، واستبدلت بدار أخرى في مَحَلَّةِ أَجْياد، يسكنها الفقراء (الإفصاح ص ٢٥٥).

(٣) قال الشيخ عبد الله بن جاسر رحمه الله في كتاب مفيد الأنام: أمَّا بَعْدُ العمارة الجديدة فالظاهر أنه لا يكون مستوعباً للسعي إلّا إذا رقى على المحلّ المتسع، وهو آخر درجة، والله أعلم (الإفصاح ص ٢٥٥).

(٤) في (ع، ف): «السعي».

(٥) طول المسعى ما بين الصفا والمروة (٤٠٥) أمتار (في رحاب البيت الحرام ص ٣٨٠).

(٦) هذا على ما كان سابقاً، أما الآن فهو شارع فيه اتجاهان، من الصفا إلى المروة اتجاه، وآخر من المروة إلى الصفا، وأصبح بعد التوسُّعة ضمن المسجد الحرام.

(٧) في (ح، ع، ف، م): زيادة: «ثم في باب القسمة»، وهي زيادة لا وجه لها.

(٨) المهذَّب (٥/ ٢٩٢).

(٩) (الصفراء): وادٍ، وقرية، بين المدينة وبدر. أما القرية فتُسمَّى اليوم «الواسطة»، وأما وادي الصفراء: فهو وادٍ من أودية الحجاز الفحول، كثير القُرى والخُيُوف ـ جمع خَيْفٍ ـ وإذا خرجتَ من المدينة إلى بدر، فتجاوزتَ «الفريش» فأنت في أول وادي الصفراء، ثم تسير فيه مارّاً =

صِفِّين: مذكور في قتال أهل البغي من «المهذَّب»[١] وهو موضع بقرب الفرات معروف بين الرَّقة وبَالِس، وهو بكسر الصاد والفاء المشدَّدة.

صَنعاء[٢] [م/٦٣]: بفتح الصاد وإسكان النون وبالمدِّ، ذكرها في أول الجنايات من «المهذَّب»[٣] في قول عمر ﵁: لو تَمالأ عليه أهلُ صنعاء لَقَتَلْتُهُمْ[٤]. وذكرها في باب اليمين في الدعاوى[٥] أن الشافعي ﵀ قال: [رأيت قاضياً ـ وفي رواية عنه]: رأيت مُطَرِّفاً[٦] بصنعاء يُحَلِّفُ على المُصحف.

هي في الموضعين: صَنَعاءُ اليمن، قاعدة اليمن، ومدينته العُظمى، وهي من عَجَائب الدنيا، كما قاله الشافعي ﵀.

وينسب: صَنْعاني على غير قياس، وإنما قَيَّدْتُها بصنعاء اليمن؛ لئلا تشتبه بصنعاءِ دمشق[٧]: قرية كانت في جانبها الغربي في ناحية الرَّبْوَة، وبصنعاء الروم.

وذكر الحازمي في «المؤتلف» أن صنعاءَ اليمن، يُقال لها «أَزال» بفتح الهمزة والزاي وآخرها لام يجوز كسرها وضمّها، ذكره في باب الهمزة.

وذكر الحازمي أيضاً في حرف الضاد المعجمة أن صَنْعَان لغة قليلة في صَنْعاءَ[٨].

= بـ «المسيجيد»، والخيف، والواسطة حتى تتجاوز بدراً، فهو يلقاك على مسافة واحدٍ وخمسين كِيْلاً من المدينة في طريق بدر (المعالم الأثيرة) ص ١٥٩ باختصار يسير).

(١) المهذَّب (٥/ ١٩٢).

(٢) هي عاصمة الجمهورية اليمنية الآن.

(٣) المهذَّب (٥/ ١٧).

(٤) في (ع، ف): «لقتلهم»، والمثبت موافق لما في المهذَّب (٥/ ١٧).

(٥) المهذَّب (٥/ ٥٨٨).

(٦) في (ع، ف): «مطرقاً»، وهو تصحيف. مُطَرِّف هو ابن مازن، أبو أيوب الكناني. تقدَّمت ترجمته برقم (٥٨٢).

(٧) قرية داثرة، من قُرى غوطة دمشق، دون المِزَّة.

(٨) الأماكن ص (٦٥، ٦٠٦، ٦١١). قال ياقوت في معجم البلدان (٣/ ٤٣١): «صَنعان: لغة في صنعاء عن نَصْرٍ، وما أراه إلّا وهْماً؛ لأنه رأى النسبة إلى صنعاء: صنعاني».

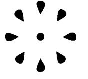
الصِّين: مذكور في باب الإيلاء من «المهذَّب»[(١)] وهو بكسر الصاد وإسكان الياء، وهو إقليم عظيم معروف بالمشرق، يشتمل على مدن كثيرة.

قال الجوهري: والصَّوَاني: الأواني المنسوبة إليها[(٢)].



(١) المهذَّب (٤/ ٣٩٣).

(٢) في صحاح الجوهري: «منسوبة إليه».



حرف الضاد

فصل ضحو: قال القاضي عياض ﵀: قال صاحب «الأفعال»: يُقال: ضَحَيْتُ وضَحْوتُ ضُحِيّاً وضُحُوّاً، أي: برزْت للشمس[1].

وضَحِيْتُ ضَحاً: أصابتني [١١٨/ب] الشمسُ، قال الله ﷻ: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه: ١١٩].

وقول الشافعي في «المختصر»[2] في باب صَوْمِ عَرَفَةَ: أحبُّ للحاجِّ ترك صوم عرفة؛ لأنه حاجّ مُضْح مسافر. هكذا هو في «المختصر».

وكذا نقله القاضي أبو الطَّيِّب في «المجرَّد» والأصحاب: مضحى. قالوا: معناه بارز للشمس.

فصل ضرب: وأما قول الشافعي ﵀ [في المختصر][3] في كتاب المسابقة: الصلاة في المُضَرَّبَة والأَصابع جائزة، فقد سبق بيانه في فصل صبع.

المُضَارَبَة والقِرَاض[4] والمُقارضَةُ بمعنًى، سُمِّيت مُضاربة؛ لأن كلَّ واحد منهما يضرب في الربح بسهم.

وقيل: لما فيه من الضَّرْب بالمال والتقليب.

واشتقاق القِرَاض من القَرْضِ، وهو القَطْعُ، من قولهم: قَرَضَ الفأرُ الثوبَ، أي: قَطَعَهُ، ومنه المِقْرَاض؛ لأنه يقطع، فسُمِّي قِراضاً[5]؛ لأن المالك يقطع قِطعةً من ماله فيدفعها إلى العامل يَتَّجِرُ فيها، أو لأنه قَطَعَ من الربح قطعة.

---

(١) إكمال المعلم (٤/ ٣٧٥).

(٢) مختصر المزني ص (٥٩).

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من حرف الصاد (صبع)، وانظر مختصر المزني ص (٣٩٧). (ل).

(٤) «و» ليست في (ع، ف).

(٥) في (ع، ف): «قرضاً».

وقيل: مشتقٌّ من المُقارَضة، وهي المساواة.

فصل ضعع: قال الأزهري: تَضَعْضَعَ[١] فلانٌ: إذا خضَعَ وذلَّ، وضَعْضَعَهُ الدهرُ.

والعربُ تسمي الفقير مُتَضَعْضِعاً. وقد تضعضع: إذا افتقر.

والضَّعْضَعُ: الضعيف.

قال ابن شُمَيْلٍ: رجل ضَعْضاع: لا رأيَ له ولا حَزْمَ.

والضَّعْضَاع: الضعيف من كلِّ شيء.

قال صاحب «المُحْكم»[٢]: الضَّعضَعة: الخُضُوع، وضَعْضَعه[٣] الأمرُ فتضَعضع.

وتَضعضَعَ الرجلُ: ضَعُفَ وخَفَّ جسمُهُ من مرض أو حُزْنٍ.

وتضعضع مالهُ: قَلَّ. قال الأزهري في باب الصاد المهملة مع العين: قال أبو سَعيد: تصعصع وتضعضع بمعنًى واحد: إذا ذَلَّ وخَضَعَ.

فصل ضلع: وقد ثبت في صحيحَي البخاري ومسلم، عن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «اسْتَوْصُوا بالنِّساءِ خَيْراً، فإنَّ المرأةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ، وإنَّ أَعْوَجَ شيءٍ في الضِّلَع أعلاه، فإن ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وإنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ»[٤] رواه البخاري في صحيحه في باب قول الله ﷻ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] ورواه مسلم في كتاب الطَّلاق من طريقين[٥].

فصل ضلل: الضَّلال: خلاف الهُدَى.

وضَلَّ عن الطريق: ذهب في غيره.

وأَضلَّ الماءَ في رَحْله: ذهب عنه.

قولهم في باب اللُّقَطَةِ: ضَالَّة الإبل والغنم.

---

(١) في (ع، ف): «ضعضع»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (ضع).

(٢) (١/ ٢٩).

(٣) في (ع، ف): «وضَعْضَعْتُ»، والمثبت من (ح، م)، والمحكم (١/ ٢٩)، واللسان (ضعع).

(٤) أخرجه البخاري (٣٣٣١، ٥١٨٤، ٥١٨٦)، ومسلم (١٤٦٨)، وسيأتي في حرف العين، فصل (عوج). (ضِلَع): هي واحد الأضلاع، وهي عظام الجنبين، وانظر الفتح (٦/ ٣٦٨).

(٥) بل رواه مسلم في كتاب الرضاع (١٤٦٨، ١٤٦٨/ ٥٩، ٦٠) من ثلاثة طرق عن أبي هريرة.

قال الأزهري وغيرُهُ: لا تقع الضالَّة إلَّا على الحيوان، فأما المتاع فلا يُسمَّى ضَالّاً، بل يُسمَّى: لُقَطةً.

يُقال: ضَلَّ الإنسانُ والبعيرُ وغيرُهما من الحيوان، فهو ضَالٌّ.

والضَّوالُّ: جمعُ ضَالَّة. ويُقال لها: الهوامي، والهوافي، واحدتها: هامِيَة وهافِيَة، وهَمَتْ وهَفَتْ وهَمَلَتْ: إذا ذهبت على وجهها بلا راعٍ ولا سائقٍ(١).

فصل ضمن: الضمان مصدر ضَمِنْتُ الشيءَ أَضْمَنُهُ ضَماناً: إذا كَفَلْتَ به، فأنا ضَامِنٌ وضَمِينٌ.

قال صاحب «المحكم»: ضَمِنَ الشيءَ، وبه: ضَمْناً، وضماناً، وضَمَّنَهُ إيَّاه: كَفِلَهُ، فجعله يتعدَّى بنفسه وبحرف الجرِّ.

وقوله في «المهذَّب»: الأمين أحسنُ حالاً من الضمين(٢)، يعني: الضامن، كما تقدَّم(٣).

قال [م/ ٦٤] الهروي: وقوله في الحديث: «الإمامُ ضَامِنٌ»(٤) يريد أنه يحفظ على القوم صلاتهم، ومعنى الضمان: الحفظُ والرعاية(٥).

وقال غير الهروي: معناه ضمان الدعاء [١١٩/أ]، أي: يعمّ القومَ به، ولا يخصُّ به نفسه.

وقيل: معناه أنه يتحمَّلُ القراءةَ عن القوم في بعض الأحوال، وكذلك يتحمَّل القيام عمن أدركه راكعاً، حكاهما البغوي في «شرح السنة»(٦).

وقال الشافعي في «الأمِّ»(٧): يَحْتَمِلُ: ضُمَناء(٨) لما غابوا

(١) الزاهر (١٧٧).
(٢) المهذَّب (١/ ١٩٦) والنَّصُّ فيه: «الأمناء أحسن حالاً من الضمناء».
(٣) في حرف الحاء، فصل (حول).
(٤) تقدَّم تخريجه في حرف الحاء فصل (حول)، وفي حرف الراء فصل (رشد).
(٥) الغريبين (٤/ ١١٤٤).
(٦) شرح السنة (٢/ ٢٨٠) عقب الحديث رقم (٤١٦).
(٧) الأم (١/ ١٥٩).
(٨) في (ع، ف): «ضمناً»، والمثبت من (ح، م)، والأمّ (١/ ١٥٩).

عنه[١] من المخافته[٢] بالقراءة والذِّكْر.

وقال صاحبُ «الأحوذي» في شرح الترمذي[٣]: معنى ضمان الإمام لصلاة المأموم: هو التزام شروطها، وحفظ صلاته في نفسه؛ لأن صلاة المأموم تُبتنى عليه.

وقيل: معناه أنهم إذا قاموا بالصلاة بالجماعة سقط فرض الكفاية عن سائر الناس بفعلهم.

قوله[٤]: نهى عن بيع المَضامِين[٥].

قال أبو عُبيدة مَعْمَرُ بن المُثَنَّى ـ فيما رأيته في «غريب الحديث» له، وهو أول من صَنَّف غريب الحديث عند[٦] بعض العلماء، وعند بعضهم: النَّضْرُ بن شُمَيل ـ: المَضامين ما في أصلاب الفُحول، وكذلك قاله صاحبه أبو عُبَيْدٍ القاسمُ بنُ سَلَّام، وكذلك حكاه عنه الهروي، وكذلك ذكره الجوهري[٧] وغيرُهم.

وقال صاحب «المحكم»: المَضَامين: ما في بطون الحَوَامل من كلِّ شيء، كأنهنَّ تَضَمَّنَهُ.

قال: ومنه الحديث.

وناقة ضامِنٌ ومِضْمَان: حامِلٌ[٨] من ذلك أيضاً.

قال الأزهري في «شرح ألفاظ المختصر»: المَضَامين: ما في أصلاب

---

(١) كلمة: «عنه» ليست في (ع، ف).
(٢) في (ع، ف): «المخالفة»، والمثبت موافق لما في الأمّ (١/ ١٥٩).
(٣) عارضة الأحوذي (٢/ ٩).
(٤) انظر الوسيط (٣/ ٧٠).
(٥) أخرجه البزار (١٢٦٧) من حديث أبي هريرة؛ قال الحافظ في بلوغ المرام (٨٢٩) بتحقيقي: «في إسناده ضعف»، وانظر جامع الأصول (١/ ٥٦٨ ـ ٥٦٩)، مجمع الزوائد (٤/ ١٠٤).
(٦) في (ع، ف): «عن».
(٧) غريب الحديث (١/ ٢٠٨) والغريبين (٤/ ١١٤٣)، والصحاح (٦/ ٢١٥٦). (ل).
(٨) في (ع، ف): «وحامل».

الفحول، سُمِّيت بذلك؛ لأن الله تعالى أودعها ظهورها، فكأنها ضُمِّنَتْها[(١)].

وحكى صاحب «مطالع الأنوار» عن مالك بن أنس الإمام، أنه قال: المَضَامِينُ: الأجِنَّةُ في البطون.

وعن ابن حَبِيب ـ من أصحابه ـ: هو ما في ظهور الفحول.

قال: وقيل: المَضَامين ما يكون في بطون الأَجِنَّة[(٢)] مثل حَبَلِ الحَبَلَةِ.

قوله ـ في كتاب البيع من «الوسيط»: توالي الضمانين، قد فسَّره هو في «البسيط» بأن معناه: أن يكون مضموناً له وعليه[(٣)].

قولهم في كتاب الجنايات[(٤)]، وأواخر[(٥)] كتاب الرهن من «المهذَّب»[(٦)] وغير ذلك: وإن جرحه فبقي ضَمِناً إلى أن مات، ونحو ذلك من العبارات[(٧)]، هو بفتح الضاد وكسر الميم، وهو على وزن وَجِع وبمعناه[(٨)]، أي: مُتَأَلِّماً.

فصل ضنا: قوله في مختصر «المزني»[(٩)] و«الوسيط»[(١٠)] و«الوجيز» في باب التيمم: هل يتيمَّم لشدَّة الضَّنى؟ فيه قولان.

الضَّنَى مَقْصورٌ مَفْتوحُ الضاد.

قال ابن فارس في «المجمل»[(١١)]: هو داء يُخَامر صاحبه، وكَلَّما ظَنَّ أنه بَرِئَ منه نُكِسَ.

وقال الرافعي في «شرح الوجيز»: هو المرض المُدْنِف.

---

(١) الزاهر ص (١٤١). (ل).

(٢) كلمة: «الأجنة» ليست في (ع، ف)، والمثبت موافق لمطالع الأنوار (٤/ ٣٤٣). (ل).

(٣) لم أجده في كتاب الوسيط، وهو في نهاية المطلب (١٣/ ٣٠). (ل).

(٤) في (ع، ف): «الحكايات»، وهو تحريف، انظر الوسيط (٧/ ١٠٨). (ل).

(٥) في (ف، ع، م): «وآخر».

(٦) لم أجده في كتاب الرهن من المهذَّب، والله أعلم.

(٧) في (ع، ف): «المجازات».

(٨) في (ع، ف): «ومعناه»، وفي (م): «وبمعنى».

(٩) مختصر المزني ص (٧).

(١٠) الوسيط (١/ ٣٦٩)، الوجيز (١/ ١٣٤). (ل).

(١١) المجمل (١/ ٥٦٧).

قال: وهو الذي يجعله ضَمِناً فهو نوع مَرَضٍ. هذا كلام الرافعي[١]. وهو قريب من قول ابن فارس.

قال أهل اللغة: يُقال منه: ضَنِيَ بفتح الضاد وكسر النون، يَضْنَى بفتح النون ضناً[٢] فهو ضَنٍ بضاد ثم نون مكسورة منوَّنة، كَشَجٍ[٣]، وَضَنًى على وزن عَصاً.

قال الجوهري: واللغتان فيه، مثل: حَرًى وحَرٍ.

قال: ويُقال [فيه]: تركته ضَناً وضَنِيّاً، فإذا قلت: ضَناً، استوى فيه المذكَّر والمؤنَّث، والجمع؛ لأنه مصدر في الأصل، وإذا كسرتَ النون ثَنَّيْتَ وجمعت، كما قلنا في حَرٍ [١١٩/ب].

ويُقال: أَضْنَاهُ المرض[٤]، أي: أثقله.

فصل ضوع: الضُّوَعُ مذكور في «الروضة»[٥] في باب الأطعمة، هو بضمِّ الضاد المعجمة وفتح الواو وبالعين المهملة.

قال صاحب «المجمل»[٦]: الضُّوَعُ: طائر.

قال المُفَضَّل: هو ذَكَرُ البوم، وجمعه: ضِيْعَان.

وقال الزَّبِيديّ: الضُّوَعُ: طائر من جنس الهَامِ.

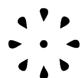
وقال الجوهري: هو طائر من[٧] طَيْرِ اللَّيل، من جنس الهَام.

وقال[٨] المفَضَّل: هو ذَكَرُ البوم، وجمعه: أَضْواع وضِيعَان [والله أعلم].



---

(١) فتح العزيز (٢/ ٢٧٣).
(٢) في (ع، ف): «هنا»، وهو تحريف.
(٣) في (ع، ف): «كشيخ»، وهو تحريف.
(٤) كلمة «المرض» ساقطة من (ع، ف).
(٥) روضة الطالبين ص (٤٧١).
(٦) المجمل (١/ ٤٧١).
(٧) قوله: «طائر من» ساقط من (ع، ف).
(٨) من هنا إلى قوله: «وضيعان» ليس في (ع، ف).



حرف الطاء

فصل طبب: الطبيب: العالِم بالطِّبِّ، وجمع القلَّة: أَطِبَّة، والكثير: أَطِبَّاء.

تقول: ما كنتَ طبيباً، ولقد طَبِبْت بكسر الباء.

والمُتَطَبِّبُ: الذي يتعاطى علم الطِّبّ.

والطَّبُّ والطُّبُّ بفتح الطاء وضمّها لغتان في الطِّبِّ، فكلُّ حاذقٍ طبيبٌ عند العرب. قال هذه الجملة الجوهري.

فصل طبع: في الحديث: «مَنْ تَوَضَّأ، ثم قال: سُبْحانَك اللَّهُمَّ وبِحَمْدِكَ» إلى آخره: «طُبِعَ بطابِع فَلَمْ يُكْسَرْ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ»[1].

قال أهل اللغة: الطَّبْعُ: الخَتْمُ.

وطَبَعَ الشيءَ: أي: خَتَم.

والطابع بكسر الباء وفتحها لغتان، وهو الذي يختم به.

قال أهل اللغة: والطَّبْعُ: السَّجِيَّة.

---

(١) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (٨١)، وصاحبه ابنُ السُّنِّي في عمل اليوم والليلة (٣٠)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخُدْري، وصحَّحه الحاكم (١/ ٥٦٤)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٢٣٩)، وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح، إلَّا أنَّ النسائي قال ـ بعد تخريجه في عمل اليوم والليلة ـ: هذا خطأ، والصواب: موقوفاً...».
وضعَّفه مرفوعاً وموقوفاً المصنِّف في المجموع.
قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١/ ٦٠٢): «فأما المرفوع، فيمكن أن يُضَعَّف بالاختلاف والشذوذ وأما الموقوف فلا شَكَّ ولا ريب في صحته».
ونسبه ـ مرفوعاً ـ ابنُ الأثير في جامع الأصول (٩/ ٣٧٧)، إلى الترمذي، وانظر الأذكار للنووي رقم (٨٤) بتحقيقي.

وقوله في باب زكاة الثمار من «المهذَّب»(١) [الرجز]:

... الـنَّـاقَـةِ الـمُـطَـبَّـعَـهْ(٢)

وهو بضمِّ الميم وفتح الطاء والباء المشدَّدة.

قال أهل اللغة: هي المُثقلة بالحمل.

فصل طحلب: الطُّحْلُبُ المذكور في باب المياه من «المهذَّب»(٣) و«الروضة»(٤) هو بضمِّ الطاء [م/ ٦٥] وإسكان الحاء المهملتين، وتضمّ اللَّام وتفتح، لغتان مشهورتان، وهو شيء أخضر يعلو الماء، ويُقال: قد طَحْلَبَ الماءُ.

فصل طرب: قال أهل اللغة: الطَّرَبُ: خِفَّةٌ تصيب الإنسان لشدَّة حزن أو سرور.

قالوا: ولا يختصّ بالسرور.

والفعل منه: طَرِبَ بكسر الراء، وأَطْرَبَهُ غيرُهُ وتطرَّبه بمعنًى. ذكر في «المهذَّب»(٥) في باب الأذان «التطريب»(٦)، قال أهل اللغة: التطريب: مَدُّ الصوت.

فصل طرث: الطُّرْثوث(٧) ذكره في «الروضة»(٨) في أول باب الربا، هو بضمِّ الطاء المهملة وإسكان الراء وبثاءين مثلثتَيْن، الأولى مضمومة، وهو نبت يؤكل نادراً(٩) وفي(١٠) القَحْطِ.

---

(١) المهذَّب (١/ ٥٠٦)، وقوله: «من المهذّب» ساقط من (م).

(٢) بَعْضُ بيت للنابغة الجعدي، أورده الشيرازي في المهذَّب (١/ ٥٠٦) بلفظ:

أيـن الـشِّـظَـاظـانِ وأيـنَ الـمِـرْبَـعَـهْ وأيـن وَسْـقُ الـنـاقـةِ الـمُـطَـبَّـعَـهْ

وانظر حرف الراء فصل (ربع).

(٣) المهذَّب (١/ ٤٢).

(٤) روضة الطالبين ص (٨).

(٥) المهذَّب (١/ ٢٠٢).

(٦) قوله: «منه طرب... التطريب» ساقط من (ع، ف).

(٧) (الطُّرْثُوث): نبات طُفيلي من الفصيلة السنومورية، ومنه نوع طويل مستدقّ الساق كالفطر، ينبت في بادية مصر وحول بحر الروم ـ البحر المتوسط ـ (الوسيط).

(٨) روضة الطالبين ص (٥١٧).

(٩) في (ع، ف): «بارداً».

(١٠) في (م): «في» بدون الواو.

فصل طرف: الطَّرْفاء بالمدِّ: [شَجَرٌ مِنْ شَجَرِ البوادي، واحدها: طَرَفَةٌ][١].

فصل طرق: الطريق يذكَّر ويؤنَّث لغتان فصيحتان.

قال أبو حاتم السِّجِسْتَاني في «المذكَّر والمؤنَّث»: الطريق يؤنِّثه أهل الحجاز، ويذكِّره أهلُ نَجْد وأكثرُ العرب.

قال: والقرآن كلّه يدلُّ على التذكير؛ قال الله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣٠][٢].

قوله في باب الضمان من «المهذَّب»[٣]: استطرقتُ رَجُلاً، معناه: طلبتُ منه فَحلاً لأُنْزِيَهُ على دابَّتي.

فصل طعم: الطَّعام: ما يؤكل.

والطَّعم بفتح الطاء: ما يُؤَديه الذَّوْقُ، يُقال: طَعْمُهُ مُرٌّ.

والطُّعْمُ[٤] ـ بالضَّمِّ ـ: الطَّعام.

وطَعِمَ يَطْعَمُ بكسر العين في الماضي، وفتحها في المستقبل، طُعْماً فهو طاعِم: إذا أكل، أو ذاقَ مِثال[٥] غَنِمَ يَغْنَمُ غُنْماً، فهو غانِم، وأطعمتُه أنا.

واسْتَطْعَمْتُهُ: طلبت[٦] [منه] الطَّعام.

ورجلٌ مِطعام [١٢٠/أ]: كثيرُ الإطعام والقِرى، ومِطْعَم بكسر الميم وفتح العين: كثير الأكل.

ومُطْعَمٌ بضمِّ الميم: مَرْزُوقٌ.

---

(١) قال سيبويه: الطَّرْفاء: واحدٌ وجمع (مختار الصحاح).

(٢) جاء بدلاً من هذا النَّصّ في (ف): ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾، والله يعلم أعمالكم. وانظر المذكر والمؤنث ص (١٤٧). (ل).

(٣) انظر المهذَّب (٣/ ٢١٨).

(٤) في (ع، ف): «الطُّعام»، والمثبت من (ح، م)، موافق لما في صحاح الجوهري، وغيره.

(٥) في (ع، ف): «مثل».

(٦) في (م): «طلب».

والطُّعْمَةُ ـ بضمِّ الطاء ـ: المأْكَلَةُ، يُقال: جعلت هذه الضَّيْعَةَ طُعْمَةً لفلان. قاله الجوهري.

وقولهم: ويجزي في بول الغلام الذي لم يَطْعَمِ النَّضْحُ: هو بفتح الياء، أي: الذي لم يأكل، والمراد: [الذي] لم يأكل غيرَ اللَّبن وغيرَ ما يُحَنَّكُ به، وما أشبهه، فإذا أكل الخُبزَ وما أشبهَهُ وجَب الغَسْلُ.

وفي الحديث: «نهى عن بيع الثَّمَرَةِ حتى تُطْعِمَ»(١)، هو بضمِّ التاء وإسكان الطاء وكسر العين.

قال أهل اللغة: يُقال: أَطْعَمَتِ التمرةُ: أدْرَكَتْ، وصار لها طَعْمٌ.

ومنه الحديثُ المشهور في قصَّة الدَّجَّال: قال: أخبروني عن نخل بَيْسانَ، هل أَطْعَمَ(٢)؟

وقد ذكر الشيخ أبو القاسم بن البَزْري(٣) وغيرُهُ ممَّن جمع ألفاظ «المهذَّب» أن قوله هنا: يَطْعَم، بفتح الياء والعين.

وقال ابن باطيش: المختار أنه بضمِّ الياء وفتح العين(٤)، وهذا(٥) غلط صريح وخطأ قبيح، والصواب ما ذكرناه أولًا، واللفظة مشهورة في كتب اللغة والحديث كما قدَّمته، وإنما يقصد تبيان(٦) بطلان هذا؛ لئلَّا يغترَّ به، أو يتوهَّم(٧) أنه يُقال بالوجهين.

قال ابن فارس في «المجمل»(٨) وغيرُهُ من أهل اللغة: الطعام يقع على كلِّ

---

(١) أخرجه مسلم (١٥٣٦) من حديث جابر بن عبد الله. (ل).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٢٥٣) وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب»، وهو في مسلم (٢٩٤٢)، بلفظ: «أخبروني عن نخل بَيْسانَ، قلنا: عن أيِّ شيء تستخبر؟ قال: أسألكم عن نخلها، هل يثمر؟» وقد تقدَّم هذا الحديث في ترجمة تميم بن أوس الداري الفلسطيني رقم (٩٠).

(٣) في (ح، ع، ف، م): «ابن البرزي»، وهو تصحيف.

(٤) المغني في الإنباء (١/ ٣٣٠). (ل).

(٥) في (ح، م): «وهذان».

(٦) في (ع، ف): «بيان».

(٧) في (ع، ف): «يوهم».

(٨) قوله: «في المجمل» ليس في (ع، ف).

ما يطعم حتى الماء، قال الله تعالى: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنۡهُ فَلَيۡسَ مِنِّي وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ﴾ [البقرة: ٢٤٩] وقال النَّبيُّ ﷺ في زَمْزَم: «إنها طَعَامُ طُعْمٍ وشِفَاءُ سُقْم»[١].

قوله ﷺ: «أَبِيتُ عِنْدَ رَبّي يُطْعِمُني ويَسقِيني»[٢] الصحيح عند العلماء من المحدِّثين والفقهاء وغيرهم، أن معناه: أُعْطَى قوَّةَ الطاعم والشارب.

وقيل: يُطْعَمُ من طعام أهل الجنة حقيقةً.

قال الرافعي[٣]: قال المسعودي: أصحُّ ما قيل في معناه: أُعْطَى قُوَّة الطاعم والشارب.

فصل طعن: قوله في «المهذَّب»[٤] في كتاب الدِّيَات: وإنْ طَعَنَ وَجْنَتَهُ.

وفي أثناء كتاب السِّيَر[٥] منه أيضاً في[٦] شِعْرِ المتنبي [الكامل]:

ولَرُبَّما طَعَنَ الفتى أقْرَانَهُ ... بالرأي قَبْلَ تَطَاعُنِ الفُرْسَانِ[٧]

وبعده بقليل في شعر ابن شُعُوب [الرجز]:

لأَحْمِيَنَّ صَاحِبي ونَفْسي ... بِطَعْنَةٍ مِثْلِ شُعَاعِ الشَّمْسِ[٨]

الطَّعْنُ: الضرْبُ بالرُّمح وبالقَرْنِ، وما يجري مَجراهما.

وتطاعنوا واطَّعنوا.

---

(١) تقدَّم تخريجه في حرف الزاي (زمزم).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٦٥)، ومسلم (١١٠٣)، من حديث أبي هريرة، وانظر أذكار المصنِّف رقم (٨٩٠) بتحقيقي، وجامع الأصول (٦/ ٣٧٩ ـ ٣٨٢).

(٣) فتح العزيز (٦/ ٤١٩).

(٤) المهذَّب (٥/ ١١٨).

(٥) المهذَّب (٥/ ٢٥١).

(٦) كلمة: «في» ليست في (ع، ف).

(٧) هذا البيت من قصيدة لأحمد بن الحسين أبي الطَّيِّب المتنبي، يمدح بها سيف الدولة الحمداني، أنشده إياها بآمد عند منصرفه من بلاد الروم، في شهر صفر سنة (٣٤٥هـ). انظر المجموع (١٨/ ٨٦).

(٨) تقدَّم في حرف الشين، فصل (شعع).

واستعير للوقيعة في النسب والدِّيْن قال الله تعالى: ﴿لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ﴾ [النساء: ٤٦] وقال تعالى: ﴿وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢]، ونهى ﷺ عن الطعن في الأنساب، وجَعَلَهُ من أخلاق الجاهلية[١] وجعله كُفْراً هو والنياحةَ والاستسقاءَ بالأَنواءِ[٢].

والطاعون: المذكور في باب الوصية[٣] مرضٌ معروفٌ، هو بَثْرٌ ووَرَمٌ مؤلم جدّاً يخرج مع لهيب[٤] ويَسْودُّ ما حواليه، أو يَخْضَرُّ، أو يحمرُّ حمرة بنفسجية كَدِرَةً، ويحصل معه خَفَقانُ القلب والقيءُ، ويخرج في المَرَاقِّ[٥] والآباطِ غالباً، أو الأيدي[٦] أو الأصابع[٧]، وفي[٨] سائر الجسد.

فصل طفر: قوله في أول النكاح من «الوسيط»[٩]: وإن زالت البَكارَةُ بوَثْبَةٍ أو طَفْرة[١٠].

الطَّفْرَةُ: بفتح الطاء المهملة وإسكان الفاء.

قال صاحب «العين» وصاحب «المجمل»: يُقال: طَفَرَ: إذا وثبَ في ارتفاع.

وقال الجوهري والزَّبيدي في «مختصر العين»: طَفَرَ معناه: وَثَبَ، فعلى هذا هما بمعنًى، وعلى الأول يكون الوثوبُ عامّاً في الارتفاع والتقدُّم، والطفرُ

---

(١) انظر البخاري (٣٨٥٠)، وجامع الأصول (١١/ ٧٣٧ ـ ٧٣٨).
(٢) من قوله في أول الفصل: «قوله في المهذَّب» إلى «بالأنواء» ليس في (م)، وجاء بهامش (ح) ما نصّه: «من أول الفصل إلى قوله: والطاعون، لم يوجد في الأصل».
(٣) المهذَّب (٣/ ٧٢٠).
(٤) في (ع، ف): «لهب».
(٥) في (ح، م): «المرافق». و(المَرَاقّ): ما سفَل من البطن فما تحته من المواضع التي تَرِقُّ جلودُها، واحدها: مَرَقّ (النهاية).
(٦) في (ع، ف): «والأيدي».
(٧) في (ع، ف): «والأصابع».
(٨) كلمة: «في» ليست في (ع، ف).
(٩) الوسيط (٥/ ٦٦).
(١٠) في (ع، ف): «بطفرة».

مُختصّاً[١] بالارتفاع، ويمكن حَمْلُ القول[٢] [١٢٠/ب] الثاني على موافقة الأول.

فصل طفل: قال الإمامُ أبو الحسن الواحدي في كتابه «البسيط» في أول سورة الحجِّ: قال أبو الهيثم: الصَّبِيُّ يُدعى طفلاً حين يسقط من بطن أمِّه إلى أنْ يحتلم.

قال أبو الهيثم: والعَرَبُ تقول: جارية طِفْلٌ[٣]، وجاريتان طِفْل [م/ ٦٦]، وجَوَارٍ طِفْلٌ، وغلامٌ طِفْلٌ، وغِلْمانٌ طِفْلٌ.

ويُقال: طِفْل، وطِفلة، وطِفلان، وطِفْلتان في القياس وأطفال.

ويُقال[٤]: طِفْلان.

وأطفلَتِ المرأةُ والظَّبْيَةُ: إذا صارتْ ذاتَ طِفْلٍ[٥].

وقال المفسِّرون وأصحابُ المعاني والنحويُّون وأهل اللغة في قول الله تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النور: ٣١] المراد بالطفل هنا: الأطفال.

قال المبرّد وغيرُهُ: مجازه مجاز المصدر.

فصل طلس: قال أهل اللغة: الطَّلْسُ: المَحْوُ والطَمْسُ، وقد طَلَسْتُ الكتابَ أَطلِسُهُ بكسر اللام طَلْساً، فَتطلَّسَ.

والأَطْلَسُ والطِّلْسُ، بكسر الطاء: الخَلَقُ، وجمعه: أطلاس.

يُقال: رجلٌ أَطْلَسُ الثوب.

والطَّيْلسان بفتح الطاء واللام: واحد الطَّيَالِسَة.

---

(١) في (ع، ف): «مختصٌّ»، وهو خطأ.

(٢) كلمة: «القول» ليست في (ع، ف).

(٣) في تهذيب اللغة، اللسان، تاج العروس (طفل) زيادة: «وطفلة».

(٤) في (ح، م): «ولا يُقال». وهو الموافق لتفسير الواحدي البسيط، والمثبت في المتن موافق لتهذيب اللغة (١٣/ ٢٣٥).

(٥) التفسير البسيط (١٥/ ٢٦٨). (ل).

قال الجوهري: والهاء في الجمع للعجمة؛ لأنه فارسيٌّ مُعَرَّبٌ.

قال: ولا يجوز ترخيمه؛ لأنه ليس في كلام العرب فَيْعِل بِكسر العين إلَّا مُعتلّاً، نحو سَيِّد ومَيِّت.

وذكر القاضي عِيَاضٌ في «المشارق» في حرف السين مع الياء في تفسير السَّاجَ، أنَّ الطَّيْلسان يُقال: بفتح اللام وكسرها وضمّها، وهو أقل[١]. هذا كلامه، وهو غريب، والمشهور: الفتحُ.

فصل طلق: حَدُّ الطَّلاقِ: تصرُّف مملوك للزوج يحدثه بلا سبب، فيقطع النكاح.

ويُقال في المرأة: هي طالق، وطالقة بالهاء، والمشهور الفَصيحُ: حَذْفُ الهاء، وهو المستعمل في الحديث والفقه وغيرهما.

ووقع في نسخ «المهذَّب»: طالقة بالهاء، في قوله في باب الشرط في الطلاق، في فصل وإن قال: أنت طالقٌ اليومَ.

قال: وقوله هذا يحتمل أن يكون طالقة، بطلاقها اليوم[٢].

ووقع في بعض المواضع من «التنبيه» طالقتان[٣]، وهو جارٍ على هذه اللغة.

فصل طلل: قوله في «المهذَّب»[٤] في دِيَة الجنين: «ومِثْلُ ذلك يُطَلُّ» روي «يُطَلُّ» بالياء المثناة المضمومة وتشديد اللام المضمومة، وروي «بَطَلَ» بفتح الباء الموحدة واللام المخفَّفة، وقد تقدَّم ذلك في حرف الباء[٥]، ومعنى يُطَلُّ بالمثناة: يُهْدَرُ.

---

(١) انظر مشارق الأنوار (١/ ٣٢٤) (٢/ ٢٣٢) مادة (س ا ج). (ل).

(٢) المهذَّب (٤/ ٣٤٣).

(٣) انظر ص (١٧٧) (ط. عالم الكتب)، وكفاية النبيه (١٤/ ٦٥).

(٤) المهذَّب (٥/ ١٠٧).

(٥) لم يتقدَّم في حرف الباء ولا غيره، قال المصنِّف في شرح صحيح مسلم (١١/ ١٧٨): «يُطَلّ»: روي في الصحيحين وغيرهما بوجهين؛ أحدهما: يُطَلّ، بضمِّ الياء المثناة وتشديد اللام، ومعناه: يُهْدَرُ ويُلغى ولا يُضْمَنُ، والثاني: بَطَلَ، بفتح الباء الموحدة وتخفيف اللام على أنه فعل ماضٍ، من البُطْلان، وهو بمعنًى المُلْغى أيضاً، وأكثر نسخ بلادنا بالمثناة، ونقل القاضي أن جمهور الرواة في صحيح مسلم ضبطوه بالموحَّدة. . .»، وانظر البخاري (٥٧٥٨) وأطرافه، وصحيح مسلم (١٦٨١)، وفتح الباري (١٠/ ٢١٨).

قال الجوهري: قال أبو زيد: يُقال: طُلَّ دَمُهُ فهو مَطْلُولٌ، وأُطِلَّ، وطَلَّهُ الله، وأطَلَّه، أي: أهْدَرَهُ. ولا يُقال: طَلَّ دَمُهُ بفتح الطاء، وأبو عبيدة والكِسَائي يقولانه.

قال أبو عُبَيد القاسِمُ: فيه ثلاث لغات: طَلَّ وطُلَّ وأُطِلَّ[١].

وقوله في «الوسيط»[٢] في أول كتاب الجراح في مسائل الإكراه على القتل: لو رمى إلى طَلَل، هو بفتح الطاء واللام، وهو الشيء المرتفع.

ويُقال لشخص الإنسان: طَلَلٌ وطَلالة بالفتح.

قال أهل اللغة: يُقال: أطَلَّ على الشيء، أي: أَشْرَفَ، وتَطَالَّ بالتشديد: إذا مَدَّ عنقه ينظر إلى الشيء يبعدُ عنه[٣].

فصل طهر: الطَّهارة في اللغة: النظافة والتنزُّه عن الأدناس.

وفي الشرع: رَفْعُ الحَدَثِ، وإزالة النجاسة، أو ما في معناهما، كالتيمم وتجديدِ الوضوء، والغَسْلَةِ الثانية والثالثة في الوُضوء والغسل[٤] وإزالةِ النجاسة، والأغسالِ المسنونة، وطهارةِ المُستحاضة، وسَلِسِ البول، ومن في معناهما ممَّن به حَدَث[٥] دائم، فكلّ هذه طهاراتٌ [١٢١/أ] ولا ترفع حَدَثاً ولا تزيل[٦] نجساً.

ومَن اقتصر على أنَّ الطهارة رَفْعُ الحَدَثِ وإزالةُ النَّجس، فليس بمصيب، فإنه حَدٌّ ناقص؛ لأنه يخرج منه ما ذكرناه، والله تعالى أعلم.

ويُقال: طَهُر الشيءُ بفتح الهاء[٧] وضمّها لغتان مشهورتان، الفتح أفصحهما، يَطْهُرُ طُهْراً وطَهَارة.

---

(١) غريب الحديث لأبي عُبيد القاسم بن سَلَّام (٢/ ١٦٧)، وفيه: وكان أبو عُبَيْدة (أي: معمر بن المثنى) يقول: فيه ثلاث لغات. . .» وهو في الصحاح واللسان (طلل) من قول أبي عُبيدةَ.

(٢) الوسيط (٦/ ٢٦٥)، وتقدَّم هذا النَّقْلُ في حرف الجيم فصل (جرثم).

(٣) بهامش (ح) ما نصّه: «فصل طَنْجَر: قولهم في كتاب السَّلَمِ في الأواني المختلفة: وطِنْجِير. قال الصَّغاني في كتابه «مجمع البحرين»: الطِّنْجِير، بالكسر، وهو معروف، أي: إناء، وهو بالفارسية باتيله، يعني: الدست، ألحقه المقدسي».

(٤) كلمة: «والغسل» ليست في (ع، ف).

(٥) في (ع، ف): «من حدث» بدل «ممن به حدث».

(٦) في (ع، ف): «ولا يرفع ولا يزيل».

(٧) في (ح، م): «الطاء»، وهو خطأ.

وقوله في أول «الوسيط» و«الوجيز»[(١)]: يُستحبُّ الاستطهار في إزالة النجاسة بغسله ثانية وثالثة.

قال الإمام أبو القاسم الرافعي[(٢)]: يجوز أن يقرأ بالطاء المهملة، وبالظاء المعجمة، فبالمهملة معناه: طلب الطهارة، وبالمعجمة [طلبُ][(٣)] الاحتياط[(٤)]، وهذا [كلّه] كما قال الشافعي رحمه الله في [أول] المبتدأة المميّزة إذا اسْتُحِيضَتْ: [و] [لا يجوز لها أَن][(٥)] تَسْتَظْهِرَ[(٦)] بثلاثة أيَّام، قُرئَ بهما جميعاً، هذا كلام الرافعي. وقد ذكر صاحب «البحر»[(٧)] في باب الحيض، أن قول الشافعي رحمه الله: لا تستظهر، قُرئ بالوجهين بالمعجمة والمهملة. ولم يرجّح واحداً[(٨)] منهما، كما لم يرجّحه الرافعي، والصحيح الصواب المشهور المعروف المختار أنه بالمعجمة في الموضعين.

فصل طوف: الطائفة من الشيء: قِطْعَةٌ منه، قاله الجوهري وغيره[(٩)].

قال الجوهري في قوله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢].

قال ابن عباس رضي الله عنهما: الواحد فما فوقه.

وقال الهروي: يجوز أن يُقال للواحد: طائفة، يراد [م/ ٦٧] بها أنفس طائفة[(١٠)].

---

(١) الوسيط (١/ ١٩٢)، والوجيز (١/ ١١٦). (ل).

(٢) فتح العزيز (١/ ٢٤٣).

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من فتح العزيز للرافعي (١/ ٢٤٣).

(٤) قال ابن الصلاح في شرح مشكل الوسيط (١/ ١٩٢): «الاستظهار: بالظاء المعجمة، ومعناه: طلب الاستعانة، وقد أبعد من قال: تجوز قراءته بالطاء المهملة...».

(٥) ما بين حاصرتين زيادة من فتح العزيز (١/ ٢٤٣).

(٦) في (ع، ف): «يتطهر»، والمثبت من (ح، م)، وفتح العزيز (١/ ٢٤٣)، ومختصر المُزَني ص (١١).

(٧) بحر المذهب (١/ ٣١٩).

(٨) في (ع، ف): «واحد».

(٩) في (ع، ف): «وغير».

(١٠) الغريبين (٤/ ١١٨٦). (ل).

قال الإمام الثعلبي: اختلفوا في الطائفة، في قوله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢] قال النَّخَعيُّ ومُجاهد: أقلُّه رجل واحد. وقال عَطاء وعِكرمة: رجلان. وقال ابن[1] زيد: أربعة[2].

وحكى الواحدي هذه الأقوال، وزاد عن الزُّهْرِي أنهم ثلاثة فصاعداً[3].

وعن الحسن: أنهم عشرة.

وعن قتادة قال: هم نفر من المسلمين.

وعن ابن عباس في رواية أنهم أربعة إلى أربعين.

قال الواحدي: قال الزجَّاجُ: أما مَن قال: واحد، فهو على غير ما عند أهل اللغة؛ لأن الطائفة في معنى جماعة، وأقلّ الجماعة اثنان، وأقلّ ما يجب في الطائفة عندي اثنان.

قال الواحدي: والذي ينبغي أن يتحرَّى في شهادة عذاب الزِّنا أن يكونوا جماعة؛ لأن الأغلب على الطائفة الجماعة[4].

وحُكي عن رَبِيعْةَ بن أبي عبد الرحمن، شَيْخِ مالكٍ أنه قال: الطائفة هنا خمسة.

هذه مذاهب المفسِّرين والعلماء.

وأما مذهبنا فإنَّ الطائفة[5] عندنا أربعة.

قال الشيخ أبو حامد الإسفراييني: جعل الشافعي رضي الله عنه الطائفة في هذه الآية أربعةً، وفي صلاة الخوف ثلاثةً.

وفي قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢]

---

(١) في (ع، ف): «أبو»، وهو خطأ.
(٢) الكشف والتبيين (٧/ ٦٤).
(٣) التفسير البسيط (١٦/ ١٠١)، وذكره الثعلبي في تفسيره (٧/ ٦٤).
(٤) التفسير البسيط (١٦/ ١٠١).
(٥) في (ع، ف): «فالطائفة» بدل «فإن الطائفة».

قال: الطائفة واحد فصاعداً. هذا كلام أبي حامد، ومذهبنا أن حضورَ الطائفة عذابَ الزِّنا مستحبٌّ وليس بواجب، والله تعالى أعلم.

وقد قال الشافعي والأصحاب في قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ﴾ إلى آخر الآية [النساء: ١٠٢]: المراد بالطائفة التي يصلّي بها الإمام ثلاثةً فصاعداً، وكذلك الطائفة التي تكون في وجه العدوّ، والمراد بهم ثلاثةٌ فصاعداً.

قال الشافعي والأصحاب [١٢١/ب]: ويكره أن يصلِّي صلاة الخوف بأقلَّ من ستَّة سوى الإمام: ثلاثةٍ منهم خلفه، وثلاثةٍ في وجه العدوّ، وهكذا نَصَّ عليه الشافعي في «مختصر المزني»[١] واتفق أصحابنا عليه.

قالوا: فإن خالف أساءَ، وكره كراهة تنزيه[٢]، وصحَّت صلاتهم، واعترض أبو بكر بنُ داودَ[٣] على الشافعي ﷺ وقال: قوله: أقلّ الطائفة ثلاثة خطأ؛ لأن الطائفة في الشرع واللغة تطلق على واحد.

أما اللغة فحكى ثعلب عن الفَرَّاء أنه قال: مسموع من[٤] العرب أن الطائفة الواحدُ[٥].

وأما الشرع فقد احتجَّ الشافعيُّ في قَبُول خبر الواحد بقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢] فحملها على الواحد.

وأجاب أصحابنا عن اعتراضه بأجوبة؛ أحدها وهو المشهور والراجح: أن يسلم له أن الطائفة يجوز أن يطلق على واحد، وإنما قال الشافعي في الخوف: يُستحبُّ أن لا يكون الطائفة أقلَّ من ثلاثة؛ لقوله تعالى في الطائفة الأولى: ﴿وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُواْ فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآئِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢] وقال ﷻ في الطائفة الأخرى: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ حِذْرَهُمْ

(١) مختصر المزني ص (١٢٣). (ل).
(٢) في (ع، ف): «تنزيهية».
(٣) في (ح، م): «أبو بكر بن أبي داود»، وهو خطأ، وكلمة: «أبي» إقحام ناسخ، أبو بكر هو محمد بن داود الظاهري، واعتراضه هذا ذكره البيهقي في رَدِّ الانتقاد على ألفاظ الشافعي ص (١٣٩)، وانظر ترجمة محمد بن داود في السير (١٣/ ١٠٩).
(٤) في (ع، ف): «عن».
(٥) معاني القرآن (٢/ ٢٤٥). (ل).

وَأَسۡلِحَتَهُمۡۗ﴾ [النساء: ١٠٢]، فعبَّر عنهم بضمير الجمع في هذه المواضع، وأقلّ الجمع ثلاثة.

وأما الطائفة في الآية التي استشهد بها، فإنما حملناها على الواحد بالقرينة، وهو أن الإنذار يحصل بالواحد، وفي آية الزِّنا حملناها على أربعة؛ لأن المقصود إظهار ذلك في مَلأ من الناس فلا يحصل بواحد، ولأنها البيِّنة التي يثبت بها الزِّنا.

فإن قيل: فقد قال ﷻ: ﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوۡمَهُمۡ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ﴾ [التوبة: ١٢٢] فأعاد ضمير الجمع، فالجواب أن الجمع عائد إلى الطوائف التي تجتمع من الفرق، والله تعالى أعلم. قوله ﷺ: «إِنَّها مِنَ الطَّوَّافِيْنَ عَلَيْكُمْ أو الطَّوَّافاتِ»(١)، قال الهروي(٢) في تفسير هذا الحديث: قال أبو الهيثم: الطائف: الخادم الذي يخدمك برفق وعناية(٣)، وجمعه: الطوَّافون.

وقال صاحب «المحكم»: الطوَّافون: الخَدَمُ(٤) والمماليك.

وقال الإمام أبو سليمانَ الخطَّابي: يُتَأَوَّلُ هذا الحديثُ على وجهين؛ **أحدهما**: أن يكون شَبَّهها بخدم البيت، وبمن يطوف على أهله للخدمة، ومعالجة المهنة.

والآخر: أن يكون شَبَّهها بمن يطوف للحاجة والمسألة، يريد: إن الأجر في مواساتها كالأجر في مواساة مَن يطوف للحاجة، ويتعرَّضُ للمسألة(٥).

وقال صاحب «المَطَالِع»: أي: من المتكرِّرين وما لا ينفكُّ منه ولا يقدر على التحفُّظ منه. والطائف: المتكرِّر بالخدمة، الملاطف فيها.

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٢٣)، وأبو داود (٧٥)، والترمذي (٩٢)، والنسائي (١/ ٥٥)، وابن ماجه (٣٦٧) من حديث أبي قتادة، وصحَّحه الترمذي، وابن خزيمة (١٠٤)، وصاحبه ابن حِبَّان (١٢١) موارد، والحاكم (١/ ١٦٠) ووافقه الذهبي، ونقل الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١/ ٤١) تصحيحه عن البخاري والدارقطني والعُقَيْلي، وانظر بلوغ المرام (٩) بتحقيقي. وقوله ﷺ (إنها): أي: الهِرَّة.

(٢) الغريبين (٤/ ١١٨٦).

(٣) كلمة: «وعناية» ليست في (ع، ف).

(٤) في (ع، ف): «الخدام».

(٥) معالم السنن (١/ ٤١).

قال: وقوله: «أو الطوافات» يحتمل الشَّكّ، ويحتمل ذكر الصنفين من [م/٦٨] الذكور والإناث[١].

قلت: ويشبه أن يكون معنى الحديث ـ والله أعلم ـ أن الطوَّافين من الخدم والصغار سَقَطَ الحجابُ في حقِّهم؛ للضرورة بكثرة مداخلتهم، بخلاف غيرِهم من الأحرار البالغين[٢]، فكذا[٣] يسقط حكم النجاسة في الهرة بخلاف غيرها [١٢٢/أ] من الحيوانات؛ لأن الهِرَّةَ من الطَّوَّافين، وقد أشار إلى هذا المعنى الإمامُ أبو بكر بن العربي المالكيُّ صاحب كتاب «الأحوذي في شرح الترمذي» وهذا الحديث حديث صحيح مشهور؛ رواه مالك في موطئه، وأبو داودَ والترمذيُّ وغيرُهما، قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح[٤] [والله تعالى أعلم].

فصل طيب: قوله في «المهذَّب»[٥] في قسم الفيء: «حِلْف المُطَيِّبين» هو بفتح الطاء المخفَّفة وكسر الياء[٦]، ومعهم حلف الفُضُول بضمِّ الفاء، هما: حلفان كان في قريش قبل نبوَّة نبيِّنا ﷺ. والحِلْف بكسر الحاء وإسكان اللام: هو العهد والبيعة.

أحدهما: أنه وقع تنازع بين بني عبد مَنَاف وبني عبد الدار فيما كان إلى قُصَي من الحِجَابة والسِّقَاية والرِّفادة واللِّواء، فتبع عبدَ مَنَافٍ قبائلُ، منهم: أَسَدُ بن عَبْدِ العُزَّى، وتيمُ، وزُهْرَةُ، وبنو الحارث بن فِهْرٍ، وتحالفوا أنهم لا يتخاذلون وأنهم ينصرون المظلومين، ويدفعون الظالمين.

وتبعَ عبد الدار: جُمَح وسَهْمٌ، ومخزومٌ، وعديٌّ [وكعب][٧]، وتحالفوا أيضاً، وهؤلاء يسمّون الأحلاف. وعبدُ مناف ومن معهم يُسَمَّون المطيِّبين؛ لأنهم أخرجوا جَفْنَةً مملوءة[٨] طِيباً فكانوا يغمسون أيديهم فيها ويتبايعون.

---

(١) مطالع الأنوار (٣/ ٢٨٤). (ل).

(٢) في (ع، ف): «التابعين».

(٣) في (م): «وكذا»، وفي (ع، ف): «فهكذا».

(٤) انظر عارضة الأحوذي (١/ ١٣٦). (ل).

(٥) المهذَّب (٥/ ٣٠٨).

(٦) ضبطه مُحقّقا النهاية (٣/ ١٤٩) بفتح الياء المشدَّدة.

(٧) ما بين حاصرتين من النهاية (حلف).

(٨) في (ع، ف): «فملؤوها».

وقيل: لأنهم أخرجوا من طيب أموالهم شيئاً أعدّوه للأضياف.

والحلف الثاني: أنه كان في قريش مَنْ يَسْتَضْعِفُ الغريبَ فيظلمه، ويأخذ ماله، فأنكروا ذلك وتبايعوا على منع الظالم من الظلم في دار عبد الله بن جُدعان [و] اجتمع عليه بنو هاشم، وبنو المطلب، وأسد بن عبد العزى، وزُهرة، وتيم، ويُسمّى[١] هذا حلف الفُضُول.

قيل: لأنهم أخرجوا فضول أموالهم للأضياف.

وقيل: لأنه قام بأمره[٢] جماعة اسم كلِّ واحد منهم فَضْلٌ، منهم: الفَضْل بن الحارث، والفَضْل بن وَدَاعة، والفَضْل بن فَضَالة، وكان رسول الله ﷺ معهم في حلف الفُضول، وكان أيضاً في الحلف الأول مع المطيِّبين نقلته من «شرح الوجيز»[٣].

فصل في أسماء المواضع

الطائف: بلد معروف على مرحلتين من مكة في جهة المشرق[٤].

قال الشافعي رضي الله عنه: آخِر[٥] غزوات النَّبيِّ ﷺ التي قاتل فيها غزاة الطائف، ذكره في «المختصر»[٦] في السِّيَرِ.

طَبَرِيَّة الشام[٧]: مذكورة في باب الإقرار: هي مدينة معروفة بالشام ذات حصن

---

(١) في (ع، ف): «وسُمّي».

(٢) في (ع، ف): «بأمرهم».

(٣) فتح العزيز (٧/ ٣٣٩). (ل).

(٤) مع مَيْلٍ قليل إلى الجنوب، على مسافة (٩٩) كيلاً، وترتفع عن سطح البحر (١٦٣٠) متراً. انظر المعالم الأثيرة ص: (١٧٠).

(٥) في (ح، ع، ف، م): «أَحد»، والمثبت من مختصر المزني ص (٢٧١).

(٦) مختصر المزني ص (٢٧١).

(٧) مدينة تقع في الشمال الشرقي من فلسطين الجريح، على شاطئ بحيرة طبرية الغربي، على بعد عشرين كِيْلاً إلى الجنوب من مصبّ نهر الأردنّ في بحيرة طبرية، بنيت عام (٢٢) م، وفتحها الصحابي الجليل شُرَحْبيل بن حَسَنَة سنة (١٣هـ)، بلغ عدد سكَّانها سنة (١٩٤٥م) (١١٣١٠) نسمة، واحتلَّها اليهود الصهاينة سنة (١٩٤٨) م، وأجْلَوا سكانها، بمساعدة القوات البريطانية المرابطة فيها، وهدم الأعداء أحياء طبرية العربية، وأقاموا في مسجدها الجنوبي (جامع الجسر) متحفاً محليّاً (معجم بلدان فلسطين ص: ٤٩٨ ـ ٤٩٩ لأستاذنا محمد شراب).

في ناحية الأُرْدُنِّ، وهي داخلة في الأرض المقدَّسة، بينها وبين بيت المقدس نحو مرحلتين وإنما قالوا: طبرية الشام؛ ليحترزوا عن طَبَرِسْتَان البلدة المعروفة بعراق العجم، فإنه ينسب إليها: طَبَرِي أيضاً[١] وإليها ينسب أبو عليّ الطبري، والقاضي أبو الطَّيِّب الطبري، وهي بفتح الطاء والباء والراء[٢] وإسكان السين، كذا قيَّدها الحازمي[٣] وغيره، وهي مذكورة في «الروضة» في مواضع منها: القنوت في الوتر[٤].

طَرَسُوس[٥]: بفتح الطاء والراء [١٢٢/ب] وبسينين مهملتين: الأولى مضمومة. مذكورة في كتاب الوقف من الكتابَيْنِ[٦]، وهي مدينة معروفة في بلد الأَرْمَن مجاورة الشام[٧] من ناحية الفُرات، وقد استولى عليها الكفار في هذه الأعصار.

وقول الغزالي[٨]: إن وقف شيئاً على بعض[٩] الثُّغور كَطَرَسُوس، واتسعت خطَّة الإسلام حواليها، أراد بهذا حال طَرَسُوس قبل هذه الأعصار.

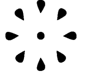
طُوس[١٠]: كُورَة من كُور نَيْسابور إلى ناحية مَرْوَ الشَّاهِجَان.

وطابَرَان[١١]: قَصَبَةُ طُوس، قاله الرُّهاوي[١٢].



---

(١) كلمة: «أيضاً» ليست في (ع، ف).
(٢) عند ياقوت في معجم البلدان (٤/ ١٣): «بكسر الراء».
(٣) الأماكن ص (٦٣٥). (ل).
(٤) روضة الطالبين ص (١٤٨).
(٥) مدينة بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم، وهي الآن في تركية.
(٦) المهذَّب (٣/ ٦٨٩)، الوسيط (٤/ ٢٦١).
(٧) في (ع، ف): «للشام».
(٨) الوسيط (٤/ ٢٦١).
(٩) كلمة: «بعض» ليست في (ع، ف)، وهي ثابتة في الوسيط (٤/ ٢٦١).
(١٠) مدينة في إيران، وهي بلد أبي حامد الغزالي.
(١١) (طابَـرَان): إحدى مدينَتَي طوس؛ لأن طوسَ عبارة عن مدينتين أكبرهما: طابَرَان، والأخرى: نوقان (معجم البلدان: ٤/ ٣).
(١٢) في (ع، ف): «الهروي».



حرف الظاء

فصل ظبي: الظَّبْي[1] معروفٌ، والأُنثى ظَبْيَةٌ بالهاء، وجمع الظَّبي في القِلَّةِ: أظْب، كدَلْوٍ وأدْلٍ، ووزنه أَفْعل[2]، وجمعه في الكثرة: ظِبَاء وظُبِيٌّ كَثُدِيٍّ، وهو على وزن فُعُول.

قال الجوهري: ويُقال أيضاً ظَبَيَات بفتح الباء.

وأما قوله في «التنبيه»[3]: فإن أتلف ظبياً ما خطأ. فكذا وقع في النسخ، ظبياً وهو لحن، وصوابه: ظَبْيَةً ماخِضاً؛ لأن الماخضَ: الحامِلُ، ولا يُقال في الأنثى إلَّا ظَبْية، والذَّكر ظَبْي [م/ ٦٩].

فصل ظرب: قولهم في دعاء الاستسقاء: «اللَّهُمَّ على الظِّرَاب»[4]، هي[5] بكسر الظاء: وهي الرَّوابي الصِّغار، واحدها: ظَرِب، بفتح الظاء وكسر الراء.

فصل ظفر: قال الأزهري: قال الليثُ: الظُّفْرُ: ظُفْرُ الأُصْبع وظُفْرُ الطائر، والجمع: الأَظْفار، وجماعة[6] الأظفار: أظَافِير.

ويُقال: ظَفَّرَ فلانٌ في وجه فلان: إذا غَرَزَ ظُفْرَهُ في لحمه فَعَقَرَهُ، وكذلك[7] التَّظْفير في القثَّاء والبِطِّيخ والأشياء كلِّها.

ويُقال للظُّفْرِ: أُظْفُور، وجمعه: أظَافِير.

---

(١) (الظبي): الغَزال.

(٢) قال الجوهري في الصحاح: فأبدلوا من ضمّة العين كسرة؛ لتسلم الياء.

(٣) التنبيه ص (٧٤).

(٤) أخرجه البخاري (١٠١٣)، ومسلم (٨٩٧) من حديث أنس بن مالك.

(٥) كلمة: «هي» ليست في (ع، ف).

(٦) في (ح، ع، ف): «وجماعات»، وفي تهذيب اللغة: «وجَمع».

(٧) في (ح، م): «فذلك»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (ظفر).

قال صاحب «المحكم»: الظُّفْرُ والظُّفُرُ معروف يكون للإنسان وغيره، وأما قراءة مَنْ قرأ (كُلَّ ذِي[١] ظِفْر) بالكسر، فشاذٌّ غير مَأْنوس به؛ إذْ[٢] لا يعرف ظِفْر بالكسر[٣].

وقيل: الظُّفْرُ لما لا يصيد، ومن الطير: المِخْلَبُ لما يصيد، كلّه مُذَكَّر[٤]، صرَّحَ بذلك اللِّحْياني.

والجمع: أظفار، وهو الأُظْفُور، وعلى هذا قولهم: أظافير، لا على أنه جمع أظفار الذي هو جمع ظُفْر؛ لأنه ليس كُلُّ جَمْعٍ يُجْمَعُ، وأما مَن لم يقل إلَّا ظُفْر[٥]، فإن أظافير عنده إنما هو[٦] جمع الجمع، فجمع ظُفْراً على أظفار، ثم أظفاراً[٧] على أَظَافيرِ.

ورجلٌ أَظْفَرُ: طويلُ الأَظْفارِ عريضُها ولا فَعْلاء[٨] لها من جهة السَّماع.

وظَفَرَهُ يَظْفِرُهُ وظَفَّرَهُ واظَّفَره[٩]: غرز في وجهه ظُفْرَهُ.

وكُلُّ ما غَرَزْتَ فيه ظُفْرَكَ فَشَدَخْتَهُ أو أَثَّرْتَ فيه، فقد ظَفَّرْتَهُ. هذا ما ذكره صاحب «المحكم»[١٠]. قال الإمام الثعلبيُّ المفسِّر رحمه الله في قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦] قال: قرأ الحَسَنُ: (ظِفْر) مكسورة الظاء ساكنة الفاء.

---

(١) كلمة: «ذي» ساقطة من (ع، ف).

(٢) كلمة: «إذْ» ليست في (ع، ف).

(٣) قال في تاج العروس (ظفر): «هكذا قالوا، وأنكر شيخنا الشذوذ ومخالفة القياس».

(٤) في (ع، ف): «يُذكَّر».

(٥) في (ع، ف): «الأظفر»، وهو خطأ.

(٦) كلمة: «هو» ليست في (ع، ف).

(٧) في (ع، ف): «أظفار».

(٨) في (ع، ف): «ولا فعل»، وهو خطأ.

(٩) هكذا في (ب، ز)، وفي (ح، ع، ف، م): «وأظفره»، والمثبت من اللسان، وتاج العروس (ظفر).

(١٠) قوله: «وكُلُّ ما» إلى «صاحب المحكم» ساقط من (ع، ف).

وقرأ أبو السَّمَّال[(١)]: بكسر الظاء والفاء، وهي لغة[(٢)].

قال أبو البقاء العُكْبَري رحمه الله في كتابه «إعراب القران»[(٣)]: ﴿كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦]: الجمهور على ضمِّ الظاء والفاء[(٤)]، ويقرأ بإسكان الفاء، ويقرأ بكسر الظاء والإسكان.

قال الجوهري: الظُّفْرُ، جمعه: أظفار وأُظْفُور[(٥)] وأظَافِير.

وقال ابن السِّكِّيت[(٦)]: يُقال: رجل أظْفرُ بَيِّنُ الظَّفَرِ: إذا كان طويلَ الأظفار، كما تقول[(٧)]: رجل أَشْعَرُ للطَّويل الشَّعْر.

قال صاحب «المحكم»: والظُّفْرُ ضَرْبٌ من العِطْر أسودُ، مُقْتَلَفٌ[(٨)] من أصله على شكل ظُفرِ الإنسان، والجمع: أَظْفار وأَظافير. قال صاحب «العين»: لا واحدَ له.

وظَفَّرَ ثوبَهُ [١٢٣/أ]: طَيَّبَهُ بالظُّفْرِ.

قال: والظَّفَرُ: الفوز بالمطلوب، وقد ظَفِرَ به وعليه[(٩)]، وظَفِرَهُ ظَفَراً، وأظْفَرَهُ الله تعالى به، وعليه. ورجل مُظَفَّرٌ، وَظَفِرٌ[(١٠)] وظِفِّيرٌ[(١١)]: لا يحاول أمراً إلَّا ظَفِرَ به.

وظَفَّرَهُ: دعا له بالظَّفَرِ.

قال الأزهري: قال الليث: الظَّفَرُ: الفوزُ بما طلبتَ.

---

(١) في (ع، ف): «أبو السماك»، وهو تصحيف. وانظر الكامل في القراءات ص (٥٤٩). (ل).

(٢) انظر تاج العروس (ظفر). (ل).

(٣) إعراب القرآن (١/٢٦٤).

(٤) قوله: «وقرأ أبو السمال. . . والفاء» ساقط من (م).

(٥) في القاموس المحيط: «غَلَطٌ، وإنما هو واحد».

(٦) إصلاح المنطق ص (٣٦٨).

(٧) في (ع، ف): «يُقال».

(٨) في (ع، ف): «متفلق»، والمثبت من (ح)، وتهذيب اللغة، واللسان (ظفر).

(٩) في (ع، ف): «أو عليه».

(١٠) في (ع، ف) زيادة: «وهو مظفور به»، إقحام ناسخ، انظر: اللسان، تاج العروس (ظفر).

(١١) قوله: «وأظفره الله. . . . وظِفِّير» ساقط من (م).

وتقول: ظفَّرَ الله تعالى فلاناً على فلان، وكذلك أظفره[١]، وظَفِرْتُ به، فأنا ظَافِرٍ به، وهو مَظْفُور[٢] به، وتقول: أَظْفَرَني الله تعالى به.

وفلان مُظَفَّرٌ: لا يؤُوبُ إلَّا بالظَّفَرِ، فَثُقِّلَ[٣] نَعْتُهُ؛ للكثرة والمبالغة.

وإنْ[٤] قِيْلَ: ظَفَّرَ الله تعالى فلاناً، أي: جعله مُظَفَّراً، جاز وحَسُنَ أيضاً.

قال ابن بُزُرْج[٥]: تظافر[٦] القومُ عليه، وتطافروا[٧]، وتظاهروا، بمعنًى واحد.

فصل ظلل: قولهم: آخرُ وقت الظهر: إذا صار ظِلُّ[٨] كُلِّ شيء مثلَه. هذا مما رأيت بعض الجاهلين يتكلَّم فيه بأباطيل في الفرق بين الظِّلِّ والفيء.

والصواب ما ذكره الإمام أبو محمد عبد الله[٩] بن مُسلم بن قُتيبة في أول «أدب الكاتب» قال: يذهبون ـ يعني: العوامَّ ـ إلى أن الظِّلَّ والفيء بمعنًى، وليس كذلك، بل الظِّلّ يكون غُدوةً وعشيَّةً، ومن أول النهار إلى آخره، ومعنى الظِّلّ: السِّتْر، ومنه قولهم: أنا في ظِلِّك.

ومنه ظِلُّ الجنة وظلّ شجرها إنما هو[١٠] سِترها ونواحيها.

وظلّ الليل: سَوَادُهُ؛ لأنه يستر كلَّ شيء.

وظلّ الشمس: ما سترته الشخوص من مَسْقطها.

---

(١) في (ع، ف): «وكذا ظفره» وهو خطأ، انظر تهذيب اللغة، تاج العروس (ظفر).

(٢) قوله: «وهو مظفور به» ساقط من (م).

(٣) في (ع، ف): «فيعلّ»، وهو تحريف.

(٤) في (ع، ف): «فإن».

(٥) في (ع، ف): «ابن روح» وهو خطأ. وهو عبد الرحمن بن برزخ اللغوي. انظر إنباه الرواة (٢/ ١٦١) وانظر في ضبطه تاج العروس (بزرج). (ل).

(٦) في (ح): «تضافر».

(٧) في (ح، ع، ف، م): «وتظافروا»، وهو تكرار لما سبق، والتصويب من باقي الأصول.

(٨) في (ع، ف): «أصل»، وهو خطأ.

(٩) قوله: «عبد الله» ليس في (ع، ف).

(١٠) في (ع، ف): «إتمامه و» بدل «إنما هو» وهو خطأ.

وأما الفيء فلا يكون إلَّا بعد الزوال، ولا يُقال لما قبل الزوال: فيء، وإنما سُمِّي بعد الزوال فيئاً؛ لأنه ظلّ فاءَ من جانب إلى جانب، أي: رجع. والفيء: الرجوع، هذا كلام ابن قتيبة[(١)]، وهو نفيس، وقد ذكر[(٢)] غيره ما ليس بصحيح، فلم أعرِّج عليه [والله تعالى أعلم].

وقولهم: أخشاب المِظَلَّة فوق البعير: هي بكسر الميم وفتح الظاء وتشديد اللام. نصَّ عليه الجوهري وغيرُهُ، وأصله البيت من شَعْرٍ.

فصل ظلم: قوله ﷺ في الوضوء: «فَمَنْ زادَ على هذا فَقَدْ أساءَ وظَلَمَ»[(٣)] قد تقدم معنى الظلم والإساءة هنا في فصل (أساء) فلا نعيده.

وقوله ﷺ: «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ»[(٤)] يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ في حرف العين.

ويُقال: ظَلَمَهُ يَظْلِمُهُ ظُلْماً ومَظْلِمةً. قاله[(٥)] الجوهري.

وقال هو وغيره: أصْلُ الظُّلْم: وَضْعُ الشيء في غير مَوْضِعِهِ.

قال: والظُّلْمَةُ خلافُ النور، والظُلُمةُ بضمِّ اللام: لغةٌ فيه، والجمع: ظُلَمٌ وظُلُمات وظُلَماتٌ وظُلْمَاتٌ[(٦)].

وقد أظلم الليلُ، وقالوا: ما أَظْلَمَهُ! وما أَضْوَأَهُ! وهو شاذّ.

والظلام: أول الليل.

---

(١) أدب الكاتب ص (٢٦ ـ ٢٧). باختصار وتصرّف يسير. (ل).

(٢) في (ع، ف): «ذكره».

(٣) تقدَّم تخريجه في حرف الألف فصل (أسا).

(٤) أخرجه أبو داود (٣٠٧٣)، والترمذي (١٣٧٨)، من حديث هشام بن عروة عن أبيه، عن سعيد بن زيد، وأخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٧٤٣) من طريق هشام بن عروة عن أبيه مرسلاً، ووصفه ابن حجر في الفتح (٥/ ١٩) بأنه شاهد قويّ لحديث عمرو بن عوف المعلَّق، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب» وصحح المصنِّف إسناد أبي داود في حرف العين فصل (عرق)، وانظر بلوغ المرام (٩٢٨) بتحقيقي، وجامع الأصول (١/ ٣٤٨ ـ ٣٥٠).

(٥) في (ع، ف): «قال».

(٦) قوله: «وظُلَمات وظُلْمات» ليس في (ع، ف).

والظَّلْمَاء: الظُّلْمَةُ[١]، [م/ ٧٠].

وقال صاحب «المحكم»: الظُّلْمَةُ ذهابُ النور، وهي الظَّلماء، والظَّلامُ اسم يجمع ذلك كالسَّوادِ.

وقيل: الظلام: أول الليل وإن كان مُقْمِراً.

وقال الهروي: يُقال: أظلم الليل وظَلِمَ[٢].

قولهم: لأنه لم يستدرك الظُّلامة، الظُّلامَةُ، بضمِّ الظاء.

قال الجوهري رحمه الله: الظُّلامة والظَّلِيمَة[٣] والمَظْلِمَةُ: ما تطلبه عند الظالم، وهو اسمُ ما أُخِذَ منك.

وقال صاحب «المحكم»: الظُّلامة: ما تُظْلَمُهُ، وهي المَظْلِمَة.

وقال غيرهما: جمع الظُّلامةُ: ظُلام بضمِّ الظاء.

قال أهل اللغة: أصل الظُّلْم: وَضْعُ الشيء في غير موضعه.

قالوا هم وأصحابُنا المتكلِّمون: وهو أيضاً: التَّصرُّف في غير ملك.

قال أصحابنا وغيرهم: ويستحيل أن يقع الظلم من الله تعالى؛ فإن العالم مِلكُه، فلا [١٢٣/ب] يتصرَّف في غير مُلكه.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ﴾ [النساء: ٤٠]، وأشباهه من الآيات الكريمة، معناه: لا يُتَصوَّرُ الظلمُ في حقِّه سبحانه وتعالى ولا يقع منه. هذا معناه الذي يجب على كلِّ أحد اعتقاده.

وأما ما يقع في كتب المفسِّرين أنَّ معناه[٤]: لا يعاقب بغير جرم، فخَطأ[٥] صريح، وجهل قبيح، مردود على قائله، وإن كان كبير المرتبة، فلا يعتدّ بما يراه من ذلك.

---

(١) في (ح، ع، ف): «والظُّلمة»، الواو إقحام ناسخ.
(٢) الغريبين (١٢٠٨/٤). (ل).
(٣) في (ع، ف): «الظلمة»، وهو خطأ.
(٤) قوله: «أنَّ معناه» ليس في (ع، ف).
(٥) في (ع، ف): «خطأ».

وقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾[١] [فصلت: ٤٦] هذا ممَّا يسأل عنه كثيراً عن الحكمة في بنائه على فَعَّال الذي هو للكثرة، ولا يلزم من نفي الظلم الكثير نَفْي القليل، بخلاف العكس. والجواب من أوجه؛ ذكر منها أبو البقاء العُكْبَري في كتابه: «إعراب القران»[٢] أربعة أوجه في سورة آل عمران:

أحدها: أن فَعَّالاً قد جاء لا يراد به الكثرة، كقول طَرفَةَ [الطويل]:

وَلَسْتُ بِحَلَّال التِّلاع مَخَافَةً ... ولكنْ مَتى يَسْتَرفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ[٣]

لا يريد أنه يَحُلُّ التِّلاعَ قليلاً؛ لأن ذلك يدفعه قوله: «متى يَسْتَرْفِدِ القومُ أَرفْدِ» وهذا يدلُّ على نفي الحِلِّ في كلِّ حالٍ.

والجواب الثاني: أن ظلَّاماً ـ هنا ـ للكثرة؛ لأنه مقابلٌ للعباد، وفي العباد كثرة، إذا قُوبل بهم الظلمُ كان كثيراً.

والثالث: أنه إذا انتفى الظلم الكثيرُ انتفى القليلُ ضرورةً؛ لأن الذي يظلم إنما يظلم؛ لانتفاعه بالظُّلم، فإذا ترك الظُّلم الكثير مع زيادة نفعه في حقّ مَن يجوز عليه النفع والضّرّ كان للظُّلمِ القليلِ المنفعةِ أَتْرَكَ.

الوجه الرابع: أنه على النسب، أي: لا يُنْسَبُ إلى الظلم، فيكون من باب بَزَّازٍ، وتمَّارٍ، وعَطَّارٍ، فهذه الأقوال التي ذكرها أبو البقاء، وهي مشهورة في كتب المتقدِّمين، والراجح عند جماعة هو الوجه الأول، وأنشدوا فيه أبياتاً كثيرة نحو البيت المذكور.

فصل ظنن: قوله في «المهذَّب»[٤] في آخر مقام المعتدّة: ولأنّ الليل مَظِنَّةُ الفساد، وقع[٥] في بعض النسخ بالظاء المعجمة والنون، وفي بعضها بالطاء المهملة

---

(١) بدل هذه الآية في (ف): ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾، ولا وجه لها هنا.

(٢) التبيان في إعراب القرآن (١/ ١٦٠).

(٣) بيت من مُعَلَّقة طرفة بن العبد.

(٤) المهذَّب (٤/ ٥٥٧).

(٥) في (ع، ف): «ووقع».

والياء المثناة من تحت[١]، وهذا الذي بالمهملة هو الأكثر في النسخ، وبه ضبطه بعض الأئمَّة الفضلاء الناقلين عن خطِّ المصنِّف، وكلاهما صحيح.

أما بالمعجمة، فقال أهل اللغة: مَظِنَّةُ الشيء: موضعه.

وأما بالمهملة؛ فَشَبَّهَ الليلَ بالمَطِيَّةِ، التي هي الراحلة التي تُركب ويُتوصَّل بها إلى الغَرَضِ، وذلك لِستْر الليل، وعدم المزعج فيه.

فصل ظهر: صلاة الظهر معروفة، وسُمِّيتْ ظُهراً؛ لظهورها وبُروزها.

ظِهَارُ الزوج من زوجته: معروفٌ، وهو أن يقول: أنْتِ عَليَّ كَظَهْرِ أُمِّي، وهو مأخوذ من الظَّهْر.

قال العلماء: إنما خصّوا[٢] الظَّهر بهذا دون البَطْنِ والفَخِذِ والفَرْجِ، وإن كانت أَولى بهذا؛ لأنها محلُّ الاستمتاع؛ لأن الظَّهْرَ مَوْضِعُ الركوب، والمرأة مركوبة إذا غشيها الزوج، وهو راكب، أي: مرتفع على مركوب، فكأنه قال: رُكوبُكِ عليَّ حرامٌ، كرُكُوبِ أُمِّي، فإن أمِّي لا يكون ظَهْراً، أي: مَوْطوءة، فكذا أنتِ فأقام الظَّهرَ مقام المركوب، وأقام الركوب مقام الوطء [١٢٤/أ].

وفي الحديث: «إنما الصَّدَقَةُ عَنْ ظَهْرِ غِنًى»[٣] معناه والله تعالى أعلم: عن غنى ظاهرٍ، وهو ما زاد على الكفاية، فأما قَدْر الحاجة والكفاية فلا صدقة منه.

قوله في «الوسيط»[٤] و«الوجيز»: يُستحبُّ الاستظهار بغسلة ثانية وثالثة.

وقوله في «مختصر المزني»[٥]: ولا يسْتَظهر بثلاثة أيام، كُلُّهُ بالظاء المعجمة،

---

(١) انظر حرف الميم، فصل (مطى).

(٢) في (ع، ف): «خص».

(٣) أخرجه أبو داود (١٦٧٣)، والدارمي رقم (١٧٠٠)، وأبو يعلى رقم (٢٠٨٤) من حديث جابر بن عبد الله، وصحَّحه ابن خزيمة (٢٤٤١)، وابن حِبَّان (٨٣٩) موارد ـ وتقدَّم طرف منه في حرف الحاء فصل (حذف). وأخرجه البخاري (١٤٢٧)، ومسلم (١٠٣٤)، من حديث حَكِيم بن حِزَامٍ بلفظ: «خير الصدقة عن ظَهْر غنى». والنَّصُّ للبخاري، وانظر جامع الأصول (٦/ ٤٦٠ ـ ٤٦١).

(٤) الوسيط (١/ ١٩٢).

(٥) مختصر المزني ص (١١).

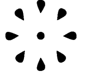
وقيل: [١] يجوز أيضاً بالمهملة، وقد تقدَّم بيانه في الطاء[٢].

قوله في «المهذَّب»[٣] في باب الآنية[٤]: فيما إذا اشتبه عليه ماء مُطلق وماء مُسْتَعْملٌ ففيه وجهان؛ **أحدهما**: لا يَتَحرَّى إلى آخره[٥].

والثاني: أنه[٦] يتحرَّى [م/ ٧١] لأنه يجوز أن يسقط الفرض بالظاهر مع القدرة على اليقين، فقوله بالظاهر هو بالظاء المعجمة هكذا ضبطناه، وهو الصواب، وليس هو بالطاء المهملة؛ لأنه بالمعجمة أعمُّ، ولأنه لا يختصّ بباب النجاسة، والله تعالى أعلم.



(١) كلمة: «قيل» ليست في (ع، ف).
(٢) فصل (طهر).
(٣) المهذَّب (١/ ٥٦).
(٤) هذا وَهْمٌ، قاله صاحب المهذَّب (١/ ٥٦) في باب: الشَّكّ في نجاسة الماء والتحرِّي فيه، وهو قبل باب الآنية مباشرة.
(٥) قوله: «أحدهما... آخره» ساقط من (م).
(٦) كلمة: «أنه» ليست في (ع، ف).



حرف العين[1]

وهو الحرف الذي اعتمده الخليل بن أحمد رضي الله عنه، وبدأ به في[2] كتابه وتابعه الناس عليه.

قال الأزهري: قال الليث: قال الخليل: لم تأتلف العين والغين في شيء من كلام العرب.

فصل عبب: قال الإمام أبو منصور الأزهري: جاء في بعض الأخبار: «مُصُّوا الماءَ مَصّاً ولا تَعُبُّوه عَبّاً»[3] والعَبُّ: أن يشرب الماء ولا يتنفَّس.

وقيل: إنه يورث الكُبَادَ[4]، وقد رُوي ذلك[5] في خبر مرفوع[6].

وقال أبو عَمْرو: العَبُّ: أن يشرب الماء دَغْرَقَةً[7] بلا غَنَثٍ[8]،

---

(١) في (ع، ف): «بسم الله الرحمن الرحيم، حرف العين».

(٢) كلمة «في» ليست في (ع، ف).

(٣) أورده الغزالي في الإحياء (٢/٦)، قال العراقي: «أخرجه أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس من حديث أنس، ولأبي داود في المراسيل (رقم: ٥) من رواية عطاء بن أبي رباح: «إذا شربتم فاشربوا مَصّاً»»، وأورد حديثنا السيوطي في الجامع الصغير رقم (٨١٨٠) ونسبه إلى البيهقي في شعب الإيمان ورمز له بالحسن. قال المُناوي في فيض القدير (٥/٥٢٣): «في سنده لين»، وأورده المقدسي في مختصر منهاج القاصدين ص (٧٢)، من قول عليّ بي أبي طالب رضي الله عنه.

(٤) في (ع، ف): «الأكباد»، والمثبت من (ح، م) وهو موافق لما في تهذيب الأزهري (عب). قال ابن الأثير في النهاية: «الكُبَادَ، هو بالضَّمِّ: وَجَعُ الكَبِدِ».

(٥) كلمة: «ذلك» ليست في (ع، ف).

(٦) انظر سنن البيهقي (١٤٦٥٩)، مصنف عبد الرزاق (٢٠٦٥١).

(٧) في (ع، ف): «وعرقة»، وهو تصحيف.

(٨) في (ع، ف): «عبث»، وهو تصحيف.

والدَّغْرَقَة[١]: أن يصبَّ الماءَ مرَّةً واحدة.

والغَنَث[٢] أن يقطع الجَرْعَ.

قال الأزهري: قال الشافعي رضي الله عنه: الحَمام من الطَّير: ما عَبَّ وهَدَرَ، وذلك أن الحمام يَعُبُّ الماء عَبّاً، ولا يشربُ كما يشرب الطير شيئاً [فشيئاً][٣].

وقال صاحب «المحكم»: [العَبُّ]: شُرْبُ الماء بلا مَصٍّ، و[قيل]: هو الجَرْعُ.

وقيل: تَتَابُعُ الجَرْعِ.

يُقال: عَبَّهُ يَعُبُّهُ عَبّاً، وعَبَّ في الإناء أو الماء عَبّاً، أي: كَرَعَ.

ويُقال في الطائر: عَبَّ، ولا يُقال: شَرِبَ[٤].

وفي الحديث: «إن الله وضَع عَنْكُمْ عُبِّيَّةَ الجاهِليَّة»[٥]، قال أبو عُبيد[٦]، واللِّحياني، والأزهري، وصاحب «المُحكم» وجماعاتٌ من المتقدِّمين وغيرُهم: هي بضمِّ العين وكسرها لُغتان، ومعناها[٧]: الكِبْرُ والفخر.

قال الأزهري: لا أدري: أهي فُعْلِيَّة[٨] من العَبّ، أم[٩] من العَبْو، وهو الضوء؟

قال الإمام أبو القاسم الرافعي[١٠]: العَبُّ: هو شُرْبُ الماء جَرْعاً، [وغير

---

(١) في (ع، ف): «والدعرقة»، وهو تصحيف.

(٢) في (ع، ف): «العبث»، وهو تصحيف.

(٣) في تهذيب اللغة (١/ ٨٦): «كما يشرب سائر الطير نقراً»، وعبارة اللسان (عب) كما هو عندنا.

(٤) المحكم (١/ ٥١)، وما بين حاصرتين منه.

(٥) أخرجه أبو داود (٥١١٦)، والترمذي (٣٩٥٥، ٣٩٥٦) من حديث أبي هريرة، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وأخرجه الترمذي (٣٢٧٠) من حديث ابن عمر، وقال: «هذا حديث غريب». وحسَّنه الشيخ عبد القادر أرنؤوط في تعليقه على جامع الأصول (١٠/ ٦١٧).

(٦) في (ع، ف): «أبو عبيدة».

(٧) في (ع، ف): «ومعناهما».

(٨) في (ع، ف): «فُعِّيلة».

(٩) في (ف، ع، م): «أو».

(١٠) فتح العزيز (٧/ ٥٠٥).

الحَمام من الطيور تشربه قطرة قطرة][١]. والهدير: تَرْجِيعُهُ صوته[٢] و[٣]تَغْرِيدُه.

قال: والأَشْبَهُ أن يُقال: ما لَهُ عَبٌّ فله هَدِير.

قال: ولو اقتصروا في تفسير الحَمام على العَبِّ، لكفاهم ذلك، يدلُّ عليه نصُّ الشافعي رَحِمَهُ اللهُ في «عيون المسائل».

قال: وما عبَّ في الماء عَبّاً فهو حَمَامٌ، وما شرب قَطْرَة قَطْرةً كالدَّجَاج، فليس بحَمام.

فصل عبق: قال أهل اللغة: يُقال: عَبِق به الطِّيْبُ بكسر الباء، أي: لَزِق، وَيَعْبَق بفتحها، عَبَقاً ـ بالفتح ـ وعَبَاقِيَةً على وزن ثمانِيَة.

فصل عتر: ذكر في «الروضة»[٤] في باب العَقِيقة قول النَّبيِّ ﷺ: «لا فَرَعَ ولا عَتِيرَةَ»، وذكر اختلاف الأصحاب في أنهما مكروهان أم لا، وهذا الحديث في «صحيح البخاري»[٥] من رواية أبي هُريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفيه في «صحيح البخاري»: الفَرَعُ: [١٢٤/ب] أولُ النَّتَاج، كانوا يذبحونه لطواغيتهم، والعَتِيْرَةُ في رَجَب[٦].

قال الخطَّابي في «شرح صحيح البخاري»: أحسب هذا التفسير من كلام الزُّهْرِي راوي الحديث[٧].

قال الخطَّابي[٨]: وأصل العَتِيْرَةِ النَّسِيكة التي تُعْتَرُ، أي: تُذْبَحُ، وكان أهل

---

(١) ما بين حاصرتين من فتح العزيز (٧/ ٥٠٥).

(٢) في (ع، ف): «وصوته».

(٣) «الواو» ليست في (ع، ف).

(٤) روضة الطالبين ص (٤٥٢).

(٥) صحيح البخاري رقم (٥٤٧٣، ٥٤٧٤)، قلت: وهو أيضاً في صحيح مسلم (١٩٧٦).

(٦) البخاري (٥٤٧٣)، وعند مسلم (١٩٧٦): «زاد ابن رافع في روايته: والفَرَعُ: أولُ النتاج كان يُنْتَجُ لهم فيذبحونه. (لطواغيتهم): الطواغيت ـ هنا ـ: الأصنام (جامع الأصول: ٧/ ٥١٢).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٩/ ٥٩٧): «أخرج أبو قرَّة في «السنن» الحديث عن عبد المجيد بن أبي رَوَّاد، عن مَعْمَرٍ، وصرَّح في روايته أن تفسير الفَرَعِ والعَتيرة من قول الزُّهْري، والله أعلم».

(٨) معالم السنن (٤/ ٢٨٤).

الجاهلية يذبحونها في رَجَب، ويُسمُّونها الرَّجَبِيَّة. فنهى النبيُّ ﷺ عنها.

وكان ابن سيرين مِنْ بَيْنِ أهل العلم يذبحها في رجب(١).

قلت: لا خلاف بأنَّ(٢) تفسير العَتِيْرَةِ ما ذكروه إلَّا أنها في العشر الأواخر(٣) من رجب. كذا قال الجوهري(٤): العِتْرُ والعَتِيْرَةُ بمعنًى، كَذِبْح وَذَبِيْحَة، وقد عَتَرَ الرجلُ يَعْتِرُ ـ بكسر التاء في المضارع ـ عَتْراً بفتح العين وإسكان التاء: إذا ذَبَح العَتِيْرَةَ ويُقال: هذه أيَّام تَرْجيب وتَعْتَار(٥).

فصل عتق: قوله في الحديث: نهى عن الصلاة في سَبْعَةِ(٦) مواطِنَ، منها: فوق بيت الله العتيق(٧)، يعني(٨): الكعبة المُعظَّمة.

واختلف العلماء في سبب تسميته عَتِيقاً؛ فروى الواحدي في «الوسيط» بإسناده عن عبد الله بن الزُّبير ﵄ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنَّما سَمَّى اللهُ تعالى البيتَ العتيقَ؛ لأن اللهَ تعالى أَعْتَقَهُ من الجَبَابِرَة، فَلَمْ يَظْهَرْ عليه(٩) جَبَّارٌ قَطُّ»(١٠) قال: وهذا قول أكثر المفسِّرين(١١).

---

(١) انظر أعلام الحديث (٣/ ٢٠٦٢). (ل).

(٢) في (ع، ف): «أنَّ».

(٣) في (ف، ع، م) ونسخه بهامش (ح): «الأول».

(٤) بهامش (ح) ما نصّه: «قال الجوهري في الصحاح: العِتْرُ والعَتِيرةُ، وهي شاة كانوا يذبحونها في رجب لآلهتهم، ولم يقيّد ذلك بالعشر الأول ولا بالعشر الآخر».

(٥) في (ع، ف): «وتعتير»، والمثبت موافق لما في الصحاح (٢/ ٧٣٦)، اللسان، وغيرهما.

(٦) في (ع، ف): «سبع»، وهو خطأ.

(٧) أخرجه الترمذي (٣٤٦، ٣٤٧)، وابن ماجه (٧٤٦) من حديث ابن عمر، وضعفه الترمذي، وصحَّحه العلَّامة أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي (١/ ١٨٠).

(٨) في (ع، ف): «بمعنى».

(٩) كلمة: «عليه» ساقطة من (ع، ف).

(١٠) أخرجه الترمذي (٣١٧٠)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح، وقد رُوي هذا الحديث عن الزهري عن النَّبيِّ ﷺ مُرسلاً». وصحَّحه الحاكم (٢/ ٣٨٩)، ووافقه الذهبي، ورمز لصحته السيوطي في الجامع الصغير (٢٥٩٣)، وزاد نسبته في الدر المنثور (٤/ ٣٥٧) للبخاري في تاريخه، والطبري، والطبراني، وابن مردويه، والبيهقي في الدلائل.

(١١) التفسير البسيط (٣/ ٢٦٩). (ل).

وقال الإمام أبو منصور الأزهري في «تهذيب اللغة»: قال الحسن: هو[١] البيت القديم.

قال: وقال غيرُهُ: البيت العتيقُ؛ أُعْتِقَ من الغَرَقِ أيَّامَ الطُّوفان.

وقيل: إنه أُعْتق من الجبابرة، ولم يَدَّعِهِ منهم أحد.

وذكر صاحب «المحكم»[٢] الأقوال الثلاثة التي ذكرها الأزهري، قال: والأوَّلُ أَوْلى، يعني: أنه سُمِّي به؛ لقِدَمه.

وذكر الهروي أيضاً هذه الأقوال، وقَدَّمَ الأول منها.

وقال صاحب «مَطَالِع الأنوار»: العَرَبُ تقولُ لكلِّ مُتَنَاهٍ[٣] في الجودة: عَتِيق، ومنه سُمِّيت الكعبة البيتَ العتيق، وذكر أيضاً هذه الأقوال الثلاثة.

قال الأزهري عن شَمِر: العاتِقُ: الجارية التي قد أَدْرَكَتْ وَبَلَغَتْ ولم تَتَزَوَّجْ بَعْدُ.

وقال ابن الأعرابي: العاتق: الجارية التي قد بَلَغَتْ أَنْ تَدَرَّعَ وعَتَقَتْ من الصِّبا والاستعانة بها [في مهنة أهلها][٤]، وإنما سُمِّيت عاتقاً بهذا[٥].

وقال الجوهري: جارية عاتِقٌ: أي: شَابَّة أولَ ما أدْرَكَتْ فَخُدِّرَتْ في بيت أهلها ولم تَبِنْ إلى زوج.

وقال صاحب «المحكم»[٦]: جارية عاتِقٌ: شابَّةٌ.

وقيل: العاتق: البِكْرُ التي لم تَبِنْ عن أهلها.

وقيل: هي بين التي أدْرَكَتْ وبين التي عَنَّسَتْ.

والعاتق أيضاً: التي لم تتزوَّج، سُمِّيت بذلك؛ لأنها عَتَقَتْ عن خدمة أبويها، ولم يَمْلِكْها زوجٌ بَعْدُ، قال الفارسيُّ: وليس بقويّ.

---

(١) في (ع، ف): «و» بدل «هو»، والمثبت من (ح، م) وهو موافق لما في تهذيب اللغة (عتق).

(٢) المحكم (١/ ١٠١).

(٣) في (ع، ف): «مثناة» وهو تصحيف، وانظر مطالع الأنوار (٤/ ٣٧٥).

(٤) ما بين حاصرتين زيادة من تهذيب اللغة، اللسان (عتق).

(٥) في (ع، ف): «لهذا»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (عتق).

(٦) المحكم (١/ ١٠٠).

والجمع في ذلك كُلِّهِ: عَوَاتِق.

قال الجوهري: العِتْقُ: الكرمُ، يُقال: ما أَبْيَنَ العِتْقَ في وجه فُلان! يعني: الكَرَم.

والعِتْقُ: الجَمالُ.

والعِتْق: الحُرِّيَّة، وكذلك العَتَاق بالفتح، والعَتَاقَة [بالفتح] تقول منه: عَتَقَ العبدُ يَعْتِق ـ بالكسر ـ عَتْقاً وعَتَاقاً وعَتَاقَةً فهو عَتِيق وَعَاتِق، وأَعْتَقْته أنا وفلان مَوْلى عَتَاقَة، ومولًى عَتِيقٌ، ومولاةٌ عَتِيقَةٌ، ومَوالٍ [١٢٥/أ] عُتَقَاءُ، ونساءٌ عَتَائِق[(١)]: وذلك إذا أُعْتِقْنَ.

وعَتُقَ الشيءُ ـ بالضَّمِّ ـ عَتَاقَةً، أي: قَدُمَ وصارَ عَتِيقاً، وكذلك عَتَقَ يَعْتُقُ مثل دَخَلَ يَدْخُلُ فهو عاتِق.

ودنانيرُ[(٢)] عُتُقٌ، وعَتَّقْتُهُ أنا تَعْتِيقاً.

والعَتِيق: القَديم من كُلِّ شيء حتى قالوا: رَجُلٌ عَتِيقٌ، أي: قديم، عن أبي عُبيد.

والعَتِيق: العبد المُعْتَقُ.

والعَتِيق: الكَرِيمُ مِنْ كُلِّ شيء، والخِيَارُ من كلِّ شيء؛ التمر والماء والبازي والشَّحْمِ.

والعاتق: مَوْضِعُ الرِّداء من المَنْكِب يذكَّر ويؤنَّث.

وفرس عَتِيق: أي: رائع، والجمع: العِتَاق.

وإنما قيل: قَنْطَرَةٌ عَتِيقة، بالهاء، وقَنْطَرةٌ جديد بلا هاء؛ لأن العَتِيقة بمعنًى الفاعلة، والجديد[(٣)] بمعنى المفعولة، لِيُفْرَقَ بين ما لَهَ الفِعْلُ وبين ما الفِعلُ واقعٌ عليه. هذا ما ذكره الجوهري.

وقال الأزهري: عَتَق[(٤)] التَّمْرُ وغيرُه وعَتُقَ يَعْتُقُ: إذا صار قديماً.

---

(١) في (ح، م): «عتاق»، والمثبت موافق لما في صحاح الجوهري، اللسان (عتق)، وغيرهما.

(٢) في (ح، م): «ودنانه»، والمثبت موافق لما في صحاح الجوهري، اللسان، تاج العروس (عتق).

(٣) في (ع، ف): «الجديدة» وهو خطأ.

(٤) في (ع، ف): «عتيق»، والمثبت من (ح، م) وتهذيب اللغة (عتق) (١/ ١٤٢).

قال الأصمعي: العاتِقان ما بين المَنْكِبَيْنِ والعُنُقِ[١]، والجمعُ: العَوَاتِق.

وقال ابن الأعرابي: كلُّ شيء بلغَ النهايةَ في جُوْدَةٍ أو رَدَاءة، أو حُسْن أو قُبْح، فهو عَتِيْقٌ، وجَمْعُهُ: عُتُقٌ.

قال: وبَكْرَةٌ عَتِيقة: إذا كانت نَجِيبةً كريمةً. هذا آخر كلام الأزهري.

وقال صاحب «المحكم»[٢]: العِتْقُ خلافُ الرِّقِّ، عَتَقَ يَعْتِقُ عِتْقاً وعَتْقاً وعَتَاقاً وعَتَاقَةً، فهو عَتِيقٌ، وجمعه: عُتَقَاء.

وأعْتَقْتُهُ، فهو مُعْتَق وعَتِيق، والجمع كالجمع، وأَمَةٌ عَتِيقٌ وعَتِيقة في إماء عَتَائِق.

وحَلفَ بالعَتَاقِ، أي: بالإعِتْاق.

وفرس عَتِيْقٌ: أي: رائع كريم، وقَدْ عَتُقَ عَتَاقَةً، والاسم العِتْقُ.

والعَتيق: القديمُ من كُلِّ شيء، وقد عَتُقَ عِتْقاً[٣] وعَتَاقَةً.

وقال بعض حُذَّاق اللُّغَويِّين: العِتْقُ للمَوَات: كالخَمْر والتمر.

والقِدَمُ للمَوَاتِ والحيَوان جميعاً.

وعَتَقَ السَّمْنُ[٤] وعَتُقَ، أي: قَدُمَ، عن اللِّحْياني.

والعاتِقُ: ما بين المَنْكِب والعُنُقِ، مذكَّر، وقد أُنِّثَ وليس بِثَبْتٍ[٥].

قال اللِّحياني: وهو مذكَّر لا غيرَ، والجمع: عُتْقٌ وعُتُقٌ[٦] وعَوَاتِق، وهذا ما ذكره في «المحكم»، وقد ذكر ابن قُتيبة[٧] العاتقَ في باب ما يذكَّر ويؤنَّث لغتان.

وقال ابن السِّكِّيت: وهو مذكَّر وقد يؤنَّث، وأنشد بيتاً في تأنيثه[٨].

---

(١) في (ع، ف): «العتق»، وهو تصحيف.

(٢) المحكم (١/ ١٠٠ ـ ١٠٢).

(٣) في (ع، ف): «عتاقاً» والمثبت من (ح، م)، والمحكم (١/ ١٠١)، واللسان وغيره (عتق).

(٤) في (ع، ف): «الشمس» وهو تحريف.

(٥) في (ع، ف): «يثبت»، والمثبت من (ح، م)، والمحكم (١/ ١٠١).

(٦) في اللسان (عُتَّق) بتشديد التاء المفتوحة.

(٧) أدب الكاتب ص (٢٢٦).

(٨) إصلاح المنطق (٢٥٥).

وقال شيخُنا جمال الدين في كتابه «المثلَّث»: العِتْقُ بالكسر: التخلُّصُ من العُبودية، وهو نجابة الإنسان وغيره، وهو قِدَمُ الشيء، وقد يضمُّ.

قال[١]: والعُتْقُ: بالضَّمِّ: جمع عتيق، وهو الجيِّد والجميل والقديم أيضاً.

قال: والعَتَاقُ ـ بالفتح ـ: عِتْقُ العبد.

والعتاق بالكسر جمع عَتِيق.

والعُتاق بالضَّمِّ: الجيِّدُ الجميل[٢].

قال الأزهري رحمه الله في باب العِتْق من كتابه «شرح ألفاظ مختصر المزني»[٣]: وإنَّما قيل لمن أَعْتَقَ نَسَمَة: أَعْتَقَ رَقَبَةً، وفَكَّ رقبةً، وخُصَّتِ الرقبةُ دون جميع الأعضاء؛ لأن ملك السَّيِّد لعبده كالحَبْل في رقبتِهِ وكالغُلِّ، فإذا أُعْتِقَ فكأنه فُكَّ من ذلك.

وذكر أبو محمد بن قُتيبة في أول كتابه «غريب الحديث»[٤] مثله، أو نحوه.

قال الأزهري في «شرح ألفاظ المختصر»[٥]: العِتْقُ مأخوذ من قولهم: عَتَقَ الفَرَسُ: إذا سَبَقَ ونجا.

وعَتَقَ فَرْخُ الطائر[٦] إذا طار فاستقلَّ، فكأنَّ العبد لما فكّت رَقَبَتُهُ من الرِّقِّ تخلَّص، وذهب حيث شاء.

وقال صاحب «مَطالِع الأنوار»: يُقال: عَتَقَ المملوكُ [١٢٥/ب] يَعْتِقُ عَتْقاً وعَتَاقَةً بالفتح فيهما وعَتَاقاً أيضاً بالفتح، والاسم: العِتْقُ بالكسر.

قال: ولا يُقال: عُتِق؛ إنَّما هو أُعْتِق، إذا أَعْتَقَهُ سيدُهُ.

قال: والذَّهَبُ العُتُقُ، بضمِّ العين والتاء: جمع عَتِيق، وهي القديمة.

قال: وفي رواية بعض شيوخ «الموطأ» بفتح التاء وشَدِّها على مثال سُجَّد. قال: والأول أشبه، والله تعالى أعلم[٧].

---

(١) كلمة: «قال»: ليست في (ع، ف).
(٢) إكمال الإعلام (٢/ ٤٠٧). (ل).
(٣) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٤٢٨).
(٤) غريب الحديث (١/ ٢٢٥).
(٥) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٤٢٧).
(٦) في (ع، ف): «الطير».
(٧) مطالع الأنوار (٤/ ٣٧٤- ٣٧٥). (ل).

وقوله في «التنبيه»[١] وغيرِه: وإن نَذَرَ عِتْقَ رقبة، كذا وقع في النسخ، وكان الأصوب أن يقول: إعْتاق: مصدر أَعْتَقَ.

فصل عته: قال الإمام أبو منصور الأزهري: قال أبو عَمْرٍو: المَعْتُوهُ والمَخْفُوقُ: المجنونُ.

وقال ابن الأعرابي عن المُفَضَّل: رجلٌ مُعَتَّهٌ: إذا كان مجنوناً مضطرباً في خَلْقه.

قال: وقال الأصمعي نحواً من ذلك.

وقال اللَّيثُ: المعتوه: المَدْهُوشُ من غير مَسِّ جنون.

قال: والتَّعَتُّهُ: التَّجَنُّنُ، هذا ما ذكره الأزهري في باب (عته).

وقال في (عنن): قال أبو عَمْرٍو: يُقال للمجنون: مَعْنونٌ، ومَهْروعٌ، ومَخْفُوع[٢] ومَعْتُوه، ومَمْتُوه ومُمتَّه[٣]: إذا كان مجنوناً.

وقال صاحب «المحكم»[٤]: يُقال: عُتِهَ الرجل عَتْهاً وَعُتْهاً[٥] وعُتَاهاً.

وهو بَيِّنُ العَتَهِ والعُتْهِ[٦]: لا عَقْلَ له.

فصل عثث: قال الأزهري: العُثُّ[٧]: السُّوسُ، الواحدة: عُثَّةٌ، وقد عُثَّ الصُّوفُ: إذا أكله العُثُّ.

ويُقال للمرأة الزَّرِيَّة[٨]: ما هي إلَّا عُثَّة.

وقال صاحب «المحكم»: العُثَّة: السُّوسة أو الأَرَضَةُ، والجمع: عُثٌّ[٩]

---

(١) التنبيه ص (٨٦).

(٢) في (ع، ف): «مجموع» وهو تحريف.

(٣) في (ع، ف): «ممنوه وممنه»، وهو تصحيف.

(٤) المحكم (١/ ٦٤).

(٥) قوله: «وعُتْهاً» ليس في (ع، ف).

(٦) في (ع، ف) زيادة: «مَنْ» وهي ليست في المحكم (١/ ٦٤).

(٧) في (ع، ف): «العثث»، والمثبت من (ح، م)، وتهذيب اللغة (عث).

(٨) كلمة: «الزَّريَّة» ساقطة من (ع، ف).

(٩) في (ع، ف): «العُثُّ»، والمثبت موافق لما في المحكم (عث).

وعُثَثٌ، وعَثَّث[١] الصُّوفَ والثوبَ تَعُثُّه[٢] عَثّاً[٣]: [إذا] أَكَلَتْهُ[٤].

والعُثُّ: دُوَيْبَّةٌ تأكل الجلود، وقيل: هي[٥] دُوَيْبَة تَعْلَقُ الإهاب[٦] فتأكُله، هذا قول ابن الأعرابي.

وقال ابن دُريد[٧]: العُثُّ[٨] بغير هاء: دوابّ تقع في الصوف، فدلَّ على أن العُثَّ جمع، وقد يجوز أن يعني بالعُثِّ: الواحد[٩]، وعبَّر عنه بالدوابّ؛ لأنه جِنْسٌ[١٠] معناه الجمع، وإن كان لَفْظُهُ[١١] واحداً. هذا آخر كلام صاحب «المحكم».

فصل عثر: في الحديث «فِيما سَقَتِ السَّمَاءُ [والعُيونُ] أَوْ كانَ عَثَرِيّاً العُشْرُ»[١٢].

العَثَرِيُّ بعين مهملة ثم ثاء مثلَّثة مفتوحتين ثم راء مهملة مكسورة ثم ياء مشدَّدة.

قال صاحب «المَطالِع»[١٣]: وحكى ابن المُرابط: عَثْرِيّاً بسكون الثاء[١٤] قال: والأول أَعْرَفُ.

قال الشيخُ تقيُّ الدين بنُ الصَّلاح رَحِمَهُ اللهُ: هو عند بعض أهل اللغة:

---

(١) في (ح، ع، ف): «وعَثَّ»، والمثبت من المحكم (عَثَّ). في المحكم (وعثت).
(٢) في (ح، ع، ف): «يَعُثُّه»، والمثبت من المحكم، تهذيب اللغة، اللسان (عث).
(٣) قوله: «إذا أكله العُثُّ... تعثه عثّاً» ساقط من (م).
(٤) في (ع، ف): «أكله».
(٥) كلمة: «هي» ليست في (ع، ف).
(٦) في (ع، ف): «بالإهاب»، والمثبت موافق لما في المحكم، وتهذيب اللغة (عث).
(٧) الجمهرة (عثث).
(٨) كلمة: «العثّ» ساقطة من (ع، ف).
(٩) في (ع، ف): «الواحدة»، والمثبت موافق لما في الحكم (عثّ).
(١٠) في (ع، ف): «حسن»، وهو خطأ.
(١١) في (ح، ع، ف، م): «مَعْناه»، والمثبت من المحكم، اللسان (عث).
(١٢) أخرجه البخاري (١٤٨٣) من حديث عبد الله بن عمر، وما بين حاصرتين منه.
(١٣) في (ع، ف): «الطوالع»، وهو خطأ. وانظر مطالع الأنوار (٤/ ٣٧٨). (ل).
(١٤) قال الحافظ في الفتح (٣/ ٣٤٩): «وحُكي عن ابن الأعرابي تشديد المثلَّثة، ورَدَّه ثَعْلَبُ، وحكى ابن عديس في المثلَّث فيه ضَمَّ أوله وإسكان ثانيه».

العَذْيِ[١]. قال: والأصحُّ ما ذهب إليه الأزهري وغيرُهُ من أهل اللغة، أنه مخصوص بما سُقي من ماء السيل، فَجُعل عاثوراً[٢] وهو شِبْهُ ساقية، تُحفر له، يجري فيها الماء إلى أصوله، وسُمِّي ذلك عاثُوراً؛ لأنه يتعثَّر بها المارُّ الذي لا يشعر بها، وهذا هو الذي فسَّره به[٣] الشيخ أبو إسحاق رَحِمَهُ اللَّهُ في «مهذَّبه»[٤]، لكنَّه لم يقيّده بماء السيل والمطر فأشكل على القَلْعي اليَمني شارح ألفاظه، فقال في معرض الإنكار: العَثَرِيُّ: هو ما سقت السماء، لا اختلاف فيه بين أهل اللغة، فوقع، ولم يسلم أيضاً من حيث إنه أطلق أيضاً، ولم يقيّد، والله تعالى أعلم. هذا كلام الشيخ تقيّ الدين[٥].

وروّينا في «سنن ابن ماجه»[٦] عن يحيى بن آدم أنه قال: البَعْلُ [والعَثَرِيُّ، والعِذْيُ: هو الذي يُسْقى بماءِ السَّمَاءِ][٧]، والعَثَرِيُّ: ما يُزْرَعُ للسحاب وللمطر[٨] خاصَّةً، ليس يُصيبه إلَّا ماءُ المَطَرِ.

والبَعْلُ: ما كان من الكُرُوم، وقد ذَهَبَتْ عُرُوقُهُ في الأرض إلى الماء فلا يحتاج إلى السَّقْي الخمسَ سِنِينَ والسِّتَّ[٩].

وذكر الجوهريُّ في «صحاحه»[١٠] وغيره أن العَثَرِيَّ: الزرعُ [١٢/أ] الذي لا يسقيه إلَّا ماءُ المَطَرِ.

وذكر ابن فارس في «المجمل» قولين: أحدهما هذا.

---

(١) (العِذْيُ): بالكسر وسكون الذال: الزرعُ الذي لا يسقيه إلَّا المطر (مختار الصحاح (ع ذ ا).

(٢) في (ف، ع، م): «فيجعل عاثورٌ». في شرح مشكل الوسيط من ماء السيل والمطر في عاثور.

(٣) كلمة: «به» ليست في (ع، ف).

(٤) المهذَّب (١/ ٥٠٨).

(٥) شرح مُشكل الوسيط (٢/ ٤٦٥). (ل).

(٦) سنن ابن ماجه عقب الحديث رقم (١٨١٨).

(٧) ما بين حاصرتين زيادة من سنن ابن ماجه (١/ ٥٨١) حيث نقل المصنِّف.

(٨) في سنن ابن ماجه (١/ ٥٨١): «بالسحاب والمطر».

(٩) في سنن ابن ماجه (١/ ٥٨١) زيادة: «يَحْتَمِلُ تَرْكَ السَّقْي، فهذا البَعْلُ، والسَّيْلُ: ماءُ الوادي إذا سالَ، والغَيْلُ سَيْلٌ دونَ سَيْلٍ».

(١٠) الصحاح (٢/ ٧٣٧).

والثاني، وأشار إلى ترجيحه: أنَّه ما سُقي من النخل سَيْحاً. والسَّيْحُ[١]: الماءُ الجاري.

فصل عجب: ذكر في باب الصيد والذبائح من المهذَّب[٢] عَجْب الذَّنَبِ؛ وهو بفتح العين وإسكان الجيم، وهو أصل الذَّنَبِ[٣].

فصل عجج: في الحديث: «أَفْضَلُ الحَجِّ العَجُّ والثَّجُّ»[٤] ذكره في «المهذَّب»[٥]. العَجُّ بفتح العين. قال الأزهري رحمه الله: قال أبو عُبيد: رَفْعُ الصوت بالتلبية، والثَّجُّ: سَيَلانُ دماء الهَدْي، ويُقال: عَجَّ القومُ يَعِجُّونَ، وضَجُّوا يَضِجُّون: إذا رفعوا أصواتهم بالدعاء والاستغاثة.

قال: والعَجَاجُ: غُبَارٌ يثور به الريحُ، والواحدة: عَجَاجَةٌ، وفِعْلُهُ التَّعْجِيْجُ.

قال: وقال اللِّحْيَانيُّ: رَجُلٌ عَجْعَاجٌ بَجْبَاجٌ[٦]: إذا كان صَيَّاحاً.

قال غيره: عَجَّ: أي: صَاحَ.

قال صاحب «المحكم»[٧]: عَجَّ يَعِجُّ ويَعُجُّ عَجّاً وعَجِيجاً: رَفَعَ صَوْتَهُ.

وعَجَّةُ القوم وعَجِيْجُهُمْ: صِيَاحُهُمْ وجَلَبَتُهُمْ.

ورجل عَجَّاج: صَيَّاح، والأُنثى بالهاء.

ونهر عَجَّاج: تسمع لِمائِهِ عَجِيجاً، وعَجَّج[٨] البيتَ دُخاناً، فَتَعجَّجَ: مَلأَهُ.

---

(١) في (ع، ف): «سحّاً، والسَّحُّ»، وهو خطأ.

(٢) المهذَّب (٢/ ٨٨٦). (ل).

(٣) في الوسيط: «عَجْبُ الذَّنَبِ: الجُزَيءُ في أصل الذنب عند رأس العُصْعُصِ».

(٤) أخرجه الترمذي (٨٢٧)، وابن ماجه (٢٩٢٤) وغيرهما من حديث أبي بكر الصِّدِّيق، وصحَّحه الحاكم (١/ ٤٥١)، ووافقه الذهبي، وانظر التلخيص الحبير (٢/ ٢٣٩)، مسند أبي يعلى (١١٧)، (٥٠٨٦).

(٥) المهذَّب (٢/ ٧٠٣).

(٦) في (ع، ف): «عجاج ثجاج»، وهو خطأ. قال في تهذيب اللغة: «رجل بَجْبَاج: إذا كان بادِناً».

(٧) المحكم (١/ ٢٤).

(٨) في (ع، ف): «عَجَّ»، والمثبت من (ح، م)، والمحكم (١/ ٢٤).

فصل عجن(١): قوله في «الروضة»(٢) في أول الجنايات: العِجَانُ(٣) من المَقَاتِل ـ هو بكسر العين وتخفيف الجيم ـ وهو ما بين الخُصْيَة وحَلْقَةِ الدُّبُر.

فصل عدد: في حديث أَبْيَضَ بن حَمَّالٍ ذَكَرَ الماء العِدَّ(٤). ذكراه في باب الإقطاع والحِمَى من «المهذَّب» و«الوسيط».

فالعِدُّ بكسر العين وتشديد الدال المهملة.

قال الإمام(٥) أبو منصور الأزهري: قال أبو عُبيد: سمعت الأصْمعيَّ يقول: الماء العِدُّ: الدائم الذي لا انقطاع له(٦)، مثل: ماء العين وماء البئر.

وجمع العِدِّ: أعداد.

وقال شَمِر: قال أبو عُبيدة: العِدُّ القديمة من الرَّكَايا.

قال: وهو من قولهم: حَسَبٌ عِدٌّ، أيْ(٧): قديم.

قال: وقال أبو عدنان: سألت أبا عُبيدة عن الماء العِدِّ فقال لي: الماء العِدُّ بِلُغَةِ تميم: الكثيرُ، وهو بلغة بكْرِ بن وائل: الماءُ القليل. قال: وقالت لي الكلابية: الماء العِدُّ: الرَّكيُّ.

يُقال: أمنَ العِدِّ هذا أَمْ مِنْ ماء السماء؟

قالت: وماءُ كُلِّ(٨) رَكِيَّةٍ عِدٌّ، قَلَّ أم كَثُرَ. هذا آخر كلام الأزهري.

وقال صاحب «المحكم»(٩): الماء العِدُّ الذي له مادة. وهذا نحو الأول.

---

(١) في (ع، ف): «عجر»، وهو تحريف.

(٢) روضة الطالبين ص (١٥٨٨).

(٣) في (ع، ف): «العجار»، وهو تحريف.

(٤) تقدَّم تخريجه في ترجمة أَبْيَضَ بن حَمَّال رقم (٤٢)، وانظر المهذَّب (٣/ ٦٢٣) والوسيط (٤/ ٢٣٠). (ل).

(٥) كلمة: «الإمام» ليست في (ع، ف).

(٦) في (ع، ف): «ينقطع» بدل «انقطاع له» والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (عدد).

(٧) في (ع، ف): «عداي» بدل «عِدٌّ، أَيْ» وهو خطأ.

(٨) في (ع، ف): «ومأكل» بدل «وماءُ كُلِّ»، وهو خطأ.

(٩) المحكم (١/ ٣٨).

وقولهم في كتاب الفرائض: مسألة المُعَادَّة[١] هو بضمِّ الميم وتشديد الدال المفتوحة.

قال الأزهري: قال شَمِر: العدائد الذين يُعادُّ بعضُهم بعضاً في الميراث[٢].

قال الأزهري: العِدَّةُ: جماعة[٣] قَلَّتْ أو كَثُرَتْ.

يُقال: رأيتُ[٤] عِدَّةَ رجال، وعِدَّةَ نِساء.

قال: والعِدَّةُ مصدر عَدَدتُ الشيءَ عَدّاً وعِدَّة.

قال: والعِدَّةُ عِدَّةُ المرأة، شُهوراً كانت، أو أَقْراءً، أو وَضْعَ حَمْلٍ حَمَلَتْهُ من زوجها.

وجمع عِدَّتها: عِدَدٌ، وأصل ذلك كلّه من العَدِّ.

قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] مذهبنا أنها أيَّام التشريق، وهي ثلاثةُ أيَّامٍ بعد يوم النَّحر، أولها: وهو الحادي عشر من ذي الحِجَّة، ويُسمَّى يوم القَرِّ[٥].

[وثانيها: يوم الثاني عشر، وهو يومُ النَّفْر] الأوَّل[٦]. وثالثها يوم [الثالث عَشَرَ، وهو يوم] النَّفْر الثاني.

قال الإمام أقضى القُضاة المَاوَرْديُّ صاحِبُ «الحاوي» في تفسيره[٧] قوله

(١) انظر المهذَّب (٥/ ١٠٥).

(٢) في (ع، ف): «قال شمر: العد: أهل الذي يعادي بعضهم بعضاً على الميراث»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (١/ ٦٩) (عدد).

(٣) في (ع، ف): «الجماعة»، والمثبت موافق لما في تهذيب الأزهري (عدد).

(٤) كلمة: «رأيت» ساقطة من (ع، ف).

(٥) في (ح، ع، ف، م): «النَّفْر»، وهو خطأ، والمثبت من المجموع (٦/ ٤٥٤)، وجاء فيه: «وأيَّام التشريق هي الثلاثة بعد النحر، ويُقال له: أيَّام مِنى؛ لأن الحُجَّاج يقيمون فيها بمنى، واليوم الأول يُقال له: يوم القَرِّ، بفتح القاف؛ لأن الحُجَّاجَ يَقِرُّون فيه بمنى» وقال ابن الأثير في النهاية (قرر): «يوم القرِّ: هو الغَدُ من يوم النحر، وهو حادي عشر ذي الحجَّة؛ لأن الناس يقرّون فيه بمنى، أي: يسكنون ويقيمون»، وانظر الإيضاح في المناسك للمصنِّف ص (٣٦٧).

(٦) سُمِّي بذلك؛ لأنه يجوز النَّفْرُ فيه لمن تعجّل (المجموع: ٦/ ٤٥٤).

(٧) النكت والعيون (١/ ٢٦٣).

تعالى: ﴿فِيٓ أَيَّامٍ مَّعۡدُودَٰتٖۚ﴾ [البقرة: ٢٠٣] هي أيَّام منى في قول جميع المفسِّرين، وإن خالف بعضُ الفقهاء [١٢٦/ب] في أنْ شَرَّك بين بعضها وبين الأيَّام المعلومات.

وقال الإمام الواحدي: والأصحُّ أنَّ هذه الأيَّامَ يُرادُ بها أيَّام التشريق، أيَّام منى. سمَّاها معدوداتٍ؛ لقلَّتها، كقوله تعالى: ﴿دَرَٰهِمَ[1] مَعۡدُودَةٖ﴾ [يوسف: ٢٠] وجَمْعُها على الألف، والتاء يدلُّ[2] على القِلَّة، نحو: دُرَيْهمات وحَمَّامَات.

[قال]: وأكثر العلماء على ما ذكرنا؛ وهو أن الأيَّام المعدودات: أيَّام التشريق، وهي ثلاثةُ أيَّام بعد يوم النَّحْرِ[3].

وقال الإمام الأزهري في «تهذيب اللغة»: الأيَّام المعدودات في الآية ثلاثة بعد يوم النَّحْرِ، وهو قول ابن عباس والضَّحَاكِ والشافعي ﷺ.

قال: وقال الزَّجَّاجُ: كُلُّ عَدَدٍ قَلَّ أو كَثُرَ فهو مَعدُودٌ.

ومعدوداتٌ تدلُّ على القلَّة؛ لأن كلَّ قليل يجمع بالألف والتاء نحو دُرَيْهمات وحَمَّامات، وقد يجوز أن تقع الألفُ والتاء للتكثير.

قال الأزهري: قال أبو زيد: يُقال: انْقَضَتْ عِدَّةُ الرَّجُلِ: إذا انقضى أجَلُهُ، وجمْعُها: العِدَد، ومثله: انقضت مُدَّتُهُ وهي المُدَدُ.

قال: وقال أبو العباس عن ابن الأعرابي، يُقال: هذا عِدَادُهُ وعِدُّهُ، ونِدُّهُ ونَدِيدُهُ، وبِدُّهُ وبَدِيْدُهُ، وسِيُّهُ، وَزِنهُ وَزَنهُ وحَيْدُهُ وَحِيْدُهُ وعَفْرُهُ وغَفْرُهُ وغَفْرُهُ، ودنُّهُ، أي: مِثْلُهُ[4].

وفي الحديث: «ما زالَتْ أُكْلَةُ خَيْبَرَ تُعَادُّني»[5].

---

(١) «دراهم» في (ع، ف).

(٢) في (ع، ف): «تدل».

(٣) التفسير البسيط (٤/ ٦٩).

(٤) في هامش اللسان (عدد): «قوله: وَزِنُهُ وزَنُهُ، وعَفْرُهُ، وغَفْرُهُ، ودَنُّه؛ كذا بالأصل مضبوطاً، ولم نجدها بمعنَى مِثْل، فيما بين أيدينا من كتب اللغة، ما عدا شرح القاموس، فإنه ناقل من نسخة اللسان التي بأيدينا، فحرّر». ا هـ مصحّحه.

(٥) نسبه في مناهل الصفا (٦٣٢) إلى ابن سعد من حديث أبي هريرة، وأخرجه أبو داود (٤٥١٢) من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن، ولم يذكر أبا هريرة، وعَلَّقه البخاري (٤٤٢٨) من =

قال أبو عُبيد: قال الأصمعي: هو من العِداد، وهو[١] الشيءُ الذي يأتيك لوقتٍ، مثل الحُمَّى الرِّبْعِ[٢] والغِبِّ[٣].

قال الأزهري: قلت: معناه تؤذيني وتراجعني في أوقات معدودة.

قال الأزهري: ويُقال: فلان عِدادُهُ في بني فلان: إذا كان دِيوانُهُ معهم.

والعدائِد: النُّظراءُ، واحدهم: عَدِيد.

وعِدَادُ القوس: صَوْتُها.

والعَدِيد: الكثرة.

يُقال: ما أكثر عَدِيْدَ بني فلان، وهذه الدراهم عَدِيد[٤] هذه: إذا كانت بِعَدَدِها. ويُقال: إنهم ليَتَعادُّون على عَشَرَةِ آلاف، أي: يزيدون عليها في العَدَد.

ويُقال: هم يتعادُّونَ: إذا اشتركوا فيما يُعادُّ به[٥] بعضهم بعضاً من المكارم وغيرها.

والعُدَّة: ما أُعِد للأمر يَحْدُثُ، مثل الأُهْبة.

ويُقال: أعْدَدْتُ للأمر عُدَّتَهُ.

والعِدَّانُ: الزمان[٦].

ويُقال: أتيتُ فلاناً في يوم عِدَادٍ، أي: يوم جُمُعة، أو فِطْرٍ، أو عِيد.

= حديث عائشة. (أُكْلَةَ): الأُكْلَةُ، بالضَّمِّ: اللقمة التي أكل من الشاة، وبعض الرواة يفتح الألف، وهو خطأ؛ لأنه ﷺ لم يأكل منها إلَّا لقمة واحدة (النهاية).

(١) في (ع، ف): «وهي».

(٢) (حُمَّى الرِّبْعِ): هي التي تعرض للمريض يوماً وتدعه يومين، ثم تعود إليه في اليوم الرابع، وتُسمَّى: ملاريا الرِّبْع (الوسيط): قال في النهاية: «الرِّبْعُ في أوراد الإبل، وهو أَنْ ترد يوماً وتترك يومين لا تُسقى، ثم تَرِدُ اليوم الرابع».

(٣) (حُمَّى الغِبِّ): التي تنوب يوماً بعد يوم (الوسيط).

(٤) في (ع، ف): «تعديد»، وفي (ح، م): «بعديد»، والمثبت من تهذيب اللغة (عدد) وغيره.

(٥) في (ع، ف): «يتعادونه» بدل: «يعادُّ به»، والمثبت من (ح، م) وهو موافق لما في تهذيب اللغة (عدد) وغيره.

(٦) في (ع، ف): «والعدات: الرماة»، والمثبت موافق لما في تهذيب الأزهري (عدد).

وفلان به عِدَادٌ من اللَّمَمِ، وهو شِبْهُ[(١)] الجنون يأخذ الإنسان في أوقات معلومة. [هذا] آخر كلام الأزهري.

قال صاحب «المحكم»: العَدُّ: إحْصَاءُ الشيء، عَدَّه يَعُدُّهُ عَدّاً وَتَعْدَاداً وعدَّدَهُ.

وحكى اللِّحياني: عَدَّهُ مَعَدّاً. وحكى اللِّحياني أيضاً عن العرب: عَدَدْتُ الدراهمَ أفراداً وَوِحَاداً، وأَعْدَدْتُ الدراهمَ أَفْراداً وَوِحاداً، ثم قال: لا أدري أَمِنَ العَدَد أَمْ مِنَ العُدَّة؟ فَشَكُّهُ في ذلك يَدُلُّ على أن أعددتُ لغة في عَدَدْتُ ولا أعرِفها.

والعَدَد: مِقْدَارُ ما يُعَدُّ، ومَبْلَغُهُ، والجمع: أعدادٌ.

وعَدَدْتُ من الأفعال المتعدِّية إلى مفعولين بعد اعتقاد حذف الوسيط، والوسيط حَرْفُ الجَرِّ[(٢)].

يقولون: عَدَدْتُك المالَ، وعَدَدْتُ لك المالَ.

وقال الفارسي: عَدَدْتُكَ، وعَدَدْتُ لكَ، ولم يذكر المال.

وإعداد الشيء واستعداده واعْتِدَادُهُ وتَعدُّدُهُ: إحْضَارُهُ[(٣)].

قال ثعلب: يُقال: اسْتَعْدَدْتُ للمسائل وتَعَدَّدْت[(٤)]، واسم ذلك: العُدَّة [١٢٧/أ].

قال ابن دُرَيد[(٥)]: والعُدَّةُ من السِّلاح: ما اعْتَدَدْتَهُ: خصّ به السلاح لفظاً، فلا أدري أخصّه في المعنى أم لا؟

وعِدَّانُ الشَّباب والمُلْكِ: أَوَّلُهما وأَفْضَلُهما.

والعِدَّانُ: الزَّمانُ والعَهْدُ.

وجئْتُك[(٦)] على عَدَّانِ تَفْعَلُ ذلك،

---

(١) في (ع، ف): «يشبه»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (عدد).

(٢) قوله: «والوسيط حرف الجر» ليس في (ح، م) ولا في المحكم (عدد). وجاء بحاشية (ح) ما نصّه: «حاشية: الوسيط حرف الجر» وفي (ع، ف): «والوسط» بدل «والوسيط».

(٣) في (ع، ف): «إحْصاؤه»، والمثبت موافق لما في المحكم، اللسان (عدد).

(٤) في (ح، م): «واعتددت»، والمثبت موافق لما في المحكم، واللسان (عدد) وغيرهما.

(٥) الجمهرة (عدد).

(٦) في (ع، ف): «وجبتك»، وهو تحريف.

وعَدَّان تَفْعَلُ[١] ذلك، أي: حِيْنَه [هذا] آخر [كلام صاحب] «المحكم».

قال الشيخ الإمام العلامَّة النحوي الرُّنْدِيُّ[٢] في «شرح الجمل» له: لما كان المضاف يتعرَّف بالمضاف إليه، ويتنكَّر به، كان حكم الاسم المضاف إلى النكرة إذا عرف دخول الألف واللام على الثاني فيتعرَّف بهما، فيتعرَّف الأول بالإضافة إلى الثاني المتعرّف بالألف واللام، ولا يدخل الألف واللام على الأول؛ لأنهما لا يجتمعان مع الإضافة، وكذا كُلُّ عدَدٍ مُضَافٍ إذا عُرِّف أدخلتا[٣] على الاسم المضاف فيتعرَّف بهما، ويتعرَّفُ العدد بإضافته إلى ذلك الاسم، سواء أضيف العدد إلى واحد، أو إلى جمع، نحو: ثلاثة الرجال، ومئة الدرهم[٤]، وألف الدرهم[٥]، وشاهده [الطويل]:

وهَلْ يُرْجِعُ التَّسْليمَ أوْ يَكْشِفُ العَمَـ ... ـى ثَلاثُ الأثافي[٦] والدِّيَارُ البَلاقِعُ[٧]

ومنه [الكامل]:

فَسَما فأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ[٨]

---

(١) هكذا في (ح، ذ) وهو موافق لما في اللسان، وفي (ع، ف، ب): «تقول». (ل).

(٢) هو أبو علي عمر بن عبد المجيد الرُّندي (ت ٦١٦هـ). انظر اعلام مالقة ص (٣٢٦) وتصحف في (ع، ف) إلى: «الزبيدي»، وفي أغلب الاصول والتصويب من (ب، ز) إلى «شرح المجمل» منهما.

(٣) في (ع، ف): «أدخلناه».

(٤) في (ح، ع، ف): «الدراهم».

(٥) في (ع، ف): «الدراهم».

(٦) في (ع، ف): «الأيَّامى».

(٧) بيت من قصيدة نبيلة لذي الرُّمَّةِ عددها (٤٤) بيتاً، ومطلعها:

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ، سَلامٌ عليكُما ... هَلِ الأَزْمُنُ اللّائي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

وانظر طبقات فحول الشعراء لابن سلَّام (٢/ ٥٥٢)، وانظر ديوان ذي الرمة شرح الباهلي (٢/ ١٢٧٣).

(٨) عجز بيت، صدره.

ما زال مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إزارَهُ

والبيت من قصيدة للفرزدق يمدح بها يزيد بن المُهَلَّب، انظر شرح أبيات مغني اللبيب (٦/ ٢٨).

والعَدَدُ المفسّر بواحد مركّب وغير مركّب؛ فالمركّب يكتفى فيه بدخول الألف واللام، نحو: أحدَ عَشَرَ دِرْهماً، تقول فيه: الأحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً؛ لأنَّ المركَّبَ حُكْمُهُ وحُكْمُ غَيْرِ المُرَكَّبِ واحِدٌ؛ لأن المركّب صار كالمفرد غير المركَّب، فالوجه إدخالهما[١] على الاسم الأول كالاسم المفرد، إذا دخلتاه[٢] دخلتا[٣] في أوَّله لا في آخره، هذا هو المختار.

ومنهم من يدخلهما في الأول والثاني، نحو: الخمسة العشر درهماً.

ووجهه: أنَّ الاسمَيْنِ المركَّبين ـ وإن صارا كالاسم الواحد ـ فالأصل أيضاً أَنْ يُراعى فيهما كونهما اسمين، فأدخلتا[٤] في كلٍّ واحد منهما على حِدَته، وهذا جيِّد، والأول أَجْوَدُ.

ومنهم من يدخلهما في الثلاثة[٥]: في الأول والثاني والتمييز، فيقول: هذه الخمسةَ العَشَرَ الدرهم[٦].

وهذا قبيحٌ لدخول الألف واللام على التمييز، وحكمه وجوب تنكيره، ولكن لما كان التمييز مشبّهاً[٧] بالمفعول دخلتا عليه، فنصب على التشبيه بالمفعول به، لا أنه تمييز؛ فلذا دخلتاه وإن قبح.

والعددُ المجموعُ بواو ونون، وياء ونون، يدخل عليه الألف واللام لا على التمييز بعده نحو: العِشْرونَ رجلاً، ويجوز الثلاثة والعشرون رجلاً[٨]، فتدخل على الأول والثاني؛ لأنهما ليسا مركّبين، فيتعرَّف كلُّ واحدٍ منهما على حِدَتِهِ، ويجوز

---

(١) في (ع، ف): «كالمفرد مع غير مركّب، فالوجه لإدخالهما».
(٢) في (م): «دخلتا»، وفي (ع، ف): «أدخلناه».
(٣) كلمة: «دخلتا» ليست في (ع، ف).
(٤) في (ع، ف): «فأدخلنا».
(٥) قوله: «في الثلاثة» ساقط من (ع، ف).
(٦) في (ع، ف): «الدراهم»، وفي (م): «درهم».
(٧) في (ع، ف): «مشتبهاً».
(٨) قوله: «ويجوز الثلاثة والعشرون رجلاً» ساقط من (ع، ف).

الثلاثة وعشرون[١] رجلاً؛ لأنهما وإنْ كانا غير مركّبين، فالثاني منهما معطوف على الأول، ويجمع العطف لهما، أشبها التركيب؛ لأنهما عدد واحد، وتعريف التمييز في هذا وجهه كوجهه، فيما تقدَّم.

فصل عدن: قال الإمام الرافعي في إحياء المَوات: المعادن: هي البقاع التي أودعها اللهُ [١٢٧/ب] تعالى شيئاً من الجواهر المطلوبة، وهي قسمان: ظاهرة وباطنة.

فالظاهرة: هي التي يبدو جوهرُها بلا عمل، وإنَّما السعي والعمل لتحصيله، وذلك كالنِّفط والكِبْريت، والقَارِ[٢]، والمُومِيَاء[٣]، والبِرام[٤] والقَطِران، وأحجار الرَّحى، وشبهها، وهذه لا يملكها أحد بالإحياء والعمارة وإن زاد بها النَّيْل، ولا يختصّ بها المُحْتَجِر أيضاً، وليس للسلطان إقْطاعها؛ بل هي مُشْتَرَكَةٌ بين الناس: كالماء، والحطب، والكلأ.

وأما الباطنة: فهي التي لا يظهر جوهَرُها إلَّا بالعمل والمعالجة: كالذهب، والفضَّة، والفَيْرُوْزَج[٥] والياقوت، والرصاص، والنُّحاس، والحديد، وسَائرِ الجواهر المبثوثة في طبقات الأَرْضِ. وهل تملك هذه بالإحياء؟ فيه قولان[٦]: أظهرُهما: أنها كالظاهرة[٧].

فصل عذب: الماءُ العَذْبُ: هو الطَّيّب، كذا قاله أهل اللغة والمفسِّرون.

قال الواحدي: سُمِّي عَذْباً؛ لأنه يُعْذِبُ العَطَش، أي: يمنعُهُ.

---

(١) في (ع، ف): «والعشرون».

(٢) (القار): الزِّفْتُ (الوسيط).

(٣) (المومياء): معدن.

(٤) البِرام جمع بُرْمَة، وهي القدور من الحجارة. مشارق الأنوار (١/ ٨٥). (ل).

(٥) (الفَيْرُوزَج): حَجَرٌ كريم غير شَفَّاف، معروفٌ بلونه الأزرق، كلون السماء، أو أَمْيَلُ إلى الخضرة، يُتَحَلى به (الوسيط).

(٦) في (ع، ف): «وجهان»، وفي حاشيتهما: «وفي نسخة قولان بدل وجهان»، والمثبت موافق لما في الروضة ص (٩٣١).

(٧) العزيز (٦/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩). (ل).

قال: وأصل العَذْب في كلام العرب: المَنْعُ.

يُقال: عَذَبْتُهُ عَذْباً: إذا مَنَعْتَهُ، وعَذَب عُذُوباً: إذا امتنع.

قال: وسُمِّي العذَابُ عَذَاباً؛ لأنه يمنع المعاقب من المعاودة لِجُرْمِهِ(١)، ويمنع غيره من مثلِ فعله.

قال: والعَذَابُ: كُلُّ ما يُعْيي(٢) الإنسانَ، ويشقُّ عليه(٣).

فصل عذر: قوله في «الوسيط»(٤) في أول كتاب السِّير: والنظر في طَرَفَيْنِ في الواجبات على الكفاية، وفي المعاذير المُسْقِطَة.

المراد «بالمعاذير»: الأعذار، وهذا مما قد ينكر عليه، فيُقال: العُذْرُ لا يجمع على مَعاذير، وإنَّما جمعه المعروف أَعْذار، فيجاب بأن هذا صحيح فَصِيحٌ موافق لقول الله ﷻ: ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ [القيامة: ١٥].

فإن جمهور العلماء من المفسِّرين وأهل العربية على أن المراد بـ ﴿مَعَاذِيرَهُۥ﴾ الأعذار.

وروي في «مسند أبي عَوَانَة» في كتاب اللِّعان؛ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا شَخْصَ أَحَبُّ إليه المَعَاذِيْرُ مِنَ اللهِ تعالى، ولذلك بعث النبيِّين مُبَشِّرين ومنذرين»(٥).

والمراد بالمَعَاذِير: الأعذارُ، فقد جاء في الروايات الأُخر «العُذْر»(٦) وبه يصحُّ المعنى.

---

(١) في (ع، ف): «لما جرمه» بدل «لجرمه».

(٢) في (م): «يمنع».

(٣) التفسير البسيط (١/ ٣١١)، (٢/ ١٥١). (ل).

(٤) الوسيط (٧/ ٥).

(٥) أخرجه أبو عوانة رقم (٤٧٢٠)، والدارمي (٢٢٧٣) من حديث المغيرة بن شعبة، وانظر التعليق التالي، والفتح (١٣/ ٤٠٠ ـ ٤٠٢).

(٦) أخرجه البخاري (٧٤١٦)، ومسلم (١٤٩٩)، وأبو عوانة (٤٧٢١) من حديث المغيرة بن شعبة، وانظر حديث عبد الله بن مسعود عند مسلم (٢٧٦٠/ ٣٥).

فقد جاءت المعاذير في الكتاب والسُّنَّة بمعنى الأعذار، فوجب قَبُولُهُ وهو ـ والله تعالى أعلم ـ جمع مَعْذُور بمعنى العذر.

فالمَعْذُورُ ـ على هذا ـ مصدرٌ [كما] قالوا: مجنون ومجلود ومعقول؛ بمعنى الجُنون والجَلد والعَقل، فهي مصادر مسموعة خارجة عن القياس.

وكذا المعذور بمعنى العذر، فالمعاذير جمع مَعْذُور وإن لم يسمع واحده، كما قالوا في جمع الذَّكَرِ: مَذَاكِير.

فصل عذط: العِذْيَوطُ، مذكور في «الوسيط»[(١)] و«الروضة»[(٢)] في خيار النكاح، وهو بكسر العين المهملة[(٣)] وإسكان الذال المعجمة، وفتح الياء المثناة من تحتُ، وإسكان الواو، والطاء المهملة.

وهو الذي يَخْرُجُ منه الغائط عند جِمَاعِهِ.

والمرأة عِذْيَوْطة.

والمصدر: عِذيطة، بكسر العين.

فصل عذق: قال الأزهري: قال الأصمعي وغيرُهُ: العَذْقُ، بالفتح: هو النخلة نَفْسُها[(٤)].

والعِذْق[(٥)] بالكسر: الكِبَاسَةُ، والجمع: عُذُوقٌ [١٢٨/أ] وأَعْذَاقٌ.

وقال ابن الأعرابي: اعتذقَ الرجلُ واعْتَذب[(٦)]: إذا أسبل[(٧)] لعمامته عَذَبَتَيْنِ من خَلْفٍ. هذا ما ذكره الأزهري.

وقال صاحب «المحكم»[(٨)]: العَذْقُ بالفتح: كُلُّ غُصْنٍ له شُعَبٌ.

---

(١) الوسيط (٥/ ١٦٠).

(٢) روضة الطالبين ص (١٢٣٦).

(٣) كلمة: «المهملة» ليست في (ع، ف).

(٤) قال الجوهري: «العَذْق، بالفتح: النخلةُ بِحَمْلها».

(٥) (العِذْقُ): بالكسر، هو من التمر بمنزلة العنقود من العنب (الصحاح: كبس).

(٦) في (ح، م): «واعتذر»، وهو تحريف.

(٧) في (ع، ف): «أرسل». (ل).

(٨) المحكم (١/ ١٠٢).

والعَذْقُ أيضاً: النَّخْلَةُ.

والعِذقُ: يعني ـ بالكسر ـ القِنْوُ[(١)] من النخل، والعُنقودُ: من العِنَبِ، وجمعه: أَعْذاق وعُذُوق.

فصل عرب: قولُ الغزالي[(٢)]: لَغْوُ اليمين: قولُ العَرَبِ[(٣)]: لا واللهِ! وبلى واللهِ!

لا يخفى أن لغو اليمين لا يختصُّ بالعرب، وكان حقُّه أن يقول: قول الناس، ولعلَّ سبب ذِكْرِهِ العَرَبَ أنَّ لَغْوَ اليمين في كلامهم أكثر، وقد يمنع هذا، ويحتمل أنه أراد أن هذا كان معروفاً عند العرب، فنزل قول الله تعالى: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] وحمل على ذلك.

فصل عرج: قال أهل اللغة: يُقال: عَرَجَ في السُّلَّم ونحوه، يَعرُجُ بضمِّ الراء عُروجاً، إذا: ارتقى، وعَرَجَ أيضاً، بفتح الراء: إذا أصابه شيء في رِجْله[(٤)] فَخَمع[(٥)].

ومشى مِشْيَةَ الأعْرَج: إذا لم يكن خِلْقَةً أصليَّة، فإذا كان ذلك[(٦)] خِلْقةً، قلتَ: عَرِج بكسر الراء. كذا قاله[(٧)] الجوهري وغيرُهُ.

قال: ويُقال من الثاني: أعْرَجُ بَيِّنُ العَرَجِ.

وقوم عُرْجٌ وعُرْجان.

وأَعْرَجَهُ الله تعالى.

وما أَشَدَّ عَرَجَهُ! ولا تقل[(٨)]: ما أَعْرَجَهُ.

---

(١) في (ع، ف): «الصنو»، وهو تحريف.

(٢) الوسيط (٧/ ٢٠٤).

(٣) كلمة: «العرب» ساقطة من (ع، ف).

(٤) في (م) زيادة: «فمشى».

(٥) في (ع، ف): «فجمع» وهو تصحيف، و(خَمَعَ) في مشيته، أي عرج عرجاً خفيفاً. جمهرة اللغة (خمع).

(٦) كلمة: «ذلك» ليست في (ع، ف).

(٧) في (ع، ف): «ذكره».

(٨) في (ع، ف): «ولا يُقال».

والعَرَجانُ بفتح العين والراء: مِشْيَةُ الأَعْرَج.

وعَرَّج [على] الشيء ـ بالتشديد ـ تَعْرِيجاً: إذا أقام عليه.

ويُقال: ما لي [عليه] عُرْجَةٌ ولا عَرْجَةٌ، بضمِّ العين وفتحها، ولا تَعْريج ولا تَعَرُّج، أي: إقامة.

والمَعراج: السُّلَّم، ومنه: ليلة المِعْراج لنبيِّنا ﷺ، هو بكسر الميم وفتحها لغتان ذكرهما الأخفش وغيرُهُ.

قال: وهما كالمِرْقاة والمَرْقاة.

ويُقال في جَمْعِهِ: المَعَارِج والمَعَاريج، بإثبات الياء وحذفها كالمفاتِح والمفاتِيح.

وقوله في «المهذَّب»[1] في باب استيفاء القِصَاص: أن رَجُلاً طعن رجلاً بِقَرنٍ في رجله فَعَرَج، هو بفتح الراء على ما ذكرناه، وكذا ما[2] ضبطه بعض المحقِّقين المصنِّفين في ألفاظ «المهذَّب».

فصل[3] عدا[4]: قوله في «الوسيط» و«الوجيز»[5]: إذا غاب إلى مسافة العَدْوى.

قال إمام الحَرَمَيْنِ وغيرُهُ: هي التي يمكن قطعها في اليوم الواحد ذهاباً ورجوعاً، ومعناه أن يتمكّن المبتكر إليها من الرجوع إلى منزله قبل الليل[6].

قال الرافعي: مأخذ لفظها، ففي «الصحاح» أن العَدْوى الاسم من الإعداء، وهي المعونة، يُقال: أعدى الأميرُ فلاناً على خَصْمِهِ: إذا أعانه عليه.

والعَدْوى أيضاً: ما يُعْدِي مِنْ جَرَبٍ وغيره، وهي مجاوزته مِنْ صَاحَبِه إلى غيره، فقيل لهذه المسافة: مسافة العَدوى؛ لأنَّ القاضي يُعدي [من] استعدى به

---

(١) المهذَّب (٥/ ٥٩).

(٢) كلمة: «ما» ليست في (ع، ف).

(٣) حقُّ هذا الفصل أن يأتي عقب فصل (عدن) وليس هنا.

(٤) في (ح، م): «عدو» بدل «عدا».

(٥) انظر الوسيط (٥/ ٧٢، ٧٥، ٧/ ٣٣٢، ٣٧٥، ٣٨٦)، الوجيز (٢/ ١٢، ٢٤٤). وزاد في (ع، ف): والبسيط. وليست في الأصول الخطية. (ل).

(٦) نهاية المطلب (١٢/ ١٠٤). (ل).

على الغائب إليها فيحضره، ويمكن أن يجعل من الإعداء، بالمعنى الثاني، لسهولة المجاوزة من أحد الموضعين إلى الآخر(١). هذا كلام الرافعي.

فصل عرر: قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦] ذكره(٢) في باب [١٢٨/ب] الأُضْحِيَّةِ من «المهذَّب»(٣) وذكر تفسيرَ الحسن ومجاهد.

[و] قال الإمام أبو منصور الأزهري: قال جماعة من أهل اللغة: القانعُ: الذي يسأل، والمُعْتَرُّ: الذي يُطِيفُ بك ولا(٤) يطلب ما عندك، سألك أو سكتَ عن السُّؤَال.

قال ابن الأعرابي: عَرَاهُ واعْتَرَاهُ وعَرَّهُ واعْتَرَهُ بمعنًى واحدٍ: إذا أتاه وطلبَ مَعْرُوفَهُ.

وقال الإمام أبو إسحاق الثَّعْلبيُّ المفسِّر: روى العَوْفِيُّ عن ابن عباس رضي الله عنهما وليثٌ عن مجاهدٍ؛ أن القانع الذي يقنع بما أعطي(٥) ويرضَى بما عنده، ولا يسأل الناس.

والمُعْتَرُّ: الذي يمرُّ بك، ويتعرَّض لك، ولا يسألكَ.

وقال عكرمة وإبراهيمُ وقَتَادَةُ: القانِع: المُتعفِّفُ الجالس في بيته.

والمُعْتَرُّ: السائل الذي يَعْتَرِيكَ، ويسألك(٦)، وهي رواية الوالبيِّ عن ابن عباس.

وعن مجاهدٍ: القانع: أَهْلُ مكةَ وجارُكَ وإنْ كان غَنيّاً.

والمُعترُّ: الذي يَعْتَريك، ويأتيكَ فيسألكَ.

---

(١) العزيز (٧/ ٥٦٢).
(٢) في (ع، ف): «ذكر».
(٣) المهذَّب (٢/ ٨٣٧) وفيه: «قال الحَسَنُ: القانع: الذي يسألك، والمُعْتَرُّ: الذي يتعرَّض لك ولا يسألك، وقال مجاهد: القانع: الجالس في بيته، والمُعْتَرُّ: الذي يسألك».
(٤) «ولا» لم ترد في تهذيب اللغة واللسان.
(٥) في (ع، ف): «يُعْطَى».
(٦) في (ع، ف): «فيسألك».

وعلى هذه التأويلاتِ، يكون القانعُ من القَنَاعةِ، وهو الرِّضى والتعفُّفُ، وتركُ السؤال.

وقال سعيد بن جُبَيرٍ والكَلْبيُّ: القانِع: الذي يسألك، والمُعْتَرُّ: الذي يتعرَّض لك، ويُرِيك نفسه، ولا يسألكَ.

وعلى هذا القول يكون القانع من القُنُوع وهو السُّؤَالُ.

وقال زيد بن أسْلَمَ: القانع: المسكين الذي يطوف ويسأل. والمُعْتَرُّ: الصَّدِيق الزائر.

وقال ابن أبي نَجِيح عن مُجاهد: القانِعُ: الطامع. والمُعترُّ: مَنْ يعتر بالبدن[١] من غنيّ أو فقير.

وقال ابنُ[٢] زيد: القانع: المسكين. والمعترُّ: الذي يَعْتَرُّ القوم لِلَحْمِهِمْ، وليس بمسكين ولا يكون له ذبيحة فيجيء إلى القوم لأجل[٣] لحمِهِم.

وقال الحسن[٤]: المُعْتري وهو مِثْلُ المُعْتَرِّ. يُقال: اعْتَرَاهُ وعَرَاهُ وأَعْراه: إذا أتاهُ طالباً معروفه[٥]. هذا ما ذكره الثعلبي.

قال صاحب «المحكم»[٦]: المُعْتَرُّ: الفقير.

وقيل: المتعرض للمعروف من غير أن يسأل. عَرَّهُ [يَعُرُّهُ عَرّاً][٧] واعْتَرَّهُ واعْتَرَّ به.

قال: والعَرْعَر: شجر عظيم جبليّ لا يزال أخضر[٨].

---

(١) في (ح): «بالبذل».

(٢) في (ع، ف): «أبو».

(٣) في (ع، ف): «لأخذ».

(٤) في الكشف: «وقرأ الحسن».

(٥) الكشف والبيان (٧/ ٢٣- ٢٤). (ل).

(٦) المحكم (١/ ٤٢).

(٧) ما بين حاصرتين زيادة من المحكم (١/ ٤٢).

(٨) في الوسيط: العَرْعَرُ: جنس أشجار وجَنَبَاتٍ من الصنوبريات فيه أنواع تصلح للأَحراج وللتزيين، وأنواعه كثيرة» وفي الصحاح: «العَرْعَرُ: شجر السَّرْوِ». ولفظة: «أخضر» ليست في أكثر الأصول.

قوله في «المهذَّب»[١] في بابِ مَنْ تُقْبَلُ شهادَتُهُ [ومَنْ لم تُقْبل][٢]: لأنَّ شهادته[٣] لم تُرَدَّ لِمَعرَّةٍ[٤] هي بفتح الميم والعين، وهي: العَيْبُ.

فصل عرس: العُرُس[٥] بضمِّ الراء وإسكانها لغتان مشهورتان، وهي مؤنَّثة وتذكَّر. ويُقال: أَعْرَسَ: اتخذ عُرْساً، وأعْرَسَ بامرأته: إذا بنى بها وكذا إذا وَطِئَها.

قال الجوهري: ولا يُقال: عَرَّسَ.

ونقل غيره عَرَّسَ أيضاً.

وفي «صحيح البخاري» في أبواب الوليمة عن سَهْلِ بن سعد، قال: عَرَّسَ أبو أُسَيْدٍ ودعَا النبيَّ ﷺ وأصحابَهُ، فما صَنَعَ لهُم طَعَاماً [ولا قَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ] إلَّا امْرَأَتُهُ[٦].

فصل عرق: قوله في «المهذَّب»[٧]: قال في اختلاف العِراقِيَّيْنِ: هو بفتح الياء الأولى وكسر النون على لفظ التثنية، والمراد بهما: ابنُ أبي ليلى[٨] وأبو حَنِيفةَ، رحمهما الله تعالى.

وابن أبي ليلى: هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، واسم أبي ليلى مُختلفٌ فيه، قيل: اسمه يَسَار، وهو قول مُسلم بن الحجَّاج ومحمد بن عبد الله بن نُمير.

وقيل: اسمه داود بن بلال. وقيل: يسَار[٩] بن نُمير. وقيل: اسمه بلال [١٢٩/أ].

---

(١) المهذَّب (٥/ ٦٢٦).

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من المهذَّب (٥/ ٥٩٦).

(٣) قوله: «لأنَّ شهادته» ساقط من (ع، ف).

(٤) في المهذَّب (٥/ ٦٢٦): «بِمَعَرَّةٍ».

(٥) (العُرْسُ): طعام الوليمة (الصحاح: عرس).

(٦) أخرجه البخاري (٥١٨٢)، وما بين حاصرتين منه، وله سياقة أخرى عند مسلم (٢٠٠٦)، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٩/ ٢٥١): «في الحديث: جوازُ خدمة المرأة زوجَها ومَنْ يدعوه، ولا يخفى أن محلَّ ذلك عند أمن الفتنة، ومُراعاة ما يجب عليها من الستر، وجواز استخدام الرجل امرأته في مثل ذلك...».

(٧) المهذَّب (٣/ ٥٦٦، ٥٦٧، ٧٥٧، ٤/ ٤١٤).

(٨) انظر قسم الأسماء رقم (٩٢١) و(٩٩٩) و(٣٦١).

(٩) في (ع، ف): «سيار».

وقيل: بُلَيْل[١] بباء موحدة مضمومة، ثم لام مفتوحة، ثم ياء مثناة من تحتُ ساكنة. وقيل: لا يحفظ اسمه، وسيأتي إن شاء الله تعالى في الأسماء[٢]. والقائل[٣] في «اختلاف العراقِيَّيْن» هو الإمام[٤] الشافعيُّ ﵁، وهو كتاب صنَّفه الشافعيُّ ﵁ من جُملة كتب «الأُمِّ» يذكر فيه المسائل التي اختلف فيها أبو حنيفة وابن أبي ليلى؛ فتارة يختار أحدَهما، ويُزَيِّفُ الآخر، وتارةً يُزَيِّفُهما معاً، ويختار غيرَهما، وهو كتاب لطيف حجمه[٥].

قوله ﷺ: «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ»[٦] أخرجه أبو داودَ في «سننه» عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن سَعِيد[٧] بن زَيْدٍ أحدِ العَشَرَةِ ﵃ عن النَّبيِّ ﷺ. وأخرجه الترمذي أيضاً.

وأخرجه مالك في «الموطأ» عن هشام بن عُروة عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ مُرْسَلاً، فلم يذكر فيه سعيداً، وإسنادُ أبي داودَ صحيحٌ، رجاله رجال الصحيح.

قال الإمام أبو سُليمَان الخَطَّابيُّ[٨] ﵀: من الناس مَنْ يَرْويه على إضافة العِرْق إلى الظالم؛ وهو الغارِسُ الذي غَرَسَهُ في غير حقّه، ومنهم من يجعل الظالمَ من نَعْتِ العِرْقِ، يريد به الغِرَاسَ والشجرَ، وجعله ظالماً؛ لأنه نَبَت[٩] في غير حقِّه.

قال صاحب «المَطَالع»: معناه: لِعْرقٍ ذي ظُلْم، على النَّعْت، ومَن أضافه إلى

---

(١) سبق أَنْ ذكر المصنِّف الاختلاف في اسم أبي ليلى في قسم الأسماء رقم (٣٦١).
(٢) بل تقدَّم في الأسماء في ترجمة عبد الرحمن بن أبي ليلى رقم (٣٦١).
(٣) في (ف، ع، م): «والقبائل»، وهو خطأ.
(٤) في (ع، ف): «للإمام».
(٥) في (ع، ف): «حجمه لطيف»، قال المصنِّف في قسم الأسماء رقم (٩٢١): «وهو نصف مجلد».
(٦) تقدَّم تخريجه في حرف الظاء فصل (ظلم).
(٧) في (ع، ف): «سعد»، وهو خطأ.
(٨) إصلاح غلط المحدثين ص (٣١) رقم (٢٣).
(٩) في (ع، ف): «ثبت»، والمثبت موافق لما في إصلاح الأخطاء الحديثية للخطابي ص (٣١).

الظالم فَبَيِّنٌ، وأحسن ما قيل فيه: إنه كلّ ما احْتُفِر أو غُرِسَ بغير حقٍّ، كما قال مالك[(١)].

ولم يذكر الأزهري في «تهذيب اللغة» وصاحبُهُ ابن فارس في «المجمل» فيه إلَّا تنوينَ «عِرْقٍ» على النعت، وكذا قاله أيضاً الأزهري في «شرح ألفاظ المختصر»[(٢)].

قال: لأن الغارِسَ ظالمٌ، وإذا كان ظالماً فَعِرْقُ ما غرس ظالم.

وأصل الظُّلْمِ: وضْعُ الشيء في غير موضعه.

قال الإمامانُ: أبو عبد الله مالكُ بن أنس، والشافعيُّ رضي الله عنهما: العِرْقُ الظالم: كُلُّ ما احْتُفِرَ أو بُني أو غُرِسَ ظُلماً في حقِّ امرئ بغير خروجه منه. هذا لفظ الشافعي.

ولفظ مالكٍ: العِرْقُ الظالم: كُلُّ ما احْتُفِرَ أو غُرِسَ أو أُخِذَ بغير حقٍّ.

وفي هذا فائدة غير ذكر معنى الحديث، وهو: أنَّ اختيار هذين الإمامَيْن في ضبط [هذا] الحديث: تنوينُ عِرْقٍ.

وقال الأزهري: قال أبو عُبيد: قال هشام بن عروة ـ وهو الذي روى الحديث ـ: العِرْقُ الظالم: أن يجيء الرجلُ إلى أرض قد أحْياها رجلٌ قبله، فيغرس فيها غَرْساً[(٣)].

قلت: وهذا أيضاً تصريح بأن هؤلاء الأئمَّة رَوَوهُ بالتنوين.

وفي حديث المُستحاضة: «إنَّما ذلِكَ عِرْقٌ»[(٤)] هو بكسر العين، ومعناه أن الاستحاضة تخرج من عِرْقٍ يُسمَّى العاذِلَ بكسر الذال المعجمة، بخلاف الحيض، فإنه يخرج من قَعْر الرَّحِم.

وقد قدَّمتُ بيان هذا في فصل (حيض) موضحاً غاية الإيضاح [١٢٩/ب].

---

(١) مطالع الأنوار (٤/ ٤١٣)، وانظر الموطأ (٢/ ٧٤٣)، سنن أبي داود (٣٠٧٨). (ل).

(٢) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٢٤١).

(٣) في سنن أبي داود (٣٠٧٨) «قال هشام: العِرْقُ الظالم: أن يغرس الرجل في أرض غيره فيستحقّها بذلك».

(٤) أخرجه البخاري (٢٢٨)، ومسلم (٣٣٣) من حديث عائشة.

قال[١] الأزهري: قال ابن الأعرابي: العُرُقُ: أهل الشَّرَفِ، واحدهم: عَريق وعَرُوق.

والعُرُقُ: أهلُ السَّلامة في الدِّين.

وغلام عَرِيق: نحيفُ الجسم، خفيف الروح.

و[العَرْق][٢] جمعه: عُرَاق: وهي العِظَامُ التي يؤخذ منها هَبْرُ[٣] اللحم، وتبقى عليها لحوم رقيقة طيِّبة، فتكسر وتطبخ، وتؤخذ إهالتها من طُفَاحَتها، وتؤكل ما على العظام من لحم رقيق، وتُتَمَشَّشُ[٤] العظامُ، ولحمها من أطيب اللُّحمان عندهم.

يُقال: عَرَقْتُ العظم[٥]، وتَعَرَّقْتُهُ واعْتَرَقْتُهُ[٦]: إذا أخذتَ اللَّحْمَ عنه نَهشاً بأسنانك.

وعظم مَعْرُوق: إذا أُلْقي عنه لحمه.

والعُرَام[٧] مثل العُرَاق. قاله الرِّياشي[٨]، يُقال: عَرَمْتُ العَظْم، أَعْرُمُه[٩].

وفرس مَعْرُوق ومُعْتَرَق[١٠] إذا لم يكن على قَصَبِهِ لحم.

وفرس مُعَرَّقٌ: أي: مُضَمَّرٌ.

وعَرِّقْ فَرَسَكَ تَعْرِيقاً، أَي: أَجْرِهِ حتى يَعْرَقَ ويَضْمُرَ ويذهبَ رَهَلُ[١١] لحمه.

---

(١) في (ع، ف) زيادة: «وقال».

(٢) كلمة: «العَرْق» ساقطة من (ح، ع، ف).

(٣) في (ع، ف): «هين».

(٤) في (ع، ف): «وتتمشمش»، والمثبت من (ح، م) وهو موافق لما في اللسان، وغيره. (مَشَّ العظم): مَصَّهُ بعد مضغه (الوسيط).

(٥) في (ح، م): «اللحم».

(٦) في (ع، ف): «وأعرقته»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (عرق) وغيرهما.

(٧) في (ع، ف): «والعُراق» وهو تحريف.

(٨) في (ع، ف): «قال الدباسي» وهو خطأ.

(٩) في (ع، ف): «عرقت العظم، وأعرقه» وهو خطأ.

(١٠) في (ح، ع، ف، م): «ومُعْرق»، والمثبت من تهذيب اللغة، العين، اللسان، تاج العروس (عرق).

(١١) في (ع، ف): «وهل»، وهو تحريف.

وأعْرَقَ الشجرُ وتَعَرَّق: امتدَّتْ عُروقُهُ في الأرض.

والعَرَقَةُ: الطُّرَّةُ تُنْسَجُ على جوانب الفُسْطاط.

والعَرَقَةُ: خَشَبَةٌ تعرضُ على الحائط بين اللَّبِنِ.

وجرى الفرسُ عَرَقاً أو عَرَقَيْن: أي: طَلَقاً أو طَلَقَينِ(١).

والعَرَقُ: النَّفْعُ والثَّواب.

ولقيتُ منه ذاتَ العَرَاقيِّ: أي: الدَّاهية.

ويُقال للخَشَبَتَيْنِ اللَّتَيْن تُعْرَضَانِ على الدَّلْوِ كالصَّلِيب: العَرْقُوَتَانِ، والجمع: العَرَاقيُّ.

وعَرْقَيْتُ الدَّلْوَ عَرْقَاةً: إذا شَدَدْتَ عليه العَرْقُوَتَيْنِ.

والعَرَبُ تقول في الدعاء: اسْتَأْصَلَ اللهُ عِرْقَاتَهُ بنصب التاء؛ لأنهم يجعلونها واحدة مؤنَّثة.

قال الأزهري: ومن كسر التاء، فجعلها جمع عِرْقَة، فقد أخطأ.

قال الليث: العِرْقاةُ من الشجر: أُرُوْمُهُ الأَوسَطُ، ومنه: تَشَعَّبُ(٢) العروق، هو على تقدير فِعْلاة.

والعِرْقُ: الجبَلُ الصغير.

ويُقال: تركتُ الحقَّ مُعْرِقاً [و] صادِحاً [و] سانحاً، أي: لائحاً بيِّناً.

وعَرَقَ في الأرض عُرُوقاً: أي: ذهب فيها. هذا آخر كلام الأزهري.

وقال صاحب «المُحْكَم»(٣) رحمه الله: العرَقُ: ما جرى من أصول الشَّعْرِ من ماء الجِلْدِ، اسمٌ للجنس لا يجمع، هو في الحيوان أَصْلٌ، وفي غيره مُستعار.

ويُقال: عَرِقَ عَرَقاً، ورجلٌ عُرَقٌ: كَثيرُ العَرَقِ.

فأما عُرَقَةٌ(٤) فبناءٌ مُطَّرِدٌ في كلِّ فِعْلٍ ثلاثي كضُحَكَةٍ وهُزَأَةٍ، ولربما غُلِطَ بمثل

---

(١) (طَلَقاً أو طَلَقَيْن): أي: شَوْطاً أو شَوْطين، انظر الوسيط (طلق).

(٢) في (ف، ع، م): «تتشعب». في تهذيب اللغة (تنشعب).

(٣) المحكم (١/ ١٠٧).

(٤) في المحكم (١/ ١٠٧): «فُعَلَة» بدل «عُرَقَة».

هذا، ولم يُشْعَرْ بمكان اطِّراده، فَذُكِرَ كما يُذْكَرُ ما يَطَّرِدُ، فقد قال بعضهم: رَجُلٌ عُرَقٌ وعُرَقةٌ: كثيرُ العَرق، فسَوَّى[(١)] بين عُرَقٍ، وعُرقَةٍ. وعُرَقٌ غير مُطَّرِدٍ، وعُرَقَةٌ مُطَّرد كما ذكرنا[ه][(٢)]. وأَعْرَقْتُ الفرسَ وعَرَّقْتُهُ: أجرَيْتهُ ليَعْرَقَ.

وعَرِقَ الحائِطُ عَرَقاً: نَدِي، وكذلك الأَرض الثَّرِيَّةُ إذا نَتَح[(٣)] فيها النَّدى حتى يلتقي هو والثَّرَى.

وعَرَقُ الزُّجَاجَة: ما ينتحُ به من الشراب وغيره مما فيها.

ولبَنٌ عَرِقٌ: فاسدُ الطَّعْمِ، وذلك من أن تشدَّ قِرْبَةُ اللَّبَنِ[(٤)] على جَنْبِ البعير بلا وقاية فيصيبها عَرَقُهُ.

وقيل: هو الخبيث الحَمْضُ، وقد عَرِقَ عَرَقاً.

والعَرَقُ: اللَّبَنُ [سُمِّي به][(٥)]؛ لأنه عَرَقٌ [١٣٠/أ] يَتَحلَّبُ في العُروق حتى ينتهي إلى الضَّرْع.

وما أكثرَ عَرَقَ إبلِكَ وغَنَمِكَ! أيْ: لبَنَها ونِتَاجَها.

وعَرَقُ التمر: دِبْسُهُ.

وناقةٌ دائمةُ العَرَقِ: أي: الدِّرَّة. وقيل: دائمة اللبنِ.

وفي غَنَمِهِ عَرَقٌ: أي: نِتَاجٌ كثير.

وعِرْقُ كُلِّ شيء: أصلُهُ، والجمع: أَعْراق، وعُرُوقٌ.

ورجلٌ مُعْرِقٌ في الحسَب، وقد عَرَّقَ فيه أَعْمَامُهُ وأخوالُهُ، وأَعْرَقوا.

وأعْرَقَ فيه إِعْرَاقَ العبيد والإماء: إذا خالطَهُ ذلك، وتخلَّقَ بأخلاقهم.

وعَرَّقَ فيه اللئامُ.

ويجوز في الشِّعْرِ: إنهُ لَمَعْرُوقٌ له في الكرم، على توهُّم حذف الزائد.

---

(١) في (ع، ف): «فيسوي»، والمثبت من (ح، م)، وهو موافق لما في المحكم (١/ ١٠٧).

(٢) الهاء زيادة من المحكم (١/ ١٠٧).

(٣) في (ف، ع، م): «نتج» وهو تصحيف، وبهامش (ح): «النتح: الرشح».

(٤) كلمة «اللَّبن» ساقطة من (ع، فِ).

(٥) ما بين حاصرتين زيادة من المحكم، اللسان (عرق).

وتدارَكَهُ أَعْرَاقُ خَيْرٍ، وأعْرَاقُ شَرٍّ، [ورجل عَرِيقٌ: كريم][(١)]. وكذلك الفَرَسُ وغيرُهُ، وقد أَعْرَقَ. وعُرُوقُ كُلِّ شيء: أَطْنَابٌ تَتَشعَّبُ منه، واحدُها: عِرْقٌ.

وأعْرَقَ الشجرُ وعَرَّقَ: امتدَّتْ عروقُهُ.

والعِرْقاة: الأصل الذي يذهب في الأرض سُفلاً، وتتشعَّبُ منه العُروقُ.

وقال بعضهم: عِرْقَةٌ[(٢)] وعِرْقاتٌ فجمع بالتاء.

وعِرْقاة كلِّ شيء، وعَرْقاته: أصله وما يقوم عليه.

ويُقال: استأصل اللهُ عِرْقَاتِهِم وعِرقاتَهُمْ، أي: شَأْفتهم؛ فَعِرْقاتِهِم، بالكسر: جمع عِرْقٍ، كأنه عِرْقٌ وعِرْقات، كِعْرس وعِرْسات، إلَّا أن عِرْساً أنثى، فيكون هذا من المذكَّر الذي جُمع بالألف والتاء، كسجِلٍّ وسجلَّات، وحَمَّام وحَمَّامات.

ومن قال: عِرْقَاتَهُمْ؛ أجراه مجرى سِعْلاة، وقد يكون عِرْقاتَهُمْ جمع عِرْقٍ وعِرْقة، كما قال بعضهم: رأيتَ بَنَاتَكَ، فشبَّهوها بهاء التأنيث التي في قناتهم، وفتاتهم؛ لأنها للتأنيث، كما أن هذه له، والذي سُمع من العرب الفصحاء عِرْقَاتِهِمْ بالكسر.

والعِرْقُ: الأرضُ المِلْحُ التي لا تُنبتُ.

وقال أبو حنيفة[(٣)]: العِرْقُ: سَبَخَة[(٤)] تُنْبِتُ الشَّجَرَ.

واسْتَعْرَقَتْ إبلُكُم: أَتَتْ ذلك المكانَ، وإبلٌ عِرَاقيَّةٌ: منسوبةٌ إلى العِرْقِ[(٥)] على غير قياس.

والعُرَاقُ: العَظْمُ بغير لحم، فإن كان عليه لحمٌ فهو عَرْقٌ.

وقيل العَرْقُ: الذي قد أُخِذَ أكثرُ لحمه.

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة من المحكم (١/ ١٠٨).

(٢) في (ع، ف): «أعرقة»، والمثبت من (ح، م) وهو موافق لما في المحكم (١/ ١٠٨)، وانظر اللسان (عرق).

(٣) هو الدِّيْنَوَري صاحب كتاب «النبات»، وفي (ع، ف) زيادة: «رضي الله عنه».

(٤) في (ح): «شجرة»، وهو خطأ.

(٥) في (ع، ف): «العِراق»، والمثبت من (ح، م) وهو موافق لما في المحكم (١/ ١٠٩)، اللسان (عرق).

والعَرْقُ: الفِدْرَةُ(١) من اللحم، وجمعها: عُرَاق، وهو من الجمع العزيز وله نظائر.

وحكى ابن الأعرابي في جمعه: عِرَاق بالكسر، وهو أقيس.

وعَرَقَ العَظْمَ يَعْرُقُهُ عَرْقاً، وتَعَرَّقَهُ واعْتَرَقَهُ: أكل ما عليه.

ورجل مَعْرُوق، ومُعْتَرَقٌ، ومَعَرَّقٌ: قليلُ اللَّحْم، وكذلك الخدُّ.

وعَرَقَتْهُ الخُطُوبُ تَعْرُقُهُ: أخَذَتْ منه.

والعَرَقُ: الزَّبيبُ، نادر.

والعَرَقَةُ: الدِّرَّةُ التي يُضْرَبُ بها.

والعَرْقُوَةُ: خَشَبَةٌ معروضة على الدَّلْو، والجمع: عَرْقٍ ـ يعني: بفتح العين وإسكان الراء ـ وأصله: عَرْقُوٌ إلَّا أنه ليس في الكلام اسمٌ آخرهُ واوٌ، قبلها حرف مضموم، وإنَّما يخصّ(٢) بهذا الضَّرْبِ الأفعالُ نحو: سَرُوَ(٣) وبَهُوَ(٤) ودَهُوَ(٥)، فإذا أدى قياس إلى مثل هذا رفض، فعدلوا إلى إبدال الواوِ ياءً، فكأنهم حوَّلوا عَرْقُواً إلى عَرْقي، ثم كرهوا الكَسْرَة على الياء، فأسكنوها، وبعدها النون ساكنة، فالتقى ساكنانِ، فحذفوا الياءَ، وبقيت الكَسْرَةُ دالَّةً عليها، وثبتت النون إشعاراً بالصرف، فإذا لم يلتقِ ساكنان رَدُّوا الياء، فقالوا: رأيت عَرْقِيَها.

والعَرْقَاةُ: العَرْقُوَةُ.

وذاتُ العَرَاقِيِّ: هي الدَّلْو.

والدلوُ: من أسماء الدَّاهية.

وعَرَقَ في الأرض يَعْرِقُ عُرُوقاً(٦) ذهب.

---

(١) (الفِدْرَةُ): القطعة.

(٢) في (ف، ع، م): «يختصّ».

(٣) (سَرُوَ): شَرُفَ (الوسيط).

(٤) في (ع، ف): «نَهُوَ»، والمثبت من (ح، م) والمحكم (١/ ١١٢). قال في مختار الصحاح ص (٦٨): «البهاءُ: الحُسْنُ: تقول: بَهِيَ الرجل بالكسر بَهاءً، وبَهُوَ أيضاً بالضَّمِّ بَهَاءً فهو بَهِيٌّ».

(٥) في المحكم (١/ ١١٢): «رَهُوَ»، وجاء في الوسيط: «دَهُوَ الرجل ـ دهاءً: صار عاقلاً».

(٦) في (ع، ف): «عرقاً»، والمثبت من (ح، م) وهو موافق لما في المحكم (١/ ١١٣).

والعَرَاقيُّ عند أهل اليمن: التَّراقي، هذا آخر كلام صاحب «المحكم»[١].

قوله في حديث المُظَاهِر والمُجَامِع في شهر رمضان، فأتي النبيُّ ﷺ بِعَرْقٍ مِنْ تَمْرٍ[٢].

العَرَقُ بفتح العين والراء.

قال الأزهري: هكذا رواه ابن جَبَلَةَ عن أبي عُبيد: عَرَق، يعني: بفتح الراء.

قال الأزهري: وأصحاب الحديث يخفِّفونه، يعني: بسكون الراء[٣].

قال الأصمعي: العَرَقُ السَّفِيْفَة[٤] المنسوجَةُ من الخَوْصِ قبل أن يجعل منها[٥] زَبِيْلٌ، فَسُمِّي الزَّبيلُ عَرقاً لذلك، ويُقال له: عَرَقَة[٦] أيضاً، وكذلك كلُّ شيء يَصْطَفُّ مثل الطير إذا اصطفت في السماء، فهو[٧] عَرَقَةٌ.

قال غيره: وكذلك كُلُّ شيء مَضْفُور[٨] [عَرْضاً][٩] فهو عَرَقٌ. هذا آخر كلام الأزهري.

وقال صاحب «المحكم»[١٠]: العَرَقُ والعَرَقَةُ: الزَّبِيْلُ.

وفي حديث عمر[١١] رضي الله عنه: «لا تُغَالُوا في صَدَاق النِّسَاء، فإنَّ الرَّجُلَ يُغالي بصَدَاقها[١٢] حتى يقول: تَجَشَّمْتُ إلَيْك [١٣٠/ب] عَرَقَ

---

(١) المحكم (١/ ١٠٧ ـ ١١٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٣٦)، ومسلم (١١١١) من حديث أبي هريرة، وانظر جامع الأصول (٦/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧)، وسيأتي طرف منه في أسماء المواضع (لوب).

(٣) انظر الفتح (٤/ ١٦٨).

(٤) في (ع، ف): «الشقيقة»، وهو تصحيف. السَّفِيفَةُ: النسيجة من الخوص (الوسيط).

(٥) في (ح): «يجعلها» بدل «يجعل منها».

(٦) قوله: «لذلك ويُقال له عرقة أيضاً» ساقط من (ع، ف).

(٧) في (ح، ع، ف، م): «فهي»، والمثبت من تهذيب اللغة، اللسان (عرق).

(٨) رسمت في (ف، ع، م): «مظفور»، والمثبت من (ح)، وتهذيب اللغة، واللسان (عرق).

(٩) ما بين حاصرتين زيادة من تهذيب اللغة (عرق).

(١٠) المحكم (١/ ١١١).

(١١) في (ع، ف): «ابن عمر»، وهو خطأ.

(١٢) في (ع، ف): «في صَداقها».

القِرْبَةِ»[١]، قال الأزهري: قال أبو عُبيد: قال الكِسائي: معناه: أن يقول: نَصِبْتُ لكِ[٢] وتكلَّفْتُ حتى عَرِقْتُ كعَرَقِ القِرْبَة، وعَرَقُها: سَيَلانُ مَائِها.

وقال أبو عبيدة[٣]: هو أن يقول: تكلَّفتُ لكِ ما لم يبلغه أحدٌ حتى تَجَشَّمْتُ ما لا يكون؛ لأن القِرْبَة لا تَعْرَقُ، وهذا مثلُ[٤] قولهم: حتى يَشِيبَ الغُرَابُ، ويَبْيَضَّ القارُ[٥].

وقال الأصمعي: عَرَقُ القِرْبَة: كلمةٌ معناها الشِّدَّةُ، ولا أدري ما أصلُها[٦].

وقال ابنُ الأعرابي: عَلَقُ القِرْبة وعَرَقُها واحدٌ[٧]، وهو مِعْلاقٌ تُحْمَلُ به[٨] القِرْبةُ، فهذا آخر حكاية[٩] الأزهري عن حكاية أبي عُبيد[١٠].

فصل عرم: قد تكرَّر في «الوسيط» استعمال[١١] لفظ العَرامة، كقوله في باب حَدِّ قاطع الطريق: إذا فَتَرتْ قوَّةُ السُّلطان وثارَ ذَوُو[١٢] العَرَامَةِ في البلاد[١٣].

---

(١) أخرجه النسائي (٦/ ١١٧ ـ ١١٨)، وابن ماجه (١٨٨٧) من حديث محمد بن سيرين، عن أبي عمر العَجْفاء السُّلَمِيِّ، قال: قال عمر بن الخطاب: أَلَا لا تُغَالُوا...
والفقرة الأولى من الحديث عند أبي داود (٢١٠٦)، والترمذي (١١١٤ م) وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(٢) في (ع، ف): «تصببت»، وهو تصحيف، وكلمة: «لكِ» ليست فيهما.

(٣) الهاء زيادة من تهذيب اللغة، اللسان (عرق).

(٤) في (ع، ف): «ومثل هذا».

(٥) في (م): «ويَبِيض الفَأْرُ»!

(٦) وقال غيره: العَرَقُ إنما هو للرجُل لا للقِرْبة. قال: وأصله؛ أنَّ القِرَبَ إنما كان يحملها الإماءُ ومَنْ لا معينَ له، وربما افتقر الرجلُ الكريمُ واحتاج إلى حملها فيَعْرَق؛ لما يلحقه من المشقَّة والحياءِ من الناس، وهذا إنما يُقال في الأمر يجد منه الإنسان كُلْفَةً وشِدَّةً (جامع الأصول: ٧/ ٩).

(٧) في (ع، ف): «واحدة».

(٨) في (ع، ف): «فيه»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (عرق).

(٩) في (ع، ف): «كلام».

(١٠) أبو عبيد يحكيه عن أبي عُبيدة، انظر غريب الحديث (٣/ ٢٨٦). (ل).

(١١) كلمة: «استعمال» ليست في (ع، ف).

(١٢) في (ح): «ذو»، والمثبت موافق لما في الوسيط (٦/ ٤٩٤).

(١٣) الوسيط (٦/ ٤٩٤).

فالعَرَامَةُ: بفتح العين وتخفيف الراء، يُقال: عَرِمَ الرجل بكسر الراء وفتحها وضمّها، والعين مفتوحة بكلِّ حال، فهو عارِمٌ، وهو الشِّرِّير المفسد.

وقيل: هو الجاهل الشَّرِسُ.

فصل عري: في الأحاديث؛ أنَّ رسول الله ﷺ رَخَّصَ في العَرَايا[١].

فقد فسِّرت في الكتب الثلاثة فلا حاجة إلى تفسيرها.

قال الهروي: واحدة العَرَايا: عَرِيَّةٌ، فَعِيلة بمعنى مَفْعُولَة، مِنْ عَرَاهُ يَعْرُوه، ويحتمل أن تكون من عَرِيَ يَعْرى، كأنها عَرِيَتْ من جُملةِ التحريم، فَعَرِيَتْ، أي: خَلَتْ[٢] وخَرَجَتْ، فهي فَعيلة بمعنى فاعلة.

ويُقال: هو عِرْوٌ من هذا الأمر، أي: خِلْوٌ منه.

قال الأزهري: هي فَعيلة بمعنى فاعلة.

و[قيل]: هي مشتقَّة من عَرَوْتُ الرجُلَ: إذا أَلْمَمْتَ به؛ لأن صاحبها يَتَرَدَّدُ إليها.

وقيل: سُمِّيت بذلك؛ لتخلِّي صاحبها الأول عنها من بين سائر نَخله[٣].

وقيل غير ذلك.

قوله في باب ستر العورة من «المهذَّب»[٤]: وإن اجتمع نساء عُراة، هكذا وقع في الكتاب: «عُراة» وهو لحنٌ، وصوابه: عارِيَاتٌ، كضارِبَة وضاربات[٥].

قوله: كانوا يطوفون بالبيت عُراةً[٦]، حكى أبو الوليد الأزرقي في «تاريخ مكة» أن الذين كانوا يطوفون بالبيت[٧] عُراةً هم العَرَبُ العَرْباءُ، غير قريش أهل مكة،

---

(١) متفق عليه من حديث سهل بن أبي حَثْمَةَ، وزيد بن ثابت، وأبي هريرة، انظر جامع الأصول (١/ ٤٧١ ـ ٤٧٥).

(٢) في (ع، ف): حَلَّت. (ل).

(٣) في (ع، ف): «نخيله».

(٤) المهذَّب (١/ ٢٢٥).

(٥) في (م): «كضارية وضاريات».

(٦) المهذَّب (١/ ٢١٨) باب: ستر العورة.

(٧) كلمة: «بالبيت» ليست في (ع، ف، م).

فأما أهل مكةَ قريشٌ، فإنهم كانوا يطوفون مستورين[١].

ثم روى الأزرقي[٢] أنَّ العرب كانت تطوف بالبيت عُراةً إلَّا قريش وأحلافها، فمن جاء من غيرِهم وضع ثيابه خارجَ المسجد.

قال[٣]: وقال ابنُ جُرَيجٍ: لما [أَنْ] أهلك الله تعالى أَبْرَهَة صاحبَ الفِيل، وسَلَّط عليه الطَّيرَ الأبابيل، عَظَّمَت جميعُ العرب قُريشاً وأَهْل مَكة، وقالوا: هم أهلُ الله، قاتَل عنهم وكفاهم مُؤنةَ[٤] عدوِّهم، فازدادوا في تعظيم الحَرم والمشاعِر الحَرام، ورأوا أن دينهم خيرُ الأديان.

وقالت قريشٌ وأهلُ مكة: نحن أهلُ الله، و[٥] بنو إبراهيم خليل الله، ووُلاةُ البيت الحرام، وسُكان حَرَمه [وقطّانه][٦] فليس لأحد من العرب مثل حَقِّنا، و[لا مثل] منزلتنا، ولا تعرف العرب لأحدٍ مثل ما تعرف لنا، فابتدعوا عند ذلك أحداثاً في دينهم، أَداروها بينهم، فقالوا: لا تُعَظِّموا شيئاً من الحِلِّ، كما تعظّمون[٧] الحرم، فإنكم إنْ فعلتم ذلك استخفَّت العرب بحرمكم، فتركوا الوقوف بعرفة والإفاضة منها، وهم يعتقدون أنها من المشاعر العظام[٨] ودين إبراهيم ﷺ، ويقرُّون[٩] لسائر[١٠] العرب أن يقفوا عليها، وأن يفيضوا منها.

وقالوا: نحن لا ينبغي لنا أن نخرج من الحرم، ولا نعظّم غيره، ثم جعلوا لمن وُلدوا[١١] من سائر العرب من سكان الحِلِّ والحَرَم مثلَ الذي لهم بولادتهم إيَّاهم،

---

(١) في (ع، ف): «مستترين».
(٢) أخبار مكة (١/ ١٧٥، ١٧٦).
(٣) أخبار مكة (١/ ١٧٦).
(٤) في (ع، ف): «مؤونة».
(٥) «الواو» ليست في (ع، ف).
(٦) ما بين حاصرتين من أخبار مكة للأزرقي (١/ ١٧٦).
(٧) في (ح، ع، ف، م): «كما تعظّموا»، والمثبت من أخبار مكة (١/ ١٧٦).
(٨) في (ح): «الحرام».
(٩) في (ح، م): «ويقولون»، والمثبت موافق لما في أخبار مكة (١/ ١٧٦).
(١٠) في (ع، ف): «سائر»، والمثبت موافق لما في أخبار مكة (١/ ١٧٦).
(١١) في (ع، ف): «ولد»، والمثبت موافق لما في أخبار مكة (١/ ١٧٦).

يحلّ لهم ما يحلّ لهم، ويحرم عليهم ما يحرم عليهم.

وكانت كِنانةُ وخُزاعةُ قد دخلوا معهم في ذلك، ثم ابتدعوا أموراً لم تكن، حتى قالوا: لا ينبغي لنا أَنْ نَتَأَقَّطَ الأَقِطَ[١]، ولا نَسْلأَ[٢] السَّمْنَ، ونحن مُحرمون، ولا ندخل بيتاً من شَعْرٍ، ولا نستظلّ[٣] إلَّا في بيوت الأدَم.

ثم [١٣١/أ] زادوا في الابتداع، فقالوا: لا ينبغي لأهل الحَرَم أن يأكلوا من طعام جاؤوا[٤] به معهم من الحِلِّ في الحرم إذا جاؤوا حُجَّاجاً أو مُعتمرين، ولا يأكلوا في الحَرم إلَّا من طعام أهل الحَرم، إما قِرًى وإما شِراء.

وكان ممَّا ابتدعوا، أنهم إذا حَجَّ الصَّرُورَةُ ـ إنسانٌ من غير الحُمْسِ[٥] ـ والحُمْسُ من أهل مكة: قريشٌ وخُزاعَةُ وكِنانةُ، ومَنْ دانَ دِينَهُمْ ممَّن وُلدوا من حلفائهم ـ فلا يطوف إلَّا عُرياناً، رجلاً كان أو امرأةً، إلَّا أَنْ يطوفَ في ثوبِ أَحْمَسِيٍّ؛ إما بإعارةٍ وإما بإجارة، فيقف الغريبُ بباب المسجد ويقول: مَنْ يُعيرني ثوباً، فإِنْ أعاره أحْمَسيٌّ ثوباً أو أَكْراه، طاف به، وإنْ لم يُعِرْهُ ألقى ثيابه بباب المسجد من خارج، ثم دخل الطواف وهو عُريان، فإذا فرغ من طوافه خرج فيجد ثيابه كما تركها لم تمسّ، فيأخذها فيلبسها، ولا يعود إلى الطواف بعد ذلك عُرياناً.

ولم يكن يطوف عُرْياناً إلَّا الصَّرُورَةُ من غير الحُمْسِ.

فأما الحُمْسُ فكانت تطوف في ثيابها، فإن قدم غيرُ أَحْمسيّ من رجل أو امرأة، ولم يجد ثياب أحمسي يطوف فيها، ومعه فضل ثياب يلبسها غير ثيابه التي عليه، طاف بثيابه، ثم جعلها لَقًى، واللَّقى: أَنْ يطرح ثيابه بين إسافَ ونائلةَ، فلا يمسّها أحد ولا ينتفع بها حتى تَبْلى مِنْ وَطْءِ الأَقدام والشمسِ والرياح والمطرِ.

فجاءت امرأة لها جمال وهيئة، فطلبت ثياباً لأحمسيّ، فلم تجدها، ولم تجدْ

---

(١) (الأَقِطُ): هو لَبَنٌ مُجَففٌ يابس مُسْتَحْجِر يُطْبَخُ به (النهاية).

(٢) (نَسْلأ): سَلأَ السَّمْنَ، من باب قطع: طَبَخَه وعالجه (مختار الصحاح).

(٣) في (ع، م): «ولا يستظلّوا».

(٤) في (ح): «حملوا»، والمثبت موافق لما في أخبار مكة (١/ ١٧٧).

(٥) (الحُمْس): جمع الأَحْمَسِ: وهم قريش ومن وَلَدَتْ قريش، وكِنانةُ وجَدِيْلَةُ قَيسٍ؛ سُمُّوا حُمْساً؛ لأنهم تَحَمَّسُوا في دينهم، أي: تَشَدَّدوا، والحماسَةُ: الشجاعة (النهاية).

بُدّاً من الطواف عُريانة، فنزعت ثيابها بباب المسجد ثم دخلت المسجد عُريانة فوضعت يَدَها على فَرْجِها، وجعلت تقول:

اليَوْمَ يَبْدُو بَعْضُهُ أَوْ كُلُّهُ فَمَا بَدا مِنْهُ فَلا أُحِلُّهُ[(١)]

فجعل فتيان مكة ينظرون إليها، وكان لها حديث طويل، وتزوّجت في قريش.

وجاءت امرأة تطوف عُريانة ولها جمال، فأعجبتْ رجلاً، فطاف إلى جنبها ليمسَّها، فأدنى عَضُدَهُ إلى عَضُدِها فالتزقت عَضُدُهُ بعضُدِها، فخرجا من المسجد هاربَيْن على وجوههما، فزعين لما أصابهما من العقوبة، فلقيهما شيخٌ من قريش فأخبراه فأفتاهما أَنْ يعودا إلى مكانهما الذي أصابهما فيه ما أصابهما، فيدعُوا ويُخْلِصا أَنْ لا يَعُودَا، فرجعا فَدَعَوا الله تعالى وأخلصا إليه أن لا يعودَا، فافترقت أَعْضَادُهما، فذهب كُلُّ واحد منهما إلى ناحية، هذا آخر ما حكاه الأزرقي عن ابنُ جريجٍ.

وروى الأزرقي عن ابن عباس، قال: كانت قبائلُ من العرب من بني عامر وغيرِهم يطوفون عُراة؛ الرجالُ بالنهار، والنساءُ بالليلِ. وكانوا يقولون: لا نطوف في الثياب التي قارَفْنا فيها الذنوبَ[(٢)].

فصل عزز: قال الإمام أبو منصور الأزهري ﷺ: العَزيزُ من صفات الله ـ جَلَّ ثناؤه ـ وأسمائِهِ[(٣)] الحُسْنى.

قال أبو إسحاق بنُ السَّرِيِّ: هو الممتنع فلا يغلبه شيء. وقال غيره: هو القويُّ الغالب [على] كلِّ شيء.

وقيل: هو الذي ليس كمثله شيء.

قال: وقوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤] معناه: قوَّينا وشَدَدْنا.

---

(١) أخرج مسلم (٣٠٢٨) من حديث ابن عباس قال: كانت المرأة تطوف بالبيت وهي عُرْيانةٌ، فتقول: من يُعيرني تِطْوافاً؟ تجعله على فرجها وتقول:

اليَوْمَ يَبْدُو بَعْضُهُ أوْكُلُّهُ فما بَدا مِنْهُ فَلا أُحِلُّهُ

فنزلت هذه الآية: ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١] ونسبه الماوردي في الحاوي (٤/ ١٤٧) إلى العامريَّة

(٢) أخبار مكة (١/ ١٨٢).

(٣) قوله: «وأسمائه» ساقط من (ع، ف).

قال الإمام الواحدي [رحمه الله] في كتابه «البسيط» في التفسير: اختلف قولُ أهل اللغة في معنى «العزيز» واشتقاقه:

فقال أبو إسحاق: العَزيز في صفات الله تعالى: الممتنع، فلا يغلبه شيء.

وهذا [١٣١/ب] قولُ المُفَضَّلِ، قال: العزيز الذي لا تنالُهُ الأيدي.

وعلى هذا القول؛ العزيزُ مِنْ عَزَّ يَعَزُّ بفتح العين: إذا اشْتَدّ.

يُقال: عَزَّ عليَّ ما أصابَ فلاناً، أي: اشتدَّ.

وتَعَزَّزَ لحمُ الناقة: إذا صَلُبَ واشْتَدّ.

والعَزَاز: الأرض الصُّلْبَةُ.

فمعنى العِزَّة في اللغة: الشِّدَّة، ولا يجوز في وصف الله تعالى الشدَّةُ، وتجوز العِزَّةُ، وهي: امتناعه على مَنْ أراده.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: العزيزُ الذي لا يوجَدُ مِثْلُهُ.

قال الفَرَّاءُ: يُقال: عزَّ الشيءُ يَعِزُّ بالكسر: إذا قَلَّ حتى لا يكاد يوجدُ عِزَّةً، فهو عزيزٌ.

وقال الكِسائي وابنُ الأنباري وجماعةٌ من أهل اللغة: العزيزُ: القويّ الغالب.

تقول العربُ: عَزَّ فلانٌ فلاناً يَعُزُّهُ عزّاً: إذا غلبه. قال الله تعالى: ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣](١). هذا ما ذكره الواحدي.

قال أهل اللغة: العِزُّ والعِزَّةُ بمعنًى وهو(٢) الرِّفعةُ، والامتناعُ، والشدَّةُ، والغَلَبَةُ.

ورجلٌ عزيزٌ، من قومٍ أعزَّة وأَعِزَّاء وعِزَاز(٣).

قال صاحب «المحكم»(٤): ولا تقل: عُزَزَاء(٥)؛ كراهة التضعيف.

---

(١) التفسير البسيط (٣/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧).

(٢) في (ع، ف): «وهي».

(٣) في (ع، ف): «أعزاز»، والمثبت من (ح، م) وهو موافق لما في المحكم (١/ ٣٢)، اللسان (عز).

(٤) المحكم (١/ ٣٢).

(٥) في (ح، ع، ف، م): «عززاً»، والمثبت من المحكم (١/ ٣٢)، واللسان، وتاج العروس (عز).

قال: وامتناع هذا مطَّردٌ فيما[١] كان من هذا النحو المضاعَف[٢].

قال: [وأما] قولُهُمْ: عِزٌّ عَزِيزٌ[٣] إمَّا أن يكون للمبالغة، وإمَّا [أن يكون] بمعنى مُعِزّ.

قال: واعتزَّ به وتَعَزَّزَ، أي: تَشَرَّفَ.

وعزَّ عليَّ يَعِزُّ عِزّاً وعِزَّةً وعَزَازة: كَرُمَ.

قال: وَعَزَزْتُ القومَ وعزَّزْتهم وأعْزَزْتُهُمْ: قَوَّيْتهم.

قال: وقال ثعلب في كتابه «الفصيح»: إذا عَزَّ أَخُوكَ فَهُنْ[٤]، معناه: إذا تعظَّم أخوك شامخاً عليك فالتزم له الهَوانَ.

قال أبو إسحاق: هذا خطأ من ثَعْلَب، إنَّما هو: فَهِنْ، بكسر الهاء، معناه: إذا اشتدَّ فَلِنْ[٥]، من هَان يَهِينُ: إذا صار هَيِّناً لَيِّناً[٦]، فإنَّ العرب لا تأمر بالهوان؛ لأنهم أَبَّاؤونَ للضَّيْم.

قال صاحب «المحكم»: عندي أنَّ قولَ ثعلب صحيح؛ لقول ابن أحمر [الوافر]:

دَبَبْتُ لها الضَّرَّاءَ وقلتُ: أَبْقى ... إذا عَزَّ ابنُ عَمِّكَ أَنْ تَهُونَا[٧]

قُلْتُ: ولم يذكر الأزهري وجماعةٌ إلَّا فَهُنْ بالضَّمِّ.

---

(١) في (ع، ف): «فما».

(٢) المحكم (١/ ٣٢)، والنَّصُّ فيه، وفي اللسان (عزّ): «وامتناع هذا مُطَّرِدٌ في هذا النحو المضاعف».

(٣) في (ع، ف): «عِزّ عزيزاً»، والمثبت من (ح، م) وهو موافق لما في المحكم (١/ ٣٢)، اللسان (عز).

(٤) كان المُفَضَّل يقول: إنَّ المثل لهُذَيل بن هُبيرة التغلبي (مجمع الأمثال للميداني رقم: ٦٣).

(٥) في (ع، ف): «فَهِنْ»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ٣٢).

(٦) في المحكم (١/ ٣٢)، زيادة: «وإذا قال: هُنْ، بضمِّ الهاء، كما قاله ثعلب فهو من الهوان، والعرب لاتأمر بالهوان. . .».

(٧) المحكم (١/ ٣٣)، المستقصى في أمثال العرب للزمخشري (١/ ١٢٥)، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال للبكري ص (٢٣٦)، مجمع الأمثال للميداني رقم (٦٣)، اللسان (عزّ)، وأنشد قبله:

وقارِعَةٍ مِنَ الأيَّامِ لولا ... سَبِيلُهُمْ لزاحتْ عَنْكَ حِينَا

قوله في كتاب الحجِّ: إنَّكَ أنتَ الأعَزُّ الأَكْرَمُ[١].

الأَعَزُّ: معناه العزيز.

قال الأزهري: يُقال: مَلِكٌ أَعَزُّ وعزيزٌ بمعنًى واحد، وكذا قاله صاحب «المحكم»[٢] وغيره.

قال الأزهريُّ: عَزَّ الرجلُ يَعِزُّ عِزّاً وعِزَّةً: إذا قَوِيَ بَعْدَ ذِلَّة. قال: وقال أبو زيد: أعززتُ الرجلَ: جعلته عزيزاً، وأعززته: أكرمته وأحببته[٣].

وتقول العرب: مَنْ عَزَّ بَزَّ، أي: مَنْ غَلَبَ سَلَبَ.

وفي الحديث: اسْتُعِزَّ برسول الله ﷺ[٤].

قال أبو عَمْرو: اسْتُعِزَّ بفلان، أي: غُلِبَ في كلِّ شيء[٥] من مرض أو عاهة.

قال: واستَعزَّ اللهُ بفلان[٦].

واسْتَعزَّ فلانٌ[٧] بحقِّي، أي: غلبني.

وفلانٌ مِعْزَازُ المَرض: شديدُهُ.

قال الأزهري: قال الفَرَّاءُ: العَزَّةُ: بنتُ الظَّبْيَة[٨] وبها سُمِّيت المرأةُ عَزَّة.

فصل عزف: المعازف: الملاهي، وتشمل الأوتار والمزامير. حكاه الرافعي[٩].

---

(١) المهذَّب (٢/ ٧٧١).

(٢) المحكم (١/ ٣٢).

(٣) قوله: «قال وقال... وأحببته» ساقط من (ع، ف).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٦٦٠)، وأحمد (٤/ ٣٢٢) من حديث عبد الله بن زَمْعَةَ. وهو حديث حسن. انظر جامع الأصول (٨/ ٥٩٤)، (اسْتُعِزَّ برسول الله ﷺ): أي: اشتدَّ به المرضُ وأشرف على الموت (النهاية).

(٥) في (ع، ف): «أمر» بدل «شيء».

(٦) (اسْتَعَزَّ اللهُ بفلان): أماته (الوسيط).

(٧) كلمة: «فلان» ساقطة من (ع، ف).

(٨) في (ع، ف): «بيت الطيبة» وهو تصحيف.

(٩) العزيز (١٣/ ١٩).

قال الجوهري: عَزَفَتْ نفسي عن الشيء تَعْزُفُ وتَعْزِفُ عُزوفاً، أي: زَهِدَتْ فيه، وانصرفت عنه.

والعزيف: صوت الجنِّ.

وعزفت الجِنُّ تَعْزِف بالكسر عَزِيفاً.

والمعازفُ: الملاهي.

والعازف: اللاعب بها، وعَزَفَ(١) عَزْفاً.

فصل عزى: قال الأزهري في «شرح ألفاظ المختصر»(٢): التعزية: التَّأْسِيَةُ لمن يُصَابُ بمن يَعِزُّ عليه، وهو أن يُقال له: تَعَزَّ بعَزَاءِ الله تعالى.

وعَزَاءُ الله تعالى قولُهُ ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [١٣٢/أ] [البقرة: ١٥٦]، وكقوله ﷻ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ٢٢ لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ﴾ [الحديد: ٢٢ ـ ٢٣].

قال: والعَزَاءُ اسم أقيم مَقَام التَّعزية.

ومعنى تَعَزَّ بعزاء الله تعالى: تَصَبَّرْ بالتعزية التي عَزَّاك اللهُ تعالى بها [ممَّا في كتابه](٣).

وأصل العَزَاءِ: الصَّبْرُ.

وعزيتُ فلاناً: أمَرْتهُ بالصَّبْر. هذا كلام الأزهري.

وقال صاحب «المحكم»(٤) في باب عزز، قولهم: تَعَزَّيْتُ عنه، أي: تصَبَّرْتُ، أصْلُها: تَعَزَّزْتُ، أي: تَشَدَّدْتَ، مثل تَظَنَّيْتُ، من تَظَنَّنتُ.

والاسم منه: العَزاء.

---

(١) في (ع، ف): «وعزفت»، والمثبت موافق لما في صحاح الجوهري (عزف).

(٢) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (١٣٦).

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من المصدر السابق ص (١٣٦).

(٤) المحكم (١/ ٣٤).

فصل عسس: قال أهل اللغة: يُقال: عَسَّ يَعُسُّ عَسّاً، واعْتَسَّ يَعْتَسُّ: إذا طاف بالليل، فَنَفَضَهُ[١] عن أهل الرِّيبة.

ورجل عاسٌّ.

قال أكثرهم: والجمع عَسَسٌ، كخادِمٍ وخَدَمٍ.

وقال صاحب «المحكم»[٢]: جمعه: عُسَّاس وعَسَسَة، ككافر وكُفَّار وكَفرة.

قال: والعَسَسُ: اسمٌ للجمع، وقيل: جمع عَاسٍّ.

قال: وقيل: العَاسُّ يقع على الواحد والجمع.

واعْتَسَّ الشيءَ: [أي] طلبه ليلاً، أو قصده.

وذئب عَسْعَسٌ وعَسْعَاسٌ[٣] أي: طَلُوب للصيد بالليل.

وقيل[٤]: يقع هذا الاسم على كلِّ السِّباع إذا طلب الصيدَ بالليل.

وقيل: هو الذي لا يتقَارّ[٥]، وقيل: العَسْعَاسُ: الخفيف مِنْ كُلِّ شيء.

وعَسْعَسَ الليلُ عَسْعَسَةً: أدْبَرَ. كذا قاله الأكثرون، ونقل الفرَّاءُ إجماع المفسِّرين عليه.

وقال آخرون: معناه: أقْبَلَ.

وقال آخرون: هو من الأضداد.

يُقال: إذا أقبل وإذا أدبر، وقد بسط الأزهري القول فيه، ونقله عن أئمَّة اللغة بجميع ما ذكرته.

فصل عسف: قوله في «الوسيط» و«الوجيز» و«المنهاج»[٦]: راكب تَعاسِيف. هو من العَسْفِ.

---

(١) في (ع، ف): «فيكشف».
(٢) المحكم (١/ ٣٠).
(٣) في (ع، ف): «وعساس»، والمثبت من (ح، م) وهو موافق لما في المحكم (١/ ٣٠).
(٤) في (ح، م): «وقد».
(٥) في (ع، ف): «ينقاد»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ٣٠).
(٦) الوسيط (٢/ ٦٥)، والوجيز (١/ ١٦٠) ولم أجده في المنهاج. (ل).

قال الأزهري: العَسْفُ: ركوبُ الأمر بغير رَويَّةٍ، وركوب الفَلاة وقَطْعُها على غير [تَوَخِّي] صَوْبٍ. [ولا طريق مسلوك][١].

فصل عسم: قوله في باب الديات من «المهذَّب»[٢]: في يَد الأَعْسَمِ الديَةُ.

قال ابن الأعرابي وغيرُهُ من أهل اللغة، وصاحبُ «الشامل» وغيرُهُ من أصحابنا في كتب المذهب: العَسَمُ: اعْوِجَاجٌ ومَيْلٌ في رُسُغُ اليد[٣].

والرُّسُغُ: مَفْصِلُ الكفِّ من الذِّراع.

قال صاحب «الشامل»: هو جارٍ مجرى عين الأحول.

وقال ابن فارس في «المجمل»: العَسَمُ: يُبْسٌ في المِرْفَقِ.

وقال الجوهري: هو يبس مَفْصِلِ الرُّسْغِ حتى يَعْوَجَّ الكفُّ والقَدَمُ.

ورجل أَعْسَمُ [بَيِّنُ العَسَمِ][٤] وامرأة: عَسْماءُ.

فصل عسى: قال الإمام أبو الحسن الواحدي المُفَسِّرُ في كتابه، في قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا وَهُوَ خَيۡرٌ لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة: ٢١٦]. عسى عند العامَّة: شَكٌّ وتوهُّمٌ، وهي عند الله تعالى يقينٌ وواجب.

وعسى فعلٌ [لا][٥] يتصرَّف[٦]، دَرَج مضارِعُه وبقي ماضيه.

تقول: عَسَيتما وعَسَيتم، يتكلَّم فيه على فعل ماضٍ، وأمِيتَ ما سواه من وجوه فعله.

ويرتفع الاسم بعده كما يرتفع بعد الفعل.

يُقال منه: أَعْس بفلان[٧] أن يفعل كذا، مثل: أَحْرِ[٨] وأَخْلِقْ[٩].

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة من تهذيب اللغة (عسف) (٢/ ٦٤).

(٢) المهذَّب (٥/ ١٤٥).

(٣) قارن بتهذيب اللغة (سعم) (٢/ ٨٤٢).

(٤) ما بين حاصرتين زيادة من الصحاح (عسم).

(٥) «لا» زيادة من اللسان (عسا).

(٦) في (ع، ف): «متصرف»، وما بين معقوفين زيادة لا بدَّ منها من اللسان وغيره، والذي في التفسير البسيط وزنها. (ل).

(٧) في (ع، ف): «أَعْسَى لفلان».

(٨) في (ع، ف): «أحرى».

(٩) في (ع، ف) زيادة: «بعده».

وبالعَسَى أن يفعل كما تقول: بالحَرَى أن يفعل(١).

ومعناه من جميع الوجوه: قريب، وقَرُبَ، وأَقْرِبْ به، ومنه قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢]، أي: قَرُب. وقوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا﴾ [الإسراء: ٥١]، أي: [١٣٢/ب] قرب ذلك.

وكثرت عسى على الألسنة حتى صارت كأنها مثل لَعَلَّ.

وتأويل عسى التقريب.

وجاءت عسى في القرآن بدخول «أن»، كقوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨]

و﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢] ولما كثرت عند العرب في ألفاظهم أسقطوا «أَنْ» كما قال الشاعر [الطويل]:

عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ إِنَّهُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيْقَتِهِ أَمْرُ(٢)

وقال آخر [الوافر]:

عَسَى الكَرْبُ الذي أمْسَيْتُ فِيْهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ(٣)

هذا آخر ما ذكره الواحديُّ هنا.

وذكر في قوله تعالى: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦] قرأ نافع وحده ﴿عَسِيْتُمْ﴾ بكسر السين، واللغة الفصيحة المشهورة فيها فتحها.

قال: ووجه قراءة نافع ما حكاه ابنُ الأعرابيِّ أنهم يقولون: هو عَسٍ(٤) بكذا،

---

(١) في (ع، ف): «وبالعسي أن تفعل، كما قالوا بالحري أن تفعل».

(٢) نسبوا هذا البيت لمحمد بن إسماعيل، وذكروا قبله بيتين هما:

عَلَيْكَ إِذَا ضاقَتْ أُمُورُكَ والْتَوَتْ بِصَبْرٍ؛ فَإِنَّ الضِّيْقَ مِفْتَاحُهُ الصَّبْرُ
ولا تَشْكُوَنْ إِلَّا إِلى اللهِ وَحْدَهُ فَمِنْ عِنْدِهِ تَأتِي الفَوائِدُ والْيُسْرُ

والبيتُ من شواهد شذور الذهب رقم (١٢٨)، وابن عقيل رقم (٨٨).

(٣) البيت من قصيدة لِهُدْبَةَ بنِ خَشْرَمٍ، قالها في الحبس، انظر شرح أبيات مغني اللبيب (٣/ ٣٣٨ ـ ٣٤١)، وفي حاشيته تخريجه، وانظر أيضاً معجم الشوارد النحوية ص (٣٨٤ ـ ٣٨٦)، وانظر التفسير البسيط (٤/ ١٣٤ ـ ١٣٥).

(٤) في (ع، ف): «عَسَى»، وهو خطأ.

وما أَعْسَاهُ، وأعسِ[(١)] به.

وقولهم: عَسٍ[(٢)] يقويّ عَسِيتم بكسر السين، ألا ترى أنَّ «عَس»[(٣)] مثل شَجٍ[(٤)] وحَرٍ.

فإنْ قالوا: يلزمكم أن تقرؤوا (عَسِيَ ربّكم)، قيل: القياس هذا، وله أن يأخذ باللغتين فيستعمل إحداهما في موضع والأخرى في موضع[(٥)].

وقال الإمام أبو إسحاق الثعلبيُّ في تفسيره في قوله تعالى: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦] قال: قرأ نافع وطلحة والحسن: ﴿عَسَيْتُمْ﴾ بكسر السين في القرآن كلّه، وهي لغة، والباقون بالفتح، وهي اللغة الفصيحة.

قال أبو عُبيد: لو جاز «عَسِيتم» ـ يعني: بالكسر ـ لقُرئ (عسي ربّكم) يعني: بالكسر مثله[(٦)].

والجواب عن هذا ما [(٧)] ذكره الواحديُّ كما تقدَّم.

وقال الإمام أبو البَقاء النحوي في كتابه: «إعراب القرآن»[(٨)] في هذه الآية: جمهور القُرَّاء على فتح السين؛ لأنه على فَعَلَ تقول: عَسَى، مِثْل رَمَى، ويقرأ بكسرها، وهي لغةٌ، والفعل منها عَسِي مثل: خَشِيَ، واسم الفاعل: عَسٍ، مثل عَمٍ. حكاه ابن الأعرابي[(٩)].

قال الواحديُّ في قوله الله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩].

قال المفسِّرون كلّهم: عَسى من الله ﷻ واجِبٌ[(١٠)].

---

(١) في (ع، ف): «أَعْسَى»، وهو خطأ.

(٢) في (ع، ف): «عَسَى»، وهو خطأ.

(٣) في (ع، ف): «عَسَى»، وهو خطأ.

(٤) (شَجٍ): حَزين (مختار الصحاح: ش ج ١).

(٥) التفسير البسيط (٤/ ٣١٦ ـ ٣١٧). (ل).

(٦) الكشف والبيان (٦/ ٤٩٣). (ل).

(٧) في في (ع، ف): «عما» بدل «عن هذا ما».

(٨) إعراب القرآن (١/ ١٠٣).

(٩) التبيان في إعراب القرآن (١/ ١٩٦).

(١٠) التفسير البسيط (١٣/ ٤٤٣). (ل).

قال أهل المعاني: وإنَّما كان كذلك؛ لأن معنى عَسَى في اللغة: التقريب، والإطماع، ومن أطمع إنساناً في شيءٍ ثم[1] حَرمَهُ كان غارًّا، والله تعالى أكرم من أن يُطمِع إنساناً في شيء ثم[2] لا يعطيه ذلك.

فصل عشر: العَشْرُ من الشهر فيه لغتان: التأنيثُ والتذكيرُ، والتأنيث أكثر في الأحاديث وكلام العرب، ومنه الأحاديث الصحيحة في طلب ليلة القَدْر في العَشْرِ الأواخر من رمضان[3].

ومما جاء في التذكير حديث أبي سعيد الخُدْرِيِّ ﵁ في «صحيح مسلم» في آخر كتاب الصيام في أحاديث[4] ليلة القَدْر، قال: إنَّ رسول الله ﷺ اعتكف العَشْرَ الأولَ من رَمَضانَ، ثم اعتَكَفَ العَشْرَ الأوْسَطَ، ثم قال رسول الله ﷺ: «إني اعْتَكَفْتُ[5] العَشْرَ الأَوَّلَ، أَلتمسُ هذِهِ الليلة، ثم اعْتَكَفْتُ العَشْرَ الأوْسَطَ، ثم أَتَيْتُ، فقيلَ لي: إنَّها في العَشْر الأواخر»[6]، هكذا[7] هو في جميع النُّسَخِ: العَشْر الأوسط من كلام النَّبيِّ ﷺ ومن كلام أبي سعيد[8].

وفي رواية[9] بعده من كلام أبي سعيد: العَشْرَ الوُسْطى.

فصل عشش: العُشُّ للطائر معروفٌ، وهو ما يجمعه من قطع العِيدان والحشيش ونحوِها، [١٣٣/أ] فيبيض فيه؛ في جبل أو شجرة أو سقف، أو نحو ذلك.

قال صاحب «المحكم»[10]: جمعه أَعْشَاشٌ وعِشَاشٌ، وعُشُوشٌ وعِشَشَةٌ.

---

(١) كلمة: «ثم» ساقطة من (ع، ف).

(٢) قوله: «حرمه كان... ثم». ساقط من (م)، وانظر التفسير البسيط (١٣/ ٤٤٣).

(٣) انظر جامع الأصول (٩/ ٢٤١ ـ ٢٥٦).

(٤) في (ع، ف): «حديث».

(٥) في (ع، ف): «أَعتكف»، والمثبت من صحيح مسلم (١١٦٧/ ٢١٥).

(٦) أخرجه مسلم (١١٦٧/ ٢١٥)، وانظر جامع الأصول (٩/ ٢٤٦ ـ ٢٥٠).

(٧) في (ع، ف): «هذا».

(٨) قوله: «ومن كلام أبي سعيد» ليس في (ع، ف).

(٩) عند مسلم (١١٦٧/ ٢١٦).

(١٠) المحكم (١/ ٢٥).

قال: واعْتَشَّ الطائرُ: اتَّخَذَ عُشّاً، وكذلك عَشَّش[(١)].

قال الأزهري: قال أبو عُبيد: مِنْ أمثالِهم: لَيْسَ هذا بِعشِّكِ فادْرُجي[(٢)]. يُضْرَبُ مثلاً لمن يرفع نفسه فوق قَدْره[(٣)].

ونحوه: تَلَمَّسْ أَعْشَاشَكَ، أي: تَلَمَّس التَّجَنِّيَ والعِلَلَ في ذَوِيكَ.

فصل عشق: قال الأزهري: سُئِلَ أَحْمَدُ بنُ يحيى عن الحُبِّ والعِشْقِ أيّهما أحْمَدُ؟ فقال: الحبُّ؛ لأن العِشْقَ فيه إفراط.

قال: قال[(٤)] ابن الأعرابي: والعَشَقُ: اللَّبْلاب[(٥)]، واحدتها: عَشَقَةٌ[(٦)].

قال: سُمِّي العاشِقُ عاشقاً؛ لأنه يَذْبُلُ من شدَّة الهوى، كما تَذْبُلُ العَشَقَةُ إذا قطعت[(٧)].

قال أبو عُبيدة[(٨)]: امرأة عاشِقٌ؛ بلا هاء، وحكاه عن الكِسائي.

قال الليثُ: عَشِقَ يَعْشَقُ عِشْقاً وعَشقاً، العِشْقُ: الاسم، والعَشَقُ: المصدر.

قال غيره: والعَشَقُ والعَسَقُ[(٩)] بالسين والشين: اللزوم للشيء لا يفارقه، ولذلك قيل لِلكَلِفِ: عاشقٌ؛ للزومه هواهُ.

---

(١) في (ع، ف): «عشعش»، والمثبت من باقي الأصول، وهو موافق لما في المحكم (١/ ٢٥) وغيره.

(٢) أي: ليس لك فيه حقٌّ فامضي (القاموس المحيط: عش).

(٣) قال ابن الأثير في النهاية (درج): «هو مثل يُضْرَبُ لمن يتعرَّضُ إلى شيء ليس منه، وللمطمئنِّ في غير وقته فيؤمر بالجدّ والحركة».

(٤) كلمة: «قال» ليست في (ع، ف).

(٥) (اللَّبْلابُ): نبات عشبيّ مُعْتَرِشٌ يلتفُّ على المزروعات والشجر، وهو من الفصيلة العُلِّيقية، ويطلق أيضاً على نبات متسلّق من الفصيلة القرنية (الوسيط).

(٦) في (ع، ف): «عشيقة»، والمثبت من (ح، م) وهو موافق لما في تهذيب اللغة، الوسيط (عشق).

(٧) في (ع، ف): «تركت»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (عشق).

(٨) في (م) وتهذيب اللغة (عشق): «أبو عبيد» بدل «أبو عبيدة».

(٩) قوله: «والعَسَقُ» ساقط من (ع، ف).

والمَعْشَقُ: العِشْقُ. هذا كلام الأزهري.

وقال الليث في «العين» بعد ذكره ما نقله الأزهري عنه: يُقال للفاعل: عاشِقٌ وعاشقةٌ، وللمفعول معشوقٌ ومَعْشُوقَةٌ.

وقال صاحب «المحكم»(١): العِشْقُ: عُجْبُ المُحِبِّ بالمحبوب، يكون في عَفافِ الحُبِّ ودَعَارته، عَشِقهُ عِشْقاً وعَشَقاً وتَعَشَّقَهُ.

وقيل: العِشْقُ الاسم، والعَشَقُ المصدر.

ورجل عاشِقٌ من عُشَّاقٍ(٢) وعِشِّيْقٌ: كثيرُ العِشْقِ.

وامرأة عاشِقٌ وعاشِقةٌ.

والعَشَقَةُ: شَجَرَةٌ تَخْضَرُّ ثم تَدِقُّ وتَصْفَرُّ. قاله الزَّجَّاجي(٣)، وزعم أن اشتقاق العاشِقِ من ذلك(٤).

فصل عصب: في الحديث: «إلَّا ثَوْبَ عَصْبٍ»(٥) مذكور في العِدّة من «المهذَّب»(٦) هو بعين مفتوحة ثم صاد ساكنة مهملتين ثم باء موحدة وهي بُرودُ اليَمنِ، يُعْصَبُ غَزْلُها، ثم يُصْبَغُ مَعْصُوباً، ثم يُنْسَجُ.

فصل عصص: قال الأزهري: قال ابنُ الأعرابي: يُقال في عَجْبِ الذَّنَبِ: هو العُصْعُصُ والعُصْعَصُ(٧) والعَصْعَصُ، والعُصَصُ، والعُصُصُ والعُصْعُوصُ [لغاتٌ](٨) كلّها صحيحة.

قال صاحب «المحكم»(٩): عصَّ الشيءُ يَعَصُّ بفتح العين عَصّاً: إذا صَلُبَ واشتدَّ.

---

(١) المحكم (١/ ٧٨).

(٢) قوله: «من عُشَّاق» ليس في (ع، ف).

(٣) في (ع، ف): «الزجَّاج»، والمثبت موافق لما في المحكم.

(٤) أمالي الزجاجي ص (١١). (ل).

(٥) أخرجه البخاري (٣١٣)، ومسلم في الطلاق (٦٦/٩٣٨) من حديث أمِّ عطية.

(٦) (٤/ ٥٦٠).

(٧) قوله: «والعُصْعَصُ» ساقط من (ع، ف).

(٨) ما بين حاصرتين زيادة من تهذيب اللغة (عصّ).

(٩) المحكم (١/ ٢٩).

وجمع العُضْعُصِ[١]: عَصاعِص.

فصل عضب: المعضوب المذكور في كتاب الحجِّ: العاجز عن الحجِّ بنفسه؛ لزَمانَةٍ، أو كسرٍ، أو مرض لا يُرجى زَوالُهُ، أو كَبِرَ بحيثُ لا يَسْتَمْسِكُ على الراحلةِ إلَّا بمشقَّةٍ شديدة، هذا حَدُّهُ عند أصحابنا، وتفصيله في هذه الكتب واضح معروف، وهو بالعين المهملة والضاد المعجمة، وهو من العَضْب، بفتح العين وإسكان الضاد، وهو القطع. كذا[٢] قاله أهل اللغة.

قالوا[٣]: يُقال منه: عَضَبْتُهُ، أي: قطعته.

قال الجوهري في «الصحاح»: المَعْضُوبُ: الضعيف.

قلت: فيجوز أن يكون تسمية الفقهاء العاجز عن الحجِّ مَعْضُوباً لهذا، ويجوز أن يكون من القطع؛ لأن الزمانة ونحوها قَطَعَتْ حرَكَتَهُ، وهذا هو الذي قاله الشارحون لألفاظ الفقهاء.

ثم هذا الذي ذكرناه من [١٣٣/ب] كونه بالضاد المعجمة هو المشهور المعروف الذي قاله الجماهير؛ بل الجميع، وقاله[٤] الإمام أبو القاسم الرافعي بالمعجمة، ثم قال: وقيل: هو المَعْصُوبُ بالصاد المهملة، كأنه ضُرب على عَصَبِهِ فتعطَّلت أعضاؤه[٥].

قول الشافعي رضي الله عنه في «المختصر»[٦] في زكاة[٧] الفِطْرِ: ويزكّي عَمَّنْ كان مَرْهوناً[٨] أو مَغْصُوباً، المشهور أنه مغصوب بالغين المعجمة والصاد المهملة.

---

(١) في (ف): «العصعوص».
(٢) في (ع، ف): «هكذا».
(٣) في (ع، ف): «وقالوا».
(٤) في (ع، ف): «وقال».
(٥) العزيز (٣/ ٢٩٧). (ل).
(٦) مختصر المزني ص (٥٤).
(٧) في (ح، م): «كتاب».
(٨) في (ع، ف): «مرهوباً»، وهو تصحيف.

قال صاحب «الحاوي»[(١)]: ومنهم من رواه مَعْضُوب بالعين المهملة والضاد المعجمة، أي: زَمِناً، وله وجه أيضاً.

فصل عضض: قال الأزهري: العَضُّ بالأسنان، والفعل: عَضِضْتُ ـ يعني: بكسر الضاد ـ أعَضُّ، والأمرُ منه: عَضَّ واعْضَضْ.

قال صاحب «المحكم»[(٢)]: العَضُّ: الشَّدُّ بالأسنان على الشيء، وكذلك عَضُّ الحيَّة، ولا يُقال للعقرب.

وقد عَضِضْتُهُ وعَضِضْتُ عليه عضّاً وعِضَاضاً وعَضِيْضاً[(٣)]، ويُقال: عَضَّضْتُهُ، تَمِيْمِيَّة.

والعَضُّ باللسان: أن يتناوله بما لا ينبغي، والفعل كالفعل، والمصدر كالمصدر[(٤)].

ودابَّة ذات عَضِيض وعِضَاض.

وفرس عَضُوضٌ، وكَلْبٌ عَضُوض، وناقةٌ عَضُوضٌ بغير هاء.

قال الأزهري: قال الفَرَّاءُ: العُضَّاضُ: ما لانَ من الأَنف.

وقال الفَرَّاءُ: والعُضَاضِيُّ: الرجلُ الناعم اللَّيْنُ، مأخوذ منه.

قال الأزهري: والتَعْضُوضُ: تَمْرٌ أَسْودُ، التَّاء[(٥)] [فيه][(٦)] ليست أصليَّة. له ذكر في حَدِيثِ وَفْدِ عبد القيس[(٧)].

قال الزُّبَيْديُّ في «مُخْتَصَر العَيْن»: لا يدخله السُّوسُ أبداً.

فصل عضل: العَضْل بفتح العين وإسكان الضاد هو: منعُ الوَلِيِّ الأَيِّمَ من

---

(١) الحاوي (٣/ ٣٥٨).
(٢) المحكم (١/ ٢٧).
(٣) في (ح، م): «وعضيضة»، والمثبت موافق لما في المحكم (عض) وغيره.
(٤) في (ع، ف): «وكذلك المصدر» بدل «والمصدر كالمصدر»، وهو موافق لما في المحكم.
(٥) في (ع، ف): «واليعضوض ثمر أسود، والياء»، وهو تصحيف.
(٦) ما بين حاصرتين زيادة من تهذيب اللغة (عضّ).
(٧) أخرجه أحمد (٣/ ٤٣٢)، (٤/ ٢٠٦).

التزوج، ومَنْعُ الزوجِ امرأتَهُ من حُسْنِ الصُّحْبَةِ لتفتديَ منه، وكلاهما محرَّم بنصِّ القرآن العزيز.

قال أهل اللغة: العَضْلُ: المنع.

يُقال: عَضلَ فلانٌ أَيِّمَهُ: إذا مَنَعها من التزوج، فهو يَعْضِلُها ويَعْضُلُها، بكسر الضاد وضمّها.

قالوا: وأصل العَضْلِ: الضِّيْقُ.

يُقال: عَضَّلَت المرأةُ: إذا نَشبَ الولدُ فِي بَطْنِها، وكذلك عَضَّلَتِ الأرضُ بالجيش: إذا ضاقت بهم كثرةً.

وأعضل الداءُ الأطباءَ: إذا أَعْيَاهم.

ويُقال: داءٌ عضال ـ بضمِّ العين ـ كغُراب.

وأمرٌ[1] عُضال.

وأعضل الأمرُ، أي: اشتدَّ.

فصل عضو: قوله في أول كتاب الرهن من «المهذَّب»[2]: لأن الرَّهْنَ إنَّما جُعلَ ليحفظَ عوضَ ما زالَ مُلكُهُ عنه؛ مِنْ مالٍ ومَنْفَعَةٍ وعُضْوٍ.

فقوله: وعُضوٍ، هو بضمِّ العين[3] ثم ضاد ثم واو، هذا هو الصحيح الصواب، وهكذا هو في نسخة قوبلت مع الشيخ أبي إسحاق المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ويوجد في أكثر النسخ: (وعوض) بتقديم الواو على الضاد، وهو غلط وفاسد من حيث النقل والمعنى، والصواب: ما تقدَّم أنه عُضْو بتقديم الضاد.

فقوله: ليحفظ عِوَض ما زال مُلكُهُ عنه؛ من مالٍ ومنفعة وعُضو.

أما عِوَضُ المال: فهو ثمن المبيع وقيمةُ المتلف، والمُسْلَمُ فيه، وغير ذلك.

وأما عِوَضُ المنفعة: فأجرة الدار وشبهها، ومال الخُلْعِ وغيره.

---

(١) في (ع، ف): «وامرأة»، وهو خطأ.

(٢) المهذَّب (٣/ ١٩٤).

(٣) في (ح، م): «بعين»، بدل «بضم العين».

وأما عِوض العُضْوِ: فأرْشُ الجناية [١٣٤/أ] والمهر، فإن أَرْشَ الجِنايةَ عِوَض العضو المجني عليه، وكذلك الصَّدَاق.

ولا يُقال: كيف يُقال: زالَ مُلْكُ الإنسان عَنْ[١] عُضْوِه؟ وكيف يملك الإنسان نفسه أو بعضها؟ لأنَّا نقول: سمَّاه مالكاً مَجَازاً، وكثيراً ما يطلق أصحابنا هذه العبارة لا سيما في أبواب النكاح إذ يقولونَ: مَلَكَت المرأةُ نفسها بالخُلْعِ وَبالطلاق، فيُسمُّون ذلك وأشباهه ملكاً من حيثُ أنه يتصرَّف في نفسه تصرُّف المالك في ملكه، ومرادُ المُصنِّف ـ والله تعالى أعلم ـ أَنْ يَضْبِطَ أنواعَ الدَّيْنِ الذي يكون الرهن عليه، وقد ذكر ذلك أوَّلاً في قوله[٢]: يجوزُ أخذُ الرهْنِ على دَيْنِ السَّلَمِ وعِوَضِ القَرْضِ، والثمنِ والأجرة، والصَّداق، وعِوَضِ الخُلْعِ، ومال الصُّلْح، وأَرْشِ الجناية، وغرامة المتلف، والله تعالى أعلم.

فصل عطى: قوله في «الوجيز» في كتاب الصَّداق: تزوَّجها على أن يعطي أباها ألفاً[٣].

قال الرافعي: يجوز [أن] يعطي، بالتاء والياء، وبيانهما يعرف من الخلاف، والتفصيل الذي في المسألة[٤].

فصل عفص: العَفْصُ[٥]: الذي يُدْبَغُ به: معروفٌ، الواحدة: عَفْصَةٌ.

وفي باب اللقطة: «اعْرِف[٦] عِفَاصَها»[٧]، هو بكسر العين وبالفاء.

---

(١) في (ع، ف): «من».

(٢) المهذَّب (٣/ ١٩٤).

(٣) الوجيز (٢/ ٣١).

(٤) العزيز (٨/ ٢٥٦)، وبهامش (ح) ما نصّه: «عظلم: تذكرة: لم يذكر العِظْلِمَ هنا، وهو مذكور في باب شروط الصلاة في مسألة ما إذ جبر عظمه بعظم نجس، ومسألة الوشم، وتأتي في حاشية في أواخر حرف النون». قلت: العِظْلِمُ: نبت يستخرج منه صِبْغٌ أزرقُ، ويعرف بالنِّيلة (الوسيط).

(٥) (العَفصُ): شجرة اُلبَلُّوط وثَمَرُها، وهو دواء قابض مُجَفِّف، وربما اتخذوا منه حِبْراً أو صِبْغاً (الوسيط).

(٦) في (ع، ف، م): «تعرف»، والمثبت باقي الأصول الخطية، والذي في المهذَّب (٣/ ٦٣٥)، ومختصر المزني ص (١٣٥)، والوسيط (٤/ ٢٨٩): «اعْرِف».

(٧) أخرجه البخاري (٩١)، ومسلم (١٧٢٢) من حديث زيد بن خالد الجُهني.

قال أهل اللغة والفقهاء: هو الوعاء الذي يكون فيه النفقة[١]، سواء كان من جلدٍ أو خرقةٍ أو غيرهما.

قالوا: ويُطلق العِفَاصُ أيضاً على الجِلْدِ الذي يُلْبَسُهُ رأْسُ القارُورَةِ؛ لأنه كالوعاء له، فأما الذي يدخل في فم القارورة من خَشَبة، أو جلد، أو خرقة مجموعة، ونحو ذلك، فهو الصِّمَامُ، بكسر الصاد.

ويُقال: عَفَصْتُها عَفْصاً: إذا شَدَدْتَ العِفَاصَ عليها.

وأعفصْتها[٢] إعفاصاً: إذا جعلتَ لها عِفاصاً.

فصل عفف: قال الإمام[٣] أبو منصور الأزهري: يُقال: عَفَّ الإنسانُ عن المحارم، يَعِفُّ عِفَّة[٤] [وَعفّاً] وعَفَافاً، فهو عَفِيفٌ، وجمعه: أَعِفَّاء. وامرأةٌ عَفِيفةُ الفَرْجِ، ونِسوَةٌ عَفائِف.

وقال صاحب «المحكم»[٥]: العِفَّةُ: الكفُّ عما لا يَحِلُّ ولا يَجْمُلُ[٦].

يُقال: عَفَّ يَعِفُّ عِفَّةً وَعَفَافاً وعَفَافَةً، وتَعَفَّفَ، واسْتَعفَّ[٧]، ورجل عَفٌّ وعَفِيفٌ، والأنثى بالهاء.

وجمع العفيف: أَعِفَّةٌ وأَعِفَّاءُ، ولم يُكَسِّروا العَفَّ.

وقيل: العفيفة من النساء: السَّيِّدة الخيِّرة[٨]. ورجلٌ عفيفٌ وعَفٌّ عن المسألة والحرص، والجمع كالجمع. هذا آخر كلام صاحب «المحكم».

قال الجوهري: ويُقال: أعَفَّهُ الله تعالى.

قال الزُّبيدي في «مُختصر العَين»: عَفَّان فَعْلان من العِفَّةِ.

---

(١) في (ع، ف): «اللقطة»، والمثبت موافق لما في اللسان (عفص).

(٢) في (ح، م): «وأعفصْته»، وفي (ع، ف): «واعتفصته»، والمثبت من اللسان (عفص).

(٣) كلمة: «الإمام» ليست في (ف، ع، م).

(٤) في (ح): «عنه»، وهو تحريف.

(٥) (١/ ٥٠٠).

(٦) في (ع، ف): «يحمد»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ٥٠).

(٧) في (ع، ف): «واستعفف».

(٨) في (ع، ف): «الحرَّة»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ٥٠)، تاج العروس (عفّ).

فصل عقب: أرْكَبَهُ عُقْبَةً، أي: نَوْبَةً؛ لأن كُلَّ واحد منهما يَعْقُبُ صاحبه، ويركب موضعه.

قال صاحب «العين»: العُقْبَةُ: مِقْدَارُ فَرْسَخَيْنِ، ويُقال: اعْتَقَبَا، وتَعَاقَبَا.

قال الواحدي: سُمِّي العِقَابُ عِقَاباً؛ لأنه يَعْقُب الذَّنْبَ(١).

فصل عقد: قال صاحب «المحكم»(٢): العَقْدُ نَقيْضُ الحَلِّ، عَقَدَهُ يَعْقِدُهُ عَقْداً وتَعْقَاداً(٣)، وعَقَّدَهُ واعْتَقَدَهُ: كَعَقَدَهُ.

وقد انْعَقَد وتَعَقَّدَ.

قال سيبويه: وقالوا: هو منِّي مَعْقِد(٤) الإزَار، أي: بتلك المنزلة(٥) في القُرْب، فحذف وأَوْصَلَ الفعل(٦) [١٣٤/ب].

والعُقْدَةُ: حَجْمُ العَقْدِ، والجمع: عُقَد.

والعِقْدُ: الخَيْطُ يُنْظَمُ فيه الخَرَزُ، والجَمْعُ: عُقُودٌ.

والمِعْقَادُ: خَيْطٌ يُنْظَمُ فيه خَرَزَاتٌ ويُعَلَّقُ في عُنُق الصَّبِيِّ.

وعَقَدَ التاجَ فوق رأسه واعْتَقَدهُ: عَصَّبَهُ به.

وعَقِدَ العَهْدَ واليمينَ يعْقِدُهُما عَقْداً وعَقَّدَهُما: أَكَّدهما(٧).

والعَقْدُ: العَهْدُ: والجمع: عُقُود.

وعاقَدَهُ: عاهَدَهُ.

وتَعَاقَدُوا: تَعَاهَدُوا.

والعَقِيْدُ: الحَلِيْفُ.

---

(١) التفسير البسيط (٥/ ٧٣).
(٢) المحكم (١/ ٩٢).
(٣) في (ح، ع، ف، م): «وتعاقداً»، والمثبت من المحكم، اللسان، تاج العروس (عقد).
(٤) في (ع، ف): «كعقد»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ٩٢) وغيره.
(٥) في (ع، ف): زيادة: «له»، وليست في المحكم، وغيره.
(٦) كلمة: «الفعل» ليست في المحكم ولا في اللسان (عقد).
(٧) في (ع، ف): «أكّد عقدهما» بدل «أكّدهما»، والمثبت موافق لما في المحكم (عقد) وغيره.

وعَقَدَ البِنَاءَ بالجصِّ يَعْقِدُهُ عَقْداً: أَلْزَقَهُ.

والعَقْدُ: ما عَقَدْتَ من البناء، والجمع: أعْقَادٌ، وعُقودٌ.

وعَقَدَ العَسَلُ والرُّبُّ ونحوُهما يَعْقِدُ وانعَقد[١]، وأَعْقَدتُهُ فهو مُعْقَدٌ وعَقِيد.

واليَعْقِيدُ[٢] عَسَلٌ يُعْقَدُ حتى يَخْثُرَ.

وفي لسانه عُقْدَةٌ وَعَقَدٌ: أي: التواء.

ورجل أَعقَدُ: في لسانه عُقْدَةٌ.

وعَقَّدَ كلامَهُ: أَعْوَصَهُ وعَمَّاهُ.

وعَقَدَ [قلبه][٣] على الشيء: لَزِمَهُ.

وعُقْدَةُ[٤] النِّكاحِ والبيعِ: وجُوبُهما.

قال الفارسي: هو من الشَّدِّ والرَّبْط.

وعُقْدَة[٥] كُلِّ شيءٍ: إبْرَامُهُ.

واعتقدَ الشيءُ: صَلُبَ[٦].

وتَعَقَّدَ الإخاءُ: اسْتَحْكَم.

وعَقَدَ الشَّحْمُ يَعْقِدُ: انْبَنَى وظَهَرَ.

والعَقِدُ: المتراكم من الرَّمْلِ، واحده: عَقِدة، والجمع: أعْقَادٌ.

والعَقَدُ ـ بالفتح ـ: لغة في العَقد، هذا آخر كلام [صاحب] «المحكم».

وقال الأزهري: أَعْقَدْتُ العسَلَ ونحوَهُ.

وروى بعضهم: عَقَدْتُهُ، والكلامَ: أَعْقَدْتُ[٧].

---

(١) في (ع، ف): «ويعقد»، والمثبت موافق لما في المحكم (عقد)، وغيره.

(٢) في (ع، ف): «والعقيد»، والمثبت موافق لما في المحكم (عقد)، وغيره.

(٣) ما بين حاصرتين من المحكم (١/ ٩٤)، والعين، واللسان (عقد).

(٤) في (ع، ف): «وعقد»، والمثبت موافق لما في المحكم، واللسان (عقد).

(٥) في (ع، ف): «وعقد»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ٩٤)، والعين، ومقاييس اللغة، واللسان (عقد).

(٦) في (ع، ف): «صلبه»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ٩٤)، اللسان (عقد).

(٧) في (ع، ف): «اعتقدت»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (عقد).

وموضع العَقْدِ من الحبْلِ[(١)] مَعْقِدٌ، وجمعه: مَعَاقِد. هذا آخر كلام الأزهري.

وقال الليث في «العين»: تَعَقَّدَ السَّحَابُ: إذا صارَ كأنه عَقْدٌ مضروبٌ مبنيّ.

والعُقْدَةُ: الضَّيْعَةُ، والجمع: العُقَدُ.

واعْتَقَدَ الرجلُ مالاً[(٢)]، وأخاً[(٣)].

وعَقِدَ الرجلُ والمرأةُ فهو أَعْقَدُ، وهي عَقْدَاءُ: إذا كان في لسانه عُقْدَةٌ، وغِلَظٌ في وسطه، والفعل: عَقِدَ يَعْقَدُ عَقَداً.

فصل عقر: قولهم في الشُّفْعَةِ: لا تجب إلَّا في عَقَارٍ، هو بفتح العين.

قال الأزهري: قال أبو عُبيد: سمعت الأصمعيَّ يقول: عُقْرُ الدار: أصْلُها [م/ ٨٦] في لغة أَهْلِ الحجاز، فأما أهل نجد فيقولون: عَقْر.

قال: ومنه قيل: العَقار، وهو المنزلُ والأرضُ والضِّياعُ. هذا آخر كلام الأزهري.

وقال أبو إسحاق الزَّجَّاجُ في «معاني القرآن العزيز» في قول الله تعالى[(٤)] في سورة آل عمران حكايةً عن زكريا ﷺ: ﴿وَٱمْرَأَتِى عَاقِرٌ﴾ [آل عمران: ٤٠]. قال: والعَقَارُ: كُلُّ ما له أصل.

قال: وقد قيل: إن النَّخْلَ خاصَّة يُقال له[(٥)]: عَقَار.

قال وعُقْرُ دار القوم: أصلُ مقالهم الذي عليه معوّلهم، وإذا انتقلوا منه لِنُجْعَةٍ رجعوا إليه[(٦)]. هذا آخر كلام الزَّجَّاج.

وفي حديث النَّبيِّ ﷺ: «خَمْسٌ مَنْ قَتلهُنَّ فلا جُنَاحَ عَلَيْهِ»[(٧)] فذكر فيهنَّ: الكَلْبَ العَقُورَ.

---

(١) في (ع، ف): «الحلّ»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (عقد).

(٢) أي: جَمَعَهُ. انظر العين (عقد).

(٣) في العين (عقد): «اعتقد الإخاءُ والمودّة بينهما: أي: ثبت».

(٤) في (ع، ف): «في قوله تعالى».

(٥) في (ع، ف): «لها».

(٦) معاني القرآن (١/ ٤٠٨). (ل).

(٧) أخرجه البخاري (١٨٢٨) ومسلم (١٢٠٠) من حديث حفصة ﵂.

قال الأزهري: قال أبو عُبيد: بلغني عن سُفيان بن عُيينة؛ أنه قال: معناه كُلُّ سَبُعٍ يَعْقِر[١]، ولم يخصَّ به الكَلْب.

قال أبو عُبيد: ولهذا يُقال لكلِّ جارح أو عاقر من السباع: كَلبٌ عَقُور، مثل: الأسد، والفهد، والنمر، وما أشبَهَها.

وفي أول باب الهبة من «المهذَّب»[٢] في الحديث: مَرُّوا[٣] بحمار عَقِيْرٍ[٤]، معناه: مَعْقُورٌ، فَعِيل[٥] بمعنى مفعول، كالقتيل والذَّبيح والجريح والعَصير، ونظائرها، والمراد: حِمَارُ وَحْشٍ.

وجمع العَقِير: عَقْرى، كَقَتْلى ومَرَضى وجَرْحَى [١٣٥/أ] الذكَرُ والأنثى فيه سواء.

قال الأزهري: والعقَاقير: الأدوية التي يُسْتَمْشَى[٦] بها.

وقال أبو الهيثم: العَقَّارُ والعَقَاقير: كُلُّ نبت ينبت مما فيه شفاء.

قوله في «الوسيط»[٧] في مواضع منها: كتاب الرهن: بدل المنفعة كَكَسْبِ العبدِ والعُقْرِ، لا يَتَعدَّى إليه الرهنُ.

العُقْرُ ـ هنا ـ بضمِّ العين المهملة وإسكان القاف وبعدها راء مهملة، وهو المَهْرُ، ويعني به[٨] هنا: مَهْرَ الأَمَةِ المرهونة لو وطئت بشبهة، أو زنًى.

قال الأزهري: قال ابن شُمَيل: عُقْرُ المرأة: مَهْرُها، وجمعه: الأَعْقَارُ.

---

(١) (يَعْقِرُ): أي: يجرح ويقتل ويفترس (النهاية).

(٢) المهذَّب (٣/ ٦٩٣).

(٣) في (ع، ف): «مَرَّ».

(٤) تقدَّم تخريجه في قسم الأسماء عند الرقم (٤٧٠).

(٥) في (ع، ف): «ففعيل».

(٦) في (ع، ف): «يستشفى»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (عقر). قال في النهاية: «يُقال: شربت مَشِيّاً ومَشوّاً، وهو الدواء المُسْهِلُ؛ لأنه يحمل شاربه على المشي، والتردد إلى الخلاء».

(٧) الوسيط (٣/ ٥١٣).

(٨) في (ع، ف): «بها».

وقال أحمد بن حَنْبل: العُقْرُ: المَهْرُ.

وقال ابن المُظَفَّر: عُقْرُ المرأة: دِيَةُ فَرْجِها، إذا غُصِبَتْ فَرْجها.

وقال أبو عُبيدة[١]: عَقْرُ المرأة: ثَوَابٌ تُثَابُهُ المرأةُ من نِكاحها، هذا ما ذكره الأزهري.

وقال الإمام أبو الحسن عبدُ الغَافِر الفارسيُّ في «مجمع الغرائب»: العُقْرُ: ما تُعطاهُ المرأةُ على وَطء الشُّبهة؛ لأن الواطئ إذا افْتَضَّها عَقَرَها، فَسُمِّيَ مَهْرُها عُقْراً، ثم استعمل في الثَّيِّب وغيرِها.

قال الواحدي في «البسيط»[٢] في أول سورة آل عمران: العاقِرُ من النساء التي لا تلد، يُقال: عَقُرَتِ المرأةُ، يعني بضمِّ القاف، تَعْقُرُ عُقْراً وعَقارة[٣].

[ثم] قال: ويُقال أيضاً: عَقُرَ الرجُلُ، وعَقَر، وعَقِر يعني بضمِّ القاف وفتحها وكسرها: إذا لم يُحْبل[٤].

ورجُلٌ عاقِرٌ، ورِجَالٌ ونساءٌ عُقَّرٌ.

ويُقال: أَعقر[٥] اللهُ تعالى رَحِمَها، فهي مُعقَرة.

ورَمْلٌ عاقِر: لا ينبت شيئاً.

قال شيخُنا جمال الدين بن مالك في «المثلَّث»: عقرَت المرأة بضمِّ القاف وفتحها وكسرها: إذا انقطع حملها، وكذلك الرجل إذا لم يولَدْ لَهُ[٦].

وعَقِمتْ بالكسر والضَّمّ: صارت لا تلد، وكذلك الرجل.

وفي الحديث أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال في شأن صَفيَّة ﵂: «عَقْرى حَلْقى»[٧] هكذا

---

(١) في (ع، ف): «أبو عبيد»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (عقر).

(٢) التفسير البسيط (٥/ ٢٣٥).

(٣) زاد في اللسان: «وعِقَارةً»، وفي (ع، ف): «وعقر»، والمثبت موافق لما في اللسان (عقر).

(٤) في (ح): «تحمل» وفي (م): «يحمل له». في التفسير البسيط (يُحمل له).

(٥) في (ح، م): «أعقرها»، والمثبت موافق لما في اللسان (عقر).

(٦) إكمال الإعلام (٢/ ٤٤٠). (ل).

(٧) أخرجه البخاري (١٥٦١)، ومسلم (١٢١١/ ١٢٨) من حديث عائشة.

يرويه المحدِّثون بالألف التي هي ألف التأنيث ويكتبونه بالياء ولا ينوّنونه، وهكذا نقله جماعة لا يُحْصَوْنَ عن روايات المحدِّثين، وهو صحيح فصيح.

قال الأزهري: قال أبو عُبيد معنى عَقْرى: عَقَرَها الله تعالى، وحَلْقَى: حَلَقَها[١]. يعني: عَقَر الله تعالى جَسَدها، وأصابها بوَجَع في حَلْقها.

قال أبو عُبيد: أصحابُ الحديث يَرْوُونه: «عَقْرى حَلْقَى»، وإنَّما هو: «عَقْراً حَلْقاً».

قال: وهذا على مذهب العرب في الدُّعاء على الشيء من غير إرادةٍ لوقوعه.

قال شَمِر: قلت لأبي عُبيد: لم لا تُجِيز عَقْرى؟ قال: لأَنَّ[٢] فَعْلَى تجِيءُ نَعْتاً، ولم تجئ في الدعاء.

فقلت: روى ابنُ شُمَيل عن العرب مُطَّيْرى، وعَقْرى أخفُّ منها؟ فلم ينكره [وقال: صيِّروهُ على وجْهَيْن][٣] هذا آخر كلام الأزهري.

وقال صاحب «المحكم»[٤]: ويُقال للمرأة: عَقْرى حَلْقى، معناه: عَقَرَها اللهُ تعالى وحَلَقَها، أي: حَلَقَ شَعْرَها، أو أصابها بوَجَع في حَلْقها؛ فعَقْرى ـ ههنا ـ مصدر كدَعْوى.

وقيل: عَقْرى حَلْقى، تَعْقِرُ قومَها وتَحْلِقُهُم[٥] بِشُؤْمها.

وقيل: العقرى: الحائض.

وقيل: عَقْراً حَلْقاً، أي: عَقَرَها الله تعالى وحَلَقَها. هذا [آخر] كلام صاحب «المحكم».

وقيل: معناه عاقر لا تلد.

---

(١) في (ع، ف) زيادة: «الله تعالى» هذه الزيادة لم ترد في تهذيب اللغة (عقر).

(٢) كلمة: «لأنّ» ساقطة من (ع، ف).

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من تهذيب اللغة للأزهري (عقر).

(٤) المحكم (١/ ١٠٥).

(٥) في (ع، ف): «يعقر قومها ويحلقهم» والمثبت موافق لما في المحكم (عقر)، وغيره.

وعلى الأقوال كلِّها: هي[١] كلمة اتَّسَعَتْ فيها العربُ فصارت تطلقها، ولا تريد حقيقة معناها الذي وُضعت له: كترِبَتْ يداكَ، وقاتَلهُ اللهُ ما أشجعه!

وقال صاحبُ «المُحكم»[٢]: العَقْرُ والعُقْرُ: العُقْمُ، وقد عَقُرَت المرأة عَقَارَةً، وعِقَارةً، وعَقَرَتْ تَعْقِرُ عَقْراً، وعُقْراً، عَقِرَتْ عِقَاراً، وهي عاقرٌ، وكذلك الناقةُ، وجمعها [١٣٥/ب]: عُقَّرٌ.

ورجل عاقر وعَقِير: لا يولد له، ولم نسمع في المرأة عَقِيراً.

والعُقَرَةُ: خَرَزَةٌ تَشُدُّها المرأةُ على حَقْوَيها؛ لئلا تلد[٣].

وعَقُرَ الأمرُ عُقْراً: لم يُنْتِجْ عاقبةً.

والعاقِرُ من الرَّمل: ما لا ينبت. وقيل: هي الرَّملَةُ التي تنبت جَنَباتُها[٤]، ولا ينبت[٥] وسَطُها.

والعَقْرُ: شبيهٌ بالحَزِّ.

عَقَرَهُ يَعْقِرُهُ، عَقْراً[٦]، وعَقَّرَهُ.

والعَقير: المَعْقُور، والجمع: عَقْرى، الذَّكَرُ والأنثى سواء.

وعَقَرَ الفرسَ عَقْراً: قَطَعَ قوائمه.

وعَقَرَ الناقة يَعْقِرُها ويَعْقُرُها عَقْراً، وعَقَّرَها: إذا فعل بها ذلك حتى تسقط فينحرها[٧] مُسْتَمكِناً [منها]، وكذلك كلّ فَعِيْل مصروف عن مفعوله[٨] فإنه بغير هاء.

قال اللِّحياني: وهو الكلام المجتمع عليه، ومنه ما يُقال بالهاء.

وعاقَرَ صاحبَهُ: فاخَرَهُ في عَقْر الإبل.

---

(١) كلمة: «هي» ليست في (ع، ف).
(٢) المحكم (١/ ١٠٣ ـ ١٠٥).
(٣) في (ع، ف): تحبل.
(٤) في (ح): «جنبتاها».
(٥) قوله: «وقيل. . . . ينبت» ساقط من (م).
(٦) كلمة: «عَقْراً»، ساقطة من (ع، ف).
(٧) في (ع، ف): «فنحرها»، وفي (م): «فينحر».
(٨) في (ع، ف): «عن مفعول به»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ١٠٤) مادة (عقر).

وتعاقَرَ الرجلان: عَقَرا إبلَهُما ليُرى أَيُّهما أَعْقَرُ لها.

والعَقِيرة: ما عُقِرَ من صيد [أ]و غيره.

وعَقِيرة الرجل: صوتُهُ إذا غَنَّى، أو بكى، أو قرأ.

والعَقِيرة: الرجلُ الشريفُ يُقْتَلُ.

وعَقَرَ الرَّحْلُ والقَتْبُ ظَهْرَ الناقة، والسَّرْجُ ظَهْرَ الدَّابَّة، يَعْقِرُهُ عَقْراً: حَزَّهُ وأدبرهُ.

واعْتَقَرَ الظَّهْرُ وانعقر: دَبِرَ.

وسَرْجٌ مِعْقار، ومِعْقَرٌ، ومُعْقِرٌ، وعُقَرَةٌ، وعُقَرٌ، وعَاقور: يَعْقِرُ ظَهْرَ الدَّابَّة، وكذلك الرَّحْل.

وقيل: لا يُقال: مِعْقَرٌ، إلَّا لما عَادَتُهُ أَنْ يَعْقِر.

ورجُلٌ عُقَرَةٌ وعُقَرٌ ومِعْقَرٌ: يَعْقِرُ الإبلَ من إتعابه إيَّاها، ولا يُقال: عَقُور. وكلبٌ عَقُورٌ[(١)]، والجمع: عُقُرٌ.

وكلأُ أَرْضِ كذا عُقَارٌ وعُقَّارٌ: يَعْقِرُ الماشيةَ.

وعَقَرَ النخلةَ عَقْراً فهي عَقِرَةٌ: قطَعَ رأسَها فَيَبِستْ.

وبَيْضَةُ العُقْرِ: التي تُمتحن بها المرأة عند الافتضاض.

وقيل: هي أولُ بيضة تبيضها الدجاجة؛ لأنها تَعْقِرُها.

وقيل: آخر بيضة تبيضها إذا هَرِمَتْ.

وقيل: هي بَيْضَةُ الديك، يبيض[(٢)] في السنة مرَّةً.

ويُقال للذي لا غَنَاء عنده: بيضة العُقْرِ، على التشبيه بذلك.

وبيضة العُقْرِ: الأبتر الذي لا وَلَد له.

وعُقْرُ القوم وعَقْرهم: مَحَلَّتُهم بين الدار والحوض.

وعُقْرُ الحوض وعُقُرُهُ: مُؤَخَّرُهُ.

---

(١) قوله: «وكلب عقور» ساقط من (ع، ف).

(٢) في (ع، ف): «يبيضها».

وقيل: مَقَامُ الشاربة [منه].

وناقة عَقِرَةٌ: تشرب من عُقْر الحوض.

وعُقْرُ النار وعُقُرُهَا: أصلها الذي تأجَّجُ[١] منه. وقيل: مُعظمها، ومجتمعها.

وعُقْرُ الدار وعَقْرُها: أصلها. وقيل: وَسَطُها.

وهذا البيت عُقْرُ القصيدة [أي: أحسن أبياتها، وهذه الأبياتُ عُقارُ هذه القصيدة][٢]، أي: خِيارُها.

والعَقْرُ والعَقَارُ: المنزل والضَّيْعَةُ، وخَصَّ بعضهُم بالعقار: النخل.

وعَقَار[٣] البيت: متاعُهُ ونَضَدُهُ الذي لا يُبَتذَل[٤] إلَّا في الأعياد والحقوق الكبار.

وقيل: عَقَارُ المتاع: خِيَارُهُ.

وقيل: عَقَارُهُ: متاعه ونَضَدُهُ إذا كان حسناً كثيراً.

وعاقرَ الشيءَ مُعاقَرَةً وعِقَاراً: لزمه.

والعُقَارُ: الخمر؛ لأنها عاقَرَت الدَّنَّ، أي[٥]: لَزِمَتْهُ.

وقيل[٦]: لأن أصحابها يُعاقرونها[٧]، أي: يلازمونها.

وقيل: هي التي تَعْقِرُ شاربها.

وقيل: التي لا تَلْبَثُ أن تُسْكِرَ[٨].

وعَقِرَ الرجلُ عَقَراً: فجَأَهُ الرَّوْعُ فلم يَقْدِرْ أَنْ يتقدَّمَ أو يتأخّرَ.

---

(١) في (ع، ف): «تتأجج».

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من المحكم، واللسان (عقر).

(٣) في (ع، ف): «وعقر»، والمثبت موافق لما في المحكم (١٠٦/١)، وتهذيب اللغة، واللسان (عقر).

(٤) في (ع، ف): «يتبدل».

(٥) كلمة: «أي» ليست في (ع، ف).

(٦) في (م): «لأنها لازمت الدنَّ وقيل...».

(٧) في (ع، ف): «تعاقروا بها» والمثبت موافق لما في المحكم (عقر).

(٨) في (ع، ف): «يلبث أن يسكر» والمثبت موافق لما في المحكم، واللسان (عقر).

وقيل: عَقِرَ: دُهِشَ.

والعَقْرُ والعُقْرُ: القَصْرُ.

وقيل: القَصْرُ المتهدِّم بعضُهُ على بعض.

وقيل: البناء المرتفع. هذا آخر كلام صاحب «المحكم».

وقال الأزهري: قال ابن شُمَيل: ناقة عَقِير، وجَمَلٌ عَقِير، والعَقْرُ لا يكون إلَّا في القوائم.

قال الأزهري: والعَقْرُ عند العرب: كَسْفُ عُرْقُوب البعير[١]، [١٣٦/أ] ثم يجعل النحر عقراً؛ لأنَّ ناحِرَ البعير يَعْقِر، ثم يَنْحَرُ.

وذكر في سبب تسمية الخمر عُقَاراً نحو ما تقدَّم من الأقوال، وزاد عن ابن الأعرابي: سُمِّيت عُقاراً؛ لأنها تَعْقِرُ العقل، ويُقال في المرأة العاقر: عُقَرَة[٢] كهُمزَة[٣]، وهو داءٌ في الرَّحِمِ.

وعُقْرَةُ العِلم: النسيانُ.

وبَيْضَةُ العُقْرِ: يُقال: إنها بيضة الدِّيْك، وذلك أنه يبيض في السنة بيضةً واحدةً، تُضْرَبُ مثلاً للعطية القليلة[٤] التي لا يَرُبُّها مُعْطِيها بِبِرٍّ يَتْلُوها.

والمُعاقَرةُ[٥]: المُلاعَنَةُ.

والعقاقير: الأدوية التي يُسْتَمْشى[٦] بها.

وقال أبو الهيثم: العُقَّارُ والعَقَاقيرُ: كُلُّ نبت ينبت مما فيه شفاء. هذا آخر كلام الأزهري.

---

(١) في (ح، ع، ف): «كشف عرقوب البعير»، وهو تصحيف. في النهاية: كَسَفَ عرقوب راحلته: أي: قطعه بالسيف.

(٢) قوله: «نحو ما تقدَّم.. عُقَرَة» ساقط من (ع، ف).

(٣) في (ع، ف): «كمهر»، وهو خطأ.

(٤) في (ع، ف): زيادة: «لا». وهي إقحام ناسخ، انظر تهذيب اللغة، اللسان (عقر).

(٥) في (ع، ف): «والعاقرة» وهو خطأ.

(٦) في (ع، ف): «يستشفى» وهو خطأ.

فصل عقص: قوله في قصة(1) الظَّعينة في قصةِ حَاطِبٍ رضي الله عنه: فأَخْرَجَتِ الكِتابَ من عِقَاصِها(2). مذكور في آخر كتاب السِّيَر من «المهذَّب»(3). العِقاصُ، بكسر العين.

قال الأزهري: قال أبو عبيد: العَقْصُ: ضَرْبٌ من الضَّفْرِ، وهو أن يُلْوى الشعَرُ على الرأس، ولهذا(4) يقول النساء لها: عِقْصَة، وجمعها: عِقَصٌ(5) وعِقَاصٌ.

وقال الليث: العَقْصُ: أن تأخذَ المرأةُ كُلَّ خُصْلَةٍ من شعرها فتلويَها، ثم تَعْقِدَها، حتى يبقى فيها التواءٌ، ثم تُرسلها، فكلُّ خُصْلة عَقِيْصَة.

قال: والمرأة ربما اتَّخذت عَقِيصَةً من شعر غيرِها.

قال أبو عُبيد عن أبي زيد: العَقْصَاءُ من المِعْزى(6): التي الْتَوى قَرْناها على أُذُنَيها من خلفها. هذا كلام الأزهري.

وقال صاحب «المحكم»(7): العَقِيْصَةُ: الخُصْلَةُ، والجمعُ: عَقائِص وعِقَاص، وهي العِقْصَةُ، ولا يُقال للرجل: عِقْصَة.

وعَقصَتْ شَعْرَها تَعْقِصُهُ عَقْصاً: شدَّتْهُ في قَفَاها.

فصل عقق: قال الإمام أبو منصور الأزهري: قال أبو عُبيد: قال الأصمعي وغيرُهُ: العَقِيْقَةُ: أَصْلُها الشعَر الذي يكون على رأس الصبيّ حين يولد، وإنَّما سُمِّيت الشاةُ التي تُذبح عنه في تلك الحال عَقِيقةً؛ لأنه يُحلَقُ عنه ذلك الشعرُ عند الذبح، ولهذا قال في الحديث: «أَمِيْطُوا عَنْهُ الأذَى»(8) يعني بـ «الأذى»: ذلكَ الشعر الذي يُحلق عنه.

---

(١) في (ح): «قضية».

(٢) تقدَّم تخريجه في حرف الراء (روضة خاخ).

(٣) المهذَّب (٥/ ٢٨٤).

(٤) في (ع، ف): «ولها»، والمثبت من (ح، م) وهو موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (عقص).

(٥) في (ع، ف): «عقصة»، والمثبت من (ح، م) وهو موافق لما في تهذيب اللغة (عقص).

(٦) في (ع، ف): «الشعر»، وهو خطأ، وفي (م): «المعز» بدل «المعزَى».

(٧) المحكم (١/ ٨٠).

(٨) أخرجه البخاري (٥٤٧٢)، من حديث سَلْمانَ بن عامرٍ الضَّبِّي، وانظر تحفة المودود بأحكام المولود ص (٢٩) بتحقيقي.

قال: وهذا مما قلتُ لكَ: إنهم ربما سَمَّوا الشيءَ باسم غيره إذا كان معه أو مِنْ سببه[١]، فسُمِّيت الشاةُ عَقِيْقَةً؛ لِعَقِيْقَةِ الشَّعَرِ.

قال أبو عُبيد: وكذلك كلُّ مولود من البهائم، فإن الشعْر الذي يكون عليه حين يولد عَقِيْقة وعِقَّة.

وقال الأزهري: ويُقال لذلك الشعر: عَقِيق، بغير هاء.

قال الأزهري: العَقُّ في الأصل: الشَّقُّ والقَطْعُ، وسُمِّيت الشَّعرةُ التي[٢] يخرُجُ الولدُ من بطن أمِّه، وهي عليه عقيقةً؛ لأنها إن[٣] كانت على رأس الإنسيّ حُلِقَتْ فَقُطِعَتْ، وإن كانت على البَهيمة فإنها تُنْسِلُها[٤].

وقيل للذبيحة: عَقِيقة؛ لأنها تُذْبَحُ، أي: يُشَقُّ حُلْقومِها ومَريئُها وَوَدَجاها قَطْعاً، كما سُمِّيت ذبيحة بالذَّبْحِ، وهو الشَّقُّ.

قال ابن السِّكِّيت[٥]: عَقَّ فلانٌ عن ولده: إذا ذَبَح عنه يوم أُسْبوعه.

قال: وَعَقَّ فلانٌ أباه يَعُقُّهُ عَقّاً.

وقال غيره: عَقَّ فلانٌ والدَيْه يَعُقُّهُما عُقُوقاً: إذا قَطَعهما، ولم يَصِلْ رَحِمَهُ منهما.

وجمع العاقِّ القاطع لِرَحِمِهِ: عَقَقَةٌ.

ويُقال أيضاً: رَجُلٌ عَقٌّ.

قال ابن الأعرابي: العُقُقُ: قاطِعو الأرْحام.

قال الأزهري: والعربُ تقول لكلِّ مَسيل ما [٦] شَقَّهُ ماءُ[٧] السيل [١٣٦/ب] في الأرض فأَنْهَرَهُ ووسَّعهُ: عَقِيقٌ.

---

(١) في (ع، ف): «شبهه»، والمثبت من (ح، م) وهو موافق لما في اللسان (عق).

(٢) في (ع، ف): «الذي»، والمثبت من (ح، م) وهو موافق لما في تهذيب اللغة (عق).

(٣) في (ع، ف): «إذا».

(٤) في (ح، م): «تنسله»، وفي (ع، ف): «تتنسل»، والمثبت من تهذيب اللغة، اللسان (عق).

(٥) إصلاح المنطق ص (٢٣٦).

(٦) في (ح): «ماء»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (عق).

(٧) كلمة: «ماء» ساقطة من (ح، ع، ف): وهي مثبتة في تهذيب اللغة، اللسان (عق).

وفي بلاد العرب أربعةُ أعِقَّةٍ[(١)]: وهي: أودية شَقَّتْها السيولُ، عادِيَّةٌ، فمنها: عَقِيقُ عارضِ اليمامة، وهو وادٍ واسعٌ مما يلي العَرَمَةَ يتدفَّقُ فيه شِعَابُ العارض، وفيه عيون عَذْبَةُ الماء.

ومنها: عقيق بناحية المدينة[(٢)]، فيه[(٣)] عيون ونخيل.

ومنها: عقيق آخَرُ[(٤)] يدفق[(٥)] ماؤُه في غَوْرَيْ تِهامَةَ، وهو الذي ذكره الشافعيُّ رضي الله عنه. فقال: ولو أهَلُّوا من العَقِيق[(٦)] لكان أحبَّ إليَّ.

ومنها: عَقِيقُ القَنَانَ تجري إليه مِياهُ قُلَلِ نَجْدٍ وجِبَالِهِ.

وقال الأصمعي: الأَعِقَّةُ: الأوديةُ.

وقال أبو عُبيدة: عَقيقةُ الصبيّ: غُرْلَتُهُ إذا خُتِنَ.

قال صاحب «المحكم»[(٧)]: عَقَّ والدهُ يَعُقُّه عَقّاً وعُقُوقاً: شَقَّ عَصَا طاعتِهِ.

قال: وقد يعَمُّ بلفظ العُقوق جميع[(٨)] الرحم، فالفعل[(٩)] كالفِعْل، والمَصْدَرُ كالمَصْدر.

ورجل عُقَقٌ وعُقُقٌ وعَقٌّ، بمعنى عاقّ.

والمَعَقَّةُ: العُقُوق.

قال: والعَقِيقَةُ: الشَّعْرَ الذي يولد به الطفل؛ لأنه يَشُقُّ الجِلْدَ.

والعِقَّة: كالعَقِيقة، وقيل: العِقَّةُ في الناس والحُمُرِ[(١٠)] خاصَّةً.

---

(١) قال أستاذنا محمد شُرّاب في المعالم الأثيرة ص (١٩٤): «في بلاد العرب سبعة أَعِقَّةٍ...».

(٢) لأستاذنا الفاضل محمد شُرّاب كتاب: «أخبار الوادي المبارك العقيق»، طبع في مكتبة دار التراث بالمدينة المنورة، وانظر معجم البلدان (العقيق).

(٣) في (ع، ف): «فيها»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (عق)، معجم البلدان (العقيق).

(٤) هو عقيق العُشَيْرَة: وادٍ من أودية الحجاز، قريب من ذات عرق (المعالم الأثيرة ص: ١٩٩).

(٥) في (ع، ف): «يتدفّق».

(٦) قال الأزهري: «أرادَ العقيقَ الذي بالقرب من ذات عِرْقٍ، قبلها بمرحلة أو مرحلتين».

(٧) المحكم (١/ ٢٠).

(٨) في (ع، ف): «وجميع»، «الواو» إقحام ناسخ.

(٩) في (ع، ف): «والفعل».

(١٠) في (ع، ف): «الخمر»، وهو تصحيف. (الحُمُر): جمع حِمَارٍ.

وأَعَقَّتِ الحامِلُ: نَبَتَ شعرُ ولَدِها في بطنها.

وعَقَّ عن ابنه يَعِقُّ ويَعُقُّ: حَلَقَ عَقِيقَتَهُ، أو ذبح عنه شاةً.

والعَقُوقُ من البهائم: الحامِلُ.

وقيل: هي من الحافِرِ[١] خاصَّة، والجمع: عُقُقٌ وعِقاق[٢]، وإذا طلبَ الإنسانَ فوقَ ما يستحقُّ قالوا: طلبَ الأَبْلَقَ العَقُوقَ؛ فكأنه طلبَ أمراً لا يكون أبداً؛ لأنه لا يكون الأَبْلَقُ عَقُوقاً[٣].

ويُقال: إنَّ رجلاً سأل معاوية أن يزوِّجَهُ أُمَّهُ، فقال: أمرُها إليها، وقد أبت أن تتزوَّجَ، قال فوَلِّني مكان كذا.

فقال معاوية متمثِّلاً [الخفيف]:

طَلَبَ الأَبْلَقَ العَقُوقَ فَلَمَّا   لَمْ يَنَلْهُ أرادَ بَيْضَ الأَنُوقِ[٤]

والأَنُوقُ[٥] طائرُ[٦] يَبيْضُ في قُنَنِ الجِبَال[٧]، فَبَيْضُهُ في حِرْزٍ، إلَّا أنه يُطْمَعُ فيها، فمعناه: أنه طلب ما لا يكون، فلمَّا لم يجدْ ذلك، طلبَ ما يُطْمَعُ في الوصول إليه، وهو مع ذلك بعيد.

وماءٌ عُقٌّ وعُقَاقٌ: شَدِيدُ المرارة. الواحد والجمع فيه سواء.

والعَقِيْقُ: خَرَزٌ أحمرُ تتَّخذ منه الفُصوصُ. الواحدة: عَقِيقة.

وعَقْعَقَ الطائرُ بصوته: ذهَبَ وجاء.

---

(١) في (ع، ف): «الحامل» وهو تحريف.

(٢) في (ح، ع، ف، م): «وعقائق» والمثبت من المحكم، اللسان (عق).

(٣) لأن الأَبْلَقَ من صفات الذكور، والعَقوقُ: الحامِلُ، والذَّكَرُ لا يكون حاملاً. انظر اللسان (عق).

(٤) المحكم (١/ ٢١)، تهذيب اللغة، اللسان (أنق، عقّ)، مقاييس اللغة (١/ ١٤٩)، النهاية (١/ ٧٧).

(٥) (الأَنُوق): وزن فَعُول: العُقابُ، أو الرَّخَمَةُ (الوسيط).

(٦) في (ع، ف) زيادة: «أبيض»، وهي لم ترد في المحكم (١/ ٢١) حيث نقل المصنِّف. وجاء في تهذيب اللغة (أنق): «وقال أبو عَمْرٍو: الأَنُوقُ: طائر أسود...».

(٧) (قُنَن الجِبال): أعاليها (مختار الصحاح).

والعَقْعَقُ[١] طائر معروف، من ذلك. هذا آخر كلام [صاحب] «المحكم»[٢].

فصل عقل: قال الأزهري: قال ابن الأعرابي: العَقْلُ: التثبُّت في الأمور.

والعقل: القلب، والقلب: العقل.

قال: وقال غيره: سُمِّي العقلُ عَقْلاً؛ لأنه يَعْقِلُ صاحبَهُ عن التورُّط في المهالك، أي: يحبسه.

وقال آخرون: العَقْلُ هو التمييز الذي يتميَّز به الإنسان من[٣] سائر الحيوان.

قال: والمعْقُولُ: ما تَعْقِلُهُ بقلبك.

والمَعْقُولُ: العَقْلُ. يُقال: ما له مَعْقُولٌ، أي: ما له عَقْلٌ.

ويُقال: اعْتُقِلَ لِسَانُهُ: إذا لم يَقْدِرْ على الكلام.

قال: والعَقْلُ في كلام العرب: الدِّيَةُ، سُمِّيت عَقْلاً؛ لأن الدِّيَةَ كانت عند العرب إبلاً؛ لأنها كانت أموالَهم، فسُمِّيت الدية عَقْلاً؛ لأن القاتل كان يُكَلَّفُ أن يسوقَ إبل الدِّيَة إلى فِنَاء ورثة المقتول، فَيَعْقِلُها بالعُقُلِ، ويسلمُها إلى أوليائه.

وأصل العقْلِ: مصدر [١٣٧/أ]: عَقَلْتُ البعيرَ بالعِقَال، أعْقِلُهُ عَقْلاً، وهو حَبْلٌ يُثنى به يدُ البعير إلى ركبته فَتُشَدُّ به.

ويُقال: عَقَلْتُ فلاناً: إذا أعْطَيْتَ ديتَهُ ورثَتَهُ.

وعَقَلْتُ عن فلان: إذا لَزِمَتْهُ جِنايةٌ فَغَرِمْتَ دِيتَها عنه.

والمَعْقِلُ: المَلْجَأُ.

وعَقَلَ الدواءُ بطنَهُ يَعْقِلُهُ عَقْلاً: إذا أمسكه بعد استطلاقه، وذلك الدواء: عَقُولٌ.

وعَقَلَ أيضاً بَطْنُهُ.

وعَقَلَ المُصَدِّقُ الصدقَةَ: قَبَضَها.

---

(١) (العَقْعَقُ): طائر من الفصيلة الغُرابية ورتبة الجواثم، وهو صَخَّابٌ له ذَنَب طويل، ومِنقار طويل، والعرب تتشاءم به (الوسيط).

(٢) المحكم (١/ ٢٠ ـ ٢٢).

(٣) في (ع، ف): «عن»، والمثبت موافق لما في اللسان (عقل).

واعْتَقَلَ رُمْحَهُ: وضَعَهُ بين رِكَابِهِ وسَاقِهِ.

واعْتَقَلَ الشاةَ: وضعَ رِجْلَها بين فَخِذِه وساقِهِ فحَلَبَها، ولفلانٍ عُقْلَةٌ يَعْقِلُ بها الناسَ: إذا صارَعَهُمْ عَقَلَ أرْجُلَهُمْ.

والعَقِيْلَةُ: الكَرِيمة من النساء والإبل وغيرهما، والجمع: العقَائِلُ.

وعَقَلَ الظِّلُّ: إذا قام قائمُ الظَّهيرة.

وعَقَلَ فلانٌ فُلاناً وعَكلَهُ: [إذا] أقامه على إحدى رجليه، وهو معْقُولٌ مُنْذُ اليَوْمِ.

وصار دمُ فلانٍ مَعْقُلَةً على قومه: إذا غَرِمُوهُ.

واعْتَقَلَ فلانٌ من دم صاحبه: إذا أَخَذَ العَقْلَ.

والمَعاقِلُ: حيثُ تُعْقَلُ الإبل.

وعقَلَتِ المرأةُ شَعْرَها: إذا مَشَطَتْهُ، والماشِطَةُ: العاقِلة.

والدُّرَّةُ الكبيرةُ الصافيةُ: عَقِيْلَةُ البَحْر.

والعَقَنْقَلُ من الرَّمْلِ: ما ارْتَكَمَ وتَعَقَّلَ بَعْضُهُ ببعض، ويجمع عَقَنْقَلات وعَقَاقِل.

وأعْقَلْتُ فلاناً: أَلْفَيْتُهُ[1] عاقلاً.

وعَقَّلْتُهُ: جَعَلْته عاقِلاً. هذا آخر كلام الأزهري.

وقال صاحب «المحكم»[2]: العَقْلُ ضِدُّ الحُمْقِ، والجمع: عُقُولٌ، عَقَلَ يَعْقلُ عَقْلاً[3]، وعَقُلَ[4] فهو عاقل من قوم عُقَلاء.

قال إمام الحرَمَيْنِ في أول «الإرشاد»: العقلُ علومٌ ضروريَّة، والدليل على أنه من العلوم [الضرورية][5] استحالة الاتِّصاف به مع تقدير الخلوّ من جميع العلوم،

---

(١) في (ح، ع، ف، م): «لقيته»، والمثبت من تهذيب اللغة، اللسان (عقل).

(٢) المحكم (١/ ١١٨).

(٣) في (ع، ف): «عقالاً»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ١١٨)، وتهذيب اللغة، القاموس، اللسان (عقل).

(٤) في (ع، ف): «وعقالاً»، والمثبت موافق لما في المحكم (عقل).

(٥) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (١٥)، وما بين معقوفين مستدرك منه. (ل).

وليس العقل من العلوم النظرية، إذْ شرطُ [ابتداء] النظر تقدُّمُ العقل، وليس العقل جميع العلوم الضرورية، فإن الضريرَ ومَنْ لا يدرك يتَّصف بالعقل مع انتفاء علوم ضرورية عنه، فبان بهذا أن العقل [بعض] من العلوم الضرورية، وليس كلّها. هذا كلام الإمام.

واختلف الناس في محلِّ العقل؛ هل هو [في] القلب أم [في] الدماغ؟ فمذهب[1] أصحابنا المتكلِّمين أنه في القلب، وبه قال جُمهور المتكلِّمين وهو قول الفلاسفة.

وقالت الأطباء: هو في الدماغ، وهو محكيٌّ عن أبي حَنيفة.

احتجَّ أصحابنا بقول الله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾ [الحج: ٤٦].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧].

وبقوله ﷺ: «ألا وإنَّ في الجسَد مُضْغَةً إذا صَلَحَتْ صَلُحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وهِيَ القَلْبُ»[2]، فجعل ﷺ صلاحَ الجسد وفسادَه تابعاً للقلب، مع أن الدِّماغ من جُملة الجسد.

واحتجَّ القائلون بالدماغ، بأنه إذا فَسَدَ الدماغُ فسدَ العقلُ.

والجواب: أن الله تعالى أجرى العادةَ بفساد العقل عند فساد الدماغ، مع أن العقل ليس فيه، ولا امتناع في هذا[3]، والمعقول: العَقْلُ، وهو أحد المصادر التي جاءت على «مفعول» كالمَيسُور والمَعْسُور.

وعاقَلَهُ فَعَقَلَهُ يَعْقُلُه: [إذا] كان أَعْقَلَ منه.

وعَقَلَ الشيء يَعْقِلُهُ [١٣٧/ب] عَقْلاً: فَهِمَهُ.

---

(١) في (ع، ف): «فذهب».

(٢) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩)، من حديث النعمان بن بشير، وتقدَّم طرف منه في ترجمة أبي داود رقم (٧٨٠).

(٣) ما سيأتي كلام صاحب المحكم.

وقَلْبٌ عَقُولٌ: فَهِمٌ.

وتَعَاقَلَ: أظهر أنه عاقل فَهِمٌ، وليس كذلك.

وعَقَلَ الدواءُ بطنَهُ يَعْقِلُهُ ويَعْقُلُهُ عَقْلاً: أَمْسَكَهُ.

واعتَقَلَ لِسَانُهُ: امْتَسَكَ.

وعَقَلَهُ عن حاجته يَعْقِلَهُ وعَقَّلَهُ وتَعَقَّلَهُ واعْتَقَلَهُ: حَبَسَهُ.

وعَقَلَ البعيرَ يَعْقِلُهُ عَقْلاً، وعَقَّلَهُ، واعْتَقَلَهُ: شَدَّ وَظِيْفَهُ[١] إلى ذراعه، وكذلك الناقة، وقد يُعْقلُ العُرْقُوبانِ[٢].

والعِقَالُ: الرِّباطُ الذي يُرْبَطُ به، والجمع: عُقُلٌ.

وهم على مَعَاقِلِهم الأولى: أي: على حال الدِّيات التي كانت في الجاهليَّة.

وعلى معاقِلهم أيضاً، أي: على مراتب آبائهم، وأصله من ذلك.

وفلان عِقَالُ المِئِينَ: وهو الرجُلُ الشريفُ إذا أُسِرَ فُدِيَ بمئينَ من الإبل.

والعَقَلُ: اصْطِكاك الرُّكبتينِ. وقيل: الْتِواءٌ في الرِّجْلِ.

وقيل: هو أن يُفْرِط الرَّوَحُ في الرِّجْلَيْن حتى يَصْطَكَّ العُرْقُوبانِ.

وداء ذو عُقَّال: لا يُبْرَأُ منه.

والعَقِيْلَةُ: الكريمة[٣] مِنَ النساء المُخَدَّرَةُ.

وعَقِيْلَةُ القوم: سَيِّدُهُم.

وعَقِيلة كُلِّ شيءٍ: أكْرَمُهُ.

وعَقَائِلُ الإنسان: كَرَائِمُ مَالِهِ.

وعاقُولُ البَحْر: مُعْظمه، وقيل: مَوْجُهُ.

وعاقولُ النهر: ما اعْوَجَّ منه.

والعاقُولُ: ما الْتَبَس من الأمور.

---

(١) (الوَظِيفُ): مُستدقّ الذراع والساق من الخيل والإبل وغيرهما (الوسيط).

(٢) (العُرْقُوبُ): من الدَّابَّة، ما يكون في رِجْلها بمنزلة الرُّكْبة في يدها، وكُلُّ ذي أربع عُرْقوباه في رِجْلَيْهِ ورُكْبَتَاهُ في يديه (الوسيط).

(٣) كلمة: «الكريمة» ساقطة من (ع، ف)، وهي في المحكم (عقل).

وأرضٌ عَاقُولٌ: لا يُهتدى لها[(١)].

والعَقْلُ: ضَرْبٌ من الوَشْي الأحمر. وقيل: هو ثوب أحمر يُجَلَّلُ به الهَوْدَجُ.

وعَقَلَهُ يَعْقِلُهُ عَقْلاً واعْتَقَلَهُ: صَرَعَهُ.

وعَقَلَ إليه يَعْقِلُ عَقْلاً وعُقُولاً: لجأ.

والعَقْلُ: الحِصْنُ، وجمعه: عُقُولٌ. وهو المَعْقِلُ[(٢)].

وفلانٌ مَعْقِلٌ لقومه: أي: مَلْجَأٌ، على[(٣)] المَثَل. هذا آخر [كلام صاحب] «المحكم».

قولهم: التمر المَعْقِليُّ: هو بفتح الميم وإسكان العين، وهو نوع معروف. قيل: منسوب إلى مَعْقِل بن يسَار الصحابي رضي الله عنه.

قال ابن السَّمْعَاني[(٤)] في «الأنساب»[(٥)]: وإليه أيضاً ينسب نهرُ مَعْقِل بالبصرة.

وفي الحديث: «لَوْ مَنَعُوني عِقَالاً لَقَاتَلْتُهُمْ»[(٦)]. قيل: هو العِقال الذي هو الحَبْلُ.

وقيل: هو صَدَقةُ عام[(٧)]، والخلاف فيه مشهور للمتقدِّمين والمتأخِّرين من الفقهاء، وأهل الحديث واللغة، وكلاهما يُسَمَّى عِقالاً في اللغة.

فصل عكب: العَنْكَبُوتُ معروفةٌ، وهي هذه النَّاسِجَةُ.

قال الجوهري: الغالب عليها التأنيث: قال: وجمعها: عَنَاكِبِ.

والعَنْكَبَاةُ: العَنْكَبُوتُ أيضاً.

---

(١) في (ف، ع، م): «إليها».

(٢) في (ح): «العقل»، وفي (ع، ف): «المعقول»، والمثبت موافق لما في المحكم (عقل).

(٣) في (ع، ف) زيادة: «هذا»، وليست في المحكم (عقل).

(٤) في (ح، ع، ف، م): «ابن ماكولا» وهو خطأ، والمثبت هو الصواب، وكتاب الأنساب للسمعاني وليس لابن ماكُولا.

(٥) الأنساب (٥/ ٣٤٤) في نسبة (المَعْقِلي).

(٦) سبق تخريجه في ترجمة أبي بكر الصِّدِّيق رقم (٧٣٠)، وهو موقوف على أبي بكر رضي الله عنه.

(٧) انظر أقوالاً أخرى في النهاية (عقل).

وقال أبو حاتم السِّجِسْتَاني: العَنْكَبُوت مؤنَّثة، وجمعها: عَنْكَبُوتات وعَنَاكِيب وعَنَاكِب، ورُبِّما ذُكِّر[١] العَنكبوتُ في الشِّعْرِ[٢].

قال الواحدي: قال الليث: العَنْكَبُوتُ: دُوَيْبَّةٌ تنسج نسجاً رقيقاً[٣] مُهَلهلاً بين الهواء والأرض، وعلى رأس البئْر[٤].

قال: وتجمع: العَنَاكِبُ والعَنَاكِيبُ والعَنْكَبُوتات، وتُصغَّر: عُنَيْكِباً وعُنَيْكِيْباً. وأهل اليمن يقولون[٥]: العَنْكَبُوه، بالهاء.

وحكي عن الفرَّاء أيضاً؛ أنها مؤنَّثة، وقد يُذَكِّرُها بعضُ العرب[٦].

فصل عكف: قال الله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِۗ﴾[٧] [البقرة: ١٨٧]

قال الإمام أبو منصور الأزهري في «التهذيب»: قال المفسِّرون وغيرُهُم من أهل اللغة: «عاكفون»: مُقيمون في المساجد. يُقال: عَكَفَ يَعْكِفُ ويَعْكُفُ: إذا أقام.

وأَمَّا[٨] قوله تعالى: ﴿وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا﴾ [الفتح: ٢٥] فإن [١٣٨/أ] مجاهداً وعطاء قالا: محبوساً، وكذلك قال الفَرَّاءُ.

يُقال: عَكَفْتُهُ أَعْكُفُهُ عَكْفاً: إذا حَبَسْتَهُ.

قال الأزهري: ويُقال: عَكَفْتُهُ عَكْفاً فَعَكَفَ يَعْكِفُ عُكُوفاً، وهو لازم وواقع، يعني: متعدِّياً، كما يُقال: رَجَعْتُهُ فَرَجَعَ إلَّا أن مصدر اللازم العُكُوف، ومصدر الواقع العَكْفُ.

---

(١) في (ع، ف): «ذُكِّرتْ».
(٢) قوله: «العنكبوت في الشعر» ليس في (م)، المذكر والمؤنث ص (١٨٢). (ل).
(٣) في (ع، ف): «رفيعاً»، وفي التفسير البسيط: «رفيقاً» بالفاء.
(٤) في (ع، ف): «التين».
(٥) في (ف، ع، م): «تقول».
(٦) التفسير البسيط (١٧/ ٥٢٦). (ل).
(٧) في (ع، ف) زيادة: يُقال: عَكَف، ويَعْكِفُ: إذا أقام، قوله تعالى: ﴿وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا﴾ [الفتح: ٢٥].
(٨) كلمة: «وأما» ساقطة من (ع، ف).

وقال الليث [يُقال]: عَكَفَ يَعْكِفُ ويَعْكُفُ عَكْفاً وعُكُوفاً، وهو إقبالُكَ على الشيء، لا ترفع عنه وجهك.

فصل عكن: في الحديث: أنَّ النَّبيَّ ﷺ الْتَحَفَ بِمَلْحَفَةٍ وَرْسِيَّةٍ. قال الراوي: فكأنِّي أنظر إلى أثر الوَرْسِ في عُكَنِهِ[١]. مذكور في باب صفة الوضوء من «المهذَّب»[٢].

قوله: «عُكَنِهِ» هو بضمِّ العين وفتح الكاف، جمع: عُكْنَةٍ، بضمِّ العين وإسكان الكاف.

قال الأزهري: قال اللَّيث وغيره: العُكَنُ: الأَطْواء[٣] في بطن الجارية من السِّمَنِ.

واحدة العُكَنِ: عُكْنَةٌ.

ولو قيل: جارية عَكْناءُ، لجازَ، ولكنَّهم يقولون: مُعَكَّنَة.

ويُقال: تَعَكَّنَ الشيءُ تَعَكُّناً: إذا رُكِم بعضُه على بعض وانثنى.

فصل علس: العَلَسُ المذكور في زكاة النبات[٤] هو بفتح العين واللام المخفَّفة.

وهو صنف من الحنطة يكون حبتان[٥] منه في بيت.

---

(١) أخرجه أبو داود (٥١٨٥)، وابن ماجه (٤٦٦، ٣٦٠٤)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٣٢٤، ٣٢٥)، وابن السُّني في عمل اليوم والليلة (٦٦٣)، وأحمد (٦/٦ ـ ٧)، والبيهقي (١/١٨٦)، والقاضي عياض في الشفا (٢١٧) بتحقيقي؛ من حديث قيس بن سعد بن عُبادة، قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١/٩٩): «اختلف في وصله وإرساله، ورجال إسناد أبي داود رجال الصحيح. . . ومع ذلك فذكره النووي في الخلاصة في فصل الضعيف» وسيأتي طرف منه في حرف الغين فصل (غسل)، وفي حرف الواو فصل (ورس)، وانظر المجموع (١/٤٩٦)، وجامع الأصول (٦/٥٧٨). (مِلْحَفة): لِحَاف.

(٢) المهذَّب (١/٨٥ ـ ٨٦).

(٣) في (ح، ع، ف، م): «الانطواء»، والمثبت من تهذيب اللغة، اللسان (عكن).

(٤) انظر الوسيط (٢/٤٦٠).

(٥) في (ح) زيادة: «في» وهي إقحام ناسخ.

روى الإمام أبو منصور الأزهري في كتابه «تهذيب اللغة» عن الإمام الشافعي رحمهما الله تعالى؛ أنه قال: العَلَسُ: ضرْبٌ من القمح، يكون في الكمام منه حَبَّتان، ويكون بناحية اليمن، ولم يذكر الأزهري غيرَ هذا، وكذا قال الجوهري، وهو طعام أهل صنعاءَ، وصنعاءُ قاعدة اليمن.

وأما قول الغزالي في «الوسيط»(١): أنه حنطة توجد بالشام، فأُنكِر عليه؛ فإنه لا يعرف ذلك في الشام، ولا قيل: إنه كان(٢) فيه.

وذكر بعض الفضلاء المصنِّفين في ألفاظ «المهذَّب» أنه حِنْطَةٌ صلبة سَمْراءُ عَسِرَةُ الاسْتِنْقاء جدّاً، لا تنقى إلَّا بالمهاريس(٣) وهي طيِّبة الخبز، سُنْبُلُها لِطافٌ، قليلةُ الرَّيْع.

فصل علق: قولهم: في نجاسة العَلَقةِ وجهان.

هي العَلَقةُ التي هي [أصل] الإنسان يعني: لو ألقت المرأةُ العَلقة؛ ففي نجاستها وجهان.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا(٤) ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً﴾ [المؤمنون: ١٤].

قال الأزهري: العَلَقَةُ: الدم الجامد الغليظ.

ومنه قيل لهذه الدَّابَّة التي تكون في الماء: عَلَقَةٌ؛ لأنها حمراء كالدم، وكُلُّ دَمٍ غليظٍ: عَلَقٌ.

قال أقضى القُضاة أبو الحسن الماوَرْدِيُّ في تفسير (سورة اقرأ): العَلَقُ: جمع: عَلَقَةٍ، والعَلَقَةَ(٥): قِطْعةٌ من دم رَطْبٍ، سُمِّيتْ بذلك؛ لأنها تَعْلَقُ لرطوبتها بما تمرُّ عليه. فإذا جَفَّت لم تكن عَلَقةً(٦).

---

(١) الوسيط (٢/ ٤٦٠).
(٢) انظر شرح مُشْكل الوسيط لابن الصلاح (٢/ ٤٦٠). (ل).
(٣) في (ف، ع، م): «بالمهارس».
(٤) في (ع): «جعلنا» وهو خطأ.
(٥) في (ع، ف): «والعلق»، وهو خطأ.
(٦) النكت والعيون (٦/ ٣٠٤). (ل).

وقال صاحب «المحكم»(١): العَلَقُ: الدمُ ما كانَ.

قال: وقيل: هو الجامد، قبل أن يَيْبَسَ.

وقيل: هو ما اشتدَّتْ حمرتُهُ، والقطعةُ منه: عَلَقة.

قوله في «الوسيط»(٢): لو حمل عِلاقة(٣) المصحف: هي(٤) بكسر العَين.

قال الأزهري: العِلاقة بالكسر: عِلاقة السَّيف والسَّوط، يعني: وشبههما، وكذا قاله صاحبُ «المحكم»(٥) وجماعاتٌ.

قوله في كتاب البيع من «الوسيط»(٦): إذا انْضَمَّ إلى البيع شَرْطٌ بقيتْ معه عُلْقَةٌ، هي بضمِّ العين وإسكان اللام، يعني: بقيَّة ودعوى [١٣٨/ب].

قال الأزهري: عندهم عُلْقَةٌ من طعامهم(٧)، أي: بَقِيَّة.

قال: وقال ابن شُمَيل: يُقال: لفلانٍ في هذه الدار عِلاقة، أي: بَقِيَّةُ نَصِيب، والدَّعْوى(٨) له: عَلاقة(٩).

قال الأزهري: الِإعْلاقُ: مُعالجة عُذْرَةِ الصبيّ(١٠) ودَفْعُها بالإصبع.

يُقال: أعْلَقَتْ عنه أُمّه(١١): إذا فعلت ذلك به، وغَمَزَتْ ذلك الموضعَ بأصبعها ودفعته.

---

(١) المحكم (١/ ١٢٣).

(٢) انظر الوسيط (١/ ٣٣٠).

(٣) في (ع، ف): «علاق».

(٤) في (ف، ع، م): «هو».

(٥) المحكم (١/ ١٢٢).

(٦) الوسيط (٣/ ٧٣).

(٧) في نسخة بهامش (ح): «متاعهم».

(٨) في (ع، ف): «وفي الدعوى».

(٩) في تهذيب اللغة (علق): «والدعوى يُقال لها علاقة».

(١٠) (عُذْرَةُ الصبيّ): العُذْرَة بالضَّمِّ: وجع في الحلق يَهيجُ من الدَّم، وقيل: هي قُرْحَةٌ تخرج في الخَرْم الذي بين الأنف والحلْق، تَعْرِض للصبيان عند طلوع العُذْرَةِ، فتعمد المرأة إلى خِرْقة فتفتلها فَتْلاً شديداً وتُدخلها في أنفه، فَتَطْعَنُ ذلك الموضع، فيتفجّر منه دم أسود. . . (النهاية).

(١١) في (ع، ف): زيادة: «عذرة»، وهي ليست في تهذيب اللغة (علق).

والعُلُقُ: الدَّواهي. وهي أيضاً: المنايا، وأيضاً[(١)]: الأشغال.

وعَلِقَ العَلَقُ بحَنَكِ الدَّابَّة يَعْلَقُ عَلَقاً: إذا عَضَّ على موضع العُذْرَةِ من حَلْقه يشرب[(٢)] الدم.

والمَعْلوقُ من الناس والدوابّ: الذي أخذ العَلَقُ بحَلْقِهِ عند الشرب.

ويُقال: عَلِقَ فلانٌ فلانةَ وعُلِّقها تَعْلِيقاً، وهو مُعْلَّقُ القلبِ بها: إذا أحَبَّها.

والعَلاقة ـ يعني بفتح العين ـ: الهوى اللازم للقلب.

والعِلاقة بكسر العين: علاقَةُ السَّيف والسَّوْط.

وعَلِقَ يَفْعَلُ كذا كَطِفقَ.

وفي الحديث: «أرْوَاحُ الشُّهَداءِ في أَجْوافِ طَيْرٍ خُضْرٍ تَعْلُقُ مِنْ ثِمَارِ الجَنَّةِ»[(٣)]. قال الأصْمَعي[(٤)]: معناه: تتناول بأفواهها.

يُقال: عَلقَتْ تَعْلُقُ عُلُوقاً.

والمِعْلَقُ: قَدَحٌ يُعَلِّقُهُ الراكبُ معه، وجمعه: معالِق[(٥)].

والعُلْقَةُ من الطعام والمركّب: ما يُتَبَلَّغُ به، وإن لم يكن تامّاً.

وعندهم عُلْقَةٌ من طعامهم[(٦)]، أي: بَقِيَّة.

وما في الأرض عَلاقٌ: أي: ما يُتَبَلَّغُ به.

وامرأةٌ مُعَلَّقةٌ: إذا لم يُنفِق عليها زوجُها ولم يُخْلِ سبيلَها، فهي لا أَيِّمٌ ولا ذاتُ بَعْل.

والعِلْق: الشيءُ النفيسُ.

---

(١) كلمة: «أيضاً» ليست في (ع، ف).

(٢) في (ع، ف): «فشرب».

(٣) أخرجه الترمذي (١٦٤١) من حديث كعب بن مالك، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٤) في (ع، ف): «الأزهري» والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة للأزهري (علق).

(٥) في (ع، ف): «معاليق»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (علق).

(٦) في (ف، ع، م)، ونسخة بهامش (ح): «متاعهم».

وهو عِلْقُ مَضَنَّةٍ[١] أَيْ: يُضَنُّ[٢] به، وجمعه: أَعْلاق.

وما عليه عِلْقة: إذا لم يكن عليه ثيابٌ لها [أدنى][٣] قيمة.

والعَلْقُ في الثوب: ما عَلِقَ به.

وفلان مِعْلاق، وذو مِعْلاق: أي: شَدِيدُ الخُصُومة.

ومِعْلاقُ الرجل: لسانُهُ إذا كان جَدِلاً.

والمِعْلاق والمُعْلُوقُ بكسر الميم في الأول وضَمِّها في الثاني: ما يُعَلَّقُ عليه الشيءُ.

وتَعْليقُ الباب: نَصْبُهُ وتَرْكِيبُهُ.

والعَلِيْقُ: القَضِيْم[٤] يُعَلَّقُ على الدَّابَّة.

ويُقال للشراب[٥] عَلِيق.

والعُلَّيْقُ: نبات معروف يتعلَّق بالشجر ويَلْتَوي عليه. هذا آخر [كلام] الأزهري.

وقال صاحب «المحكم»[٦]: عَلِقَ بالشيء عَلَقاً، وعَلِقَهُ[٧]: نَشِبَ فيه، وهو عالقٌ به، أي: نَشِب[٨] فيه.

وأَعْلَقَ الحابلُ: عَلِقَ الصيدُ بِحِبَالَتِهِ.

وعَلِقَ الشيء عَلَقاً، وَعَلِقَ به: لَزِمَهُ.

وعَلِقَتْ نَفْسُهُ الشيء فهي عَلِقَةٌ وعَلاقِيَةٌ وعَلْقِنَةٌ: لَهِجَتْ به.

---

(١) في (ع، ف): «مضغة»، وهو تحريف.

(٢) في (ع، ف): «مصّ»، وهو خطأ.

(٣) ما بين حاصرتين من تهذيب اللغة (علق).

(٤) في (ع، ف): «القصيم»، وهو تصحيف، (القضيم) بالضاد المعجمة: شَعِيرُ الدابَّة (مختار الصحاح).

(٥) في (ف، ع، م): «للشارب» والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان، مقاييس اللغة (علق).

(٦) المحكم (١/ ١٢١).

(٧) في (ح، ع، ف، م): «وعلقة»، والمثبت من اللسان (علق).

(٨) في (ع، ف): «نشيب»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ١٢١)، واللسان (علق).

والعَلاقَةُ: الحبُّ اللازم للقلب، وقد عَلِقَها عَلَقاً وعَلاقَةً، وعَلِقَ بها، وتَعَلَّقَها، وتَعَلَّقَ بها، وعُلِّقَها، وعُلِّقَ بها.

قال اللِّحياني: العَلَقُ: الهوى يكون للرجل في المرأة، وإنه لذو عَلَقٍ في فلانةٍ، كذا عَدَّاه بـ «في».

قال اللِّحْياني عن الكسائي: لها في قلبي عِلْقُ حُبٍّ، وعَلاقَةُ حُبٍّ بفتح العين واللام، وعِلاقَةُ حُبٍّ[١].

قال: ولم يعرف الأصمعي عِلْقَ حُبٍّ ولا عِلاقة حُبٍّ، إنَّما عرف عَلاقة حُبٍّ بالفتح، وعَلَقَ حُبٍّ[٢] بفتح العين واللام.

وعَلَّقَ الشيء بالشيء ومنه وعليه [تعليقاً]: ناطَه.

والعِلاقَة: ما عَلَّقْته[٣] به، وتَعَلَّقَ الشيء[٤] علقَهُ من نفسه.

وعِلاقة السَّوط: [هي] ما في مَقْبِضِهِ من السَّيْر، وكذلك عِلاقَةُ القَدَح والمُصْحَفِ، وما أشبه ذلك.

وأعلقَ السَّوطَ والمصحفَ والقَدَحَ: جعل لها[٥] عِلاقة.

وعَلَّقَهُ على الوَتِد، وعَلَّقَ الشيءَ خَلْفَهُ كما تُعَلَّقُ الحقيبةُ وغيرُها من وراء الرَّحْلِ[٦]. وتَعَلَّقَ به وتَعَلَّقَهُ على حذف الوسيط: سَواء.

وعَلِقَ الثوبُ من الشجر عَلَقاً، وعُلُوقاً: بقي مُتَعَلِّقاً به.

والعَلْقُ: الجَذْبَةُ في الثوب وغيره، وهو منه.

والعَلَقُ: كُلُ ما عُلِّق.

قال [١٣٩/أ] اللِّحْياني: وهو العُلُوق[٧]، والمَعالق بغير ياء.

---

(١) قوله: «بفتح العين... حُبٍّ» ساقط من (ح، ع، ف، م)، واستدركه ناسخ (ح) على هامشها.

(٢) في (ع، ف) زيادة: «قال».

(٣) في (ح، م): «ما علقتَ»، والمثبت موافق لما في المحكم (علق).

(٤) في (ع، ف) زيادة: «ما»، وليست في المحكم، اللسان (علق).

(٥) في (ح): «له».

(٦) في (ح، ع، ف): «الرجل»، والمثبت موافق لما في المحكم (١٢٢/١)، اللسان (علق).

(٧) في (ح، م): «المعلوق»، والمثبت موافق لما في المحكم، واللسان (علق).

والمِعْلاقُ والمُعْلُوقُ: ما عُلِّق[١] من عِنَبٍ ونحوه، لا نظير [له] إلَّا مُغْرُود ـ لِضَرْبٍ من الكَمْأَةِ ـ ومُغْفُور، ومُغْثُور، ومُغْبور ـ لغة في مُغْثُور ـ ومُزْمُور.

ومَعاليقُ العِقْدِ: الشُّنُوف[٢] يجعل[٣] فيها من كلِّ ما يَحْسُن[٤] فيه.

والأعاليق كالمَعاليق كلاهما: ما عُلِّق، ولا واحد للأَعَاليق.

وكلُّ شيء عُلِّق منه[٥] شيء فهو مِعلاقُهُ.

والمِعْلَقَةُ: بعضُ أداة الراعي.

وعَلِقَ به عَلَقاً وعُلُوقاً: تعلَّقَ.

والعَلُوقُ: ما يَعْلَقُ بالإنسان.

والعَلُوقُ: المنيَّة[٦].

ويُقال: ما بينهما عَلاقة ـ يعني بفتح العين ـ، أي: شيءٌ يَتَعَلَّقُ به أحدُهُما على الآخر.

ولي في الأمر عَلُوقٌ ومُتَعلَّقٌ، أي: مُعْتَرَض[٧].

والعَلِيْقُ: القَضِيْمُ يُعَلَّقُ على الدَّابَّة، وعَلَّقها[٨]: عَلَّقَ عليها.

وعَلِقَ به عَلَقاً: خاصَمَهُ، والعَلاقَةُ: الخُصُومة، يُقال: لفلانٍ في أرض بني فلانٍ عَلاقة، أي: خُصومة.

---

(١) في (ع، ف) زيادة: «به»، وليست في المحكم، اللسان (علق).

(٢) في (ع، ف): «السيوف»، وهو تصحيف، (الشَّنْفُ): من حُليِّ الأُذُن، وقيل: ما يُعَلَّقُ في أعلاها (النهاية).

(٣) في (ع، ف): «ويجعل»، والمثبت موافق لما في المحكم (علق).

(٤) في (ع، ف): «يحس»، وهو خطأ.

(٥) في (ح، ع، ف): «فيه»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ١٢٢). وفي الصحاح، واللسان: «به» بدل «منه».

(٦) في (ع، ف): «المسه»، وهو خطأ.

(٧) في (ع، ف): «مفترض»، وهو تحريف.

(٨) في (ع، ف) زيادة: «على الدَّابَّة وعلقها» وهي إقحام ناسخ.

والعَلاقى مَقْصُورة[١] الألقاب، واحدتها: عَلاقِيَة، وهي أيضاً العَلائق، واحدتها: علاقة؛ لأنها تُعَلَّقُ على الناس.

والعَلَقُ: دُودٌ أسودُ في الماء، معروف. الواحدة: عَلَقَةٌ.

وعَلِقَ الدَّابَّةُ عَلَقاً: تعلَّقَتْ به العَلَقَةُ.

وعَلِقَتْ بِه عَلَقاً: لَزِمَتْهُ.

والمَعْلُوقُ: الذي أخذ العَلَقُ بِحَلْقِهِ عند الشُّرْب.

والعَلُوقُ: التي لا تُحِبُّ زوجَها.

ومن النوق: التي لا تألف الفَحْلَ، ولا تَرْأَمُ الوَلَدَ، وكلاهما على الفأل.

وقيل: هي التي تَرْأَمُ بأنْفِها، ولا تَدُِرُّ.

وقيل: التي عُطِفت على ولد غيرها، فلم تَدُِرَّ عليه.

والعِلْقُ: المالُ الكريم. يُقال: عِلْقُ خَيْرٍ. وقد قالوا: عِلْقُ شَرٍّ، والجمع: أعْلاق.

والعِلْقُ: الخَمْرُ؛ لنفاستها، وقيل: هي القديمة.

[والعِلْقُ][٢] والعِلْقَةُ: الثوب النفيس يكون للرجل.

والعِلْقَة: قميص بلا كُمَّين.

وقيل: ثوب صغير [يتَّخذ][٢] للصبيّ.

وقيل: أولُ ثوب يُلْبَسُهُ المولودُ.

وقال اللِّحْياني: العِلْقُ: الثوبُ الكريم، أو التُّرس، أو السيف. قال[٣]: وكذا الشيء الواحد الكريم من غير الرُّوحَانِيِّين، ويُقال له: العَلُوق.

وعَلَقَ عَلاقاً وعَلُوقاً: أكل، وأكثر ما يستعمل في الجَحْدِ، يُقال: ما ذُقْتُ علاقاً ولا عَلوقاً.

---

(١) في (ع، ف): «مقصور».

(٢) ما بين حاصرتين من المحكم (١/ ١٢٤).

(٣) كلمة: «قال» ساقطة من (ع، ف).

وفي الحديث: «أَرْواحُ الشُّهداء تَعْلُقُ مِنْ ثِمَارِ الجَنَّةِ»[١] بضمِّ اللام: تصيب، ورواه الفَرَّاء: (تَعْلَقُ) بفتح اللام.

والعَلْقَى: شجر تدوم خضرته في القيظ، ولها أفنانٌ طوال دقاق[٢]، وورق لِطاف، فبعضهم يجعل ألفها للتأنيث، وبعضهم يجعلها للإلحاق.

والعلائق: البَضَائع[٣]. هذا آخر [كلام صاحب] «المحكم».

وقال الأزهري في باب عرق[٤]: قال ابن الأعرابي: يُقال: عِلْقُ مَضِنَّةٍ[٥]، وعِرْق[٦] مَضِنَّة[٥] بمعنًى واحد، سُمِّي عِلْقاً؛ لأنه عَلِقَ به؛ لحبّه[٧] إيَّاه. يُقال ذلك لكلِّ ما أحبَّه.

قوله في «المهذَّب»[٨] في باب الربا في حديث فَضَالَة [بن عُبيد] رضي الله عنه: أُتِي بقلادةٍ مُعَلَّقَةٍ بذهبٍ[٩]، هكذا هو بالعين المهملة والقاف، فهكذا هو في روايات الحديث، وعند الفقهاء المحقِّقين، وكذا ضبطه ابن البَزْري[١٠] وغيرُهُ من المتكلِّمين على ألفاظ «المهذَّب».

وحكى ابنُ مَعن[١١] أنه رُوي أيضاً بغين معجمة وفاء، وهذا الذي حكاه، ـ وإن كان صحيح المعنى ـ فهو غيرُ معروفٍ في الروايات.

---

(١) سبق تخريج الحديث ص (٤٩٤).

(٢) في (ف، ع، م): «رقاق»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ١٢٥)، واللسان (علق).

(٣) في (ع، ف): «الصنائع»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ١٢٥)، ومقاييس اللغة، واللسان (علق).

(٤) في (ع، ف): «علق»، وهو خطأ.

(٥) في (ع، ف): «مصة»، وهو خطأ.

(٦) في (ع، ف): «وعلق»، وهو تحريف.

(٧) في (ع، ف): «بحبّه»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (عرق).

(٨) المهذَّب (٣/ ٧٢).

(٩) أخرجه أبو داود (٣٣٥١)، وهو في مسلم (١٥٩١) بسياقة أخرى.

(١٠) في (ع، ف): «ابن البرزي»، وهو تصحيف.

(١١) هو شمس الدين محمد بن معن الصيدلاني صاحب «التنقيب» منه نسخة في مكتبة يافا تحت رقم / ٧٧/ و/ ١٠٦/.

فصل علل: قال الإمام أبو منصور الأزهري: «عَلَّ» و«لَعَلَّ» حرفان وُضعا للترجّي في قول النحويِّين.

وقال يونُسُ في قول الله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الكهف: ٦] و﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾ [هود: ١٢] قال: معناه: كأنَّك فاعلٌ ذلك إنْ لم يُؤمنوا.

قال: و«لَعَلَّ» لها مواضع في كلام العرب [١٣٩/ب] من ذلك قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢] و﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] و﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤]. قال: معناها كَيْ يتذكَّر(١)، كقولك: ابعث إليَّ بدابَّتك لعلِّي أَرْكَبها، بمعنى «كي».

قال: وتقول: انطلق بنا لعلَّنا نتحدث، أي: كي نتحدَّثَ.

وقال ابن الأنباري: «لَعَلَّ» تكون ترجِّياً، وتكون بمعنى «كي»، وتكون ظَنّاً، كقولك: لعلِّي أَحُجُّ العام، معناه: أَظُنُّني سَأَحُجُّ.

وتكون بمعنى «عسى»، [تقول]: لَعَلَّ عبدَ الله أَنْ يقوم، معناه: عسى.

وتكون بمعنى الاستفهام، كقولك: لعلَّكَ تَشْتِمُني قائماً(٢)؟ قيل: معناه: هل تَشْتِمُني؟

وقال ابن السِّكِّيت: في (لعلَّ) لغات، تقول بعض العرب: لَعَلِّي، وبعضهم(٣): لَعَلَّني، وبعضهم: لَعَنِّي، وبعضهم: عَلِّي(٤)، وبعضهم: عَلَّني، وبعضهم: لأنِّي، ولأنَّني، وبعضهم: لو أَنَّنِي، هذا ما ذكره الأزهري في باب العين واللام، وذكر في باب العين والنون: قال الفَرَّاء: [العرب](٥) تقول(٦): لأنَّك تقول ذاك(٧)، ولَعَنَّكَ، بمعنى لَعَلَّكَ.

---

(١) كلمة: «يتذكّر» ساقطة من (ع، ف).

(٢) هكذا في الأصول الخطية، وفي تهذيب اللغة وغيره: «فأعاقبك» ومن (ع، ف): «فإنما».

(٣) قوله: «لعليّ، وبعضهم»، ساقط من (ع، ف).

(٤) قوله: «وبعضهم. . . . عَلِّي» ساقط من (ع، ف).

(٥) ما بين حاصرتين زيادة من تهذيب اللغة (عنّ).

(٦) كلمة: «تقول» ليست في (ع، ف).

(٧) في (ع، ف): «وأنّك» بدل «تقول ذاك».

قال الأزهري: وقال ابنُ الأعرابي: لَعَنَّك، لبني تميم.

قال: وبنو تَيْم الله بن ثَعْلَبَةَ يقولون: رَعَنَّكَ، تقول[(١)] ذلك، يُريدون لَعَلَّكَ.

وقال اللِّحياني: ومن العرب من يقولَ: رَعَنَّكَ، ولَغَنَّكَ بالغين بمعنى: لَعَلَّكَ.

قوله بالغين، يعني: المعجمة. هذا آخر كلام الأزهري.

قال الإمام أبو إسحاق الثعلبيُّ المفسِّر في تفسيره المشهور عند ذكر تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٠]، في لعلَّ ستُّ لغات: لَعَلَّ وعَلَّ ولعَنَّ، وعَنَّ، ورعَنَّ، ولَعَا، ولها ستَّة أوجه: هي من الله تعالى واجبة.

ومن الناس على معانٍ: تكون بمعنًى الاستفهام، كقول القائل: لَعَلَّكَ فعلتَ ذلك؟ مستفهماً.

وتكون بمعنى الظَّنِّ، تقول: قام فلانٌ فيُقال: لَعَلَّ ذلك، بمعنى: أظنُّ، وأُرى ذلك.

وتكون بمعنى الإيجاب بمعنًى ما أخلقه، كقولك: قد وجبتِ الصلاةُ، فيُقال: لعلَّ ذلك، أي: ما أَخْلَقَهُ.

وتكون بمعنى الترجِّي والتمنِّي، كقولك: لعلَّ الله تعالى أَنْ يرزقني مالاً.

وتكون بمعنى عَسَى يكون ما يراد، كقوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦]، وتكون بمعنى (كي) على الجزاء، كقوله تعالى: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَفۡقَهُونَ﴾ [الأنعام: ٦٥]، أي: لكي يفقهوا[(٢)]. هذا آخر ما ذكره الثعلبيُّ.

قال صاحب «المحكم»[(٣)]: العِلَّةُ: الحَدَثُ يشغلُ صاحبهُ عن وجهه، وقد اعْتَلَّ الرجلُ، وهذا عِلَّةٌ لهذا، أي: سَبَبٌ.

والعِلَّةُ: المرض، يُقال منه: عَلَّ يَعِلُّ، واعْتَلَّ، وأعَلَّهُ الله تعالى، ورجُلٌ عَلِيلٌ.

وحروفُ العِلَّةِ والاعتلال: الألف والياء والواو؛ سُمِّيت بذلك؛ للينها ومَوتِها[(٤)].

---

(١) في (ع، ف): «يقولون».

(٢) في (ع، ف): «يفقهون»، وانظر الكشف والبيان (٤/٢٠٦ ـ ٢٠٧٩). (ل).

(٣) المحكم (١/٤٦).

(٤) في (ع، ف): «وثبوتها»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/٤٦)، اللسان (عل).

واستعمل أبو إسحاق لفظة المعلول في المتقارب من العَروض، واستعمله في المضارع، وأرى هذا إنَّما هو على طرح الزائد، كأنه جاء على عُلَّ وإن لم يُلْفَظْ به، وإلَّا فلا وجْهَ له.

والمتكلِّمون يستعملون لفظ المَعْلُول في هذا كثيراً، وبالجملة فلست منها على ثقة ولا ثَلَج؛ لأن المعروف إنَّما هو: أَعَلَّهُ اللهُ تعالى فَهَو مُعَلٌّ، اللهمَّ إلَّا أن يكونَ على ما ذهب إليه سيبويه من قولهم: مَجْنُونٌ، ومَسْلول، من أنه(١) جاء على جَنَنْته وسَلَلْته، وإنْ لم يُستعملا في الكلام، استغني عنهما بأفْعلْت.

قال: وإذا قالوا: جُنَّ وسُلَّ، فإنَّما يقولون جُعِلَ فيه الجنونُ والسُّلُّ، كما قالوا: حُزِنَ، وفُسِلَ(٢). هذا آخر كلام صاحب «المحكم».

وقال الإمام الواحديُّ في قول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١].

قال ابن الأنباري [١٤٠/أ]: «لَعَلَّ» تكونُ ترجِّياً، وتُكون بمعنى «كَيْ»، وتكون ظنّاً.

وقال يونسُ وقُطْرُب: «لعلَّ» تأتي في كلام العرب بمعنى «كَيْ».

وقال سيبويه: «لَعَلَّ» كلمةُ تَرْجِيَةٍ وتطميع للمخاطبين، أي: كونوا على رجاء وطمع أن تتَّقوا بعبادتكم عقوبة الله تعالى أن تحلَّ بكم، كما قال في قصة فرعون: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤] كأنه قال: اذهبا أنتما على رجائكما وطَمَعِكُما والله ﷻ مِن وراء ذلك، وعالمٌ بما يؤول إليه أمرهُ(٣) والله تعالى أعلم. هذا آخر كلام الواحدي هنا.

وكذا(٤) قال أبو إسحاق الزجَّاجُ في كتابه «معاني القرآن العزيز» في هذه الآية: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] قال: فيها قولان: **أحدهما**: معناه عند أهل اللغة: كَيْ تتقوا.

---

(١) في (ح): «أخر»، وهو خطأ.

(٢) في (ع، ف): «حرف وصل» بدل «حُزن، وفُسِلَ»، وهو تحريف.

(٣) التفسير البسيط (٢/ ٢١٩). (ل).

(٤) في (ع، ف): «وكذلك».

قال: والذي يذهب(١) إليه سيبويه في مثل هذا أنه تَرَجٍّ(٢) لهم، كما قال الله ﷻ في قصة فرعون: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، [أي]: كأنَّه قال: اذهبا أنتما على رجائكما وطمعكما(٣)، والله ﷻ مِن وراء ذلك(٤).

وكذا قال الزَّجَّاجُ(٥) والواحديُّ في قوله تعالى(٦): ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣]. قالا: معناه: لتكونوا على رجاء هِدَايته.

وقد كرَّر الواحديُّ هذا القول في مواضعَ كثيرة(٧).

وقال صاحب «المحكم»(٨): لَعَلَّ ولَعَلِّ ـ يعني: بفتح اللام الثانية وكسرها ـ: طَمَعٌ وإشفاقٌ، كَعَلَّ.

قال: وقال بعض النحويِّين: اللامُ الأولى زائدةٌ مُؤكِّدة، وإنَّما هو عَلَّ.

وأما سيبويه فجعلها حرفاً واحداً غير مزيد.

وحكى أبو زيد؛ أن لغة عُقَيْلٍ: لَعَلِّ زَيْدٍ مُنْطَلِقٌ، بكسر اللام الأخيرة من (لَعلِّ) وجَرِّ (زيدٍ).

قال كَعْبُ بن سَعْدٍ الغَنَوِيُّ(٩) [الطويل]:

فَقُلْتُ: ادْعُ(١٠) أُخْرى وارْفَعِ الصَّوْتَ ثَانِياً ... لَعَلِّ أبي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ(١١)

---

(١) في (ع، ف): «ذهب».

(٢) في (ع، ف): «فرح»، وهو تحريف.

(٣) قوله: «وطمعكما» ساقط من (ع، ف).

(٤) معاني القرآن (١/ ٩٨). (ل).

(٥) معاني القرآن (١/ ١٣٤، ٤٥١). (ل)

(٦) في (ع، ف): «في قول الله تعالى».

(٧) التفسير البسيط (٢/ ٢٢٠) (٣/ ٥٥٩) (٥/ ٤٧٩) (١٨/ ٤٩٢). (ل)

(٨) المحكم (١/ ٤٧).

(٩) شاعر جاهلي حلو الديباجة، وذهب القالي إلى أنه إسلامي، وتابعه البغدادي، له ترجمة في الأعلام (٥/ ٢٢٧)، وفي حاشيته مصادرها.

(١٠) في (ع، ف): «أدعوا»، وهو خطأ، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ٤٧).

(١١) المحكم (١/ ٤٧)، أمالي ابن الشجري (١/ ٢٣٧)، اللسان (علّ)، شرح أبيات مغني اللبيب (٥/ ١٦٦)، وتخريجه هناك.

وقال أبو الحسن الأخفش: قال أبو عُبيدة: أنه سمع لام لَعَلَّ مفتوحة في لغة مَنْ جَرَّ[١] بها في قول الشاعر [الوافر]:

لَعَلَّ اللهِ يُمْكِنُنِي عَلَيها جِهَاراً مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أَسِيْدِ[٢]

قال الأزهري: قال أبو زيد في «نوادره» يُقال: هما أخوان من عَلَّة، وهما ابنا عَلَّة: إذا كانت أمَّاهُما شتّى والأب واحد. وهم بَنُو العَلَّاتِ، وهم من عَلَّاتٍ[٣]، وهم إخوةٌ من عَلَّةٍ، وعَلَّاتٍ. كلّ هذا من كلامهم.

ونحن أخَوانِ من عَلَّةٍ، وهو أخي من عَلَّةٍ، وهما أخوان من ضَرَّتَيْن، ولم يقولوا: من ضَرَّة، وهم أولادِ العَلَّات.

قال الأصمعيُّ: تَعَلَّلْتُ بالمرأة: لَهَوْتُ بها.

وقال صاحب «المحكم»[٤]: تَعَلَّلَ بالأمر، واعْتَلَّ به: تشاغل، وعَلَّلَهُ بطعامٍ وحديثٍ، ونحوِهما: شَغَلَهُ.

وتَعَلَّتِ المرأةُ من نفاسها، وتَعَلَّلَتْ: خرجت منه وطَهُرَتْ.

وبنو العَلَّة من أمَّهات، وجمعها: علائل.

فصل علو: وأما قولهم في باب سجود السهو والتلاوة: إذا فعل كذا فعليه سجود السهو، وسجود التلاوة على المستمع، كهو على القارئ، وأشباه ذلك مع أنَّ سجودَ السهو وسجود التلاوة سُنَّتان عندنا بلا خلاف.

فقال الرافعي: لفظة «على» هنا[٥] ليست للإيجاب، بل المراد تأكيد[٦] الاستحباب.

---

(١) في (ع، ف): «يجرُّ».
(٢) المحكم، اللسان (علّ)، معاني القرآن للأخفش (١/ ١٣١). (ل).
(٣) قوله: «وهم من عَلَّاتٍ» ليس في (ع، ف)، وانظر تهذيب اللغة، اللسان، تاج العروس (عل).
(٤) المحكم (١/ ٤٥).
(٥) في (ح، م): «هذا».
(٦) في (ح): «تأكد». هكذا في فتح العزيز.

قال: وكثيراً ما يتكرَّر هذا في كلام الأصحاب في هاتين السجدتين ومرادهم ما ذكرنا.

قال: وقد يستعملون لفظ الوجوب واللزوم في ذلك، والمراد تأكيد[(١)] الاستحباب[(٢)].

قلت: ومن هذا المعنى قوله ﷺ: [١٤٠/ب]: «غُسْلُ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ على كُلِّ مُحْتَلِم»[(٣)]، و«إذا عَطِسَ فَحَمِدَ الله تعالى فَحَقٌّ على مَنْ سَمِعَهُ أَنْ يُشَمِّتَهُ»[(٤)].

فصل عمد: في الحديث: «لا تَعْمِدُ إلى أَسَدٍ مِنْ أُسْدِ الله تعالى ثُمَّ يُعْطِيْكَ سَلَبَهُ»[(٥)].

ذكره في الأيمان من «المهذَّب»[(٦)] معنى تَعْمِدُ: تَقْصِدُ وهو بكسر الميم.

والعُمْدَةُ ما يُعْتَمَدُ عليه.

والعَمُود: معروف، وجمعه: عُمُدٌ، وعَمَدٌ بضمِّ العين والميم وفتحهما.

والعَمْدُ: ضدّ الخَطأ.

وعَمْدُ الخطَأ في الجِنَايات معروفٌ.

قال الواحدي: قال الفَرَّاء: العُمُدُ والعَمَدُ: جَمْعُ العَمُود، كأدِيم[(٧)] وأُدُم وأدَم.

والعِمَاد والعَمُودُ: ما يُعْمَدُ الشيءُ به، يُقال: عَمَدْتُ الحائطَ أعْمُدُهُ، بضمِّ الميم: إذا دعَمْتَهُ، فاعْتَمَدَ الحائطُ على العِمَاد، أي: امتسك به.

وفلانٌ عُمْدَةُ قومه، أَي: يعتمدونه فيما يَنُوبهم[(٨)].

---

(١) في (ح، م): «تأكد».

(٢) فتح العزيز (٤/ ١٩١). (ل).

(٣) تقدَّم تخريجه في حرف الحاء فصل (حيض).

(٤) أخرجه البخاري (٦٢٢٦) من حديث أبي هريرة.

(٥) أخرجه البخاري (٣١٤٢)، ومسلم (١٧٥١) من قول أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه، (يَعْمِدُ): أي: رسول الله ﷺ.

(٦) المهذَّب (٤/ ٤٨٨).

(٧) كلمة: «كأديم» ليست في (ع، ف).

(٨) التفسير البسيط (١٢/ ٢٨١). (ل).

فصل عمر: قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

قال الأزهري: العُمْرَةُ مأخوذة[١] من الاعتمار، وهو الزيارة.

يُقال: أتانا فلانٌ مُعْتَمِراً، أي: زائراً.

قال: ويُقال: الاعتمار: القَصْدُ.

قال: وقيل: إنَّما قيل للمُحْرِم بالعُمْرة: مُعْتمر؛ لأنه قصد لِعَمَلٍ في موضعٍ عامِرٍ.

وقال الجوهري: العُمْرَةُ في الحجِّ أصلها من الزيارة، والجمع العُمَرُ.

والعُمْرى بضمِّ العين: نوع من الهبة، ولها ثلاثُ صُوَرٍ مشهورة في هذه الكتب وغيرها، وهي مشتقَّة من العُمُر، وقد سبق في باب الراء أن الرُّقْبى والعُمْرى كانتا من هِبات الجاهلية.

قال الجوهري: عَمْرَوِيه شيئان جُعلا واحداً، وكذلك سِيْبَوَيه، وبُني على الكسر؛ لأن آخره أعجميّ مضارع للأصوات، فَشُبِّهَ بِغاقٍ؛ فإنْ نَكَّرته نَوَّنْتَ، فقلت: مَرَرْتُ بِعَمْرَوِيهِ وعَمْرَوِيهٍ آخر.

وذكر المبرِّد في تثنيته وجمعه: العَمْرَوَيْهانِ والعَمْرَوَيْهُون.

وذكر غيره أن مَن قال: هذا عَمْرَوَيْهُ وسيْبَوَيْهُ، ورأيتُ عَمْرَوَيْهَ وسيبويْهَ، فأعْرَبَهُ، ثَنَّاهُ[٢] وجَمَعَهُ ولم يَشْرِطهُ المبرّد.

وعَمْرو: اسم رجل، يكتب بالواو؛ فَرْقاً بينه وبين عُمَرَ، ويسقطها النَّصْبُ؛ لأن الألف تَخْلُفُها[٣] ويجمع على: عُمُورٍ. قاله الجوهري.

وقال الأزهري في آخر «تهذيب اللغة» في آخر باب الواوات: زيدت الواو في عَمْرٍو دون عُمَرَ؛ لأن عُمَرَ أثقل من عَمْرٍو، وهكذا ذكر هذا الفرق أبو جعفر النَّحَّاس في «صِناعَةِ الكُتَّابِ»[٤].

---

(١) في (ع، ف): «مأخوذ»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (عمر).

(٢) في (ع، ف): «وثناه»، الواو إقحام ناسخ.

(٣) في (ع، ف): «تلحقها»، والمثبت موافق لما في اللسان، تاج العروس (عمر).

(٤) صناعة الكتاب ص (١٦٤).

قال الجوهري: عَمَرْتُ الخَرابَ أَعْمُرُهُ عِمَارَةً فهو عامِرٌ، أي: مَعْمُورٌ، مثل ماء[١] دافِق، أي: مَدْفُوق.

ومكان عَمِيرٌ: أي: عامِرٌ.

قوله في «المهذَّب»[٢] في استقبال القبلة: إذا ركب [في] عَماريَّة[٣]، وفي الحجِّ[٤]: لا يلزمه حتى يجد عَماريَّة[٥]، هي بفتح العين.

قال ابن البَزْري[٦] ثم ابن باطيش في شرحهما «ألفاظ المهذَّب»: هي بفتح العين وتشديد الميم والياء[٧] وفتحهما[٨]، وذكرها غيرُهما بتخفيف الميم، وهي مركّب صغير على هيئة مهد الصبيّ، أو قريبة من صورته، ولعلَّها مأخوذة من العَمَارة، بفتح العين وتخفيف الميم، وهي كُلُّ شيء جَعَلْتَهُ على رأسكَ من عِمَامة، أو قَلَنْسُوة، أو تاجٍ، أو غير ذلك، ذكره الأزهري، والجوهري عن أبي عُبيدةَ؛ لكن الجوهري ذكر عَمارة بالهاء في آخره، والأزهري قال: عَمَار، بلا هاء.

ويُقال: عَمَرْتُ الدارَ وما أشبهها أَعْمُرها بضمِّ الميم عِمَارَةً، وهي عامِرة.

وعَمَرَ فلانٌ المكانَ [١٤١/أ]: سكَنَهُ.

وعَمَرَهُ: جعله عامراً، بفتح الميم فيهما.

وعَمِر الرجلُ: طال عُمُرُهُ، بفتح العين وكسر الميم.

وعَمِرَ بالكسر أيضاً بالمكان: أقام فيه.

وعَمُرَت الدارُ: ضدّ خربت، بضمِّ الميم عن قُطْرُب، وبفتحها عن غيره.

---

(١) كلمة «ماء» ليست في (ع، ف).
(٢) المهذَّب (١/ ٢٣١).
(٣) في (ع، ف): «عمارته».
(٤) المهذَّب (٢/ ٦٦٥).
(٥) في (ع، ف): «عمارته».
(٦) في (ع، ف): «ابن البرزي»، وهو تصحيف.
(٧) في (ع، ف): «والتاء»، وهو تصحيف.
(٨) في (ف، ع، م): «وفتحها». وانظر المغني في الإنباء (١/ ١٠١). (ل).

ويُقال: طال عُمُره وعُمْره وعَمْره؛ بضمِّ العين والميم، وبضمِّ العين وإسكان الميم، وبفتح العين وإسكان الميم.

والتزموا في القَسَمِ: لَعَمْرُكَ، وعَمْركَ بفتح العَين.

قال الزجَّاجُ وغيرهُ: لأنَّ الفتح أخفّ، فاختاروه؛ لكثرة القَسَم[1].

قال المفسِّرون في قول الله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحِجْر: ٧٢] معناه: وحياتِك. قال: وهو خِطَابٌ للنَّبيِّ ﷺ.

قال الزَّجَّاج: وهذه آية عظيمة في تفضيل النَّبيِّ ﷺ[1].

وقيل: معناه: وعَيشِكَ.

وقيل: ومدَّةِ بَقَائِك حَيّاً.

قال الأزهري: والعُمَرَانِ: أبو بَكْرٍ وعُمَرُ ﵄ فغلّب عمر؛ لأنه أَخَفُّ الاسْمَيْنِ.

وقيل: سُنَّة[2] العُمَرَيْنِ قبل خلافة عمر بن عبد العزيز، يعني: ما جاء في الحديث، أنهم قالوا لعثمان ﵁ يوم الدَّارِ: تَسْلُكُ سِيْرَة العُمَرَيْنِ.

قال الأزهري: قال أبو عُبيدة: فإن قيل: كيف بُدِئ بعمر قبل أبي بكْرٍ، وهو قَبْلَهُ، وهو أفضل [منه]؟ فإن العرب تفعل هذا، يبدؤون بالأخَسِّ، يقولون: رَبيعة ومُضرَ، وسُلَيم وعامر، ولم يترك قليلاً، ولا كثيراً.

وعن قتادة أنه قال: أَعْتَقَ العُمَرَانِ فيمن[3] بينهما من الخلفاء أمَّهاتِ الأولاد؛ ففي قول قَتَادَةَ العُمَرانِ: عمرُ بن الخطاب، وعمرُ بن عبد العزيز ﵄ يعني: لأنه لم يكن بين أبي بكر وعُمَرَ خليفةٌ.

فصل عمق: العُمْق بفتح العين وضمِّها: قَعْرُ البئر ونحوها، وكذلك الوادي وشبهه.

---

(١) معاني القرآن (٣/ ١٨٣).

(٢) في (ع، ف): «شبه»، وهو تصحيف.

(٣) في الصحاح: «فما» بدل «فيمن».

فصل عمم: قال الأزهري: العَمُّ أخو الأبِ. قال أبو عُبيد: قال أبو زيد: يُقال: تَعَمَّمْتُ الرجلَ: إذا دعوتَهُ عَمّاً، ومثله تخوَّلْتُ خالاً.

قال الأزهري: ويجمع العَمُّ أعماماً وعُمومَةً.

قال ابن السِّكِّيت[١]: يُقال: هما ابنا عَمٍّ، ولا يُقال: هما ابنا خَالٍ، وتقول[٢]: هما ابنا خالة، ولا يُقال: [هما] ابنا عَمَّةٍ.

قال الأزهري: والعِمَامَةُ من لباس الناس، معروفة، وجمعها[٣]: العَمَائِمُ، وقد تعمَّمها الرجلُ، واعْتَمَّ بها، وإنه لحسنُ العِمَّةِ.

والعرب تقول للرجل إذا سُوِّدَ: قد عُمِّمَ، وذلك أن العَمَائِمَ تِيْجَانُ العرَب.

وكانوا إذ سوَّدوا رجلاً عَمَّموه عِمامَةً حَمْراءَ، وكانت الفُرْسُ تُتَوِّج مُلوكها، فيُقال له: مُتَوَّجٌ.

وتقول العرب: رجلٌ مُعَمٌّ مُخْولٌ: إذا كان كريمَ الأَعْمام والأخْوَال.

وقال الليثُ: ويُقال فيه: مِعَمٌّ مِخْوَلٌ أيضاً.

قال الأزهري: ولم أسمعه لغيره، ولكن يُقال: رجل مِعَمٌّ مِلَمٌّ: إذا كان يَعُمُّ الناسَ بِبرِّه وفضله ويَلُمُّهُم، أي: يُصلح أمرهم ويجمعهم.

والمُعمَّمُ: السَّيِّدُ الذي يُقَلِّدُهُ القومُ أمورَهم، ويلجأ إليه العوام. هذا آخر كلام الأزهري، وكذا في أصله مِعَمٌّ مِلَمٌّ بكسر الميم فيهما.

وقال صاحب «المحكم»[٤]: بضمِّهما، وهو أظهر.

وقال الجوهري: المُعَمُّ المُخْولُ: الكثير الأعمام والأخوال الكريمهم، وقد يكسران.

قولهم: السفر عُذْرٌ عامٌّ، والمرض عُذْرٌ عامٌّ، ونحو ذلك، معناه؛ أنه كثير ليس بنادر كالاستحاضة؛ لأنه هو الأغلب الأكثر.

---

(١) إصلاح المنطق ص (٣١٢).

(٢) في (ع، ف): «ويُقال».

(٣) في (ع، ف): «والجمع».

(٤) المحكم (١/ ٥٤).

قوله في «المهذَّب»[1] [١٤١/ب] في باب التيمُّم: وإنْ سَفَتْ عليه الريحُ تُراباً عَمَّهُ. هكذا ضبطناه على شيوخنا (عَمَّهُ) بالعين المهملة، وكذا عرفناه، أي: استوعَبَ جميعَ العُضْو.

ورأيت في ألفاظ «المهذَّب» لابن البَزْري[2] ثم لابن باطيش الإمامين، قالا: قوله: (غَمَّهُ) هو بغين معجمة، أي: غَطَّاه[3].

قلت: وهذا صحيح أيضاً، فقد قال أهل اللغة: غَمَمْتُ الشيءَ: غَطَّيْتُهُ، والله تعالى أعلم.

وقال صاحب «المحكم»[4]: العَمُّ أخو الأب، والجمع: أعمام، وعُمُوم، وعُمومَةٌ.

قال سيبويه: أدخلوا فيه[5] الهاء؛ لتخفيف[6] التأنيث، ونظيره: البُعُولَة والفُحُولَة.

وحكى ابن الأعرابي في أدنى العدد: أَعُمٌّ، وأَعْمُمُون[7] بإظهار التضعيف، جمع الجمع، وكان الحكم أَعُمُّونَ؛ لكن هكذا[8] حكاه.

والأنثى: عَمَّةٌ، والمصدرُ: العُمُومَةُ، وما كُنْتَ عَمّاً، ولقد عَمَمْتَ.

ورجل مُعِمٌّ ومُعَمٌّ: كريم[9] الأعمام.

واسْتَعَمَّ الرجلَ: اتخذه عَمّاً.

وتعمَّمَه[10] دَعاه عَمّاً.

---

(١) المهذَّب (١/ ١٢٩).
(٢) في (ع، ف): «ابن البرزي»، وهو تصحيف.
(٣) المغني عن الإنباء (١/ ٥٩). (ل).
(٤) المحكم (١/ ٥٢).
(٥) في (ع، ف): «فيها»، والمثبت موافق لما في المحكم، واللسان (عم).
(٦) في المحكم، واللسان (عمّ): «لتحقيق».
(٧) في (ع، ف): «أعumومون»، والمثبت موافق لما في المحكم، اللسان (عم).
(٨) في (ف، ع، م): «هذا»، والمثبت موافق لما في المحكم، اللسان (عم).
(٩) في (ع): «كثير»، وفي (ف): «كثر»، والمثبت موافق لما في المحكم (عمّ).
(١٠) في (ع، ف) زيادة: «إذا» ليست في المحكم (عمّ).

وتعمَّمَتْهُ النساءُ: دَعْوَنَهُ عَمّاً(١)، كما تقول: تأخَّاه، وتأبَّاه، وتَبنَّاهُ.

وهما ابنا عَمٍّ، تُفْرِدُ العمَّ ولا تُثَنِّيهِ؛ لأنَّك إنَّما تريد أنَّ كُلَّ واحد منهما مُضاف إلى هذه (٢) الكنية(٣) هذا قول سيبويه.

والعِمامةُ معروفةٌ، وربما كُنِيَ بها عن البَيْضَةِ والمِغْفَرِ، والجمع: عَمَائِم، وعِمَام، الأخيرةُ عن اللِّحياني.

قال اللِّحْياني: والعرب تقول: لمَّا وضعوا عِمَامَهُمْ(٤) عرفناهم؛ فإما أن يكون جَمْعَ عِمَامةٍ جَمْعَ تكسير، وإما أن يكون من باب طَلْحَةَ وطَلْحٍ.

وعَمَّهُمُ الأمرُ، يَعُمُّهُمْ: شَمِلَهُمْ.

والعامَّةُ: خلاف الخاصَّةِ.

قال ثعلب: سُمِّيت بذلك؛ لأنَّها تَعُمُّ بالشَّرِّ.

والأَعمُّ: الجماعة. حكاه الفارسيّ عن أبي زيد.

قال: وليس في الكلام أفْعَلُ يدلُّ(٥) على الجمع غير هذا، إلَّا أن يكون اسم جنس كالأرْوى، والأَمَرّ، الذي [هو] الأمعاء. هذا آخر كلام صاحب «المحكم».

وهذا الذي حكاه عن ثعلب في سبب تسمية العامَّة محتمل، لكن الأظهر ـ والله تعالى أعلم ـ أنهم سمّوا بذلك؛ لعمومهم وكثرتهم بالنسبة إلى الخاصة.

قال ابن فارس في «المجمل» والجوهري: المُعَمُّ(٦): الكثير الأعمام الكريمهم.

والعُمِّيَّةُ: الكِبْرُ.

قال الجوهري: ويُقال: يا ابنَ عَمِّي! ويا ابن عَمِّ! ويا ابن عَمَّ! ثلاث لغات.

---

(١) قوله: «وتعممه. . . . عَمّاً» ساقط من (م).

(٢) زاد في المحكم، واللسان (عمّ): «القرابة كما تقول في حدٍّ».

(٣) زاد في المحكم، واللسان (عمّ): «أبو زيد، إنما تريد: كلّ واحد منهما مضاف إلى هذه الكنية».

(٤) في (ع، ف): «عمائهم»، والمثبت موافق لما في المحكم، اللسان (عمّ).

(٥) في (م): «في كلام العرب يدلّ».

(٦) في (ح، ع، ف، م): «المُعَمَّم»، والمثبت من صحاح الجوهري (عم).

[قال]: والنسبة إلى عَمٍّ: عَمَوِيٌّ، كأنه منسوب إلى عَمًى. قاله الأخفش.

فصل عنز: في حديث أبي جُحَيْفَة رضي الله عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ خَرَجَ في حُلَّةٍ حَمْرَاءَ، فَرَكَزَ عَنَزَةً فجَعَلَ يُصَلِّي إليها بالبَطْحَاءِ[١]. هذا حديث متَّفق على صحَّته.

العَنَزَةُ بعين مهملة ثم نون ثم زاي مفتوحات، ثم هاء.

قال أبو عُبيد[٢] وغَيْرُهُ: هي مِثْلُ نِصْفِ الرُّمح وأطول، فيها سِنان مثل سِنان الرمح.

قال بعضهم: لكن سِنَانُها في أسفلها بخلاف الرمح، فإن سِنَانَهُ في أعلاه.

فصل عنف: العُنْفُ بضمِّ العين وإسكان النون ضِدُّ الرِّفْقِ، وهذا الذي ذكرته من ضمّه هو المعروف في كتب اللغة، وممَّن نصَّ على ضمِّه ابنُ الأثير في «نهاية الغريب»[٣].

قال الجوهري: العُنْفُ ضِدُّ الرِّفْقِ، تقول منه: عَنُفَ عليه بضمِّ النون، وعَنُفَ به أيضاً.

والعَنِيْفُ: الذي ليس له رفق بِرُكُوبِ الخيل، والجمع: عُنُفٌ.

والتعنيف: التَّعْيير واللَّوْمُ.

وعُنْفُوانُ الشيء: أوَّله، بضمِّ العين والفاء.

فصل عنق: قال صاحب «المحكم»[٤]: العُنُقُ والعُنْقُ: وُصْلَةُ ما بين الرأس والجسد، يُذَكَّر ويؤنَّثُ، والتذكير أغلب.

وقيل: مَنْ [١٤٢/أ] ثَقَّل أنَّثَ، ومن خَفَّفَ ذَكَّرَ.

قال سيبويه: عُنْقٌ مُخفَّفٌ من عُنُقٍ، وجمعها: أَعْنَاق، لم يجاوزوا هذا البناء.

والعَنَقُ: طُولُ العُنُقِ وغِلَظُهُ. [يُقال]: عَنِقَ عَنَقاً، فهو أَعْنَقُ، والأنثى عَنْقاء.

ورجل مُعْنِقٌ وامرأة مُعْنِقَةٌ: طَوِيلَا العُنُقِ.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧٦، ٣٥٦٦)، ومسلم (٥٠٣)، وانظر شمائل الترمذي (٦٢) بتحقيقي.

(٢) في (ع، ف): «أبو عبيدة».

(٣) النهاية (٣/ ٣٠٩).

(٤) المحكم (١/ ١٢٩ ـ ١٣١).

وهَضْبَةٌ عَنْقَاء ومُعْنِقَةٌ: طَويلة.

وعانقه مُعَانقة وعِناقاً: التزمه، فأدنى عُنُقَهَ مِنْ عُنُقِهِ.

وقيل: المُعانقة في المودَّةِ، والاعْتِنَاقُ في الحرب.

والعَنِيْقُ: المُعَانِقُ.

وكَلْبٌ أَعْنَقُ: في عُنُقِهِ بَيَاضٌ.

والمِعْنَقَةُ: قلادة تُوضَعُ في عُنُقِ الكَلْبِ، وأعْنَقَهُ: قَلَّده إيَّاها.

واعتَنَقْت الدَّابَّةُ: وقَعت(١) في الوَحَل(٢) فأخرجَتْ عُنُقَها.

وعُنُقُ الشتاء والصيف(٣) والسِّن(٤) وكُلِّ شَيء: أَوَّلُهُ، والجمع: أعناق.

وعنُقُ الجبل: ما أشرفَ منه، والجمع كالجمع.

والأَعْنَاقُ: الرؤساء.

والعُنُقُ: الجماعة من الناس مُذَكَّر(٥)، والجمع كالجمع.

وجاء القوم عُنُقاً عُنُقاً، أي: طوائفَ.

وله عُنُقٌ في الخَيْر، أي: سابِقَةٌ.

والعَنَقُ بفتحتين من السَّيرِ: هو المُنْبَسِطُ.

وسَيْرٌ عَنَقٌ وعَنِيْقٌ.

وأَعْنَقَتِ الدَّابَّةُ، وهي مُعْنِقٌ، ومِعْنَاقٌ وعَنِيقٌ.

والعَنَاقُ: الحَرَّةُ.

والعَنَاقُ: الأنثى من المَعْزِ، والجمع: أَعْنُقٌ، وعُنُقٌ، وعُنُوقٌ.

قال سيبويه رَحِمَهُ اللهُ: أما تكسيرهم إيَّاه على أفْعُل فهو الغالب على هذا البناء من

---

(١) كلمة: «وقعت» ساقطة من (ع، ف).

(٢) في (ع، ف): «الرحل»، وهو تحريف.

(٣) في (ع، ف): «الصيف» بدل «والصيف».

(٤) في (ح، ع، ف، م): «والسنة»، والمثبت من المحكم (عنق).

(٥) في (ع، ف): «تذكّر»، والمثبت موافق لما في المحكم (عنق).

المؤنَّث، وأما تكسيرهم إيَّاه على فُعُول فلتكسيرهم إيَّاه على أَفْعُل[(١)]، إذْ كانا يَعْتقبان[(٢)] على باب فَعْل.

وشاة مِعْنَاقٌ: تلد العُنُوقَ.

وعنَاقُ الأرض: دُوَيْبَّةٌ أصغر من الفهد، طويل الظهر، يصيد كُلَّ شيء حتى الطير.

والعَنَاقُ: الدَّاهِيَةُ والخَيْبَةُ.

والعَنَاق: النجمُ الأَوْسَطُ من بنات نَعْش الكُبَر[(٣)].

والعَنْقاء: الداهية.

والعَنْقَاءُ: طائر ضخم ليس بالعُقاب.

وقيل: العَنْقَاءُ المُغْرِبُ، كلمة لا أصل لها، ويُقال: إنها طائر عظيم لا يُرى إلَّا في الدهور، ثم كثر ذلك حتى سَمَّوا الداهية عَنْقَاءَ مُغْرِباً ومُغْرِبةً.

وقيل: سُمِّيت عَنْقَاءَ؛ لأنه كان في عُنُقِها بَياضٌ كالطَّوْقِ.

وقال كُرَاعٌ: العَنْقاء ـ فيما يزعمون ـ طائر يكون عند مَغْربِ الشمس. هذا آخر كلام [صاحب] «المحكم».

قال الأزهريُّ [في] قول الله ﷻ: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] قال أكثر المفسِّرين: الأَعْنَاقُ هنا: الجماعاتُ.

وقيل: الرِّقاب.

والعُنُقُ مؤنَّثة، وقد ذَكَّره بعضهم.

والعُنُقُ: القطعة من المال، والقطعة من العمل: خيراً كان أو شرّاً.

وفي الحديث: «المُؤَذِّنُونَ أَطْوَلُ [الناس][(٤)] أَعْنَاقاً يَوْمَ القِيَامَةِ»[(٥)].

---

(١) قوله: «فهو الغالب... على أَفْعُل» ساقط من (ع، ف).

(٢) في (ع، ف): «يعنقان»، وهو خطأ.

(٣) في (ف، ع، م): «الكبرى»، والمثبت موافق لما في المحكم، تاج العروس (عنق).

(٤) كلمة «الناس» ساقطة من (ح، ع، ف)، وهي عند مسلم (٣٨٧).

(٥) أخرجه مسلم (٣٨٧) من حديث معاوية بن أبي سفيان.

قال ابن الأعرابي: معناه أكثر الناس أعمالاً.

وقال غيره: هو من طول العُنُقِ؛ لأن الناس يومئذ في الكَرْبِ، وهم في الرَّوْحِ والنشاط مُشْرَئِبُّونَ لأَنْ[1] يُؤْذَنَ لهم في دخول الجنة[2].

والمِعْنَقة[3] القِلادَةُ.

والمُعَنَّقَةُ بضمِّ الميم والتشديد: دُوَيْبَّةٌ.

وكان ذلك على عُنُقِ الدهر، أي: قديمه.

والعَنَاقُ: الأُنثى من أولاد المِعْزى[4] إذا أتت عليها سَنَةٌ، وجمعها: عُنُوقٌ[5]، وهذا جمع نادر.

ويقولون في العدد الأقلّ: ثلاث أَعْنُقٍ.

وانطلقوا مُعْنِقينَ، أي: مُسرعين، وأعْنَقَتُ إليه أعْنِقُ إعْنَاقاً.

ورجل مُعْنِقٌ، وقوم مُعْنقون ومَعَانِيْقُ.

وأعَنْقَتِ الثُّرَيَّا: غابَتْ.

وأعْنَقَتِ النجومُ: تَقَدَّمَتْ للمَغيب.

والمُعْنِقُ: السَّابِقُ. هذا آخر كلام «الأزهري».

وفي العَنَاقِ من أولاد المِعْزَى[6] كلام سبق في فصل الجَفْرَةِ.

فصل عَنْ: قال الإمام أبو منصور الأزهري رحمه الله [١٤٢/ب] في فصل عنن: قال النحويُّون: عَنْ ـ ساكنة النون ـ: حَرْفٌ وُضِع بمعنى ما عَداكَ، وتراخى عَنْكَ.

ويُقال: انْصَرِفْ عَنِّي، وتَنَحَّ عَنِّي.

قال أبو زيد: العربُ تَزِيدُ عَنْكَ، يُقال: خُذْ ذا عَنْكَ. المعنى: خُذْ ذا، و(عَنْكَ) زائدة.

---

(١) في (ح، م): «لا»، والمثبت موافق لما في اللسان «عنق».

(٢) الغريبين (٤/ ١٣٣٦). (ل).

(٣) في (ع، ف): «والعنقة»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، الصحاح (عنق).

(٤) في (ع، ف): «المعز».

(٥) في (ح، ع، ف، م): «عنُقُ»، والمثبت من تهذيب اللغة، اللسان، تاج العروس (عنق).

(٦) في (ع، ف): «المَعْز».

قال: وقال الفَرَّاءُ: لُغَةُ قريشٍ ومن جاورهم (أنَّ)، وتميمٌ وقيس وأسد ومَنْ جاورهم يجعلون ألف (أنّ) إذا كانت[١] مفتوحةً عيناً يقولون: أشهدُ عَنَّكَ رسول الله، فإذا كسروا رجعوا إلى الألف.

قال: والعرب تقول: لأنَّكَ، ولعَنَّكَ[٢]، بمعنى: لَعَلَّكَ.

وقال صاحب «المحكم»: (عَنْ) تكون حرفاً واسماً، بدليل قولهم: مِنْ عَنْهُ.

قال أبو إسحاق: يجوز حذف النون من (عن)[٣] للشاعر، كما[٤] يجوز له حذف نون (مِنْ) وكأنَّ حَذْفَهُ إنَّما هو لالتقاء الساكنين إلَّا أن حَذْفَ نون (مِنْ) في الشعر أكثر من حذف نون (عن)؛ لأن دخول (مِنْ) في الكلام أكثر من دخول (عَنْ)[٥].

فصل عنن: قولهم: شركة العِنَان، هي بكسر العين وتخفيف النون.

قال الأزهري: قال الفَرَّاء: شارَكَهُ شَرِكَةَ عِنَان، أي: في شيءَ عَنَّ لهما، أي: عَرَضَ.

وقال ابن السِّكِّيت: شارَكَهُ شَرِكَةَ عِنَانٍ، أي: اشْتَرَكا في شيء خاصٍّ، كأنه عَنَّ لهما شيء[٦] ـ أي: عَرَضَ ـ فاشْتَرَيَاهُ واشْتَرَكا[٧] فيه.

قال الأزهري: وقال غيرُهما: سُمِّيت هذه شركة عِنَان لمعارَضَةِ كلّ واحد منهما صاحبه بمالٍ مثل مال صاحبه، وعمل فيه مثل عمله بيعاً وشراءً.

يُقالُ: عانَّهُ عِنَاناً ومُعَانَّةً، كما يُقال: عَارَضَهُ يعارضه[٨] مُعارَضَةً وعِرَاضاً.

---

(١) في (ح) زيادة: «زائدة» وليست في تهذيب اللغة (عنن).
(٢) في (ع، ف): «. . . لأنَّكَ، وتقول لَعَنَّك».
(٣) في (ع، ف): زيادة: «يجوز» ولعلَّها: إقحام ناسخ.
(٤) قوله: «يجوز. . . كما» ساقط من (م).
(٥) المحكم (١/ ٤٩ ـ ٥٠).
(٦) كلمة: «شيء» ساقطة من (ع، ف).
(٧) إصلاح المنطق ص (٣١٦).
(٨) كلمة: «يعارضه» ساقطة من (ع، ف).

قال: وسُمِّيَ عِنَانُ اللِّجام عِنَاناً؛ لاعتراض سَيْرَيْهِ[(١)] على صَفْحَتَي عُنق الدَّابَّة مِنْ عَنْ يمينه وشماله.

قال الكسائي: أَعْنَنْتُ اللِّجَام: إذا عَمِلْتَ له عِنَاناً.

وقال الأصمعي: أَعْنَنْتُ الفَرَسَ وعَنَنْتُهُ، بالألف وغير الألف: إذا عَمِلْتَ له عِنَاناً.

وقال غيره: جمع العِنَان: أَعِنَّة.

وقال أبو الهيثم: وسُمِّي عُنْوان الكتاب عُنْواناً؛ لأنه يَعُنُّ له من ناحيتيه[(٢)].

قال: وأصله عُنَّان[(٣)]، فلما كثرت النونات قلبت إحداهما[(٤)] واواً، ومن قال: عُلْوان، جعل النون لاماً؛ لأنها أَخَفُّ وأَظْهرُ من النون.

قال: وكلَّما اسْتَدْللتَ بشيءٍ تُظْهِرُهُ على غيره فهو عُنْوانٌ له.

قال: وعَنَّنْتُ الكِتَابَ وعَنَنْتُهُ[(٥)] وعَنْوَنْتُهُ وعَلْوَنْتُهُ بمعنًى واحد.

قال الليث: العُلْوانُ لغةٌ في العُنْوان غيرُ جيِّدة.

قال: وهو فيما ذكر مشتقٌّ من المعنى، هذا ما ذكره الأزهري.

وقال صاحب «المحكم»[(٦)]: جمع العِنان: أعِنَّة، وعُنُن[(٧)].

وقولهم في عيوب الزوج: العُنَّة، بضمِّ العين وتشديد النون.

والرجل عِنِّين بكسر العين والنون.

قال الأزهري: قال أبو الهيثم: سُمِّيَ العِنِّين عِنِّيناً؛ لأنه يَعُنُّ [ذَكَرُهُ] عن قُبُلِ[(٨)]

---

(١) في (ح، ع، ف، م): «سَيْرَين»، والمثبت من تهذيب اللغة، اللسان (عنن).

(٢) في (ع، ف): «ناحيته»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (عنن).

(٣) في (ع، ف): «عننان»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (عنن)، قال في القاموس: «عُنَّان: كَرُمَّان».

(٤) في (ح، م): «إحداهما»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (عنن).

(٥) في (ع، ف): «وأعننته».

(٦) المحكم (١/ ٤٨).

(٧) في (ع، ف) زيادة: «وعنون»، وهي ليست في المحكم (١/ ٤٨)، ولا اللسان (عنن).

(٨) في تهذيب اللغة: «القُبُلُ» بدل «عن قُبُل».

المرأة مِنْ عَنْ يمينه وشماله فلا يَقْصِدُهُ. قال أبو عُبيد عن الأموي: امرأة عِنِّينَةٌ: وهي التي لا تريد الرجالَ.

وقال ابن الأعرابي: العُنُنُ: جمع العنين، وجمعُ المعْنُون، يُقال: عُنَّ الرجلُ وعُنِّنَ، وعُنِنَ[١]، وأُعْنِنَ فهو عَنين، مَعْنُون، مُعَنٌّ، مُعَنَّنٌ.

قال صاحب «المحكم»[٢]: التَّعنينُ: الحَبْسُ.

والعنِّينُ الذي لا يأتي النساءَ بَيِّنُ العُنانَةِ والعِنِّيْنَةِ، والعِنِّيْنِيَّةِ، وقد عُنِّنَ[٣] عنها، وهو مما تقدَّم، كأنه اعترضه ما يحْبِسُهُ عن النساء [١٤٣/أ].

ويُقال: عَنَّ الشيءُ يَعِنُّ ويَعُنُّ عَنَناً وعُنُوناً: ظهرَ أمَامَكَ، وعَنَّ يَعِنُّ ويَعُنُّ[٤] عَنّاً وعُنوناً، واعْتَنَّ: اعْتَرَضَ، والاسم: العَنَنُ[٥] والعِنَانُ.

ورَجُلٌ مِعَنٌّ: يعرض[٦] في كُلِّ شيءٍ ويدخل فيما لا يعْنيه، والأنثى بالهاء.

والمُعَانَّةُ: المُعارضَةُ.

والعُنَّةُ: الحَظِيرَةُ من الخشب تُجعل للإبل والغنم تحبس فيها، وجَمْعُها[٧]: عُنَنٌ.

والعَنَانُ: السَّحَابُ، وقيل: هي السحابُ التي تمسك الماءَ، واحدتها: عَنانَةٌ.

وأعْنَانُ السماء: نواحيها.

وعِنَانُها: ما بدا لكَ منها إذا نَظَرتَ إليها، آخر [كلام صاحب] «المحكم».

وقال الأزهري: في الحديث: «لَوْ بَلَغَتْ خَطِيئَتُهُ عَنَانَ السَّمَاءِ»[٨] يريد السَّحابَ.

قال: ورواه بعضهم: «أعنانَ السَّماء» فإنْ كان أعْنَان محفوظاً، فهي النواحي.

---

(١) كلمة «وعُنِنَ» ساقطة من (ع، ف).

(٢) المحكم (١/ ٤٨ ـ ٤٩).

(٣) في (ع، ف): «عُنَّ»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ٤٨).

(٤) قوله: «ويَعُنُّ» ساقط من (ع، ف).

(٥) في (ع، ف): «العنين»، والمثبت موافق لما في المحكم، اللسان (عنّ).

(٦) في (ع، ف): «يعترض»، والمثبت موافق لما في المحكم (عنَّ).

(٧) في (ع، ف): «جمعه»، والمثبت موافق لما في المحكم، اللسان (عَنَّ).

(٨) أخرجه الترمذي (٣٥٤٠) من حديث أنس بن مالك، وصحَّحه الضياء في «المُختارة» والسيوطي في الجامع الصغير (٦٠٦٥)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن. . .».

وأَعْنانُ كلِّ شيء: نواحيه.

قال الرافعي[١]: شركة العِنَان أُخِذَتُ من عِنَان الدَّابَّة؛ إما لاستواء الشريكَين في ولاية الفسخ والتَّصرُّف، واستحقاق الربح على قَدْر رأس المال، كاستواء طرفَي العِنَان، وإما لأنَّ كُلَّ واحد يمنع الآخر من التَّصرُّف كما[٢] يشتهي، كمنع العِنَان الدَّابَّةَ، وإما لأنَّ الآخِذَ بعِنَان الدَّابَّة حَبَسَ إحدى يديه على العِنَانِ، والأخرى مُطْلَقَة يستعملها فيما أراد، كذلك الشريك مَنَعَ نفسه بالشركة عن التَّصرُّف في المشترك كما يشتهي، وهو مُطْلَقُ التَّصرُّف في سائر أمواله.

وقيل: هي مِنْ عَنَّ الشيءُ، أي: ظَهَر؛ إمَّا لأنه ظهر لكلِّ واحد منهما [مالُ صاحبه][٣]، وإمَّا لأنها[٤] أظهر[٥] وجوه الشركة، ولذلك اتفقوا على صحَّتها.

وقيل: هي المُعَانَّةِ، وهي المُعَارَضَة؛ لأن كلَّ واحدٍ يخرج بماله في مُعارضَةِ الآخر.

فصل عهد: قال الإمام الأزهري رحمه الله: قال أبو عُبيدٍ: العَهْدُ في أشياء مختلفة؛ فمنها الحِفَاظُ ورعاية الحُرْمَةِ.

ومنها: الوَصِيَّة، كقول سَعْدٍ حين خاصَمَ عَبْدَ بنَ زَمْعَةَ[٦] في ابنِ أَمَتِهِ[٧]: فقال: ابنُ أخي عَهِدَ إليَّ فيه أخِي[٨]، أي: أوصى.

---

(١) فتح العزيز (١٠/ ٤٠٥).

(٢) في (ع، ف): «مما».

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من فتح العزيز (١٠/ ٤٠٥).

(٤) في (ع، ف): «لأنهما». وفي فتح العزيز (١٠/ ٤٠٥): «لأنه».

(٥) في (ع، ف): «أظهرا».

(٦) في (ع، ف): «عبيد الله بن زمعة»، وهو خطأ.
وعبد بن زَمْعَةَ تقدَّمت ترجمته رقم (٣٧٦)، وانظر أيضاً ترجمة عبد الرحمن بن زَمْعَةَ رقم (٣٤٧).

(٧) في تهذيب اللغة (عهد): «في ابن أَمَةِ زَمْعَةَ»، وابن أَمَةِ زَمْعَة هو عبد الرحمن بن زَمْعَةَ، تقدَّمت ترجمته برقم (٣٤٧).

(٨) تقدَّم تخريجه عند الرقم (٣٤٧)، (أخي): أي: عُتْبةُ بن أبي وقَّاص، انظر جامع الأصول (١٠/ ٧٣٠).

ومنه قول الله[(١)] تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ﴾ [يس: ٦٠] يعني: الوصية.

قال: والعَهْدُ: الأمَانُ، قال الله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقال تعالى: ﴿فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ﴾ [التوبة: ٤] قال: ومن العهد أيضاً اليمينُ يحلفها الرجل، يقول: عليَّ عَهْدُ الله تعالى.

قال: ومن العهد: أن تَعْهَدَ الرجلَ على حالٍ أو في مكانٍ، فتقول: عَهْدي به في مكان كذا وكذا، وبحال[(٢)] كذا.

قال: وأما قولُ الناس: أخَذْتُ عليه عَهْدَ الله تعالى وميثاقَهُ، فإنَّ العَهْدَ ههنا اليمين، وقد ذكرناه.

قال الأزهريُّ: العَهْدُ: الميثاقُ، ومنه قول الله[(٣)] تعالى: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَـٰهَدتُّمْ﴾ [النحل: ٩١].

وقال أبو الهيثم: العَهْدُ: جمع العُهْدَةِ، وهو الميثاق واليمين التي[(٤)] تَسْتَوْثِقُ بها مِمَّنْ يُعاهِدُكَ.

قال: وإنَّما سُمِّي اليهودُ والنصارى أهلَ العَهْدِ للذمَّةِ التي أعْطُوها والعُهْدَةِ المشترطة عليهم ولهم.

قال: والعَهْدُ والعُهدة واحد. تقول: بَرِئْتُ إليكَ من عُهْدَةِ هذا العَبْدِ، أي: مما يُدْرِكُكَ فيه من عَيْب، كان مَعْهُوداً فيه عِندي.

قال: ويُقال: اسْتَعْهَدَ فلانٌ من فلانٍ، أي: كتب علَيْهِ[(٥)] عُهْدَةً.

قال: وإنَّما قيل: وليّ العَهْدِ؛ لأنه ولي الميثاقَ الذي يُؤْخَذُ على مَنْ بَايَعَ الخليفةَ.

والعَهْدُ: ما عَهِدْتَهُ.

---

(١) في (ع، ف): «قوله» بدل «قول الله».
(٢) في (ع، ف): «أو في حال» والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (عهد).
(٣) في (ع، ف): «قوله» بدل «قول الله».
(٤) في (ع، ف): «الذي»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (عهد).
(٥) في (ع، ف): «إليه»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (عهد).

يُقال: [١٤٣/ب] عَهْدي بفلانٍ وهو شابّ، أي: أدركْتُهُ فرأيتُهُ كذلك، وكذلك المَعْهَد.

وقال الليث: المعاهدة، و[١]الاعتهاد، والتَّعَاهُدُ، والتَّعَهُّدُ واحد، وهو إحداث[٢] العَهْد بما عَهِدتَهُ.

وقال ابن شُمَيْلٍ: يُقال: متى عَهْدُكَ بفلانٍ؟ أي: متى رُؤْيَتُكَ إيَّاه؟

وعهْدُهُ: رُؤْيَتُهُ.

وقال أبو زيد: تَعَهَّدْتُ ضَيْعتي وكلَّ شيء، ولا يُقال: تعاهدت.

قال الأزهري: وأجازهما الفرَّاءُ، وحكاهما ابن السِّكِّيت.

قال الليث: والمَعْهدُ: الموضِعُ الذي كنتَ عَهِدْتَهُ، أو عَهِدْتَ به هوى لكَ، والجمع: المَعَاهِدُ.

ويُقال: أنا أُعْهِدُكَ مِنْ هذا الأمر، أي: أنا كفيلك[٣].

وأنا أُعْهِدُكَ مِنْ إباقِهِ، أي: أُبَرِّئُكَ من إِبَاقه.

وفي عَقْلِهِ عُهْدَةٌ، أيْ: ضَعْفٌ.

وفي خَطِّهِ عُهْدَةٌ، أي: إذا لم يُقِمْ حُرُوفَهُ.

ويُقال: عاهَدْتُ الله تعالى أنْ لا أفعل كذا. هذا آخر كلام الأزهري.

وقال صاحب «المحكم»: والعَهْدُ: الحِفَاظُ، ومنه [الحديث][٤]: «حُسْنُ العَهْد من[٥] الإيمان»[٦]، [والعهد: الأمان][٧].

---

(١) «الواو» ساقطة من (ع، ف، م).

(٢) في (ع، ف): «أخذك»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، واللسان (عهد).

(٣) في (ح، م): «أكفيك»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (عهد).

(٤) ما بين حاصرتين من المحكم (١/ ٦٢).

(٥) في (ع، ف، ح): «و» بدل «من».

(٦) أخرجه القضاعي في مسند الشهاب برقم (٩٧١)، وابن عبد البرِّ في الاستيعاب (٤/ ٢٦٩) وغيرهما من حديث عائشة، وصحَّحه الحاكم (١/ ١٥ ـ ١٦)، ووافقه الذهبي، وانظر المقاصد الحسنة رقم (٤٠٩).

(٧) ما بين حاصرتين زيادة من المحكم (عهد).

والعهد: الالتقاء.

والعَهْدُ: المنزلُ المعهودُ به الشيء، سُمِّيَ بالمصدر. وتَعهَّدَ الشيءَ، وتَعَاهَدَهُ، واعْتَهَدَهُ: تفقَّدَهُ، وأحْدَثَ[١] العهدَ به.

وأما ضمان العُهْدَةِ المعروفُ فيُقال فيه أيضاً: ضمان الدَّرَكِ كما سبق في حرف الدال، وهو أن يشتري الرجل سِلْعَةً فيضمن رجل للمشتري ثمنها الذي دفعه إلى البائع إن خرجت مستحقَّة[٢]، وتفاصيله معروفة.

قال أبو سَعْدٍ[٣] المُتَوَلِّي في «التتمَّة»: سُمِّي به؛ لالتزامه ما في عُهْدَةِ البائع ردّه.

وقيل: هو مأخوذ من قول العرب: في[٤] الأَمْر عُهْدَةٌ، أي: لم يُحْكَمْ بَعْدُ.

وفي عَقْلِهِ عُهْدَةٌ، أي: ضَعْفٌ، فكأنَّ الضامنَ ضَمِنَ ضَعْفَ العقد والتزم ما يحتاج فيه من غُرْمٍ.

فصل عهر: في الحديث المشهور: «الوَلَدُ لِلْفَراشِ ولِلْعَاهِرِ الحَجَرُ»[٥].

قال الإمام أبو منصور الأزهري في «تهذيب اللغة»: العَاهِرُ: الزاني.

قال: [و] قال أبو عُبيد: معنى قوله ﷺ: «ولِلْعَاهِرِ الحَجَرُ»، أي: لا حقَّ له في النَّسَبِ، وهذا كقولك: لَهُ التُّرابُ، أي: لا شيءَ له.

قال: وقال أبو زيد: يُقال للمرأة الفاجرة: عاهِرَة، ومُعَاهِرَة، ومُسَافِحَة.

وروى أبو عُمَر[٦] عن أحمد بن يحيى، والمبرّد؛ أنهما قالا: هي العَيْهَرةُ[٧]

---

(١) في (ع، ف): «أخذت» وهو تصحيف، والمثبت موافق لما في المحكم (عهد).

(٢) جاء في المعجم الاقتصادي الإسلامي ص (١٥٠): «الدَّرَكُ، بفتحتين: أن يأخذ المشتري من البائع رَهْناً بالثمن الذي أعطاه خوفاً من استحقاق المبيع»، وانظر المهذَّب (٣/ ٣٢٠)، مغني المحتاج (٢/ ٢٠١).

(٣) في (ع، ف): «أبو سعيد»، وهو خطأ.

(٤) كلمة: «في» ليست في (ع، ف).

(٥) متفق عليه من حديث أبي هريرة، وعائشة انظر جامع الأصول (١٠/ ٧٢٨ ـ ٧٣١).

(٦) في (ع، ف): «أبو عَمْرو»، وهو خطأ. (أبو عُمرَ): هو الزَّاهِدُ.

(٧) في (ف، ع، م): «العهرة» وهو خطأ، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان، وغيرهما (عهر).

للفاجرة، قالا: والياء فيها زائدة، والأصل: عَهَرَة، مثل ثَمَرَة[١]. هذا آخر ما ذكره الأزهري.

وكذا قال الخطَّابي[٢] وغيرُهُ من الأئمَّة: العاهرُ: الزاني.

وفي الحديث الآخر: «أَيُّما عَبْدٍ تزوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ». ذكره في كتاب الكِتَابة من «المهذَّب»[٣] وهو حديثٌ أخرجه الجماعة: أبو داودَ، والترمذيُّ وغيرُهما، بأسانيدهم عن عبد الله بن محمد بن عَقيل، عن جابر بن عبد الله ﵄ عن رسول الله، ﷺ.

قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح[٤].

ورواه ابن ماجه[٥] بإسناده عن ابن عُمَرَ، عن النبيِّ ﷺ.

قال الترمذي[٦]: لا يصحُّ عن ابن عُمَر، والصحيح: عن جابر.

قلت: وعبد الله بن محمد بن عَقِيل مختلف في الاحتجاج به، فاحتجَّ به أحمدُ بن حَنْبل وإسحاق بن راهُويه، وضعَّفه جماعة كثيرون[٧]، والله تعالى أعلم [١٤٤/أ].

وقال صاحب «المحكم»: عَهَرَ إليها يَعْهَرُ عَهْراً وعُهُوراً وعَهَارةً وعُهُورَةً، وعَاهَرَها عِهَاراً: أتاها ليلاً لِلْفُجُور.

وقيل: هو الفُجُورُ أَيَّ وقتٍ كان، يكون في الأَمَةِ والحُرَّةِ.

---

(١) في (ف، ع، م): «تمرة» والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان، تاج العروس (عهر).

(٢) معالم السنن (٣/ ١٩٤).

(٣) المهذَّب (٤/ ٤٤).

(٤) في طبعة دار إحياء التراث العربي (٣/ ٤١٩): «حديث حسن».

(٥) رقم (١٩٥٩)، قال البوصيري في مصباح الزَّجَّاجة: «هذا إسناد حسن، والحديث رواه أبو داود والترمذي من حديث جابر».

(٦) الجامع الصحيح عقب الحديث (١١١١).

(٧) أخرجه أبو داود (٢٠٧٨)، والترمذي (١١١١) وغيرهما من حديث عبد الله بن محمد بن عَقيل، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً، وصحَّحه الحاكم (٢/ ١٩٤) ووافقه الذهبي، وانظر بلوغ المرام (١٠٠٦) بتحقيقي.

وامرأة عَاهِرٌ، بغير هاء، إلَّا أن يكون على الفعل، ومُعَاهِرَة [بالهاء](١).

فصل عهن: قال الأزهري: العِهْنُ: الصوف المصبوغُ ألواناً، وجمعه: عُهُون.

وقال الليث: يُقال لكلِّ صُوف: عِهْنٌ، والقطعة: عِهْنَةٌ.

وقال صاحب «المحكم»(٢): العِهْنُ: الصوف المصبوغ ألواناً.

وقيل: المصبوغ أيّ لونٍ كان.

وقيل: كُلُّ صوفٍ عِهْنٌ.

فصل عوج: قال أهل اللغة: العَوَج بفتح العين والواو في كلِّ منتصب، كالحائط والعُود، وشبهه.

والعِوَجُ بكسر العين، ما كان في بِسَاطٍ، أو أرضٍ، أو دينٍ، أو مَعَاشٍ.

ويُقال: فلانٌ في دِيْنِهِ عِوَج، بكسر العين.

وقال صاحب «المطالع»: قال أهل اللغة: العَوَجُ بفتح العَيْن: في كلِّ شخص مرئيّ، وبالكسر فيما ليس بمرئيّ، كالرأي والكلام.

وانفرد عنهم أبو عمْرٍو الشيباني، فقال: هما بالكسر معاً، ومصدرهما معاً بالفتح، حكاه ثعلب عنه(٣).

قلت: وفي الحديث(٤): «إنَّ المَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ أَعْوَج، فإن اسْتَمْتَعْتَ بها، اسْتَمْتَعْتَ وبها عِوَجٌ». ذكره في الطلاق في(٥) «المهذَّب»(٦) وهو مخرَّج في صحيحَي البخاري ومسلم(٧).

واختلف في ضبط «عوج» فضبطه كثيرون بفتح العَين، وضبطه الحافظ

---

(١) المحكم (١/ ٦٤)، وما بين حاصرتين منه.

(٢) تهذيب اللغة (١/ ٦٦).

(٣) مطالع الأنوار (٥/ ٥٢). (ل).

(٤) تقدَّم تخريجه في حرف الضاد فصل (ضلع).

(٥) في (ع، ف): «من».

(٦) المهذَّب (٤/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦).

(٧) أخرجه البخاري (٥١٨٤) ومسلم (١٤٦٨/ ٥٩) من حديث أبي هريرة، وفي لفظ لمسلم: «من ضلع لن تستقيم لك على طريق»، وانظر صحيح البخاري (٣٣٣١) ورياض المصنف (٢٩٤، ٢٩٤/ ١، ٢٩٤/ ٢) بتحقيقي.

أبو القاسم[١] وآخرون من المحقِّقين بالكسر، وهو الصواب الجاري على ما ذكره أهل اللغة كما ذكرنا.

فصل عوذ: قوله[٢] في «الوسيط»[٣] في أول كتاب النكاح: ونكح رسولُ الله ﷺ امرأةً، فعلَّمَها نِساؤُه أَنْ تَقُولَ عند لقائِهِ: أعوذُ باللهِ مِنْكَ، وقُلْنَ: هذِهِ كَلِمَةٌ تُعْجِبُهُ، فقالت ذلك، فقال رسول الله ﷺ: «لَقد اسْتَعَذْتِ بِمَعَاذٍ الْحَقِي بأَهْلِكِ»، هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه[٤]، ولكن ليس فيه قوله: «فَعَلَّمَها نِسَاؤُه أَنْ تَقُولَ عِنْدِ لِقَائِهِ: أَعُوذَ باللهِ مِنْكَ» فهذه الزيادة ليس لها أصل صحيح، وهي ضعيفة جدّاً من حيث الإسناد، ومن حيثُ المعنى، وقد رواها محمد بن سعد كاتِبُ الواقدي في كتابه «الطبقات» لكن بإسناد ضعيف[٥].

وقد اختلف في اسمها[٦] فقيل: أسماء بنتُ النُّعمان الجَوْنِيَّةُ.

وقوله ﷺ: «بِمَعاذٍ» هو بفتح الميم، ومعناه: بمَلجَأ ومُسْتَجار. قال صاحب «المَطَالِع»: العَوْذُ والعِيَاذُ والمَعَاذُ بمعنى المَلْجَأ، واللَّجَأ واللِّيَاذ، والله أعلم.

ونحوه قال الهروي[٧] وقال: يُقال: هو عَوْذِي، أي: لَجَائِي.

قال: والمَعَاذُ في هذا الحديث: الذي يُعاذُ به، واللهُ مَعَاذُ مَنْ عَاذَ به، أي: تَمَسَّكَ به[٨]، وامْتَنَع بهِ.

فصل عور: قوله في «المهذَّب»[٩]: وقالت عائشة رضي الله عنها: يَتَوَضَّأُ أَحَدُكُمْ مِنَ الطَّعام الطَّيِّبِ، ولا يَتَوضَّأ مِنَ الكَلِمَةِ العَوْراء. فالعوراء بالمدِّ.

---

(١) هو الحافظ ابن عساكر صاحب كتاب تاريخ مدينة دمشق. وانظر النهاية (٢/ ١٦٣). (ل).
(٢) كلمة: «قوله» ساقطة من (ع، ف).
(٣) الوسيط (٥/ ١٣ ـ ١٤).
(٤) صحيح البخاري رقم (٥٢٥٥) من حديث أبي أُسَيْدٍ، وانظر قسم الأسماء رقم (١٢٧٧).
(٥) الطبقات الكبرى (٨/ ١٤٥)، وسبق أن تكلَّم المصنِّف على هذه الزيادة في قسم الأسماء رقم (١٢٧٧).
(٦) سبق أن فصَّل المصنِّفُ الاختلاف في اسمها في قسم الأسماء رقم (١٢٧٧).
(٧) الغريبين (٤/ ١٣٤١)، وانظر المطالع (٥/ ٥٣). (ل).
(٨) كلمة: «به» ليست في (ع، ف).
(٩) المهذَّب (١/ ١٠٢).

قال الهروي: قال ابن الأعرابي: العرب تقول للرديء من كلِّ شيء من الأمور والأخلاق: أعور، والأُنثى مِنْ هذا: عَوْرَاء.

قال: ومنه يُقال للكلمة القبيحة: عَوْرَاء[١].

وكذا قال الإمام أبو الحسن عبدُ الغافرِ بنُ إسماعيلَ الفارسيّ في كتابه «مجمع الغرائب» في حديث عائشة: العَوْرَاءُ: الكلمة القبيحة الزائغة عن الرُّشْدِ[٢].

فصل عول: العَوْلُ في الفرائض هو[٣] بفتح العين [١٤٤/ب] وإسكان الواو، وهو: إذا ضاق المال عن سِهام أهل الفروض تُعال المسألة، أي: ترفع سهامها ليدخل النقص على كلِّ واحد بِقَدْرِ فَرْضِهِ؛ لأنَّ كلَّ واحد يأخذ فَرْضَهُ بتمامه إذا انفرد، فإذا ضاق المال، وجب أن يقتمسوا على قَدْرِ الحقوق كأصحاب الديون والوصايا.

واتفقت الصحابة ﵃ على العَوْلِ في زمن عمر بن الخطاب ﵁ حين ماتت امرأة في خلافته وتركت زَوْجاً وأُخْتَيْنِ، وكانت أول فريضة أُعيلَتْ في الإسلام، فجمع الصحابةَ ﵃، وقال لهم: فَرَضَ اللهُ تعالى للزوج النصفَ، وللأختين الثُّلُثَيْنِ، فإن بدأت بالزوج لم يَبْقَ للأختين حقُّهما، وإن بدأت بالأختين لم يَبْقَ للزوج حقّه، فأشيروا عَليَّ؟ فأشار عليه العَبَّاسُ ﵁ بالْعَوْلِ، وقال: أَرأَيْتَ لو ماتَ رجلٌ وترك ستَّةَ دراهِمَ: لرجل عليه ثلاثة، ولآخر أربعة، أليس يجعل المال سبعة أجزاء؟ فأخذت الصحابة ﵃ بقوله ثم أظهر ابنُ عباسٍ ﵄ فيه الخلاف بعد ذلك، وأنكر العَوْل[٤] وقال: إن الذي أحصى رَمْلَ عَالِجٍ عَدَداً لم يجعلْ في المال نِصْفاً ونصفاً وثلثاً. هكذا روّيناه في «سنن البيهقي»[٥]، وكذا ذكره إمام الفرائض وغيرِها أبو الحسن محمد بن يحيى بن سُراقَة[٦].

---

(١) الغريبين (٤/ ١٣٤٣). (ل).

(٢) مجمع الغرائب (عور) (٤/١٨٩). (ل).

(٣) كلمة: «هو» ليست في (ع، ف).

(٤) وأنكره أيضاً: محمد بن الحنفية، وعطاء بن أبي رباح، وهو قول داود وأتباعه (التلخيص الحبير: ٣/ ٩٠).

(٥) السنن الكبير (٦/ ٢٥٣)، وانظر التلخيص الحبير (٣/ ٨٩ ـ ٩٠)، المهذَّب (٤/ ٩٤).

(٦) له ترجمة في السير (١٧/ ٢٨١)، وفي حاشيته مصادرها، وكتبه في حكم المفقود. (ل).

وعلى هذا، فالمسألة التي وقعت في حال مخالفة ابن عباس كانت زوجاً وأختاً وأُمّاً، وهي المقصودة بهذا التَّعْبِيرِ[١]، وليس مراده التي حدثت في زمن عمر رضي الله عنه.

وأما قول الغزالي[٢]: أنه قال: لم يجعل في المال نصفاً وثلثين، فليس بمعروف ولا مقبول[٣].

ولم يأخذ بقول ابن عباس في نَفْي العَوْلِ إلَّا طائفةٌ يسيرة، حكاه ابن سُراقة عن أهل الظاهر.

ثم أجمعت الأمَّةُ على إثبات العَوْل، وأهل الظاهر لا يُعْتَدُّ بخلافهم، وابن عباس محجوجٌ بإجماع الصحابة تفريعاً على المختار أنه لا يشترط في الإِجْمَاعِ انقراض العصر.

ثم على مذهب ابن عباس يقدّمُ الأقوى من ذوي الفروض، ويدخل النقصُ على غيره.

وبيانه: أنَّ كلَّ من لا ينقص فرضه إلَّا إلى فرض كالزوج، والزوجة، والأمّ، والجدَّة، وولد الأمِّ، فهو مقدَّم على من يسقط فَرْضُهُ في حال التَّعْصِيب[٤]؛ وهُنَّ[٥]: البناتُ وبناتُ الابن، والأخوات للأبوين أو للأب، والله تعالى أعلم.

وأما قول الغزالي في «الوسيط» و«الوجيز»[٦]: والعَوْلُ: الرفع، فمما أنكروه[٧] عليه؛ لأن العَوْلَ مصدر عَالَ يَعُولُ عَوْلاً، فهو لازم؛ فسبيله أن يقول: هو الارتفاع لا الرفع، فإنَّ[٨] الأزهريَّ، وغيرَهُ من أهل اللغة فسَّروه بالارتفاع والزيادة وقالوا: يُقال: عَالَتِ الفريضةُ: إذا ارتفعت. مأخوذ من قولهم: عَال المِيزانُ، فهو عائل، أي: شَالَ وارتفع.

---

(١) في بعض النسخ: «بهذا الشعر»، وأنت ترى أن المساق نثرٌ لا شعرٌ.
(٢) الوسيط (٤/ ٣٧٧).
(٣) في (ع، ف): «منقول».
(٤) في (ح): «في حال إلى تعصيب»، وفي (م): «في حالٍ إلى التعصيب».
(٥) في (ع، ف): «وهي».
(٦) الوسيط (٤/ ٣٧٧)، والوجيز (١/ ٤٤٣). (ل).
(٧) في (ع، ف): «أنكر»، وفي (م): «أنكره».
(٨) في (ح): «قال».

قال الرافعي: وقد قال بعضهم: يُقال: عَالَ الرجلُ الفريضةَ، وأعالها فيعدِّيه، فعلى هذا، يَصِحُّ كلامُ الغَزالي[(١)]، والله أعلم.

فصل عيب: قال الجوهري: العَيْبُ والعَيْبَةُ والعَابُ بمعنًى واحد.

تقول: عابَ[(٢)] المتاعُ؛ أي[(٣)]: صار ذا عَيْب، وعِبْتُهُ أنا يتعدَّى ولا يتعدَّى، فهو مَعيب، ومَعْيُوبٌ أيضاً على الأصل.

وتقول[(٤)]: ما فيه مَعَابَةٌ ومَعَابٌ، أي: عَيْبٌ.

والمعايب: العُيُوبُ.

وعَيَّبَهُ: نَسَبَهُ إلى العَيْب. وعَيَّبَهُ: جعله [١٤٥/أ] ذا عَيْبٍ، وتَعَيَّبَهُ مثله.

والعَيْبَةُ: ما يُجعل فيه الثياب، والجمع: عِيَب ـ مثل: بَدْرَة وبِدَر ـ وعِيَاب وعَيْبَات.

قلت: والعَيْبُ ستَّة أقسام: عَيْبٌ في المبيع، وفي رَقَبَةِ الكَفَّارة، والغُرَّة، وفي[(٥)] الأُضْحِيَّةِ، والهَدْي، والعَقِيْقَةِ، وفي أحد الزوجين، وفي الإِجَارة.

وحدودها مختلفة:

فالعيب المؤثِّر في المبيع الذي يثبت بسببه الخِيارُ: هو ما نقصت به الماليَّة، أو الرغبة به، أو العين، كالخِصَاءِ.

والعيب في الكَفَّارة: ما أَضَرَّ بالعمل إِضْراراً بَيِّناً.

والعَيْبُ في الأُضْحِيَّةِ أو الهَدْي والعَقِيقَةِ: هو ما نَقَصَ به اللَّحْم.

والعيبُ في النكاح: ما ينفّر عن الوطء، ويكسر سَوْرة التواق.

والعيبُ في الإجارة: ما يُؤَثِّرُ في المنفعة تأثيراً يظهر به تفاوت الأجرة،

---

(١) العزيز (٦/ ٥٥٩). (ل).

(٢) في (ع، ف): «أعاب»، والمثبت موافق لما في الصحاح (عيب).

(٣) في (ع، ف): «إذا».

(٤) في (ع، ف): «ويُقال».

(٥) كلمة: «في» ليست في (ع، ف).

لا ما يظهر به تفاوت قيمة الرقبة؛ لأن العَقْد على المنفعة، فهذا تقريب ضبطها، وهي مذكورة في هذه الكتب بحقائقها وفروعها.

وعَيْبُ الغُرَّة في الجَنِين، كالمبيع.

فصل عين: لفظة العين مشتركة في أشياء كثيرة: جَمَعَها أو أكْثَرَها شيخُنا جمالُ الدين بن مالكٍ ﵁ في كتابه «المثلَّث» مختصرةً.

قال: العين: حَاسَّةُ النظر، ومَنْبَعُ الماء، والجاسوس، والسَّحَابَةُ القِبْلِيَّةُ، ومَطَرٌ لا يُقْلِع أيَّاماً، وعِوَجٌ في الميزان، والإصابة بالعَيْنِ، وإصابة العَيْن، والمُعَايَنَةُ، والدينارُ، والشيءُ الحاضر، وخِيَارُ الشيء، وذَاتُهُ، وسَيِّدُ القوم، ونُقْرَةٌ في جانب الرُّكْبَةِ أو مُقَدَّمِها، ولغة في العَيَنِ؛ وهم أهل الدار، وأحَدُ الأَعْيَانِ؛ وهم الإخوة لأب وأم.

وعينُ الشمس، وعَيْنُ القِبْلة معروفتان[١]. هذا آخر كلام الشيخ جمال الدين.

قال غيره: تجمع عَيْنُ الحيوان على: أَعْيُن وأَعْيَانٍ وعُيُون. ذكره أبو حاتم السِّجِسْتاني في «المذكَّر والمؤنَّث» وذكره غيرُهُ.

قال أبو حاتم: وتصغيرها: عُيَيْنَةٌ، بضمِّ العين ويجوز كسرها، وكذلك جميع ما تصغّره من المذكَّر والمؤنَّث، إذا كان ثانيه ياء أصلها الياء، وما أشبه ذلك يجوز في تصغيره[٢] الضمُّ والكَسْرُ، والضَّمّ أفصحُ.

وكذلك العُيونُ، والعُيوبُ، والجُيُوبُ، والشُّيوخ، وما أشبه ذلك؛ يجوز في تصغيره[٣] الضَّمُّ والكسرُ، والضَّمّ أفصح، ولا يجوز في عَيْن وما أشبهها عُوَيْنَة، وتقول العامَّة: ذو العُوَيْنَتَين، وهو غلط، والصواب: العُيَيْنَتَيْنِ[٤].

قوله في «الوسيط»[٥] في آخر الباب الأول من كتاب البيع: فيما إذا رأى ثَوبَيْن ثم سُرِقَ أحَدُهما [من البيت، وهو لا يدري أنَّ المسروقَ أيّهما، فاشترى الثوب الباقي][٦] فقد اشترى مُعَيَّناً مَرْئيّاً.

---

(١) إكمال الإعلام بتثليث الكلام (٢/ ٤٥٨). (ل).

(٢) في (ح): «فيه» بدل «في تصغيره».

(٣) في (ح، م): «فيه» بدل «في تصغيره».

(٤) المذكر والمؤنث (١٠٨ - ١٠٩). (ل).

(٥) الوسيط (٣/ ٤٣).

(٦) ما بين حاصرتين زيادة من الوسيط (٣/ ٤٣).

قوله «مُعَيَّناً» هو بالعين المهملة والنون، هذا هو الصواب وقد يصحّفه بعضُ الناس[١].

وبيع العِيْنَة ـ بكسر العين ـ معروف، وهو مشتقٌّ من العَيْنِ.

قال صاحب «الحاوي»[٢] سُمِّيت عِيْنةً؛ لأنها أَخْذُ عَيْنٍ بربح، والعَيْنُ: الدراهمُ والدنانيرُ.

قوله في «الوسيط»[٣] و«الوجيز» في صوم رمضان: أن ينوي لكلِّ يوم نيّةً مُعيَّنة. المشهور فتح الياء من (مُعَيَّنة).

وقال الإمام أبو القاسم الرافعي في «شرح الوجيز»[٤]: يجوز فتح الياء وكسرُها[٥]؛ ففتحُها؛ لأنَّ الناوي يعيّنها ويخرجها عن التعليق، وكَسْرُها لكونها تعين الصوم.

وقولهم: حَلْقُ العَانَةِ سُنَّةٌ.

المراد: حَلْقُ الشعر الذي فوق ذَكَرِ الرجل وحوله، والشَّعر الذي حول قُبُلِ المرأة [١٤٥/ب] هذ هو المشهور المعروف.

ورأيتُ في كتاب «الودائع» المنسوب إلى أبي العباس ابن سُرَيج[٦] رحمه الله خلافَ هذا:

فقال في باب ما في[٧] البدن من الفرائض والسُّنن وهو في أوائل الكتاب عقيب[٨] باب التيمُّم: حَلْقُ العانةِ سُنَّةَ، والعانَةُ: الشَّعْرُ المستدير حول الحَلْقة التي يخرج منها الغائط.

---

(١) فيقول: مَعِيباً، بالباء.

(٢) انظر الحاوي (٥/ ٣٣٨).

(٣) الوسيط (٢/ ٥١٨).

(٤) فتح العزيز (٢/ ٢٨٩).

(٥) قاله ابن الصلاح في شرح مُشكل الوسيط (٢/ ٥١٨).

(٦) هو الودائع لمنصوص الشرائع، قال الزركلي في الأعلام (١/ ١٨٥): «جزء لطيف في ابتداء المجموعة (٢٥٠) كتاني، في خزانة الرباط.

(٧) قوله: «مافي» ليس في (ع، ف).

(٨) في (ع، ف): «عقب».

قال: [و] العامَّة تظنُّها الشعرَ النابتَ فوق الذَّكَرِ وتحت السُّرَّةِ، وليس الأمر كما ظنُّوا. هذا كلامه(١).

وتفسيره العَانَة بما حول الدُّبُرِ خاصَّةً، وإنكارُ ما حول الذَّكَر، شاذٌّ مردودٌ، فالأَولى حَلْقُ الجميع، أعني: ما حول القُبُل والدُّبُر.

والسُّنَّةُ في الرجل الحَلْقُ، ويُستحبُّ(٢) في المرأة النَّتْفُ.

فصل في أسماء المَوَاضِع

بئر أبي عِنَبَةَ: تقدَّمت في الباء.

ذاتُ عِرْق: تقدَّمت في الذال.

عالج: الذي يضافُ إليه: رَمْلُ عَالِجٍ. ذكره في «الوسيط»(٣) في الفرائض، هو بكسر اللام، وبعدها جيم، وهو موضع بالبادية كثير الرِّمال(٤).

العَالِيَة: مذكورة في باب صلاة الجمعة من «المهذَّب»(٥) وهي مواضعُ وقُرًى بقرب مدينة رسول الله ﷺ من جهة الشرق، وأقربُ العَوالي إلى المدينة على أربعة أميال.

وقيل: [على] ثلاثة، وأبعدها: ثمانية(٦).

عَبَّادان: من العراق مذكورة في حَدِّ سَوادِ العِراق(٧)، هي فتح العين وتشديد الباء الموحدة وبالدال المهملة.

قال الحازمي في «المؤتلف في أسماء الأماكن»: عَبَّادان: جزيرة مشهورة تحت البصرة، مقصودة للزيارة، وكانت(٨) قديماً من ثُغور المسلمين.

---

(١) الودائع (١/ ١٩١). (ل).

(٢) كلمة: «يستحبّ» ليست في (ع، ف).

(٣) الوسيط (٤/ ٣٧٧).

(٤) (عالِجٌ): رَمْلٌ عظيم في بلاد العرب، يمرُّ في شمال نَجْدٍ قرب مدينة حائل بالسعودية إلى شمال تَيْماء، وقد سُمِّي قسمُهُ الغربي: «رمل بحتر» نسبة إلى قبيلة من طَيِّئ، ويُسمَّى اليوم: النفود (المعالم الأثيرة ص: ١٨٥).

(٥) المهذَّب (١/ ٣٦٠).

(٦) انظر المعالم الأثيرة ص (١٨٥، ٢٠٣).

(٧) انظر المهذَّب (٥/ ٣٦٥).

(٨) في (ح، م): «وكان».

قال: ويروى في فضائلها أحاديثُ غيرُ ثابتة[١].

عَدَن: مذكورة في حَدِّ جزيرة العرب من باب عَقد الذِّمَّة من «المهذَّب»[٢]، هي بفتح العين والدال المهملتين، مدينة معروفة باليمن[٣]، يُقال فيها: عَدَن أَبْيَن.

قال الحازمي في «المؤتلف»، يُقال: نُسِبَ إلى أَبْيَنَ بن زُهير بن أيمن بن الهُمَيْسع بن حِمْيَر بن سَبَأ[٤].

قال صاحب «الحاوي»[٥] في باب زكاة المعادن[٦]: يُقال: عَدَنَ، إذا أقام، وسُمِّيت البلدة عَدَناً؛ لأن تُبَّعاً كان يحبس فيها أصحاب الجرائم.

العُذَيب: بضمِّ العين المهملة وفتح الذال المعجمة، منزلٌ لحاجِّ العِرَاق[٧] قريبٌ من الكوفة.

قال الحازمي: وهو حَدُّ السَّواد[٨].

والعُذَيب أيضاً: موضع بالبصرة.

والعُذَيبُ: ماءٌ[٩] في ديار كَلْب.

العراق: الإقليم المعروف. قال الماوَرْدي في «الأحكام السُّلْطانية»[١٠]: سُمِّي عِرَاقاً؛ لاستواء أرضه، وخُلُوِّها عن جبالٍ تعلو، أو أودية تنْخَفِضُ.

والعِرَاق في كلام العرب: الاستواء. وقال الأزهري في «تهذيب اللغة»: قال أبو عَمْرو: وسُمِّيت العراق عِراقاً؛ لقربها من البحر.

قال: وأهل الحجاز يُسَمُّونَ ما كان قريباً[١١] من البحر: عِراقاً.

---

(١) الأماكن ص (٦٥٣). (ل).

(٢) المهذَّب (٥/ ٣٤١).

(٣) تقع على خليج عدن قرب باب المندب (المعالم الأثيرة ص: ١٨٧).

(٤) الأماكن ص (٦٦٠). انظر أقوالاً أخرى في معجم البلدان (٤/ ٨٩). (ل).

(٥) الحاوي (٣/ ٣٣٣).

(٦) في (ح): «المعدن».

(٧) في (ع، ف): «الحاجّ العراقي».

(٨) الأماكن (٢/ ٦٦٣). (ل).

(٩) كلمة: «ماء» ساقطة من (ع، ف).

(١٠) الأحكام السلطانية ص (٢٩٨).

(١١) كلمة: «قريباً» ساقطة من (ع، ف).

قال: وقال الليث: العِراق: شاطئ البحر على طوله.

وقيل لبلد العراق: عِرَاق؛ لأنه على شاطئ دِجلة والفرات[١] حتى يتَّصل بالبحر.

قال الأزهري: وقال غيرُ هؤلاء: العراق مُعرَّب؛ وأصله إِيْرَان[٢]، فعرَّبته العرب، فقالوا: هذا [١٤٦/أ] عراق.

وأعْرقَ: أخذ في بلاد العراق.

وقال صاحب «المحكم»[٣]: العِراقُ من بلاد فارس[٤]، مُذَكَّرْ، سُمِّيَ بذلك؛ لأنه على شاطئ دِجْلَةَ.

وكلّ شاطئ ماءٍ: عِراقٌ.

وقيل: سُمِّي العراقُ [عراقًا]؛ لأنه اسْتَكَفَّ أرض العرب[٥].

وقيل: سُمِّي به؛ لَتَواشُجِ عُرُوقِ الشجر والنخل فيه، كأنه أراد عِرْقاً، ثم جمع على عرَاق.

وقيل: سُمِّي به؛ لأنَّ العجم سَمَّتْهُ: إِيْرَانْ شَهْر، ومعناها[٦]: كثيرة[٧] النخل، والشجر، فعرّبت[٨] فقيل: عِرَاق.

وقيل: سُمِّي بِعِراق المَزَادة، وهي الجلدة التي تجعل في مُلتقى طرفي الجلد إذا خُرِزَ في أسفلها؛ لأن العِرَاقَ بين الريف والبَرِّ.

والعراقان: الكُوفةُ والبُصْرَةُ. هذا آخر كلام صاحب «المحكم».

قال: وحكى ثعلب: اعترقوا بمعنى أَعْرَقوا، أي: أَتَوا العِراقَ.

---

(١) في تهذيب اللغة، ومقاييس اللغة، واللسان (عون) زيادة: «عِداءً»، وفي معجم البلدان (٤/ ٩٣): «مَدّاً» بدل «عِداءً».

(٢) في (ع، ف): «عيران»، وهو تحريف.

(٣) المحكم (١/ ١١٢).

(٤) في (ع، ف): زيادة: «حتى يتَّصل بالبحر» وليست في المحكم، اللسان (عرق).

(٥) أي: صار كالكفاف (مقاييس اللغة: عرق).

(٦) في (ح): «ومعناه».

(٧) في (ح، ع، ف): «كثرة»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ١١٢).

(٨) في (ح، ع، ف، م): «فعرب»، والمثبت من المحكم (١/ ١١٢).

عرفات[١] **وعرفة**: اسمٌ لموضعِ الوقوفِ.

قيل: سُمِّيت بذلك؛ لأنَّ آدم عَرَفَ حَوَّاءَ ـ عليهما [الصلاة و] السلام، هناك.

وقيل: لأنَّ جبريل عَرَّف إبراهيم عليه السلام المناسكَ هُناك.

وجُمعت عَرَفَاتٌ وإن كان موضعاً واحداً؛ لأن كلَّ جزء منه يُسمَّى عَرَفَة، ولهذا كانت مصروفةً، كقَصَبَاتٍ.

قال النحويُّون: ويجوز تَرْكُ صرفه، كما يجوز تَرْكُ صرف: عانات[٢] وأَذْرِعَات؛ على أنها اسم مفرد لبقعة.

قال الواحدي وغيرُهُ: وعلى هذا تتوجَّه قراءة أَشْهَب العُقَيلي: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَتٍ﴾ [البقرة: ١٩٨] بفتح التاء[٣].

قال الزجَّاجُ: والوجه الصرف بالتنوين عند جميع النحويِّين[٤].

وأما حَدُّ عرفاتٍ: فالموضع الذي يجوز فيه الوقوف.

قال الماوَرْدِيُّ في «الحاوي»: قيل: سُمِّيت عرفات؛ لتعارف آدمَ وحَوَّاء فيها؛ لأنَّ آدم أهبط من الجنة بأرض الهند، وحواء بِجُدَّةَ فتعارفا بالموقف.

وقيل: لأن جبريل عَرَّف إبراهيمَ صلى الله عليه وسلم فيها المناسكَ.

وقيل: سُمِّيت بذلك؛ للجبال التي فيها، والجبال هي الأعراف، وكلُّ عالٍ ناتٍ فهو عُرْفٌ، ومنه عُرْفُ الفَرَسِ والديكِ.

---

(١) (عَرَفات): هي المَشْعَرُ الأقصى من مشاعر الحجّ على الطريق بين مكة والطائف، على ثلاثة وعشرين كِيْلاً شرقاً من مكة، وهي فَضَاءٌ واسع تحفُّ به الجبال من الشرق، والجنوب، والشمال الشرقي، أما في الغرب والشمال الغربي فيمرُّ وادي عُرَنَةَ، ولا يجوز الوقوف فيه (المعالم الأثيرة ص: ١٨٩).

(٢) في (ع، ف): «عامات»، والمثبت موافق لما في معجم البلدان (عَرَفات).

(٣) التفسير البسيط (٤/ ٤٦). (ل).

(٤) معاني القرآن (١/ ٢٧٢). (ل).

قال: قال القاسم بن محمد: سُمِّيت بذلك؛ لأن الناس يعترفون فيها بذنوبهم، ويسألون غُفرانها فتغفر(١).

عُسْفَانُ: بعين مضمومة ثم سين ساكنة مهملتين: قرية جامعة، بها مِنبر، وهي بين مكة والمدينة على نحو مرحلتين من مكة(٢).

وقد نقل صاحب «المهذَّب»(٣) في أول باب صلاة المسافر، عن الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ أنه قال: بين مكة وعُسْفانَ أربعةُ بُرُد.

وهذا الذي نقله عن مالك رَحِمَهُ اللهُ صحيح عنه. ذكره في «الموطَّأ»(٤).

وأربعة البرد ثمانية وأربعون مِيلاً، وذلك مَرْحَلتان، وهذا الذي ذكرناه هو الصواب.

وأما قول صاحب «المَطَالِع» أن بينهما ستَّةً وثلاثينَ مِيْلاً، فليس بمقبول(٥).

عَسْكَر مُكْرَم(٦): مذكورة في «الروضة»(٧) في أول كتاب البيع: مدينة مشهورة في بلاد تُسْتُرَ(٨) نحو شِيرَاز.

العَقِيق: المذكور في ميقات أهل العِرَاق [و] هو وادٍ يُدْفقُ ماؤُهُ في غَوْرَيْ تِهامة، كذا ذكره الأزهري في «تهذيب اللغة» وهو أبعدُ من ذَاتِ عِرْقٍ بقليل.



---

(١) الحاوي (٤/ ١٧٤)، وقيل: بل سُمِّيت بالصبر على ما يكابدون في الوصول إليها؛ لأنَّ العِرْفَ الصبر (معجم البلدان: عرفات).
وقال قومٌ: بل سُمِّيت بذلك؛ لأنه مكان مُقَدَّس مُعظَّمٌ، كأنه قد عُرِّفَ، كما ذكرنا في قوله تعالى: ﴿وَيُدْخِلُهُمُ ٱلْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ ۝٦﴾ (مقاييس اللغة: عرف).

(٢) أي: على مسافة ثمانين كِيْلاً (المعالم الأثيرة ص: ١٩١ ـ ١٩٢).

(٣) المهذَّب (١/ ٣٣٥).

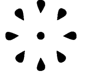
(٤) الموطأ (١/ ١٤٨) كتاب قصر الصلاة في السفر.

(٥) في (ع، ف): «بمنقول»، وانظر مطالع الأنوار (٥/ ٦٤). (ل).

(٦) تقع الآن في إيران.

(٧) روضة الطالبين ص (٥٠٥).

(٨) في (ع، ف): «سير»، وهو تحريف.



حرف الغين

فصل غبب: قوله في «التنبيه»[1]: ويدَّهن غِبّاً، هو بكسر الغين.

قال صاحب «البيان»[2] وغيرُهُ: الادِّهان غِبّاً: أَنْ يدهنَ يوماً، [١٤٦/ب] ثم يتركَ حتى يجفَّ رأسه، ثم يدهن.

قال الهَرويُّ في الحديث: «زُرْ غِبّاً تَزْدَدْ حُبّاً»[3]. يُقال: غَبَّ الرجل: إذا جاء زائراً بعد أيَّام.

وأغبَّنا[4] عطاؤه: إذا جاء غِبّاً.

والغِبُّ من أوْرَادِ الإبل: أن تَرِدَ يوماً، ويوماً لا[5].

---

(١) التنبيه ص (١٤).

(٢) البيان (١/ ٩٣).

(٣) أورده الحوت في أسنى المطالب ص (١١٨) وقال: فيه ضعف ومقال وطرقه كلّها معلولة.
قال البزار: ليس فيه حديث صحيح، وأورده السخاوي في المقاصد الحسنة رقم (٥٣٧) من حديث أبي هريرة، وقال: «والحديث مروي أيضاً عن أنس، وجابر، وحبيب بن مَسْلَمَة، وابن عباس، وابن عمرو، وعلي، ومعاوية بن حَيْدَةَ، وأبي الدرداء، وأبي ذرّ، وعائشة، وآخرين، حتى قال ابنُ طاهرٍ: إن ابن عدي أورده في أربعة عشر موضعاً من «كامِلِه» وعَلَّلها كُلَّها، وأفرد أبو نُعيم طرقه ثم شيخُنا ـ أي: الحافظ ابن حجر في «الإنارة بطرق غبّ الزيارة» ـ وبمجموعها يتقوَّى الحديث، وإِنْ قال البزار: إنه ليس فيه حديث صحيح، فهو لا ينافي ما قلناه» وانظر مسند الشهاب رقم (٦٢٩ ـ ٦٣٢)، الجامع الصغير رقم (٤٥٥٥)، فيض القدير (٤/ ٦٢ ـ ٦٣).

(٤) في (ع، ف): «وأغَبَّ».

(٥) الغريبين (٤/ ١٣٥٧). (ل).

وقال الإمام الأزهري مثله أو نحوه، فقال: قال أبو عَمْرٍو: غَبَّ الرجلُ: إذا جاء زائراً يوماً[١] بعد أيَّام، ومنه قوله: «زُرْ غِبّاً تَزْدَدْ حُبّاً».

وأما الغِبُّ من ورود الماء، فهو أن تشرب يوماً، ويوماً لا.

وقال صاحب «المحكم»[٢]: الغِبُّ: الإتيان في اليومين، ويكون أكثر.

وأغَبَّ القومَ، وغَبَّ عنهم: جاء يوماً، وترك يوماً.

وقال ثعلب: غَبَّ الشيءُ في نفسه، يَغِبُّ غِبّاً، وأَغَبَّنِي: وَقَعَ بي.

والغِبُّ من الحُمَّى: أن تأخذَ يوماً، وتَدَعَ [يوماً] آخر، وهو مشتقٌّ من غِبِّ الوِرْد؛ لأنها تأخْذَ يوماً، وتُرَفَّهُ يوماً.

وهي حُمَّى غِبٌّ: على الصفة للحُمَّى.

وأَغَبَّتْه الحُمَّى وأَغَبَّتْ عليه، وغَبَّتْ غِبّاً

ورجلٌ مُغِبٌّ: أَغَبَّتْه الحُمَّى، كذلك، رُوي عن أبي زيد، على لفظ الفاعل.

وقال الجوهريُّ: الغِبُّ في الزيارة.

قال الحسنُ: في كل أسبوع.

يُقال: زُرْ غِبّاً تزْددْ حُبّاً.

فصل غبر: قوله في «الوجيز» في غسل ولوغ الكلب: ولو ذرَّ الترابَ على المحل لم يكف، بل لا بد من مائع يغبر به، فيوصله إليه[٣].

قال الرافعي: يجوز أن يُقرأ بالباء الموحدة من التغبير، ويجوز أن يُقرأ بالياء من التغيير، أي: يغير التراب ذلك المائع، فيوصل المائع الترابَ إليه، قال[٤]: ويمكن أن يجعل الفعل للمائع على [معنى] أنه يغير التراب عن هيئته فيتهيأ للنفوذ، والوصول إلى جميع الأجزاء. وفي بعض النسخ: «يغبر به»، والكل جائز[٥].

---

(١) كلمة «يوماً» ساقطة من (ع، ف).

(٢) المحكم (٥/ ٢٢٥).

(٣) الوجيز (١/ ١١٨). (ل).

(٤) كلمة: «قال» ساقطة من (ع، ف).

(٥) فتح العزيز (١/ ٢٦).

فصل غبن: قولهم[(١)]: باعه واشتراه بِغَبْنٍ. هو بفتح العين وسكون الباء.

قال صاحب «المحكم»: الغَبْنُ في البيع والشراء: الوَكْسُ[(٢)].

قال الجوهري: يقال غَبَنَهُ في البيع بالفتح، أي: خَدَعَه، وقد غُبِن فهو مَغْبُونٌ، والغَبِيْنَةُ من الغَبْنِ كالشَّتِيمة من الشَّتْمِ.

وقال الهَرَويُّ: يقال غَبَنَه في البيع يَغْبِنُهُ غَبْناً، وأصل الغَبْن: النَّقْصُ، ومنه يقال: غَبَنَ فلانٌ ثَوْبَهُ: إذا ثنى طَرَفَه فَكَفَّهُ[(٣)].

وقال صاحب «المحكم»: غَبَنَهُ يَغْبِنُهُ، هذا الأكثر. وقد حكي بفتح الباء، يعني[(٤)]: في[(٥)] يغبَنه.

وكل هؤلاء لم يذكروا في الغَبْن في البيع إلَّا فَتْحَ الغَيْنِ مع سكون الباء[(٢)].

وذكر ابن السكيت في باب فَعَل وفَعْل باتفاق معنى الغَبَن والغَبْن: بفتح الباء وسكونها، ثم قال: والغَبْن أكثره[(٦)] في الشراء والبيع، والغَبَنُ -بتحريك الباء- في الرأي، يقال: غَبِنْتُ رأيي غَبَناً[(٧)].

فصل غرر: في حديث الوضوء: «تأتي أمتي يوم القيامَة غُرّاً مُحَجَّلِيْن مِنْ آثارِ الوُضُوءِ، فمن استَطَاعَ مِنْكُم أن يطيل غُرَّتَهُ فلْيَفْعَلْ»[(٨)].

وفي الحديث الآخر: «نَهَى عنْ بَيْعِ الغَرَرِ»[(٩)]، وفي الحديث الآخر: «في الجَنِينِ غُرَّةٌ: عَبْدٌ أوْ أَمَةٌ»[(١٠)].

---

(١) في (م، ع، ف): «قوله».
(٢) المحكم (٣/ ٣١٨).
(٣) الغريبين (٤/ ١٣٥٩). (ل)
(٤) كلمة: «يعني» ليست في (ع، ف).
(٥) كلمة: «في» ليست في (م).
(٦) في (ع، ف): «أكثر».
(٧) إصلاح المنطق ص (٩٥).
(٨) سبق تخريجه في حرف الألف، فصل: (أمم).
(٩) أخرجه مسلم (١٥١٣) من حديث أبي هريرة.
(١٠) متفق عليه من حديث أبي هريرة والمغيرة بن شعبة، انظر جامع الأصول (٤/ ٤٢٨ ـ ٤٣٣).

وفي صفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه فَرَدَّ نَشَرَ[١] الإِسْلام على غَرِّه[٢]، ذكره في باب بيع الغَرَر من «المهذب»[٣].

فأمَّا الغُرَّةُ في الوضوء ففيها اختلاف كبير للأصحاب، وقد ذكرت ذلك [م/ ١٠٣] مُستقصًى في «شرح المهذب»[٤] والحاصل منه وجهان: أظهرهما أن تطويل الغرة، هو غسل مقدمات الرأس مع الوجه، وكذلك غسل[٥] صفحة العنق.

والتَّحْجِيلُ غسْلُ بعض العُضُدِ مع اليد [١٤٧/أ]، وغسل بعض الساق عند غسل الرِّجْل[٦].

والثاني: أن الغُرَّةَ غسلُ شيءٍ مِن اليد والرِّجْل.

وأصلُ الغُرَّةِ بياض في جبهة الفرس، فوق قَدْر الدرهم[٧].

والغرَّة أيضاً: أول الشيء وخِياره.

وأما بيع الغَرَر فهو مُفَسَّرٌ في هذه الكتب مشهور معلوم[٨].

وقوله: «في الجَنِيْنِ غُرَّةٌ: عَبْدٌ أو أَمَةٌ» هكذا هو في الرواية، وكذا المعروف «غُرَّةٌ» منونة، و«عبدٌ» و[٩] «أمةٌ» مرفوعان[١٠].

---

(١) كلمة: «نَشَرَ» ليست في (م).

(٢) هذا جزء من جملة خطبة عائشة المشهورة، ومعناه كما قال ابن الأثير في النهاية (نشر): «أي رَدَّ ما انتشر منه إلى حالته التي كانت على عهد رسول الله ﷺ، أرادت أَمْرَ الرِّدَّة وكفاية أبيها إياه، وهو فعل بمعنى مفعول» وانظر أيضاً النهاية (غرر)، ما سيأتي في حرف النون فصل (نشر).

(٣) المهذب (٣/ ٣٠).

(٤) المجموع شرح المهذب (١/ ٤٢٨). (ل).

(٥) كلمة: «غسل» ليست في (ع، ف).

(٦) انظر النهاية في غريب الحديث (١/ ٣٤٦). (ل).

(٧) انظر إكمال الإعلام بتثليث الكلام (٢/ ٤٦٤). (ل).

(٨) انظر المجموع شرح المهذب (٩/ ٢٥٧). (ل).

(٩) في (ع، ف): «أو» بدل «و».

(١٠) انظر المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (٥/ ٦١). (ل).

=

والغُرَّةُ: اسم للعبد، واسم للأمَةِ.

قال الجوهري في «صحاحه»: الغُرَّةُ: العبد والأمَةُ، ومنه الحديث فذكره.

قال: وكأنه عَبَّر عن الجسم كُلِّه بالغُرَّةِ.

وحكى القاضي عِيَاضٌ في «الإكْمَالِ»(١) وصاحب «المَطالِع»(٢)؛ أنه رُوي أيضاً بإضافة «غُرَّة» إلى «عَبْدٍ» قالا: والصواب التنوين، أو هو أصوب.

وفي «صحيح البخاري»(٣) في كتاب الديات في باب جَنِين المرأة، عن المُغيرة بن شُعْبَة قال: قضى النبيُّ ﷺ بالغُرَّةِ: عَبْدٍ، أو أَمَةٍ.

وقوله: نَشَرَ الإِسْلامَ على غَرِّهِ، هو بفتح الغَين وتشديد الراء وهو التكسير في الثوب وغيره من الطَّيِّ، أي: مواضع الطَّي، وهو معنى قوله في «المهذَّب»(٤)، أي: على طَيِّهِ.

والنَّشَر، بفتح النون والشين: المُنْتَشِر.

وقوله في باب الإقرار من «المهذَّب»(٥): له عندي تِبْنٌ في غِرَارة(٦) هي بكسر الغين، والجمع: غَرائِر.

قال الجوهري: أظنُّها مُعَرَّبةً.

فصل غرل: قال الإمام الحافظ أبو بكر الحازمي المتأخِّر(٧) ـ في كتابه «المؤتلف والمختلف في أسماء الأماكن»: قال أئمَّة اللغة: الراء واللام، لم يجتمعا

---

(١) إكمال المعلم (٥/ ٤٨٩). اسمه الكامل: «إكمالُ المُعْلِم بفوائد صحيح مسلم» ضَمَّنَهُ القاضي عِيَاضُ بن موسى اليَحصِبي كتاب شيخه المازَري: «المُعْلِم بفوائد مسلم»، وكتاب شيخه بالإجازة أبي علي: الحُسَين بن محمد الجَيَّاني: «تَقْييد المهمل وتمييز المشكل» وزاد عليهما أضعافاً كثيرة [طبع مؤخراً عدة طبعات]، انظر نسخه الخطية ووصفها في كتاب «القاضي عياض» للدكتور البشير الترابي ص (٢٥٥ ـ ٢٥٨).

(٢) مطالع الأنوار (٥/ ١٣٧). (ل).

(٣) صحيح البخاري رقم (٦٩٠٥)، وهو أيضاً في صحيح مسلم (١٦٨٩).

(٤) المهذَّب (٣/ ٣٠).

(٥) المهذَّب (٥/ ٦٩٨).

(٦) (الغِرارةُ): وعاء من الخيش، ونحوه يوضع فيه القمح ونحوه (الوسيط).

(٧) في (ع، ف): «من المتأخِّرين» بدل «المتأخِّر».

في كلمة واحدة إلَّا في أربع وهي: أُرُل[١]: اسم جَبَلٍ، وَوَرَل[٢] وغُرْلة[٣]، وأرْضٌ جَرِلَةٌ[٤]: فيها حِجَارة وغِلَظٌ[٥].

فصل غزو: ذكر الواحدي في قول الله ﷻ: ﴿إِذَا ضَرَبُواْ فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى﴾ [آل عمران: ١٥٦].

الغُزَّى: جمعُ غَازٍ، مثلُ شاهِد وشُهَّد، ونَائِم ونُوَّم، وصَائِم وصُوَّم، وقَائِل وقُوَّل، ومثله من الناقص: عافٍ وعُفًّى.

ويجوز غُزَاة، مثل: قَاضٍ وقُضاة، ودُعاةٍ، ورُماةٍ.

ويجوز غُزَّاء بالمد، مثل: ضُرّاب.

قال: ومعنى الغَزْو في كلام العرب: قَصْدُ العدُوِّ.

والمَغْزَى: المَقْصِدُ.

قال: روى عَمْرٌو، عن أبيه: الغَزْوُ: القَصْدُ، وكذلك الغَوْزُ، وقد غزَاه وغَازَهُ غَزْواً وغَوْزاً: إذا قَصَدَهُ.

قال الأزهري: ويجمع الغازِي غَزِيٌّ، مثل ناجٍ ونَجِيّ: للقوم[٦] يَتَنَاجَوْنَ[٧]. هذا آخر كلام الواحدي.

وقال أبو البقاء العُكْبَري[٨]: يقرأ ـ يعني: في الشَّواذِّ ـ ﴿كَانُواْ غُزًّى﴾ بتخفيف الزاي.

---

(١) (أُرُلٌ): بضمتين، ولام، قال أبو عبيد: أُرُلٌ، جَبَلٌ بأرض غَطَفان (معجم البلدان: أُرُل).

(٢) (الوَرَلُ): دابَّةٌ كالضَّبِّ، أو العظيم من أشكال الوَزَغ (القاموس).

(٣) (الغُرْلَةُ): جِلْدَةُ الصبي التي تقطع في الختان (الوسيط).

(٤) في (ع، ف): «حركة» وهو تصحيف، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، مقاييس اللغة، اللسان (جرل)، ومعجم البلدان (أُرُل).

(٥) الأماكن ص (٧١). (ل)

(٦) في (ف، ع، م): «القوم»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (غَزو).

(٧) التفسير البسيط (٦/ ١٠٧). (ل).

(٨) التبيان في إعراب القرآن (١/ ١٥٥).

قال: وفيه وجهان:

أحدهما: أن أصله غُزاة، فَحذف الهاء تخفيفاً؛ لأن التاء[١] دليل الجمع، وقد حصل ذلك من نفس الصيغة.

والثاني: أنه أراد قراءة الجماعة المُشَدَّدة، فحذف إحدى الزايين؛ كراهية التضعيف، والله تعالى أعلم.

فصل غسل: الغَسْلُ، بالفتح: مصدر غَسَلَ الشيءَ غَسْلاً.

والغِسْل بالكسر: ما يُغْسَلُ به الرأسُ من سِدْرٍ وخِطْميٍّ[٢]، ونحوِه.

والغُسْل بالضَّمِّ: اسم للاغتسال، واسمٌ للماء الذي يُغتسل به، وهو أيضاً جمع غَسُول ـ بفتح الغين ـ وهو ما يُغْسَلُ به الثوبُ من أُشْنَان[٣] ونحوه.

وفي «المهذَّب»[٤] في حديث مَيْمُونَةَ رضي الله عنها: أدنيتُ لرسول الله ﷺ غُسْلاً من الجَنَابَة[٥].

وفي حديث قَيْسِ بن سَعَدٍ رضي الله عنهما: أتانا رسولُ الله [١٤٧/ ب] ﷺ فَوضَعْنَا له غُسْلاً[٦].

الغُسْلُ في هذين الحديثَيْن مضموم الغين، والمراد به: الماء الذي يُغْتَسَلُ به، كما تقدَّم.

وهذا الذي ذكرته من ضمِّ الغَين في هذين الحديثَيْنِ مُجمع عليه عند أهل [اللغة و] الحديث والفقه وغيرهم.

وأما قولُ الشيخ عماد الدين بنِ بَاطِيش رحمه الله في كتابه «ألفاظ المهذَّب» أنه مكسور الغَيْنِ[٧]، فخطأ صريح، وتصحيف قبيح، ومُنكَر لَم يُسْبَقْ إليه، وباطِل لا يُتابَعُ عليه، وإنَّما قصدتُ بذكره التحذيرَ من الاغترارِ به، والله تعالى يغفر لنا أجمعين.

---

(١) في (ع، ف): «الياء»، وهو تصحيف.

(٢) (خَطْمِي): نبات من الفصيلة الخُبَّازية، كثير النفع، يُدَقُّ وَرَقُهُ يابساً، ويجعل غِسْلاً للرأس فينقِّيه (الوسيط).

(٣) (أُشْنان): شجر من الفصيلة الرَّمراميَّة ينبت في الأرض الرملية، يستعمل هو ـ أو رَمَادُهُ ـ في غسل الثياب والأيدي (الوسيط).

(٤) المهذَّب (١/ ٨٥).

(٥) أخرجه البخاري (٢٤٩) وأطرافه، ومسلم (٣١٧).

(٦) تقدَّم تخريجه في حرف العين فصل (عكن) وسيأتي في حرف الواو فصل (ورس).

(٧) المغني في الإنباء (١/ ٣٩). (ل).

وقولهم في باب غُسْلِ الجنابة وغُسلِ الميت، وقولهم: وجَبَ عليه وُضُوءٌ وغُسْلٌ، ويجب الغُسْلُ من خُروج المَنِيِّ وَشِبْهِهِ؛ هذا كلّه يجوز بضمِّ الغين وفتحها لغتان فصيحتان، والفتح أشهرُهما، وقد غلّط الفقهاء[١] في ضمِّهم إيَّاه، وجهل ولم يطَّلع على اللغة الأخرى، وقد جمع شيخُنا جمالُ الدين بنُ مالكٍ ـ إمامُ أهل الأدب في وقته بلا مدافعة ـ رضي الله عنه في «المثلَّث»[٢] بين اللُّغتين غير مُرَجِّحٍ إحداهما مع شدَّة معرفته وتحقيقه وتمكُّنه واطِّلاعه وتدقيقه، ثم سألته عنه أيضاً، فقال: إذا أريد به الاغتسال، فالمختارُ ضَمُّهُ، ويجوز فتْحُهُ كقولنا: غُسْلُ الجنابة؛ أي: اغتسالها، ومَنْ فَتَحهُ أراد غسل يديه غَسلاً[٣].

قوله ﷺ: «مَن اغْتَسَل يَوْمَ الجُمُعَةِ غُسْلَ الجَنَابَةِ، ثُمَّ راحَ في الساعةِ الأولى، فكأنَّما قَرَّبَ بدَنَةً»[٤].

قال جمهورُ العُلماءِ من المحدِّثين وأصحاب غريب الحديث، وأصحابنا في كتب الفقه وغيرُهم: المراد غُسْلاً كَغُسْلِ الجَنَابَةِ في الصفة، فيتوضَّأ له، ويستقصي في إيصال الماء إلى المَعَاطِفِ التي في البَدَن، وإلى الشُّعُورِ كُلِّها، ويَدْلُكُ ما يَقْدِرُ عليه من بَدَنِهِ، ولا يتساهل بترك شيء من سننه، لِكون[٥] هذا الغُسْل سُنَّةً.

وحكى جماعةٌ من أصحابنا في كتب الفقه: أنَّ[٦] المرادَ غسلُ الجنابة حقيقةً، قالوا: فيُستحبُّ لمن له زوجة أو مملوكة يستبيح وطأها، أن يجامعها، ويغتسل للجنابة منها يوم الجمعة.

وهذا كما قال ﷺ في الحديث الآخر: «مَنْ غَسَّلَ واغْتَسَلَ»[٧] على تفسير مَنْ فَسَّرَهُ؛ أنه يجامع.

---

(١) بهامش (ح) ما نصّه: «كذا في الأصل: وقد غلّط الفقهاء، وصوابُهُ: بعض الفقهاء أو غلط بعضُ الفقهاءِ الفقهاءَ».

(٢) إكمال الإعلام بتثليث الكلام (٢/ ٤٦٦).

(٣) نقطها في (ح) وغيرها بما يحتمل: «يديه» و«بدنه». (ل).

(٤) أخرجه البخاري (٨٨١)، ومسلم (٨٥٠) من حديث أبي هريرة.

(٥) في (ع، ف): «ليكون».

(٦) كلمة: «أنَّ» ساقطة من (ع، ف).

(٧) تقدَّم تخريجه في ترجمة أوس بن أوس رقم (٧٤).

والحكمة فيه أنه تسكن نفسه، وتذهب أو تَفْتُرُ شهوتُهُ، لقوله ﷺ: «مَنْ غَسَّلَ».

واعلم أن حقيقة الغُسل في الجنابة، وغسل أعضاء الوضوء، وجميع الاغتسال: هو جَرَيَانُ الماء على العضو، فلا بدَّ من جريانه، فإنْ أَمَسَّهُ الماءَ، ولم يَجْرِ لم يجزه بلا خلافٍ. نَصَّ عليه الشافعيُّ، وقد أوضحته في مواضِعَ من «شرح المهذَّب»(١).

وإذا جرى كَفَاهُ ولا يُشترط الدَّلْكُ وإمرارُ اليد على العُضو. هذا مذهبُنا، ومذهبُ الجُمهور.

وقال مالكٌ والمُزَني: يُشترطُ إمرارُ اليد.

وقد ذكرت المسألة بدلائلها في مواضع من «شرح المهذَّب»، وأوضحتها في باب صفة الغسل(٢).

ولو أفاض الماءَ على العضو، فجرى لكن لم يثبت عليه، لكونه كان على العضو أَثَرُ دُهْنٍ ذائب أجزأه، فإنَّ الشَّرطَ جَرَيَانُ الماء، لا ثُبُوتُهُ.

قال أصحابنا في مسألة اشتراط الماء لإزالة النجاسة: لا يعرف الغسلُ في اللغة إلَّا بالماء، ولم تطلقه العرب على غير الماء.

فصل غصب: الغَصْبُ في اللغة: أَخْذُ [١٤٨/أ] الشيء ظُلماً. قاله الجوهري، وصاحبُ «المحكم»(٣) وغيرُهما.

قال الجوهري: تقول منه: غَصَبَهُ منه، وغَصَبَهُ(٤) عليه، بمعنًى، والاغتصابُ مثله.

والشيءُ غَصْبٌ ومَغصُوبٌ.

قال صاحب «المحكم»: غَصَبَ الشيءَ يَغْصِبُهُ، واغْتَصَبَهُ: أَخَذَهُ ظُلماً.

وغَصَبَهُ على الشيء: قَهَرَهُ. هذا كلام هذين الإمامَيْن.

وقد شاع في استعمال مُصَنِّفي الفقهاء قولُهُمْ: غَصَبَ منه ثوباً، فيعدُّونه بـ «مِنْ»، والمعروف في اللغة ما قدَّمناه: غصبه ثوباً، مُعَدًّى بنفسه.

---

(١) المجموع (١/ ٨١). (ل).

(٢) المجموع (١/ ١٨٠). (ل).

(٣) (٥/ ٢٥٣).

(٤) في (ح، م): «وعصبته»، والمثبت موافق لما في الصحاح (غصب).

وقد أنكر بعَضُ فضلاء زماننا هذا الاستعمال على الفقهاء، ونَسَبَهُمْ إلى اللَّحْنِ فيه، وقد قدَّمنا في فصل (بيع)[١] أنه يجوز: بعت منه فرساً، وذكرنا وجهه، ولا يمتنع مثله هنا.

والصواب في حَدِّ الغَصْب في الشرع، أنه استيلاء[٢] على حَقِّ غيرِهِ، فيدخل في هذا غَصْبُ الكَلْبِ، والسِّرْجين، وجِلْدِ المَيْتَة، ونحو ذلك من النجاسات التي يجوز اقتناؤها.

ويدخل فيه غَصْبُ المَنَافع، والأَعيان، والحُقُوق والاختصاصات.

وأما قول جماعةٍ من أصحابنا: [أن] الغَصْبَ هو الاستيلاء على مالِ الغير؛ فليس بِمَرْضِيٍّ؛ لأنه ليس بِحَدٍّ جامِعٍ لما ذكرناه، والله تعالى أعلم.

فصل غصص: قوله في كتاب الطهارة من «الوسيط»[٣]: غصَّ بلقمة.

الأجودُ فيه فتحُ الغين لا ضمُّها، وبه قيَّده الشيخ تقيُّ الدين[٤] رَحِمَهُ اللهُ.

قال[٥] ابن السِّكِّيت[٦]: غَصِصْتُ باللقمة أَغَصُّ بها غَصَصاً.

قال: وقال أبو عُبيدة: وغَصَصْتُ لغةٌ في الرَّبابِ[٧].

فصل غفر: قوله في «المهذَّب»[٨]: رَوَتْ عائشةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: ما خرَجَ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الغائِطِ إِلَّا قالَ: «غُفْرانَك» هذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي، وغيرُهُما[٩].

---

(١) لم يتقدَّم فصل (بيع). وجاء بهامش (م) ما نصّه: «البيع غير مذكور في هذا الكتاب أصلاً، فتدبَّرْ».

(٢) في (ع، ف): «الاستيلاء».

(٣) الوسيط (١/ ١٥٧).

(٤) ابن الصلاح في شرح مشكل الوسيط (١/ ١٥٧). (ل).

(٥) في (ع، ف): «وقال».

(٦) إصلاح المنطق ص (٢١١).

(٧) في (ع، ف): «الزيادات»، وهو خطأ، والمثبت موافق لما في إصلاح المنطق ص (٢١١)، اللسان (غص).

(٨) المهذَّب (١/ ١٠٥ ـ ١٠٦).

(٩) أخرجه أبو داود (٣٠)، والترمذي (٧)، وابن ماجه (٣٠٠) وغيره، وصحَّحه ابن خزيمة (٩٠)، =

لفظ روايتهما عن عائشة رضي الله عنها: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان إذا خَرَجَ مِنَ الغائِطِ قال: «غُفْرَانَكَ».

وفي رواية الترمذي: إذا خرجَ مِنَ الخلاء.

قال الترمذي: هذا حديث حَسَنٌ غريب[١]. قال: ولا نَعْرِفُ[٢] في هذا الباب إلَّا حديثَ عائشة.

قلت: «غُفْرانَك» منصوبُ النون.

قال الإمام أبو سليمان الخطَّابيُّ[٣]: الغُفْرانُ: مصدرٌ كالمغفرة.

قال: وإنَّما نصبه بإضْمَار الطَّلَب والمَسْأَلَةِ، كأنه يقول: اللَّهُمَّ إني أسألك غُفْرانَكَ، كما تقول: اللَّهُمَّ عَفْوَكَ ورَحْمَتَكَ. تُريد: هَبْ لي عَفْوَكَ ورَحْمَتَك.

قال: وقيلَ في تأويل ذلك، وفي تعقيبه الخروج من الخلاء بهذا الدعاء[٤]: قولان؛ أحدهما: أنه استَغْفَر من تَرْك ذكر الله تعالى مُدَّةَ لُبْثِهِ على[٥] الخَلاء، وكان ﷺ لا يهْجُرُ ذِكْرَ الله، تعالى إلَّا عند الحاجة، فكأنه رأى هِجْرانَ ذِكْرِ الله سبحانه في تلك الحال[٦] تقصيراً، وعَدَّهُ على نفسه ذَنْباً[٧] فتداركه بالاستغفار.

وقيل: معناه التوبة من تقصيره في شكر النعمة التي أَنْعَمَ سبحانه بها عليه، فأطعمه ثم هضمه ثم سَهَّل خروج الأذى منه، فرأى شكره قاصراً عن بلوغ حَقِّ هذه النعمة، ففزع إلى الاستغفار منه، والله تعالى أعلم.

فصل غلصم: الغَلْصَمَةُ مذكورة في «الوسيط»[٨] في صفة الوضوء في فصل

= والحاكم (١/ ١٥٨)، ووافقه الذهبي، وصحَّحه أيضاً أبو حاتم، والمصنِّف في الأذكار (٧٤) بتحقيقي.

(١) في (ح، م): «غريب حسن»، والمثبت موافق لما في سنن الترمذي (٧).

(٢) في (ع، ف): «يعرف».

(٣) معالم السنن (١/ ٢٢ ـ ٢٣).

(٤) كلمة: «الدعاء» ساقطة من (ع، ف)، وهي في معالم السنن (١/ ٢٢).

(٥) في (ع، ف): «في».

(٦) في معالم السنن (١/ ٢٢): «الحالة».

(٧) في (ع، ف): «ديناً» وهو تحريف، والمثبت موافق لما في معالم السنن (١/ ٢٢).

(٨) الوسيط (١/ ٢٨٦).

المَضْمَضَة، هي بفتح الغَين وإسكان اللام وفتح الصاد المهملة.

قال ابن فارس في «المجمل» والجوهري [١٤٨/ب] وغيرهما: هي رأس الحُلْقُوم. زاد الجوهري: وهو الموضع النَّاتِئُ في الحَلْق.

فصل غلق: يُقال: أَغْلَقْتُ الباب، هذه اللغة المشهورة، وفي لغة قليلة: غَلَقْتُ.

وثبت في «صحيح البخاري» من كلام ابن عمر رضي الله عنهما قال: دخلوا البيت ثم غلقوا عليهم(١). هكذا هو في الأصول (غلقوا) بلا ألف.

قال الزجَّاجُ: وبَلَقْتُ الباب وأَبْلَقْتُهُ(٢) بمعنى أَغْلَقْتُه(٣).

فصل غلم: قال الإمام أبو الحسن الواحدي في تفسيره «البسيط» في قصَّة زكريا ويحيى(٤) صلَّى الله تعالى عليهما وسلم ـ في سورة آل عمران قال: الغلام: الشابُّ من الناس، وأصله من الغُلْمَة، والاغتلام وهو شدَّة طلب النكاح، ويُقال: غُلامٌ بَيِّنُ الغُلُومِيَّة والغُلُومَة(٥) والغُلامِيَّةِ(٦). هذا آخر كلامه.

ويجمع الغلام(٧) [على] غِلْمان وغِلْمَة، الأولُ: جَمْعُ كَثْرَةٍ، والثاني: جَمْعُ قِلَّة.

قال القاضي عياض وغيره: واسم الغلام يقع على الصبيِّ من حينَ يُولدُ في جميع حالاته إلى أَنْ يبلغَ(٨).

---

(١) بل في فتح الباري تحقيق الأستاذ عبد الباقي (أغلقوا). وحديث ابن عمر ورد في البخاري بالأرقام (٣٩٧، ٤٦٨، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ١١٦٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ٢٩٨٨، ٤٢٨٩، ٤٤٠٠) وليس في رواية منها (غلقوا). وكذلك الحديث أخرجه مسلم أيضاً (١٣٢٩/ ٣٩٣) وفيه: «أغلقوا»، كذا قال الأستاذ كوشك رحمه الله، والذي في النسخة اليونينية ضبطت الكلمة بما تقرأ على وجهين: «أَغْلَقُوا» و«غَلَّقُوا». (ل).

(٢) في (ع، ف): «وتلقت الباب، وأتلقته»، وهو تصحيف.

(٣) نقله في الصحاح (٤/ ١٤٥١)، وأيضاً فتحتُهُ فتحاً شديداً. من الأضداد. انظر اللسان (بلق).

(٤) في (ع، ف): «يحيى وزكريا».

(٥) في (ع، ف): «والغلوم»، والمثبت موافق لما في الصحاح (علم).

(٦) التفسير البسيط (٥/ ٢٣٣). (ل).

(٧) في (ح): «الغلمان»، وهو خطأ.

(٨) إكمال المعلم (١/ ١٣٩). (ل).

وقوله في «الوسيط» في حديث الأعرابيّ الذي جامَعَ في شهر رمضان: مَهَّدَ عُذْرَهُ بالغُلْمة هي بضمِّ الغين وإسكان اللام، وهي مصدر غلم: إذا اشتدَّت حاجَتُهُ إلى النِّكاح، ويُقال فيها: الغَلَم، بفتح الغين واللام[١].

فصل غلو: يُقال: غَلَتِ القِدْر تَغْلي غَلْياً وغَلَيَاناً، وأغْلَيْتُها أنا.

وغلا فلانٌ في الأمر يَغْلُو غُلُوّاً: إذا جاوز فيه الحَدَّ.

وأغلاه اللهُ[٢] تعالى.

وغلوتُ بالسهم غَلْواً[٣] إذا رَمَيْتَ به أَبْعَدَ ما تَقْدِرُ عليه.

والغُلْوَةُ بفتح الغين: غاية ما يصل إليه السَّهم[٤].

وغالى فلان بكذا: إذا اشتراه بثمن غَالٍ.

والغالِيَةُ من الطِّيب: هي المِسْكُ والعَنْبَرُ يُعْجَنان بالْبَانِ.

قال الجوهري في «الصحاح»: يُقال: أولُ مَنْ سَمَّاها بذلك سليمانُ بن عبد الملك.

يُقال منه: تَغَلَّيْت[٥] بالغَالِيَةِ.

فصل غمد: قال الجوهري وغيره: يُقال[٦]: غمَدْتُ السيفَ أَغْمِدُهُ غمداً، وأغْمَدْتُهُ أَغْمِدُهُ[٧] إغْماداً فهو مَغْمود ومُغْمَدٌ.

فصل غمر: ذكر في «المهذَّب»[٨] في الشهادات في الحديث: «لا تُقْبَلُ شَهَادَةُ ذِيْ غِمْرٍ»[٩] هو بكسر الغين وإسكان الميم؛ وهو الغِلُّ والحِقْد.

---

(١) التفسير الوسيط (٢/ ٥٥٠).

(٢) أي: جعله اللهُ غالياً (اللسان: غلو).

(٣) وغُلُوّاً (اللسان: غلو).

(٤) وتقدَّرُ بثلاث مئة ذراع إلى أربع مئة (الوسيط).

(٥) في (ع، ف): «تغاليت»، والمثبت موافق لما في اللسان (غلو).

(٦) كلمة «يُقال» ليست في (ع، ف).

(٧) كلمة: «أغمده» ساقطة من (ع، ف).

(٨) المهذَّب (٥/ ٥٩٨).

(٩) أخرجه أبو داود (٣٦٠٠)، وابن ماجهْ (٢٣٦٦)، وأحمد (٢/ ٢٠٤) وغيرهم، من حديث =

يُقال منه: غَمِرَ صَدْرُهُ عَلَيَّ، وزن عَلِمَ، أي: حَقِدَ، والله أعلم. ويُقال: غَمَرَ الماءُ الشيءَ: غَطَّاهُ.

والغَمْرَةُ: الشِّدَّةُ، والجمع غُمَرٌ، كَنَوْبَةٍ ونُوَب.

ودخلت في غُمار الناس وغِمارهم، يعني: بضمِّ الغين وكسرها: أي: في زحمتهم وكثرتهم.

والغُمْرَةُ ـ بالضَّمِّ ـ: طِلاءٌ يُتَّخذ من الوَرْسِ.

وقد غَمَّرَتِ المرأةُ وجْهَها، [تُغَمِّرُ] تَغْمِيراً، أي: طَلَتْ به وَجْهَهَا لَيَصْفُوَ لَوْنُها.

ويُقال: الغُمْنَةُ بالنون على وزن الغُمْرَة بمعناه.

والغامر من الأرض: خلاف العامر، بالعين المهملة.

قال الجوهري: وقال بعضهم: الغامِر: ما لم يُزْرَعْ مما يحتمل الزراعة، وإنَّما قيل له: غامر؛ لأن الماء يبلغه فيغمره، وهو فاعل بمعنى مفعول.

قال: وما لم يبلغْهُ الماءُ من مَوات الأرض لا يُقال له غَامِرٌ.

فصل غمس: اليمين الغَمُوسُ، بفتح الغين وضمِّ الميم: هي أن يحلف على ماضٍ كاذباً عالماً.

سُمِّيت غَمُوساً؛ لأنها تَغْمِسُ صاحبها في الإِثْمِ أو يستحقّ صاحبها أن يُغْمَسَ في النار، وهي من المعاصي الكبائر، كما ذكرناه في «الروضة»(١) في كتابيَ(٢) الأَيْمان والشهادات.

فصل غمم: في الحديث: «فَإِنْ غُمَّ عليكم الهلالُ»(٣) هو بضمِّ الغين، أيْ: غُطِّيَ، وسيأتي فيه كلام طويل في فصل الغين مع الميم والياء، إنْ شاء الله تعالى.

= عبد الله بن عمرو بن العاص. وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٤/ ١٩٨) بعد أن أورد رواية أبي داود: «وسنده قويّ». وانظر جامع الأصول (١٠/ ١٩٠ ـ ١٩١)، بلوغ المرام رقم (١٤٣٧). وسيأتي طرف منه في حرف القاف فصل (قنع).

(١) روضة الطالبين ص (١٨٦٧).

(٢) في (ع، ف): «كتاب»، وهو خطأ.

(٣) أخرجه البخاري (١٩٠٠)، ومسلم (٨/١٠٨٠) من حديث ابن عمر، انظر جامع الأصول (٦/ ٢٦٥ ـ ٢٧١)، وسيأتي في فصل (غمى).

وقولهم في صفة الوضوء: نَزلَ [١٤٩/أ] الغَمَمُ إلى جبهته، الغَمَمُ: مصدر، والأَغَمُّ: هو الذي نزل الشَّعْرُ إلى جبهته فسترها.

والغَمُّ: الهَمُّ.

والغُمَّةُ بالضَّمِّ: هي الغَمُّ.

وقوله في «المهذَّب»[١] في التيمم: سَفَتْ عليه الريحُ تُراباً غَمَّهُ. يُقال بالغين المعجمة، ومعناه: غَطَّاه.

ويُقال بالمهملة، ومعناه: استوعبه، وهما متقاربان، وقد ضُبِطَ بالوجهين إلَّا أن المُهْمَلَة أشهر وأجود، وقد تقدَّم في العين المهملة.

والغَمَامُ بالفتح: السَّحَابُ.

وقوله في باب ما يجب به القصاص من «المهذَّب»[٢]: غَمَّهُ بِمِخَدَّةٍ فمات، وهو بفتح الغين المعجمة وتشديد الميم، أي: غَطَّى وجهه وسَدَّ موضع نَفَسِهِ من فمه وأنفه.

فصل غمي: قال صاحب «المحكم»[٣]: غُمِي على المريض وأُغْمِي: غُشِيَ عليه.

ورجل غَمًى[٤] مُغْمًى عليه[٥] وكذلك الاثنانِ، والجمعُ والمؤنَّثُ؛ لأنه مصدر.

وقد ثَنَّاهُ بعضهم وجَمَعَهُ، يُقال: رَجُلانِ غَمَيَانِ، ورجال أَغْماءٌ.

وذكر الجوهري مثله، وقال: وقد أُغْمِي عليه فهو مُغْمًى عليه، وغُمِيَ عليه فهو مَغْمِيٌّ عليه على مفعول.

قوله ﷺ في الهلال: «فإنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ»[٦] قال الخطَّابي[٧]: هو من قولك: غَمَمْتُ الشيء: إذا غَطَّيْتَهُ.

---

(١) المهذَّب (١/ ١٢٩).

(٢) المهذَّب (٥/ ٢٢).

(٣) المحكم (٦/ ٢١).

(٤) كلمة: «غَمى» ساقطة من (ع، ف).

(٥) في (ع، ف): زيادة: «ومَغْمِي عليه»، ليست في المحكم (غمي).

(٦) تقدَّم تخريجه في فصل (غمم).

(٧) معالم السنن (٢/ ٩٤).

وغُمَّ علينا الهلالُ، وغُمِّيَ، وأُغْمِيَ فهو مُغْمًى، وكان على السماء[١] غَمْي.

وهي ليلة غَمًّى، وصُمْنا لِلغُمَّى، والغَمَّى، وللغُمِّيَّة، والغُمَّة: إذا صاموا على غير رؤية. ذكر ذلك كلّه الهروي[٢].

قال صاحب «المجمل»[٣]: غُمَّ الهلالُ: إذا لم يُرَ؛ لأَنَّهُ يستره غيم أو غيره.

قال الأزهري في «الشرح»: غُمَّ علينا الهلالُ غَمّاً، فهو مَغْمُومٌ، وغُمِي فهو مُغْمًى، وأُغْمِيَ فهو مُغْمًى.

فصل غنم: قال أهل اللغة: المَغْنَمُ والغَنِيمَةُ بمعنًى. يُقال: غَنِمَ القومُ، يَغْنَمُون غُنْماً، بالضَّمِّ.

قال أصحابنا: الغَنيمة في اللغة: الفائدة.

قال أصحابُنا: المالُ المأخوذُ من الكُفَّارِ ينقسم[٤] إلى ما يَحصلُ بغير قتال وإيْجَافِ خَيْلٍ ورِكَابٍ، وإلى حاصلٍ بذلك، ويُسمَّى الأولُ: فَيْئاً، **والثاني**: غَنِيمةً.

ثم ذكر المسعودي وطائفةٌ من أصحابنا أنَّ اسمَ كُلِّ واحد من المالَيْنِ يقع على الآخر إذا أُفرد بالذِّكر، فإذا جُمع بينهما افترقا كاسْمَي الفقير والمسكين.

وقال الشيخ أبو حاتم القَزْويني[٥] وغيرُهُ: اسم الفَيء يشمل المالَيْنِ، واسم الغنيمة لا يتناول الأولَ.

وفي لفظ الشافعي رَحِمَهُ اللهُ في «المختصر»[٦] ما يشعر بهذا.

قال القاضي أبو الطيِّب: الفرق بين الفيء والغنيمة ـ وإنْ كان الجميعُ راجعاً من الكُفَّار ـ أنَّ الفيء رَجَعَ من غير صنع منَّا، فَسُمِّي فيئاً؛ لأنه فاء بنفسه، وفي الغنيمة لنا صُنْعٌ فلم يرجع بنفسه؛، بل رَدَّه الغانمون على أنفسهم بتوفيق الله تعالى.

---

(١) في (ع، ف): «على السماعي»، وهو خطأ.

(٢) الغريبين (٤/ ١٣٩٠). (ل).

(٣) المجمل(٦٨٠).

(٤) في (ف، ع، م): «منقسم».

(٥) هو محمود بن الحسن بن محمد الشافعي، شيخ الشيرازي صاحب «المهذَّب»، الكشف في شرح مختصر المزني (ت: ٤٤٠هـ). انظر التدوين (٤/ ٧٠). (ل).

(٦) انظر المختصر ص (١٤٧ ـ ١٤٨).

فصل غني: قال أهل اللغة: الغِنَى، مقصورٌ مكسورُ الأول: هو اليَسَارُ. يُقال منه: غَنِيَ الرجلُ، فهو غَنِيٌّ، وتَغَنَّى الرجلُ واستغنى بمعنًى واحد.

وأغناه الله تعالى وتغانَوا، أي: استغنى بَعْضُهُمْ عن بعض.

والغِنَاء: بالكسر أيضاً وبالمدِّ: هو الصوت المعروف، والأُغْنِيَّةُ بمعنًى الغِناء[١]، والجمع: الأَغانيُّ. يُقال منه: تَغَنَّى وغَنَّى بمعنًى.

والغَنَاءُ بفتح الغين وبالمدِّ: هو النفع.

والمَغْنى: واحدُ المَغاني، وهي[٢] المواضع التي كان بها أَهْلُوَها.

وغَنِيَتِ المرأةُ بزوجها غُنْيَاناً، أي: اسْتَغْنَتْ.

وغَنِيَ بالمكان: أقامَ [به]، وغَنِيَ: أي: عاش.

وأَغْنَيْتُ [عنكَ] مَغْنَى فلان، ومَغْنَاةَ فلان، ومُغْنى فلان، ومُغْنَاة فلان [١٤٩/ب] بالضَّمِّ والفتح، أي: أَجْزَأْتُ [عَنْكَ] مَجْزَأه.

ويُقال: ما يُغني عنك هذا، أي: ما يُجْزِئُ عنك، وما ينفعك.

وقوله في «المهذَّب»[٣] في باب السِّيَرِ: قال الشاعر [الخفيف]:

كُـتِـبَ الـقَـتْـلُ والـقِـتَـالُ عَـلَـيْـنَـا وعَـلَـى الـغَـانِـيَـاتِ جَـرُّ الـذُّيُـولِ[٤]

أراد بالغانيات: النساء.

واختلف أهلُ اللغة في الغانية، فقيل: هي المُزَوَّجَةُ؛ لأنها غَنِيْت بزوجها عن غيره.

وأنشد ابنُ الأعرابي ثم الجوهري في «صحاحه» على هذا قولَ جميلٍ صاحبِ بُثَيْنَةَ[٥] [الطويل]:

أُحِــبُّ الأَيَــامــى إِذْ بُــثَــيْــنَــةُ أَيِّــمٌ وأَحْـبَـبْـتُ لَـمَّـا أَنْ غَـنِـيْـتِ الـغَـوَانِـيَـا

---

(١) في (ع، ف): «الغني»، والمثبت موافق لما في الصحاح وغيره.

(٢) في (ع، ف): «وهو»، والمثبت موافق لما في مختار الصحاح (غنى) وغيره.

(٣) المهذَّب (٥/ ٢٣٠).

(٤) البيت لعمر بن عبد الله بن أبي ربيعة. انظر قسم الأسماء رقم (١٢٨٢).

(٥) ديوانه (٢٢٣).

أراد بالأَيَامى: الَّلاتي لا أزواجَ لهنَّ، وبالغَواني: المُزَوَّجات.

وقوله: لَمَّا [أنْ] غَنِيْتِ، بكسر التاء، رَجَعَ من الغيبة إلى خِطَابها، ومعناه: أحبُّ كُلَّ مَنْ كان مِثْلَها لِحُبِّي لها، فأَحبَبْتُ الأَيامى إذْ هي أَيِّمٌ، فلما [أَنْ] غَنِيت ـ، أي: تزوَّجت ـ أحببتُ المزوَّجات.

وقيل: الغانية: الشابَّة الجميلة الناعمة.

وقيل: هي البارعة في الجمال التي أغناها جمالُها عن الزينة.

فصل غول: قال الإمام أبو السعاداتِ المبارَكُ بن محمدٍ المعروفُ بابن الأَثير الجَزَري في «نهاية الغريب»[(١)] في الحديث: «لا غُوْلَ ولا صَفَرَ»[(٢)] الغُوْلُ: أحد الغِيْلان، وهي جنس من الجنِّ والشياطين كانت العرب تزعم أن الغُول في الفلاة تَتَرَاءَى للناس فتتغوَّلُ تَغْويلاً[(٣)]، أي: تتلوَّن تلوّناً في صور شتّى، وتَغُولُهُمْ، أي: تُضِلُّهُمْ عن الطريق وتُهْلِكُهُمْ، فنفاه النَّبيُّ ﷺ وأبطله.

وقيل: معنى: «لا غُولَ» ليس نفياً لوجود الغُول، بَلْ هو إبطالٌ زعم العرب في تلوّنه بالصور المختلفة واغتياله، فقوله: «لا غُولَ» أي: لا تستطيع أن تضلَّ أحداً.

ويشهد له الحديث الآخر: «لا غُوْلَ، ولكن السَّعَالي»، والسَّعَالي: سَحَرَةُ الجِنِّ، أي: ولكن في الجِنِّ سَحَرَةٌ لهم تلبيس وتخييل.

ومنه الحديث الآخر: «إذا تَغَوَّلَتِ الغِيْلانُ فَنادُوا[(٤)] بالأَذَانِ»[(٥)]، أي: ادفعوا

---

(١) النهاية (٣/ ٣٩٦) مادة (غول).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٢٢/ ١٠٩) من حديث جابر بن عبد الله. (ولا صَفَرَ): قال ابن الأثير في النهاية: «كانت العرب تزعم أن في البطن حيةً يُقال لها: الصَّفر، تصيبُ الإنسان إذا جاع وتؤذيه، وأنها تُعْدِي. فأبطل الإسلام ذلك. وقيل: أراد به النَّسِيء الذي كانوا يفعلونه في الجاهليَّةِ، وهو تأخير المُحرَّمْ إلى صَفَر، ويجعلون صَفَرَ هو الشهرَ الحَرامَ، فأبطله».

(٣) المطبوع من النهاية (غول): «تغويلاً».

(٤) في النهاية: «فبادروا» بدل «فنادوا».

(٥) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة رقم (٩٥٥)، وابن السُّني في عمل اليوم والليلة رقم (٥٢٣)، وأبو يعلى (٢٢١٩) وغيرهم من حديث جابر بن عبد الله. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ٢١٣): «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح» واتصاله متوقّف على سماع الحسن =

شرَّها بذكر الله تعالى، وهذا يَدُلُّ على أنه لم يُرِدْ بنفيها عَدَمَها.

ومنه حديث أبي أيُّوبَ[١]: كان لي تمرٌ في سَهْوَةٍ فكانت الغُولُ تجيءُ فتأخذ»[٢] هذا آخر كلام ابن الأثِير.

فصل غير: قوله في «الوجيز» في غسل ولوغ الكلب: ولو ذَرَّ التراب على المحلِّ لم يَكْفِ، بل لا بدَّ من مائع يغيره[٣]، قد قَدَّمنا بيانه في فصل (غبر) وأنه يجوز بالباء والياء.

قال [الإمامُ] أبو نزارٍ الحسنُ بنُ أبي الحَسَنِ[٤] النحوي في كتابه «المسائل السفرية»: مَنَعَ قوم دخول الألف واللام على غَيْر، وكُلّ، وبَعْض، وقالوا: هذه كما لا تتعرف بالإضافة لا تتعرف بالألف واللام.

قال: وعندي أنه تدخل اللام على (غَيْر) و(كُلّ) و(بَعْض)، فيُقال: فَعَل الغَيْرُ ذلكَ، والكُلُّ خَيْرٌ من البَعْض، وهذا؛ لأنَّ الألف واللام هنا ليست[٥] للتعريف، ولكنَّها المعاقبة للإضافة[٦] نحو قول الشاعر[٧] [الرجز]:

= البصري من جابر. قال الحافظ ابن حجر: «ولم يسمع منه عند الأكثر». وفي الباب عن سعد بن أبي وقَّاص، وأبي هريرة. انظر الأذكار (٧٠٢) بتحقيقي، الفتح (٦/ ٣٤٤).

(١) في (ع، ف): «أبي داود» وهو خطأ، والمثبت موافق لما في النهاية (غول)، والترمذي (٢٨٨٠)، وجامع الأصول (٨/ ٤٧٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٨٨٠)، وأحمد (٥/ ٤٢٣). قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، وفي الباب عن أُبَيِّ بن كعبٍ». (سَهْوَة): السَّهْوَةُ: وهي في البيت كالصُّفَّة أو كالخزانة (جامع الأصول: ٨/ ٤٧٨).

(٣) الوجيز (١/ ١١٨). (ل).

(٤) هو الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار. فاضل، شاعر، من كبار النحويِّين. لقَّب نفسه بمَلِكِ النحاة. كنيته أبو نزار. وكان من فقهاء الشافعية. له مصنَّفات في الفقه والأصلين والنحو والأدب. ولد ببغداد سنة (٤٨٩هـ)، ومات في دمشق سنة (٥٦٨ هـ) (الأعلام: ٢/ ١٩٣)، وذكره الذهبي في السير (٢٠/ ٥١٢)، وفي حاشيته مصادر ترجمته.

(٥) في (ع، ف): «ليستا».

(٦) كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١] أي: مأواه. انظر الشوارد النحوية (٤٠٨).

(٧) في (م): «في بعض المواضع» بدل «نحو قول الشاعر»، وهو خطأ.

كَـأَنَّ بَـيْـنَ فَـكِّـهَـا والـفَـكِّ(١)

إنَّما هو كأنَّ بين فكِّها وفكِّها، وهذا لأنه قد(٢) نصَّ على أنَّ غيراً تتعرَّف بالإضافة في بعض المواضع.

ثم إن الغَيْرَ يحمل على الضِّدِّ، والكُلَّ يحمل على الجُملة، والبعضَ يحمل على الجزء، فصلح دخول الألف واللام أيضاً من هذا الوجه [والله تعالى أعلم] [١٥٠/أ].

فصل في أسماء المواضع

غَزْنَة(٣): مذكورة في «الروضة»(٤) في الباب الثاني من كتاب الإِقْرار في فصل الإقرار بدرهم، وهي بفتح الغين المعجمة والزاي وبعدها نون على وزن قَصْعَة، وهي مدينة مشهورة بخراسان، منها جماعات من الأئمَّة في العلوم، ودَرَاهِمُها أكثر وزناً من دَرَاهِمِ الإسلام.

كُراع الغَمِيْم(٥): مذكور في كتاب الصيام من «مختصر المزني»(٦).

هو بضمِّ الكاف، والغَمِيم: بفتح الغين وكسر الميم، وهو وادٍ بين مكةَ والمدينة، بينه وبين مكةَ نحو مرحلتين، وهو قُدَّام عُسْفَان(٧) بثمانية أميال، يُضاف هذا الكُرَاعُ إليه، وهو(٨) جبل أسود بطرف الحَرَّةِ(٩) يمتد إليه.

---

(١) بيت من الرجز لرؤبة بن العجَّاج ثانيه:
فَـأُرَةَ مِـسْـكٍ ذُبِـحَـتْ فـي سُـكِّ
انظر تهذيب اللغة (ذبح).

(٢) في (ع، ف): «من» بدل «قد».

(٣) هي الآن في أراضي أفغانستان.

(٤) الروضة ص (٧٧٢).

(٥) تعرف اليوم بـ: برقاء الغميم. تقع على مسافة (٦٤) كيلاً من مكة على طريق المدينة. انظر المعالم الأثيرة ص (٢٣١).

(٦) مختصر المزني ص (٥٧).

(٧) جنوباً بنحو ستَّة عشرَ كيلا على الجادَّة إلى مكة (المعالم الأثيرة ص ٢٣١).

(٨) (وهو): أي: الكُرَاعُ.

(٩) (الحَرَّة): هي حَرَّة ضَجْنَان. انظر التعريف بها في المعالم الأثيرة ص (١٦٥ ـ ١٦٦).

هذا الذي ذكرتُهُ مِنْ فَتْح الغين وكسر الميم هو الصواب المشهورُ المعروف عند أهل الحديث واللغة والتواريخ والسِّيَر وغيرهم.

قال صاحب «مطالع الأنوار»(١) في باب الغين: هو بفتح الغين وكسر الميم، وبضمِّ الغين وفتح الميم.

وقال في باب الكاف: هو بالفتح، وقد صَغَّره بعض الشعراء(٢).

قلت: وهذا تصحيف، وكأنه اشتبه عليه.

قال الإمامُ الحافظ أبو بكر الحازميُّ في [كتابه] «المؤتلف والمختلف في الأماكن»: الغَمِيْمُ: بفتح الغين، كُرَاع الغَمِيم: موضع بين مكة والمدينة.

قال: وأما الغُمَيْمُ بضمِّ الغين وفتح الميم: فوادٍ في ديار حنظلة من بني سُليم(٣)، هذا كلام الحازمي، وقد صَرَّحَ بأن الغَمِيم غَيْرُ الغُمَيْمِ، والله تعالى أعلم.

إذا علم ما ذكرته، فقد وقع في كلام المُزَني وَهْمٌ، وذلك أنه احتجَّ على جواز فطر المسافر إذا سافر في أثناء النهار وهو صائم بهذا الحديث. فقال: رُوِيَ عن النَّبيِّ ﷺ: أنه صام في مخرجه إلى مكَّة في رمضان حتى إذا بلغ كُرَاعَ الغَمِيْم أفطر، وأَمَرَ من صام بالإفطار(٤)، وهذا استدلال باطل بلا شَكٍّ، وذلك لأنَّ معنى الحديث أنه ﷺ صام بعد خروجه من المدينة أيَّاماً، فلما وَصَلَ بعد أيَّام إلى كُرَاع الغَمِيْمِ أفطر، فإنَّ كُرَاعَ الغَمِيْمِ عن المدينة نحو سبع مراحل، فكيف يستدلُّ بهذا على جواز الفطر في يوم إِنشَاءِ السفر؟!

[الغُوَيْر](٥) قوله في أول باب اللَّقِيْطِ(٦) من «المهذَّب»(٧): عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً،

---

(١) مطالع الأنوار (٥/ ١٨٠). (ل).

(٢) هو في المطالع (٥/ ١٨٠) في باب الغين. (ل).

(٣) هكذا باتفاق النسخ الخطية، والذي في مطبوع كتاب الحازمي: (٢/ ٧٢٢) بني «تميم» وهو موافق لما في معجم البلدان (٤/ ٢١٥) والتكملة والذين والصلة (٦/ ١١٠) وجملة غيرها. (ل).

(٤) أخرجه مسلم (١١١٤) من حديث جابر بن عبد الله، وانظر مختصر المزني ص (١٥٣). (ل).

(٥) ما بين حاصرتين زيادة من عندي.

(٦) في (ع، ف): «اللقطة»، والمثبت موافق لما في المهذَّب (٣/ ٦٥١).

(٧) المهذَّب (٣/ ٦٥١).

هو بضمِّ الغين وفتح الواو، تصغير الغَارِ[١]، واختلف فيه، فقيل: هو ماء بأرض السَّمَاوة، وهي بين الشام والعراق.

وسبب هذا المثل، ومعنى كلام عمر رضي الله عنه ذكرناه في فصل عسى[٢].

غَور: المذكور في كتاب السِّيَرِ من «الوسيط»[٣] و«الوجيز»[٤] في قوله: سَبَايا غَوْرٍ، هو غَوْرُ تِهَامَةَ مما يلي اليمن.



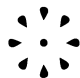
---

(١) في (ع، ف): «الغائر».

(٢) لم يذكره في فصل (عسى). قلت: وكلام عُمَرَ رضي الله عنه أخرجه البخاري تعليقاً في الشهادات (٥/ ٢٧٤) باب إذا زكَّى رَجُلٌ رَجُلاً كَفَاهُ، بقوله: «وقال أبو جميْلَةَ: وَجَدْتُ مَنْبُوذاً فلما رآني عمر قال: عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً. كأنه يَتَّهِمُني. قال عَريفي: إنه رَجُلٌ صالح. قال: كذلك، اذْهَبْ وعلينا نَفَقَتُهُ». (منبوذاً): المنبوذُ: الطفل الذي ترميه أمّه عند ولادته في الأرض، لا يعرف أبوه ولا أمّه (جامع الأصول: ١٠/ ٧٤٧).
ومعنى المَثَل «عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً»: ربما جاء الشَّرُّ مِنْ معدِن الخير. وأصل هذا المَثَلِ أنه كان غَارٌ فيه ناسٌ، فانْهارَ عليهم، وأتاهم فيه عدوٌّ فقتلهم، فصار مَثَلاً لكلِّ شيء يَخافُ أَنْ يَأتي منه شَرٌّ.
وقيل: أول مَنْ تكلَّمت به الزَّبَّاءُ لمّا عَدَلَ قَصِيرٌ بالأحمال عن الطريق المألوفة، وأخذ على الغُوَيْر، فلما رأته وقد تَنَكَّبَ الطريقَ قالت: عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً. أي: عساه أن يأتي بالبأس والشَّرِّ.
وأراد عمر بالمَثَلِ: لَعَلَّكَ زَنَيْتَ بأُمِّهِ، وادَّعيتَهُ لَقِيطاً، فشهد له جماعة بالسَّتْرِ فتركه (النهاية: غور). وقال الحافظ في الفتح (٥/ ٢٧٤): «أَبْؤُساً: جمع بَأْس وهو الشِّدَّةُ، وانتصب على أنه خبر (عسى) عند مَنْ يجيزه، أو بإضمار: شيء، تقديره: عسى أَنْ يكونَ الغُوَيْرُ أَبْؤُساً. وجزم به صاحب المُغْني».

(٣) الوسيط (٧/ ٦٢) وفيه: «غَوْراء» بدل «غَوْر»، وهو خطأ.

(٤) الوجيز (١/ ١٩٩). (ل).



حرف الفاء

فصل فأر: الفأرة: هي الحيوان المعروف، وجمعه فِئران.

وفأرَةُ المِسْكِ: نافِجَتُهُ، وهي وعاؤه.

وذَكَرُ الفئران: فَؤُر، بفتح الفاء وبعدها همزة مضمومة[1]، وجمعه فؤور.

وقد فَئِرَ المكانُ، بكسر الهمزة: إذا كَثُرَتْ فِئرانُهُ، وهو مكان فَئِرٌ، كفَرِحَ يَفْرَحُ فَرحاً، فهو فَرِحٌ، ومصدره فأر، وكلّ هذا مهموز، وقد غلط من قال من الفقهاء وغيرهم: إن الفأرة لا تهمز، أو فَرَّقَ بين فَأرَة المِسْكِ والحيوان؛، بل الصوابُ أن الجميع مهموز، وتخفيفه بترك الهمزة كما في نظائره: كرأس، وشبهه، وقد جمع [١٥٠/ب] بين الفأرتين في الهمز شيخنا جمالُ الدين في «المثلَّث»[2].

وفي «صحاح الجوهري» أنَّ فارَةَ المسك غير مهموزة[3].

فصل فأفأ: الفَأْفاء المذكور في «الروضة»[4] في باب صفة الأئمَّة: هو بهمزتين بعد الفاءين وبالمدِّ. صَرَّحَ به الجوهري وغيرُهُ.

قال: وهو الذي يتردَّد بالفاء.

قال: ويُقال: رجل فأفَاء على وزن فَعْلال، وفيه فأفَأةٌ.

فصل فتح: قوله ﷺ: «مِفْتَاحُ الصَّلاةِ: الطُّهُورُ، وتَحْريمُها: التَّكْبِيْرُ، وتَحْلِيْلُها التَّسْلِيمُ» رواه عليُّ بنُ أبي طالب رضي الله عنه. أخرجه أبو داودَ والترمذيُّ وغيرُهما[5].

---

(١) في القاموس، وتاج العروس: «فُؤَر، كَصُرد»، وجاء في تهذيب اللغة واللسان عن ابن الأعرابي: «يُقال الذَّكر الفأر: الفُؤرُور والعَضل».

(٢) إكمال الإعلام بتثليث الكلام (٢/ ٤٧٣). (ل).

(٣) وهو شذوذ (قاله المصنِّف في تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٧٧).

(٤) روضة الطالبين ص (١٥٧).

(٥) أخرجه أبو داود (٦١)، والترمذي (٣) وغيرهما، وصحَّحه ابن السكن، وحسنه البغوي في =

قال البغوي في «شَرْح السُّنَّة»: هو حديث حسن[١].

وقال الترمذي فيه: هذا الحديث أصحُّ شيء في هذا الباب وأحْسَنُ.

قلت: مِفْتاح، بكسر الميم، وسيأتي إن شاء الله تعالى بيانه بأتمَّ من هذا قريباً.

قال الإمام أبو بكر بنُ العَرَبيِّ في كتابه «الأحوذي في شرح الترمذي»: قوله ﷺ: «مفتاحُ الصلاةِ الوضوءُ» ومجازٌ ما يفتحها من غلقها، وذلك أنَّ الحَدَث مانع منها فهو كالغلق موضوع على المُحْدِث حتى إذا توضأ انحلَّ الغلق، وهذه استعارة بديعة، لا يقدر عليها إلَّا النُّبوَّة[٢].

ومعنى «تحريمها التكبير» في حرف الحاء، قال الإمام أبو سليمانَ الخطَّابيُّ رحمه الله في «المعالم»[٣]: في هذا الحديث من الفقه: أنَّ تكبيرة الافتتاح جزء من أجزاء الصلاة؛ لأنه ﷺ أضافها إلى الصلاة كما تضاف إليها سائر أجزائها من ركوع وسجود، وإذا كان كذلك لم يجز أن تعرى مباديها من[٤] النِّيَّة لكن تضامّها، كما لا يجزيه إلَّا بمضامَّة سائر شرائطها.

قال: وفيه دليل أن الصلاة لا تجوز إلَّا بلفظ التكبير دون غيره من الأذكار، وذلك لأنه ﷺ قد عيَّنه بالألف واللام اللَّتين هما للتعريف، والألف واللام مع الإضافة يفيدان السلب والإيجاب، وهو أن يَسْلُبَا[٥] الحكمَ فيما عدا المذكور، كقولك: فلانٌ مبيته المساجدُ. ، أي: لا مأوى له غيرها، وحيلةُ الهَمِّ الصبرُ. أي: لا مَدْفَعَ له إلَّا بالصَّبْر، ومثله في الكلام كثير، وفيه دليل على أن التحليل لا يقع بغير السلام لما ذكرناه من المعنى.

= شرح السنة رقم (٥٥٨)، والمصنِّف في «الخلاصة»، وانظر تمام تخريجه في مسند أبي يعلى (٦١٦) بتحقيق أستاذنا الفاضل حسين سليم أسد الداراني.

(١) شرح السنة (٣/ ١٧). (٥٥٨). (ل).

(٢) عارضة الأحوذي (١/ ١٦). (ل).

(٣) معالم السنن (١/ ٣٣ ـ ٣٤).

(٤) في معالم السنن (١/ ٣٣): «عن» بدل «من».

(٥) في (ع، ف): «يسلب»، والمثبت موافق لما في معالم السنن (١/ ٣٤).

فصل فثث: قال الشافعي[١] رحمه الله: لا زكاة في الفَثِّ وإنْ كان قُوتاً[٢]، هو بفتح الفاء وتشديد الثاء المثلَّثة.

قال الإمام البيهقي في كتاب «ردّ الانتقاد على لفظ[٣] الشافعي»[٤] رحمه الله: قال أبو بكر محمد بن إسحاقَ بن خُزَيْمَةَ: سألتُ بعض الأعراب عن الفَثِّ؟ فقال: نبتٌ يكون بالبادية، له حبٌّ مدوَّر، فإذا أصابهم قحط حصدوه وتركوه في حُفَيرة[٥] أيَّاماً ثم يخرج ويُدَاسُ أو يُدَقُّ ويُؤكَل[٦].

قال الأزهري[٧]: الفَثُّ: حَبٌّ بَرِّيٌّ ليس مما ينبته الآدميُّون، إذا قَلَّ قُوْتُ أَهْلِ البادية دَقُّوهُ واجتزوا[٨] به في المَجَاعَةِ.

فصل فجل: الفُجْلُ: بضمِّ الفاء معروف، واحدته: فُجْلَةٌ [وفُجُلَةٌ].

قال صاحب «المحكم»[٩]: الفُجْلُ والفُجُل، جميعاً عن أبي حَنِيفة: أُرُومَةُ نباتٍ، خبيثةُ الجُشَاءِ، واحدته: فُجْلَةٌ وفُجُلَةٌ، وهو من ذلك.

فصل فحش: قول الله تعالى[١٠]: ﴿وَإِذَا [١٥١/أ] فَعَلُوا۟ فَـٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا﴾ [الأعراف: ٢٨] احتجَّ بهذه الآية أصحابنا على وجوب سَتْرِ العورة، ونقلوا عن المفسِّرين أنهم قالوا: الفاحشة؛ أنهم كانوا يطوفون بالبيت العتيق عُراةً.

وهذا التفسير هو قول الأكثرين من المفسِّرين.

---

(١) الأمّ (٢/ ٣٤)، مختصر المزني ص (٤٨).
(٢) في (ع، ف): «قويّاً»، وهو تصحيف.
(٣) كلمة: «لفظ» ليست في (ع، ف).
(٤) ردّ الانتقاد ص (٨٧).
(٥) في (ع، ف): «حفرة».
(٦) في (ع، ف): «فيداس ويدقّ فيؤكل».
(٧) الزاهر ص (١٥٢).
(٨) في الزاهر ص (١٥٢)، وَرَدِّ الانتقاد ص (٨٨): «واختبزوا منه» بدل «واجتزوا به».
(٩) المحكم (٧/ ٣٠١).
(١٠) في (ع، ف): «قوله تعالى».

وقيل: المراد بالفاحشة: الشِّرْكُ، قاله ابن عباس فيما نقله الواحدي، ونقله الماوَرْدِيُّ عن الحَسن[١].

قال الماوَرْدِيُّ والأكثرون على أنه الطواف بالبيت عُراة.

قال الواحدي: قال الزجَّاجُ: الفاحِشَةُ: ما يشتدُّ قُبْحُهُ من الذنوب.

وقد نقل صاحب «المهذَّب»[٢] عن ابن عباس أنه فسَّرها بالطواف [بالبيت] عُراة، فيكون عن ابن عباس روايتان، والله تعالى أعلم.

قال الواحدي: واحتجَّ أصحابُنا على وجوب سَتْرِ العَوْرَةِ للصلاة والطواف بقوله تعالى: ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١] لأنَّ الطواف صلاة[٣].

فصل فحل: قوله في «التنبيه»: وقيل: إنَّ ثَمَرَةَ[٤] الفُحَّال للبائع بكلِّ حال[٥].

الفُحَّالُ: بضمِّ الفاء وتشديد الحاء، وهو ذَكَرُ النَّخْلِ، وجمعه: فَحَاحِيْل.

وكذا قال في «المهذَّب»[٦]: فُحَّال، وهذا هو المشهور في اللغة.

وقال في «الوسيط»[٧]: فُحُولٌ، بضمِّ الحاء وبعدها واو، وهو جمع: فَحْلٍ، وكذلك قاله الإمام الشافعي رضي الله عنه، وهما لُغتان، وقد أَنْكَرَ هذا على الشافعي مَنْ لا مَعْرِفَةَ له باللغة كمعرفة الشافعي، فقال: لا يُقال في اللغة: فُحُول، وإنَّما يُقال: فُحَّال، وهذا خطأ ممَّن يقوله؛، بل هما لغتان.

وقد قال أبو محمد بن قُتيبةَ في «أدب الكاتب»[٨]: وهو فُحَّالُ[٩] النَّخْلِ، ولا يُقال: فَحْل، فأنكر على ابنِ قُتيبة أبو منصور ابن الجَواليقي شارح كتابه[١٠]، وأشار

---

(١) التفسير البسيط (٩/ ٨٨)، والنكت والعيون (٢/ ٢١٦). (ل).

(٢) المهذَّب (١/ ٢١٨) باب: ستر العورة.

(٣) التفسير البسيط (٩/ ١٠٠). (ل).

(٤) في (ع، ف): «تمرة»، والمثبت موافق لما في التنبيه ص (٩٢).

(٥) التنبيه ص (٩٢).

(٦) المهذَّب (٣/ ٩٤).

(٧) الوسيط (٣/ ١٧٩).

(٨) أدب الكاتب ص (٨٠).

(٩) في (ع، ف): «الفحل»، وهو تحريف.

(١٠) شرح أدب الكاتب ص (١٣٦). (ل).

إلى الإنكار عليه أيضاً أبو محمد عبدُ الله بن محمد بن السِّيْدِ[١] البَطَلْيَوْسي في كتابه «الاقتضاب»[٢].

قال ابن الجَواليقي: قول ابن قتيبة هذا غيرُ موافق عليه، قد حُكي فيه فَحْلٌ أيضاً، وجمعه: فُحُول.

وفي حديث عثمان، رضي الله عنه: «لا شُفْعَة في بِئْرٍ ولا فَحْلِ [النَّخْلِ]»[٣].

وفي الحديث: أنَّ النَّبيَّ ﷺ دخل دار رجل من الأنصار، وفي ناحية البيت فَحْلٌ مِنْ تِلْكَ الفُحُولِ[٤]، أي: حَصِيرٌ من تلك الحُصُر التي تُرْمَلُ من سَعَفِ الفُحَّالِ من النَّخْل، فَتُكُلِّمَ به على التجوُّز، كما قالوا: فلانٌ يَلْبَسُ القُطْنَ والصوفَ.

وقال أُحَيْحَةُ بْنُ الجُلاحِ [الرجز]:

تـأبَّـرِي يـا خَـيْـرَةَ الـفَـسِـيْـلِ[٥]
تـأَبَّـري مِـنْ حَـنَـذٍ فَـشُـولِـي
إذْ ضَـنَّ أَهْـلُ الـنَّـخْـلِ[٦] بـالـفُـحُـولِ[٧]

---

(١) في (م): «محمد»، وهو خطأ.

(٢) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (٢/ ٥٣). (ل).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٧١٧) موقوفاً على عثمان. قال الشيخ عبد القادر أرنؤوط في تعليقه على جامع الأصول (١/ ٥٨٦): «رجاله ثقات لكن في سنده انقطاع». وما بين حاصرتين زدته من الموطأ وجامع الأصول، قالت (ل): وهو ليس في شرح أدب الكاتب مصدر المصنِّف.

(٤) أخرجه ابن ماجهْ (٧٥٦)، وأحمد (٣/ ١١٢)، وأبو يعلى (٤٢٠٦) من حديث أنس بن مالك. قال البوصيري في مصباح الزَّجَّاجة (١/ ٩٦): «إسناده حسن، إلَّا أنَّ له أصلاً في الصحيح من حديث إسحاق بن أبي طلحة». وانظر مسند أبي يعلى (٧/ ٢١٢).

(٥) في (ع، ف): «الغسيل»، وهو تحريف.

(٦) في (ح، ع، ف، م): «الفحل»، والمثبت من مصادر تخريج هذا الرجز. من شرح الكاتب.

(٧) إصلاح المنطق ص (٨١)، تهذيب اللغة، الزاهر ص (٢٨٣) طبعة دار الكتب العلمية، مقاييس اللغة، المحكم، الصحاح، اللسان، معجم البلدان، معجم ما استعجم (حنذ) البيان (٥/ ٢٤٠)، وجاء في اللسان (حنذ): قال ابن برّي: المعنى تَأَبَّري من روائح هذا النخل، إذْ ضَنَّ أهلُ =

قال: وكان الصواب أن يقول[١]: ولا يُقال: (فُحَّال) في غير النخل، كما قال ابن السِّكِّيت[٢].

قلت: حَنَذ، بحاء مهملة ثم نون مفتوحتين ثم ذال معجمة: اسمُ قرية بِقُرْبِ المدينة.

فصل فرت: الماء الفُرات: هو الطَّيِّبُ.

قال الواحدي: هو أَعْذَبُ المياه، أي: أطيبها.

قال: وقد فَرُتَ الماءُ ـ يعني: بضمِّ الراء ـ يَفْرُتُ فُرْوتةً: إذا عَذُبَ، أي: طابَ[٣].

قال الجوهري: يُقال: ماءٌ فُرات، ومياه فُراتٌ.

فصل فرج: في حديث بُسْرَةَ بنت صَفْوانَ ﵂؛ أنها سمعت رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوضَّأْ»[٤]. وفي رواية: «مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ»[٥].

هذا حديث [١٥١/ب] مشهور، رواه الإمام أبو محمد الدَّارِميُّ، وأبو داودَ، والترمذيُّ، والنسائيُّ، وابنُ ماجهْ، والبيهقي وغيرهم في سُنَنِهم. قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح.

ورواية أكثرهم: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ» وفي إحدى روايَتَي الدَّارِمي: «مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ».

قال أصحابنا: الفَرْجُ: يُطلق على القُبُل والدُّبُرِ من الرجل والمرأة، ومِمَّا يُسْتَدَلُّ به لإطلاق الفَرْجِ على القُبُلِ حديثُ عليٍّ ﵁، قال: أَرْسَلْنَا المِقْدَادَ إلى

= النخل بالفحول التي يُؤَبَّرُ بها، ومعنى: شولي: ارفعي، من قولهم: شالت الناقةُ بذَنَبها: إذا رفعته للقاح.

(١) في (ع، ف): زيادة «كذا».

(٢) شرح أدب الكاتب لابن الجواليقي (١٣٥ ـ ١٣٦)، وانظر إصلاح المنطق ص (٨١). (ل).

(٣) التفسير البسيط (١٦/ ٥٤٤). (ل).

(٤) سبق تخريجه في ترجمة بُسْرَةَ بنت صَفْوان رقم (١١٧٤).

(٥) أخرجه الدارِمي في سننه رقم (٧٥٢)، وصحَّحه ابن حبان (٢١١) موارد، وهناك استوفينا تخريجه.

رسول الله ﷺ فَسَأَلَهُ عن المَذْيِ يَخْرُجُ من الإنسان، كيف يَفْعَلُ به؟ فقال رسول الله ﷺ: «تَوَضَّأْ، وانْضَحْ فَرْجَكَ» رواه مسلم في صحيحه[١].

والفُرْجَةُ بين الصَّفَّين، وفي المكان مُطْلقاً، كقوله: إذا وَجَدَ فُرْجةً أَسْرَعَ، وما أشبهه، كُلُّهُ بضمِّ الفاء وسكون الراء، وبفتح الفاء أيضاً جائز.

وأما الفَرْجَةُ، بالفتح: فهي الفَرْجَةُ من الغَمّ[٢].

قال الأزهري: يُقال: ما لهذا الغَمِّ من فُرْجَةٍ ولا فَرْجَةٍ ولا فِرْجَةٍ، يعني: بضمِّ الفاء وفتحها وكسرها.

وأنشد ابن الأعرابي:

رُبَّما تَكْرَهُ[٣] النُّفُوسُ مِنْ الأَمْـ ـرِ له فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[٤]

قال: يُقال: فُرْجَة وفَرْجة[٥]، وفُرْجَةٌ: اسمٌ، وفَرْجَةٌ: مصدر.

وقال صاحب «المحكم»[٦]: الفَرْجُ: الخَلَلُ بين الشيئين، والجمع: فُرُوجٌ، ولا يُكَسَّرُ على غير ذلك.

قال: والفُرْجَةُ والفَرْجَةُ: كالفَرْج.

وقيل: الفُرْجَةُ: الخَلَل[٧] بين الشيئين.

والفَرْجَةُ: الراحةُ من حُزْنٍ أو مَرَضٍ.

قال أُمَيَّة بن أبي الصَّلْتِ [الخفيف]:

رُبَّما تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأمْـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

---

(١) صحيح مسلم رقم (٣٠٣/ ١٩).

(٢) في (ع، ف): «الهم».

(٣) في (ع، ف): «تجزع».

(٤) سيذكر المصنِّف بعد قليل أنه لأميَّةَ بن أبي الصَّلْتَ، وهو في المحكم (٧/ ٢٧٧)، ومقاييس اللغة، الصحاح، اللسان، مختار الصحاح (فرج)، حاشية الخضري على ابن عقيل رقم (٧٥)، وفي حاشية المقاييس مصادر أخرى.

(٥) كلمة: «وفَرْجة» ساقطة من (م).

(٦) المحكم (٧/ ٢٧٧).

(٧) في المحكم (٧/ ٢٧٧): «الخصاصة» بدل «الخلل».

قال: وقيل: الفَرْجَةُ في الأَمْرِ، والفُرْجَةُ، بالضَّمِّ: في الجدار والباب، والمعنيان مقتربان.

وقد فَرَجَ له يَفْرِجُ فَرْجاً وفَرْجَةً. هذا ما ذكره صاحب «المحكم».

وقال الجوهري في «الصحاح»: فَرَّجَ اللهُ تعالى غَمَّكَ، وفَرَجَهُ يَفْرِجُهُ بالكسر.

والفَرْجُ: العَوْرَةُ.

والفَرْجُ: الثَّغْرُ، ومَوْضِعُ المخافة.

والفُرْجَةُ بالضَّمِّ: فُرْجَةُ الحائِطِ وما أشبهه.

والفِرْجُ بالكسر: الذي لا يكتم السِّرَّ.

قال صاحب «المحكم»[(١)]: الفَرَجُ: انكشاف الكَرْبِ.

وقد فَرَجَ اللهُ عنه، وفَرَّج[(٢)] فانْفَرَج، وتَفَرَّجَ.

والفُرُّوجُ: الفَتِيُّ من وَلَدِ[(٣)] الدجاج، والضَّمّ فيه لغة. رواه اللِّحْياني.

قال غيره: فَرَجَ القومُ للرجل: وَسَّعوا له.

فصل فرس: في «سنن البيهقي الكبير» في أول كتاب البيوع في باب مَنْ جَوَّزَ بيعَ العين الغائبة بإسناده؛ أنَّ عبدَ الرحمن بن عوف اشترى من عُثمانَ بن عَفَّانَ فرساً بأربعين ألف درهم، أو نحو ذلك[(٤)]، الفَرَسُ الذي اشتراه من الأعرابي فَجَحدَهُ، فشهد خُزَيْمَةُ بن ثابتٍ، اسمه: المُرتَجِز[(٥)]، وحديثه في سنن أبي داودَ وغيرِهِ مِن رواية عُمارةَ بن خُزَيْمَةَ بن ثابت عن عَمِّه الصحابي[(٦)].

فصل فرصد: قوله في «الوسيط»[(٧)] في بيع الأصول والثمار: وإنْ كان مما

---

(١) المحكم (٧/ ٢٧٨).

(٢) في (ع، ف): «وفرَّجه»، والمثبت موافق لما في المحكم (٧/ ٢٧٨).

(٣) في (ع، ف): «أولاد»، والمثبت موافق لما في المحكم (فرج).

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٢٦٧)، وما بين حاصرتين منه.

(٥) سبق أن ذكره المصنِّف في فصل في دوابّه ﷺ.

(٦) سبق تخريجه في فصل في دوابّه ﷺ، وفي فصل خصائص النَّبيّ ﷺ، وعند الرقم (١١١٣).

(٧) الوسيط (٣/ ٢٦٦).

يقصد منه الوَرَقُ كالفِرْصَادِ، هو بكسر الفاء وسكون الراء وبالصاد والدال المهملتين.

قال الجوهري: هو التوتُ الأحمرُ.

وقال الأزهري: قال الليثُ: الفِرْصَادُ شجر معروف، وأهل البصرة يُسمُّون الشجرة فِرْصَاداً، وحَمْله التُّوت.

قال: وقال بعضهم: هو الفِرْصَادُ والفِرْصِيد لِحَمْل هذه الشجرة.

قلت: ومُرَادُ الغَزالي رَحِمَهُ اللَّهُ [١٥٢/أ] تعالى شجر التوت مُطْلقاً، والله تعالى أعلم.

وذكر ابنُ قُتيبةَ في باب ما تُصَحِّفُ فيه العوامّ، قال: قال الأصمعي: الفُرْسُ تقول: تُوث، والعربُ تقول: تُوت، وقد شاع الفِرْصَادُ في الناس كُلِّهم[١].

فصل فرض: قال الإمام أبو منصور الأزهري في «تهذيب اللغة»: قال ثعلب[٢] عن ابن الأعرابي: الفَرْضُ: الحَزُّ في القِدْحِ[٣] وفي الزَّنْدِ، وفي السَّيْرِ[٤]، وغيرِهِ.

قال: ومنه فَرْضُ الصلاة وغيرِها؛ إنَّما هو لازم للعبد كلزوم الحَزِّ لِلْقِدْح.

قال: والفَرْضُ: ضَرْبٌ من التمر.

قال: والفرضُ: الهِبَةُ. يُقال: ما أعطاني قرضاً ولا فَرْضاً.

قال: والفَرْضُ: القراءة.

يُقال: فَرَضْتُ جُزْئي، أي: قَرَأْتُهُ.

قال: والفَرْضُ: السُّنَّةُ، فَرَضَ رسولُ الله ﷺ، أي: سَنَّ.

قال الأزهري: وقال غيره: فَرَضَ رسولُ الله ﷺ، أي: أوجب وجوباً لازماً، قال: وهذا هو الظاهر.

---

(١) أدب الكاتب (٣٨٦). (ل).

(٢) في (ع، ف): «نقلتُ»، وهو تحريف.

(٣) (القِدْحُ): السَّهْمُ قبل أن يُعْمَلَ فيه الرِّيشُ والنَّصْلُ (النهاية).

(٤) كتبت في بعض الأصول بما يحتمل المثبت و«البسر»، وبالثاني هو في تهذيب اللغة (١٢/١٢). (ل).

قال أبو عُبيد: الفَرْضُ: التُّرْسُ.

قال الأصمعي: يُقال: فَرَضَ له في العطاء يَفْرِضُ فَرْضاً، وأَفْرَضَ له: إذا جَعَلَ له فَرِيضةً.

والفَرْضُ: مصدر كلِّ شيء تَفْرِضُهُ فتوجبه على إنسان بِقَدْر معلوم، والاسم: الفَريضة.

قال أبو الهيثم: فرائض الإبل التي تَحْتَ[1] [الثَّنِيِّ والرَّبُعِ][2] يعني: في الزكاة.

وقال غيره: سُمِّيَتْ فريضةً؛ لأنها فُرِضَتْ، أي: أُوجِبَتْ في عدد معلوم من الإبل، فهي مفروضَةٌ وفريضة، وأدخلت فيها الهاء؛ لأنها جُعلَتْ اسماً لا نَعْتاً، هذا آخر كلام الأزهري رَحِمَهُ اللهُ.

وقال الجوهري في «صحاحه»: الفَرْضُ: ما أوجبه الله عَزَّ وَجَلَّ، سُمِّي بذلك؛ لأنَّ له معالم وحدوداً.

والفَرْضُ: العَطِية الموسومة[3].

وفرضْتُ الرجلَ وأفرضْتهُ: إذا أعطَيْتُه.

وفرضت له[4] في العطاء، وفرضت له في الديوان.

والفارض و[5]الفَرَضيُّ: الذي يعرف الفَرَائِضَ.

وقد فَرَضَ الله تعالى علينا كذا وافترَضَهُ، أي: أوجب، والاسم: الفَرِيضَةُ.

ويُسمَّى العِلْم بقسمة المواريث: فَرَائِض.

وفي الحديث: «أَفْرَضُكُمْ زَيْدٌ»[6] هذا آخر كلام الجوهري.

وقال صاحب «المحكم»: الفَريضة من الإبل والبقر: ما بلغ عَدَدُهُ الزكاةَ.

---

(١) في (ح، ع، ف): «تجب»، والمثبت من تهذيب اللغة، اللسان (فرض).

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من تهذيب اللغة، اللسان (فرض).

(٣) في (ح، ع، ف): «المرسومة»، والمثبت من الصحاح، القاموس (فرض).

(٤) كلمة: «له» ساقطة من (ع، ف).

(٥) حرف (و) ساقط من (ع، ف).

(٦) تقدَّم تخريجه في ترجمة زيد بن ثابت رقم (١٨٦).

وأَفْرَضَتِ الماشيةُ: وجَبَتْ فيها الفريضةُ.

ورجل فَارِض وفَرِيضٌ: عالم بالفَرَائض، كقولك: عالِم وعَلِيمٌ. عن ابن الأعرابي.

في الحديث في صوم التطوُّع(١): «آكُلُ، وإنْ كُنْتُ قَدْ فَرَضْتُ الصَّوْمَ»(٢) معناه: نوَيْتُهُ.

فصل فسط: الفسطاط: بيتٌ من شَعْرَ، كذا قاله أهل اللغة، وفيه سِتُّ لُغَاتٍ: فُسْطَاط وفُسْتَاط، وفُسَّاط، بضمِّ الفاء فيهنَّ وكَسْرِها، والضَّمُّ أجْوَدُ.

فصل فصح: قوله في «الوسيط» في باب السَّلَمِ: فِصْح النصارى(٣)، هو بكسر الفاء وسكون الصاد المهملة وبالحاء المهملة.

قال ابن دُريد(٤): هو عيد النصارى، وقد تَكَّلَمتْ به العربُ.

قال حَسَّان(٥) [الخفيف]:

قَدْ دَنَا الفِصْحُ فَالوَلائِدُ يَنْظِمْ ... ـنَ سِرَاعاً أَكِلَّةَ المَرْجَانِ

وقال الجوهري: أَفْصَح النصارى: إذا جاء فِصْحُهُمْ.

قال صاحب «المحكم»(٦): الفِصْحُ: فِطْرُ(٧) النصارى.

[و] قال صاحب «المحكم»(٨) [أيضاً]: الفَصَاحَةُ: البَيَانُ: فَصُحَ فَصَاحَةً، فهو فَصِيْحٌ، من قوم فُصَحاءَ وفِصَاحٍ وفُصُح.

---

(١) انظر المهذَّب (٢/ ٦٢٩).

(٢) أخرجه الدارقطني (٢/ ١٧٥ ـ ١٧٦) رقم (١٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٢٧٥) من حديث عائشة، قال الدارقطني: «هذا إسناد حسن صحيح»، وقال البيهقي: «وهذا إسناد صحيح»، ولم يوافقه على تصحيحه ابن التركماني في الجوهر النقي على هامش البيهقي (٤/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦)، وعند الدارقطني: «أطعم»، وعند البيهقي والمهذَّب «أُفْطِرُ» بدل «آكل»، ومعنى الحديث في صحيح مسلم (١١٥٤).

(٣) الوسيط (٣/ ٤٢٦). (ل).

(٤) الجمهرة (٣/ ٤٢٦) (حصف).

(٥) ديوانه ص (٤١٠).

(٦) (٣/ ١١٨).

(٧) في (ع، ف): «فطور»، والمثبت موافق لما في المحكم، اللسان (فصح).

(٨) (٣/ ١١٨).

قال سيبويه: [١٥٢/ب] كَسَّروه تكسيرَ الاسم، نحو: قَضيْب وقُضُب، وامرأة فصيحةٌ [من نِسْوَةٍ][(١)] فِصَاحٍ[(٢)] وفَصَائِح.

وفَصُحَ الأَعْجَمُ[(٣)] تكلَّم بالعربية، وفُهِمَ عنه.

وأفْصحَ: تكَلَّم بالفصَاحَةِ، وكذلك الصبيُّ.

وفَصُحَ الرجلُ وتَفَصَّح: إذا كان عَرَبيَّ اللِّسان فازداد فصاحةً.

والتفصُّح[(٤)] استعمال الفصاحة، وقيل: التشبُّهُ بالفُصَحَاءِ.

وقيل: جميعُ الحيوان ضَرْبَان: أَعْجَمُ وفصيحٌ؛ فالفصيح: كُلُّ ناطِقٍ، والأَعْجَمُ: كُلُّ ما لا يَنْطِقُ.

وقد أفصح الكلامَ، وأَفْصَحَ به، وأَفْصَحَ عن الأمر.

وأَفْصَحَ الصُّبْحُ: بدا ضَوْؤُهُ واسْتَبان.

وكُلُّ ما وَضَحَ فقد أَفْصَحَ.

وأَفْصَحَ لك فلانٌ: بَيَّنَ ولم يُجَمْجِمْ.

وحكى اللِّحياني: فَصَحَهُ الصُّبْحُ: هَجَمَ عليه. هذا ما حكاه صاحب «المحكم».

فصل فضح: قال أهل اللغة: يُقال: فَضَحَهُ يَفْضَحُهُ فَضْحاً وفضيحة[(٥)]، ويُقال: فَضَحَهُ فافْتَضَحَ.

قال الفرَّاء: ويُقال: فَضَحَكَ الصُّبحُ، أي: بَيَّنَكَ للناس.

قال الواحدي في تفسير سُورَةِ الحِجْر: يُقال: فَضَحَهُ، إذا أبانَ من أمره ما يلزمه العارُ[(٦)].

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة من المحكم (فصح)، وبهامش (ح) ما نصّه: «لعلَّه: ونساء».

(٢) في (ع، ف): «وفصاح»، الواو إقحام ناسخ.

(٣) في (ع، ف): «الأعجمي»، والمثبت موافق لما في المحكم (فصح).

(٤) في (ع، ف): «التفصيح»، والمثبت موافق لما في المحكم (٣/ ١١٨)، واللسان (فصح).

(٥) في (ع، ف): «وفضحه».

(٦) التفسير البسيط (١٢/ ٦٢٨).

وأما قول الغزالي[(١)] رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب اللِّعَانِ: لأنَّ اللِّعَانَ إفْضَاح. فهو خَطَأٌ ولحنٌ ظاهر، وصوابه: فَضْحٌ، كما ذكرنا.

فصل فضى: في الحديث: «إذا أَفْضَى أَحَدُكُمْ بِيَدِه إلى فَرْجِهِ فَلْيَتَوضَّأْ»[(٢)].

قال صاحب «المهذَّب»[(٣)]: والإِفْضَاءُ لا يكون إلَّا بباطن الكَفِّ.

يعني: الإفضاء باليد لا يكون إلَّا بباطن الكَفِّ؛ وإلَّا فالإفْضَاءُ يُطْلَقُ على الجِمَاع وغيره، وهذه العبارة التي قالها صاحب «المهذَّب» هي عبارة الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في البُوَيْطي، فإنه قال فيه في هذا الحديث: والإفضاء ببطن الكَفِّ ليس بظاهرها[(٤)].

وروى البيهقي[(٥)] بإسناده، عن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ أنه قال: والإفضاء باليد، إنَّما هو ببطنها، كما يُقال: أَفْضَى بيده مُبايعاً، وأفضى بيده إلى الأرض ساجداً، وإلى رُكْبتيه راكعاً.

وهذا الذي نقله هو نَصُّ الشافعي في «الأمِّ» وهذا الذي ذكراه كذلك هو مشهور في كتب اللغة.

قال ابن فارس في «المجمل»: أفضى بيده إلى الأرض: إذا مَسَّها بباطن راحته في سجوده.

والفضاء بالمدِّ: المكانُ الواسع، قاله أهل اللغة.

---

(١) الوسيط (٦/ ٨٤).

(٢) أخرجه الطبراني في الصغير (١/ ٤٢)، والشافعي في الأمّ (١/ ١٩)، وأحمد (٢/ ٣٣٣)، والدارقطني (١/ ١٤٧)، والبيهقي (١/ ١٣٣)، والحازمي في الاعتبار ص (٨٧ ـ ٨٨)، والبغوي في شرح السنة رقم (١٦٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٧٤) من حديث أبي هريرة، وصحَّحه الحاكم (١/ ١٣٨)، ووافقه الذهبي، وصحَّحه أيضاً ابن حِبَّان (٢١٠) موارد، وابن عبد البَرِّ، وقال ابن السَّكَنِ: هو أجود ما روي في هذا الباب، وانظر التلخيص الحبير (١/ ١٢٥ ـ ١٢٦)، وانظر حديث بُسْرَة الذي خرَّجناه في حرف الفاء فصل (خرج)، وعند الرقم (١١٧٤).

(٣) المهذَّب (١/ ٩٩).

(٤) مختصر البويطي ص (٦٩). (ل).

(٥) السنن الكبرى (١/ ١٣٤).

فصل فظع: في الحديث: «لا تَحِلُّ المَسْأَلَةُ إلَّا لِثَلاثَةٍ: لذي غُرْمٍ مُفْظِعٍ»[١]. ذكره في «المهذَّب»[٢] في باب النَّجْشِ، المُفْظِعُ بضمِّ الميم وإسكان الفاء وكسر الظاء.

قال الإمام أبو سليمانَ الخطَّابيُّ رَحِمَهُ اللهُ: الغُرْمُ المُفْظِعُ: هو أن تلزمه [الدُّيونُ] الفظيعة الفادحة حتى ينقطع به، فَتَحِلُّ له الصدقةُ فَيُعْطَى من سهم الغارمين[٣].

فصل فكه: الفاكِهَةُ: واحدة الفَوَاكِهِ، وبائعها: فَاكِهاني بكسر الكاف.

قال الواحدي في قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨] ثمر النخل والرُّمَّان من جملة الفاكهة، غير أنهما ذكرا على التفضيل للتفضيل، كقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فأعاد الصلاة الوسطى تشديداً لها، كذلك أعيد النخل والرُّمَّان [١٥٣/أ] ترغيباً لأهل الجنة، هذا قول الفَرَّاءِ.

وقال الزَّجَّاجُ: قال يونُسُ النحوي ـ وهو يتلو الخليلَ في القِدَمِ والحِذْق ـ: إنَّ النخلَ والرُّمَّانَ من أفضل الفواكه، وإنَّما فُصِلا بالواو؛ لفضلهما، وغلط أهل العراق في قولهم: لا يَحنَثُ الحالِفُ أنْ لا يأكل الفاكهةَ، بأكل التمر والرُّمَّان، فظنُّوا أنَّهما لما ذُكرا بعد الفاكهة، ليسا من الفاكهة، وهو خلافُ جميع أهل اللغة، ولا حجَّة لهم في الآية.

قال الأزهري: ما علمتُ أحداً من العرب قال في النخل والكرم وثمارها[٤]: إنها ليست[٥] من الفاكهة، وإنَّما قاله مَنْ قاله؛ لقلَّة علمه بكلام العرب وعلم اللغة وتأويل القرآن العربي المبين. والعربُ تذكر أشياء[٦] جُمْلَةً، ثم تخصُّ شيئاً منها[٧] بالتسمية تنبيهاً على فَضْلٍ فيه.

---

(١) طرف من حديث أنس بن مالك والذي تقدَّم تخريجه في حرف الدال فصل (دقع)، وسيأتي في حرف الواو فصل (وجع).

(٢) المهذَّب (٣/ ١٤٢).

(٣) معالم السنن (٢/ ٦٩)، وما بين حاصرتين منه.

(٤) في (ع، ف): «وثمارهما»، وهو موافق لما في تهذيب اللغة (فكه)، والمثبت من باقي الأصول موافق لما في التفسير البسيط.

(٥) في (ع، ف): «إنهما ليستا»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (فكه).

(٦) في تهذيب اللغة (فكه): «الأشياء»، وفي (ح، م): «شيئاً».

(٧) في (ح، ع، ف، م): «منه»، والمثبت من تهذيب اللغة (فكه).

قال الله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] فمن قال: ليسا من الملائكة فهو كافر، ومن قال: إنَّ ثمر[1] النخل والرُّمَّان ليسا من الفاكهة؛ لإفْراد الله تعالى لهما بعد الفاكهة، فهو جاهل، هذا كلام الأزهري، وهو آخر كلام الواحدي[2].

قلت: وليس في هذه الآية تَعَلُّقٌ لِمَنْ أخرج النخلَ والرُّمَّانَ من الفاكهة، ولا شبهة تعلُّق بوجهٍ ما؛ وذلك أنَّ الفاكهة نكرةٌ تصلح للقليل والكثير، وللجنس الواحد وأكثر، فلما عطف النخل والرُّمَّان عليها أشعر ذلك بأنهما لم يدخلا في قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ﴾ [الرحمن: ٦٨] ولا يلزم من هذا خُروجُهُما من جنس الفاكهة كلِّها، وهذا ظاهرٌ لا خَفَاءَ به[3].

فصل فقد[4]: ذكر في «المهذَّب»[5] في باب ما ينقض الوضوء في حديث عائشة ﵂ قالت: افْتَقَدْتُ رسولَ الله ﷺ فوَقَعَتْ يدي على أَخْمَصِ[6] قَدَمَيْهِ[7]. كذا وقع (افْتَقَدْتُ) وكذا هو في إحدى روايَتْي مسلم في «صحيحه»[8]. وفي الرواية الأخرى: (فَقَدْتُ)[9] وكلاهما صحيح فهما لغتان بمعنًى واحد.

قال أهل اللغة: فَقَدْتُ الشيءَ أَفْقِدُهُ ـ بكسر القاف[10] ـ فَقْداً، وفِقْداناً وفُقْداناً، بكسر الفاء وضمّها، لغتان.

---

(١) في (ع، ف)، «تمر»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (فكه).

(٢) التفسير البسيط (٢١/١٩٦).

(٣) في (ع، ف): «فيه».

(٤) حقُّ هذا الفصل أن يتقدَّم على سابقه.

(٥) المهذَّب (١/٩٨).

(٦) في (ع، ف): «أخمصي».

(٧) أورده الحافظ في التلخيص الحبير (١/١٢١) وقال: «هذا الحديث بهذا السياق لم أَره بلفظه، نعم أصله في مسلم من حديث الأعرج، عن أبي هريرة عن عائشة»، وانظر جامع الأصول (٤/١٩٢ ـ ١٩٣).

(٨) صحيح مسلم رقم (٤٨٥).

(٩) صحيح مسلم رقم (٤٨٦).

(١٠) في (ع، ف) زيادة: «وضمها لغتان»، هي إقحام ناسخ.

قالوا: وكذلك افْتَقَدْتُهُ أَفْتَقِدُه[١] افتقاداً، مثله.

ويُقال: تَفَقَّدْتُ الشيءَ: أي: طَلَبْتُهُ عند غَيْبَتِهِ.

وفَقَدَتِ المرأة زوجها، أو ولدها، تَفْقُدُهُ، فهي فاقد، بلا هاءٍ.

فصل فلت: قال الجوهري: يُقال: أَفْلَتَ الشيءُ، وتَفَلَّتَ، وانْفَلَتَ بمعنًى، وأَفْلتَهُ غيرُهُ.

وافْتَلَتَ الكلامَ: أي: ارْتَجَلَهُ، وافْتُلِتَ فُلانٌ ـ على ما لم يُسمَّ فاعله ـ أي: مات فجأة، وافْتُلِتَتْ نَفْسُهُ أيضاً.

وكِسَاءٌ فَلُوتٌ: لا يَنضمّ[٢] طَرَفَاهُ على لابسه؛ لصغره.

ويُقال: كان ذلك الأمْرُ فَلْتَةً، أي: فَجأَةً: إذا لم يكن عن[٣] تدبُّر، ولا تَرَدُّدٍ[٤].

فصل فلذ: قال أهل اللغة: الفِلْذَةُ، بكسر الفاء: القطعة من الكَبِد، أو من اللحم، أو من المال، وغيرها، والجمع فِلَذٌ.

وفَلَذْتُ له من مالي: أي: قَطَعْتُ.

قال الجوهري: وافْتَلَذْتُهُ[٥] المالَ، أي: أَخَذْتُ من ماله فِلْذَةً.

قال: والفَالُوذُ والفَالُوذِقُ مُعَرَّبان.

قال ابن السِّكِّيت[٦]: ولا تقل[٧]: الفَالُوذَج[٨].

---

(١) في (ع، ف): «أفقده».

(٢) في (ف، ع، م): «ينظم»، والمثبت موافق لما في الصحاح (فلت).

(٣) في (ح): «على»، والمثبت موافق لما في الصحاح (فلت).

(٤) في (ع، ف): «تَرَوٍّ»، والمثبت موافق لما في الصحاح (فلت) وغيره.

(٥) في (ع، ف): «أفلذته»، والمثبت من الصحاح، اللسان (فلذ).

(٦) إصلاح المنطق ص (٣٠٨).

(٧) في (ف، ع، م): «يُقال».

(٨) ورد (الفَالُوذج) في حديث أنس بن سيرين عند البيهقي (٢٨/١). قال المصنِّف في رياض الصالحين (١٨٩٧) بتحقيقي: «رواه البيهقي بإسناد حسن».
وفي المعجم الوسيط: (الفالُوذُ، والفَالُوذَجُ): حَلْواء هُلامية رجراجة، تُعملُ من الدقيق والماء والعسل وموادّ أُخرى، وتصنع الآن من النَّشَا والماء والسُّكَّر ومواد أخرى.

فصل فلع: قوله في «المهذَّب»[(١)] في باب ما يفسد البيع من الشروط: إذا باع فِلْعَةً بشرطِ أن يَحْذُوَها.

الفِلْعَةُ بكسر [١٥٣/ب] الفاء وإسكان اللام، وجمعها: فِلَع على وزن قِرْبة وقِرَب.

قال الشيخ الإمام أبو الفتح نَصْرُ بن إبراهيم المقدسيُّ ثم الدمشقيُّ الزاهد رحمه الله في كتابه «التهذيب في المَذْهَب» في باب السَّلَمِ: الفِلَعُ: هي النِّعال غيرُ المشركة، يعني: التي لم يُعمل فيها شِرَاك، بكسر الشين المعجمة، وهو السَّيْرُ الذي يكون على القَدَم تستمسك بسببه النعل في الرِّجْل، ولعلَّها سُمِّيت فِلْعَةً من الفُلُوع.

قال أهل اللغة: فَلَعْتُ الشيءَ فَلْعاً فانْفَلَع بمعنى: شَقَقْتُهُ فانْشَقَّ، وفَلَّعْتهُ تَفْليعاً بمعناه.

وتَفَلَّعَتْ قَدَمُهُ: تَشَقَّقَتْ، وهي الفُلُوعُ. الواحد: فَلْعٌ، وفِلْعٌ، بفتح الفاء وكسرها.

وقوله: يَحْذُوها، معناه: يجعلها حِذَاءً.

فصل فلن: قال الجوهري: قال ابن السرَّاجِ: فلانٌ: كِنَايةٌ عن اسم يُسمَّى به المُحَدَّثُ عنه، خاصٌّ غالِبٌ[(٢)].

ويُقال في النداء: يا فُلُ! فتحذف الألف والنون لغير ترخيم، ولو كان ترخيماً لقالوا: يا فُلا! وربما جاء الحذف في غير النداء ضرورةً.

ويُقال في غير الناس: الفلانُ والفُلانة، بالألف واللام. هذا ما ذكره الجوهري.

وقد رُوِّينا في «مسند أبي يَعْلى المَوْصلي» بإسنادٍ صحيح على شرط مسلم، في مسند ابن عباس، قال أبو يَعْلى: حدثنا شَيْبَانُ بن فَرُّوخ، حدثنا أبو عَوَانَةَ، عن سِمَاكٍ، عن عِكْرِمَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ، قال: ماتَتْ شاةٌ لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ فقالت: يا رسولَ الله! ماتت فُلانةُ، تعني: الشاةَ، فقال رسول الله ﷺ: «فَهَلَّا أَخَذْتُمْ مَسْكَهَا؟» قلنا: نَأْخُذُ مَسْكَ شَاةٍ قد ماتَتْ؟! وذكر الحديث[(٣)]. هكذا في كلِّ النسخ

---

(١) المهذَّب (٣/ ٥٢).

(٢) الأصول في النحو (١/ ٣٤٩). (ل).

(٣) هو في مسند أبي يعلى رقم (٢٣٦٤) بهذا الإسناد، وأخرجه أيضاً أبو يعلى في مسنده برقم (٢٣٣٤) من طريق محمد بن أبي بكر، حدثنا أبو عوانة، بهذا الإسناد. =

المعتمدة: فلانة، بغير ألف ولام، وهذا تصريح بجوازه فهما لغتان[١].

فصل فهر: قوله في «المهذَّب»[٢] في باب سَتْرِ العَوْرة: كأنَّهم اليهود خرجوا من فُهُورِهِمْ. هكذا وقع في «المهذَّب»: [من] فُهُورهم على الجمع، وهو بضمِّ الفاء والهاء.

ورواه الهروي في «الغَرِيْبَيْن»: فُهْرِهِمْ، بضمِّ الفاء وسكون الهاء من غير واو، وبلفظ الواحد. قال: أي: موضع مِدْراسِهِم[٣]. قال: وهي كلمة نَبَطِيَّةٌ عُرِّبَتْ[٤].

وقال الجوهري: فُهْرُ اليهود، بالضَّمِّ: مِدْراسُهُمْ[٥]، وأصلها: (بُهْر) وهي[٦] عبرانيَّة فَعرِّبت.

وقال صاحب «المحكم»[٧]: فُهْرُ اليهود: مَوْضِعُ مِدْراسِهِم الذي يجتمعون إليه في عيدهم[٨].

= وأخرجه أيضاً: أحمد (١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨)، والبيهقي (١/ ١٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٤٧١).
وهو في البخاري (٦٦٨٦) من حديث الشعبي، عن عكرمة، عن ابن عباس عن سَوْدَةَ زوج النَّبيّ ﷺ قالت: ماتت لنا شاةٌ، فدَبَغْنَا مَسْكَها، ثم ما زلنا ننبذ فيه حتى صارت شَنّاً».

(١) بهامش (ح) ما نصّه: «حاشية فصل فنذ: قوله في «الوسيط» و«الروضة» في أطعمة دار الحرب: كالسُّكَّر والفَانِيذ أهمله المصنِّف هنا، ولم يذكره، ولا ضبطه، ولا فسَّره، وهو من شرطه، إذ هما من الكتب السِّتَّة، وهو الفانِيذ، بالفاء والذال المعجة آخره، بلا خلاف، ذكره الخليل في كتاب العَيْن في حرف الذال المعجمة، وقال: فنذ، فانِيذ فارسية ولم يفسِّره، وهو مما يصحّف، فتقوله العامَّة بالدال المهملة، وهو تصحيف، وهو قطع صغار من الحلواء معروف، وقد يطلق على سُكَّر النبات، ألحقه عليّ بن أيوب المقدسي».

(٢) المهذَّب (١/ ٢٢٣).

(٣) في (م) والغريبين: «مدارسهم» وهو خطأ. (مِدْراسهم): البيت الذي يدرسون فيه (النهاية).

(٤) الغريبين (٥/ ١٤٨٣). (ل).

(٥) في (ح، م): «مدارسهم» وهو خطأ.

(٦) كلمة: «وهي» ساقطة من (ع، ف).

(٧) المحكم (٤/ ٢١٨).

(٨) يقع في اليومين الرابعَ عشَر والخامس عشر من (آذار) من شهورهم العبريَّة (الوسيط: فهر).

قال: وقيل: هو يومٌ يأكلون فيه ويشربون، وأصله (بُهْر) أعجميّ أُعْرِبَ، والنصارى يقولون: (فُخْر).

قال ابن دُريد[١]: لا أَحْسِبُ الفُهْرَ عربيّاً صحيحاً.

فصل فوض: قال أهل اللغة: فَوَّضَ إليه الأمرَ، أي: وكَلَهُ وردَّه إليه.

وقوم فَوْضَى، أي: متساوون لا رئيسَ لهم. وجاء القومُ فَوْضَى: أي: مُختلطاً بعضهم ببعض.

وأموالهم فوضى بينهم: أي: هم[٢] مشتركون فيها.

قال الجوهري: وفَيْضُوضَاء وفَيْضُوضى مثله، بالمدِّ والقَصْر.

وفاوضَهُ في أمره، أي: جاراهُ[٣].

وتفاوضوا في الأمر، أي: فاوَضَ بعضُهُمْ بَعَضاً فيه.

وشَرِكَةُ المُفَاوَضةِ معروفة مشهورة بحدودها وشروطها في هذه الكتب، وهي باطلة عندنا وعند جماهير العلماء، وصحَّحها أبو حنيفةَ رحمه الله بشروط له، وقد أطنب الشافعي رحمه الله في الاستدلال على إبطالها وجعلها كالقِمار.

وأما المُفَوِّضة في النكاح، فالمشهورُ فيها كسرُ الواو.

وحكى الرافعي فتحها أيضاً[٤]، وقد نَقَّحَ الكلامَ فيها تنقيحاً يقتضيه [١٥٤/أ] تحقيقُهُ وجلالتُهُ واطِّلاعُهُ وبراعتُهُ، وقد نقلتُ ذلك مختصراً في «الروضة»[٥].

وخلاصته التي يليق ذكرُها في هذا الكتاب: أنَّ التَّفْويضَ جَعْلُ[٦] الأمرِ إلى غيرك.

ويُقال: هو الإهمال، ومنه [البسيط]:

---

(١) الجمهرة (رفه).

(٢) قوله: «هم» ليس في (ف، ع، م).

(٣) في (ع، ف): «وفاوضته في أمره: أي: جاريته»، والمثبت موافق لما في الصحاح (فوض).

(٤) العزيز شرح الوجيز (٨/ ٢٧٣). (ل).

(٥) روضة الطالبين ص (١٢٧٨).

(٦) في (ع، ف): «جعلك».

لا يَصْلُحُ النَّاسُ فَوضَى[١]. . .

وتُسمَّى المرأة مُفَوِّضة؛ لتفويضها أمرَها إلى الزَّوج أو الوَليِّ بلا مَهْرٍ، أو لأَنَّها أهملتِ الأمر[٢].

ومفوَّضة بفتح الواو؛ لأن الوليَّ فَوَّضَ أمرها في المهر إلى الزوج، أو[٣] أهمله.

قال أصحابنا: التفويض ضَرْبان: تفويض مَهْرٍ، وتفويض بُضْعٍ، فتفويض المَهْر: أن يقول لوليها: زَوِّجني على أن يكون المهر ما شئتَ [أنتَ]، أو ما شئتُ أنا، أو ما شاء الخاطبُ، أو فلانٌ، فإنْ زَوَّجَها بما عَيَّنَ المذكور مشيئَتَهُ، صَحَّ النكاحُ بالمُسَمَّى وإنْ كان دونَ مَهْرِ المِثْل.

وإن زوَّجها بلا مَهْرٍ أو على ما ذَكَرَتْ من الإِبْهام، ففي صحَّة النكاح خلافٌ، والأصحُّ صحَّتُهُ بِمَهْرِ المِثْلِ.

وأما تفويض البُضْعِ: فالمرادُ منه إخْلاءُ النكاح من المَهْرِ، وهو نوعان: تفويض صحيح، وفاسد؛ فالصحيحُ: أَنْ يَصْدُرَ من مُستحقِّ المهر النافِذِ التَّصرُّف. والفاسدُ: كتفويض الصبيَّة والسفيهة، وتفصيل هذا كُلِّهِ وفروعه ومقتضى التفويض في المَهْرِ كلّه[٤] مذكور في هذه الكتب، ولكن نبَّهتُ على التقسيم الذي قد يغفل عنه.

فصل فوق: فَوْقُ[٥]: نقيضُ تَحْتُ، يكون اسماً وظرفاً، مبنيٌّ[٦]، فإذا أُضيفَ أُعْرِب.

---

(١) بعض بيتٍ للأَفْوَهِ الأَوْدي، تمامه:

لا يَصْلُحُ الناسُ فَوْضَى لا سَرَاةَ لهمْ ... ولا سَرَاةَ، إذا جُهَّالُهُمْ سَادُوا

انظر: الصحاح، اللسان (فوض)، الشعر والشعراء (١/ ٢٢٣)، الحاوي للماوردي (٩/ ٤٧٢).

(٢) في (ح) والروضة ص (١٢٧٨): «المهر» بدل «الأمر».

(٣) في (ع، ف): «أي».

(٤) كلمة: «كلّه» ليست في (ع، ف).

(٥) كلمة: «فوق» ساقطة من (م).

(٦) في (ع، ف): «مبنيّاً»، والمثبت موافق لما في المحكم (فوق).

وحكى الكِسائيُّ: أفَوْقَ تنام[1] أم أَسْفَلَ؟ بالفتح، على حذف المضاف وترك البناء، قاله صاحب «المحكم»[2].

والفاقة: الحاجة. والمُفْتاقُ: المُحْتَاجُ. قاله في «المحكم».

وقال الجوهري: وافْتاقَ الرجلُ: أي: افْتَقَر، ولا يُقال: فَاقَ.

وأفاق من مرضه، ومن غَشْيَتِهِ، أي: رَجَعَت الصحَّةُ إليه، أو رجع إلى الصحَّة. قاله الهروي[3].

قال: ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

قال: وقال بعضهم: الإفاقةُ: الراحة. وأفاقَ المريضُ: إذا استراحَ.

قال صاحب «المحكم»[4]: أفاقَ العليل إفاقَةً واستفاق: نَقِهَ، والاسم: الفُوَاقُ.

وكذلك السَّكْرانُ: إذا صَحَا.

ورجل مستفيق: كثيرُ النوم، عن ابن الأعرابي. وأفاق عنه النعاسُ: أقْلَعَ.

قال صاحب «المجمل»: أَفَاقَ السكرانُ يفيق، وأظنُّه من رجوع العقل إليه.

وقال غيره: الفُوَاقُ، بالفتح والضَّمّ: هو الإفاقة، وهو الراحة أيضاً.

وقولهم: فُوَاقَ ناقةٍ، بضمِّ الفاء وفتحها لغتانِ فصيحتان، قُرِئَ بهما[5].

قالوا: والفُوَاقُ: قَدْرُ ما بين الحَلْبَتَيْنِ، وأطلقه هكذا أكثرهم، وأَوْضَحَهُ بعضهم، فقال الإمام أبو محمد بن قُتيبةَ في «غريب القرآن»[6]: فواق الناقة، ما بين

---

(١) في (ع، ف): «ينام»، والمثبت موافق لما في في المحكم (فوق).

(٢) المحكم (٦/ ٣٦١).

(٣) الغريبين (٥/ ١٤٨١). (ل).

(٤) المحكم (٦/ ٣٦١).

(٥) قرأ حمزة والكِسائي وخَلَفٌ: ﴿مَّا لَهَا مِن فُوَاقٍ﴾ [ص: ١٥] بضمِّ الفاء، وقرأ الباقون ﴿مِن فَوَاقٍ﴾ بفتح الفاء (المبسوط في القراءات العشر ص: ٣٨٠)، ومعنى الآية: ما لها من راحة، ولا إفاقة ولا نَظِرة (اللسان: فوق).

(٦) غريب القرآن ص (٣٧٨) بتحقيق السَّيِّد أحمد صقر.

الحَلْبَتَيْنِ، وهو أَنْ تُحْلَبَ الناقةُ، وتُتْرَكَ ساعةً حتى ينزلَ شيءٌ من اللَّبَنِ، ثم تُحلب؛ فما بين الحَلْبَتَيْنِ: فُواقٌ.

وقال الإمام أبو سليمان الخطَّابي في كتاب «الجهاد»(١): الفُوُاقُ: ما بين الحَلْبَتَيْنِ.

قال: وقيل: هو(٢) ما بين الشُّخْبَيْنِ(٣).

فصل فين: في الحديث: «لا يَخْلو المُؤْمِنُ مِنَ الذَّنْبِ يُصِيْبُهُ الفَيْنَةَ بَعْدَ الفَيْنَةِ»(٤). ذكره في «الوسيط»(٥) في أول كتاب الشهادات.

هو بفتح الفاء وإسكان الياء المثناة من تحتُ، بعدها نون، وجمعها: فَيْنَاتٌ.

قال أهل اللغة: الفَيْنَاتُ: [١٥٤/ب] الساعاتُ. والفَيْنَةُ بعد الفَيْنَةِ: أي: الحِين بعد الحِين.

قالوا(٦): ويجوز حذف الألف واللام فيقول(٧): لَقِيتُهُ(٨) فَيْنَةً، كذا حكاه الجوهري.

فصل في أَسْماء المَوَاضع

فِحْل: موضع مشهور في الشام ببلاد الأردنِّ، كانت به وقعة مشهورة للصحابة(٩) رضي الله عنهم مع المشركين، وأظهر الله تعالى المسلمينَ عليهم.

---

(١) معالم السنن (٢/ ٢٤٧).

(٢) في (ع، ف): «وهو»، والمثبت موافق لما في معالم السنن (٢/ ٢٤٧).

(٣) في (ف، ع، م): «الشخبتين»، والمثبت موافق لما في معالم السنن (٢/ ٢٤٧).

(٤) أخرجه بنحوه أبو عبد الرحمن محمد بن فُضَيل بن غَزوان الضَّبِّي في كتاب الدعاء ص (٢٠٥) رقم (٤٠) من حديث الضحاك مرسلاً، وجاء بهامش (ح) ما نصّه: «لفظه في غريب الهروي: ما من مؤمن إلَّا وله ذنب قد اعتاده الفينة بعد الفينة، حديث غريب ولكن له شواهد كثيرة صحيحة تغني عنه».

(٥) الوسيط (٧/ ٣٤٨).

(٦) في نسخة بهامش (ح): «قال الجوهري» بدل: «قالوا».

(٧) في (ع، ف): «فيقولون».

(٨) في (ع، ف): «لفينة» وهو تصحيف، والمثبت موافق لما في الصحاح (فين) وغيره.

(٩) انظر ترجمة عكرمة بن أبي جهل في قسم الأسماء رقم (٤٢٠). وفيها ذكر هذه الواقعة.

قال الدَّارَقُطْنِيُّ: هي[(١)] بكسر الفاء وإسكان الحاء المهملة، وكذا ذكره الحازمي في «المُؤْتَلف والمُختلف»[(٢)].

وروّينا في «تاريخ دمشق»[(٣)] عن مصنِّفه الحافظ أبي القاسم بن عساكر، قال: قاله[(٤)] الدارقُطْني بكسر الفاء.

قال: وقرأته[(٥)] بخطِّ أبي بِشْرٍ محمد بن أحمد بن حَمَّاد الدُّولابيِّ الحافظ: فَحْل، بفتح الفاء وسكون الحاء، وهو الصواب. هكذا قاله أبو القاسم.

وذكر في موضع آخر[(٦)]: أن بَعَّض العلماء قاله بفتح الفاء وكسر الحاء، وضعَّفه.

قال أبو القاسم[(٧)]: أهلُ الشام يقولون: إن وقعة فِحْلٍ كانت قبل فتح دمشق، وذكر سَيْفُ بن عُمَرَ؛ أنها كانت بعد فتح دمشق.

فَدَك: مذكورة في باب إقامة الحدِّ من «المهذَّب»[(٨)] هي بفتح الفاء والدال المهملة، وهي مدينة[(٩)] بينها وبين مدينة النَّبيِّ ﷺ مرحلتان، وقيل: ثلاث.

الفُرات: بضمِّ الفاء وبالتاء الممدودة في الخطِّ في حالتَي الوصل والوقف، تكرَّر ذكرها في «المهذَّب» في مواضع كثيرة، وهو النهر المعروف بين الشام والجزيرة، وربما قيل: بين الشام والعراق، كما قاله في باب جامع الأَيْمان من «المهذَّب»[(١٠)].

---

(١) في (ع، ف): «هو».
(٢) المؤتلف والمختلف للدارقطني (٤/ ١٩٤٤)، والأماكن ص (٧٣٥).
(٣) تاريخ دمشق (٢/ ١٠٥).
(٤) في (ع، ف): «قال».
(٥) في (ع، ف): «ورأيته».
(٦) تاريخ دمشق (٢/ ٦٧).
(٧) تاريخ دمشق (٢/ ١٠٥).
(٨) المهذَّب (٥/ ٣٨٩).
(٩) تُسمَّى اليوم (الحائط) وهي كثيرة النخل والزرع والسُّكَّان، تقع شرقي خيبر. انظر المعالم الأثيرة ص: (٢١٥).
(١٠) المهذَّب (٤/ ٥٠٧).

وهو من أنهار الجنة كما جاءت به الأحاديث الصحيحة المشهورة عن رسول الله ﷺ(١).

وأما قولُ ابنِ باطيش: يُقال: إنَّه من أنهار الجنة (٢). فعبارة قبيحة من أقبح العبارات، وأنكر المنكرات؛ فإنَّ هذه العبارة لا تقال فيما صَحَّ عن رسول الله ﷺ فإنها تقتضي تشكُّك القائل في معناها، ونسأل الله تعالى التوفِّيق والهدايةَ.

وثبت في الصحيحين أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «إنَّ النِّيْلَ والفُرَاتَ يَخْرُجَانِ مِنْ أَصْل سِدْرَةِ المُنْتَهَى»(٣).

قال الحازميُّ في «المؤتلف والمختلف في أسماء الأماكن»: مَطْلِعُ الفرات من بلاد الرُّوم(٤)، ومنقطعه في أعمال البصرة.

فُرَاوة: مذكورة في «الروضة»(٥) في باب القِصَاص في الأطراف في التفاوت الثاني في الصفات(٦) [التي يؤثر التفاوتُ فيها](٧).

هي بفتح الفاء وضمّها وتخفيف الراء؛ فأما الفتح فهو المشهور بين أهل الحديث وغيرهم، وأما الضَّمُّ فحكاه الإمامُ الحافظ أبو سَعْدٍ(٨) السَّمَعاني في «الأنساب».

---

(١) في صحيح مسلم (٢٨٣٩) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «سَيْحَانُ وَجَيْحانُ، والفراتُ والنِّيْلُ، كُلٌّ مِنْ أنهار الجنة»، وانظر مسند أبي يعلى (٥٩٢١)، مجمع الزوائد (١٠/ ٧١).

(٢) المغني عن الإنباء (١/ ٦٥٦). (ل).

(٣) لم ينقل المصنِّف رحمه الله الحديث بلفظه، بل حكى معناه، وقد أخرج البخاري (٣٢٠٧)، ومسلم (١٦٤) هذا الحديث من رواية أنس بن مالك، عن مالك بن صَعْصَعة بلفظ: «ورُفِعَتْ لي سِدْرَةُ المُنتهى، فإذا نَبِقُها كأنه قِلالُ هَجَر، وَوَرَقُها كأنه آذانُ الفُيولِ، في أصلها أربعة أنهار: نهران باطنان، ونهران ظاهران، فسألتُ جبريل، فقال: أمَّا الباطِنان ففي الجنة، وأما الظاهران: النيل والفرات» واللفظ للبخاري.

(٤) ينبع الفراتُ من هضبة إرْمِيْنِيَةَ. وانظر الأماكن ص (٧٣٦). (ل).

(٥) روضة الطالبين ص (١٦١٦).

(٦) في (ع، ف): «بالصفات» بدل «في الصفات».

(٧) ما بين حاصرتين زيادة من الروضة ص (١٦١٦).

(٨) في (ع، ف): «أبو سعيد»، وهو خطأ، وانظر الأنساب (١٠/ ١٦٦). (ل).

ويُقال فيها: فُراووة بواوين.

وهي بُليدة[١] من ثَغْر خُراسان، وإليها ينسب الإمام أبو عبد الله محمدُ بن الفضْل الفُراوي[٢] الفقيهُ، من أصحابنا، الذي يُقال له: فقيه الحَرَمَيْنِ[٣].

وينسب إليها أيضاً الشيخ الصالِح ذو الكنى أبو القاسم، أبو بكر، أبو الفتح: مَنْصورٌ الفَراوي[٤] شيخُ شَيْخنا في رواية «صحيح مسلم».

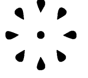


(١) بناها عبد الله بن طاهر في خلافة المأمون، وهو يومئذ أمير خراسان (وفيات الأعيان: ٤/ ٢٩١).

(٢) انظر ترجمته في السير (١٩/ ٦١٥ رقم: ٣٦٢)، وفي حاشية مصادرها.

(٣) في السير (١٩/ ٦١٥)، وطبقات ابن قاضي شهبة (١/ ٣١٩) رقم (٢٨١)، وشذرات الذهب (٤/ ٩٦) وغيرهم: «فقيه الحرم» بدل «فقيه الحرمين»، وعُرِفَ بذلك؛ لأنه أقام في الحَرَمين مدَّة طويلة ينشر العلم، ويسمع الحديث ويعظ الناس ويذكِّرُهم.

(٤) هو منصور بن عبد المنعم، انظر ترجمته في السير (٢١/ ٤٩٤ رقم: ٢٥٥)، وفي حاشيته مصادرها.



حرف القاف

فصل قبر: القَبْرُ مَدْفِنُ [١٥٥/أ] الإنسان، وجمعه: قبور.

والمقبرة بفتح الميم وضمِّ الباء، وبفتح الباء أيضاً[١]، لغتان مشهورتان: واحدةُ المَقابر.

وحكى شيخُنا جمالُ الدين بنُ مالكٍ رحمه الله ورضي عنه[٢] فيها لغةً ثالثة، وهي: كسرُ الباء.

قال الجوهري[٣]: وقد جاء في الشعر: المَقْبَرُ.

وقال صاحب «المحكم»[٤]: المَقْبُرَة: موضع القُبور.

قال الجوهري: وَقَبَرْتُ الميتَ أَقْبُرُه وأَقْبِرُهُ قَبْراً: أي: دَفَنْتُهُ.

وأَقْبَرْتُهُ، أي: أمرت بأن يُقْبَرَ.

قال ابن السِّكِّيت[٥]: أقبرتُهُ: أي: صَيَّرتَ له قبراً يُدْفَنُ فيه.

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١]، أي: جَعَلَهُ مِمَّنْ يُقْبَرُ، ولم يَجْعَلْهُ يُلْقى للكلاب،

وكأَنَّ[٦] القبرَ مما أُكْرِمَ به بنو آدم.

---

(١) في (ع، ف): «بفتح الميم والباء، وضمّ الباء أيضاً».

(٢) إكمال الإعلام بتثليث الكلام (١/ ١٩). (ل).

(٣) في (ح، ع، ف): «قاله الجوهري قال»، والمثبت هو الصواب، راجع الصحاح (قبر).

(٤) المحكم (٦/ ٢٣٩).

(٥) إصلاح المنطق ص (٣٢٥).

(٦) في (ع، ف): «وإن كان» بدل «وكأنَّ» والمثبت موافق لما في الصحاح (قبر).

فصل قبط: قوله في «المهذَّب»[١] في باب حَدِّ[٢] السرقة: رُويَ أنَّ عثمان[٣] ﷺ قطع سارقاً سَرَقَ قُبْطِيَّةً من مِنْبَرِ رسول الله ﷺ.

وهو بقاف، تضمُّ وتكسر، ثم باء موحَّدة ثم طاء مهملة مكسورة، ثم ياء مشدَّدة، ثم هاء.

قال أكثرُ أهل اللغةِ وغَريبِ الحديث: هي بضمِّ القاف.

وقال الجوهري: هي بكسر القاف، وقد تضمُّ، وهي منسوبةٌ إلى القِبْطِ، الجيل المعروف؛ فمن كَسَرَ فَلِكَوْنِ المنسوب إليه مكسوراً.

ومن ضَمَّ قال: هذا مما غُيِّرَ في النسب، كما نسبوا إلى الدَّهر دُهْرِيّ بالضَّمِّ، ولم يذكر جماعة من المتأخِّرين المطَّلعين فيها إلَّا الضَّمَّ، منهم صاحب «المَطَالِعِ»[٤].

واتفقوا على أن جمعها: قَبَاطيٌّ بفتح القاف: وهي ثيابُ تعمل بمصر، كذا قاله الهَرَوي[٥]، والجمهورُ.

وقال الزُّبيدي في «مختصر العين»: هو ثوب من كَتَّانٍ يُتَّخذُ بمصر.

وقال الجوهري: هي ثياب بيض رِقاق من كَتَّان، تُتَّخذ بمصر، والله تعالى أعلم، فيحتمل أن هذه القِبْطِيَّةَ كانت سُترةً وزينةً على المنبر.

فصل قبل: القِبْلَةُ التي يُصلَّى إليها معناها: الجِهة.

قال الهروي: إنَّما سُمِّيت قِبْلَةً؛ لأن المُصَلِّي يُقابِلها وتُقابِلُهُ[٦].

وقال الإمام الواحدي في «البسيط»: القِبْلَةُ: الوِجْهَةُ، وهي الفعلة من المُقابلة[٧].

---

(١) المهذَّب (٥/ ٤٣٧).

(٢) في (ع، ف): «في حَدِّ باب» وهو خطأ.

(٣) في مطبوع المهذَّب (٥/ ٤٣٧): «عمر» بدل «عثمان» وهو تحريف، قال الحافظ في التلخيص الحبير (٤/ ٦٩): «حديث عثمان: أنه سُرِقَ في عهده ثوبٌ من منبر النبيِّ ﷺ، فقطع السارق، ولم ينكر عليه أحد، لم أجده عنه أيضاً».

(٤) مطالع الأنوار (٥/ ٢٩٨). (ل).

(٥) الغريبين (٥/ ١٤٩٣). (ل).

(٦) الغريبين (٥/ ١٤٩٦). (ل).

(٧) التفسير البسيط (٣/ ٣٦٨). (ل).

وأصل القِبْلَةِ في اللغة: الحالة التي يقابل الشيءُ غيرَهُ عليها، كالجِلْسَةِ [للحال] التي يجلس عليها، إلَّا أنها الآن صارت كالعلَم للجهة التي تُستقبلُ في الصلاة.

[و] قال غيره: هذا الشيء قُبَالة هذا بالضَّمِّ، أي: في الجهة التي تقابله.

وقوله في «المهذَّب»(١): أنَّ النَّبيَّ ﷺ رَكعَ رَكَعتين قُبُلَ الكعبة، وقال: «هذِهِ القِبْلَةُ»(٢) هذا حديث متَّفق على صحَّته؛ أخرجه البخاري ومسلم في صَحِيحَيهما.

وقوله: «قُبُل» ضبطناه بضمِّ القاف والباء(٣).

قال صاحب «المَطَالع»: قُبُلُ كُلِّ شيءٍ، وقُبْلُهُ، وقُبُلُهُ: ما استقبلك منه(٤).

قال القَلْعِيُّ في تفسير هذا الحديث: قُبُل الكعبة: أي: مُقابِلها بحيثُ يقابلها ويعاينها. يُقال: قُبُل وقُبْل.

قلت: وجاء في رواية ابن عمر رضي الله عنهما في الصحيح: فصلَّى ركعتَيْن في وَجْهِ الكَعْبَةِ(٥)، وهذا هو المراد بقُبُلِها، وهو أحسن ما قيل فيه، إنْ شاء الله تعالى.

وأما قوله ﷺ: «هذهِ القِبْلَةُ» فقال [١٥٥/ب] الإمام أبو سُليمان الخَطَّابي رحمه الله: معناه أَنَّ أمر القبلة قد استقرَّ على هذه البيت لا يُنسَخ بعد اليوم، فصلُّوا إلى الكعبة أبداً، فهي قبلتكم.

ويحتمل وجهاً آخر: وهو أنه ﷺ علَّمهم السُّنَّةَ في مقام الإمام واستقباله القِبْلَة من وجه الكعبة، دون أركانها وجوانبها الثلاثة، وإنْ كانت الصلاةُ من جميع جهاتها مجزئة(٦)، والله تعالى أعلم.

قوله ﷺ: «لا يَزَالُ الله تعالى مُقْبِلاً على عَبْدِهِ في صَلاتِهِ مَا لَمْ يَلْتَفتْ، فإذا الْتَفْتَ صَرَفَ عَنْهُ وَجْهَهُ»(٧).

---

(١) المهذَّب (١/ ٢٢٦).

(٢) أخرجه البخاري (٣٩٨) من حديث ابن عباس.
وأخرجه مسلم (١٣٣٠) من حديث ابن عباس عن أسامة بن زيد.

(٣) (قُبُلْ): هو بضمِّ القاف والباء، ويجوز إسكان الباء، كما في نظائره (قاله المصنِّف في شرح صحيح مسلم: ٩/ ٨٧).

(٤) مطالع الأنوار (٥/ ٢٩٦). (ل).

(٥) أخرجه البخاري (٣٩٧). (في وجه الكعبة): أي: مواجه باب الكعبة (الفتح: ١/ ٥٠١).

(٦) أعلام الحديث (١/ ٣٨٠). (ل).

(٧) أخرجه أبو داود (٩٠٩)، والنسائي (٣/ ٨) من حديث أبي ذرّ الغفاري، وصحَّحه ابن خزيمة =

أي: لا يزال ثوابُ الله تعالى ورحمتُهُ وبِرُّه ولُطْفُهُ متوجِّهاً إليه، فإذا التفت قَطَع عنه ذلك.

ومثله [في] الحديث الآخر: «فإنَّ اللهَ تعالى قِبَلَ وَجْهِهِ»(١).

وقوله في باب الأُضْحِيَّةِ: المُقَابَلَة والمُدَابَرَة، هو(٢) بفتح الباء فيهما، وقد تقدَّم في حرف الدال.

القبيلةُ: واحدة القبائل، وقد تقدَّم في حرف الباء في فصل (بطن) بيانُ القَبيلة والشِّعب، والفَخِذ والبَطن، وغيرها.

والقُبُلُ والقُبْلُ: نقيضُ الدُّبُر والدُّبْرِ.

وقُبْلَةُ الرجُلِ المرأةَ معروفة.

قيل: إنهما من المقابلة، وأظنُّها من الإقبال إلى الشيء وعليه(٣).

فصل قثأ: القِثَّاءُ بكسر القاف وضمّها لغتان، وبالمدِّ وهو معروف.

قال الجوهري: القِثَّاء: الخِيَارُ، الواحدة: قِثَّاءَةٌ.

= والحاكم (١/ ٢٣٦) ووافقه الذهبي، وسكت عنه الحافظ ابن حجر في الفتح (٢/ ٢٣٤) فهو عنده صحيح أو حسن.

(١) أخرجه البخاري (٤٠٦)، ومسلم (٥٤٧)، من حديث عبد الله بن عمر. (فإنَّ الله قِبَلَ وَجْهِهِ): قال ابن عبد البَرِّ: «هو كلام خرَج على التعظيم؛ لشأن القِبْلَةِ» وانظر شرح صحيح مسلم للمصنِّف (٤/ ٣٨)، فتح الباري (١/ ٥٠٨).

(٢) في (م): «هي».

(٣) بهامش (ح) ما نصّه: «حاشية: فصل قتت قتا ترك الشيخ ذكر القَتِّ، وهو في المنهاج وغيره في بيع الأصول، قال الصغاني في كتابه «مجمع البحرين»: القَتُّ: الفِصْفِصَةُ، الواحدة: قَتَّةٌ، مثل: تَمْرة وتَمْر. وزاد الصغاني في كتابه «العباب الزاخر»، فقال: الفِسْفِسَة: لغة في الفِصْفِصة، وهي الرَّطْبة، والرَّطبةُ بالفتح: القَضْبُ خاصَّةً، ما دام رَطْباً، والجمع: رِطاب، تقول منه: رَطَبْتُ الفَرَسَ رَطْباً ورُطُوباً، عن أبي عُبيد، وأرض مُرْطِبةٌ: كثيرة الكلأ، والرَّطَابَةُ والرُّطُوبة. ورَطِب الشيء يَرَطَبُ لغة في رَطُبَ يَرْطُبُ، عن ابن الأعرابي، تمت.
وفسَّر المصنِّف الرَّطْبَةَ المذكورة في التنبيه في كتاب التحرير بالقَضْب (ص ١٨٢ ـ تحقيق العلَّامة عبد الغني الدقر). وهو هذا المعروف الذي تطعمه الدَّوابُّ، وهو القَتُّ المسمَّى بالفِصَّة. تمت».

والمَقْثَأَةُ والمَقْثُؤَةُ[(١)] مَوْضِعُ القِثَّاء.

وأَقْثَأَتِ الأَرضُ: إذا كانت كثيرةَ القِثَّاء.

قال الإمام أبو إسحاقَ الثعلبيُّ: قرأ يحيى بنُ وَثَّابٍ وطلحةُ بن مُصَرِّفٍ والأَشْعَثُ[(٢)] العُقَيْليُّ ﴿وَقِثَّآبِهَا﴾ [البقرة: ٦١] بضمِّ القاف، وهي لغة تميم[(٣)].

وذكر ابن السِّكِّيت في باب ما يضمُّ ويكسر: قُثَّاء وقِثَّاء[(٤)].

فصل قحد: قوله في «الروضة»[(٥)] في أول الباب الثاني من الديات: القَمَحْدُوَة، وهي بقاف ثم ميم مفتوحتين ثم حاء مهملة ساكنة ثم دال مهملة مضمومة ثم واو مفتوحة ثم هاء، وهي: ما خَلْفَ الرأسِ.

قال الجوهري: جمعها: قَماحِد، والميم زائدة.

فصل قحم: قوله في باب الوَكالة من «المهذَّب»[(٦)]: إنَّ للخصومات قُحَماً[(٧)]، وفَسَّره في الكتاب بالمَهالكِ، [و] هو بضمِّ القاف وفتح الحاء المهملة المخفَّفة، وهي المَهَالِك، كما فسَّره.

قال الجوهري: سُمِّيت بذلك؛ لأنها تُقْحِمُ بصاحبها على ما لا يريده، واحدتها: قُحْمَة، بضمِّ القاف وإسكان الحاء، كَرُكْبَة ورُكَب.

قوله في باب السِّيَرِ من «المهذَّب»[(٨)] وفي كتاب قَسْمِ الغنيمة من «الروضة»[(٩)]: ولا يُدْخِلُ دارَ الحرب فَرساً قَحْماً، هو بفتح القاف وإسكان الحاء [المهملة].

---

(١) في (ع، ف): «المقثوءة»، وهو خطأ.

(٢) هكذا باتفاق النسخ الخطية، وهكذا سماه في «إعراب القراءات السبع» والذي في الكشف والبيان (٣/ ٣٣٦) وغيره الأشهب، ولم نجد لهما ترجمة في كتب طبقات القراء. (ل).

(٣) في تفسيره (٣/ ٣٣٦). (ل).

(٤) إصلاح المنطق ص (١٣٤).

(٥) روضة الطالبين ص (١٦٤٦).

(٦) المهذَّب (٣/ ٣٤٥).

(٧) من كلام عليّ بي أبي طالب، انظر المهذَّب (٣/ ٣٤٥).

(٨) المهذَّب (٥/ ٢٤٠).

(٩) روضة الطالبين ص (١١٦١).

قال أهل اللغة: هو الهَرِمُ مِثْلُ القَحْل، بفتح القاف وباللام.

فصل قد: قال الإمام أبو الحسن الواحديُّ رَحِمَهُ اللهُ في قولِ اللهِ تعالى[(١)]: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]: (قَدْ) حرفٌ يوجَبُ به الشيءُ، كقولك: قد كان كذا، فأدخل (قد) توكيداً لتصديق ذلك[(٢)].

قال: وقال: النحويُّون (قد) تقرِّب الماضي من الحال حتى تلحقَهُ بحُكمِهِ، ألا تراهم يقولون: قَدْ قَامَتِ الصَّلاةُ، قبل حال قيامها.

قال الفرَّاء: الحالُ في الفعل الماضي لا تكون إلَّا بإضمار (قد) أو بإظهارها، كقوله تعالى: ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ [النساء: ٩٠] [١٥٦/أ] وقد ههنا يجوز أن تكون تأكيداً لفلاح المؤمنين، ويجوز أن تكونَ تقريباً للماضي من الحال، ويكون المعنى: أنَّ الفلاح قد حصل لهم، وأنهم في الحال عليه، هذا كلام الواحدي.

وقال الجوهري: (قَدْ) حَرْفٌ لا تدخل إلَّا على الأفعال، وهو جواب لقولك: لَمَّا[(٣)] يَفْعَلْ.

قال: وزعم الخليلُ: أَنَّ هذا لمن ينتظرُ الخبرَ، تقولُ: قَدْ ماتَ فلانٌ، ولو أخبرَهُ وهو لا ينتظر[ه] لم يَقُلْ: قَدْ مات، ولكن يقولُ: ماتَ [فلان].

قال الجوهري: وقد يكون (قد) بمعنى (رُبَّما)، وإنْ جَعَلْتَهُ اسماً شَدَّدْتَهُ[(٤)]، فقلت: كتبتُ قَدّاً حَسَنَةً، وكذلك كَيٌّ، وهُوٌّ، وَلَوٌّ؛ لأن هذه الحروف، لا دليل على ما نقص منها، فيجب أن يُزَادَ في أواخرها[(٥)] ما هو من جنسها، وتُدْغَمَ إلَّا في الألف، فإنَّكَ تَهْمِزُها.

---

(١) في (ع، ف): في قوله تعالى.

(٢) زاد الأستاذ عبده رَحِمَهُ اللهُ هنا: وهو جواب لقولك: لم يفعل ذلك، وليست في الأصول الخطية ولا في التفسير البسيط (٥١٧/١٥). (ل).

(٣) في (ح، م): «لم»، والمثبت موافق لما في الصحاح، اللسان (قدد).

(٤) في (ح، م): «وإن جعلت قد اسماً شدّدت» والمثبت موافق لما في الصحاح (قدد).

(٥) في (ح): «آخرها»، وبهامشها: «أواخرها» نسخة.

ولو سَمَّيْتَ رجلاً بـ «لا» أو «ما» ثم زِدْت في آخره ألفاً، هَمَزْتَ؛ لأنَّك تحركُ الثانيةَ، والألفُ إذا تحرَّكَتْ صارَتْ هَمزةً، هذا كلامُ الجوهري.

فصل قدر: قال أهل اللغة: القَدرُ: بإسكان الدال وفتحها لغتان: هو قَدرُ الله[1] تعالى الذي يجب الإيمانُ به كُلِّهِ: خَيْرِهِ وشَرِّهِ، حُلْوِهِ ومُرِّهِ، نَفْعِهِ وضُرِّهِ.

ومذهب أهل الحقِّ: إثباتُ القَدَرِ، والإيمان به كلّه، كما ذكرنا.

وقد جاء من النصوص القطعيات في القرآن العزيز، والسنن الصحيحة المشهورات في إثباته، ما لا يُحصى من الدِّلالات، وقد أكثر العلماءُ في إثباته من المصنَّفات المستحسنات، فرضي الله عنهم، وأجزل لهم المثوبات.

وذهبت القَدَرِيَّةُ إلى إنكاره، وأن الأَمْرَ أُنُفٌ، أي: مُسْتَأْنَفٌ، لم يَسْبِقْ به عِلْم الله تعالى عن قولهم الباطل عُلُوّاً كبيراً.

وقد جاء في الحديث تسميتهم: «مَجُوس هذه الأُمَّةِ»[2] لكونهم جعلوا الأفعال لفاعلين، فزعموا أن الله تعالى يَخْلُقُ الخيرَ، وأن العبدَ يخلق الشَّرَّ، جَلَّ الله تعالى عن قولهم الباطل.

قال إمامُ الحَرَمَيْنِ وغيرُهُ من مُتَكَلِّمي أصحابنا، وابنُ قُتيبة من أئمَّة [أصحاب][3]

---

(١) (قَدَرُ الله): هو ما قضاه الله تعالى وحكم به من الأمور (جامع الأصول: ١/ ٢١٢).

(٢) ورد عدد من الأحاديث في ذلك عن حذيفة، وعائشة، وابن عمر. قال الحافظ الذهبي في الكبائر ص (٨٩) بتحقيقي: «وهذه الأحاديث لا تثبت؛ لضعف رواتها» انظر الكبائر رقم (٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٤)، وانظر أيضاً جامع الأصول (١٠/ ١٢٩ ـ ١٣٠).
(القدرية مجوس هذه الأمة) معنى ذلك: أنهم لمشابهتهم المجوس في مذهبهم، وقولهم بالأصلَين، وهما النور والظُّلْمة، فإن المجوس يزعمون أن الخير من فعل النور، والشرَّ من فعل الظلمة، فصاروا بذلك ثنوية، وكذلك القدرية لمَّا أضافوا الخير إلى الله والشرَّ إلى العبيد؛ أثبتوا قادِرَيْنِ خالِقَيْنِ للأفعال، كما أثبت المجوس، فأشبهوهم، وليس كذلك غير القَدَرية، فإن مذهبهم أن الله تعالى خالق الخير والشَّرّ، لا يكون شيء منهما إلَّا بخلقه ومشيئته، فالأمران معاً مضافان إليه خلقاً وإيجاداً، وإلى العبد مباشرة واكتساباً (جامع الأصول: ١٠/ ١٢٨).

(٣) كلمة «أصحاب» لم ترد في (م). وقوله: «أئمَّة أصحاب» لم يرد في (ح)، وجاء بهامشها: «كذا وصوابه: من أئمَّة اللغة».

اللغة: اتفقنا نحن وهم على ذمِّ القَدَرِيَّةِ، وهم يُسَمُّونَنَا قَدَرِيَّةً؛ لإثبات القَدَرِ، ويُموِّهُونَ بذلك، وهذا جهل منهم ومباهتة؛، بل هم المُسَمَّوْنَ بذلك لأوجه:

أحدها: النصوص الصريحة في القرآن والسنة الصحيحة المشهورة في إثبات القَدَرِ.

والثاني: أن الصحابة رضي الله عنهم فمَنْ بعدهم من السَّلف ـ لم يزالوا على الإيمْان بإثبات القَدَرِ، وإغلاظ القول على من يَنْفِيْهِ.

وفي أول «صحيح مسلم»[١] عن ابن عُمَرَ، قال: أَخْبِرْهُمْ[٢] أنِّي بَرِيءٌ منهم، وأنهم بُرَآءُ منِّي، حتى يؤمنوا بالقَدَر كُلِّهِ: خَيْرِهِ وشَرِّهِ[٣].

والثالث: أنَّا أثبتناه لله تعالى، وهم زعموه لأنفسهم، وادَّعَوا أنهم مخترعون لأفعالهم، ولم يتقدَّم بها عِلْمٌ، فمن أثبته لنفسه، كان بأن يُنْسَبَ إليه أَوْلَى ممَّن نفاه عن نفسه وأثبته لغيره.

وهذا الثالث هو جواب[٤] ابن قُتيبةَ ثم إمام الحَرَمَيْن رحمهما الله تعالى، والله تعالى أعلم.

قول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر: ١] اختلف في معناه على ثلاثة أقوال، أصحّها وأشهرها: أن معناها: أنزل [١٥٦/ب] إلى السماء الدنيا جُملةً واحدةً في ليلة القدرِ، ثم نزل بعد ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم مُنَجَّماً، في أوقات مختلفة في ثلاثٍ وعشرينَ سنةً، أو عشرينَ، أو خمس وعشرينَ، على حَسَب الاختلاف في مدَّة إقامته صلى الله عليه وسلم بمكَّة بعد النُّبوَّة[٥].

والثاني: معناه: أنزل في عشرينَ ليلة قدر، من عشرين سنةً، فكان ينزل إلى

---

(١) صحيح مسلم برقم (٨).

(٢) في (ف، ع، م): «أخبروهم»، والمثبت موافق لما في صحيح مسلم رقم (٨).

(٣) قوله: «كُلّه خيره وشَرِّه» لم يرد من قول ابن عمر في صحيح مسلم (٨).

(٤) في (ع، ف): «قول». وانظر تأويل مختلف الحديث ص (١٣٧)، غريب الحديث (١/ ٢٥٤) وانظر كلام الجويني مفرقًا في الرد على القدرية في كتابه التلخيص في أصول الفقه.

(٥) انظر قسم الأسماء، ترجمة سيّدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم رقم (١) فصل في التأريخ من هجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم.

السماء الدنيا في كلِّ سنة ما يريد اللهُ تعالى إنزالَهُ في السماء مُنَجَّماً، ثم ينزل على رسول الله ﷺ في السنة مُنَجَّماً.

والثالث: معناه: ابتدأ إنزالُهُ في ليلة القَدْرِ، ثم نزل في جميع الأوقات من جميع السنين.

روى الحاكم أبو عبد الله في «المُسْتَدْرك على الصحِيْحَيْن»(١) عن ابن عباس [رضي الله عنهما] قال: أُنْزِلَ القرآنُ جُمْلَةً واحدةً إلى السماءِ الدُّنيا في ليلة القَدْرِ، ثم نَزَلَ بَعْدَ ذلك في عشرينَ سنةً.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد. ورواه من طريق آخر بمعناه، وقال: صحيح على شَرْطِهما.

وحكى الواحدي(٢)، وغيرُهُ القولَ الثاني عن مُقاتِلٍ، وقاله أيضاً الإمام أبو عبد اللهِ الحَلِيميُّ(٣).

والقولُ الثالثُ حكاه الماوَرْدِيُّ عن الشَّعْبي(٤)، وهو ضعيفٌ مخالف لما صَحَّ عن ابن عباس رضي الله عنهما ومَحَلُّهُ من القرآن بالمرتبة المعروفة.

وقوله(٥) في أول باب المسابقة في الحديث: «حَقٌّ على اللهِ تعالى أَنْ لا يَرْتَفِعَ(٦) مِنْ هذِهِ القُدْرَةِ شيءٌ إلَّا وَضَعَهُ»(٧). ذكر جماعات ممَّن شرح ألفاظ «المهذَّب» منهم أبو القاسم بن البَزْرِي(٨) وابن باطيش(٩) وغيرهما، أنه القُدْرَةُ، بضمِّ

---

(١) المستدرك (٢/ ٢٢٢)، وعزاه أيضاً الحافظ في الفتح (٩/ ٤) إلى النسائي وأبي عبيد، وسكت عنه فهو عنده صحيح أو حسن.

(٢) التفسير البسيط (٢٤/ ١٨٩).

(٣) المنهاج في شعب الإيمان (٢/ ٢٣٥)، وانظر الفتح (٩/ ٤).

(٤) النكت والعيون (٦/ ٣١٢). (ل).

(٥) في المهذَّب (٣/ ٥٧٦).

(٦) في (ع، ف): «يرفع»، والمثبت موافق لما في المهذَّب (٣/ ٥٧٦).

(٧) أخرجه البخاري (٢٨٧٢، ٦٥٠١) من حديث أنس بن مالك مرفوعاً، بلفظ: «حَقٌّ على الله أن لا يرتفع شيء من الدنيا إلَّا وَضَعَهُ».

(٨) في (ع، ف): «التوزي»، وهو خطأ.

(٩) المغني في الإنباء (١/ ٤١٠). (ل).

القاف وبالدال المهملة. قالوا: والقُدْرَةُ: هي بمعنى المَقْدُورِ، كالخلقة بمعنى المخلوق، ونظائره.

قال: ورُوِيَ أيضاً بفتح القاف وبالذال المعجمة، أي: المُسْتَقْذرة، وتكون الإشارة إلى زينة الدنيا [به].

وروى أبو داود هذا الحديث في أول كتاب الأدب من «سننه» بلفظين؛ أحدهما: «حَقٌّ على اللهِ تعالى أَنْ لا يَرْفَعَ شيئاً[1] إلَّا وضَعَهُ»[2].

والثاني: «[أَنْ] لا يَرْتَفِعَ[3] شيءٌ من الدنيا إلَّا وضَعَهُ»[4].

فصل قدم: وقولُ الشافعي، رضي الله عنه القديم: هو الذي قاله ببغدادَ، وصنَّفه في كتاب سمَّاه «كتاب الحُجَّة» كذا قاله صاحب «الشَّامل»[5] في خطبة «الشَّامل»، وهذا الكتاب القديمُ يرويه عن الشافعي أربعةٌ من كبار أصحابه العراقيِّين: أحمدُ بن حَنْبل، وأبو ثَوْرٍ، والكرَابِيسيُّ، والزَّعْفَرانيُّ[6].

قال القَفَّالُ في كتابه «شرح التلخيص» في ما نهى عنه النَّبيُّ ﷺ: أكثرُ مَذْهَبِ الشافعيِّ القديم مِثْلُ مَذْهَبِ مالِكٍ، رضي الله عنهما.

فصل قرأ: قال الإمامُ مُطْلَقاً، ذو الفنون، أبو الحسن عليُّ بن أحمد الواحديُّ رضي الله عنه في كتابه «البسيط»[7] عند ذِكْر قول الله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥] قال رحمه الله: القرآنُ: اسمٌ لكلام الله تعالى، واختلفوا في اشتقاقه وهمزه، فقرأه ابنُ كثير[8] [١٥٧/أ] بغير ....

(١) في (ح، م): «أن لا يرفع شيءٌ»، والمثبت موافق لما في أبي داود رقم (٤٨٠٢).
(٢) أخرجه أبو داود (٤٨٠٢)، من حديث أنس، وهو في البخاري كما في التعليق السابق قبل قليل.
(٣) في (ف، ع، م): «يرفع»، والمثبت موافق لما في سنن أبي داود (٤٨٠٣).
(٤) أخرجه أبو داود برقم (٤٨٠٣) من حديث أنس بن مالك.
(٥) (صاحب الشامل): هو ابن الصبَّاغ: عبد السَّيِّد بن محمد، له ترجمة في السير (١٨/ ٤٦٤ رقم: ٢٣٨) وفي حاشيته مصادرها.
(٦) تقدَّمت تراجمهم على التوالي بالأرقام (٤٥، ٧٤٩، ٩٣٠، ٩٠٩).
(٧) التفسير البسيط (٣/ ٥٧٤).
(٨) هو أحد القُرّاء السبعة، انظر الترجمة رقم (١٠٢٩).

هَمْز[١]، ثم روى بإسناده، ما رواه البيهقيُّ[٢] وغيرُهُ عن الإمام الشافعي إمامنا، ﷺ؛ أنه كان يقول: القُرَانُ: اسمٌ، وليس بمهموز، ولم يؤخذ مِن قَرَأْتُ، ولكنَّه اسمٌ لكتاب الله تعالى، مثل: التوراة والإنجيل.

قال الشافعي: ويُهْمَزُ قَرَأْتُ، ولا يُهْمَزُ القُرَانُ[٣].

[و] قال الواحدي: وقول الشافعي: إنَّه اسمٌ لكتاب الله تعالى، يشبه[٤] إلى أنه ذهب[٥] إلى أنه ليس بِمُشتقٍّ، وقد قال بهذا جماعة[٦]، قالوا: إنَّه اسمٌ لكلامه، يجري مَجْرى الأَعْلام في أسماء غيره، كما قيل في اسم الله تعالى: إنَّه غيرُ مُشتقٍّ من معنى يجري مَجْرى اللَّقَبِ في صفة غيره.

وذهب آخرون إلى أنَّه مأخوذ من قَرَنْتُ الشيءَ بالشيء: إذا ضَمَمْتَ أحدَهُما إلى الآخَر؛ فَسُمِّي به لاقتران السور والآيات والحروف، ولأنَّ العبارة عنه قرنُ بعضه إلى بعضه، فهو مُشتقٌّ من قَرَنَ، والاسم قُرَان، غير مهموز، ومن هذا يُقال للجمع بين الحجِّ والعُمْرة: قِرَان.

وذكر الأشعري[٧] رحمه الله هذا المعنى في بعض كتبه، فقال: إنَّ كلام الله تعالى يُسمَّى قُرَآناً؛ لأن العبارة عنه قرنُ بعضه إلى بعض [بصدق].

وقال الفَرَّاءُ: أظنُّ أنَّ القُرَآن سُمِّي من القرائن، وذلك أنَّ الآيات يُصَدِّقُ بعضُها بعضاً، ويشابه بعضها بعضاً، فهي قرائن، فذهب هؤلاء أنه غير مهموز.

وأما الذين همزوا، فاختلفوا؛ فقالت طائفة: إنه مصدرُ القراءة.

قال أبو الحسن اللِّحْياني: يُقال: قرأتُ القرآن، فأنا أَقْرَؤُه قِراءَةً، وقَرءاً

---

(١) قرأ ابن كثير وحده (القُرَان) بغير همز، حيث كان، والباقون يهمزون (المبسوط في القراءات العشر: ١٤٢).

(٢) الأسماء والصفات (٢/ ٢٧).

(٣) أسند عنه البيهقي في معرفة السنن (١٤/ ٤٧٢).

(٤) في (ع، ف): «تنبيه».

(٥) قوله: «إلى أنه ذهب» ليس في (ع، ف).

(٦) في (ع، ف): «جماعات».

(٧) هو أبو الحسن الأشعري المتكلِّم، له ترجمة في السير (١٥/ ٨٥ رقم: ٥١) وفي حاشيته مصادرها.

وقُرْآناً، وهو الاسم. فقولُهُ: وهو الاسم، يعني: أن القُرْآن يكون مصدراً لقرأتُ، ويكون اسماً لكتاب الله تعالى.

ومثل القرآن من المصادر: الرُّجْحَانُ، والنُّقْصَانُ، والغُفْرَانُ.

هذا هو الأصل، ثم إنَّ المقروء يُسمَّى قُرآناً؛ لأن المفعول يُسمَّى بالمصدر، كما قالوا للمشروب: شَرَاب، وللمكتوب: كتاب، واشتهر هذا الاسم في المقروء، حتى إذا طَرَقَ الأسماعَ سَبَقَ إلى القُلوب أنه هو، ولهذا لا يجوز أن يُقال: [إن] القرآنَ مخلوقٌ مع كَوْن القراءة مخلوقة[1]؛ لأن القرآن اشتهر تسميته للمقروء.

وقال أبو إسحاق الزَّجَّاجُ: معنى القرآن معنى الجمع، يُقال: ما قَرَأت الناقَةُ سَلًى قَطُّ: إذا لم يَضْطَمَّ رحمُها على ولد[2]، وهذا مذهب أبي عبيدة، قال: إنَّما سُمِّي القرآنُ قرآناً؛ لأنه يجمع السور، ويَضُمُّها، وأصل القرآن: الجمع، ومن هذا الأصل قُرْءُ المرأة، وهو أيَّام اجتماع الدم في رَحِمِها.

وقال قُطْرُب في القرآن قولين: **أحدهما**: ما ذكرنا، وهو قول أبي إسحاق وأبي عُبيدة.

والثاني: أنه يُسَمَّى قرآناً؛ لأنَّ القارئَ يُظهره ويبيّنه ويلقيه مِن فيه؛ أُخْذ من قول العرب: ما قَرَأتِ الناقةُ سَلًى قَطُّ: أي: ما رَمَتْ بولد، ونحو هذا قال أبو الهيثم واللِّحْيانيُّ: ما أسقطَتْ ولداً قَطُّ، وتأويله: ما حَمَلَتْ قَطُّ.

والقرآنُ يلفظه القارئ مِنْ فيه، ويلقيه فُسِّمي قُرآناً.

ومعنى قرأتُ القُرْآنَ: لَفَظْتُ به.

قال أبو إسحاق: وهذا القول ليس بخارج من الصحة.

فبيَّن على هذا أنه اسم منقول من اسم الحَدَثِ، كما أن قولنا: زيد، في اسم رجلٍ منقولٌ من مصدر: زادَ يَزِيْدُ.

فأما دخول لام التعريف بعد النقل [١٥٧/ب] فكدخوله في الحارث وفي الفَضْل والعَبَّاس بعد النقل.

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء (١٢/ ٨٠ ـ ٨١) طبعة مؤسسة الرسالة.

(٢) في (ح): «ولدها»، والمثبت موافق لما في اللسان (قرأ).

ومذهب الخليل وسيبويه في هذه الأسماء التي يُسَمَّى[١] بها، وفيها الألف واللام أنها بمنزلة صفات غالبة: كالنَّابِغَةِ والصَّعْقِ، وهذا فيما[٢] ينقل من الصفات.

فأما الفَضْلُ فإنَّما دخله الألف واللام؛ لأنه [مصدر في الأصل] وعلى هذا دَخَلَتِ [الألِفُ و] اللامُ في القرآن.

ومن هذه الأسماء ما يكون اللام فيه تعريفاً ثانياً، كما قال[٣] في اسم الشمس[٤]: إلاهَة[٥] والإِلاهَةَ[٦].

ومنها: ما يكون اللام فيه زائدة، نحو قوله [الرجز]:

يا ليتَ أُمَّ العَمْرِو كانَتْ صَاحِبي[٧]

قال: وقول مَن يقول: إن القرآن غير مهموز، من قَرَنْتُ الشيء بالشيء سهو، وإنَّما هو تخفيف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، فصار اللفظ به كفُعَال من (قَرَنْتُ)[٨] وليس منه، أَلَا ترى أنَّك لو سَمَّيْتَ رجلاً بـ: قُرَان، مخفَّف الهمزة لم تصرفه في المعرفة، كما لا تصرف عُثمان، ولو أردت به فُعَالاً؛ من قَرَنْتُ لا تصرفه[٩] في المعرفة و[لا] النكرة، ذكر[١٠] ذلك أبو عليّ في «المسائل الحلبية». هذا آخر ما ذكره الواحدي[١١].

---

(١) في (ف، ع، م): «سُمِّي».
(٢) في (م) زيادة: «لا».
(٣) في (ع، ف): «قاله».
(٤) في (ع، ف) زيادة: «و» وهي إقحام ناسخ.
(٥) (إلاهَة): اسم للشمس غير مصروف بلا ألف ولام، وربما صرفوه، وأدخلوا فيه الألف واللام، فقالوا: الإلاهة، انظر مختار الصحاح (أله).
(٦) في (ع، ف): «والآلهة» وهو خطأ، والمثبت من مختار الصحاح (أله).
(٧) تهذيب اللغة، اللسان (ربع)، الصحاح (ربع، ضرب).
(٨) في (ع، ف): «قريت».
(٩) في (ح، م): «تصرف».
(١٠) في (ع، ف): «وذكر»، والذي عند الواحدي: «لا تصرفه في المعرفة والنكرة».
(١١) التفسير البسيط (٣/ ٥٧٥ ـ ٥٧٧).

وأول ما نزل من القرآن أولُ سورة (اقرأ) وهو قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ ـ ٥] إلى هنا ثبت في «صحيح مسلم»[١].

ووقع في أول «صحيح البخاري»[٢] إلى قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ﴾ [العلق: ٣] وهو مختصر، والزيادة من الثقة مقبولة.

وقيل: أول ما نزل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر ١] وهو غلط، والصواب: أنه أول ما نزل بعد فَترة الوَحْي، كما ثبت في «الصحيحَين»[٣]، وقد بيَّنته في أول الشرح لصحيحَي البخاري ومسلم.

وآخر ما نزل من السُّوَر (براءة)[٤].

ومن الآيات: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[٥] الآية [البقرة: ٢٨١]، وقيل: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَـٰلَةِ﴾[٦] [النساء: ١٧٦] إلى آخرها، وقيل: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾[٧] [التوبة: ١٢٨] إلى آخر الآيتين، وقيل: آية الرِّبا[٨].

وأما الأَقْراءُ في العِدَّةِ، فقال أهل اللغة: القَرْءُ والقُرْءُ بفتح القاف وضمّها لغتان، حكاهما القاضي عِيَاضٌ[٩]، وأبو البَقَاءِ في «إعرابه»[١٠] وغيرُهما، أشهرُهُما: الفَتْحُ، وهو الذي قاله جمهور أهل اللغة، واقتصروا عليه.

---

(١) مسلم رقم (١٦٠) من حديث عائشة.
(٢) البخاري رقم (٣) من حديث عائشة.
(٣) البخاري (٤)، مسلم (١٦١) من حديث جابر بن عبد الله.
(٤) أخرجه البخاري (٤٣٦٤)، ومسلم (١٦١٨)، من حديث البراء بن عازب، وانظر حديث ابن عباسٍ عند مسلم (٣٠٢٤)، الفتح (٨/ ٢٠٥، ٧٣٤)، وجامع الأصول (١١/ ٢٩١).
(٥) أخرجه الطبري من طرق عن ابن عباس (فتح الباري: ٨/ ٢٠٥).
(٦) البخاري (٤٣٦٤)، ومسلم (١٦١٨) من حديث البراء بن عازب.
(٧) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٣٦) من حديث أُبَيِّ بن كعب وقال: «رواه عبد الله بن أحمد، والطبراني، وفيه علي بن زيد بن جُدْعانَ، وهو ثقة سَيِّئ الحفظ، وبقيَّة رجاله ثقات».
(٨) البخاري (٤٥٤٤) من حديث ابن عباس، وانظر لزاماً الفتح (٨/ ٢٠٥).
(٩) في مشارق الأنوار (٢/ ١٧٥). (ل).
(١٠) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٩٥). (ل).

وممَّن حكى اللغتين في قُرْء وقَرْء: الخَطَّابيُّ في «معالم السنن»(١) في كتاب الحيض في [أول] أبواب المستحاضة.

وجمعه في القِلَّة: أَقْراء، وفي الكثرة: قُرُوء.

قال الإمام الواحدي: هذا الحرف من الأضداد، يُقال للحَيض وللأطْهار: قُرءٌ، والعرب تقول: أَقْرَأَتِ المرأةُ، في الأمريْنِ جميعاً، وعلى هذا يُونسُ، وأبو عَمْرِو بنُ العَلاءِ، وأبو عُبيد، أنها من الأضداد، وهي في لغة العرب مستعملة في المعنيين جميعاً، وكذلك في الشرع، ومن هذا الاختلاف في اللغة وَقَعَ الخِلافُ في الأَقْراء بين الصحابة وفقهاء الأمَّة، فعند عليّ، وابن مسعود، وأبي مُوسى الأشْعَري، ومجاهد، ومُقاتل، وفقهاء الكوفة: أَنَّها الحِيَضُ.

وعند زيد بن ثابت، وابن عُمر، وعائشة، ومالك، والشافعي، وأهل المدينة: أنها الأَطْهَارُ، وهذا الخلاف فيما ذكر منها في العِدَّة، فأما كونُهُ حَيْضاً وطُهْراً، وأَنَّ اللفظ صالح لهما جميعاً فمما لا يختلف فيه أحد.

وأصل هذا اللفظ واشتقاقه مختلف فيه أيضاً.

قال أبو عبيد: أصله من دُنُوِّ وَقْتِ الشيء.

وروى الأزهري عن الشافعي: أنَّ القُرْءَ اسمٌ للوقت [١٥٨/أ] فلما كان الحيض يجيء لوقت، والطهر يجي الوقت، جازَ أَنْ يكون الأَقْراءُ حيضاً وأطهاراً.

وذكر أبو عَمْرِو بنُ العلاء: أن القَرء: الوَقْتُ، وهو يصلح للحَيْض، ويصلح للطُّهْر.

ويُقال: هذا قارئ الرياح، لوقت هبوبها، وأنشد أهل اللغة للهذَلي [الوافر]:

إذا هَبَّتْ لِقَارئها الرياحُ(٢)

---

(١) معالم السنن (١/ ٨٦).

(٢) عجز بيتٍ، صدرُهُ:

كَرِهْتُ العَقْرَ عَقْرَ بني شَلِيْلٍ

هو في تهذيب اللغة، اللسان (قرأ)، وفي الزاهر لابن الأنباري (١/ ٤٦٢، ٢/ ٤٧)، قال محقّقه الدكتور حاتم صالح الضامن: «نسبه في الأضداد: ٢٨، لمالك بن خالد، وكذلك نسبه =

أَيْ: لوقت هبوبها، ولهذا يُقال: أقرأت النجومُ: إذا طَلَعْت، وأقْرَأَتْ: إذا أَفْلَتْ؛ فعلى هذا الأصل: القُرْءُ: يجوز أن يكون الحيضَ؛ لأنه وَقْتُ سَيَلان الدم[١]، ويكون الطُّهر؛ لأنه وقت إمساكه على عادة جارية فيه.

وقال قوم: أصل القُرْء: الجمع، يُقال: ما قَرَأَتِ الناقةُ سَلًى قَطُّ، أي: ما جَمَعَتْ في رَحِمها ولداً قَطُّ.

قال الأخفش: يُقال: ما قَرَأْت حَيْضَةً، أي: ما ضَمَّتْ رحِمها على حَيْضةٍ.

والقرآن من القرْء الذي هو الجمع.

وقرأ القارئ: أي: جَمَعَ الحروف بعضَها إلى بعض في لفظ، وهذا الأصل يقوّي؛ أن الأَقْرَاءَ هي الأطهارُ.

قال أبو إسحاق ـ يعني: الزَّجَّاجَ ـ: والذي عندي في حقيقة هذا؛ أن القُرْءَ الجمعُ، من قولهم: قَرَيْتُ الماء في الحوض، وإنْ كان قد ألزم[٢] الياء، فهو جَمَعْتُ.

وقرأتُ القرآنَ: لَفَظْت به مجموعاً.

وإنَّما القُرْء اجتماع الدم في الرحم، وذلك إنَّما يكون[٣] في الطهر. هذا كلام الزَّجَّاج.

وذكر أبو حاتم عن الأصمعي: أنه قال في قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] جاء هذا على غير قياسٍ، والقياس: ثلاثة أَقْرُؤٍ؛ لأنَّ القُرُوءَ للجمع الكثير، ولا يجوز أن يُقال: ثلاثة فُلوس، إنَّما يُقال: ثلاثة أَفْلُس، فإذا كثرت فهي الفُلُوس.

قال أبو حاتم: وقال النحويُّون في هذا: أراد ثلاثةً من القُرُوءِ.

وقال أهل المعاني: لمَّا كانت كلّ مطلقة يلزمها هذا، دخله معنى الكثرة، فأتى

= أبو حاتم في أضداده: ١٦٤، وهو في ديوان الهذليين (٣/ ٨٣)، وشرح أشعار الهذليين (٢٣٩) لمالك بن الحارث.

(١) في (ح، م): «الحيض».

(٢) في (ح، م): «لزم»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (قرأ).

(٣) في (ح، م): «هو»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (قرأ).

ببناء الكثرة للإشْعار بذلك، فالقُروء كثيرة؛ إلَّا أنها في القِسْمَةِ ثلاثة. هذا آخر ما ذكره الإمام الواحدي[١].

وقال الزمخشريُّ في كتابه «الكَشَّاف»: إنْ قلتَ: لم جاء هذا[٢] المميّز على جمع الكثرة (قُرُوء) دون القِلَّةِ التي هي الأقراءُ؟ قلتُ: يتَوسَّعون في ذلك فيستعملون كُلَّ واحد من الجمعَين مكانَ الآخرَ؛ لاشتراكهما في الجمعية، أَلَا ترى إلى قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وما هي إلَّا نفوس كثيرة.

قال: ولعلَّ القُروءَ كانت أكثرَ استعمالاً في جمع قُرْء من الأَقْراء، فأوثر عليه؛ تنزيلاً لقليل الاستعمال منزلة المهمل، فيكون مثل قولهم: ثلاثةُ شُسُوع.

قال: وقرأ الزُّهْرِيُّ: (ثلاثةَ قُرُو) بغير همز[٣].

فصل قرح: الماء القَرَاحُ المذكور في غسل الميت: هو بفتح القاف وتخفيف الراء.

قال الأزهري وغيره: الماء القَرَاحُ: هو الخالص الذي لم يجعل فيه كافور ولا حَنُوطٌ.

فصل قرر: باب الإقرار معروف.

قال الرافعي: الإقرار: الإثبات من قولهم: قَرَّ الشيء يَقُرُّ وأقْرَرْتُهُ وقَررْتُهُ، وليس تسمية هذا الباب إقْراراً؛ لأنه ابتداء إثبات؛ بل لأنه إخبار عَن ثُبوت ووجوب سابق[٤].

فصل قرص: في الحديث [١٥٨/ب] «حُتِّيْهِ ثُمَّ اقْرُصِيْهِ»[٥].

القرص: [٦] تقطيعه وقَلْعُهُ بالظُّفر، وقد سبق بيانه في الحاء.

---

(١) التفسير البسيط (٤/ ٢٠٩). (ل).

(٢) كلمة: «هذا» ليست في (ف، ع، م).

(٣) الكشاف (١/ ٣٦٦).

(٤) العزيز (٥/ ٢٧٣). (ل).

(٥) متفق عليه، تقدَّم تخريجه في حرف الحاء فصل (حتت).

(٦) في (ع، ف): «قَرْصُهُ».

فصل قرض: قال الإمام الواحدي في تفسيره: القَرْضُ: اسمٌ لكلِّ ما يُلْتَمَسُ منه الجزاءُ.

يُقال: أقرضَ فلانٌ فُلاناً: إذا أعطاه ما يتجازاه منه، والاسم منه: القَرْضُ، وهو: ما أعْطَيْتَهُ لِتُكَافأ عليه، هذا إجماع من أهل اللغة.

قال الكسائي: القَرْضُ: ما أسلفْتَ من عمل صالح أو سَيِّئ.

وقال الأخْفَشُ: تقول العرب: لك عندي قِرْضُ صِدْق، وقَرْضُ سوء؛ لأمرٍ يأتي فيه مسرَّتُهُ ومساءتُهُ.

وقال ابن كَيسان: القَرْضُ: أن تعطي شيئاً ليرجع إليك مثله، أو ليقضي شِبْهه.

وأصله في اللغة: القَطْعُ، ومنه المِقْرَاضُ.

ومعنى أقرضْتُهُ: قَطَعْت له قِطعةً يُجازى عليها.

وانقرض القوم: إذا هلكوا؛ لانقطاع أثَرهم.

قال: شَبَّهَ اللهُ ﷻ عمل المؤمنين لله ﷻ على ما يرجون من[1] ثوابه بالقرض؛ لأنهم إنَّما يعطون ما ينفقون ابتغاء ما وعدهم الله ﷻ من جزيل الثواب.

قال: والقَرْضُ في قوله ﷻ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥] اسمٌ لا مصدر، ولو كان مصدراً لكان إقْراضاً.

قال أهل المعاني: هذا تلطُّفٌ من اللهِ ﷻ في الاستدعاء إلى أعمال البرِّ، لذلك أضاف الإقراض إلى نفسه، كأنَّه قيل: مَنْ ذا الذي يعمل عمل المُقْرِض، بأن يقدِّم فيأخذ أضعاف ما قَدَّمَ في وقت فقره وحاجته.

وتأويلُهُ: من ذا الذي يُقَدِّمُ لنفسه[2] إلى الله ﷻ ما يَجِدُ ثوابَهُ عنده. هذا ما ذكره الواحدي في سورة البقرة[3].

ثم ذكر في سورة الحديد صفة القَرْضِ الحَسَنِ، فقال: قال أهل العلم:

---

(١) كلمة: «من» ليست في (ع، ف).

(٢) كلمة: «لنفسه» ليست في (ع، ف).

(٣) التفسير البسيط (٤/ ٣١١). (ل).

القَرْضُ الحَسَنُ: أن يجمع به حلالاً، وأن يكون من أكرم وأجود ما يملِكُه لا من رديئه، وأن يكون في حال صحَّته وحاجته ورجائه الحياة، وأَنْ يَضَعَهُ في الأَحْوَجِ الأَحَقِّ بالدفع إليه، وأن يكتمه، وأن لا يُتْبِعَهُ مَنّاً ولا أذًى، وأن يَقْصِدَ به وجهَ الله تعالى، فلا يُرائي به، وأن لا يستكثرَ ما يتصدَّق به، وأن يكون من أَحَبِّ مالِهِ إليه، فهذه الأوصافُ إذا استكملها، كان قَرْضاً حَسَناً[(١)].

وقال يحيى بن مُعاذٍ الرازيُّ ﷺ: عَجِبْتُ لمن يبقى له مالٌ، ورَبُّ العَرْشِ يَسْتَقْرِضُهُ[(٢)].

فصل قرع: القُرْعَةُ، بضمِّ القاف وإسكان الراء: من الاستهام، وهي معروفة.

قال الأزهري: يُقال: أَقْرَعتُ بين الشُّركاءِ في شيء يقتسمونه، فاقْتَرعوا عليه، وتَقَارَعُوا، فَقَرَعَهُم فلانٌ، وهي القُرْعَةُ.

وقال صاحب «المحكم»: قارَعَه فَقَرَعَهُ يَقْرَعُهُ: أي: أصابَتْهُ القُرْعَةُ دونه، وقارَعَ بينهم، وأَقْرَعَ.

وقارِعَةُ الطريق: أَعْلاه. قاله الأزهري والجوهري: وقيل: هو ما بَرزَ منه، وقيل: صَدْرُ الطريق.

قوله في «الوسيط»[(٣)] في كتاب الحجِّ: ولو دَهَنَ الأَقْرَعُ رأسَهُ فلا بَأْسَ.

الأَقْرَعُ: هو الذي صَلِعَ رأسُهُ، فلم يَبْقَ عليه شَعْرٌ.

ورجل أَقْرَعُ وامرأة قَرْعَاءُ، وهو القَرَعُ، قاله الأزهري.

قال الجوهري: الأَقْرَعُ الذي ذَهَب شَعْرُ رأسِه مِنْ آفَةٍ، وقد قَرِعَ فهو أَقْرَعُ بَيِّنُ القَرَعِ، وذلك الموضع من الرأس: القَرَعَةُ، والقومُ: قُرْعٌ وقُرْعَان.

وكذا [١٥٨/أ] قال صاحب «المحكم»: القَرَعُ ذهابُ الشعر من داءٍ.

قال صاحب «المحكم»[(٤)]: حَيَّةٌ أَقْرَعُ: مُتَمَعِّط[(٥)] شَعْرِ الرأس؛ لجمعه السُّمَّ فيه.

---

(١) التفسير البسيط (٢١/ ٢٨٣). (ل).

(٢) شعب الإيمان للبيهقي (٥/ ١٤٦) (٣٢١٨). (ل).

(٣) الوسيط (٢/ ٦٨٢).

(٤) المحكم (١/ ١١٤ ـ ١١٧).

(٥) في (ح): «يتمعط»، والمثبت موافق لما في المحكم (قرع).

والتقريع: قَصُّ الشعر.

والقَرَعُ[١] بَثْرٌ يخرج بالفُصْلان وحاشية[٢] الإبل، يُسْقِطُ وَبَرها، وفي المَثَل: أَحَرُّ[٣] من القَرَع.

وقَرَعَ الشيءَ يَقْرَعُهُ قَرْعاً، أي: ضَرَبَهُ. والمِقْرَعَةُ: خَشَبَةٌ يضرب بها البغال والحمير. وقيل: كُلُّ ما قُرِعَ به مِقْرَعَة.

والقِرَاعُ والمُقَارَعَةُ: مُضَارَبَةُ القوم في الحرب، وقد تَقَارَعُوا. وقَرِيْعُك: الذي يُقَارِعُكَ.

والقارِعة: القِيامَةُ. والقارعة: الشِّدَّة.

والقَرَّاعُ: طائر يَقْرَعُ يابسَ العِيْدان بمنقاره فيدخُل فيه، والجمع: قَرَّاعاتٌ، ولم يُكَسَّر.

وتُرْسٌ قَرَّاعٌ: صُلْبٌ.

[قال الفارسي: سُمِّيَهُ] [٤] لصبره على القَرْع.

والقَرَّاعُ مِنْ كلِّ شيء: الصُّلْبُ الأسفل، الضَّيِّقُ الفَم.

وقَرَعَ الفحلُ الناقةَ يَقْرَعُها قَرْعاً وقِرَاعاً: ضَرَبَها.

وناقةٌ قَرِيعَةٌ: يُكْثِرُ الفَحْلُ ضِرَابَها ويُبْطِئ لِقَاحَها.

واسْتَقْرَعَتِ البَقَرُ[٥] أرادت الفَحْلَ.

والتقريعُ: التأنيبُ، وقيل: الإيجاع باللَّوْمِ.

واقترَعَ الشيءَ: اختارَهُ.

---

(١) في (ع، ف): «التقرّع»، والمثبت موافق لما في من المحكم (١/ ١١٤)، وتهذيب اللغة، واللسان (قرع).

(٢) في المحكم (١/ ١١٤): «وحشو» بدل «وحاشية»، وحشو الإبل وحاشيتها: صِغَارها (الوسيط).

(٣) في (ع، ف): «أجرد».

(٤) ما بين حاصرتين زيادة من المحكم (١/ ١١٥).

(٥) في (ع، ف) زيادة: «إذا».

وأَقْرَعوهُ خِيَار ما لِهِمْ: أَعْطَوْهُ إيَّاه. والقَرِيْعَةُ والقُرْعَةُ: خِيَارُ المالِ.

والقَرِيع: الفَحْل، وهو من ذلك، وقيل: [سُمِّي قَرِيعاً][(١)] لأنه يَقْرعُ الناقة، وجمعه أقْرِعَةٌ.

والمَقْرُوعُ كالقَرِيع، الذي هو المختار[(٢)]، واسْتَقْرَعَهُ جَمَلاً فأَقْرَعَهُ إيَّاه: أي: أعطاه لِيَضْربَ أَيْنُقَهُ.

وقَرَعَ قَرَعاً فهو قَرِعٌ: ارتَدَع[(٣)] عن الشيء.

والقريع: الجَبَانُ.

وقَرَعَهُ: صَرَفَهُ.

وقَوَارِعُ القرآن منه، مثل: آية الكرسي، و(يس)[(٤)]؛ لأنها تصرف الفَزَع عمَّنْ قرآها.

وأقرع الفرسَ: كَبَحَهُ.

وأَقْرَعَ إلى الحقِّ: رَجَعَ. وقَرَعَهُ بالحقِّ: رماه به.

وقَرِعَ المكانُ: خَلا.

وقَرِيعة البيت: خيرُ موضع فيه، إنْ كان في حَرٍّ: فَظِلّهُ[(٥)]، أو في قُرٍّ: فَكِنّهة[(٦)]، وقيل: قَرِيْعَتُهُ: سَقْفُهُ.

والقَرْعُ: حَمْلُ اليَقْطين، الواحدة: قَرْعَةٌ.

وقال أبو حنيفة[(٧)]: هو القَرَعُ، واحدتها: قَرَعَةٌ، فحرَّكَ ثانيها.

والمَقْرَعَةُ: مَنْبِتُهُ كالمَبْطَخَة، والمَقْثَأة. هذا آخر [كلام صاحب] «المحكم».

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة من المحكم (١/ ١١٦).

(٢) في (ح، ع، ف، م): «الخيار»، والمثبت من المحكم (قرع).

(٣) في (ع، ف): «ذائد»، والمثبت موافق لما في المحكم (قرع).

(٤) في (ع، ف): «وليس» وهو خطأ.

(٥) في (ف، ع، م): «فَمَظِلُّهُ»، وفي المحكم: «فخيار ظِلِّه».

(٦) في (ف، ع، م): «فَمَكِنُّهُ»، وفي المحكم: «فخيار كِنِّهِ».

(٧) هو الدِّيْنَوَري صاحبُ كتاب النبات.

وقال الأزهري: قال ابن الأعرابي: القَرَعُ، [و] السَّبَقُ، والنَّدَبُ: الخَطَر[١] الذي يُسْتَبَق[٢] عليه، ويعني: المالَ.

وأصبحت الرياضُ قُرْعاً: قد جَرَّدتْها المواشي فلم تترك فيها شيئاً من الكَلأ.

وقولهم: أَلْفٌ أَقْرَعُ: هو التَّامُّ.

وتُرْسٌ أَقْرَعُ وقَرَّاع: أي: صُلْب.

وفلانٌ قَرِيعُ الكتيبة، وقِرِّيعُها، أي: رئيسُها.

وقُرْعَةُ كلِّ شيء: خِيَارُهُ.

والقُرْعَةُ: الجِرَابُ الواسع يُلقى فيه الطعام.

وقال أبو عَمْرٍو: هو الجِرَابُ الصَّغير، وجمعه: قُرَعٌ.

وفي الحديث: «قَرِعَ المَسْجِدُ»، أي: قَلَّ أهْلُهُ، كما يَقْرَعُ الرأسُ: إذا قَلَّ شَعْرُهُ[٣].

وفي الحديث: «نِعْمَ البُضْعَ لا يُقْرَعُ أَنْفُهُ»[٤] أصله أن الرجل كان[٥] يأتي بناقة كريمة إلى رجلٍ له فحْلٌ، يسأله أَنْ يُطْرِقَها فَحْلَهُ، فإن أخرج إليه فحلاً ليس بكريم قَرَعَ أنفه، وقال: لا أريده.

وقولهم: قَرَعَ سِنَّهُ الندم[٦].

وقَرَعَ الإناءُ فَمَ[٧] الشَّارِبِ: إذا اسْتَوْفى ما فيه.

واقْتُرِعَ فلانٌ، أي: اخْتير.

وقَرِيعَةُ الإبل: كَرِيمتُها.

---

(١) في (ح، م): «والخَطَرُ».

(٢) في (ع، ف): «يسبق».

(٣) غريب الحديث للحربي (٣/ ١٠٢٤). (ل).

(٤) ورد في حديث عمار بن ياسر كما في غريب الحديث للحربي (٣/ ١٠١٩)، وانظر حديث عمار في مجمع الزوائد (٩/ ٢٢٠ ـ ٢٢١).

(٥) كلمة: «كان» ساقطة من (ع، ف).

(٦) في تهذيب اللغة (قرع): «قَرَعَ فلانٌ سِنَّهُ نَدَماً».

(٧) في تهذيب اللغة (قرع): «جَبْهَةَ» بدل «فم».

وخُفَّانِ مُقْرَعانِ[١] أي: مُنْقَلانِ[٢].

وأقْرَعْتُ نَعْلي وخُفِّي: إذا جعلتَ عليهما رُقعةً كثيفةً.

وقَرَع التَّيْسُ العَنْزَ: إذا قَفَطَها.

قال الأموي: يُقال للضأن: اسْتَوْبَلَتْ، وللمَعْز: استدَرَّتْ، وللبقرة: اسْتَقْرَعَتْ، وللكَلبة: اسْتَحْرَمَتْ.

وأقرعتُ فلاناً: كَفَفْتُهُ.

وهو مُقْرِعٌ لكذا ومُقْرِن[٣] أي: مُطِيْقٌ.

وقرَّعَ مكانَ يَدِهِ من المائدة تَقْريعاً: إذا ترك مكان يده من المائدة فارغاً.

وبِتُّ[٤] أتَقَرَّعُ[٥] [١٥٩/ب]، أي: أَتَقَلَّبُ[٦]، وقَرَّعَهُمْ: أَقْلَقَهُمْ وَوَبَّخَهُمْ.

وأقْرَعَ المسافرُ: دَنا من منزله.

وأقرع دارَه آجُرّاً[٧] فَرَشَها بالآجُرِّ.

وأقرعَ الشَّرُّ: دَامَ.

وأَقْرَعَ الرجلَ عن صاحبه وانْقَرَعَ: كَفَّ.

وأقْرَعَ الغائصُ والمائِحُ: انتهى إلى الأرض.

القَرَّاعَةُ: القَدَّاحَةُ التي يُقْتَدَحُ بها النارُ.

وقوارع القرآن نحو ما قال صاحب «المحكم».

وقَرِعَ الرجلُ: إذا قُمِرَ في النِّضَال.

---

(١) في (ع، ف): «وجِفان مقرعات»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، تاج العروس (قرع).

(٢) في (ع، ف): «مثقلات»، وهو خطأ.

(٣) في (ح، ع، ف): «معرق»، وفي (م): «معروق»، بدل «مقرن»، وهو خطأ، والمثبت من تهذيب اللغة، اللسان، تاج العروس (قرع).

(٤) كلمة: «وبتّ» ساقطة من (ع، ف).

(٥) في (ع، ف): «وسأتَقَرَّع»، وهو خطأ.

(٦) في (ع، ف): «أنقلب»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (قرع).

(٧) في (ع، ف) زيادة: «إذا».

وقَرِعَ: افتقر.

وقَرِعَ: اتَّعَظَ.

وقَرَعْنَاكَ واقْتَرَعْنَاك، وقَرَحْنَاك واقْتَرَحْنَاكَ، ومَخَرْنَاكَ وامْتَخَرْنَاك وانْتَضَلْناكَ: أي: اخْتَرْنَاكَ.

والقَرِيعُ: المَقْرُوْعُ.

والقِرِيْعُ: الغالب.

ويُقال: أنزل الله تعالى به قَارِعةً وقَرْعاء ومُقْرِعَةً، و[أنزل به][1] بَيْضَاءَ ومُبَيِّضةً: وهي المصيبة التي لا تَدَعُ مالاً ولا غيرَهُ، هذا آخر كلام الأزهري.

فصل قرقب: قوله[2] في باب السَّلَم من «المهذَّب»[3]: لا يجوز السَّلَمُ في ثوب عمل فيه من غير غزله كالقَرْقُوبي[4]: هو بقاف مفتوحة ثم راء ساكنة ثم قاف مضمومة ثم واو ساكنة ثم باء موحدة مكسورة ثم ياء النسب. هكذا ضبطه بعض الأئمَّة الفضلاء المصنِّفين في ألفاظ «المهذَّب»، وقال: كذا تقوله العامَّة، وإنَّما هو قُرْقُبيّ، بضمِّ القافَين من غير واو، ورأيت بعض الفضلاء يقوله[5]: بضمِّ القاف الأولى مع إثبات الواو، والواو ثابتة في النُّسَخ، وقد فسَّره المصنِّف.

فصل قرن: في الحديث: «إنَّ الشمسَ تَطْلُعُ ومَعَها قَرْنُ شَيْطَانٍ»[6] ذكره في

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة من تهذيب اللغة (قرع).

(٢) في (ح، م): زيادة: «في السَّلَمِ».

(٣) المهذَّب (٣/ ١٦٦).

(٤) (القرقوبي): هو المُطَرَّز؛ لأنَّ الطرَّاز يعمل بعد الفراغ من النسج (النَّظْم المُستغذب ١/ ٢٩٨).

(٥) في (ع، ف): «يقول».

(٦) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٢١٩) من طريق زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصُّنَابحي، موصولاً، ومن طريق مالك أخرجه: الشافعي في الرسالة رقم (٨٧٤) وفي الأمّ (١/ ١٤٧)، وأحمد (٤/ ٣٤٩)، والنسائي (١/ ٢٧٥)، والفَسَوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٢١)، وأبو يعلى في المسند (١٤٥١)، وصحح إسناده أستاذنا الفاضل حسين أسد في تعليقه على مسند أبي يعلى (٣/ ٣٨)، كما صحَّحه الشيخ عبد القادر أرنؤوط في تعليقه على جامع الأصول (٥/ ٢٥٥).
وأخرجه أحمد (٤/ ٣٤٨)، وابن ماجهْ (١٢٥٣)، من طريق عبد الرزاق عن معمر، عن زيد بن =

الساعات التي نُهِيَ عن الصلاة فيها من «الوسيط»[١] وهو حديث صحيح، رواه البخاري ومسلم في صحيحَيهما، من رواية ابن عمر، رضي الله عنهما؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «لا تَتَحرَّوا بِصَلاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ ولا غُرُوبَها فَإنَّها تَطْلُعُ بِقَرْنَيْ شَيْطَانٍ»[٢].

وأما الرواية التي وقعت في «الوسيط» فهي مُرْسَلَة[٣].

واختلف العلماء في المراد بقرن الشيطان على أقوال كثيرة:

قال الهروي: قيل: قَرْنَاهُ: ناحيتا رأسه.

قال: وقال الحربيُّ: هذا مَثَلٌ، معناه: حينئذ يتحرَّك الشيطان ويتسلَّط.

وقيل: معنى القَرْنِ: القُوَّة، أي: تطلع حين قوَّة الشيطان[٤].

وقال غير الهروي: قَرْنُهُ: أُمَّتُه وشيعته.

والراجح عند جماعة من المحقِّقين كونه على ظاهره، وهو أن المراد جانِبَا رأسه، ومعناه: أنه يُدْني رأسه إلى الشمس في هذه الأوقات ليصير الساجد لها كالساجد له، والله تعالى أعلم.

وفي الحديث الآخر: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي»[٥] مذكور في باب الشهادات من

= أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي عبد الله الصُّنَابحي، قال البوصيري في مصباح الزَّجَّاجة: «إسناده مرسل ورجاله ثقات».

(١) الوسيط (٢/ ٣٤).

(٢) البخاري (٣٢٧٣)، مسلم (٨٢٨/ ٢٩٠)، واللفظ له، وانظر البخاري (٥٨٢)، وأطرافه.

(٣) نعم، رواية أبي عبد الله الصُّنَابِحي مُرْسلة، وأما رواية عبد الله الصُّنابحي فهي موصولة.

فقد روى ابن سعد في الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ١٤٢) من طريق سُوَيْد بن سعيد، قال: حدثنا حفص بن مَيْسَرَة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، قال: سمعت عبد الله الصُّنابحي، يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول. . . .

قال أستاذنا حسين أسد حفظه الله تعالى: «وهذا تصريح السماع من رسول الله ﷺ» وانظر تخريج رواية «الوسيط» قبل قليل.

(٤) الغريبين (٥/ ١٥٣٥).

(٥) أخرجه البخاري (٢٦٥١) وأطرافه، ومسلم (٢٥٣٥)، من حديث عِمْرَانَ بن حُصَيْنٍ، وهو حديث متواتر، كما نصَّ عليه الحافظ ابن حجر في مقدّمة «الإصابة»، وانظر جامع الأصول (٨/ ٥٤٧ _ ٥٥٠).

«المهذَّب»[١].

اختلف أيضاً فيه على أقوال كثيرة:

قال الهروي: القَرْنُ: كُلُّ طَبَقَةٍ مقترنين في وقت، ومنه قيل لأهل كلِّ مدَّة، أو طبقة بُعثَ فيها نَبيٌّ قَلَّتِ السنونِ أو كَثُرَتُ: قَرْنٌ، ومنه الحديث: «خَيْرُكُمْ قَرْني» يعني: أصحابي. «ثم الذين يَلُونَهم» يعني: التابعين بإحسان، واشتقاقه من الاقتران.

وقيل: القَرْنُ: ثمانون سنةً، وقيل: أربعون، وقيل: مئة.

وقال ابن الأعرابي: القَرْنُ: الوَقْتُ.

وقال غيره: قيل للزمان: قَرْنٌ؛ لأنه يَقْرِنُ أُمَّةً بأُمَّةٍ، وعالماً بعالم، وهو مصدر قَرَنْتُ، جعل اسماً للوقت أو لأهله، هذا آخر كلام الهروي[٢].

وقال غيره: قوله ﷺ: «خَيْرُكُمْ قَرْني» المراد منه: الصحابة، وقيل: جميع مَنْ كان حَيّاً على عهده[٣] ﷺ [١٦٠/أ].

وحكى الحربيُّ فيه أقوالاً، ثم قال: وليس في هذا شيء واضح، ورأى أنَّ القَرْنَ: كُلُّ أمَّة هَلَكَتْ فلم يَبْقَ منها أَحَدٌ، والله تعالى أعلم.

وقَرْن: الموضع الذي يُحْرم منه، وهو ميقات أهل نجد [و] هو بإسكان الراء، اتفق العلماء عليه[٤]، واتفقوا على تغليط الجوهري في فتح الراء منه. وفي قوله: إنَّ أُوْيساً[٥] القَرَنِيَّ رضي الله عنه منسوب إليه، وهذا غَلَّطه فيهما الإمامُ ابن بَرِّي.

ويُقال فيه: قَرْنُ المَنازل، وهو على قَدْر مرحلتين من مكة[٦].

والقِرَانُ في الحجِّ معروف.

---

(١) المهذَّب (٥/ ٥٩٥).

(٢) الغريبين (٥/ ١٥٣٣). (ل).

(٣) في (ع، ف): «على عهد رسول الله» بدل «على عهده».

(٤) ليس في القسم الموجود من غريب الحديث للحربي. (ل).

(٥) في (ع، ف): «أُوَيْس».

(٦) هو على طريق الطائف من مكة المارّ بنخلة اليمانية، يبعد عن مكة ثمانين كِيْلاً، وعن الطائف ثلاثة وخمسين كيلاً (المعالم الأثيرة ص: ٢٢٦).

وفي حديث أمِّ عَطِيَّةَ رضي الله عنها في غسل بنت رسول الله ﷺ ورضي الله عنها قالت: فَضَفَرْنا ناصِيتَها ثلاثةَ قُرونٍ[١]، أي: ثلاثَ ضفائرَ وذوائِبَ، فالقُرون والذَّوائِبُ والضَّفَائِرُ والغَدَائِرُ كلُّها بمعنًى واحدٍ، وهي خُصَلُ الشَّعْرِ المضفورة.

وقولهم في باب النكاح: إذا وجد أحدُ الزوجين بالآخر جُنوناً، أو جُذاماً، أو بَرَصاً، أو رَتَقاً، أو قَرناً ثبت له الخِيار[٢].

قال أهل اللغة: القَرْنُ بإسكان الراء، وهو العَفَلَةُ، بفتح العين المهملة والفاء، وهو لَحْمَةٌ [تكون] في فم فَرْج المرأة.

والقَرَن بفتح الراء مصدر قُرِنْتَ تَقْرَن قَرَناً على وزن بَرِصْت تَبرَصُ بَرَصاً، فيجوز أن يُقال هذا الذي ذكره في كتاب النكاح: بالفتح والإسكان.

الفتحُ: على إرادة المصدر، والإسكان: على إرادة الاسم، ونفس العَفلة؛ إلَّا أنَّ الفتح أرجح؛ لكونه موافقاً لباقي العيوب فإنها كلّها مصادر، وعَطْفُ مصدر على مصدر أحسنُ من عطف اسمٍ على مصدر، هذا الذي ذكرناه هو الصواب، وقد غلط مَن أنكر على الفقهاء قولهم ذلك بالفتح؛، بل الصوابُ جوازُه ورُجْحَانُهُ.

قال الإمام العلَّامة أبو محمد عبدُ الله بن بَرِّي: قال القَزَّازُ[٣]: القَرَنُ: هو العيب، وهو من قولك: امرأة قَرناءُ بَيِّنَةُ القَرَنِ، قال[٤]: وأما القَرْنُ بالإسكان فاسم العَفَلَةِ، والقَرَنُ بالفتح: اسمُ العيبِ، والله تعالى أعلم.

ويُقال: قَرَنْتُ بين الشيئين أَقْرُنُ بضمِّ الراء في المضارع هذه اللغة الفصيحة، ويُقال بكسرها في لغة قليلة.

فصل قزع: قوله في باب السواك من «التنبيه»[٥]، وباب العقيقة من «المهذَّب»[٦]: ويكره القَزَعُ، هو بفتح القاف والزاي.

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٦٣)، وانظر صحيح مسلم (٩٣٩).
(٢) انظر روضة الطالبين ص (١٢٣٦).
(٣) في (ع، ف): «الفَرَّاء»، وهو خطأ.
(٤) كلمة: «قال» ليست في (ع، ف).
(٥) التنبيه ص (١٤).
(٦) المهذَّب (٢/ ٨٤٣).

ثبت في الصحيحين، من رواية ابن عُمَر ﵄ قال: نهى رسولُ الله ﷺ عَنِ القَزَعِ(١).

قال الأزهري في «تهذيب اللغة»: قال أبو عُبيد: هو أن يُحْلَقَ رأسُ الصبيّ ويتركَ منه مواضع فيها الشعر متفرِّقة، وهكذا ذكره الهروي وابن فارس والجوهري(٢). قال الجوهري(٣): يُقال: قَزَّعَ رأسَهُ تَقْزِيعاً: إذا حلق شعره وبقيت منه بقايا في نواحي رأسه.

وقال الليث: عن الخليل بن أحمد إمام أهل اللغة والعربية مُطلقاً في الحديث: «نهى [رسولُ الله ﷺ] عَنْ القَزَعِ» وهو(٤) أَخْذُ بعض الشَّعْر، وتركُ بعضه من الرأس.

وكذا قال صاحب «المحكم»(٥) في تفسير القَزَعِ في الحديث: هو أَخْذُ بعض الشعر وتركُ بعضه.

قلت: وإلى هذا أشار في «المهذَّب»(٦) بقوله: «ويكره أن يترك على بعض رأسه الشعرَ؛ للنهي عن القَزَعِ، فظاهر كلامه أنَّ مطلق البعض مكروه.

قوله في باب القصاص في الجروح والأعضاء [١٦٠/ب] من «المهذَّب»(٧): وإنْ كانت المُوضِحَةُ في مُقَدَّم الرأس، أو مُؤَخَّره، أو في قُنْزَعَتِهِ(٨)؛ هي بضمِّ القاف وإسكان النون وفتح الزاي وضمّها لغتان.

قال أهل اللغة: هي الشعر حَوَالي الرأس. وأنشدوا لحُمَيْدِ الأَرْقَطِ(٩) يصف الصَّلَعَ [الرجز]:

---

(١) أخرجه البخاري (٥٩٢١)، ومسلم (٢١٢٠).

(٢) الغريبين (٥/ ١٥٣٨)، المجمل (٧٥٢)، الصحاح (٣/ ١٢٦٥). (ل).

(٣) قوله: «قال الجوهري» ليس في (ع، ف).

(٤) في (ع، ف): زيادة: «لُغَةً».

(٥) المحكم (١/ ٨٧).

(٦) المهذَّب (٢/ ٨٤٣).

(٧) المهذَّب (٥/ ٣٢).

(٨) في مطبوع المهذَّب (٥/ ٣٢): «قزعته».

(٩) الصحاح، تاج العروس (قنزع)، اللسان (طسس، قنزع).

كـأنَّ طَـسّـاً بَـيْـنَ قُـنْـزُعَـاتِـهِ[١]

ويجمعُ على: قَنَازِع، وأرادوا بحوالي الرأس: جوانِبَهُ.

وأما قول ابن باطيش: القُنْزُعةُ: أعلى موضع في الرأس[٢]، فلا نعرفه صحيحاً في اللغة، وإنْ كان صحيح المعنى في هذا الموضع.

قال صاحب «المُحْكَم»[٣]: القَزَعُ أيضاً: قِطَعٌ من السحاب رِقاق كأنَّها ظِلٌّ إذا مَرَّتْ من تحت السحابة الكبيرة.

وقيل: القَزَعُ: السَّحابُ المتفرِّقُ، واحدتها: قَزَعَةٌ، وما في السماءِ قَزَعَةٌ وقِزَاعٌ: أي: لطيخة[٤] غَيْمٍ.

والقُزَّعَةُ والقُزْعَةُ: خُصَلٌ من الشعر تترك على رأس الصَّبيّ كالذوائب متفرِّقةً في نواحي الرأس.

ورجل مُقَزَّعٌ ومُتَقَزِّعٌ: لا يُرَى على رأسه إلَّا شُعيراتٌ متفرِّقة تطاير مع الريح.

والقَزَعَةُ: [موضع] الشعر المُتَقَزِّع[٥] من الرأس.

وروّينا بالإسناد المتقدِّم إلى أبي عَوَانَةَ الإسفراييني قال: حدثنا موسى بن سعيد الدَّنْدَاني[٦] عن عبد الرزَّاق، عن مَعْمَرٍ، عن أيُّوبَ، عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ رضي الله عنهما أن رسولَ الله ﷺ رأى غُلاماً قَدْ حُلِقَ بَعْضُ رَأْسِهِ وتُرِكَ بَعْضُهُ، فَنَهَاهُمْ عن ذلكَ، وقال: «احْلِقُوا كُلَّهُ، أوْ ذَرُوا كُلَّهُ»[٧].

---

(١) في (ع، ف): «قُنزعته»، والمثبت موافق لما في الصحاح وغيره.

(٢) المغني في الإنباء (١/ ٥٨٦). (ل).

(٣) المحكم (١/ ٨٧).

(٤) في (ع، ف): «لطخة»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ٨٧).

(٥) في (ع، ف): «المتفرّق»، والمثبت موافق لما في المحكم (قزع).

(٦) في (ع، ف): «موسى بن سعد الدين» وهو خطأ. (الدَّنْداني): بمهملتين مفتوحتين ونونين الأولى ساكنة (تقريب التهذيب).

(٧) أخرجه أبو عوانة (١٧/ ١٢٨)، وأخرجه أبو داود (٤١٩٥)، والنسائي (٨/ ١٣٠)، وأورده المصنِّف في الرياض (١٧٣٠) بتحقيقي وقال: «رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم».

وقال ابن الأثير في جامع الأصول (٤/ ٧٥٣): «قال الحميدي في كتابه: وحكى أبو مسعود ـ يعني: الدمشقي أنَّ في رواية لمسلم... وذكر هذه الرواية».

قلت: هذه الرواية ليست في نسخ مسلم المطبوعة.

قال الأزهري: والقَزَعَةُ: وَلَدُ الزِّنا.

فصل قسط: في «المهذَّب»[١] في باب الإِحْداد[٢] في الحديث الترخيص للمغتسلة في نُبْذَةٍ من قُسْطٍ وأَظْفَار[٣].

هو بضمِّ القافِ، ويُقال فيه: كُسْت، بضمِّ الكاف وبالتاء في آخره، وهو بُخُورٌ معروف، ليس من مقصود الطِّيب.

فصل قسم: قولهم[٤] كِتَاب القَسَامَةِ، هي بفتح القاف.

قال الرافعي: قال الأئمَّة: القَسَامَةُ في اللغة: اسم للأولياء الذين يحلفون على دعوى الدم.

وفي لسان الفقهاء: هي اسم الأَيْمان[٥].

قال: وقال الجوهري: هي الأَيمان تقسَّم على الأولياء في الدم.

وعلى التقديْرَين: فهي اسمٌ أُقِيم مقام المصدر، يُقال: أَقْسَمَ إِقساماً وقَسَامَةً، كأَكْرَمَ إِكراماً وكَرَامة.

قال الإمام: ولا اختصاص لها بأيمان الدماء، إلَّا أن الفقهاء استعملوها فيها، وأصحابنا استعملوها في الأَيمان التي يقع الابتداء فيها بالمدَّعي، وصورتها: أَنْ يُوْجَدَ قتيلٌ بموضعٍ لا يُعْرَفُ قاتِلُهُ ولا بَيِّنَة، ويَدَّعي وليُّهُ قتْلَهُ على شخص، أو جماعة، وتوجد قَرِينةٌ تُشعر بتصديق الوليّ في دعواه، ويُقال له: اللَّوْث، فيحلف الوليُّ خمسين يميناً، ويثبت القتل، فتجب الديةُ لا القِصَاصُ، وفي قولٍ: يجب القِصَاصُ[٦].

فصل قشع: قال صاحب «المحكم»[٧]: انْقَشَعَ عنه الشيءُ وتقَشَّع: غَشِيَهُ ثم انجلى عنه، كالظلام عن الصُّبح، والهَمِّ عن القلب، والسَّحاب عن الجوّ.

---

(١) المهذَّب (٤/ ٥٦٠).

(٢) في (ع، ف): «الأحداث»، وهو تحريف.

(٣) أخرجه البخاري (٥٣٤١، ٥٣٤٣)، ومسلم (٩٣٨) من حديث أمِّ عطية.

(٤) في (ح، م) زيادة: «في».

(٥) في (ع، ف): «للأَيمان».

(٦) العزيز (١١/ ١٢). (ل).

(٧) المحكم (١/ ٧٩).

والقِشْعُ: السحاب الذاهب المُتَقَشِّعُ عن وجه السماء.

والقَشْعَةُ والقِشْعَةُ: قطعة منه تبقى في أُفُقِ السماء إذا تَقَشَّعَ الغيمُ.

وقد أَقْشَعَ الغيمُ وانْقَشَع وتَقَشَّعَ، وقَشَعَتْهُ الريحُ قَشْعاً.

وأقشعَ القومُ وتَقَشَّعُوا، وانْقَشَعُوا[١] ذهبوا وافترقوا. [١٦١/أ].

فصل قصد: قال الجوهري: القَصْدُ: إِتْيان[٢] الشيء.

تقول: قَصَدْتُهُ، وقَصَدْتُ له، وقَصَدْتُ إليه بمعنًى.

وقَصَدْتُ قَصْدَهُ، أي: نَحْوَتُ نَحْوَهُ.

وأَقْصَدَ السَّهمُ: أي: أصابَ.

والقصد: العدل.

والقصد بَيْنَ الإِسْراف والتَّقْتِير، وهو مُقتصِدٌ في النفقة.

والقاصد: القريب. يُقال: بيننا وبين الماء ليلةٌ قاصدةٌ: أي: هيِّنة السير لا تَعَبَ فيه ولا بطء.

والقَصِيدُ: جمع قَصِيدة من الشعر، كَسفِين جَمْعُ سَفينة.

في أول باب غَزاة أَوْطَاس من «صحيح البخاري» عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه في رجل أراد قَتْلَهُ: فَقَصَدْتُ له[٣].

وفي كتاب الإيمان من «صحيح مسلم»[٤] في باب مَنْ قَتَلَ رجلاً من الكُفَّارِ، بعد أن قال: لا إله إلَّا الله، عن جُنْدُبِ بن عبد الله البَجَليّ، رضي الله عنه؛ أنَّ رجلاً من المشركين كان إذا شاء أَنْ يَقْصِدَ إلى رجل من المسلمين قَصَدَ له فقتله، وإنَّ رجلاً من المسلمين قَصَدَ غَفْلَتَهُ. هذا لفظه بحروفه، وهكذا في «مسلم» مرتّب هذا

---

(١) في (ع، ف): زيادة: «إذا».

(٢) في (ع، ف): «إثبات»، وهو تحريف.

(٣) البخاري برقم (٤٣٢٣)، وهو في مسلم أيضاً برقم (٢٤٩٨).

(٤) صحيح مسلم رقم (٩٧).

الترتيب، وفيه شيء يُسْتَطْرَفُ(١)؛ وهو جمعه اللُّغات الثلاث في سطر واحد: قَصَدْتُ إليه، وقَصَدْتُ له، وقَصَدْتُهُ.

فصل قصر: القِصَارَةُ المذكورة في باب التفليس، وهو قِصَارَةُ الثوب، هي بكسر القاف، وهكذا ما أشبهها من الصنائع مكسورة كلّها.

قال أبو إسحاق الزجَّاج في كتابه «معاني القرآن العزيز» في أول سورة البقرة في قول الله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧] قال: كُلُّ ما كان مُشتملاً على الشيء فهو في كلام العرب مبنيٌّ على فِعَالة نحو: الغِشَاوة والعِمامة والقِلادَة والعِصَابة.

قال: وكذلك أسماء الصناعاتِ [لأنَّ] معنى الصناعة: الاشتمال على كلِّ ما فيها، نحو الخِياطة، والقِصَارة.

قال: وكذلك [على] كلّ من استولى على شيء، فاسم ما استولي عليه الفِعَالَة، نحو: الخِلافة والإِمارة. هذا آخر(٢) كلام الزجَّاج(٣).

وذكر الواحدي في «البسيط» في هذا الموضع مثله سواء(٤).

قول(٥) عمر بن الخطاب رضي الله عنه: صلاةُ الأضْحى والجمعة والعيد(٦) ركعتانِ تَمامٌ غيرُ قَصْرٍ(٧). ذكره في بابي الجُمُعة والعيدَين من ....

(١) في (ع، ف): «يستظرف» وهما بمعنًى.

(٢) كلمة: «آخر» ليست في (ع، ف).

(٣) معاني القرآن (١/ ٨٣). (ل).

(٤) التفسير البسيط (٢/ ١١٧). (ل).

(٥) في (ف، ع، م): «قال».

(٦) في (ع، ف): «والعيدين».

(٧) قول عمر اختصره المصنِّف، وتمامه كما في المهذَّب (١/ ٣٧٠، ٣٩٢): «صلاة الأضحى ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، وصلاة السفر ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان، تمامٌ غير قَصْرٍ، على لسان نبيِّكم، وقد خاب مَن افترى».
وهذا الحديث أخرجه النسائي (٣/ ١١١، ١١٨، ١٨٣)، وابن ماجه (١٠٦٣، ١٠٦٤)، وأحمد (١/ ٣٧)، وأبو يعلى (٢٤١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٤٢١ ـ ٤٢٢)، وأبو نُعيم في الحلية (٤/ ٣٥٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١٩٩ ـ ٢٠٠)، وقال الحافظ ابن حجر =

«المهذَّب»[١] معناه: شُرِعَتْ ركعتَيْن من أصلها، ولم تُشْرَعْ أربعاً، ثم قُصِرَتْ.

وقوله في «المختصر»[٢] في تفسير الحديث: «أَوَّلُ الوَقْتِ رِضْوانُ اللهِ تعالى، وآخرهُ: عَفْوُ اللهِ تعالى»[٣] قال الشافعي: الرضوان إنَّما يكون للمحسنين، والعفو يشبه أن يكون للمقصِّرين.

في تسميته مُقَصِّراً تأويلان لأصحابنا المتقدِّمين مشهوران في كتب المذهب: أحدهما: أنه مُقَصِّرٌ بالنسبة إلى من صلَّى في أول الوقت وإن كان لا إثْمَ عليه.

والثاني: مُقَصِّرٌ بتفويت الأفضل، كما يُقال: مَن ترك صلاة الضحى فهو مُقَصِّرٌ، وإنْ كان لا يأثم.

ويُقال: قَصَرَ المسافرُ الصَّلاة، وقَصّرَها بتخفيف الصاد وتشديدها لغتان مشهورتان، حكاهما جماعات؛ منهم ابن فارس في كتابه «حلية الفقهاء»[٤]، والتخفيف أفصح وأشهر، وبه جاء [١٦١/ب] القرآن وروايات الأحاديث الصحيحة، وهو القَصْرُ والتَّقصير، وهو رَدُّ الرُّبَاعِيَّةِ إلى رَكْعَتَيْنِ.

فصل قصع: في الحديث: ناقة تَقْصَعُ بِجِرَّتِها[٥].

= في التلخيص الحبير (٢/ ٦٦): «رواه النسائي من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عُمَر، وقال: لم يسمعه من عمر، وكان شعبة ينكر سماعه منه، وسُئل ابن مَعِينٍ عن رواية جاء فيها في هذا الحديث عنه: سمعتُ عمر، فقال: ليس شيء، وقد رواه البيهقي [وابن ماجه: ١٠٦٤] بواسطة بينهما، وهو كعب بن عُجْرَةَ، وصحَّحها ابن السكن».

(١) المهذَّب (١/ ٣٧٠، ٣٩٢).

(٢) مختصر المزني ص (١٣).

(٣) أخرجه الترمذي (١٧٢)، والدارقطني (١/ ٢٤٩)، والبيهقي (١/ ٤٣٥)، من حديث ابن عمر، قال العلَّامة أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي (١/ ٣٢٢): «وهو حديث غير صحيح، بل هو حديث باطل، كما نصَّ عليه العلماء الحفاظ»، وانظر بلوغ المرام (١٧٠، ١٧١)، بتحقيقي، التلخيص الحبير (١/ ١٨٠ رقم: ٢٥٩).

(٤) حلية الفقهاء ص (٨٥). (ل).

(٥) أخرجه الترمذي (٢١٢١)، والنسائي (٦/ ٢٤٧)، وابن ماجه (٢٧١٢)، وأحمد (٤/ ١٨٧)، وأبو يعلى في المسند (١٥٠٨) وفي المفاريد (٢٠) من حديث عَمرو بن خارِجَةَ، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قال الأزهري: قال أبو عُبيدٍ: القَصْعُ: ضَمُّكَ الشيء على[١] الشيء حتى تقتلَهُ أو تَهْشِمَهُ، ومنه: قَصْعُ القَمْلَةِ.

قال: وقَصْعُ الجِرَّةِ: شِدَّةُ المَضْغ، وضَمُّ بعض الأسنان إلى بعض.

قال أبو زيد: القَصْعُ: هو المَضْغُ بعد الدَّسْعِ، والدَّسْعُ: هو أن تَنْزِعَ الجِرَّة من كَرِشِها.

وقال أبو سعيد الضَّرير: قَصْعُ الناقةِ الجِرَّةَ: استقامة خُرُوجها من الجوف إلى الشِّدْقِ غيرَ منقطعة ولا نَزْرَةٍ، ومتابعةُ بَعْضِها بعضاً، وإنَّما يفعل هذا إذا كانت مُطمئنةً ساكنة لا تسير، فإذا خافت شيئاً قطعت الجِرَّةَ [ولم تخرجها]. هذا آخر[٢] كلام الأزهري.

قال صاحب «المحكم»[٣]: القَصْعَةُ: الصَّحْفَةُ تُشْبعُ العَشَرَةَ، والجمع: قِصَاعٌ وقِصَعٌ.

وقَصَعَ الماءَ قَصْعاً: ابتلَعَهُ جَرْعاً.

وقَصَعَ الماءُ عَطَشَهُ يقصَعُهُ قَصْعاً وقَصَّعَهُ: سَكَّنَهُ وقَتَلَهُ.

والقَصْعُ: قَتْلُ الصُّؤَابِ والقَمْلَةِ بين الظُّفرَيْنِ.

وقَصَعَ البعيرُ بِجَرَّته: مضَغَها.

وقيل: هو أَنْ يَرُدَّها إلى جوفه.

وقيل: هو أَنْ يملأَ بها فَاهُ.

فصل قصى: في الحديث: «مَا مِنْ ثَلاثَةٍ في قَرْيَةٍ أَوَ بَدْوٍ، ولا تُقَامُ فيهم الجماعةُ[٤]

---

(١) في (ح): «إلى»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (قصع).

(٢) كلمة: «آخر» ليست في (ف، ع، م).

(٣) المحكم (١/ ٨٢).

(٤) هكذا في الأصول الخطية باتفاق: «الجماعة» وفي المهذَّب (١/ ٣٠٩)، وسنن أبي داود (٥٤٧)، والنسائي (٢/ ١٠٦)، ورياض المؤلِّف رقم (١١١٨) بتحقيقي. بدلها: «الصلاة». (ل).

إِلَّا وَقَدْ اسْتَحْوذَ عَلَيْهِم الشَّيطانُ، عَلَيْكَ بالجَمَاعَةِ؛ فإنَّما يأْخُذُ الذِّئْبُ القاصِيَةَ»[1].

ذكره في صلاة الجماعة من «المهذَّب»[2].

القاصية: البعيدة؛ شَبَّهَ ﷺ تمَكُّنَ الشيطان من المنفرد عن الجماعة بتَمَكُّنِ الذئب من الشاة المُنْفَرِدَةِ البعيدةِ من الأَهل والغنم.

فصل قضى: قول الله ﷻ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] مذكور في أول نفقة الأقارب من «المهذَّب»[3].

قال الواحدي: قال عامَّة المفسِّرين وأهل اللغة: معنى (قَضَى) هنا: أَمَرَ[4].

وقال غيره: أوجب.

وقيل: وَوَصَّى، وكذلك قرأها: عليٌّ، وعبدُ الله بن مسعود، وأُبَيُّ بن كعب.

ورُوي هذا عن ابن عباس، قال: والتصقت إحدى الواوَين بالصاد فصارت قافاً.

قال الفرَّاء: تقول العرب: تركتُهُ يقضي أمورَ الناس: أي: يأمر فيها فينفذ أمره، والله تعالى أعلم.

والقضاء: الولاية المعروفة ممدود.

قال الأزهري: القَضَاءُ في الأصل: إحْكَامُ الشيء والفَرَاغُ منه.

ويكون القضاء إِمْضَاء[5] الحُكْم، وقيل للحاكم: قاضٍ؛ لأنه يُمْضي الأحكام ويحكمها.

---

(١) زاد في المهذَّب (١/ ٣٠٩): (من الغنم)، وهي في جامع الأصول (٩/ ٤٠٧)، ورياض المؤلِّف رقم (١١١٨) بتحقيقي، والحديث تقدَّم تخريجه في حرف الباء فصل (بدا)، وحرف الحاء فصل (حوذ). (بالجماعة): قال السائبُ: يعني بالجماعة: الصلاة في الجماعة، زاد رَزِيْنٌ: وإن ذِئْبَ الإنسانِ الشيطانُ، إذا خلا به أكله. (جامع الأصول: ٩/ ٤٠٧).

(٢) المهذَّب (١/ ٣٠٩).

(٣) المهذَّب (٤/ ٦٢٥). (ل).

(٤) التفسير البسيط (١٣/ ٢٩٦). (ل).

(٥) في (ع، ف): «أيضاً».

ويكون قَضى بمعنى أَوْجَب، فيجوز أن يكون سُمِّي قاضياً؛ لإيجابه الحُكْمَ على مَنْ يجب عليه. هذا آخر كلام الأزهري.

وأما عُمْرَةُ النَّبيِّ ﷺ المسمَّاة عُمْرَة القَضَاء، وعُمْرَة القَضِيَّةِ، فكانت في ذي القَعْدَةِ سنة سبع من الهجرة، وكان ﷺ أحرم بالعُمْرَة في ذي القَعْدَةِ سنة سِتٍّ فصدَّهُ المشركون، ثم صالحهم، وقاضَى سُهَيْلَ بن عَمْرٍو على الهُدنة، ثم اعتمر في السنة السابعة.

وقيل لها: عُمْرَة القَضاء والقَضِيَّة؛ لمُقَاضَاة سُهَيْلِ بن عَمْرٍو، لا لأَنَّها قَضَاء عُمْرَةِ سنة ستٍّ؛ بل لما ذكرناه.

ووقعتْ عُمْرَةُ سَنَةِ سَبْعٍ فَرْضاً[١]، وأمَّا سَنَة سِتٍّ فَحُسِبَت عُمْرَةً في الثواب، فقد جاءت الأحاديث الصحيحة[٢] بأن عُمَرَهُ ﷺ [٣] أَرْبَعٌ، منها: عُمْرَةُ الحُدَيبية سنةَ سِتٍّ، وعُمْرَةُ القَضاءِ سنة سبع، وعُمْرَةُ [١٦٢/أ] الجِعْرانة سنة ثمانٍ، وعُمْرَةٌ مع حجّته[٤] سنة عَشْرٍ.

فصل قطط: قولهم: ما فعلته قَطُّ، هي لتوكيد نفي الماضي، وفيها لغات: قَطُّ وقُطُّ، بفتح القاف وضمّها مع تشديد الطاء المضمومة فيهما، وقَطِّ بفتح القاف وتشديد الطاء المكسورة، وقَطْ بالفتح[٥] وإسكان الطاء، وقَطِ بالفتح[٦] وكسر الطاء المخفَّفة.

فصل قطع: قوله في «المهذَّب»[٧]: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ أَقْطَعَ بِلالَ بْنَ الحارِثِ المَعَادِنَ القَبَلِيَّة»[٨] ذكره في زكاة المَعْدِنِ.

---

(١) في (ع، ف): «قضاءً».
(٢) المتفق عليها، انظر فصل: في حجّه ﷺ وعدد عُمَرِهِ وغزواته وسراياه.
(٣) في (م): «بأن عُمَرَ رسول الله ﷺ»، وفي (ع، ف): «بأن عُمَر النَّبيّ ﷺ».
(٤) في (ف، ع، م): «حجّه».
(٥) في (ع، ف): «بفتح القاف» بدل «بالفتح».
(٦) في (ع، ف): «بكسر القاف» بدل «بالفتح».
(٧) المهذَّب (١/ ٥٣٢).
(٨) تقدَّم تخريجه في ترجمة بلال بن الحارث رقم (٨٧).

قال الأزهري في «تهذيب اللغة»: يُقال: استقطع فلانٌ الإمامَ قَطِيعةً فأقطعه إيَّاها: إذا سأله أَنْ يُقْطِعَها له ويبينها ملكاً له، فأعطاه إيَّاها.

قال الهروي(١): والإقطاع يكون تمليكاً وغير تمليك.

قوله ﷺ: «إذا صَلَّى أحَدُكُمْ(٢) إلى السُّتْرَة(٣)، فَلْيَدْنُ(٤) منها، لا يَقْطَعُ الشَّيْطَانُ عليه صَلاتَه»(٥).

ذكره في استقبال القبلة من «المهذَّب»(٦): فيقطعُ، مرفوع العين.

وهذا الحديث أخرجه أبو داود في «سننه» بهذا اللفظ عن سَهْلِ بن أبي حَثْمَة(٧) رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ، ولعلَّ معناه ـ والله تعالى أعلم [أنه] إذا لم يَدْنُ منها.

قال الأزهري: قال أبو عَمْرو: وقِطَاعُ النَّخْلِ وقَطَاعُهُ مثل الصِّرَام والصَّرَام.

وأَقْطَعَ النَخْلُ إقْطاعاً: حان قِطَاعُهُ.

ومَقَاطِع القُرآن: مواضِعُ الوُقوف، ومبادِئُهُ: مواضعُ الابتداءِ.

وفلانٌ قَطِيع(٨) فلان: أي: شَبِيهه(٩) في قَدِّهِ وخَلْقه، وجمعُهُ: أَقْطِعاء(١٠).

قال الأزهري: ويُقال: قَطَعَ فلانٌ رحِمَهُ قَطْعاً: إذا لم يَصِلْها، والاسمُ: القَطِيعة.

ويُقال لِقَاطِعِ رَحِمِهِ: قُطَعَة وقُطَع بضمِّ القاف، وفتح الطاء.

ويُقال: قطعتُ الحَبْلَ قَطْعاً فانقطع، وقطعت النهرَ قَطعاً وقُطوعاً.

---

(١) في (ع، ف): «الجوهري»، وكلامه في الغريبين (٥/ ١٥٦٢). (ل).

(٢) في (ع، ف)، زيادة: «فليصلِّ» وهي موجودة في رواية الحاكم (١/ ٢٥١)، وابن خزيمة رقم (٨٠٣).

(٣) في مصادر التخريج، والمهذَّب (١/ ٢٣٣): «سترة» بدل «السترة».

(٤) في (ع، ف): «وليدنُ».

(٥) تقدَّم تخريجه في ترجمة سَهْل بن أبي حَثْمَةَ رقم (٢٣٥).

(٦) المهذَّب (١/ ٢٣٣).

(٧) في (ع، ف): «خثمة»، وفي (م): «خيثمة» بدل «حَثْمة»، وكلاهما خطأ.

(٨) في (ع، ف): «قطع»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (قطع).

(٩) في (ح، ع، ف): «شبهه»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (قطع).

(١٠) في (ع، ف): «أقطاع»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (قطع).

ومُنْقَطَعُ كُلِّ شيء: حيثُ يَنْقَطِع، مِثْلُ: مُنْقَطعِ الرَّمْلِ والحَرَّةِ وشبههِما.

والمُنْقَطِع[1] الشيء نفسه.

قال الفرَّاء: سمعتُ بعض العرب يقول: غلبني فلانٌ على قُطْعَةٍ[2] من أرض: يريد أرضاً مَفْرُوزةً مثل القَطِيعة، فإذا أردت قطعةً من شيء قُطِعَ منه، قلتَ: قِطْعة.

والقَطَعَة ـ يعني: بفتحتين[3] ـ موضع القَطْع من يد الأَقْطَع. يُقال: ضربه بِقَطَعتِهِ.

وقال الليث: يقولونَ: قُطِعَ الرجُلُ، ولا يقولون: قُطِعَ الأَقْطَعُ؛ لأن الأقْطَعَ لا يكون أقطعَ حتى يَقْطَعَهُ غيرُهُ، ولو لزمه ذلك من قِبَلِ نفسه لقيل: قَطِعَ أو قَطُعَ.

قال: ويجمع الأَقْطَع قُطْعَاناً[4].

قال الليث: يُقال: قاطعْتُ فلاناً على كذا وكذا من الأجر والعمل مُقَاطَعَةً.

قال: وسَيْفٌ قاطِع وقَطَّاعٌ ومِقْطَع، وكل شيء يُقْطَعُ به: فهو مِقْطَع. والمَقْطَعُ: موضع القَطْع. والمَقْطَعُ: مصدر كالقَطْع.

والمَقْطَعُ: غايةُ ما قُطِعَ. يُقال: مَقْطَعُ الثوب، ومَقْطَعُ الرَّمْل: إلى حيث[5] لا رَمْلَ وراءه.

ورجلٌ قَطُوعٌ لإخوانه، ومِقْطاع: لا يَثْبُتُ على مُؤَاخاة.

وبنو قُطَيْعَةَ: حَيٌّ من العرب، النسبة إليهم: قُطَعِيٌّ.

قال: وقُطَّاعَ الطريق: الذين يُعَارِضون أبناء السبيل، فيقطعون بهم السبيل.

وشيء حسن التقطيع: إذا كان حَسَنَ القَدِّ، هذا آخر ما نقلته من كتاب[6] الأزهري.

---

(١) في (ع، ف): «والمقطع»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (قطع).

(٢) في (ح، ع، ف، م): «قطعان»، والمثبت من تهذيب اللغة اللسان (قطع).

(٣) وقد تضمّ القافُ وتُسكّنُ الطاء (النهاية: قطع).

(٤) في (ح، م): «ويجمع الأقطع قُطْعاناً».

(٥) في (ع، ف): «للذي» بدل «إلى حيثُ».

(٦) في (ع، ف): «كلام».

وقال [١٦٢/ب] صاحبُ «المحكم»[١]: القَطْعُ: إبَانَةُ بعض أجزاء الجِرْمِ من بعضٍ فَصْلاً.

يُقال: قَطَعَهُ يَقْطَعُهُ قَطْعاً وقَطِيعةً وقُطُوعاً.

وقَطَعَهُ واقْتَطَعهُ فانْقَطَعَ، وتَقَطَّعَ.

وشيء قَطِيْعٌ: مَقْطُوعٌ.

والقُطْعَةُ والقِطْعَةُ والقُطَاعَةُ: ما قَطَعْتَهُ منه، وخصّ اللِّحياني بالقُطَاعة: قُطَاعة الأَديم والحُوَّارَى[٢] وهو ما قُطِعَ من الحُوَّارى[٣] من[٤] النُّخَالة.

وتَقَاطَعَ الشيءُ: بان بَعْضُهُ من بعض.

وأقطعه إيَّاه: أَذِنَ له في قَطْعِهِ.

وحَبْلٌ أَقْطَاعٌ: مقطوع، كأَنَّهم جعلوا كُلَّ جُزء منه قِطْعاً، وإِنْ لم يُتَكَلَّمْ به.

وكذلك ثوبٌ أقْطاع، وقِطْعٌ.

والأَقْطَعُ: المَقْطُوع اليد، والجمع قُطْعٌ، وقُطْعَانٌ.

ويَدٌ قَطْعَاءُ: مَقْطُوعَةٌ، وقد قَطِعَ قَطَعاً وقُطِع[٥].

والقَطَعَةُ، والقَطْعَةُ: مُوضع القَطْع من اليد. وقيل: بَقِيَّةُ اليد المقطوعة.

ومَقْطَعُ كُلِّ شيءٍ ومُنْقَطَعُهُ: آخرهُ.

وقَطَعَ به النهرَ، وأَقْطَعَهُ إِيَّاهُ، وأَقْطَعَهُ به: جاوزه، وهو من الفَصْل بين الأجزاء.

وانقطع الشيءُ: ذهب وقتُهُ؛ ومنه: انقطع الحَرُّ والبَرْدُ.

وانقطع كلامُهُ: وَقَفَ فلم يَمْضِ.

وقَطَعَ لسانَهُ: أسْكَتَهُ بإحسانه إليه.

وانقطع لسانُهُ: ذَهَبَتْ سلاطَتُهُ.

---

(١) المحكم (١/ ٨٨ ـ ٩٢).

(٢) في (ف، ع، م): «الجوار» وهو خطأ، والمثبت موافق لما في المحكم، القاموس، اللسان (قطع).

(٣) نفس التعليق السابق.

(٤) في (ع، ف): «أو من»، والمثبت موافق لما في المحكم، اللسان (قطع).

(٥) قوله: «وقُطِعَ» ليس في (ع، ف)، والمثبت موافق لما في المحكم (قطع).

وقَطَعَهُ قَطْعاً وأَقْطَعَهُ: بَكَّتَهُ. وهو قطيع القَوْلِ، وقد[١] قَطِعَ وقَطُعَ قَطَاعةً.

وأَقَطَعَتِ الدجَاجَةُ: انْقَطَعَ بَيْضُها.

وقُطِعَ به، وانْقُطِعَ وأُقْطِعَ وأَقْطَعَ: ضَعُفَ عن النكاح.

وانْقُطِع بالرجُل والبعير: كَلَّا.

والقَطْعُ والقَطِيعةُ: [الهِجْران] ضِدُّ الوَصْلِ.

وتقاطَعَ القومُ: تَصَارَمُوا.

وقَطَع رَحِمَهُ قَطْعاً [وقطَّعَها: عَقَّها][٢].

ورجل [قُطَعَةٌ] وقُطَعٌ ومِقْطَعٌ وقُطَّاع: يَقْطَعُ رَحِمَهُ، واقتطعَ طائفةً من الشيء: أَخذه[٣].

والقَطِيْعَةُ: ما اقْتَطَعْتهُ[٤] منه.

وأَقطعني إيَّاها: أَذِنَ لي في اقتطاعها.

واسْتَقْطَعَهُ إيَّاها: سأله أن يُقْطِعَه [إيَّاها].

والقَطِيع: الطائفة من الغَنَم والنَّعَم ونحوه، والغالب عليه: أنه من عَشْرٍ إلى أربعين.

وقيل: ما بين خَمْسَ عَشْرَةَ إلى خمس وعشرين، والجمع: أَقْطَاعٌ، وأَقْطِعَةٌ وقُطْعَانٌ، وقِطَاع، وأقَاطِيع، قال سيبويه: وهو مما جُمِعَ على غير بناء واحده، ونَظِيرُهُ عنده: حَدِيثٌ وأحَاديثُ.

والقِطعَةُ: كالقَطِيع.

والقُطَّعُ والقُطَّاعُ: اللُّصُوصُ يَقْطعون الأرض.

والقِطْعُ والقِطْعَةُ والقَطِيعُ والقِطَعُ [والقِطَاعُ]: طائفة من الليل تكون من أول الليل إلى ثُلُثِهِ.

---

(١) في (ع، ف): «ومنه» بدل «وقد»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ٩٠).

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من المحكم (قطع).

(٣) في اللسان (قطع): «أخذها».

(٤) في (ح، م): «أخذه»، وفي المحكم: «اقتطعه»، والمثبت موافق لما في اللسان (قطع).

وقَطَّعَ الجَوَادُ الخَيْلَ(١) خَلَّفها(٢) ومضى. هذا آخر كلام صاحب «المحكم».

فصل قطف: قوله في «الوسيط»(٣) في بيع الأصول والثِّمار: الإِبقَاءُ مستحقّ للبائع إلى أَوَان القِطَاف، يعني: إلى أَوَانِ قَطْعِهِ.

يُقال: قِطَاف وَقَطَاف بكسر القاف وفتحها.

قال صاحب «المحكم»(٤): قَطَف الشيءَ يَقْطِفُهُ قَطْفاً وقَطَفاناً وقَطَافاً وقِطَافاً: قَطَعَهُ.

والقِطْفُ: ما قُطِف من الثَّمر، وهو أيضاً العُنْقُودُ ساعةَ يُقْطَفُ، والجمع: قُطوف.

والقِطَاف، والقَطَافُ: أَوَانُ قَطْفِ الثمر.

وأَقْطَفَ العِنَبُ: حانَ أَنْ يُقْطَفَ.

وقال الجوهري: القِطْفُ(٥) بالكسر: العُنقودُ.

وقال الهروي: القِطْفُ: العُنْقُود، وهو اسم لكلِّ ما قُطِفَ(٦)، كالذِّبْح والطِّحْن.

قولهما(٧) في باب الإجارة: الدَّابَّة القَطُوف، هو(٨) بفتح القاف وضمِّ الطاء، وهو البطيء(٩) في السَّيْرِ. [١٦٣/أ].

فصل قعد: قال صاحب «المحكم»(١٠): القُعُودُ: نَقِيضُ القِيَامِ، قَعَدَ يَقْعُدُ قُعوداً، وأَقْعَدْتُهُ وقَعَدْتُ به.

---

(١) في (ع، ف): «الحَبْل»، وهو تصحيف.

(٢) في (ع، ف): «خلفه»، والمثبت موافق لما في المحكم، واللسان (قطع).

(٣) الوسيط (٣/ ١٧٩).

(٤) المحكم (٦/ ١٧٥).

(٥) في (ع، ف): «القطاف»، والمثبت موافق لما في الصحاح (قطف).

(٦) في اللسان «قطف»: «يُقْطَفُ»، والمثبت موافق لما في الغريبين (٥/ ١٥٦٤). (ل).

(٧) المهذَّب (٣/ ٥٢١)، الوسيط (٤/ ١٧١).

(٨) في (ف، ع، م): «هي».

(٩) في (ع، ف): «البطء».

(١٠) المحكم (١/ ٩٤ ـ ٩٦).

والمَقْعَدُ والمقْعَدَة[١] مكان القُعود.

قال سيبويه: هو مِنِّي مَقْعَدَ القابلة[٢]، وذلك إذا دَنا فلزق[٣] من بين يديك، يريد: بتلك المنزلة، ولكنَّه حذف وأوصل، كما قالوا: دخلت البيت، أي: في البيت.

ومن العرب من يرفعه ويجعله هو الأول على قولهم: أنت منِّي مرأى ومَسْمَعٌ[٤].

والقِعْدةُ بالكسر: الضربُ من القُعود، وبالفتح المرَّة الواحدة منه.

وذو القَعْدَةِ: اسم شهر كانت العرب تَقْعُدُ فيه، وتَحُجُّ في ذي الحِجَّة.

وقولهم في الدعاء: إن كُنْت كاذباً فَحَلَبْت قاعِداً، معناه: ذَهَبَت إبْلكُ فَصِرْتَ تَحْلُبُ الغَنَم؛ لأن حالبَ الغنم لا يكون إلَّا قاعداً.

وأُقْعِدَ الرجلُ: لم يَقْدِرْ على النهوض.

وبه قُعَاد: أي: داء يُقْعِدُه[٥].

وما قَعَّدَكَ واقْتَعَدَكَ؟ أي: حَبَسَكَ.

ورجل قِعْدِيٌّ وقُعْدِيٌّ: عاجز كأنَّهُ يُؤْثِر القُعُودَ.

والقُعْدَةُ والقَعُودَةُ والقَعُودُ من الإبل: ما اتَّخذه الراعي للرُّكوب وحَمْل الزاد، والجمع: أَقْعِدَة وقُعُدٌ وقِعْدانٌ وقَعَائِدُ.

واقْتَعَدها: اتَّخذها قَعُوداً.

وقيل: القَعُودُ: القَلُوصُ.

وقيل: القَعُودُ: البَكْرُ إلى أن يُثْنيَ، ثم هو جَمَلٌ.

والقَعُودُ أيضاً: الفَصِيل.

وقَاعَدَ الرجلَ: قَعَدَ معه.

وقَعِيْدُ الرجل: مُقَاعِدُهُ.

---

(١) في (ع، ف) زيادة: «والمقعدة» وهي إقحام ناسخ.

(٢) في اللسان (قعد) زيادة: «أي: في القُرْبِ».

(٣) في (ع، ف): «فالتزق» بدل «فلزق».

(٤) الكتاب (١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٧).

(٥) في المحكم (١/ ٩٥): «يقعد» بدل «يقعده».

وقَعِيدا كُلِّ إنسان: حَافِظاه عن اليمين وعن الشمال.

وقَعِيدَةُ الرجل وقَعِيدَةُ بيته: امرأتُهُ.

وقَعَدَتِ المرأة عن الحيض والولد، تَقْعُدُ قُعُوداً فهي قَاعِدٌ: انقطع عنها.

والقاعِدَةُ والقَاعِدُ: أصل الأُسِّ.

والقُعْدُدُ والقُعْدَدُ: الجَبَانُ اللئيم القاعد عن الحرب والمكارم.

والقُعْدُدُ: الخامل.

والقُعْدُدُ والقُعْدَدُ: أَمْلَكُ القرابة في النسب.

وفلانٌ أَقْعَدُ من فلان: أي: أقرب منه إلى جدّه الأكبر، هذا آخر [كلام صاحب] المحكم.

وقال الأزهري: قال أبو الهيثم: القواعد من صفات الإناث، لا يُقال: رجالٌ قواعد، ويُقال: رجل قاعدٌ عن الغزو، وقوم قُعَّادٌ وقاعدون.

وقِعْدَكَ اللهَ، مثل: نَشَدْتُكَ اللهَ(١)، وقِعْدَكَ الله: أي: الله معك.

وقَعِيْدَكَ(٢) لتفعلَنَّ كذا، القَعِيْدُ: الأَبُ.

وقَعَّدْتُ الرجلَ، وأَقْعَدْتُهُ: خَدَمْتهُ.

قال الفَرَّاء: تقول العرب: قَعَدَ فلانٌ يَشْتُمني، وقام يشتُمني، بمعنى: طَفِقَ وجَعَلَ.

وقال أبو عَمْرٍو: القُعْدُد: القريب النسب من الجدِّ الأكبر.

والقُعْدُدُ: البعيد النسب من الجدِّ الأكبر(٣)، وهو من الأضداد.

وقال النَّضْرُ بن شُمَيْلٍ: القَعُود في الإبل: من الذكور، والقَلُوص: من الإناثِ.

وقال ابن الأعرابي: البَكْرَةُ الأنثى: قَلُوص، والبَكْرُ الذَّكرُ: قَعُودٌ إلى أن يُثْنِيَا، ثم هو جَمَلٌ.

---

(١) لفظ الجلالة: «الله» ليس في (ع، ف).

(٢) في (ع، ف): زيادة لفظ الجلالة: «الله» معنى: قَعِيْدَكَ»، أي: بأبيكَ (تاج العروس: قعد).

(٣) في (ح): «الأصغر»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (قعد).

قال الأزهري: وعلى هذا التفسير قولُ من شاهدْتُ من العرب: لا يكون القَعُود إلَّا البَكْرَ الذَّكَرَ، وجمعه: قِعْدان، والقَعَادِين: جمعُ الجمع.

قال: ولم أسمعْ قَعُودة ـ بالهاء ـ لغير الليث.

وأخبرني المنذري أنه قرأ بخطِّ أبي الهيثم: [١٦٣/ب] ذكر الكِسائيُّ؛ أنه سمع من يقول: قَعُودَة؛ للقلُوص، وللذَّكَرِ قَعُودٌ.

قال الأزهري: وهذا عند الكِسائي من نادر الكلام الذي سمعه[(١)] من بعضهم، وكلام أكثر العرب على غيره.

قال ابن السِّكِّيت[(٢)]: ما تَقعَّدَني[(٣)] عن ذلك الأمر إلَّا شُغل، أي: ما حَبَسني.

قال ابن الأعرابي: القَعَدُ: الشُّرَاة[(٤)] الذين يُحَكِّمون ولا يحاربون.

قال الأزهري: هو جمع قاعد كحارِسٍ وحَرَس، وخادِمٍ وخَدَم.

والقَعَدِيُّ من الخَوارج: الذي يَرى رأي القَعَدِ الذين يَرَون التحكيمَ حقّاً غير أنهم قعدوا عن الخروج على الناس. هذا آخر كلام الأزهري[(٥)].

فصل قعر: قال صاحب «المحكم»[(٦)]: قَعْرُ كُلِّ شيء: أَقْصاهُ، وجمعه: قُعُور.

ونهر قَعِير: بعيدُ القَعْر، وكذلك بئر قَعِيرة وقَعُورٌ[(٧)]، وقد قَعُرَتْ قَعَارَةً، وقَصْعَةٌ قَعِيرة كذلك.

وقَعَرَ البئرَ يَقْعَرُها قَعْراً: انتهى إلى قَعْرها، وكذلك الإناء إذا شربَ جميعَ ما فيه حتى تنتهي[(٨)] إلى قَعْرِهِ.

---

(١) في (ع، ف): «نسمع»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (قعد).

(٢) إصلاح المنطق ص (٣٦٨).

(٣) في (ع، ف): «يقعدني» بدل «تَقَعَّدني»، وهو خطأ، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (قعد).

(٤) «الشُّراة»: فِرقة من الخوارج (الوسيط).

(٥) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٢١٠).

(٦) المحكم (١/ ١١٣ ـ ١١٤).

(٧) في (ع، ف): «وقَعير»، والمثبت موافق لما في المحكم (قعر).

(٨) في (ح، م): «إذا شرب جميع ما فيه حتى ينتهي».

وقَعَرَ الثريدَةَ: أَكَلَها من قَعْرِها.

وأَقعرَ البئرَ: جعل لها قَعْراً.

وقال ابن الأعرابي: قَعَرَ البئرَ يَقْعَرُها: عَمَّقَها، وقَعَرَ الحَفْرَ كذلك.

ورجل بعيدُ القَعْرِ: أي: الغَوْرِ[١].

وقَعْرُ الفَمِ: داخلُه.

وقَعَّرَ في كلامه وتَقَعَّرَ: تَشَدَّقَ وتكلَّم بأقصى قَعْرِ فمه.

ورجُلٌ قَيْعَرٌ وقَيْعارٌ: مُتَقَعِّرٌ في كلامه.

وإناء قَعْرانُ: في قَعْرِهِ شيء.

وقصعة قَعْرى وقَعِرَة: فيها ما يُغَطِّي قَعْرَها، واسم ذلك الشيء: القَعْرَةُ والقُعْرَةُ.

وقَعْبٌ مِقْعَارٌ: واسع، بعيدُ القَعْرِ.

والمُقَعِّرُ: الذي يبلغ قَعْرَ الشيء.

وامرأة قَعِرَةٌ وَقَعيرةٌ: بعيدة الشهوة.

وقيل: هي التي تَجِدُ الغُلْمَةَ في قَعْرِ فَرْجها.

وضَرَبَهُ فَقَعَرَهُ: أي: صَرَعَهُ.

وقَعَرَ النخلةَ والشجرةَ: قطَعها من أصلها فسقطت، وانْقَعَرَتْ [هي: انْجَعَفَتْ من أصلها وانصرعَتْ][٢].

وقيل: كلُّ ما انْصرَع فقد انْقَعَرَ وتَقعَّرَ. هذا آخر [كلام صاحب] المحكم.

وقال الأزهري: قَعَّرَ الرجلُ بالتشديد: إذا رَوَّى فَنَظَرَ فيما يَغْمُضُ من الرأي حتى يستخرِجَهُ.

وقال ابن الأعرابي: القَعَرُ ـ يعني[٣] بفتحتين ـ: العَقْلُ التامُّ.

---

(١) في المحكم (١/ ١١٣)، واللسان (قعر) زيادة: «على المَثَلِ».

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من المحكم (١/ ١١٣)، واللسان (قعر).

(٣) كلمة: «يعني» ليست في (ع، ف).

ويُقال: ما خرج من أهل هذا القَعِر أحدٌ مثله، كقولك: مِنْ أهل هذا الغائِط، مثل البَِصْرة والكوفة.

فصل قعل: قال صاحب «المحكم»[(١)]: القُعَالُ: ما تناثر عن نَوْرِ العِنَبِ وشبهه من كِمَامِهِ، واحدته: قُعالة.

وأَقْعَلَ النَّوْرُ: انشقَّت عنه قُعَالَتُهُ.

والاقتِعَالُ: تنحية القُعَالِ.

والقَاعِلَةُ: الجبل الطويل، وجمعه: قوَاعِل.

والمُقْتَعَلُ: السَّهْمُ الذي لم يُبْرَ بَرْياً جيِّداً.

والقَعْوَلة[(٢)] [في المشي]: إقبال [القَدَم] كُلِّها على الأخرى. هذا آخر[(٣)] [كلام صاحب] «المحكم».

وقال الأزهري: القَيْعَلَةُ: المرأة الجافية الغليظة [العظيمة][(٤)]، وأيضاً: العُقَابُ التي تسكن[(٥)] قَوَاعِلَ الجبال.

والاقْعِيلال[(٦)] الانتصابُ في الركوب.

وصخرةٌ مُقْعَالَةٌ: مُنْتَصِبَةٌ، لا أصلَ لها في الأرضِ.

فصل قفز: قد تكرَّر استعمال القَفِيز في كتب الفقه، ويريدون به التمثيل.

والقَفِيْزُ في الأصل مكْيالٌ معروف، وهو مكْيالٌ يسع اثني عشر صاعاً، والصاع خمسةُ أرْطَالٍ وثلث بالبغدادي[(٧)] [١٦٤/أ] هكذا قاله أهل اللغة وأصحاب الغريب وغيرهم.

---

(١) في (ع، ف): «قال أهل اللغة» والمثبت من الأصول الخطية جمعاء.

(٢) في (ح): «القَوْعلة»، والمثبت موافق لما في المحكم (قعل).

(٣) كلمة: «آخر» ليست في (ع، ف).

(٤) ما بين حاصرتين زيادة من تهذيب اللغة (قعل).

(٥) في (ع، ف): «الذي يسكن».

(٦) في (ع، ف): «والاقتعال»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (قعل) وغيره.

(٧) (الصاع): مكيال يساوي (٢٧٥١) غراماً كما في الفقه الإسلامي وأدلته (١/ ٧٥)، أو (٢٤٠٠) غرام كما قدَّره السادة أصحاب الفقه المنهجي (١/ ٢٣٠).

قال الإمام[١] أبو منصور الأزهري في «شرح ألفاظ المختصر»[٢]: الإرْدَبُّ: أربعة وعشرون صاعاً، وهو أربعة وستُّون مَناً، والقَنْقَل[٣] نصف الإِرْدَبِّ.

قال: والكُرُّ: ستُّون قَفِيزاً، والقَفِيزُ: ثمانية مَكَاكِيك، والمَكُّوكُ: صاعٌ ونصف، وهو ثلاث كَيْلَجَات، والصاع: خمسة أرطال وثلث رِطْل، والمُدُّ: رُبُع الصَّاع، والفَرَقُ: ثلاثة أَصْوُعٍ، وهي ستَّة عشر رِطْلاً.

قال [الإمام أبو منصور] الأزهري: وأخبرني المنذري، عن المبرّد؛ أنه قال: القِسْطُ وزن أربع مئةٍ وأحد وثمانين درهماً[٤]، والوَسْقُ: ستُّون صاعاً، والبُهَارُ: وزن ثلاث مئة رَطْلٍ، والكُرُّ: اثنا عشر وَسْقاً، وهو الوِقْرُ. هذا آخر كلام الأزهري[٥]، نقلته بحروفه وكماله؛ لكثرة فوائده.

وأما القُفَّازُ الذي يُلْبَسُ وذكروه[٦] في باب الإحرام، وفي باب سَتْر العورة من «المهذَّب» هو بضمِّ القاف وتشديد الفاء: وهو لِبَاسٌ لِلْكَفِّ يُتَّخذُ من الجلود وغيرها، تلبسه نساء العرب ليقي أيديهنَّ الحَرَّ ويحفظ نعومتها، ويلبسه أيضاً حَمَلَةُ الجوارح من البُزَاةِ وغيرها.

فصل قَلَت: قوله في «المهذَّب»[٧] في بابي الحَجْر والقِراض[٨]: يُرْوى: إِنَّ المُسَافِرَ ومالَهُ على[٩] قَلَتٍ.

---

(١) كلمة «الإمام» ساقطة من (ع، ف).

(٢) الزاهر ص (٢١٠).

(٣) في (ع، ف): «القيعل»، وهو تحريف.

(٤) بهامش (ح) ما نصّه: «حاشية: قال في الصحاح: والقِسْطُ مكيال، وهو نصف صاعٍ، وفي الغريبين للهروي، عن أبي عبيدة أن القِسْطَ نصفُ صاعٍ». قلت: هذه الحاشية جاءت في متن (ع، ف)، دون أن يشار إلى أنها حاشية ربما كانت مما ألحقه العلَّامة عليّ بن أيوب المقدسي.

(٥) الزاهر ص (٢١٠).

(٦) في (ع، ف): «ذكره».

(٧) المهذَّب (٣/ ٢٧٥) باب الحَجْر، و(٣/ ٤٨٣) كتاب القِراض.

(٨) في (ع، ف): «القرض».

(٩) في (ع، ف): «لَعَلَى».

قوله: يُرْوى[(١)]، ليس هذا خبراً عن رسول الله ﷺ[(٢)]، إنَّما هو من كلام بعض السلف.

وقيل: إنه عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

وذكر ابن السِّكِّيت[(٣)] والجوهري في «صحاحه» أنه عن بعض[(٤)] الأعراب.

والقَلَتُ بفتح القاف واللام وآخره [تاء] مثناة [من] فوقُ: وهو الهلاك.

قال الجوهري: تقول منه: قَلِتَ: بكسر اللام.

والمَقْلَتَةُ: بفتح الميم: المَهْلَكَةُ.

فصل قلج: القُوْلَنْجُ المذكور في باب الوصيَّة[(٥)]: مَرَضٌ معروف[(٦)]، وهو بضمِّ القاف وإسكان الواو وفتح اللام.

ويُقال فيه: قُولون، وليس هو بعربيّ، وهو مرض يحدث بالأمعاء.

فصل قلح: القَلَحُ المذكور في باب السِّواك[(٧)] بفتح القاف واللام.

قال الجوهري وغيره: هو صُفْرَةٌ تعلو الأسنانَ.

[و] قال صاحب «المحكم»: القَلَحُ، والقُلاحُ ـ يعني بضمِّ القاف ـ [صُفرة تعلو الأسنان][(٨)] في الناس وغيرهم.

قال: وقيل: هو أن تكثر الصُّفرةُ على الأسنان وتَغْلُظَ، ثم تَسْوَدَّ، أو تَخْضَرَّ.

قال: وقد قَلِحَ، يعني: بكسر اللام، وكذلك صرَّح به الجوهري قَلَحاً، فهو

---

(١) في (ع، ف) زيادة: «أي».
(٢) ورد عن رسول الله ﷺ في خبر ضعيف، انظر المقاصد الحسنة ص (٣٤٥ ـ ٣٤٦) رقم (٨٩٦).
(٣) إصلاح المنطق ص (٧٦).
(٤) في (ع، ف): «لبعض» بدل «عن بعض».
(٥) «المهذَّب» (٣/ ٧٢٠).
(٦) (القُولَنْجُ): مرض مِعَويّ مؤلم، يصعب معه خروج البراز والريح، وسببه التهاب القولون. والقُولُون: المِعَى الغليظ الضيق الذي يتصل بالمستقيم (الوسيط).
(٧) انظر المهذَّب (١/ ٦٦).
(٨) ما بين حاصرتين من المحكم (٣/ ٨).

قَلِحٌ، وأَقلَحُ، وجمع الأَقْلَحِ: قُلْحٌ، ومنه الحديث: «لا تَدْخُلُوا عَلَيَّ قُلْحاً»[(١)].

فصل قلد: التقليد: قَبُولُ قول المجتهد والعمل به.

وقال القَفَّال في أول «شرح التلخيص»: هو قَبُولُ قول القائل إذا لم يعلم من أين قاله.

وقال الشيخ أبو إسحاقَ: هو قَبُول القول بلا دليل[(٢)].

قال القفَّال: كأنَّه جعله قِلادة[(٣)] له.

فصل قلس: في الحديث: «مَنْ قَاءَ في صَلاتِهِ أو قَلَسَ»[(٤)]، هو بفتح القاف واللام.

قال الجوهري: القَلْسُ ـ يعني: بإسكان اللام ـ: هو القَذْفُ، وقد قَلَسَ [١٦٤/ب] يَقْلِسُ فهو قَالِسٌ.

قال: وقال الخليل: القَلْسُ: ما خرج من الحلق مِلءَ الفم أو دونه، وليس هو بقيء، فإِنْ عاد فهو القيء. هذا كلام الجوهري. قلت: وقوله: «قاء أو قَلَسَ»، يحتمل أن يكون شَكّاً من الراوي في إحدى اللفظتَيْن، ويحتمل أن يكون للتقسيم، يعني: سواء كان هذا أو ذاك، وهذا الحديث ضعيف لا يصحُّ الاحتجاج به.

وأما القَلَنْسُوَةُ التي تُلْبَسُ، فالنونُ فيها زائدة، وهي معروفة، وفيها لغتان، ذكرهما الجوهري وغيره.

---

(١) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٢٢١، ٢/ ٩٧، ٩٨) من حديث العباس بن عبد المطلب، وقال: «رواه أبو يعلى، والبزار، والطبراني في الكبير، وفيه أبو علي الصيقل، وهو مجهول»، وانظر تمام تخريجه في مسند أبي يعلى (٦٧١٠) بتحقيق أستاذنا الفاضل حسين أسد حفظه الله تعالى.

(٢) اللمع للشيرازي ص (١٢٥). (ل).

(٣) في (ع، ف): «قادة»، وهو خطأ.

(٤) أخرجه ابن ماجه (١٢٢١)، والدارقطني في سننه (١/ ١٥٣، ١٥٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٤٢) من حديث عائشة، قال البوصيري في مصباح الزَّجَّاجة: «في إسناده إسماعيل بن عَيَّاش، وقد روى عن الحجازيّين، وروايته عنهم ضعيفة». وقال الحافظ ابن حجر عن هذا الحديث في بلوغ المرام (٧١) بتحقيقي: «ضعَّفه أحمد وغيره».

قال الجوهري: هي[١] القَلَنْسُوَةُ والقُلَنْسِيَةُ، إذا فتحتَ القافَ ضَمَمْتَ السين، وإن ضَمَمْتَ القافَ كَسَرْتَ السين، وقلبت الواو ياءً، فإذا جمعت أو صَغَّرْتَ فأنت بالخيار في حذف الواو[٢] أو النون؛ لأنهما زائدتان، فإن شئت حذفت الواو، فقلت: قَلانِس، وإن شئت حذفت النون، فقلت: قَلاس، وإنَّما حذفت النون[٣]؛ لالتقاء الساكنين، وإن شئت عَوَّضْتَ فيهما [ياءً] فقلت: قَلانيس وقَلاسِيٌّ، وتقول في التصغير: قُلَيْنِسَةٌ، وإن شئت [قلتَ]: قُلَيْسِيَةٌ، ولك أن تُعَوِّضَ فيهما فتقولُ: قُلَيْنِيسة وقُلَيْسِيَّةٌ بتشديد الياء الأخيرة، وإن جَمَعْتَ القَلْنسُوَةَ بحذف الهاء، قلت: قَلَنْسٍ، وأصله قَلَنْسُوٌ إلَّا أن الواو رُفِضَتْ؛ لأنه ليس في الأسماء اسم آخِرُهُ حُرفُ عِلَّةٍ وقبله ضمَّة، فإذا أدَّى إلى ذلك قياسٌ، وجب رَفْضُهُ، ويُبْدل من الضَّمَّة كسرة، فيصير آخر الاسم ياءً مكسوراً ما قبلها فيصير كقاضٍ وغَازٍ في التنوين، وكذا القول في أحْقٍ وأَدْلٍ جمع: حَقْو ودَلْو.

ويُقال: قَلْسَيْتُهُ فَتَقَلْسى وتَقَلْنَس وتَقَلَّسَ، أي: أَلْبَسْتهُ القَلَنْسُوَةَ فَلَبِسَها. هذا آخر كلام الجوهري.

فصل قلع: قولهم: وإذا[٤] حاصر الإمامُ قَلْعةً ـ هي بفتح القاف وإسكان اللام ـ وهي الحِصْنُ، وجمعه: قُلُوع، قاله الأزهري عن ابن الأعرابي، وسيأتي كلام صاحب «المحكم» فيها.

قال الأزهري: وأَقْلَعَ الرجلُ عن عمله: إذا كَفَّ عنه.

والقَلَّاعُ: السَّاعي إلى السلطان بالباطل.

والقَلَّاع: القَوَّاد.

والقَلَّاع: النبَّاشُ.

والقَلَّاع: الكذَّابُ.

---

(١) كلمة: «هي» ليست في (ع، ف).

(٢) في (ف، ع، م): «و» بدل «أو».

(٣) في الصحاح، اللسان (قلسن): «الواو» بدل «النون».

(٤) في (ع، ف): «فإذا».

قال ابن الأعرابي: القَلَّاع: الذي يَقَعُ في النَّاس عند الأمراء. يُسمَّى قَلَّاعاً؛ لأنه يأتي المُتَمَكِّنَ عند الأمير، فلا يزال يَقَعُ فيه ويَشِي به حتى يُزِيلَهُ ويقلَعَهُ من مرتبته.

والقِلاع: شِرَاعُ السفينة(١)، والجمع: قُلُعٌ.

والقُلاع والخُرَاعُ واحد، وهو أن يكون صحيحاً فيقعَ ميتاً، وانْقَلَعَ وانْخَرَعَ.

والقِلْعُ: الكِنْفُ يكون فيه الأدوات.

والقَلَعَةُ ـ يعني: بفتح القاف واللام ـ: السَّحَابَةُ الضخمة، والجمع: قَلَعٌ، والحجارةُ الضخمة أيضاً: قَلَعٌ.

والقِلْعُ ـ يعني(٢) بكسر القاف وإسكان اللام ـ: الرجل البلِيد الذي لا يفهم(٣).

والقِلْعُ أيضاً: الذي لا يَثْبُتُ على الخيل.

وفي صفة النَّبيِّ ﷺ: إذا مَشى تَقَلَّعَ(٤).

وفي رواية: إذا زالَ زال قَلِعاً(٥)، معناهما واحد، أي: يرفع رجليه رفعاً

---

(١) في (ع، ف): «السفن».

(٢) كلمة: «يعني» ليست في (ع، ف).

(٣) زاد في (ع، ف): «والقَلِعُ أيضاً: الذي لا يفهم»، وقد زادها الأستاذ كوشك في المتن ولا أصل لها في الأصول الخطية جمعاء. (ل).

(٤) أخرجه الترمذي في الجامع (٣٦٣٨) وفي الشمائل المحمدية (٦)، والبغوي في شرح السنة (٣٧٠٧)، وابن الأثير في أسد الغابة (١/ ٣١) من حديث عليّ بن أبي طالب، قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، وليس إسناده بمتصل»، وحسَّنه أيضاً الشيخ عبد القادر أرنؤوط في تعليقه على جامع الأصول (١١/ ٢٢٥).

(٥) في (ع، ف): «تقلعاً». (قَلِعاً): بفتح القاف وكسر اللام (شرح السنة للبغوي: ١٣/ ٢٧٩). والحديث أخرجه الترمذي في الشمائل المحمدية (٧) بتحقيقي، والبغوي في شرح السنة (٣٧٠٥)، وفي الأنوار في شمائل النَّبيّ المختار رقم (٤٥٧)، والقاضي عياض في الشفا رقم (٣٧٤) بتحقيقي، وابن الأثير في أسد الغابة في ترجمة هند بن أبي هالة، من حديث الحسن بن عليّ، عن خاله هند بن أبي هالة. وأخرجه أيضاً الفسوي، والبيهقي في الدلائل، والمزي في تهذيب الكمال (١/ ١٠ ـ ١١) وغيرهم. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/ ٢٧٣ ـ ٢٧٨) وقال: «رواه الطبراني وفيه مَنْ لم يُسَمَّ» وقال الآجريُّ عن أبي داود: «أخشى أن يكون موضوعاً»، وأخرجه من طريق أخرى عن الحسن بن عليّ القاضي عياض في الشفا (١/ ٣٧٤) بتحقيقي، قال الخفاجي في نسيم =

بائناً[١]، لا كمن يمشي اختيالاً.

والقَيْلَع[٢]: المرأة الضخمة الجافية، وكلُّ هذا مأخوذ من القَلَعَة، وهي السَّحابة الضخمة، وكذلك قَلَعَةُ الجَبَل والحجارة.

قال الفرَّاء: القُلاعة والقُلَّاعة تخفَّف وتشدَّد: هي قشر الأرض الذي يرتفع عن الكَمْأَةِ [١٦٥/أ] قال: وَمَرْجُ القَلَعَةِ: اسمٌ للقرية التي دون حُلْوانِ [العراق][٣]، ولا يُقال: [مَرْج][٤] القَلْعَةِ.

قال الأصمعيُّ: القَلَعُ: الوقت الذي تُقْلِعُ فيه الحُمَّى.

والقُلُوعُ: اسمٌ من الإِقْلاع[٥].

قال الليث: القُلَّاعُ: الطين الذي يتشقَّق[٦] إذا نَضَب[٧] عنه الماء، كُلُّ قطعة منه قُلَّاعة، يعني: بالتشديد فيهما[٨].

والقُلاع: بالتخفيف: من أدواء الفم معروف. هذا آخر [كلام] الأزهري.

وقال صاحب «المحكم»[٩]: القَلْعُ: انتزاع الشيء من أصله، قَلَعَهُ يَقْلَعُهُ قَلْعاً، وقَلَّعَهُ واقْتَلَعَهُ فانْقَلَعَ، واقْتَلَع وتَقَلَّع.

= الرياض (٢/ ١٦٧): «إسناد شريف؛ لأن رواته كلّهم من أهل البيت، ومثله حديث صفة الصلاة، حتى نقل التلمساني ﷺ أنه إذا قرئ على مُصابٍ أفاق، ورجال سنده كلّهم معروفون»، ورمز لحسنه السيوطي في الجامع الصغير (٦٤٩٣)، قال المُنَاوي: «ولعلَّه لاعتضاده عنده»، وسكت عنه الحافظ ابن حجر في الفتح (٦/ ٥٦٩، ٥٧٢، ٥٧٤) فهو صحيح عنده أو حسن.

(١) في (ع، ف): «ثابتاً».

(٢) في (ف، ع، م): «والقليع»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، القاموس (قلع).

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من تهذيب اللغة (قلع).

(٤) ما بين حاصرتين زيادة من تهذيب اللغة (قلع).

(٥) في (ع، ف): «الانقلاع»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (قلع).

(٦) في (ع، ف): «ينشقّ»، والمثبت موافق كما في تهذيب اللغة (قلع).

(٧) في (ع، ف): «أنضب»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (قلع).

(٨) قال الزَّبيدي في تاج العروس (قلع): «والقُلَّاعُ كغُراب: الطين الذي يتشقَّق إذا نضب عنه الماء، الواحدة بِهَاءٍ».

(٩) المحكم (١/ ١٢٦ ـ ١٢٧).

قال سيبويه: قَلَعْتُ الشيءَ: حَوَّلْتُهُ عن موضعه. واقْتَلَعْتُهُ: استلبته.

والقُلاعُ والقُلاعة والقُلّاعة: قِشْرُ الأرض الذي يرتفع عن الكَمْأَةِ فيدلّ عليها.

والقُلاعُ أيضاً: الطين الذي ينشقّ[1] إذا نَضَبَ عنه الماءُ، وكلُّ قطعة منه: قُلاعة.

والقُلاعَةُ أيضاً: الطين اليابس، واحدته: قُلاعة.

والقُلاعَةُ: المَدَرَةُ المُقْتَلَعَةُ.

ورُمِيَ بِقُلاعَة: أي: بِحُجَّةٍ تُسْكِتُهُ، وهو[2] على المَثَل.

والقُلّاعُ: صخور عِظام مُتَقَلِّعة[3]، واحدته[4]: قُلّاعة.

والقَلْعَةُ: صخرةٌ عظيمة تتقلَّع عن الجبل، صَعْبَةُ المُرْتَقَى.

والقَلْعَةُ حِصْنٌ ممتنع[5] في جبل، وجمعها: قِلاع وقِلَع.

وقيل: القَلْعَةُ ـ بسكون اللام ـ حِصْنٌ مُشْرِفٌ، وجمعه: قُلُوع.

وقُلِعَ الوالي قَلْعاً وقُلْعَةً فانْقَلع: عُزِلَ.

والدنيا دار قُلْعَةٍ: أي: انْقِلاع.

والقُلْعَةُ من المال: ما لا يدوم.

والقُلْعَةُ: الرجُلُ الضعيف.

وقُلِعَ الرجلُ قَلْعاً وهو قَلِع وقِلْعٌ وقُلْعَةٌ وقُلَعَةٌ وقَلّاعٌ: لم يثبتْ على السَّرْجِ.

والقَلْعُ والقِلْعُ: الكِنْفُ، وجمعه: قِلَعَة وَقِلاع.

وأقلعَ المطَرُ والحُمَّى وغيرُهما: انجلى.

والقَلَعُ: حين إقلاع الحمى.

والقِلْعَةُ: الشُّقَّةُ، وجمعها: قِلَعٌ.

---

(١) في (ع، ف): «يتشقّق»، والمثبت موافق لما في المحكم (قلع).

(٢) في (ع، ف): «وهي»، والمثبت موافق لما في المحكم «قلع».

(٣) في (ح، ع، ف، م): «مقتلعة»، والمثبت موافق لما في المحكم، اللسان (قلع).

(٤) في (ح، م): «واحدتها».

(٥) في (ع، ف): «منيع»، وفي المحكم: «ممنع».

والقَوْلَعُ[١] طائر أَحْمَرُ الرِّجْلَيْنِ، هذا آخر [كلام صاحب] «المحكم».

فصل قلل: قوله في الركوع: «وما اسْتَقَلَّتْ به قَدَمِي»[٢] معناه: حَمَلَتْهُ.

قال صاحب «المحكم»[٣]: اسْتَقَلَّه: حَمَلَه ورَفَعَه.

قال ابن الأثير في كتابه «الشافي في شرح مسند الشافعي» رضي الله عنه في قوله: «وما استَقَلَّتْ به قدمي»: أَقْلَلْتُ الشيءَ، واسْتَقْلَلْتُ به: إذا حَمَلْتَهُ.

قال: والسين في «اسْتَقَلَّت»[٤] يجوز أن تكون سين التكلُّف والتعاطي، وأن تكون سين التفرُّد بالشيء، والمراد به: ما حَمَلَتْهُ قدمي، أي: جميع جسمي.

قال: وفائدة قوله: «وما اسْتَقَلَّتْ به قَدَمِي» بعد قوله: «سَمْعي وبَصَرِي وعَظْمي» وإن كانت هذه الأشياء قد جمعت أكثر جسد الإنسان، فإنه تأكيد وتتميم لما عسى أن يكون قد أَخَلَّ به هذا اللفظ، فلم يشمله فاستدرك وقال: ما اسْتَقَلَّتْ به قَدَمِي، فأتى بهذا اللفظ الحاوي لجميع البَدَنِ[٥].

فصل قمط: في باب الصلح من «الوسيط»[٦]: مَعَاقِدُ القِمْطِ.

قال أهل اللغة: القِمْطُ ـ بكسر القاف وإسكان الميم ـ: ما تشدُّ به الأَخْصَاصُ[٧].

قال الجوهري: القِمْطُ ـ يعني: بكسر القاف وإسكان الميم ـ: ما تشدُّ به الأَخْصَاصُ.

قال: ومنه مَعَاقِدُ القِمْطِ.

---

(١) في (ع، ف): «والقلوع»، وهو خطأ.

(٢) طرف من حديث عليّ بن أبي طالب، أخرجه البيهقي (٢/ ٨٧)، وصحَّحه ابن خزيمة (٦٠٧)، وانظر الأذكار رقم (١٤٤، ١٤٤/ ١) بتحقيقي.

(٣) المحكم (٦/ ٨٣).

(٤) في (ح، ع، ف): «استقللت».

(٥) لم نجده في المطبوع من الشافي في شرح مسند الشافعي.

(٦) الوسيط (٤/ ٦٤) في كتاب الصلح، الباب الثالث: في التنازع.

(٧) (الخُصُّ): بيت يعمل من الخشب والقَصَب (النهاية).

قال الشافعي رحمه الله في «المختصر»[١]: ولا أنظر[٢] إلى مَنْ إليه الدواخلُ ولا الخوارجُ ولا أنصاف اللَّبِنِ، ولا معاقدُ القِمْطِ.

قال الأزهري في «شرح المختصر»[٣]: الدَّواخل[٤] والخَوارج ما خرج من أشكال البناء [إلى الناحية التي لا يملكها صاحبُ البناء[٥] مخالف لأشكال [ما يلي][٦] [١٦٥/ب] ناحيته وذلك تحسين وتزيين، لا يدلُّ على مُلْكٍ يثبت، وحُكْمٍ يجب.

قال: ومعاقد القِمْطِ تكون في الأَخْصَاص التي تُبْنى وتسوّى من الحُصُرِ وسَفَائِف[٧] الخُوص.

قال: والقِمْطُ: هي الشُّرُط، وهي حِبال دقاق يُشدُّ[٨] بها الحُصُرُ التي تسقف بها الأخصاص وحواجزها، فلا نُحْكَمُ بمعاقدها في[٩] دواخلها وخوارجها؛ لأنها لا تثبت ملكاً، وإن كان العرف جرى أن ما دخل يكون أحسن مما خرج، هذا آخر كلام الأزهري.

فصل قمل: القَمْلُ معروف، واحدتها: قَمْلَة.

وقد قَمِلَ رأسُهُ ـ بفتح القاف وكسر الميم ـ قَمَلاً بالفتح فيهما: إذا كثر قَمْلُهُ، قاله[١٠] في «المحكم»[١١]، قال[١٢]: ويُقال لها: قَمَالٌ، يعني: في الواحدة.

---

(١) مختصر المزني ص (١٠٦) باب: الصلح.

(٢) في (ع، ف): «نظر»، والمثبت موافق لما في المختصر ص (١٠٦)، الزاهر ص (٢٣٠).

(٣) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٢٣٠).

(٤) قوله: «الدواخل» ساقط من (ع، ف)، وهو مثبت في الزاهر ص (٢٣٠).

(٥) ما بين حاصرتين زيادة من الزاهر ص (٢٣٠).

(٦) زيادة من المصدر السابق.

(٧) في (ح): «سقايف»، وفي (ع، ف): «شقايف»، والمثبت موافق لما في الزاهر ص (٢٣٠). (سفائف): جمع سَفِيفة، وهي النسيجة من الخوص (الوسيط).

(٨) في الزاهر ص (٢٣٠): «تُسَفُّ» بدل «تُشدّ».

(٩) في (ع، ف): «و» بدل «في».

(١٠) في (ع، ف): «قال».

(١١) المحكم (٦/ ٢٧٠).

(١٢) كلمة «قال» ليست في (ع، ف).

فصل قنأ: قوله في باب الحيض من «المهذَّب»(١): دم الحيض هو المُحتدم القانئ الذي يضرب إلى السواد.

فالقانئ بهمز آخره، كالقارئ.

يُقال: قَنَأَ يَقْنَأُ فهو قانئ، مثل قَرَأَ يَقْرَأُ فهو قارِئٌ، والمصدر قُنُوءٌ على وزن رُكُوعٍ، هذا أصله، ويجوز تخفيف همزته.

قال أهل اللغة: القانئُ هو الذي اشتدَّتْ حمرتُهُ.

وقال أصحابنا: هو الذي اشتَدَّتْ حُمْرَتُهُ حتى صار يَضْرِبُ(٢) إلى السَّوَادِ.

فصل قنت: قال الجوهري: القُنُوتُ: الطاعةُ، هذا هو الأصل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَـٰنِتِينَ وَٱلْقَـٰنِتَـٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] ثم سُمِّي القيام في الصلاة قنوتاً، ومنه الحديث: «أَفْضَلُ الصَّلاةِ طُولُ القُنُوتِ»(٣)، ومنه قنوتُ الوِتْرِ. هذا [آخر] كلام الجوهري.

فصل قنطر: قول(٤) الله تبارك وتعالى: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء: ٢٠].

قال أبو البقاء العُكْبَري في «إعرابه»(٥) في أول سورة آل عمران: النونُ في (القِنْطار) أصل، ووزنه فِعْلال، مثل حِمْلاق(٦).

قال: وقيل: النون زائدة، واشتقاقه من قَطَرَ يَقْطُرُ: إذا جرى، والذهب والفضَّة يُشَبَّهان بالماء في الكثرة وسرعة التقلُّب. هذا كلام أبي البقاء.

وجزمَ [به](٧) أبو منصور الجَوَاليقي في كتابه «المُعَرَّب»(٨) حكايةً عن ابن الأنباري.

---

(١) المهذَّب (١/ ١٤٨).

(٢) في (ع، ف): «صارت تضرب».

(٣) أخرجه مسلم (٧٥٦) من حديث جابر بن عبد الله.

(٤) في (ع، ف): «قال».

(٥) التبيان في إعراب القرآن (١/ ١٢٧).

(٦) في (ع، ف): «حملان»، والمثبت موافق لما في التبيان للعكبري (١/ ١٢٧). حِملاق العين: باطن أجفانها الذي يسوده الكحل (مختار الصحاح).

(٧) زيادة من عندي.

(٨) المعرَّب ص (٥١٦) وفيه: «قال أبو بكر: والقنطار معروف، والنون فيه ليست أصليَّة».

والمشهور في كتب اللغة؛ أنه رُباعيّ، ونُونُهُ أصل، وبهذا جزم الهروي في «الغريبين»[(١)]، والزُّبَيدي في «مختصر العين».

وذكر المفسِّرون في قوله تعالى في سورة آل عمران[(٢)] ﴿وَٱلْقَنَٰطِيرِ﴾ [آل عمران: ١٤] اختلافاً كثيراً، فذهب جماعة إلى أن القِنْطارَ هو مالٌ عظيم كثير، غير محدود.

وحكى أبو عُبيدة عن العرب؛ أنهم يقولون: هو وَزْنٌ لا يُحَدُّ.

وذهب الأكثرون إلى تحديده، ثم اختلفوا؛ فقيل: هو اثنا عشر ألف أُوقيَّة، رواه أبو هُريرةَ، عن النَّبيِّ ﷺ[(٣)].

ورُويَ عنه، ﷺ؛ أنه ألف دينار[(٤)].

وقيل: ألف ومِئتا أُوقِيَّة. رواه أُبَيُّ بن كعب[(٥)]، وهو قول ابن عمر[(٦)]، ومعاذ بن جبل[(٧)]، ورواية عن ابن عباس رضي الله عنهم.

---

(١) الغريبين (٥/ ١٥٨٧). (ل).

(٢) في (ع، ف) زيادة: «في».

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٣٦٣)، وابن ماجه (٣٦٦٠). قال البوصيري في مصباح الزَّجَّاجة: «إسناده صحيح، رجاله ثقات» وصحَّحه السيوطي في الجامع الصغير رقم (٦١٩٥)، وابن حِبَّان (٦٦٣) موارد الظمآن، وهناك استوفينا تخريجه.
وأخرجه الدارمي (٣٥٠٧)، والبيهقي (٧/ ٢٣٣)، والطبري (٣/ ١٩٩) موقوفاً على أبي هريرة، وحسَّن إسناده أستاذنا الفاضل حسين أسد في تعليقه على سنن الدارمي (٤/ ٢١٧٧) وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/ ٣٥١): «هذا أَصَحُّ».

(٤) قال المُنَاوي في فيض القدير (٤/ ٥٤٠): «روى ابن أبي حاتم وابن مردويه بسندٍ، قال المؤلِّف في حاشية القاضي: صحيح، عن أنس قال: سُئل رسول الله ﷺ ـ عن قول الله: ﴿وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ﴾ قال: القنطار: ألفُ دينار.

(٥) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٣/ ١٩٩)، قال الحافظ ابن كثير في التفسير (١/ ٣٥١): «وهذا حديث منكر أيضاً، والأقرب أن يكون موقوفاً على أُبَيِّ بن كعب كغيره من الصحابة».

(٦) أخرجه الطبري في التفسير (٣/ ١٩٩).

(٧) أخرجه الدارِمي رقم (٣٥١٢)، والبيهقي (٧/ ٢٣٣)، والطبري في التفسير (٣/ ١٩٩)، وانظر مجمع الزوائد (٢/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨)، فيض القدير (٤/ ٥٤٠).

وقيل: اثنا عشر ألف درهم، أو ألف دينار، وهو قول الحسن[١].

وقيل: هو مِلءُ جِلْدِ ثَوْرٍ ذهباً أو فضَّة[٢].

وقيل: هو ثمانية آلاف[٣] مثقال ذهب أو فضَّة.

وقيل: أربعة آلاف دينار. وقيل: ألف ومئتا مثقال. وقيل: ثمانون ألفاً. وقيل: سبعون ألفاً. وقيل: أربعون ألف مثقال. وقيل غير ذلك، والله تعالى أعلم.

فصل قنع: قول[٤] الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦] تقدَّم تفسيرهما في حرف العين في فصل (عرر)، والمِقْنَعَةُ [١٦٦/أ] والمِقْنَعُ بكسر الميم فيهما: اسم لما تُقَنِّعُ به المرأةُ رأسَها. قاله اللِّحْياني وصاحب «المحكم» وغيرهما.

قال صاحب «المحكم»[٥]: قَنِعَ بِقَسْمِهِ[٦] قَنَعاً وقَنَاعةً: رَضِيَ.

ورجل قانِع من قوم قُنَّعٍ، وقَنِعٌ من [قوم][٧] قَنِعِيْنَ، وقَنِيعٌ من [قوم][٨] قَنِيعين وقُنَعَاء.

وامرأةٌ قَنِيْعٌ وقَنِيْعَةٌ من نسوة قَنَائع.

ورجل قُنْعَاني وقُنْعَانٌ ومَقْنَعٌ، وكلاهما لا يُثَنَّى، ولا يجمع، ولا يؤنَّثُ: يُقْنَعُ به ويُرْضى برأيه وقضائه، وربما ثُنِّي وجُمع.

---

(١) أخرجه الدارِمي رقم (٣٥١٠)، وهو أيضاً قولٌ عن ابن عباس، أخرجه الطبري في التفسير (٣/ ٢٠٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٣٣).

(٢) انظر تفسير الطبري (٣/ ٢٠١)، سنن الدارمي (٤/ ٢١٧٧)، باب: كم يكون القنطار، السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٢٣٣)، حرف الميم فصل (مسك).

(٣) في (ح): «ألف» بدل «آلاف».

(٤) في (ع، ف): «قال».

(٥) المحكم (١/ ١٣٢- ١٣٣). (ل).

(٦) في (ع، ف) واللسان (٨/ ٢٩٧): «بنفسه»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ١٣٢).

(٧) ما بين حاصرتين زيادة من المحكم، اللسان (قنع).

(٨) ما بين حاصرتين زيادة من المحكم، اللسان (قنع).

وفلانٌ قُنْعَانٌ لنا من فلان[١] أي: تَقْنَعُ به بدلاً منه، يكون ذلك في الدَّم وغيره.

ورجل قُنْعَانٌ: يرضى باليسير.

وقَنَعَ يَقْنَعُ قُنُوعاً: ذَلَّ للسؤَال، وقيل: سَأَلَ.

وقد استعمل القُنُوعُ في الرِّضى وهي[٢] قليلة، حكاها[٣] ابنُ جِنِّي، وأنشد فيها[٤] بيتين[٥].

وقيل: القُنُوعُ: الطَّمَعُ.

والقانِعُ: خادم القوم وأجيرُهم، وفي الحديث: «لا تُقْبَلُ شَهَادَةُ القَانِعِ [من أهل البيت لهم]»[٦].

وأقنع يديه في القنوت: مَدَّهُما، واسترحَمَ رَبَّه ﷻ.

وأَقْنَعَ رأسَهُ: رَفَعه وشَخَصَ ببصره نحو الشيء لا يَصْرِفهُ عنه.

وأَقْنَعْتُ الإناءَ في النهر: استقبلت به جِرْيَتَهُ، أو ما انْصَبَّ من الماء[٧]، وقَنَّعَهُ بالسيف والسوط والعصا: عَلاهُ به.

والقَنُوعُ: بمنزلة الحَدُور من[٨] سفح الجبل، مؤنَّث.

والقِنْعُ: ما بقي من الماء في قُرْب الجَبَلِ.

---

(١) في (ع، ف): «.. قنعان من فلانٍ لنا»، والمثبت موافق لما في المحكم (قنع).

(٢) في (ع، ف): «وقيل هي» بدل «وهي».

(٣) في (ع، ف): «حكاهما»، والمثبت موافق لما في المحكم (قنع).

(٤) في (ع، ف): «فيهما»، وهو خطأ.

(٥) هما ـ كما في المحكم، اللسان (قنع) [الطويل]:

أَيَــذْهَــبُ مــالُ اللهِ فــي غَــيْــرِ حَــقِّــهِ ... ونَــعْــطَــشُ فــي أَطْــلالِــكُــمْ ونَــجُــوعُ؟

أَنَــرْضَــى بِــهــذا مِــنْــكُــمُ لــيــسَ غَــيْــرَهُ ... ويُــقْــنِــعُــنَــا مــا لــيــسَ فــيــه قُــنُــوعُ؟

(٦) طرف من حديث: «لا تقبل شهادة ذي غِمْرٍ» وقد تقدَّم تخريجه في حرف الغين، فصل (غمر)، وما بين حاصرتين زيادة من اللسان (قنع).

(٧) في (ع، ف): «جريته ليمتلئ، أو أَمَلْتَهُ لتصبَّ ما فيه» وهو موافق لما في اللسان، تاج العروس (قنع)، والمثبت موافق لما في المحكم (قنع).

(٨) في (ح، م): «في»، والمثبت موافق لما في المحكم (قنع).

والمِقْنَعُ والمِقْنَعةُ: ما تُغطِّي به المرأةُ رأسَها.

والقِنَاعُ: أوسع من المِقْنَعَةِ، وقد تَقَنَّعَتْ به وقَنَّعَتْ رأسَها.

وألقى عن وجهه قِنَاعَ الحياء، وهو على المَثَلِ.

وربما سَمَّوا الشيبَ قِناعاً؛ لكونه موضع القِنَاع من الرأس.

ورجل مُقَنَّعٌ: عليه بَيْضَةٌ ومِغْفَرٌ.

وتَقَنَّع في السلاح: دَخَلَ.

والمُقَنَّعُ: المُغَطِّي رأسَهُ.

والقِنْعُ والقِنَاعُ: الطَّبَقُ [من عُسُبِ النخلِ] يوضع فيه الطعام، والجمع: أقْنَاعٌ وأقْنِعَةٌ. هذا آخر [كلام صاحب] «المحكم».

وقال الأزهري: قال ابن السِّكِّيت: من العرب مَنْ يُجيز القُنُوعَ بمعنى القَنَاعة، وكلام العرب الجيِّد الفرق بينهما.

وأقنعني كذا: أي: أرضاني.

والقِنَاعُ والمِقْنَعَةُ: ما تغطِّي به المرأةُ رأسَها ومحاسنَها من ثوب.

وقال الليث: القِنَاعُ: أوسع من المِقْنَعَةِ.

قال الأزهري: ولا فرق عند الثقات من أهل اللغة بين القِنَاع والمِقْنَعة، وهو مثل اللِّحاف والمِلْحَفة، والقِرَام والمِقْرَمَة، هذا آخر [كلام] الأزهري.

فصل قنن: العَبْدُ: القِنُّ ـ بكسر القاف وتشديد النون ـ هو عند الفقهاء: مَنْ لم يحصل فيه شيء من أسباب العِتْق، ومقدِّماته، بخلاف المكاتَب والمُدَبَّر والمُعَلَّق عِتْقُهُ على صفة، والمستولدة. هذا معناه في اصطلاح الفقهاء، سواء كان أبواه مملوكَين أو معتقين، أو حُرَّين أصليين بأنْ كانا كافرين واسترقّ هو، أو أحدهما بصفة، والآخر بخلافها.

وأما أهل اللغة فإنَّهم يقولون: القِنُّ: هو العَبْد إذا مُلِكَ هو وأَبَواهُ. كذا صرَّح به صاحب «المجمل» والجوهري وغيرُهما.

قال الجوهري: ويستوي فيه الواحدُ والاثنانِ، والجمعُ والمؤنَّثُ.

قال: وربما قالوا: عَبِيدٌ أَقْنانٌ، ثم(١) يجمع على أَقِنَّة [والله تعالى أعلم].

قال الجوهري: القوانينُ: الأصولُ: واحدها: قانُونٌ، وليس بعربيّ.

قال: والقِنِّينة، بكسر القاف والتشديد: هي ما يجعل فيه الشرابُ، والجمع: القَنَانيُّ [١٦٦/ب].

فصل قهد: قوله في «المهذَّب»(٢) في باب الربا في بيت لبيد [الكامل]:

لِـمُـعَـفَّـرٍ(٣) قَـهْـدٍ(٤) ....

هو بفتح القاف وسكون الهاء.

قال الجوهري في هذا البيت: القَهْدُ مثل القَهْب، وهو الأبيضُ الأَكْدَرُ.

وقال صاحب «المحكم»: القَهْدُ: الأبيض.

قال: وخصّ بعضهم به البِيضَ من أولاد الظِّباء والبقر(٥).

قال: وجمعه قِهَاد.

فصل قول: قال أهل اللغة: القول والقال والقيل والقولة.

وأما قول الأصحاب: جاز، وقيل: لا يجوز، وشبه ذلك، فهو ترجيح للأول، وأن الاعتماد عليه، والثاني ضعيف.

قال الرافعي في أول استقبال القبلة: إذا أطلق المذهبيّون الحكم، ثم قالوا: وقيل: كذا، فهو إشارة إلى ترجيح الأول؛ إلَّا إذا نَصُّوا على خلافه(٦).

---

(١) في (ح، ع، ف، م): «لم»، والمثبت من الصحاح (قنن).

(٢) المهذَّب (٣/ ٦٠).

(٣) في (ع، ف): «لمقعر»، وهو خطأ.

(٤) بعض بيت من معلقة لبيد، تمامه كما في ديوانه (٣٠٨):

لِـمُـعَـفَّـرٍ قَـهْـدٍ تَـنَـازَعَ شِـلْـوَهُ غُـبْـسٌ كَـوَاسِـبُ لا يُـمَـنُّ طَـعَـامُـهـا

والبيت أيضاً في تهذيب اللغة، مقاييس اللغة، الصحاح، اللسان (قهد)، الزاهر لابن الأنباري (٢/ ١٤٣)، البيان للعمراني اليمني (٥/ ١٦٧)، وسيورده المصنِّف أيضاً في حرف النون، فصل (نزع).

(٥) المحكم (٤/ ٨٧) وانظر ما سيأتي في حرف النون، فصل (نزع).

(٦) فتح العزيز (٣/ ٢١٤).

قلتُ: وقوله: «إِلَّا إذا نَصُّوا على خلافه» فيه فائدة حسنة يجاب بها عن قوله في «التنبيه»[١] في مواضعَ قليلة، منها: قوله في كتاب الغصب: وإن أراد صاحب الثوب قلع الصِّبْغ، وامتنع الغاصب أُجبر، وقيل: لا يجبر، وهو الأصحُّ.

فصل قيأ: القَيء: معروف، والفعل منه: قَاءَ ـ بالمدِّ ـ يقيء[٢].

قال الأزهري في باب العين والثاء المثلَّثة: قال ابن الأعرابي: ثَعَّ يَثِعُّ، وانْثَعَّ يَنْثَعُّ، وانْتَعَّ يَنْتَعُّ[٣] وهَاعَ وأَتَاع[٤]، كلُّ ذلك: إذا قاء.

قال الأزهري: ورَوى الليثُ هذا الحرف (تَعَّ) بالتاءِ ـ يعني[٥] بالمثناة من فوقُ ـ: إذا قاءَ.

قال الأزهري: وهو[٦] خطأ، إنَّما هو بالمثلَّثة لا غير: هذا كلام الأزهري.

وقال صاحب «المحكم»[٧] في باب العين والتاء المثناة: تَعَّ تَعّاً وأَتَعَّ: قاءَ، كَثَعَّ، كلاهما عن ابن دريد[٨].

ثم قال في باب العين والمثلَّثة[٩]: ثَعِعْتُ[١٠] ـ يعني بكسر العين ـ ثَعّاً وثَعَعاً[١١]: قِئْت[١٢].

---

(١) التنبيه ص (١١٥).

(٢) كلمة «يقيء» ليست في (ع، ف).

(٣) في (ع، ف): «قال ابن الأعرابي: قع يقع، وايقع يقع، واثع يثع»، وهو تحريف.

(٤) في (ع، ف): «ويباع»: خطأ.

(٥) كلمة: «يعني» ليست في (ع، ف).

(٦) في (ع، ف): «وهذا».

(٧) المحكم (١/ ٣٩).

(٨) انظر الجمهرة (ثعع).

(٩) المحكم (١/ ٤١).

(١٠) في (ع، ف): «تععت»، وهو تصحيف.

(١١) في (ع، ف): «تعّاً وتععاً» وهو تصحيف.

(١٢) في (ع، ف): «وتععت: قِئت»، كلمة «ووتععت» ليست في المحكم (١/ ٤١) ولا في (ح، م).

وثَعَعْتُ[١] ـ بفتح العين ـ أَثِعُّ[٢] ـ بكسرها ـ ثعّاً[٣] مثلها[٤].

وقال ابن دريد[٥]: تَعَّ وثَعَّ سواء، وقد تقدَّم وانْثَعَّ[٦] القيءُ: اندفق [والله تعالى أعلم].

فصل قيح: قال الجوهري: القَيْحُ المِدَّةُ[٧] لا يخالطها دم. تقول منه: قاحَ الجُرْحُ يَقِيْحُ، وقَيَّحَ [الجُرْحُ] وتَقَيَّح.

فصل قين: قال صاحب «المحكم»[٨]: القَيْنُ: الحدَّاد، وقيل: كلُّ صانِعٍ قَيْن، والجمع: أَقْيَان، وقُيُون.

وقَانَ يَقِيْنُ قِيَانَة [وقَيْناً]: صار قَيْناً.

وقانَ الحديدةَ قَيْناً: عَمِلَها [وسَوَّاها].

وقانَ الإناءَ يَقِيْنُهُ قَيْناً: أصلحه.

والتقيُّنُ: التزيُّنُ بألوان الزينة.

وتَقَيَّنَ الرجلُ واقْتَانَ: تَزَيَّنَ.

وقانت المرأةُ المرأةَ[٩] تَقِينُها[١٠] قَيناً، وقَيَّنَتْها: زَيَّنَتْها.

وتقَيَّن النَّبْتُ واقتان: حَسُنَ.

---

(١) في (ع، ف): «وتععت»، وهو تصحيف.

(٢) في (ع، ف): «أتع»، وهو تصحيف.

(٣) في (ع، ف): «تعّاً»، وهو تصحيف.

(٤) في (ع، ف): نععت ـ يعين بكسر العين ـ تعّاً وتععاً وتععت: تِئتُ، وتععت ـ بفتح العين: أتع ـ بكسرها ـ تعّاً. وكله تصحيف.

(٥) الجمهرة (تعع).

(٦) في (ع، ف): «واثع»، والمثبت موافق لما في المحكم، اللسان (ثع).

(٧) (المِدَّة): بكسر الميم: ما يجتمع في الجرح من القيح (الصحاح: مدد).

(٨) المحكم (٦/ ٣١٤).

(٩) كلمة «المرأة» ساقطة من (ع، ف).

(١٠) في (ع، ف): «نفسها» والمثبت موافق لما في المحكم، اللسان (قين).

والقَيْنَة: الأَمَةُ المُغَنِّية، تكون من التزيُّن؛ لأنها كانت تُزَيَّنُ. وربما قالوا للمتزيِّن [باللباس] من الرجال: قَيْنة.

وقيل: القَيْنَةُ: الأَمَةُ، مُغَنِّيةً كانت أو غيرَ مُغَنِّية.

والقَيْنُ: العبد، والجمع: قِيَان.

والقَيْنَةُ: الدُّبُرُ، وقيل: هي أدنى فِقْرة من فِقَرِ الظَّهرِ إليه.

وقيل: هي القَطَنُ، وهو ما بين الوَرِكَيْنِ.

وقيل: هي الهَزْمَةُ التي هنالك. هذا آخر كلام [صاحب] المحكم.

وقال الإمام أبو منصور الأزهري في «تهذيب اللغة»: قال الليث: القَيْنُ والقَيْنَةُ: العبد والأَمَةُ.

قال الليث: وعوامّ الناس يقولون: القَيْنَةُ: المُغَنِّية.

قال الأزهري: إنَّما قيل للمغنِّية قَيْنَةً؛ إذا كان الغناء [١٦٦/أ] صناعةً لها، وذلك من عَمَل الإِمَاء دون الحرائر.

وقال ثعلب: عن ابن الأعرابي: القَيْنَةُ: الماشطة. والقَيْنَةُ: المُغَنِّية. والقَيْنَة: الجارية تَخْدُمُ حَسْبُ. هذا آخر كلام الأزهري.

وقال الجوهري في «صحاحه»: القَيْنَةُ: الأمَّةُ مغنِّيةً كانت أو غيرَ مُغَنِّية، والجمع: القِيَان.

قال أبو عَمْرو: كُلُّ عَبْد عند العرب: قَيْنٌ، والأَمَةُ: قَينة، وبعض الناس يظنُّ القَيْنَةَ المغنِّيةَ خاصَّةً، وليس هو كذلك. هذا آخر كلام الجوهري.

وقال ابن فارس: القَيْنُ والقَيْنَةُ: العَبْد والأَمَةُ. قال: والعامَّة تسمِّي المُغَنِّية: القَيْنَةَ[(١)].

وقال صاحب «مطالع الأنوار»: القَيْنَةُ: المُغَنِّية، والقينة أيضاً: الأمَةُ، وأيضاً: الماشِطةُ[(٢)].

فصل في أسماء المواضع

القادِسِيَّة: في حَدِّ السَّواد، هي بكسر الدال والسين المهملتين وتشديد الياء، بينها وبين الكوفة نحو مرحلتين، وبينها وبين بغداد نحو خمس مراحل.

---

(١) مجمل اللغة ص (٧٣٩). (ل).

(٢) مطالع الأنوار (٥/ ٤١٥). (ل).

قاف: المذكورة(١) في كتاب الله العزيز(٢).

قال المفسِّرون: هو جبلٌ محيطٌ بالدنيا. كذا(٣) نقله الواحدي عن أكثر المفسِّرين(٤).

قال: وقالوا: هو من زَبَرْجَدٍ(٥)، وهو من وراء الحجاب الذي تغيب الشمس من ورائه بمسيرة سنة، وما بينهما ظلمة.

قال: وهذا قول مُقَاتِلٍ، وابن بُرَيْدَةَ وعِكْرمةَ والضَّحَّاك، ومُجاهد، ورواية عطاء، وأبي الجَوْزاء عن ابن عباس.

قال الفرَّاءُ، على هذا القول: كان يجب أن يظهر الإعراب في قاف؛ لأنه اسم وليس بهجاء.

قال: ولعلَّ القاف وحدها ذكرت من اسمه كما قال الشاعر [الرجز]:

قُلْتُ لها: قفي [لنا](٦) قالت(٧): قافْ(٨)

---

(١) في (ع، ف): «المذكور».
(٢) في أول سورة (ق).
(٣) في (ع، ف): «كلّه» بدل «كذا».
(٤) قال الحافظ ابن كثير في التفسير (٤/ ٢٢١): «وكأن هذا ـ والله أعلم ـ من خُرافات بني إسرائيل التي أخذها عنهم بعض الناس، لما رأى من جواز الرواية عنهم مما لا يصدق ولا يكذب، وعندي أن هذا وأمثاله وأشباهه من اختلاق بعض زنادقتهم، يلبسون به على الناس أمر دينهم، كما افترى في هذه الأمة ـ مع جلالة قدر علمائها وحفاظها، وأئمَّتها ـ أحاديثُ عن النَّبيِّ ﷺ، وما بالعهد من قِدَمٍ، فكيف بأمة بني إسرائيل، مع طول المدى، وقلَّة الحفاظ النُّقَّاد فيهم، وشربهم الخمور، وتحريف علمائهم الكَلِمَ عن مواضعه، وتبديل كتب الله وآياته؟!».
(٥) (زَبَرْجَد): بوزن سَفَرْجَل: جوهر معروف (مختار الصحاح).
(٦) ما بين حاصرتين زيادة من مصادر التخريج.
(٧) في (ح، م): «فقالت».
(٨) رجز للوليد بن عقبة، ثانيه:
لا تحسبي أنَّا نسينا الإيجافْ
أورده ابن جنِّي في الخصائص (١/ ٣٠، ٨٠، ٢٤٦)، (٢/ ٣٦١)، وابن سِيْده في المحكم =

وقال قتادَةُ: قَاف: اسمٌ من أسماء القرآن.

وقال مجاهد: قاف: فاتحة للسورة، وهذا مذهب أهل اللغة.

قال أبو عبيدة والزجَّاج: افتتحت السورة به كما افتتح غيرها بحروف الهجاء نحو ﴿نٓ﴾ [القلم: ١] و﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]، و﴿الٓرٰ﴾ [يونس: ١].

وحكَى الفَرَّاء والزَّجَّاج أن قوماً من أهل اللغة قالوا: معنى قاف: قُضي الأمرُ، أو قُضي ما هو كائن، واحتجُّوا بقول الشاعر [الرجز]:

قلتُ لها: قِفي [لنا][1]، قالت[2]: قافْ[3]

معناه: قالت: قِف[4]. هذا كلام الواحدي.

قُبَاءُ[5]: مذكور[6] في باب الاستطابة من «المهذَّب»[7] هو بضمِّ القاف وتخفيف الباء وبالمدِّ، وهو مذكَّر منوّن مصروف، هذه [هي] اللغة الفصيحة المشهورة.

وحكى صاحب «مطالع الأنوار» وغيره فيه لغة أخرى: وهي القصر، حكاها في «المَطَالع» عن الخليل[8]

وأخرى: وهي التأنيث وترك الصرف.

والمختار: ما قدَّمتُهُ، وهو الذي قاله الجمهور ونقله صاحب «المطالع» عن أبي عُبيد البَكْري، وعن أبي عليٍّ القَالي[9].

= (وقف)، الأغاني (٥/ ١٤٤)، اللسان (وقف)، الطبري في تفسيره (١/ ٩٠)، (٢٦/ ١٤٧)، ابن كثير في التفسير (١/ ٣٧)، وما بين حاصرتين زيادة من مصادر التخريج.

(١) ما بين حاصرتين زيادة من مصادر التخريج.

(٢) في (ح، م): «فقالت».

(٣) تقدَّم تخريجه قبل قليل.

(٤) في اللسان (وقف)، والخصائص (٢/ ٣٦١): «وقَفْتُ» بدل «قِفْ»، وفي التفسير البسيط (٢٠/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦): «أقف».

(٥) قرية بعوالي المدينة، وتقع قبلي المدينة، وتعدُّ اليوم من أحيائها، انظر المعالم الأثيرة ص (٢٢٢).

(٦) في (ع، ف): «مذكورة».

(٧) المهذَّب (١/ ١١١).

(٨) مطالع الأنوار (٥/ ٤١٨). (ل).

(٩) قوله: «قباء، مذكور.... القالي» ساقط من (م). وانظر مطالع الأنوار (٥/ ٤١٨). (ل).

قبر أُمِّ رسولِ الله ﷺ: ذكر الأزرقي في موضعه ثلاثة أقوال: **أحدها** أنه بمكة في دار رائعة(١).

والثاني: [١٦٧/ب] أنه بمكة أيضاً في شِعْب أبي دُبٍّ(٢).

والثالث: أنه بالأَبْوَاء(٣). قلت: هذا الثالث أَصحُّ(٤).

المعادن القَبَلِيَّة(٥): مذكورة في زكاة المَعْدِن من «المهذَّب»(٦) وهي بالقاف والباء الموحدة المفتوحتين وكسر اللام بعدهما، وهو موضع من ناحية الفُرْعِ(٧).

والفُرْعُ: بضمِّ الفاء وإسكان الراء(٨): قرية ذات نخل وزرع ومياه جامعة بين مكة والمدينة على نحو أربع مراحل من المدينة.

أبو قُبَيْسٍ زاده الله تعالى شرفاً: مذكور في باب استقبال القبلة من «الوسيط»(٩)

---

(١) في (ح، ع، ف): «نابغة»، والمثبت موافق لما في أخبار مكة للأزرقي (٢/ ٢١٠)، قال ياقوت في معجم البلدان (٣/ ٢٢): «دار رائِعَةَ: موضع بمكة فيه مدفن آمنة بنت وهب أمِّ رسولِ الله ﷺ».

(٢) في (ع، ف): «أبي ذَرٍّ» بدل «أبي دُبٍّ»، والمثبت، موافق لما في أخبار مكة (٢/ ٢١٠)، معجم البلدان لياقوت (٣/ ٣٤٧)، قال الأزرقي (٢/ ٢١٠): «وشِعْبُ أبي دُبٍّ الذي يعمل فيه الجزَّارون بمكة بالمَعْلاةِ، وأبو دُبٍّ: رجلٌ من بني سواءة بن عامر سَكنه؛ فسمِّي به».

(٣) (الأبواء): وادٍ من أودية الحجاز، به آبار كثيرة، ومزارع عامرة، والمكان المزروع منه يُسمَّى اليوم «الخُرَيبة»، ويبعد المكان المزروع عن بلدة «مستورة» شرقاً ثمانية وعشرين كِيلاً، والمسافة بين الأبواء، و«رابغ» ثلاثة وأربعين كِيلاً (المعالم الأثيرة ص: ١٧).

(٤) في (ع، ف): زيادة: «قبل».

(٥) (القَبَلِيَّة): كأنه منسوب إلى «القَبَل» مُحَرَّكاً، وهو النشز من الأرض يستقبلك، وإليها تضاف معادن القَبَلِيّة؛ اختلفوا في مكانها وحدودها، فقيل: من نواحي الفُرْع، وقيل: هي ناحية من ساحل البحر، وقيل: بين المدينة ويَنْبُع (المعالم الأثيرة ص: ٢٢٢).

(٦) المهذَّب (٢/ ٥٣٢).

(٧) (الفُرْع): وادٍ فحل من أودية الحجاز يمرُّ على مسافة مئة وخمسين كِيْلاً جنوب المدينة، كثير العيون والنخل، ومن قراه اليوم: أبو الضباع، وأمّ العيال، والمضيق، والفقير (المعالم الأثيرة ص: ٢١٧).

(٨) ضبطه بعضهم بضمِّ الفاء والراء (المعالم الأثيرة ص: ٢١٧).

(٩) الوسيط (٢/ ٧٢).

و«الروضة»[(١)] هو بضمِّ القاف وفتح الباء، وهو الجبل المعروف بنفس مكة.

حكى ابنُ الجوزي[(٢)] في سبب تسميته بذلك قولين؛ الصحيح منهما: أن أول من نهض يبني فيه رجل من مَذْحِج يُقال له: أبو قُبَيْس، فلما صعد بالبناء[(٣)] فيه[(٤)] سُمِّي أبا قُبَيس.

والثاني: ضعيف أو غلط فتركته.

قال أبو الوليد الأزرقي[(٥)]: الأَخْشَبان لمكَّة: هما الجَبَلان: أحدهما أبو قُبَيس، وهو الجبل المشرف على الصَّفا إلى السويدا[(٦)] إلى الخَنْدَمة[(٧)]، وكان يُسمّى في الجاهلية الأمين؛ لأن الحجر الأسود كان مستودعاً فيه عام الطوفان.

قال الأزرقي[(٨)]: [و] بلغني عن بعض أهل العلم من أهل مكة أنه قال: إنَّما سُمِّي أبا قبيس؛ لأن رجلاً كان يُقال له: أبو قبيس [بنى فيه] فلمَّا صَعِدَ فيه بالبناء، سُمِّي الجبلُ أبا قَبَيس.

ويُقال: كان الرجل من إياد[(٩)].

قال: ويُقال: اقتبس [منه] الحجر الأسود[(١٠)]، فسمي أبا قُبَيس، والقول الأول أشهرهما عند أهل مكَّة.

قال مُجاهد: أولُ جبل وضعه الله تعالى على الأرض حين مادت أبو قُبَيس.

---

(١) روضة الطالبين ص (٩٨).

(٢) في (ع، ف): «الجوهري» بدل «ابن الجوزي».

(٣) في (ع، ف): «في البناء»، وانظر مثير العزم الساكن ص (٢٣٤).

(٤) كلمة: «فيه» ليست في (ع، ف).

(٥) أخبار مكة (٢/ ٢٦٦).

(٦) في (ع، ف): «السويد»، والمثبت موافق لما في أخبار مكة للأزرقي (٢/ ٢٦٦).

(٧) (الخَنْدَمة): بفتح أوله: جبل بمكة (معجم البلدان: ٢/ ٣٩٢).

(٨) أخبار مكة (٢/ ٢٦٧).

(٩) ذكر ياقوت في معجم البلدان (١/ ٨٥) عن عبد الملك بن هشام؛ أنه سُمِّي بأبي قُبيس بن شامخ، وهو رجل من جُرْهُم.

(١٠) في أخبار مكة للأزرقي (٢/ ٢٦٧): «الركن» بدل «الحجر الأسود».

وأما الأخشب الآخر فهو الجبل الذي يُقال له: الأَحْمَر، وكان يُسمّى في الجاهلية الأعرف، وهو الجبل المشرف [وجهه](١) على قُعَيْقِعان، وعلى دُور عبد الله بن الزبير.

القدس: بضمِّ القاف و(بيت(٢) المَقْدِس) زاده الله تعالى شرفاً.

يُقالُ: بفتح الميم وإسكان القاف وكسر الدال.

ويُقال: بضمِّ الميم وفتح القاف وفتح الدال المشدَّدة، لغتان مشهورتان.

قال الجوهري في «صحاحه»: بيت المُقَدَّس [والمَقْدِسِ](٣) يشدَّد ويخفَّف، والنسبة إليه: مَقْدِسيٌّ: مثال مَجْلِسيٌّ، ومُقَدَّسِيٌّ. قال امرؤ القيس [الطويل]:

كما شَبْرَقَ الوِلْدانُ ثَوْبَ المُقَدَّسي(٤)

يعني: يهوديّاً(٥).

والقُدْسُ والقُدُسُ: الطُّهرُ، اسم ومصدر، ومنه قيل للجنة: حَظِيرة القُدْس.

والتَّقْديس: التَّطْهير.

والأرض المُقَدَّسة: المُطَهَّرة. هذا كلام الجوهري.

وقال الواحدي في أول سورة البقرة: البيت المقدَّس: معناه(٦) المُطَهَّرُ.

---

(١) زيادة من أخبار مكة للأزرقي (٢/ ٢٦٧).

(٢) في (ع، ف): «هو بيت....».

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من الصحاح (قدس).

(٤) عجز بيت لامرئ القيس يصف فيه ثور وحش مع كِلاب، صَدْرُهُ:

فأَدْرَكْنهُ يَأْخُذْنَ بِالسَّاقِ والنَّسَا

(٥) قال في اللسان (قدس) ـ وقد أورد البيت كاملاً: «والهاء في (أدركنه) ضمير الثور الوحشي، والنون في (أدركنه) ضمير الكلاب، أي: أدركت الكلابُ الثور فأخذن بساقه ونَساه وشَبْرَقَتْ جِلْدَهُ كما شَبْرَقَ وِلدانُ النصارى ثوب الراهب المُقَدَّسي، وهو الذي جاء من بيت المقدس، فقطَّعوا ثيابه تَبَرُّكاً بها، والشَّبْرَقَةُ: تقطيع الثوب وغيره، وقيل: يعني بهذا البيت يهوديّاً».

(٦) في (ع، ف): «يعني: بالتخفيف» بدل «معناه»، وما في (ع، ف) خطأ، صوابه: يعني بالتشديد. انظر شرح صحيح مسلم للمصنِّف (٢/ ٢١١).

قال: وقال أبو عليٍّ[١]: وأما بيت المَقْدس: يعني بالتخفيف فلا يخلو؛ إما أن يكون مصدراً، أو مكاناً، فإنْ كان مصدراً، كان كقوله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾[٢] [الأنعام: ٦٠] ونحوه من المصادر، وإن كان مكاناً فالمعنى بيت المكان الذي جُعل فيه الطهارة، أو بيت مكان الطَّهارة، وتطهيره [١٦٨/أ] على معنى إخلائه من الأصنام وإبعاده منها. انتهى قول أبي عليّ.

وقال الزَّجَّاج: البيت المُقَدَّسُ: أي: [المكان] المُطَهَّرُ، وبيت المَقْدِس: أي: المكان الذي يُطَهَّرُ فيه من الذنوب هذا ما ذكره الواحدي[٣].

وقال غيره: البيتُ المُقدَّسُ وبيت المَقْدِس لغتان، الأولى: على الصفة، والثانية، على إضافة الموصوف إلى صفته، كصلاةِ الأُولى، ومَسْجِدِ الجَامِعِ.

قَرْن: ميقات أهل نَجْدٍ، ويُقال له: قَرْنُ المَنَازِل، بفتح الميم، وقَرْنُ الثعالب.

كذا قاله صاحب «المَطَالع» وغيرهُ، وكذلك قال القاضي عِيَاضٌ[٤]، وآخرون، قال: وأصل القَرْنِ، أنه كان جبلاً صغيراً انقطع من جبل كبير، هو بفتح القاف وإسكان الراء، لا خلاف في هذا بين رُواة الحديث، وأهل اللغة، والفقهاء، وأصحاب الأخبار، وغيرهم[٥].

وغلَّطوا الجوهريَّ صاحبَ «الصحاح» في قوله: إنه بفتح الراء، وفي قوله: إن أُويْساً القَرَني رضي الله عنه، منسوب إليه، فإن الصواب المشهور لكلِّ أحد أن هذا ساكن الراء، وأن أُوَيساً [القَرَنيَّ رضي الله عنه] منسوب إلى قَرَنِ بالفتح، بطنٍ من مُرَادٍ، القبيلةِ المعروفة.

وقد قدَّمت شعراً في نظم المواقيت في الحاء[٦] عند ذكر ذي الحُلَيْفَةِ.

---

(١) هو الفارسي.

(٢) ﴿مَرۡجِعُكُمۡ﴾: أي: رجوعكم، فهو مصدر ميمي، يؤدِّي معنى المصدر الأصلي (رجوع)، انظر كتاب بيت المقدس ص (٣٥) لأستاذنا البحاثة محمد شُرَّاب.

(٣) التفسير البسيط (٢/ ٣٣١). (ل).

(٤) مشارق الأنوار (٢/١٩٨ ـ ١٩٩).

(٥) قال ابن الأثير في جامع الأصول (٣/١٦): «المشهور فيه: سكون الراء، وكذا جاء في شِعْرِ عمر بن أبي ربيعة، وبعض الفقهاء يفتحون راءه، وهو دائر بينهم كذلك، وأخبرتُ عن بعض أكابر أئمَّة الفقه أنه قال: يُروَى بالسكون والفتح».

(٦) هكذا باتفاق النسخ، وهو في حرف الذال (٣/ ٢٤٣). (ل).

وأما التقييد بكونه قَرْن المنازل، فذكر الرافعي: أن بعضَ شارحي «المختصر» قال: قَرْن اثنان؛ **أحدهما**: في هُبُوط، يُقال له: قَرْنُ المنازل، والآخر: على ارتفاع، بالقرب منه، وهي القرية، وكلاهما ميقات(١).

قُزَح(٢): بضمِّ القاف وفتح الزاي وبالحاء المهملة: جبل معروف بالمُزْدَلفة، يقف الحَجيج(٣) عليه للدعاء بعد الصبح يوم النَّحر.

قال الأزرقي: وعلى قُزَح أُسْطُوانَةٌ من حجارة مدوَّرة، تدويرها أربع وعشرون ذراعاً، وطولها في السماء اثنا عشر ذراعاً، وفيها خمس وعشرون درجة، وهي على خشبة مرتفعة، كان يوقد عليها في خلافة هارون الرشيد بالشمع ليلة المُزْدَلِفَة، وكان قبل ذلك يوقد عليها(٤) بالحطب، وبعد هارون يوقد عليها(٤) بمصابيح كبار، يصل ضوؤها مكاناً بعيداً، ثم مصابيحُ صِغار(٥).

قَزْوين: مذكورة في باب الأُضْحِيَّة من «الروضة»(٦)، هي بفتح القاف وكسر الواو، وكذا قيَّدها السَّمعانيُّ(٧) وغيرُه، وهي مدينة كبيرة معروفة بخُرَاسان.

قُعَيْقِعَان: مذكور في «الروضة»(٨) في كتاب الحجِّ في أول باب(٩) دخول مكة، هو بضمِّ القاف الأولى، وفتح العين، وبعدها مثناة من تحتُ ساكنة، وكسر القاف الثانية، وهو جبل مكة المعروف(١٠) مقابل لأبي قُبَيْس.

---

(١) العزيز (٣/ ٣٣٤). (ل).

(٢) (قُزَح): أكمة بجوار المشعر الحرام في المزدلفة، وقد بُني عليه قصر ملكي (المعالم الأثيرة ص: ٢٢٦)، وانظر حرف الميم (المشعر الحرام)، في رحاب البيت الحرام ص (٤٠٥ ـ ٤٠٦)، أخبار مكة للأزرقي (٢/ ١٩٣).

(٣) في (ع، ف): «الحجاج».

(٤) كلمة «عليها» ليست في (ف، ع، م).

(٥) أخبار مكة (٢/ ١٨٧).

(٦) روضة الطالبين ص (٤٣٩).

(٧) الأنساب (١٠/ ٤١١). (ل).

(٨) روضة الطالبين ص (٣٨٦).

(٩) كلمة «باب» ليست في (ع، ف).

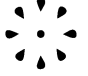
(١٠) هو جبل مكة المشرف على المسجد الحرام من الشمال الغربي، ولا يعرف اليوم بهذا الاسم، =

قال محمد بن إسحاق: سُمِّي قُعَيْقِعان؛ لِقَعْقَعةِ السلاح عنده حين اقتتلت جُرْهُم وغيرُها هناك.

وقال ابن إسحاق في موضع آخر: سُمِّي بذلك؛ لأن تُبَّعاً الثالث لما جاء مكة بِنِيَّةِ إكرام الكعبة وأهلِها، ونحرِ الإبل بها، كان سِلاحُهُ في قُعَيْقِعان فَسُمِّي بذلك.



= ولكل جهة منه اسم جديد، منها: العبَّادي، والسُّلَيمانية، وجبل هندي، وجبل الفلق... (المعالم الأثيرة ص: (٢٢٧).



حرف[1] الكاف [١٦٨/ب]

فصل كبش: قولهم في الشهادة[2]: شهد شاهد أنه سرق كَبْشاً أبيض، وآخر أنه سرق كَبْشاً أسود، هكذا هو (كَبْشاً) بالباء الموحدة والشين المعجمة، وصحَّفه بعضهم (كيساً) بالمثناة والمهملة، والحكم لا يختلف لكن قال في «الأمِّ»[3]: كبشاً أقرن. ذكر هذه الجملة صاحب «الشامل»[4].

فصل كتب: قالوا: الكتابة مأخوذة من الكَتْب، وهو الضَّمُّ والجَمْع.

وكَتَبْتُ القِرْبَة: ضَمَمْت رأسَها بالوِكَاء.

وكتبتُ الكتابَ؛ لضَمِّكَ حروفَهُ.

وكِتابة العَبْدِ؛ لضمِّ نَجْمٍ إلى نَجْمٍ.

قال الرافعي: وقيل: لأنَّها توثق بالكتاب؛ لأنها مُؤَجَّلة، وما يدخله الأجل يستوثق بكتابته.

وعَقْدُ الكتابة خارج عن قياس المعاملات[5]؛ لأنها جارية بين العبد والسَّيِّد[6]، ولأنَّ[7] العِوَضَيْنِ من السَّيِّد، ولأنَّ[8] المكاتب مُرَدَّد[9] بين الحُرِّ والعبد، لا يستقلُّ كالحُرِّ، ولا يتضيَّق تضيّق العبد، لكن الحاجة دعت إليها فأبيحت، فإنَّ السَّيِّدَ

---

(١) في (ح، م): «باب».

(٢) في (ع، ف): «الشهادات».

(٣) انظر الأمّ (٧/ ٥٢).

(٤) الشامل لابن الصباغ ص (٥٠٣) رسالة دكتوراة للباحث يوسف المهوّس مقدَّمة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة (١٤٢٩).

(٥) في (ع، ف): «المعاقدات».

(٦) في (ف، ع، م): «السَّيِّد والعبد».

(٧) في (ع، ف): «لأنَّ» بدون الواو.

(٨) في (ع، ف): «لأنَّ» بدون الواو.

(٩) في (م): «مردود»، وفي (ع، ف): «متردّد».

لا يسمح بالإعتاق مجاناً فاحتمل الشرع فيها ما لا يحتمل في غيرها تشوُّقاً إلى العتق، كما احتمل الجهل بعوض القِرَاض وعمل الجِعَالة[(١)].

وهي سُنَّةٌ، وفي قول غريب: واجبة، وقد أُوضِحَتْ أحكامُها في هذه الكتب.

قال أهل اللغة: يُقال: كَتَبَ يَكْتُبُ كَتْباً وكِتَابَةً وكِتَاباً، ثلاثة مصادر.

والكتابُ في اصطلاح المصنِّفين: اسمٌ للمكتوب مجازاً، وهو من باب تسمية المفعول بالمصدر، وهو كثير.

والكتاب في اصطلاحهم كالجنس الجامع لأنواع تلك الأنواع، وهي الأبواب.

وكتاب الطهارة يشمل أبواباً، كبابِ[(٢)] المياه، وباب الآنية، وباب الوضوء، وغيرها.

وجمع الكِتَابِ: كُتُبٌ، بضمِّ التاء، ويجوز إسكانها.

فصل كثر: قال أهل اللغة: الكَثْرَةُ ـ بفتح الكاف ـ: نقيضُ القِلَّة، وفيها لغة رديئة بكسر الكاف، وقد كَثُرَ الشيءُ بضمِّ الثاء، فهو كثير، وقوم كثير وكثيرون.

وكاثَرْتُهُ فَكَثَرْتُهُ: أي: زِدْت عليه في الكَثْرَة.

واستكثرتُ من الشيء: أي: أكثرت منه.

والمُكاثرة والتكاثر بمعنًى.

وعدد كاثر: أي: كثير.

وفلانٌ يتكثَّر[(٣)] بمال غيره.

والكُِثْرُ بضمِّ الكاف وكسرها وإسكان الثاء: الكَثِير.

يُقال: الحمد لله تعالى على القُلِّ والكُثْرِ.

والقِلُّ والكِثْرُ والكُثَارُ بضمِّ الكاف: الكثير.

والكوثر: النهر الذي في الآخرة، أكرم الله ﷻ نبيَّنا [محمَّداً] ﷺ به، تَرِدُه[(٤)]

---

(١) انظر العزيز (١٣/ ٤٤١ ـ ٤٤٢).

(٢) في (ع، ف): «باب».

(٣) في (ع، ف): «يستكثره»، والمثبت موافق لما في الصحاح، اللسان (كثر).

(٤) في (ع، ف): «ترد».

عليه أُمَّتُهُ ﷺ: «مَنْ شربَ منه لا يظمأ أبداً، أشدُّ بياضاً من الثلج، وأحلى من العسل»[١]، نسأل الله الكريم أن يسقينا منه وسائرَ أحبابنا والمسلمين أجمعين.

والكَثَرُ: بفتح الكاف والثاء، كذا قاله الجماهير من أهل الحديث واللغة والغريب.

وخالفهم ابن دريد في «الجَمْهَرَةِ»[٢] فقال: هو بإسكان الثاء، قال: وفَتَحها قوم: وهو جُمَّارُ النخل، وكذا قاله الجمهور.

[و] قال الجوهري: ويُقال: طَلْعُهُ، ويُقال: قد أكثرَ النخلُ: أي: أَطْلَعَ [١٦٩/ أ].

وفي الحديث: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ صَاحِبِ إبلٍ لا يَفْعَلُ[٣] فيها حَقَّها إلَّا جَاءَتْ يومَ القِيَامَةِ أكْثَرَ ما كانَتْ»[٤] ذكره في أول باب العَارِيَّةِ من «المهذَّب»[٥]. هكذا ضبطناه في «صحيح مسلم».

وفي «المهذَّب»: «أكثر ما كانت» بالثاء المثلَّثة، وقد يُصحّف بالباء الموحدة، فلهذا ضبطته.

قيل: معناه أكثرَ عدَدٍ مَلَكَهُ في عُمُرِه.

وجاء في روايات في الصحيح: «أَوْفَرَ ما كانت»[٦] [والله تعالى أعلم].

كثف: قوله في سَتْرِ العورة: تُكَثِّفُ جلبابها[٧]؛ هو بضمِّ التاء وفتح الكاف وبعد الكاف ثاء مثلَّثة مكسورة مشدَّدة ثم فاء، ومعناه: تتَّخذه[٨] كثيفاً: أي: غليظاً ثخيناً،

---

(١) أخرجه مسلم (٢٣٠٠) من حديث أبي ذَرٍّ الغفاري، وانظر أحاديث الحوض في جامع الأصول (١٠/ ٤٦١ ـ ٤٦٧).

(٢) الجمهرة (ثرك).

(٣) في (ع، ف): «يغفل» بدل «يفعل» وهو خطأ، والمثبت موافق لما في المهذَّب (٣/ ٣٩٥)، صحيح مسلم (٩٨٨).

(٤) أخرجه مسلم (٩٨٨) من حديث جابر بن عبد الله.

(٥) المهذَّب (٣/ ٣٩٥).

(٦) هذه الرواية عند مسلم (٩٨٧) من حديث أبي هريرة.

(٧) المهذَّب (١/ ٢٢٠).

(٨) في (ع، ف): «يتّخذه»، وهو تصحيف.

وهذه العبارة ذكرها الإمام الشافعي رضي الله عنه[١]، لكن اختلف في ضبطها؛ فحكى الشيخ أبو حامد في «تعليقه» والمحَامليُّ في «التجريد» فيه ثلاثة أوجه: **أحدها**: تُكَثِّفُ، بالثاء المثلَّثة وبعدها فاء، كما ذكره صاحب «المهذَّب»[٢] فيه وفي «التنبيه»[٣].

والثاني: تَكْتِفُ بالتاء المثناة من فوق بعد الكاف.

قال: وأراد: أنها تعقد إزارها حتى لا يَنْحَلَّ عند الركوع والسجود فتبدو عورتُها.

والثالث: تَكْفتُ بفاء بعد الكاف وبعد الفاء تاء مثناة من فوق[٤]. قال: ومعناه: أنها تجمع إزارها عليها؛ لأنَّ الكَفْتَ هو الجَمْعُ، وحكى هذه الأوجهَ الثلاثةَ في ضبط لفظ الشافعي أيضاً صاحب «البيان»[٥].

قال صاحب «المحكم»[٦]: الكَثِيفُ والكُثافُ: الكَثير، وهو أيضاً: الغليظ المتراكب[٧] الملتفُّ من كلِّ شيء، كَثُفَ كَثَافَةً، وتكاثَفَ، وكَثَّفَهُ: كَثَّرَهُ وغلَّظهُ.

فصل كدر: الكُدْرَةُ المذكورة في باب الحيض، وهي ماء[٨] كَدِرٌ ليس[٩] على شيء من ألوان الدماء القويَّة والضعيفة، وقد تقدَّم بيانها في فصل الصاد والفاء عند الصُّفْرة.

فصل كدم: قال الجوهري: الكَدْمُ: العَضُّ بأدنى الفم، وقد كَدَمَهُ يَكْدُمُهُ ويَكْدِمُهُ.

فصل كذب: قال الإمام الواحدي: حقيقة الكَذب: الإخبارُ عن الشيء بخلاف ما هو به، وقد يستعار لفظ الكذب فيما ليس بكذب في الحقيقة[١٠].

---

(١) انظر الأمّ (١/ ١١٥).
(٢) المهذَّب (١/ ٢٢٠).
(٣) التنبيه ص (٢٨)، وانظر تحرير ألفاظ التنبيه للإمام النووي ص (٥٧).
(٤) قوله: «من فوق» ساقط من (ع، ف).
(٥) البيان (٢/ ١٢١)، وتصحَّف فيه: (تكتف) إلى (تكثف).
(٦) المحكم (٦/ ٤٩٦).
(٧) في (ع، ف): «المتراكم»، والمثبت موافق لما في المحكم، اللسان (كثف).
(٨) في (ع، ف): «ما» بدل «ماء» وهو خطأ.
(٩) في (ع، ف): «وليس».
(١٠) التفسير البسيط (٢/ ١٥٣). (٢/ ١٥٢). (ل).

وقال ابن السِّكِّيت: يُقال: كَذَبَ يَكْذِبُ كَذِباً، فهو كاذِب، وكَذُوبٌ، وَكَيْذُبان(١).

قلت: مذهبنا ومذهبُ الجمهور أن الكذب الإخبارُ عن الشيء بخلاف ما هو، سواء أخبر عمداً أو سهواً، واشترطت المُعتزلةُ العمديَّةَ.

وفي الأحاديث الصحيحة: «مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتَعَمِّداً»(٢)، وهذا يدلُّ على أنَّ الكَذِبَ يكون [في الأحاديث] عَمْداً وغيره.

واعلم أن الكَذِبَ يطلق على الخبر المخالف لما أخبر عنه، ماضياً كان أو مستقبلاً، وأنكر بعضهم استعمالَهُ في المستقبل، وهذا خطأ؛ ففي «صحيح مسلم» عن جابر؛ أن عبداً لحاطِب جاء يشكو حاطباً، فقال: يا رسول الله! لَيَدْخُلَنَّ حاطِبٌ النَّارَ، فقال رسول الله ﷺ: «كَذَبْتَ، لا يَدْخُلها [١٦٩/ب] فإنَّهُ شَهِدَ بَدْراً والحُدَيْبِيَة»(٣).

وفي «صحيح البخاري» في آخر تفسير سورة النور عن عائشة ﵂، في حديث الإفْكِ: فقام سَعْدٌ فقال: يا رسولَ الله! ائْذَنْ [لي في] أن أضرب أعناقَهُمْ. وقام رجل من الخزرج فقال: «كَذَبْتَ»، وذكر الحديثَ(٤).

ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ يَقُولُونَ لِإِخْوَٰنِهِمُ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾(٥) [الحشر: ١١].

فصل كرب: في الحديث: «من كَشَفَ عَنْ مُسْلمٍ كُرْبةً مِنْ كُرَبِ الدُّنيا»(٦) ذكره

---

(١) إصلاح المنطق ص (١٣٢).

(٢) حديث متواتر، قال ابن الجوزي: رواه عن النَّبيِّ ﷺ ثمانية وتسعون صحابيّاً، منهم العشرة، ولا يعرف ذلك لغيره. وقال ابن الصلاح: ليس في مرتبته من التواتر غيره؛ لكنَّه نوزع، انظر فيض القدير (٦/ ٢١٤ ـ ٢١٦).

(٣) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة (٢١٩٥/ ١٦٢).

(٤) أخرجه البخاري (٤٧٥٠)، وأخرجه أيضاً مسلم (٢٧٧٠)، (سعد): هو سعد بن معاذ الأنصاري. (رجل من الخزرج): هو سعد بن عُبادة.

(٥) في (م، ع): ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]. وفي (ف): تكرَّرت الآية السابقة من سورة الحشر.

(٦) أخرجه مسلم (٢٦٩٩) من حديث أبي هريرة بلفظ: «مَنْ نَفَّس» بدل «مَنْ كَشَفَ».

في باب القرض من «المهذَّب»[١] الكُرْبَةُ: بضمِّ الكاف وسكون الراء، وجمعها: كُرَبٌ: بضمِّ الكاف وفتح الراء.

قال الجوهري: الكُرْبَةُ: بالضَّمِّ: الغَمُّ الذي يأخذ بالنفس، وكذلك الكَرْبُ على وزن الضَّرب؛ تقول منه: كَرَبَهُ الغَمُّ: إذا اشتدَّ عليه.

وقوله في الباب الثاني من المساقاة في «الروضة»[٢]: تقليب[٣] الأرض بالمساحي، وكِرَابها هو[٤] بكسرِ الكاف وتخفيف الراء.

قال أهل اللغة: كَرَبْتُ الأرضَ: إذا قَلَبتها للحَرْثِ[٥].

فصل كرز: قوله في «المهذَّب»[٦] في باب السَّلَم: وفي السَّلَمِ في الأواني المُخْتَلِفَة الأعلى والأسفل، كالإبريق، والمنَارة[٧]، والكُرَازِ، وجهان.

الكُرَازُ بضمِّ الكاف وبعدها راء مهملة مخفَّفة ثم ألف ثم زاي معجمة: وهي القارورة.

قال صاحب «المحكم»[٨] الكُراز: القارُورة.

[و] قال ابن دريد[٩]: لا أدري أعربيّ أم أعجميّ[١٠]؟ غير أنَّهم قد تكلَّموا بها، والجمع: كِرْزَان.

فصل كرس: الكُرسي معروف، هو بضمِّ الكاف وكسرها لغتان، الضَّمّ أفصح وأشهر.

---

(١) المهذَّب (٣/ ١٨٢)، وذكره أيضاً صاحب المهذَّب (٣/ ٦٣٤) ف يأول كتاب اللُّقَطة.

(٢) روضة الطالبين ص (٨٧٠).

(٣) في (ع، ف): «تقلّب»، والمثبت موافق لما في الروضة ص (٨٧٠).

(٤) كلمة «هو» ليست في (ع، ف).

(٥) في (ح، ع، ف، م): «بالحرث» والمثبت من الصحاح، اللسان (كرب).

(٦) المهذَّب (٣/ ١٦٧).

(٧) (المنارة): وعاء معروف.

(٨) المحكم (٦/ ٤٥٩).

(٩) الجمهرة (رزك).

(١٠) في (ح، م): «عجمي»، والمثبت موافق لما في الجمهرة (رزك).

قال الجوهري: هو مضموم وربما كَسروه، وجمعه: كراسيُّ [وكراسي] بتشديد الياء وتخفيفها لغتان، ذكرهما ابن السِّكِّيت في كلِّ ما كان من [هذا] القبيل، مفرده مشدَّداً كالسَّراري والبَخَاني والعَوَاري، وقد تقدَّم ذلك في أبوابها.

قال الجوهري: والكُرَّاسةُ: واحدة الكُرَّاس والكَرَاريس.

وقال أبو جعفر النَّحَّاس في «صِنَاعة الكُتَّاب»: معنى الكُرَّاسة: الكتب المضموم بعضها إلى بعض، والورق الملصق بعضه ببعض، من قولهم: رَسْمٌ مُكَرَّسٌ: إذا ألصقت الريح التراب به.

قال: وقال الخليل: هي مأخوذة من إِكراس الغَنمِ، وهي أن تبولَ شيئاً بعد شيء يتلبَّد[1].

وقال الماوَرْدِيُّ في تفسيره: أصل الكُرْسي: العِلْمُ، ومنه قيل للصحيفة يكون فيها عِلْم: كُرَّاسة[2].

فصل كرع: قال الإمام أبو منصور الأزهري رحمه الله: قال الليث: الكُرَاعُ من الإنسان: ما دون الرُّكْبة، ومن الدوابّ: ما دون كُعوبها.

ويُقال: هذه كُرَاعٌ، وهو الوظيف.

قال: وكُرَاعُ كلّ شيء: طَرَفُهُ.

وكُرَاعُ الأرض: ناحيتها.

قال الليث: والكُرَاعُ: اسم يجمع[3] الخَيْلَ والسلاح إذا ذكر مع السلاح.

والكُرَاعُ: الخيل نَفْسُها.

فصل كرم: الكريمُ [١٧٠/أ] من أسماء الله تعالى[4]. ذكر[5] إمام الحرمين في

---

(١) عمدة الكتاب ص (١٣٣). (ل).

(٢) النكت والعيون (١/ ٣٢٥). (ل).

(٣) في (ح، م): الجميع، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (كرع).

(٤) انظر شأن الدعاء للخطابي ص (٧٠ ـ ٧١)، المقصد الأسنى شرح أسماء الله تعالى الحسنى ص (٩٦)، النهاية (كرم).

(٥) في (ع، م، ف): «ذكره».

«الإرشاد» في[(١)] معناه ثلاثة أقوال، فقال: معناه المُفْضِل، وقيل: العَفُوُّ، وقيل: العَليُّ، وكُلُّ نفيس: كريم.

وفي الحديث: «لا تَجلِسْ[(٢)] على تَكْرِمَتِهِ إلَّا بإذنه»[(٣)].

التَّكْرِمَةُ: بفتح التاء وكسر الراء، بلا خلاف، وهي ما يختصّ به الإنسان من فراش أو وسادة ونحوها[(٤)]. هذا هو المشهور.

قال القاضي أبو الطَّيِّب: وقيل: هي المائدة.

فصل كسب: قال أهل اللغة الكَسْبُ: الجَمْعُ.

يُقال: كَسَبْتُ الشيء واكْتَسَبْتُهُ[(٥)]، وفلانٌ طَيِّبُ الكَسْبِ، وطَيِّبُ المَكْسِبَةِ ـ مثل المغفرة ـ وطَيِّبُ الكِسْبَة بكسر الكاف.

وكَسَبْتُ[(٦)] الرجل مالاً، يتعدَّى إلى مفعولين، ويُقال في لغة قليلة: أَكْسَبْتُهُ مالاً.

وتَكَسَّبَ فلانٌ: أي: تَكَلَّف الكَسْبَ.

والكواسِبُ: الجوارِحُ.

والكُسْبُ بضمِّ الكاف وإسكان السين: هو عُصارة الدُّهْنِ، وقد ذكروه في باب الرِّبا.

فصل كشش: قوله في أول باب بيع الأصول والثمار من «المهذَّب»[(٧)]: لأنَّ المقصود من الفُحَّالِ هو الكُشُّ الذي تلقح به الإناثُ.

الكُشُّ: بضمِّ الكاف وتشديد الشين المعجمة، كذا ضبطه بعضُ الأئمَّة الفضلاء

---

(١) في (ع، ف): «وفي».
(٢) في (ح، ع، ف): «ولا يجلس»، والمثبت موافق لما في مسلم (٦٧٣/ ٢٩١).
(٣) أخرجه مسلم (٦٧٣/ ٢٩١) من حديث أبي مسعود الأنصاري البدْري.
(٤) في (ح): «ونحوها». (ل).
(٥) في (ع، ف): «كسب الشيء واكتسبه» والمثبت موافق لما في الصحاح (كسب).
(٦) في (ع، ف): «وكسَبَ»، والمثبت موافق لما في الصحاح (كسب).
(٧) المهذَّب (٣/ ٩٤).

المصنِّفين في ألفاظ «المهذبَّ» وابن باطيش[١]، وغيرُهما، وذكره غيره بفتح الكاف، وليس بعربيّ.

فصل كعب: قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ[٢] وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المائدة: ٦].

قال الإمام أبو منصور الأزهري في «تهذيب اللغة»: قَرَأَ ابنُ كثير، وأبو عَمْرٍو، وأبو بَكْرٍ عن عاصم، وحمزة: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ خفضاً، والأعشى عن أبي بكر: بالنصْب، مثلَ حَفْصٍ.

وقرأ يعقوبُ والكِسَائيُّ ونافع وابن عامر ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ نصباً، وهي قراءة ابن عباس، يَرُدُّهُ إلى قوله [تعالى]: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ﴾.

وكان الشافعي يقرأ: ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾، يعني بفتح اللام.

قال الأزهري: واختلف الناس في الكعبين؛ وسأل ابنُ جابر أحمدَ بن يحيى عن الكَعْبين[٣]؟ فأومأ ثَعْلَبٌ إلى رِجْلِهِ إلى المَفْصِلِ منها بسبَّابته فوضع السَّبَّابَةَ عليه، ثم قال: هذا قول المفُضَّلِ وابن الأعرابي، وأومأ إلى المِنْجَمَيْنِ[٤] وقال: هذا قولُ أبي عَمْرو بن العلاء والأصمعي، وكُلٌّ قد أصاب[٥].

وقال الليث: كَعْبُ الإنسان: ما أشرفَ فوق رُسُغِهِ.

وقال أبو عُبيد عن الأصمعي: الكعبانِ: [العظمان] الناشزان[٦] من جانبي القَدَمَيْن، وأنكر قولَ الناس: إنه في ظهر القَدَم، وهو قولُ الشافعي. هذا ما ذكره الأزهري في «التهذيب».

وقال في كتابه «شرح ألفاظ مختصر المزني»[٧]: هما العظمان الناتئان في منتهى الساق مع القَدَم، وهما ناتئان عن يَمْنَةِ القَدَم ويسرتها.

---

(١) المغني عن الإنباء (١/ ٣٢٨). (ل).

(٢) كلمة: «وجوهكم» زدتها من تهذيب اللغة (كعب).

(٣) في تهذيب اللغة، واللسان: «كعب»..

(٤) (المِنْجَمَين): مِنْجَما الرِّجْلِ: كَعْباها (الوسيط).

(٥) كذا في اللسان (كعب)، والنَّصُّ في مطبوع تهذيب اللغة: «وكُلٌّ قد ذهب مذهباً».

(٦) في (ع، ف): «الناتئان».

(٧) الزاهر ص (٤٢).

قال: وهذا قول الأصمعي والشافعي.

وقال الإمام الواحدي في كتابه «البسيط» في تفسير بعض ما ذكره الأزهري، [١٦٩/ب] واختلافَ الرواية عن الأصمعي كما تقدَّم، ثم قال: ولا يعرّج على قول من يقول: إنَّ الكعب في ظَهْر القَدَم، فإنَّه خارج عن اللغة، والأخبارِ وإجماع الناس[١].

قال صاحبُ «مَطَالعِ الأَنْوار»: في كلِّ رِجْلٍ كَعْبان، وهما عظما طرف[٢] الساق عند مُلتقى القَدَم، هذا قول الأصمعي وأبي زيد.

وحكى أصحابُنا عن محمد بن الحسن: إنَّ الكَعْبَ موضع الشِّرَاك على ظَهْر القدم استشهاداً بأنَّ ذلك لغة أهل اليمن[٣].

قال صاحبُ «الحاوي»[٣]: وحُكي عن أبي عبد الله الزُّبَيري من أصحابنا: إنَّ الكعبين في لغة العرب ما قاله محمد، وإنَّما عَدَل عنه الشافعيُّ بالشرع، وأنكر سائر أصحابنا ذلك، وقالوا: بل الكعب ما وصفه الشافعي لغةً وشرعاً، أما اللغة فَمِن وجهَين نقلاً واشتقاقاً، أما[٤] النقلُ فهو محكيٌّ عن قُريش ونِزار كُلِّها: مُضَر وربيعة لا يختلف لسانُ جميعِهم أنَّ الكعب اسم للناتئ[٥] بين الساق والقَدَم، وهم أَوْلى بأن يكون لسانُهم مُعتبراً في الأحكام من أهل اليمن؛ لأنَّ القرآن بلسانهم نزل.

وأما الاشتقاق: فهو أنَّ الكَعْبَ[٦] في لغة العرب كُلِّها: اسمٌ لما استدارَ وعلا، ولذلك قالوا: كعَبَ ثَدْيُ الجارية: إذا عَلَا واستدَار، وسُمِّيَتْ الكعبةُ كعبةً لاستدارتها وعُلُوِّها، وليس يتصل بالقدم فيستحق هذا الاسم، إلَّا ما وصفه الشافعي لعلوه واستدارته، فهذا ما تقتضيه اللغةُ نقلاً واشتقاقاً.

---

(١) التفسير البسيط (٧/ ٢٨٥). (ل).

(٢) في (ع، ف): «طرفي». وانظر مطالع الأنوار (٣/ ٣٧٣). (ل).

(٣) الحاوي (١/ ١٢٨).

(٤) في (ع، ف): «فأما».

(٥) في (ع، ف): «الناتئ».

(٦) في (ع، ف): زيادة: «لغة»، ليست في «الحاوي» (١/ ١٢٨).

وأما الشَّرْعُ فمن وجْهَين: نَصٍّ واستدلالٍ؛ أما النصُّ فحديث أبي سعيد الخُدْري رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال: «إِزْرَةُ المُسْلِمِ إلى نِصْفِ السَّاقِ، ولا حَرَجَ فيما بينه وبَيْنَ الكَعْبَيْنِ، وما كان أَسْفَلَ مِن ذلك فهو في النَّار»(١).

وقال ﷺ لجابر بن سُلَيْم: «ارْفَعْ إزارَكَ إلى نِصْفِ السَّاقِ، فإِنْ أَبَيْتَ فإِلَى الكَعْبَيْنِ»(٢) فدلَّ نَصُّ هذين الحديثين على أنَّ الكعبين من أسفل الساق لا ما قالوه.

وأما الاستدلال فبقوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] فلما ذَكَرَ الأَرْجُلَ بلفظ الجمع، وذَكَرَ الكعبين بلفظ التثنية، ولم يذكره بلفظ الجمع، كما ذكر في المرافق، اقتضى أن تكون التثنية راجعة إلى كل رجل، فيكون في كل رجل كعبان، ولا يكون [ذلك](٣) إلَّا فيما وصفه الشافعي من المستدير بين الساق والقدم، وعلى ما قالوه يكون في كل رجل كعب واحد، هذا ما ذكره صاحب «الحاوي» فيه.

والكعبة المعظَّمة: البيتُ الحَرامُ.

قال الإمام الأزهري: البيتُ الحَرامُ هو الكَعْبة ـ بفتح الكاف ـ سُمي كَعْبة لارتفاعه وتربُّعه، وكل بيت مُرَبَّعٌ(٤) عند العرب فهو كعبة.

قال الأزهري: قال أبو عبيد: الكاعب الجارية التي كَعَّب ثَدْيُها وكَعَب، بالتشديد والتخفيف، والجمع الكَواعب.

قال الأزهري: قال أبو سعيد: أعلى الله تعالى كَعْبَه، أي: أعلى جَدَّه(٥).

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٠٩٣)، وابن ماجهْ (٣٥٧٣)، وصحَّحه المُصنِّف في رياض الصالحين (٨٣٦) بتحقيقي، والذهبي في الكبائر (٣٤٣) بتحقيقي أيضاً، وابن حبَّان، (١٤٤٥) موارد الظمآن، وفيه استوفينا تخريجه.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٠٨٤)، والترمذي مختصراً (٢٧٢٢)، وذكره النووي في رياض الصالحين (٨٣٣) بتحقيقي، وقال: «رواه أبو داود والترمذي بإسناد صحيح»، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»،وصححه أيضاً ابن حِبَّان (٨٦٦، ١٢٢١، ١٤٥٠) موارد، وهناك استوفينا تخريجه.

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من الحاوي (١/ ١٢٩).

(٤) في (ع، ف): «مرتفع»، والمثبت من النسخ الخطية، وهو موافق لما في تهذيب اللغة: (كعب).

(٥) في (ح): «بمده»، وهو خطأ.

فصل كفر: قال الإمام أبو منصور [١٧٠/أ] الأزهري في «شرح ألفاظ المختصر»[(١)]: أصل الكفر التغطية والسَّتر.

يقال لِلَّيْلِ كافِرٌ؛ لأنه يستر الأشياء بظلمته.

ويقال للذي لبس[(٢)] دِرْعاً وفوقها ثوب: كافر؛ لأنه سترها [م/ ١٣٥].

وفلان كَفَرَ النعمةَ: إذا سَتَرَها ولم يَشْكُرْها.

قال: وقال بعض العلماء: الكُفْرُ أربعة أنواع: كُفْرُ إنكار، وكُفْرُ جُحُودٍ، وكُفْرُ عِنَاد، وكُفْرُ نِفاق، وهذه الأربعة مَنْ لَقِيَ اللهَ تعالى بواحد منها لا[(٣)] يُغْفَرُ له[(٤)].

فصل كفف: قد كثر في «الوسيط»[(٥)] وغيره من كتب الفقه استعمال لفظة «كافة» بالألف واللام، فيقولون: هذا مذهب الكافَّة، وهو قَوْلُ الكافَّة، ويقولون أيضاً: هو[(٦)] مذهب كافَّة العلماء، فيضيفون كافة، ومرادهم بذلك الجميع، وأكثرَ من استعمالِها[(٧)] الخطيبُ ابنُ نُباتة رحمه الله، وهذا غلط عند أهل النحو واللغة، فلا يجوز استعمال (كافة) مضافة ولا بالألف واللام.

قلت: مذهبُنا ومذهبُ جمهور العلماء أنَّ المرادَ بالكعبَيْن في الآية: العَظْمان النَّاتِئانِ عند مَفْصِل الساق والقَدَم.

ولا تستعمل إلَّا حالاً فيُقال: هذا مذهب العلماء كافةً، وقول الناس كافةً، فتنصب كافةً على الحال، كما قال الله تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ﴾ [البقرة: ٢٠٨] وقال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ كَآفَّةٗ كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمۡ كَآفَّةٗۚ﴾ [التوبة: ٣٦].

قال الإمام الواحدي في تفسير هذه الآية: قال الفَرَّاء: كافَّة: معناه جميعاً، قال

---

(١) الزاهر ص: (٣٧٩ ـ ٣٨٠).

(٢) في (م): «يستر».

(٣) في (ع، ف): «لم».

(٤) انظر أنواعاً أخرى للكفر في شرح صحيح مسلم للمصنف (٢/ ٥٥)، فتح الباري (١٠/ ٤٦٦)، النهاية (كفر).

(٥) انظر الوسيط (٣/ ١٧٩)، (٦/ ٧١).

(٦) في (م): «ويقولون: إنَّما هو»، وفي (ع، ف): «ويقولون: إنَّما هذا».

(٧) في (ع، ف): «استعملها».

الفَرَّاء[1]: وكافةً لا تكون مذكَّرة ولا مجموعة، ولا يقول كافين، ولا كافات؛ لأنها وإن كانت على لفظ فاعلة، فإنها في تأويل المصدر، مثل العاقبة والعافية، ولذلك لم تُدْخِلْ فيها العربُ الألف واللام؛ لأنها في معنى قولك: قاموا معاً، وقاموا جميعاً. هذا كلام الفَرَّاء.

وقال الزَّجَّاج: كافةً منصوب على الحال، وهو مصدر على فاعلة، كالعافية والعاقبة، ولا يجوز أن يثنَّى، ولا يُجمَع، كما إذا قلت: قاتلوهم عامَّة. لم تُثنَّ، ولم تَجمع[2]، وكذلك خاصَّة. هذا مذهب النحويّين[3]. انتهى كلام الواحدي.

وقال الواحدي أيضاً في قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]: معناه في جميع شرائعه.

قال: ومعنى كافةً في اللغة: الحَجْرُ والمنع، يُقال: كَفَفْتُ فلاناً عن السوء فَكَفَّ يَكُفُّ كَفّاً، سواء لفظ اللازم والمتعدِّي، ومنه: كُفَّةُ القميص؛ لأنها تمنع الثوب من الانتشار.

وقيل لطرف اليد: كَفٌّ؛ لأنه يكفّ بها عن سائر البدن.

ورجل مَكْفُوفٌ: كُفَّ بَصَرُهُ من أن ينظر.

فكافّة، معناها: مانعة، ثم صارت اسماً للجملة الجامعة؛ لأنها تمنع من الشذوذ والتفرُّق[4]. انتهى كلامه.

وفي الحديث: «عالَةً يَتَكَفَّفُونَ الناسَ»[5] معناه: يمدُّون أَيْدِيَهُمْ إلى الناس يسألونهم.

وكِفَّةُ الميزان: معروفة، وهي بكسر الكاف.

وكَفُّ الإنسانِ: معروفة، وهي مؤنَّثة.

---

(١) قوله: «قال الفَرَّاء» ليس في (ع، ف).

(٢) في (ع، ف): «لم يثنّ ولم يجمع».

(٣) التفسير البسيط (١٠/ ٤١٦). (ل).

(٤) التفسير البسيط (٤/ ٩١). (ل).

(٥) أخرجه البخاري (١٢٩٥)، ومسلم (١٦٢٨) من حديث سعد بن أبي وقاص. (عالةً): فُقراء (جامع الأصول: ١١/ ٦٣١).

قال [الإمام] أبو حاتم السِّجِسْتاني في «المذكَّر والمؤنَّث»: الكَفُّ مؤنَّثة. وقال بعضهم: يذكَّر ويؤنَّث، قال[١]: وذلك غير معروف[٢].

فصل كلف: قال الواحدي في تفسير آخر سورة (ص): التكلُّف[٣]: إدْخَال الكُلْفة على نفسك، وهي المشقَّة من غير داعٍ إليها.

قال: وصِفَةُ المتكلِّف صِفَةُ نَقْص تجري مجرى الدم؛ لأنه لا يَحْسُنُ[٤] بالعاقل[٥] [١٧٠/ب] أن يتكلَّف ما لم يجب عليه، ولم يؤمر به.

فصل كلكن: قوله في باب الإحداد من «المهذَّب»: ويحرم عليها أن تُحَمِّرَ[٦] وَجْهَها بالدِّمام وهو الكُلكُون.

فالكَلَّكُون بكاف مفتوحة ثم لام مشدَّدة مفتوحة أيضاً ثم كاف ثانية مضمومة ثم واو ساكنة ثم نون، كذا ضبطناه، وكذا ضبطه بعض الأئمَّة الفضلاء المصنِّفين في «ألفاظ المهذَّب» وفوائده.

قال: وأصله كُلْكُون بضمِّ الكاف وسكون اللام.

قال: والكَل: الورد، والكون: اللَّوْن، أي: لون الوَرْد، وهي لفظة أعجميَّة معرَّبة.

فصل كلم: قال الإمام أبو منصور الأزهري: الكلام معروف، والكِلْمَةُ: لغةٌ تميميَّةٌ، والكَلِمَةُ لغةٌ حِجازيَّة، والجمع في لغة تميم: الكِلَمُ.

وقال الأزهري: الكَلِمَةُ تقعُ على الحرف الواحد من حروف الهجاء، وتقعُ على لفظة مؤلَّفة من جماعة حروف ذوات معنًى، وتقعُ على قصيدة بكمالها، وخُطبة بأسرها. يُقال: قال الشاعر في كَلِمَتِهِ، أي: في قصيدته.

قال: والقرآن كَلَامُ اللهِ تعالى، وكَلِمُ الله [تعالى، وكلِمته] وكَلِمَاتُهُ.

---

(١) كلمة: «قال» ليست في (ع، ف).

(٢) المذكر والمؤنث ص (١٢٦). (ل).

(٣) في (ح): «التكليف».

(٤) في (ح، ع، ف): «لا يحسّ» وهو خطأ. ولم أجده في المطبوع من التفسير البسيط.

(٥) في (ع، ف): «بالعافية»، وفي (ح): «بالعاقبة»، والمثبت من (م) وهو الصواب. وجاء بهامش (ح) ما نصّه: «كذا في الأصل: بالعاقبة، قيل: وصوابه: بالعاقل».

(٦) في (ع، ف): «تخمر» وهو تصحيف.

وكلام الله [تعالى] لا يُحَدُّ ولا يُعَدُّ، وهو غير مخلوق، تبارك اللهُ [وتعالى] عمَّا يقول المفترون عُلُوّاً كبيراً.

ويُقال: رجل تِكِلَّامة: حَسَنُ الكَلام.

قال ابن السِّكِّيت[١]: يُقال: كانا متهاجِرَيْنِ فأصبحا يتكالمان، ولا تقل: يَتَكَلَّمان.

وقال الليث: كَلِيْمُكَ الذي تُكَلِّمُهُ ويُكَلِّمُكَ؛ هذا ما ذكره الأزهري رَحِمَهُ اللهُ.

وقال صاحب «المحكم»[٢] الكلامُ: القَوْلُ.

وقيل: الكلام: ما كان مُكتفياً بنفسه، وهو الجملة.

والقَوْلُ: ما لم يكنْ مُكتفياً بنفسه، وهو الجُزءُ من الجُملة.

قال سيبويه[٣]: اعْلَم أَنَّ (قُلْت) إنَّما وقعت في الكلام على أَنْ يُحْكَى بها، وإنَّما يحكى بها ما كان كلاماً لا قولاً.

قال: ومن أدلِّ الدليل على الفَرْق بين الكلام والقَوْلِ إجماعُ الناس على أن يقولوا: القرآنُ كلامُ الله [تعالى]، ولم يقولوا: القرآنُ قول الله [تعالى].

قال أبو الحسن[٤]: ثم إنَّهم قد يتوسَّعون فيضعون كُلَّ واحدٍ منهما موضع الآخر؛ وممَّا يدلُّ على أنَّ الكلام هو الجُمَلُ المتركّبة في الحقيقة قولُ كُثَيِّرٍ [الكامل]:

لو يَسْمَعُونَ كما سَمِعْتُ كَلَامَهَا ... خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعاً وسُجُودا[٥]

فمعلوم أن الكلمة الواحدة لا تُشْجِي[٦] ولا تُحْزِنُ، ولا تَتَمَلَّكُ قلبَ السامع،

---

(١) إصلاح المنطق ص (٢٩٧).
(٢) المحكم (٧/ ٤٠).
(٣) الكتاب (١/ ٦٢).
(٤) في (ح): «أبو الحسين»، والمثبت موافق لما في المحكم، اللسان (كلم).
(٥) ديوانه (١/ ٦٥)، الحاوي (٢/ ١٦٢)، المحكم، اللسان (كلم)، معجم البلدان (مدين)، شرح ابن عقيل رقم (٣٤٨).
(٦) في (ح، م): «لا تشجو»، وفي المحكم (كلم): «لا تسْتَجْوَدُ».

وإنَّما ذلك فيما طال من الكلام [وأَمْتَعَ سَامِعِيْه](١)، وقد(٢) قال سيبويه(٣): هذا باب أقلّ ما يكون عليه الكَلِمُ، فذكر هنالك حرف(٤) العطف، وفاءه، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام، وغير ذلك ممَّا هو على حرف واحد، وسَمَّى(٥) كُلَّ واحدة من ذلك كَلِمَةً.

قال: والكَلِمَةُ اللفظةُ، حِجازيَّة، وجمعها: كَلِمٌ، يذكَّر ويؤنَّث.

يُقال: هو الكَلِمُ(٦) وهي الكَلِمُ(٧).

وهي الكَلِمَةُ: تَميميَّة، وجمعها: كِلْم، ولم يقولوا: كَلِم، على اطِّراد فِعْلٍ في جَمْعِ فِعْلة.

وأما ابن جنِّيّ(٨) فقال: بَنُو تميم يقولون: كِلْمَة، وكِلَم، كَكِسْرَة وكِسَر.

وتكلَّم الرجلُ تَكَلُّماً وتِكِلَّاماً، وكَلَّمَهُ كَلَاماً.

وكَالَمه: نَاطَقَهُ.

ورجل [١٧١/أ] تِكْلَام وتِكْلَامَةٌ وتِكِلَّامة، وكِلِمَّانِي: جَيِّدُ الكلام، فصيحٌ.

وقال ثعلب: رجل كِلِمَّانِيٌّ: كثير الكلام، فعبَّر عنه بالكثرة.

قال: والأنثى كِلِمَّانِيَّة.

والكَلْمُ: الجُرْحُ، والجمع: كُلوم وكِلام.

وكَلَمَهُ يَكْلِمُهُ كَلْماً، وكَلّمَهُ [كَلْماً]: جَرَحَهُ.

ورجل مَكْلُوم وكَلِيم، والجمعُ: كَلْمى.

وقال الجوهري: الكَلَامُ: اسمُ جنس يقع على القليل والكثير.

---

(١) في (ع، ف): «وملّ» بدل «وأَمْتَعَ سامِعِيْهِ»، والمثبت من المحكم (٧/ ٤١)، اللسان (كلم).

(٢) قوله: «وقد» ساقط من (ع، ف).

(٣) الكتاب (٢/ ٣٠٤).

(٤) في (ح، م): «حروف».

(٥) في (ع، ف): «ويسمّى».

(٦) في (ع، ف): «الكلما» وهو خطأ.

(٧) قوله: «وهي الكَلِمُ» ساقط من (ع، ف).

(٨) انظر الخصائص (١/ ٢٦). (ل).

والكَلِمُ لا يكون أقلَّ من ثلاث كَلِمات؛ لأنه جمع كَلِمَة، مثل نَبِقٍ ونَبِقَة، ولهذا قال سيبويه: هذا بابُ عِلْم ما الكَلِمُ من العربيَّة، ولم يقل: ما الكلام؛ لأنه أراد نفس ثلاثة أشياء: الاسم والفعل والحرف، فجاء بما لا يكون إلَّا جَمْعاً، وترك ما يمكن أن يقع على الواحد والجماعة.

قال: وتميمٌ تقول: هي كِلْمَةٌ، بكسر الكاف.

وحكى الفَرَّاء فيها ثلاث لُغاتٍ: كَلِمَة، وكِلْمَة وكَلْمة، مثل: كَبِد، وكِبْدٍ، وكَبْدٍ، وَوَرِقٍ، وَوِرْقٍ، وَوَرْقٍ.

يُقال: كَلَّمْتُهُ تَكْلِيماً وكِلَّاماً مثل: كَذَّبْتُهُ تَكْذِيباً وكِذَّاباً.

وتكلَّمْتُ كِلْمَةً وبِكِلْمَةٍ[1] وكالمْتُهُ: جاوَبْتُهُ.

والكِلِمَّانيُّ: المِنْطِيقُ.

وفي الحديث: «الصَّلاةُ لا يَحِلُّ فيها شيءٌ مِنْ كلام النَّاسِ»[2]. معناه: الكلامُ الذي جرت به عادتهم في تخاطبهم[3] ونحوه، وأمَّا كلامهم بالتسبيح والدعاء والثناء على الله ﷻ فمطلوب فيها.

وفي الحديث: «واسْتَحْلَلْتُم فُرُوْجَهُنَّ بِكَلِمَةِ الله»[4]. مذكور في كتاب النكاح من «المهذَّب»[5].

قال الهروي رحمه الله في هذا الحديث: يعني: «بكلمة الله» والله أعلم: قوْلَهُ تعالى: ﴿فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖ﴾[6] [البقرة: ٢٢٩].

---

(١) في (ع، ف): «وتكلَّمته»، والمثبت موافق لما في الصحاح، اللسان (كلم).

(٢) أخرجه مسلم (٥٣٧)، وأبو داود (٩٣٠)، واللفظ له، من حديث معاوية بن الحكم السُّلَمي. وتقدَّم طرف منه في ترجمة معاوية بن الحكم رقم (٥٨٩)، وفي حرف الحاء، فصل (حدق)، وسيأتي في حرف الكاف، فصل (كهر).

(٣) في (م، ع، ف): «مخاطبتهم».

(٤) أخرجه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر بن عبد الله.

(٥) (١٤٢/٤).

(٦) الغريبين (٥/ ١٦٥). (ل).

وقال الإمام أبو سليمان الخطَّابي: قيل فيه وجوه: أحسنها أنَّ[(١)] المراد به قوله تعالى: ﴿فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ﴾ [البقرة: ٢٢٩][(٢)].

وقال غيرهما: هي قوله ﷻ: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣]، وهذا هو الصحيح.

وقيل: المراد كلمة التوحيد؛ إذ لا تحلُّ مسلمة لكافر.

قولهم: علم الكَلَام والمتكلِّمون، المرادُ بالكَلَام: أصول الدين، وبالمتكلِّمين: أصحاب هذا العلم. قال السَّمعاني في «الأنساب»[(٣)] في ترجمة المتكلِّم: إنَّما قيل لهذا النوع من العلم الكلام؛ لأن أول خلاف وَقَعَ إنَّما وقع[(٤)] في كلام الله [تعالى] أمخلوقٌ هو أم لا؟ فتكلَّم الناسُ فيه، فَسُمِّي هذا العلمُ [عِلْمَ] الكلام، وإنْ كان جميعُ العلوم نَشْرها بالكلام.

فصل كمل: قال الأزهري: قال الليث: كَمَلَ الشيءُ يَكْمُلُ كَمالاً، وكَمُلَ يَكْمُلُ، فهو كاملٌ في اللُّغتين.

وأكملْتُ الشيءَ: أجْمَلْتُهُ، وأَتْـمَمْتُه.

والكمالُ: التَّمامُ الذي يُجَزَّأُ منه أَجْزَاؤُهُ.

يُقال: لك نِصْفُهُ وبَعْضُهُ، وكَمَالُهُ.

ويُقال: كَمَّلْتُ له عددَ حَقِّهِ تكْمِيلاً وتكْمِلَةً فهو مُكَمَّلٌ.

ويُقال هذا المُكَمِّلُ عِشْرين.

وقال الجوهري: الكَمَالُ: التَّمام، وفيه ثلاث لغاتٍ: كَمَلَ وكَمُلَ وكَمِلَ، والكسر أردؤها.

وتكامل، وأكملتُهُ أنا.

ورَجُلٌ كامِلٌ، وقوم كَمَلَةٌ، مثل حافِدٍ وحَفَدَة [١٧١/ب].

---

(١) كلمة «أنَّ» ليست في (م، ع، ف).

(٢) معالم السنن (٢/ ٢٠٠).

(٣) الأنساب (٥/ ١٩١).

(٤) قوله: «إنَّما وقع» ليس في (ع، ف).

وأَعْطِهِ هذا المالَ كَمَلاً، أي: كُلَّهُ.

وقال صاحب «المحكم»[١]: كَمَلَ الشيءُ يَكْمُلُ، وكَمُل وكَمِلَ كَمالاً، وكُمُولاً، وشيءٌ كَمِيْلٌ كامِلٌ جاؤوا به على كَمل.

وتَكَمَّلَ كَكَمَل[٢].

وأَكْمَلَهُ هو، واسْتَكْمَلَهُ، وكَمَّلَهُ: أتمَّه[٣] وجَمَلَهُ.

فصل كمه: الأَكْمَهُ المذكور في باب السَّلَم من «المهذَّب»[٤] المرادُ به: مَنْ خُلِقَ أعمى، وهذا هو المشهور في معناه.

وقد ذكر البخاري في «صحيحه»[٥] في باب قول الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ﴾ [آل عمران: ٤٥] قال: قال مُجاهد: الأَكْمَهُ [مَنْ][٦] يبصر بالنهار، ولا يبصر بالليل.

فصل كندج: قوله في باب بيع الغَرَر من «المهذَّب»[٧]، وفي بيع النَّحْلِ: في الكُنْدُوج وجهان.

هو[٨] الكُنْدُوج؛ بضمِّ الكاف ثم نون ساكنة ثم دال مهملة مضمومة ثم واو ساكنة ثم جيم، وهي لفظة عجميَّة[٩]، والمراد به وعاء النَّحل، وهو هذه القَوْصَرَّة المعروفة له، وتسمِّيها العرب الخَلِيَّة، وكذا تسمِّيها أهل هذه البلاد، فالخليَّة عربيَّة.

فصل كنس: يُقال: كَنَسْتُ البيتَ أَكْنُسُهُ ـ بضمِّ السين، نصَّ عليه الجوهري ـ كَنْساً، فأنا كانِسٌ، وكَنَّاسٌ[١٠] للتكثير.

---

(١) المحكم (٧/ ٤٣).
(٢) في (ع، ف): «لكمل» وهو خطأ.
(٣) في (ع، ف): «استتمه»، والمثبت موافق لما في المحكم (كمل).
(٤) المهذَّب (٣/ ١٦١).
(٥) كتاب الأنبياء (٦/ ٤٧١ ـ فتح).
(٦) ما بين حاصرتين زيادة من البخاري (٦/ ٤٧١ ـ فتح).
(٧) المهذَّب (٣/ ٤٢).
(٨) كلمة «هو» ليست في (ع، ف).
(٩) في (ع، ف): «أعجميّة».
(١٠) في (ح): «وكنايس» وهو خطأ.

والكُنَاسَةُ: القُمَامَةُ، وهي المَكْنُوسَةُ، كالنُّخالة والنُّحاتة[(١)] والقُراضة وأشباهها.

والمِكْنَسَة بكسر الميم: ما يُكْنَسُ به.

والكَنِيسة: المُتَعَبَّدُ للكفَّار. قال الجوهري: هي للنصارى.

فصل كنف: قول عمر بن الخطاب في عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما: «كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْماً»[(٢)]، ذكره في باب العفو عن القصاص من «المهذَّب»[(٣)].

هو بضمِّ الكاف وفتح النون وإسكان الياء تصغير: كِنْفٍ، بكسر الكاف، وهو الوعاء الذي يجعل فيه الخيَّاط أداته، كأنَّه أشار إلى قِصَرِ ابن مسعود، وكان رضي الله عنه قصيراً جدّاً، يكاد الجالس[(٤)] يُوازيه، وهو تصغير تحبُّب وتعظيم، لا تصغير تحقير.

فصل كهر: في حديث مُعاوية بن الحكم رضي الله عنه: ما كَهَرَني ولا شَتَمَني[(٥)]. ذكره في باب ما يفسد الصلاة من «المهذَّب»[(٦)]، وحديثه هذا الذي ذكره في «المهذَّب» حديث صحيح، رواه مسلم.

وقوله: كَهَرَني: بتخفيف الهاء وفتحها وبالراء المهملة.

قال الهروي: قال أبو عُبيد: الكَهْرُ: الانتهار، وفي قراءة عبد الله رضي الله عنه: «فَأَمَّا اليتيمَ فلا تَكْهَرْ».

والكَهْرُ في غير هذا: ارتفاع النهار[(٧)].

---

(١) قوله: «والنُّحاتة» ليس في (ع، ف).

(٢) سبق تخريجه في ترجمة عبد الله بن مسعود رقم (٣٣٣).

(٣) المهذَّب (٥/ ٧١).

(٤) بهامش (ح): «القاعد» نسخة.

(٥) أخرجه مسلم (٥٣٧) وغيره، وقد تقدَّم طرف منه في ترجمة معاوية بن الحكم السُّلَمي رقم (٥٨٩)، وفي حرف الحاء فصل (حدق)، وحرف الكاف، فصل (كلم)، وبهامش (ح) ما نصّه: «قال أبو عبد الله الحُميدي في الجمع بين الصحيحين بعد روايته حديث معاوية هذا، قال: حديث معاوية بن الحكم السُّلمي هذا في أَفراد مسلم، قال: ولم يخرّجا له في الصحيح غيره».

(٦) المهذَّب (١/ ٢٩٠).

(٧) الغريبين (٥/ ١٦٥٧). (ل).

فصل كهف: قوله[١]: يُستحبُّ أن يقرأ سورة الكهف[٢].

قال الثعلبي: الكهف: هو الغار في الجبل[٣].

قال الماوَرْدِيُّ: هو غار الجبل الذي أَوَى إليه القوم[٤] ﵃.

فصل كهن: في الحديث: أَنَّ رسولَ الله ﷺ نهى عَنْ حُلْوان الكَاهِن، وهو حديث صحيح، متفق على صحَّته. أخرجه البخاري ومسلم في صحيحَيهما[٥].

معناه: الشيء الذي يُعْطَاهُ الكاهن على كِهانَتِهِ.

والكاهنُ: هو الذي يقضي على الغائب بالنجم بالتخمين، قاله الواحدي في «الوسيط»[٦].

قال الإمام أبو منصور [١٧٥/أ] الأزهري ﵀ في «تهذيب اللغة»: قال الليث: كَهَنَ الرجلُ يَكْهُنُ كَهَانَةً، وقَلَّما يُقال[٧] إِلَّا تَكَهَّنَ الرجلُ، وتقول: ما[٨] كان فلانٌ كاهِناً، ولقد كَهُنَ.

قال الأزهري: وكانت الكِهَانَةُ في العرب قبل مبعث النَّبيِّ ﷺ، فلمَّا بُعِثَ نبيّنا ﷺ وحُرِسَت السماء بالشُّهُب، ومُنِعَت الجنُّ و[مَرَدَةُ][٩] الشياطين من اسْتِراق السمع وإلقائه إلى الكَهَنَةِ، بَطَلَ علمُ الكهَانة، وأَزْهَقَ[١٠] الله ﷻ أباطيلَ الكُهَّانِ بالفرقان[١١] الذي به فَرقَ الله ﷻ بين الحقِّ والباطل، وأَطْلَعَ اللهُ تعالى نبيَّهُ[١٢]

---

(١) المهذَّب (١/ ٣٧٦).

(٢) في (ع، ف) زيادة: «الكهف: هو الغار في الجبل».

(٣) الكشف والبيان (١٧/ ١٥). (ل).

(٤) النكت والعيون (٣/ ٢٨٦). (ل).

(٥) تقدَّم تخريجه في حرف الحاء، فصل (حلو).

(٦) الوسيط (٤/ ٣٤٨).

(٧) في (ع، ف): «كان يقول» بدل «يُقال» والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (كهن).

(٨) كلمة: «ما» ساقطة من (ع، ف).

(٩) ما بين حاصرتين زيادة من تهذيب اللغة (كهن).

(١٠) في (ع، ف): «وأرهق» وهو تصحيف.

(١١) في (ع، ف): «بالقرآن» والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (كهن).

(١٢) في (ع، ف): «نبينا»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (كهن).

[محمداً] ﷺ [بالوحي] على ما يشاء من عِلْم الغيوب التي عَجَزَت الكَهَنَةُ عن الإحاطة به، فلا كِهَانة اليومَ بحمد الله [تعالى] وَمَنِّهِ، وإِغنائه بالتنزيل عنها.

وقال الإمام أبو سليمانَ الخطَّابي في معنى هذا الحديث: حُلْوانُ الكاهن: هو ما يأخذه المُتَكهِّنُ على[1] كَهانته، وهو مُحَرَّمٌ، وفِعْلُهُ باطل.

وحُلْوانُ العَرَّافِ حرامٌ كذلك.

قال: والفرق بين الكاهِن والعَرَّاف؛ أنَّ الكاهِنَ إنَّما يتعاطى الخبرَ عن الكوائن في مستقبل الزمان، ويدَّعي معرفة الأسرار.

والعَرَّافُ هو الذي يتعاطى معرفة الشيء المسروق ومكانَ الضَّالَّةِ ونحوهما من الأمور، هكذا ذكره في كتاب البيوع من «معالم السُّنَنِ»[2]، وذكر في آخر الكتاب[3] في قول النَّبيِّ ﷺ: «مَنْ أَتَى كاهِناً فَصَدَّقَهُ بما يقولُ فَقَدْ بَرِئَ مِمَّا أُنْزِلَ على محمد ﷺ[4]» قال: الكاهن: هو الذي يَدَّعي مُطالعة علم الغيب، ويخبر الناس عن الكوائن، وكان في العرب كهنة يَدَّعون أنهم يعرفون كثيراً من الأمور، فمنهم مَنْ كان يزعم أن له رَئِيّاً من الجِنِّ وتابِعةً تلقي[5] إليه الأخبارَ.

ومنهم مَن كان يدّعي أنه يستدرك الأمور بِفَهْمٍ أُعْطِيَهُ.

وكان منهم مَن يُسَمَّى عَرَّافاً؛ وهو الذي يزعم أنه يعرف الأمور بمقدّمات

---

(١) في (ح، م): «عن».

(٢) معالم السنن (٣/ ١٠٤ ـ ١٠٥).

(٣) معالم السنن (٤/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩).

(٤) أخرجه أبو داود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، وابن ماجه (٦٣٩)، وأحمد (٢/ ٤٠٨، ٤٢٩)، والدارمي (١١٧٦) وغيره من حديث أبي هريرة، وصحَّحه الحاكم في المستدرك (١/ ٨)، ووافقه الذهبي، كما صحَّحه أيضاً الذهبي في الكبائر (٢٥٩) بتحقيقي، والحافظ العراقي في أماليه، والعلَّامة أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي (١/ ٢٤٤)، ورمز لحسنه السيوطي في الجامع الصغير (٨٨٨٥)، ولتمام تخريجه انظر الدارمي (١١٧٦) بتحقيق أستاذنا الفاضل حسين أسد.

(٥) في (ع، ف): «وتابعاً يلقي»، والمثبت موافق لما في معالم السنن (٤/ ٢٢٩)، (تابعة): التابعةُ: جِنِّيَّةٌ تتبع الرجل تحبّه (النهاية).

وأسباب، يستدلُّ بها على مواقعها، كالشيء يُسرَقُ فيعرف المَظْنُونَ[١] به السرقة، وتُتَّهم[٢] المرأةُ بالرِّيْبة فيعرف مَنْ صاحِبها، ونحو ذلك من الأمور.

ومنهم مَن كان يُسَمِّي المنجِّمَ كاهناً، فالحديث يشتمل على النهي عن إتيان هؤلاء كُلّهم، والرجوع إلى قولهم، وتصديقهم على ما يدّعونه من هذه الأمور.

ومنهم مَنْ كان يدعو الطبيبَ كاهِناً، وربما دَعَوْهُ أيضاً عَرَّافاً، فهذا غيرُ داخل في جملة النهي، وإنَّما هو مغالطة في الأسماء.

وقد أثبت رسولُ الله ﷺ الطِّبَّ وأَباح العِلَاجَ والتداوي. هذا ما ذكره الخطَّابي رحمه الله.

وقال أبو محمد البَغَويُّ صاحبُ «التهذيب» في كتابه «شرح السنة»[٣] في أول كتاب البيوع في باب بيع الكَلْب[٤]: اتفق أهل العلم على تحريم مَهْرِ البَغِيِّ وحُلْوانِ الكاهن.

قال [١٧٢/ب]: وحُلْوانُ الكاهن: ما يأخذه المتكَهِّنُ على كِهَانَته، وفعلُ الكِهانة باطل لا يجوز أَخْذُ الأجرة عليه.

وقال الماوَرديُّ صاحبُ «الحاوي» في آخر كتابه «الأحكام السُّلْطانية»[٥]: ويمنع المُحْتَسِبُ من التكسُّب بالكِهانة واللَّهو، ويُؤَدّبُ عليه الآخِذ والمُعْطِي.

فصل كيس: قال صاحب «المحكم»[٦]: الكَيْسُ: الخِفَّةُ والتوقُّد.

كاسَ كَيساً فهو كَيْسٌ وكَيِّسٌ، والجمع: أَكْيَاسٌ.

قال سيبويه[٧]: كَسَّروا كَيْساً على «أفعال»؛ تشبيهاً بفاعل، ويدلُّكَ على أنه «فَيْعِل» أنهم قد سلَّموه، فلو كان فَعْلاً لم يسلِّموه.

والأنثى: كَيْسَةٌ وكَيِّسَةٌ.

---

(١) في (ع، ف): «المطبون» بدل «المظنون» وهو تصحيف.
(٢) في (ع، ف): «ومتّهم»، والمثبت موافق لما في معالم السنن (٤/ ٢٢٩).
(٣) شرح السنة (٨/ ٢٣) عقب الحديث رقم (٢٠٣٨).
(٤) في (ح): «الكلاب»، والمثبت موافق لما في شرح السنة (٨/ ٢٢).
(٥) الأحكام السلطانية ص (٤١٣).
(٦) المحكم (٧/ ٧٧).
(٧) الكتاب (٢/ ٢١٠).

والكُوسى والكِيسَى: جماعة الكَيِّسَة؛ عن كُرَاع.

قال: وعندي أنها تأنيث الأَكْيَسِ.

وقال مرَّة: لا يوجد على مثالها إلَّا ضِيقى وضُوقَى في جمع ضَيِّقَة، وطُوبى: جمع طَيِّبة، ولم يقولوا: طِيبى.

قال: وعندي أن ذلك تأنيثُ الأفعل.

والكوسَى: الكَيْسُ، عن السِّيرافي.

ورجلٌ مُكيَّسٌ: كَيِّس.

وأكاستِ المرأةُ وأكيست: وَلَدَتْ ولداً كَيِّساً، وكذلك الرجلُ.

وامرأة مِكْيَاسٌ: تلد الأَكْيَاسَ.

وتكيّسَ الرجلُ: أظهر الكَيْسَ، والكَيِّسُ: اسم رجل.

والكَيْسُ: الجِمَاعُ.

والكِيْسُ من الأوعية: وعاء معروف يكون للدراهم والدنانير، والدُّرِّ، والياقوت، والجمع: كِيَسة، هذا آخر كلام صاحب «المحكم».

وقال الأزهري: يُقال: كاسَ الرجلُ يَكِيْسُ كَيْساً.

قال ابنُ الأعرابي: الكَيْسُ العقل.

والكَيْسُ: الجِمَاعُ.

ويُقال: كايَسْتُ فُلاناً فَكِسْتُهُ أَكِيْسُهُ كَيْساً: أي: غلبتهُ بالكَيْس. هذا قول أهل اللغة.

وقول الأصحاب في كتب المذهب: هذا من كِيْسِ الرَّبِيْع، هذا من كِيس فُلان: هو بكسر الكاف، ومرادهم: أَنَّ هذا مِنْ عنده وتخريجِ[١] نفسه[٢] وتصرُّفه[٣]، وليس هو منصوصاً للشافعي.

---

(١) في (ع، ف): «وتخرج».

(٢) في (ع، ف): «لنفسه».

(٣) في (م): «وتصريفه».

فصل كيف:

لفظة (كيف) استفهام عن الحال، ويُقال فيها أيضاً: كي، بحذف الفاء، نقله الشيخ أبو عبد الله بن مالك في «العُمْدَة» رَحِمَهُ اللهُ[(١)].

فصل كذا[(٢)]: قال الشافعي ثم الأصحاب رَحِمَهُمُ اللهُ وإيَّاهم[(٣)]: إذا قال له: عَلَيَّ كذا وكذا دِرهماً، لزمه دِرهَمان.

وقال جماعة من العلماء: يلزمه أَحَدٌ وعشرونَ دِرْهماً، قالوا: لأنه أوَّل عدد يدخله الواو.

قالوا: ولو قال: كذا دِرهماً، لزمه أحد عشر درهماً؛ لأنه أوَّل ما ينصب فيه الدرهم.

وقال الإمام أبو سليمانَ الخطَّابي رَحِمَهُ اللهُ في كتابه[(٤)] «شرح الزيادات في شرح ألفاظ مختصر المزني»[(٥)]: هذا الذي قاله هؤلاء قد يجوز أن يحمل الكلام عليه إذا أرادَهُ المُقِرُّ ونواه، فأما[(٦)] إذا أهمل الكلام إهمالاً، فلا يجوز أن يحكم بذلك عليه، والذِّمَمُ على البَرَاءَة، فلا تُشغل إلَّا بما لا يشكّ في صحَّته، فقوله له: عَلَيَّ كذا وكذا، بمنزلة قوله: له عليّ شيء وشيء، وهو محتمل لأصناف الأشياء، فلما قال: دِرهماً [١٧٣/ب]، كان مخبراً بالجنس الذي أراد.

ونصب الدرهم على التمييز، كقوله تعالى[(٧)]: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥].

وكقول الشاعر [الطويل]:

فَمَرَّ بِهذا الرَّبْعِ هَيْهاتَ تِسْعَةٌ ... مِنَ الدَّهْرِ أَعْواماً وذَا الدَّهْرُ عَاشِرُ

---

(١) انظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (١/ ٣٩٢). (ل).

(٢) في (ح): «ك» بدل «كذا».

(٣) في (ع، ف): «رحمهم الله تعالى».

(٤) في (ع، ف): «كتاب».

(٥) في (ح): «المختصر» بدل «مختصر المزني».

(٦) في (ع، ف): «وأما».

(٧) في (م، ع، ف): «كقول الله تعالى».

قوله في «الوسيط» و«الوجيز»[١] في كتاب قَسْم الفيء: سهم لذوي القُرْبى وهم المُدْلُونَ بقرابةِ رسول الله ﷺ، كبني هاشم وبني المُطَّلِب.

هذه الكاف خطأ، والصواب: حَذْفُهَا، فإنه[٢] لا ثالثَ لهما، وإدخال الكاف يقتضي مشاركة غيرهم [والله تعالى أعلم].

فصل في أسماء المواضع

كَدَاء[٣]: بفتح الكاف والمدِّ: هي الثَّنِيَّةُ التي بأعلى مكة، وهو معروف.

وأما كُدًى[٤]؛ بضمِّ الكاف والقصر والتنوين، فمن أسفل مكة. هذا هو الصواب المشهور الذي قاله جماهير العلماء من المحدِّثين، وأهل الأخبار، واللغة والفقه، وما سوى هذا فليس بشيء.

وأما قول الإمام أبي القاسم الرافعي[٥]: أنَّ الذي يشعر به كلام الأكثرين أن السُّفلى أيضاً بالمدِّ، ويدلُّ عليه أنهم كتبوها بالألف، ومنهم من قالها[٦] بالياء، فليس قوله هذا بشيء، ولا يلزم من كتابتها بالألف مَدُّها؛ فإنَّ الثلاثي إذا كان من ذوات الواو تعيّن كتبه بالألف، سواء مدّ أو قصر كعصا، وإنْ كان من ذوات الياء وليس منوَّناً كتب بالياء، ويجوز بالألف أيضاً، وإنْ كان منوَّناً؛ فمنهم من يقول: لا يكتب إلَّا بالألف، ومنهم من جوَّزه بالياء.

وهذا والله [تعالى] أعلم مِنْ كدوت.

وأما قول القاضي حُسين في «تعليقه» في أول باب دخول مكة من الثَّنِيَّةِ العُلْيا: وهي كُدًى بضمِّ الكاف، ويخرج من السفلى وهي كَداء بفتح الكاف؛ فغلطٌ

---

(١) الوسيط (٤/ ٥٢٢). والوجيز (١/ ٤٦٧). (ل).

(٢) في (م): «لأنه»، وفي (ع، ف): «لأنهما».

(٣) (كَدَاء): هو ما يعرف اليوم: «رَيع الحَجُون» يدخل طريقه بين مقبرتي المعلاة، ويفضي من الجهة الأخرى إلى حيّ العتيبة وجَرْول (المعالم الأثيرة ص: ٢٣١).

(٤) (كُدًى): هو ما يعرف اليوم بـ «ريع الرسَّام» بين حارة الباب وجرول، سُمِّيت ريع الرسَّام؛ لأنه جعل فيها في زمن الأَشْراف مركز لرسم البضائع الآتية من جُدَّة (المعالم الأثيرة ص: ٢٣١).

(٥) فتح العزيز (٧/ ٢٦٦).

(٦) في (ع، ف): «كتبها».

وتصحيف ظاهر(١)، وهو كلام معكوس إمَّا من المصنِّف، وإما مِنْ غيره.

كُرَاعُ الغَمِيْمِ: ذكرته في باب الغين واضحاً مبسوطاً.

الكعبة: البيتُ الحرامُ، زادها الله تشريفاً وتكريماً وتعظيماً ومهابةً: هو اسمٌ للبيت العتيق خاصَّةً، سُمِّيت بذلك؛ لاستدارتها وعلُوِّها. وقيل: لتربيعها، وقد تقدَّم إيضاح هذا في فصل الكاف مع العين والباء من اللُّغات.

وقد بُنِيَتْ الكعبةُ الكريمةُ خمس مرات(٢)إحداها(٣) بناء الملائكة قبل آدم. والثانية(٤) بناء إبراهيم ﷺ. [و] الثالثة: بناء قريش في الجاهلية، وقد حَضرَ رسولُ الله ﷺ هذا البناء كما ثبت في الحديث الصحيح(٥). [و] الرابعة: بناء ابنِ الزُّبير رضي الله عنهما. [و] الخامسة: بناء الحَجَّاج بنِ يوسفَ [الثقفيِّ] وهذا هو البناء الموجود اليوم، وهكذا كانت الكعبة في زمن رسول الله ﷺ.

قال الماوَرْدِيُّ في «الأحكام السُّلطانية»: وكانت الكعبةُ بعد إبراهيم ﷺ مع جُرْهُم والعمالقة إلى أن انقرضوا [١٧٣/ب] وخلفهم فيها قريش بعد استيلائهم على الحرم؛ لكثرتهم بعد القِلَّة، وعِزَّهم بعد الذِّلَّة، فكان أول من جدّد بناء الكعبة من قريش بعد إبراهيم ﷺ قُصيّ بن كِلَاب، وسقفها بخشب الدَّوْمِ، وجَرِيدِ النخل، ثم بنتها قريش بعده ورسول الله ﷺ ابن خمس وعشرين سنة(٦)، وشهد بناءها، وكان بابها بالأرض، فقال أبو حُذيفةَ بنُ المُغيرة: يا قوم ارفعوا باب الكعبة حتى

---

(١) قال العلماء: افْتَحْ وادْخُلْ، وضُمَّ واخْرُجْ، يريدونَ: إذا خرجْتَ من مكة فاخرج من كُدًى: بضمِّ الكاف، وإذا دَخَلْتَها فادْخُلْ من كَدَاء، بفتح الكاف حيث قال حسان بن ثابت:

ثَكِلْتُ بُنَيَّتي إنْ لَمْ تَرَوْها تُثِيْرُ النَّقْعَ غَايَتُها كَدَاءُ

(٢) ذكر المؤرِّخون: عدد الذين بنوا الكعبة المشرفة، وهم أحد عشر على الترتيب: الملائكة، آدم، شيث، إبراهيم الخليل، العمالقة، جُرْهُم، قصي بن كلاب، قريش، عبد الله بن الزبير، الحَجَّاج بن يوسف الثقفي، السلطان مراد العثماني، انظر في رحاب البيت الحرام ص (١١٧).

(٣) في (م): «أحدها».

(٤) في (ح): «والثاني».

(٥) أخرجه البخاري (٣٦٤)، ومسلم (٣٤٠) من حديث جابر بن عبد الله.

(٦) في رواية ابن إسحاق: كان رسول الله ﷺ ابن خمس وثلاثين سنة (سيرة ابن هشام: ١/ ١٩٢). قال الحافظ في الفتح (٣/ ٤٤٢): هو أشهر.

لا يدخل إلَّا بِسُلَّم؛ فإنَّه لا يدخلها حينئذ إلَّا مَنْ أَرَدْتُمْ، فإنْ جاء أحد ممَّن تكرهون رميتم به فسقط، وصارَ نَكالاً لمن يراه، ففعلت قريش ذلك.

وكان سبب بنائها أن الكعبة استهدمت، وكانت فوق القامة، فأَرادوا تعليتها[١].

وقد ذكرتُ جُمَلاً ممَّا يتعلَّق بالكعبة ومبتدأ أَمرها وأحكامها الآن في كتاب «المناسك»[٢] وضمَّنته من النفائس الغريبة ما يُسْتَطْرَفُ، وذكرت في هذا الكتاب عند ذكر مَكَّةَ وبَكَّةَ والبيت والحرم جُملاً كثيرة تتعلَّق بها، وهي معروفة في مواضعها.

يوم الكُلَاب: مذكور في باب الآنية، وباب ما يكره لبسه في «المهذَّب»[٣].

هو بضمِّ الكاف وتخفيف اللام: اسم ماء كانت به وقعة.

قيل: إنه بين الكوفة والبصرة.

الكوفة[٤]: البلدة المعروفة ودار الفضل وأهله، مَصَّرَها عمرُ بنُ الخَطَّاب، رضي الله عنه، اختلف في سبب تسميتها بذلك؛ فقيل: لاستدارتها. تقول العرب: رأيت كُوْفاناً وكَوْفَاناً[٥]؛ للرملة المستديرة، وقيل: سُمِّيت كوفة؛ لاجتماع الناس من قول العرب: تَكَوَّفَ الرملُ: إذا رَكِبَ بعضُهُ بعضاً.

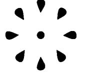
وقيل: لأن طينها خالطه حصاً، وكلُّ ما كان كذلك فهو كوفة.

قال الحازمي وغيره: ويُقال أيضاً للكوفة: كُوْفَان بضمِّ الكاف وإسكان الواو وآخره نون[٦].

وذكر ابن قُتيبة في «غريبه»[٧] عند ذكر غريب صفة النَّبيِّ ﷺ أنه يُقال لها: كَوْفان؛ بضمِّ الكاف وفتحها، رويناهما في «تاريخ دمشق»[٨] في هذا الموضع [والله تعالى أعلم، وله الحمد والفضل والمِنَّةُ].



(١) الأحكام السلطانية ص (٢٤٣- ٢٤٤). (ل).
(٢) انظر الإيضاح في مناسك الحجِّ ص (٤٣٦ ـ ٤٤٥).
(٣) المهذَّب (١/ ٦٣). (ل).
(٤) هي الآن قضاءٌ، يتبع محافظة النجف في العراق.
(٥) في (ح، م، ع، ف): «وكوفاً»، والمثبت من الزاهر لابن الأنباري (٢/ ١٠٧)، وانظر معجم البلدان (٤/ ٤٩٠).
(٦) الأماكن ص (٨١٠). (ل).
(٧) غريب الحديث (١/ ٤٧٦).
(٨) لم أقع عليه في تاريخ دمشق لابن عساكر.



حرف[1] اللام

اللَّام: اللَّام على ثمانية أَضْرُبٍ:

لام الملك كقولك: المالُ لزيدٍ.

ولام الاختصاص كقولك: هذا أخٌ لزيد.

ولام الاستغاثة [كقولك]: يا لَلرَّجل[2].

ولام التَّعجُّب [كقولك]: ياللعجب: أي: يا عجبُ احْضُر، فهذا وقتك.

ولام العِلَّة: [كقولك]: جئتك[3] لِتُكْرمني.

ولام العاقبة: كقول الله ﷻ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]

أي: عاقبته[4] ذلك.

ولام الجحد[5] كقوله تعالى[6]: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣].

ولام التاريخ [كقولك]: كَتَبْتُهُ لثلاثٍ خَلَوْنَ أي: بعد ثلاث[7].

فصل لألأ: اللُّؤلُؤُ معروف، وسيأتي إنْ شاء الله تعالى في فصل (مرج) الفرقُ بين اللُّؤلؤ والمَرْجان.

---

(١) في (ح، م): «كتاب».

(٢) في (ع، ف): «للرِّجال».

(٣) في (ع، ف): «صَحِبْتُكَ».

(٤) في (ع، ف): «عاقبة».

(٥) في (ع، ف): «الجحود».

(٦) في (ع، ف): «كقول الله تعالى».

(٧) انظر حرف (اللام) في الصحاح واللغة والعلوم ص (١٠٣١ ـ ١٠٣٢).

وفيه أربع لغات، وهُنَّ[(١)] أربع قراءات قُرِئَ بهنَّ في القراءات السبع.

إحداهن: بهَمْزَتَين.

والثانية: لُولُو، بغير همز فيهما.

والثالثة: بهمز الأول دون الثاني.

والرابعة: عكسه[(٢)].

قال الفَرَّاء رَحِمَهُ اللهُ: سمعت العرب [١٧٤/أ] تقول لصاحب اللؤلؤ: لأَّال، مثال: لَعَّال، والقياس: لأَّاءٌ، مثال لَعَّاع[(٣)].

فصل لبأ: قال الأصحاب: يجب على الأُمِّ أن تَسْقي الولدَ اللِّبَأ؛ لأنَّه لا يعيش بدونه.

قال الرافعي: مُرَادُهم: الغَالبُ، أو أنه[(٤)] لا يَقْوَى ولا تشتدُّ بُنْيَتُهُ إلَّا به، وإلَّا فنشاهد[(٥)] مَنْ يعيشُ بلا لِبَأ[(٦)] [والله تعالى أعلم].

فصل لبث: قال الأزهري: قال اللَّيْثُ: اللَّبْثُ: المُكْثُ، والفعل: لَبِثَ.

قال الأزهري: يُقال: لَبِثَ يَلْبَثُ لُبْثاً ولَبْثاً ولَباثاً، كلُّ ذلك جائز.

وتَلَبَّثَ تَلَبُّثاً[(٧)] فهو مُتَلَبِّثٌ.

قال صاحب «المحكم»: لبِثَ بالمكان لَبْثاً ولُبْثاً[(٨)] [ولَبَثَاناً] وَلَبَاثاً ولَبَاثَةً ولَبِيثة[(٩)].

وتلَبَّثَ: أقام[(١٠)].

---

(١) في (ع، ف): «وهي».

(٢) قرأ أبو جعفر، وأبو بكر عن عاصم، وشجاع عن أبي عَمْرٍو (اللُّولُؤُ) بترك همزته الأولى في جميع القرآن، وقرأ الباقون بالهمز فيه في كلِّ القرآن (المبسوط في القراءات العشر ص: ٤٢٣).

(٣) في (ح): «لعَّاء» والمثبت موافق لما في الصحاح (لألأ)، قارن بما في تهذيب اللغة (١٥/٣٠٩).

(٤) في (ع، ف): «لأنه» بدل «أنه».

(٥) في (ع، ف): «فيشاهد».

(٦) العزيز (١٠/٧٣). (ل).

(٧) في (ح): «تلبيثاً».

(٨) قوله: «ولُبْثاً» ليس في (ع، ف).

(٩) في (ع، ف): «ولبثته».

(١٠) بهامش (ح): ما نصّه: «لم يذكر (لبن)، وقد تكرَّر فيها في الزكاة والضحية والرضاع».

فصل لثغ: الأَلْثَغُ المذكور في باب صفة الأئمَّة، وهو بالثاء المثلَّثة، وهو الذي[١] يُبَدِّلُ حرفاً بحرفٍ؛ فيجعل السين ثاءً[٢] والراء غَيْناً، ونحو ذلك، كذا نقله صاحب «البَيَان»[٣] عن أصحابنا.

فصل لحم: قوله: وإن اشتدَّ الخوفُ والْتَحَمَ القِتَالُ.

قال الأزهريُّ في «شرح المختصر»[٤]: الْتِحَامُ القِتَال: قَطْعُ بعضِهِمْ لحوْمَ بعض.

والمَلْحَمَةُ: المَقْتَلَةُ، وجمعها مَلاحم.

وفي الحديث: «الوَلَاءُ لُحْمَةٌ كَلُحْمَةِ النَّسَبِ»[٥].

قال جمهور أهل اللغة: لُحْمَةُ النَّسَب، ولُحْمة الثوب، بضمِّ اللام فيهما.

وحكى الأزهري وغيره عن ابن الأعرابي، أنهما بفتح اللام.

قال الأزهري: معنى الحديث: قَرَابةٌ[٦] كَقَرابة النسب.

ولُحْمَةُ الثوب: ما في عَرْضه، وسُدَاه: ما في طُوله.

فصل لطف: قال إمام الحَرَمين في «الإِرْشاد»: اللُّطْفُ ـ عند أهل الحقِّ ـ: خَلْق قدرة الطاعة، وخالفت فيه المعتزلةُ.

---

(١) في (ع، ف): «مَنْ».

(٢) في (ع، ف): «تاءً».

(٣) البيان (٢/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨).

(٤) الزاهر ص (١١٧).

(٥) أخرجه الشافعي في المسند (٢/ ٧٢ ـ ٧٣) برقم (٢٣٧)، والبيهقي (٢/ ٢٩٢)، وصحَّحه ابن حبان (٤٩٥٠) الإحسان، والحاكم في المستدرك (٤/ ٣٤١)، وقال: أبو بكر بن زياد فيما رواه عنه البيهقي (١٠/ ٢٩٢): «هذا الحديث خطأ؛ لأن الثقات لم يرووه هكذا، وإنَّما رواه الحسن مرسلاً». وهو في سنن البيهقي (١٠/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣) عن الحسن مُرسلاً، وقال: «وقد روي من أوجه كلّها ضعيفة». وأورده من حديث ابن عمر الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام (٩٧٠) بتحقيقي، وقال: «رواه الحاكم. . . ، وصحَّحه ابن حبان وأعَلَّه البيهقي، ثم أعاده برقم (١٤٦٦) وقال: «رواه الشافعي وصحَّحه ابن حِبَّان والحاكم، وأصله في الصحيحين بغير هذا اللفظ». قلت: هو في البخاري (٦٧٥٦) وفي مسلم (١٥٠٦) عن ابن عمر؛ أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته»، وانظر الفتح (١٢/ ٤٤ ـ ٤٥).

(٦) في (ع، ف): «قرابته».

قال ابن فارس في «المجمل»: اللُّطْفُ من الله ﷻ بعباده: الرأفة والرِّفْق.

قال أهل اللغة: اللُّطْفُ واللَّطَفُ: الرِّفْقُ والبِرُّ[١].

فصل لعق: المِلْعَقَةُ بكسر الميم.

قال الأزهري: المِلْعَقَةُ: ما يُلْعَقُ به.

ويُقال: لَعِقْتُ الشيءَ أَلْعَقُهُ لَعْقاً.

واللَّعوق: اسمُ كُلِّ طعام يُلْعَقُ؛ من دَواءٍ أو عَسَلٍ، واللُّعْقَةُ، بالضَّمِّ: الشيء القليل منه.

ولَعِقْتُ لَعْقَةً واحدة، بالفتح.

واللّعَاق بالفتح[٢] ما بقي في فِيْكَ من طعام لَعِقْتَهُ.

قال الفَرَّاء: يُقال للرجل إذا مات: لَعِقَ إصْبَعَهُ.

قال ابن دريد: اللَّعْوَقَةُ: سُرْعَةُ الإنسان فيما أخذ فيه من عَمَلٍ وخِفَّةٍ[٣].

ورجَلٌ لَعْوَقٌ: مَسْلُوسُ[٤] العَقْل. هذا آخر كلام الأزهري.

وقال صاحب «المحكم»[٥] مثل هذا كلّه وزاد: وأَلْعَقْتُهُ الشيءَ، ولَعَّقْتُهُ إيَّاه.

ولَعِقَتِ الماشيةُ الأَرْضَ: لم تَدَعْ من نباتها شيئاً.

فصل لعن: اللَّعْنُ في اللغة: هو الطَّرْدُ والإبعادُ.

يُقال: لعنهُ اللهُ [تعالى] يَلْعَنُهُ لَعْناً، فهو مَلْعونٌ ولَعِينٌ.

ويُقال: رجل لُعَنَةٌ، بفتح العين: أي: كثير اللَّعْن، ولُعْنَة بإسكانها، أي: يلعنُهُ الناسُ.

---

(١) في (ح): «واللِّين».

(٢) في القاموس (لعق): «بالضَّمِّ».

(٣) في (ح، ف): «في خفة ونزق»، والمثبت موافق لما في «المجمل».

(٤) في (م): «مسلول»، وفي (ع، ف): «مسلوب»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (لعِق). (مَسْلوسُ العقل): ذاهب العقل.

(٥) المحكم (١/ ١٢٦).

واللِّعان والمُلاعنَةُ والتَّلَاعُن بمعنًى واحد: وهو مَلَاعَنَةُ الرجل امرأتَهُ، وهو معروف.

ويُقال منه: تَلاعَنَا والْتَعَنَا، ولاعَنَ القاضي بينهما.

وسُمِّي لِعاناً؛ لما فيه من قول الرجل: وعَلَيَّ لَعْنَةُ الله إنْ كنتُ من الكاذبين.

وإنَّما اختيرَ لفظُ اللَّعْن على لفظ الغَضَب وإن كانا موجودَين في اللِّعان؛ لكون اللَّعنة متقدِّمةً في الآية الكريمة [١٧٤/ب]، وفي الواقع من صورة اللِّعان.

وقيل: يجوز أن يكون سُمِّي لِعَاناً؛ لما فيه من الطَّرْد والإبعاد لكلٍّ واحد منهما عن صاحبه، ووقوع الحرمة المؤبَّدة، بخلاف المُطَلِّق والمُظَاهِرِ والمُوْلِي، والله [تعالى] أعلم.

وقوله في «المهذَّب»(١) في باب صلاة الاستسقاء: وقال مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩] قال: دوابّ الأرض تلعنهم [تقول: تمنع القطرَ خطاياهم](٢) هذا الذي قاله أحد الأقوال في الآية.

وقال ابن عباس: اللَّاعنون: كلُّ شيء إلَّا الجنّ والإنس.

قال أهل العربيَّة: وإنَّما قال [الله] تعالى: ﴿ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩] بالواو والنون ولم يقل: اللاعنات؛ لأنه وصفها بصفة من يعقل، فجمعها جمع مَنْ يعقل كما قال [الله] تعالى: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨] ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٢١] ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠].

وقال قتادة: هم الملائكة.

وقال عطاء: الجنُّ والإنس.

وقوله ﷺ: «مَنْ أَخْفَرَ مُسْلِماً فَعليهِ لَعْنَةُ اللهِ والملائكةِ والناسِ أجمعينَ»(٣) ذكره في فصل الأمان من كتاب السِّيَر من «المهذَّب»(٤).

(١) المهذَّب (١/ ٤٠٥).

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من المهذَّب (١/ ٤٠٥).

(٣) أخرجه البخاري (١٨٧٠)، ومسلم (١٣٧٠/ ٤٦٨)، من حديث عليّ بن أبي طالب.

(٤) المهذَّب (٥/ ٢٥٥).

وقوله ﷺ: «اتَّقوا المَلَاعِنَ الثَّلَاثَ: البَرازَ[١] في الموارِدِ، والظِّلِّ، وقَارِعَةِ الطَّريق». سُمِّيت مَلاعِنَ لأن الناس يلعنون فاعل ذلك، فهي مواضع لَعْن، والله [تعالى] أعلم.

واللِّعَانُ: مصدر: لاعَنَ يُلاعن، وجُعِلَ اللعانُ المعروفُ حجَّة للمضطرِّ إلى قَذْفِ مَنْ لَطَّخَ فِراشَهُ، وألحقَ العارَ به.

وسُمِّي لِعَاناً؛ لاشتماله على كلمة اللَّعْن.

قال إمامُ الحرمَيْن: وخصَّت بهذه التَّسمية؛ لأن اللَّعْنَ كلمة غريبة في مقام الحجج من الشهادات والأيمان، والشيء يشهر بما يقع فيه من الغريب، وعلى ذلك جرى معظم تسميات سور القرآن، ولم يسمّ بما يشتق من لفظ الغضب لأنَّ الغضب يقع في جانب المرأة، وجانب الرجل أقوى؛ ولأن لعانه يسبق لعانها، وقد ينفكُّ عن لعانها ولا ينعكس.

قال الرافعي: قالت طائفة من أصحابنا: كُلُّ ملعونٍ مغضوبٌ عليه، ولا ينعكس[٢].

وقد ورد باللِّعَانِ، الكتابُ والسُّنَّةُ، وأجمعت عليه الأمَّة.

وفيمن نزلتْ آية اللِّعان بسببه خلافٌ[٣]، أوضحته في «شرح الوسيط».

وروِّينا في «صحيح مسلم»[٤] عن العَلَاءِ عن أبيه، عن أبي هُريرةَ، رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ: قال: «لا يَنْبَغي لِصِدِّيق أَنْ يَكُونَ لَعَّاناً».

وما يجوز من اللعن وما يَحْرُمُ، ولَعْنُ أصحاب الصفات، فقد أوضحتُهُ في أواخر كتاب «الأذكار» في الألفاظ التي يُنهى عنها، فينقل إلى هنا مُلَخَّصاً[٥].

واختلف العلماء في اللِّعانِ، ما هو؟ فمذهبنا المشهور الذي نَصَّ عليه الشافعي رضي الله عنه وجمهور الأصحاب، أنَّ اللِّعَانَ يَمِينٌ.

---

(١) سبق تخريجه في حرف الزاي فصل (برز).

(٢) العزيز شرح الوجيز (٣٩٦/٩) (ط. العلمية).

(٣) تقدَّم في قسم الأسماء عند الرقم (١٠٦٥).

(٤) صحيح مسلم رقم (٢٥٩٧).

(٥) الأذكار الأحاديث (١١٤٩ ـ ١١٧٠) بتحقيقي.

وقال أبو حنيفةَ: شَهَادَة.

وقال القاضي حُسَين في «تعليقه»: اختلفوا في اللِّعان، والأصحُّ: أنه يمين، وقيل: يمينٌ أكّدتْ بالشهادة.

وقيل: يمين مشوبة بشهادة.

وقيل: شهادة أكّدت باليمين.

وقال إمام الحَرَمَين: ما يُجْريه[١] العلماء في حقيقة اللعان؛ أن أصحاب أبي حَنِيفةَ يقولون: هو شهادة [١٧٥/أ]، وأصحابنا يقولون: يمين، والمنصف من أصحابنا [يقول]: فيه شوْبُ اليمين والشهادة، فأَصْدَقُ شاهدٍ على كونه يميناً؛ أنه يصدر عمَّن هو في مقام الخُصومة، وهو يحاول تصديق نفسه، ولا يجيء هذا في الشهادة، وفيه مِنْ أحكام الشهادة شيءٌ واحد، وهو أنه لو نَكَلَ عن اللِّعان ثم أراده كان له اللِّعان، كما لو لم يُقِمِ المُدَّعي البيِّنة، ثم أراد إقامتها، وليس [هو] كاليمين في هذا، فإنَّ من نَكَلَ عن اليمين ثم أرادها لم يكن له ذلك[٢] [والله أعلم].

واعلم أنَّ[٣] في اللِّعان لَطِيفةً، وهي[٤] أنَّها يمين مكرَّرة أربع مرَّات، ولا يعرف يمين مكرَّرة[٥] إلَّا في[٦] اللِّعَان والقَسَامَةِ.

فصل لفو: قال أهل اللغة: تَلَافَيْتُهُ: تَدارَكْتُهُ، وأَلْفَيْتُهُ: وَجَدْتُهُ.

فصل لقح: قول الغزالي ﵀ في «الوسيط»[٧]: المِلْقَاحُ: هو ما في بَطْن الأُمِّ، وفي بعض النُّسَخ: المَلاقِيح: مافي بطن الأمِّ.

قال الشيخ تقيُّ الدين بنُ الصَّلاح [٨] ﵀: والأوَّل لا يكاد يصحُّ من حيثُ

---

(١) في (ع، ف): «يحرمه» وهو تحريف.
(٢) نهاية المطلب (١٥/ ٧). (ل)، وقوله: «ذلك» ليس في (م، ع، ف).
(٣) قوله: «اعلمْ أَنَّ» ليس في (ع، ف).
(٤) في (ح): «وهو».
(٥) في (ع، ف): «مكرَّر».
(٦) كلمة: «في» ليست في (ح، ع، ف).
(٧) الوسيط (٣/ ٧٠).
(٨) شرح مشكل الوسيط لابن الصلاح (٣/ ٧٠). (ل).

اللغةُ، وإنْ كان قد قال في «البسيط»: الملَاقيحُ: جمع مِلْقاح؛ إذْ واحِدُ المَلَاقِيح عند صاحب «صحاح اللغة»: مَلْقُوحة، قلت: كذلك قال أبو عُبيدةَ مَعْمَرُ بنُ المُثَنَّى فيما رأيته في «غريب الحديث» له، وكذلك قال القاسم بن سلَّام أبو عُبيدٍ، والأزهريُّ وغيرُهم:

الملاقيحُ: الأَجِنَّةُ، الواحدة: مَلْقُوحَةٌ.

قال الجوهري: هو من قولهم: لُقِحَتْ، كالمَحْمُوم مِنْ حُمَّ، والمجنون: مِنْ جُنَّ.

قال: والمَلَاقيح: ما في بُطون النوق من الأَجِنَّة، وكذا قال أبو عُبيدةَ مَعْمَرٌ: المَلَاقِيحُ: ما في بطون الحوامل من الإبل خاصَّة.

وقال الأزهري في «الشرح»: واحدة المَلَاقيح: مَلْقُوحة؛ لأنَّ أمَّها لَقِحَتْها، أي: حَمَلَتْها، واللَّاقِح: الحامِلُ.

قال: والمَلاقِيحُ: الأَجِنَّة التي في بطون الإناث[1]، وكذا قال ابن فارس في «المجمل»: المَلاقح التي تكون في البطون، فلم[2] يَخُصَّ الأزهريُّ وابنُ فارس بالإبِل[3]، وخَصَّها أبو عُبيدةَ والجوهريُّ.

واللِّقْحة بكسر اللام وفتحها، والكَسْرُ أفصح، ولم يذكر الجوهري وغيره إلَّا الكَسْرَ، وممَّن ذكر الفتحَ: ابنُ الأثيرِ[4]، وهي الناقة القريبة العهد بالوِلادة نحو شهرين أو ثلاثة، ثم هي لَبُون[5]. وجمعها[6]: لِقَح، كقِرْبَة وقِرَب.

ويُقال لها: لَقُوح، وجمعها: لِقَاح.

فصل لقط: اللُّقَطَةُ هو الشيء المُلْتَقَطُ، وهي بفتح القاف، هذه اللغة الفصيحة المشهورة، وفيها لغة أخرى بإسكانها.

---

(١) في (ع، ف): «الأمهات». وانظر الزاهر ص (١٤١). (ل).

(٢) في (ع، ف): «ولم».

(٣) في (ع، ف): «الإبل».

(٤) النهاية (٤/ ٢٦٢). (ل).

(٥) في (ع، ف): «اللَّبون».

(٦) في (ع، ف): «وجمع لقحة» بدل «وجمعها».

قال الإمام أبو منصور الأزهري في كتاب «شرح ألفاظ مختصر المزني»: روى الليث بن المظفر، عن الخليل أنه قال: اللُّقَطَةُ: بفتح القاف: هو الذي يَلْتَقِطُ الشيءَ.

واللُّقْطَةُ، بإسْكانها: هو الشيء المُلْتَقَطُ.

قال الأزهري: هذا الذي قاله قياس؛ لأن فُعَلَةَ جاء في أكثر كلامهم فاعلاً، وفُعْلَة جاء مفعولاً، غير أن كلام العرب جاء في اللُّقَطَةِ على خلاف القياس، [و] أجمع أهل اللغة ورواة الأخبار على أن اللُّقَطَة ـ يعني: بالفتح ـ: هو الشيءُ المـلْتَقَطُ، وكذلك قال الفَرَّاء، وابن الأعرابي، والأصمعي، هذا آخر كلام الأزهري[(١)] [١٧٥/ب] والله أعلم.

وأمَّا اللَّقِيْط فهو الصبيُّ المَنْبُوذُ المَلْقُوط.

قال الرافعي: يُقال للصبيّ المُلْقَى الضائع: لَقِيط ومَلْقُوط ومَنْبُوذ[(٢)].

قال شيخنا أبو عبد الله بنُ مالكٍ: في اللُّقَطة أربع لغات: لُقَطَة[(٣)] ولُقْطَة ولُقَاطة؛ بضمِّ اللام، ولَقَطَة[(٤)] بفتح اللَّام والقاف.

فصل لقع: قال صاحب «المحكم»[(٥)]: لَقَعَهُ بِعَيْنِهِ يَلْقَعُهُ لَقْعاً: أصابه، وبالبَعْرَة: رَمَاه.

ولا يكون اللَّقْعُ في غير البعرة[(٦)] ممَّا يرمى به.

واللَّقْعُ: العَيْبُ، والفِعْل كالفعل، والمصدر كالمصدر.

ورجلٌ تِلِقَّاعٌ وتِلِقَّاعَةٌ: عُيَبَةٌ، وتِلِقَّاعَةٌ أيضاً: كثيرُ الكلام، ولا نظيرَ له إلَّا تِكِلَّامَة. وامرأة تِلِقَّاعَةٌ كذلك، ورجل لُقَّاعَةٌ كَتِلقاعَة، وقيل: [اللُّقَّاعة][(٧)]: هو الذي

(١) الزاهر ص (٢٦٤)، وما بين حاصرتين منه.
(٢) العزيز (٦/٣٧٧). (ل).
(٣) في (ح) «لُقَط» وهو خطأ.
(٤) في (ح، م): (لَقط)، ولم أجد هذا الكلام في إكمال الأعلام.
(٥) المحكم (١/ ١٢٨).
(٦) في (ع، ف): «البعر»، المثبت موافق لما في المحكم (١/ ١٢٨).
(٧) ما بين حاصرتين زيادة من المحكم، اللسان (لقع).

يصيب مواقع الكلام وفيه لُقَّاعَاتٌ، **واللُّقَّاعَةُ أيضاً**: الداهية المتفصِّح، وقيل: هو الظَّرِيف اللَّبِقُ.

واللُّقَعَةُ: الذي يَتَلَقَّعُ بالكلام ولا شيءَ عنده.

واللَّقَّاعُ واللُّقَّاع: الذُّبابُ الأَخْضَر الذي يَلْسَعُ الناسَ، واحدته: لُقَّاعة ولَقَّاعة. هذا آخر [كلام صاحب] «المحكم».

وقال الأزهري: امرأة مِلْقَعَةٌ: فَحَّاشَةٌ.

ومَرَّ فلانٌ يَلْقَعُ: [إذا][1] أَسْرَعَ.

والتُقِعَ لونُهُ والتُمِعَ، والْتُفِعَ[2]، واسْتُفِعَ، ونُطِعَ، وانْتُطِعَ، واسْتُنْطِعَ، كُلُّهُ بمعنًى واحد، أي: تَغَيَّر.

فصل لكع:

قوله في أول كتاب النكاح في[3] «الوسيط»[4]: روي أَنَّ عُمَر رضي الله عنه قال لجارية مُتَقَنِّعَةٍ: أَتَتَشبَّهِينَ بالحرائر؟ يا لَكْعَاءُ![5].

فَلَكْعَاءُ بفتح اللام وإسكان الكاف وبالمدِّ.

قال الأزهري[6]: عَبْدٌ أَلْكَعُ أَوْكَعُ، وأَمَةٌ لَكْعَاءُ ووَكْعَاءُ، وهي الحَمْقَاءُ.

قال البَكْري: هذا شتمٌ للعبد واللئيم[7].

قال أبو عُبيد: اللُّكَعُ عند العرب: العَبْدُ أو اللئيم[8].

وقال غيره: اللُّكَعُ: الأَحْمَقُ.

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة من تهذيب اللغة، اللسان (لقع).

(٢) قوله: «والتُفِعَ» ليس في (ع، ف).

(٣) في (ع، ف): «من».

(٤) الوسيط (٥/ ٣٥).

(٥) أخرجه بنحوه البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧).

(٦) تهذيب اللغة (١/ ٢٠٥).

(٧) في (ع، ف): «والأمة» بدل «واللئيم»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (لكع).

(٨) غريب الحديث (٢/ ٢٢٣)، وفي (ع، ف): «والأمة». انظر التعليق السابق.

(٩)

وامرأةٌ لَكَاع، ولَكِيعَةٌ.

فصل لكم: قال الأزهري: قال الليث: اللَّكْمُ: اللَّكْزُ في الصَّدْرِ.

يُقال: لَكَمَهُ يَلْكُمهُ لَكْماً.

وقال صاحب «المحكم»(١): اللَّكْمُ: الضَّرْبُ باليد مجموعةً.

وقيل: هو اللَّكْزُ والدفع، لَكَمَهُ يَلْكُمُهُ لَكْماً.

فصل لمس: قول الله تبارك وتعالى: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء: ٤٣] وقرئ ﴿لَمَسْتُمُ﴾ وهما قراءتان في السبع(٢).

وهو محمول عند الشافعي وغيره على التقاء البَشَرَتَين.

وتفصيل ذلك وتقريره معروف في كتب الفقه.

ويُقال منه: لَمَسَ يَلْمُسُ ويَلْمِسُ، بضمِّ الميم في المضارع وكسرها، لغتان مشهورتان.

وبَيْعُ المُلامسة(٣) مأخوذ من اللَّمْس، وهو مفسَّر في هذه الكتب.

وفي الحديث: أن رجلاً قال للنَّبيِّ ﷺ: إنَّ امرأتي لا تَرُدُّ يَدَ لامِسٍ؟ قال: «طَلِّقْها». قال: إنِّي أُحِبُّها، قال: «أَمْسِكْها» ذكره في كتاب(٤) الطلاق من «المهذَّب»(٥).

هذا(٦) حديث صحيح مشهور، رواه أبو داودَ والنسائيُّ وغيرُهما من رواية عِكْرِمَةَ، عن ابن عباس.

ولفظهَ في «سنن أبي داودَ» أنه قال: امرأتي لا تمنعُ يدَ لامسٍ؟ قال النَّبيُّ ﷺ: «غرِّبْها». قال: أخاف أنْ تَتْبَعَها نفسي. قال: «فاسْتَمْتِعْ بها» وإسنادُهُ

---

(١) المحكم (٧/ ٤٣).

(٢) قرأ حمزة وخَلَفٌ والكسائي: ﴿أو لمستم النساء﴾ بغير ألف، وقرأ الباقون: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ﴾ بالألف (المبسوط في القراءات العشر ص: ١٨٠).

(٣) (بيع المُلامسة): هو أن يقول: إذا لمستَ ثوبي، أو لمسْتُ ثوبكَ، فقد وجب البيع (النهاية: لمس).

(٤) في (ح، م): «باب»، والمثبت موافق لما في المهذَّب (٤/ ٢٧٧).

(٥) المهذَّب (٤/ ٢٨٣)، وذكره الشيرازي أيضاً في المهذَّب في حدِّ القذف (٥/ ٤٠٦).

(٦) في (ع، ف): «هو».

إسنادٌ [١٧٦/أ] صحيح(١).

واحتجَّ به إمامنا الشافعي، ثم(٢) الأصحاب وغيرُهم من العلماء؛ على أنَّ التعريضَ بالقذف لا يكون قَذْفاً، واحتجُّوا به على أنَّ المرأة إذا لم تكن عفيفةً استحبَّ للزوج طلاقُها، واحتجَّ به بعضهم على صحة نكاح الزانية، وعلى أنَّ الزوجة إذا زنت لا ينفسخ نكاحها، وهذا كلّه مَصِيرٌ منهم إلى أنَّ المراد بقوله: «لا تَردُّ يَدَ لامِسٍ»، معناه: لا تَمْتَنع ممَّن يريدها للزنا، وكذا فسَّره الإمام أبو سليمانَ الخطَّابي إمامُ هذا الفنّ، فقال في «معالم السنن»(٣): قوله: «لا تَمْنَعُ يَدَ لامِسٍ»: معناه: الرِّيبَة(٤)، وأنها مطاوعة من أرادها لا تردّ يده.

قال: وقوله: «غَرِّبْها» أي: أَبْعِدْها بالطَّلاق، وأصل الغربِ: البُعْدُ.

قال: وفيه دليل على جواز نكاح الفاجرة [وإنْ كان الاختيارُ غيرَ ذلك](٥) قال: وقوله ﷺ: «فاسْتَمْتِعْ بها»، أي: لا تمسكها(٦) إلَّا بِقَدْر ما تقضي متعة النفس منها، ومن وَطَرِها(٧).

والاستمتاع بالشيء: الانتفاع به إلى مُدَّة، ومنه: نِكَاحُ المُتْعَةِ، ومنه: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ﴾ [غافر: ٣٩]. هذا آخر كلام الخطَّابي.

قلت: فكأنَّه ﷺ أشار عليه أوَّلاً بفراقها؛ نصيحةً له، وشَفَقَةً عليه في تنزُّهه من

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٤٩)، والنسائي (٦/ ٦٧ ـ ٦٨، ١٧٠)، والبيهقي (٧/ ١٥٤ ـ ١٥٥)، وقال النسائي (٦/ ٦٨): هذا الحديث ليس بثابت، وذكر أن المرسل فيه أولى بالصواب.
وأورده الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام (١١٢٥) بتحقيقي وقال: «رواه أبو داود والبزار ورجاله ثقات»، وأطلق عليه الإمام النووي الصحة كما ترى، وجوَّد إسناده الحافظ ابن كثير في أول تفسير سورة النور، وقال: «وقد اختلف الناس في هذا الحديث ما بين مُضَعِّفٍ له كما تقدَّم عن النسائي، ومنكر كما قال الإمام أحمد: هو منكر»، وانظر التلخيص الحبير (٣/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦).

(٢) (ع، ف): زيادة: «قال»، هي إقحام ناسخ.

(٣) معالم السنن (٣/ ١٨١).

(٤) في (ع، ف): «الزانية»، والمثبت موافق لما في معالم السنن (٣/ ١٨١).

(٥) ما بين حاصرتين زيادة من معالم السنن (٣/ ١٨١).

(٦) في معالم السنن (٣/ ١٨١): «لا تمسّها».

(٧) في معالم السنن (٣/ ١٨٢): «وطئها» بدل «وطرها».

معاشرة مَنْ هذا حالُها، فَأَعْلَمَ الرَّجُلُ شدَّةَ محبَّته لها، وخوفِهِ[١] فتنةً بسبب فراقها، فرأى ﷺ المصلحة له في هذا الحال إمساكَها؛ خوفاً من مفسدة عظيمة، تترتَّب على فراقها، ودَفْعُ أعظمِ الضررَين بأخفِّهما مُتَعيّنٌ، ولعلَّه يُرجى لها الصلاحُ بَعْدُ، والله [تعالى] أعلم.

وهذا الحديث ممَّا قد يعرض فيه إشكال، فبسطنا الكلام فيه بعض البسط لهذا المعنى؛ وإلا فهذا الكتابُ مبنيٌّ على الاختصار، فاندفع ـ بحمد الله [تعالى] ـ الإشكال، وزال بِلُطْفِهِ[٢] الإِعْضَالُ.

وقد ذكر في معنى الحديث قول آخر: وهو أنَّه أراد: لا تَرُدُّ مَنْ يَلْتَمِسُ منها مالاً [٣]، يقول: هي سَخِيَّةٌ[٤] تُضَيِّعُ ما كان عندها.

وفي «كتاب النسائي» قال: يقول: هي سَخِيَّةٌ تعطي.

وَرَدَّ أصحابُنا هذا التأويلَ، وقالوا: لو أراد هذا لقال: يَدَ مُلْتَمِسٍ.

وجواب آخَرُ: وهو: لو أراد هذا لقال[٥]: [أَحْرِزْ] مالَكَ عنها.

وذكر فيه معنًى آخرُ قاله بعض المتأخِّرين، قال: معناه: أَمْسِكْها عن الزنَا؛ إما بمراقبتها وإما بكثرة جِمَاعِها.

فصل لمم: في حديث الظِّهَارِ[٦] أنَّ أَوْسَ بن الصامت كان به لَمَمٌ، وكان إذا

---

(١) في (ح): «وخوف».

(٢) في (ع، ف): «بلفظه» وهو خطأ.

(٣) وهو ما ذهب إليه الإمام أحمد في تفسير الحديث، وأورد الصنعاني في سبل السلام (٣/ ١٩٥) قول الإمام أحمد في تفسير: «لا ترد يد لامسٍ»، قال: أي: تعطي من ماله، فقيل له: فإن أبا عُبيد يقول: هو من الفجور، فقال: ليس هو عندنا إلَّا على معنى أنها تعطي من ماله، ولم يكن النَّبيّ ﷺ ليأمره بإمساكها وهي تفجر.

(٤) في (ع، ف) زيادة: «تعطي».

(٥) في (ح، م): «لقيل».

(٦) أخرجه أبو داود (٢٢١٩) من حديث هشام بن عُروة؛ أن جميلة كانت تحت أوس بن الصامت، وكان رجلاً به لَمَمٌ.

وأخرجه أيضاً (٢٢٢٠) من حديث عروة، عن عائشة مثله، قال الشيخ عبد القادر أرنؤوط في =

اشتدَّ لَمَمُهُ ظَاهَرَ من امرأته.

قال الشيخ إبراهيم المَرُّوْذِي[(١)]: المراد باللَّمَم: الإلْمامُ بالنساء، وشدَّةُ التَّوْقِ إليهنَّ.

فصل لهث: قال أهل اللغة: يُقال: لَهَثَ الكَلْبُ، بفتح الهاء وكسرها لغتان، يَلْهَثُ بفتحها فيهما لا غير، لَهْثاً بإسكانها، والاسم: اللَّهَثُ بفتحها، واللُّهاث بضمِّ اللام.

ورجل لَهْثَانُ، وامرأة لَهْثى: كَعَطْشَان وعَطْشَى، وهو الكَلْبُ الذي أخرج لسانه من شدَّة العَطَشِ والحَرِّ.

فصل لو: قال الإمام أبو منصور الأزهري في أول كتابه[(٢)] «تهذيب اللغة» في مخارج الحروف: قال الخليل بن أحمد ﵀: إذا صيّرت الحرف الثُّنائي[(٣)] مثل (قَدْ) و(هَلْ) و(لَوْ) اسماً أدْخَلْت عليه التشديدَ، فقلت: [١٧٦/ب] هذه لَوٌّ مكتوبةٌ، وهذه قَدٌّ حَسَنَةُ الكِتْبَةِ وأنشد [الخفيف]:

لَيْتَ شِعْرِي وأَيْنَ مِنِّي[(٤)] لَيْتٌ　　　إنَّ لَيْتاً وإنَّ لَوّاً عَنَاءُ[(٥)]

فشدّد (لَوّاً)[(٦)] حين جعله[(٧)] اسماً.

فصل لون: قول الله ﷻ: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥] جاء ذكر هذه الآية الكريمة في كتاب السِّيَر من «المهذَّب»[(٨)].

قال جماعات من أهل العربيَّة: أصل اللِّينة: لِوْنَة، بالواو، وهي من اللَّوْنِ، فقلبت الواو ياء؛ لسُكُونها وانكسار ما قبلها كما في ميزان ومِيقات ومِيعاد، وبابِهِ.

= تعليقه على جامع الأصول (٧/٦٤٦): «هو حديث حسن»، وانظر ترجمة خولة في قسم الأسماء رقم (١١٨٩).

(١) في (ع، ف): «المروزي» وهو تحريف. انظر ترجمة إبراهيم المَرُّوذي المتقدِّمة برقم (٤٠).

(٢) في (ع، ف): «كتاب».

(٣) في (ع، ف): «الثاني» بدل «الثُّنائي» وهو خطأ.

(٤) في (ع، ف): «متى» وهو تصحيف.

(٥) في (ع، ف): «أن ليتاً وأَن لو» وهو خطأ.

(٦) في (ع، ف): «لو»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة.

(٧) في (ع، ف): «جعلها».

(٨) المهذَّب (٥/ ٢٥٥).

وقال آخرون: بل الياء أصل، وهي من اللِّين، وممَّن حكى هذا الخلافَ الهَرَويُّ(١).

واختلف أهل اللغة والتفسير في المرادِ باللِّينة، فالأظهر: أنها النَّخْلُ مُطْلقاً.

وقيل: النَّخْلُ كُلُّهُ إلَّا العَجْوة.

وقيل: هي الفَسِيْلُ(٢).

وقيل: هي النَّخْل الكرام الجيِّدة.

وقيل: إنها العجوة خاصَّة. ذكر هذه الأقوال الماوَرْدِيُّ (٣) وغيرُهُ.

وقيل: إنها جميع النَّخل إلَّا العَجْوَةَ والبَرْنيَّ. حكاه الهروي(٤) عن أبي عُبيدةَ.

فصل في أسماء المواضع

قوله [لوب](٥): «ما بين لابَتَيْها أَهْلُ بَيْتٍ»(٦).

وفي «المُهَذَّب»(٧): ما بين لابَتي المدينة بفتح الباء، وهما تَثْنِيَةُ لابَةَ، بلا همز.

واللَّابَةُ: الحَرَّةُ، وهي أرض مُلْبَسَةٌ(٨) حجارةً سوداءَ.

والمدينة زادها الله [تعالى] شرفاً: بين لابَتَيْنِ في جانِبَي الشرق والغرب.

قال الجوهري: ويُقال فيها: لابَة ولُوبة، وجمعها: لاب، ولُوْب، ولَابَات.

قال: وقال أبو عُبيد(٩): يُقال: لُوْبَة ونُوْبَةِ، ومنه قيل للأسود: لُوْبِيّ ونُوْبِيّ.



---

(١) في (ح، م): «المهدوي» وهو خطأ، وانظر الغريبين (٥/ ١٧١٢).

(٢) في (ع، ف): «الغسيل» وهو تحريف.

(٣) النكت والعيون (٥/ ٥٠٢). (ل).

(٤) في (ح، م): «المهدوي» وهو خطأ، ولم أجده في الغريبين.

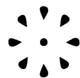
(٥) في (ع، ف): «لوب، قوله».

(٦) طرف من حديث المُجَامِع في رمضان، تقدَّم تخريجه في حرف العين فصل (عرق).

(٧) المهذَّب (٢/ ٦١١).

(٨) في (ع، ف): «ملسة» وهو خطأ.

(٩) في (ع، ف)، والصحاح: «أبو عُبيدة».



حرف الميم

[ما]: قال الإمام السَّيِّد الشريف النقيب[(١)]، العلَّامة ذو الشرفين أبو السعاداتِ هبةُ الله[(٢)] بن عليّ بن محمد بن حمزة العَلَويُّ الحَسَني المعروف بابن الشَّجَري[(٣)] رضي الله عنه، وكان مولده سنة خمس وخمسين وأربع مئة[(٤)]، وتوفِّي في شهر رمضان سنة اثنتين[(٥)] وأربعين وخمس مئة، قال في كتابه[(٦)] «الأمالي»[(٧)]: (ما) تتصرَّفُ في[(٨)] المعاني كتصرُّف (لا)[(٩)]، وهي تنقسم إلى ضَرْبَيْن[(١٠)]: اسمٌ وحرفٌ؛ فالاسميَّة: تنقسم إلى ستَّة أَضْرُبٍ، وكذا الحرفيَّة: فالضرب [الأول من ضروب الاسميَّة كونها شرطية كقولك: ما تُولِني من صنيعٍ أشكرْك عليه، فـ «ما» في موضع نصب بوقوع الفعل الشرطي عليها، ومثله في التنزيل: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]

---

(١) في (ع، ف): «النسب».

(٢) في (ع، ف) زيادة: «بن عبد الله».

(٣) له ترجمة في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٩٤ رقم: ١٢٦)، وفي حاشيته مصادرها، وفي نسبته قال السيوطي في «لبّ اللباب»: أما ابن الشَّجَري النحويّ فإلى شجرة كانت في دارهم ليس في البلد غيرها، وقال ياقوت في «معجم الأدباء»: نسب إلى بيت الشَّجَريِّ من قبل أمّه»، وانظر وفيات الأعيان (٦/ ٥٠).

(٤) في السير (٢٠/ ١٩٦)، ووفيات الأعيان (٦/ ٥٠)، وشذرات الذهب (٤/ ١٣٤)، وغيرهم: ولد سنة (٤٥٠هـ) بدل (٤٥٥هـ).

(٥) في (ع، ف): «اثنين».

(٦) في (ع، ف): «كتاب».

(٧) الأمالي الشجرية (٢/ ٢٣٢) طبعة دار المعرفة.

(٨) في (ع، ف): «من»، وما في (ح، م) وهو موافق لما في الأمالي (٢/ ٢٣٢).

(٩) في (ع، ف، م): «ما» بدل «لا»، والمثبت موافق لما في الأمالي (٢/ ٢٣٢).

(١٠) في (ح): «قسُمِّين».

فإنْ قلت: ما تسده إليَّ من جميل أعترف لك [به]، فـ «ما» في موضع رفع بالابتداء؛ لأنَّك شغلت الفعل عنها بالهاء، و][1]الثاني: كونها استفهاميَّة، كقولك: ما معك؟ فـ «ما» في موضع رَفْع بالابتداء.

فإن قلتَ: ما أَخَذْت[2]؟ كانت في موضع نَصْبٍ؛ لأن الفعل غير مشغول عنها، فإن أدخلتَ عليها حرفَ خَفْضٍ لزمكَ ـ في الأَغْلَبِ ـ حذفُ أَلِفها من اللفظ والخطّ، تقول: عَمَّ سألتَ؟ وفيمَ جئتَ؟ فَرّقوا بهذا بينها وبين الخبرية التي بمعنى «الذي»، كما جاء في التنزيل ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعۡمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٢].

وقال في الاستفهاميَّة: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤].

وقال في الخبريَّة: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ [البقرة: ٤].

ومن العرب مَن يقول: لِمْ فَعلْتَ؟ بإسكان الميم.

قال ابن مُقْبِل [الوافر]:

أَأَخْطَلُ[3]، لِمْ ذَكَرْتَ نِساءَ قَيْسٍ فما رُوِّعْنَ مِنْكَ ولا سُبِيْنا[4]

وقال آخرُ[5] [الرَّمل]:

يا أبا الأَسْودِ لِمْ خَلَّيْتَني لِهُمُومٍ طارِقَاتٍ وذِكَرْ[6]

قال: ومن العرب من يثبت الألف فيقول: لِمَا تفعلُ كذا؟ وفِيمَا جِئْتَ؟ وعلى ما تَسُبُّني[7]؟

قال حسَّان [١٧٧/أ] [الوافر]:

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة من أمالي ابن الشَّجَري (٢/ ٢٣٣).
(٢) في (ع، ف): «ما أخرت»، والمثبت موافق لما في الأمالي (٢/ ٢٣٣).
(٣) في (ع، ف): «الأخطل».
(٤) ديوان ابن مقبل ص (٣١٢)، وهو في شرح أبيات مغني اللبيب (٥/ ٢١٩).
(٥) في (ع، ف): «الآخر».
(٦) شرح أبيات مغني اللبيب (٥/ ٢١٩)، وفي حاشيته مصادر تخريجه، وفي رواية: «خَلَّفتني» بدل «خَلَّيتني».
(٧) في (ع، ف): «تشتمني».

عَلى ما قامَ يَشْتِمُني لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ في دَمَانِ[(١)]

الدَّمَان: السِّرْجِين.

وقال آخر [البسيط]:

أَنَّا[(٢)] قَتَلْنَا بِقَتْلَانا سَرَاتَكُمُ أَهْلَ اللِّواءِ فَفِيما يَكْثُرُ القِيْلُ[(٣)]

قال: وإنَّما يستفهمون بـ «ما» عن غير ذوي العَقْل[(٤)] من الحيوان وغيره.

وقد يستفهمون بها عن صفات ذوي العقل[(٥)] نحو أن تقولَ: مَنْ عِنْدَك؟ فيقول: زيد، فلا تعرفه باسمه، فتقول: وما زَيْدٌ؟ فيقول: شابٌّ عَطَّار، أو شيخ بَزَّازٌ، كما جاء في التنزيل: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣].

وقال بعض النحويّين: إنها قد تجيء بمعنى «مَنْ»، واستشهد بقوله تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ﴾ [التين: ٧] قال: المعنى: فمن يكذّبك؟ لأنَّ التكذيب لا يكون إلَّا من الآدميّين.

واستشهد أيضاً بما حكاه أبو زيد عن العرب في «ما» الخبرية: سبحان ما سَخَّرَكُنَّ[(٦)] لنا، هذا ما ذكره ابن الشَّجَرِي.

فصل مترس: قوله في فصل الأمان من باب السِّيَر من «المهذَّب»[(٧)]: إذا قال

---

(١) ديوان حسان (٢٥٨) شرح أبيات مغني اللبيب (٥/ ٢٢٠) وفي حاشيته مصادر تخريجه.

(٢) في (ح، ع، ف): «إنا»، قال البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب (٥/ ٢٢٣): «قوله: أَنَّا قَتَلْنا، بفتح الهمزة لأنها مع معمولها في تأويل مصدر مفعول لـ: أَبْلِغْ في بيتٍ قبله. . .».

(٣) في (ع، ف): «القتل» وهو تصحيف، والبيت من قصيدة مشهورة، في كتب السيرة ـ كسيرة: ابن هشام (٢/ ١٤٧ ـ ١٤٨) وغيرها ـ لكعب بن مالك الصحابي، انظر شرح أبيات مغني اللبيب (٥/ ٢٢٣ ـ ٢٢٥).

(٤) في (ع، ف، ح): «العقول»، والمثبت من (م) ونسخة بهامش (ح) وهو موافق لما في الأمالي (٢/ ٢٣٤).

(٥) في (ح): «العقول»، وبهامشها: «العقل» نسخة.

(٦) في أمالي ابن الشجري (٢/ ٢٣٤): «ما سخَّرك» بدل «ما سخَّركنَّ».

(٧) المهذَّب (٥/ ٢٥٧).

لحربيّ[١]: مَتَرْسْ. فهو أمان[٢].

هو بميم ثم تاء مثناة[٣] من فوق مفتوحتين، ثم راء، ثم سين مهملتين ساكنتين، ومعناه: لا تَخَفْ، وهي لفظة فارسيَّة، وقد حقّقتُ ما ذكرتُهُ فيها.

وذكر صاحب «مَطَالِع الأَنْوار» أن فيها خلافاً، منهم من ضبطها كما ذكرنا[٤].

ومنهم من ضبطها بإسكان التاء وفتح الراء.

ومنهم من يقول: مَطَرْس[٥]، يبدل التاءَ طاءً.

فصل مثل: ذكر في «المهذَّب» في باب [بيع] المُصَرَّاة[٦] حديثَ ابن عمر [بن الخطاب] رضي الله عنهما أن النبيَّ ﷺ قال: «مَنِ ابْتَاعَ مُحَفَّلَةً فهو بالخِيَارِ ثلاثَةَ أَيَّام، فإنْ رَدَّها رَدَّ مَعها مِثْلَ ـ أَوْ: مِثْلَي ـ لَبَنِها قَمْحاً»[٧]. هكذا وقع في «المهذَّب»: «مِثْل، أو: مِثْلَي» بالتثنية في قوله: «أو مِثْلَي»، وهكذا رواه أبو داود في «سننه».

ورواه ابن ماجه من الطريق التي رواها[٨] أبو داودَ، ولفظه: «فإنْ رَدَّها رَدَّ معها مِثْلَ لَبَنِها ـ أو قال: مِثْلَ لَبَنِها ـ قَمْحاً».

فلفظة: «مِثْل» مُفْرَدة في الموضعين[٩]، وهكذا ذكره البيهقي في «معرفة السنن والآثار»[١٠] ولفظه: «رَدَّ مَعَها مِثْلَ ـ أو قال: مِثْلَي[١١] ـ لَبنِها قَمْحاً» وإنَّما ذكرت

---

(١) في (م، ع، ف): «للحربيّ».
(٢) أخرجه البخاري تعليقاً بقوله: «وقال عمر: إذا قال: مترس، فقد آمنه، إن الله يعلم الألسنة كلّها» (فتح الباري: ٦/ ٢٧٤).
(٣) التاءُ تُشَدَّد، وقد تخفف، وبه جزم بعض مَنْ لقيناه من العجم (فتح الباري: ٦/ ٢٧٥).
(٤) مطالع الأنوار (٤/ ١١). (ل).
(٥) وقع ذلك في الموطأ رواية يحيى بن يحيى الأندلسي (الفتح: ٦/ ٢٧٥).
(٦) المهذَّب (٣/ ١٠٧ ـ ١٠٨) وما بين حاصرتين منه.
(٧) سبق تخريجه في حرف الحاء، فصل (حفل).
(٨) في (ح، م): «رواه».
(٩) لا، بل الأولى بلفظ التثنية كما في مطبوع ابن ماجه (٢٢٤٠) بتحقيق عبد الباقي رحمه الله.
(١٠) معرفة السنن والآثار (٤/ ٣٥٥)، وأخرجه أيضاً في السنن الكبرى (٥/ ٣١٩).
(١١) في (ح، م، ع، ف): «مثل»، والمثبت من (ب) وهو موافق لما في معرفة السنن والآثار (٤/ ٣٥٥)، والسنن الكبرى (٥/ ٣١٩).

هذه الروايات؛ ليتَّضح أو يتبيَّن أن لفظة (أو) في قوله: «أو مثلَي»[١] للشَّكِّ لا للتقسيم واختلاف الحال كما قاله بعضهم.

وقد تقدَّم في حرف الحاء عند ذكر المُحَفَّلَة بيانُ أنَّ هذا الحديثَ غيرُ قوي.

قال أهل اللغة: يُقالُ: مثَلَ بالقتيل والحيوان يَمْثُلُ[٢] مَثْلاً بالتخفيف في الجمع، كَقَتَلَ يَقْتُلُ قَتْلاً: إذا قَطَع أطرافَه أو أَنفه أو أذنه، أو مَذاكيره، أو نحو ذلك[٣].

والاسم: المُثْلَة.

قالوا: وأما مَثَّلَ بالتشديد، فهو للمبالغة.

فصل مثن: قوله في «المهذَّب» في باب الصيام: لأنَّ ما يَصِلُ إلى المَثَانة لا يَصِلُ إلى الجوف[٤].

هي المَثَانَةُ: بفتح الميم، وبعدها ثاء مثلَّثة مخفَّفة، ثم ألف، ثم نون مخفَّفة، ثم هاء.

قال صاحب «المحكم»: المَثَانَةُ: مُسْتَقَرُّ البَوْلِ من الرجل والمرأة، ومَثِنَ [١٧٧/ب] مَثَناً فهو مَثِنٌ، وأَمْثَنُ، والمرأة[٥] مَثْنَاءُ: اشتكى مثَانَتَهُ.

ومُثِنَ مَثْناً فهو مَمْثُونٌ ومَثِينٌ كذلك.

والمَثَنُ[٦] وَجَعُ المثانة، وهو أيضاً: أَنْ لا يستمسكَ البولُ فيها.

فصل مجد: قوله في الدعاء في التشهُّد: «إنَّك حَمِيدٌ مَجِيدٌ»[٧].

قال الواحدي: الحَميد: الذي تُحْمَدُ فِعَالُهُ، وهو بمعنى المحمود، والله تعالى الحميدُ، المحمودُ، والمستحمد إلى عباده.

---

(١) في (ع، ف): «أو مثل».

(٢) في (ع، ف): «تمثل» وهو تصحيف.

(٣) بهامش (ح) ما نصّه: «المثلة وحديث النهي عن المثلة مخصوص بما ذكره في فصل (وسم) من حرف الواو، فليتأمَّلْ».

(٤) المهذَّب (٢/ ٦٠٥). (ل).

(٥) في (ع، ف): «والأنثى».

(٦) قوله: «والمَثَنُ» ساقط من (ع، ف).

(٧) أخرجه البخاري (٣٣٧٠)، ومسلم (٤٠٦) من حديث كعب بن عُجْرة، وانظر جامع الأصول (٤/ ٤٠١ ـ ٤٠٣)، رياض الصالحين رقم (١٤٦٦، ١٤٦٧) بتحقيقي.

قال: والمجيد: الماجِدُ: وهو ذو الشرف والكرم.

يُقال: مَجُدَ الرجلُ يَمْجُدُ مَجْداً ومَجَادة[١]، ومَجَدَ يَمْجُدُ لغتان.

قال الحسن والكلبي: المجيد: الكريم، وهو قول أبي إسحاق.

وقال ابن الأعرابي، المجيد: الرفيع.

قال أهل المعاني: المجيد: الكامل الشرف والرفعة والكرم، والصفات المحمودة.

وأصله من قولهم: مَجَدْتُ الدَّابَّةَ: إذا كَثَّرتُ عَلَفَها، رواه أبو عُبيد، عن أبي عُبيدة[٢].

قوله في الاعتدال من الركوع: «أَهْلَ الثَّناءِ والمَجْدِ»[٣].

أهلَ منصوب على النداء.

قيل: ويجوز رفعه، أي: أنت أهلُ الثَّناء.

قال ابن دُريد في «الجمهرة»[٤] المجد لله ﷻ: الثناءُ الجميل، يُقال: سَبَّحَ الله تعالى ومَجَّدَهُ أي: ذَكَرَ آلاءَهُ.

ذكر[٥] في «الوسيط»[٦] في أَسْنَانِ الزكاة المُجَيْدِيَّة[٧].

قال الشيخ تقيُّ الدين بنُ الصَّلاح رَحِمَهُ اللهُ: ثبت لي من وجوه أنَّ المُجَيدية بضمِّ الميم وفتح الجيم[٨].

فصل مجر: في حديث ابن عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى عن المَجْرِ[٩].

---

(١) انظر ما قاله الزَّبيدي في تاج العروس (مجد).

(٢) التفسير البسيط (١١/ ٤٨٨). (ل).

(٣) أخرجه مسلم (٤٧٧) من حديث أبي سعيد الخدري، و(٤٧٨) من حديث ابن عباس، وتقدَّم طرف منه في حرف الجيم فصل (جدد).

(٤) الجمهرة (جدم).

(٥) في (ع، ف): «ذكره».

(٦) الوسيط (٢/ ٤١٩).

(٧) (المُجَيْديَّة): نوع من أنواع الإبِل، منسوبة إلى مُجَيد، اسم رجل. انظر الوسيط (٢/ ٤١٨).

(٨) شرح مشكل الوسيط (٢/ ٤١٩).

(٩) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٣٤١) من حديث موسى بن عبيدة، عن عبد الله بن دينار =

وفسَّره في «المهذَّب»[١] أنه اشتراء ما في الأرحام، وهكذا فسَّره غيره، وهو بفتح الميم وإسكان الجيم.

والمشهور في كتب اللغة؛ أنه اشْتِرَاءَ ما في بطن الناقة خاصَّة.

وقال الرافعي: فسَّره أبو عُبيد[٢] بما في الرَّحِم.

قال: وقيل: هو الرِّبَا.

وقيل: هو المُحاقلة والمُزابنة، وقد سبق ذِكْرَهُما.

فصل مجن: قال الجوهري: قولهم: أخذه[٣] مجَّاناً، أي: بلا بدَلٍ.

قال: وهو فَعَّال؛ لأنه مصروف.

والمِجَنُّ بكسر الميم: التُّرْسُ.

فصل مجنق: قال الجوهري: المَنْجَنيق: هو الذي تُرمى به الحجارة، معرَّبة: وأصلها بالفارسيَّة: مَنْ جي[٤] نِيك، أي: ما أجْوَدَني، وهي مؤنَّثة وقال بعضهم: تقديرها: مَنْفَعِيل[٥]؛ لقولهم: كُنَّا نُجْنَقُ مرَّة، ونُرْشَقُ مَرَّةً.

والجمع: مَنْجَنِيقَات.

وقال سيبويه: هي[٦] فَنْعَلِيل الميم أصليَّة، لقولهم في الجمع: مَجَانيق، وفي التصغير مُجَيْنيق، هذا كلام الجوهري.

= عن ابن عمر، وقال: وهذا الحديث بهذا اللفظ تفرَّد به موسى بن عبيدة، قال يحيى بن معين: وأنكر على موسى هذا، وكان من أسباب تضعيفه».

(١) المهذَّب (٣/ ٤٢).

(٢) في فتح العزيز (٨/ ٢٢٨)، واللسان (مجر): «أبو عبيدة».

(٣) كلمة: «أخذه» ليست في (ع، ف)، وهي ثابتة في الصحاح (مجن)، وفي (م): «أُخِذ» بدل «أخذه».

(٤) في (ع، ف): «جَهْ» بدل «جي»، وانظر تاج العروس، (جنق)، والمعرَّب ص (٥٧٢) تحقيق الدكتور ف عبد الرحيم.

(٥) هكذا في الأصول الخطية والمطبوعات: «مفعليل» وهو خطأ، والمثبت من اللسان (مجنق)، تاج العروس (جنق).

(٦) في (ع، ف): «هو».

ولم يذكر هو وكثيرون إلَّا فتحَ الميم، وذكرَ الجَواليقي[١] فتحها وكسْرَها.

فصل مدد: قوله في باب الأذان من «المهذَّب»[٢] و«التنبيه»[٣]: يتشهَّدُ مَرَّتين سِرّاً، ثم يَرْجِعُ فَيَمُدُّ صوتَه.

قال جماعة: قوله: «فيمدُّ» ليس بجيِّد، وصوابه: فيرفع صوته، فإنَّ المَدَّ لا يلزم أن يكون فيه رفع، والمراد: الرفع، وهذا الذي أنكروه ليس بمنكر؛ بل يصحُّ استعمال مَدّ صوته بمعنى رفعه[٤]، وقد سُمع ذلك من[٥] العرب.

وقد رُوِّيناه في «مُسْنَد أبي عَوَانَةَ الإسفراييني» عن سَعْدِ بن أَبي وَقَّاصٍ، رضي الله عنه، قال: [١٧٨/أ] أصاب النبيُّ ﷺ غنيمةً، فأخذت منها سيفاً، فأتيت به النبيَّ ﷺ فقلت: نَفِّلْنِيْهِ، فقال: «رُدَّهُ» فرجعت إليه مرَّة أخرى، فقلتُ: أَعْطِنِيْه، فَمَدَّ لي صَوْتَهُ، وقال: «رُدَّهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَه»[٦].

فقوله: «فَمدَّ لي صَوْتَهُ» معناه: رفعه وزَجَرَني بذلك[٧].

فصل مدن: المدينة معروفة، والجمع: مَدَائِنُ، بالهمز، ومَدَايِن، بلا همز لغتان، الهمز: أفصح وأكثر، وبه جاء القرآن.

قال الجوهري: يُقال: مَدَن بالمكان، أي: أقام به، ومنه سُمِّيت المدينةُ وهي فَعيلة، وتجمع على مَدَائِنَ بالهمز، وعلى مُدْن ومُدُن بإسكان الدال وضَمِّها.

قال: وفيه قول آخر: أنها مَفْعِلَة من دِنْتُ أي: مَلَكْتُ.

قال: وسألت أبا علي الفَسَويَّ عن همز مَدَائِنَ؟ فقال: فيه قولان: مَن جعله

---

(١) المعرَّب ص (٥٧١).

(٢) المهذَّب (١/ ١٩٨).

(٣) التنبيه ص (٢٧)، وانظر تحرير ألفاظ التنبيه ص (٥١ ـ ٥٢).

(٤) كلمة: «رفعه» ليست في (ح)، لكن بهامشها ما نصُّه: «صوابه بمعنى رفع صوته»، وفي (م): «رفع» بدل «رفعه».

(٥) في (ع، ف): «عن».

(٦) مسند أبي عَوانة (٤/ ٢٢٨)، وهو في مسلم (١٧٤٨)، وأبي يعلى (٧٨٢)، وعندهما «فَشَدَّ» بدل «فَمَدَّ».

(٧) في (ع، ف): «عن ذلك».

فَعِيلَةً من قولك: مَدَنَ بالمكان، هَمَزَهُ، ومن جَعله مَفْعِلَةً من قولك: دِيْنَ، أي: مُلِكَ، لم يهمز[١]، كما لا يهمز مَعَايش.

قال: وإذا نَسَبْتَ إلى مدينة النَّبيِّ ﷺ قلتَ: مَدَنِيّ، وإذا نسبت إلى مدينة المنصور، قلت: مَدِيني، وإذا نسبت إلى مَدَائِن كِسْرى، قلتَ: مَدَائِني؛ للفرق بين النسب، لئَلَّا يختلط. هذا كلام الجوهري.

وقوله في الفرق بين الأنساب: هذا هو الأغلب، وقد جاء خلافه[٢]، وذلك معروف عند أهل الحديث.

وقال قُطْرُب وابن فارس: هي من دانَ، أي: أطاع، والدِّيْنُ: الطاعة.

فصل مذر: مَذِرَتِ البَيْضةُ، بفتح الميم وكسر الذال: فَسَدَتْ، وأَمذَرَتْها الدَّجَاجَةُ، قاله الجوهري، وصاحب «المجمل» وصاحب «المحكم».

وزاد صاحب «المحكم»: مَذِرَتْ مَذَراً فهي مَذِرَةٌ.

واتفق أهل اللغة على أنها بالذال المعجمة.

وقوله في «المهذَّب»[٣] في باب بيع المُصَرَّاة: فإنْ كَسَرَ المبيعَ فوجده لا قيمةَ للباقي، كالبَيْضِ المَذِر. هو بفتح الميم وكسر الذال [وبالراء] والمراد: أنه[٤] استحال دَماً، أو نحوه بحيث لا ينتفع به.

وكذا قوله في «الوسيط»[٥] في الباب الثاني في المياه النجسة: وإذا[٦] استحالت البيضةُ مَذِرَةً فيخرّج على الوجهين[٧].

المرادُ: استحالت دماً، وليس المراد مُطْلَقَ المَذَر[٨]؛ فإنَّ المَذِرَةَ تطلق على

---

(١) في (ع، ف): «لم يهمزه».

(٢) في (ع، ف): «بخلافه».

(٣) المهذَّب (٣/ ١٢١ ـ ١٢٢).

(٤) في (ع، ف): «به» بدل «أنه».

(٥) في (ع، ف): «البسيط» وهو خطأ.

(٦) في (ع، ف): «وإنْ».

(٧) الوسيط (١/ ١٦١).

(٨) في (ع، ف): «الدم» وهو خطأ.

التي[١] اختلط صَفَارُها ببياضها، وليست تلك مُرادةً في هذين الموضعين، والله [تعالى] أعلم.

فصل مذي: المَذْيُ [الذي] يخرج من الإنسان، يكون للرجال والنساء.

قال إمام الحَرَمَيْن: هو في النساء أكثر منه في الرجال.

قال: وإذا هاجَتِ المرأةُ خرج منها[٢].

قال أصحابنا: وهو ماء أبيض رقيق لَزِجٌ يخرج عند شهوة، كملاعبته زوجتَهُ وأمَتَهُ، ونَظَرِهِ ونحو ذلك.

ويخرج بغير شهوة، ولا دَفْقَ معه، ولا يعقبه فُتورٌ، وربما لم يحسَّ بخروجه.

ويُقال: رجل مَذَّاءٌ: إذا اعْتَادَ خُروج[٣] المَذْي.

ويُقال المَذْي: بإسكان الذال وتخفيف الياء، والمَذِيّ: بكسر الذال وتشديد الياء.

والمَذِي: بالكسر والتخفيف، ثلاث لغات [١٧٨/ب] الأوليان مشهورتان.

قال الأزهري وغيره: الإسكان أكثر، وأما الثالثة، فحكاها أبو عُمَر الزاهدُ في «شرح الفصيح».

قال أبو عُمَرَ: قال ابنُ الأعرابي: ويُقال في الفعل: مَذَى ومَذَّى بتخفيف الذال وتشديدها، وأمذى[٤] بالألف ثلاث لغات، الأولى أفصح.

وكذلك[٥] يُقال في الوَدْي: وَدَى وَوَدَّى وأَوْدَى، وكذا في المَنِيِّ: مَنَى ومَنَّى وأَمْنى[٦].

قال: والأولى أَفْصَحُ في كُلِّ ذلك.

---

(١) في (ح، م): «الذي».

(٢) نهاية المطلب (١/ ١٤٣). (ل).

(٣) في (ع، ف): «إذا أعتى وخروج» وهو خطأ.

(٤) كلمة «أَمْذى» ساقطة من (ع، ف).

(٥) في (ع، ف): «وكذا».

(٦) في (ح، م): «أَمْنَى ومَنَى».

فصل مرأ: قال الجوهري: المُرُوءَةُ: الإنسانية.

قال: ولك أن تُشَدِّدَ.

قال أبو زيد: مَرُؤَ الرجلُ: أي: صار ذا مُروءة، فهو مَرِيء على فَعِيل.

وتمرَّأ: تكلَّفُ المُرُوءَةَ.

قال الرافعي: واختلفت العبارات في المروءة فقيل: صاحب المروءة: مَنْ يَصُونُ نفسه عن الأدناس ولا يَشِيْنُها عند الناس(١).

وقيل: الذي يسير بسيرة أمثاله في زمانه ومكانه.

وذكر الإمام أبو عبد الله البخاريُّ رحمه الله في «صحيحه»(٢) في باب قولِ الله عز وجل: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ﴾ [ص: ١٧] قال: يُقال للمرأة: نَعْجة، ويُقال لها: شاة، وكذا قال الواحدي: العرب تكني عن المرأة بالشاة والنَّعجة(٣).

فصل مرج: المَرْجَانُ المذكور في زكاة الذهب والفضة وفي كتاب السَّلَم من «المهذَّب»(٤) هو هذا(٥) الخَرَزُ الأحْمرُ المعروف.

والمشهور في كتب اللغة، أن المَرْجَان [هو] صِغَار اللُّؤْلؤ، ولا يمكن حمل الذي في «المهذَّب»(٦) على صغار اللؤلؤ؛ لأنه عَطَف المَرْجَان على اللؤلؤ والعَقِيق، فدلَّ على إرادته الخَرَزَ الأَحْمَرَ.

وقد اختلف العلماءُ في قول الله عز وجل: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢].

قال الواحدي: قال الفَرَّاء: اللؤلؤ: العِظَامُ، والمَرْجَانُ: الصِّغَارُ، وهو قول جميع أهل اللغة في المَرْجان، أنه الصِّغار من اللؤلؤ.

وقال أبو الهيثم: اختلفوا في المَرْجان، فقال بعضهم: هو صِغَارُ اللؤلؤ.

---

(١) انظر العزيز (١٣/ ٢١).

(٢) تعليقاً في أحاديث الأنبياء (الفتح: ٦/ ٤٥٦).

(٣) العزيز (١٣/ ٢١).

(٤) المهذَّب (١/ ٥١٧) و(٣/ ١٦٤).

(٥) كلمة: «هذا» ليست في (ع، ف).

(٦) المهذَّب (٣/ ١٦٤).

وقال آخرون: هو البُسَّذُ؛ وهو جوهر أحمر يُقال: إنَّ الجِنَّ تَطْرَحُهُ في البحر، وهذا قول ابن مسعود وعطاء الخُراساني في المَرْجان في هذه الآية.

وقال ابن عباس، والحَسَنُ، وابن زيد، وقَتَادَةُ: اللُّؤلؤ: الكبير، والمَرْجان: الصغير.

وقال مُقاتل ضِدَّ هذا؛ فقال: اللؤلؤ: الصِّغار، والمَرْجان: العِظَام، وهذا قول مجاهد والسُّدِّي ومُرَّة، ورواه عكرمة عن ابن عباس(١). هذا آخر كلام الواحدي.

قلت: والميم في المَرْجان أصليَّة، والنون زائدة، وهو فَعْلان، هكذا ذكره أهل اللغة في فصل (مرج).

وقال الأزهري: لا أدري ثلاثيّ هو أم رباعيّ؟ وهذا عجب، فكيف يكون رُباعيّاً وليس في الكلام فَعْلال إلَّا في المضاعف، كالزَّلْزال، والقَلْقَال، والسَّلْسَال، والوَسْواس.

وأما ما حكاه الفَرَّاء، من قولهم: ناقة فيها خَزْعَالٌ، أي: عَرَجٌ، فهو شاذ، ومنهم من أنكره، والقَسْطَالُ(٢) وهو [١٧٩/أ] الغبار(٣).

فصل مرد: الغلام الأمرد: الذي لم تنبت لحيتُهُ بعد.

وأصل هذه المادَّة من المَلَاسة، فَسُمِّي الأمردَ، لملاسة وجهه، ومثله: صَرْحٌ مُمَرَّدٌ: مُمَلَّسٌ.

وشيطان مَرِيد: أي: مُتَمَلِّسٌ من الخير، و﴿مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ﴾ [التوبة: ١٠١].

قال الجوهري: غلامٌ أمردُ بَيِّنُ المَرَدِ، ولا تقل: جارية مَرْدَاء.

قال الأصمعي: يُقال: تَمرَّدَ فلانٌ زماناً ثم خرج وجهه، وذلك أَنْ يبقى أَمْرَدَ حِيناً.

فصل مرط: قوله(٤): «تَنْشَقَّ مُرَيْطاؤُكَ»(٥) هو بضمِّ الميم وفتح الراء ثم ياء

---

(١) التفسير الوسيط (٣/ ٢٤٧). (ل).

(٢) في الأصول الخطية: «والأقسطال» والمثبت من اللسان، تاج العروس (خَزعل).

(٣) الصحاح (٤/ ١٦٨٤). (ل).

(٤) المهذَّب (١/ ٢٠٣).

(٥) أخرج البيهقي (١/ ٣٩٧) من حديث أبي محذورة، قال: لما قدم عمرُ مكةَ، أَذَّنتُ، فقال لي عُمَرُ: يا أبا محذورةَ! أما خفت أن تنشقَّ مُرَيطاؤُكَ؟

مثناة من تحتُ ساكنة، ثم طاء مهملة، وهي ممدودة ومقصورة، لغتان، وهي مؤنَّثة.

قال الجوهري: المُرَيْطَاءُ: ما بين السُّرَّة إلى العانة[١].

قال الأصمعي: [و] هي ممدودة، ومنه: قولُ عُمَرَ[٢]، فذكره.

قال الهروي: هذه كلمة جاءتَ مُصَغَّرة[٣].

وذكر أبو عُمَرَ[٤] في «شرح الفصيح»: يُقال[٥] لما دون السُّرَّة: الخَثْلَةُ، والخَثَلَةُ[٦] والرَّبَضُ[٧]، والمُرَيطاء ممدود[٨] والمُرَيْطى مقصور[٩]، والرَّقيق[١٠] والمَرَاقّ[١١]، والثُّنَّةُ.

وقال ابن فارس في «المجمل»: المُرَيْطَاءُ: ما بين الصَّدْرِ إلى العانَةِ.

فصل مرو: قولهم: ثَوْبٌ مَرْوِيٌّ، هو بفتح الميم وإسكان الراء وتشديد الياء، منسوب إلى مَرْوَ: مدينةٍ معروفة بخراسان، وينسب إليها أيضاً مَرْوَزِي بزيادة زاي، وهو من شواذِّ النَّسَبِ.

فصل مري:

في كتاب الأَيْمان من «المهذَّب»[١٢]: إذا حلف لا يأكل أُدْماً فأكل المُرْيَ[١٣] حَنَثَ.

هو بضمِّ الميم وسكون الراء وتخفيف الياء، وهو أُدْمٌ معروف، وليس هو

---

(١) في (ع، ف): «والعانة» بدل «إلى العانة».

(٢) انظر التعليق قبل السابق.

(٣) الغريبين (٦/ ١٧٤٤). (ل).

(٤) في (ع، ف): «أبو عمرو» وهو خطأ، أبو عُمَر: هو الزاهد.

(٥) في (ع، ف): «فقال».

(٦) في (ع، ف): «المثلة والمثلة» وهو تحريف.

(٧) في (ع، ف): «والمريط».

(٨) في (ع، ف) «ممدودة».

(٩) في (ع، ف): «مقصورة».

(١٠) في (ع، ف): «والمرفق» وهو خطأ.

(١١) في (ع، ف): «والمرافق» وهو خطأ.

(١٢) المهذَّب (٤/ ٥٠٥).

(١٣) (المُرْي): صَنْعَتُهُ أن يؤخذ الشعير فيقلى، ثم يطحن، ويعجن، ويخمر، ثم يخلط بالماء فيستخرج منه خَلٌّ يضرب لونه إلى الحمْرَةِ يُؤْتَدَمُ به، ويطبخ به (النظم المستعذب: ٢/ ١٣٥).

عربيّاً، وهو يشبهُ[١] الذي يسُمِّيه الناس: الكامَخ، والكامَخُ[٢] ليس [هو] عربيّاً، لكنَّه عجميٌّ مُعَرَّب.

وذكر الجواليقي في آخر كتابه في لحن العوامّ فيما جاء ساكناً فحرّكوه: المُرْيَ[٣].

وقال الجوهري في «صحاحه»: هو المُرِّيّ بكسر الراء وتشديدها، وتشديد الياء.

قال: كأنَّه منسوب إلى المَرَارَة.

قال: والعامَّة تخفِّفه.

فصل مسح: قوله في «الوسيط»[٤] في مسائل بيع الغائب: كالمِسْحِ من التَّوَّزِي[٥].

هو بكسر الميم وإسكان السين المهملة وبالحاء المهملة، وهو ثوب من الشَّعَر غليظ معروف. ويُقال له: البَلَاسُ، بفتح الباء الموحدة.

قال ابن الجَواليقي[٦]: جمعهُ بُلُسٌ، وجمع المِسْحِ: مُسُوحٌ.

فصل مسك: المِسْكُ، بكسر الميم هو الطِّيْبُ المعروف.

قال الجوهري: هو معرَّب.

قال: وكانت العرب تسمِّيه المَشْمُومَ، وهو مذكَّر.

قال أبو حاتم في كتابه[٧] «المؤنَّث والمذكَّر»: فإِنْ أَنَّثَهُ إنسان فعلى مذهب العَسَل والذَّهَب؛ لأنَّكَ تقول: مِسْكَةٌ ومِسْكٌ، كما تقول: ذَهَبَةٌ حمراء، وعَسَلَةٌ[٨].

وأنشد الجوهري في تأنيثه [الطويل]:

[لَقَدْ عَاجَلَتْني بالسِّبَابِ وثَوْبُها جَدِيدٌ ومِنْ أَرْدَانِها المِسْكُ تَنْفَحُ[٩]

---

(١) في (ح) زيادة: «إلى».

(٢) في (ع، ف): «الكافح، والكافح»، وهو تحريف. (الكامخ): ما يُؤتدم به، أو المُخلَّلات المُشَهِّية (الوسيط).

(٣) التكملة والذيل على درة الغواص ص (٩٠٣). (ل).

(٤) الوسيط (٣/ ٣٩).

(٥) انظر حرف التاء، فصل (توز).

(٦) المعرَّب ص (١٥٨).

(٧) في (ع، ف): «كتاب».

(٨) المذكر والمؤنث ص (١٧١). (ل).

(٩) بيت لِجِران العَوْدِ (عامر بن الحارث النميري) يذكر فيه جارته (ديوانه: ٤٠)، وتهذيب اللغة =

وقال: أرادَ الرائحةَ.

وأما المَسْكُ بفتح الميم: فهو الجِلْدُ، ومنه قوله في «المهذَّب»(١) في كتاب(٢) الصَّداق: القِنْطَارُ مِلءُ مَسْكِ ثَوْرٍ ذهباً.

ومنه قولُ العرب: غُلَامٌ في مَسْكِ شَيْخٍ، وجمعه: مُسُوكٌ(٣)، كَفُلُوس، والسين في كلِّ هذا ساكنة.

وأما قول ابن باطيش في الجِلْد: أنه مَسَك، بفتح الميم والسين جميعاً(٤)، فخطأ صريح، وغلط [١٧٩/ب] قبيح، باتفاق أهل اللغة.

وأما قوله في زكاة الذهب والفضة من «المهذَّب»(٥): روي أنَّ امرأة أتت النبيَّ ﷺ [ومعها ابنتها](٦) وفي يدها(٧) مَسَكَتَانِ من ذهبٍ(٨)، فهو بفتح الميم وفتح السين أيضاً. الواحدة: مَسَكَةٌ بفتحهما، وهو سِوَارٌ يتَّخذ من القُرون غالباً.

وهذا الحديث يدلُّ على أنه يتَّخذ أيضاً من الذهب.

ويُقال: أمسكتُ الشيءَ بيدي، ومَسَكْتُهُ ومَسَّكْتُهُ بتخفيف السين وتشديدها، ثلاث لغات؛ فأما أَمْسَكْتُ ومَسَّكْتُ بالتشديد فمشهورتان، وأما مسكتُ مخفَّفة، فذكرها الهروي في «الغريبَيْن»(٩) وغيره.

= (نفح)، اللسان، تاج العروس (مسك)، الزاهر لابن الأنباري (٢/ ٣٦٦)، وانظر الصحاح (مسك).

(١) المهذَّب (٤/ ١٩٤)، وانظر حرف القاف، فصل (قنطر).

(٢) في (ح، م): «باب»، والمثبت موافق لما في المهذَّب (٤/ ١٩٣).

(٣) وأيضاً: مُسُك (اللسان: مسك).

(٤) المغني عن الإنباء (١/ ٥٠٥). (ل).

(٥) المهذَّب (١/ ٥٢٢).

(٦) ما بين حاصرتين زيادة من أبي داود (١٥٦٣).

(٧) (يدها): أي: يد بنتها، كما في رواية أبي داود (١٥٦٣).
أخرجه أبو داود (١٥٦٣)، والنسائي (٥/ ٣٨)، والترمذي (٦٣٧) وغيرهم من حديث عَمْرِو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جدّه (عبد الله بن عمرو بن العاص)، وهو حديث ضعفه الترمذي، وقواه الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام (٦٢٢) بتحقيقي وغيرُهُ.

(٨) وانظر جامع الأصول (٤/ ٦٠٧ ـ ٦٠٨)، بلوغ المرام (٦٢٢ م).

(٩) الغريبين (٦/ ١٧٥٢).

قال الجوهري: ويُقال أيضاً: تَمَسَّكْتُ به، واسْتَمْسَكْتُ به وامْتَسَكْتُ به، ومَسَّكْتُ به، كلّه بمعنى: اعْتَصَمْتُ به.

وأمسكتُ عن الكلام: سَكَتُّ.

وما تماسَكَ أَنْ فعل كذا: أي: ما تمالك وما لبث.

ويُقال: فيه مُسْكَةٌ من خَيْرٍ، بضمِّ الميم وإسكان السين: أي: بقيَّة، والإمساك: اسم للبخل.

قال الجوهري: يُقال: فيه إمْسَاكٌ ومَسَاكٌ ومَسَاكَة، يعني بفتح الميم فيهما: أي: بُخل.

قال: والمُسُكُ: البخيل[١] يعني: بضمَّتَين.

وفي الحديث: (إِنَّ أبا سفيان رَجُلٌ مسيكٌ)[٢]: أي: شَحيح بخيل، وهو عند أهل اللغة بفتح الميم وتخفيف السين، على وزن: شَحِيح وبَخِيل.

وأما المحدِّثون، فيقولون: بكسر الميم وتشديد السين.

قال صاحب «المَطَالع»: ضبطه أكثر المحدِّثين بكسر الميم، ورواية المتقنين بفتح الميم، وتخفيف السين، وكذا هو لأبي بَحْرٍ ولِلُمسْتَمْلي[٣].

قال: وبالوجهين قيَّدته على أبي الحسين، وبالفتح ذكره أهل اللغة؛ لأن أَمْسَكَ لا يُبنى منه فعيل[٤]، إنَّما يُبنى من الثلاثي، وقد يُقال: مَسَكة لغة قليلة[٥]. هذا كلام صاحب «المطالع».

قلت: ورواية المحدِّثين صحيحة على هذه اللغة، أعني: مَسَكَة، بتخفيف السين وقد قدَّمتها.

---

(١) في (ع، ف): «البُخل» وهو خطأ، وانظر الصحاح (مسك).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢١١) وأطرافه، ومسلم (١٧١٤) من حديث عائشة.

(٣) في (ع، ف): «لأبي بحر المستملي» وهو خطأ، المُسْتَمْلي هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد، راوي الصحيح عن الفِرَبْري، انظر ترجمته في السير (١٦/ ٤٩٢).

(٤) في (ح، م): «فعل».

(٥) مطالع الأنوار (٤/ ٦١). (ل).

فصل مشط: المشط فيه لغات: ضَمُّ الميم مع إسكان الشين، ومع ضمِّها[١] أيضاً، وكسرُ الميم مع إسكان الشين.

ويُقال مِمْشَط، بميمين، الأولى: مكسورة.

ويُقال له: المِشْقى بكسر الميم وإسكان الشين المعجمة وبالقاف، مهموز وغير مهموز، والمِشْقَاءُ[٢] بالمدِّ، والمِكَدّ بكسر الميم وفتح الكاف، والفَيْلم[٣] بفتح الفَاء[٤] وإسكان المثناة من تحت وفتح اللام، والمِرْجَل بكسر الميم، ذكرها كلّها أبو عُمَرَ الزاهدُ في أول «شرح الفصيح».

وفي «صحيح البخاري» في أول كتاب مَبعث النَّبيِّ ﷺ عن خَبَّابٍ[٥]: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «لَقدْ كانَ مَنْ قَبْلَكُمْ لَيُمْشَّطُ بِمِشَاطِ الحديد، ما دُونَ عِظَامِهِ مِنْ لَحْم وعَصَبٍ[٦]، ما يَصْرِفُهُ ذلكَ عن دِينِهِ»[٧]هكذا هو في جميع النُّسَخ: «بِمِشَاط»[٨].

قال صاحب «مَطَالِع الأنوار»: هو بكسر الميم[٩].

قلت: فيكون إمَّا جمعَ مِشْطٍ ـ بكسر الميم ـ كذِئْبٍ وذِئَاب، وبِئْرٍ وبِئَار، وإمَّا جَمْعَ مَشْطٍ، بالفتح: كَكَلْبٍ وكِلَاب.

فصل مطط: ذكر في «المهذَّب»[١٠] في آخر صلاة الجمعة [١٨٠/أ] قال: قال

---

(١) في (ع، ف): «فتحها»، والمثبت موافق لما في تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٨٨).

(٢) في تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٨٩): «المُشَيْقاء».

(٣) في (ح، م، ع، ف)، وتحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٨٩): «القَيْلَم»، والمثبت؟؟؟.

(٤) في الأصول الخطية باتفاق: وتحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٨٩): «والقيلم... القاف»، والمثبت من من العَين، مقاييس اللغة، القاموس، اللسان (فلم).

(٥) في (ع، ف): «عند حديث» بدل «عن خباب» وهو خطأ.

(٦) هكذا: «وعصب»، وفي نسخنا من البخاري (٣٨٥٢): «أو عصب».

(٧) أخرجه البخاري (٣٨٥٢).

(٨) قال الحافظ في الفتح (٧/ ١٦٦): «بِمِشَاط الحديد»: كذا للأكثر بكسر الميم، ولِلْكُشمِيْهَني: أَمْشاط».

(٩) مطالع الأنوار (٤/ ٦٣) وعزى هذه الرواية للقابسي.

(١٠) المهذَّب (١/ ٣٧٠).

الشافعي رضي الله عنه: يكون كلامُهُ في الخِطبة مُتَرَسِّلاً مُبَيِّناً مُعْرِباً من غير بَغْي[١]، ولا تَمْطِيْطٍ.

قال الأزهري في «الشرح»: التمطيط[٢]: الإفراطُ في مَدِّ الحروف[٣].

يُقال: مَطَّ كلامَهُ: إذا مَدَّهُ، فإذا أَفْرَطَ فيه، فقد مَطَّطَهُ[٤].

فصل مطى[٥]: قوله في «المهذَّب»[٦] في باب مقام المُعْتَدَّة: لا تخرج بالليل؛ لأن الليل مَطِيَّةُ الفساد.

ووقع في بعض النُّسَخ: مَظِنَّةُ، بالظاء المعجمة والنون، وفي أكثرها بالطاء المهملة والياء المثناة من تحتُ، وكذا ضبطه [بالمهملة] بعض الأئمَّة الفضلاء الناقلين عن خطِّ المصنِّف، وقد تقدَّم أيضاً في حرف الظاء المعجمة في فصل (ظنن).

قال أهل اللغة: المَطِيَّةُ، تذكَّر وتؤنَّث، وجمعها: مَطَايا، ومَطِيّ، قيل: مأخوذة من المَطَا مقصور، وهو الظَّهْر[٧]، وجمعه: أَمْطَاء، كَقَفَا[٨] وأَقْفَاء.

وقال الأصمعي: سُمِّيت مَطِيَّةً؛ لأنها تَمُطُّ في سيرها، أي: تمدّ، مأخوذ[٩] من المَطْوِ، وهو المَدُّ.

قال أبو زيد: يُقال منه: امْتَطَيْتُها: أي: اتخذتُها مَطِيَّةً.

---

(١) في (ع، ف) والمهذَّب (١/ ٣٧٠): «تَغَنٍّ» بدل «بغي»، وفي المجموع «٤/ ٥٢٧»: «من غير بغي، بإسكان الغين المعجمة، قال الأزهري: وهو أن يكون رفعه صوته يحكي كلام الجبابرة والمتكبِّرين والمتفيهقين. قال: والبغي في كلام العرب: هو الكِبْر والضلال والفساد».
(٢) في (ع، ف): «المَطُّ».
(٣) في (م، ع، ف): «الحرف».
(٤) في (م): «مَطَّطَ».
(٥) في (ح، م): «مطو».
(٦) المهذَّب (٤/ ٥٥٧).
(٧) في (ع، ف): «الظهور»، والمثبت موافق لما في القاموس، اللسان (مطا).
(٨) في (ع، ف): «كقفاء».
(٩) في (ع، ف): «مأخوذة».

فصل مع:

قال صاحب «المحكم»[١]: (مَعَ) اسم معناه الصحبة، وكذلك (مَعْ) بسكون العين، غير أنَّ[٢] مَعَ المحرّكة[٣] العين تكون اسماً وحرفاً، ومَعْ المُسَكَّنة[٤] حرفٌ لا غيرُ.

وأنشد سيبويه [الوافر]:

وَرِيشي مِنْكُمُ وهَوَايَ مَعْكُمْ وإنْ كانتْ زِيارَتُكُمْ لِمَامَا[٥]

وقال اللِّحْياني: وحكى الكِسائي عن ربيعةَ وغَنْم أنهم يُسَكِّنونَ العينَ مِنْ (مَعْ)، فيقولون: مَعْكُمْ، ومَعْنَا.

قال: فإذا جاءت الألف واللام وألف الوصل اختلفوا [فيها]؛ فبعضهم يفتح العين، وبعضهم يَكْسِرُها، فيقولون: مَعَ القوم، ومَعَ ابْنِكَ، وبعضهم يقولون[٦]: معِ القوم ومعِ ابْنِكَ.

أمَّا مَنْ فتح العينَ مع الألف واللام فبناه على قولك: كُنَّا معاً، ونحن معاً[٧]، فلمَّا جعلها حرفاً وأخرجها من الاسم؛ حذف الألِفَ وترك العين على فتحها، فقال: مَعَ القوم وَمَعَ ابنك، قال: وهو كلامُ عامَّة العرب، يعني: فتح[٨] العين مع [الألف و] اللام ومع ألف الوصل.

قال: وأمَّا مَنْ سَكَّنَ[٩]، فقال: مَعْكم، ثم كسر عند ألف الوَصْل، فإنه أخرجه

---

(١) المحكم (١/ ٥٥).

(٢) في (ع، ف): «أنه».

(٣) في (ع، ف): «حركة»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ٥٥).

(٤) في (ع، ف): «السكون»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ٥٥).

(٥) البيت لجرير في ديوانه، ت الصاوي (٥٠٦) من قصيدة في مدح هشام بن عبد الملك، وهو من شواهد سيبويه (٢/ ٤٥)، ونسبه للراعي، وهو أيضاً في المحكم، اللسان، تاج العروس (معع)، وانظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي (٢/ ٢٩٢).

(٦) في المحكم، اللسان (معع): «يقول» بدل «يقولون».

(٧) قوله: «ونحن معاً» ليس في (م، ع، ف).

(٨) في (ع، ف): «بفتح».

(٩) في (ح): «يسكن».

مُخْرَجَ الأدوات، مثل: هَلْ، وَبَلْ، وقَدْ، وكَمْ، فقال: معِ القوم، كقولكَ: كم القومُ؟ وبَلِ القوم.

وتقول: جِئْتُ مِنْ مَعهِمْ؛ أي: مِنْ عِنْدِهم، بفتح الميم، والعين[١]. هذا آخر كلام صاحب «المحكم».

وقال الأزهري: (مع) كَلمةٌ تَضُمُّ الشيءَ إلى الشيء، وأصلها معاً.

قال: قال الليث: وإذا أكثر الرجل مِنْ قَوْل: مَعَ، قيل: هو يُمَعْمعُ مَعْمَعَةً.

ودِرْهَم مَعْمَعِيٌّ: كُتب عليه: مَع مَع.

وقال ابن الأعرابي: مَعْمَع الرجلُ: إذا لم يَحْصُلْ على مَذْهَب، كأنَّه[٢] يقول لكلٍّ: أنا مَعَك، ومنه قيل لِمِثْلِهِ: إمَّعٌ وإمَّعَةٌ.

والمَعْمَعَانُ: شِدَّةُ الحَرِّ.

واليومُ[٣] المعْمَعانيُّ[٤]شديدُ[٥] الحَرِّ.

ويُقال للحرب: مَعْمَعَة.

وقال الجوهري: (مَعَ) للمصاحبة، وقد تُسَكَّنُ وتنوَّنُ تقول: جاؤوا مَعاً.

فصل معى: المِعَى بكسر الميم مقصور، جمعه أمْعَاء بالمدِّ.

قال الواحدي: مثل ضِلَع وأَضْلاع.

قال: وتثنيته: مِعَيَان، يعني: بفتح العين.

قال: وهو جميع ما في البطن من الحَوَايا[٦].

وقال غيره: الأَمْعَاءُ: المَصَارِينُ، وهو قريب منه[٧]. [١٨٠/ب].

---

(١) لعلَّ الصواب: «وكسر العين»، انظر المحكم، اللسان، تاج العروس (معع).

(٢) كلمة: «كأنَّه» ليست في (ع، ف).

(٣) في (ع، ف): «والنوم» وهو تصحيف.

(٤) في (ع، ف): «والمعمعاني» الواو إقحام ناسخ.

(٥) في (ع، ف): «شدة» وهو خطأ.

(٦) التفسير البسيط (٢٠/ ٢٣٨). (ل).

(٧) بهامش (ح) ما نصّه: «مقر: لم يذكره المصنِّف رحمه الله ـ هنا ـ ووقع في الوسيط [٦/ ٣٥٢] في الديات =

فصل مقل: في الحديث: «إذا وَقَعَ الذُّبَابُ في إناءِ أَحَدِكَمْ فامْقُلُوهُ»[1] هو بضمِّ القاف.

وقال: مَقَلَهُ يَمْقُلُهُ مَقْلاً، أي: غَمَسَهُ.

وهذا الحديث في «صحيح البخاري»[2].

والمُقْلَةُ: شَحْمَةُ العين التي تجمع السوادَ والبَياض.

ويُقال: مَقَلْتُهُ: أي: نظرتُ إليه بِمُقْلَتي. حكاه الجوهري عن أبي عَمْرو.

وفي كتاب المُساقاة من «الروضة»[3]: في المساقاة على شجر المُقْلِ وجهان.

هو بضمِّ الميم وإسكان القاف.

قال الجوهري: المُقْلُ: ثَمَرُ الدَّوْمِ[4].

فصل مكس: قال أهل اللغة: المُمَاكَسَةُ: هي المُكَالمة في النقص من الثَّمَنِ، ومنه مَكْسُ الظَّلَمَةِ، وهو: ما يُنْقِصُونَهُ من أموال الناس، ويأخذونه منهم.

فصل ملح: قال المزني في أول «المختصر»[5]: قال الشافعي رضي الله عنه: كلُّ ماء من بحر عذب أو مالح فالتطهر[6] به جائز.

= في دية الذَّوْق ذكره قال: ويختبر بالأشياء المرة المقرة. الدواء المعروف، وقيل: يشبهه، وليس به، وأَمْقَرَ الشيء: صار مُرّاً، وقيل الشيء المُرُّ. ذكره ابن فارس في المجمل وغيره». انتهى، والمقرة جمع المقر بسكون القاف وكسرها بوزن القير بكسر الباء وإسكانها هو الصبر المر.

(١) أخرجه أبو داود (٣٨٤٤) من حديث أبي هريرة، وهو في البخاري (٣٣٢٠، ٥٧٨٢) بلفظ: «فَلْيَغْمِسْهُ» بدل «فَامْقُلُوهُ» قلت: هذا الحديث الشريف من معجزاته ﷺ في عالم الطِّبّ، انظر كتاب معجزات في الطِّبّ للنَّبيِّ العربي محمد ﷺ تأليف الطبيب الأستاذ محمد سعيد السيوطي رحمه الله، طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) لكن اللفظ لأبي داود، انظر التعليق السابق وجامع الأصول (٧/ ٤١٢)، المهذَّب (١/ ٤٦).

(٣) روضة الطالبين ص (٨٦٧).

(٤) (الدَّوْمُ): شجر عِظام من الفصيلة النخيلية، يكثر في صعيد مصر، وفي بلاد العرب، ويعرف بالمُقْلِ والأَبْلَم، وثمرته في غلظ التفاحة، ذات قشر صلب أحمر، وله نواة ضخمة ذات لُبٍّ إسفنجي (الوسيط).

(٥) مختصر المزني ص (١).

(٦) في (ع، ف): «فالتطهير».

هكذا قاله: «مالح»، وأنكره المبرِّد[١] وغيره ممَّن تتبَّع ألفاظ الشافعي ﷺ، وقالوا: هذا لَحْنٌ، وإنَّما يُقال ماءٌ[٢] مِلْح، كما قال الله تعالى[٣]. وأجاب أصحابنا بأجوبة أصحّها: أن في الماء أربع لغات: ماء: مِلْحٌ، ومَالِح، ومَلِيح، ومُلَاح.

قال الإمام أبو سليمان الخطَّابي في كتابه «الزيادات في شرح ألفاظ مختصر المزني»: الجواب عن اعتراض هذا المعترض؛ أن اللغة تعطي اللفظين معاً، قال الشاعر [الطويل]:

ولو تَفَلَتْ في البَحْرِ والبَحْرُ مَالِحٌ ... لأَصْبَحَ طَعْمُ البَحْرِ مِنْ رِيقِها عَذْبَا[٤]

وقال آخر [الطويل]:

ولِلرِّزْقِ أَسْبَابٌ تَرُوحُ وتَغْتَدِي ... وإنِّي مِنْها بَيْنَ غَادٍ ورَائِحِ
قَنِعْتُ بِثَوْبِ العُدْمِ مِنْ حُلَّةِ الغِنَى ... ومِنْ بَاردٍ عَذْبٍ زُلَالٍ بِمَالِحِ

قال الخطَّابي: ففيه[٥] ثلاث لغات: ماء: مِلْحٌ ومَالِح ومُلَاح، كما قالوا: أُجَاج، وزُعَاق، وزُلال.

قال: والكلُّ جائز.

[قال]: وإنَّما نزل من اللغة العالية إلى التي هي أَدنى للإيضاح والبيان، وحسماً للإشكال والالتباس؛ لئلا يتوهَّم متوهِّم أنه أراد بالمِلْح: المُذابَ، فيظنّ أن الطهارة به جائزة. هذا كلام الخطَّابي.

وأنشد أصحابنا في مالح بيتاً لمحمد بن حَازم[٦] [الطويل]:

---

(١) الكامل في اللغة والأدب (٢/ ٢٠٨). (ل).

(٢) كلمة: «ماء» ليست في (ع، ف).

(٣) في سورة الفرقان، الآية: (٥٣)، وسورة فاطر، الآية: (١٢).

(٤) البيت في ديوان عمر بن أبي ربيعة ص (٢٦)، ونسبه في اللسان (ملح) إلى عمر بن أبي ربيعة أيضاً، وأورد قول ابن بَري: وجدت هذا البيت المنسوب إلى عمر بن أبي ربيعة في شعر أبي عُيَيْنَةَ محمد بن أبي صفرة في قصيدة أولها:
تَجَنَّى عَلَيْنَا أَهْلُ مَكْتُومَةَ الذَّنْبَا ... وكانوا لَنَا سِلْماً فَصَارُوا لنَا حَرْبَا

(٥) في (ع، ف): «فيه».

(٦) هو أبو جعفر الباهلي، توفِّي نحو سنة (٢١٥هـ). له ترجمة في الأعلام (٦/ ٧٥) وفي حاشيته مصادرها.

تَـلَـوَّنْـتَ أَلْـوانـاً عَـلَـيَّ كـثـيـرةً ... ومـازَجَ عَـذْبـاً مِـنْ إخـائِـكَ مَـالِـحُ[١]

وأنشدوا على مَليح قَوْلَ خالد بن يزيد[٢] في رَمْلَةَ بنت الزُّبير [الطويل]:

ولــو وَرَدَتْ مــاءً وكــان قُــبَـيْـلَــهُ ... مَلِيحاً، شَرِبْنا مَاءَهُ بارِداً عَذْبَا[٣]

فهذا الذي ذكرناه هو الجواب الصحيح.

وذكروا جواباً ثانياً؛ أن الشافعي إمامٌ في اللغة، فقولُهُ فيها حُجَّة.

وجواباً ثالثاً؛ أن هذه اللفظة ليست من كلام الشافعي، وإنَّما هي من كلام المُزَنِي، وغَيَّرَ عبارة الشافعي، وهذا الجواب ليس بشيء؛ وكيف ينسب الخطأ إلى المُزَني وعنه مَنْدُوحة؟

وقولهم: لم يذكر الشافعي هذا، ليس بصحيح، وقد أنكره الإمام أبو بكر البيهقي الحافظ الفقيه الشافعي[٤]، فقال في رسالته إلى الشيخ أبي محمد الجُويني[٥]: إنَّ أكثر أصحابنا ينسبون الغلط في هذا إلى المُزَني ويزعمون أن هذه اللفظة لم توجد للشافعي.

قال البيهقي: وقد سَمَّى الشافعيُّ البَحْرَ مالِحاً في كتابَيْن، أحدهما: في «أمالي الحج»[٦] في مسألة كون صيد البحر حلالاً للمُحْرِم.

والثاني: في «المناسك الكبير»[٧].

---

(١) الحاوي للماوردي (١/ ٤٠).

(٢) هو خالد بن يزيد بن معاوية، مات سنة (٨٤) أو (٨٥هـ)، وقيل: سنة (٩٠هـ) له ترجمة في سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٨٢ رقم: ١٥٤) وفي حاشيته مصادرها.

(٣) الأغاني (١٧/ ٣٤٥)، معجم أعلام النساء (١/ ٤٦٢)، وفي حاشية الأخير مصادر أخرى.

(٤) في (م، ع، ف): «الإمام الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي الشافعي».

(٥) طبعت ضمن مجموعة الرسائل المنيرية في إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة، وطبعت أيضاً في بيروت سنة (١٩٧٠م).

(٦) مأخوذ من الأُمِّ (٢/ ١٨١ ـ ١٨٢) كتاب الحجِّ باب تحريم الصيد.

(٧) انظر أحكام القرآن للبيهقي ص (١٧٠). (ل).

وذكر البيهقي [١٨١/أ] أيضاً هذين النَّصَّين في كتابه: كتاب «ردّ الانتقاد على ألفاظ الشافعي»(١).

قال البيهقي: وذكر الإمام أبو منصور(٢) محمد بن عبد الله الفقيه الأديب، قال: أخبرني أبو عُمَرَ غُلامُ ثَعْلَب قال: سمعت ثَعْلَباً يقول: كلامُ العرب: ماء مِلْحٌ(٣)، وسَمَك مَالِح(٤)، وقد جاء عن العرب: ماء مالح(٥).

قال أبو منصور: وإذا حكى ثعلب هذا عن العرب كان حُجَّةً.

قال أبو منصور: وسألتُ أبا حامد الخَارْزَنْجي(٦) صاحب «التَّكْمِلة»(٧) عن قول الشافعي: «ماء مالح» فقال: صحيحٌ جائزٌ، يُقال(٨): ماء مِلْحٌ، وماءٌ(٩) مالِحٌ، وكلاهما لغة.

قال البيهقي: وفيما حكى أبو منصور الحَمْشاذي(١٠) في كتابه عن أبي محمد بن دَرَسْتَوَيْه صاحب المبرّد قال: [و] يُقال: ماء مَالح ومَلِيح.

---

(١) رد الانتقاد ص (٦٨).

(٢) في (ع، ف) زيادة: «الأزهري» وهي إقحام ناسخ، أبو منصور محمد بن عبد الله، هو ابن حَمْشاذ النيسابوري الشافعي، توفِّي سنة (٣٨٨هـ) عن (٧٢) سنة، له ترجمة في السير (١٦/ ٤٩٨ رقم: ٣٦٨) وفي حاشيته مصادرها.

(٣) في (ع، ف): «مالح».

(٤) في رَدِّ الانتقاد ص (٦٨): «مِلْح».

(٥) في (ع، ف): «مِلْح»، والمثبت موافق لما في رَدِّ الانتقاد ص (٦٨).

(٦) هو أحمد بن محمد البُشْتي الخَارْزَنْجي، إمام أهل الأدب بخراسان، توفِّي سنة (٣٤٨هـ)، له ترجمة في الأنساب (٢/ ٣٠٤)، معجم البلدان (خارْزَنْج)، الأعلام (١/ ٢٠٨)، معجم المؤلفين (٢/ ٨٥)، وفي حاشية الأخير عدد من مصادر ترجمته. وفي (ع، ف): «الجار ولجي» بدل «الخارْزَنْجي» وهو تحريف.

(٧) هو تكملة كتاب العَيْنِ المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (معجم المؤلفين: ٢/ ٨٥).

(٨) في (ع، ف): «تقول».

(٩) كلمة «ماء» ليست في (ع، ف).

(١٠) في (ع، ف): «الخمشادي»، وهو تصحيف، انظر حرف الخاء فصل (خمس).

قال أبو منصور: وسألت أبا العلاء الحسنَ بن كُوشاذ[١]، وهو أوحدُ أهل عصره أدباً وفصاحة، عن هذا؟ فقال: يُقال: ماء مِلْحٌ[٢]: إذا كان أصله مِلْحاً، ومالِح: إذا مازَجَتْهُ مُلُوحة.

قال البيهقي: وقد روينا في «السنن الكبير» عن أبي هُريرة قال: أتى نفَرٌ رسولَ الله ﷺ فقالوا: إنَّا نصيد في البحر ومعنا الماء العذب، فربما تَخَوَّفنا العَطَشَ، فهل يصلح أن نتزوَّد[٣] من البحر المالح؟ فقال: «نعم»[٤].

وروى البيهقي حديثاً آخر مُرسلاً بإسناده؛ أن رسولَ الله ﷺ كان إذا شرب الماء قال: «الحَمد لله الذي جَعَلَه عَذْباً فُرَاتاً بِرَحْمَتِهِ، ولَمْ يَجْعَلْهُ مالِحاً أُجَاجاً بِذُنوبنا»[٥].

والمَلَّاحُ بفتح الميم وتشديد اللام: صاحب السفينة.

وفي الحديث: «ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ»[٦].

قال أهل اللغة: الأَمْلَحُ: الذي فيه بياضٌ وسَوَادٌ، وبياضه أكثرُ[٧].

فصل ملك: الـمُلْكُ بضمِّ الميم، مصدر الـمِلْك، بكسر اللام[٨]، ومنه قولهم في التلبية: إنَّ الحمد لك والمُلْك.

وقولهم: لا إله إلَّا اللهُ وحده لا شريك له، له المُلْكُ، وأما[٩] ما[١٠] مُلِكَ مِنْ

---

(١) له ترجمة في الأنساب (١/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤)، وفي (ع، ف): «كوشاد»، والمثبت موافق لما في الأنساب.

(٢) في (ح): «مَليح»، والمثبت موافق لما في ردّ الانتقاد ص (٧٠).

(٣) في ردّ الانتقاد ص (٧١)، والسنن الكبرى للبيهقي (١/ ٤): «نتوضّأ» بدل «نتزوّد».

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٤٢)، وانظر جامع الأصول (٧/ ٦٢).

(٥) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤/ ١١٥) رقم (٤٤٨٠) من حديث أبي جعفر مرسلاً.

(٦) أخرجه البخاري (١٧١٢)، ومسلم (١٩٦٦) من حديث أنس بن مالك.

(٧) وقيل: هو النَّقِيُّ البياض (جامع الأصول: (٣/ ٣٢٥).

(٨) في (ع، ف): «الميم».

(٩) في (ع، ف): «وإما».

(١٠) كلمة: «ما» ليست في (ع، ف).

مالٍ أو غيره، فيُقال [فيه]: هو ملْكُ فلان، وملْك يمينه، بكسر الميم وفتحها وضمّها ثلاث لغات، الكسر أفصح وأشهر.

والمِلاك والمَلاك بكسر الميم وفتحها، والإِمْلَاك: كلّه بمعنى التزويج، والإِمْلَاكُ أفصح وأشهر.

روّينا في «صحيح مسلم» عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «خُلِقَتِ الملائكةُ من نُورٍ، وخُلِقَ الجَانُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ، وخُلِق آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُمْ»[١].

فصل ملل: قال أهل اللغة: يُقال: مَلِلْتُ الشيءَ بكسر اللام أَمَلُّهُ بفتحها، ومَلِلْتُ منه مَلَلاً ومَلَالَةً ومَلَّةً: أي: سَئِمْتُهُ.

واسْتَمْلَلْتُهُ: بمعنى مَلِلْتُهُ.

ورجل مَلُولٌ ومَلٌّ ومَلُولة وذو مَلَّة.

وامرأة مَلُولة.

وأَمَلَّه وأَمَلَّ عليه: أي: أَسْأَمَهُ.

يُقال: أدَلَّ فَأَمَلَّ.

وأَمَلَّ عليه: بمعنى أَمْلَى.

والمِلَّة: الدِّيْنُ.

وفلانٌ يَتَمَلْمَل[٢] على فِرَاشِه، ويتَملَّل[٣] إذا لم يَستَقِرَّ من الوَجَع، كأنَّه على مَلَّة، وهي الرَّمَادُ الحَارُّ.

وقوله في خطبة «الوسيط»[٤]: الذي هو دَاعية الإِمْلالِ: أي: السَّأمة.

فصل ملا: قال الجوهري: أَمْلَيْتُ الكِتاب أُمْلي وأَمْلَلْتُهُ أُمِلُّهُ[٥] لغتان جيِّدتان

(١) أخرجه مسلم (٢٩٩٦).
(٢) في (ع، ف): «يتملل».
(٣) في (ع، ف): «ويتململ».
(٤) الوسيط (١/ ١٠٣).
(٥) في (ح، م): «أملّ»، والمثبت موافق لما في الصحاح (ملا).

جاء بهما القرآن[١].

واسْتَملَلْتُهُ[٢] الكِتابَ: سألتُهُ أَنْ يُمْلِيَهُ عَلَيَّ.

وأقمت عنده مَلاوة[٣] من الدهر، ومُلَاوة، ومِلاوة، ومَلْوةً، ومُلْوةً[٤] ومِلْوةً[٥]: أي: حيناً وبُرهَةً، حكاهُنَّ الفَرَّاء.

والمَلِيُّ من الزمان: الطويلُ.

ومضى مَلِيٌّ من النَّهار: أي: ساعة طويلة.

والمَلَوَان: الليلُ والنهار.

وأمْلَيْتُ له في غَيِّهِ: أي: أطَلْتُ.

وأمْلَى الله تعالى له: أي: أمْهَلَهُ.

قلت: و«الإملاء» من كتب الشافعي رحمه الله يتكرَّر ذكره في هذه الكتب وغيرها من كتب أصحابنا، وهو من كتب الشافعي الجديدة بلا خلاف، وهذا أظهر مِنْ أن أذكره، ولكن استعمله في «المهذَّب» في مواضعَ استعمالاً يُوهم أنه من الكتب القديمة، فمن تلك المواضع في باب صلاة الجماعة في مسألة مَن أحرم مُنفرداً ثم دخل في الجماعة[٦]، وفي باب مواقيت الصلاة، في فَصْلِ وقت العشاء[٧]، فنبّهتُ عليه، وقد أوضحت في «شرح المهذَّب» حاله وأَزَلْتُ ذلك الوهم بفضل الله تعالى.

وقد ذكر الإمام الرافعي في مواضع كثيرة بيان كونه من الكتب الجديدة، فذكره

---

(١) أراد به قوله تعالى: ﴿فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ﴾ [الفرقان: ٥] وقوله تعالى: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، انظر مختار الصحاح (ملا).

(٢) هكذا في (م، ع، ف)، وبهامش (ح) أنها هكذا بخطّ المصنِّف، وفي (ح): «واستمليته». قال في «لسان العرب» (مادة: ملا): والإملاء والإملال على الكاتب واحد. انتهى. وأصل هذا من الكشاف للزمخشري (في تفسير سورة البقرة، الآية ٢٨٢).

(٣) في (ع، ف): «ملوة».

(٤) في (ع، ف): «وملاوة».

(٥) قوله: «وملوة» ليس في (م، ع، ف).

(٦) المهذَّب (١/ ٣١٣).

(٧) المهذَّب (١/ ١٨٦).

في صلاة الجماعة، والصلاة على الميت، وغيرِهما وكأنَّه خاف ما خِفْتُهُ من تطرّق الوهم.

وأما «الأمالي» القديمة الذي ذكره في «المهذَّب»(١) في آخر باب إزالة النجاسة فمن الكتب القديمة، وهو غير «الإِمْلاء» المذكور.

فصل من: تكرَّر في الأحاديث الصحيحة: «مَنْ غَشَّنَا فليس مِنَّا»(٢).

«مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاح فَلَيْسَ مِنَّا»(٣).

«مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بالقُرْآن فَلَيْسَ مِنَّا»(٤).

قال جمهور العلماء: المراد بهذا كلّه: ليس على سُنَّتنا، أو: على هَدْيِنا، أو: أدبنا(٥) ومكارم(٦) أخلاقنا.

ورُوِّينا في «كتاب الترمذي»(٧) [رحمه الله] في أبواب البِرِّ والصِّلة، في باب رحمة الصبيان، عن سفيانَ الثَّوْري رحمه الله أنه كان ينكر هذا التفسير(٨)، ومراده ـ والله [تعالى] أعلم ـ أن هذا التفسير يخفّف النهي ويُجَسِّرُ(٩) الجاهل على انتهاك الحرمات، والنبيُّ ﷺ عبَّر بهذه العبارة(١٠)؛ ليكون أبلغ في الزجر، فلا ينبغي أن يفسَّر ويشاع تفسيرها، هذا مراد سفيان [الثوري رحمه الله].

---

(١) في آخر باب إزالة النجاسة من المهذَّب (١/ ١٧٨) ذكر «الإملاء» وليس «الأَمالي»، والله أعلم.

(٢) أخرجه مسلم (١٠١) من حديث أبي هريرة.

(٣) متفق عليه من حديث ابن عمر، وحديث أبي موسى الأشعري، انظر جامع الأصول (١٠/ ٥٦، ٥٧).

(٤) أخرجه أبو داود (١٤٧١)، من حديث أبي لُبَابَةَ: بشير بن عبد المنذر، قال المصنِّف في رياض الصالحين (١٠٥٢) بتحقيقي: «رواه أبو داود بإسناد جيِّد»، وأخرجه البخاري (٧٥٢٧) من حديث أبي هريرة، ولفظه: «ليس مِنَّا مَنْ لم يتَغنَّ بالقرآن».

(٥) في (ح): «أو دِيننا».

(٦) في (ع، ف): «أو مكارم».

(٧) سنن الترمذي عقب حديث ابن عباس رقم (١٩٢١).

(٨) يقولُ: ليس مِنَّا: ليس مِنْ مِلَّتنا (سنن الترمذي عقب الحديث ١٩٢١).

(٩) في (ع، ف): «يجرّئ».

(١٠) في (ع، ف): «العبارات».

وقول الفقهاء: باع منْهُ كذا. هكذا يستعملونه بـ (مِنْ)، وقد عَدَّهُ جماعة[١] مِنْ لَحْنِ الفقهاء وقالوا: صوابُهُ: باعه كذا مُعدًى[٢] بنفسه، وهذا الإنكار غير صحيح، بل قد صحَّ استعمالها عن العرب، ففي «صحيح البخاري»[٣] في حديث وصية الزُّبير، عن عبد الله بن الزُّبير قال: باعَ عبدُ الله بنُ جَعْفَرٍ نصيبَهُ مِنْ معاوية بِسِتِّ مئةِ ألفٍ، يعني نصيبَهُ الذي استوفاه من ابن الزُّبير.

وفي حديث آخرَ: فباع منه فَرَساً[٤].

وفي «مُسْنَدِ أبي يَعْلَى المَوْصِليِّ» عن عَبْدِ الرحمن بنِ وَعْلَةَ السَّبَئِيِّ[٥] - وهو عربيٌّ، ومن الثقات، وقد روى له مسلم في «صحيحه» - قال: سُئِلَ ابنُ عباس عن بيع الخمر من أهل الذِّمَّة[٦]؟ وذكر الحديث.

وفي «صحيح البخاري» في كتاب النكاح في باب مَن قال: لا نِكَاح إلَّا بِوَلِيٍّ، عن مَعْقِل بن يَسَارٍ قال: زوّجتُ أُختاً لي مِنْ رجل[٧].

قيل: اسم هذه جُميل [١٨٢/أ]؛ بضمِّ الجيم[٨]، ذكرها[٩] ابن الكلبي في «تفسيره» وعبد الغني في «المؤتلف»[١٠].

وفي «صحيح مسلم»[١١] في باب الأمر بوَضْع الجَوَائِح، عن جابر بن عبد الله

---

(١) في (ع، ف): «وقد عَدَّ هذه جماعة».

(٢) في (ع، ف): «يعدّى».

(٣) صحيح البخاري رقم (٣١٢٩)، من حديث أبي خُبَيْبٍ عبد الله بن الزبير.

(٤) لم أجده، لكن في مصنف ابن أبي شيبة (٢٣٥٧٩): فباع منه بعشرين درهماً. (ل).

(٥) في (ع، ف): «النسائي» وهو تحريف، (السَّبَئِيّ): نسبة إلى سَبَأ.

(٦) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٢٤٦٨)، وهو في مسلم (١٥٧٩) بسياقة أخرى.

(٧) أخرجه البخاري (٥١٣٠).

(٨) وقع ذلك في تفسير الطبري من طريق ابن جُرَيج، وبه جزم ابنُ ماكولا، وسمَّاها ابنُ فتحون كذلك، لكن بغير تصغير، وقيل: اسمها ليلى، حكاه السُّهَيلي في «مبهمات القرآن» وتبعه البدري، وقيل: فاطمة، وقع ذلك عند ابن إسحاق، ويحتمل التعدُّد؛ بأن يكون لها اسمان ولقب، أو لقبان واسم. (فتح الباري: ٩/ ١٨٦).

(٩) في (ع، ف): «وذكرها».

(١٠) المؤتلف والمختلف (١/ ١٦٣). (ل).

(١١) صحيح مسلم رقم (١٥٥٤).

قال: قال [رسول الله ﷺ][(١)]: «أَرأيتَ[(٢)] لو بِعْتَ مِنْ أخيكَ ثَمَراً[(٣)]، ثم أصابَتْهُ جائِحةٌ، فلا يَحِلُّ لكَ أن تأْخُذَ مِنْهُ شَيْئاً، بِمَ[(٤)] تأخذُ مالَ أخِيْكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟!».

فعلى هذا، يجوز أن تكون اللفظة تعدَّى بنفسها، وبـ (مِنْ)، ويجوز أن تكون (مِنْ) زائدة على مذهب الأخفش في جواز زيادة (من) في الواجب.

وفي البخاري[(٥)] في أول البيوع في باب ما قيل في الصَّوَّاغ، عن عَلِيٍّ قال: واعَدْتُ رَجُلاً [صواغاً من بني قينقاع] أَنْ يَرْتحِلَ معي، فنأتي[(٦)] بإِذْخِر أَرَدْتُ أَنْ أبيعَهُ مِن الصَّوَّاغينَ، وأستعين به.

هكذا هو في جميع الأصول «مِن الصَّوَّاغين»، وكذا هو في «صحيح مسلم»[(٧)]: «من الصَّوَّاغين».

وفي أول كتاب البيوع من البخاري[(٨)] في باب من اشترى شيئاً فوهبه مِنْ بائعه[(٩)]، عن ابن عمر، أنَّ عُمَرَ كان له جَمَلٌ، فقال له النَّبيُّ ﷺ: «بِعْنِيْهِ»، فباعه من رسول الله ﷺ.

وفي هذا[(١٠)] الباب، عن ابن عمر، قال: بِعْتُ من عثمانَ مالاً بالوادي[(١١)].

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة من صحيح مسلم (١٥٥٤).

(٢) كلمة: «أرأيت» ليست في الحديث عند مسلم (١٥٥٤)، ولا في جامع الأصول (١/ ٦٠٣).

(٣) في (م، ع، ف): «تَمْراً»، والمثبت موافق لما في صحيح مسلم (١٥٥٤)، جامع الأصول (١/ ٦٠٣).

(٤) في (م، ع، ف): «ثم»، وهو تحريف، والمثبت موافق لما في مسلم، وجامع الأصول.

(٥) صحيح البخاري رقم (٢٠٨٩).

(٦) في (ع، ف): «فيأتي»، والمثبت موافق لما في البخاري (٢٠٨٩)، ومسلم (١٩٧٩/ ٢).

(٧) صحيح مسلم (١٩٧٩/ ٢).

(٨) صحيح البخاري رقم (٢١١٥).

(٩) في البخاري (٤/ ٣٣٤ ـ فتح): «فَوَهَبَ مِنْ ساعته» بدل «فوهبه من بائعه».

(١٠) في (ع، ف): «أول» بدل «هذا».

(١١) أخرجه البخاري (٢١١٦) في كتاب البيوع، باب: إذا اشترى شيئاً فوهبَ من ساعته قبل أن يتفرَّقا. (الوادي): يعني وادي القُرى (الفتح: ٤/ ٣٣٦).

وفي «صحيح مسلم»[(١)] في حديث جابرٍ في بَيعِهِ الجَمَلَ قال: قال النبيُّ ﷺ «بِعْنِيهِ» فبعتُهُ منه بِخَمْسِ أواقٍ.

فصل منن: المَنُونُ: المَوْتُ.

قال أبو حاتم السِّجِسْتَانيُّ: سمعناها مؤنَّثةً.

قال: وقد ذكرها قوم كثير[(٢)]، ويروى لأبي ذُؤَيبٍ [الكامل]:

أَمِنَ المَنُونِ ورَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ[(٣)]

ويروى «وَرَيْبِها» وهو أكثر.

قال: وقد جعلوا المَنُونَ جمعاً.

قال عَدِيُّ بن زَيْدٍ [الخفيف]:

مَنْ رأَيتَ[(٤)] المَنُونَ عَرَّيْنَ[(٥)] أَمْ مَنْ ذا عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يُضَامَ خَفِيْرُ[(٦)]

قال الإمام أبو القاسم، عبدُ الواحدِ بنُ عَلي بن عُمَرَ بن إسحاق الأسَدِيُّ في

---

(١) صحيح مسلم في كتاب المساقاة (٧١٥/ ١١٣) باب: بيع البعير واستثناء ركوبه.

(٢) في (ع، ف): «كثيرون».

(٣) صَدْرُ بيتٍ، عجُزُه:

والدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

والبيت مطلع مرثيّة جيّدة لأبي ذؤيب الهذلي، انظرها في شرح أشعار الهذليِّين (١/ ٤)، والمفضليّات ص (٤٢١ ـ ٤٢٩).

(٤) في (ع، ف): «دانت» بدل «رأيت»، وهو تحريف.

(٥) في (ع، ف): «عن ابن» بدل «عَرَّيْنَ»، وهو خطأ.

(٦) البيت من قصيدة لعدي بن زيد النصراني، وعظ بها النعمان بن المنذر لما حبسه ثم قتله، وهي في ديوانه ص (٨٧) وفيه «خلّدن» بدل «عَرَّين»، انظر مصادر أخرى لهذه القصيدة في شرح أبيات مغني اللبيب (٤/ ٤٢)، معجم شواهد العربيَّة للأستاذ عبد السلام هارون (١/ ١٧١).

قال ابن الشجري في الأمالي (١/ ٩٢): «مَنْ رأيت المنون عَرَّيْنَ»: المنون: يذكَّر ويؤنَّث، فمن ذكَّره أراد الدهر، ومن أنَّثه أراد المنية، ويكون واحداً وجمعاً، وقوله: «عَرَّيْنَ» يدلُّ على أنه ذهب به مذهب الجمع، كأنَّه أراد الدهور أو المنايا.

وقيل للدهر أو الموت: المنون؛ لأنه يقطع منن الأشياء، أي: قُواها، و(عَرَّين) معناه: اعتزلن، ويروى (خَلَّدْنَ) أي: تركنه يخلد، و(الضيم): القهر، و(الخفير): المانع والحامي».

كتاب «شرح اللُّمَع» في باب المفعول له: اعلم أن الباء تقوم مقام اللام، قال الله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ١٦].

وكذلك (مِنْ)(١) قال الله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة: ٣٢](٢).

فصل منى(٣): المَنَا، بفتح الميم مقصور على وزن العصا: هو رِطْلان(٤)، وتثنيته: مَنَوانِ، وجمعه: أَمْنَاء.

وقد يُقال في لغة قليلة في الواحد: مَنٌّ، بتشديد النون، وكذا وقع في أكثر نسخ «الوسيط» في مسألة القُلَّتين(٥).

وذكره في «المهذَّب»(٦) في بيع الغَرَر في مسائل بيع الصُّبْرَةِ والسَّمْن في ظَرْفِهِ فقال: مَنًّا(٧)، على اللغة الفصيحة.

فصل مهر: قوله(٨) في كتاب زكاة الإبل: المَهْرِيَّة؛ هي بفتح الميم وإسكان الهاء منسوبة إلى مَهْرَةَ بن حَيْدان ـ بفتح الحاء المهملة وإسكان المثناة تحتُ ـ ابن عَمْرِو بن الْحَاف(٩) بن قُضاعة قبيلةٍ كبيرة، كذا قاله السمعاني في «الأنساب»(١٠) إلَّا أنه لم يقل: إنَّ الإبل منسوبة إليه، ولكن قاله جماعاتٌ غيرُهُ.

وقال الواحدي في «البسيط» في تفسير الأحقاف: قال ابن عباسٍ، رضي الله عنهما: الأحْقَافُ: وَادٍ بين عُمَانَ ومَهْرَةَ(١١) وإليه تُنْسبُ الجِمَالُ المَهْرِيَّةُ(١٢).

---

(١) كلمة: «مِنْ» ساقطة من (ع، ف)

(٢) شرح اللمع لابن برهان (١/ ١٢٧). (ل).

(٣) في (ح، م): «منو».

(٤) في (ع، ف): «رطل» وهو خطأ، انظر المجموع (٩/ ٣١٨).

(٥) الوسيط (١/ ١٧٠).

(٦) المهذَّب (٣/ ٤١).

(٧) في (ع، ف): «يُقال: مَنٌّ».

(٨) الوسيط (٢/ ٤١٩)، الروضة ص (٢٥٢).

(٩) في (ع، ف): «الحارث» وهو خطأ.

(١٠) الأنساب (٥/ ٤١٧).

(١١) في (ع، ف): «والمهرة».

(١٢) التفسير البسيط (٢٠/ ١٩٠). (ل).

فصل موت: في الحديث: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «مَوَتَانُ الأَرْضِ لله [تعالى] ولرسولِهِ، ثُمَّ هي لَكُم منِّي»[١].

ذكره في إحياء الموات من «المهذَّب»[٢].

قال أهل اللغة: المَوَتانُ بفتح الميم والواو، هو المَوَاتُ.

قال الأزهري [١٨٢/ب] في «شرح ألفاظ المختصر»[٣]: يُقال للأرض التي ليس لها مالك، ولا بها ماء، ولا عِمارة، ولا ينتفع بها، إلَّا أنَّ يجرى إليه ماء أو[٤] يُستنبطَ فيها عين، أو يُحفرَ فيها بئر: مَوَات، ومَيْتة، ومَوَتان، بفتح الميم والواو.

وكُلُّ شيء من متاع الأرض، لا رُوْحَ فيه: فهو مَوَتان.

ويُقال: فلانٌ يَبِيْعُ[٥] المَوَتَانَ[٦]، فأما ما كان ذا روح فهو الحيوانُ.

وأرض مَيْتة: إذا يبست ويبس نباتُها، فإذا سقاها السماء صارت حيَّة بما يخرج من نباتها.

ورجل مَوْتَانُ الفُؤادِ: إذا كان غيرَ ذَكِيٍّ، ولا فَهِم[٧]، يعني: بإسكان الواو.

ووقع في المال مُوَتَانٌ ومُوَاتٌ، يعني بضمِّ الميم فيهما، وهو المَوْتُ الذَّرِيْعُ. هذا آخر كلام الأزهري.

---

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٤٣) من حديث ابن عباسٍ مرفوعاً. وقال: «تفرَّد به معاوية بن هشام مرفوعاً موصولاً» قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/ ٦٢): «وهما ممَّا أنكر عليه».
وأخرجه من حديث ابن طاوسٍ مرسلاً: الشافعي في المسند (٢/ ١٣٣) رقم (٤٣٨)، والبيهقي (٦/ ١٤٣)، ولفظه: «من أحيا مواتاً من الأرض فهو له، وعَادِيُّ الأَرْضِ لله ولرسوله ثم هي لكم مِنِّي» والنَّصّ للشافعي، وانظر التلخيص الحبير (٣/ ٦٢).

(٢) المهذَّب (٣/ ٦١٤).

(٣) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص (٢٥٦).

(٤) في (م، ع، ف): «و» بدل «أو».

(٥) في (ع، ف): «يتبع» وهو تصحيف.

(٦) (يبيع المَوَتان): هو أن يبيع المتاع وكلّ شيء غير ذي روح (تهذيب اللغة: موت).

(٧) في (ح، م): «ولا فَهماً».

قال أهل اللغة: ويُقال: مَاتَ الإنسانُ يَمُوتُ، ويَمَاتُ فهو مَيْتٌ، ومَيِّتٌ، والجمع: مَوْتَى، وأمْوات، ومَيِّتُون، ومَيْتُون.

ويُقال: أَمَاتَهُ اللهُ [تعالى] ومَوَّتَهُ.

والمُتَوامِتُ: صفة للناسك المُرائي. قاله الجوهري.

والمُسْتَمِيتُ للأَمْرِ: المُسْتَرْسِلُ له.

والمسْتَمِيتُ أيضاً: المُسْتَقْتِلُ الذي لا يبالي في الحرب من المَوْتِ.

قال الجوهري: ويستوي في قولك: مَيْتٌ ومَيِّتٌ: المذكَّرُ والمؤنَّثُ، قال الله تعالى: ﴿لِّنُحۡـِۧيَ بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا﴾ [الفرقان: ٤٩] ولم يقل: ميتة.

قال: قال الفَرَّاء: يُقال لمنْ لمْ يَمُتْ: إنه مائِتٌ عن قليل، ومَيِّتٌ، ولا يقولون لمن مات: هذا مَائِتٌ.

قال أهل اللغة والفقهاء: المَيْتَةُ: ما فارَقَتْهُ الروحُ بغير ذَكاةٍ(١)، وهي محرمّة كلُّها إلَّا السمكَ والجرادَ؛ فإنهما حلالانِ بإجماع المسلمين؛ وإلَّا جلد الميتة إذا دُبغ، فإن في حِلِّه إذا كان الحيوانُ مأكولَ اللحم قولين، وإن كان الحيوانُ غيرَ مأكولٍ فطريقان؛ **أحدهما**: لا يَحِلُّ قولاً واحداً.

والثاني: أنه على الخلاف في المأكول، وإلا الجنين بعد ذكاة أمِّه إذا انفصل ميتاً. والصيد إذا قتله الكَلْبُ المُعَلَّمُ أو السهمُ.

وما في معناهما: إذا أرسله مَنْ هو من أهل الذَّكاة ولم يُدرك ذكاته.

وقد يُقال في [هذا]: هذه ذكاة، ولكن عدَّه صاحب «الحاوي»(٢) وغيرُهُ في الميتات المستثناة، وكلّ الميتات نجسات إلَّا هذه المذكورات، وإلَّا الآدمي فإنه طاهر، على أصحِّ القولين؛ مُسلماً كان أو كافراً، وإلا ما ليس له نَفْسٌ سائلة، فإنه طاهر على وجه ضعيف، والمختار المشهور أنه نجس، لكن لا ينجس ما مات فيه على المذهب الصحيح.

---

(١) في (ع، ف): «زكاة» وهو تحريف، وسيتكرَّر هذا التحريف في هذا الفصل.

(٢) الحاوي (١/ ٥٦).

وإلَّا دُود الخَلِّ والجُبْنِ والتفَّاح والباقِلَّى[(١)] والتين وما أشبهها، فإن في جواز أكلها ثلاثة أوجه؛ أصحّها: يجوز أكلها مع ما مات[(٢)] فيه، ولا يجوز أكلها منفردة.

والثاني: يجوز مُطلقاً.

والثالث: لا يجوز [أكلها] مُطلقاً، وقد أوضحت كلَّ هذه المسائل بدلائلها وبسطت القول فيها في «شرح المهذَّب» ثم في «شرح التنبيه» وإنَّما أشرت إلى أَحْرُفٍ منها هنا؛ لذِكْر الميتة، والله [تعالى] أعلم.

وفي الحديث: «مَنْ ماتَ وَهُوَ مُفَارِقٌ لِلْجَمَاعَةِ، فإنَّهُ يَمُوتُ مِيْتَةً جَاهِلِيَّةً»[(٣)].

ذكره في «المهذَّب»[(٤)] في أول قتال أهل البغْي، وهي بكسر الميم وإسكان الياء.

قال أهل اللغة: والمِيْتَةُ، بكسر الميم: اسم للحالة، وكذلك القِتْلة والذِّبْحَة.

ويُقال: مات فلانٌ مِيْتَةً حَسَنَةً، وطيّبة.

وأما قوله ﷺ [٨٣/أ] في البَحْرِ: «الحِلُّ مَيْتَتُهُ»[(٥)]. فبفتح الميم بلا خلاف بين أهل اللغة والحديث والفقه، ومعناه: الحَيَوانُ الميتُ فيه.

قال أهل اللغة: والمَوْتَةُ، بضمِّ الميم وإسكان الواو: ضَرْبٌ من الجُنون.

وأماتَ فُلانٌ: إذا ماتَ له ابنٌ أو بَنُونَ.

وأماتت المرأة: [إذا] ماتَ ولَدُها.

---

(١) في (ع، ف): «الباقِلَاء». الباقِلَاء، والباقلَّى: نبات عشبي حولي من الفصيلة القرنية، تؤكل قرونه مطبوخة، وكذلك بذوره (الوسيط).

(٢) في (ح): «ماتت».

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٩٣)، وابن أبي عاصم في السنة (١٠٧٥) من حديث ابن عمر، وهو حديث صحيح، وأخرجه مسلم (١٨٥١) بلفظ: «..... ومن مات وليس في عنقه بَيْعَةٌ، مات مِيْتَةً جاهلية».

(٤) المهذَّب (٥/ ١٩١).

(٥) تقدَّم تخريجه في قسم الأسماء عند الرقم (١٠٩٨).

وفي الحديث: «طَرِيْق مِئْتَاء»[١] بكسر الميم، وبعدها همزة وبالمدِّ، وتسهّل، فيُقال: ميتاء بياء ساكنة كما في نظائره.

قال صاحب «المَطَالِعِ»: معناه: كثير السُّلوك عليه، مِفْعَالٌ من الإتيان.

قال: وقال أبو عُبَيد: وقال بعضهم: طريق مَأْتي: أي: يأتي عليه الناس، وهو صحيح أيضاً[٢].

فصل موث: يُقال: مَاثَ التَّمْرَ، ونحوَهُ في الماء يَمُوثُهُ، ويمِيثُهُ؛ لغتان بالواو والياء، ومُثْثُهُ؛ بضمِّ الميم، أَمُوثه، ومِثْثُهُ[٣] بكسرها[٤] أَمِيْثُهُ، ويُقال: أمَاثَهُ، في[٥] لغةٍ قليلة، حكاها الهروي، وصاحب «المَطَالِع» والمشهور الأول؛ ماث ثلاثي[٦].

وقد ثبت أمَاثَ، بالألف في «صحيح البخاري»[٧] في كتاب الوليمة مِنْ[٨] حديث سَهْل بن سَعْدٍ، قال: بَلَّتِ المرأةُ تَمْراً ثم أَمَاثَتْهُ[٩].

فصل مول: روّينا في «حِلْيَةِ الأَولياء»[١٠] عن سفيان الثَّوري رَحِمَهُ اللهُ قال: سُمّي المال لأنه يميل القلوب.

قلت: وهذه مناسبة في المعنى، وإلَّا فليس مشتقّاً من ذلك، فإن عينَ المال واوٌ، والإمالة من الميل بالياء[١١]، ومن شروط الاشتقاق الاتفاق في الحروف الأصليَّة.

قال الجوهري: تصغيرُ المال: مُوَيْل.

---

(١) أخرجه أبو داود (١٧١٠) من حديث عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جدِّه، وإسناده حسن. انظر جامع الأصول (١٠/ ٧٠٥).

(٢) مطالع الأنوار (١/ ١٨٨). (ل).

(٣) قوله: «بضمِّ الميم، أموثُهُ، ومِثْثُهُ» ليس في (ع، ف).

(٤) في (ع، ف): «بكسر الميم» بدل «بكسرها».

(٥) في (ع، ف) زيادة: «الماء».

(٦) مطالع الأنوار (٤/ ٧٩). (ل).

(٧) صحيح البخاري رقم (٥١٨٢) كتاب النكاح، باب: قيام المرأة على الرجال في العُرْس وخدمتهم بالنفس.

(٨) في (ع، ف): «في».

(٩) (أَمَاثَتْهُ): أي: مَرَسَتْهُ بيدها (الفتح: ٩/ ٢٥١).

(١٠) حلية الأولياء (٦/ ٣٨٦).

(١١) في (ع، ف): «ياء» بدل «بالياء».

ومَالَ الرجُلُ يَمُولُ ويَمَالُ مَوْلاً ومَؤُولاً: إذا صار ذا مالٍ. وتموَّلَ مثله، وموَّلَهُ غيرُهُ.

ورجلٌ مالٌ: أي: كثيرُ المال.

فصل ميل: وأما قولهم: مسافَةُ القَصْرِ ثمانية وأربعونَ ميلاً[١] بالهاشمي، فقال أبو الحسن عليّ بن سعيد بن عبد الرحمن العبْدَري ـ من أصحابنا ـ في كتابه[٢] «الكفاية» في مسائل الخلاف بين العلماء كلهم: المِيْلُ: أربعة آلاف خطوة، كلّ خطوة ثلاثة أقدام؛ يُوضَعُ[٣] قدم أمام قدم، ويلصق به.

وقال القَلْعِيُّ: المِيْل أربعة آلاف خطوة، أو ستَّة آلاف ذراع، أو اثنا عشر ألف قدَم.

قال: والذراع: أربعٌ[٤] وعشرون إصبعاً، والإصبع: ثلاث شَعِيراتٍ مضمومة بعضها إلى بعض عَرْضاً. هكذا قال: ثلاث شَعِيرات، وهو غلط وصوابه: سِتّ [شَعِيراتٍ، والله تعالى أعلم].

فصل في أسماء المواضِعِ

مَأْرِب[٥]: مذكور في كتاب إِحْياء المَوات[٦] هو بهمزة ساكنة بعد الميم ثم راء مكسورة ثم باء موحدة، ويجوز تخفيف الهمزة وجعلها ألفاً كما في رأس وشبهه.

المَأْزِمَان: المذكوران في صفة الحجِّ: هما بهمزة ساكنة بعد الميم الأولى، وبعدها زاي مكسورة، وهما مثنيان؛ واحدهما: مأْزِم، وهذا[٧] الذي ذكرته من كونه مهموزاً متفق عليه، لا خلاف فيه بين أهل اللغة والحديث والضبط، لكن يجوز

---

(١) انظر كتاب: تقدير المسافات عند المسلمين، تأليف: أحمد بك الحسيني، طبعة دار البصائر.

(٢) في (ع، ف): «كتاب».

(٣) في (ح، ع، ف): «بوضع».

(٤) في (ع، ف): «أربعة».

(٥) مدينة من أعظم مدن اليمن، تقع شرقي صنعاء بما يقرب من مئَتي كِيْلٍ، وكان عندها السَّدّ العظيم الذي حطمه السيل العرم، وتفرّق قومه أيدي سَبأ (المعالم الأثيرة ص: ٢٣٧).

(٦) انظر قسم الأسماء ـ ترجمة أبيض بن حَمَّال رقم (٤٢).

(٧) في (ع، ف): «وهو».

تخفيفها[١] بقلب الهمزة ألفاً كما في رأس وشبهه، ولا يصحُّ إنكار مَنْ أنكر على المتفقِّهين ترك الهمزة، ونسبهم[٢] إلى اللّحْن، بل هو غالط؛ فإن تخفيف هذه الهمزة جائز باتفاق أهل العربيَّة، فمن هَمَزَ فهو على[٣] الأصل، ومن لم يَهْمِزْ فعلى[٤] التخفيف، فهما جائزان فصيحان.

والمَأزِمانِ: جَبَلان بين عرفاتٍ ومُزْدلِفَة، بينهما طريق [١٨٣/ب]، هذا معناهما عند الفقهاء، فقولهم: على طريق المأزَمَين[٥]، أي: الطريق التي بينهما.

وأما أهل اللغة فقالوا: المأْزِمُ: الطريق الضيّق بين جبلين.

وذكر الجوهري قولاً آخرَ، فقال: المأْزِمُ أيضاً: موضع الحَرْبِ، ومنه سُمِّي الموضع الذي بين مُزْدَلِفَةَ وعَرَفَة مَأْزِمَيْنِ.

مُحَسِّر: مذكور في صفة الحجِّ، هو بميم مضمومة ثم حاء مفتوحة ثم سين مشدَّدة مكسورة ثم راء مهملات.

في «صحيح مسلم» في باب استحباب إدامة[٦] التلبية حتى يرميَ جَمْرَةَ العَقَبَةِ، عن ابن عباس [عن الفضل بن عباس] أنَّ وادِيَ مُحَسِّرٍ مِن مِنًى[٧].

المُحَصَّبُ[٨]: المذكور في صفة الحجِّ، وهو الذي نزله النَّبيُّ ﷺ حين انصرف

---

(١) في (ح، م): «تخفيفهما».
(٢) في (ح، م): «ونسبتهم».
(٣) في نسخة بهامش (ح): «فعلَى»، بدل «فهو على».
(٤) في (ع، ف): «فهو على».
(٥) يعرفان بـ الأَخشبين، وهما الجبلان الواقعان فيما بين عرفة ومزدلفة، وقد أُزيلا الآنَ توسعةً، وهذه الطريق إذا سلكها الصاعد إلى عرفاتٍ صار مسجد مزدلفة على يمينه (الإفصاح على مسائل الإيضاح ص: ٢٧١)، وانظر الإيضاح ص (٢٧٩، ٢٩٦).
(٦) في (ع، ف): «استدامة»، والمثبت موافق لما في صحيح مسلم (٢/ ٩٣١).
(٧) أخرجه مسلم (١٢٨٢/ ٢٦٨)، وما بين حاصرتين منه، وقال المصنِّف في الإيضاح ص (٣٠٩): «وليس وادي مُحَسِّرٍ من المزدلفة ولا من مِنًى، بل هو مسيل ماءٍ بينهما» وانظر المعالم الأثيرة ص (٢٤٠).
(٨) يُعرف اليوم بـ: «مجرِّ الكبش (المعالم الأثيرة ص: ٢٤٠)، وقال الأستاذ رشدي الصالح =

من مِنًى، وهو بميم مضمومة [ثم حاء] ثم صاد مشدَّدة مهملتين مفتوحتين، ثم باء موحدة، وهو اسمٌ لمكان متّسع بين مكةَ ومِنى(١).

قال صاحب «المَطَالع»: هو أقرب إلى مِنًى.

قال: وهو الأَبْطَحُ، والبَطْحَاءُ، وخَيْفُ بني كِنَانَةَ(٢).

والمُحَصَّبُ أيضاً: مَوْضِعُ الجِمَارِ من مِنًى، ولكن ليس هو المراد بالمُحَصَّب هنا.

قلت: وقد أوضحتُ حَدَّ المُحَصَّبِ في «الروضة»(٣) وأنه ما بين الجبلين إلى المقابر(٤)، [وليست المقبرة(٥) منه، وقال: و] سُمِّي لاجتماع الحصباء(٦) فيه، يحمل السيل [إليه]، فإنه موضع منهبط، وهو بقرب مكة.

وقول صاحب «المطالع»: إنه أقرب إلى مِنًى؛ ليس بصحيح.

قال أصحابُنا في كتب المذهب: حَدُّ المُحَصَّب: ما بين الجَبَلَين إلى المقابِر، وليست المقبرةُ منه.

قال: وسُمِّي؛ لاجتماع الحَصْباء فيه؛ لأنه منهبط، ويحمل السيل إليه الحصباء.

[و] قال الأزرقي(٧) في حَدِّ المُحَصّب: من الحَجُون مصعداً في الشّقِّ الأيسر، وأنت ذاهب إلى مِنًى، إلى حائط خُرْمان(٨) مرتفعاً عن بطن الوادي، فذلك كلّه المُحَصَّبُ.

= ملحس في تعليقه على أخبار مكة للأزرقي (٢/ ١٦٠)، «يُعرف اليوم بـ: المعابدة، نسبة إلى امرأة تُسمَّى (أم عابد) كانت تسكن في هذا المكان، كما يقول المعمّرون من أهل مكة».

(١) أوله: الشِّعْبُ الواقع فيه مسجد الإجابة، وآخره أول مقبرة المُعْلاة (الإفصاح ص: ٣٧٥).

(٢) مطالع الأنوار (٤/ ٨٤). (ل).

(٣) روضة الطالبين ص (٤٠٣).

(٤) في الروضة ص (٤٠٣): «المقبرة» بدل «المقابر».

(٥) أي: مقبرة مكة، وهي مقبرة المَعلاة (الإفصاح على مسائل الإيضاح ص: ٣٧٥).

(٦) في (ع، ف): «الحصى».

(٧) أخبار مكة (٢/ ١٦٠).

(٨) في (ع، ف): «حرمان»، والمثبت موافق لما في أخبار مكة للأزرقي (٢/ ١٦٠)، معجم البلدان (٢/ ٣٦١).

والحَجُونُ: هو الجَبَلُ المُشْرِفُ على مسجد الحَرَسِ، بأعلى مكة، على يمينكَ وأنت مُصْعِدٌ.

المدينة: مدينة رسول الله ﷺ زادها الله [تعالى] فَضْلاً وشَرَفاً، ولها أسماء(١): المدينة(٢)، وطَيْبة(٣) بفتح الطاء المهملة وإسكان الياء وبعدها باء موحدة، وطابَة.

وفي «صحيح مسلم»(٤) عن جابر بن سَمُرَةَ رضي الله عنهما أنَّ النبيَّ ﷺ قال: إنَّ الله عز وجل سَمَّى المدينةَ طابة.

قيل: سُمِّيَتْ بذلك؛ من الطِّيب، وهو(٥) الرائحة الحسنة.

والطَّاب والطِّيْبُ لغتان بمعنًى واحد.

وقيل: هي(٦) مأخوذة من الشيء الطَّيِّب، وهو الطاهر؛ لخلوصها من الشرك، وطهارتها منه.

وقيل: لِطِيْبها لساكِنها؛ لأمنهم ودعتهم فيها.

وقيل: من طِيْب العيش بها. يُقال: طابَ لي الشيءُ: أي: وافقني.

ومن أسمائها: الدار، سُمِّيت بذلك؛ لأمنها والاستقرار بها.

ومن أسمائها: يَثْرِب(٧).

---

(١) انظرها في معجم البلدان (٥/ ٨٣)، وانظر شرح صحيح مسلم للمصنِّف (٩/ ١٥٤ ـ ١٥٥).

(٢) سمَّاها اللهُ عز وجل (المدينة) في مواضع من القرآن الكريم، وسمَّاها رسول الله ﷺ المدينة في أحاديث كثيرة. انظر جامع الأصول (٩/ ٣٠٤ ـ ٣٣٥).

(٣) روى مسلم (١٣٨٤) من حديث زيد بن ثابت مرفوعاً: «إنها طَيْبَةُ ـ يعني المدينة ـ وإنها تنفي الخَبَثَ كما تنفي النارُ خَبَثَ الفضة».

(٤) صحيح مسلم رقم (١٣٨٥).

(٥) في (ع، ف): «وهي».

(٦) كلمة: «هي» ليست في (ع، ف).

(٧) يكره تسمية المدينة بـ: يثرب، وتسميتها في القرآن يثرب، هو حكاية عن قول المنافقين والذين في قلوبهم مرض. انظر شرح صحيح مسلم للمصنِّف (٩/ ١٥٤ ـ ١٥٥). قلت: ومن أسمائها أيضاً: مسكينة، وجَبَار، ومجبورة، ويَنْدَد، والطَّيِّبة، والعذراء، والمُحَبَّبة، والمحبوبة، والجابرة. انظر المعالم الأثيرة ص (٢٤٤).

ورَوِّينا في «كتاب الترمذي» عن أبي هُرَيرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «آخِرُ قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى الإِسْلام خَراباً المَدِيْنَة». قال الترمذي: حديثٌ حَسَنٌ[(١)].

مَرَجُ الصُّفَّر: الموضع المعروف بقرب دمشق، بينهما دون مرحلة[(٢)].

قال أبو الفتح الهَمَذَاني: الصُّفَّر ـ هنا ـ جمع صَافِر، كشَاهِدِ وشُهَّدٍ.

والصَّافِر: طير جبان، ومنه قولهم: أَجْبَنُ من صَافِر.

والصافِر: اللِّصُّ، ولا شيءَ أجبن منه؛ لخوفه أن يفاجأ على تلك الحال. [١٨٤/أ]

والصَّافر أيضاً: كُلُّ ذي صوت من الطير.

قال: فإن كان الصفر هنا من المعنى الأول، فلأنه موضع مخافة يكون به اللصوص التي يصفر بعضها لبعض.

وإن كان من الثاني: فلأنه مكان خالٍ يجتمع فيه الطير فتصفر.

مَرَّ: مذكور في أول صلاة المسافر من «المهذَّب»[(٣)] في قوله: قال عطاء: قلت لابن عباس: أَقْصُرُ إلى مَرٍّ[(٤)]؟ قال: لا، وهو بفتح الميم وتشديد الراء، ويُقال له:

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٩١٩)، وصحَّحه ابن حبان (١٠٤١) موارد، قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلَّا من حديث جُنَادَةَ عن هشام بن عروة. قال: تَعجَّبُ محمد بن إسماعيل ـ أي: البخاري ـ من حديث أبي هريرة: هذا». ورمز لضعفه السيوطي في الجامع الصغير رقم (٤).

(٢) (مَرْجُ الصُّفَّر): بضمِّ الصاد المهملة وفتح الفاء المشدَّدة، ثم راء مهملة: سهل واسع على مسافة (٣٧) كيلاً جنوب دمشق، في شرقي قرية «شَقْحَب» ويشمل بعض أراضي قرى «زَاكِيَة» و«شَقْحَب»، و«أرْكيس» و«الزريفية» و«الكُسْوة»، و«خان ذي النون».
انظر: المعالم الأثيرة ص (٢٤٨)، مقال للدكتور سهيل زكار في مجلة نهج الإسلام السورية العدد رقم (٦٢).

(٣) المهذَّب (١/ ٣٣٥).

(٤) الذي في المهذَّب (١/ ٣٣٥) في أول باب صلاة المسافر: «مِنى» بدل «مَرّ» وهو تحريف، وهذا الأثر أخرجه الشافعي في المسند (١/ ١٨٤) رقم (٥٢٥) ومن طريق سفيان بن عُيَينَةَ عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح قال: قلت لابن عباسٍ رضي الله عنهما: أَأَقْصُرُ الصلاة إلى عَرَفَةَ؟ قال: لا. ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١٣٧)، وإسناده صحيح، وأخرجه =

مَرُّ الظَّهْران؛ بفتح الظاء المعجمة وإسكان الهاء.

فمَرٌّ: قريةٌ ذات نخل وثمار وزروع ومياه، والظَّهْران(١): اسمٌ للوادي. هكذا نقله الحازمي عن الكِنْدِيِّ، وهو على أميال من مكة إلى جهة المدينة والشام.

قال الحازمي: قال الواقدي: بين مكة ومَرٍّ خمسةُ أميال(٢).

وقال صاحب «المَطَالع»: بينهما بَرِيدٌ، يعني: أربعةَ أميال.

قال: وقال ابن وَضّاح: بينهما أحدٌ وعشرونَ ميلاً، وقيل: ستَّة عشر ميلاً(٣).

قلتُ: مَنْ قال: خمسة، أو أربعة [أميال]، أو نحوهما(٤) فهو غَلَطٌ، وإنكار للحسِّ؛ بل الصواب: أحد القولين الآخرين، والله [تعالى] أعلم.

وقوله: أَقْصُرُ إلى مَرٍّ؟ يعني: إذا سافرتُ من مكة إلى مَرٍّ.

المَرْوة: بفتح الميم، بَيَّنْتُها في حرف الصاد مع (الصَّفَا).

المُزْدَلِفَة: فيها مسجد، قال الأزرقي(٥) والماوَرْدِيُّ في «الأحكام السلطانية»، وغيرُه من أصحابنا: المُزْدَلِفَة: ما بين وادي مُحَسِّرٍ ومأْزِميْ عَرَفة، وليس الحَدَّانِ(٦) منها.

وتُسمَّى جَمْعاً، بفتح الجيم وإسكان الميم؛ لاجتماع الناس بها.

وسُمِّيت المزدلفة؛ لازدلاف الناس إليها، أي: اقترابهم، وقيل: لاجتماع الناس بها.

وقيل: لاجتماع آدم وحوَّاء. وقيل: لمجيء الناس إليها في زلف من الليل، أي: ساعات.

= ابن أبي شيبة في المصنَّف (٢/ ٢٠٢) رقم (٨١٣٨) من حديث ربيعة الجُرَشي، عن عطاء بن أبي رباح قال: قلت لابن عباس: أَقْصُرُ إلى عرفةَ؟ فقال: لا، قلتُ: أَقْصُرُ إلى مَرٍّ؟ قال: لا. قلت: أقصر إلى الطائف وإلى عُسْفَانَ؟ قال: نعم، وذلك ثمانية وأربعون ميلاً، وعقد بيده.

(١) (مَرُّ الظَّهْران): يُقال له الآن: وادي فاطمة، وهو وادٍ فحل من أودية الحجاز، ويمرُّ شمال مكة على مسافة (٢٢) كِيْلاً، ويصبُّ في البحر جنوب جُدَّةَ، ومن قراه: الجموم، وبحرة، انظر المعالم الأثيرة ص (٢٥٠)، في رحاب البيت الحرام ص (٤٣٣)، معجم البلدان (٥/ ١٠٤).

(٢) الأماكن ص (٨٣٦). (ل).

(٣) مطالع الأنوار (٣/ ٣٢٢). (ل).

(٤) في (ع، ف): «نحوها».

(٥) أخبار مكة (٢/ ١٩١) الأحكام السلطانية ص (١٧٦). (ل).

(٦) في (ع، ف): «الحران».

قال الأزرقي[(١)] في ذَرْع مسجدها: تسع وخمسون ذراعاً وشبر، في مثله.

المسجد الأقصى[(٢)]: هو بيت المَقْدِس باتفاق العلماء، وكذا نقل الاتفاق عليه الواحديُّ، قالوا كُلُّهم: وسُمِّي الأقصى؛ لبعد ما بينه وبين المسجد الحرام.

المسجد الحرام: زاده الله [تعالى] فضلاً وشرفاً.

قال الأزرقي[(٣)]: ذَرْعِ[(٤)] المسجد الحرام مُكَسَّراً: مئة ألف ذراع وعشرون ألف ذراع.

وذَرْعُهُ طولاً: من باب بني جُمَحٍ إلى باب بني هاشم الذي عنده العَلَمُ الأخْضَرُ، مقابلَ دار العباس بن عبد المطلب أربع مئة ذراع، وأربع[(٥)] أذرع مع جدرانه[(٦)] يمرُّ[(٧)] في بطن الحجر لاصقاً بجدار[(٨)] الكعبة.

وعرضه من باب دار الندوة إلى الجدار الذي يلي الوادي عند باب الصفا لاصقاً بوجه الكعبة: ثلاث مئة ذِراع وأربع[(٩)] أَذْرُع.

قال الأزرقي[(١٠)]: وأما عددُ أَسَاطين[(١١)] المسجد الحرام، فمن شقّه الشرقي مئة وثلاث أسْطُوانات.

ومن شقّه الغربي: مئة أُسْطُوانة وخمس أُسْطُوانات.

---

(١) أخبار مكة (٢/ ١٨٩).

(٢) لأستاذنا البحاثة محمد شُرَّاب كتاب قيِّم سَمَّاه: بيت المقدس، والمسجد الأقصى، دراسة تاريخية موثقة، صدر عن دار القلم بدمشق، وهو أوسع كتاب في بابه، وصدر له أيضاً في عام (١٤٢٤هـ) «موسوعة القدس» في مجلدين عن الدار الأهلية في عَمَّان.

(٣) أخبار مكة (٢/ ٨١ ـ ٨٥).

(٤) في (م، ع، ف): «في ذرع»، والمثبت موافق لما في أخبار مكة (٢/ ٨١).

(٥) في (ع، ف): «وأربعة».

(٦) في أخبار مكة (٢/ ٨٢): «جَدْرَيْهِ» بدل «جدرانه».

(٧) في (ع، ف): «ثم يمرُّ»، والمثبت موافق لما في أخبار مكة (٢/ ٨٢).

(٨) في (ع، ف): «بوجْهِ»، وفي أخبار مكة (٢/ ٨٢): «بجدر».

(٩) في (ع، ف): «وأربعة».

(١٠) تاريخ مكة (٢/ ٨٢).

(١١) (أساطين): أعمدة.

ومن شقّه الشامي: مئة وخمس وثلاثون أُسْطُوانة.

ومن شقّه اليَماني مئة وإحْدى وأربعون أُسْطُوَانة، طولُ كُلّ أُسْطُوانة عشر[(١)] أذرع، وتدويرها ثلاث[(٢)] أذرع، وبعضها يزيد على بعض في الطول والغِلظ.

من هذه الأساطين: على [١٨٦/ب] الأبواب عشرون أُسْطُوانة، منها على الأبواب التي تلي الوادي والصَّفا: عشرٌ، وعلى التي تلي باب بني جُمَح: أربع، وعلى الأبواب التي تلي المَسْعى: سِتٌّ.

وذرع ما بين كلّ أُسْطُوانَتَين من أَسَاطينه: سِتُّ أذرع وثلاث عشرة أصبعاً.

وذرع ما بين الركن الأسود إلى مَقَام[(٣)] إبراهيم ﷺ تسع[(٤)] وعشرون ذراعاً، وتسع أصابع.

وذرع ما بين جدار الكعبة من وسطها إلى المَقَام سبع[(٥)] وعشرون ذراعاً.

وذرع ما بين شاذَرْوان الكعبة والمَقَام[(٦)] سِتٌّ[(٧)] وعشرون ذراعاً ونصف.

ومن الركن الشامي إلى المَقَام ثمانية وعشرون [ذراعاً] وتسع عشرة أُصْبعاً، و[(٨)]من الركن الذي فيه الحَجَرُ الأسود إلى حدِّ حُجْرة زَمْزَم سِتٌّ[(٩)] وثلاثون ذراعاً ونصف.

ومن الركن الأسود إلى رأس زمزم أربعون ذراعاً.

ومن وسط جدار الكعبة إلى جدار[(١٠)] المَسْعى مئتا ذراع وثلاث عشرة[(١١)] ذراعاً.

---

(١) في (ع، ف): «عشرة».
(٢) في (ع، ف): «ثلاثة».
(٣) في (ح، م): «ومقام» بدل «إلى مقام»، والمثبت موافق لما في أخبار مكة (٢/ ٨٥).
(٤) في (ع، ف): «تسعة».
(٥) في (ع، ف): «سبعة».
(٦) في (ع، ف): «المقامات» بدل «المقام» والمثبت موافق لما في أخبار مكة (٢/ ٨٥).
(٧) في (ع، ف): «ستّة».
(٨) «الواو» ساقطة من (ع، ف).
(٩) في (ع، ف): «ستّة».
(١٠) في أخبار مكة (٢/ ٨٥): «حَدّ» بدل «جدار».
(١١) في (ع، ف): «ثلاثة عشر».

ومن وسط جدار الكعبة إلى الجدار الذي يلي بابَ بني جُمَح مئة وتسعة وتسعون ذراعاً.

ومن وسط جدار الكعبة إلى الجدار الذي يلي الوادي مئة ذراع وإحدى[١] وأربعون ذراعاً وثماني عشرة إصبعاً.

ومن وسط جدار الكعبة الذي يلي الحجر إلى الجدار الذي يلي دار الندوة مئة ذراع وتسع[٢] وثلاثون ذراعاً وأربع عشرة أصبعاً، [ومن ركن الكعبة الشامي إلى حدِّ المنارة التي تلي المروة مئتا ذراع وأربعة وستُّون ذراعاً، ومن ركن الكعبة الغربي إلى حدِّ المنارة التي تلي باب بني سهم مئتا ذراع وثمانية أذرع ونصف، ومن الركن اليماني إلى المنارة التي تلي أجياد الكبير مئتا ذراع وثمانية عشر ذراعاً وستّ عشرة أُصبعاً، ومن الركن الأسوَد إلى المنارة التي تلي المسعى والوادي مئتا ذراع وثمانية عشر ذراعاً][٣].

ومن الركن الأسود إلى وسط باب الصفا مئة وخمسون ذراعاً وستّ أصابع.

ومن الركن الشامي إلى وسط باب بني شيبة مئتا ذراع وخمس وأربعون ذراعاً وخمس أصابع.

ومن الركن الأسود إلى سِقَاية العباس ـ وهو بيت الشَّرَاب ـ خمس وتسعون[٤] ذراعاً، [ومن باب بني شيبة إلى المروة ثلاث مئة ذراع وتسعون ذراعاً][٥].

ومن الركن الأسود إلى الصفا مئتا ذراع واثنتان[٦] وتسعون ذراعاً وثماني عشر أصبعاً، ومن المقام إلى جدار المسجد الذي يلي المَسْعَى مئة ذراع وثمانية وثمانون ذراعاً.

ومن المَقام إلى الجدار الذي يلي باب بني جُمَح مئتا ذراع وثماني[٧] عشرة ذراعاً.

---

(١) في (ع، ف): «وأحد».
(٢) في (ع، ف): «وتسعة».
(٣) ما بين حاصرتين زيادة من أخبار مكة (٢/ ٨٥ ـ ٨٦).
(٤) في (ع، ف): «وأربعون»، والمثبت موافق لما في أخبار مكة (٢/ ٨٦).
(٥) ما بين حاصرتين زيادة من أخبار مكة (٢/ ٨٦).
(٦) في (ع، ف): «واثنان».
(٧) في (ع، ف): «وثمانية».

ومن المقام إلى الجدار الذي يلي دار النَّدوة مِئتا ذراع وخمس وأربعون ذراعاً.

ومن المقام إلى الجدار الذي يلي الصَّفا مئة ذراع وأربع(١) وستُّون ذراعاً ونصف ذراع.

ومن المقام إلى جدار حُجْرَة زمزم اثنتان(٢) وعشرون ذراعاً.

ومن المقام إلى حرف(٣) زمزم أربع وعشرون ذراعاً وعشرون أصبعاً.

قال(٤): وللمسجد الحرام ثلاثةٌ وعشرون باباً فيها ثلاث وأربعون طاقاً؛ من ذلك الباب الأول الكبير الذي يُقال له: باب بني شَيْبَة، وهو باب بني عبد شمس بن عبد مَنَاف، وبهم كان يُعرف في الجاهلية والإسلام عند أهل مكة، فيه أُسْطُوَانتان، وعليه ثلاث طَاقات، والطَّاقات: طولُها عشر(٥) أذرع، ووجوهها منقوشة بالفُسَيْفِساء(٦)، وعلى الباب رَوْشَنٌ(٧) ساج منقوش مُزَخرف بالزخرف والذهب.

طول الرَّوشَن: سبعة وعشرون ذراعاً.

وعرضه: ثلاث(٨) أذرع ونصف.

ومن الرَّوَشَنِ إلى الأرض سبع(٩) عشر ذراعاً، وما بين مصراعَي الباب [١٨٥/أ] أربع وعشرون ذراعاً.

وفي عَتَبَة الباب: أربع مَرَاقٍ(١٠) داخلة، ينزل بها في المسجد الحرام، ثم ذكر باقي الأبواب مُفَصَّلَةً.

---

(١) في (ع، ف): «وأربَعة».

(٢) في (ع، ف): «اثنان».

(٣) في أخبار مكة (٢/ ٨٦) زيادة: «بئر».

(٤) أي: الأزرقي في أخبار مكة (٢/ ٨٦ ـ ٨٧).

(٥) في (ع، ف): «عشرة».

(٦) (الفُسَيفِسَاء): قطع صغار مُلَوَّنة من الرخام أو الحصباء أو الخرز أو نحوها، يضمُّ بعضها إلى بعض فيكوَّن منها صور ورسوم تزيّن أرض البيت أو جدرانه (الوسيط).

(٧) (الروشن): الكُوَّة (مختار الصحاح).

(٨) في (ع، ف): «ثلاثة».

(٩) في (ع، ف): «سبعة».

(١٠) في (ع، ف): «مراقي».

قال[١]: وذَرْعُ جدار المسجد الحرام[٢] الذي يلي باب المسعى ـ وهو الشرقي ـ ثماني[٣] عشر ذراعاً في السماء.

وطولُ الجدار الذي يلي الوادي، وهو الشّقّ اليَماني في السماء اثنتان[٤] وعشرون ذراعاً.

وطُولُ الجدار الذي يلي باب بني جُمَح، وهو الغربي: اثنتان[٤] وعشرون ذراعاً ونصف.

وطولُ الجدار الذي يلي دار النَّدْوة، وهو الشامي تسع[٥] عشرة ذراعاً ونصف.

وعدد شُرفاتِ[٦] المسجد الحرام مئتا شُرْفة[٧]، واثنتان وسبعون شُرْفة ونصف شُرْفة.

وعدد قناديله أربع مئة وخمسة وخمسون قنديلاً.

وذرع ما بين الصفا والمروة سبع مئة ذراع وستَّة وستُّون ذراعاً ونصف ذراع[٨].

واعلم أن المسجد الحرام قد يُطْلَقُ[٩] ويراد به الكعبة فقط، وقد يراد به المسجد حولها معها، وقد يراد به مكة كلّها، وقد يرادُ به مكة[١٠] مع الحرم حولها بكماله، وقد جاءت نصوص الشرع بهذه الأقسام الأربعة:

فمن الأول: قول الله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِۚ﴾ [البقرة: ١٤٤]

---

(١) أخبار مكة (٢/ ٩٤).

(٢) كلمة «الحرام» ساقطة من (ع، ف).

(٣) في (ع، ف): «ثمانية».

(٤) في (ع، ف): «اثنان».

(٥) في (ع، ف): «تسعة».

(٦) في (ع، ف): «شُرافات». وهو بنحو أخبار مكة (الشرافات).

(٧) في (ع، ف): «شُرَّافة» موافق لما في أخبار مكة (٢/ ٩٥).

(٨) طول المسعى ما بين الصفا والمروة (٤٠٥) أمتار (في رحاب البيت الحرام ص: ٣٨٠).

(٩) قوله: «قد يطلق» ساقط من (ع، ف).

(١٠) قوله: «وقد يراد به مكة» ساقط من (ع، ف).

ومن الثاني قولُ النَّبيِّ ﷺ: «صلاةٌ في مَسْجِدي هذا خيرٌ مِنْ ألفِ صَلاةٍ فيما سواهُ إِلَّا المَسْجِدَ الحَرَام»(١).

[ومن الثالث] قوله ﷺ: «لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إلى ثلاثة مساجدَ: المَسْجِد الحرام»(٢) إلى آخره.

ومن الرابع: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا﴾ [التوبة: ٢٨].

وأما قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

فقال العلماء من أصحابنا وغيرهم: حاضروه: مَنْ كان منه على مسافة لا تقصر فيها الصلاة.

ثم اختلف أصحابنا في أن هذه المسافة هل تعتبر من نفس مكة أو من طرف الحرم؟ والأَصَحُّ [من] طرف الحرم، فيحصل من هذا خلاف في المراد بالمسجد الحرام، هل هو كلّ الحَرَم ـ وهو الأصحُّ ـ أم مكة وحدها؟

وأما قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً﴾ [الحج: ٢٥].

فحمله الشافعي رضي الله عنه وأصحابُهُ ومَنْ وافقهم على المسجد [الحرام] الذي حول الكعبة مع الكعبة، فقالوا: هذا يستوي فيه الناس، ولا يجوز بيعه، ولا إجارته، وأما ما سواه من دور مكة وسائر بقاع الحرم فيجوز بيعها وإجارتها، وحمله أبو حَنِيفةَ وأصحابُهُ ومَن وافقهم على جميع الحرم؛ فلم يجوزوا بيع شيء منه ولا إجارته، والمسألة مشهورة بالخلاف.

وأما قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١].

فقال المفسِّرون: إن المراد به مكة، وكان الإسراء من بيت أُمِّ هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها وليس ما ادَّعوه من الجزم بذلك.

---

(١) أخرجه البخاري (١١٩٠)، ومسلم (١٣٩٤) من حديث أبي هريرة، وانظر جامع الأصول (٩/ ٢٨٦، ١١/ ٥٤٠ ـ ٥٤١).

(٢) أخرجه البخاري (١١٩٧)، ومسلم في الحجِّ (٨٢٧/ ٤١٥) من حديث أبي سعيد الخدري، وأخرجه أيضاً البخاري (١١٨٩)، ومسلم (١٣٩٧) من حديث أبي هريرة.

قال الأزرقي[١]: من[٢] باب المسجد الحرام، وهو الباب الكبير باب بني عبد شمس الذي يُعرف اليوم ببني شَيْبة إلى أَوَّلِ الأَمْيال، وموضعُهُ على جَبَل الصَّفا.

والمِيْل الثاني [الذي] في حَدِّ جَبَل العَيْرَةِ[٣].

والمِيْل: حَجَرٌ[٤] طوله ثلاث[٥] أذرع، وهو من الأميال المَرْوانية.

وموضع المِيْلِ الثالث: بين مَأْزِمَي مِنًى.

وموضع المِيْل الرابع: دون الجمرة الثالثة التي تلي مسجدَ الخَيْف بخمس عشرة[٦] ذراعاً. [١٨٥/ب]

وموضع المِيْل الخامس: وراء قَرْنِ[٧] الثعالب[٨] بمئة ذراع.

وموضع المِيْل السادس في جدار حائط مُحَسِّر [وبين جدار حائط مُحَسِّرٍ ووادي مُحَسِّرٍ] خمس مئة ذراع وخمس وأربعون ذراعاً.

وموضع المِيْل السابع: دونَ مسجد مُزدلفة بمئتي ذراع وسبعين ذراعاً.

---

(١) في أخبار مكة (٢/ ١٨٩ ـ ١٩٠) تحت عنوان: عدد الأَمْيال من المسجد الحرام إلى موقف الإمام بعرفة، وذكر مواضعها.
(٢) في (ع، ف): «ومن».
(٣) في (ع، ف): «المغيرة» وهو تحريف، والمثبت موافق لما في أخبار مكة (٢/ ١٨٩)، وانظر معجم البلدان (٤/ ١٧٢).
(٤) في (ع، ف): زيادة: «طويل»، وليست في أخبار مكة (٢/ ١٨٩).
(٥) في (ع، ف): «ثلاثة»
(٦) في (ع، ف): «بخمسة عشر».
(٧) في (ح، م)، وأخبار مكة للأزرقي (٢/ ١٨٥): «قُرين».
(٨) قال الفاكهي: قرن الثعالب: جبل مشرف على أسفل مِنًى بينه وبين مسجد مِنًى ألف وخمس مئة ذراع، وقيل له: قرن الثعالب؛ لكثرة ما كان يأوي إليه من الثعالب» قال الأستاذ رشدي الصالح ملحس في تعليقه على أخبار مكة (٢/ ١٨٥): «وَهِمَ بعض الكتَّاب، فجعلوا قَرْنَ الثعالب وقَرْنَ المنازلِ واحداً، والحقيقة أنهما مختلفان اسماً ومكاناً، فَقَرْنُ الثعالب هو في مِنًى، وقَرْنُ المنازل هو ميقات أهل نجد، واقع في النخلة اليمانية». وانظر فتح الباري (٦/ ٣١٥ ـ ٣١٦).

وموضع المِيْل الثامن: [من][١] حَدِّ الجبل دون مَأْزِمَي عرفة، وهو بحيال[٢] سِقاية زُبَيدة، والطريق بينه وبين سِقاية زُبَيدة، وهو على يمينك وأنت متوجّه إلى عرفات.

وموضع المِيْل التاسع: ما بين مَأْزِمَي عَرَفَةَ بِفَم الشِّعب الذي يُقال له: شِعْبُ المَبَال؛ الذي بالَ فيه رسولُ الله ﷺ حين دفع من عَرَفَةَ لَيْلَةَ المُزْدَلِفَةِ.

وموضع المِيْل العاشر: حيال سِقاية ابن بَرْمَك وبينهما طريق وهو في حدِّ الجبل، جَبَلِ المنظر.

وموضع الميل الحادي عشر: في حدِّ[٣] الدُّكَّان الذي يدور حَوْلَ[٤] قِبْلَةِ مَسْجِدِ عَرْفَة: مَسْجِدِ إبراهيمَ خليل الرحمن، صلواته وسلامه على خليله بينه وبين جدار المسجد خمس[٥] وعشرون ذراعاً.

وموضع المِيْل الثاني عشر: خلف الإمام حيث يقف عشيَّةَ عَرَفَة على قَرْنٍ، يُقال له: النابت، بينه وبين موقف رسول الله ﷺ عشر[٦] أذرع، فما بين المسجد الحرام وبين موقف الإمام بعرفةَ بَرِيد[٧]، لا يزيد ولا ينقص. هذا كلام الأزرقي.

مَسْجِدُ الخَيْفِ. . . . .[٨].

---

(١) في أخبار مكة (٢/ ١٩٠): «في» بدل «من».

(٢) في (ح، م): «حيال».

(٣) في (ع، ف): «جدار»، والمثبت موافق لما في أخبار مكة (٢/ ١٩٠).

(٤) في (ح، م، ع، ف): «حوله»، والمثبت من تاريخ مكة للأزرقي (٢/ ١٩٠).

(٥) في (ع، ف): «خمسة».

(٦) في (ع، ف): «عشرة».

(٧) يساوي (٣٢) كِيْلاً (المعالم الأثيرة ص: ١١).

(٨) بياض في الأصول، ومسجد الخيف يقع في الجهة الجنوبية من مِنًى، يكون على يمينكَ إذا كنت قادماً من مكة، وعلى يساركَ إذا كنت قادماً من عرفات، وقد كان في صحن هذا المسجد بالقرب من جداره الشرقي قبَّة عظيمة، فوق ثمانية عقود، وهي في موضع الخيمة التي أقيمت للنَّبيِّ ﷺ في حجَّة الوداع، والتي صَلَّى فيها الأوقات الخمسة من ظُهْرِ يوم التروية إلى فجر يوم عَرَفَةَ. وقد ورد في فضل مسجد الخَيْفِ أحاديث منها:
عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «صَلَّى في مَسْجِد الخَيْفِ سبعونَ نَبيّاً، منهم مُوسى، =

مسجد عرفة: الذي يُقال له مسجد إبراهيم(١) ﷺ.

قال الأزرقي(٢) في ذَرْع ما بين مسجد مُزْدلِفَة إلى مسجد عَرَفة: ثلاثة أميال، وثلاثة آلاف وثلاث مئة، وتسعة(٣) عشر ذراعاً.

قال: وذَرْعُ سَعَةِ مسجد عَرفَة من مقدّمه إلى مؤخّره مئة ذراع وثلاثة وستُّون ذراعاً.

ومن جانبه الأيمن إلى جانبه الأيسر بين عرفة والطريق مِئتا ذراع وثلاثة عشر ذراعاً.

وله مِئَتا شُرْفة(٤) وثلاث شُرفات(٥) [ونصف].

= كأنِّي أَنْظُرُ إليه، وعلَيْه عَبَاءَتانِ قَطَوانِيَّتَانِ، وهو مُحْرِمٌ على بعيرٍ من إبل شَنُوءَة، مَخْطُومٍ بِخِطَامٍ مِنْ لِيفٍ، عليه ضَفِيْرَتانِ»[١].

وعن ابن عمر أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «في مَسْجِدِ الخَيْفِ قُبِرَ سبْعُونَ نَبيّاً»[٢].

ومسجد الخَيْف ـ اليوم ـ أُعيد بناؤه على أفخم طرازٍ، وأعظم بناء، فجاء بحمد الله تعالى أكبر وأجمل ممَّا كان، وأقيمت حوله المرافق الخاصَّة به من أجل خدمة الحُجَّاج وراحتهم، فلله وحده الفضل والمنَّة[٣].

(١) (مسجد إبراهيم): يُقال له مسجد عُرَنَةَ بضمِّ العين وفتح الراء، وبعدها نون؛ لأنه بُني بها، ويُقال له أيضاً مسجد عَرَفَة ـ بفتح العين وبالفاء، لمجاورته عَرَفة. انظر الإفصاح ص (٢٧٦ ـ ٢٧٨)، أخبار مكة للأزرقي (٢/ ٢٠٢)، في رحاب البيت الحرام ص (٣٨٩).

(٢) أخبار مكة (٢/ ١٨٧ ـ ١٨٩).

(٣) في (ع، ف): «وسبعة»، والمثبت موافق لما في أخبار مكة (٢/ ١٨٧).

(٤) في (ع، ف): «شُرَّافة».

(٥) في (ع، ف): «شرافات».

---

[١] أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ٢٩٧)، وقال: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه عطاء بن السائب وقد اختلط». (قَطَوانِيَّتان) القَطَوَانِيَّةُ: عباءة بيضاء قصيرة الخَمْل، والنون زائدة (النهاية).

[٢] أخرجه البزار (١١٧٧) كشف الأستار، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ٢٩٧): «رجاله ثقات».

[٣] وينظر في رحاب البيت الحرام ص (٤١٦ ـ ١٧).

وله عَشَرَةُ أبواب.

ومن حَدِّ الحرم إلى مسجد عَرَفَةَ ألف ذراع وستّ مئة ذراع وخمس(١) أذرع.

ومن نَمِرَة وهو الجبل الذي عليه أنصاب الحرم على يمينك إذا خرجت من مأْزِمَيْ عَرَفة تريد الموقف، وتحت(٢) جبل نَمِرَة(٣)غار أربع أذرع في خمس(٤) أذرع، ذكروا أنَّ النبيَّ ﷺ كان ينزله يوم عرفة حتى يروح إلى الموقف وهو منزل الأئمَّة إلى اليوم.

والغار داخل في حَدِّ(٥) دار الإِمَارة(٦).

ومن الغار إلى مسجد عرفة ألفا ذراع وإحدى عشرة ذراعاً.

ومن مسجد عرفة إلى موقف الإمام عشيَّةَ عَرَفَة مِيْلٌ، يكون المِيْلُ خلفَ الإمام إذا وقف، وهو على حِيَال جَبَلِ المُشاة.

المَشْعَرُ الحَرَام: بفتح الميم، كذا التلاوة في القرآن، والرواية في الحديث؛ قال صاحب «مَطَالِعِ الأنوارِ»: ويجوز كسر الميم لكنَّه لم يُرو إلَّا بالفتح(٧).

وقد حكى الجوهري وغيره لغة الكَسْرِ.

ومعنى الحَرَام: المُحَرَّم، أي(٨): الذي يحرم فيه الصيدُ وغيرهُ؛ فإنَّه من الحَرَمِ، ويجوز أن يكون معناه(٩) ذا الحُرْمَةِ.

---

(١) في (ع، ف): «وخمسة».

(٢) في (ع، ف): «ومن تحت»، والمثبت موافق لما في أخبار مكة (٢/ ١٨٩).

(٣) في (م، ع، ف): «عرفة»، والمثبت موافق لما في أخبار مكة (٢/ ١٨٩)، وبهامش (ح) ما نصّه: «كان في الأصل: تحت جبل عرفة، وهو سهو، وصوابه: تحت جبل نمرةَ، أصلح، كذا ذكره الأزرقي».

(٤) في (ع، ف): «أربعة أذرع في خمسة».

(٥) في أخبار مكة (٢/ ١٨٩): «جدار» بدل «حدّ».

(٦) في (م، ع، ف): «الإمام»، والمثبت موافق لما في أخبار مكة (٢/ ١٨٩)، وفيه زيادة: «في بيت في الدار».

(٧) مطالع الأنوار (٤/ ٨١). (ل).

(٨) كلمة «أي» ليست في (ع، ف).

(٩) في (ع، ف): «ذو».

واختلف فيه، فالمعروف في كتب أصحابنا في المَذْهَبِ: أنَّ المَشْعَرَ الحرامَ قُزَحُ(١)، وهو جبل معروف بالمُزْدَلِفة، والمعروف في كتب التفسير والحديث والأخبار والسِّيَر؛ أنه المُزْدَلفة كلّها، وسُمِّي مَشْعَراً؛ لما فيه من الشعائِر، وهي مَعَالِمُ الدِّيْن، وطاعةُ الله تعالى.

وثبت في «صحيح البخاري» [١٨٦/أ] في كتاب الحَجِّ في باب من قَدَّمَ ضَعَفَةَ أَهْلِهِ بِلَيْلٍ: عن سَالِم بنِ عَبْدِ اللهِ، قال: كان عبدُ الله بنُ عُمَرَ يُقَدِّمُ ضَعَفَةَ أَهْلِهِ، فيقفون عند المَشْعَرِ الحَرامِ بالمُزْدَلِفَة [بليل] فيذكرونَ الله [تعالى](٢) وهذا دليل لما قاله(٣) أصحابنا.

مِصرُ: البلدة المعروفة؛ فيها لغتان: الصرف وتركه، والفصيح الذي جاء به القرآن ترك الصرف، وممَّا ذكر في(٤) مفاخرها إسلام السَّحرة، وكانوا خلائق في لحظة واحدة ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ١٢١].

قوله في باب مواقيت الحجِّ من «المهذَّب»(٥): لمَّا فُتِحَ المِصْرَانِ أَتَوا عُمَرَ رضي الله عنه(٦)، يعني: لِيحُدَّ لهم ميقاتاً.

المِصْرانِ: بكسر الميم والنون، تثنية مصر: وهو البلد الكبير العظيم، والمراد بهما: الكُوفَةُ والبَصْرَة.

المقام: مَقَامُ إبراهيمَ خليل الرحمن(٧) ﷺ هو في المسجد الحَرَام قُبَالة باب

---

(١) سبق في حرف القاف.

(٢) أخرجه البخاري (١٦٧٦)، وما بين حاصرتين منه، وأخرجه أيضاً مسلم (١٢٩٥). (ضعفة): جمع ضعيف، يريد بهم: النساء، والصبيان، والمرضى ونحوهم [جامع الأصول: ٣/ ٢٦٠].

(٣) في (ع، ف): «دليل على ما قاله».

(٤) في (ح): «من».

(٥) المهذَّب (٢/ ٦٨٩).

(٦) أخرجه البخاري (١٥٣١) من قول ابن عمر (لمَّا فُتِحَ المِصْرانِ): المُرادُ بفتحهما: غَلَبَةُ المسلمين على إمكان أرضهما، وإلَّا فهما من تمصير المسلمين (فتح الباري: ٣/ ٣٨٩).

(٧) في (ع، ف): «خليل الله»، ومَقَامُ إبراهيمَ: هو في الأصل ذلك الحَجَر الذي كان يقف عليه إبراهيم عليه السلام أثناء بناء الكعبة ثم بُني عليه مُصَلًّى صغير، يصلِّي الناسُ فيه ركعتين بعد الطواف، =

البيت، [وهو] موضع معروف، هذا مُرَادُ الفقهاء بقولهم: يصلِّي ركعتي الطواف خلف المَقَام، وشبه ذلك من ألفاظهم.

وأما المفسِّرون فقد اختلفوا فيه اختلافاً كثيراً منتشراً، وقد قدَّمنا عن ابن عباس وابن عَمْرو بن العاص في باب الحاء في المَوَاضِع أنهما قالا: الحَجَرُ الأَسْوَدُ، والمَقَامُ مِنَ الجَنَّةِ.

قال أبو الوليد الأزرقي[١] في ذَرْع المَقَام: ذِرَاعٌ.

قال: وهو مُرَبَّعٌ سعة أعلاه أربع عشرة[٢] أصبعاً في أربع عشرة[٢] أصبعاً، ومن أسفله مثل ذلك، وفي طرفَيْه من أعلاه وأسفله طَوْقَان من ذهب، وما بين الطَّوْقَين من الحَجَر من المَقَام بارز لا[٣] ذَهَبَ عليه، طُولُهُ من نواحيه كلّها: تسع أصابع، وعرضه: عشر أصابع عرضاً، في عشر أصابع طولاً، وعرض حَجَرِ المَقَام من نواحيه إحدى وعشرون أُصبعاً، ووسطه مُرَبَّع.

والقدَمانِ داخلتان في الحَجَرِ سبع[٤] أصابع، ودخولهما منحرفتان[٥]، وبين القَدَمَين من الحَجَر أُصبعان، ووسطه قد استدقَّ من التمسُّح به، والمَقَام في حَوْضٍ من سَاجٍ مُرَبَّع، حوله رَصاص، وعلى الحوض صفائح رصاص ملبّس بها[٦]، وعلى المقام صُندوق ساجٍ مسقف، ومن وراء المقام مِلْبَنُ سَاجٍ[٧] في الأرض، في

= ثم هدم في التوسعة، ونقل المُصَلَّى إلى الشرق من مكانه ذلك، حذاء زمزم من الشمال، وهُدم الأول، ووضع على الحَجَرِ زُجاج بِلَّوْري، تُرى من ورائه آثار قدم إبراهيم ﷺ الماثلة في الحجَر (المعالم الأثيرة ص: ٢٧٧).

(١) أخبار مكة (٢/ ٣٨).

(٢) في (ع، ف): «أربعة عشر».

(٣) في (ع، ف): «بلا».

(٤) في (ع، ف): «تسع»، والمثبت موافق لما في أخبار مكة (٢/ ٣٨).

(٥) في (ح، م): «منحرفتين».

(٦) في (ع، ف): «به».

(٧) في (ع، ف): «ملبس بساج»، والمثبت موافق لما في أخبار مكة (٢/ ٣٨).

طرَفَيه(١) سِلْسِلتان تَدْخُلان في أسفل الصندوق، ويقفل عليهما فيهما قُفْلَانِ(٢).

وهذا الموضع [الذي] فيه المَقَام اليوم(٣) هو الموضع الذي كان فيه في الجاهليَّة، ثم في زمن رسول الله ﷺ، وبعده ولم يغيّر من موضعه إلَّا أنه جاءَ سَيْلٌ في زمن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، يُقال له: سَيْلُ أُمِّ نَهْشَلٍ؛ لأنه ذهب بأُمِّ نَهْشَل بنت عُبيدةَ بن أبي أُحَيْحَةَ، فماتت فيه، فاحتمل ذلك السيلُ المَقَامَ من موضعه هذا، فذهب به إلى أسفل مكة، فأتي به فربطوه في أستار الكعبة في وجهها، وكتبوا بذلك إلى عُمَرَ، فأقبل عُمَرُ رضي الله عنه من المدينة فَزِعاً، فدخل بعُمْرَةٍ في شهر رمضان، وقد غَبِيَ مَوْضِعُه(٤) وعفاهُ السيل، فجمع عمرُ الناسَ وسألهم عن موضعه، وتشاوروا عليه حتى اتفقوا على موضعه الذي كان فيه، فَجُعِلَ فيه، وعمل عمرُ الرَّدْمَ لمنع السيل، فلم يَعْلُهُ سَيْلٌ بَعْدَ ذلِكَ إلى الآن(٥).

وروى الأزرقي(٦): أَنَّ موضع المَقَام الذي هو فيه الآن هو موضعه في الجاهليَّة، وفي زمن النَّبيِّ ﷺ، وأبي بكر وعُمَرَ رضي الله عنهما، وكان ذهب به السيلُ في خلافة عمر [١٨٦/ب]، فقدم عمر فردَّهُ إلى موضعه بِمَحْضَرٍ [من] الناس.

وروي نحوُ هذا عن عروةَ بن الزُّبَير وآخرين.

وبعث أميرُ المؤمنين المَهْدِيُّ ألف دينار لِيُضَبِّبُوا(٧) بها المَقَام، وكان قد انْثَلَم، ثم أَمَرَ المتوكّلُ أن يجعل عليه ذهب فوق ذلك الذهب أحسن من ذلك العمل، فعمل في مصدر الحاجّ(٨) سنة ستّ وثلاثين ومئتين، فهو الذهب الذي عليه اليوم، وهو فوق الذي عمله المهديُّ [والله تعالى أعلم].

---

(١) في (م): «ظهره» بدل «طرفيه»، والمثبت موافق لما في أخبار مكة (٣٨/٢).
(٢) إلى هنا كلام الأزرقي في أخبار مكة (٣٨/٢).
(٣) أي: في زمن ابن أبي مُلَيْكَةَ، انظر أخبار مكة للأزرقي (٢/ ٣٥).
(٤) (غَبِيَ موضِعُهُ): لم يعرف مكانه.
(٥) انظر أخبار مكة للأزرقي (٢/ ٣٤، ٣٥).
(٦) أخبار مكة (٢/ ٣٥).
(٧) في (ع، ف): «لينصبوا» وهو تحريف، انظر أخبار مكة للأزرقي (٢/ ٣٦).
(٨) في أخبار مكة (٣٦/٢): «الحجّ» بدل «الحاجّ».

مكة: زادها الله فضلاً وشرفاً[(١)] هي أفضل الأرض عند الشافعي وجماعاتٍ من العلماء، وبعدها المدينة.

وعند مالِكٍ: المدينةُ أفضلُ، ثم مكة، وسنبين أدلَّة ذلك موضحةً، إنْ شاء الله [تعالى] في «المجموع في شرح المهذَّب»[(٢)].

قيل: سُمِّيت مكة؛ لقلَّةِ مائها؛ من قولهم: امْتَكَّ الفَصِيلُ ضَرْعَ أُمِّهِ: إذا امْتَصَّهُ.

وقيل: لأنها تَمُكُّ الذنوبَ، أي: تَذْهَبُ[(٣)] بها.

ولمكة أسماء: بَكَّة، بالباء، وقد تقدَّمت في الباء، وتقدَّم الخلاف في الفرق بينهما.

والبلد الأمين. والبلدة. وأُمُّ القرى. وأُمُّ رُحْم بضمِّ الراء وإسكان الحاء، نقله الماوَرْدِيُّ في «الأحكام السلطانية»[(٤)] عن مُجاهد، وقال[(٥)]: سُمِّيت به لأنَّ الناس يتراحمون فيها ويتوادعون.

وصَلَاحِ؛ بفتح الصاد وكسر الحاء مبنيّ على الكَسر[(٦)] كَقَطَامِ وحَذَامِ ونظائرِهما. حكاه مُصْعَبٌ الزُّبيريُّ. قال الماوردي: لأَمْنِها.

والبَاسَّة بالباء والسين المهملة.

قال الماوردي: لأنها تَبُسُّ من أَلْحَدَ فيها، أي: تَحْطِمُهُ وتُهْلِكُهُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا﴾ [الواقعة: ٥].

قال الماوَرْدِيُّ وصاحب «المَطَالع» وغيرهما: ويروى: النَّاسَّة بالنون.

قال في «المَطَالع»: ويُقال: النَّسَّاسَة[(٧)].

---

(١) في (م، ع، ف) «شرفاً وفضلاً».

(٢) المجموع (٧/ ٤٦٩).

(٣) انظر أقوالاً أخرى في معجم البلدان (مكة).

(٤) في الأحكام السلطانية ص (٢٧٩): «أم زحم» فلأنَّ الناس يتزاحمون بها ويتنازعون.

(٥) في (ح): «وقيل».

(٦) وفي كتاب التكملة: صلاحُ بكسر الصاد والإعراب (معجم البلدان: صَلاحِ).

(٧) في (ع، ف): «الناسة»، والمثبت موافق لما في مطالع الأنوار (٤/ ٨١)، وتحرير ألفاظ التنبيه ص (١٣٤). (ل).

قال الماوردي: لأنها تَنُسُّ مَنْ أَلْحَدَ فيها، أي: تَطْرُدُهُ وتَنْفِيه، كذا قاله الماوَرْدِي[١].

وقال الجوهري في «صحاحه»: قال الأصمعي: النَّسُّ: اليُبْسُ، يُقال: نَسَّ يَنُسُّ ويَنِسُّ، أي: يَبِسَ، وجاءنا بخُبْزَةٍ نَاسَّةٍ، ومنه قيل لمكَّة: النَّاسَّة؛ لِقِلَّةِ مائِها.

[و] قال صاحب «المَطَالِع»: ومن أسمائِها الحَاطِمة؛ لِحَطْمها المُلْحدين. والرأس[٢] مثل رأس الإنسان.

وكُوثى[٣] باسم بُقعة فيها.

والعُرُشُ.

والقادِسُ، والمُقَدَّسةُ، من التقديس، فهذه ستَّة عشر اسماً[٤].

واعلم أن كثرة الأسماء تدلُّ على عِظَمِ المُسَمَّى، كما في أسماء الله تعالى، وأسماءِ رسولِهِ ﷺ.

ولا نعلم بلداً أكثرَ أسماءً من مكة والمدينة؛ لكونهما أفضلَ الأرض، وذلك؛ لكثرة الصفات المقتضية للتسمية.

قال الماوَرْدِيُّ[٥]: ولم تكن مكةُ ذاتَ منازل، وكانت قريش بعد جُرْهُم والعَمالقة ينتجعون جبالها وأوديتها ولا يخرجون من حَرَمِها انتساباً إلى الكعبة لاستيلائهم عليها وتخصّصها[٦] بالحرم، لحلولهم فيه، ويرون أنهم سيكون لهم بذلك شأن كلَّما كثر فيهم العدد.

المُلْتَزَم: ذكروه في هذه الكتب وقالوا: هو ما بين رُكْن الكعبة والبابِ. يعنونَ: بين الرُّكْنِ الذي فيه الحَجَرُ الأَسْودُ وباب الكعبة، وهذا متفق عليه.

---

(١) الأحكام السلطانية ص (٢٧٩).

(٢) في معجم البلدان (٥/ ١٨٢) زيادة: «لأنها».

(٣) في (ع، ف): «كوبى»، وهو تحريف، والمثبت موافق لما في معجم البلدان (مكة، كُوْثى).

(٤) مطالع الأنوار (٤/ ٨١). (ل)، ومن أسمائها أيضاً: معاد، والمُذْهَب، والحر (معجم البلدان: مكة).

(٥) الأحكام السلطانية ص (٢٨٥).

(٦) في (ح): «وتخصّصاً».

[و] قال الأزرقي[١]: وذَرْعُهُ أربع[٢] أَذْرُعٍ، وهو بضمِّ الميم وإسكان اللام وفتح التاء والزاي، سُمِّي بذلك [١٨٧/أ]؛ لأنَّ الناس يلتزمونه في الدعاء.

ويُقال له: المَدْعَى، والمُتَعَوَّذ[٣] بفتح الواو، وهو من المواضع التي[٤] يستجاب فيها الدعاء هناك، وهي مواضع ذكرتها في «المناسك».

منى: بكسر الميم تُصرفُ ولا تصرف[٥]، واقتصر ابن قُتيبة في «أدب الكاتب» على أنها لا تصرف.

واقتصر الجوهري في «الصحاح» على أن مِنى مُذَكَّر مصروف، سُمِّيت بذلك؛ لما يُمْنَى بها من الدماء، أي: يُراقُ ويُصَبُّ[٦]. هذا هو المشهور الذي قاله الجماهير من أهل اللغة

وغيرهم.

ونقل الأزرقي وغيرُه: أنها سُمِّيت بذلك؛ لأنَّ جبريلَ لما أرادَ مُفارَقَةَ آدمَ[٧] صلَّى الله عليهما وسلم قال له: تَمَنَّ؟

قال: أَتمنَّى الجنَّةَ [فسُمِّيت مِنى؛ لأمنية آدم عليه السلام][٨].

وقيل: إنها من قولهم: مَنَى اللهُ تعالى الشيءَ: أي: قَدَّرَهُ فسُمِّيت [بذلك] لما جعل الله ـ تعالى ـ من الشعائر فيها[٩].

قال الجوهري: قال يونُسُ: امْتَنَى القَوْمُ: إذا أَتَوا مِنًى.

---

(١) أخبار مكة (١/ ٣٥٠).

(٢) في (ع، ف): «أربعة».

(٣) في (ع، ف): «المتعوّد» وهو تصحيف، والمثبت موافق لما في أخبار مكة (١/ ٣٤٧).

(٤) في (ح): «الذي»، وبهامشها: «صوابه: التي».

(٥) في (ح): «يصرف ولا يصرف»، ولم أجده في أدب الكاتب.

(٦) في (ع، ف): «تراق وتصبّ».

(٧) في (ح، م، ع، ف): «لأن آدم لمَّا أراد مفارقة جبريل»، والمثبت من أخبار مكة للأزرقي (٢/ ١٨٠)، وانظر في رحاب البيت الحرام ص (٤١١).

(٨) ما بين حاصرتين زيادة من أخبار مكة للأزرقي (٢/ ١٨٠).

(٩) هناك أقوال أخرى، انظرها في معجم البلدان (مِنى).

وقال ابنُ الأعرابي: أَمْنَى القومُ.

وهي من حَرَمِ مكةَ، زادها الله [تعالى] شرفاً.

وهي شِعْبٌ ممدود بين جَبَلَين؛ أحدهما: ثَبِير، والآخَرُ: الصابح[١].

وحَدُّها من جهة الغرب وجهة مكةَ: جَمْرَةُ العَقَبة.

ومن الشرق، وجِهَةِ مُزْدلفةَ وعرفاتٍ: بطنُ المَسِيل[٢] إذا هبطت من وادي مُحَسِّر.

[و] قال بعضُ المصنِّفين في هذا: ذرْعُ منَى من جَمْرة العَقَبة إلى وادي مُحَسِّر سبعة آلاف ذراع ومئتا ذراع[٣].

ومن مكة إلى مِنَى ثلاثة أميال[٤].

قال الأزرقي[٥] وأصحابُنا: هي ما بين جمرة العَقَبة ووادي مُحَسِّر.

قال الأزرقي[٦]: ذَرْعُ ما بين جمرة العَقَبَةِ ووادِيَ مُحَسِّرٍ سبعة آلاف ذِراع ومئتا ذِراع.

قال: وعرض مِنَى من مؤخّر المسجد الذي يلي الجبلَ إلى الجبل [الذي] بحذائه ألف ذِراع وثلاث مئة ذراع.

وقال[٧]: ومن جمرة العَقَبَةِ إلى الجَمْرة الوُسْطى أربع مئة ذراع وسبع[٨] وثمانون ذراعاً واثنتا عشرة أصبعاً[٩].

---

(١) في (ح، م): «الصايع»، وفي (ع، ف)، «الضائع»، والمثبت من معجم البلدان (٣/ ٣٨٧)، قال ياقوت: «الصابح: بعد الألف باء موحدة، وحاء مهملة، وهو اسم الجبل الذي في أصله مسجد الخَيْفِ» وانظر أخبار مكة للأزرقي (٢/ ١٩٣، ١٨٠).

(٢) في (ح، م): «السيل».

(٣) أخبار مكة للأزرقي (٢/ ١٨٦).

(٤) المسافة ما بين شمالي مكة ومِنَى ستَّة أكيال (في رحاب البيت الحرام ص: ٤١١).

(٥) أخبار مكة (٢/ ١٧٢).

(٦) أخبار مكة (٢/ ١٨٦).

(٧) أخبار مكة (٢/ ١٨٥).

(٨) في (ع، ف): «وسبعة».

(٩) بين جمرة العقبة والجمرة الوسطى (١١٧) متراً تقريباً، وما بين الجمرة الوسطى والجمرة الأولى التي تلي مسجد الخَيْفِ (١٥٦) متراً تقريباً (في رحاب البيت الحرام ص: ٤٢٢).

ومن الجمرة الوُسْطَى إلى الجمرة التي تلي مسجدَ الخَيْفِ ثلاث مئة ذراع وخمس(١) أَذرع(٢).

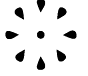
ومن الجمرة التي [تلي] مسجدَ الخيف إلى أوسط أبواب المسجد ألف ذراع وثلاث مئة ذراع وإحدى وعشرون ذراعاً. هذا كلام الأزرقي(٣).



(١) في (ع، ف): «وخمسة».

(٢) في (ع، ف): زيادة: «ومن الجمرة التي تلي مسجد الخيف ثلاثة مئة ذراع وخمسة أذرع»، وهي إقحام ناسخ.

(٣) أخبار مكة (٢/ ١٨٥).



حرف[1] النون

فصل نبر: المِنْبَرُ مكسور الميم، وهو من النَّبْرِ: وهو الارتفاع.

قال الجوهري: نَبَرْتُ الشيءَ أَنْبِرُهُ نَبْراً: رَفَعْته، ومنه سُمّي المِنْبَرُ.

قلت: واتخاذُ المنبرِ سُنَّةٌ، تواترت الأخبارُ بمنبر رسول الله ﷺ؛ وكان له ثلاث[2] دَرَجَاتٍ، كذا روّيناه في «صحيح مسلم»[3] وغيره من رواية سَهْل بن سَعْدٍ الساعدي.

ويُستحبُّ أن يكون المنبرُ على يمين المِحراب قريباً منه.

وروى الأزرقي في كتاب «مكة»[4] أنَّ أول مَنْ خطب بمكة على منبرٍ معاويةُ بن أبي سَفيان، قدم معه من الشام سنة حَجَّ في خلافته منبر صغير على ثلاث درجات، وكانت الخلفاء والولاة قبل ذلك يخطبون على أرجلهم قياماً في وجه الكعبة وفي الحِجْرِ، وكان ذلك المنبر الذي قدم به معاوية ربما خرب، فيعمر ولا يزاد فيه، حتى حجَّ هارون الرشيد في خلافته فأهدى له عاملُهُ على مِصْرَ موسى بن عيسى منبراً عظيماً فيه تسع درجات منقوشاً[5] فكان [١٨٧/ب][6] منبر مكة، ثم أخذ منبر مكة القديم فجعل لِعَرفة[7].

---

(١) في (ح، م): «باب».

(٢) في (ع): «ثلاثة»، وهو خطأ.

(٣) صحيح مسلم رقم (٥٤٤)، وانظر البخاري (٣٧٧) وأطرافه.

(٤) أي: أخبار مكة (٢/ ١٠٠).

(٥) في (ع، ف): «منقوشات»، وفي أخبار مكة (٢/ ١٠٠): «منقوش».

(٦) في (ع، ف): «مكان»، والمثبت موافق لما في أخبار مكة للأزرقي (٢/ ١٠٠).

(٧) وقد غيّر منبر الخطيب مرّاتٍ، والمنبر الموجود اليوم هو من هدايا السلطان سليمان القانوني العثماني، مكتوب على باب بابه: «إنه من سليمان، وإنه بسم الله الرحمن الرحيم» وهو من الرخام البديع (هامش أخبار مكة للأزرقي: ٢/ ١٠٠).

فصل نبط: قال العلماء: الاسْتِنْبَاطُ: اسْتِخْرَاجُ ما خَفِيَ المُرَادُ به من اللَّفظ. وسُمِّيت[(١)] النَّبَطُ والأَنْباط[(٢)]؛ لاستخراجِهِمْ ينابيعَ الأَرْضِ بحيثُ لا يَهْتَدِي إليها غيرُهُمْ كاهْتدَائِهِمْ.

فصل نبع: قال: نَبَعَ الماءُ يَنْبُعُ ويَنْبَعُ ويَنْبِعُ، بضمِّ الباء في المضارع وفتحها وكسرها، ثلاث لغات، حكاهنَّ الواحدي في تفسير سورة (الزمر) عن الكسائي والفَرَّاء، وحكاهنَّ أيضاً في سورة (سُبحان) عن الليث والفَرَّاء.

قال في (سبحان): نبع الماءَ يَنْبُعُ ويَنْبَعُ ويَنْبِعُ نَبْعاً ونُبُوعاً ونَبَعاناً[(٣)].

فصل نبغ: قوله في خطبة «الوجيز»: المبتدعة النابغة، أي: الظاهرة.

يُقال: نَبَغَ الشيءُ يَنْبُغُ ويَنْبَغُ، بضمِّ الباء وفتحها[(٤)]، نُبُوغاً، أي: ظهر، فهو نابغٌ.

فصل نتر: قال صاحب «المحكم»: النَّتْرُ: الجَذْبُ بِجَفَاء، نَتَرَهُ يَنْتُرُهُ نَتْراً، فانْتَتَرَ.

واسْتَنْتَرَ الرجلُ مِنْ بَوْلِهِ: اجْتَذَبه، واسْتَخْرَجَ بَقِيَّتَهُ من الذَّكَر عند الاسْتِنْجَاء.

قال الأزهري: قال الليث: النَّتْرُ: جَذْبٌ فيه جَفْوَةٌ. وذكر الجوهريُّ والهَرَويُّ مثله.

فصل نثر: في «المهذَّب»[(٥)] عن عَمْرِو بن عَبسَةَ رضي الله عنه أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «ما مِنْكُمْ مِنْ أَحدٍ يُقَرِّبُ وَضُوءَهُ، ثم يَتَمَضْمَضُ، ثم يَسْتَنْشِقُ، ويَنْتَثِرُ[(٦)] إلَّا خَرَّتْ[(٧)] خَطَايا فيه وخَيَاشِيمه مع الماء» هذا حديث صحيح أخرجه مسلم[(٨)] في «صحيحه»

---

(١) في (ع، ف): «وسُمِّي».
(٢) في (ع، ف): «والاستنباط» وهو خطأ.
(٣) التفسير البسيط (١٣/ ٤٧٧). (ل).
(٤) وأيضاً بكسر الباء، من باب ضرب (انظر مختار الصحاح: نبغ).
(٥) المهذَّب (١/ ٧٣).
(٦) في (ح): «وينثر»، والمثبت موافق لما في مسلم (٨٣٢).
(٧) في (م): «خرجت»، وفي (ع، ف): «جرت» والمثبت موافق لما في مسلم (٨٣٢).
(٨) في (ع، ف): «أخرجه البخاري»، وهو خطأ، والحديث من أفراد مسلم، عزاه المصنِّف نفسه =

قُبيل كتاب صلاة الخوف بنحو ورقة[(١)].

قال الأزهري في «تهذيب اللغة»: قال ابن الأعرابي: النَّثْرَةُ: طَرَفُ الأَنْفِ، ومنه قول النبيِّ[(٢)] ﷺ في الطهارة: «اسْتَنْثِرْ»[(٣)].

قال: ومعناه: اسْتَنْشِقْ، وحَرِّكِ النَّثْرَةَ في الطهارة.

[وروى سلَمَةُ عن الفَرَّاء، أنه قال: نَثَرَ الرجلُ وانْتَثَرَ واسْتَنْثَرَ: إذا حَرَّكَ النَّثْرَةَ في الطهارة].

قال الأزهري: ورُوي لنا هذا الحرفُ عن ابن جَبَلَة[(٤)] عن أبي عُبيد، أنه قال في حديث النَّبيِّ ﷺ: «إذا تَوَضَّأتَ فأَنْثِرْ»[(٥)]. بألف مقطوعة، ولم يفسِّره أبو عُبيد.

قال الأزهري: وأهل اللغة لا يجيزون: أَنْثِر، من الإِنْثَار[(٦)]، [و] إنَّما يُقال: نَثَرَ يَنْثِرُ، وانْتَثَرَ يَنْتَثِرُ، واسْتَنْثَرَ يَسْتَنْثِرُ. وروى أبو الزِّنَادِ، عن الأَعْرج، عن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «إذا تَوَضَّأ أحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ في أَنْفه [مَاءً][(٧)] ثُمَّ لِيَنْثِرْ»[(٨)]

= في الرياض (٤٦٨) بتحقيقي إلى مسلم دون البخاري، وكذلك سبقه ابن الأثير في جامع الأصول (٩/ ١١٦).

(١) أخرجه مسلم (٨٣٢) في صلاة المسافرين، باب: إسلام عَمْرِو بن عَبَسَةَ.

(٢) في (ع، ف): «قوله» بدل «قول النبيّ».

(٣) أخرج النسائي (١/ ٦٧) من حديث سَلَمة بن قيس مرفوعاً: «إذا تَوَضَّأْتَ فاسْتَنْثِرْ» وإسناده صحيح، انظر جامع الأصول (٧/ ١٨٣)، وأخرجه الترمذي (٢٧) بلفظ: «إذا توضأت فانْتَثِرْ» قال الترمذي: حديث سَلَمة بن قيس حديث حسن صحيح، وانظر جامع الأصول (٧/ ١٨٠).

(٤) قوله: «عن ابن جبلة» ساقط من (ع، ف).

(٥) أخرجه ابن ماجه (٤٠٦)، وأحمد (٤/ ٣٤٠)، من حديث سَلَمَة بن قيسٍ، وانظر التعليق السابق.

(٦) في (ع، ف): «انتثر من الانتثار»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (نثر).

(٧) ما بين حاصرتين من (ع، ف)، قال الحافظ في الفتح (١/ ٢٦٣): «قوله: فليجعل في أنفه ماءً، كذا لأبي ذَرٍّ، وسقط قوله: «ماءً» لغيره، وكذا اختلف رُواة الموطَّأ في إسقاطه وذِكْره، وثبت ذِكْره لمسلم من رواية سفيان، عن أبي الزناد».

(٨) أخرجه مالك (١/ ١٩) من طريق أبي الزِّناد، بهذا الإسناد، ومن طريق مالك أخرجه البخاري (١٦٢)، وأبو داود (١٤٠). =

هكذا رواه أهل الضبط لألفاظ الحديث، وهو الصحيح عندي، وقد فَسَّر قوله لْيَنْثُرْ: ولْيَسْتَنْثِرْ، على غير ما فسَّره الفَرَّاء وابن الأعرابي.

قال بعض أهل العلم: معنى الاسْتِنْثَارِ والنَّثْرِ: أن يستنشق الماءَ ثم يخرج[(١)] ما فيه من أَذى أو مُخاط، وممَّا يدلُّ على هذا: الحديثُ الآخرُ، أنَّ النبيَّ ﷺ كان يَسْتَنْشِقُ ثَلَاثاً، في كُلِّ مَرَّةٍ يَسْتَنْثِرُ[(٢)].

فجعلَ الاسْتِنْثَار غيرَ الاستنشاق.

وأما قول ابن الأعرابي: النَّثْرةُ: طرَفُ الأنف، فصحيح. هذا ما ذكره الأزهري.

قال صاحب «المحكم»: النَّثْرَةُ: الخَيْشُومُ وما والاهُ.

واسْتَنْثَرَ الإنسانُ: استنشقَ الماءَ، ثم استخرجَ ذلك بِنَفَسِ الأَنْفِ.

وقال الهروي في «الغَرِيبَيْن» في نَثَرَ واسْتَنْثَرَ في الطهارة: يُقال: نَثَرَ يَنْثِرُ بكسر الثاء، ونَثَرَ السُّكَّرَ[(٣)] يَنْثُرُهُ، بضمِّ الثاء، لا غيرَ[(٤)].

وقال الخطَّابي في «معالم السنن»[(٥)]: اسْتَنْثَرَ: معناه: استنشقَ الماءَ، ثم أخرجَهُ [١٨٨/أ] من أنفه، وأصله مأخوذ من النَّثْرَة، وهي الأَنْفُ.

وقال صاحب «مَطَالع الأنوار»: الاسْتِنْثَارُ: طَرْحُ الماءِ من الأنف بعد استنشاقه.

قال: وقال ابن قُتيبةَ: الاسْتِنْشَاقُ والاسْتِنْثَارُ سواء، مأخوذ من النَّثْرَةِ وهي الأنف.

= وأخرجه مسلم (٢٣٧) من طريق سفيان عن أبي الزناد بالإسناد السابق، وفيه: «لْيَنْتَثِرْ» بدل «لْيَنْثِرْ».

(١) في (ع، ف): «يستخرج».

(٢) انظر حديث عليٍّ وعثمانَ بن عفانَ وعبد الله بن زيد بن عاصم الأنْصَاري وعائشة في جامع الأصول (٧/ ١٤٩ ـ ١٦٠)، وانظر أيضاً فتح الباري (١/ ٢٦٢).

(٣) في (ع، ف): «الذكَر» وهو تحريف.

(٤) الغريبين (٦/ ٨٠٧). (ل).

(٥) معالم السنن (١/ ٤٩).

قال: ولم يقل شيئاً، وقد فَرَّقَ بينهما في الحديث بقوله: «فَلْيَجْعَلْ في أَنْفِهِ ماءً ثم لْيَنْثِرْ»[١] فَدَلَّ على أنه طرحه بريح الأنف مبتدئاً[٢].

قوله [في] باب الوليمة: و[يُكرَهُ] النَّثْرُ[٣] بفتح النون وإسكان الثاء.

قال الأزهري: قال اللَّيث: النَّثْرُ: نَثْرُكَ الشيءَ بيدك تَرْمي به مُتفرِّقاً مثل: نَثْرِ الجوز واللوز والسُّكَّر، وهو النِّثَارُ، يُقال: شَهِدْتُ نِثَارَ فلان.

قال صاحب «المحكم»: النَّثْرُ: رَمْيكَ الشيءَ مُتَفَرِّقاً، نَثَرَهُ يَنْثُرُهُ ويَنْثِرُهُ نَثْراً ونِثَاراً، ونَثَّرَهُ فانْتَثَرَ وتَنَثَّرَ وتناثَر.

قوله في باب الرِّبا والجعَالة من «المهذَّب»[٤]: ورَوَى المُزَني في «المنثور» عنه، يعني بقوله: «عنه» الشافعيَّ رضي الله عنه.

و«المنثورُ» كتاب من كتب المزني التي نقلها عن الشافعي، وقد تكرَّر ذكر «المَنْثُور» في «المهذَّب» و«الروضة».

فصل نجذ: في الحديث: أنَّ النبيَّ ﷺ ضَحِكَ حَتى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ[٥].

ذكره في كتاب الصيام من «المهذَّب»[٦]: هو بالذال المعجمة بلا خلاف بين أهل العلم مطلقاً.

قال أبو العباس ثَعلَبٌ وجماهيرُ أهل اللغة وغيرهم: المرادُ بالنواجذ ـ هنا ـ: الأنياب، وكان معظم ضحك النَّبيِّ ﷺ تبسُّماً.

وقيل: المراد بالنواجذ هنا: الضَّواحِك.

وقيل: المراد بها[٧] الأَضْراس، وهذا هو الأشهر في إطلاق النواجذ في اللغة.

---

(١) تقدَّم تخريجه قبل قليل، وفي (ع، ف): «لْيَنْتَثِرْ» بدل: «لْيَنْثِرْ».
(٢) مطالع الأنوار (٤/ ١٢٢). (ل).
(٣) المهذَّب (٤/ ٢٢٤)، وما بين حاصرتين منه.
(٤) المهذَّب (٣/ ٨٣، ٥٧٠).
(٥) أخرجه البخاري (٦٠٨٧) من حديث أبي هريرة، وهو في صحيح مسلم (١١١١)، وفيه: «أنيابه» بدل «نواجذه» وانظر الشمائل للترمذي ص(١٤٨ ـ ١٥٣) بتحقيقي، باب: ما جاء في ضحك رسول الله ﷺ.
(٦) المهذَّب (٢/ ٦١١).
(٧) كلمة: «بها» ليست في (م)، وفي (ع، ف): «بهما» بدل «بها».

قال ابن الأثير في «النهاية»: وعلى هذا القول؛ يكون المراد مُبالغة مِثْلِهِ في ضَحِكِهِ من غير أن يُرادَ ظُهورُ نواجذه في الضحك.

قال: وهذا أقيس الأقوال؛ لاشتهار النواجذ بأواخر الأسنان(١).

وضَعَّفَ القاضي عِيَاضٌ والمحقِّقونَ هذا القولَ، وقالوا: الصواب أنَّها الأنياب(٢).

فصل نجش: رَوَى ابن عُمَرَ ﵄؛ أن النبيَّ ﷺ نهى عن النَّجْش(٣).

النَّجْشُ، بفتح النون وإسكان الجيم.

قال الهروي ﵀: قال أبو بكر: معنى النهي عن النَّجْشِ: أي: لا يمدح أحدكم السلعة ويزيد في ثمنها وهو لا يريد شراءَها؛ ليسمعه غيره فيزيد.

قال: وأصل النَّجْشِ: مَدْح الشيء وإِطْراؤُه.

وقال الهروي: وقال غيره: النَّجْشُ تغيرُ الناس عن الشيء إلى غيره.

والأصل فيه: تَغيرُ الوَحْش من مكان إلى مكان(٤).

قال صاحب «الحاوي»: أصل النَّجْش: الإثارة للشيء، ولهذا قيل للصيَّاد: النَّجَّاش والنَّاجِش؛ لإثارته الصيدَ، ولهذا قيل لطالب السلعة: نَجَّاش، والطَّلَب(٥) نَجْشٌ.

قال: وحقيقة النَّجْشِ المنهيِّ عنه في البيع، أن يحضر الرجلُ السوقَ فيرى السلعةَ تباع فِيمَنْ يزيد(٦)، فيزيد في ثمنها وهو لا يرغب في ابتياعها؛ ليقتدي به الراغب فيزيد لزيادته ظنّاً منه بأن تلك الزيادة لرخص السلعة اغتراراً به، وهذه خديعة محرَّمة(٧).

---

(١) النهاية (٥/ ٢٠).

(٢) إكمال المعلم (١/ ٥٦٩). (ل).

(٣) أخرجه البخاري (٢١٤٢)، ومسلم (١٥١٦).

(٤) الغريبين (٦/ ١٨١١). (ل).

(٥) في (ح): «وللطلب».

(٦) في (ع، ف): «بثمن» بدل «فيمن يزيد».

(٧) الحاوي (٥/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣).

فصل نجل: الإِنْجِيل اسم لكتاب الله [تعالى] المنزَّل على عيسى ﷺ، وهو إِفْعِيْلٌ، واللغة المشهورة فيه كَسْرُ الهمزة، وهي قراءةُ القُرَّاء السبعة وغيرهم، وقرأ[١] الحسن بفتح الهمزة.

واختلف النحويُّون في اشتقاقه، فذكر أبو [١٨٨/ب] جعفر النَّحَّاس في كتابه «صِنَاعة الكُتَّاب» فيه ثلاثة أقوال، **أحدها**: أنه من نَجَلْتُ الشيءَ: أي: أَخْرَجْتُهُ.

وَوَلَدُ الرَّجُلِ: نَجْلُهُ، فيكون معناه: خرج به دارسٌ[٢] من الحقِّ.

والثاني: أنه من تَنَاجَلَ القومُ: إذا تَنَازَعُوا.

قال: وحكى ذلك أبو عَمْرو الشَّيْبانيُّ، فَسُمِّي إنجيلاً؛ لما وقع فيه من التَّنازُعِ؛ لأنه وقع فيه من التنازع ما لم يَقَعْ في شيء من كتب الله ﷻ.

والقول الثالث: أنه سُمِّي إِنجيلا؛ لأنه أصل من العلم الذي أَطْلَعَ اللهُ ﷻ خَلْقَهُ عليه، مشتقٌّ من قولهم: نَجَلَهُ، إذا وَلَدَهُ وكان أصلاً له.

قال: وجمع الإِنْجِيل أَنَاجِيل[٣].

وقال غيرُ النحاس: هو إِفعيل من النَّجْلِ، وهو الأَصْلُ الذي يتفرَّع عنه[٤] غيرهُ.

واسْتَنْجَلَ الوادي: إذا نَزَّ ماؤُهُ.

وقيل: هو من السَّعة من قولهم: نَجَلْتُ الإهابَ: إذا شَقَقْتَهُ ومنه عَيْنٍ نَجْلَاء: أي: واسعة الشَّقِّ، وتضمَّن الإنجيلُ سَعَةً لم تكن لليهود.

فصل نجم: قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١]

جاء ذكره في باب سجود التلاوة من «المهذَّب»[٥].

قال الماوَرْدِيُّ: فيه أربعة أقوال: أحدها: نجوم القرآن: إذا نزلت الآية، وكانت تنزل نُجُوماً، قاله مُجَاهِدٌ.

---

(١) في (ع، ف): «وقراءة».

(٢) في (م): «دراس».

(٣) عمدة الكتاب ص (١٢٠). (ل).

(٤) في (ع، ف): «عن»، وفي (م): «منه».

(٥) المهذَّب (١/ ٢٨٥).

والثاني: أنه الثُّرَيَّا[١].

والثالث: الزُّهَرَة[٢]. قاله السُّدِّي.

والرابع: جماعة النُّجُوم. قاله الحَسَنُ، وليس يمتنع أن يعبّر عنها بلفظ الواحد.

قلت: والزُّهَرَة بفتح الهاء لا بإسكانها[٣].

قال الواحدي في «الوسيط»[٤]: النَّجْمُ: القرآنُ؛ سُمِّي نَجماً؛ لتفرُّقه في النزول، والعرب تُسَمِّي التفرُّقَ[٥] تنجيماً، والمُفَرّقَ مُنَجَّماً، وهو قول ابن عباس.

وفي رواية عنه: أنه الثُّرَيَّا.

وفي رواية أخرى عنه: يعني الرجوم من النجوم. وهو ما تُرمى به الشياطينُ عند اسْتِرَاقِ السمع.

قوله ﷻ: ﴿وَعَلَـٰمَـٰتٍۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦] ذكره في استقبال القبلة من «المهذَّب»[٦].

قال الإمام الثعلبي: قال مجاهد وإبراهيم: أراد جميع النجوم، فمنها ما يكون علامات، ومنها ما يهتدون به.

وقال السُّدِّي: يعني الثُّرَيَّا وبنات نَعْشٍ[٧] والفَرْقَدَين[٨]، والجَدْي[٩]،

---

(١) (الثُّرَيّا): مجموعة من النجوم في صورة الثور، وكلمة النجم علَمٌ عليها (الوسيط).

(٢) (الزُّهَرَة): أحد كواكب المجموعة الشمسية التسعة، ثاني كوكب في البعد عن الشمس، يقع بين عُطَارِدٍ والأَرض، وهو أَلْمعُ جرم سماوي باستثناء الشمس والقمر (الوسيط).

(٣) في تفسير الماوردي (٥/ ٣٨٩): فيه خمسة أقوال. . . والخامس: أنها النجوم المُنْقَضَّة.

(٤) الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٤/ ١٩٢).

(٥) في (ب): التفرقة. وفي الواحدي: التفريق. (ل).

(٦) المهذَّب (١/ ٢٢٨).

(٧) (بنات نَعْشٍ): سبعة كواكب تُشَاهدُ جهةَ القطب الشمالي، شُبِّهَتْ بِحَمَلَةِ النَّعْشِ (الوسيط).

(٨) (الفَرْقَدَيْنِ): الفَرْقَدُ: نجم قريب من القطب الشمالي، ثابت الموقع تقريباً، ولذا يُهْتَدى به، وهو المُسَمَّى: النجم القُطْبي، وبقربه نجم آخر، مماثل له، وأصغر منه، وهما فرقدان (الوسيط).

(٩) (الجَدْيُ): أحد بروج السماء بين القوس والدَّلْوِ، وزمنه من (٢٢) من ديسمبر إلى (١٩) من يناير (الوسيط).

يهتدون [بها] إلى الطرق والقِبْلة[١].

قولهم في الكتابة: إنَّما تصحُّ على نجْمَيْنِ، وحَلَّ النَّجْمُ، وأدَّى نجماً من نجوم كِتابته، وغيرِ ذلك من ألفاظهم، كُلُّهُ بفتح النون.

قال الرافعي: النَّجْمُ ـ في الأصل ـ: الوقتُ.

ويُقال: كانت العرب لا يعرفون[٢] الحساب ويبنون أُمورَهم على طلوع النجوم والمَنَازِل فيقول أحدهم: إذا طلع نجم الثُّريا أدَّيْتُ حَقَّكَ، فَسُمِّيَتِ الأوقات نُجوماً، ثم سُمِّي المُؤَدّى في الوقت نجْماً[٣].

فصل نحل: النَّحْلُ: مفتوح النون ساكِنُ الحاء، معروف.

قال الأزهري: قال الليث: النَّحْلُ: دَبْرُ العَسَلِ، الواحدة: نَحْلَةٌ.

قال: وقال أبو إسحاق في قول الله ﷻ: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]: جائز أن يكون سُمِّيَ نَحْلاً؛ لأنَّ الله ﷻ نَحَلَ الناسَ العَسَلَ الذي يخرجُ من بطونها.

قال: وقال غيره من أهل العربيَّة[٤]: النَّحْلُ يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، وأنَّثها الله تعالى، فقال: ﴿أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [النحل: ٦٨] والواحدة: نَحْلَة، ومن ذَكَّرَ النَّحْلَ، فلأنَّ لفْظَهُ مُذَكَّرٌ، ومن أنَّثه؛ فلأنَّه جمع نَحْلَةٍ.

وذكر الإمام الواحدي هذا الذي ذكره الأزهري، ثم قال: وهي مؤنَّثة في لغة الحِجاز، وكذلك[٥] أنَّثها اللهُ ﷻ، وكذلك كُلُّ جمع ليس بينه وبين واحده إلَّا الهاء[٦].

قال الجوهري: النَّحْل والنَّحْلَةُ: الدَّبْر، يقع على الذكر والأُنثى، حتى تقولَ: يَعْسُوبٌ.

فصل نحو: النحوُ ـ في اللغة ـ: القَصْدُ، ومنه سُمِّي علمُ النَّحْوِ؛ لأنه قصد لكلام العرب.

---

(١) الكشف والبيان (١٦/ ٣٣). (ل).

(٢) في (ع، ف): «لا تعرف».

(٣) العزيز (١٣/ ٤٥٣). (ل).

(٤) في (م، ع، ف): «الغريب».

(٥) في (ع، ف): «وكذا». في الواحدي (لذلك).

(٦) التفسير البسيط (١٣/ ١٢). (ل).

يُقال: نَحَاهُ، وانْتَحَاهُ، وتَنَحَّاهُ: إذا قَصَدَهُ.

ونَحَّيْتُهُ وانْتَحَيْتُهُ، ونَحَوْتُهْ: قَصدْتُهُ.

فصل نخع: قوله في باب الصيد والذبائح من «المهذَّب»[١]: يكره أن يبالغ في الذبح إلى أن يبلغ[٢] النُّخَاعَ وفسَّره، ثم قال: لما رُوِي[٣] عن عمر[٤] رضي الله عنه أنه نهى عن النَّخْعِ.

فقوله: النّخَاع، فيه ثلاث لغات مشهورة: فتح النون، وضمّها، وكسرها.

والنَّخْعُ: بفتح النون وإسكان الخاء.

قال الأزهري: النَّخْعُ للذبيحة[٥]، أَنْ يَعْجَلَ الذابح فيبلغ القَطْعُ إلى النّخَاع.

والنَّخَاع فيما أخبر أبو العباس عن ابن الأعرابي: خَيْطٌ أبيضُ يكون داخل عظم الرَّقَبَةِ، ويكون ممتدّاً إلى الصُّلْب.

وقال ابن الأعرابي أيضاً: النِّخاع والنُّخاعُ، يعني: بالكسر والضَّمّ: خَيْطُ الفَقَارِ المتصل بالدماغ. هذا ما ذكره الأزهري في «تهذيب اللغة».

وقال في «شرح ألفاظ المختصر»[٦]: النَّخْعُ: قَطْعُ النّخَاع، وهو الخيط الأبيض الذي مادّته من الدماغ في جوف الفقَار كُلِّها إلى عَجْبِ الذَّنَبِ، وإنَّما تُنْخَعُ الذبيحةُ إذا أُبِيْنَ رَأْسُهَا.

وقال صاحب «المحكم»: النِّخَاع والنُّخَاع [والنَّخَاعُ][٧]: عرق أبيض في داخل العُنُقِ، يَنْقَادُ في فقَارِ الصُّلْبِ حتى يبلغَ عَجْبَ الذَّنَبِ، وهو يسقي العِظَامَ.

---

(١) المهذَّب (٢/ ٨٨٦).

(٢) قوله: «أن يبلغ» ساقط من (ع، ف).

(٣) في (ع، ف): «الماوردي» بدل «لما روي» وهو خطأ.

(٤) في (ع، ف): «عن ابن عمر» وهو خطأ.

(٥) في (ع، ف): «نخع الذبيحة»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (نخع).

(٦) الزاهر ص (٤٠٥).

(٧) ما بين حاصرتين زيادة من المحكم (١/ ٧٧)، اللسان (نخع).

ونَخَعَ الشاةَ نَخْعاً: قَطَعَ نُخَاعَها.

والمَنْخَعُ: موضِعُ قَطْع النّخَاع.

والنَّخْعُ: القَطْع[1] الشديد، مشتقٌّ من قَطْع النَّخَاع.

والنُّخَاعَةُ: ما تَفَلَهُ الإنسانُ، كالنُّخَامة.

وتَنَخَّعَ الرجلُ: رَمَى بِنُخَاعَتِهِ.

وانْتَخَع فلانٌ عن أرضه: بَعُدَ.

والنَّخَعُ: أبو قبيلة، من ذلك.

فصل نخل: النَّخْلُ والنَّخِيل، بمعنًى، والواحدةُ: نَخْلَةٌ. قاله الجوهري.

فصل ندد: في الحديث: نَدَّ بعيرٌ»[2]، أي: نَفَرَ وذهب على وجهه شارداً.

يُقال: نَدَّ يَنِدُّ بكسر النون، نَدّاً ونِدَاداً ونُدُوداً.

والنَّدُّ: بفتح النون: الطِّيْبُ المعروف.

وقال ابن فارس في «المجمل» والجوهري، وغيرُهما: ليس هو بعربي.

قيل: هو مخلوط من مِسْكٍ وكافور.

والنِّدُّ بكسر النون: هو المِثْلُ، وجمعه: أَنْداد.

ويُقال في الواحد أيضاً: النَّدِيدُ، والنَّدِيدَةُ، بزيادة الهاء.

فصل ندل: المِنْدِيلُ، بكسر الميم: وهو معروف، قال ابن فارس: لعلَّ المِنْدِيلَ مأخوذ من النَّدْلِ، وهو النَّقلُ.

وقال غيره: هو مأخوذ من النَّدْلِ، وهو الوَسَخُ؛ لأنه يُنْدَلُ به.

قال أهل اللغة: يُقال: تَنَدَّلْتُ بالمِنْدِيل.

قال الجوهري: وقال أيضاً: تمندلتُ بالمنديل.

قال: وأنكر الكِسائيُّ: تَمنْدَلْتُ.

---

(١) في المحكم (١/ ٧٧)، اللسان (نخع): «القتل» بدل «القطع».

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٧٥)، ومسلم (١٩٦٨)، من حديث رافع بن خَدِيج.

وقال الجوهري في فصل مدل[١]: يُقال: تمدَّلْتُ[٢] بالمِنديل لغة في تَنَدَّلْتُ.

وقال أبو عُمَر[٣] في «شرح الفصيح»: قال ابن الأعرابي: تقول العرب: انْدُلْ لي هذا [١٨٩/ب]، أَي: انْقُلْهُ من مكان إلى مكان.

يُقال منه: نَدلْتُ أَنْدلُ نَدْلاً ونُدُولاً ومَنْدَلاً[٤].

قال: ومنه أخذ المِنديل؛ لأنه يُنْقَلُ من واحدٍ إلى واحدٍ.

فصل نذر: ثبت في «صحيح البخاري»[٥] عن ابن عُمرَ ﵄ في مواضِعَ من الكتاب، قال: نهى النبيُّ ﷺ عن النَّذْرِ، وهكذا رواه في باب: إلْقاء العَبْد النَّذْرَ إلى القَدَرِ[٦] ثم في باب الوفاء بالنذر[٧]، ورواه[٨] مسلم[٩] أيضاً من طُرُقٍ.

فصل نزع: قال أهل اللغة: يُقال: نَزَعْتُ الشيءَ أَنْزِعُهُ ـ بكسر الزاي ـ نَزْعاً: إذا قَلَعْتَهُ.

وفلانٌ في النَّزْعِ، بفتح النون وإسكان الزاي، أي: في قَلْعِ الحياة، وإخراج الروح.

ونزع عن الأمر يَنْزِعُ نُزُوعاً: إذا انتهى عنه، وأقْلَعَ.

ونَزَعَ الولدُ إلى أبيه، أو خاله، أو غيره، أي: أَشْبَهَهُ، وذَهَبَ إليه في الشَّبَهِ.

ونَزَعَ في القوس نَزْعاً: أي: مَدَّها.

ونازَعَ الرجلُ صاحبَه مُنَازعَةً، أي: جاذَبَهُ في الخُصُومة.

---

(١) في (ع، ف): «ندل».

(٢) في (ع، ف): «تمندلت».

(٣) في (م، ع، ف): «أبو عَمْرٍو»، وهو خطأ، وأبو عُمَرَ هو الزاهد، تقدَّم مراراً.

(٤) في (ع، ف): «ومندولاً».

(٥) صحيح البخاري رقم (٦٦٠٨، ٦٦٩٣).

(٦) في (ع، ف): «في باب: إيفاء النذر من العبد القدر» وهو خطأ، وفي (ح، م): «إلقاء النذر العبد إلى القدر»، والمثبت من البخاري (١١/ ٤٩٩ ـ فتح).

(٧) في (ع، ف): «بالنذور»، والمثبت موافق لما في البخاري (١١/ ٥٧٥ ـ فتح).

(٨) في (ع، ف): «رواه».

(٩) صحيح مسلم رقم (١٦٣٩).

وبينهم نَزَاعةٌ، بفتح النون، أي: خُصُومة.

والتَّنازُعُ: التَّخَاصُمُ.

وانْتَزْعُت الشيءَ فانْتَزَعَ، أي: اقتلعته فاقْتَلَع[١].

والمِنْزَعَةُ: ما يرجِعُ إليه الرجل من [أمره][٢] وتدبيره ورأيه.

والنَّزَعَتان بفتح النون والزاي، واحدتهما: نَزَعَةٌ بفتحهما، وهو المعروف المشهور في كتب اللغة، وذكر البيهقي في كتابه «ردّ الانتقاد على ألفاظ الشافعي»[٣] عن أبي العَلَاء بن كُوشاذ الأديب الأصبهاني: أنه يُقال: نَزْعَة بفتح الزاي وبإسكانها لغتان.

قال: يَرْوُون ذلك عن أبي عَمْرو الشَّيْباني وغيره.

قلت: والنَّزَعَتَانِ: هما المَوْضِعَانِ اللَّذان يُحِيطان بالناصية، يَنْحَسِرُ الشعَرُ عنهما في بعض الناس، وذلك محمود عند العرب يمدحون به، ويُقال منه: رجل أَنْزَعُ بَيِّنُ النَّزَعِ.

قال أهل اللغة: ولا يُقال: امرأة نزعاء، لكن يُقال: زَعْراءُ[٤].

والنَّزَعَتانِ من الرأس عندنا، وعند جماهير العلماء، واستحبَّ الشافعي والأصحاب ـ رحمهم الله [تعالى] غَسْلهُما مع الوجه؛ للخروج من خلاف مَنْ قال: هما من الوجه.

وقوله ﷺ: «مَا لي أُنَازَعُ القُرْآنَ»[٥] بفتح الزاي، معناه: أجاذبه وأزاحم في قراءته.

---

(١) في (ح): «فانقلع».

(٢) في (ع، ف): «أَمر»، والمثبت من اللسان (نزع).

(٣) رد الانتقاد ص (٧٣).

(٤) في (ع، ف): «غراء» وهو خطأ، والمثبت موافق لما في مقاييس اللغة، القاموس، اللسان (نزع)

(٥) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٨٦)، وأبو داود (٨٢٦، ٨٢٧)، والترمذي (٣١٢)، والنسائي (٢/ ١٤١)، وأبو يعلى (٥٨٦١) وغيرهم من حديث أبي هريرة، وقال الترمذي: «حديث حسن»، وصحَّحه العلَّامة أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي (٢/ ١١٩)، وانظر سنن البيهقي (٢/ ١٥٧ ـ ١٥٩).

قوله في باب الربا من «المهذَّب»[١] [الكامل]:

لِـمُـعَـفَّـرٍ قَـهْـدٍ تَـنَـازَعَ شِـلْـوَهُ غُبْسٌ كَواسِبُ لا[٢] يُمَنُّ طَعَامُها[٣]

هذا البيت قبله بيتٌ آخر، به[٤] يظهر معنى هذا، وهو [الكامل]:

خَنْسَاءُ ضَيَّعتِ الفَرِيْرَ فَلَمْ يَرِمْ عُرْضَ الشَّقَائِقِ طَوْفُها وبُغَامُها

الخَنْسَاءُ: بَقَرَةٌ وَحْشِيَّة.

والفَرِير: بفتح الفاء وكسر الراء: وهو ولد البقرة.

وقوله[٥]: [فلم] يَرِمِ؛ بفتح الياء وكسر الراء، معناه: لم يَبْرَحْ.

وعُرْضُ بضمِّ العين: وهو الناحية.

والشَّقائق بفتح الشين المعجمة: جمع: شقيقة، وهي رَمْلَةٌ فيها نبات، وقيل: أرض غليظة بين رَمْلَيْنِ.

وقيل: رَمْلٌ رقيق بين رَمْلَين ضَخْمَين.

وقوله: (طَوْفُها) بفتح الطاء ورفع الفاء، أي: ذَهَابُها ومَجيئها، وهو فاعل يَرِمّ.

وبُغَامُها، بضمِّ الباء الموحدة وبالغين المعجمة وبرفع الميم، معطوف على طوفها.

والبُغَام: الصَّوْتُ.

وأما بيت الكِتَابِ: فاللام في قوله (لِمُعَفَّرٍ) مكسورة، وهي لام التعليل، أي: من أجل مُعَفَّرٍ، وهو الذي عُفِّرَ بالتراب، أي: سُحِبَ في التراب.

والقَهْدُ بفتح[٦] القاف [١٩٠/أ] وإسكان الهاء: الذي تعلو بياضَهُ حُمرةٌ.

وقيل: هو الذي له بياض يخالطه حمرة أو صفرة.

---

(١) المهذَّب (٣/ ٦٠).

(٢) في (ح، م): «ما».

(٣) سلف بعض هذا البيت في حرف القاف فصل (قهد)، وهو من معلقة لبيد.

(٤) كلمة «به» ليست في (ع، ف).

(٥) في (ع، ف): «وقولهم».

(٦) في (ع، ف): «بضمِّ» وهو خطأ.

قوله: (تَنَازَعَ شِلْوَهُ) أي: تَجَاذَبَ عُضْوَهُ.

وقوله: (غُبْسٌ) أي: ذِئاب[١]، جمع: أَغْبَس، وهو الذي لونُهُ كلون الرَّماد.

وقوله: (كَوَاسِبُ) أي: تكْسِبُ لنفسها.

وقوله: (لا يُمَنُّ طَعامُها) فيه قولان: أحدهما: أنه لا مِنَّةَ عليها فيه؛ بل تأخذه بالقَهْر والغَلَبة لا بالسؤال والمسكنة، بخلاف السِّنَّورِ وشبهه.

والثاني: أنه لا ينقص ولا يقطع كقول الله ﷻ: ﴿أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٦].

ومعنى البيتين: أنَّ هذه البقرةَ الخَنْسَاء ضَيَّعت وَلَدَها في رَعْيِها[٢]، فهي لا تبرحُ تطوفُ عليه، ولا تبرحُ تطوف في ناحية الرَّمْل لأجل المُعَفَّرِ، ظانَّةً أنَّه فيها، ولا تعلم أن الذِّئاب[٣] تنازعَتْ وتجاذَبَتْ أعضاءَهُ، والله [تعالى] أعلم.

فصل نسك: قال صاحب «المحكم»[٤]: النُّسْكُ والنِّسْكُ: العبادة، يعني: بضمِّ النون وكسرِها، والسين ساكنة فيهما.

وقيل لثعلب: هل يُسمَّى الصَّوْمُ نُسْكاً؟ فقال: كُلُّ حقٍّ لله ﷻ يُسَمَّى نُسْكاً، يعني: بضمِّ النون وإسكان السين.

نَسَكَ يَنْسُكُ نَسْكاً، ونَسْكاً[٥]، يعني بفتح السين وضَمِّها في الماضي، وبضَمِّها في المضارع، وبإسكانها في المصدر مع فتح النون.

قال: وتَنَسَّكَ، ورجل نَاسِكٌ، والجمع: نُسَّاكٌ.

والنُّسُكُ والنَّسِيكَةُ: الذَّبيحة.

وقيل: النُّسُكُ: الدمُ، والنَّسِيكة: الذِّبْحُ[٦] يعني بكسر الذال، وهو المذبوح.

قال: والمَنْسَكُ والمَنْسِكُ: شِرْعَةُ النَّسْكِ.

---

(١) في (ع، ف): «ذباب».

(٢) في (ح): «زعمها».

(٣) في (ع، ف): «الذباب».

(٤) المحكم (٦/ ٤٥١).

(٥) في (ح): «ونِسْكاً».

(٦) في المحكم، اللسان: «الذبيحة».

وفي التنزيل: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨] أي: مُتَعَبَّدَاتِنا.

وقيل: المَنْسَكُ: النُّسْكُ نفسه.

والمَنْسِكُ: الموضع الذي تُذْبَحُ فيه النَّسِيْكةُ(١).

ونَسَكَ الثَّوْبَ: غَسَلَهُ. هذا ما ذكره صاحب «المحكم».

وقال الأزهري: قال الليثُ: النُّسْكُ: العبادة.

رجلٌ ناسِك: عابد، وقد نَسَكَ يَنْسُكُ نَسْكاً.

قال: والنُّسْكُ: الذبيحة، والمَنْسِكُ: الموضع الذي تذبح فيه النَّسَائِكُ.

والمَنْسَكُ: النُّسْكُ نفسه.

قال النَّضْرُ: نَسَكَ الرجلُ إلى طريقة جميلة: إذا داومَ عليها، ويَنْسُكُونَ البيتَ: يأتونه.

وقال الفَرَّاء: المَنْسَكُ في كلام العرب: الموضع المعتاد، الذي يعتاده(٢).

ويُقال: إنَّ لِفلان مَنْسِكاً يعتاده، في خيرٍ كان أو غيره، وبه سُمِّيت المَنَاسِكُ.

وقال ابن الأعرابي: النُّسُكُ: سَبَائِكُ الفضة، كُلّ سَبِيكة منها نَسِيكة.

وقيل للمتعبِّدِ: ناسِكٌ؛ لأنه خَلَّصَ نفسه وصَفَّاها [لله] من دنَسِ الآثام كالسَّبيكة المُخَلَّصَةِ من الخَبَثِ. هذا ما ذكره الأزهري.

وقال الهروي: كلُّ مُتَعَبِّدٍ مَنْسَكٌ، ثم سُمِّيت أمورُ الحجِّ مَنَاسِكَ.

ويُقال نَسَكَ: إذا ذَبَحَ، يَنْسُكُ نَسْكاً.

والذبيحة: نَسِيكةٌ، وجمعها: نُسُكٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] والنُّسْكُ: الطاعةُ.

قال: وقال بعضهم: النُّسكُ: ما أمَرَت الشريعةُ به، والوَرَعُ: ما نُهي(٣) عنه.

---

(١) في (ع، ف): «النسائك».

(٢) في (ع، ف): «تعتاده».

(٣) في اللسان (نسك): «ما نَهتْ» بدل «ما نُهي».

قال: قال الأزهري في قوله تعالى: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]: النُّسُكُ: كُلُّ ما تُقُرِّب[١] به إلى الله تعالى.

وقول الناس: فلانٌ ناسِكٌ من النُّسَّاك، أي: عابد من العُبَّاد يؤدي المَنَاسك، وما فُرِضَ عليه، وما يتقرّب به إليه. [١٩٠/ ب]

وقال ابن عَرَفَةَ في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا﴾ [الحج: ٣٤] أي: مَذْهباً من طاعة الله تعالى.

يُقال: نَسَكَ فلانٌ نَسكَ قَوْمِه: إذا سلكَ مَذْهَبهُمْ[٢]. هذا ما ذكره الهروي.

وقال الجوهري: النُّسُكُ: العبادة، وقد نَسَكَ وتَنَسَّكَ، أي: تَعَبَّد.

ونَسُكَ ـ بالضَّمِّ ـ نَسَاكة: أي: صار ناسِكاً.

والناسِكُ: العابد. والنَّسِيكة: الذَّبيحة، والجمع: نُسُكٌ وَنَسَائِكُ، تقول منه: نَسَكَ لله يَنْسُكُ.

والمَنْسَكُ والمَنْسِكُ: الموضع الذي تُذْبَحُ فيه النَّسَائِكُ.

قال الشيخ أبو حامد الإسْفَرايني ـ من أصحابنا ـ في كتابه «التعليق»: قال أصحابنا: يُقال للحجِّ: نُسْكٌ بتخفيف السين. والنُّسْكُ: العبادة. يُقال: رجل ناسِكٌ: إذا كان كثيرَ العبادة.

والنُّسْك: الذبيحة، والمَنْسِكُ: موضع الذبح، والجمع: مَنَاسك.

قال: وإنَّما سُمِّيَ الحجُّ مَنَاسِكَ بمواضع[٣] النسكِ فيه.

قال الإمام الواحدي عند ذكر قوله الله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨]. النُّسُكُ في اللغة ـ على معنَيَيْن: أحدهما: ذبح، والآخر: عبد[٤]، فلا ندري أيّهما الأصل.

وقال في قوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] قوله

---

(١) في (ع، ف): «يتقرّب».

(٢) الغريبين (٦/ ١٨٣١). (ل).

(٣) في (ع، ف): «لمواضع».

(٤) في مقاييس اللغة (نسك): «عِبَادة» بدل «عبد».

تعالى: ﴿أَوْ نُسُكٍ﴾ جمع: نَسِيْكة، وهي الذَّبيحة، يَنْسُكُها لله ﷻ، أي: يَذْبَحُها.

قال: وأصل النُّسْكِ: العبادة، والنَّاسِكُ: العابد، هذا أصل معنى النُّسُكِ، ثم قيل للذبيحة: نُسُكٌ؛ لأنها من أشرف العبادات التي يتقرب بها إلى الله سبحانه وتعالى[١]، هذا آخر كلام الواحدي.

وقال أبو محمد بنُ قُتيبة في آخر سورة الأنعام من كتابه «غريب القرآن»[٢]: أَصْلُ النُّسُكِ: ما يُتَقَرَّبُ به إلى الله تعالى.

قوله في كتاب الصيام من «المهذَّب» في الحديث: أَمَرَنا رسولُ الله ﷺ أَنْ نَنْسُكَ لرؤية الهلال[٣].

المراد بالنُّسُكِ ـ هنا ـ: الصيام[٤] ـ وهو عبادة ـ داخلٌ في اسم النُّسُكِ على ما تقدَّم، ويجوز أن يكون المرادُ العبادة مطلقاً من صوم، وصلاةِ العيدين والتضحية، والتكبير في العيدين، وغير ذلك من العبادة المتعلِّقة برؤية الهلال، والله [تعالى] أعلم.

فصل نسم: قوله في آخر الباب الأول من كتاب اللُّقَطَةِ من «الوسيط»[٥]: البعير الذي وُجِدَ مذبوحاً وقد غُمِسَ مَنْسِمُهُ في دَمِهِ.

هو بفتح الميم وإسكان النون وكسر السين، وهو خُفُّ البَعِير. كذا قاله الجوهري.

وقال ابن فارس: هو باطن خُفِّ البعير.

وقال الزُّبَيْدي[٦] في «مختصر العين»[٧]: هو كظفر الإنسان.

---

(١) التفسير البسيط (٣/ ٣٢٢). (ل).

(٢) غريب القرآن ص (١٦٤). (ل).

(٣) تقدَّم تخريجه في ترجمة الحارث بن حاطب رقم (١٠٧).

(٤) في (ع، ف): «الصوم».

(٥) الوسيط (٤/ ٢٩٠).

(٦) في (ع، ف): «الزبيري»، وهو تحريف، الزُّبَيْدِيُّ هو إمام النحو أبو بكر محمد بن الحسن الشامي الحمصي ثم الأندلسي الإشبيلي، مات سنة (٣٧٩هـ)، له ترجمة في السير (١٦/ ٤١٧)، وفي حاشيته مصادرها.

(٧) مختصر العين (٢/ ٢٢٣). (ل).

[و] قال الجوهري: قال الكِسَائي: هو مشتقٌّ من الفعل، يُقال: نَسَمَ به يَنْسِمُ نَسْماً.

قال الأصمعي: قالوا للنَّعامة أيضاً: مَنْسِم، كما قالوا للبعير: [مَنْسِم][(١)].

فصل نسو: النِّسْوَة بكسر النون وضمّها لغتان مشهورتان ذكرهما ابن السِّكِّيت[(٢)] وغيره، وهو جمع لا واحد له من لفظه، وواحده: امرأة.

وأما النساء فقال[(٣)] أبو البَقَاء[(٤)] في إعراب قول الله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]: هو جَمْعُ نسوة، قال[(٥)]: وقيل: لا واحد له.

والهمزة في النساء مبدلة من واو، كقولك في معناه: نسوة [والله أعلم].

فصل نشب: قال أهل اللغة: نَشِبَ الشيءُ في الشيء بكسر الشين، يَنْشَبُ بفتحها نُشُوباً، أي: عَلِقَ فيه، وأنْشَبْتُهُ أنا فيه، أي: أعْلَقْتُهُ، فانْتَشَبَ، وأَنْشَبَ: أَعْلَقَ.

ونَشِبَتِ الحَرْبُ بينهم.

والنُّشَاب: السِّهَام [١٩١/أ] الواحدة: نُشَّابة.

والناشِب: صَاحِبُ النّشَّابِ.

فصل نشد: قوله في «الوسيط» و«الوجيز»[(٦)] في أول كتاب الأَيْمان: ولا تجب كفارة اليمين بالمُنَاشَدة، وهي أَنْ يُقْسِمَ غَيْرُهُ عليه.

قال الرافعي: يُقال: ناشَدَهُ: إذا ذَكَّرَهُ اللهَ تعالى.

ونَشَدْتُكَ الله؛ أي: سألْتُكَ بالله، أَنْشُدُ نَشْداً، كأنك ذَكَّرْتَهُ إيَّاه، فَنَشَدَ، أَيْ: تَذَكَّر.

وقيل: معنى نَشَدْتُكَ الله[(٧)]: أي: سألْتُكَ بالله، برفع نَشيدي، أي: صَوْتي.

---

(١) عبارة الأصمعي كما في الصحاح، واللسان: «قالوا: مَنْسِمُ النَّعامة، كما قالوا: مَنْسِمُ البعير».
(٢) إصلاح المنطق ص (١١٦).
(٣) في (ع، ف): «فقد قال» بدل «فقال».
(٤) في التبيان في إعراب القرآن (١/ ٨٣).
(٥) كلمة «قال» ليست في (ع، ف).
(٦) الوسيط (٧/ ٢٠٣). والوجيز (٢/ ٢٢٤). (ل).
(٧) في (ع، ف): «بالله».

وسُمِّي طالبُ الضَّالَّة ناشِداً؛ لرفعه صَوْتَهُ بالطَّلَبِ[١].

فصل نشر: قوله في «المهذَّب»[٢] في باب بيع الغَرَرِ: عن عائشة[٣] رضي الله عنها في صفة أبي بكر رضي الله عنه: فَرَدَّ نَشَرَ الإسلام على غَرِّهِ[٤].

النَّشَرُ: بفتح النون والشين، والشين معجمة[٥]، ومعناه: المنتشر منه[٦].

ومثله قَوْلُ الغَزالي [في][٧] حَدِّ المُكْرَهِ في كِتَاب الطلاق من «الوسيط» و«الوجيز»[٨]: هذه الطريقةُ أَضَمُّ للنَّشَرِ، هو[٩] بفتح النون والشين، أي: الانتشار.

وفي حديث أبي هُريرة، رضي الله عنه؛ أنَّ النبيَّ ﷺ كان يَنْشُرُ أصابِعَهُ في الصلاة نَشْراً[١٠]. ذكره في صفة الصلاة من «المهذَّب»[١١]. هذا الحديث رواه الترمذيُّ وضعَّفه.

---

(١) العزيز (١٢/ ٢٣٤). (ل).

(٢) المهذَّب (٣/ ٣٠).

(٣) تقدَّم قول عائشة في حرف الغين، فصل (غرر).

(٤) في (ع، ف): «غرة» وهو خطأ.

(٥) في (ع، ف): «والشين المعجمة» بدل «والشين، والشين معجمة».

(٦) كلمة: «منه» ليست في (ع، ف).

(٧) ما بين حاصرتين زيادة من عندي.

(٨) الوسيط (٥/ ٣٨٩). والوجيز (٢/ ٦٢). (ل).

(٩) في (م، ع، ف): «هي».

(١٠) أخرجه الترمذي (٢٣٩)، والحاكم في المستدرك (١/ ٢٣٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٢٧) من طريق يحيى بن اليمان، عن ابن أبي ذِئْب، عن سعيد بن سِمْعَانَ، عن أبي هريرة، وصحَّحه ابن خزيمة (٤٥٨)، وابن حبان (٤٤٦) موارد، والعلَّامة أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي (٢/ ٦ ـ ٧).
وقال الترمذي: «حديث أبي هريرة حسن، وقد روى غير واحدٍ هذا الحديث عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن سِمْعَانَ، عن أبي هريرة: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان إذا دخل في الصلاة: رفع يديه مَدّاً، وهذا أصحُّ من رواية يحيى بن اليمان، وأخطأ يحيى بن اليمان في هذا الحديث». وقال البغوي في شرح السنة (٣/ ٢٩): «ويُستحبُّ إذا رفع يديه للتكبير أن ينشر أصابعه، ورُوي فيه عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ، ولا يصحُّ» وانظر علل ابن أبي حاتم (١/ ١٦١ ـ ١٦٢).

(١١) المهذَّب (١/ ٢٣٩).

وقال البَغَويُّ في «شَرْح السُّنَّة»[(١)]: هذا الحديث لا يصحُّ.

قال الجوهري: نَشَرَ المتاعَ وغيرَهُ يَنْشُرُهُ نَشْراً: بَسَطَهُ.

فصل نشو: النَّشْوَةُ: مَبَادِي السُّكْرِ، وهو بفتح النون وإِسكان الشين، هذه اللغة المشهورة.

قال الجوهري: وزعم يونُسُ، أنه سمع فيه كسر النون.

والرجل نَشْوَان، وقد انْتَشَى.

والنَّشَا: المتَّخذ من الحِنْطَةِ، مذكور في أواخر[(٢)] باب الرِّبا من «الروضة»[(٣)]، وهو مقصور مفتوح النون.

قال الجوهري: هو النَّشَاسْتَج، فارسيٌّ مُعَرَّبٌ، حُذِفَ شَطْرُهُ تخفيفاً، كما قالوا للمَنَازل: مَنَا.

فصل نصع: قوله في «الوسيط»[(٤)] في كتاب الحيض: البَحْرَانيُّ: النَّاصِعُ اللَّوْن.

قال العلماءُ: الناصع: هو خالص اللون.

قال الأصمعي: [هو] كلُّ ثوب خالص البياض، أو الصُّفْرة، أو الحُمْرَة، فهو ناصع.

قال الجوهري: الناصع: الخالصُ من كُلِّ شيءٍ، وقد نَصَعَ الشيءُ يَنْصَعُ ـ بفتح الصاد فيهما ـ نُصُوعاً: إذا وَضَحَ وبَانَ.

فصل نصف: قال القاضي في «المشارق» وصاحب «المَطَالع»[(٥)]: يُقال: هو نِصْفُ الشيء ونُصْفُهُ ونَصْفُه؛ بكسر النون وضمّها وفتحها، ولغة رابعةَ: نَصِيفه، بفتح النون، وزيادة ياء، ونَقَلا كُلَّ ذلك عن الخَطَّابي.

---

(١) شرح السنة (٣/ ٢٩) عقب حديث مالك بن الحويرث رقم (٥٦٧).

(٢) في (ع، ف): «آخر».

(٣) روضة الطالبين ص (٥٢١).

(٤) الوسيط (١/ ٤٢٣)، وانظر حرف الباء فصل (بحر)، شرح مُشْكل الوسيط لأبي عَمْرِو بن الصَّلاح (١/ ٤٢٣) مطبوع بهامش الوسيط.

(٥) مشارق الأنوار (٢/ ١٥). ومطالع الأنوار (٤/ ١٦٩). (ل).

فصل نصل: قال الجوهري: النَّصْلُ: نَصْلُ السَّهْم والسَّيف والسِّكِّين والرُّمْح، وجمعه: نُصُولٌ ونِصال.

ونَصَلَ الحافرُ: خَرَجَ من مَوْضِعهِ.

ونَصَلَ شَعْرُهُ يَنْصُلُ، يعني: بضمِّ الصاد نُصُولاً: زال عنه الخِضَابُ.

ولحيته: ناصِل.

وتَنَصَّلَ مِنْ كذا: أي: تَبرَّأ.

وتَنَصَّلْتُ الشيء واسْتَنْصَلْتُهُ: إذا[1] اسْتَخْرَجْتَهُ.

فصل نضب: ذكرا في «الوسيط»[2] و«الروضة»[3] نُضُوبَ الماء في غسل الأرض النجسة.

قال أهل اللغة: نَضَبَ الماءُ يَنْضُبُ ـ بضمِّ الضاد ـ نُضُوباً: أي: غارَ في الأرض وسَفُلَ.

ونُضُوبُ القومِ: بُعْدُهُمْ.

قال الأصمعي: النَّاضِبُ: البعيد، ومنه قيل للماء إذا ذهب: نضب، أي: بَعُدَ.

فصل نطر: قال الجوهري: النَّاطِرُ والنَّاطُورُ: حارس الكَرْم.

قال غيره: يُقال بالطاء المهملة والمعجمة[4]، ورجَّح الرافعي في باب المساقاة المهملة[5]، وكذا[6] رجَّحه غيرُهُ.

فصل نطع: [١٩١/ب] النِّطْعُ معروف، وفيه أربع لغات مشهورة: كسر النون وفتحها، مع إسكان الطاء وفتحها، وأفصحها: كسر النون وفتح الطاء، وجمعه: نُطوع وأَنْطاع.

---

(١) في (ح، م): «أي».

(٢) الوسيط (١/ ١٩٨).

(٣) روضة الطالبين ص (١٤).

(٤) انظر المعرَّب ص (٦١٠).

(٥) انظر فتح العزيز (١٢/ ١٥٣).

(٦) في (ع، ف): «وكذلك».

وتنطَّعَ في الأمر وفي الكلام: أي: تَعَمَّقَ وبالغ فيه.

فصل نظر: قال الجوهري: النَّظَرُ: تأمُّلُ الشيءِ بالعَيْن، وكذلك النَّظَرَانُ بفتح الظاء، وقد نَظَرْتُ إلى الشيء.

والنَّظَرُ: الانْتِظَارُ.

ودارِي تَنْظُرُ إلى دار فلانٍ، ودُوْرُنا[١] تَنَاظرُ: أي: تَقَابَلُ.

والنَّاظِرُ في المُقْلَةِ: السَّوَادُ الأَصْغَرُ[٢] الذي فيه إِنْسَانُ العَيْن.

ويُقال للعَيْنِ: النَّاظِرَة.

والنَّاظِرُ: الحَافِظ.

والنَّظِرَةُ، بكسر الظاء: التَّأْخِير.

وأنْظَرْتُهُ: أَخَّرْتُهُ.

واسْتَنْظَرهُ: اسْتَمْهَلَهُ.

وتَنَظَّرَهُ: انْتَظَرَهُ في مُهْلَةٍ.

وقولهم: نَظَارِ، مثل قَطَامِ، أي: انْتِظِره[٣].

وناظره مِنَ المُنَاظَرَةِ.

والمَنْظَرَةُ: المَرْقَبَةُ.

وامرأة حَسَنَةُ[٤] المَنْظَرِ والمَنْظَرةِ أيضاً.

والنَّظَّارَةُ، يعني: بتشديد الظاء: هم القومُ يَنْظُرونَ إلى الشيء.

ونَظِيْرُ الشيء: مثله.

وحكى أبو عبيدة: النِّظْر والنَّظِيْر بمعنًى كالنِّد والنَّدِيد[٥].

قال الفَرَّاء: فلان نَظِيرَةُ قومه، ونَظُورَةُ قومه: للذي[٦] يُنْظَرُ إليه منهم، ويُجْمَعان على: نَظَائر[٧].

---

(١) في (ح، م): «ودورٌ».

(٢) في (ع، ف): «الأصفر»، والمثبت موافق لما في الصحاح، اللسان (نظر).

(٣) في (ح، م): «انتظر».

(٤) في (م) زيادة: «أبي حسنة».

(٥) مجاز القرآن (١/ ٢٥٧). (ل).

(٦) في (م): «الذي»، وفي (ع، ف): «أي».

(٧) معاني القرآن (٣/ ١٩٣). (ل).

قوله في «الوسيط» و«الوجيز» و«الروضة»[١] في باب الاعتكاف: لا يجوز الخروجُ لأَجْلِ النَّظَارَةِ؛ هي بفتح النون وتخفيف الظاء المعجمة، يستعملها العجم، يعنون بها: النَّظَرَ إلى ما يُقْصَدُ النظرُ إليه، وليست بمعروفة[٢] في اللغة بهذا المعنى.

قال الشيخُ أبو عَمْرِو بنُ الصَّلاح[٣] رَحِمَهُ اللهُ: يجوز[٤] أَنْ تَقْرَأَهُ: لأَجْلِ النَّظَّارَةِ بتشديد الظاء وهمُ القومُ الذين ينظرون إلى الشيء. كذا قاله الجوهري.

فصل نعج: قال أهل اللغة: النَّعْجَةُ: الشَّاةُ الأنثى من الضأن.

قال الجوهري: النَّعْجَةُ من الضَّأْن، والجمع: نِعَاج ونَعَجات، وكذا قال صاحب «المجمل» والزُّبَيدي في «مختصر العين» وخلائق لا يحصون: النَّعْجَةُ: [الأُنثى] من الضأن.

قال الواحدي: النَّعْجَةُ: الأُنثى من الضَّأن[٥].

فصل نعع[٦]: النّعْنعُ مذكور في باب بيع الأصول والثمار من «المهذَّب»[٧] هو البَقْلُ المعروف يُقال: بضمِّ النونين وفتحهما، والفتح أشهر.

ولم يذكر ابن فارس في «المجمل» والجوهري وجماعة سوى الفتح.

وممن حكى اللغتين صاحب «المحكم»[٨].

قال الجوهري: النَّعْناع: بَقْلَةٌ معروفة[٩]، وكذلك النَّعْنع مقصور منه.

والنُّعْنُعُ بالضَّمِّ: الرجلُ الطويلُ.

وقال صاحب «المحكم»[٨]: النُّعْنُعُ والنَّعْنَعُ: بَقْلَةٌ طَيِّبَةُ الريح.

---

(١) الوسيط (٢/ ٥٧١). والوجيز (١/ ٢٤٥) وروضة الطالبين ص (٣٥٢). (ل).
(٢) في (ع، ف) زيادة: «هذه».
(٣) في شرح مشكل الوسيط (٢/ ٥٧١). (ل).
(٤) في النُّسَخ الخطية بزيادة: «لا»، واستشكلها في (ض)، والمثبت موافق لما في الصحاح (٢/٨٣١)، وشرح مشكل الوسيط لأبي عمرو بن الصلاح (٢/ ٥٧١).
(٥) التفسير البسيط (١٤٠أ) من مخطوطة نور عثمانية رقم (٣٤٠) وقد سقط من المطبوع. (ل).
(٦) في (ع، ف): «نعنع».
(٧) المهذَّب (٣/ ٩٩). (ل).
(٨) المحكم (١/ ٥٠).
(٩) في (ع، ف): «بقل معروف».

قال أبو حنيفةَ: النُّعنع. وهكذا ذكره بعض الرواة بالضَّمِّ: بَقْلَةٌ طيِّبةُ الريح والطعم، فيها حرارة على اللسان.

قال أبو حنيفة: والعامَّة تقول: نَعْنَع، بالفتح. هذا آخر كلام [صاحب] «المحكم».

فصل نعق: قال صاحب «المحكم»[(١)]: نَعَقَ بالغنم يَنْعِقُ نَعْقاً ونُعَاقاً ونَعِيقاً [ونَعَقَاناً]: صَاحَ، يكون ذلك في الضأن والمَعْز.

ونَعَقَ الغُراب نَعِيقاً ونُعاقاً، والغَيْن في الغراب أحسن.

واستعار بعضهم النَّعِيقَ في الأَرْنب[(٢)]. هذا [آخر] كلام [صاحب] «المحكم».

وقال الأزهري: قال أهل اللغة: النَّعِيق: دعاء الراعي الشاءَ.

وقال الليث: نَغَقَ الغُرَابُ ونَعَقَ، يعني: بالغين المعجمة وبالمهملة.

قال الأزهري: الثقات من الأئمَّة يقولون: كلامُ العرب نَغَقَ الغرابُ بالمعجمة، وَنَعَقَ الراعي بالمهملة [ولا يُقال في الغراب: نَعَق][(٣)] ويجوز نَعَبَ.

قال الأزهري: [١٩٢/أ] وهذا هو الصحيح.

فصل نعل: النَّعْلُ التي تُلْبَسُ معروفةٌ، وهي مؤنَّثة.

ونَعْلُ السيف: الحَدِيدَةُ التي تعمل في[(٤)] أسفله، وهي أيضاً مؤنَّثة.

[و] قال أبو حاتم السِّجِسْتاني في كتابه «المذكَّر والمؤنَّث»: النَّعْلُ مؤنَّثة.

قال: وكذلك نَعْلُ السيف والدَّابَّة، والنَّعْلُ من الأرض[(٥)].

ويُقال: أَنْعَلْتُ الدَّابَّة، هذه اللغة الفصيحة.

ويُقال على لغة: نَعَلْتُ، بلا ألف.

وقوله في باب النَّذْرِ من «التنبيه»[(٦)]: وغَمَسَ نَعْلَهُ في دَمِهِ، يعني: النَّعْلَ الذي

---

(١) المحكم (١/ ١٣٢).

(٢) في (ع، ف): «الأرانب».

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من اللسان (نعق) نقلاً عن الأزهري.

(٤) في (ح، م): «على».

(٥) المذكر والمؤنث ص (١٣٨). (ل). و(النعل من الأرض): القطعة الصلبة الغليظة شبه الأكمة، يبرق حصاها، ولا تنبت شيئاً، وقيل: هي قطعة تسيل من الحَرَّةِ، مؤنثة (المحكم: نعل).

(٦) التنبيه ص (٨٥).

كان الهَدْيُ مُقَلَّداً به، فالضمير في «نَعْلِهِ» يعود إلى الهَدْي، وهذا النَّعل هو الذي تقدَّم في قوله(١): «خُرَب(٢) القِرَبِ»(٣) ونحوها.

وقوله في باب الحَجْرِ من «المهذَّب»(٤) في فصل الحَجْرِ على السَّفيه: أَنَّ عبدَ الله بن جَعْفَرٍ رضي الله عنهما ابتاع أرضاً بستِّين ألفاً، فقال عثمان رضي الله عنه: ما يَسُرُّني أن تكون لي بِنَعْلي(٥). المراد به: هذه النَّعْلُ المعروفة التي تُلْبَسُ، ومعناه المبالغة في غَبْنِهِ في صَفْقَتِهِ.

فصل نفس: النَّفْسُ: تُطْلَقُ على أَشياء(٦)، منها نفس الحيوان، وذات الشيء، والدم، والآدمي، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥].

وأما قولهم: ما(٧) ليس له نَفْسٌ سائلة(٨)؛ فالمراد بالنفس: الدم، ومنه قول الشاعر [الطويل]:

تَسِيْلُ على حَدِّ السُّيُوفِ نُفُوسُنَا ... ولَيْسَتْ على غَيْرِ السُّيوف تَسِيْلُ(٩)

ويجوز في إعراب (سائلة) ثلاثة(١٠) أوجه: الرفع والنصب مع تنوينهما، والفتح بلا تنوين.

وهذا الحيوان الذي ليست له نَفْسٌ سائلة كالذُّبابة والزُّنْبُور، والنَّحْلَة، والنملة،

---

(١) أي: الإمام الشيرازي في التنبيه.

(٢) في (ع، ف): «حذب» وهو تحريف، قال المصنِّف في تحرير ألفاظ التنبيه ص (١٧٣): «قوله: خُرَب القِرَب: بضمِّ الخاء المعجمة، وفتح الراء، وهي عُراها، واحدتها: خُرْبَة، بضمِّ الخاء كَرُكْبَةٍ ورُكَبٍ».

(٣) في (ع، ف): «العرب» وهو تحريف. (القِرَب) جمع قِرْبة، وهي ما يستقى فيه الماء.

(٤) المهذَّب (٣/ ٢٨٣).

(٥) قصة عبد الله بن جعفر أخرجها البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٦١).

(٦) في (ح): «الأشياء» بدل «على أشياء».

(٧) في (ع، ف): «وما».

(٨) بهامش (ح) ما نصُّه: «حاشية: صوابه: ما لا نفسَ له سائلة».

(٩) بيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي، أو للسَّمَوْأَل بن عاديا اليهودي من قصيدة، مطلعها:
إذا المَرْءُ لم يَدْنَسْ من اللُّؤْمِ عِرْضُهُ ... فَكُلُّ رِداءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ
وانظر شرح أبيات مغني اللبيب (٤/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣).

(١٠) في (ع): «ثلاث» وهو خطأ.

والقَمْل، والبراغيث، والخُنْفُساء والعَقْرب، والصَّرَاصِيرِ، وبنَاتِ وَرْدَان[١] وحِمَار قَبَّان[٢]، ونحوها، وكذا سَامّ أَبْرص على الأصح. وقيل: له نَفْسٌ سائلة.

وأما الحَيَّة، فالأصحُّ، أنّ لها نَفْساً سائلة. والثاني: لا.

والضّفدع لها نفس سائلة على المشهور، وهو المذهب. وقيل: فيها[٣] وجهان، ثانيهما: ليس لها نفس سائلة.

ثم هذا الحيوان لا يُنَجّسُ ما مات فيه على المذهب. وفي قولٍ: ينجّسه.

وسواء الماء الناقص عن القُلَّتْين وسائر المائعات، وإن كثرت، وهذا الخلاف في نجاسة الماء والمائع.

وأما الحيوان فنجس نفسه قولاً واحداً.

وقيل في نجاسته قولان: كتنجيسه، وهذا في الحيوان الأجنبي، وفي المتولّد من نفس الشيء كَدُودِ الخَلِّ، والجُبْن، والفاكهة، والباقِلَّى[٤] فلا ينجّسه قولاً واحداً.

فإذا خرج منه ثم أعيد إليه[٥] أو وضع في غيره صار كالأجنبي.

وأما النِّفاس؛ فهو الدم الخارج بسبب الولادة. وفي حقيقته خمسة أوجه.

قال أهل اللغة: يُقال: نُفِسَتِ المرأةُ: إذا وَلَدَتْ بكسر الفاء، وفي النون لغتان: أشهرهما ضمُّها. والثاني: فتحُها.

ويُقال في الحيض: نَفِسَتِ [المرأة] بفتح النون، على المشهور.

وقال الأكثرون: لا يجوز ضمُّها.

---

(١) (بِنت وَرْدان): دُوَيْبَّة نحو الخُنْفُساء، حمراءُ اللون، وأكثر ما تكون في الحمَّامات وفي الكُنُفِ (الوسيط).

(٢) (حِمَار قَبَّان): دُوَيْبَّة صغيرة لازقة بالأرض، ذات قوائم كثيرة، تشبه الخُنْفُسَاءَ، وهي أصغر منها، إذا لمسها أحد اجتمعت كالشيء المَطْوِيِّ (الوسيط).

(٣) في (ع، ف): «فيهما».

(٤) في (ع، ف): «الباقِلَاء».

(٥) في (ع، ف): «فيه».

وحكى القاضي عِيَاضٌ في «شرح مسلم» في كتاب الحجِّ في حديث أسماءَ حين نفست، أنه يُقال بالضَّمِّ والفتح في الحيض والولادة.

قال: لكن الضَّمّ في الولادة أكثر، والفتح في الحيض أكثر.

وقال إبراهيم الحَرْبي وغيرُ واحد: لا يُقال في الحيض إلَّا بالفتح، قال[١]: وحكى صاحب «الأفعال» الوجهين فيهما جميعاً[٢].

فصل نفع: النَّفْعُ: ضدُّ الضُّرّ.

يُقال: نَفَعَهُ بكذا، يَنْفَعُهُ، وانتفعَ به، والاسم: المَنْفَعَةُ.

فصل نقس: النَّاقوس المذكور في [١٩٢/ب] حديث الأذان[٣]، بضمِّ القاف.

قال الجوهري: هو الذي تضرب به النصارى لأوقات الصلاة.

والنَّقْسُ: ضَرْبُ النَّاقُوس، وزاد صاحب «المحكم»[٤] فيه: والنَّقْسُ؛ يعني بفتح النون وسكون القاف: ضَرْبٌ من[٥] النَّواقيس، وهو الخشبة الطويلة، والوَبِيْلَةُ: [الخشبة] القصيرة.

وجمع الناقوس: نَوَاقيس.

فصل نقض: قال الإمام أبو منصور الأزهري: قال الليث: النَّقْضُ: إفْسَادُ ما أَبْرَمْت[٦] من عَقْدٍ أو بناء، والنُّقْضُ: يعني: بضمِّ النون[٧]: اسم للبناء المنقوض إذا هُدِمَ.

والنِّقضُ، والنِّقْضَةُ، يعني بكسر النون: هما الجَمَلُ والناقة اللَّذان قد هَزَلَتْهُما الأسفارُ وأدْبَرَتْهُما، والجميع[٨]: الأنْقَاضُ.

---

(١) كلمة: «قال» ليست في (ع، ف).

(٢) إكمال المعلم (٤/ ٢٢٨)، وانظر الأفعال لابن القطاع (٣/ ٢٢٣). (ل).

(٣) أخرجه البخاري (٦٠٤)، ومسلم (٣٧٧) من حديث عبد الله بن عمر، وانظر حرف الباء فصل (بوق).

(٤) المحكم (٦/ ١٤٦).

(٥) كلمة: «من» ساقطة من (ع، ف).

(٦) في (ع، ف): «أبرمته».

(٧) لم ينصّ الأزهري في تهذيب اللغة على ضمّ النون.

(٨) في (م، ع، ف): «والجمع».

والنِّقْضُ، يعني بالكسر: مُنْتَقَضُ الكَمْأةِ من الأرض؛ إذا أرادتْ أَنْ تخرج نَقضَتْ وجهَ الأرض نَقْضاً، فانْتَقَضَتِ الأرْضُ.

ويُقال: انْتقَضَ الجُرْحُ بعد البُرْءِ، وانْتَقض الأَمْرُ بعد الْتِئَامِهِ، وانتقض أمرُ الثَّغْرِ بعد سَدِّهِ، هذا آخر كلام الأزهري.

وقال صاحب «المحكم»: النَّقْضُ: ضِدُّ الإبرام.

نَقَضَهُ يَنْقُضُهُ نَقْضاً، وانْتَقَضَ وتَنَاقَض.

والنُّقْضُ ـ بضمِّ النون ـ(١): البناء المَنْقُوضُ.

وناقضَهُ في الشيء مُنَاقَضَةً ونِقَاضاً: [خالفه](٢) والنِّقضُ: ما نقضْتَ، والجمع: أَنْقَاضٌ.

وقال ابن فارس في «المجمل»(٣) والجوهري في «صحاحه»: النِّقْضُ، يعنيان(٤) بكسر النون: هو المنقوض.

قال الجوهري: كالنِّكْثِ.

قلت: فقد حصل في نُقض البناء وهو منقوض لغتان: ضَمُّ النون وكسرُها، فالأزهري وصاحب «المحكم» اقتصرا على الضم، وابنُ فارس والجوهري على الكسر، والضَّمّ؛ أَوْلَى لجلالة المقتصرين عليه، والكَسر هو القياس، كالذِّبح والرِّعي(٥) والنِّكْثِ، بمعنى المَذْبوح والمَرْعِي(٥) والمَنْكُوثِ.

وليس بحَسَن ما فعله ابن باطيش(٦) وجماعةٌ من شارحي ألفاظ «المهذَّب» من اقتصارهم على الكسر وإِيْهامِهِمْ أنه متعيّن؛ اغتراراً بما في «صِحَاح» الجوهريّ.

---

(١) ضبطها محقّق المحكم (٦/ ١١١)، بكسر النون المشدَّدة.

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من المحكم (٦/ ١١١).

(٣) المجمل (٢/ ٨٨٢).

(٤) في (ع، ف): «صحاحه: النقض والنقض لغتان» بدل «صحاحه: النِّقْضُ يعنيان».

(٥) في (ع، ف): «والمدعى» وهو تحريف.

(٦) المغني في الإنباء (١/ ٣٦٠). (ل).

فصل نقع: قال الأزهري: قال أبو عُبيد: سمعت أبا زيد يقول: الطعامُ الذي يُصْنَعُ عند الإِمْلَاك: النَّقِيعَةُ. يُقال منه: نَقَعْتُ أَنْقُعُ نُقُوعاً.

قال: وقال الفَرَّاء: النَّقِيعةُ: ما صَنَعَهُ الرجُلُ عند قدومه من السَّفَر، يُقال: أَنْقَعْتُ إنْقاعاً.

وقال ابن شُمَيْل: النَّقِيعةُ: طعامُ الإِمْلَاك، وربما نَقَعُوا عن[١] عدَّة من الإبل إذا بَلَغَتْها، جَزُوراً منها، أي: نحرُوهُ، فتلك النَّقِيعة.

وقال الأصمعي: النَّقيعة: ما نُحِرَ من النَّهْبِ. وقال ابن السِّكِّيت[٢]: النَّقِيعَةُ: المَحْضُ من اللَّبنِ يُبَرَّدُ.

[و] قال الأزهري: قد ذكرت اختلافهم في [النَّحيرة التي تُدْعَى][٣] النَّقِيْعَة، ومأخذه[٤] عندي من النَّقْع، وهو[٥] النَّحْرُ، أو القَتْلُ، يُقال: سُمٌّ ناقِع، أي: قاتِل.

وأما اللَّبنُ الذي يُبَرَّدُ فهو النَّقِيع، والنَّقِيعة، وأصله: من أَنْقَعْتُ اللَّبَنَ، فهو نَقِيع، ولا يُقال: مُنْقَع، ولا يقولون: نَقَعْتُهُ، وهذا سَمَاعيّ من العَرَب.

ويُقال: سُمٌّ ناقِع ونَقِيع ومَنْقُوع، أي: ثَابِتٌ.

وقيل: سُمٌّ مُنْقَعٌ، وموتٌ ناقِع، أي: دائم.

ونَقَعْتُ بالماء، ومنه: أَنْقَعُ نُقُوعاً: شَرِبْتُ حتى رَوِيتُ، وأَنْقَعني الماءُ.

والنَّقْعُ[٦] الغُبار.

والنَّقْعُ: رفع الصوت، ونَقَعَ الصارخ بصوته وأَنْقَعَ: تابَعَهُ وأَدَامَهُ.

وفلانٌ مَنْقَعٌ: أي: يُشْتَفَى[٧] [١٩٣/أ] برأيه، وأصله من نقعت [بالرِّي][٨].

---

(١) في (ح، م، ع، ف): «على»، والمثبت من تهذيب اللغة (نقع) وغيره.

(٢) إصلاح المنطق (١/ ٣٤٤).

(٣) ما بين حاصرتين من تهذيب اللغة (نقع).

(٤) في تهذيب اللغة (نقع): «ومأخذها». (ل).

(٥) كلمة: «هو» ليست في تهذيب اللغة (نقع).

(٦) في (م، ع، ف): «والنَّقِيع»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة (نقع) وغيره من المعاجم.

(٧) في (ع، ف): «يستغنى»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (نقع).

(٨) ما بين حاصرتين زيادة من تهذيب اللغة، اللسان (نقع).

ونَقْعُ[(١)] البئر: فَضْلُ مَائِهِ[(٢)]، وهو المنهيُّ عن منعه[(٣)].

والنَّقِيْع[(٤)] البِئْرُ الكثيرة الماء، والجمع: أَنْقِعَة.

ونَقَعَ الماء غُلَّتَه[(٥)] أي: أَرْوَى عطَشَهُ.

ونَقَعَ الماءُ يَنْقَعُ نُقُوعاً: ثَبَتَ.

والنَّقُوعُ: ما أَنْقَعْتَ من شيء[(٦)]، يُقال: سَقَونا نَقُوعاً؛ لِدَواءٍ أُنْقِعَ من اللَّيل.

والنَّقِيعُ: شَرَابٌ يُتَّخَذُ من الزَّبيب يُنْقَعُ في الماء من غير طَبْخٍ.

واسْتَنْقَعَ الماءُ: اجْتَمَعَ في نَهَرٍ[(٧)] وغيرِهِ، و[كذلك][(٨)] نَقَعَ يَنْقَعُ نُقُوعاً.

ونَقَعَتْ بذلك نفسي: اطْمَأَنَّتْ إليه.

وانْتُقِعَ لَوْنُهُ: تَغَيَّرَ. هذا آخر[(٩)] [كلام] الأزهري.

وقال صاحب «المحكم»[(١٠)]: النَّقْعُ: الماءُ النَّاقِع[(١١)].

والنَّقِيْعُ: البِئْرُ الكثيرة الماء، مُذكّر، والجمع: أَنقعَةٌ.

---

(١) في (م): «ونقيع».

(٢) في النهاية، واللسان (نقع): «مائها» بدل «مائه».

(٣) يعني في حديث النَّبيّ ﷺ: «لا يُمْنعُ نَقْعُ البئر».
أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٧٤٥) من حديث عَمْرَة بنت عبد الرحمن مرسلاً، ورجاله ثقات، ووصله أبو قُرَّة موسى بن طارق، وسعيد بن عبد الرحمن الجُمحي، كلاهما عن مالك، عن أبي الرجال، عن أمِّه، عن عائشة. انظر التمهيد (٨/ ٢٢٢).

(٤) في (ح، م): «والنقع».

(٥) في (ع، ف): «عليه» وهو تصحيف.

(٦) في (ع، ف): «الشيء».

(٧) في تهذيب اللغة، واللسان (نقع): «نَهْي»، وهما بمعنًى.
«النِّهْيُ»: بالكسر والفتح: الغدير، وكلّ موضع يجتمع فيه الماء (النهاية: نها).

(٨) ما بين حاصرتين زيادة من تهذيب اللغة، اللسان (نقع).

(٩) كلمة: «آخر» ليست في (ع، ف).

(١٠) المحكم (١/ ١٣٤).

(١١) (الناقع): أي: الماء المجتمع (اللسان: نقع).

وكلُّ مُجْتَمع مَاءٍ نَقْعٌ، والجمع: نُقْعانٌ. والنَّقْعُ: القَاعُ [منه][(١)].

وقيل: الأرض الحُرَّةُ، الطَّيِّبة الطين، ليس فيها انهباط ولا ارتفاع.

وقيل: هو ما ارْتَفَع من الأَرْض، والجمع: نِقَاعٌ، وأَنْقُعٌ.

واستَنْقَعَ في الماء: ثَبَتَ فيه يَبْتَرِدُ.

ونَقَعَ الشيءَ في الماء وغيره يَنْقَعُهُ نَقْعاً، فهو نَقِيعٌ.

وأنقعَهُ: نَبَذَهُ.

والنَّقِيع والنَّقُوعُ: شيءٌ يُنْقَعُ فيه الزَّبِيبُ وغيره، ثم يُصَفَّى ماؤه ويشرَبُ.

والنُّقَاعَةُ: ما أَنْقَعْتَ مِنْ ذلكَ.

ونَقَعَ الماءُ العَطَشَ يَنْقَعُهُ نَقْعاً ونُقُوعاً: أَذْهَبَهُ.

والمِنْقَعُ والمِنْقَعَةُ: إناءٌ يُنْقَعُ فيه الشيءُ.

ونُقَاعَةُ كُلِّ شيء: الماء الذي يُنْقَعُ فيه.

والنَّقِيعَةُ: طَعَامٌ يُصْنَعُ للقادِمِ من[(٢)] السفر.

والنَّقِيعَةُ: طعامُ الرجُل ليلةَ إِمْلَاكِهِ.

ونَقَعَ الموتُ: كَثُرَ.

ونَقَعَ الصَّارِخُ بصوته يَنْقَعُ نُقُوعاً، وأَنْقَعَهُ: تابَعَهُ[(٣)].

وما نَقَعَ بِخَبَرِه: أي: ما عَاجَ به ولا صدَّقَهُ.

والنَّقَّاعُ: المُتَكَثِّرُ بما ليس عنده من مَدْحِ نَفسِهِ بالشجاعة والسخاء، وما أشبهه.

ونَقَعَ له الشَّرَّ: أدامَهُ.

والنَّقُوعُ: ضَرْبٌ من الطِّيْب. هذا آخر كلام [صاحب] «المحكم».

---

(١) زيادة من المحكم (١/ ١٣٤)، واللسان (نقع).

(٢) في (ع، ف): «عند» بدل «من»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ١٣٥)، واللسان (نقع).

(٣) في (ع، ف): «بلغه» بدل «تابعه»، والمثبت موافق لما في المحكم (١/ ١٣٥)، القاموس، اللسان (نقع).

فصل نقل: في الحديث: نهى النبيُّ[(١)] ﷺ النساءَ عن الخروج إلَّا عَجُوزاً[(٢)] في مَنْقَلَيْها[(٣)].

المَنْقلان: الخُفَّان. كذا قاله أهل اللغة وغيرُهم من غير تقييد.

وذكر إمام الحَرَمين في «النهاية» أن المِنْقَل: الخُفُّ الخَلَقُ، وذكره أيضاً غيره، والأول: هو المعتمد، وهو المِنْقَل بكسر الميم وفتحها لغتان، والقاف مفتوحة فيهما[(٤)].

قال الأزهري في «تهذيب اللغة»: قال أبو عُبيد: قال الأُموي: المَنْقَلُ: الخُفُّ.

قال أبو عُبيد: لولا أن الروايةَ والشِّعْرَ اتفقا على فَتْح الميم ما كان وجهُ الكلام في المِنقل إلَّا الكسر.

قال الأزهري: وروى أبو العَبَّاسِ، عن ابن الأعرابي [أنه] قال: يُقال لِلْخُفِّ: المِنْدَلُ والمِنْقَلُ، بكسر الميم فيهما، هذا كلام الأزهري.

وذكر شيخنا جمال الدين في «المُثَلَّث» أن المِنْقلَ بالكسر والفتح: الخُفُّ، وبالضَّمِّ: الخُفُّ المُصْلَحُ[(٥)].

و[قوله] في باب بيع الغَرَرِ من «المهذَّب»[(٦)] أن عثمان بن عفان اشترى مِنْ طَلْحَةَ بن عُبيدِ الله[(٧)] ﵄ أرضاً بالمدينة نَاقَلَهُ بأرض له بالكوفة[(٨)].

---

(١) في (ع، ف): «رسول الله» بدل «النبي».

(٢) في (م، ع، ف): «عجوز»، والمثبت موافق لما في المهذَّب (١/ ٣١٠).

(٣) هذا الحديث قال عنه الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/ ٢٧) رقم (٥٥٧): «لا أصل له، وبيَّض له المنذري والنووي في الكلام على «المهذَّب»؛ لكن أخرج البيهقي في (السنن الكبرى: ٣/ ١٣١) بسند فيه المسعودي، عن ابن مسعود قال: واللهِ الذي لا إلهَ إلَّا هو! ما صَلَّت امرأةٌ صلاةً خيراً لها من صلاة تصلّيها في بيتها، إلَّا المسجدين، إلَّا عجوزاً في منقلها، وكذا ذكره أبو عُبيد في غريبه، والجوهري في الصحاح عن ابن مسعود، وانظر المهذَّب (١/ ٣١٠). وفي (ع، ف): «عجوز» بدل «عجوزاً»، و«منقلها» بدل «منقليها»، والمثبت من المهذَّب (١/ ٣١٠).

(٤) نهاية المطلب (٢/ ٣٨٥). (ل).

(٥) إكمال الإعلام بتثليث الكلام (٢/ ٦٩٥).

(٦) المهذَّب (٣/ ٣٥).

(٧) في (ع، ف): «طلحة بن عبد الله»، وهو خطأ.

(٨) هذه القصة رواها البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٢٦٨) من طريق ابن أبي مُلَيْكَةَ بإسناد حسن.

قوله: «ناقلهُ» هو بفتح القاف على وزن بَايَعَهُ وبادَلَهُ، ومعناه: بَادَلَهُ، ومثله ناقَلْتُ فُلاناً الحَدِيثَ: إذا حَدَّثْتَهُ وحَدَّثَكَ، والله [تعالى] أعلم.

والنُّقْلَةُ بضمِّ النون وإسكان القاف: انتقالُ القَوْمِ من مَوْضِعٍ إلى موضع.

والنَّقلُ: تَحْوِيلُ الشيء من موضع إلى موضع(١)، قاله الأزهري [١٩٣/ب] عن اللَّيْثِ، وهو معروف.

قال الأزهري: قال أبو العباس: النُّقْلُ الذي يُتَنقَّلُ به على الشَّرَابِ، لا يُقال إلَّا بفتح النون.

وذكر جماعة كثيرون من أهل اللغة؛ أَنَّ ما يُتَنَقَّلُ به على الشَّراب نُقْلٌ بالضَّمِّ، وكذا ذكره ابن فارس في «المجمل» ثم قال: وقال ابن دُريد(٢): هو بالفتح.

قولهم: في المسألة قولان؛ بالنقل والتخريج، ذكرنا معناه في الخاء.

فصل نمر: النَّمِرَةُ: شَمْلَةٌ من صوفٍ مُخَطَّطة.

وقيل: فيها أمْثَالُ الأَهِلَّةِ.

وهي بفتح النون وكسر الميم، ويجوز تخفيفها بإسكان الميم، ويجوز كسر النون مع إسكان الميم كما في نظائره.

والنَّمِر: الحيوان المعروف، ميمه مكسورة ويجوز إسكانها مع فتح النون وكسرهما، كما في الشَّملة.

ونَمِرَة: الموضع المعروفُ عند عَرَفات، وهي بفتح النون وكسر الميم، ويجوز فيها ما في نمرة الصوف.

فصل نمل: النمل معروف، الواحدة منه: نَمْلَةٌ بفتح النون وإسكان الميم. هذا هو المشهور، وحكى أبو البَقَاء في «إعرابه»(٣) يُقَال: بإسكان الميم وضَمِّها لغتان.

قال الواحدي: ويُقال في الجماعة منها: نَمْلٌ ونِمَال(٤).

---

(١) قوله: «من موضع إلى موضع»، ليس في (ع، ف).

(٢) الجمهرة (قلن).

(٣) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٧٢).

(٤) التفسير البسيط (١٧/ ١٨٩). (ل).

وأما الأَنْمُلَةُ التي في رأس الإصبع ففيها لغات، أفصحها وأشهرها: فتح الهمزة مع ضمّ الميم. والثانية: بضمهما. والثالثة: بفتحهما. والرابعة: بكسر الهمزة وفتح الميم(١). ذكرهنَّ على هذا الترتيب أبو عُمَرَ الزاهد في «شرح الفصيح» عن ابن الأعرابي، فقال: أخبرني ثَعْلَبٌ عن ابن الأعرابي: قال: هي الأَنْمُلَةُ، وبعدها أُنْمُلَةٌ، والثالثة: أَنْمَلَةٌ، والرابعة: إِنْمَلَةٌ.

قال(٢): والأنامل: أطراف الأصابع، وهكذا قال أكثر أهل اللغة أنها أطراف الأصابع، قال أبو عليّ المَرْزُوقي في «شرح الفصيح»: وربما سُمِّيت الأصابع أنامل.

وذكر البيهقي في كتابه «ردّ الانتقاد»(٣) عن الإمام أبي العلاء بن كُوشاذ الأصبهاني أنه نقل عن أبي عَمْرو الشَّيباني وأبي حاتم السِّجِسْتاني والجَرْمي(٤) أنهم قالوا: لكلِّ أصبع ثلاث أنملات، وكذلك ذكره الشافعي رحمه الله.

فصل نمى: قولهم في باب الصيد والذبائح: قال ابن عباس: كُلْ ما أَصْمَيْتَ وَدْعَ ما أَنْمَيْتَ(٥).

قال الرافعي: قال الشافعي: رحمه الله: معنى ما أَصْمَيْتَ، أي: قَتَلَهُ سهمُكَ(٦) أو كَلبُكَ وأنت تراه، وما **أَنْمَيْتَ**: ما غاب عنك مقْتَلُهُ(٧).

فصل نهى: قال أهل اللغة: النَّهْيُ خلافُ الأَمْر. ونَهَيْتُهُ عن كذا، فانْتَهَى عنه، وتَنَاهَى: أَيْ كَفَّ.

وتناهَوا عن المُنْكَر: أي: نَهَى بعضُهم بعضاً.

ويُقال: هو نَهُوٌّ عن المُنْكَرِ بفتح النون وضمِّ الهاء، على فَعُول كَشَكُور.

---

(١) في القاموس: «الأنملة بتثليث الميم والهمزة، تسع لغات».

(٢) كلمة: «قال» ليست في (ع، ف).

(٣) ردّ الانتقاد ص (١٢٥).

(٤) في (م، ع، ف): «والحربي»، والمثبت موافق لما في ردّ الانتقاد ص (١٢٥)، والجَرْمي: هو إمام العربيَّة، أبو عمر، صالح بن إسحاق الجَرْمي البصري النحويّ، توفِّي سنة (٢٢٥هـ)، له ترجمة في السير (١٠/ ٥٦١)، وفي حاشيته مصادرها.

(٥) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٢٧) (١٢٣٧٠) والبيهقي في السنن الكبير (١٨٩٣٤) (ط. التركي). (ل).

(٦) في (ع، ف): «أي: ما قتلته بسهمك».

(٧) العزيز (١٢/ ٣٥). (ل)، وفي (ع، ف): «فقتلته».

وأنهيتُ إليه الخبرَ فانتهى وتناهَى، أي: بلَغ.

والإِنْهاءُ: الإِبْلَاغُ.

والنِّهايةُ: الغايةُ، ومنه: بلغ نِهايَتَهُ.

قال الجوهري: والنُّهْيَةُ، بالضَّمِّ مثله.

ويُقال: هذا رجل نَاهِيْكَ من رجل، ونَهْيُكَ من رَجُلٍ، ونَهَاكَ من رجل، معناه: أنه بِغَنَائِهِ[1] يَنْهَاكَ عن تَطَلُّبِ غَيْرِهِ.

وهذه امرأةٌ ناهِيَتُكَ من امرأة، تذكَّر وتؤنَّث، وتُثَنَّى وتُجمع؛ لأنه اسم فاعل.

وإذا قلتَ: نَهْيُكَ من رجل، كما تقول: حَسْبُكَ [١٩٤/أ] من رجل، لم تُثَنِّ ولم تَجْمَعْ؛ لأنه مصدر.

وتقول[2] في المعرفة: هذا عبد الله ناهِيكَ من رجل، تَنْصِب[3] نَاهِيكَ على الحال، قال هذه الجملة الجوهري[4].

وفي الحديث: «أُوْلُو الأَحْلَام والنُّهَى»[5] هو بضمِّ النون وفتح الهاء.

قال الواحدي: قال اللِّحياني: النُّهْيَة، يعني بضمِّ النون: العقل، وجمعها: النُّهَى، ورجلٌ نَهٍ ونَهِيٌّ من قوم نَهِيْنَ.

وسُمِّي العقلُ نُهْيَةً؛ لأنَّه يَنْتَهي إلى ما أمر به ولا يتجاوزه.

وقال الزَّجَّاج: فلانٌ ذو نُهْيةٍ، أي: عَقْلٍ ينتهي به عن القبائح، ويدخل به في المحاسن.

قال الزَّجَّاج: وقال بعض أهل اللغة: هو الذي يُنْتَهى إلى رأيه وعقله.

---

(١) في (ع، ف): «يعني به» بدل «بغَنائه» وهو خطأ.

(٢) في (ع، ف): «ويُقال».

(٣) في (ح، ع، ف): «بنصب».

(٤) في (ح): «الأزهري» وهو خطأ، انظر الصحاح (نهى).

(٥) أخرجه مسلم (٤٣٢) من حديث عُقْبَةَ بن عَمْرٍو أبي مسعود البَدْرِيِّ، ورقم (١٢٣/٤٣٢) من حديث عبد الله بن مسعود، وقد تقدَّم في قسم الأسماء، فصل: في معرفة أسماء الرجال وتراجمهم.

قال الزَّجَّاج: وهذا أحسن، وهذا معنى قول اللِّحياني.

وقال أبو عليّ الفارسي: يجوز أن يكون النُّهَى مصدراً كالهُدَى، وأن يكون جمعاً كالظلم.

قال: والنُّهَى معناه في اللغة الثبات[١] والحَبْسُ، ومنه: النَّهْيُ والنِّهْيُ والتنهية[٢]: للمكان الذي يَنْتهي إليه الماءُ فيستنقع.

قال الواحدي: فرجع[٣] القولان في اشتقاق النُّهْيَةِ إلى قول واحد، وهو الحَبْسُ، فالنُّهْيَةُ هي التي تَنْهَى وتحبس عن القبائح[٤]. هذا آخر كلام الواحدي.

فصل نور: المَنَارَةُ التي يُؤَذَّن عليها، بفتح الميم. ذكره الجوهري وغيره.

والمَنَارَةُ التي يوضع فوقها[٥] السِّرَاجُ بفتح الميم أيضاً، ذكرها الجوهري وصاحب «المحكم».

قال الجوهري: هي مَفْعَلَةٌ من الاستنارة بفتح الميم، والجمع: المنَاورُ، بالواو؛ لأنَّه من النور، ومن قال: مَنائِر وهَمَزَ؛ فقد شَبَّهَ الأَصْليَّ[٦] بالزائد، كما قالوا: مَصَائِب، وأصله: مَصَاوِب.

قال صاحب «المحكم»: جمع المَنارَة: مَنَاوِر، على القياس، ومنائِر مهموز على غير قياس.

قال ثَعْلَبٌ: إنَّما ذلك؛ لأن العرب تشبه الحرف بالحرف فشبّهوا منارة ـ وهي مَفْعَلَةٌ ـ من النُّورِ بِفَعَالَةٍ، فَكَسَّروها تكْسِيرها.

وأما سيبويه فيحمل ما همز من هذا على الغلط.

---

(١) في (ع، ف): «البيان» وهو خطأ.

(٢) قوله: «والتنهية» ليس في (ع، ف)، وفي (م): «النهية» بدل «التنهية».

(٣) في (ع، ف): «يرجع».

(٤) التفسير البسيط (١٤/ ٤٢٢). (ل).

(٥) في (ع، ف): «عليها».

(٦) في (ح، ع، ف): «الأصل»، والمثبت موافق لما في الصحاح (نور).

وقد وقع في «التنبيه»(١) في باب السَّلَم: المَنَائِر بالهمز، ولم أره في شيء من النُّسَخ بالواو، فإذا كان جائزاً على أحد اللُّغتين فلا بأس، وإنْ كان الأجود بالواو.

قال أبو حاتم السِّجِسْتَاني في «المذكَّر والمؤنَّث»: النَّارُ مؤنَّثة، وجمعها: أَنْوُرٌ ونِيرَانٌ ونُورٌ (٢).

[النُّورَةُ المذكورة في المياه، قال ابن الصلاح: هي حِجَارة بِيضٌ رَخْوَةٌ فيها خطوط](٣).

فصل نيك: قال الأزهري في «تهذيب اللغة»: قال الليثُ: النَّيْكُ: معروف، والفاعل نائِك، والمفعول به: مَنِيك ومَنْيُوك، والأنثى: مَنْيوكة.

فصل في أسماء المواضع

نجد: مذكورة في باب مواقيت الحجِّ، وفي زكاة الثمار، وفي الصلاة من «المهذَّب»(٤) ومواضع أخرى.

وهي بفتح النون؛ وهي ما بين جُرَش(٥) إلى سَواد الكوفة، وحَدُّهُ من المغْرِبِ(٦): الحجاز، وعن يسار الكعبة اليمن، ونجد كُلُّها من عمل اليمامة، ذكره صاحب «المطَالِع»(٧)، [والله تعالى أعلم].

---

(١) التنبيه ص (٩٨).

(٢) المذكر والمؤنث ص (١٣٩). (ل).

(٣) شرح مشكل الوسيط (١/ ٣٢). (ل).

وبهامش (ح): ما نصّه: «نَوُورٌ، لم يذكره المصنِّف؛ لظنِّه أنه لم يقع في هذه الكتب، وقد وقع في شرح الوجيز للرافعي في باب شرائط الصلاة في مسألة ما إذا جبر عَظْمه بِعَظْمٍ نَجِسٍ، وفي وصل الشعر والوشم مع لفظة العِظْلِم فصحَّفها المصنِّف بالعظام، فحذفها، فلم يذكر العِظْلِمَ ولا النَّوُورُ، وهو النَّوور بوزن فَعُول، ذكره... في باب فَعُول والجوهري وقال: ولك أن تقلب الواو المضمومة همزة، وقالا: النَّوور: النِّيلج بكسر النون وكسر اللام وفتحها أيضاً، وبالجيم، قالا: وهو دخان الشحم يعالج به الوشم حتى يخضرَّ... كذا رأيت هذا حاشية على بعض النُّسَخ المعتمدة.

(٤) المهذَّب (١/ ١٧٩، ٥٠٧)(٢/ ٦٨٨).

(٥) في (ع، ف): «حرثين» بدل «جُرش»، قال أستاذنا البحاثة محمد شُرَّاب في المعالم الأثيرة ص (٨٩): «جُرَش: بضمِّ الأول وفتح الراء: موضع في جنوب الجزيرة العربيَّة، توجد آثاره قرب خميس مشيط في منطقة أَبْها، جنوب المملكة العربيَّة السعودية».

(٦) في (ع، ف): «المغرب».

(٧) مطالع الأنوار (٤/ ٢٤٤). (ل).

نَجْران: مذكورة في باب عقد الذِّمَّة من «المهذَّب»(١) في قوله ﷺ: «أَخْرِجُوا اليهودَ مِنَ الحِجَاز، وأَهْل نجرانَ من جزيرة العَرَب»(٢). هي بفتح النون وإسكان الجيم، وهي بلدة معروفة(٣) كانت منزلاً للنصارى(٤)؛ وهي [١٩٤/ب] بين مكة واليمن على نحو سبع مراحل من مكة.

قال في «المهذَّب»(٥): وأما نَجْران فليست من الحجاز، ولكن صالحهم رسول الله ﷺ على أن لا يأكلوا الرِّبا، فأكلوه ونقضوا العهد، فأمر بإخراجهم، فأجلاهم عُمَرُ رضي الله عنه.

وهذا الذي قاله في «المهذَّب» هو الصواب، وأنها ليست من الحِجاز الذي هو مكة والمدينة واليمامة ومَخاليفها(٦).

وأما قول الإمام الحافظ أبي بكر الحازمي في كتابه «المُؤْتَلف والمُختلف في الأماكن»: نَجْرَان من مَخَاليف(٧) مكة من صوب اليمن، ففيه تساهل.

وقال الجوهري في «صحاحه»: نَجْرَان بلد(٨) من اليمن.

---

(١) المهذَّب (٥/ ٣٤٠).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ١٩٥)، والحُميدي في مسنده (١/ ١٩٨) رقم (٨٥)، وأبو يعلى الموصلي رقم (٨٧٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٢٠٨)، من حديث أبي عبيدة بن الجراح، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/ ٣٢٥) وقال: «رواه أحمد بأسانيد ورجال طريقين منها ثقات متصل إسنادهما، ورواه أبو يعلى».

(٣) (نجران): مدينة عرفت منذ تاريخ العرب الأول، وتقع في جنوب المملكة العربيَّة السعودية على مسافة (٩١٠) أكيال، جنوب شرقي مكة، في الجمعة الشرقية من السراة، وفيها آثار، منها: الأخدود (المعالم الأثيرة ص: ٢٨٦).

(٤) في (ع، ف): «للأنصار» وهو خطأ.

(٥) المهذَّب (٥/ ٣٤١).

(٦) في (ع، ف): «ومحالفيها» وهو خطأ.

(٧) في (ع، ف): «محاليف» وهو تصحيف. وانظر الأماكن ص (٨٧٩). (ل).

(٨) في (ع، ف): «بلدة».

بطن نخل: المذكور[١] في صلاة الخوف من «الوسيط»[٢] تقدَّم بيانه في حرف الباء.

دار النَّدْوَة: مذكورة في الحجِّ من «المهذَّب»[٣] في جزاء الصيد.

وهي[٤] بفتح النون وإسكان الدال وبالواو ثم الهاء، وهي معروفة بمكة، كانت منزل قُصَيٍّ بن كِلَابٍ، ثم صارت قريش تحضرها إذا حَزَبَها أمر.

قال الحازمي: وهي اليوم في المسجد الحَرام»[٥].

قال أقضى القُضاة المَاوَرْدِيُّ في «الأحكام السلطانية [٦]: دَارُ النَّدْوَة: هي أولُ دار بنيت بمكة، صارت بعد قُصَيٍّ لعبد الدار بن قُصَيٍّ، فابتاعها معاويةُ في الإسلام من عِكْرمة بن عامر بن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار بن قُصَيٍّ، وجعلها دار الإمارة[٧]، وقد تقدَّم بيانُ هذا عند ذِكْر مكة في حرف الميم[٨].

وحكى الأزرقي في «تاريخ مكة»[٩]: إنَّما سُمِّيت دارَ النَّدْوَةِ؛ لاجتماع النَّدِيِّ فيها يتشاورون ويبرمون أمورهم.

والنَّدِيُّ: الجماعة يَنْتَدُونَ، أي: يتحدَّثون.

وروى الأزرقي[١٠]: أن معاوية بن أبي سفيان حجَّ وهو خليفة، فاشترَى دارَ النَّدوة من ابن الرُّهَين[١١] العبدري بمئة ألف درهم.

---

(١) في (ح): «المذكورة».

(٢) الوسيط (٢/ ٢٩٧).

(٣) المهذَّب (٢/ ٧١٩).

(٤) في (ع، ف): «هو» بدل «وهي».

(٥) الأماكن ص (٨٨٨). (ل).

(٦) الأحكام السلطانية ص (٢٨٧).

(٧) في (ع، ف): «الأمانة»، والمثبت موافق لما في الأحكام السلطانية ص (٢٨٧).

(٨) لم يتقدَّم شيء من ذلك، انظر حرف الميم (مكة).

(٩) أخبار مكة (١/ ١١٠) (٢/ ١٠٩).

(١٠) أخبار مكة (١/ ٢٦٩).

(١١) في (م): «ابن الزهير»، وفي (ع، ف): «الزبير» بدل «الرهين»، والمثبت موافق لما في أخبار =

وفي كتاب الأزرقي[(١)] أن دار الندوة صارت كلّها في المسجد الحرام، وهي في جانبه الشِّمالي[(٢)].

نَصِيْبِين[(٣)] مذكورة في أول البيع من «الروضة»[(٤)].

[و] هي بفتح النون وكسر الصاد والباء الموحدة، وهي مدينة مشهورة بالجزيرة منها كثير من العلماء.

قال الجوهري في «صحاحه»: نَصِيْبين: اسم بلد، وفيه للعرب مذهبان؛ منهم مَن يجعله اسماً واحداً ويلزمه الإعراب كما يلزم الأسماء المفردة التي لا تَنْصَرِفُ، فتقول: هذه نَصِيبنُ، ومَرَرْتُ بنَصِيبنَ، ورأيت نَصِيبنَ. والنسبة نَصِيبينيّ[(٥)].

ومنهم من يُجْرِيه مجرى الجمع، فتقول: هذه نَصيبونَ، ومررتُ بنَصِيبنَ، ورأيت نَصِيبنَ، وكذلك[(٦)] القول في يَبْرينَ وفلَسْطينَ وسَيْلَحِيْنَ وياسِمينَ وقنَّسْرين، والنسبة على هذا القول نَصيبي[(٧)] ويَبْرِي[(٨)]، وكذا أخواتها.

النَّقِيع: الذي حَمَاهُ النبيُّ[(٩)] ﷺ[(١٠)]، مذكور في كتاب إحياء المَوات من

= مكة للأزرقي (١/ ٢٦٩)، قال محقِّق أخبار مكة: «سُمِّي ابن الرهين؛ لأن قريشاً رهنت جَدَّه النضر، فسُمِّي النضر الرهين».

(١) أخبار مكة (٢/ ١١٢).

(٢) في الرواق الشامي إلى باب الزيادة (هامش أخبار مكة: ١/ ١١٠).

(٣) (نصيبين): تقع في أقصى شمال الجزيرة الفراتية، على الحدود بين تركية وسورية، وهي داخل الحدود التركية، تجاور مدينة القامشلي السورية، ليس بينها غير الحَدِّ: نصيبين شماله، والقامشلي جنوبه، ويمرُّ فيهما أحد فروع نهر الخابور (المعالم الأثيرة ص: ٢٨٨).

(٤) روضة الطالبين ص (٥٠٥).

(٥) في (ع، ف): «نصيبين»، وفي (ح): «نصيبيّ» والمثبت موافق لما في مختار الصحاح (نصب).

(٦) في (ع، ف): «وكذا».

(٧) في (ح، م): «نصيبيني»، والمثبت موافق لما في مختار الصحاح (نصب).

(٨) في (ح، م): «يبريني».

(٩) في (ع، ف): «رسول الله» بدل «النبيّ».

(١٠) أخرج البخاري (٢٣٧٠) من طريق يحيى بن بُكَير، حدثنا الليثُ عن يونسَ، عن ابن شِهاب، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة، عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ أن الصَّعْبَ بن جَثَّامَةَ قال: إن =

«مُخْتَصر المُزني»[١] و«المهذَّب»[٢] و«الوسيط»[٣]، وفي كتاب الحجِّ من «الوسيط»[٤].

وهو بفتح النون وكسر القاف، وهو في صدر وادي العَقِيق على نحو عشرين ميلاً من المدينة.

قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ في «مختصر المزني»[٥]: وهو بلد ليس بالواسع الذي [١٩٥/أ] يضيق على من حوله المرعى إذا حُمِيَ. يعني بالبَلَدِ: الأرضَ.

وقال صاحب «مطالع الأنوار»: مساحته مِيْلٌ في بَرِيد[٦]، وفيه شجر ويستجمُّ حتى يغيبَ فيه الراكب.

قال: واختلف الرواة في ضبطه؛ فقيَّده النسفي، وأبو ذَرٍّ، والقابسي، والصَّدَفي، وابن ماهان وغيرُهُم بالنون، وكذا ذكره الهروي والخطَّابي[٧].

قال الخطَّابي: وقد صَحَّفَهُ بعض أصحاب الحديث فقاله بالباء، وهذا خطأ، إنَّما الذي بالباء بَقيْعُ الغَرْقدِ، مَدْفَنُ أهل المدينة.

= رسول الله ﷺ قال: لا حِمَى إلَّا لله ولرسوله، وقال ـ القائل عند أبي داود (٣٠٨٣) ابنُ شهاب الزهري ـ: بلغنا أنَّ النَّبيَّ ﷺ حَمَى النَّقيع». قال الحافظ في الفتح (٥/ ٤٥): «رَوى ـ أي: البيهقي: ٦/ ١٤٦ ـ من حديث ابن عمر؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ حَمَى النقيع لخيل المسلمين ترعى فيه»، وفي إسناده العُمري، وهو ضعيف، وكذا أخرجه أحمد (٢/ ١٥٥، ١٥٧) من طريقه» قلت: وقد استوفينا تخريج حديث ابن عمر موارد الظمآن (١٦٤١)، فانظره إذا شئتَ، وانظر أيضاً التلخيص الحبير (٢/ ٢٨٠ ـ ٢٨١).

(١) مختصر المزني ص (١٣٠).

(٢) المهذَّب (٣/ ٦٢٥).

(٣) الوسيط (٤/ ٢٢٤).

(٤) الوسيط (٢/ ٧٠٣).

(٥) مختصر المزني ص (١٣٠).

(٦) (البريد): أميال اختلف في عددها (الوسيط)، قدَّره الدكتور وهبة الزحيلي في الفقه الإسلامي وأدلَّته بـ (٢٢) كِيْلاً، وقدَّره أستاذنا البحاثة محمد شُرَّاب في كتابه المعالم الأثيرة ص (١١)، بـ (٣٢) كيلاً. وانظر مطالع الأنوار (٤/ ٢٤٢). (ل).

(٧) إصلاح غلط المحدثين ص (١٠٢) رقم (١٢٤)، وانظر معالم السنن (٣/ ٥٠).

قال: وقال أبو عُبيد البَكْري: هو بالباء، مثل بَقِيع الغَرْقَدِ.

وأما نَقِيْعُ الخَضِمَاتِ، بقرب المدينة، فبالنون، كذا قيَّده الحازمي وغيره، ونقل الحازمي أنَّ الخطَّابي قال: من قاله بالباء فقد أخطأ[١]، وهو قرية بقرب المدينة على مِيْلٍ من منازل بني سَلِمَةَ، قاله أحمد بن حنبل رحمه الله، نقله الشيخ أبو حامد في «تعليقه» في كتاب الجمعة في صلاة الجمعة في القُرَى، ونقلته في «شرح المهذب».

نَمِرَة: مذكورة في صفة الحجِّ، وهي بفتح النون وكسر الميم[٢].

وهي عند الجبل الذي عليه أنصاب الحرم عن يمينك إذا خرجت من[٣] مَأْزِمَيْ عَرَفَة، تريد الموقف. قاله الأَزرقي[٤] وغيره، وقد تقدَّم بيانه في ذكرِ مَسْجِدِ عَرَفَةَ.

وروى الأَزْرقي[٥] عن عطاء بن أبي رباح؛ أن منزل رسول الله ﷺ بَنمِرَةَ يوم عرفةَ كان في منزل الخلفاء اليوم إلى الصخرة الساقطة بأسفل الجبل، عن يمينك وأنت ذاهب إلى عرفات [والله تعالى أعلم].

نهَاوَنْد[٦]: قال السَّمعاني[٧]: هي بضمِّ النون، وهي مدينة من بلد الجَبَل.

قيل: إنَّ نوحاً ﷺ بناها، وكان اسمُها نُوح أَوَنْد[٨]، فأبدلوا الحاءَ هاءً.

---

(١) الأماكن ص (١٣٤). (ل).

(٢) انظر لزاماً حرف النون فصل (نمر).

(٣) في (ح، م): «عن»، والمثبت موافق لما في الأزرقي.

(٤) أخبار مكة (٢/ ١٨٨ ـ ١٨٩)، وقال ابن القيِّم كما في مفيد الأنام: نمرة: قرية غربي عرفات، وهي اليوم خراب. وقال الشيخ عبد الفتاح حسين راوة في الإفصاح ص (٢٧١ ـ ٢٧٢): «يجمع بين القولين بأن القرية سُمِّيت باسم جبلها، والله أعلم، وأنصاب الحرم الآن مُقامة على وجه الأرض، وليس شيء مُقاماً على الجبل المذكور».

(٥) أخبار مكة (٢/ ١٩٤).

مدينة عظيمة في إيران، شرقي نهر دجلة (موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي: ١/ ١١١) قال

(٦) ياقوت في معجم البلدان (٥/ ٣١٣): «نهاوَنْد: بفتح النون الأولى وتكسر (وضبطها السمعاني في الأنساب ٥/ ٥٤١ بالضَّمِّ)، والواو مفتوحة، ونون ساكنة، ودال مهملة.

(٧) الأنساب (٥/ ٥٤١).

(٨) في (ع، ف): «نوحا وند»، والمثبت موافق لما في الأنساب للسمعاني (٥/ ٥٤١)، معجم البلدان لياقوت (٥/ ٣١٣).

النَّهْرَوان: مذكور في قتال أهل البغي من[١] «المهذَّب»[٢].

وهو مكان بقرب بغداد، وهو بفتح النون والراء وإسكان الهاء بينهما، هذا هو المشهور في ضبطه، وكذا ضبطه أبو العباس ثعلب، وابن قُتيبة في «أدب الكاتب»[٣] والجوهري في «صحاحه» وآخرون.

وقال ابن الأنباري: هو بضمِّ النون والراء، وذكره ابن الجَواليقي في كتابه «المُعَرَّب»[٤] بالوجهين، فقال: النَّهْرَوان بفتح النون والراء، فارسيٌّ معرَّب.

قال: وقال أبو عَمْرو[٥]: وسمعت من يقول نُهْرُوانَ، بِضمِّهما[٦].

وذكره السمعاني في «الأنساب»[٧] بالضَّمِّ[٨] فقط.

قال: وهي بلدة قديمة لها عدَّة نَواحٍ، خرب أكثرها، وهي بقرب بغداد.

نَيسابور[٩]: بفتح النون من أعظم مدن خُراسان، وأشهرها، وأكثرها أئمَّة من أصحاب أنواع العلوم، وللحاكم أبي عبد الله بن البَيِّع النَّيسابوريِّ كتابٌ كبير[١٠] في تاريخها مشتمل على نفائس كثيرة.

وروّينا عن الحافظ عبد القادر الرُّهَاوي في كتابه «الأربعين» قال: أُمَّهَاتُ مَدَائن خُراسان أربع: نَيْسابور، ومَرْوُ[١١] وبَلْخ[١٢] وهَرَاة[١٣].

---

(١) في (ع، ف): «في».
(٢) المهذَّب (٥/ ١٩٣).
(٣) أدب الكاتب ص (٣٣١).
(٤) المعرَّب ص (٦١٥).
(٥) في (م): «أبو عمر».
(٦) في (ع، ف): «بضمّها».
(٧) الأنساب (٥/ ٥٤٤).
(٨) بل بالفتح، انظر الأنساب (٥/ ٥٤٤)، ولبّ الألباب للسيوطي ص (٢٦٩).
(٩) (نيسابور): بلدة في خراسان بإيران، ارتفاعها عن البحر (٣٩٢٠) متراً، تقع على بعد (٥٠) ميلاً غربي مَشْهَد. انظر الموسوعة العربيَّة الميسرة (١٨٦٦)، الموسوعة البريطانية (١٦/ ٤٦٢).
(١٠) انظر وصفاً له في تاريخ التراث العربي (١/ ٣٦٩) للدكتور المسلم فؤاد سزكين.
(١١) هي الآن جنوب الاتحاد السوفيتي.
(١٢) هي الآن في أفغانستان.
(١٣) هي الآن في غرب أفغانستان.

قال السمعاني في الأنساب[١]: نَيْسَابورُ أحسن مدن خُراسانَ، وأجمعُها للخيرات، وإنَّما قيل لها: نيسابور؛ لأنَّ سابُورَ [١٩٥/ب] لما رآها، قال: يصلح أن يكون هنا مدينة وكانت قصَباً، وأمر بقَطْعِهِ وأن تُبْنَى مدينة، فقيل: نَيْسَابور، [و][٢] النَّي[٣]: القَصَبُ، وقد جمع الحاكم لها تاريخاً في مجلَّدات.

قلت: ويُقال لنيسابور[٤] أيضاً: أَبْرَشَهْر[٥]. كذا ذكره الحاكم في مواضع كثيرة في أول تاريخها.

نِيْلُ مِصْرَ: مذكور في باب أحكام المياه من كتاب إحياء الموات من «المهذَّب»[٦].

هو بكسر النون، وهو النهر المعروف[٧]، وهو من أنهار الجنة، كما جاء في الحديث الصحيح[٨].



---

(١) الأنساب (٥/ ٥٥٠).

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من الأنساب (٥/ ٥٥٠).

(٣) في (م): «التي»، وفي (ع، ف): «إلى» وهو خطأ، والمثبت موافق لما في الأنساب للسمعاني (٥/ ٥٥٠).

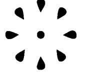
(٤) في (ح): «نيسابور».

(٥) «أَبْرَشَهْر»: بالفتح ثم السكون وفتح الراء والشين المعجمة معاً، وسكون الهاء، والراء (معجم البلدان: ١/ ٦٥).

(٦) المهذَّب (٣/ ٦٢٩).

(٧) هو نهر مصر والسودان، طوله (٤١٥٧) ميلاً، يَصُبُّ في البحر المتوسط، وهو من أطول الأنهار في العالم.

(٨) البخاري (٧٥١٧)، صحيح مسلم (١٦٢) عن أنس، وصحيح مسلم (٢٨٣٩) عن أبي هريرة.



حرف الهاء

فصل هتك: قوله في «المهذَّب»[(١)] في أواخر كتاب المسابقة: كما لو عرض دون الغَرَضِ[(٢)] شيء فَهتكه. هو بفتح الهاء والتاء المخفَّفة، ومعناه: خَرَقَهُ ونَفَذَ منه.

قال أهل اللغة: يُقال: هَتَكْتُ الشيء هَتْكاً، فانْهَتَكَ. والهَتْكُ؛ خَرْقُ السِّتْرِ عَمَّا ورَاءَهُ.

فصل هجر: قال الواحدي: المُهاجِرُ الذي فارقَ عشيرَتَهُ ووطَنهُ. وأصله من الهَجْر الذي هو ضدّ الوَصل.

ومنه قيل للقبيح: الهُجْر؛ لأنه ينبغي أن يُهْجَر.

والهاجِرَةُ: وَقْتٌ يُهْجَرُ فيه العَمَلُ[(٣)].

فصل هجع: قول الله تبارك وتعالى: ﴿كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧] جاء ذكره في صلاة التطوُّع من «المهذَّب»[(٤)].

قال المفسِّرون وأهل اللغة: الهُجُوعُ: النومُ بالليل.

وقال الإمام الواحدي في كتابه «الوسيط»[(٥)] في التفسير: الهُجُوعُ: النوم بالليل دون النهار.

---

(١) المهذَّب (٣/ ٦٠٧).

(٢) في (ع، ف): «العرض»، وهو تصحيف، والمثبت موافق لما في المهذَّب (٣/ ٦٠٧)، (الغَرَض): الهَدَف.

(٣) التفسير البسيط (٤/ ١٤٥). (ل).

(٤) المهذَّب (١/ ٢٨٢).

(٥) الوسيط (٤/ ١٧٥).

قال: و(ما) صِلَةٌ، والمعنى: [كانوا] يَهْجَعُونُ قليلاً من الليل، يصلُّون أكثرَ الليل.

قال عَطاء: وذلك حين أمروا بقيام الليل، ثم نزلت الرخصة.

قال: ويجوز أن يكون المعنى: كان الليلُ الذي ينامون فيه كُلَّهُ قليلاً، ويكون[١] الليلُ[٢]: اسماً للجنس، وهذا معنى قول سعيد بن جُبير، عن ابن عباس قال: كانوا قَلَّ[٣] ليلةٌ تمرُّ بهم إلَّا صَلَّوا فيها.

قال مُطَرِّفُ بنُ الشِّخِّير: قَلَّ ليلةٌ أتت عليهم هُجُوعاً[٤] كُلُّها.

وقال مجاهد: كانوا لا ينامون كُلَّ الليل.

قال: واختار قوم الوقف على قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا﴾ [الذاريات: ١٧] وهو قول الضَّحَّاك ومقاتل، ثم ابتدأ فقال: ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ مَا يَهۡجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧] وهذا على معنى نَفْي النوم عنهم البَتَّة.

قال عطاء: والمراد بهؤلاء القليل ثمانون من نصارى نجران آمنوا بمحمد ﷺ وصدَّقوه، هذا آخر كلام الواحدي[٥].

قال الأزهري: يُقال: أتيتُ فلاناً بعد هَجْعَةٍ، أي: بعد نَوْمَةٍ خفيفةٍ من أول الليل.

وقد هَجَعَ يَهْجَعُ هُجُوعاً: إذا نام.

وقومٌ هُجُوعٌ، ونِسْوَةٌ هُجَّعٌ وهَواجِع.

وهَجَّع القوم تَهْجِيعاً: إذا نَوَّموا[٦].

ومضى[٧] هجيعٌ من الليل وهَزِيعٌ بمعنًى واحد.

---

(١) كلمة «الليل» ليست في (ع، ف).

(٢) في (ع، ف): «أقلّ».

(٣) وهذا القول فيه بُعدٌ وتعسُّف (قاله ابن كثير في التفسير: ٤/ ٢٣٤).

(٤) في وسيط الواحدي (٤/ ١٧٥): «هجعوها».

(٥) الوسيط (٤/ ١٧٥). (ل).

(٦) في (ع، ف): «ناموا»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (هجع).

(٧) في (ع، ف): «ومعنى» وهو تحريف.

قال صاحب «المحكم»[١]: الهُجُوع: النومُ بالليل خاصَّةً.

ونِسْوَةٌ هُجَّعٌ وهُجُوعٌ وهَوَاجع، وهَوَاجِعات: جَمْعُ الجَمْعِ.

فصل هدب: في حديث المُطَلَّقَةِ ثلاثاً: ليسَ مَعَهُ إلَّا مِثْلُ هذه الهُدْبَةِ[٢]. هي بضمِّ الهاء وإسكان الدال هذه اللغة الفصيحة.

قال الجوهري: ويُقال بضمِّ الدال أيضاً في لغة.

ويُقال: هُدْب بضمِّ [١٩٦/أ] الهاء وإسكان الدال من غير هاءٍ في آخره، وهي: طرف[٣] الثوب. شَبَّهَتْ ذَكَرَهُ في الاسترخاء وعدم الانتشار عند الإفْضاء إليها بالخِرْقَةِ، وكَنَّتْ عنه بما ذَكَرَتْ.

وأما أَهْدَابُ العين، فهي الشُّعورُ النابتةُ على أشفار العين، واحدها: هُدْبٌ، بضمِّ الهاء وإسكان الدال.

وقيل: فيه لغة بفتحهما.

ورجُلٌ أَهْدبُ، أي[٤] كثيرُ شَعْر أَشْفارِ العين.

والهِنْدِباء مذكور في بيع الأصول والثمار من «المهذَّب»[٥] وهو بَقْلٌ معروف، وهو بكسر الدال، يمدُّ ويقصر لغتان.

ويُقال فيه أيضاً: هِنْدَبا ـ بفتح الدال ـ وهِنْدَباء وهِنْدَب.

فصل هدد: الهُدْهُدُ؛ بضمِّ الهاءَين وإسكان الدال بينهما: طائِرٌ معروفٌ، ذو خُطُوط مُتَوَّجَة.

ويُقال أيضاً فيه: هُدَاهِد؛ بضمِّ الهاء الأولى وكسر الثانية.

---

(١) المحكم (١/ ٥٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٣٩)، ومسلم (١٤٣٣) من حديث عائشة، وانظر قسم الأسماء رقم (١٢٦٠).

(٣) في (ح، م): «طرّة».

(٤) كلمة: «أي» ليست في (ع، ف).

(٥) المهذَّب (٣/ ٩٩).

وجمعه: هَدَاهِد بفتح الأولى، وهو مُحَرَّمٌ. ويُقال: هَدَّ البناءَ ـ يَهُدُّ بضمِّ الهاء ـ هَدّاً.

فصل هدى: الهَدْيُ والهَدِيُّ لغتان فصيحتان مشهورتان: إسكان الدال مع تخفيف الياء، وكسر الدال مع تشديد الياء.

قال صاحب «البحر»(١): وهو اسمٌ لما يُهْدَى إلى مكة وحَرَمها ـ زادها الله [تعالى] شرفاً ـ تَقَرُّباً إلى الله تعالى من النَّعَم وغيرها من الأموال؛ إلَّا أنه عند الإطلاق اسمٌ للنَّعَمِ؛ فلهذا قال أصحابنا: إذا نذر هَدْياً وسمَّاه، لزمه ما سَمَّى.

وإنْ أطلقَ؛ فقولان: القديمُ أنه يجزيه ما يقع عليه الاسم.

قال صاحب «البحر» حتى تجزيه تمرة أو زبيبة؛ لأنه يقع عليه اسم الهَدْي لغةً وشرعاً، ودليله في حديث الجُمُعة: «مَنْ راح في السَّاعة الخَامسَةِ فكأنَّما قَرَّبَ بَيْضَة»(٢).

والجديد الأصحُّ: لا يجزيه إلَّا ما يجزي في الأُضْحِيَّة من النَّعَم.

وأما الهَدِيَّة والفرقُ بينها وبين الهِبَةِ والصَّدَقة، والاختلاف في اشتراط الإيجاب والقَبُول فيها، فسنذكره إنْ شاء الله [تعالى] في فصل (وهب).

والهِدَاية والهُدَى يطلق بمعنيين؛ أحدهما: خَلْقُ الإيمان واللطف.

والآخر: بمعنى البَيَان.

فمن الأول ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣] ونظائره.

ومن الثاني: قول الله تعالى(٣): ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ﴾ [الإنسان: ٣]، ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠] أي: بيَّنا له طريقَي الخير والشر، ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]. أي: بَيَّنَّا لهم الطريق.

فصل هذب: قال أهل اللغة: التَّهْذِيبُ: التَّنقية والتَّصْفية.

---

(١) هو الروياني في بحر المذهب (٤/ ٩٠). وانظر قسم الأسماء رقم (٩١٤).

(٢) أخرجه البخاري (٨٨١)، ومسلم (٨٥٠) من حديث أبي هريرة، وتقدَّم طرف من هذا الحديث في حرف الغين فصل (غسل).

(٣) في (ح): «قوله تعالى».

والمُهذَّبُ: المُنَقَّى من العُيوب.

ورجُلٌ مُهَذَّبٌ: أي: مُطَهَّرُ الأخلاق.

فصل هذذ: قوله في «المهذَّب»[١] في وجوب قراءة الفاتحة على المأموم: إن النبيَّ ﷺ قال: «لَعَلَّكُم تَقْرَؤونَ خَلْفَ إِمَامِكُم؟» قلنا: نعم، هَذّاً يا رسولَ الله! قال: «لا تَفْعلوا إلَّا بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ» هذا الحديث صحيح، رواه أبو داودَ والترمذيُّ وغيرُهما بأسانيد صحيحة، وهكذا[٢] هو في «سنن أبي داود» والدَّارقُطْني، والبيهقي وغيرهم: هَذّاً، بتشديد الذال ومنصوب، مكتوب بالألف[٣].

قال الخطَّابي[٤] في تفسير هذا الحديث: الهَذُّ: سَرْدُ القراءة ومداركتُها[٥] [١٩٦/ب] في سرعة واستعجال.

قال: وقيل: أراد بالهَذِّ ـ هنا ـ: الجهر بالقراءة.

فهذا صواب هذه اللفظة، ولا خلاف فيها بين المحدِّثين والشارحين وغيرهم.

ووقع في «المهذَّب»[٦]: أجل، يا رسول الله! نفعل هَذّاً، بزيادة لفظة (نفعل)

---

(١) المهذَّب (١/ ٢٤٤).

(٢) في (ع، ف): «وهذّاً».

(٣) أخرجه أبو داود (٨٢٣)، والترمذي (٣١١)، وأحمد (٥/ ٣١٦)، والدارقطني (١/ ٣١٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢١٥)، والبغوي في شرح السنة (٦٠٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ١٦٤) من حديث عُبادة بن الصامت، وصحَّحه ابن حبان (٤٦٠) موارد، والحاكم (١/ ٢٣٨)، والبيهقي (٢/ ١٦٦) وقال الترمذي، حديث عبادة حديث حسن»، وقال الدارقطني: «هذا إسناد حسن»، وجوَّد إسناده الخطَّابي في معالم السنن (١/ ٢٠٥)، وسكت عنه الحافظ في الفتح (٢/ ٢٤٢) فهو عنده صحيح أو حسن، وانظر الجوهر النقي على هامش البيهقي (٢/ ١٦٥).
وأصل الحديث في البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤)، بلفظ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب».

(٤) معالم السنن (١/ ٢٠٥).

(٥) في (م): «ومذاكرتها»، والمثبت موافق لما في معالم السنن (١/ ٢٠٥).

(٦) المهذَّب (١/ ٢٤٤).

ـ وهكذا هو في رواية البيهقي[(١)] ـ والذال المشدَّدة أيضاً، أي: نفعل القراءة بالهَذِّ ونَهُذُّها هَذّاً.

وفي رواية الدَّارَقُطْني[(٢)]: نَـهُذُّهُ هَذّاً، ونَدْرُسُهُ دَرساً.

ورواية أبي داود[(٣)] وأكثر رواياتِ الدارقطني: أَجَلْ يا رسول الله! هَذّاً.

وإنَّما بسطت الكلام في هذه اللفظة لأنِّي[(٤)] أخاف تصحيفها ممَّن لم يأخذ ألفاظ الحديث من مظانِّها محقَّقةً.

فصل هذى: قال الجوهري: هَذَى في مَنْطِقِهِ[(٥)] يَهْذِي ويَهْذُو هَذْياً وهَذَيَاناً.

وأما قوله في «مختصر المزني»[(٦)] في باب الضمان: ولا يصحُّ ضمان المُبَرْسَم الذي يَهْذِي، فقد ذكر صاحب «الحاوي»[(٧)] في معناه وجهين لأصحابنا، وقد سبق بيانه في حرف الباء في (برسم).

فصل هرر: الهِرُّ: السِّنَّوْرُ، والأُنْثَى: هِرَّة.

قوله في صلاة الخوف من «المهذَّب»[(٨)] و«الوسيط»[(٩)]: صَلَّى عَلِيٌّ رضي الله عنه ليلة الهَرِيْرِ، هو بفتح الهاء وكسر الراء وبعدها ياء ثم راء أخرى، وهي حَرْبٌ جرت بينه وبين الخَوارج، وكان بعضهم يَهِرُّ على بعض فسُمِّيت بذلك.

وقيل: هي ليلة صِفِّين[(١٠)] بين عليٍّ ومُعاوية رضي الله عنهما.

---

(١) السنن الكبرى (٢/ ١٦٤).

(٢) السنن (١/ ٣٢٠)، وقال: «هذا مرسل».

(٣) سنن أبي داود رقم (٨٢٣).

(٤) في (ح، م): «لأنها».

(٥) في (ع، ف): «مرضه».

(٦) مختصر المزني ص (١٠٩) باب: الكفالة.

(٧) الحاوي (٦/ ٤٦١).

(٨) المهذَّب (١/ ٣٤٨).

(٩) الوسيط (٢/ ٣٠٤).

(١٠) قال ابن الصلاح في شرح مشكل الوسيط (١/ ٣٠٤): «ليلة الهَرِير: ليلة من ليالي صِفِّين».

فصل هرو: قولهم: ثوب هَرَوِيٌّ، ودينار هَرَوِيٌّ، هو بفتح الهاء والراء وكسر الواو وتشديد الياء، منسوب إلى هَرَاةَ[١]، وهي إحدى مُدُن خُرَاسانَ المشهورة.

وقوله في «الوسيط» و«الوجيز»[٢] في باب الرِّبَا: لا يَصحُّ بيعُ الهَرَوِيِّ بالهَرَوِيِّ.

الهَرَوِيُّ: نَقْدٌ فيه ذَهَبٌ وفِضَّةٌ.

فصل هزع: قال الأزهري: قال أبو عُبيد: قال الأحمر: مَضَى هَزِيع من اللَّيل، وجَرْسٌ وجَرْشٌ[٣]، وهذا كلُّه بمعنًى واحد.

قال صاحب «المحكم»[٤]: الهَزِيْعُ: صَدْرٌ من الليل.

وقيل: ثلثه، أو نحوه، والجمع: هُزُعٌ.

فصل هزل: قوله ﷺ: «ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ وهَزْلُهُنَّ جِدٌّ» تقدَّم في الجيم[٥].

والهَزْلُ ضِدُّ الجِدِّ، وقد هَزَلَ بفتح الهاء والزاي يَهْزِلُ، بكسر الزاي.

قوله: سَمِنَ ثم هُزِلَ، هو بضمِّ الهاء وكسر الزاي.

قال الجوهري: الهُزَالُ ضِدُّ السِّمَنِ.

يُقال: هُزِلَتِ الدَّابَّةُ هُزَالاً على ما لم يسمَّ فاعله، وهَزَلْتُها أنا هَزْلاً، فهو مَهْزُولٌ.

فصل هشش: ذكر في «المهذَّب»[٦] في أول كتاب المسابقة: أنَّ النبيَّ ﷺ رَاهَنَ على فَرَسٍ فجاءَتْ سابِقَةً، فهَشَّ لذلك، وأعجبه[٧]، هو بفتح الهاء، وتشديد

---

(١) هي الآن في أفغانستان.

(٢) الوسيط (٣/ ٥٨)، والوجيز (٢/ ٢٨١). (ل).

(٣) في (ع، ف): «وجَوْشٌ»، قال في الصحاح (جوش): «ومضى جَوْشٌ من الليل، أي: صَدْرٌ منه، مثل: جَرْش، وانظر العُباب الزاخر واللباب الفاخر (جرس).

(٤) المحكم (١/ ٦١).

(٥) تقدَّم تخريجه في حرف الجيم، فصل (جود).

(٦) المهذَّب (٣/ ٥٧٧). (ل).

(٧) أخرجه الدارمي (٢٤٧٤)، وأحمد (٣/ ١٦٠، ٢٥٦)، والطبراني في الأوسط (٨٨٤٥) والدارقطني في سننه (٤/ ٣٠١) رقم (٩١٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢١) من حديث أنس بن مالك، وحسَّن إسناده أستاذنا المحدِّث المحقِّق حسين أسد في تعليقه على سنن الدارمي (٣/ ١٥٧٦)، وانظر التلخيص الحبير (٤/ ١٦١).

الشين، أي: سُرَّ بذلك وفَرِحَ به، وظهر السرورُ على وجهه الكريم.

قال الجوهري: الهَشَاشةُ: الارتياحُ والخِفَّةُ للمعروف.

قال: ويُقال: هَشِشْتُ لِفلان(١)، بكسر الشين أَهَشُّ يعني بفتح الهاء، هَشاشةً. ورجلٌ هَشٌّ بَشٌّ.

فصل هلث: قوله في باب زكاة الثِّمار من «المهذَّب»(٢): وإنْ كان رَطْباً لا يجيءُ منه التَّمْرُ كالهِلياثِ والسُّكَّر.

الهِلْيَاثُ بكسر الهاء وإسكان اللام وبعدها ياء مثناة من تحت ثم ألف ثم ثاء مثلَّثة.

نقل بعض الفضلاء المصنِّفين في ألفاظ «المهذَّب» عن أبي حاتم السِّجِسْتَاني، أنه قال في كتاب «النخل»: الهِلْياثُ: نَخْلَةٌ صحيحة الجذع، جيِّدة الرأس، حمراء الليف، مادَّة الجريد، قائمة الفرع، طويلة الخُوْصِ، مسترسلة السَّعَفِ، دقيقة الشوكِ، وهي أصحُّ النخل وأطولُها عُرْجوناً، طويلة الشِّمْراخ، تدلى أعذاقُها، وبُسْرَتُها صفراء، دقيقة الأسفل، غليظة الرأس، وبُسْرَتها بشعة الطعم، ورُطْبتها(٣) أطيب الرُّطب، وتجيء(٤) مع آخر السُّكَّر.

قال: والسُّكَّر بضمِّ السين المهملة وتشديد الكاف: نخلة ثمرتها صفراء، وهي أَرَقُّ الرُّطَب، وجذعها أجود أجذاع النخل، جيِّدة(٥) الرأس، حمراء الكَرَبِ(٦)، فيه سواد قليل، قائمة(٧) الفرع، مادَّة الجريد، طويلة الخُوص، في سَعَفِها صُفرة، وفي خُوْصِها استرخاء، صافية اللون، مستديرة الجريدة(٨)، غليظة الشوك، وفي شوكها

(١) في الصحاح (هشش): «بغلان». (ل).

(٢) المهذَّب (١/ ٥١٢).

(٣) في (ع، ف): «ورطبها».

(٤) في (ع، ف): «يجيء» بدل «وتجيء».

(٥) في (ع، ف): «الجيِّدة».

(٦) (الكَرَب): الأصل العريض للسَّعَف إذا يبس، وفي (ع، ف): «الرطب» بدل «الكَرَب».

(٧) في (ح، م): «قائم».

(٨) في (م، ع، ف): «الجريد».

سواد قليل، طويلة العُرْجُون والشِّمرَاخ، تؤكل خضراءَ وصفراءَ ومُدركة، وهي من النخل التي لا تموت حتى تسقط أو تضرب. هذا آخر ما نقله[١] عن السِّجِسْتاني رَحِمَهُ اللَّهُ.

وذكر صاحب «البيان» في باب زكاة الثمار: أن الهِلْيَاثَ والسُّكَّرَ كثيرُ الماء، قليل اللحم والشحم، والبَرْنيَّ والمَعْقِليَّ: قليلُ الماءِ، كثيرُ اللَّحم والشَّحم[٢].

فصل هلج: ذكر في أول باب الربا من «الروضة»[٣] الإهْلِيلَجِ[٤]، هو بكسر الهمزة واللام الأولى، وفتح اللام الثانية. هكذا ضبطه أهل اللغة[٥].

قال الجوهريُّ: هو معرَّب.

قال الجوهري: قال ابن السِّكِّيت: هو الإهْلِيلِج والإِهْلِيلِجَة بالكسر ـ يعني: كسر[٦] اللام[٧] ـ ولا تقل: هَلِيْلِجَة.

قال: وقال ابن الأعرابي: هو بفتح اللام [الأخيرة][٨] وليس في الكلام إفْعيلِلِ [بالكسر]، ولكن إفْعِيْلَل مثل إهْلِيلَج[٩] وإبْرِيْسَم.

فصل هلع: قال أهل اللغة: الهَلُوعُ: الضَّجُورُ، وقد هَلِعَ يَهْلَعُ هَلَعاً.

وقال الزَّجَّاج: هو الذي يَفْزَعُ ويَجْزَعُ.

وقال صاحب «المحكم»[١٠]: الهَلَعُ: الحِرْصُ.

وقيل: الجَزَعُ وقِلَّة الصَّبْرِ.

---

(١) في (ع، ف): «نقل».

(٢) البيان (٣/ ٢٤٥).

(٣) روضة الطالبين ص (٥١٧).

(٤) شجر ينبت في الهند وكابُل والصين، ثمره على هيئة حبِّ الصنوبر الكبار (الوسيط).

(٥) قال ابن منظور في اللسان (هلج): «قال الفَرَّاء: وهو بكسر اللام الأخيرة، قال: وكذلك رواه الإيادي، عن شَمِر».

(٦) في (ع، ف): «بكسر».

(٧) في مختار الصحاح (هلج): «بكسر اللَّامَيْنِ».

(٨) ما بين حاصرتين زيادة من الصحاح (هلج).

(٩) في (ح، م): «كإهليلج» بدل «مثل إهليلج».

(١٠) المحكم (١/ ٦٥).

وقيل: هو أسوأ الجَزَع. يُقال: هَلِعَ هَلَعاً وهُلُوعاً وهِلَاعاً وهُلَاعاً[١].

ورجُلٌ هَلِعٌ وهَالِعٌ وهَلُوعٌ وهِلْواع وهِلْوَاعَة: جَزُوعٌ حَرِيصٌ.

وشُحٌّ[٢] هالِع: أي: مُحْزِنٌ.

وهَلِعَ هَلعاً: جَاعَ.

فصل همس: قوله في «الوسيط» في مسألة الجَهْرِ بالتأمين: الضَّجَّةُ: هَيْنَمَةٌ حصَلَتْ[٣] من هَمْسِ القوم.

قال أهل اللغة والتفسير: الهَمْسُ هو: الصوت الخَفِي.

يُقال: هَمَسَ بحديثه: أي[٤]: أخفاه.

قال أبو عُبيدَةَ: الهَمْسُ والرِّكْزُ[٥] والرِّزُّ[٦] بمعنًى واحد، وهو الصوت الخَفِيّ.

والحروف المَهْمُوسة[٧] التي يذكرها أهل العربيَّة عشرة، يجمعها: «حَثَّهُ شَخْصٌ فَسَكَت»[٨].

فصل هملج: في كتاب الإجارة من «المهذَّب»[٩] و«الوسيط»[١٠] ذكر المُهَمْلِج من الدَّوابّ.

---

(١) قوله: «وهُلاعاً» لم يرد في (ع، ف).

(٢) في (ع، ف): «وشيخ»، وهو خطأ.

(٣) في (ع، ف): «... في مسألة الخرص بالتأبير: الصحة همسة حصلت...» وهو تحريف، والمثبت موافق لما في الوسيط (٢/ ١٢١). (هَيْنَمة): الهَيْنَمَةُ: الصَّوْتُ الخفي (الصحاح، العين، مقاييس اللغة: هنم).

(٤) في (ع، ف): «إذا».

(٥) في (ع، ف): «اللكز»، والمثبت موافق لما في العين، الصحاح (ركز).

(٦) في (ع، ف): «والذَّبّ» وهو خطأ، والمثبت موافق لما في الصحاح (رزز).

(٧) قال الجوهري في الصحاح (همس): «وسُمِّي الحرف مهموساً؛ لأنه أُضْعِفَ الاعتماد في موضعه، حتى جرى معه النَّفَسُ»، وانظر المحكم (٤/ ١٦٠).

(٨) في المحكم (٤/ ١٦١): «يجمعها في اللفظ قولك: سَتَشْحَثُك خَصَفَه».

(٩) المهذَّب (٣/ ٥٢١).

(١٠) الوسيط (٤/ ١٧١).

وهو بضمِّ الميم وفتح الهاء وإسكان الميم وكسر اللام، وهو الذي يكون حَسَنَ [١٩٧/ب] السَّيْر في سرعة. كذا قاله أهل اللغة.

وذكر صاحب «المحيط» الوزير أبو القاسم بن عَبَّاد، أنَّ الهِمْلاجَ حُسْنُ سَيْرِ الدَّابَّة في سُرعة وبَخْتَرَةٍ(١).

قال أهل اللغة: وجمع الهِمْلَاج: هَمَالِيج، كَسِرْداح(٢) وسَرَادِيح، وهي: الناقة الكريمة.

ويُقال للذكر والأنثى: هِمْلاج، والفعل منه: هَمْلَجَ يُهَمْلِجُ هَمْلَجةً، فهو مُهَمْلج، كَدحْرَج يُدَحِرْجُ دَحْرَجَةً فهو مُدَحْرج.

قال الجوهري: هو فارسيٌّ مُعَرَّب.

فصل هود: قال الإمام أبو الحسن الواحدي في «البسيط»: قال الليث: الهَوْدُ: التوبة، وقوله ﷻ: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَۚ﴾ [الأعراف: ١٥٦] أي: تُبْنَا إليك.

وقال غيره: هَادَ في اللغة: معناه مالَ، يُقال: هادَ يَهُودُ هِيادة وهَوْداً.

وقال المُبَرّد في قوله تعالى: ﴿هُدْنَآ إِلَيْكَۚ﴾ [الأعراف: ١٥٦] أي: مِلْنَا إليك، ويُقال لمن تاب: هَادَ؛ لأن مَنْ تابَ عن(٣) شيءٍ مالَ عنه.

قال الليث: سُمِّيَتْ اليهودُ يهوداً؛ اشتقاقاً من هَادُوا: أي: تابوا من عبادة العِجْلِ، فعلى هذا القول لزمهم هذا الاسم في ذلك الوقت.

وقال غيره: سُمُّوا بذلك؛ لأنهم مالوا عن دين الإسلام، وعن دين موسى، فعلى هذا إنَّما سُمُّوا يهوداً بعد أنبيائهم.

وقال ابن الأعرابي: يُقال: هَادَ: إذا رَجَعَ من خيرٍ إلى شرٍّ، ومن شرٍّ إلى خيرٍ، وسُمُّوا اليهودَ بذلك؛ لتخليطهم وكثرة انتقالهم من مذاهبهم.

---

(١) المحيط (٤/ ١١٩). (ل).

(٢) في (ع، ف): كسرادح، وهو خطأ، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، القاموس، اللسان (سردح).

(٣) في (ع، ف): «من».

وحُكي عن أبي عُمْرِو بن العَلاء: أنه قال: سُمِّيت اليهودُ لأنهم يَتَهَوَّدون، أي: يتحرّكون عند قراءة التوراة، وعلى هذا: التَّهُّودُ تَفَعُّلٌ من الهَيْدِ بمعنى الحركة.

يُقال: هِدْتُهُ أَهِيْدُهُ هَيْداً كأنك تحرّكه ثم تصلحه.

وقيل: اليهود: معرَّب من يَهُوذا بن يعقوبَ، بالذال المعجمة، عُرِّب ثم نسب الواحد إليه، فقيل: يهودي، ثم حذفت الياء في الجمع فقيل: يهود.

وكلُّ جمع منسوب إلى جنس فهو بإسقاط ياء النسبة، كقولهم: زَنْجي وزَنْج، ورُومي ورُوم، هذا الكلام في أصل هذا الحرف.

ويُقال: هاد: إذا دخل في اليهوديَّة، وتَهَوَّدَ: إذا تَشبَّهَ بهم، ودخلَ في دينهم.

وهَوَّد: إذا دَعَى إلى اليهوديَّة.

ومنه الحديث: «فَأَبَواهُ يُهَوِّدَانِهِ»(١). هذا آخر كلام الواحدي.

وفي حديث القَسَامَةِ: «تَحْلِفُ لَكُمْ يَهُوْدُ؟»(٢) لفظة يهود مرفوعة غير منوَّنة، فلا تنصرف؛ لأن العرب أَجْرَتْهُ اسماً للقبيلة، فامتنع صرفه؛ لتأنيثه وتعريفه، وكذلك مجوسُ.

قال أبو حاتم السِّجِسْتاني: يَهودُ ومَجُوسُ لا ينصرفان؛ لأنهما اسُمان لأمَّتَيْنِ كالاسْمَين للقبيلَتين.

قال: وأما المجوسُ واليهود فالمراد مذهب المجوسي واليهودي(٣).

فصل هوس: قوله في «الوسيط»(٤): وقيل: يجب في الشَّمِّ الحكومةُ؛ لأنَّ التأذي به مع كَثْرَةِ الأَنْتان(٥) أكثر من التلذُّذِ، وهذا هَوَسٌ.

الهَوَسُ بفتح الهاء والواو: طَرَفٌ من الجُنُونِ، كذا قاله الجوهري في «صحاحه».

---

(١) التفسير البسيط (٢/ ٦٠٨- ٦١٠). (ل). والحديث أخرجه البخاري (١٣٥٨)، وأطرافه، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (٧١٩٢)، ومسلم (٦/١٦٦٩) من حديث سهل بن أبي حَثْمَةَ، وانظر جامع الأصول (١٠/ ٢٨٠ ـ ٢٨٥).

(٣) المذكر والمؤنث ص (٢٠٦). (ل).

(٤) الوسيط (٦/ ٣٥٠).

(٥) في (ع، ف): «الإتيان»، وهو تصحيف المثبت موافق لما في الوسيط (٦/ ٣٥٠).

فصل هون: الهَوْنُ بفتح الهاء: هو السَّكِينَةُ والوَقَارُ. والهُوْنُ بالضَّمِّ: الهَوَانُ.

قوله [١٩٨/أ] في باب الاستطابة من «المهذَّب»(١) حكاية عن لقمانَ عليه السلام(٢): «فَاقْعُدْ هُوَيْنَا واخْرُجْ».

قوله: هُوَيْنا [هو] بضمِّ الهاء وفتح الواو، وإسكان الياء، غير منوَّن، تصغير هُونَى، والمشهور فيه الهُونا(٣)، بالألف واللام كالدنيا.

وقد قيل: هُونَا كما قيل: دنيا.

والهُوْنا تأنيث الأَهْوَنِ.

والهاوُوْنُ: الذي يُدَقُّ فيه: معروف(٤).

قال ابن فارس في «المجمل»: الهاوُوْنُ الذي يُدَقُّ فيه عربيّ صحيح(٥).

قال: كأنَّه فَاعُول من الهَونِ.

قال: ولا يُقال هاوُن؛ لأنه ليس في الكلام فاعُل، يعني: لا يُقال: هاوُن، بواو واحدة مضمومة، وكذا قاله غيره.

وفيه لغة أخرى: هاوَن، بفتح الواو، ذكرها الجوهري.

قال: وأصله بالواوين؛ لأنه جمعه: هَواوين(٦) مثل: قانُون وقَوانين، فحذفوا منه الواو الثانية استثقالاً، وفتحوا الأولى؛ لأنه ليس في كلامهم فَاعُل بالضَّمِّ.

فصل هيأ: قوله في «مختصر المزني»(٧) في صفة الحج: وتطوف المرأة على هَيْئَتِها.

---

(١) المهذَّب (١/ ١٠٩).

(٢) في (ع، ف): «عليه الصلاة والسلام».

(٣) في (ع، ف): «الهُوَينا».

(٤) في (ع، ف): «والهُوَينا»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، النهاية، اللسان (هون).

(٥) (الهاوُوْنُ): وعاء مُجَوَّفٌ من الحديد أو النحاس، يُدَقُّ فيه (الوسيط).

(٦) وقال الجواليقي في المعرَّب ص (٦٣٠): «أعجميّ معرَّب».

(٧) في (ع، ف): «هوانين»، والمثبت موافق لما في اللسان (هون) وغيره.

(٨) مختصر المزني ص (٦٥).

قال صاحب «البحر»[١]: رُوِيَ هَيْئَتها، ورُوي: هِيْنَتها، أي: سَكِينَتِها.

فصل هيم: قوله في «الوسيط»[٢]: الهائم وراكب التَّعاسِيف[٣] لا يترخَّصُ.

الهائم: هو الذاهب إلى غير مقصود صحيح.

قال أبو عبد الله البخاريُّ في أول كتاب البيوع من «صحيحه»[٤]: الهائم: المخالف القصد في كلِّ شيء.

وأما جمع الغزالي بين الهائم وراكب التعاسيف. فقد قال الشيخ أبو الفُتُوحِ العِجْليُّ: هما عِبارتان عن شيء واحد، وليس كما قال؛ بل الهائِم: الخارجُ على وجهه لا يدري أين يتوجَّهُ وإنْ سَلَكَ طريقاً مسلوكاً، وراكب التَّعَاسِيف لا يَسْلُكُ طريقاً، فهما مُشْتَرِكان في أنهما لا يَقْصِدَان موضعاً معلوماً، وإن اختلفا فيما ذكرناه[٥].

قال أهل اللغة: يُقال: هَامَ على وجهه يَهيْمُ هَيْماً وهَيَماناً: ذهَبَ مِنْ عِشْقٍ أو غيره.

وقَلَبٌ مُسْتَهامٌ: أي: هَائِم. والهُيَامُ: داءٌ يأخذ الإبلَ، فتَهِيْمُ في الأرض لا ترعَى، يُقال منه: ناقةٌ هَيْماء.

وهذا مذكور في «الروضة»[٦] في أول باب الأُضْحِيَّةِ.

فصل هيه: قال الإمام الواحدي رحمه الله: هَيْهَاتَ: اسم سُمِّي به الفعل، وهو بَعُدَ في الخَبَر، لا في الأَمْرِ.

ومعنى هَيْهَاتَ: بَعُدَ، وليس له اشتقاق؛ لأنه بمنزلة الأصوات، وفيه زيادة معنًى، ليست في بَعُدَ؛ وهو أن المتكلِّم بـ «هَيْهَاتَ» يخبر عن اعتقاده واستبعاد ذلك [الشيء] الذي يخبر عن بُعْدِهِ، فكأنَّهُ بمنزلة قولِهِ: بَعُدَ جِدّاً، وما أَبْعَدُه، لا على أَنْ

---

(١) في (ع، ف): «العين» بدل «البحر» وهو خطأ، وانظر بحر المذهب (٣/ ٤٣٤). (ل).

(٢) الوسيط (٢/ ٢٤٣).

(٣) انظر حرف العين، فصل (عسف).

(٤) صحيح البخاري (٤/ ٣٢١ ـ فتح).

(٥) شرح مشكل الوسيط لابن الصلاح (٢/ ٢٤٣).

(٦) روضة الطالبين ص (٤٣٣) وفيها: الهُيَامُ: هو من أمراض الماشية، وهو أن يشتدَّ عطشُها، فلا تَرْوَى من الماء.

يعلم المخاطِبَ مكان ذلك الشيء في البُعْدِ، ففي (هَيْهاتَ) زيادةٌ على (بَعُدَ) وإنْ كُنَّا[١] نُفَسِّره[٢] بـ: بَعُدَ.

قال الفَرَّاء في قول الله تعالى[٣] حكاية عنهم: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ۝٣٦﴾ [المؤمنون: ٣٦]: لو لم تكن اللام في (ما) كان صواباً.

قال: ودخول اللام عربيّ، ومثله في الكلام: هَيْهاتَ لك، وهَيْهاتَ أنت مِنَّا، وهَيْهَات لأرضكَ.

وأنشد [الطويل]:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيْقُ وأَهْلُهُ ... وهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقِيْقِ نُوَاصِلُهْ[٤]

فمن لم يدخل اللام[٥] رفع الاسمَ، ومعنى هيهاتَ: بَعُدَ[٦]، فكأنَّه قال: بَعُدَ[٦] العقيقُ.

ومن أدخل [١٩٨/ب] اللام، قال: هَيْهَاتَ، أداةٌ ليست بمأخوذة[٧] من فعل، فأدخلتْ لها اللام[٨]، كما يُقال: هَلُمَّ لك، إذ[٩] لم تكن مأخوذة[١٠] من فعل.

وقال الزَّجَّاج: هَيْهَاتَ مَوضُعها الرفعُ، وتأويلُها: البُعْدُ لما تُوعَدون.

قال: ويُقال: هَيْهَاتَ ما قُلْتَ، وهَيْهَاتَ لِما قُلْتَ.

---

(١) في (ع، ف): «كان».
(٢) في (ع، ف): «تفسيره».
(٣) في (ع، ف): «في قوله تعالى».
(٤) البيت لجرير، وهو في الصحاح، اللسان (هيه)، شذور الذهب رقم (٢١٢)، قطر الندى رقم (١١٤)، أوضح المسالك رقم (٤٦١)، وتفسير القرطبي (١٢/ ١٢٢)، وفي (ح، م): «تواصله» بدل «نواصله».
(٥) كلمة: «اللام» ساقطة من (م).
(٦) في (ح، م): «بعيد».
(٧) في (ع، ف): «مأخوذة».
(٨) في (ع، ف): «مِنْ فعل، فإذا دخلت اللامُ...».
(٩) في (م): «إذا»، وفي (ع، ف): «إذاً». وانظر معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٣٥).
(١٠) في (ع، ف): «لم يكن مأخوذ».

فمن قال: هَيْهات لما قلتَ، معناه: البُعْدُ لقولِكَ[١].

قال أبو عليٍّ الفارسي: قَوْلُ الزَّجَّاج: إنَّ (هيهات) في مَوْضِع رفع، وإِجْراؤُهُ إيَّاها مُجْرى البُعْدِ في أنَّ موضعه رفع في قولك: البُعْدُ لزيد، خَطَأٌ، وذلك أن (هَيْهَاتَ) اسمٌ سُمِّي به الفعلُ، فهو اسم لـ: بَعُدَ، كما أن (شَتَّانَ) كذلك، و(هَيْهَاتَ) أشبه الأصوات نحو: (مَهْ) و(صَهْ)، ومَالا حَظَّ له في الإعراب، فكما لا يجوز أَنْ يحكمَ لـ (شَتَّانَ) بموضع من الإعراب من حيثُ كان اسماً للفعل، ولا موضع له من الإعراب، كما لا موضع لـ (قام)[٢] من قوله: أقَامَ زيد، كذلك لا يجوز أن يحكم لـ (هَيْهَات) بأنَّ موضعه رفع، ولو جاز أن يكون موضعه رفعاً لِدَلالته على معنى البُعْدِ لكان (شَتَّان) أيضاً مرتفعاً؛ لِدَلالته على ذلك، وليس للاسم الذي يُسَمَّى به الفعل مَوْضِعٌ من الإعراب، كما لم يكن للفعل الذي جعل هذا اسماً له موضع، فإذا ثبت أنه اسمٌ سُمِّيَ به الفعل لا يخلو من ذلك، ولولا أنَّ (شَتَّانَ) و(هَيَهَاتَ) كبعد في قولك: شَتَّان زيدٌ، وهَيْهَات العَقِيقُ، وأنَّ الاسم مرتفع به، إذْ لا يخلو أن يكون بمنزلة الفعل، أو بمنزلة المبتدأ، ولا يجوز أن يكون بمنزلة المبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ هو الخبرُ في المعنى، أو يكون له فيه ذِكْر، وليس (هيهاتَ بالعَقِيقِ) ولا (شَتَّانَ بزيد)، ولو كان اسماً للمصدر، لما وجب بناؤه؛ لأنَّ المعنى الواحد قد يُسَمَّى بعدة أسماء، ويكون ذلك كلّه مُعرباً.

وأيضاً فإنك تقول: هَيْهَاتَ المنازلُ، وهَيْهَات الديارُ، فلو كان (هيهاتَ) مبتدأ لوجب أن يجمع، إذ لا يكون المبتدأ واحداً والخبرُ جمعاً.

وأظنُّ الذي حمل أبا إسحاقَ على أنْ قال[٣]: (هَيْهات) معناه: البُعْد، رفعاً، أنه لم يَرَ في قوله: (هيهاتَ) فاعلاً ظاهراً مُرْتفعاً، فحمله على أنَّ موضعه رفع كالبعد، والقول في هذا أنَّ في (هَيْهَاتَ) ضميراً مرتفعاً، وذلك[٤] الضمير عائد إلى قوله: ﴿أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥] الذي هو بمعنى الإخراج[٥] فصار في

---

(١) انظر معاني القرآن للزجاج (٤/ ١٢). (ل).

(٢) في (ع، ف): «للهمزة»، وانظر الإغفال (٢/ ٤٧٧). (ل).

(٣) كلمة: «قال» ليست في (ع، ف).

(٤) في (ع، ف): زيادة: «أنَّ».

(٥) في (ع، ف): زيادة: «فصار في هيهات هذا الضمير العائد إلى الإخراج».

(هيهات) ضمير له[١]، والمعنى: هيهات إخراجكم للوعد، أي: بَعُدَ إخراجُكم للوعد[٢]. ففاعل (هيهات) هذا الضمير العائد إلى الإخراج، كما أن فاعل (هَيْهات)[٣] في قول الشاعر: «فهيهات هيهاتَ العقيقُ» الاسمُ الظاهر، وإنَّما كرَّرَ (هيهاتَ) في الآية والبيت؛ للتأكيد.

وأما قوله: ويُقال: هَيهاتَ ما قُلْتَ، وهَيهاتَ لما قُلْتَ، فمن قال: هيهاتَ، فمعناه: البُعْدُ[٤] ما قُلْتَ.

ومن قال: هَيْهَاتَ لما قُلْت[٥]: فمعناه: البُعْدُ لقولك، فقد ذكرنا أنَّ هَيْهاتَ لا يجوز أن يكون للبعد[٦]، وأنه اسم سُمِّيَ[٧] به الفعل، فإجازته: هَيْهَات ما قُلْتَ، على أنه البعد[٨] ليس بجائز، وإنَّما قلت يرتفع بـ: هَيْهَاتَ كما يرتفع بـ: بعدَ، وأما إجازته هَيْهَاتَ لما قلت؛ فإنَّما قاسَه [١٩٩/أ] على قوله تعالى: ﴿هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] وليس قولك مُبتدئاً[٩] هيهاتَ لما قلت، مثل الآية؛ لأنَّ التي في الآية فيها ضمير كما أعلمتك، ولا ضمير فيها مبتد[١٠]، فبان أنَّ قوله: هَيْهَاتَ لما قلتَ، ليس كما قاسه؛ لأنه خالٍ من ضمير الفاعل.

فإنْ قال: هَيهاتَ لقولك، وكان في (هَيْهات) ضمير، كما في الآية جاز، وإلَّا امتنع.

وقوله: وأما من نَوَّنَ (هيهات)، فجعلها نكرة، ويكون المعنى: بُعْدٌ لما قلت، ففيه اختلاف.

---

(١) في (ع، ف): «ضميراً».
(٢) في (ع، ف): «الوعد».
(٣) كلمة: «هيهات» ليست في (ع، ف).
(٤) في (ع، ف): «لما».
(٥) قوله: «فمن قال هيهات. . . لما قلت» ليس في (م).
(٦) في (ح): «كالبعد»، وهو الذي في مطبوع الواحدي.
(٧) في (ح): «يُسمَّى».
(٨) في (ع، ف): «للبعد».
(٩) في (ع، ف): «مبتدأ»، وهو الذي في مطبوع الواحدي.
(١٠) في (ح، م): «مبتدأة».

قيل: إنَّه إذا نَوَّنَ كان نَكِرةً؛ لأنَّ هذه التنوينةَ في الأصوات؛ إنَّما تثبتُ[١] عَلَماً للتنكير، وتحذف عَلَماً للتعريف، كقولهم: غاقٍ وغاقِ[٢] وإيهٍ، وإيهِ[٣]؛ فجائز أن يكون المراد بـ (هَيْهَاتٍ) إذا نُوِّنَ التنكير.

وقيل: إنَّه إذا نُوِّنَ أيضاً كان معرفةً كما كان قبل التنوين؛ لأنَّ التنوينَ في (مُسْلماتٍ) ونحوه نظير النون في (مُسْلمينَ)، فهي إذا ثبتت لم تدلَّ على التنكير، كما تدلُّ عليه في غَاقٍ[٤]؛ لأنه بمنزلة ما لا يدلُّ على تعريف ولا تنكير، فهو على تعريفه الذي كان عليه قبل دخول التنوين، إذ ليس التنوين فيه كالذي في غاق[٤].

قال أبو العباس: وهذا الوجه قويٌّ. هذا آخرُ كلام أبي عليّ الفارسيّ.

قال الواحدي: فحصل في معنى (هَيْهَاتَ) ثَلَاثةُ أقوالٍ:

أحدها: أنه بمنزلة الصفة، كقولك: بَعِيْد، وهو قول الفَرَّاء.

والثاني: أنه بمنزلة البُعْدِ، وهو قولُ الزَّجَّاج، وابن الأنباري.

والثالث: أنه بمنزلة بَعُدَ، وهو قول أبي عَلِيٍّ وغيره من حُذَّاق النَّحْوِيِّين، فهو على هذه الأقوال بمنزلة الصِّفَةِ والمَصْدَرِ والفِعْل.

وفيه لُغَاتٌ: فتح التاء بلا تنوين، قال الفَرَّاء: هما أداتان جُمِعَتَا كخمسةَ عَشَرَ.

قال: ويجوز أن يكون نَصْبُها كَنَصْبِ: رُبَّتَ وثُمَّتَ.

واللغة الثانية: هَيْهَاتاً، بالتنوين مع الفتح. قال ابن الأَنْباري: هو شبيهٌ بقوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨].

والثالثة: هَيْهَاتِ بكسر التاء.

قال الفَرَّاء: هو بمنزلة دَرَاكِ[٥].

---

(١) في (ح): «ثبتت».

(٢) في (ع، ف): «عاقٍ وعاقِ» وهو تصحيف.

(٣) في (ع، ف): «ايهٍ، وايهِ».

(٤) في (ع، ف): «عاق»، وهو تصحيف. وانظر الإغفال (٢/ ٤٨٣). (ل).

(٥) في (ع، ف): «وراكِ» وهو تحريف، قال في الوسيط: «دَراكِ: اسمُ فعلٍ بمعنى أَدْرِكْ».

والرابعة: الكسرُ مع التنوين. قال ابن الأنباري: شبَّهوه بالأصوات: كَغَاقٍ[١].

[و] الخامسة: هَيْهَاتُ، بالرفع، بغير تنوين. والسادسة: هَيهاتٌ بالرفع والتنوين.

قال: ومن العرب مَن يقول: أَيْهَات، في هذه اللغات كُلِّها، ومنهم مَن يقول: أَيْهَا، بلا تنوينٍ، ويحذف التاء، كما حُذِفَتِ الياءُ من حَاشى[٢] لله.

والمستعمل من هذه اللغات كلّها استعمالاً غالباً[٣] الفتحُ بلا تنوين.

قال الأزهري: واتفق أهل اللغة على أن تاء هيهات ليست بأصليَّة.

قال أبو عَمْرِو بنُ العلاء: إذا وَصَلْتَ (هيهاتَ) فدعِ التاءَ على حالها، وإذا وَقَفْتَ فقل: هَيْهَاه، ويدلُّ على هذا ما قال سيبويه: إنها بمنزلة علقاة[٤]، يعني: في التأنيث، وإذا كان كذلك كان الوقف بالهاء.

قال الفَرَّاء: كان الكِسَائيُّ يختار الوقف على الهاء، وأنا أختار التاءَ في الوقف على (هيهات)، وعنده أن هذه التاء ليست بتاء[٥] تأنيث، هذا آخر ما ذكره الواحدي[٦].

قال الجوهري في فصل (إِيْه): ومن العرَبِ مَنْ يقول (أَيْهَات) في معنى (هَيْهَاتَ)، وربما قالوا: (أَيْهَانِ)، بالنون [١٩٩/ب] كالتثنية، والله [تعالى] أعلم.

فَصْلٌ في أَسْمَاءِ المواضِع

هَجَر: المذكورة[٧] في حديث القُلَّتَيْنِ[٨].

هي بفتح الهاء والجيم، قرية بقرب مدينة النَّبيِّ ﷺ كانت هذه القِلَالُ تُعْمَلُ بها أوَّلاً، ثم عُمِلَتْ بالمدينة وغيرِها، وليست هذه هَجَر البَحْرَيْنِ: المدينةِ المعروفة، التي هي قَصَبَةُ البَحْرَيْنِ. بل هذه غيرُها[٩].

---

(١) في (ع، ف): «كعاق»، وهو تصحيف.

(٢) في (ع، ف): «حاش».

(٣) هكذا في الأصول الخطية والمطبوع، وفي تهذيب اللغة واللسان: عالياً. (ل).

(٤) هكذا في الأصول الخطية، وفي اللسان (هيه): «عرقات». (ل).

(٥) في (ح): «بهاء»، وهو الذي مطبوع التفسير البسيط (١٥/ ٥٨٢).

(٦) التفسير البسيط (١٥/ ٥٧٣- ٥٨٢).

(٧) في (ع، ف): «المذكور».

(٨) حديث القُلَّتين، سبق تخريجه في قسم الأسماء رقم (١٠١٠).

(٩) انظر لزاماً الفتح (٧/ ٢٢٨).

وأما قوله في «المهذَّب»(١) في أوَّل باب الجزية: أنَّ النبيَّ ﷺ أخذ الجِزْيَة من مَجُوسِ هَجَر(٢)؛ فالمراد بها هَجَر البَحْرَين.

قال الحازمي: بين هَجَرَ البَحْرَين ويَبْرِيْنَ سبعة أيام(٣).

قال الجوهري في «صحاحه»: هَجَرٌ: اسم بلد، مذكَّر مصروف.

قال: والنسبة إليها: هاجري.

وقال أبو القاسم الزَّجَّاجيُّ في «الجُمَلِ»: هَجَر يذكَّر ويؤنَّث(٤).

وفي «صحيح البخاري» في باب هجرة النَّبيِّ ﷺ عن أبي موسى [الأشعري] عن النَّبيِّ ﷺ قال: «رأَيْتُ في المَنَام أَنِّي أُهَاجِرُ من مَكَّةَ إلى أَرْضٍ بها نَخْلٌ، فَذَهَب وَهَلِي إلى أنَّها اليَمَامَةُ أو الهَجَرُ، فإذا هي المدينة»(٥) كذا في جميع النُّسَخ (الهَجر) بالألف واللام(٦)، لكنَّه حديثٌ مُعَلَّقٌ بصيغة جَزْم.

هَمَذان(٧): المدينة العظيمة بالجبال(٨) وعراق العجم، مذكورة في باب صلاة المسافرين من «الوسيط»(٩) وهي بفتح الميم وبالذال المعجمة.



---

(١) المهذَّب (٥/ ٣١٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣١٥٧) من حديث عبد الرحمن بن عوف.

(٣) الأماكن ص (٩١٧). (ل).

(٤) الجمل ص (٢٩٦). (ل).

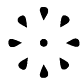
(٥) أخرجه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم في كتاب مناقب الأنصار باب: هجرة النَّبيّ ﷺ وأصحابه إلى المدينة (٧/ ٢٢٦ ـ فتح)، وفيه «هجر» بدل «الهَجَر».
ووصله في المناقب (٣٦٢٢) وفي التعبير (٧٠٣٥)، كما وصله مسلم في كتاب الرُّؤيا (٢٢٧٢)، (وَهَلي): بفتح الواو والهاء، أي: ظنّي (الفتح: ٧/ ٢٢٨)، وانظر جامع الأصول (٢/ ٥٣٩).
(الهَجر): في الفتح (٧/ ٢٢٦) باب: هجرة النَّبيِّ ﷺ: «هَجَر» بدون ألف ولام، قال الحافظ في الفتح (٧/ ٢٢٨)، «ووقع في بعض نسخ أبي ذَرٍّ: «أو الهَجَر» بزيادة ألف ولام، والأول أشهر» قلت: جاءت «الهَجَر» بألف ولام أيضاً عند البخاري في كتاب التعبير (٧٠٣٥) من

(٦) حديث أبي موسى موصولاً لا مُعَلَّقاً.

(٧) هي الآن في إيران.

(٨) في (ع، ف): «الجبال».

(٩) الوسيط (٢/ ٢٤٩) وفيه: «همدان» بدل «همذان» وهو تصحيف.



حرف الواو

فصل وأد: في «المهذَّب»[1] في عِشْرَة النساء حديثُ: العَزْلُ هُوَ الوَأدُ الخَفِيُّ[2]. رواه مسلم.

قال أهل اللغة: الوأدُ بالهمز: دفن البنت وهي حَيَّةٌ، وكانت العرب تفعله؛ خَشْيَةَ الإِمْلاق، وربما فعلوه خوف العار.

والمَوؤُودَةُ، بالهمز: البنت المدفونة حَيَّةً، يُقال منه: وأَدَتِ المرأةُ ولدَها وَأْداً.

قيل: سُمِّيت مَوؤُودة؛ لأنها تثقل بالتراب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَئُودُهُۥ حِفْظُهُمَاۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

فصل وبش: في الحديث: «هذِهِ أَوْبَاشُ قُرَيش»[3]. ذكره في باب السِّيَرِ من «المهذَّب»[4].

قال أهل اللغة: الأَوْبَاش[5]: الأَخْلَاطُ.

قال الجوهري: والأَوْبَاشُ من الناس: الأَخْلَاطُ، مثل الأوْشَاب.

قال: ويُقال: هو جمع مَقْلوبٌ من البَوْشِ، كذا قال[6] الجوهري في فصل وَبَشَ.

وقال في فصل بَوَشَ: البَوْشُ: الجماعةُ من الناس المختلطينَ، يُقال: بَوْشٌ بائِشٌ.

---

(١) المهذَّب (٤/ ٢٣٥).

(٢) صحيح مسلم رقم (١٤٤٢) من حديث جُدَامَةَ بنت وَهْبٍ الأسدية، وقد تقدَّم في قسم الأسماء رقم (١١٧٧).

(٣) أخرجه مسلم (١٧٨٠) من حديث أبي هريرة.

(٤) المهذَّب (٥/ ٢٤٥).

(٥) في (ح): «الإباش».

(٦) في (ع، ف): «قاله».

قال: والأَوباش: جمع مقلوب منه.

فصل وجر: قال القاضي عِيَاضٌ: أَوْجَرَهُ ووجَرَهُ لغتان، الأولى أفصح وأشهر: إذا أَلَقَيْتَ الوَجُوْرَ في حَلْقِهِ - وهو الوَجُوْرُ بفتح الواو - وهو ما صُبُّ في[1] وَسَطِ الفَم في الحَلْق، واللَّدُوْدُ: ما صُبَّ في[1] أحد جانِبَيه[2].

فصل وجز: قال أهل اللغة: أَوْجَزْتُ الكلامَ: قَصَّرْتُهُ، وهو كلام مُوجَزٌ، بفتح الجيم، ومُوجِز بكسرها، وَوَجْزٌ، ووَجيْزٌ[3].

وأما قول الغزالي في خطبة «الوجيز»: وأوجزت لك المذهب البسيط الطويل[4].

فالظاهر أنه أراد بالمذهب البسيط: كتابَهُ «البسيط».

وذكر[5] أبو القاسم الرافعي في كتابه «التذنيب» أنه يجوز أَنْ يريدَ به: مُطْلَقَ المَذْهَب، وأَنْ يريد كِتَابَهُ المعروف بـ«البسيط»[6]. [٢٠٠/أ].

فصل وجع: في الحديث: «لا تَحِلُّ المَسْأَلَةُ إلَّا لِثَلَاثَةٍ: لذِي فَقْرٍ مُدْقع، [أو لذِي غُرْمٍ[7] مُفْظِعٍ]، أو لذِي دَمٍ مُوْجِعٍ»[8].

ذكره في «المهذَّب»[9] في باب النَّجْش.

فمُوْجِع: بضمِّ الميم وإسكان الواو وكسر الجيم.

---

(١) في (ح، م): «من».

(٢) إكمال المعلم (٧/ ٤٢٥). (ل).

(٣) في (ع، ف): «ووجز»، والمثبت موافق لما في مختار الصحاح (وجز).

(٤) الوجيز (١/ ١٠٥). (ل).

(٥) في (ع، ف): «وذكره».

(٦) التذنيب المطبوع آخر الوجيز ص (٥٤١). (ل).

(٧) في (ع، ف): «عدم»، والمثبت من أبي داود (١٦٤١)، وجامع الأصول (١٠/ ١٥٧)، والمهذَّب (٣/ ١٤٢) حيث نقل المصنِّف رحمه الله.

(٨) تقدَّم تخريجه في حرف الدال، فصل (دقع)، وفي حرف الفاء فصل (فظع).

(٩) المهذَّب (٣/ ١٤٢).

قال الإمام الخطَّابي رحمه الله: الدمُ المُوْجِعُ: هو أن يتحمَّل[١] حَمالَة في حَقْنِ الدماء، وإصلاح ذاتِ البَيْنِ، فَتَحِلُّ له المسألة فيها[٢]، والله [تعالى] أعلم.

قوله في «التنبيه» في باب صلاة المريض: وإنْ كان به وجَعٌ، فقيل له: إنْ صَلَّيْتَ مُسْتَلْقياً[٣]. هكذا ضبطناه (وجعٌ) بالتنوين من غير إضافة إلى العين، وكذا وجد في نسخة المصنِّف رحمه الله.

وقد يقع في كثير من النُّسَخ أو في أكثرها (وجعُ العينِ) بالإضافة إلى العين[٤]، والأول أجود، والله [تعالى] أعلم.

فصل وحد: الدراهم الأَحَدِيَّةُ، ذكرها في «المهذَّب»[٥] في بابي ما ينقض الوضوء، وزكاة المَعْدِن.

وهي بفتح الهمزة والحاء المخفَّفة، وهي المكتوب فيها ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٦] إلى آخرها، وكانت هذه الدراهم في أوائل الإسلام.

فصل ودع: وثبت[٧] في الحديث الصحيح، عن عائشة، رضي الله عنها أن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنَّ شَرَّ النَّاسِ عند الله تعالى مَنْزِلةً يومَ القِيَامَةِ مَنْ وَدَعَهُ ـ أَوْ تَرَكَهُ ـ النَّاسُ؛ اتِّقاء[٨] فُحْشِهِ» هكذا رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما[٩].

ورواه أبو داودَ والترمذيُّ على الشَّك[١٠].

---

(١) في (ع، ف): «تتحمّل».
(٢) معالم السنن (٢/ ٦٩).
(٣) التنبيه ص (٤٠).
(٤) قال المصنِّف في تحرير ألفاظ التنبيه ص (٨١): «والصواب حذفها؛ لأنه أَعَمُّ».
(٥) المهذَّب (١/ ١٠٤، ٥٣٥).
(٦) أي كتب عليها سورة الإخلاص. (ل).
(٧) في (ع، ف): «ثبت» بدون الواو.
(٨) في (ح، م): «لاتّقاء»، والمثبت موافق لما في الصحيحين.
(٩) أخرجه البخاري (٦٠٥٤، ٦١٣١)، ومسلم (٢٥٩١)، وأخرجه أيضاً أبو داود (٤٧٩١)، والترمذي (١٩٩٦).
(١٠) أي: كرواية الصحيحين.

ورُوِّينا في «مُسْنَد أبي عَوانَةَ الإسْفَراييني»[١] عن عُمَرَ بن الخطَّابِ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ أنه قال: إنْ أدَعْكُمْ فلا أَسْتَخْلِفْ عَلَيْكُم، فَقَدْ وَدَعَكُم خَيْرٌ مِنِّي.

قال القاضي عِيَاضٌ في «شَرْح مُسْلم» في حديث سبب نزول قوله تعالى[٢]: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾: النَّحْوِيُّونَ ينكرون الماضي من وَدَع وَوَذَرَ، والمصدر أيضاً[٣].

قالوا: وإنَّما[٤] جاء منهما المستقبل والأمر لا غير.

قال القاضي: وقد جاء[٥] الماضي والمستقبل منهما جميعاً.

وفي «صحيح مسلم»[٦]: «لَيَنْتَهِينَّ قَوْمٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الجُمُعَاتِ»[٧].

وقال الشاعر [المنسرح]:

وكانَ ما قَدَّمُوا لأنْفُسِهِمْ ... أَكْثَرَ نَفْعاً مِنَ الَّذي وَدَعُوا[٨]

وقال [الرمل]:

لَيْتَ شِعْري في[٩] خَلِيلي ما الذي ... غَالَهُ في الحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ[١٠]

غَاله: بالغين المعجمة، أي: أَخَذَهُ.

---

(١) مستخرج أبي عوانة (٤/ ٣٧٤) رقم (٧٠٠٠).

(٢) في (ع، ف): «قول الله تعالى».

(٣) قال ابن الأثير في جامع الأصول (٥/ ٦٦٧): «يستغنون» عن «وَدَعَ» بـ «تَرَك»، وعن الوَدْعِ بالتَّرْكِ، ونحوِ ذلك، ورسولُ الله (ص) أفصَحُ وأعرفُ بالعربيَّة».

(٤) في (ع، ف): «إنَّما» بدون الواو.

(٥) قوله: «منهما المستقبل.... جاء» ليس في (م).

(٦) صحيح مسلم رقم (٨٦٥) من حديث عبد الله بن عُمَر وأبي هريرة.

(٧) إكمال المعلم (٦/ ١٧٠- ١٧١)، وفي (ع، ف): «الجماعات»، والمثبت موافق لما في صحيح مسلم (٨٦٥)، وجامع الأصول (٥/ ٦٦٧)، والذي في المطبوع من إكمال المعلم: «الجمعة».

(٨) سبق في حرف الباء فصل (بغى).

(٩) في مصادر التخريج «عن» بدل «في».

(١٠) البيت مطلع قصيدة لأبي الأسود الدؤلي، وهو في مقاييس اللغة، واللسان (ودع)، وانظر أيضاً تهذيب اللغة (ودع)، وإكمال المعلم (٦/ ١٧٠).

فصل وَرَس: الوَرْسُ: نَبْتٌ أَصْفَرُ يكون باليمن، تُصْبَغُ به الثيابُ والخَزُّ، وغيرُهما.

ويُقال: وَرَّسْتُ الثوبَ تَوْرِيساً: إذا صَبَغْتَهُ بالوَرْسِ.

قال الجوهري وغَيرُهُ: ويُقال: مِلْحَفَةٌ وَرِيسةٌ: أي: مصبوغة بالوَرْس، كذا قاله أهل اللغة: وَرِيسْةٌ، براء مكسورة ثم ياء ساكنة ثم سين مفتوحة.

ووقع في «المهذَّب»(١) في آخر باب صفة الوضوء: فأتيناه بِمِلْحَفَةٍ وَرْسِيَّة(٢)، كذا هو في جميع نُسَخ «المهذَّب»: وَرْسِيَّة، بإسكان الراء وبعدها سين مكسورة ثم ياء مشدَّدة، وكذا رواه البيهقي في «السنن الكبير»(٣) وغيرُهُ من أهل الحديث.

فصل ورا: التَّوْرية: أنْ [٢٠٠/ب] يُوهم غَيْرَ مُرادِهِ فيقصد شيئاً، ويتكلَّم بما يُفْهَمُ منه غَيْرُهُ(٤)، قالوا(٥): وأصله مِنْ وَرَاء، كأنَّه جعل البيانَ وراءَ ظهره، وأعرض عنه.

حديث الشفاعة: «يقول إبراهيمُ صلَّى الله على نبيِّنا وعليه وسلم: إنِّي كُنْتُ خليلاً مِنْ وَرَاءَ وَرَاءَ»(٦) هكذا سُمِعَ مَبْنِيّاً على الفتح، وهكذا ضبطناه عن مشايخنا في «مسلم» وفي «المُسْتَخْرَجِ» عليه لأبي نُعَيْمٍ(٧)، ومعناه: مِنْ خَلْفِ حِجَابٍ.

ومثلُهُ حديثُ مَعْقِلٍ أنه حَدَّثَ ابنَ زِيادٍ بحديثٍ فقال: أَشَيءٌ(٨) سَمِعْتَهُ مِنْ رسول الله ﷺ، أو مِنْ وَرَاءَ وَراءَ(٩)؟

---

(١) المهذَّب (١/ ٨٥ ـ ٨٦).

(٢) تقدَّم تخريجه في حرف العين فصل (عكن)، وفي حرف الغين فصل (غسل).

(٣) السنن الكبير (١/ ١٨٦).

(٤) قال المصنِّف في الرياض ص (٥٠٢) بتحقيقي: «التورية: أن يقصد بعبارته مقصوداً صحيحاً ليس هو كاذباً بالنسبة إليه، وإن كان كاذباً في ظاهر اللفظ، وبالنسبة إلى ما يفهمه المخاطَب».

(٥) في (ع، ف): «قال».

(٦) أخرجه مسلم (١٩٥) من حديث أبي هريرة وحذيفة، وفي مسلم وجامع الأصول (١٠/ ٤٨٥): «إنَّما» بدل «إني». (من وراءَ وراءَ) قال صاحب التحرير: هذه كلمة تذكر على سبيل التواضع، أي: لستُ بتلك الدرجة الرفيعة (شرح صحيح مسلم للمصنِّف: ٣/ ٧١).

(٧) مستخرج أبي نعيم (١/ ٢٧٠) رقم (٤٨٥).

(٨) في (ع، ف): «إنني»، وهو تحريف، والمثبت موافق لما في النهاية، اللسان (ورا).

(٩) ذكره الحربي في غريب الحديث (٢/ ٧٥٩)، النهاية في غريب الحديث، اللسان (ورا). (معقل): هو ابن يسار: (ابن زياد): هو عُبَيْدُ الله.

أي: ممَّن جَاءَ خَلْفَهُ وبَعْدَهُ. هكذا شرحَ معناهُ الأئمَّةُ المحقِّقون[١].

وقال ابن الأثير: [و] رُوي مَبْنِيّاً على الفتح، ثم شَرَحَهُ فقال: مِنْ وَراءِ حِجَاب[٢].

وهاتان الكلمتان أوردهما ابنُ دِحْية[٣] مفتوحتَيْن، فردَّ عليه الكِنْدي[٤]، وقال: لا يجوزُ فيهما إلَّا البناء على الضَّمِّ، كـ: قَبْلُ وبَعْدُ، إذا قُطِعتا عن الإضافة بُنِيتَا على الضَّمِّ، ومنع ابنُ دِحْيَةَ الضَّمَّ.

وقال أبو البَقَاءِ: الصوابُ: وراءُ وراءُ؛ لأنَّ تقديره: من وراء ذلك، أو: من وراء شيء آخر، فإنْ صَحَّ الفتحُ قُبِلَ[٥].

قلتُ: صَحَّ الفتحُ والحمد لله؛ لأن سماع الأئمَّة وتنبيههم على الفتح أقوَى دليل على أنَّه ما رُوي بالضَّمِّ[٦]، فحَقُّ أَبي البَقاء أنْ يقول: إنْ صَحَّ الضمُّ، ولا يقول: إنْ صَحَّ الفتحُ.

وتوجيهه ـ أعني: الفتحَ ـ: أن تكون الكلمة مؤكّدة كَشَذَرَ مَذَرَ[٧]، وشَغَرَ بَغَرَ[٨]: وسَقَطُوا بيْنَ بَيْنَ.

---

(١) كابن الأثير في النهاية (ورا).

(٢) النهاية (ورا) (٥/ ١٧٧)، وفيه: هكذا يُروى مبنيّاً على الفتح.

(٣) هو أبو الخطاب، مجدُ الدين، عمر بن حسن الكلبي الداني، شيخ علَّامة متفنِّن، رحَّال، مات سنة (٦٣٣هـ)، له ترجمة في السير (٢٢/ ٣٨٩) وفي حاشيته مصادرها.

(٤) هو شيخ العربيَّة وشيخ القراءات، مسند الشام، أبو اليُمْنِ زيد بن الحسن الكندي، ولد في شعبان سنة (٥٢٠هـ)، ومات سنة (٦١٣هـ)، له ترجمة في السير (٢٢/ ٣٤) وفي حاشيته مصادرها، وانظر شرح صحيح مسلم للمصنِّف (٣/ ٧١).

(٥) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ص (٧٩). (ل).

(٦) قال المصنِّف في شرح صحيح مسلم (٣/ ٧١): «ويجوز عند أهل العربيَّة بناؤُهما على الضَّمِّ».

(٧) انظر معجم الشوارد النحويّة ص (٣٣٧) لأستاذنا البحاثة محمد شُرَّاب.
في (ع، ف): «مغر»، وهو تحريف، والمثبت موافق لما شرح صحيح مسلم للمصنِّف (٣/ ٧١).

(٨) قال في الوسيط: «يُقال: تَفَرَّقوا شَغَرَ بَغَرَ: في كلِّ وجه».

وورد في حديث نُقَادَةَ[١] الأَسَدي[٢]: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ قُوت فلان يَوْمَ يَوْمَ»[٣] ركّبهما وبناهما على الفتح، نحو: لقيته صَبَاحَ مَسَاءَ.

وإنْ ورد منصوباً منوَّناً جاز جوازاً جيِّداً[٤].

وأما بناء (قَبْل) و(بَعْد) على الفتح؛ فضعيف عند البَصْريِّين، وإنْ حكاه الكوفيُّون، فلا يجوز في القرآن العزيز؛ لعدم فصاحته، ولا في حديث رسول الله ﷺ.

فصل وزع: قال الجوهري: وَزَعْتُهُ: كَفَفْتُهُ، أَزَعُهُ وَزْعاً، فاتَّزَعَ، أي: كَفَّ.

والأَوْزاعُ: الجماعاتُ.

والتوزيع: القِسْمَةُ والتفريق.

وتوزَّعُوهُ: تَقَسَّموه.

واسْتَوْزَعْتُ الله تعالى شُكْرَهُ فأَوْزَعَني، أي: اسْتَلهَمْتُهُ فأَلْهَمني.

وقوله في كتاب الرهن: فيما إذا رَهَن الجاريةَ الحَسناء إنْ كان ممَّن تَزَعُهُ الحِشْمَةُ[٥].

هو بفتح التاء والزاي المخفَّفتين، أي: يَكفُّهُ الحَيَاءُ ويمنعُهُ.

فصل وسق: قوله: «خمسة أَوْسقٍ»[٦]، هي جمع وَسْق[٧] بفتح الواو وكسرها.

---

(١) في (ع، ف): «مُعَاذة»، وهو تحريف، انظر مسند أحمد (٥/ ٧٧)، وتهذيب الكمال وفروعه. قال الحافظ في التقريب: «نُقَادة ـ بضمِّ النون بعدها قاف ـ ابن عبد الله الأسدي، صحابي».

(٢) حديث نُقادة الأسدي أخرجه أحمد (٥/ ٧٧) وابن ماجْه (٤١٣٤)، وابن الأثير في أسد الغابة (٤/ ٥٧٩ ـ ٥٨٠)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢/ ٢٩٩)، قال البوصيري في مصباح الزُّجَاجة: في إسناده البراء، قد ذكره ابن حِبَّانَ في الثقات، وقال الذهبي: مجهول، وباقي رجال الإسناد ثقات».

(٣) في (م) ومصادر التخريج: «يوماً بيوم» بدل «يوم يوم».

(٤) انظر شرح صحيح مسلم للمصنِّف (٣/ ٧١).

(٥) الوسيط (٣/ ٤٧٠)، وتصحَّف في مطبوعه: «تَزَعُهُ» إلى «ترعه».

(٦) المهذَّب (١/ ٥٠٧)، مختصر المزني ص (٤٨)، الوسيط (٢/ ٤٥٨)، وأخرج البخاري (١٤٠٥)، ومسلم (٩٧٩) من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: «ليس فيما دون خمسة أَوْسُقٍ صدقة»، وهو في مسلم أيضاً (٩٨٠) من حديث جابر بن عبد الله.

(٧) (وَسْق): الوِسْقُ: ستُّون صاعاً، قال الخليل: الوسق حِمْل البعير (مختار الصحاح: وسق).

قال الهروي: [قال شمر:] كُلُّ شيء حَمَلْتَهُ فقد وَسَقْتَهُ.

قال: وقال غيره: الوسْقُ: ضَمُّكَ الشيءَ إلى الشيء بعضه إلى بعض[١].

قال صاحب «المحكم»: جمع الوَسْقِ والوِسقِ: أَوْسُقٌ ووُسُوق[٢].

قال صاحب «المطالع»: جمع الوسْقِ: أَوْسَاقٌ وأَوْسُقٌ[٣].

وقال القَلْعِيُّ: الوَسْقُ بفتح الواو، وجمعه: أَوْسُقٌ[٤]، ويُقال: بكسر الواو، وجمعه: أَوْسَاق[٥]. قال: والأول أكثر وأشهر[٦].

فصل وسم: قوله: يُستحبُّ[٧] أَنْ يَسِمَ إبل الصدقة والبقر والغنم[٨].

قال الخطَّابي: إنَّما تُوسَمُ لِتَتَميَّزَ عن[٩] أَمْلاكِهِ، ويتنزَّه[١٠] صاحبها [عن حبِّها] من شرائها، لئلا يكونَ عائداً فيما أخرجه إلى الله تعالى، [٢٠١/أ] قال: وفيه تأكيدُ إِشعار البُدْن؛ لتتميَّز عن[١١] أملاكه.

وفيه أنَّ النَّهَي عن المُثَل وتعذيب الحيوان مخصوصٌ به[١٢].

قال الجوهري: وسَمْتُهُ[١٣] وَسْماً وسِمَةً: إذا أَثَّرْتَ فيه بِسِمَةٍ وكَيٍّ، والهاء عوض من[١٤] الواو.

قال: والمِيْسَمُ: المِكْوَاةُ.

---

(١) الغريبين (٣/ ٤٦١). (ل).

(٢) المحكم (٦/ ٣٢٦).

(٣) مطالع الأنوار (٦/ ٢٤٤). (ل).

(٤) قوله: «قال صاحب. . . . وجمعه أوسق» ساقط من (ع، ف).

(٥) انظر حديث أبي سعيد الخدري عند مسلم (٩٧٩/ ٤).

(٦) اللفظ المستغرب ص (١١٧). (ل).

(٧) في (ع، ف): «والمستحبّ»، والمثبت موافق لما في المهذَّب (١/ ٥٥٩).

(٨) المهذَّب (١/ ٥٥٩)، التنبيه ص (٦٢).

(٩) في (ح، م): «من».

(١٠) في (ع، ف): «وينزّه».

(١١) في (ع، ف): «من».

(١٢) انظر أعلام الحديث (٢/ ٨٢٥ ـ ٨٢٦). (ل).

(١٣) في (ح، م، ع، ف): «وسمه»، والمثبت من الصحاح (وسم).

(١٤) في (ع، ف): «عن».

وأصل الياء واوٌ، فإن شئتَ، قلتَ: في جَمْعِهِ: مَيَاسِمُ، على اللفظ، وإنْ شئتَ [قُلْتَ]: مواسمُ على الأصل.

قال الأزهري: قال الليثُ: الوَسْمُ: أَثَرُ كَيِّهِ، تقولُ: بَعِيرٌ موسوم، أي: قد وُسِمَ بِسِمَةٍ يُعْرَفُ بها. إمَّا كَيَّةٌ، وإمَّا قَطْعٌ في الأُذُنِ.

قال: والمِيْسَمُ: المِكْواة، أو(١) الشيء الذي تُوسَمُ به الدَّوابُّ، والجمع: المواسم.

قال غيره: يُقال: وسَمَهُ يَسِمُه وَسْماً وَسِمَةً، وأصله من السِّمَةِ، وهي العَلَامَة، ومنه قوله تعالى: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم﴾ [الفتح: ٢٩] أي: علاماتُ إيمانهم وخشوعهم.

ومنه مَوْسِمُ الحجِّ؛ لأنه مَعْلَمٌ يَجْمَعُ(٢) الناس.

وفلانٌ موسومٌ بالخير، وعليه سِمَةُ الخير، أي: علامَتُه(٣).

وتَوَسَّمْتُ فيه كذا: أي: رأيتُ فيه علامته(٤).

وقوله في الديات من «المهذَّب»: كان [الأعمى] يُنْشِدُ في الموسم(٥).

وقوله في «الوسيط»(٦) في القسم الثالث من كتاب البيوع(٧): إذْ مِنْ عادة العَرَب في المَوَاسِمِ(٨) شِرَاءُ صُبْرَةٍ مُكَايَلَةً.

المَواسِمُ: بفتح الميم: جَمْعُ مَوْسِمٍ.

قال الأزهري: قال الليثُ: مَوْسِمُ الحجِّ سُمِّيَ مَوْسِماً؛ لأنه مَعْلَمٌ يُجْتَمَعُ إليه.

قال: وكذلك كانت مواسِمُ أسواق العرب في الجاهليَّة.

---

(١) في (ع، ف): «وهو» بدل «أو»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (وسم).

(٢) في (ع، ف): «لجميع».

(٣) في (ح، م): «علامة».

(٤) في (ع، ف): «علامة»، والمثبت موافق لما في شرح صحيح مسلم للمصنِّف (١٤/ ٩٧).

(٥) المهذَّب (٥/ ٩٧)، وما بين حاصرتين منه.

(٦) الوسيط (٣/ ١٥٣).

(٧) في (ح، م): «البيع».

(٨) في (م، ع، ف): «الموسم»، والمثبت موافق لما في الوسيط (٣/ ١٥٣).

فصل وصى: قال أهل اللغة: يُقال: أَوْصَيْتُهُ وَوَصَّيتُهُ بكذا.

وأَوْصَيْتُ، ووَصَّيْتُ له، وأوصَيْت[١] إليه: جَعَلْتُهُ وَصيّاً.

قال الرافعي: قال الأزهري: اللفظة مشتقة من قولهم: وَصَى الشيء بالشيء يَصِيهِ: إذا أَوْصَلَهُ به.

وأرضٌ واصِيَةٌ: كثيرةُ النبات.

وسُمِّي هذا التصرُّف وصيَّةً؛ لما فيه من وَصْلِ القُرْبَةِ الواقعة بعد الموت، بالقُرُبَاتِ المنجزة في الحياة.

ودلائل الكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمَّة متعاضدة على أصل الوصيَّةِ[٢].

فصل وضم: قوله في باب الوليمة من «الروضة»[٣]: الوَضِيْمَة[٤] هي: الطعامُ المتَّخذُ عند المُصيبة.

هي بفتح الواو وكسر الضاد المعجمة، وهي لفظة عربيَّة، حكاها[٥] الجوهري عن الفَرَّاء[٦].

فصل وعظ: قال ابن فارس في «المجمل»: الوَعْظُ: التخويف، والعِظَةُ: الاسم منه.

قال الخليل: وهو التذكير بالخير فيما يَرِقُّ له قلبه.

وقال الجوهري في «الصحاح»: الوَعْظُ: النُّصحُ، والتذكير بالعواقِب.

قال: وَعَظْتُهُ وَعْظاً وعِظَةً فاتَّعظَ، أي: قَبِلَ المَوْعِظَةَ.

وقال الزُّبَيدي في «مُخْتَصَرِ العَيْنِ»: الوَعْظُ والمَوْعِظة والعِظَة سَواءٌ.

فصل وغر: قوله في «الوسيط»[٧] في أول [كتاب] النكاح في خصائص

---

(١) في (ع، ف): «ووصَّيت».

(٢) العزيز (٧/ ٣-٤). (ل).

(٣) روضة الطالبين ص (١٢٩٨).

(٤) في (ع، ف): «والوضيمة».

(٥) في (ح): «حكاه»، وفي (م): «ذكرها».

(٦) بهامش (ح) ما نصّه: «لم يذكر وطِئ، قال الراغب: وَطِئ الرجل امرأته، كناية عن المجامعة، صار كالتصريح؛ للعرف فيه، ووَطْءُ الشيءِ: دوسه أيضاً».

(٧) الوسيط (٥/ ٩).

النَّبيِّ ﷺ: فإنَّ ذلك يُوغِرُ صُدُورَهُنّ؛ هو بضمِّ الياء المثناة تحتُ، وإسكان الواو، وكسر الغين المعجمة، أي: يحميها[(١)] من الغَيْظ.

قال الجوهري: الوَغْرة[(٢)]: شِدَّةُ توقُّدِ الحَرِّ، ومنه قيل: في صَدْرِهِ عَليَّ وغْرٌ ـ بإسكان الغين ـ أي: ضِغْنٌ وعَدَاوةٌ وتَوقُّدٌ من الغَيْظ، والمَصْدَر[(٣)] بالفتح، تقول: وَغِرَ صَدْرُهُ عَلَيَّ يَوْغَرُ وَغَراً[(٤)]، فهو وَاغِرُ الصدر عَلَيَّ.

وقد أَوْغَرْتُ صَدْرَهُ على فلانٍ: أي: أَحْمَيْتُهُ من الغَيْظ.

وأوغَرْت الماءَ: أي: أغلَيْتُهُ.

فصل وفق: التَّوفيقُ: خِلافُ الخِذْلان.

قال إمامُ الحرَمَيْن وغيرُهُ من أصحابنا المتكلِّمين: التوفيق: خَلْقُ قُدْرَةِ الطاعة[(٥)]، والخِذْلان: خَلْقُ قُدْرَةِ المعصية، والموفَّق في شيء لا يتصوَّر[(٦)] منه [خلافه].

فصل وقح: قوله في كتاب السِّيَر من «الوسيط»[(٧)]: إذا أُخِذَ الشَّحْمُ لِتَوْقِيْحِ الدَّوَابِّ.

قال الجوهري: تَوْقِيحُ الحَافِرِ: تَصْلِيْبُهُ بالشَّحْم المُذابِ.

فصل وقص: الوَقْصُ في الزكاة هو: ما بين النصابَيْن، وفيه لغتان: فتحُ القاف وإسكانُها، والمشهورُ في كتب اللغة فَتْحُها، وقد عَدَّ الإمامُ ابنُ بَرِّي الإسكان من لحن الفقهاء[(٨)].

---

(١) في (ع، ف): «تحميها».

(٢) في (ع، ف): «الوغر»، والمثبت موافق لما في الصحاح، اللسان، القاموس (وغر).

(٣) في (ع، ف): «والصَّدْر»، وهو خطأ.

(٤) في (ع، ف): «وغوراً»، والمثبت موافق لما في الصحاح، اللسان تهذيب اللغة، القاموس (وغر).

(٥) انظر التعريفات للجرجاني ص (٩٧)، التوقيف على مهمات التعاريف للمُناوي ص (٢١٥).

(٦) في (ع، ف): «يتضرّر»، وانظر الإرشاد إلى قواطع الأدلة ص (٢٧٤). (ل).

(٧) الوسيط (٧/ ٣٣).

(٨) غلط الضعفاء من الفقهاء ص (١٨). (ل).

والمشهورُ في كتب الفقه[١] وألسنة الفقهاء إسْكانُها، وقد عَقَدَ[٢] القاضي أبو الطَّيِّب في «تعليقه»، وصاحب «الشامل» وغيرُهما، فصلاً في أنَّ الصوابَ الإسكانُ، وتغليط مَن زعم من أهل اللغة أنه بالفتح، ونقلوا أن أكثر أهل اللغة قالوه بالإسكان[٣].

ثم قيل: هو مُشْتَقٌّ من قَوْلِهِمْ: رجل أَوْقَصُ: إذا كان قصيرَ العُنُقِ، لم يبلغ عُنُقُهُ حَدَّ أعناقِ الناس، فَسُمِّي وقص الزكاة به[٤]؛ لنقصانه عن النِّصَاب.

قال أهل اللغة، والقاضي أبو الطَّيِّب، وصاحب «الشامل» وغيرُهُما من أصحابنا: الشَّنَقُ ـ بالشين المعجمة والنون المفتوحتين وبالقاف ـ هو ما بين الفريضَتَين أيضاً، مثل الوَقْص.

قال القاضي: أكثر أهل اللغة يقولون: الشَّنَقُ مثل الوَقَص، لا فرق بينهما.

وقال الأصمعي: الشَّنَقُ يختصُّ بأوقاص الإبل.

والوَقَص يختصُّ بالبقر والغَنَم[٥].

قلت: وقد قال الإمام الشافعي ﵀ في «البُوَيطي»: وليس في الشَّنَقِ من الإبل والبقر والغنم شيء.

قالوا: والشَّنَقُ: ما بين السِّنِين[٦] من العدد.

قال: وليس في الأوقاص شيء.

قال: والأوقاصُ: ما لم يبلغْ ما تجب الزكاة فيه[٧].

هذا نَصُّهُ في «البويطي» بحروفه ومنه نقلته.

قلت: والمشهور في كتب اللغة والفقه؛ أن الوَقَصَ ما بين الفَرِيضَتَين، وقد

---

(١) في (ع، ف): «اللغة» وهو خطأ.

(٢) في (ع، ف): «عَدَّ»، والمثبت موافق لما في تحرير ألفاظ التنبيه ص (١٠٤).

(٣) قال المصنِّف ﵀ في تحرير ألفاظ التنبيه ص (١٠٤): «وفي هذا النقل نظر؛ لأنه مخالف للموجود في كتب اللغة المشهورة المعتمدة».

(٤) كلمة: «به» ساقطة من (ع، ف).

(٥) الشامل ص (٤١٤ – ٤١٥) رسالة ماجستير مقدمة بإعداد الباحث فيصل بن سعد العصيمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة (١٤٣٠هـ).

(٦) في (ع، ف): «شيئين»، والمثبت من الأصول الخطية، وهو موافق لمصدره.

(٧) مختصر البويطي ص (٣١٤). (ل).

استعملوه أيضاً فيما لا زكاة فيه، وإنْ كان دون أَولِ نصَاب، كالأربعة من الإبل، وهذا النَّصُّ الذي نقلتهُ من «البُوَيطي» موافق لهذا.

وقال الشافعي في «مختصر المزني»: الوَقْسُ: ما لَمْ يَبْلُغْ الفَرِيضةَ[(١)]. هكذا رأيته في نسخ «مختصر المزني» بالسين المهملة[(٢)]، وكذا رواه الإمام الحافظ أبو بكر البيهقيُّ في كتابه «معرفة السنن والآثار»[(٣)] عن الرَّبيع، عن الشافعي.

قال البيهقي: كذا في رواية الربيع: «الوَقْسُ» بالسين، قال: وهو في كتاب «البُوَيْطي» بالصادِ.

وروى البيهقي بإسناده في «السنن» عن المَسْعُودي ـ راوي هذا الحديث[(٤)] ـ أنه قال في أَوْقاصِ البقر: الأوقاصُ: ما دون الثلاثينَ، وما بين الأربعين والستِّينَ.

قال المَسْعُودي: وهي الأوقاسُ: بالسين فلا تجعلها بصاد[(٥)].

قلت: فحصل من جميع هذا أنه يُقال: وقَْصٌ بفتح القاف وإسكانها، ووَقَْسٌ بالسين، وشَنَقٌ، وأنه يستعمل فيما لم تجب فيه زكاة[(٦)] مطلقاً، لكن أكثر استعماله

---

(١) مختصر المزني ص(١٣٦). (ل).

(٢) ورد في مطبوع المختصر ص (٤١) طبعة دار المعرفة بالصاد المهملة، وكذلك في السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٩٨).

(٣) معرفة السنن والآثار (٣/ ٢٣١).

(٤) أي: حديث نصاب زكاة البقر، الذي أخرجه البزار (٨٩٢ كشف الأستار)، والدارقطني في سننه (٢/ ٩٩) رقم (٢٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٩٩) ثلاثتهم من طريق بقيَّة، حدثني المسعودي، عن الحَكَمِ، عن طاوس، عن ابن عباس قال: لمَّا بعث رسول الله ﷺ معاذاً إلى اليمن أمره أن يأخذ من البقر من كلِّ ثلاثين تبيعاً.
قال البزار: «إنَّما يرويه الحفَّاظ عن الحكم عن طاوس مُرْسلاً، ولم يتابع بقيَّة على هذا أحدٌ، ورواه الحسن بن عمارة، عن طاوس، عن ابن عباسٍ، والحسن لا يحتجُّ بحديثه إذا انفرد».
ونسبه الحافظ في التلخيص الحبير (٢/ ١٥٢) إلى البزار والدارقطني وقال: «لكنَّه من طريق بقيَّة عن المسعودي، وهو ضعيف». وانظر موارد الظمآن (٣/ ٨٧ ـ ٨٨) طبعة دار الثقافة العربيَّة، ومجمع الزوائد (٣/ ٧٣ ـ ٧٤)، والتعليق المغني على الدارقطني (٢/ ٩٩ ـ ١٠٠).

(٥) في (ع، ف): «بالصاد». قال ابن التركماني في الجوهر النقي على هامش البيهقي (٤/ ٩٩)، «المشهور عند أهل اللغة والحديث أنها بالصاد».

(٦) في (ع، ف): «الزكاة».

فيما بين الفريضتَيْن، وإن منهم من فَرَّقَ بين الشَّنَقِ والوَقْص، كما تقدَّم، والله [تعالى] أعلم.

فصل وقع: (سورة الواقعة) هي القيامة، كذا قاله ابن عباس وأبو عُبيدة والأخفش وغيرُهُم، فالواقعة[1] والقيامة والآزِفَةُ والقارِعة بمعنًى واحد.

قال الواحدي: هذا الذي قاله هؤلاء من أن الواقعة [هي] القيامة هو الصحيح.

قال: وأما قول مُقَاتِلٍ أنها الصَّيحة، وهي النفخة الأخيرة، فبعيد؛ لأنَّ الله تعالى وصفها بقوله تعالى: ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [الواقعة: ٣] وهذا من صفةِ القيامة، لا من صفةِ النَّفْخَةِ[2].

فصل وقف: الوَقْفُ[3] والتَّحْبِيسُ والتَّسْبيلُ بمعنًى واحد، وهي هذه الصدقة المعروفة، وهذه ألفاظ صريحة فيها.

والوقف في اصطلاح العلماء: عَطيَّةٌ مُؤَبَّدَةٌ بشروط معروفة، وهو[4] ممَّا اختصَّ به المسلمون.

قال إمامُنا الشافعي رضي الله عنه: لم يحبس أهل الجاهلية فيما علمته داراً ولا أرضاً تَبَرُّراً بحبسها.

قال: وإنَّما حَبَسَ أهلُ الإسلام[5].

قال صاحب «التهذيب»: الوقف أنْ يَحْبِسَ عَيْناً من أَعْيَان مالِهِ، فيقطع تَصَرُّفَهُ عنها، ويجعل منافعها لوجهٍ من وجوه الخير؛ تَقَرُّباً إلى الله تعالى[6].

قال صاحب «التتمَّة»: حقيقة الوقف: تحبيسُ مالٍ يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يقطع تصرُّف الواقف وغيره عن رقبته، ويتصْرَفُ منافعه وفوائده إلى وجوه البِرِّ، يقصد به التقرُّب إلى الله تعالى.

---

(١) قال الحافظ ابن كثير في التفسير (٤/ ٢٨٢): «الواقعة من أسماء يوم القيامة؛ سُمِّيت بذلك لتحقّق كونها ووجودها».

(٢) التفسير البسيط (٢١/ ٢١٠). (ل).

(٣) لأستاذنا الفاضل الشيخ عليّ الشربجي أبي خالد كتاب نافع، عنوانه: الوقف؛ وظيفته الاجتماعية وأهدافه الدينيّة ودوره الحضاري، صدر عن دار اليمامة بدمشق.

(٤) في (ع، ف): «وهي».

(٥) الأم (٤/ ٥٤). (ل).

(٦) التهذيب (٤/ ٥١٠). (ل).

قال: ويُسَمَّى[١] وَقْفاً؛ لأن عين المال موقوفة، ويسمَّى حبساً؛ لأنَّ عين المال تصير محبوسةً على تلك الجهة بعينها.

قال أصحابنا: العطايا أقسام: الوقف، والهبة، والهدية، والعُمْرَى، والرُّقْبَى، والمِنْحة، والعارِيَّة، وصدقة التطوُّع والوصيَّة، والإقطاع، وقد ذكرنا حدَّ الوقف، وسيأتي حَدُّ الهبة والهدية والصدقة في فصل وهب، إن شاء الله تعالى.

فصل وقى: الأُوقِيَّةُ بضمِّ الهمزة على المشهور، وفيها لغة قليلة الاستعمال: وُقِيَّة[٢] بحذف الألف، وقد ثبتت هذه اللغة القليلة في «صحيح البخاري»[٣] من كلام رسول الله ﷺ من روايات ذكرها[٤] في باب إذا اشترط البائع ظهر الدَّابَّة إلى مكان مُسمًّى جازَ من حديث جابر في بيعِهِ[٥] الجملَ، وذكرها مسلم فيه[٦].

وجاءت بها أحاديث أخرى صحيحة[٧].

فصل وكد: قال أهل اللغة: يُقال: وكَّدْتُ الأمرَ والعَقْدَ، والعَهْدَ، واليمينَ، والسَّرْجَ، وغيرَ ذلك، أُوْكِدُهُ تَوْكِيداً، وأَكَّدْتُهُ تأكِيداً.

قال الجوهري: والواو أفصح.

قال: وكذلك أَوكَدَهُ وآكَدَهُ إِيْكاداً فيهما، أي: شَدَّهُ وأتقنه.

وتوكَّد الأمرُ وتأكَّد، أي: استوثق.

فصل وكل: الوكيل: معروف، ويُقال منه: وَكَّلْتُهُ[٨] تَوْكيلاً.

والاسم: الوَكَالَةُ والوِكَالة، بفتح الواو وكسرها، لغتان فصيحتان، ذكرهما ابن السِّكِّيت[٩] وغيره.

---

(١) في (ع، ف): «وسُمِّي».
(٢) بضمِّ الواو (القاموس) وضبطت في (ح) بفتحها.
(٣) صحيح البخاري رقم (٢٧١٨).
(٤) في (ح، م): «ذكره».
(٥) في (ع، ف): «بيعة».
(٦) أخرجه مسلم في كتاب المساقاة (٧١٥/١٠٩) باب: بيع البعير واستثناء ركوبه.
(٧) في (ع، ف): «صحيحة أخرى».
(٨) في (ع، ف): «وكَّلَهُ».
(٩) إصلاح المنطق ص (١١١).

والتوكُّلُ: الاعتمادُ.

يُقال: تَوَكَّلْتُ على الله تعالى، أو على فلانٍ، تَوَكُّلاً: أي: اعتمدْتُ عليه.

والاسمُ: التُّكْلانُ بضمِّ التاء وإسكان الكاف.

وهذا الأمر مَوْكُولٌ إلى فلان، ووَكَلْتُ الأَمرَ إليه [٢٠٢/ب] وَكْلاً وَوُكولاً: إذا فَوَّضْتَهُ إليه، وجعلتَهُ نائباً.

قال الجوهري: ويُقال: واكَلْتُ فُلاناً مُوَاكَلَةً: إذا اتَّكَلْتَ عليه، واتَّكَلَ عليكَ.

وقوله في الخطبة: حسبيَ اللهُ ونِعْمَ الوكيلُ.

قيل: الوَكِيلُ في صفته ﷻ، بمعنى المَوْكُول إليه.

وقيل: الموكول إليه بتدبير خَلْقِهِ.

وقيل: القائم بمصالح خَلْقِهِ.

وقيل: الحافِظ.

فصل ولد: قال الجوهري: الوَلَدُ يكون واحداً وجمعاً، وكذلك الوُلْدُ بالضَّمِّ(١)، يعني: بضمِّ الواو وإسكان اللام.

والوِلْدُ: بكسر الواو لغة في الوُلْدِ.

والوَلِيدُ: الصبيُّ، والعبد، والجمع: وِلْدان، وَوِلْدَةٌ.

والوَلِيْدَةُ: الصَّبِيَّةُ والأَمَةُ، والجمع: الوَلَائِدُ.

ويُقال: وَلَدَتِ المرأة وِلَاداً وَوِلَادةً، ويُقال: أَوْلَدَتْ: أي: حانَ وِلادُها.

والوالد: الأَبُ، والوالدةُ: الأُمُّ، وهما الوالدان.

وتولَّد الشيء من الشيء: يعني حَصَلَ منه.

وميلاد الرجل: اسم للوقت الذي وُلِدَ فيه.

والمَوْلِدُ: اسمٌ للموضع الذي ولد فيه.

وولَّدَ الرجلُ إِبِلَهُ تَوْلِيداً، كما يُقال: نَتجها نَتْجاً(٢).

---

(١) قوله: «بالضَّمِّ» ليس في (ع، ف).

(٢) في الصحاح، اللسان (ولد): «وَلَّدَ الرجُلُ غَنَمَهُ توليداً، كما يُقال: نَتَجَ إبله نَتْجاً».

ورجل مُوَلَّدٌ: إذا كان عَرَبِيّاً غير مَحْضٍ. هذا آخر كلام الجوهري.

فصل وله: في الحديث: «لا تُوَلَّهُ والِدَةٌ بِوَلَدِهَا»(١) مذكور في كتاب البيع(٢).

هو بضمِّ التاء وفتح الواو واللام المشدَّدة، ويجوز في الهاء الوجهان في نظائره، وهما: رَفْعُها وإِسْكانُها، فالإسكانُ: على النهي، والرفع: على أنه نهي بلفظ الخبر، وهو أبلغُ في الزَّجْرِ، وقد تقدَّمت نظائره.

قال أهل اللغة والغريب: الوَلَهُ: ذَهَابُ العَقْل والتَّحَيُّرُ من شِدَّةِ الحُزْنِ.

ويُقال: رجُل وَالِهٌ، وامرأةٌ والِهَةٌ وَوَالِهٌ(٣) بإثبات الهاء وحذفها، وممَّن ذكر الوجهين فيهما ابنُ فارس.

ويُقال في الفعل منه: وَلَهَ بفتح اللام، يَلِهُ بكسرها، ووَلِهَ بكسرها يَوْلَهُ بفتحها، لغتان فصيحتان، ذكرهما الهروي(٤) وغيره.

قالوا: ومعنى التَّوْلِيه المنهيِّ عنه في الحديث: أن يُفَرَّقَ بين المرأةِ وولدِها فَتُجْعَل والهةً.

فصل ولى: وقولهم في المحجور عليه: مولى عليه(٥). هو بفتح الميم وإسكان الواو وكسر اللام وتشديد الياء.

ويُقال أيضاً: بضمِّ الميم وفتح الواو وتشديد اللام المفتوحة مثل المُصلَّى عليه.

قال الإمام أبو السعادات المباركُ بن محمد بن عبد الكريم الجَزريُّ في كتابه «نهاية الغريب»: اسم المَوْلَى يقع على معانٍ كثيرة، فذكر ستَّةَ عَشَرَ معنًى، فقال: هو الرَّبُّ، والمالِكُ، والسَّيِّدُ، والمُنْعِمُ، والمُعْتَقُ، والنَّاصِرُ، والمُحِبُّ، والتَّابِعُ، والجارُ، وابن العَمِّ، والحليف، والعقيد، والصهر، والعبد، والمُنْعَمُ عليه، والمُعْتق.

---

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٥) من حديث أبي بكر الصديق، ورمز لحسنه السيوطي في الجامع الصغير (٩٨٧٢)، وَضَعَّف إسناده الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/ ١٥) رقم (١١٦٨) وذكر له عدداً من الشواهد.

(٢) المهذَّب (٣/ ٥٠).

(٣) قوله: «ووَالِهٌ» ساقط من (ع، ف).

(٤) الغريبين (٦/ ٢٠٣٤). (ل).

(٥) قوله: «مولي عليه» ليس في (م).

قال: وأكثرها قد جاءت في الحديث، فيضاف كلُّ واحد[١] إلى ما يقتضيه الحديث الوارد فيه، وكُلُّ مَنْ وَلِيَ أَمْراً، أو قامَ به، فهو مَوْلَاهُ ووَلِيّهُ، و[قد] تختلفُ مصادر هذه الأسماء[٢].

فصل وهب: قال أهل اللغة: يُقال: وَهَبْتُ له شيئاً وَهْباً وَوَهَباً[٣] بإسكان الهاءِ وفتْحِها، وهِبَةً.

والاسم: المَوْهِبُ، والمَوْهِبَة، بكسر الهاء فيهما. قاله[٤] الجوهري.

والاتِّهابُ: قَبُولُ الهبَةِ.

والاسْتِيهابُ: سُؤالُ الهِبَةِ.

وتواهَبَ القومُ: أَي: وهبَ بعضُهم بعضاً.

ورجلٌ وهَّاب [٢٠٣/أ] ووهَّابَةٌ: أي: كثيرُ الهبَةِ لأَمْوالِهِ، والهاء للمبالغة.

وأما قول الغزاليِّ وغيرُهُ في كتب الفقه[٥]: وهَبْتُ من فلانٍ كذا، فهو ممَّا يُنْكَرُ على الفقهاء؛ لإدخالهم لفظة (من) وإنَّما الجيِّدُ: وهَبْتُ زيداً مالاً[٦]، ووهَبَ له مالاً.

وجوابه: أنَّ إدخالَ (مِنْ) هنا صحيح، وهي زائدة، وزيادتها في الواجب جائزة عند الكوفيِّين من النحويِّين، وعند الأخفش من البَصْريِّين.

وقد رُوِّينا أحاديثَ فيها: وهبت منه كذا.

---

(١) في (ع، ف) زيادة: «منها»، وهي ليست في نهاية الغريب (٥/ ٢٢٨).

(٢) النهاية في غريب الحديث (٥/ ٢٢٨).

(٣) في (ح، م، ع، ف): «ووهَبَاناً» وهو خطأ، والمثبت من تحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٤٠)، تهذيب اللغة، المحكم، الصحاح، اللسان، تاج العروس (وهب).

(٤) في (ع، ف): «قال».

(٥) الوسيط (٣/ ١٧٢) والمهذَّب (٣/ ١٢٤) ونهاية المطلب (١٠/ ٣٢٢). (ل).

(٦) قال العلَّامة الشيخ عبد الغني الدقْر الدمشقي رحمه الله في تحقيقه لتحرير ألفاظ التنبيه ص (٢٤٠): «أما قولهم: وهبتُ زيداً ثوباً، أي: بأن ينصب مفعولين فقد أنكره ـ كما يقول في المصباح ـ ابن القُوطيَّة والسَّرَقُسْطي والمطرّزي وجماعة، وقالوا: لا يتعدَّى إلى الأول بنفسه، فلا يُقال: وهبتُكَ مالاً».

ويُقال: هَبْ زَيداً مُنْطَلقاً، بمعنى: احْسُب(١)، يتعدَّى(٢) إلى مفعولين، ولا يستعمل منه ماضٍ ولا مستقبل.

قال أصحابنا: والهِبَةُ في اصطلاح العلماء: تمليك العَين بغير عِوَضٍ، وقد زاد صاحب «التتمَّة» زيادة حسنة، فقال: تمليكُ الغَيْرِ عيناً؛ للتودُّدِ واكْتِسَابِ المحَبَّة، وهذا الذي قاله، تخرّج به صدقةُ التطوُّع من الحَدِّ، وهي مندوب إليها بالإجماع؛ لدخولها في عموم قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢] وقوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ﴾ [البقرة: ١٧٧] وقوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤].

وللحديث عن رسول الله ﷺ: «تَهَادَوْا تَحَابُّوا»(٣).

والهبة والهدية متقاربتان؛ فالأمر بإحداهما(٤) أمرٌ بالآخر.

قال صاحب «التتمَّة»: والهديَّةُ في معنى الهبة، إلَّا أنَّ غالب ما يستعمل لفظ الهديَّة فيما يحمل إلى إنسان أعلى منه.

قلت: ليس هذا(٥) كما قال؛ بل تستعمل في حمل الإنسان إلى نَظِيره، ومَنْ فَوْقَهُ ودُونه.

قال صاحب «التتمَّة»: وأما الصدقة فهي صَرْفُ المال إلى المحتاجين بقصد التقرُّب إلى الله تعالى.

---

(١) في (ع، ف): «أحسب» بهمزة قطع، خطأ.
(٢) في (ع، ف): «فيعدَّى».
(٣) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٩٠٨) من حديث عطاء بن عبد الله الخراساني، وأورده المصنِّف في الأذكار رقم (٨٣٧) بتحقيقي، وقال: «هذا حديث مرسل»، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (١١/ ٥٥): «لم نقف عليه موصولاً» وقال الحافظ ابن عبد البرِّ القرطبي: «هذا يتصل من وجوه شتى حِسان»، وقال الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب (٣/ ٤٣٤): «رواه مالك هكذا مُعْضَلاً، وقد أُسْنِدَ من طرق فيها مقال»، وانظر الجامع الصغير (٣٣٧٣ ـ ٣٣٧٥)، وأسنى المطالب ص (٨٩)، المقاصد الحسنة ص (١٦٥ ـ ١٦٦).
(٤) في (م، ع، ف): «بأحدهما».
(٥) في (ع، ف): «هذا ليس».

وقال صاحب «الشامل»: الهبة والهدية وصدقة التطوُّع بمعنًى واحد، وكلُّ واحد من ألفاظها يقوم مقام الآخر، إلَّا أنه إذا دفع شيئاً ـ ينوي به التقرُّبَ إلى الله ﷻ إلى المحتاجين فهو صَدَقَةٌ، وإنْ دفع ذلك إلى غير محتاج، للتقرُّب إليه، والمُحَابَّةِ، فهو[1] هِبَةٌ وهَدِيَّةٌ.

وكذا قال الشيخ نَصْرٌ المَقْدِسيُّ في «تهذيبه»: الهبة والهديَّة: ما يقصد بهما[2] في الغالب التواصل والتحابّ، والصدقة: ما يُقْصَدُ به التقرُّبُ إلى الله تعالى، وقال الرافعي كلاماً لخَّصته في «الروضة».

فصل وهد: الوَهْدَةُ، بفتح الواو وإسكان الهاء: هي المكان المُطْمَئِنُّ، وجمعها: وِهَادٌ وَوَهْدٌ. قاله الجوهري.

فصل وهن: قال الأزهري في «تهذيب اللغة»: قال الليثُ: الوَهْنُ: الضَّعْفُ في العمل والأمر، وكذلك في العَظْمِ ونحوِهِ.

وقد وَهَنَ العَظْمُ يَهِنُ وَهْناً، وأَوْهَنَهُ يُوهِنُهُ[3]، ورجلٌ واهنٌ في الأمر والعمل[4]، وموهونٌ في العَظْمِ والبَدَن، والوَهَنُ لغةٌ فيه.

وقال أبو عُبيد: المَوْهِنُ[5] والوَهْنُ: نَحْوٌ من نصف الليل[6]. هذا آخر ما نقلتُهُ عن الأزهري.

وقال صاحب «المحكم»[7]: الوَهْنُ: الضَّعْفُ في العَمَلِ [٢٠٣/ب] والأَمْرِ ونحوه، والوَهَنُ لغةٌ فيه.

ويُقال: وَهَنَ وَوَهِنَ يَهِنُ[8] فيهما، وَوَهَنَهُ هو، وأَوْهَنَهُ.

---

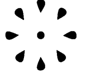
(١) في (ع، ف): «فهي».
(٢) في (ح): «بها».
(٣) في (ح، ض): «موهنه». (ل).
(٤) الواو ليست في (ع، ف).
(٥) في (ع، ف) زيادة: «فيه»، وهذه الزيادة ليست في تهذيب اللغة (وهن) حيث نقل المصنِّف.
(٦) في (ع، ف): «نحو نصف من الليل»، والمثبت موافق لما في تهذيب اللغة، اللسان (وهن).
(٧) المحكم (٤/ ٣١٠).
(٨) في (ع، ف) زيادة: «وهناً»، وهذه الزيادة ليست في المحكم ولا في اللسان (وهن).

ورجلٌ واهِنٌ: ضعيف لا بَطْشَ عنده. والأنثى: واهنة، وهُنَّ وُهُنٌ. هذا آخر كلامه.

وقال الجوهري في «صحاحه»: الوَهْنُ: الضَّعْفُ: وقد وَهَنَ الإنسان، ووَهَنَهُ غَيْرُهُ يَتَعَدَّى، ولا يَتَعَدَّى، ووَهِنَ أيضاً ـ بالكسر ـ وهَناً، أي: ضَعفَ. وأَوْهَنْتُهُ أيضاً، ووهَّنْتُهُ تَوْهِيناً.

وقال ابن فارس في «المجمل»: وَهَنَ الشيءُ يَهِنُ، وأوْهَنْتُهُ أنا وَوهَّنْتُهُ: ضَعَّفته.





حرف[1] الواو المُفْرَدة

قوله في دعاء الاستفتاح: «سُبْحَانَكَ اللَّهُم وبِحَمْدِكَ».

قال الخطَّابي: أخبرني ابن خلَّاد، قال: سألت الزَّجَّاج عن (الواو) في قوله: «وبحمدك»، فقال: معناه سبحانك اللهمَّ وبحمدك سبَّحْتُكَ[2].

فصل في أسماء المواضع

وَجُّ الطائِفِ: المَنْهِيُّ عن صيده، مذكور في كتاب الحجِّ من «المهذَّب»[3] و«الوسيط»[4]: هو بفتح الواو وتشديد الجيم.

قال في «المهذَّب»[3]: هو وادٍ بالطائف[5]، وهكذا قاله[6] غيره من أصحابنا الفقهاء.

وأما أهل اللغة فيقولون: هو بلد الطائف، وربما اشتبه هذا بِوَحٍّ بالحاء [المهملة] ناحيةٍ بعُمَان. ذكره الحازمي في «الأماكن».

وقال الحازمي: وَجٌّ: اسم لحصون الطائف. وقيل: لواحدٍ منها[7].

وحديث تحريم صَيْدِ وَجٍّ رواه أبو داودَ في «سننه»[8] من رواية الزُّبَير بن

---

(١) في (ح، م): «باب».

(٢) في معالم السنن (١/ ١٩٧).

(٣) المهذَّب (٢/ ٧٥٢).

(٤) الوسيط (٢/ ٧٠٣).

(٥) في (ع، ف): «في الطائف»، والمثبت موافق لما في المهذَّب (٢/ ٧٥٢).

(٦) في (ع، ف): «وكذا قال».

(٧) الأماكن ص (٩١٠). (ل).

(٨) رقم (٢٠٣٢)، وأخرجه أيضاً أحمد (١/ ١٦٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٢٠٠)، وفي معرفة السنن والآثار (٧/ ٤٤٣)، وأورده الحافظ في التلخيص الحبير (٢/ ٢٨٠) رقم (١١٠٤) =

العَوَّام رضي الله عنه وإسناده ضعيف. قال البخاري: لا يصحُّ(١).

ثنية الوداع(٢): بفتح الواو، وتقدَّم بيانها في الثاء(٣).



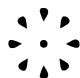
= وقال: «أبو داود من حديث الزبير بن العوام، وسكت عليه، وحَسَّنه المنذري، وسكت عليه عبد الحقّ، فتعقَّبه ابن القطان بما نقل عن البخاري: إنه لم يصحَّ، وكذا قال الأَزْدي، وذكر الذهبي أن الشافعي صحَّحه، وذكر الخلَّال أنَّ أحمدَ ضَعَّفه، وقال النووي في شرح المهذَّب: إسناده ضعيف. . . .».

قال الخطَّابي: ولستُ أعلمُ لتحريم وَجٍّ معنًى، إلَّا أن يكون على سبيل الحِمى لنوع من منافع المسلمين، أو أنه حَرَّمه وقتاً مخصوصاً، ثم أَحَلَّهُ، ويدلُّ على ذلك نزوله الطائف لحصار ثقيف، ثم عاد الأمر فيه إلى الإباحة.

(١) التاريخ الكبير (١/ ٤٣٥). (ل).

(٢) في (ع، ف) جاءت كأنَّها جزء من التعريف بوَجٍّ الطائف.

(٣) لم يتقدَّم بيانها في حرف الثاء. وفي المعالم الأثيرة ص (٧٩): «وهي ثَنِيَّةٌ كان يطؤها مَنْ يريد الشام، وقيل: مَنْ يريد مكةَ، أو هما ثَنِيَّتَانِ، ولكلِّ طريق ثَنِيَّةٌ يودِّعُ فيها الناسُ بعضهم بعضاً، واختلفوا في سبب التسُمِّية، والظاهر أنه اسم جاهلي، والدليل أنه ورد في الشعر الذي أنشد في استقبال النَّبيِّ ﷺ». وفيه تحقيق نفيس حول مكان ثنية الوداع؛ فارجع إليه إن شئتَ.



حرف الياء

فصل يدي: قال أصحابُنا وغيرُهم من الفقهاء وأهل اللغة: اليَدُّ: اسمٌ لهذه الجارِحة المعروفة من المَنْكِبِ إلى رُؤوس الأَصابع.

قال أبو سليمان الخطَّابي في كتاب التيمم من «مَعَالم السُّنَنِ»: ما بين المَنْكِبِ إلى أطراف الأصابع كلّه اسمٌ لليد.

قال: وقد يقسم بدن الإنسان على سبعة آرَاب: اليدانِ، والرجلانِ، ورأسُهُ، وظهرُهُ، وبطنُهُ، وقد يفصل كلّ عضو منها فيقع تحته اسماً خاصَّة كالعَضُدِ في اليد، والذراع والكَفِّ، فاسم اليد يشتمل على هذه الأشياء كلّها، وإنَّما يترك العموم في الأسماء[1] ويصار إلى الخصوص بدليل يفهم أن المراد من الاسم بعضه لا كلّه، ومَهْما[2] عُدِمَ دليلُ الخصوص كان الواجب[3] إجراء الاسم على عمومه واستيفاء مقتضاه برمَّته[4]، هذا كلام الخطَّابي، ومحلّه من العلم مطلقاً، ومن اللغة خصوصاً، بالغاية العُلْيا.

فصل يرع: قوله في أول الشهادات من «الوسيط»[5] و«الوجيز»[6] و«الروضة»[7]: في اليراع وجهان.

هو بفتح الياء وتخفيف الراء وبالعين المهملة، وهو جمع: يَرَاعَةٍ، أو اسم جنس، واحدته: يَرَاعَةٌ، وهي الزَّمَّارَةُ التي تسمِّيها الناس: الشَّبَّابة.

---

(١) في (م، ع، ف): «الأشياء».
(٢) في (ع، ف): «وهو ممَّا»، بدل: «ومهما».
(٣) في (ع، ف): «الجواب».
(٤) معالم السنن (١/٩٩). (ل).
(٥) الوسيط (٧/ ٣٥٠).
(٦) العزيز شرح الوجيز (١٣/ ١٥)، ولم نجده في المطبوع من الوجيز. (ل).
(٧) روضة الطالبين ص (١٩٦٠).

قال أهل اللغة: اليَرَاعُ: القَصَبُ، الواحدة: يَرَاعَةٌ.

قال صاحب «المحكم»[١] في باب العين مع الهاء والراء: الهَيْرَعَةُ: القَصَبَةُ التي يَزْمُرُ بها الرَّاعي.

واعلم أنَّ المذهب الصحيح المختار تحريمُ استماع اليَرَاعِ، صحَّحَهُ البغوي وغيره.

وقد صنَّف الإمامُ أبو القاسم عَبْدُ الملك بنُ زيد بن ياسين[٢] التَّغْلِبيُّ[٣] الدَّوْلَعِيُّ[٤] خطيب دمشق ومفتيها المحقِّق في علومه كتاباً في تحريمه، مشتملاً على نفائسَ، وأطنب في دلائل تحريمه رَحِمَهُ اللهُ.

فصل [يس]: قول الله تبارك وتعالى: ﴿يسٓ﴾ [يس: ١] جاء ذكره في كتاب الجنائز[٥].

قال الماوَرْديُّ: هذه السورة مكِّيَّة في قول الجميع إلَّا ابنَ عبَّاس وقَتَادَة، فإنَّهما قالا: إلَّا آيةً منها، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ الآية [يس: ٤٧]

قال الماوَرْديُّ: وفي قوله ﷻ: خمسة[٦] تأويلات:

أحدها: أنه اسمٌ من أسماء القرآن. قاله قتادة.

الثاني[٧]: اسمٌ من أسماء الله تعالى أقسم به، قاله ابن عباس.

---

(١) المحكم (١/ ٦٤).

(٢) عالم، إمام مُفْتٍ، فقيه، ولد بالدَّوْلعية سنة (٥٠٧هـ)، ومات بدمشق سنة (٥٩٨هـ)، له ترجمة في السير (٢١/ ٣٥٠)، وفي حاشيته مصادرها، وانظر معجم البلدان (الدَّولعية).

(٣) في (ع، ف)، وفي الأعلام للزركلي (٤/ ١٥٩): «الثعلبي» بدل «التَّغْلِبي» وهو تصحيف، قَيَّدَه الزكي المنذري في «التكملة» فقال: بفتح التاء ثالث الحروف وسكون الغين المعجة وبعد اللام المفتوحة باءٌ موحدة.

(٤) نسبة إلى الدَّوْلَعِيَّة من قُرى المَوْصِلِ (السير: ٢١/ ٣٥١).

(٥) انظر المهذَّب (١/ ٤١٤)، الوسيط (٢/ ٣٦٢)، الروضة ص (٢٢٠).

(٦) في (م، ع، ف): «خمس».

(٧) قوله: «اسم من أسماء القرآن. . . . الثاني» ساقط من (م، ع، ف).

والثالث[١] أنه فواتحُ من كلام الله تعالى، افتتح بها[٢] كلامَهُ، قاله مجاهد.

والرابع: أنه: يا محمَّدُ! قاله محمدُ بنُ الحَنَفِيَّةِ، وروي عن[٣] عليّ بن أبي طالب، رضي الله عنه، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إن الله تعالى سمَّاني في القرآن بسبعة[٤] أسماء: محمدٌ، وأحمدُ، وطه، ويس، والمزمِّل، والمدثِّر، وعبدُ الله»[٥].

والخامس: أنه: يا إنسان! قاله الحسنُ، وعِكْرِمة، والضَّحَّاكُ، وسعيدُ بن جُبير[٦].

ثم اختلفوا؛ فقال سعيد بن جبير وعِكْرَمةُ: هو بِلُغَةِ الحَبَشَةِ.

وقال آخرون: بلغة كَلْب.

وقال الشَّعْبي: بلغة طَيِّئ.

وحكى الكلبيُّ أنَّها بالسُّرْيانية، والله [تعالى] أعلم. هذا ما ذكره الماَورْدِيُّ[٧].

ومن قال: إنها بالسُّريانية فمعناه: ذلك أصْلُها، ثم عرَّبَتْهُ العربُ، وتكلَّمَتْ به.

وقوله ﷺ: «وسَمَّاني: عبد الله»، يعني: في قوله[٨]: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ ٱللَّهِ يَدۡعُوهُ﴾ [الجنّ: ١٩] وذلك مذكور في الأسماء من هذا الكتاب في[٩] أسمائه ﷺ.

---

(١) في (ع، م، ف): «والثاني».

(٢) في (ع، ف): «به».

(٣) كلمة: «عن» ليست في (م).

(٤) في (ع، ف): «سبعة».

(٥) قال العلَّامة ابن القيِّم في تحفة المودود ص (٩٣) بتحقيقي: «وأما ما يذكره العوامُّ أن (يس)، و(طه) من أسماء النَّبيِّ ﷺ، فغير صحيح، ليس ذلك في حديث صحيح ولا حسن، ولا مرسل، ولا أثر عن صاحب، وإنَّما هذه الحروف مثل (الم)، و(حم)، و(الر)، ونحوها»، وانظر الشفا للقاضي عياض رقم (٢٤) بتحقيقي.

(٦) انظر الشفا للقاضي عياض ص (٧٣ ـ ٧٤) بتحقيقي.

(٧) النكت والعيون (٥/ ٥). (ل)، وفي (م، ع، ف) زيادة: «ولم أَرَ في هذه النسخة التي حصلتْ لي القول الثالث، وأظنُّه: يا رجلُ! كما حكاه غيره».

(٨) في (ع، ف): «في قول الله تعالى».

(٩) في (ع، ف): «من».

قال الإمام أبو الحسن الواحدي: مَنْ قال معناه: يا إِنْسَانُ! فَوَجْهُهُ من العربيَّة أنه اكتفى بالسين من إنسان، كما يُكْتَفَى بالحرف من الكلمة(١).

وقال الإمام أبو البقاء العُكْبَري النحويّ في كتابه «إعراب القرآن»(٢): الجمهور على إسكان النون من (يس)، ومنهم مَن يُظهر النون؛ لأنه حقّق بذلك إسكانها، ومنهم مَن يكسر النون على أصل التقاء الساكنين، ومنهم مَن يفتحها كما يفتح(٣) (أَيْنَ)(٤).

وقيل: الفتحة إعراب.

قال: و(يس) اسم للسُّورة(٥) كهَابِيْلَ، والتقدير: اتْلُ يس.

(والقرآنِ): قَسَمٌ على كلِّ وجه، هذا آخر كلام أبي البقاء(٦).

وقد اختلف(٧) القُرَّاءُ السبعة في إمالة فتحة الياء من (يس)؛ فأمالها أبو بكرٍ، وحمزةُ، والكِسَائي(٨)، وأمَّا الباقون فأخلصوا فتحها.

واختلفوا أيضاً في إظهار النون وإدغامها في الواو، وكلٌّ ذلك فصيح(٩).

فصل يقن: قال الإمام أبو القاسم الرافعي في باب الاجتهاد في المياه: اعْلَمْ أنَّ الفقهاء كثيراً ما يعبِّرونَ بلفظ المعرفة واليقين عن الاعتقاد القَوِيِّ؛ عِلْماً كان أو ظَنّاً مُؤَكَّداً، ويجري ذلك في لسان أهل العُرْفِ(١٠).

---

(١) التفسير البسيط (١٨/ ٤٤٩). (ل).
(٢) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٢٠١).
(٣) في (ع، ف): «في» بدل «يفتح».
(٤) في (ع، ف): «ابن» بدل «أَيْنَ»، وهو تصحيف، والمثبت موافق لما في التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العُكْبَري (٢/ ٢٠١) تحقيق البجاوي.
(٥) في (ع، ف): «الصورة» بدل «السورة»، والمثبت موافق لما في إعراب القرآن (٢/ ٢٠١).
(٦) في كتابه: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٢٠١).
(٧) في (ع، ف): «اختلفت».
(٨) وأيضاً: خَلَفٌ، وعاصِمٌ في رواية حَمَّادٍ (المبسوط في القراءات العشر ص: ٣٦٨).
(٩) لتفصيل ذلك انظر: المبسوط في القراءات العشر ص (٣٦٨ ـ ٣٦٩).
(١٠) فتح العزيز في شرح الوجيز (١/ ٢٧٦)، طبعة دار الفكر.

فصل يمن: [٢٠٤/ب] ذكر القاضي عِيَاضٌ في «شرح مسلم» في أحاديث الحوض في أول كتاب المناقب قولين:

أحدهما: أن جميع المؤمنين من الأمم يأخذون كتبهم بأيمانهم، ثم يعذِّب الله مَنْ شاء[(١)] من عُصَاتِهم.

والثاني: إنَّما يأخذه بيمينه الناجونَ من النار خاصَّة[(٢)]، والله أعلم.

فصل في أسماء المواضع

يَبْرِين: مذكورة في «المهذَّب»[(٣)] في باب عقد الذِّمَّة في حَدِّ جزيرة العرب.

هي بفتح الياء، وإسكان الباء الموحدة، وكسر الراء، بعدها ياء مثناة من تحتُ ساكنة، ثم نون، وهو موضع معروف وراء اليمامة، وفيه نخل ذكره الجوهري في «صحاحه» في فصل الباء الموحدة من باب النون، فجعل الياء زائدة، والنونَ أصلاً، وهو[(٤)] عنده يَفْعِيل، وغلَّطوه في هذا، وقالوا: بل الصواب ذكره في فصل الياء المثناة من تحت من باب الراء؛ لأن الياء أصل، والنون زائدة، وهو فَعْلِين، لقولهم فيه: يَبْرُون، وقد تقدَّم في حرف النون عند ذكر نَصِيبِينَ شيءٌ يتعلق بـ: يَبْرِينَ.

يَلَمْلَم: ميقاتُ أهل اليمن هو بفتح الياء واللّامَين، وإِسكان الميم بينهما.

ويُقال فيه:

أَلَمْلم[(٥)] بهمزة بدل[(٦)] الياء، وهو على مرحلتين من مكة.

---

(١) في (ع، ف): «يشاء».

(٢) إكمال المعلم (٧/ ٢٥٧). (ل).

(٣) التمهيد (٥/ ٣٤١)، وتحرَّفت في طبعة دار القلم إلى النهرين، انظر: السنن الكبرى للبيهقي (٩/ ٢٠٨)، التمهيد (١/ ١٧٢)، النهاية (١/ ٢٦٨)، عون المعبود (٨/ ١٩١)، فتح الباري (٦/ ١٧٠).

(٤) في (ع، ف): «وهي».

(٥) في (ع، ف): «يأْلَملَم»، وهو خطأ، انظر: شرح صحيح مسلم (٨/ ٨١)، الإيضاح في مناسك الحجِّ والعمرة ص (١١٧) كلاهما للمصنِّف، والصحاح، والقاموس، واللسان، ومعجم البلدان، ومعجم ما استعجم، والنهاية (يلملم).

(٦) في (ع، ف): «بعد»، وهو خطأ. انظر شرح صحيح مسلم للمصنِّف (٨/ ٨١)، النهاية (يلملم).

[و] في «شرح مسلم» لِعِياض: يَلَمْلَم: جبلٌ من جبال[1] تهامة على مرحلتين من مكة [شَرَّفها الله تعالى][2].

اليَمَامَةُ[3]: بفتح الياء: مدينة من اليمنِ[4] على مرحلتين من الطائف، وأربع من مكةَ، سُمِّيت باسم جاريةٍ زرقاءَ، كانت تُبْصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيام.

يُقال: أَبْصَرُ مِنْ زَرْقاء اليَمَامة[5]، فسُمِّيتْ اليمامة؛ لكثرة ما أُضِيفت[6] إليها، والنسبة إليها يَمَامِيٌّ.

اليمن[7]: الإقليم المعروف، ويُقال في النسب إليه: رجل يَمَنِيٌّ ويَمانٍ بالتخفيف من غير ياء؛ لأن الألف بدل منها، فلا يجتمعان.

وحكى سيبويه: يَمَانيّ بالياء المشدَّدة[8].

وقوم يَمَنيُّون، ويَمانِيَة ويَمانون ويمانيون[9]، على حِكَاية سيبويه. ذكر هذا كلّه الجوهري وغيرُهُ.

---

(١) قوله: «من جبال» ليس في (ع، ف).

(٢) إكمال المعلم (٤/ ١٧٠). (ل). وقال في المعالم الأثيرة ص (٣٠١): «يَلَمْلَم» وقد يُقال: أَلَمْلَم: وادٍ فَحْل، يمرُّ جنوب مكة على مسافة مئة كِيْلٍ، فيه ميقات أهل اليمن، ممَّن يأتي على الطريق التهامي، ويعرف الميقات إلى سنة (١٣٩٩هـ) بـ «السعدية»، ثم زُفِّتَ طريق المركبات فأخذ الساحل فهجر هذا الميقات؛ لبعده عن الطريق الحديثة».

(٣) انظر المهذَّب (٥/ ٣٤٠).

(٤) وليس بالجمهورية اليمنية المعروفة الآن، بل في نجد في السعودية، ومن قُراها اليوم: الجبيلة، انظر المعالم الأثيرة (اليمن)، الأعلام ـ ترجمة مسيلمة الكذاب.

(٥) معجم الأمثال والحكم للميداني رقم (٥٧٤)، الصحاح، اللسان (يمم)، وفي الصحاح: واليمامة بلاد كان اسمُها الجَوَّ، فسُمِّيت باسم هذه الجارية؛ لكثرة. . . .

(٦) في الصحاح اللسان: «أضيف».

(٧) (اليَمن): هو الزاوية الجنوبية الغربية لجزيرة العرب، ولم يكن محدوداً في القديم بما هو معروف اليوم بالجمهورية اليمنية، فقد يدخل جنوب السعودية فيما يُسَمَّى اليمن؛ فالعرب كانت تطلق على ما كان من جهة الجنوب: «اليمن»، وعلى ما هو من الشمال: «الشام»، وأهل الحجاز خاصَّة يعدُّون كلَّ ما هو جنوب مكة يَمَناً (المعالم الأثيرة: ص: ٣٠١).

(٨) الكتاب (٣/ ٢٢٨). (ل).

(٩) في (ع، ف): «ويمانيون ويمانون».

وممَّن حكاه عن سيبويه أيضاً صاحب «مطالع الأنوار»(١).

وذكر [أبو] محمد بن السِّيْدِ(٢) في كتابه «الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب»(٣) أنَّ المبرّد وغيره أيضاً حكوا أن التشديد في اليمانيِّ لغة(٤).

وأنشد الجوهري لأُمَيَّةَ بن خلفٍ [الوافر]:

يَـمـانِـيّـاً يَـظَـلُّ يَـشُـدُّ كِـيـراً ... ويَـنْـفُـخُ دائـمـاً لَـهَـبَ الـشُّـواظِ(٥)

قلت: واليمنُ تشتمل على تِهامة، وعلى نَجْد اليَمنِ.

والمراد بقولهم: مِيقَاتُ حُجَّاجِ اليمن: يَلَمْلَم، أي: ميقات أهل تِهَامَة؛ لأن أهل نجد اليمن ميقاتهم قَرْنٌ.

وقد ذكرت هذا في «الروضة»(٦) ولكن نبَّهتُ عليه هنا؛ إِكْمالاً لهذا الكتاب(٧)، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب(٨).

---

(١) مطالع الأنوار (٦/ ٩٣). (ل).

(٢) (السِّيْد): بكسر السين المهملة، وسكون الياء المثناة من تحتها، وبعدها دال مهملة (وفيات الأعيان: ٣/ ٩٨)، وابن السِّيد هو العلَّامة النحويّ اللغوي أبو محمد عبد الله بن السِّيْد البَطَلْيَوْسِي مات في رجب سنة (٥٢١هـ) من مصنَّفاته: شرح الموطأ، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: طبع في ثلاثة أجزاء سنة (١٩٨١م) بتحقيق الأستاذين: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٩/ ٥٣٢) وفي حاشيته مصادرها.

(٣) في (م)، ونسخة بهامش (ح): «الكاتب» بدل «الكُتَّاب».

(٤) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (٢/ ١٨٣). (ل).

(٥) قاله أميَّة بن خلَف في هجاء سيِّدنا حسان بن ثابت شاعر رسول الله ﷺ، وهو في الصحاح، اللسان (شوظ، يمن)، وقبله:

أَلَـيْـسَ أَبُـوكَ فِـيْـنَـا كـان قَـيْـنـاً ... لَـدَى الـقَـيْـنَـاتِ فَسْلاً فـي الـحِـفَـاظِ؟

(الشُّوَاظ): اللَّهبُ الذي لا دخانَ له (مختار الصحاح). (قَيْناً): القَيْنُ: الحَدَّاد (مختار الصحاح).

(٦) روضة الطالبين ص (٣٧١).

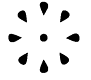
(٧) هنا تنتهي النسخة (م) بقوله: إكمالاً لهذا الكتاب، آخر كتاب «**تهذيب الأسماء واللغات**»، وكتبه محمد بن محمد بن. . . . الأربلي الصوفي.

(٨) في (ع، ف): «. . . والمآب، إنه الكريم الوهَّاب، والحمد لله ربّ العالمين، وصلَّى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

آخر «تهذيب الأسماء واللغات» للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف بن مِرَى النواوي رضي الله عنه وأرضاه وأحسن نُزُلَهُ ومثواه، وجعل الجنة مأواه، وجمع بيننا وبينه وبين أحبائنا وجميع المسلمين في دار كرامته بفضله وكرمه.



= بحمد الله وتوفِّيقه تمَّ الجزء الثاني من القسم الثاني من تهذيب الأسماء واللغات للعالم الرباني أبي زكريا محيي الدين يحيى النووي، قدَّس الله روحه، ونوَّر مرقده وضريحه، وبه ينتهي الكتاب كلّه، وله الحول، ومنه المعونة، وصلَّى الله على سيِّدنا محمد النَّبيّ الأمِّيّ الذي أوتي جوامع الكَلِم، وعلى آله وصحبه والتابعين.



فهرس الموضوعات

قسم اللغات

